

الحزب الاول

من

الصاوى الحزبه لنع العربيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى وقع من ارادته الخير للعقبة فى الدس * وهدى من سالى سبل المؤمنين * والصلوة
والسلام على سيد الاولين والآخرين * محمد حاتم النور والمرسلين * وعلى آله الطيبين واخوانه
الصالحين (وبعد) فعول عبد القدر ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزير قد وحدث
سجنا علامه * الرحله اعلمه * الشيخ محيى الدين صاب تراه * وكاتب مراد بن الحبان ما رواه *
قد سرع فى جمع صاوى والده سجنا واسنادا وكسبها دساحه صورهها وبعد فعول عبد القدر *
محيى الدين هدار ريسر * من حم عمر * من اخوته عن اسلافه سل عنها سندا * ولا ماسح الاسلام
والمسلمين * حاتم اعلمه المحققين * اوجد الزمان * فى فقه ابى حنيفة النعمان * وحدث الدهر *
وفر يد العصر * سدى ووالدى حيدر الدين السلف * ومن هو حبر محض كاسمه السرف *
الا وهو حيدر الدين * مع الله طول حياته المسلمين * فاحاب عنها ما هو الصحيح المسمى به من
مذهب ابى حنيفة * او بما يحكيه كذا اهل المذهب لاحلاف العصر اولعبر احوال الناس رفا
نعاد الله طاباته رصاته تعالى عه يوم المحرمه * ختمها وكسبها * وعلى طري الهدايه رصها *
لحصول السهل واليسر * للسائل والمحب * ولم اوسم بالابا الماقل وحوده فى الاسمار *
وكبر وقوعه فى سالب الدمار * اولم تصرح به فى الابواب * وان فهم من كتب الامتحان
(وسبها بالصاوى الحزبه لنع العربيه) والله المستعان * وعله السكالك * هذا وقد احدث
والذى المسار الى * معنى الله تعالى بطول حياته واسمع لعمه على وسله * انه لا يابى منه
الا فى علم انعمه وحفظه والاخذ فى تحوذه * ثم الاعاء ماله ونحسده ومهده * وانه
رحل من بلده الى هى الزمليه الصا سبه سع بعدا لاف الى مصر ولازم العلماء بالحجامع

الامر واحد المفق عن جماعة من فقهائه الحنفية كالشيخ عبدالله الجبري والسراج الحارثي
والشيخ احمد ابن الشيخ محمد امين الدين بن عبدالمعالي وغيرهم وقرأ الأصول على الحنفية وجماعة
والجوهري العلامة الشيخ ابن بكر الشافعي وغيره وقرأ الفرائض واكثر التردد على الشيخ فاذنوا في
المشهور ورجع من مصر الى بلده واسقط دوى العدة الحرام ستة ثلاث عشرة والعاب انتهى ما كتبه
شمس به الى باب المهر واحترته المية ثم ان استحرت شيخنا العلامة والهاء المذكور في اكملها
على حسب ترتيبها فاحارني فاستحرب الله تعالى في ذلك واكتأمت والله سبحانه وبسالى اسأل *
ومنه ابوسل * ان يعمل سبعا فيها مشكوكا وان يحملها حالها بحلها لوجه الكريم * موصلا
الى الفور بدار العيم * اه على ذلك قدر * وبالا حانة حدير

كتاب الطهارة

(سئل) هل يجوز استعمال الماء الحس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والظهور كلب
العين وسقى الدواب (اجاب) نعم يجوز لذلك قل في جامع الصاوي وعسالة الثوب الحس ان يغير
طعمه او ريحها يحرم الاستعمال كاللؤلؤ والابحور الاستعمال في غير الشرب والظهور كلب الطين
وسقى الدواب اه وقال في الرارية والحس به مع * في سقى الدواب ولب العين ونحوه انتهى
وفي البحر نقلا عن التحيس اذ اخرج الماء الحس من الثرى يكره ان يسل به الطين ويطلق المسحود
او ارضه ليجلسه تحلى السرقن اذا حمل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا ينها الا ذلك انتهى
وهو قلاء الدجيرة ولا بأس برش الماء الحس في الطريق ولا يبقى للسان وفي حرارة الفتاوى
لا بأس بان يسقى الماء الحس للقر والابل والعم انتهى وفي البحر وهل يسقى للدواب قال في الدجيرة
لا وفي الحرارة لا بأس بذلك واقول ما في الدجيرة وما في الدائع وما في الحرارة ما في الاسبحان
فهما قولان متقابلان لا يفلان متباين انتهى والله اعلم (سئل) في الشارب اذا طال هل يجب
تحليله ام لا (اجاب) لا يجب تحليله وان طال قل في اعلام الاحبار وفي شرح القدوري قال
صروا الى رواية المحيط لا يجب ابطال الماء الى ما تحت الحاحين والشارب ما تعلق الروايات قال الحلواني
واقفا على ان يمس الماء شعر صاحبه وفي صلاة الصاب اذا قص الشارب لا يجب تحليله وابطال الماء
الى الشمين وفي الوارل لا يجب وان طال اه وقال الشيخ علي المقدسي في شرح الكبر المعلوم
والشارب اذا طال يجب تحليله اه وصرح في البحر انه لا يجب ابطال الماء الى ما تحت شعر الحاحين
والشارب ثم قال وعلى هذا يدعى ان يحمل قول من قل انه يجب ابطال الماء الى ما تحت شعر الشارب
على ما اذا كان بحيث يبدو مات الشعر وقد حمل في التحيس من الاداب وصرح الورل الحنفى
في باب الكراهية بان المعنى به اه لا يجب ابطال الماء الى ما تحت كالحاحين اه والله اعلم (سئل)
العلامة شيخ الاسلام الشيخ امين الدين بن عبدالمعالي الحنفى مفتى الديار المصرية وجماعته تعالى
في الدسل اذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (اجاب) المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء
على العمل الى ان يمتد ثم يعل على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه
كدا في فواره (سئل) في فارة وقعت في ريب فهل اذا وضع في ماء محروق السفل وصب عليه الماء
ثم احدث الماء من اسفله ثلاث مرات يظهر كما قلته الامام ناصر الدين ابو القاسم في الماتعة عن ابي
يوسف ام لا يظهر وهل اذا طلع صابونا وصار مستحسنا يظهر ام لا (اجاب) نعم يظهر الريت هذا

مطلب الماء الحس
الذي لم يتغير طعمه
وفيه احوال

مطلب في تحليل
الشارب والخاص
وفيه احوال والمعنى
به التحليل

مطلب في فارة
وقعت في غسل
والمنقى به واصح

مطلب في فارة اذا
وقعت في ريب وفيه
اقوال والمعنى به واصح

على مؤلفه رحمه الله تعالى
١٢٥٥

الصنع وكذلك لوصف عليه الماء فطفا فرجع ثلاثة مرات كما ورد عن النبي وقيل به في الطهيرية
وعنه السوي كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط السبب وهو منى على ان
عليه الطل محرمه عن التلث وفيه احلاف صحيح وروى وهي من المسائل المشهورة قيل
عليه الطل مكى وقيل لانه من التلث ويصح كل فعل صاحب الخلاصة حرج الى الاول وفيه
صرح في مسئلة النوب فانه قال ووقع سكوت فله اله ووقع في نص الكتب في هذه المسئلة
فعلى فيقول والدهن الماء فرجع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر ان لفظة يفعل من زياده النسخ
فاما لم يرد من شرط للطهيرة العليان مع كثرة العل في المسئلة والمدع لها الاهم الا ان يراد بالطل
الحرك مجازا وقد صرح في مجمع الرواية شرح الصدوري انه نصب عليه مثله ماء ويحرك فأمل
ومسئله طهارة الرب الحس بالمعاد صابونا صرح بها في الحصى والبرازة قال في الحصى جعل الدهن
الحس في صابون يعني طهارته لانه يغير والغير مطهر عند محمد ويعني به للولوى اه وصرح به
في مع الندير وحوامى الفادى وجامع الفادى واثبت صاحب مع الفار في منه سور الاصار
وهو معول عن احاسن المساطي وغيره والله اعلم (سئل) فيما لو رى لعجل انهم لن هل
هو طاهر يحل شره ام لا (احاب) لا شك في طهارته لما في الجوهرية من ان سور ما كوال اللحم
طاهر كاله والطاهر منه حل شره ولم ادر من صرح به والله اعلم (سئل) في صاحب سلس
الول اذا كان يقطع ساعة ويقطر ساعة يكون وصونه وهل له المسح على الحصى وهل
يقدم الغائبة على الوضوء كالصحيح (احاب) صاحب السلس ونحوه يوصا لوف كل فرس وعلى
بوصونه فرسا وعلا ماشاء وسئل وصونه بخروج الوضوء فمط وهذا اذا لم يمس عليه وفيه الا
وذلك الحدث يوجد فيه واما مسحه على الحصى فمحرر ذلك على وجه الاحصاء ان احتاج
الاعداد اذا توصوا والعذر غير موجود وفي الوضوء والنس شكهم حكم الاحتياط يحسون
في الاقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث العارض له بعد النس بخلاف
ما اذا لمس طهارة العذر وان وجد العذر معارفا للوضوء او للنس او لكليهما او فيما بينهما واستمر
حتى ليس فانه حينئذ اما يمسح في الوضوء كما توصا لحدث سبر ما سئل به ولا يمسح خارج الوضوء
سأه على ذلك للنس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فقدم اعانة على الوضوء
حيما بحيث لو عكس لاصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم
(سئل) هل الايلاخ في فرح الهمة يقص الوضوء ولو لم يخرج منه شيء ام لا يقص ما لم يخرج
منه شيء (احاب) مجرد الايلاخ في الهمة لا يوجب السلس ولا يقص الوضوء ما لم يخرج منه شيء
صرح به اس ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به
في نوصى العايه في الصوم ايضا والله اعلم (سئل) هل الايلاء عليهم الصلوة والسلام يحملون ام لا
(احاب) قال اس حشر الهيتى في كتاب له سباه القول للمحضر في علامات المهدي المنتظر قيل
نام آدم فاحلم فامرح بصفه بالرب فحيا الله تعالى بها يا حوج وما حوج واعترض بان النبي
لا يحلم ورد بان النبي احلام عن رؤيه جماع لا تحرد دفع الماء ذكره عدد ذكر يا حوج يا حوج
قال واهما من ولد آدم من حواء للحدث المرفوع اسمها من درية نوح وهو من دريتها فطفا به افول
لعدم رؤية نقل عن احد من السلف ما عدا كسا خلافة وفيه اعترض قول النووي في فاديه اهم
من ولده لاس حواء عند جماهير العلماء والله اعلم (سئل) في الخمسة الى توصع على الكى ثم ترط

مطلب في سؤد
ما كوال اللحم ولسه
طاهر بالا فاق
مطلب في صاحب
العذر وسلس الول

مطلب في الاملاخ
في الهمة هل يحكم
بفص الوضوء ام لا
مطلب في الايلاء
هل يحملون وفيه
اوهال

مطلب في الخمسة الى
توصع على الكى
بوصه ايسى حكمه
حكم الصحيح ام لا

تأنيع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا (أجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الحرج السائل لو مع الحرج من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الحرج السائل فافاد أن كل صاحب عذر إذا مع روله بدواء أو غيره حرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الخاص والله اعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والمثل والسواك ككاهن شائع بين الدوام يقولون

ثلاثة ليس لها اشتراك * المشط والمروود والسواك

(أجاب) أما السواك بسواك غيره فقد صرح في الصفاء المعصومي شرح مقدمة العروبي أنه لا بأس به بأذن صاحبه ومثله المشط والمثل وأما قول الناس فافاد ذلك لكرهه في هذه الثلاثة لأن حصل الفرة بأعشار أنهم يعاؤون منه فعاوقت الكراهة بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من صاحب الشرع الشريف يوجب محظوريته والله اعلم ورأيت في شرح الروض لشعخ الإسلام زكريا الشافعي وسواك غيره مائة كراهة الاستيائك وهذا من تصرفه وعدارة الروضة وغيرها ولا بأس بأن يسلك بسواك غيره مائة بل راد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لأصل لها والله اعلم (سئل) هل يجوز في المنسوح أن يمسه المحدث أو يلوه الحب (أجاب) فيه تردد وألشحه حواراه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس قرآن أحاطا كذا في شرح مختصر أصول من الخاحب للقصود وإذا كان هذا فيما أقر حكمه من باب أولى الحواراه فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم (سئل) عن كيفية الاستحباب مائة ماسورة ثوبا (أجاب) أما الاستحباب مائة فلم أر من صرح من علمائنا بكيفية أحده وسه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بميه في شيء من الاستحباب بغير عذر فأبحد الحرج يساره بخلاف مائة فاه يصح بميه ويسل يساره ولا مانع من عدمه فالظاهر أن مدها كذلك وهذا هو المجهود للناس فلعلهم أنما تركوه لظهوره والله اعلم ثم رأيت في الصفاء المعصومي شرح مقدمة العروبي ويصحب الماء بيده اليمنى على فرجه وعلى الأمام ويسل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عذر فإن كان بيده اليسرى عذر يجمع من الاستحباب بها حارا الاستحباب باليمنى من غير كراهة وهو محمد الله كما نحنه والله اعلم

7

باب السهم

(سئل) في السهم ليس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو نحو ذلك أو نحو ذلك مضافا ولكم التواب من الله حل وعلا (أجاب) المصرح به عندما ما لم يست البهارة شرطا في فعله وحله يجوز السهم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما ما للظاهر شرط في فعله وحله فلا يجوز السهم له مع وجود الماء إلا في موضع يحشى الفورات لا إلى حلف كدلالة الحلاة والعبد والتيمم ليس المصحف من قبيل الباقي فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم فقرأه القرآن النعيم يعطى أن كان محدثا فهو من قبل الأول لحوارها بدون ذلك وإن كان حيا فهو من قبل الثاني فلا يجوز السهم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للفرامة ولو من المصحف أو منه أو كئناسه أو لزيارة القبور أو لزيارة المريس أو لتعليم القرآن ولا يربدها الصلاة أو تيمم لدن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الإسلام لا يجوز الصلاة بذلك السهم عندما المشايخ ولو تيمم لصلاة الحارة أو وحدة التلاوة حارله أن صلى سائر الصلوات بذلك

مطلب في كراهة السواك والمشط والمثل إذا كان مادن صاحبه

مطلب في المنسوح هل يمسه المحدث أو يلوه الحب

مطلب في كيفية الاستحباب والتيمم

مطلب في التيمم ليس المصحف أو الفرة مع وجود الماء

التيهم وتنام ذلك مذكور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمفارة نارص وحل ليس بهاماه ولا حجر وتصانق وبف الصلاة فهل له ان يقيم على الغلبين ويصل او يفرح الصلاة عن وقها الى ان يحد الله ام كعب الحال (احاب) الصحيح من مذهب الحنفية حوارا التيمم بالغلبين لانه من حسن الارض وصرحت المون بخوار التيمم بكل طاهر من حسن الارض حتى على الحجر العبد الذي ليس عليه عار قل في الحر الرائق وادا لم يجد الا الغلبين فليشبهه شوبه او صوبه وداحب تيمم به وقل عند اني حنفة يقيم الغلبين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال حره منه والغلبين من حسن الارض اذا صار معلوما بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اه لكن قلوا الاولى اذا لم يحف موت الوقت ان يطلع ثوبه بالغلبين ويقيم اذا حبس كي لا يصير تيمم الله المعنى عنها في الحديث الشريف والله اعلم (سئل) من دسق عن عارة صاحب الاشياء حيث قال فيما افتقر فيه المسح والعسل لاسنعه الحاة بخلاف المسح (احاب) قوله لاسنعه الحاة بخلاف المسح اي لاسنعه الحاة العسل وتنقص المسح وقد تقرر ان الحب لا يمسح هل في الكبر لاحاساي لا يجوز للحب المسح على الحبوب قل في البحر والمحقوق على ان الموضع مرسع اليه فلا حاجة الى الصور وقد تكلف علماء ما الى الصور انشاء بطول ذكرها والحاصل ان معنى قوله في الاشياء لاسنعه الحاة العسل وتنقص المسح يعني السابق عاها ما صحح اليه ولا سئل اليه الا في ردها عنه ودرعه يبرى الحدث الى الرجل ومعناه لاسنعه الحاة غسل الرجل السابق على الحاة الكائنة به باللس لان الحب جعل مالمعاصر في راية الحدث الى الرجل والمسح اما هو على طاهرهما فمعناه الحاة والحب مجموع عن المسح فلا سئل اليه معها فاضطر الى ربح حيله للعسل وشرعهما يبرى الحدث فحب العسل لذلك لاسنعه الحاة تنقصه فامل والله اعلم

كتاب الصلاة

(سئل) من الملس في اهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد طبع احصاءهم بالتواريخ عن آباءهم واجدادهم يصلون على القلة الى حمة مستدين عليها بحاربي المسلمين مساحدهم التي طبع تواترهم واحصاءهم من قديم الزمان الى الآن ان هذه المحارب الكائنة بالمساحد من ومن سيدا الامام عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحارب المذكورة والآل حاه شخص فلكي يقول ان هذه الحمة التي بها المحارب ليس حمة الهة وبها يسجرفه وان هذه المحارب معلوم فيها مستدا بالنقواعد الفلكية واذلها والخال ان هذه القصة طعت الى فاضى البلد فظهر عنده وتبين وتحقق ان الحمة المذكورة التي بها المحارب المرقومة حمة القلة عملا ما قول العلماء رضى الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا بحاربي المسلمين وعولوا عليها وحكم بان القلة والمحارب القديمة الموضوعات باحتساب لاسنل ولا يبر عن صفتها التي اجمع عليها علماء المسلمين واهل المدينة المقدمون والمتأخرون وفاقا القدم على قدمه وبالا كفاء بالحمة حيث ان الوحة الى عين الصكمة امر عسر وعيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طمست في المحارب التي بالحمة المذكورة فلا تكون القلة ويحب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا تقول اقاصي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوحة المربور ام لا او يعمل بما قاله اعلمكي المربور ام لا (احاب)

مصل في مسافر
مفارة وحل هل
يقيم او يطلع
والصحيح طاهر

مطلب فيمن اعتدل
ومسح ومن سقم
هل يمسح كمن
اغسل والصحيح
طاهر

مطلب في الصلاة
على الصلاة القديمة
الموارة عن الصحابة
بوصفهم

اعلم اولاً ان فرس غير المتكى اصابة حبة الكمة عدداً كانت على المتون وصححه اصحاب الفتاوى
والنروح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما من المشرق والمغرب قلة ولا النكيب بحسب الواسع
ولهذا قال بعضهم البينة قلة لمن يسلي ثمة في يته اوى الطعنه ومكة قلة اهل الحرم والحرم قلة
الآدق وعن ابن حبيبة المشرق قلة اهل المغرب والمغرب قلة اهل المشرق والحبوب قلة اهل الشمال
واشمال قلة اهل الحبوب وعليه ولاخراى قليلاً لا يبصر وجهها هو الحجاب الذى اذا توجه اليه
الشخص يكون مساماً للكمة اولها وانها اما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض حط من تلقاء وجهه على
راوية فأنه الى الاقنى يكون مازاً على الكمة او هو انما واما قرأنا معنى ان يكون ذلك مسحراً
عن الكمة وهو انما اخراى لان قوله المقامه بالكية مان بقى من سطح الوحة مساماً لها لان
المعاملة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزل وتارول به من الاخراى لو كانت في مسافة قريبة ويساوب ذلك
بحسب تفاوت العدد وتسقى المسامحة مع اسفال مناسب لذلك العدد لو فرض مثلاً حط من تلقاء وجهه المستقل
للكمة على التحقيق في مص البلاد وحط آخر يقطعه على راويتين فتمت من حاسب بين المسقل
او شماله لا تزل تلك المناقاة والتوجه بالاستقلال الى اليقين والشال على ذلك الحط هراسح كثيره
ولهذا وضع العلماء قلة بلد وبلدين وبلاد على سبب واحد قال في المساوى الاخراى المفسد
ان يحاور المشرق الى الممارب فاداعلمت ذلك فهياة العللى المذكور ان نطق بالاخراى اليسير الذى
لا يحاور الحد المذكور وهو على تقدير صدق لا يمنع الحوار ولهذا قال الشارح الريلى ولا يحور
الجرى مع الحاربي وقال في مساوى فاصيحا وحبة الكمة كفر بالدليل والدليل في الامصار والعري
الحاربي اتى بها الصحابة وانما يعون رضى الله تعالى عنهم احمين معلمي اتعاهم في اسقال الحاربي
المضونة فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه بعد حمل السؤال من الاهل مؤحراً عن الحاربي وذكر
بعضهم ان اقوى الأدلة القبط يحمله من الشام ورامه والرمله والفس وبب المقدس من حلة الشام
كدهش وحلب وحوز لكل الاعتدال على القبط وحمله حمله ولا بد في ذلك من نوع اخراى
لاهل ناحية مهالكه لا يصير كفره به وهذا على قول من اعتراف الحمة وهو اعداد كفاى اكثر الكس
اما من اشترط اصابة العين فحمل الاخراى القليل بمسداً الكى لا يحقق الحما بالاخراى بمة ويسرة
مع العدد عن مكة واتا بئس وساء على اشتراط النافية ذلك حوزوا الاحتداد في الحاربي بمة
ويسرة ما عدا محاربه ومساعدته صلى الله عليه وسلم واما الاحتداد فيها اى في محاربه المسلمين بالنسة
الى الحمة فلا يحور حيث سلمت من العن لانها لم تصب بالبحصرة جمع من المسلمين اهل معرفه
بسمت الكواكب والاداة حرى ذلك محرى الحبر فقلد تلك الحاربي وفي الحادهم اهم كافتة في حاشية
ابن قاسم وهذا كما اذا لم يجهد واما لو اجهد فظهر له الحما طناً او قطعاً فلا يسوع له التقليد قطعاً
اى تقليد تلك الحاربي اه والحاصل المفهوم من كلامهم انه يحور الاحتداد في الحاربي بمة ويسرة
ولا يجب رانه يحور تقليدها قبل الاحتداد وبعده لا يحور له اذا طهر حطوها واما الاحتداد
في الحمة فلا يحور قبل العن امامه ويحور وعندهم الحاربي بمنزلة الحبر فلو احرع عالم بخلافه
هل يتعارف او يقدم الحبر او الحاربي قل في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اى تقديم الحبر
اهم حوزوا وايها يى الحاربي الاحتداد بمة ويسرة ولم يحوزوا معه بى الحاربا من قول السكى
بحسب الاحتداد بمة ويسرة على الحاربا المتمد لان اعراب في الحمة بمنزلة الحبر بدليل اهم يحوزون



الاجتهاد فيها بخلافه والجمعة لا يقدح فيها اه الا ترى الى قوله بمنزلة الحبر الخ فانه كالصريح
في امتناع الاجتهاد بينة او يسرة مع الحبر وذلك يدل على انه اعلى من الحراب نعم نوزع فيما ذكره
في وجوب الاجتهاد بينة او يسرة وفيما استدله على ذلك وان ذلك حائر فقط كما نقل ذلك شيخنا
ابن حجر رحمه الله تعالى فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على الحراب وقد صرحوا
بان الحاربي التي وضعتها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بينة و يسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في الحراب
الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة الحاربي القديمة التي وضعتها الصحابة والتابعون بالاولى
واما عندنا فقلنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الحاتبة وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي
المذكور لماعلمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود حكمه وعدمه سيان لعدم
دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست من حقوق العباد حتى تدخل
تحت الحكم فلمن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في حلال رمضان والحاصل انها مسئلة
حلاية فذهب الحنفية بعمل الحاربي المذكورة ولا يلتفت لظن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه
ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في ان مذهبنا سمح سهل حنيف ميسر غير مبسر
فان الطاعة بحسب المناقاة وفي تعيين عين الكعبة حرج وهو مدفوع عنا بالص الشريفة وهذا ما ظهر
في هذه المسئلة للعبد الصيف والله اعلم (وسئل) ايضا عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم
رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة محاربي متحالفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها
موافق منطلق على طلق الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية
بمنزلة اليقين لان المتمدن عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة
فهل يجب على الامام الحق اذا صلى وراه شافعيون ان يخرف في المحراب المخالف الى مقتضى هذه
الادلة لاجل صحة صلاته الشافعية وراه ولخروج خلاف من اوجب اصابة العين من اثم الحطية ويكون
قد زاد خيرا باصابت عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك ام لا وهل يجوز له ذلك ام لا
واذا قلتم بوجوب اتباع محاربي المسلمين مطلقا فلزم حينئذ انه اذا وجد محراب مخالف للجهة
ان يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض محاربي مصر ونقل المحراب
الى الجهة الاخرى كما اخبرني به ثقات من اهل العلم وهل اذا كان حنفي بمقبرة ونحوه في معرفة جهة
القبة وعند من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه ان يأخذ بقوله او يتبع هذه الادلة ام لا وهل
اذا حلف حتى بالطلاق الثلاث انه لا بد ان يستقبل بصدرة عين الكعبة في جميع صلاته فصول في محراب
مخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محراب موافق لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق ام لا
وما تدرى الجهة التي اذا استقبالها الشخص صحت صلاته واذا انحرف عنها لم تصح صلاته واذا انحرف
شافعي او حنفي او حنبلي الى مقتضى هذه الادلة بعد انياتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يترص
لاخدمتهم وان يقول له جدد اسلامكم ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما سكنت عليه
سابقا ام لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون محكما ام لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم
(اجاب) اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوى العلم الموثوق بهم
في معرفة القبة ولا على سمت وضمهم فلا عبرة به اجماعا اماموافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين
الاصابة في اتوجه لعين الكعبة فهو افضل يلا ريب ولا مين لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام

مطلب في البلدة التي
وجد فيها محاربي
من غير وضع الصحابة
والتابعين

في تحقق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع العداحار الميثاق كما لا ينبغي عما الفقهاء لانه مجرد حبر
ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذ احلوا عن الممارسة بما هو مثله او فوفه لانه ملزم وقد كتبنا في الجواب
سابقا ان ثماريب الصحابة والنايين اعلى من حرمة كما انصاه قولهم فان لم تكن فالسؤال من الاهل
وهو خلاف ما انصاه كلام الشافعية فان مقصدي كلامهم العكس وهذا المحراب المثار فيه حيث كان
سارحا عن الجهة بالكيفية فان تنازع المشارى الى المعارف كما قلنا في وجه المثير لا يستند عليه ولا يثبت
لخالفته لجميع المذهب حينئذ اذ المحراب الخالف للجهة لا مرة به واذا استنصب عليه العملة وعده
سالم بالجهة يجب عليه العمل بقوله ولا يتجرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما استقام
من عدم اليقين وجهتهما بل الخط الخارج من حين الصلي الى الخط المسار بالكمه على استقامة
مبحث يحصل قائلان او يقول هو ان تقع الكمة فيما بين حطين يلهى في الدماغ فيجرى الى العنصر
كافي ميثاق كذا دل البحر والفتاوى في شرح الكشاف فبلغ منه انه لو انحراف عن القلة انحرافا
لا تزول به العقوبة بالكيفية حار يؤيده ما قال في الظهيرة اذا تيسر او تيسر يجوز لان وجه الانسان
مقوس بعد ايام او التماس يكون احد حواسه الى الله كذا قاله الاحمر وفي درر الاحكام
وقد كذا ما في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد ممن يريد البحث عن حقيقة
القلة مثل هذا القول معتقدا روال اسلامه واثبات مصيبه ولا ان يعرفه بل انكره لان المقصود
اصابة الصواب واطهار الحق وتحريم المساطرة لاجل انزل قدم من ماطر ك وان يظهر جهل
من ما تلك ان ماطر ك ويجب ان يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذ العلم صمة من صماته فاذا كتب
تقصده فلا تعدى ما احلك كيف ورسا تعالى علما كيف يحاطب الجاهل بقوله عزم فائل
(واذا حاملهم الجاهلون قالوا سلاما) فاعلم ان اتع الحق والسكلم به وليس على اهدى العالم والمسئلة
واحدة وحاصلها اذا تحقق حر وجه عن الجهة بالكيفية لا يجوز اعتناؤه اجمالا واذا لم يخرج عنها حار
اعتناؤه وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحقيقة ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا
العلم لا يسكره احد ونحن على علم بان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اعلم من غيرهم فاذا علما انهم
وصفوا انحرافا لا يعارضهم من هو دونهم واذا علم ان انحرافا وضع من غيرهم نعيم علم لا يستمده
واذا لم يعرف شيئا وعلم اكثر المائتين وتوالى الصلي على مرور السن علما بالظاهر وهو الصحة
وعند عمقنا بالخطا رال العطار وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزا المشارى الى المعارف
وقد علمت الاخوة كلها على كلا المذهبين والله اعلم (وسئل) عنه ايضا ما صورته فيما اذا وجد
في بلدة محارب متحالفة من غير وضع الصحابة والنايين ولا على سمت وصمهم ولا على سمت وضع
دوى العلم الموثوق بهم في معرفة القلة وقد طعن فيها قديما وحديثا ثم امكنه قد تحرر ان بعضها محجوف
بما عن مقتضى الادلة حسا وسين درجة وبمضاه حسا وسعين درجة ومن القواعد العقلية
اذا كان الانحراف عن مقتضى الادلة اكثر من حسن واربعين درجة يمة او يسهرة يكون ذلك
الانحراف سارحا عن جهة الزرع الذى فيه مكمه المشرقة من غير اشكال على ان الجهات الستة الى
الصلي اربعة فهل هذه المحارب المربوطة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسهرة الى جهة
مقتضى الادلة والحال ما ذكر ام لا واذا فهمت يجب فهل اذا ساند شخص وصلى في هذه المحارب بعد اثبات
ما ذكر تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء ام لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء

في هذه المسئلة حصة وأداة عامة يحى العمل بأدلة الخاصة ويحمل العامة سائها ام لا (احاب)
 حيث رآى بالانحراف المذكور المأنة بالكلية تحت لم سق شيء من سطح الوجه مساما للكمية
 عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واداء عدم الشرط عدم المشروط واداء تمت ذلك
 فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحارب الموصوفة بما ذكر قطعا ووجوب قضاء المؤدى
 بعد النبل والتوت ولا يجوز العاد في مثل ذلك بل يحرم ويصق مرتكبه ويمرر لارتكابه المعصية
 خصوصا في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة فاني هي عماد الدين ولانك ان ذلك من فاعله
 بعد ظهور دلالة محدد حمل وعاد وصق وفاد فعليه ان يتوب ويرجع والا يمايل بالعذاب
 الاليم الموجه واما تحت الخاص والعام في مشهور مسائل اصول الاحكام والاسباب ذكر المتعلق والمفيد
 في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق يحمل
 على المقيد حيث احدث الحادثة والحكم عندما كاهو مقرر في الاصول فاذا وحد في هذه المسئلة اطلاق
 وتفيد في عارثهم وليكن المطلق محمولا على المقيد لا عار الحكم وعد الشايع هو محمول عليه
 وان لم يتحد الحكم فالمحمل في مثل ما نحن فيه يجمع عليه والله اعلم (سئل) في الامام اذا كان انخ
 سيدل الراء المهمة بالعين المعجمة فاذا اراد ان يعطى بالرحم الرحيم يقول المعجم المعجم واداء
 اراد ان يعطى رب يقول رب فهل يكون اقتداء بالصحيح الذي يخرج الحروف من مخارجها به
 ماطلا فلا يجوز امامه للمسح وهل يحرم عليه ان يؤم فصيحوا هل يكره له ان يؤم مثله وهل يح
 على الحاكم معه من ان يؤم في المسجد الجامع ام لا (احاب)

مطلب في الامام اذا
 ان النع يدل الراء
 المهمة بالعين
 المعجمة

مسئلة الاثني عشر تكررت * سؤالها عن حكمها واستحرت
 وعلوم الناس بها كلاما * يقضى لكل مسائل مراما
 ومهم العرى في تحفته * نعلمنا يزين القول من بهجته
 امامة الاثني عشر للمعاير * تجوز عند البعض من اكار
 وقد اياه اكثر الاصحاب * لما لغيره من الصواب
 وقل نعلمنا ما الرمال * يرى بعظم الدر والجمان
 امامة الاثني عشر بالصحيح * فاسدة في الراجح الصحيح

قل في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الاسال لمائته تحيية الامامة المستحاة والصلاة
 والحنى المشكل لثله ولمن دونه تحيية ولمن فوقه لا يصح مطاهاه والله اعلم (سئل) بما اذا ائدى
 سير الاثني عشر هل تصح على الاصح المتي به ام تصح عند البعض وهل فاحش الائمة وسيره سواء
 لكون المطلق بالحروف غير حاصل في الجملة ليس بها لالة ولا عر فاكاهو المحقق واداء دارت الصلاة
 بين الصحة والفساد هل تحمل على السداد احتما ما شأن العادة ام على الصحة (احاب) الراجح المتي به
 عدم صحة امامة الاثني عشر لغيره من ليس به لالة وصرح قاصيحي في فواهد قلاعن الشيخ الامام محمد بن
 النصل ان امامة الاثني عشر لغير الاثني عشر لان ما يقوله صار لالة ومثله في الظهيرة وغيره او اما الائمة اليسيرة
 فلم ار من صرح بهام علما ورايت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام بكر يارحمه الله تعالى في شرح الروض
 مانصه لو كانت لثة يسيرة بان باقى بالحرف غير صاف لم تؤثروا مثله لابن حجر والرملي ورحمة الله تعالى عليهما
 في شرحهما على المهاج وقواعد الامام واداء الامر بين السعة والفساد يحمل على الصحة بلاشبهة

مطلب فيما اذا ائدى
 سير الاثني عشر
 هل تصح على
 الاصح المتي به ام
 تصح عند البعض

قال حل من فائل (وما حمل علمكم في الدين من حرج) وفي الحديث الشريف (الدين يسر وإن عبال الدين
 أحد إلا علم) ورواه البخاري لفظ ابن الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون
 اماما للمسلمين أم لا (أجاب) إهداء البائع بالصبي فاستدلان بآلله هل وصلاة البائع من فلا يجوز
 البناء عليه كأي سائر المأثور والشروح والله أوى وقد اطلعوا في ذلك فسدل إهداءه في أمر من والسنة
 كما هو المحار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وطاهر الرواية كما ذكره الاستحسان لأن هل البائع
 معصوم دون هل الصبي والله أعلم (سئل) في إمامة الأعشى إذا لم يكن ثم هو أصل منه هل تكراه
 أم لا (أجاب) نعم إذا كان أصل من كان نومه لا تكراه إمامة فإن إمامة عسل من مالك الأعشى فهو
 مشهورة في الصحيحين واستحلاف أسامة مكتوم الأعشى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله
 صاحب البحر عن المحيط وهذا مذهب الحنفية وإمام مذهب الشافعية قال في المنهاج والأعشى والعصر سواء
 على الصبي قال شارحه الشرح لحال الدين وقيل الأعشى أولى لأنه أصغر وقيل الصغير أولى لأنه عن السجاسة
 أحفظ ولعمارة من المذهبين سوى الأولى بينهما والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته
 وإمامته أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وإمامته مع بلاءه (سئل) في الرجل إذا كان
 في الصلاة وحرج من بين أسنانه شيء من فضله الأكل هل يلقبه أم يلقبه وهل يؤذن المصلي ويسم لله وأنت
 أم لا وهل الإفصل للمسافر القصر أم الإتمام وهل بالإتمام يكون من تكاسر أم لا وما حكم صلاة الظهر
 بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يطلع المصلي ما بين أسنانه أن كان قليلا دون قدر الخصة وإن كان
 كثيرا رآه على قدر الخصة فسد صلاته وكذا إذا كان قدر الخصة في الصحيح والعاذ في المسجد مكره
 كالصالح والدي يقصيه الطرقة التي عدم العز من له إلى أن يرفع المصلي من صلاته فانه في محل ساح
 ولا يأكله وقد ورد (كلوا الزعم واملحوا العلم) وهو ما علق من الأسان منه أي أروا ما يخرج من الحلال
 وكذلك ما ينحلل بين الأسان ويخرج منه خصوصا إن مكث كثيرا البعده وإن أكله مع ذلك كره
 حارجه أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظر إلى مكتوب وقعه أو أكل ما بين
 أسنانه أو مر مرق في موضع سجوده لا تقصد وإن أم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والآكل والمأز وأب
 علمت الكراهة في الناظر والآكل بل قد مر عن الخافئ أنها بغير تحرمة وتؤذن المصلي للسانه ويسم
 وكذا أولى الفوائت ويجوز في الأدان للناظر أن يشاء أدل لكل وإن شاء انصهر على الأقامة هذا إذا فاتته
 صلوات فسد صلاتها في مجلس وإن قصصها في مجلس يؤذن لكل ويقسم لكل كما صرح به أس ملك نقلا
 عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو لم يكن آمنا حاصيلا به عزيمة لا رخصة قل يعلى سامة
 قلت أمر إماما لله تعالى أن يحقهم وقد آمن الناس فقال تحت ثماح من فسال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقه ورواه مسلم وإماما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة
 للاحتياط بعد معهما أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك من على حوار
 التعمد وعدم حوار ولكن ذكر في التلارحية اختلاف المشايخ في الفرعي الكثرة أو لم يصل إلى الحكم
 والقضاء فيها قل بعضهم بصلى الفرس ووصل الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم بصلى الأربع مية الظهر
 في منه أو في المسجد أو لا ثم يسمى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة حائرة صارت الظهر تقوئا
 والجمعة صحيحة وقال بعضهم بصلى الجمعة أو لا ثم صلى السنة أو ما ركعتين ثم صلى الظهر فإن كانت الجمعة
 حائرة فهذا يكون هلا وإن لم يكن الجمعة حائرة فهذا مرصه وقال في الجمعة هذا في الفرعي الكبيرة وإماما

مطلب في إمامة الصبي
 بالمسلمين

مطلب في إمامة
 الأعشى إذا لم يكن من
 هو أصل منه هل
 تكراه أم لا

مطلب فيما إذا كان
 على يده وشم هل
 تصح صلاته وإمامته
 منه أم لا

مطلب في الرجل إذا
 كان في صلاته وحرج
 من بين أسنانه شيء
 من فضله الأكل وهل
 يؤذن المصلي ويقسم
 للسانه وهل الإفصل
 للمسافر القصر أم
 الإتمام وما حكم صلاة
 الظهر بعد صلاة
 الجمعة

في البلاد ذلك في الحوا ولما امر به والاحاط في العري ان يعلى الله اربابا من الجمعه ثم سوي
 اربابا من الجمعه ثم يعلى الصبر ثم يعلى ركعتيه اوف بهذا هو الصحيح المختار فان كان اذا الجمعه
 صحيحا فعدد ايام وسبها وان لم يكن احد من صحيحه قد صلى الظهر والاربع سبه والاربع فر سبه
 وركعتان بعد هذا سبه فلما عه ابو حنبله الذي راب الامام الماحض الهندواني على الجمعه بردهم فام
 يعلى ركعتيه ثم يعلى اربعا فكل ما هاتان الركعتان والاربع اعدت صلاه اعيه ولم ير الجمعه برده
 فعال لولكي صلب الجمعه ثم صلب ركعتيه ثم اربعا على مذهب علي ووقول الناس يعلى اربعا
 الظهر او منه اربع صلاه على لسله اسل في الروايات ولا سلف في حوار الجمعه في البلاد وامسب
 وفي سرح المجمع في قوله وعنه ما هاتان الركعتان ابو يوسف الله بعد هذا سب ما حلفوا في سبه تلك الاربع فكل
 سوي الله والاحسن الاحوط في وضع السلف في حوار الجمعه وسوب سر طها ان ل يوم
 ان اصلي آخر ظهر ادر ك وقع ولم اصله بعد وقبل المختار ان يعلى الصبر هذه الله ثم يعلى اربعا
 منه الله كذا في الله اه والمسئله افر ب بالصاعف (سلف) عن مسئله الاحقا واحقر بالفرا
 في الصلاه واحلاف الاقوال فيها وما هو الارجح ع غير وكل الى وصيه (احاب) قال في النسخ احياهوا
 في حد الظهر والاحقا فعال الهندواني الظهر ان يسمع عره والمخافه ان يسمع الله ووقول الكرخي احقر
 ان يسمع الله والمخافه تصحيح الحروف لان الفراء فعال اللسان دون الصباح والاول اصح لان حرد
 حركه اللسان لا يسمي فراء دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما سعلق بالقول كالجمعه على الله سبه
 ووجوب السجده باللاوه والمان والعلاني والاسناد اه وفي الجوهر في سرح قول القدوري
 وان كان مفردا فهو بحر ان سا حقر واسمع الله قال قوله واسمع الله ظاهره ان حد الظهر ان يسمع
 الله ويكون حد المخافه تصحيح الحروف وهذا قول اني الحسن الكرخي قال ادى الظهر عنده ان يسمع
 الله واقصاه ان يسمع عره وحد المخافه تصحيح الحروف ووجهه ان امرا فعال اللسان دون الصباح
 وقال الهندواني الظهر ان يسمع عره والمخافه ان يسمع الله وهو الصحيح لان محرد حركه اللسان
 لا يسمي فراء دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما سعلق بالقول كالعلاني والمان والاسناد اه
 وفي البحر ولم يبين المصنف الظهر والاحفاء للاختلاف مع اختلاف الصحيح مذهب الكرخي الى
 ان ادى الظهر ان يسمع الله وان المخافه تصحيح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي ان يسمع الله
 وفي كتاب الصلاه لمحمد اساره الله فاه قال ان سا فراء في الله وان ساء جهرا واسمع الله اه واكه
 المساح على ان الصحيح ان الظهر ان يسمع عره والمخافه ان يسمع الله وهو قول الهندواني وكذا كل
 ما سعلق بالقول كالجمعه على الله سبه ووجوب السجده باللاوه والمان والعلاني والاسناد حتى ل طلق
 ولم يسمع الله لاهع وان صحح الحروف وفي الخلاصه الامام اذا فراء في صلاه المخافه تحب سيعر حل
 او رحلان لا يكون جهرا والظهر ان يسمع الكل اه وفي فتح القدر واعلم ان الفراء وان كان
 فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كفه بمرس للصوت وهو احسن
 من النفس وان نفس المروض بالحرف عارض للصوت لا للنفس فحرد تصحيحها بالصوت اما الى
 الحروف بمصلاط الخارج لآخر في فلا كلام في ان هذا لا يفتي ان يلزم في مفهوم الفراء
 ان يعلى الى السمع بل كونه محب سيعر وهو قول سر الرضي ولعله المراد قول الهندواني
 ساء على ان الفاء سماعه مدو حود الصوت اذا لم يكن مانع اه فاحذر ان قول سر قول الهندواني

مسل في الاحياء
 واحقر في الصلاه
 وقع احلاف
 والصحيح واضح

وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة اقوال قال الكرخي ان القراءة
تصحح الخروفي وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال شر لا بد ان يكون بحيث يسمع ودل
اله بدواني لا بد ان يكون مسموعا له راد في المحتج في النقل عن الهدواني انه لا يمر به ما لم يسمع ادناه
ومن قره به اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا يبنى ان يجعل قولاً راسخاً هو قول
اله بدواني الاول وفي السادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو قره به ايضا الى هنا
كلام السحر (واقول) لا كان اكثر المتنازع على ان الصحيح قول الهدواني عول عليه في متن تصوير الانصار
فقوله والظهر اسماع عبره والخامسة اسماع منه وطاهر كلام القدوري احتسار قول الكرخي فقد
اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهدواني اصح وارجح لاعتماد اكثر علمائنا عليه هذا
ودعوى خلاف الظاهر كما وله الكمال بعيد اذا علم الشراح لم يسلوا في المسئلة قولاً ثالثاً انقصوا
على ذكر قول الكرخي والهدواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكوه وسفا اذ بعد اشتراط
حقيقة السماع مع العلم به يمتنع ما خلاف آتة ورعا تخلف مع حقيقة الظاهر ولا بعد في ارادته
فقلنا للاقوال ان اذا ادعى وحوب المصير اليه فهو متحج بدليل ان من به صمم لا يسمع منه الا
بالتعمال ما هو حبر في حق عبره وقد لا يسهل معه له ذلك مع ما به من الرقي وعدم الخرج فاه
مع التعويل على قول اله بدواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو احدث فيه هذا الشرط لزم
عدم صحة اكثر الصلوات من كل حاس وسام حين صحة ما استظهره الكمال من الهمام والمحل محتمل
لزيادة البحث ولكن الامصار على ما ذكرنا او لاني لان الاسماع تقرب عما به اطالة وان ساقى سمحت
السماع والحاصل ان يقال في المسئلة قولان قول الكرخي وقول الهدواني والاعتقاد على قول الهدواني
والله اعلم (سئل) في معمل تلا آية السجدة هل يأتي تكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع
ام لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقوت ما بينهما بدأ (احاب) بذكر تكبيرتين واحدة للوضع
واخرى للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يكرر عند الوضع ويكرر عند الرفع والاول
اصح كما في البحر واما مسألة اجتماع سجدة التلاوة والقوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة
لما صرحوا به من وحوب الصلاة على الفور ومن ان الثلاث آيات قطع الفور والقوت يبدلها
او يزيد عليها ولو قدمه قوت الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوه ادهو الوارد فيأتي بها بعد ذلك
فتداء غير ترك الاثم زاد بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للهمم من كلامهم وان لم اره صريحاً
فأقبل والله اعلم

باب الحائز

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفيه ودفعه فهل يلزمه بذلك اثم او تبرير او لا
(احاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفيه ودفعه لا يلزمه فيه اثم ولا تبرير
لكن ان كان له اثارب من النصارى فالاولى ان يتركه لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف
الاولى ولو لم يرتك محمولاً يماقت عليه ومن المصريح به ان الميت الكافر يعمله قريب المسلم لكن
على الذنوب الحسن من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس ان يعمله معه
ويكفيه في ثوب غير مراعى سنة في كفه ويدفعه في حجرة من غير لحد ولا توسعة فان راعى ما نصت
العلماء عليه في غسل المسلم وتكفيه ودفعه فقد ارتكب محمولاً بلا شك لانه مجموع عنه شرعا

مطلب في معمل
تلا آية السجدة
هل يأتي تكبيرتين
ام واحدة

مطلب في مسلم تولى
غسل ميت نصراني
وتكفيه ودفعه فهل
يلزمه بذلك اثم
او تبرير او لا

والله اعلم (سئل) عن مات حيا هل يوصى ولا مصعقة ولا استثنى أم لا (اجاب) نعم يوصى
 ولا مصعقة ولا استثنى لاطلاق الما ون والتشريح والله في عمل الميت تعصيه ولم ار من صرح
 به لكن الاطلاق يدحه والله اعلم (سئل) ماذا يسوي بالمسلمتين في الصلاة على الميت (اجاب)
 يسوي بهما الحطه والامام والمس اذا كانا محاذيين للمسلم وعن الذين فقط ان كافيته وعن اليسار
 كذلك والله اعلم (سئل) في المرأة اذا مات هل كسها فيما تركت أم على الروح كسها وتحجيرها
 (اجاب) كسها وتحجيرها على الروح على ما عليه الفتوى كان كسوها وسكها حال حياتها عليه
 ووحيد بخط العلامة شح مشايخا الثهاب الحلبي ماصورته قال في السراج الوهاج والمرأه اذا مات
 ولا مال لها فسد اني يوسف يح كسها على روحها كما يح كسوها عليه في حياتها وعند محمد
 لا يح لان الروحة قد اعطيت مالوت فصار الروح كالاحيى واما اذا كان لها مال فكسها في مالها
 بالايجاع ولا يح على الروح اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على المجمع ماضه الطاهر ان اصل
 الحلوى في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكسها على من يح عليه بقتله الا المرأة
 عند محمد فان كسها لا يح على روحها عده لان ما بهما اقطع قال في الانصاح وطاهر الرواة
 قول محمد وقول في الكرخي ولو لم يكن لها مال فكسها في بيت المال لا على روحها ولا حلوى
 بين علمائنا يعني في طاهر الرواة وروى حاتم عن اني يوسف انه يح عليه تكفيها به يعني
 وفي العريب قال يعقوب يلزم الروح كفن الروحة وقال محمد لا يلزمه وقال في المحبس وعند
 اني يوسف يح الكفن عله وعليه الهوى لانه لو لم يح عليه لوح على الاحاب وهو كان
 اولي بالجاب الكسوة عليه حال حياتها فترجح على سائر الاحاب وفي محارث الدوائر كفن
 المرأة وتحجيرها على روحها هو المحل لانه لو لم يكن عليه لوح عليها وهو اولي بالوجوب
 وفي الكافي وكسها عله ولو تركت ما لا خلافا لمحمد فليح من اصل الخلاف في الكفن لان
 ما عده من التحجير كان يعمل حسنة فلم يقع فيه الخلاف وان التحجير الحق به وكأبه لما صار
 لا يختص به اه ما عله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن
 وما يصل بهما المرأة اوص الى روحها ان يكسها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفيها
 ما طله ولكنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا احاب ابو بكر الاسكافي وقول الفقيه او الاثني
 هذا في طاهر الرواة وقد روى عن اني يوسف ان الكفن على الروح كالكسوة وعند محمد ان الكفن
 لا يح على الروح قال في العيون وقول اني يوسف ما عده اه قال في المجمع وبأمره تحجيرها
 ممسرة وخاله محمد وقول النسفي ملو منه في مات قول اني يوسف على حلوى قول محمد وقول
 ان حيفة لومات المرأة وهي ممسرة كان على الروح جهار المقرة قال في شرحها المستصفي
 اي الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اه وه علم ان ما عده الكفن من حبوب واحرة غسل
 وحمل ودفن وغير ذلك من احرة حرقه وسد على الوحة المسون فكله على الروح على قول
 اني يوسف لانه ملحق بالتحجير لكونه لا يعمل حسنة والله اعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت
 مسلم مات حاملا هل تدفن في مقار المسلمين او في مقار المشركين (اجاب) صرح العلامة الحلبي
 في شرح مية الصلي بان المسئلة احلف الصحابة فيها هل تدفنهم في مقار المسلمين وقيل
 في مقار المشركين وقال عفة بن عامر وواته من الاصح يتحد لها قبر على حدة وهو احوط

مطلب من مات حيا
 هل يوصى ولا
 مصعقة ولا استثنى

مطلب ما يسوي
 بالمسلمتين

مطلب في امرأة
 مات هل كسها
 وما تركت أم على
 روحها واما اذا
 كان لها مال فكسها
 في مالها بالايجاع
 وفي احوال

مطلب في امرأة
 نصرانية ماتت
 تحت مسلم وهي
 حامل هل تدفن
 في مقار المسلمين
 او في مقار المشركين

وفي من كتب المالكية بعمل طهرها الى اهل لان وحاحي الى طهرها قبل السروحي وهو حسن
 وهل في السارحية وفي ماوى الحجة الكافة اذا مات وفي طهرها ولد مسلم قدمت في طهرها لاصل
 عابها ما لا حرج واحملوا في الدين وفي السباح هل يصهم تدن في مقابر المسلمين وقال مصهم تدن
 في مقابر الكفار وقيل تدن وحدها والله اعلم (سئل) هل الاصل المني خلف الحلو ام امامها
 (احاب) قل في الاختيار والاحسن في رماها المني امامها لما يتبعها من النساء والله اعلم (سئل)
 في المرأة اذا ماتت وليس لها محرم من بلى دعها (احاب) بلى دعها خيرا بها من اهل الصلاح
 ولا يدخل احد من النساء العر لان مس الاحى اياها وفي النوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة
 فكذا بعد الوفاة صرح به في التولوا الحية والله اعلم (سئل) في من رجل علق فيه اهل منه فدورها
 به طامه لهم فما الحكم (احاب) لاهله ان يكفلوا اهلها بش العر واحرا حها منه بعد المدة
 او قصرت ولهم البرل ان رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمه الدن لمر ضرورة وهما الضرورة
 حق العبر فاذا اقلوا حقهم حار وان كان في احلاط الرجل للمرأة لعارسته لحرمة الفش بعد
 اقلات حقهم وهذا مستند من قبلهم لحوار النش في الارس المعصرة بحق العبر وهذا اذا كان
 القدر ما كانا اذا كان في ارس وقف فلا بش مطلقا والله اعلم (سئل) في رجل مات وعليه
 دين لا آخر فصرفت ورثته جمع تركته في كفه وكفى مثله باني بسدسها او ردها او اقل او اكثر
 شيئا قليلا هل يصح الورثة الرائد على كس المثل ام لا (احاب) نعم يصح الورثة والحالة هذه قال
 في صوم السراج وان كان عليه دين واراد الورثة ان يكفوه كفى المثل قل الفقيه ابو جعفر ليس لهم
 ذلك بل كفى كفى الكفاية ويقضى بالنافي الدين وكفى الكفاية للرجل نوبان خدمين كما او عسل
 ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للمراء ان يجمعوا على كفى المثل اه فلم منه صمان
 مراد على كفى المثل احما والله اعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدين المسلمين في نهار رجل قرا
 ودين به ولده في تابوت فقل ان يلى حسده حفر عليه جماعة القدر واحر حوه من التابوت
 وكسروا التابوت واللعوه ودفعوا به ميتا لهم فاذا يلزمهم شرعا (احاب) يلزمهم صمان
 ما اسق على الفدر ولا يجوز ميتهم قال في السارحية فلا عن الفادى اسق مالا في اصلاح فدر خاء
 رجل ودين فيه ميتة ان كانت الارس موقوفة بضمن ما اسق عليه ولا يجوز منه من مكاه لاه
 في وعب اه ولا شك انهم يصدون قيمة التابوت الذي اللعوه ولا شك ايضا انهم حيث علموا
 بالميت السابق ودفعوا ما دفعوا على وحاحي المدي يمترون لارتكابهم بحق ما لاحد فيه والعبر واح
 مثله كما صرحوا به قاطبة والله اعلم (سئل) عن رجل قتل نفسه خطأ هل يصلى عليه ام لا
 (احاب) من قتل نفسه خطأ بان اراد صر العدو فاصاب به يصلى عليه وامام اذا قتل
 به عمدا قال مصهم لا يصلى عليه وقال الخواص الاسح عدى انه يصلى عليه ويصلى عليه وقال الامام
 ابو علي السعدي الاصح انه لا يصلى عليه لانه ماع على نفسه والناسي لا يصلى عليه وفي ماوى
 فاصبحان يصلى ويصلى عليه عدها لاه من اهل الكفار ولم يجاز المسلمين وعن ابي يوسف
 لا يصلى عليه لما روى ان رجلا خمر به فلم يصلى عليه الى صلى الله عليه وسلم وهو يتحول عد
 ان حيفة على انه امر غيره بالصلاة عليه كذا في الحومرة والله اعلم (سئل) عن الشهيد اذا قتل
 ما يقع به الارثناك والحرب قائمه هل يكون مرتثا ام لا يكون مرتثا الا اذا قتل ذلك بعد انقضاءها

مطلب في المني في
 الحارة
 مطلب في امرأه
 مات وليس لها محرم
 من بلى دعها
 مطلب في من رجل
 علق فيه اهل منه
 فدورها طامه لهم
 مطلب في رجل مات
 وعليه دين لا آخر
 فصرفت ورثته
 جمع تركته في كفه
 مطلب في مقبرة
 موقوفة لدين
 المسلمين في نهار
 رجل قرا ودين
 به ولده في تابوت
 فاحر حوه من
 التابوت وكسروا
 التابوت
 مطلب في رجل قتل
 نفسه خطأ هل يصلى
 ويصلى عليه ام لا
 مطلب في الشهيد
 اذا قتل ما يقع به
 الارثناك والحرب
 قائمه

(احاب) لا يكون مرتنا اذا فعل اعمال المرتين صدا قضاء الحرب واما قبل اقسائها فلا يكون مرتنا في عا ذكر كافي الدين والله اعلم (سئل) من دمشق في شارب حجر قبل طلعا بخارحة ولم يحسب المال هل يكون شهيدا ولو هل حال سكره ام لا (احاب) نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر معصية وهي فضلا لا يمنع الشهادة وهو طاهر اطلاق المتن حيث عرفوا الشهيد انه مكلف مسلم طاهر قبل طلعا بخارحة ولم يحسب المال ولم يرث وصرح في البحر نفلا عن المحتى والدائع ان شرائط الشهادة سب القتل واللعو والمطلوع او لم يطلعا وانه لا يجب به عوص مالي والشهادة عن الحياة وعدم الارتثاق اما هذا فبما هو ان السكر لا يمنع الشهادة ان لم يذكر وان من شرط الشهادة ان لا يكون سكران او متلما تعصبه وقد صرح بذلك الشافعية في كتبه كشرح الروم وغيره والله تعالى اعلم

كتاب الزكاة

(سئل) فيما اذا وهب المائش الدين لمديونه الفقير وبوى زكاة دين آخر على رجل آخر او بوى زكاة عن له هل يجوز ام لا (احاب) لا يجوز لان الدين حبر من الدين والدين يحتل ان يصير عا قصير مؤثما باصا عن كامل فان ادى الدين عن الدين حار لانه ادى كاملا عن ماعن والمسئلة سفاهاها في الخلاصة والحاية وغيرها والله اعلم (سئل) في نقل الزكاة الى لدا اخرى قل حينها هل يكره ام لا (احاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها فان اخرجها بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهر والله اعلم

كتاب صدقة الفطر

(سئل) في الصميرة اذا روت وسلمت الى الروح ثم حاه يوم الفطر هل تحب على اسمها صدقة فطر هام لا (احاب) صرح في الخلاصة بانها لا تحب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي التار حاية لا تقطع عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي البية تزوج صميرة معسرة فان كانت تصلح لخدمة الروح فلا صدقة على الاب والا فعليه صدقة فطرها والله اعلم (سئل) من دمشق عن اخراج ريادة عن القدر الواحد في زكاة الفطر هل قال احد بان فاعله يكفر بذلك كما قرره بعض من يدعى العلم وهو يعطى الناس (احاب) لا يكفر جامع الامام والله تعالى اعلم

كتاب الصوم

(سئل) عن النذر المعين اذا بوى فيه واحدا آخر هل يكون عما بوى ويلزمه قضاء المدور المعين ام لا (احاب) يقع عما بوى ويلزمه قضاء المدور المعين في الاصح كافي الطهيرة والله اعلم (سئل) عن قول حبر العدل الملة لرمضان هل يستمر ام لا (احاب) يقل بدون الاسمسار في طاهر الرواية كافي الجوهر والله اعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واحد آخر ام لا (احاب) ذكر الريطي وغيره انه يكره وصحيح القلانسي في تهديده انه لا يكره نقله حميد الحلي والله اعلم

فصل في النذر

(سئل) في رحلين يحتلمان على وطيفة البدروارية قائمة بنت المقدس الحمية صحر احدهما من مشقتها فذفر على نفسه بدرا صورته ان ترضت لهذه الوطيفة بالاحد لها بعد هذا اليوم مادمت في قيد

مطلب في شارب
حمر قبل طلعا
بخارحة ولم يحسب
المال هل يكون
شهيدا

مطلب فيما اذا وهب
الدين لمديونه
الفقير وبوى زكاة
دين آخر على رجل
آخر

مطلب في نقل الزكاة
قل الى لدا اخرى
حينها هل يكره ام لا
مطلب في الصميرة
اذا روت وسلمت
الى الروح ثم حاه
يوم الفطر

مطلب في ريادة
الصدقة الواحة
في زكاة الفطر هل
دل احد ان فاعله
يكفر ام لا

مطلب في صوم النذر
المعين اذا بوى فيه
واحدا آخر

مطلب في حبر العدل
الملة لرمضان
هل يستمر ام لا
مطلب هل يكره
صوم يوم الشك عن
واحد ام لا

مطلب في رحلين
يحتلمان على
نفسه ان فعل هذا
الامر فعليه حمية
عشر

الحياة لله تعالى على ان يصدق على الفراء محسنة عرش هل اذا تمس للاحد ووجد ما هو
المعلق عليه يلزمه الصدق المحسنة عرش ولا يخرج عن عهدته الدار الا بذلك ام يخرج عن عهده
كفارة الخمين ام يعمل احدهما ايما شاء وهل اذا امتنع عن الشئين المذكورين ورفع الى قاضي
الشرع الشريف يحكم عليه به ويحسمه عليه ام لا (احاب) في المسئلة احوال ثلاثة طاهر الرواية
لرؤم الصدق بالعدد الذي سناه ويشين الوفاء به وقبل ان اريد كون الشرط يتعين المسمى
وان لم يرد يتخير بين الصدق به وبين كفارة الخمين وفي رواية الواد هو غير فيهما مطلقا قل في الخلاصة
بعد ذكر هذا القول به يعنى ويصح ايضا كل من القولين الاولين واما اذا رفع الى القاضي بعد
امساعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجزئه قال فيها
ولو لم ينف بائنه ولكن لا يجزئه القاضي والوجه في ذلك ان الفراء مصرى له لا اخذ حق فلا تسع
دعواهم والله اعلم (سئل) في منول اذعى على مزارع الوقت انه بدر على صهه انه ان رحل
يكس عبده للوقت ماشا دينار واه رحل ولزمته للوقت هل تسع دعواه ام لا (احاب) لا تسع
ولا يقضى القاضي بالدر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وايضا صرح حوا بان القوي
على ان المعلق بخير الدر فيه بين الوفاء بين المدور وبين كفارة الخمين والله اعلم (سئل) في الدور
المصلحة بالاياء والاويلاء يقسمها قوم ورعون ان ما يتولوه حق من حقوقهم بسبب مشاركتهم
او نسبة مائة للاويلاء المذكورين واما وقت الخصومات فيه بين من يدعى انه حده او حده ابيه
الاغنى واما كتب ذلك صحيح يرم فيها حمله القضاة انها دعوى صحيحة واما حكموا بها لما ثبت
نسبه واما وقع الصلح بين المدعين فقسمة ذلك فيما بينهم فلا الحكم في ذلك (احاب) هذه المسئلة
حفل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد المرى رسالة حاصلها ان الدر لا يصح الا اذا كان من حبه
واحب مقصود اذ ليس للامد ان يصعب الاسباب ويشرع الاحكام وله ان يوجب على هه ما لو حبه الله
عليه قال اعلم بان شرط لرؤم الدر ان يكون في غير معصية وان يكون من حبه واحب وان يكون
الواحد مقصودا لنفسه فخرج بالاول الدر بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا
لغيره حتى لو بدر الوضوء لكل سلاء لا يلزم وكذا سحرة البلاوة وكذا الدر سكمن الميب لانه
ليس قرنة مقصودة قالوا لو اوصاف الدر الى سائر المعاصي كان يبيها ولزمته الكفارة بالحث
ولو فعل المدور عصي واخذ الدر كالحلف بالمعصية يعقد للكفارة فلو فعل المعصية المحلوف عليها
سقطت وانما وصرح في النهاية ان الدر لا يصح الا شروط ثلاثة احدها ان يكون الواحد من حبه
واثنان ان يكون مقصودا والثالث ان لا يكون واحدا عليه في الحال او في ثاق الحال كالدر بصلاة الظهر
وعبرها من المفروضات على هذا الشرائط اربعة الا ان يقبل الدر بصلاة الظهر وشعرها خرج
بالشرط الاول اذ قولهم من حبه واحب يعني ان المدور غير الواحد لكن لابد من رابع وهو
ان لا يكون مستجبل الكون فلو بدر صوم امس او اعكاف شهر معصى لم يصح ثم قال وفي شرح
الدر للعلامة قاسم واما الدر الذي يدرو به اكثر العوام كأن يقول ياسينى فلان يعنى به ولما
من الاولياء او سامن الاولياء ان ردت عاتى او عوى في مريسي او قضيت حاجتي فلك من الذهب او الفضة
او الطعام او الشراب او الزيت كذا فهذا مطلق لا يحتاج لانه بدر لمخلوق وهو لا يجوز لانه اى الدر
عبادة فلا تكون لمخلوق والمدور له ميت والميت لا يملك واه ان طر ان الميت يتصرف في الامور

مطلب في منولى
وقف اذعى على
مزارع الوقت انه
بدر للوقت ان رحل
يكس عبده للوقت
ماشا دينار ورحل
هل يلزمه ام لا

مطلب مهم في الدور
المصلحة بالاياء
والاولياء والناس
عن ذلك عاقلون

كفر الا ان فيه ان يدركت ان من سب من كذا ان اعظم اعقراء سب المبيدة مبيدة او الامام
اتى من وجوهها فحور حث يكون فيه مع اعقراء اذ اذ من سب من وجوه حل الشيع للعلو
لشيعه المعاطف بره طه او مسجده فيجوز بهذا الاعسار او مصرى اندر امراء وقد وجد
وامى غير شجاع فلا خوف مصرى عليه ولو كان ذا نسب بدلت اولى ما لم يكن فقيرا ولم يفت في اشرع
حوار مصرى للاعياء للاجماع على حرمة التمدح والثناء ولا لخدم الشيع ان كل عيا وما علمت
هنا قاضي خدم اندرام واشمع وارث وعبرها عقل الى صراخ الاولياء فتر ما اليهم لا الى الله
غراء باجماع المسلمين ما لم يقصدوا اعقراء الاحياء فلا واحدا وقد علم ثما علماء ان ما يندره العوام
بأشجع مروان وعلى بن علق وروسل لا يصح ولا يلزم وليس لخدام احده على انه يدبر صحيح
الا اذا احده على وجه الصفة المسداة وكان فقيرا وعلم اتصال غير الخدم لو احده على انه صده له
ذلك وليس لخدام رعه ما له لم يملكه الا ان يكون السادر عيه في بدرة وكان فقيرا اه خلاصة
كلاء اشجع محمد بن عبد الله الرضى التمر تاقى الحنفى شارح دى اعمده الحرام من شهور سنة ثمانية
وسمى وسبعائه (افول) قد امتاح هذا المحرم المجمع على حرمة جماعه برعون انهم متصونة
فقال في حقهم قدوة المسلمين ومضى المريدين وبالعون في احده وبالعون اسادر به من امتع
قدموه الى قضاء هذا الزمن فحكوا به وربما استعانوا بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون الملع
من دله وهو انهم يسوم منهم المصدون طمع الواحى الى تقع فيها هذه الدور فيقاطعوهم ويصرون
على كل واحد ما حاشه يطلع من المال في الدمة يؤخدمهم اذا انتهى الاحل المصروب يدفع ما هو مصروب
عليه وما كل ما في وبعد الفاصل ربما حصل له مركة الشيع ويرى ان من مع ذلك هلك وان سب
قضاء حاشه هذا الدر وان الشيع ردة عائنه او ما في مريضه او قصى حاجته ويرعون انه لا يساح ثاوله
لمبرهم فائى هو بدر جدا فلان وهم اعياء متحولون ومن تناول شيئا من ساقوه وادلوا به الى الحكام
معتدين به ارتكبت كبيرة في الدين واثرت شيعة بين اطهر المسلمين وربما حكم لهم به قصة العهد
وقد صرح في الحرارة لورفع الى الفاضى لا يشعره الفاضى على وفه ولا تفتحة على رسالة الشيع محمد فيها
ما يبنى السبل والامر الى الله تعالى العلى الخليل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) ايضا عن اطهر وقت
السيد الخليل وخوه اذ اذ طع وحلا على انام الدور قري واما كن معلومة تال ثلاث سنوات او اقل
او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم الملع الذى طاع عليه ام لا (احاب) لا يصح المقاطعة على ذلك
بالاجماع ولا يلزم الرحل الملع الذى طاع عليه وللعلماء في ذلك كلام يقولون ذكره فمصر على ررمة
قل الشيع قائم في شرح الدرر الدر الذي يندره اكثر العوام يسحوا ان شي الله تعالى مريضى اوردة
صالحى ونحو ذلك فلك كذا عهد الدر مائل بالاجماع اه فكيف يصح اترام ما هو مائل بالاجماع
وكيف يلزم المقاطعة عليه الملع الذى قاطع عليه هذا لا قتل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله
سبحانه وتعالى اعلم

مطلب مهم في اطهر
وقصدا اذ طع رحلا
على انام الدور
مضى واما كن
معلومة وهذا مائل
بالاجماع

حرف كتاب الحج

(سئل) عن لم يحد الراحة وهي المركب من الامل ووحد العمل او الحمار او البرس هل يجب عليه
الحج ام لا (احاب) قل في الحر لو قدر على غير الراحة من عمل او حمار فانه لا يجب عليه
ولم اره صريحا لا بحماسا واما صرحوا بالكرهية اه (واقول) انه يتقضى ان حو في الدل والحمار

مطلب مهم قدر
سلى العمل او الحمار
هل يجب عليه الحج
ام لا وبه احلا

والمرس ادهون موط بالاستعانة وهي اعم واقه اعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل له لا س الوردي
عدي سؤال حسن مستطرف * فرع على امس قد تعرنا
قاتل شيء رصا ماله * ويصن القيمة والمثل مما
(احاب)

هذا حلال ما عدا ما عدا * قلحى احرامه وما رعى
واطف السيد المتبع حابيا * فيصن السمة والمثل مما
(سئل) عن لم يأت بالرمل والسبي في طواف القدوم والركن هل يأتي بهما في طواف الصدر
(احاب) نعم اذا لم يعلمهما في هذين الطوافين صاهما في طواف الصدر لان السبي غير موقف
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بان الرمل بمد كل طواف بقية سبي فله علم انه يأتي بهما
في الصدر ولو لم يبقه بهما ولم اذه صريحان علم من اطلاقهم والله اعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالخصى المتحس ام لا (احاب) يجوز والافصل عليها وفي ماسك الشهاب الخصى والسنة غسلها
لتكون ظاهرة بيقين فان المقول بها يقع في يد الملك والله اعلم

حاشية كتاب السكاح

(سئل) في انعقاد السكاح بلفظ حوزتك سديم الحليم على الراي هل يسقطه السكاح عند قوم
تواردوا عليه ام لا (احاب) هذه المسئلة اختلف فيها المأخرون * هم من قال بعدم الاعمال
ومهم من قل بالانعقاد وقد اتى شيخ الاسلام ابو السعود العبادي رحمه الله تعالى بالانعقاد
من قوم اعفقت كلهم على هذه اللفظة (اقول) وما يدل على صحة ما ادعى به ابو السعود ما في الظهيرة
وعبرها رجل تزوج امرأة بالبرية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجا المرأة معها بذلك ان علما
ان هذا اللفظ ينفذه السكاح يكون سكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ
ينفذه السكاح بهذه جملة مسائل الطلاق والماتق والتدبير والسكاح والخلع والاراء عن الحقوق
والبيع والتبليغ والطلاق والتناق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عشاق الاصل فادعوى
الحواب في الطلاق والثاني يدعي ان يكون السكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يشتر لادخل
القصود فلا يشترط فلا يستوي في الحد والهرل غلا في البيع ونحوه اه فامل في قوله وادعوى
الحواب في الطلاق والثاني يدعي ان يكون السكاح كذلك وقد عرنا الحواب في الطلاق اه واقع
مع التصحيح فيدعي ان يكون السكاح نافعا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله يدعي بحج
لما في الزاوية ان عليه الفتوى ولما في البحر ان طاهر ما في التحسين ترجيح قد ظهر لك بهذا صحة
قبول السكاح على الطلاق فامل ولا شك ان الصادر من الجهة الاعمار تصحيح لادخل لمحت الحقيقة
والجمل واللقى الاستعانة المرت على عدم العلاءة في المصرح به في كلام العري رحمه الله تعالى
ادعاه الاصل وهو التسوية او جعله مارا غير ملاحظ لهم املا اذ العلي عمرل عن ادراك ذلك
وحيث كان تصحيحا وعلما فجمع ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث اقرناه تصحيح كيف
يتخلله اني العلاءة والاسدلال بما ذكره السعد وعائنه انك عدم صحة الاستعمال ولا مكرله بل مسلم
كونه تصحيحا ما دل حرف مكل حرف فلم يتعد الدليل سورة المسئلة نعم لو صدر من طرف ثاني
في ما تاني في اللفظ المصرح بعدم الانعقاد بها والله اعلم محل فتوى الشيخ ريس بن نجيم ومعاصره

مطلب فمن قل
صيدا هل يلزمه
التبئة ام لا

مطلب فمن لم يأت
بالرمل والسبي
في طواف القدوم
والركن

مطلب هل يجوز
الرمي بالخصي
المسحس ام لا

مطلب فمن قدم
الحليم قبل الراي
في السكاح

فيقع الذليل في عمله حينئذ ولهذا الوحد كل الحكم عند التابعة كذلك فإن المصريح به في سادة
 كنههم انه لا يصير من غاي ابدال الراي حيا مع الهم اصيق ما فالفاظه ان لا يصح عندهم الا لفظ
 الترويع والامكان ولم يرق مدعها ما يوجب الخاتمة لهم والله اعلم (سئل) في رجل حطب مت آخر
 فقال هي لك بكدا فقال الحاطب عصرة شهو قتلها ملك ذلك هل يعقد الكاح والخال هذه ام لا
 (اجاب) نعم يعقد الكاح بذلك والخال هذه والله اعلم (سئل) في رجل حطب صغيرة من اسيا
 عصرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فقال قتلها وعومتها مائة غرش هل يعقد الكاح بهذا
 اللفظ ام لا (اجاب) نعم يستد كذا يؤخذ من كلامهم والله اعلم (سئل) في رجل قتل آخر وذهنتك بنى
 فلاة فقال لا حرقك ثم توى الاب فروجها احوها معدن لمب لا حر هل الصادر من الاب كاح
 حيث كل بمصور وشاهدين فيقال الكاح اثان ام لا (اجاب) نعم يعقد الكاح لفظ الية على
 وجهه والصادر من الاب كاح والخال هذه فيقول ماصدر من الاح على اى وجه كان ويجب فيه
 مهر المثل ان حلا عن السمية والله اعلم (سئل) في رجل حطب مكر من والدها وصل مهرها فقدر
 معين عصرة شهود وحرى يدهما في اسما الحطبة ما يعقد به الكاح كقوله خنك حاطبا انتك فلاة
 فقال هي لك وكقوله قلت كحاحا بكدا فقال هي لك به او صارت لك به او تزوجتها بكدا فقال مالمع
 والفساحة هل يعقد الكاح ولا يتك الروح ولا او الروح فصح ام لا (اجاب) نعم يعقد الكاح
 مثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يتك الروح ولا الاب فصح والخال ما تقدم قل في الخاتبة لوقال رجل
 خنك حاطبا انتك فقال الاب ملكك كاح كحاحا وفي الخلاصة لو دلت صرت او صرت لك فاه كاح
 عند المولود وفيها لوقال وحرى هك منى فقال مالمع والطاعة فهو كاح وكثير ما يجري بين الحاطب
 والمخلوط منه ما يعقد به الكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها والحكم نحو حيا حنية ان يقع كاح آخر
 لغير الحاطب وهي روحه للحاطب والله اعلم (سئل) في رجل حطب مكر الماعة من احوتها والباها فوقع
 يدهم وبه في محل الحطبة من الالفاظ ما يعقد به الكاح نحو كات لك بكدا او صارت لك بكدا او هي
 لك بكدا فقال ملتها بذلك وعلها الخبر فسكت راضية بما فعل احوتها هل سد كاحه عليها حتى لا يعقد
 عليها كاح غيره ام لا (اجاب) بعد حيث علمت بذلك وسكت ادهده الالفاظ بما يعقد به عدما
 الكاح كما صرح به انتخاب الصاوى والشرع فلا يعقد كاح غيره عليها والخال هذه والله اعلم (سئل)
 في رجل قال لا آخر ماركه ملك فقال له حاةك فقال له حر اوها ما شاعرش هل كحاحا يعقد ام لا
 (اجاب) لا يعقد لا يملك انت لفظ الكاح ولا الزوج ولا يماضع ليلك العين حالا والكاح انما يعقد
 بذلك والله اعلم (سئل) في امعاد الكاح لفظ التحوير (اجاب) نعم يعقد اذا كانوا اعمى اتقت كنههم
 على هذه النحلة وكانوا يتلون بها حل الاستمتاع كما تفي به ابو السمو والعمادى منى الديار الرومية وهذا
 ما يجب الفعل به والخال هذه والله اعلم (سئل) في رجل ولدت روحه بنا وعده صيب قال له مباركة
 ناله له حاةك فقال له وحر اوها ريع هذه الفرس في مقاتلها وماتا ولم يقع بينهما سوى ماد ك
 هل لورثة الصيب الرجوع في الفرس وساحها ليدم اعتاد الكاح تاد كرام لا (اجاب) نعم لورثة
 الرجوع في الفرس ومناحه العدم اعتاد الكاح تاد كرام قال في الطليعة لوقالت المرأة وهت صبي فقال
 الرجل احدث قولي الا يكون كحاحا فاهم حاة المأخذ والله اعلم (سئل) في رجل حطب لا آخر صغيرة من
 ولها وحرى يدهما فقدمت الكاح للمد كور وعقد المقد قل اولى للحاطب روحك فلاة بكداه لقلت

ملك رجل حطب
 مت آخر قال هي
 لك بكدا فقال
 الحاطب قلت ملك
 بذلك العقد الكاح
 مطلب قل لا آخر
 وهك اعمى فلاة
 فقال الآخر قلت
 انك قد كاح وروحها
 احوها بعده لا يصح
 مطلب في الصاوى
 يعقد بها الكاح
 مطلب حرى من
 او لباة الباعة
 والحاطب ما يعقد
 به الكاح وعلها
 فسكت هذا الكاح
 مطلب لا يعقد
 الكاح بقول الاب
 حاةك
 مطلب يعقد الكاح
 لفظ الحوير ان
 اصعوا عليه وطلوا
 به حل الاستمتاع
 مطلب لا يعقد
 الكاح بقول الاب
 لسيه حاةك
 في جواب قول الصيب
 ماركه فقال الصيب
 وحر اوها الخ
 مطلب رجل حطب
 لا آخر صغيرة من
 ولها وعقد المقد قل
 اولى روحك الخ وقع
 الكاح للحاطب

فهل يقع السكاح للحاطب او المحطوب له لتقديم الية والمقدمات ام كيف الحال واذا قلتم وقع للحاطب
 فهل اذا طلقها قبل الدخول وروحت للمحطوب له تلوه يجوز لكونها لاعدة عاها وكيف الحكم
 (احاب) وقع السكاح للحاطب ولا عبرة للمقدمات في الزامية حطب لاسه وقال ابو هلال الاس
 روتحتك بنى بكدا فقال ابو الاس قلت صبح للاب وان حري مقدمات ان السكاح للاس في المختار
 ومثله الوكيل اه واذا طلقها الروح المذكور قبل الدخول وعقد الثاني عليها طلع حاردا لاعدة والحال
 هذه والله اعلم (سئل) فيما اذا عقد اهل الدمة سكاحا فيما بينهم ثم رهموا ذلك السا فظهر فساد ذلك
 السكاح فهل يسوع للحاكم اطلاقه (احاب) المستة ذات تفصيل ان السداد لعدم الشهود او في عدة
 كانوا وهم يدسونه لا شترص لهم عند الامام تراهموا آولا وان في عدة مسلم اطلاقه تراهموا ام لا
 وان للمحرمة وتراهم الروح والروحة فرق بينهما وان ربع احدهما لا يبرق بينهما عند الامام ان حبيفة
 والله اعلم (سئل) في رجل حطب لاسه بنت احبه فقال ابو هاروتحتك بنى فلانة بكدا لاسك
 فقال ابو الاس روتحت هل سمعتم ام لا (احاب) لا سمعتم ووجه ان الروح عبر التره غ والله اعلم
 (سئل) عن رجل قال لا حر روتحتك من اتى فقال ابوالث وهتهالك فالحكم (احاب)
 صبح السكاح للاس ولو كان مكمل وهتهالك روتحتها لك فقال قلت صبح السكاح للاب اد صرحوا
 ما به لو حطب لاسه فقال ابو هلال الاس روتحت بنى بكدا فقال ابو الاس قلت صبح للاب
 وان حري مقدمات ان السكاح للاس في المختار اللهم الا ان يقال ماصرحوا به ليس فيه الا الحطه وليس
 به روتحتك من اتى الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين روتحتك وبينك وروحتك منك
 حتى احتاج الاول الى القول بعده دون الثاني فلما صار وكيل عنه به صار قوله روتحتها لك معناه
 روتحتها لاسك لاحلك كما في وهتهالك ادلا فرق في انعقاده عندما لفظ الزوج والية وهذه المستة
 كثر السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم ازم صرح بها ولا بما يستدل به عليها غير ما ها من قوله
 وهتهالك والذي يظهر ان روتحتها لك كوهتهالك ادما حار في هذه جاز في الاخرى وعليك
 ان تتأمل في المستة ما قد يقال في وهتهالك المتبادر منه لاحلك لخلاف روتحتها لك واذا نظر الى عرف
 راسين بلاد ما كان روتحتها لك مثل وهتهالك ملا فرق لاهم تعارفوه بمعنى لاحلك والله اعلم
 (سئل) في صبرة وكل احوها في سكاحها لريد رجلا فوكل ريد عمر في قول سكاحه فقال روتحتك
 فلانة لموكلتك بكدا فقال قلت فانت قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر هل وقع السكاح لريد
 ام لا وبرحم مادفع (احاب) لم يقع لريد وله استرداد مادفع والله اعلم (سئل) في نصرانية اسلمت
 فعرس الاسلام على زوجها النصراني فاسلم هل يقران على سكاحهما السابق ام لا (احاب) نعم يقران
 حيث لم يكن فاسدا او كان فاسدا لحرمة الحلل بل لقد شرطه حيث اعتقده والله اعلم (سئل)
 في نصراني تروح نصرانية متوفى عها رجلا فقل انقضاء اربعة اشهر وعشر ولم يترافعا الى قاص
 هل يترص لهما ويصح السكاح ويبرران ام لا يترص لهما ولا يصح السكاح في تركهم وما يدسون
 (احاب) صرح علماء قاطبة رحمهم الله انه لا يترص لاهل الدمة اذا تسكحوا فاسدا ولا يبرق
 القاصي بينهم اذا علم في طاهر الرواية لا ما صرا تركهم وما يدسون فلا يصح السكاح ولا يبرران
 حيث كانوا راضين ولم يترافعا لخصوصية لدى قاص من قضاء الاسلام والله اعلم (سئل) عن رجل
 حطب لاسه بنت آخر فقال روتحتك منك لاني فقال روتحتك ولم يقل قلت ما الحكم (احاب)
 الظاهر عدم انعقاده اصلا اما للاب فلا احتياجه الى الله ول واما للاس فلان الحبيب حصص الاب بقوله

مطلب اذا قل رجل
 لا حر روتحتك
 لاني فقال روتحتك
 لا يصدق السكاح اصلا
 مطلب في سكاح اهل
 الدمة وفيه تفصيل
 وحالات

مطلب حطب بنت
 احبه لاسه فقال ابو ه
 روتحت بنى لاسك
 فقال روتحتك
 لا يصدق

مطلب قال رجل روتحت
 منك من اتى فقال
 الاب وهتهالك صبح
 السكاح للاس وفيه
 كلام

مطلب قال وكيال الوكيل
 لو كحل الحاطب
 روتحتك فلانة لموكلتك
 فقال هل يقع السكاح
 له لا للحاطب

مطلب اسلمت
 النصرانية ثم تروحها
 يقران على السكاح
 وفيه تفصيل

مطلب لا يترص
 لنصراني تروح
 نصرانية في الدمة
 حيث لم يترافعا اليها

ووثقك وانما سمي بها لان الايمان حصل بقوله ووثقك ولذلك يجاح الى القول والله اعلم
 (سئل) فيما اذا لم يسمع الشهود كلام الماعدين في الكباح هل يصح ام لا (احاب) الاصح الذي
 عليه العامة ان سماع الشهود كلام الماعدين شرط لصحة الكباح والله اعلم (سئل) في رجل
 روج صغيره القاصره في مرسه لرجل ماهر معلوم بمحسرة شهود بمجلس الترع ثم مات
 هل تنقض في الكباح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء انزاله وبنتم عن رثمة الاب ان يترص
 للكباح باسئال او غيره ام لا (احاب) ليس لغيره اسئال الكباح اذ الولاية لا مطلق بمجرد المرض
 مع سلامة العقل المرتب عليها صلاح التصرف باجماع العلماء والله اعلم (سئل) في امرأة احبرها
 ثقة ان روحها العائت مات ووقع في فلبها صدقه هل لها ان بعد وتزوج ام لا (احاب) لم لها ذلك
 كفي الراوية والطاهرة وعبرها والله اعلم (سئل) في الحسنة لو قال لرجل كنت امة لفلان
 فاعصى هل له ان يتزوجها ام لا (احاب) نعم له ان يتزوجها ان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها
 صادقة لان العاطف طار ولا مزارع واحبرن امر محتمل لم يعلم خلافه وصحة الكباح لا يمنع ما يطرأ صرح
 به علماءنا في الكراهية والله اعلم (سئل) في رجل خطب نكرا من ابها فحضر جمع من المسلمين
 واصاب على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضر ابوها لدى فاس وطلب
 منه ان يرضى بها وان يستدين ويسق ليرجع على الخاطب فصر من محصور الخاطب ولم يسأله
 القاضي هل حصل عقد شرعي عليها ام لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يجر بهما عقد
 (احاب) لا يكون ما عدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب لثبوت
 عدم صحة المهر والامر بالاستئذان لكونها ليست بروحة طلي والحالة هذه احببة والله اعلم
 (سئل) في بالغة وكلت شيعتها في رويتهما بشهادة شاهدين من ابها فتعريف والدتها فقط فهل
 لا يقبل تعريف الوالد وحده ولم يزل بالشهادة له لمرعه وهل البعد الصادر والحالة هذه صحيح
 ام لا (احاب) البعد الصادر والحالة هذه صحيح لا كذا في محنت وانما التعريف لاجل الحاجة
 عند الاحتاد وصح من اسها واسها وروحها وسواء كان الاشهاد لها او عليها على الصحيح لكن يشترط
 في حل اعدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل الملاية وامامحة الكباح من اصله فلا يشترط
 فيها التعريف اصلا فافهم والله اعلم

هذا فصل في المحرمات

(سئل) عن الجماع بين المرأة وماتت مع احتها هل يجوز ام لا واذا قامت بعدم الحوار ودخل الروح
 على من مات مع روحه المدخول بها فقلها وماتت مع من طرحت ثم اتت من مع حتى تلج سهوة
 فاعلمه بعض الفقهاء بعدم حورادحها على حالة اتها فامتنع عنها فالحكم في ذلك الكباح وما يترتب
 عليه من الوطء جاهلا بمحرمة الزواني وبسبب الاس الحى ووجوب المهر المسمى (احاب)
 اما الحوار فلا قائل به الايمان التي وداود الطاهري ومن لا يسانه من الحوارح واما الوطء
 فهو وطء شبهة يدري به حدة الزنا عنه ولا يحد حدة الزنا ولا يصبر حيث كان جاهلا بمحرمة
 غير عالم بمحرمة واما الولد فيجب منه ويحكم بسوته له واما المهر فلو احب فيه مهر المثل فادان
 مثل المسمى فقد وجد قص ذلك منه ومن الآن لا عدل له في وطء الطارئة مؤخذه ولا يحل له

مطلب سماع الشاهدين
 شرط لصحة الكباح

مطلب اذا روج صغيره
 في مرسه صح

مطلب في امرأة
 احبرها ثقة ان روحها
 ماتت وصداق بعد
 ثم تزوج

مطلب لو احسرت
 حابيه ان سداها
 اععماله ان تزوجها
 ان ثقة او صدقها

مطلب الا اعاق على
 قدر المهر ليس بمقد
 ولو فرض العاصي
 القصة لا يلزم الخاطب

مطلب لا يشترط
 لصحة الكباح
 التعريف واما الحاجة
 اليه عند الاحتاد

مطلب لا يجوز الجماع
 بين المرأة وماتت
 احتها لكن ثبت
 النسب ويحب مهر
 المثل

حتى يطلق الاولى او يموت فحل سكاح حديد فقد علم ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه
وعلى الهادى الدبع الماعث الشهيد اعلم (سئل) في روجه اس الروح هل محل ام محرم (اجاب)
محل قالوا لا يحرم على المرء روجه من شاء لانه ليس باصل ولا محرم بسروح الامة ولا امه ولا رب
روح السب ولا امه ولا ام روجه الالب ولا امها ولا ام روجه الاس ولا امها ولا روجه الرب
ولا روجه الرب والله تعالى اعلم

باب الاولاء والاكفاء

(سئل) في حرة مكلفه بكر روجه هبها من اس عمها وهو كفؤها هل سعد السكاح ولو لم ير
عمها ام لا (اجاب) نعم بعد سكاحها ولا يتوقف على رضا عمها والحال هذه والله اعلم (سئل) في بكر
بالغة روجهها او هبها من رجل غير ادها فرددت السكاح حين بانها فهل والحال هذه ردت السكاح
ردتها ام لا وهل القول قولها في الرد يبيها ام لا (اجاب) نعم ردت ردتها والقول قولها في الرد يبيها
والحال هذه والله اعلم (سئل) في صغيرة روجهها او هبها بالولاية عاها لا اس صمها الصغر وقيل عه
اوه وقد ائتم اوها على ذلك شارطا صان ايه المهر لحر اسه الصغير عن المهر فأى الالب الصبان
فهل صبح السكاح ام لا وهل اس صبح السكاح ورفع الى قاص يرى عدم صحته مع المهر عن المهر او العرق
بالاعسار يه قبل الدخول فقصي سلطان السكاح من اصله او فرق بالاعسار يصح فساؤه ويرفع الخلاف
وبعضه الحى ام لا (اجاب) ان كان صدر ذلك من اسها على وجه التعلق بالسكاح غير صحيح لان السكاح
لا يصح تعليقه بالشروط كما صرح به قاصيحا وعنه وان كان صدر لاعلى وجه التعلق فهو صحيح ومع صحته
لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع المهر او يرى العرق بالاعسار بعدمه قبل الدخول بها بعد
حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علمائنا والله اعلم (سئل) في الالب ادا علم منه
سوء الاحتمار وعدم الطر في العواف ادا روج اسه القاطلة للتحاق بالخير والشر بعد كفؤها هل يصح
ام لا (اجاب) قال اس فرشي في شرح المجمع لو عرف من الالب سوء الاحتمار لم يهه اولادها لا يجوز
عقده انها قاتلة ومشله في الدور والرد وقال في البحر في شرح قول الكفر ولوروج طفله غير كفؤ
او بمن فاحش صبح ولم يجر ذلك لغير الالب والحد اطلاق في الالب والحد وهذه الشارحون وغيرهم
بأن لا يكون الالب معروفا وسوء الاحتمار حتى لو كان معروفا بذلك بحجة او دفعا للمقد اطل على الصحيح
قل في مع المدير ومن روجه ابنته الصغيرة القاطلة للتحاق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير او فاسق فهو
ظاهر سوء اختياره والان ترك الطرهما مقطوع به فلا يمارسه ظهور ارادة مصلحة تنوق ذلك نظرا
الى شفقة الامة اه ظاهر كلامهم ان الالب ادا كان معروفا وسوء الاحتمار لم يصح عقده باطل من مهر
المثل ولا ناكز في الصغير بمن فاحش ولا من غير الكفو فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب العسق
او لاختى لو روجه منه من هير او عتق حرة دينة ولم يكن كفؤا فالعقد باطل فتصغر المحقق
اس الهام كلامهم على العاسق مما لا يدعى وقد وقع في اكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان السكاح باطل
فظاهره انه لم يصدق في الظهيرة جرق بينهما ولم يزل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة
في قولهم فالسكاح باطل اى يسل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله اعلم (سئل) في رجل حطب
من آخر بنته البالغة العاقلة وسمى المهر وقل الالب وركن قايها الى الخاطب واخضر المهر وما نرى

مطلب تحمل روحه
اس الروح

مطلب تصح سكاح
المكفلة غير صا
الولى

مطلب روجهها اوها
تغير امرها وهي بالغة
فردت برئت

مطلب صغيرة روجهها
او هبها من اس عمها
وقيل اوه الح

مطلب لا يصح
السكاح ان عاق
بالشرط

مطلب لو حكم بعدم
صحته السكاح للمهر
عن المهر او بالعرق
قبل الدخول
للاعسار بعد

مطلب لا يصح ترويح
الالب ادا عرف منه
سوء الاحتمار

الا العقد فرجع الابل للروحاطب علم محطة الاول فالحكم الشرعي في ذلك (اجاب) المصرح به
 في كتب الحنفية وغيرهم حرمة المحطة على محطة العير هل في الدجيرة كما بهي الى صلى الله عليه وسلم
 عن الامتيان على سوم العير بهي عن المحطة على محطة العير وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدر
 يرد وكما تحرم المحطة تحرم احاطتها لانه اعانة على المعصية فيحرر المحب اليها العادر على المع والى الله اعلم
 (سئل) في امرأه وروحت اسما الصبر التيم صيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك مهر معلوم مع
 وجوده عصته وامكلا مراحت فانت الت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يحرر عمره عصته هل يلزم
 التيم مهرها ام لا لظلال النكاح موتها (اجاب) لا يلزم التيم مهرها لان الام لا ملك ترويح اسما
 مع العلم المذكور فطل النكاح موت المقود عليها قبل احاطته لانه مكاح قصوى وهو يطل به والله اعلم
 (سئل) في عم صيرة روتها مع وجود اسما فلما علم ردت النكاح هل يرتد رده ام لا (اجاب) نعم
 يرتد ردة الابل حيث لم يكن عائنية هيوت الكفو الحاطب استتاراه والله اعلم (سئل) في صيرة
 روتها حالها فملت وردت النكاح هل يرتد ردها ام لا (اجاب) ان كان لها ولي عصه فروحها
 الحلال منه يرتد ردها اذا طلت وان لم يكن لها عصه فلها خيار المصح بالقضاء والله اعلم (سئل)
 في صيرة لها احوان شقيقان عالان احدهما اصغر سائسا الآخر فهل اذا روتها الاصغر سا
 يجوز سواء احاره الا كرسا او فسحه ام لا (اجاب) نعم يجوز نكاح الاصغر سا حيث اجمعت فيه
 شروط الولاية ولا يرتد نكاحه ردة الآخر ادها في الولاية سواء ولكل منهما ان يفسد النكاح
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في بقيقة لها اربعة اساء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم
 عقد نكاحه عليها لمسه عمر المثل بمصره شهود هل بعد نكاحه عليها وليس لقيتهم رده (اجاب)
 ليس لهم رده وهي مثله تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله اعلم (سئل) في صيرة واس عم
 صيرة ولهما حدة ام اب وهي وصية عليهما حاصرة ولكل منهما ام حاصرة وابن عم عصته نائب
 فولاية النكاح لمن ذكر (اجاب) ان امك استتالاع رأى اس الم لا غلك واحدة منها الا نكاح
 بل الولاية له والاصد قل في الحر عن العية ان ام الابل اولى في الترويح والله اعلم (سئل) في بكر
 مشبه لم تلغ بعد لها ام عارة وام ام متروحة تحتها اباتها وام اب عارة وعمة متروحة أجسى
 من يخصها منهن ومن يرونها منهن (اجاب) الحصة والترويح للام حيث لا عصه لها اما الترويح
 فلما صرح به اصحاب المتون قاطبة فلولهم وان لم يكن عصه فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم الام على ام
 الابل حال في البهر هذا الرتيب يعني ترتيب الكبر هو المفضل في كل الخلاصة وحكي عن حواهر راده
 وعن النسبي تقديم الاحت على الام لانها من قوم الابل ويبنى ان يجرح ماسر عن العية من تقديم
 ام الابل على الام على هذا القول اه بعد علمت به صفت ماعى العية لانه مما يليه الفتوى واما
 الحصة فلان طاهر الرواية ان الام والحدة اولى بها حتى تحيص ومحل الرواية المحارة المقابلة لهذه
 في المشتبهة انها تدفع للاب فحله اذا كان اب او عصه والموضوع ههنا لا عصه فانهم والله اعلم (سئل)
 في صيرة روتها احوها فملت فاحارت النسخ بخيار اللوع فادعى الروح ان احاها روتها
 فلو كالة عن اسما فلا خيار لها واذا عت اه روتها فالولاية لعية مسافة النصارى لها الخيار فهل
 اذا انت الروح دعوا يطل خيارها ام لا وهل اذا لم تكن له سة واراد تخليعها على ذلك تخلف ام لا
 (اجاب) نعم اذا انت الروح دعوا يطل خيارها لا يكون ماشا عن الابل وكان الابل هو المباشر للنكاح

مصلح تحرم المحطة
 على محطة العير وكذا
 حرما احاطتها ويرور
 المحب

مطلق لوروح
 الام الصبر مع
 وجود المالح

مطلق لوروح الم
 مع عدم عية الابل
 ردة الابل يرتد

مطلق روتها حالها
 مع وجود العصة
 ردة عبد اللوع الم

مطلق صبح ترويح
 الاصغر مع وجود
 الاكر حيث استويا

مطلق روت احد
 الاولياء المستورين
 من صه ليس للقية
 رده

مطلب في صيرة اس
 هم صيرة ولهما
 حدة ام اب واس عم
 ولكل ام فولاية
 النكاح الم

مطلب ترويح
 المشتبه وحصاسها
 للام حيث لا عصه

مطلب نقل بسة
 الروح ان احاها
 روتها فلو كالة عن
 الابل وليس لها
 خيار بلوع

يا حسن الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
ومن حوى حواصل الكمال * مع ورع يحل عن مقال
قد وصل المكتوب اذ وصل * وبه مادا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والحد وما * يقول نعم امام العالم
ان روح الب التي لم تلغ * سيرها هل دلك عما يسعى
وينبى الكساح الحل * وعقدة الروح لها تحلل
فجد لما حنت اليه سائلا * حواب حق لم صادف باطلا
يسعد الكساح بالنساق * في مذهب العمان ما هاق
وعبر حد واب يلبس * حتى النساء عندما تلبس
كدا الخج من دوى الارحام * لكن ترتيب لدى الاسلام
فالاح للاب اذا ما وحدا * اولي بها مرة ان يمسدا
وعند نفس المهر منه يطل * ان كان قصا فاحشا يطل
فالحيه الروح مرة ملا * مهر واحرى بالذي قد اذلا
حتى يصح ما حلا يقبا * تهر مثل يوحى الدنيا
وهذه مذكورة مشهورة * وفي مخاض كتمان دور
هذا وقد وسع اس فانت * امر الكساح للدليل التام
فالدنى قلده السلامه * من كحل مائة الف الملامه
ولم تصق امر سلى السار * الا اتي الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب العمان * لكان حال الناس في الاصل
فانته بسقيه سحاب الرحمه * كما حلا عنهم شديد العنه
بارب خير الدين بر حوالناهم * فالخير فاسر دسه ياراحه

قوله بعقد الكساح بالنساق اي بمقتضى اولياء النساق فيه حذف الموصوف واقفا النسبة وقوله لاح
الى آخره الاح متدا حمله ان يعقد وما فيه واولى فاف فاعل وحد والاب وحدا لا ملاق كالتب
يعقدا وقوله فالحيه الى آخره معاه ما صرح به علما ما بان الا حياط في غير الاب والحد ان يعقد الكساح
سرين مرة تهر ومرة لاهه فيصح الكساح سبق لاهه مع التسمية وتايق بدون مهر المثل يكون
باطلا ومع عدمه يقع تهر المثل لاهة فيصح فمنا والله اعلم (سئل) في امر أمة تبت وكنت وحلا احيا
في تزويجها من رجل فقض الوكيل عن مهر مناهل لاهها شقيقها الاعتراس فيكمل الروح مهر المثل
وان امتع يرقى بينهما (احاب) ثم للاح ان يرقى بين احته وبين الروح ان لم يكن مهر المثل لان له
الاعتراس بسب التقيص عن مهر مناهل والمراد به حق الرقة عدم امتاع الروح عن ذلك ثم ان حصل
التفرق بعد الدحول فاما تمام السمي وان كل قل الدحول ثلاثى لاهها فالخال لاهها يكمل مهر المثل
فتستمر حليته ولا يرقى بينه وبينها ويسلم لها السمي بالدحول وهذه المرفة بما منح الى قضاء الماصي
والله اعلم (سئل) فيما اذا اشهدت على حيار اللوح في كساح عير اذ والجد وقت بلوغها ولم تستد
الى القاسى هل تستمر على حيارها ام لا (احاب) نعم تستمر ما لم تمكسه من ههنا كفى النعمة والله اعلم

مغلب روحها وكما
بدون مهر المثل
فالولى الاعتراس

معاد اشهد سلى
حيار اللوح ولم تستد
الى القاسى الخ

حط في مكاح الفسولي

مطلب ذل كل امرأة
أزواجه طابق
أزواجه فسولي فأحرار
بالعمل لا يثبت

مطلب نص وصايا
تزوج أمه القاصرة
حكم بصحة الوصاية
حسلي الخ

مطلب حطب من آخر
أخته فأحرار
من العقد لاخل
المهر عقد عليها
فسولي الخ

مطلب روح أمه
شيء مشار إليه قيمته
أقل من عشرة صبح
الكاح وتتم لها عشرة
دراهم

مطلب حطب من
آخر أخته ودفع شيا
يسمى ملاك ولم يتم امر
الكاح له أن يرجع به
مطلب في رحل
حطب نكرا بالعدة
وحري يبه وبين
أهلها مقدمات الكاح
عقد عليها عمها مير
أدها ثم زوجها أبوها الخ

(سئل) في رحل كل امرأة أزوجها فهي طالق ثم قال مجلس لرحل ليتك تروحي فلائنة
هل أدارو حه يثبت أم لا (أجاب) لا يثبت لأنه لم يزوج بل روج فسولي فلائنة
والحال هذه فإذا أحرار فالعمل لا يثبت ولا أحارة فالعمل كأن يثبت اليها ثمن المهر وإن قل
أربعة أربابها شهوة قولوا واحدا ولا شهوة في قولوا أوهاه الناس فحك أو واحد في تخميرها
كم من عليه في المحيط وذلك كنه أحارة فالعمل فلا يثبت والله أعلم (سئل) فما إذا نص ربه عمرا
وميتا لم تزوج أمه أمقاصره من أح الموصى له فقل الموصى له الرسية بعدموت الموصى وأثبت
وصيته لدى حاكم شرعي حتى يرى تحتها وحكم لها وهدد حاكم حتى فهل حكم الحاكم المنفذ
مصحح دافع للحال أم لا وهل للموصى له تزويجها عن نص له الرسية عليه أم لا (أجاب) نعم هو
مصحح دافع للحال أدهو غير محقق للكتاب والسنة والأحاج والموصى له تزويجها والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رحل حطب من آخر أخته الكثر البالة وسمى لها مهرا بعد أن أحرار الإح إلى
حطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقد فسولي بغير أدبها وأدفع الإح قليل لها إن أحاك
روحك منه فكتبت من نصها ساء عليه ثم تم إن المزوج فسولي فما الحكم (أجاب) إن أحرار
مكاح الفسولي المذكور حار وسار كوكالة لها ساءه وإن ودع الكاح أرتد وأبها الأول من المسمى
ومن مهر المثل ونحو العدة عليها ولا سعة لها بها والأصل عدما إن مكاح الفسولي موقوف لأبطل
بل هو متوقف على الإحارة والأحرار لها الإحارة وأدركت الكاح وحسب الفریق بينهما وقرر الأول
من المسمى ومن مهر المثل بدمه الروح ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يكر المهر شكر والوطء الصادر
قيل اليرق والحال هذه والله أعلم

مطلب باب المهر

(سئل) في رحل روح به الصعيرة لرحل شيء مشار إليه من اللوط وقيمته لاساوى العشرة
الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح الكاح أم لا وإذا قلتم بصحة الكاح فما يجب لها من المهر
(أجاب) صح الكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو ما دلت دياره المرقبة بالوطء
وهما كانت محسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها لها إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رحل حطب من آخر أخته ودفع له شيئا يسمى ملاكا ودراهم أربابا من عادة
أهل الروحة اتحاد طعام به ولم يتم أمر الكاح هل للحطاب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له
أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم باتخاذها وأطعمه الناس صار كانه أطمع الناس نفسه
طعاما له وفي لا يرجع والله أعلم (سئل) في رحل حطب نكرا بالعدة وحري يبه وبين أهلها مقدمات
الكاح فعقد عمها عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفاحا في اصطلاحهم لكنه مشتمل
على ما يصل به الإيجاب والدول ثم إن أهلها حطب أمه ما زوجهها الا نكدا أو يدعا وقع عليه الرضا
أو لا وكت والدعا وروحها بما حطب عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عرة تزويج
عمها بغير وكالة منها (أجاب) لا عرة تزويج عمها لها بغير وكالة سائة أو أحارة لاحقة والكاح
هو الثاني ويجب مسمى الاب فقط والحال هذه فإن كان طمها كاح الم فكتبت ثم وكلت الاب والكاح

هو الاول وثبت انقسمت في الاصح لانها مسئلة تحديد السكاح وفيها احوال وفي الغيبة انما ثبت بحكم
 كمال المهرس وذكر في اليه انه الاصح وذكر خصام انه يجب البالي فدل على ان لا يذكر خلافا وذكر القاضي
 انه لا يجب اثبات الادلة الزائدة على الاول وجب اثبات فقط والحق هذه بدلالة حاشية عملا قول
 خصام والقاضي وهو مقصود الاب لاسيا وقد افسر عليه كثير من الاختصاص في مفسرهم وفي انجاب
 السبطين احكام الروح والله اعلم (سئل) في قيمته وروحها ان من عمها الصلة بدون مهر مثاها وادس
 اكثره ومات ولم تل لها طلب مهر مثاها والروح عتاده الروح لاس ان عمها حيث لم يكن
 وصيا عليها وهل يجب تحديد السكاح ملو عاها ام لا (احاب) اعلم انه ان كان من فاحش لاصح
 ويجب تحديد السكاح وان كان من غير فاحش لساهل الساس فيه وليس لاس ان الم قسم شيء
 من المهر وترجع به على الروح وهو اى الروح يرجع عتاده في تركه ان الم ان كان له تركه
 والا ما حرت المقتالة الى يوم الدامة والله اعلم (سئل) في رجل خطب صبية من اسها ودفع له مالا
 على وجهه الروح ومات بعد ان استهلك المال ولم يبق الروح ومات الخطب ومضت مدة سبعين
 والآن ولده يطالب المخطومة بتاديبه انوه الى اسها وهل يلزمها ذلك والحق انها لم تقص منه شيئا
 وانه لم يترك مالا اصلا وما الحكم (احاب) ما قصه الاب واستهلكه دين عليه بطالب به في ارثه
 فان لم يكن له ارث لا يلزم احدا من ورثته وهؤلاء فلا يلزم المخطومة والحق هذه والله اعلم (سئل)
 في امرأه اني افار بها ان روحها الا ان يدفع لهم الروح كذا فوعدهم به هل يلزم ام لا (احاب)
 لا يلزم ولو دفع منه ان ياحده فانما اوهال كالا به وشوة كافي البرائة وعرضا والله اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة مهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما حمله للسمعة ام لا (احاب) لا يجب
 ما حمله للسمعة وانما يجب ما اعطى عليه انه هو المهر وان ما عداه سمعة والله اعلم (سئل) في رجل
 تزوج روحه ثمانمائة وعشرين محصورة جماعة يصدق السكاح محصر لهم ثم تواسع الروح مع الاب على
 ان يدخل الى المحكمة بمقد السكاح ثانيا على سبعين حشية من كثرة الحصول فهل المهر هو الاول
 ام يغفل بالنسبة الثانية (احاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواصفة
 بالنسبة او افار الروح او سكوله عن المهر والله اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على حصة وتمايز
 لاسها وعشرين كسوة لها وحصة لعمها هل الجمع لهما ام لكل ما تنسى (احاب) الكل لهما والله اعلم (سئل)
 في رجل تزوج روحه مئزر من له شخص قول هذه ملاحى واطلب عليها حلها هل يجوز ان يزوج بذلك
 ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا (احاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين ومن حكم بذلك بمقدار حله
 كفر والمهر ومن على حكم المسلمين وهم انه تعالى لصرة الدين كمن يذم من مثل ذلك والا
 وقع الجمع في مهابى انما لك والله اعلم (سئل) في تكرير وحام من رجلين ودخل كل روحه ودعى
 احدهما بعد الدخول ام هو وحده يتاورد هاعلى اهلها واسرة بغيرها مهر على روحها بعد ان عظم مت
 روحها لئلا يفرقة جماعة من الفلاحين ويريد فصيح السكاح وروحه تدعى انه اقص مكانها فهل له ذلك
 ام لا ويلزمه التكرير وهل ادار ما بها بالما يجب التماس مثلها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عاها
 صانرا ملزمها فليد او حدة او تميز وهل القول قولها او عاها (احاب) لا عبرة بقوله وحدتها فيما لا
 لو وحدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الموى وليس له خيار الفصح به ولا يلزم من الثانية
 الرمالان الكارة تزول بوثمة او حصة او كرس وبخو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل بها شيئا

مطلب تحديد السكاح
 وفيه احوال
 مطلب روحها ان
 ابن عمها بدون مهر
 امثل هل يصح السكاح
 وبلى فمن المهر
 مطلب دفع لاني
 الصبرة مالا على حصة
 الروح ومات الاب
 والخطب لا يرجع
 على الصبرة مالا
 مطلب اني افار بها ان
 يزوجهها الا ان
 يدفع لهم الروح كذا
 له ان يرجع منه لاه
 رشوة
 مطلب عقد ثمانية
 وعشرين محصورة
 جماعة ثم عقد لذي
 القاصي بسبعين المهر
 هو الاول
 مطلب روح امرأه
 على شيء لها وشيء
 لاسها وشيء لعمها
 الكل لها
 مطلب روح امرأه
 مئزر من شخص يقول
 انه افلاحي رلى كذا
 الخ
 مطلب في تكرير
 روحا من رجلين
 فادعى احدهما انه
 وحده تزوج بها
 واحد روحه الا حرا

ذكر قد عصى الله تعالى وأعول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه مقر بالحالة الصحيحة وإدارهاها
 مال أو ماله وحال المال وعليه وتطبعها إلى موضع عده ما به ومحس إلى أن يحضرها والله أعلم
 (سئل) هل رجل دخل زوجته الكركاء فاذى بها وحدها في أول ليلة كذب ذلك فقال حدثها ما رازا
 هو حدثها بما قالها الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وحسن جمع المهر وتقرره عليه قبله وكاله والقول
 قولها في الكركاء تلحق العار بها وإذا أتت بها صبره بمرور ولا يقل قوله في حقها وإن قد نكحها بغير الرضا
 وحسب عليه الأمان فلهذا والحال هذه والله أعلم (سئل) في كبره زوجته أو حواها بالوكالة عنها وبمص
 لها مهرها وصرفه في حواها بلادتها ولا عاها ومات الروح فاذى على وجهه فعاد دفع الروح
 لأنك وسدقت الأم هل للاب أحد المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قصته أم لا (أجاب) أعلم
 أن المدعى للأم كالدفع للأحس فلما أحد المهر من تركته لا به دين عليه وما قصته الأم مصمون عاها
 وهو من جملة تركته فيوفي به مهرها والوصي قتم مقام اليب في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم
 بما قصته منه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سارع مع روحه في مهرها الروح فاذى مهرها
 عليه وهو يقول دعمت إلى أمك والأم تسكر هل لروحته أن تطالب بمهرها وهو أن أمه على الأم
 شيأ يرجع به عليها أو ما الحكم (أجاب) لا ولاية للأم في مهرها سواء كانت البكرة أو صغيرة
 ولا ولاية لها عليها أبنت أحد المهر من روحها وهو يرجع على الأم أن أمه أحدتها والله أعلم (سئل)
 فمن تزوجت في بلد ودخل بها روحها في ذلك البلد هل تحجر على المهر منه إذا طلقها للبدل أو كان
 بينهما مائة درهم لا وإذا طلقها ذلك فامتعت فقطقة بها وكسوتها فامتاعا أم لا (أجاب)
 أحسب الأئمة في ذلك تطاهر الرواية أنها تحجر على أن تسافر منه إذا أرفاها المجل ودكر في جامع
 الفضولين أن الذي عليه فهو أفعال تطاهر الرواية وأما أبو القاسم الدمشقي رحمه الله في قوله ما به
 ليس له ذلك مطاعا بمرصا وصرح في شرح الحياض بذلك قال وعليه ما توى وأما بعضهم ما به إذا أرفاها
 المجل والمزحل وكان مأمو ما له أن يسافر بها والأفلاقل صاحب المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى
 شيخ مشايخ الشهاب الحلي قاطعاً في صورة أمته حيث لم يكن للمرأة على روحها مهر حال أو دخل
 وكان مأمو ما عليها وكان الطريق أماله فهاها حيث أراد وليس لها الامتناع حيث قال امتنع فلا ذقة
 لها ولا ذقة مدنة امتناعها ويكرر أماله بذلك كما هو مسطر هاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره
 ومن أهل عصر ما به ونحن نرى به موافقة لطاهر الرواية وامتناء المصارعة مع كونه مأمو ما عليها وكون
 الطريق أمام مع به عمل بقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) والله أعلم (سئل) في إدارتها الحاطب
 إلى محطوته شيأ من حسن القديس أو مثالا يتسارع إلى الفساد ثم أحاطها به العقد فهل الروح
 أعانتها ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل أقول قوله أم قولها (أجاب) أقول قوله كما صرح به
 قاصيحا وغيره يبي عليه معللا ما به الملك وهو أعرف بحجة الملك والله أعلم (سئل) في عم
 من مهر من أخته البالغة من روحها بالوكالة سابقه ولا إحازه لاحقه وأهلكه وما عن مدام
 ومن ذكر من الروح والم فالحكم (أجاب) أعلم أن الم في قص المهر بتزوية الأحس والدفع إليه
 كالدفع إلى الأخت وإذا علمت ذلك بالدفع إليه لميز الروح بالمهر ما يدمته ديساها وعزتها أسار مع
 ما ركنه أرناءها لورثتها على فرائض الله تعالى يقضى الروح والروح يرجع على الم بما قصه
 جميعه حيث استهلكه لاه من ما ليس له قصه وأهلكه فيرجع به عليه مالكه عائته له المقاصدة بتل

مطلب رجل
 روحته فاذى بها
 ثبت واذى بها
 بكر العول لها وعليه
 جميع المهر
 مطلب روحها
 أحوها وقصته الأم
 مهرها لالرجوع به
 في تركه الروح
 ويرجع به على الأم
 مطلب اذى دفع
 المهر لاهها يلزمه
 أن يدفعها ويرجع
 على الأم أن أمته
 ذلك
 مطلب احتساب
 الالتاف حكم المهر
 بالروحة
 مطلب امتالي
 محطوته دراهم
 أو مالا يتسارع إليه
 الفساد القول في أنه
 من المهر له
 مطلب قص المهر
 من أخته البالغة
 من غير أدائها
 أن ترجع على الروح
 وهو يرجع على الم

ماله وان استع على الامر فاطر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع المصولين يظهر لك
 هذا التحرير والحاصل ان الروح له مثالة الم عاقدين ولورثتها مثالة الروح فالباب الصف ولام
 السدس وللروح الربع وللم ماقى كما هو الحكم في سائر تركها تدبر والله اعلم (سئل) هل للاب
 مثالة الروح مخرامه ام لا (احاب) له المثالة به حيث كانت صعرة سواء كانت مكرامه يساويها
 دخل بها ام لا او كانت مكرامته ولم يدخل بها وروحها ولم ته سعة واد كانت كثيرة يساويها
 المثالة الا لو كان له عها دخل بها ام لا والله اعلم (سئل) في رجل تزوج صعرة لا يطيق الجماع مخر
 معلوم هل لا يسها المروح المثالة مخرها وحده ام لا (احاب) نعم الاب مثالة الروح مخر الصعرة
 التي لاوطان رويح يوم ولد وبمخر الروح على دفع المهر اليه لانه يحب سفس العقد اذ هو
 بدل الصعرة وقد ملكه فبطلت به واد كان كذلك فيحسن فيه حتى توفي او يظهر اعساره لعاصيه هذا
 اصح ما دل فيه والله اعلم (سئل) فيما سورت في تزويج الانكار من ارسله معلوما مسمى بالشرط
 نصره هل الروح في حمامها وحره المنة ونحوه وعير ذلك ومما آخر لتجديد طهرها وفرشها
 وتنص او اسها الحاس وارساله طعاما ميا الى بيت امرؤس ليله الساء بها اذا استمر ذلك من اهل
 لده ومما وجدنا نحث اذا اراد الروح ان لا يرسل شيئا من ذلك يشترط في ذلك وفي العقد هل يكون
 هذا داحلا نحو قولهم المعروف كالشرط ويطرحا فيكون لادما شرطا ام لا (احاب) المعروف
 في الكسب من قولهم المعروف كالشرط ويوجب الحاق ما ذكر بالشرط فيقول الاسم الى ان ما ذكر
 يؤل مقصده الى انه كانه تزويجها على المانع الذي سماه من العقد وعلى المانع المسمى بالشرط التي تصرف
 في الختام وحره المنة ونحوه الحاء وسير ذلك والمانع الذي يسجد به فرشها ويص به او اسها وارسال
 الصمام الميا فان كان ذلك المانع الذي يرسل الى بيت العروس ليله الساء معلوم العقد من الدراهم كان
 لا وما تزويج المهر للعلم به وسددها به وان كان مجهولا لارادة ما يصرف حره لاحتام والماتية ونحو
 الحاء وعير ذلك في وجهه او حب فساد التسمية اذ لا يعلم كم حره الحسام وكذا وكذا في ذلك الوقت
 واد افسدت وحب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا اذ اذكر على سبيل انه من المهر واد ذكر على سبيل
 العدة فهو عر لارم بالكلية الا ان يسرع الروح والذي يظهر انه يدكر على سبيل العدة لانه من مسمى
 المهر لانه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الحاقية ما هو كالشرع في ذلك قال فيهما رجل
 روح امرأه على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طامها قبل الدحول
 بها كان لها خمسة دراهم الا ان يكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك اهو وقد حمل في البحر تسمية الثوب
 لعمود دراع فهم صاحب الحجر واحيه صاحب الهر فيه ولا حول ولا قوة الا بالله وحمله على العدة بوضع
 الكلام ويسى الملام والله اعلم (سئل) في صعيرة سها نحو دس سين رفاها والدها على روحها قبل
 فص جمع معجل صداقتها والا يريده استردادها اليه والمثالة للمعجل وهي تدعى اللوع وتناه
 عن قصه هل شغل قولها في اللوع حيث احتمل ويجمع الاب من المثالة ام لا (احاب) نعم قبل قولها في دعوى
 اللوع فجمع الاب من مثالة الروح لا يطاع ولا يه باللوع والهي والحال هذه والله اعلم (سئل)
 عن والد كره صعيرة زوجها الصغير وقبل له عقد الكاح عليها اوه مهر معلوم واقترأها بها فقصه من ابيه
 الموقى هل يصح اقراره بقبولها لا يصح واد اقلتم يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب ان الراره كان

مطلب لآب مثاله
 الروح مخرامه
 الصعيرة

مطلب تعارفا
 ارسال مبلغ دل
 الدحول لمصالحها
 ليس للروح معه
 لكن ان كان مجهولا
 وحب مهر الخ

مطلب سبيل ابنته
 الصعيرة الى روحها
 قل قص المعجل
 والا ان يريد ان
 يسردتها الخ

مطلب رويح امه
 الصعيرة وافر مخر
 مهرها مع اقراره
 ولا يسئل منه قوله
 كس كادما

كأما يصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) ثم صح إقرار الال بقص المهر
والحلال هذه ولا يتر قوله أن الإقرار كان كاذباً ولا يصح دعواه بعد إمام الإحطم ومحمد لافسه
واستحسن أبو يوسف تخليص المرأة وحلف الروح على قوله أنه ما علم أن إقراره كان كاذباً وعلى قوله
الفتوى كما هو مصرح به في سالك كتب المذهب والله اعلم (سئل) في إقرار الال بقص مهراته من
الروح ما حكمه (أجاب) أنه في الحر وإقرار الال بقص الصداق عند انكسارها وعدم البينة غير مقبول
أن كانت وقد نالته والافتقار وفي الرارية إقرار الال بقص الصداق أن يكره صدق وإن ينالها وقد صرحوا
قائلة ما أن الال يملك بقص صداق النكر البالة ومن ملك لا يشاء ملك الإقرار والذي يتحرر في هذه
المسئلة أن الال إذا أنكر بقص مهر الصغيرة يصح إجماعاً وصداق الثيب البالة لا يصح إجماعاً وصداق
النكر البالة فيه خلاف ولا أكثر على صحة ما لم يسمع منها نهي فاعتم هذا لتحرير والله اعلم (سئل)
في صغيرة روتها أوها وقص مهرها وأحرقها أهق عليها مه وصرف على باب القاضي فهل قل
قوله في ذلك ولا يصلح عليه أم لا (أجاب) نعم قل قوله فيما لم يكن له الصاهر وقد صرحوا بأنه يصرف
على باب القاضي ما هو أحره لا ما هو رشوة وهذا إذا أعطى اسمه للقاضي أما إذا أحديده ولم يمكنه
معه لأصله عليه مطلقاً سواء أحرقه أم لا وأريد لكل ذلك مصرح به في الكتب والله اعلم (سئل)
في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائة عشرين وأمره أن يبيع المهر ليرحم له عليه دين
فأوفاه له ومات قبل الدخول هل للروح الرجوع بمصنف المهر الذي استحقه أم أعادها على الال
أن كان حياً وعلى تركته إن كان ميتاً أم لا (أجاب) للروح ذلك في تركه الال أن كان ميتاً وإن كان حياً
يطالب به لأنه من المهر لها أصار ديسا عليه ويورث ويقسم على فرائض الله تعالى والروح له ما تركت
الصنف فيطالب به والله اعلم (سئل) في نكر عاب عنها وروحها قبل الدخول ثم أعيدت مقطعة فصح
القاضي الشافعي نكاحها على مدهه القائل به ومات الروح بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا
(أجاب) نعم لورثته الرجوع به أدورثته تقوم مقامه في طلب ما هو وأحله ورد ما قبض وأحله
وأحب شر ما لو كان حياً فموم وورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله اعلم

(سئل)

يا سيدي أفتى سائلنا وأما * يرحو حواثا شافيا فكا
هل يلزم الروح علم البحر * يذكره تسمية في المهر
من أبيس وأورق وغيره * تفصلوا دتم بمحض خبره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الروح علم يذكر * من أبيس وأورق وأوسر
والعرس مسمى وقت العقد * أورد من عرس لها أورد
هذا جواب الحق بالممكن * قد قاله الفقير حير الدين
مصايا وحامدا مسامحا * محلا معطفا مكرما

(سئل) في امرأة ادعت على زوجها مهرها المشروط تعجيله بعد الدخول بها صغيرة والآل لم يمت
وطلبه من الروح وهو يدعي إيساله للال فما الحكم في ذلك شرعاً وأيدوا الحواث بالقل

مطلب إقرار الال
بمهر الصغيرة مقبول
ومهر الثيب البالة
غير مقبول ومهر
النكر البالة مقبول
على الأصح

مطلب قص مهر
الته الصغيرة وأهق
عليها وصرف على
باب القاضي لا يصح

مطلب امر الال
روح الصغيرة أن
يدفع المهر ليرحمه
ثم مات قبل الدخول
للروح أن يرجع
بصنفه على الال
شبهة كونه أرثا

مطلب عاب عن
زوجه قبل الدخول
فصح القاضي
الشافعي ثم مات
الروح لورثته
الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم
الاماسمي وقت
العقد أورد عليه
مطلب طلعت مهرها
المشروط تعجيله
وادعي الروح إيصاله
إلى الال الخ

اسرح واعول الصحيح (احاب) هذه المسئلة كتر انقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو المرص
فيها للمساةف ما صاحب المدف وهو الاماء الاوحد وصاحبه مدافعه وان على انه لا يقبل قول الروح
الامية شرعة لانه دس بدته مدعى اموافه والية على المدعى والقول قول اروحة لانها مكررة
والقول قول المكر حيه وول الله ابو الميث ان كان اروح تني بها لى دخل وبعه مع بهاءة دار ما حرت
الماءة ستمجيه ويكون اعول قول المرأه فيا راء على المحلل ودما طردت العادة بذلك لرم بها العمل
ولا يكون ذلك مدافعا لما ذهب الائمة الى ان لا يرهل بل احلاف واحلاف مادة الارمان هو واحلاف
عسر واوان لاحلاف حقة و رها ل والله اعلم (سئل) في رجلين روج كل واحد موليته لالا حر
واستوفى المهران واحداها لا تطبق الجماع هل لالا حر حسن مولته حتى يسلمه ولى الصيرة الصغيرة
ام لا (احاب) يحرم ولى الى بطش الخساع على تسليمها ولا يحرم الآخر بل يحرم تسليمه تسليمها
وان سلمها يسترد هاتحي تطبيقه والله اعلم (سئل) فيما اذا اراد اروح الدخول بزوجه الصغيرة فثلاها
تطبق او طءه والاب يقول لا يطبقه ما الحكم الشرعى في ذلك (احاب) ان كانت صبيحة سبية تطبق
الرجال وسلم المهر المشروط فتحيله يحرم الاب على تسليمها للروح على الاصح من الاقوال فيقبل
اهاصى ان كان ممن تخرج اخرجها ويظر اليها ان سلحت طر حال امرها دفعها للروح والا
لا وان كان ممن لا يخرج امر من يشاء من النساء فان قال انها تطبق الرجال وعمل الجماع امر الاب
بدها الى الروح وان قل لا تخمل لا يامر بذلك والله اعلم (سئل) في صيرة تتحمل او طء حافت
من زوجها مهر ب من يته الى بيت اسبها وتها انها هل يلزم اتها العير بذلك ام لا (احاب) لا يلزم
اتها العير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للروح وترد الى امها حتى تطبق
فصلها ولها الا حق ما ساكها له بعده والله اعلم (سئل) في رجل قل لاجيه روج ابى الصيرة
وتزوج مهرها فزوجها باده لرجل وسعى لهما مهر او تزوج احمه وسعى لهما مهر او دخل كل روجه
فلخص المهر ونام الصغيرة ومات ابوها هل ادا وكلت احاها او غيره في طلب مهرها من زوجها يحرم
الروح على الدفع وكذلك في حاب احت الروح ادا وكله في خلاص مهرها من زوجها يحرم على دفعه
ام لا (احاب) لكل واحدة منهما ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان تهب ابو الصغيرة مهرها
لغيرها او غيره اذ لا ملك له فيه بل هو حاصل ملكها لا يملك ابوها هته ولا اراء منه واحدها على انة
الدين من غير من عليه الدين لا يصح فلو فقت زما ان له ديسا على روح امته فوجه لاجيه لا يصح الهية
والحاصل ان المهر التاب بدته الروح لا يرأه الا اراء روجه البالغة العائلة او هتها او دفعه لها
او لماد بها والله اعلم (سئل) في نكر المارة روجها ابوها مثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها
نقودا او امته معلومة المثل او القيمة وهل ادا نقوس لها كرماعن المهر يلزمها ام لا حث لم تأمن
صريحا ولا دلالة (احاب) نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شئ علم انها امهت به علم
الروح بمقداره او لم يعلم لكن اذا لم يكن علمه فلها الخيار عدعلمه ان شاء قل النكاح به وان شاء رده
ولا جبار للروحة كما صرح به في الدخيرة ونعم الفاي وكثير من الكتب ولا يلزمه احد الكرم حيث
لم يوجد منها اذن به صريحا ولا دلالة والله اعلم (سئل) في المائة اذا احل ما كل من المهر مؤخلا
الى امرت الاحلين الى مده معلومة هل يأحل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده ام لا (احاب) نعم
بأحل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل ديس احله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب روح كل
هـ ما ولته لا حر
واحداهما لا تطبق
او طءه حدها حتى
تطبقه

مطلب احاب
الاب مع الروح في
كوبها تطبق الوطء
فان صح ودفع
المحل امر الاب
بدها

مطلب مهر ب من
روحها لكونها
لا تطبق الوطء فآنها
اتها لشيء عليها

مطلب اذن لاجيه
ان تزوج امته
الصغيرة وتزوج
مهرها هل هذا
ما تبترجع به على
الروح

مطلب روحها الوها
مهر مثل عمتها
حازر لها هل ما حل
مهرها لعمه

مطلب المساة اذا
احل المهر المؤحل
الى اليسوه لرم
التأجيل

الاشاء في كتاب المداينات والله اعلم (سئل) من عمة من مولانا الشيخ صالح اس العلامة صاحب
التوير بما سورت بقول الفقير انا تزوج وحل بنت يريد ولم يحم لها مهر اهل لها مطالبة بمهر مثلها او يقال
لها الصبرى حتى انماها او يموت فالمرحون تحرير هذه المسئلة والاطلب في الجواب في هذا المقام ان لا صير
عليه من الكلام (احاب) هذه المسئلة صرح بها الرابلي والكامل واس ملك واس الساعني وصاحب
كل الرواية وغيرهم قال الرابلي في شرح قوله وان لم يسه او عاه فلها مهر مثلها اي وان لم يسم لها المهر
في العقد او فاه فلها مهر مثلها ان وطى او مات عنها وكذا اذا ماتت هي عه لان الواجب بالعقد في مثله
مهر المثل ولها ان كان لها ان تقال له من قبل الدحول فيتأكد ويقرر بموت احدهما او الدحول على ما صر
في المهر المسي في العقد وقال الشافعي لا يجب بمس العقد شي وكذا بالدحول والموت عند بعضهم اه
وفي فتح القدير في شرح قوله ولما ان المنة حلت عن مهر المثل قال ولا يلزم ان ما سلم للمدحول بها
في مقابل الصنع بل لا والله القدر على نفسها المصلي به المال في قوله تعالى (ان تروا اموالكم بحسن) راجعا
كان لها المصلحة به قبل الدحول غير ان الدحول يقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المجمع لاس
ملك وان لم يسم في العقد مهر او شرط ان لا مهر وح مهر المثل بالعقد ان دخل بها او مات لا بالدحول
وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد حمل العقد سب الوحو
والدحول والموت انما هما في كماله كما في صورة التسمية والعقد موحد واحدهما مؤكده ادهو قل
غير ما ذكره ذلك بالطلاق يقتضي نصف المسي في صورة التسمية ومهر المثل في عدها ولا شك ان لها
في صورة التسمية المطالبة قبل وجود احدهما كما هو مصرح به في كلامهم فاطة وفي فتح القدير ابصار صح
الرمح بمهر المثل لانه كالشمسي في كونه دبا اه وقد استعمل اصحاب المومن مثل هذه العارة في صورة
التسمية في الهداية فلها المسي ان دخل بها او ماتت وفي ملقي الاحرار لم المسي بالدحول او موت
احدهما وبه ما بالطلاق قبل الدحول وفي من الكفر وان سبها او دوى بها فاه عشرة موطه او الموت
وهكذا في بقية المتن والاصل ان اصحاب المتن ساووا في التعبير في روم المسي وفي روم مهر المثل
ما حدهما وذلك ان ما حدهما يتأكد لرؤم الدل وكان قبل الارمالكن على شرف السقوط بالطلاق
لان الطلاق قبل الدحول او ح فساد سب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية او في الصنف
في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فادالم يوجد طلاق فالسب صحيح موجب لاشمال الدمة فلها
المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا حكما له فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم امانة لشرف المحل لا طهار
حمله فلا يستهان به وادافدنا كدشر طامطها لشره مرة طهار الشهادة ومرة طرام المال كما اشار اليه
في الفتح قلور لهما تسليم بهما قبل قص مهر المثل لرمت الاستهانة به وحري البذل فيه وهو لا يجوز
بالدحول او الموت شرط في تقرر دوتا كده لا في اصل وحوه ولا ينجي ان قولهم يجب ان وطى او مات
لا يبدى الوحو بعدهما امتاعه مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان الحلق لا يوجب العدم وهي
مسئلة مهموم الشرط المقررة المحررة عندهم والاصل لم على استعمال هذه الامة لان الشافعي رحمه
الله تعالى لا يقول به حوب شي لانه موصلة بالموت على ما قلناه علماء زامعه والافى المباح لا ووى وان مات
احدهما قبلهما يعنى قبل العرض والوطء لم يجب مهر المثل في الاطهر كالطلاق قلت الاطهر وحوه
والله اعلم قال الحلي في شرحه لان الموت كالوطء في تقرر المسي فكذا في ايمان مهر المثل والعويص اه
وكذا مالك رحمه الله تعالى في صورة نى المهر فارادوا ذلك تحقيق المحللة كما هو شأنهم فيما يجادلون به

مطلب زوجه من غير
تسمية وحب لها مهر
المثل ولها المطالبة به
قبل الدحول كالشمسي
في العقد

مطلب تصح الرهن
بمهر المثل

مطلب العاقبة
لا يوجب العدم

فعد مظهر امر هذا الفروع مثلا وتعهها والله اعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه مهر وروحه المعجل ويش
 باور امواله والعهود للعاصي ان يحسم مع دعواها لا عسار ام لا (احاب) هذه المسئلة اكثرت علماء فالكلام
 عليها وفيها احلاف المولى اما المولى وهي غالبا لا تشي الا على طاهر الرواية فهي دقة على ان العاصي
 يحسم في المهر المعجل بطلب المدعى قولا لان الامتناع على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر
 في ادب العاصي ان العول قول المطلوب لان العسرة اصل في آدم فالمدعيون متمسك بالاصل والطالب
 يدعى امر اعارها فكون العول قول المطلوب وذكر في المتوسط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس
 مثاق كالمهر وبدل الخلع ولقول قول المطلوب في طاهر الرواية اه فعد بس كل من العول ليس الى
 طاهر الرواية وفي البحر لا يحسم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق الاله اقوال و به علم ان ما في المحصر
 يمي الكبر خلاف طاهر الرواية وللمدعي به وهل العرسوس في المسئلة حصة اقوال هذا ونحن هي
 تحسم في المهر المعجل بطلب المدعي من زيادة على سبع سنه احدا ما في المولى وما شاء الله كان
 وما لم ينشأ لا يكون والله اعلم (سئل) في صبرة لا تحمل الرطه هل لها هقة على روحها ام لا وهل
 يحسم في مهرها ام لا (احاب) ليس لها هقة على روحها ادهى حراء الاحسان وليس له عليها
 احسان والحال هذه واما المهر فان كان موسر اطول به وحسن فيه عدنا في طاهر الرواية وفي
 الفعلى قل امس للاب ان بطلب الروح عمر امته الصبرة الى ان يصير محال يبيع بها وهو مذهب
 الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان موسرا فان كان معسرا يجب ابطاره الى الميسرة باجماع المسلمين
 قال الله تعالى (وان كان ذو عسرة فطرة الى ميسرة) والله اعلم (سئل) في رجل روح آحرانه خمسة
 وعشرين عرشا منه سألها عن مهر مثلها شارطا على الآخر ان يروح ابنه من اسه البالغ عشرين
 وععد لاسه في عينه بذلك فردت الاس الكاح فما الحكم (احاب) كاح الاس قد ارتدت برده وشرط
 الاب ان يروح احاها الذي هو اسه بمئة شرط ما لها به بيع وععد بوايه بعدم الرضا بالنسي فيكحل
 مهر مثاها والله اعلم (سئل) عن رجل روح احاه النبيه وروحه ووقع مهرها ومات راقص
 عده وروحه وبلغ الدم فروحها ودخل بها وهي حالة الاولى محارم كاحها قبل الدخول ولم يقص
 العاصي بالفسح بعد ما حكم مكاحها (احاب) اما الاولى فكاحها صحيح وله حبار الفسح باللوع
 شرط الفسء وما لم يقص به فهو ناق حتى يتوارثان ملوث قلبه وكاح الثانية غير صحيح لما فيه
 من الجمع بين الحالة وبس احدها وادافى ففسح كاح الاولى بستر المهر الذي دفعه الميت اذ الفسح
 بخيار اللوع ليس بطلان ويحب العريق به ومن السابعة للتايلرم ارتكاب الخطور اعترافا بصوره
 العقد ويحب لها بالوطه وان تكرر الاكثر من المسمى ومن مهر المثل وان اراد ان يحدد عليها
 عدد كاح بعد ان فسح العاصي كاح الاولى حاد لرواى العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما
 ويشب السب والعداة بعد الوطه من وقت العريق ولا هقة لها عليه فيها لانه مكاح فاسد ولا صفة
 في عدته الكاح الفاسد والله اعلم

مطلب في الخمس
 في المهر المعجل وفي
 حلاف

مطلب لافعه لمن لا
 يفسق الوطه واما
 المهر فطلب به
 الروح ان موسرا

مطلب روح اسه
 بدون مهر المثل
 شارطا على الروح
 ان يروح ابنه من
 احها الخ

مطلب روح احاه اليهم
 ثم بعد الوطه تروح
 حالها مريدا بذلك
 فسح كاح الاولى الخ

مطلب لم يحب على نيا
 عليه الصلواة والسلام
 المساواة من سانه في
 اليتومة واما المأكل الخ

باب القسم

(سئل) في الذي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوى بين زوجته في المأكل والمشرب
 واليوم كاهو عليها (احاب) المصوم عليه في كتب البقه وكتب الفسيرة ان القسم هو

المساواة في البتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واحدا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم صيب بالنسبة الى المعلوم من الآية الشريفة ولما المأكل والمشرب
والملبس المنسج عليها النعمة عدمهم فلا تخفى فيها التسوية على احد عدما على الحق به من اعتبار حل
الروحين كما حرره شراح الهداية والكفر في محله والله اعلم (سئل) في الرجل اذا سافر من بلدة
له بهار وروح الى بلدة اخرى يدها وبين الاخرى زيادة عن مسافة القصر له بها روحه اخرى هل
يجب عليه ان يقضى لها قسما عقدا ما اقام عند الاخرى ام لا (اجاب) لا يجب عليه ذلك وما مضى
وهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع احدى امرأته طبع او غيره فلما قدم طالته الثانية
ان يقسم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السر لم يكن لها ذلك ولم يجب عليه ما مضى
مع التي كانت معه ولكن يستقل العدل بينهما ثم قال بعده ولو اقام عند احدهما شهرا ثم حاصته
الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقل العدل بينهما وما مضى فهو هدر عيراه هو فيه آثم لان القسمة
تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل
في القسمة الا ترى ان ما مضى قبل مكاح احدهما لا يتر في حق الى حد مكاحها فكذلك ما مضى
قبل طلها اه والله اعلم

كتاب الرضاع

(سئل) فيما اذا ارصعت الصغير الرضع ام امه او ام ابيه هل تحرم اتمه على ابيه ام لا (اجاب)
لا تحرم اتمه على ابيه لانها احتاسه من الرضاع وقد صرح كثير من اصحاب المتون بذلك كالذكر والهداية
والقدوري وتووير الانصار وصدر الشريعة واكثر كتب المذهب شروحا ومتنوا وما سوى كالحرة
والدرر والدرر وقاصبحان والولولجية وعاره فاصبحان لأمس للرجل ان يتزوج بمصرعة ولده
واحت ولده من الرضاع لان مكاح احت ولده من النسب سائر اذ لم تكن ولد موطوءة فان الحارثية
اذا كانت بين رجلين طاعت بولد وادعياءه ولكل واحد من الشريكين اتمه من امرأة اخرى كان
لكل واحد من المولدين ان يتزوج اتمه شريكة وان كانت احت ولده من النسب وطلتها كثير اه
وفي الخواص الرازي اذا ارصعت اتم امه لا تحرم اتمه على ابيه لانها احتاسه من الرضاع اه (اقول)
وبذلك تسع عدم اعتبار ما نسب الى الارقان التي اذا ارصعت اتمه حرمت اتمه على ابيه اذ صارت احت
اسه من الرضاع اه وكيف تحرم وليست بنت ولا يرثه وقد استنوا قاطبة اتم الاح واحب الاس
من قولهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الا اتم ابيه واحب اسه فان قلت محرم اتم الرضيع
على ابيه غير مصيب بل هو طارق في الرحم المعجب (سئل) في امرأة ارصعت صغيرا قرصة واحدة
وللمرصة اح شقيق روحها اذا رجع امره الى فاس شافى بعد ان تزوجها وحكمه له بصحة البروج
حكمها مستوفيا شرائطه بعد حكمه ويمسه العاصي الحق ام لا (اجاب) نعم بعد حكمه واذا رجع
الى فاس حتى يمسه قال في التار حاية وما احلف فيه الفقهاء وقضى فيه قاض قضية ثم رجع الى
فس آخر يرى بخلاف ذلك في القضية امضى قضاء الاول ولا يقصه ولو قصه كان باطلا والله
اعلم (سئل) في بكر مائة توارد على حظتها اساء عنها فقعد عليها احدهم فاشاعوا انها ارتضعا
من ندى واحد هل يعمل ناشعتهم ام لا (اجاب) لا يعمل ناشعتهم ولا يؤخذ قولهم الذي قالوه

مطلب لوسافر
الرجل وادى في بلدة
له بهار وروح لا يجب
عليه ان يقسم لها قدر
ما اقام عند الاخرى

مطلب لا تحرم اتم
الصغير على الاب
لو ارصعت اتمها
واتم الاب

مطلب لو ارصعت
صغيرة فزوجها
احد المرصعة وقضى
النكاح بصحتها ليس
للحبي نقصه
مطلب اذا عقد عليها
ان عمرها فاشيع انها
ارصعت من ندى
لا يعمل بالاشاعة

حدا من عداهم والله اعلم (سئل) في رجل اقرع الكاح والدحول زوجته انه رجع
من امها واتها ايضا احبته ارساعها ثم اكدا ايهما وقلا اوهما هل يصح رجوعهما ام لا
(اجاب) حيث لم يفت الروح على الاقرار لا يفرق بينهما وصح الرجوع قال في التاتار حاشية ناقلا
عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد الكاح هي اختي من الرضاع او ما اشبهه ثم قال او همت ليس
الامر كما كنت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المحقق وقول هو حق كما قلت فرق بينهما
ولو وجد بعد ذلك لا يفهم حجوده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب العرق بشرط الثبات عليه
اه والله اعلم (سئل) في يمين وضع له ام وحنة ابواب وليس للقيم والحنة مال هل تحرامه على
ارصاعه وهل تعرض على حنة احرة ارساعها له ام لا (اجاب) نعم تحرم الام على ارساعه
ولا يبر من على حنة جمع احرة ارساعها له في ظاهر الرواية ولو كان له اب معسر ولا مال للصغير
تحرم الام على ارساعه عد الكل كما صرح به في البحر قالا عن الحاشية ثمانية اخذت المعسر والوجه
في ذلك ان امه ذات يمار بالنسب والمسر حكمه حكم الميت معسر وقد صرح الرابلي بما في الحاشية نقلا
عن الحاشية وراى عليه قوله وتيجل الاحرة ديا على اب والله اعلم

حزب كتاب الطلاق

(سئل) في رجل قال لزوجته انت طالق لا يردك قاص ولا وال هل يكون ناشأ رحميا
(اجاب) هو رحي ولا يملك احراره عن موضوعه الشرعي بذلك والله اعلم (سئل) في رجل
قل له اصلى روحك العير المدخولة واحدة او اثنين او ثلاثا فقال الكل فليل له مرة اخرى
تلوها هل تطلق واحدة او اثنين او ثلاثا فقال ثلاثين غيرا والحال هل يقع الطلاق ام لا (اجاب)
لا يقع حيث نوى الاستعداد وقد صرحوا ان السؤال معادى الخواب فكاه قال اطلقها الكل اطلقها
ثلاثين وصيغة المصارع حقيقة في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستعداد كما هو
ومع القول بانه حقيقة في الحال هو محتمل في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستعداد كما هو
ظاهر وبما في البحر والكوك الدرر اخذت هذه المسئلة فراحه ان شئت (سئل) في رجل
طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فاداه عليه شرعا (اجاب) اما الذي عليه في ديب فقد عصى
ربه كما رواه الرابلي عن مصنف ابى بكر ابن ابي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت
بارسول الله ارأيت لو طلقها ثلاثا هل اذا قد عصيت ربك ومات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل
طلق امرأته ثلاثا يطلق احدكم ثم يركب الخوقة ثم يقول يا اس اس قال الله تعالى (ومن ينق الله
يحمل له محرما) واب لم تنق الله فلم اجنك محرما عصيت ربك ومات منك امرأتك رواه ابو داود
والدارقطني عن مجاهد اه وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك
وقد حرمت المتون ان الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة مدعى وكل بدعة صلالة وكل صلالة في النار
ما لم ينف المهيمن العار واما الذي عليه في ديباه فقد عدم اهله وحل ما كان بدته من المهر المؤجل
الى حين الرافق ووجه عليه لهامادامت في العدة الاهاق والكسوة ان طلب واليهما احتاحت وحرم
عليه التزوج ناحتها واربع سواها ما لم يمت في العدة واذا اختلفت معها في ائمة البيت فجمع ما بينهما
بالصلاحية القول فيه قولها حيثما الى غير ذلك مما نصت عليه علماء ما وغيرهم رحمهم الله تعالى والله اعلم

مطلب لو اقرع بعد
الدحول ارساع
من امها ولم يقل
هو حق ثم رجع
لا يفرق بينهما

مطلب له ام وحنة
والسقيم وحده
معسران غير الام
على ارساعه الخ

مطلب اذا قال
لزوجته انت طالق
لا يردك قاص
ولا وال يكون رحميا
مطلب قيل له اطلق
روحك واحدة
الخ فقال اطلقها
ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق
المدحول امها ثلاثا
بكلمة عصى ربه
ومات

(سئل) في رجل سئل عن حقه كم مقدار امدادها خلب الطلاق الثلاث انها مائة وعشرة امداد لا يزيد ولا نقص على طريق الفس فحطله في اثناء كلامه على سبيل السبع انها مائة وعشرون فقال متصلا من سير سئل او وعشرون وفي حق الامر هي كذا قد واصلت ما يساهل يكون قوله او وعشرون متصلا لكلامه الاول ومثاله فلا يقع عليه الطلاق (احاب) لا يقع عليه الطلاق الخلل هذه ولا يكون لا يزيد ولا انقص ما سامن اصل قوله او وعشرون قوله انها مائة وعشرة امداد لا يلائمك وقد صرحوا بان التأكيد لا يمنع الاصال فكانه حطب انها مائة وعشرون منصرفا عنه ومثله لا يقع الطلاق اذا طعت مائة وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليطرح في البحر في شرح قوله انت طالق واحدة او لا وفي شرح قوله اب طالق ان شاء الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل قل لروحه ان ابرأيتي من مهلك فاب طالق فبرأته فقال روي طالق روي طالق روي طالق فاسد انك طلعت طلعت هل طلعت ثلاثا ام واحدة وهل اذا فسد التأكيد واراد واحدة وصديق دياه له مراحمها حرا عاها ام لا (احاب) حيث بوى التأسيس كذا وقع الثلاث وكذا لو لم يوسئ تأسيسا ولا تأكيد او ان بوى التأكيد يقع طلعتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالسيحير بعده فامل وعلى الوجه الثاني ان وحد لا يحرم المرأة على نكاحه والخلل هذه والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحه اب على ما بويت هل يقع عليه الطلاق ام لا (احاب) لا يقع عليه الطلاق اذ هذا المانع ليس من الصريح ولا من الكفاية والله اعلم (سئل) في امرأه فري بينهما وبين روحها قاص شافى المذهب بعد الدحول بسبب حدام حدث به وتزوج بعد اعصاء عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسح نكاحه بها ولها بدنته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسح المذكور ام لا يسقط ولها احده من ميراثه (احاب) لا يسقط ولها احده من ميراثه وان كانت العرفة نكاحا لم تكن كده بالدحول والله اعلم (سئل) في امرأة طلعت العرفة من قاص شافى المذهب بسبب عسر روحها العائش عن العفة والمهر فسح الفاسي السكاح بذلك السبب قبل الدحول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها شيء (احاب) لا مهر لها والله اعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل اعمال المحابين في الاحياء حتى صار الى حاله حكم الحاكم الشرعي بحسب الجارستان ولم يشبه به حرم وهل يكون بذلك متوفاها قادا طلق ثلاثا في حلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع (احاب) ان كان حين يل به لا يستقيم كلامه واقصاه الاماردا ويصبر ويشتم فله في حرم وان كان قليل الفهم محاملا فاسد التدبير انك لا يصبر ولا يشتم فهو المتوفى وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اد المصحح به عدم وقوع طلاق المحرم والمتوفى والمهرش والمسمى عليه والمصروع به في حالة رول ذلك ولو عرف به الخون مرة فقال عاودني الخون فكلت بذلك واما محرم فله قوله مع يمينه وان لم يعرف بالخون مرة لم يقل قوله الا سيته والله اعلم (سئل) في رجل عرف بالخون مرة طلق روحه ثلاثا واعتزف لدى فاس وكسب عليه ثم دل انما اعترف لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الخون هل يصحق ام لا (احاب) اعلم ان الخون والمهرش في عدم وقوع الطلاق سواء فاد اعلمت ذلك فقد قال في الحامية لوطلى المهرش امرأه فلما سخطت قد طلقت امرأتى ان رده الى حاله الرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة الرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة الرسام يقع قضاء قال ابوالثيث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة مدأ كرامة الطلاق

مطلب سئل عن حقه خلب الطلاق
اهامائه وعشرة
امداد لا يزيد ولا
انقص او وعشرون
لا يقع عليه

مطلب ول لها ان
ايرأيتي من مهلك
فاب طالق فبرأته
فقال لروحي
طالق الخ

مطلب قال لروحه
اب على ما بويت
لا يقع عليه الطلاق
مطلب فسح قاص
شافى بينهما بسبب
حدام به لا يسقط
المهر ولو طلب العرفة
مطلب فرق قاص
شافى بينهما بطاها
قبل الدحول لم يفسر
روحها بالاستحقاق
نصف المهر

مطلب في طلاق من
يفعل اعمال المحابين

مطلب لا يقع طلاق
الخون والمتوفى
والمهرش الخ

اه هكذا قلته في الحرومته في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرم فلما صح إقبال قد طلقت امرأتى ثم قال اعلمت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الإبرسام ان كان في ذكره وحكايت صدق والا لا ثم ذكر فرعا يتعلق بالصبي ثم قال بعده واتفق الإمام ظهير الدين فيه وغيره في مسألة الإبرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع اه فقد علم بهذه العقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرد الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايت ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافيه به لديه يؤكد ذلك هذا في القضاء واماني الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال الجور فلا يؤخذ به والحال هذه واقعة اعلم (سئل) في رجل قال لزوجتي ان لم تلمني ببتك وتحفظيها عن وجوه الناس تكوني طالقا فلتنمها وحفظها حينها وصارت البنت تحرر الى الحلة احياء هل يقع عليه الطلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمنا عتيقا وصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (اجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فرأحه ان شئت والله اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بهامى طالق هي طالق او ات طالق انت طالق هل يقع واحدة او اثنتان (اجاب) تقع واحدة والله اعلم (سئل) في رجل قال لعلام عنده خد ثلاث حصيات من الارض وارءها لزوجتي عني ولم يذكر الآمر والمأمور امط الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق ام لا (اجاب) لا يقع به الطلاق اذ العدد انما يفيد العلم عرفا وشرا اذا اقترن بالاسم المبهمة ولا طلاق هنا موقوف فكأن لموا الله اعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته لعافض فرائى لعلا برحل صغير فقال هو سمل بنى فأبكر ابوه فخلف كل منهما بالطلاق ان النمل لعل ولده وتفرقا من غير تحقق فهل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا (اجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما افصح عنه علمائنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله اعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عنهما مدة ثلاثة اشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليه الطلاق ام لا (اجاب) ذكر البرازي والعمادى وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علما ومانه قبل الدخول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به الغيبة المستندة لا يبحث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة يبنى ان يبحث ولو دل البناء اه ولا شك فيما قاله وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيبحث والله اعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة فزوجني طالق ثلاثا فهل اذا تزوجه فضولى يبحث ام لا (اجاب) لا يبحث وهي مسألة مألوفة كيف طلقت زوجته فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان اوقعه من الواحدة الرجعية ديانة فيملك مراجعتها في المدة (اجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان اوقعه من الواحدة الرجعية فيملك مراجعتها في المدة والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخليه ان راح لمكان كذا في داره فعجز عن اخراجه بالقول والعمل هل يبحث ام لا (اجاب) لا يبحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشق عند زوجته في البلدي يعني بلده فهل اذا شق في حاصها ولم يشق عند زوجته يقع عليها الطلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

ان لم تلمني ببتك تكوني طالقا
مطلب حلف
بالطلاق ان عند
صهره سمنا عتيقا
وصهره ينكر
مطلب قال انفس
المدخول بهامى
طالق هي طالق
او ات طالق انت طالق
مطلب قل لعلام
حد ثلاث حصيات
وارم لها روحتي
ولم يذكر الطلاق
مطلب ضاع نمل
صغيرته فرائى لعلا
برحل غلام حلف
بالطلاق انه سمل ابنته
وحلف ابوه انه لعل
ابنه
مطلب علق طلاق
زوجته على غيبته
ثلاثة اشهر بلا نفقة
ولا منفق
مطلب علق طلاق
زوجته متزوج فلان
بفلانة لزوجها اياها
مطلب
مطلب طلاق روحته
واحدة رجعية فسل
من ذلك فقال ثلاثا كاذما
مطلب اذا عمر عن
المع بالفعل يبرأ من القول
ولو على ولده الكبير
مطلب حلف بالثلاث
لا يشق عند زوجته في البلدة فحفي في جامعها

هذه لأن الشرط كون التثنية في اليد عددا ولم يوجد وعدلا محصورة إلا أن يسوى ذلك والله اعلم (سئل) في رجل له امرأتان ريب وعمرة قال له عمره طلق ريب فقال طلاقها معلق على طلاقك ثم خالف عمره فهل تطلق ريب أم لا (أجاب) أن قصد الأحرار كاديين وإن كان الواقع كما حذر تطلق ريب طلاقه وحجة قد صرح في البحر في شرح قوله أن المطلق الخ مان بالخلف بحث في صورة المعلق بالطلاق ولأنه طلاق كما هو في السه الترخيه كذلك فإذا وجد الشرط يقع الحراء والحراء هاهو الطلاق للمعلق وهو رحي فافهم والله اعلم (سئل) في رجل على طلاق روحته على عدم إصائه لها قرصها في يوم معين ومضى فادعى إصائه فيه وانكرت فهل القول قولها أو قول من قال لا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الأصول العمادية وجامع الأصول والخلاصة والدرارية والقبض الكركي والبحر ومسح العار وكثير من الكتب وفيها أحوال صحيح في الخلاصة والدرارية أن القول قولها وفي القبض وأصول وحاميه وهو الأصح وقد رجح الاسناد عن قوله أو لا يقل قوله لأنه يسكر الحكم إلى قول قولها ويقع الطلاق وأب على علم بأنه بعد السنين على صحته لا يبدل به إلى غيره خصوصا في هذا الزمان العاسد كما صرحوا به في الاستثناء والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحته تزوجي ثمانين طاق ولا سنة له هل يطلاق حالا أو أم لا أو لا تطلق حالا ولا أم لا (أجاب) سبعة المصارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به الكمال من الهمام إلا إذا علب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق سكنى طلق حيث لا يسهل له في الحال ولا في المال وأب على علم بأنه يدس على كل حال أي ولو علب في الحال فافهم والله اعلم (سئل) في امرأه وكلت إناها في طلاقها فقال للروح حدك كذا وكذا وطلقها فطلقها محررا هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عدنان حبيبة كاي علم من كلام المحيط وغيره وعارته لو قالت طلقني ولك الب أو أحملي ولك الب فعلى صفة وقع ولم يحب المال والوكيل في ذلك كالأصل والله اعلم (سئل) في رجل طلق روحته ثمانا وحل عليه مهرها المؤجل فألزمه القاضي فادعى أنه فقير هل يجس أم لا يجس (سئل) أن تست الروحته يسار مائة وهل إذا كان داحرة لا يقدر على الوفاء إلا بما يقسط عليه فقدر ما يكتب مما يصلح مما لا بد له (أجاب) لا يجس إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت بينة على يساره فإذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترقا يقسط عليه فقدر ما يحصل من حرقه بعد أن تركه كما بينته من العقبة وإن كان دوحرة فطره إلى ميسرة والله اعلم (سئل) في رجل حلله فاقص من قصاة هذا الزمان بالطلاق من روحته أنه يأتيه عدا بكذا مال سمويه محصولا يأخذه به طلعا وكان مدعى عليه خمسة الشرطة وسمويه حتى مضى العدة هل يثبت أم لا (أجاب) لا يثبت في الحاشية والمارحاية والعية وغيرها قل لا يثبت أن لم اذهب بكم الليلة إلى مري فأمرته طلاق فذهب بهم بعض الفارق فاحدهم المسس خمسة لا يثبت وفي البينة أن لم تعمل هذه الة في المراجعة تمامها فربس ولم يتم حيث ولو حسمه السلطان لا يثبت فهذا الفرعان صريحان في واعة الحال والله اعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما نصير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التارحاية فقلع شرح الطحاوي بعدم ونوع طلاق المدهوش وكذا المحقق اس الهمام في صفة وكذلك المرحوم العلامة النري في منه سور الاضمار واعلم انهم اجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان دوال عقله نسب السكر مما هو ممضية فاه يقع

مطلب له امرأتان
ريب وعمره هل
عمره طلق ريب
فقال لها الخ

مطلب عاق طلاقها
على عدم إصائها
في يوم معين

مطلب في الطلاق
تزوجي أو تكوني
نصبة المصارع

مطلب في امرأة
وكب الماه في طلاقها
من روحها

مطلب لا يجس في
مهر امرأته أن ادعى
الفقر إلا أن اثبت
يساره وإن كان
محترقا يقسط عليه
مطلب حلله القاضي
أنه يأتيه بالمحصول
في عد خمس

مطلب في طلاق
المدهوش

مطالبة زحراه عندنا قد دخل في غير العاقل كل من زال عقله بمنزلة او عته او
 يرسم او اعماه او دهنه والجون فاه معروف والنسبة قلة القهم واختلاط الكلام ونسب التدبير
 وذلك بسبب احتلال العقل فينبه مرة كلامه كلام العقل، ومرة كلام الجنان والبرسام علة يهذى
 فيها العقل والذهن ذهاب العقل من ذهل او وله وغلط من فسه في هذا المثل بالتحير اذ لا يلزم
 من التحير وهو التردد في الامر او العشى ذهاب العقل قال في انما موس دهن كفرج فهو دهن
 تحير او ذهب عقله من ذهل او وله اه قال دهنوش ها الذهاب العقل بسبب احدهما فاذا علمت ذلك
 عامت النسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف
 انه حن مرة فطلق وقال عاودني المجنون فتكلمت بذلك واما مجنون ان القول قوله بينه وان لم يعرف
 بالحن مرة لم يقبل قوله كافي الحانية والتاخر حانية وغيرها فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف
 منه الدهش مرة فالقول قوله بينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الابن اذ الثابت بالينة كالثابت
 عيانا امام اية فيقبل لانه اخبر بنفسه قاغتم هذا التحرير فانه مفرد والله اعلم (سئل) في غير مدخولة
 على زوجها توكل شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكسلا فيقع
 طلاقها عليها ولها التزوج من غير تربص (اجاب) نعم يصير وكسلا ع بالطلاق لصحة تلقى الوكالة
 بالشرط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شاءت والله اعلم (سئل) في رجلين حلف احدهما بالطلاق
 الثالث على غلام انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثالث عليه انه ابن محمود فتبين انه ابن محمود
 ومحمود ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث اراد الا ان ابن
 الان ام لا (اجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانة كالحالف انه مولى فلان وهو مولى مولاه
 وقد نواه وكذا اذا حلف ان هذه اخته وتوى الاختية في الاسلام كالحالف على هذين العريين صاحب
 التاخر حانية وغيره من اثبات الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابسا وهذا مما لا شك فيه ولا يهام
 عند ذوي الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل
 سنونا سوا بسا الخ وواقعة الحال اولى بالحكم من العريين المذكورين والله اعلم (سئل) في رجل
 حلف بالطلاق الثالث من زوجته انه ما يحرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابيه على بقره فيها
 وهو يدبر له ويشب وبينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على
 فعل نفسه اذ هو يمشي مباشر بنفسه (اجاب) حيث لم مباشر فعل الحرث الذي هو شق الارض
 بالحرث الممهور لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق صرفا الا عليه
 فلا يدعى البدار ما فراده حرثا ويقال ابذرى واما احرث فهو في عرف اقليتنا خاص بما قسمناه
 وهو طساهر والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه ما يسكن في البيت الملاقي عقب النزول
 من الكروم الاكتى فذلة فنزل من الكروم وسكنت كته المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في
 ثاني ليلة وسكنت كته الاخرى فيه فهل يحسب ام لا (اجاب) لا يحسب لان الغلط لا يسكن بسكنى الاولى
 فيه عقب النزول وذلك لان الخلو في عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكنها عقب
 لم يصدق على الثانية انها سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فانضى شرط الخت كما
 هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل غائب في ابواه زوج اخته وعياله له اسهار حلف زوج اخته
 المذكور بالطلاق الثالث ان لا يبارله ما دام صهر اللهم ناولا بالمارلة الا ابواه الله وولده فهل يحسب بدخوله

مطلب علق زوجها
 وكالة شخص بطلاقها
 على غيبته مدة كذا
 مطلب اذا حلف
 بالثالث انه ابن
 ابراهيم بنو ابن
 ابيه يصدق ديانة كما
 اذا نوى الخ

مطلب لو حلف
 بالطلاق الثالث انه
 ما يحرث في مزرعة
 كذا احرث ابيه الخ
 مطلب حلف بالطلاق
 انه لا يسكن في البيت
 عقب النزول من
 الكروم الاكتى
 فذلة الخ
 مطلب حلف بالطلاق
 انه لا يبارله ما دام
 صهر الله وولده

بمراده اذ اراد وسكت ام لا يبحث واذا لم يكن له سبب او بوى حقيقة المارلة هل لا يبحث مدحوله على
كما شرح لكونه لا سبب ماله لا حقيقة ولا عرفاً (احاب) لا يبحث على كل حال مدحوله المحالوف
عليه لان من نهى احه بالزيارة والاكل والتشرع عندها لا يقال انه نازل صهره لا حقيقة ولا عرفاً
اذ المارلة مفاعلة فيشترط لاحت وحود فعل الروول من كل واحد منهما وذلك معدوم واما الوجه
الاول فعلى تقدير صحة استعارة المارلة للايواء لاحت اسما فقد قال في القارحانية سئل عن المحيط
روى عن ابي يوسف اذا حلف لا يؤوى فلا مانع كان المحلوف عليه في عيال الخائف لم يبحث الا ان
يصد له الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عي ولودحل المحلوف عليه بغير اده مرآه
فكنت لم بحث اه وهو ظاهر لانه يؤوى وانما اوى الى الله سبحانه والله اعلم (سئل) في رجل طلق
روحه في مقامه الاراء الصحيح طلاقاً ما شتم طلعها الروح في عدة محرراً ثلاثاً حكم الحاكم شامى
يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالمسألة في عدة النسي توجبه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة
هل بعد ويرفع الخلاف به ولا يجوز قصه ام لا (احاب) نعم بعد حكم الحاكم الشامى بذلك
ولا يجوز قصه بعد وقوعه من حصم على حصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذ ارفع الله حكمه فاص
امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روى المحلة طهقها الطلاق مادام
في العدة قال اس الحورى وهو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى كاهو ظاهر بل بسبب عدم وقوع
الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته ما شتم ولها في العدة اب طالق ثلاثاً النص علمنا
وان لم نعتبر والحاصل انه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله اعلم (سئل) في شامى
طلق زوجته انى عقد سكاها حالها وكالة عسانا لانع وجود ولي عصمة ورفع الامر الى قاص
شامى حكم سلطان السكاح والطلاق الثلاث توجبه هل بعد ام لا (احاب) بعد ولا يقص
بل يصح الحسنى صرح به غالب اثنا والله اعلم (سئل) في شرير يؤدى روحه ويصر بها سبرحق
ويعررها بغير روح ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى عقلت انه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فاذا يلزمه
(احاب) يحرم عليه ذلك ويمرر ويخرجها واذ تحققت وقوع الطلاق الثلاث حار لها قله
على قول كثير من علمائنا اذا لم يقدر على منه الا العمل وقول كثير من علمائنا اذا رفته الى القاصي
وحلته خلف كان الاثم عليه لاعليها ولا يجوز لها فله وعليه الفتوى كما نص عليه في شرح الوهابية
نقلنا عن المارحانية عن الملقط والله اعلم (سئل من نفس الصلاة)

مطلب اذا حكم
الحاكم الشامى بأن
الطلاق الثلاث
لا يلحق بالناس بعد
حكمه

مطلب عقد وكلها
مع وجود النص
ثم طلعها روحها
ثلاثاً حكم الشامى
مطلب الشرير الذى
يؤدى روحه ويكثر
من الحلف بطلاقها
يمرر واذ تحفص
مه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق
المدعوش

يا حبيب رب الله اقمى سائلاً * بحيل فضاك دمت بالاحسان
يا غاملاً فالتم يا من قد حوى * كل العلوم من النعيم الشان
يا مالماً يا فاضلاً شهدته * كل الحقائق اسمها والجان
يا اتصل العلماء يا من فصله * حرقت به العادات في الاكوان
اصل السؤال انى استكتى روحي * بالظلم والشيطان للانسان
لم يجرى في الحقيقة موجب * لحصامها يا مالى القرآن
لما سمعت القول منها والاسمى * اردادى عيطى وراى هوانى
فصيت العيط الشديدي عوى * والنفس عالة مع الشيطان
وانتبه للقاصى بيط معرط * مع دهشة ومعى به رهاى
طلعت امرأتى ثلاثاً حيث لا * ادري بذاك ولا اعنى ببيان

صلاتها والحال ما قد فله * من عليها واقع مع شل
فأعد واوصحلى حواما ثانيا * لأرت في مدد من الرحمن
وصلاته رب العرش ثم سلامه * دوما على المدوث من عذاب
والآل والاصحاب ارباب الولا * والحدود والاحسان والايمان

حزق فاحاب

حمد الله الفصل والاحسان * وصلاته دوما على الصداى
والآل والاصحاب كلهم كذا * ك السامون وحله الاعان
واقول عمدا سور الله حل * حلاله في عصي وامان
هذا سؤال واضح وجوابه * ملا الدفار من دوى العرفان
ولقد توافى حصصا مع حمهم * لم يحلف في امره انسان
ان الطلاق مع الحضور وجوده * عدمه وفقدان بلا وحدان
انواعه حم ويدخل كلها * هذا الحجاب كدهشة الاسان
فادانيها ما العقل رال فاه * في عصية من فرقه وامان
واذا ادناه يقسم بية * ان لم يكن متفاده ببيان
واذا تكوره بذلك مادة * فصدق بيه ملا رهان
فاذا فهم مقالي وبياها * غواب ما استغيب في تبيان
هذا المحرم من كلام اثمة * هم مالون عدهم السمان
وبذلك حبر الله يد ابي فاعلم * بحريه المسطور بالاشان

مطلب طلق روحه
وماب قل اشياء
عديها واتعب انه
رحى الح
مصلح حلف بالطلاق
انه ان لم يطاح ربه
صاوبا بعد هذه
الطحة الى على البار

(سئل) في رجل طلق روحه ومات هل انقضاء عتقها وهي تدعى ان الطلاق روحى فرت
والورثة تدعى انه ناسى فلا تراث (احاب) القول قولها فرت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فكون القول قولها عيها وعلى الورثة البينة والله اعلم (سئل) في جماعة يطلعون الصاوب وضع
عدهم رجل ريتا وامرهم ان يطلحوه فمللوا عليه سمى سلك عقلت بالطلاق انهم ان
لم يطلحوه بعد هذه الطحة الى على البار ليقال ريت من عدهم وينكروهم الى السائل اذا
طلحوه بعد الطحة الى على البار ولو حرة ريت يقع عليه الطلاق ام لا لاطلاقه في بيته (احاب)
لا يقع عليه الطلاق لدخول العليل تحت الاطلاق والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحته روحى
طلى وكررها لانا ماويادك جميع واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الرحمة عليها مهابدين
ام تقع ثلاثة (احاب) نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كذكره الربلى في الكليات
وعبره والله اعلم (سئل) في رجل نشأ مع روحه فسلت منه الطلاق فقال لها ارئيتي فقال
ارأنا الله فقال لها روحى الى حسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لاطلاقها هل يقع الطلاق عليه
بذلك ام لا يقع (احاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روحى كادى وحى من قسم ما يتصلح حواما
وردوا لاديه من البينة مطلقا سواء كان في حاله مداكرة العلاق او لا وسواء كان في حاله العتب
او الرضا هو محتاج الى البينة والقول قوله في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحته المدحولة

مطلب هل لروحته
روحى طلق ثلاث
مراب ماويادك
واحدة
مطلب طلب من
روحها الطلاق فقال
لها روحى الى حسين
سوادا
مطلب قال للمدحول
نهاى على من اللات
يعنى اليه الح

على اجماع سكوتي وامانا يا ذنره في قتل الاحياء قتل ماعن المحمدين لالعوام وامانة ام
الدين توى عنهم سلى الله عليه وسلم لاتسام عدة المحمدين واسمها مهم اكثر من شرس
كالخنا والمادة ويريد ثابت ومعادى حل وانس وانى هيرة وقليل والبايون يرحمون البوم
ويستبون مهم وقدمتا القتل عن اكرهم صرعا ايصاع اللات ولم يظهر لهم مخالف فاما بعد الحق
الاتصال وعن هذا طلاقا وحكم حاكم ما ايلات هم واحد طاعة واحد لم يعد حكمه لاه لا بدوع
فيه الاحتمال فهو خلاف للاحلاف اه بعد طهرتك بذلك لاه لا بدوع لاجتماعه ولا العمل به
واه لا يعد بالتعبد بل يحس على كل من رفع اليه من الاحكام الحقة وغيرهم ممن يمدد عدم حوار
ان يسلطه كافي المحس وغيره وفيه ان اجماعا لم يحلوا قول من بى الوقوع خلافا لاهم او حوا الحقة
على من وطئها في العدة وهل التريبي وحكي عن الحجاج سراطه وطائفة من الشيعة والظاهر به
اه لا يقع منها الا واحدة واحاره من المأخرين من لا يسمه فأتى به وادى به من اصله الله تعالى
اه وقول الحق الكمال وقول بعض الحاشية العائش بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه واما
هو قول البعض منهم وهو كذلك فمدعى من طهر الله فؤاده منهم وفتح عن نصبرته تمارق الاحماع
من يه الله هو المهدى ومن يصلح بل تعدله ولما مرشدا والله اعلم (وسئل مره اخرى)
في رجل طلق زوجته ثلاثا عسما في كل واحد فاما حلى المذهب لعدم الوقوع فاستمر معاشر
لروحه بسب الصوى المذكورة مدة سن فهل يعمل افا الحلى المذكور ام لا ولو اصل به حكم
مه كيف الحال (احاب) لاعة بالصوى المذكورة ولا يعد قضاء العاصى بذلك ولو عدده الب
وص وهر من على حكم المسلمين ان يعرفوا بينهم اهل بعض العلماء وحكي عن الحجاج سراطه
وطائفة من الشيعة والظاهر به لاقع منها الا واحدة واحاره من المأخرين من لا يسمه فأتى
به وادى به من اصله الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل هو وروخته المدحولة في سائة ايه
نشاخر معها حلف بالطلاق انها ماتا كل في عائلته هل اذا استمرت هي مأكل في عائلته يبق عابها
الطلاق ام لا لكونها ليست في عائلته وهل اذا بوى بذلك عائلته ايه او اصابها الى نفسه تحو ترايحت
نظفة واحدة وله مراحمتها في عدها ام لا (احاب) حيث لم يكن في عائلته بل هي وهو عائلته على
ايه وبوى حقيقة كلامه او لم يكن له مية اصلا لا يقع عليه الطلاق فلا يفسد العدد وان بوى
ما هو عليه تحو ترايحت واحدة رغبة لاه شدد على نفسه مالية والله اعلم (سئل) في رجل طلق لروحه
لاحاحه لى فك هل يكون ذلك طلاقا ام لا (احاب) لا يكون طلاقا وان بواه بعد صريح بالحر
والحاشية والترابة وكثير من الكتب انه لو قال لها لاحاحه لى فك وبوى الطلاق لا يقع فهذا
تصرح ما هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم (سئل) في رجل تساحرت روحه مع
والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس ان يقولوا ما هرب الامن الحسيده ما مدت عندك
والا تكي روحه طلاقا الثلاث ان قدمت مع عدم الخوف المر رعدده عدمه هل يكون طلاقا (احاب)
لا تطلق والحال هذه والله اعلم (سئل) فيا اذا ادعت المرأة على زوجها مدحوره من عنة عابها
ولم يكن دخل بها اه علق على نفسه ايه متى عابها مدة كذا وتركها بلا شقة ولا منق مبي طلاق
وان العية مع عدم البعة والمحقق قد وجدت فافر مالية وامكر التطبيق وعدم البقة والمحقق فأنطرت
حجة مكتنة مدعق مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة ينس الطلاق عليه ام لا وهل

مطلب لاعره
سوى الحلى ولا
نقصه بعدم وقوع
الثلاث محصا

مطلب اذا كان
الروح مع روحه
في ماله اسه حلف
بالطلاق انها ماتا كل
في عائلته لالح

مطلب لا يقع الطلاق
بقوله لاحاحه لى
ليك وان بواه
مطلب قال على
الطلاق لولا الخوف
من كلام الناس ان
يقولوا الح

مطلب ادعت اه
عان طلاقا على
عنه مدة كذا
ما زسة وقى هذا
المطلب فواند

اذا قامت بنية على التعليق المذكور وادعى ابطال الفقة وبعض المصنف يكون القول قوله ام قولها
 وهل تنصور عيها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور ام لا تنصور فلا يصح من اصله
 (اجاب) اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بنية شرعية فلا قائل به من انتم الحجة المعتد على قولهم لان
 الخط رسم مجرد خارج عن حيز الشرع الثلاث التي هي البنية والاقرار والسكران وهذا لا يتوقف فيه
 لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحد من المحجج الشرعية المذكورة ولا يسهله ابطال الفقة ولم يكن
 مدحولة فقد صرح في العمادية والبرارية وكثير من اصناف ارباب الفقة عليها لا يحق قبل سانه بها
 وحضوره عندها الا يصح التعليق من اصله حيث كان بصيغة ان عيبها في جامع الفصول جعل
 امرها يدها ان عاب عنها فبأن قبل ان يبي بها قيل لا يصير الامر بيدها لاجل عيب من مكان يسكن
 فيه لانه يراه به مكان الادردواح وذلك بعد ان يبي بها وعلى في الدخيرة بأنه قبل الساء بها عاب عنها
 ثم بحث اى في جامع الفصولين غشا يخالف كلام الصاوى قاطبة واما مسألة قول قول احدهما الرصح
 التعليق بان لم يقلها فقد اختلف علماء ما فيها على ثلاثة اقوال قبل ان يقول قوله اى عيها وقيل
 قولها عيها وقيل في الدخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصول اليها
 وهو تفصيل حسن لان كلامهما مدع ومكر فالروح يدعى دفع الفقة ويسكر وقوع الطلاق
 والروحة تدعى الطلاق وتسكر وصول المسال والقول قول المكر فيما انكر عيها وفيما يدعيه البنية
 لارادة عليه وقد حرم صاحب الفية تا اقصاء اطلاق التوب وهو قول قوله فقال قال ان لم تصل
 فعفى اليك عشرة ايام فانت طالق ثم احتاجا بعد العشرة فادعى الروح الوصول وانكرت هي فاقول له
 اه وبه ادى الشيخ برن س مجيب وهي في فاره وفي هذا التقدير كفاية والفا علم (سئل) في رجل على
 طلاق روحته المدخول بها على عيها عيها مع تركها لاهله ولا مفسق شرعى فوحدت العسة
 والترك المعلق عليهما الطلاق هل تنطلق ام لا وهل اذا كان القاصى فرص لها في المدة فعفا وادى لها
 بالاستدانة ترقيق عيها فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع (اجاب) لاشك اذا وحدثت العسة والترك المعلق
 عليهما الطلاق انه يقع لو حوذا الشرط الموجب للحراء وفرص القاصى لا يوجب ارتفاع التبع لبقاء
 قصور الرمعه من الخالف وقد ذكر علماء ما في الامر باليد فر وعاشه بذلك والقضاء من القاصى
 مؤكدا وحوط عليه لارافع ليمه وقد وحد الشرط فكيف يحل الحراء وهذا ظاهر واقفه اعلم
 (سئل) في رجل عاق طلاق روحته على صفة وهي انه متى تزوج عليها روحته غيرها بطريق ما نوحه ما
 ار احار قول فصول او دخل في عصمته روحته غيرها او نسرى عليها تكن ادراك طالما طاعة واحدة
 ناشئة تملك بها هها هل ادا نوى بالاحارة الاجارة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها
 وهل له حيلة في ذلك ام لا (اجاب) لاشك انه ادا نوى بالاحارة احد نوعيها هه يسهل تخصيص العام وبية
 تخصيص العام بحقيقة الاحاج المذكور ذلك في الكتب من مواضع هه الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير
 كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبس او اكلت او شربت وبوى ميبالح وصرحوا بأنه اذا قال
 كل امرأة تدخل في مكاحي هه طالق ثلاثا انه لا يثبت بالاحارة الفعلية لان دخولها في مكاحه لا يكون
 الا بالروح فيكون ذكر الحكم ذكر سنده المختص به فكأنه قبل ان تزوجهما وتزوج الفصول لا يصير
 متزوجا من تزوجه وقوله هه بطريق تمام على تزوجه ومثله بوجه ما فالاد من مرعاته وهه يخرج
 بالاحارة الفعلية عن ان يكون متزوجا بل هو متزوج فاداعلمت ذلك علمت انه ادا روحه فصول

مطلب اذا علق طلاقها

على عيها بلا فقة ثم

عاب تقع ولو فرضها

لها القاصى في عيها

مطلب فيما ادا بوى

بالاحارة الاحارة

الغولية وفي سعة

تخصيص العام

واحد وملا لا ولا يبحث حيث نوى الاحارة القولية في منه دون العلية والله اعلم (سئل) في رحل
عصب من روحه قال لها ان ارايتني اطلقك فقال ارايتك فقال انت طالق هل له ان يراجعها
في عدتها ام لا (احاب) نعم له المراجعة لا يعلين طلاق معلق على الارساء بل الارساء مسفل بسفه
والطلاق مسفل بسفه فيصير كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ارايتني اطلقك وان ارايتني
اطلقك لان معنى كل منهما الاسقبال فافهم والله اعلم (سئل) في امرأه قال لها روحها روحى طالق
على للجارير وتحريمى على تيم راجعها محصورة فهو دهر وحب بعد انقضاء عدتها غيره ودخل بها
مكره المراجعة او كون الطلاق راجعيا هل اذابت امرأتها بالعدا الشرعية يحكم بفسخه مراحمة
والفرق بينها وبين المأد عليها ام لا (احاب) نعم اذابت ذلك وحب جمع ذلك اذ عدت اثنى عليها
ودفع باطلا لكونها مكروه الغير ويلزمه المقر بالوطء اذ الطلاق راجع والخال هذه لان قوله على
للجارير لمعنى وقوله تحريمى على ان اراد به الحلال فكذلك لا به حلالى الشرع اذ لا يحرم به الا بعد انقضاء
عدتها بعد ما وان اراد به الاسقبال فهو صحيح ولا يبقى المراجعة كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رحل
طرده بخدومه من ماله فانلله ان روحك فعلت كذا فقال ان صح عهدك فهي طالق ثلاثا هل تعلق
او لا تطلق حتى يصح عها ذلك (احاب) لا تطلق حتى يصح عها من مسائل الحماره لان المتكلم
سرها فافهم والله اعلم (سئل) في رحل تشاجر مع روحه فقال طلقنى فقال ان كان مرادك الطلاق
تكونى طالقاهل يقع طلاقه ام لا حتى تسئل صحيح ناهها ارادته وهل اذا فرغ ماله طلقها تيمت وهذه
ثالثه ساء على طه او وقوع بها طلاق ثلاثا وتحرم الحرمة العليقة فلا تخل له حتى تنكح روحا غيره
ام لا (احاب) لا يقع الطلاق حتى تقول اردته بعد تعلقه بارادتها واداءه بما ذكره ساء على طه الوقوع له
ان يعود اليها في الدنيا به كاصرح به الدرادي وعادته طلق وقوع الثلاث عليها فاختار من ليس باهل فامر
الكتاب بكنهه صكها الملاقى فكسب ثم اعاد عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الدنيا لكن
القاضي لا يصدقه لقيام الصك اه ومن ملق الزاوى في الحواوى والسبية للراهدى وقوله في الحر
عن الصفة وصرح به كثير من المتأخرين انما هو التاوى والله اعلم (سئل) ولد المرحوم شيخ الاسلام
الشح محي الدين عمصورة في رحل تشاجر مع روحه المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة
مداهب هل يقع عليها ذلك طرفة واحدة رحمة يملك معها المراجعة في العدة ام لا (احاب) نعم يقع
عليها طرفة واحدة رحمة اذ المداهب الثلاثة والاربعة مل وسائر المداهب اهتقت على وقوع الطلاق
الراجح في انت طالق فلم يراجحها في العدة كما هي به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين يعاول حباه
والله اعلم (سئل) في رحل قل لروحته المدخولة انت طالق على الثلاثة مداهب فهل تطلق طله
واحدة رحمة يملك مراحمتها في عدتها ام لا الجواب مقولاملا (احاب) نعم تطلق طرفة واحدة
رحمة اذ المداهب الثلاثة والاربعة مل وسائر المداهب اهتقت على وقوع الطلاق الواحد الرحي
في انت طالق والوجه في ذلك واصح قال في مع العار اقول وقد كثرت في مسائل الرجل است طالق
على الارصة مداهب يريد بذلك ان الطلاق يقع عليها باقافهم ويسمى الحرم بوقوع قضاء ودناه
كما لا يخفى اه (اقول) ولا شبهة في كونه راجعيا لانما لماقدها من ان المداهب كلها فاقاض
على وقوع الطلاق الواحد الرحي قوله انت طالق ولا فرق بين قوله على الاربعة مداهب وبين
قوله على الثلاثة مداهب اذ الوجه المذكور مشتملها وكذا يشمل المدهيين والحمة وما راد عليها

مطلب قل لها ان
ارأيتني اطلقك فعل
فعلق له الرحمة

مطلب قال لها روحى
صالحى على للجارير
وحرمتى على تيم راجعها
الح

مطلب قس له ان
روحك فعلت كذا
فقال ان صح عها
ذلك فهي طالق ثلاثا

مطلب لو قال لها ان
كان مرادك الطلاق
تكونى طالقاهل يقع
على ارادتها

مطلب لو قال لها انت
طالق على المداهب
الثلاثة يقع طرفة واحدة

ولا حياء في ذلك على دي فهم معيب حلة عن دي فهم قوى في افعه وقد ذكر في بلوى الرمي
الكبير الشامي في مثله ذمت طلاق على سائر مذاهب المسلمين ما يشرح به الحكم المذكور
وقيل عن القاضي ان الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر مذاهب مملا قوله لانه لا يكون
وتوقع على المذاهب كلها وردده والله اعلم (سئل) عن رجل قتل روحه اب طاق على مذهب
اليهود والنصارى وعن رجل قتل روحه انت طاق على سائر مذاهب المسلمين (احاب) وهما
طلاق رحى والله اعلم (سئل) في رجل قال لوالده روحه شئت الله عرسل في امك هل يقع
عليها طلاق ام لا (احاب) لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم (سئل) فيما اذا علق
رجل ملاق كل من روحه بتطبيق الاخرى فالحال الشرعية في ايقاع الطلاق على واحدة منها
دون الاخرى (احاب) الحيلة في ذلك ان يطلق الى يريد فاهها على مال فيقول طلقتك على ألف
مثلا فعول لا قبل فاداءت لا قبل لا يطلق ونطلق الاخرى لو حود الشرط وهو المطلق قال في الحلية
في باب العايق ان لم يطلقك اليوم ملاقات طلاق ثم اراد ان يطلق امرأته ولا يصير حشا قالوا الحيلة
في هذا ما روى عن ان حبيبة رحمة الله تعالى وعلة الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم اب طالق ثلاثا
على ألف درهم فاداءت لهما ذلك تقول المرأة لا قبل فاداءت ذلك ومعنى اليوم كان الروح مازا
في جسمه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا واعلم يقع عليها الطلاق لرددها وهذا لا يخرج كلام
الروح من ان يكون تطبيقا الا ترى ان عندنا رحمة الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقتك ثلاثا
على ألف درهم ولم ينفق في صلب المرأة قلت كان القول قول الروح ولا يقع الطلاق سمي كلام الروح
تطبيقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق يوافق عقال وتطبيق بغير مال وقد تم ما كان
من جهة الروح وهو انجاب الطلاق بخلاف التعليق لان المعاق بالشرط عدم قل وحوود الشرط فكان
الانجاب عدمه وحوود الشرط وقوله في الخلاصة والاراية والدخائر الاشرية قالوا وعليه الفتوى
وللمشع على المفدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من اتى بخلاف ذلك وادام الكبير عليه وحاصله
ان الشرط المعاق عليه طلاق الاخرى وحده وهو التعليق فانهم والله اعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستنى وشك في الاستثناء ما هو حل هو لفظ الا ان امرأتي
حاكم يشربه او هو الا ان يتحكم على حاكم ه هل اذا امره حاكم مشربه مشرب بعد امره بحيث
ام لا (احاب) لا يثبت لك المصريح به صاحب المحيط في مسئلة ان كان لاعداد لاني انظر
فاب طالق لا يبحث لانه لا يثبت فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسب طير حلف احدهما ان عراب
والآخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يبحث احدهما وفي الجامع الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي
قل لها ان كان رأسي اقل من رأسك مات طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه بالشرط
بعد وحوود احد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لو حود الشك لاحتمال ان التعليق على انه
الاخر مهم لما طردت كفة علمنا عليه بان الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا عار عليه يشهد
بصحة من شرأ الذمة نسكن لديه والله اعلم (سئل) في رجل رد لذي القاصي ما تر به حالة تحت من طلاق
روحته ثلاثا الى حالة الرسام ودهشته حاس عشر صفر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وعاب
ثم عاد وقال بسيت مل كان حلة الرسام ثاني عشر محرم السنة المذكورة واقام بينة شرعية تشهد له بذلك
هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في الملط تسعين الوقت المذكور ولا يكون اقرارا

مطلب قبل لها اب

طاق على مذهب

اليهود والنصارى

او على سائر الخ

مطلب شئت الله

عرسل ليس بصريح

ولا كناية

مطلب الحيلة فيما اذا

علق طلاق كل من

روحته سعلق

الاخرى ان يطلق الخ

مطلقاً أحرام لا (أجاب) ثم قل البينة ولا يقع طلاقه اذ البينة مبيعة والقول قوله في العاطق
 قل في الاشياء والظاهر اذا اقر شيء ثم ادعى العاطق لم يبق كافي الحلية الا اذا امر بالطلاق
 سواء على ما في ماله من الشيء ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع للصواب والفتية اه وهذا في
 من الصلوات وكيف في المارج قطعاً لا يكون اقراراً بالطلاق آخر جامعاً لثبوتهم الله تعالى والله اعلم
 (سئل) في رجل تزوج صيرة بمقد روح ستمها بالوكالة عنها فقتلها ثلاثاً بعد الدخول بها هل
 اذا رخص امرها الى المالك او شاعى حكم مطلق اسكاح والطلاق لمصادفه احببة عه عنده يصح
 وبقتله عليها ثانياً عقداً صحيحاً عليه وبعدم لا (أجاب) ثم يصح لانه فصل بجهته فيه وبعد الحكم
 فيه وهو قول ابى يوسف وعبد مالك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية عن ابى حنيفة وتقل
 في البحر عن تميم القلاسي رواية اس رياء عن ابى حنيفة انه لا يلبى اى الكاح الا العصباء وعليه
 الفتوى قل وهو عريب لحال المترو الموصوفة لبيان الفتوى ومع عرائته هو محل الاحتياط وبعد
 قضاء القاضي الذي يراه واذا اعله نزل ما وقع الروح وبروحها ثانياً بعد صحيح والحال هذه والله
 اعلم (سئل) في رجل قل لحامه الحر على الطلاق ما قد يريد ما يخدم في هذه الدار هل يلزم عليه
 الطلاق اذا خدم ام لا (أجاب) قد اثنى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى معنى ابدار الرومية بأنه
 يعي قول الشرح الطلاق يلزمه لا فعل كذا وعلى الطلاق لا فعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ
 الاسلام محمد بن عبد الله في مسح العار شرح تصوير الاصار وقد قرأته بخطه الممهد منه في حال حياته
 قال وهو مسمى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اصلاً كلاً لا يحى اه (اقول) ولا يبي فساد
 قوله وهو مسمى الخ بقوله ليس بصريح ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق احكاماً فاذا
 احد الرجل بما في به شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله اعلم (وسئل ابصاراً
 اخرى) في رجل قل على الطلاق ثلاثاً لا فعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على روحه ام لا (أجاب)
 هذه المسئلة لم يقل عن المتقدمين وبها قل صريح والمأخرون احتواها فيه وقد اثنى شيخ الاسلام
 ابو السعود العمادى معنى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما فعل كذا وانه ليس بصريح
 ولا كناية وصرح صاحب الرارية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله لا ملك على واحب او لازم او فرض
 او ثبات قبل يقع واحدة رحمة بوى او لا ولا محار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اه ورأيت بعض
 المؤرخين اثنى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق ما يابى اربعة معاً لان ما في الدمة لا يلزم وجوده في الخارج
 وقال الكمال بن الهمام رحمه الله وقد تورد في عرصا في الحلف المطلق يلزمه لا فعل كذا يريد ان فعله
 لزم الطلاق ووقع صح ان يجرى عليهم لانه صار عملة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تفار
 اهل الارياخ الحلف بقوله على الطلاق لا فعل اه قال العلامة العري رحمه الله تعالى قلت وفي ديار ما
 صار العري فاشيا استعماله في الطلاق لا يعرفون من صرح الطلاق سيرة فيحب الافاء بوقوع الطلاق
 من غيرية كاهو الحكم في الحرام يلزمه وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق بالتلف في ديارهم
 الشيخ قاسم في صحيحه مختصر القدوري اه (واقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لاشتهاره
 في معنى التطبيق ولما في القول بعدم الوقوع به من تحريء غالب العوام بل وكثير من نصيبه للافاء
 من الحيلة للعالم الذين لا يخافون الميسر السلام فسأل الله الحيلة لمحوه وقوته بما فيه لديه الملام هذا
 وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال السيمري انه صريح وهو الاوجه وول

مطابقاً امر ما ملأ
 بناء على افاء من
 تبين عدمه لا يقع

مصلح زوجهما روح
 ستمها بوكالتها
 وجود العصة فبأنها
 ثلاثاً حكم الشافعي
 بعدم الخ

مطابقاً هل خادمه
 الحر على الطلاق
 الثلاث ما تقدم به
 ما تقدم

مطابقاً على الطلاق
 الثلاث لا فعل كذا

الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لاشتهاره في معنى الطلاق وهو موافق لما قاله العري
وقوله عن العلامة فاسم فيجب الرجوع اليه والتحويل عليه عملا بالا حياط في امر الروح والله
اعلم (سئل) في رجل تسارع مع ابيه في صم يقيم الى ماله وتريته فقال علي الطلاق
ما عليه يروح عندك خذ الالح الثاني في عبة الخائف واحد اليقيم هل يثبت الخائف في يمينه ام لا
(احاب) لا يثبت والحال هذه لعدم وجود الحيلة بعينه والله اعلم (سئل) فيما اذا طلق الرجل
روحه التي روجها له غير اسيا مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها هل الخلل يحكم شامي صحته وان لا يقع
طلاقه السابق هل يصح ام لا (احاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راسرا للمدة وللأورج حدى
للعامى ان يثبت للشامي ان يطل كحاقا عقد تشهدا العسة وللحق ان يعمل ذلك وهي مسئلة الخكم
على خلاف مذهبه وكذا في كحاح ملاوي لو طلقها ثلاثا ثم روجها قبل الخلال ادا حكم صحته وان
لا يقع الطلاق احدا يقول محمد وقيل لم يجر ولكن لو نعت الى شامي ليعده بينهما ويحكم بالصحة حار
ولو لم يأت احدا لا من الأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر ان الكاح الاول حرام او فيه شبهة كذا في ملاوي
النسفي ومن صرح بالسئلة صاحب الدجيرة وكثير من علمائنا وهي مسئلة الحكم ادا وقع شروط
بمبسة الخائف فيه ولا يجوز له قسمه والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحه العبر المذحول لها عندما
قيل له طلق روحك فقال فسحت الكاح او ياه الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال كوني طالفا
ثلاثا هل يحل له ان يزوجها قبل ان تسكن روحا غيره ام لا (احاب) نعم يحل له ذلك قبل ان تسكن
روحا غيره لانها ماتت قوله فسحت الكاح او ياه الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالفا
ثلاثا شيئا فاهم والله اعلم (سئل) في رجل ساكن روحه في دار ابيه عزم ان يزوجها
رجل في اثناء سنة ١٠٩٩ فقال علي الطلاق الثلاث ان صار هذا الاساكك ولا اقدم معك في المديبة
هذه السنة فصار فخرج لوقته وحررت روحه حين نهيها الحروح ولم ينهها قل امتنت لعدم تمكنه
منه وخرج من المديبة ولم يمتك بها ومعت السنة المشار اليها فهل حث بذلك ام لا وهل اذارح
الى المديبة بعد اقصائها وقد بها يثبت ام لا (احاب) لاحث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة
والقعود منه ان قلنا ما بعد ايامين قوله على الطلاق وهو مذهب المصنوع اما اذا قلنا بعدم انعقاده
من الاصل فالاصح ان يبين فلاحث وهو معتقد كثير من علمائنا فافهم ومن المقرر المعلوم
ان المعروف بالاشارة تنتهي اليقين بمبسة فلاحث عليه بعد انهاء مدة اليقين اذارح الى المديبة وقعد
معه وساكه والله اعلم (سئل) في رجل هم على اخته وهي في بيت روحها شامرا سكبها عليه
طلبا احدها قهرا ورعا ففسر عليه فقال ان احدها فهي طالق الثلاث فعلى عليه واحد قهرا
ولم يمكنه خلاصها من يده فهل ادا نوى عدم تمكنه منها ولم يمكنه فطلق ثلاثا ام لا حيث نوى ذلك
(احاب) حيث نوى ذلك وقامت قرية دالة على بته لا تطلق سواء كانت القرية قولية او فعلية
كما في الحاية وفي فتاوى صاحب التوير مستدلا على ماوى قارى الهداية ما هو صريح فيما امينا
والله اعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين روحه تشاخر فقال لها ان ارأيتي طلقك ثلاث
فقال له ابرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث ام لا يقع عليها طلاق اصلا (احاب)
لا يقع عليها طلاق اصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على ابرأها فقلت له ابرأك
الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرأها لعدم وجود الصفة لان العلق على اللفظ خاصة ولم يوجد

مطلب في احوس
تسارفا في يتم فقال
احدها على الطلاق
ما عليه يروح عندك
مطلب فيمن طلق
روحه التي روجها
له غير الال مع
وجوده ثم سكحها
بعد الطلاق الثلاث
بغير محلل وقد حكم
الشامى بصحته
مطلب قال فسحت
الكاح او ياه الطلاق
ثم قال لها تكوني
طالفا ثلاثا وذلك
قبل الذحول
مطلب قال علي
الطلاق الثلاث ان
صار هذا الاساكك
ولا اقدم معك
في المديبة هذه السنة
وخرج ولم ينهها
قل الامتنة
مطلب هم على اخته
ليأخذها من روحها
فقال الروح ان
احدها فهي طالق
بالثلاث او ياه ذلك
عدم التمكين
مطلب قال لها
ان ابرأيتي طلقك
بالثلاث فقلت ابرأك
الله لا يقع الطلاق بذلك

ولا يقوم مقام ما يؤدى معاه وقد تقرر ان مائت للصورة بتقديرها وقد ثبت راء الروح
 تصححا لمولها فمصر على موضوعه وهو راء الروح ولا يتعدى الى الطلاق المعاق على رائها له
 لانه لم يوجد معها حقيقة ولا عموم للمقضى عدا ومن قول عموم له لا يقع عليها الطلاق بهذا
 التيق كما صرح به الاولى العراقى الشافى فكيف سدد من لا يقول بعمومه وان كان صح اراء
 في الفرق للصورة ولا صلة يتخص بها الشافى حتى يختلف المذهب لمداهلهم والله اعلم (سئل)
 في رجل قل لروحه المدحول بها اب مطلقة مد ثلاث سنين وما يحتمل هل تطلق الآن ام من
 وقت اسده اليه والحال ان المرأة قول لا ادري فالحكم في ذلك (اجاب) تطلق من وقت الافرار
 وتصرع الاحكام على ذلك والله اعلم (سئل) في رجل حلب الطلاق من روحه انه لا يؤويها هذه
 السنة فهل اذا اوتى المكال سمها من غير ان يؤويها هو سمها يقع عليه الطلاق ام لا (اجاب)
 لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده ان يملكها من المأوى والله اعلم (سئل) في رجل طلق روحه
 واحدة واقضت عدتها وسمى من روحه هذه فقال طلسها وانقضت عدتها فقال له انك
 لم تطلق بل صدقت مزارتها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه ام لا
 وهل اذا ادعى ذلك وصدقه يصدق قوله الروح بها ام لا (اجاب) حيث طلقها واحدة وانقضت
 عدتها صارت احية لا يقع عليها شيء واذا كان اقصاء العدة معلوما عند الناس يصدق قوله الروح
 بها واذا لم يكن معلوما وشهده عدلان فكذلك كما قلته في العدة والله اعلم (سئل) في رجل قل
 لروحته في مشاحرة اربى حتى اطلقك فالتفت له انة يترك من الحق والمستحق فقال لها روحى
 طالق على مذهب المسلمين فهل يطلق واحدة رحمة او اكثر من ذلك (اجاب) يقع واحدة رحمة
 ولا يقع الرأه من شيء من حقوقها والله اعلم (سئل) في رجل نشأ مع روحه فطلت منه
 الصلابة فقال لها اب مطلقة من شهرين ويقول يوم الاحار في الماضي كادنا هل يقع عليه الطلاق
 ام لا واذا قلنا يقع هل له ان يردها ام لا (اجاب) يقع قضاء لاداية وعلى حكم المصاهرة مراحتها
 في العدة غير سدد وبدها بمقد حد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل
 تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعنى روحه طامعا لادنا اطلقكم من قدام الحاكم مريدا
 ان لم اطلقكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بصلهم حتى اذا طلقهم لا يقع الطلاق ام يتحرر ام لا
 تقع مطلقا فلا يكون تحيرا ولا تعلقا (اجاب) قياس ما قاله الكمال في بيع العدير وقد تمرد
 في الخلف الطلاق يؤتى لا اقبل كذا يريد ان فعله لزم الطلاق ووقع فيجب ان يخرج منهم لانه
 صار بمنزلة قوله ان طلق كذا فأت طالق وكذا تعارف اهل الادب الخلف قوله حتى الطلاق
 لا اقبل انه يكون تعلقا لاتحاد الجامع وهو حريال الروح باستعمال مثله ومسوع عمل البية فيه
 ومساعدة شاهد الحال عليه فأقبل والله اعلم (سئل) في رجل قل في حل العصب وسؤال الطلاق
 لروحته رلت عنها رولا شرعا هل تبين ذلك ام لا (اجاب) لم ار من تقرر لهذا في كلامهم
 لكن رأيت مروا متعددة في الكايات تسعى اليه يقع مثله الطلاق الناشا اذا وحدث البية اودلاه
 الحال فتبين الافاء الوقوع في الحادثة واذا علم ان هذا صلح حوانا لادنا وشقيقة وتأملت
 في مروع ذكرها صاحب البحر والمارحاية وغيرهما فقلت تاذكرنا والله اعلم (سئل) في رجل
 حلب الطلاق من روحه على عريف انه ترطل من فلان مكنها حتى ترك سميتها والعره مسكر

مطلب اقر بطلاق
 امراته مسد ثلاث
 سنين الخ

مطلب حلب
 بالطلاق من روحه
 انه لا يؤويها فأوتى
 سمها

مطلب طلقها ثلاثا
 بعد اقر بطلاقها
 واقضاء عدتها الخ

مطلب قال له اراك
 الله فقال لها روحى
 طالق على الخ

مطلب قال لها اب
 مطلقة من شهرين
 بعد طلقها بالطلاق
 منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة
 تكون بنت فلان
 يعنى روحه طامعا
 لادنا الخ

مطلب قال في حل
 العصب وسؤال
 اطلاق رلت عنها
 رولا شرعا الخ

مطلب حلف بالطلاق
 من روحه على سرب
 انه ترطل الخ

هل يقع على الخائف الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه محتمل ولا يسرى أسكراه عليه والله اعلم
 (سئل) في رجل قال لزوجته روي طالق تحلى لليهود وتحرمي عليّ وعن قال روي طالق تحلى
 للنجار بر تحرمي عليّ (أجاب) ما روي لان قوله روي طالق صريح وقوله تحلى لليهود او للنجار
 لمعناه خلاف المشرع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي اي حرمة محله بقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا
 بصريح الطلاق بعد الله وحول والله اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روي طالق هل تطلق
 طلاقا رجعا ام ناسا واداءتم تطلق رجعا فالفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روي ما وانه طلاقا
 حجب افيتم ما مائش (أجاب) انه في قوله روي طالق معناه روي نصف الطلاق موقع بالصريح
 بخلاف روي فان وقوعه لمعط الكفاية والله اعلم (سئل) في رجل امر امرأته بالبعث ما كان طامام
 بالصيغ فسمع فقال له انه روي تحك بيني وبينك ولا تخالف امرئ طلق فقال طاق طاق ولم يذكر
 الروحيين بل قصد الاستحسان هل يقع عليه طلاقهما او طلاق واحدة منهما بقوله هذا ام لا (أجاب)
 لا يقع قال في البحر وذكر اسمها او اوصافها اليه كعطاءها فلو قال طالق فصل له من عبث فقال امرأتي
 طالق امرأته ومقتضاه انه لو قال ما بيت امرأتي لا يقع والقول قوله في ذلك اذ هو اعلم بقصده
 والله اعلم (سئل) فيما اذا شرط وكيل الروحة على وكيل الروح انه متى تزوج عليها او سري عليها
 تكن طائعا هل اذا فعل ذلك سبر اذن الروح يصح الشرط (أجاب) لا يصح الشرط اذا لم يذكر
 من احد الزوجين والله اعلم (سئل) في رجل احتصم مع آخر في ادخال منه على زوجته او فعلت
 تكون روي حتى محارة مثل امثلي ما سبرها دخول الى شهر ما شوراه ولا يبقه في ذلك فهل اذا دخل
 عليها او ادخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء ام لا (أجاب) لا يثبت عليه شيء والخيار للعاد المتعدد
 فافهم والله اعلم (سئل) في رجل صرب زوجته فلامه اهلها فقال اب محارقاتي ما امر بك غير
 ما وطأنا قاهل ادعى بهذا القول ام لا (أجاب) لا يطلق في الحامية في قوله لا ملك لي عليك لا يستل
 عليك حليب ساء لك الحق ما هلك لو قال ذلك في حال مداكرة العلق او في المص وقال لم هو الطلاق
 بعد في قضاء قول اي حبيفة وقال ابو يوسف لا يصدق ومعنى محارة امت متقدمة معادة ما ذكره
 وهو قريب من معنى هذه الالفاظ والله اعلم (سئل) في رجل قال ان رجلا من هذه القرية فامرأتي
 طالق متى يذرحا (أجاب) اذا قل عاتمة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل (سئل)
 في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها انت طالق الى سديين ولا يبقه لثلاثين (أجاب) يقع عندها بعد
 السنتين طائفة واحدة رحمة صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبراية والولو الحية وغيرهم
 من كتب الحية فان في الولو الحية لان الطلاق لا يحتمل التأني فكأن هذه اضافة الايقاع الى ما بعد السنة
 وفي البراية تكون الى متى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فاحل الايقاع فله والخال هذه ان يراجعها
 بعد ما عدا عنها احرا عليها وعلى اوليائها والله اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته اب على حرام وروي
 بذلك الطلاق ثم قل عقب ذلك في العدة انت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الاول او لا يلحقه لكون
 الثاني ناسا والاول ناسا والثاني لا يلحق الثاني (أجاب) تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا
 قل في فتح القدير الطلاق الثلاث من قيل الصريح اللاحق بصريح وبأن ومثله في البحر والمهر
 ومبيح الممار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الاحكام والثاني لا يلحق الثاني يعني الثاني المبطى لا يلحق
 الثاني المبطى اما الثاني المسمى يلحق المسمى مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قولوا وهي حادثة وقعت

مطلب قال لزوجته
 روي طالق تحلى
 لليهود والنجار

مطلب في امرق بين
 روي طالق وروي
 فقط

مطلب امرأته
 فسمع فقال له انه
 طاق طاق
 طاق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكل
 الروح له
 الروح انه متى تزوج
 عليها الخ

مطلب امتع الاب
 من ادخاله على
 زوجها وقال روي
 الخ

مطلب صرب زوجته
 فلامه اهلها فقال اب
 محارقه اي الخ

مطلب قال ان رجلا
 من القرية الخ

مطلب قال لها انت
 طالق الى سديين
 بعد السنتين

مطلب قل لها انت
 على حرام ثم قال لها
 انت طالق ثلاثا

تطلق ثلاثا

في حب وحب امان رويتم طلعهما ثلاثا وقد ادى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لا يماثل في المعنى
والثاني لا يلحق الثاني فاعلم المعنى اولى من اعتبار اللفظ كذا ذكر في السؤال وادى بعضهم بوقوع
الثلاث قل في التبع الحق اياه بلحقها قال اس الشحة في شرح الوهاية بعد كلام كثير ولا يخفى عليل
سدها الواحة في قول شيخنا يعني الكمال من الهمام في وجه الحق في واحة حب وهي ان رحلا امان
رويتم طلعهما ثلاثا في العدة ووقوع الثلاث اه وحدث بعض الناس كون عدم الوقوع هو الاصح
الذي عليه السوى الى تصحاح وحرر رعله في ما واه المشهوره فلم يوجد وكذلك حرر رعله في الكتب
الكثيرة المعترة فلم يوجد فادفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل الاحكام عن المنسوط
من قوله اما الثاني المسوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاقها
روحه فطلعهما ثلاثا ولم يسو الموكل الثلاث هل يقضى ام لا (اجاب) لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب
الوكالة لو وكله ان يطلق امرأته فطلعهما الوكيل ثلاثا ان سوي الروح الثلاث وقع الثلاث وان لم يسو
الثلاث لم يقع شيء في قولنا في حيفة والابقع واحدة رحيمة ومثله في كثير من الكتب والله اعلم (سئل)
في رجل ادعى على روح احت ما وكله عنها طلعها بعد الدخول بها وطلعه مؤخر صداها وسأل
سؤاله فاجاب ما استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء وذكر ان لا يبعه هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث
لم يشهد عليه شهود ما به اوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما وهو رجل صالح (اجاب) ظاهر الرواية
ان القول قوله وعدم بعض المأخزين لا يقل قوله الابنية وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصراح
فصل قوله والا لا يقل الابنية وحيث علل المتأخرون بعلته فساد اهل الزمان يدعي ان لا يعدل
عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما حرج عن ظاهر الرواية ليس مدها لاني حيفة ولا قوله في
الحر الرائي في كتاب النقصاء ما حرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما روي في الاصول من عدم
امكان صدور قولين محليين متساويين من مجتهد والمرجوح عنه لم يسق قولاه اه (وابول) كاعلم
الفساد في الرجال على الفساد في النساء بل فيهن الطبع لم يات ذكره الروح فصدر عنه الاستثناء وتكرره
لخلاص منه فالعبد بظاهر الرواية احق واولى ويؤتى ما نقل الى الله تعالى العظيم والله اعلم (سئل)
عن حادثه حدثت بدمشق الشام فمرصت على علمائها فاسمعوا عن الجواب عنها الا رجل شامي المذهب
من علمائها ادعى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عريب
على محليتي منها هو الا لعلمة الثام بعد طله منه قدرا فوق طامه وصايته في ادائه فقال له على الطلاق
بالتثان انك من اهل النار فلامه المحاصرون على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام فقلاعه
عليه السلام والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على روحه بذلك ام لا (اجاب) بعد الحمله
وسؤال الوصي لهما بالحرير والدقيق قوله ما وقع بذلك عما يطلق حاجع من اثما واساى ووجهه
الشك والاحتمال الا لا يعلم ذلك الا الله من المتعالم كما صرحوا به في علم امت طلاق ان شاء الله تعالى ما به
لا يطلع على ذلك محال ولو اراد ما احرى على لسان الاستثناء فحق بسبب ذلك الحال قال اس مرشدة
في شرح الجمع بعد ان ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له ما لم يأت في لسانه ما احرى على لسانه التطبيق
ولان مشيئة الله ووقوعه غير معلومة فلا يقع كالموقع في شئ من اسان غائب لا يوقع عليه اه ولا شك
ان كونه من اهل النار او لا لا يعلم بل العلم بواحد نصيه منه حقه الولي المتعالم خوار كونه من اهل النار
عند الحرير الحار يوجب عدم الحث في واحة الحال اذا لخصت يكون متحقق شرطه وهو عدم كونه

مطلب وكفه في طلاقها
فطلعهما ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء
ولم يكن معه شهود
في قول قوله خلاف

مطلب قال لا حرج
على الطلاق الثلاث
انك من اهل النار
لا يقع قوله ان كان
لا عذاب الخ وان كان
وأسمى الخ

من أهل النار وهو حاف عما وسائر الارار والاشراز ولا علمه الا للؤمن الميمس الرز الخار
 هذا وفي المسامى الراهدى ماهو صريح رمر (سم) لرهل صاحب المحيط ان كان لاعداب
 لان في العرفات طلاق لا يثبت لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسب طبر خلف
 احدهما له عراب والاخر انه حلف ولم يعلم ذلك لا يثبت احدهما ومرتلهو للحامع
 الاسمر لمحمد بن وايد السمر قدس قلها ان كان رأسى انفل من رأسك فاب طلاق ثلاثا لا يقع
 لانه لا يعلم انه وهدو صراح في واقعة الحال اذ لا يعلم كونه العون الذي هو العرف المذكور من أهل
 الحلة دار المرار او من أهل جهنم التي هي دار العفار والعساى والكفار والله اعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته وابوا واحدة فطلعه ثلاثا معرفة مالحكم (احاب) يقع
 طاعة واحدة وهي الاولى ويكون رحمة ويطهر الرائد وله مراحتها في عدتها والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في امرأة فقيرة عاب عنها زوجها عمة مسطمة وترصها مائة مائة ولا ميق شرعى
 وبصرت بذلك صردا بفاذعت عليه بذلك وانه عاب عنها مفسرا لاقدرة له على عها تاركا
 لها في منزله ويحل طاعته ولا قدرة لها على ان تصبر على ذلك لعقرها وطلعت من الحاك الشافى
 فصح الكاح فامر بها باحصار بنة تشهد ثمانية فاحصر ب وحلب عدلين شهدا على طلى ما ذاع
 حكمه فصح الكاح عليه مستويا شر افله الشرعية لديه ثم تروحت بعد انقضاء عدتها منه بروح
 آخر بترها وحصر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك ام ليس له ذلك حيث كان
 عن ضروره كنية مسوعة (احاب) حيث ثبت الضرورة واشدت الحاجة الى ذلك صح الفصح
 على العائى كما ابي به قارى الهداية وعمره وليس للحق ولا غيره ابطاله هذا هو المعنى به عند
 المحققين من علمائنا والله اعلم (سئل) عن حبله اثاب الطلاق على العائى ما هو وهل صرح احد
 بحيله في ذلك باعة مع ان الحبل حدير به لما بلحق النساء من الاصرار والمشفة والعداب (احاب)
 نقل في جامع الفصولين عن الدخيرة جليل احدهما بدعوى كفساله المهر على حاصر واخرى
 ان تدعى على آخر صمان همة المدة معلقا بوقوع العرقه وسناله بالاداء وتبرهن على مذكر وبحكم
 بالبرقة والصفهان قال هذان الوجهان قلما يوجدان في تصايف المتقدمين ولكن يدهى للعاصى
 ان يحاط في سماع مثل هذه الدعوى بطرا للعائى ثم قل اقول يرد في هذه الحيلة بينى الباية ما يرد
 في الحيلة الاولى من العطر ورمز (سه) للحلاصة قائلا اورد ذلك النظر فيه ايضا ثم دل ولكن
 مع هذا لو حكم بالبرقة على العائى بعد حكمه لاحلاف المشايخ فيه وفي الحر حيل اثبات طلاق
 العائى كلها على الضعيف من ان الشرط كالسب انه وقدم في جامع الفصولين قل هذا انه قد اضطرب
 في مسائل الحكم للعائى وعليه ولم يصح عنهم اصل قوى طاهر تنبى عليه الدروع فلا اضطراب
 ولا اشكال فالظاهر ان يسألم في الوقائع ولا حظ الجرح والضرورات وبقيت بها حوارا او فسادا
 ثم قل مثلا لو طلق امرأته عدل الدول ثم عاب او عاب المدريون عن البلد وله عقد وبرهن على العائى
 وامامان قلب العاصى وعطى على طه انه حق لا تزور ولا حيلة فيه يدهى ان يحكم على العائى
 وله وكذا يدهى للمعنى القوى بخواره دعما للجرح وتسامه فيه والله اعلم (سئل) فيما ذكره
 شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله العرى الرماني في تهذيبه الاصل في باب الطلاق
 الصريح بقوله بخلاف اكثره بناء المسألة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة مد

مطلب وكذا في طلاق
 وروحه فطلعه بالامان

مطلب حكم الحاكم
 الشافى فصح بكاح
 الزوج العائى ليس
 لمعه ابطاله

مطلب في حيله اثبات
 الطلاق على العائى

مطلب فيما ذكره
 صاحب التنوير
 بقوله الح

تصريحه بوقوع او واحدة الثامنة ان لم يسو مائاً في قوله أكثره بالناء هل قوله وه بالناء المساء من فوق
 صطح صحيح او غلط صريح او سهو حري به العلم وسبق اليه كما به التصضاء والعذر حكم وعلى
 عذر الثالث لو قدر وقوعه عن يقع طلاله غير فارق بين الملتة والماء او فارقا بينهما بما علمه الله
 هل يكون تلاما ام واحدة مائه ام رحمة ام يهريق الخلال بين البية وه وعدم البية وهل للاصحاب
 في هذه المسئلة محصونها اى مسئلة الماء المتناه من فوق نص صعيص او صحيح او دلاله يقوم مقام الصريح
 الخواص بمصلا على الوجه الاين والطريق الاحسن عمالا مرید على (احاب) قوله في المني المذكور
 بالناء المساء من فوق دعول والمذكور في كلامهم بالناء المتله في البحر الذي هو معترف به قال
 واسار بنى صاحب الكبر مأخوذ الطلاق الى كل وصف كان على اقل له للفاوت وهو يصل
 بالدوة وهو الخس من الطلاق الرحي يمدخل احث الطلاق واسواء واشتره واحسه وأكره
 واعطاه واطولوه واعرضه واحطه الا قوله أكثره بالناء المساء فاه يقع به الثلاث ولا يدين
 اذ اقل بوب واحدة اه ولم راحدا صطحه بالناء المساء من فوق واما الكل صطحه بالملة وحده
 في معاله اكر بالوحدة فكان عن سهو قصا تم الواضع لهاء كما سبق اليه فقم هذا الفصل فادى
 بقدمه نظر القصة انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل عن ذلك ما صرح به فاصحاح في رله اعاري
 في فروع كثيرة وثلا ما رحمه الى انه لو ذكر حرفا مكان حرف وان سيرا معى لا يفسد صلايه
 حيث كان الفصل بين الحرفين لا تأتي الا عشقه كالغناء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع الباء
 عند أكثر المشايخ وذكر اصابع الخطأ في الاعراب اذا كان بينهم ما يهضم من الصواب لا يفسد
 اصبا مسدلا ناه لو هل لرحل رب ما يخص او قال لامرأ ريت سفس الباء بحد لان الخطأ
 في الاعراب مما لا يمكن الاحراز عنه فانا كان هذا في مثل الفسادة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به
 في الطلاق وقد علب على السه اس ذكر أكثر وكسر ولا يهضم ههما الا ما يهضم من أكثر وكثير
 فصح ان يقع به ماضع بالاحرى وصرحوا فاطمه بوقوع الطلاق بالالفاظ المصححة وهى تلاق
 والاع وطلاع وطلاك وتلاك ولم يتروا فيه ابدال الحروف ولولا عدم اعراع للاطالة لكنا في ذلك
 رسالة وفي هذا العذر كفاية والله اعلم (سئل) في رحل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان
 فادخل محولا هل يبحث ام لا واذا قلتم لا يبحث هل تسجل اليين به حتى اذا دخل بعده نفسه
 لا يبحث ام لا (احاب) لا يبحث ولا تسجل اليين به على الصحيح وقال السيد من شجاع تسجل
 وهو ارضي بالناس ذكره في فوج العذر والبحر وعبرها هذه لا يبحث بالدعول سفس بعده
 وعداى به بعض الناس ميلا الى ما هو اذ من الناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم (سئل)
 في رحل روح اسه الصير روحه وشرط انه متى روح اسه المذكور او سرى عليها بنى طالق مه
 ولم الصير وتروح عليها امرأة هل تطلق ام لا تطلق امساذا الشرط (احاب) لا تطلق له اساذ الشرط
 المذكور وقد قرر ان الكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة وان طلاق الصير لا يقع سواء كان معاملا
 او مسحرا وانه اعلم (سئل) في رحل حسب من روحه الحرة المدحولة فقال لها ارئيتى واما اطفالك
 فقال له ارأنا الله فقال روي طالق هل يسمع عليه مراحتها في عدها ام لا وله مراحتها ولو ول
 لها ذلك مرتين بوى النا كيد او الناسيس او لا (احاب) لا يسمع عليه مراحتها في عدها
 بذلك اذا اراء المذكور مستقل نفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله واما اطفالك وعده وقوله

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب روح اسه
الصير وشرط انه
بى روح عليها الخ

مطلب اذا قال له
ارأنا الله فقال لها
روحي طالق لا يسمع
عنه مراحتها

روحي طلاق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة او مرتين لعدم اكتمال اليد والمواحد في اليونة
 في الحرة مع بية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فاتهم والله اعلم (سئل) في رجل حصل له عصب
 من احدى روجته المدخولة فعاد لها روجي طلاق مثل احتي ثلثا يلزمه (احاب) هو طلاق ما
 حيث بواه فله المراجعة بمقد حديث والله اعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في رجل العصب روجي
 طاق بالسكون هل يقع عليها طلقه واحدة نامة بدون اليه نحو ادهى طالعا أم رجعية (احاب) يقع
 واحدة رجعية وان بوى الاكثر او الاثبات لم يوشى لا يصريح ادا لكيا به ما يحتمل الطلاق ولا يكون
 الطلاق من كورا ايضا كاصريح فاصبحان في الكليات وها الصريح مذ كور ولو اصر على ابط
 روجي نفي ادهى لكل من الكليات فعمل به اليه كاهو مصرح في كلام انما والله اعلم (سئل)
 في رجل طلق روجته ثلاثا وتزوجت بعد انقضاء عدتها بصير لا يملك قبول ابيه له ثم لم يعلم
 لدى تهود ودخل بها وطاعها ابو الصبر نعو من الصبر وتزوجها المطلق لها ثلاثا فورا ودخل بها
 ووطئها فقبل له انها لم تحل فطلقها وتزوجها احوامه البالغ فورا وحلها ولم يطاعها وطلقها فالحكم
 في ذلك كله الخواتم مع بيان الوحد في ذلك (احاب) بكاح الصبي صحيح بعد اياه له محصورة من يصدق
 الكاح بمصر نهم وطلاق ابيه لا يقع سواء كان عال او غيره قال في جامع الصاوي وفي شرح النافع
 للمصنف ادا حرمها المراهق قبل اللوع فلا بد ان يطلها بعد اللوع لان الطلاق من قبل اللوع غير واقع
 وقدر حوا نان المراد بالمر ابق الذي يخلع مثله ويحتر لآله ويشقى الخلع وقد زعم شمس الائمة بشر
 سين وحيث نفرتك ذلك فان امر روجته الصبي باقية على عسسته وعقد الحلال غير صحيح وطوله لها وطه
 شمله حود المقد وان كان صادقا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عدلان حية ان ولدت للعدة
 المنصوص عليها في الكتب ولذا وهي سنة أشهر واعلم قل ينسب لسه من الروح لا بصبي والصبي الذي
 لا يقع لا يثبت لسه لعدم تصور الولد له وقد اجمع علماء با على انه لو حاد امرأ الصبي تولد لآلث
 لسهه واداعمت ان عند الحلال له غير صحيح علم ان طلاقه وعدم طلاقه سواء ادهى احية عنه
 وليست روجته والحال هذه وكذلك عقد احيه وقع باطلا وحلوه بها غير وطه لا توجب مهرا
 ولا عمة لان الحرة اعا توجعها في الكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو ادا طلاق
 من احية هذا ساء على انه لم يحرق قضاء قاصر يرى وقوع طلاق الاب على ولده نعو من ولا قضاء قاصر بعد
 وقوع طلاق الاب لعدم لزوم عدة من الصغير فان حري فلطلمه محال في الحكم المركب من مذهبين
 الصادر من حاكم او حاكبين فلا تنبذ اليه حتى تطلع عليه والله اعلم (سئل) في رجل طلق روجته طلفة
 واحدة رجعية فذعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صديها فقبل له طلقها واحدة فقال
 بالحسين هل يصدق انه قالها كاذبا يدين ام لا (احاب) نعم يدين وقد صرحوا ما به لو اقر كاذبا لا يقع
 ديانة الا ما كان ارقه قبله في الحر وغيره والله اعلم (سئل) في سائمة تشاجر مع روجته فقال له
 ابيه ما اخطاها فقال ان كان لك فيها سالح تكون طلفة او يا ميا قل هل تطلق ام لا (احاب) لا يطلق
 والله اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ان روجته فطلقها ثلاثا وانشاء متصلا بحيث انه سمع
 واسمع الخاضعين فهل انا قالوا لم يسمع واسمع هو منه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك ام لا
 (احاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عدى ان القول قوله لا يطاع
 الرواية وغلار المقالة صادرا زمان وفيه نظر ادا الفساد كي يكون من حاب الروح يكون من حابها ايضا

مطلب اذا قال روجي
 طلاق مثل احتي
 كان اثنا

مطلب اذا قال روجي
 طلاق بالسكون كان
 رجعية

مطلب طلاق روجته
 ثلاثا وتزوج بصبر
 بعد اياه وطلقها
 ابو الصبر نعو من الخ

مطلب طلاق روجته
 رجعية فقبل له طاعها
 فقال الحسين يصدق
 الخ

مطلب قاله اسه
 طاعها فقال ان كان
 لك الخ

مطلب طلقها ثلاثا
 وادعى الانشاء متصلا

فعل الاستدلال به ووجه اتساع ظاهر الرواية الذي هو قول قول الروح والله اعلم (سئل)
 في رجل هل روحه اسطى ان شاء الله تعالى وصل الهمة هل تقع عليه الطلاق ام لا (احاب) لا يقع
 عليه الطلاق ادلو اصرح على الا وان لا يقع لان هذا استثناء والايضا ادخله الاستثناء لا يبقى ايقاعا
 وكذا لو قل ثلاثا ان اوقل ملائا لم يكن لان هذا كله شرط والايضا ادخله شرط لم يبق ايقاعا
 فكذا صرح به علماء وامهم صاحب التاتار حاشية فيها فاعلا عن الحاشي والوافعات للمطاني
 ونس في الجواهر قول ابن يوسف هل وعليه القوي اه (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم
 قرية فمجد كيانتم عصب منه لاسر فعلى الطلاق ثلاثا ما سطلع تحت يدي كيانتم عصب الحاكم المولى
 على القسم ثم ولاه بعدده قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال معه على الكيال من حاسبه فهل
 يبحث الحالف المدكور بالكل معام لا (احاب) لا يبحث الحالف ان يوى بكوه تحت يده تحت قدرته
 او سلطانا او ملكا او حرماد والحاله هذه ليس تحت يده بل هو عبيد الحاكم الذي نصبه فلا يبحث
 لاسماء شرط الحث وان يوى بكوه تحت يدي كوه كيانا فبالله عليه تكلم بحث كاهو طاهر وان
 لم يكن له يه يبحث لاصراف الكلام الى المعارف عدلاطى والله اعلم (سئل) وهو بيت المقدس
 عن رجل فعل له ان ساءل كدهن الى القرية القلاية يحرس بها فعلى ان كان قد راحت واحدة من لها
 هي طاق فسن ان اثنين من دها الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما ام تقع على واحدة منهما
 ام لا تقع على واحدة منهما (احاب) ما يقع عليهما لارادته منهن عن الحبيب الاداوى واحدة
 ميه او منهما مدين يقع على المية في صورها وعليه الحيين في المهمة مستدلا بان واحدة سكره
 في ساق الشرط فم وطول بالقل لم يكن عدده من كته ما يه صريح القل فلما رجع الى مرله نزل مله
 راجع كته فكس ماصورته في الولوالحية من باب الايلاء وحلف لا يقرب واحدة من فهو مول
 منهن ان مصب الاربعة الاشهر من حله من جميعا لان واحدة مكره في محل التي فم اه وفي المنهاج
 لاني حصص عمر من الحبة ولو قال والله لا اقرب واحدة منكم اهو مول منهما فان مصب المدة من غير
 حجاج ما سا اه وفي مع الفار شرح تسوير الانصار للشيخ محمد بن عدا الله العري السراشقي بالاعاض فصح
 العديري في باب الايلاء ولو قال لهن والله لا اقرب احدا كن حملنا موليا من واحدة وقال وهو مول
 من الاربعة حتى لو مصب اربعة اشهر ولم يقرب احدا من مات واحدة وعلى الروح ان يسيها وعده
 من كاهن لان قوله احدا كن واحدة ممكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة ممكن يصير موليا من
 جميعا فكذا اهدا فلما احدا كن لا يعم لاه معرفة وكذا لا يصح ان يقال لكل احدا من على درهم واما
 واحدة ممكن ففكرة مفية فم ولداصح لكل واحدة على درهم ومثله في شرح الجمع للمصنف
 ولاس ملك وفي الكوكب الدرزي للاستاسي مسئله السكره في سياق التي فم سواء ما شرها الناقى نحو ما احد
 فانما او ما شرها عاملها نحو ما احد وسواء كان الناقى ما ولا اول مول اولي او ليس او ان ثم ان كانت السكره
 صادقة على القليل والكثير كشي او ما لارمة لاني نحو واحد او داخله عليها من نحو ما احد من رجل
 او واحدة عدلا المامة عمل ان وهي لا التي لني الحسن فواصح كونه المعلوم وماعدادك نحو لارحل
 قائما مص الحبر وما في الدار رجل فالصحيح انهم المعلوم ايضا وقته شيئا ابو حيان في لار تشاى
 والكلام على حروف الجر عن سيويه لكها طامرة في العموم لانس به ولهادس سيويه
 على حوار مخالفة فهو ما يهها رجل مل رحلان ولا رحل فيها مل رحلان اى برع رجل

مطلب فالروح
 است طاق الا ان شاء
 الله وصل الهمة او
 الاوان لا يقع

مطلب ولاه الحاكم
 قسم قرية فاعمد كذا
 خلف بالطلاق اه
 لا يحده كيانتم نصبه
 الحاكم كذا الح

مطلب قيل له ان ساءل
 دهن الى القرية القلاية
 يه فعال ان كان قد
 دعت واحدة منهن
 الح

مطلب يعلم بالسكره
 في سياق التي وفي
 مسائل محوية

كما تقرر عن الظاهر فقول حاء الرجال الاربعة وذهب المرد الى انها ليست للعموم وتسه عليه
الجرح في اول الايضاح والعشرى في تصير قوله تعالى (مالككم من اله غيره) وقوله تعالى
(ما يأتيهم من آية) كذا اطلق الحجة المسئلة ولابد من استئنه في قد كره في كتاب التمهيد وهو سلب
الحكم عن العموم كقولنا ليس كل عدد روحا فان ذلك ليس من باب عموم السلب اى ليس حكما مسلبا
على كل فرد والامكن في المدد روح وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ان يقال قول من قال ان كل عدد
روح اذا علمت ذلك فيترع عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الراية اذا كان له روحيات فقال والله
لا اطاق واحدة ممكنة فله ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا مهي
كلهن ثم قال الحال الثاني ان يقول اردت الامتناع عن واحدة مهي لا غير فعل قوله لاحمال اللفظ
وقال الشيخ ابو حامد لا يقل للهمة والصحيح الاول ثم قد يريد مضيعة وقد يريد مضيعة فان اراد مضيعة
فهو مول مهي ومؤمر باليمن كما في الطلاق ثم قال وان اراد واحدة مهيها مهمة امر بالمعروف
قال المرحوم ويكون موليا من احدها لا على المعنى ثم قال الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا يسوى
تسويا ولا تحصيها فهل يحل على المسم اعلى التحصيل بواحدة وسهان اجمعهما الاول وهو قطع العموى
وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة ان لست ثوبا واكلم طعلما او شرب شرابا وادل عبت
ثوبادون ثوب او طعامادون طعام دين فيما بينه وبين الله تعالى قال لا يكر الطعام والثوب وانه نكرة
في موضع الشرط وموضع الشرط نبي والسكره في موضع التي ثم فصحة التحصيل فيه ولا بصحة
قتضاء لان التحصيل خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصح في اه وفي تلخيص الجامع الكبر
لمحمد بن عباد بن ملك اذا دل الشير بالحلاطى من باب الايلاء ولو قال ان قرت واحدة مسكما فواحدة
مسكما طالق كان موليا مهيها اطلاق النكراتهما وانحلت احدهما لان السكره في الشرط نعم وفي الخراء
نخص كهي في الي والاشان ولو قال في طالق طلقنا ثوبا فواحدة لا بها كاية عن الداحلة عن الشرط
فعمت معمومه اه وفي مسئلة اللفظ طالق لاللفظ واحدة ممكن طالق في كاية عن الداحلة عن الشرط
الذي هو رواج واحدة فعمت معمومه بخلاف قوله فواحدة ممكن طالق فان واحدة فيه نكرة
وقمت في الخراء فخصص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف الوحيد فقد صوا على انه لو كان تحت
اربع نسوة وله عبيد هل ان طلق واحدة مهي همد من عبيدى حر او طلق اثنين همدان
حران او طلق ثلاثة فثلاثة اعد احرار او طلق اربعة فاربعة احرار فطلق ما او مرقا
اى مرما في الكل او المص عتق عشرة من عبيده واحد بطلاق الاولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة
بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف الوحيد في لفظ الواحدة
لمارفع العتق على الواحد في صورة طلاقين مما لا يه حيث لا يطلق واحدة حال كونها مفردة بل
طلقة في حلة سائة الاربع فذهب الزوجتين معا لا يجمع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام
تلخيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر لي والله اعلم

باب الايلاء

(سئل) في رجل قال لزوجته انت محرمة على حسن سين وقد عصمت من غير حجاج فالحكم (اجاب)
هذا ايلاء تقريية صرب المدة وقدمات محصى اربعة اشهر من وقت اليقين وانقضاء عدتها مهي محل

مطلب انت محرمة
على حسن سين ايلاء

للأرواح والله اعلم (مثل) في رجل قال لامرأته انت محرمة علي أربعة أشهر ثم وطئها في الامة
اشهر فادا يلزمه (احاب) يلزمه كفارة بيني وبين الله اعلم (مثل) عن رجل قل لزوجتي كوما
محرمين علي من هذا اوق الى عشرة السبائة بعد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة فادا
يلزمه وطئهما (احاب) هذا ايلامه معها فيلزمه بوطء كل واحدة منهما قبل مضي أربعة أشهر
كفارة مستثله بعد الايلام كادكره في البحر وادامعت أربعة أشهر من وقف الحلف ملاحق
وقمت طلعة نائمة على كل واحدة وبمضي أربعة أشهر وقع اخرى ان كانت في العدة كالي الطهيرة
او بعد الترويع بها كالحص عليه في الكبر وهكذا الى ان يقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست ذاك
امرء بالوطء هل يزوج ذلك والله اعلم (مثل) في رجل علي طلاق زوجته الحرة المدخول بها
على صهيها ادا وطئها قبل عشرة أشهر بمضي طلاقها الحكم (احاب) هذا ايلام فان وطئها
قبل اربعة أشهر طلعت طلعة رجعة يملك مراجعتها في عدتها لحسنه ولم يضي مدة الايلام وان لم يطل
حتى مضى اربعة أشهر مات منه لعن الله الايلام لم يملك طوطء فلها وطئها الحث بالوطء قبل مضي الاربعة
اشهر انتهت بمسه بالطلاق الرحي وطئ الايلام فافهم والله اعلم (مثل) في رجل دعا امرأته الى
الحرور من الغربة معه فأت فقال لها ان لم تحرسي معي فأت حرام من الحول الى ماله ماويها بحرمة
لا الصلح فلم يحرر مع (احاب) هو يمين ان حدث فيها بالوطء قبل اربعة أشهر كفر كفارة التينين
ومضي حكمها وان لم يحنث به لم يملك المولى من الطلاق الناشئ بقية احكام المولى لارمة عليه حيث
يحنث بالوطء عند ما والله اعلم (مثل) في رجل عصب من زوجته فقال لها انت محرمة علي من الجمعة
الى الجمعة ماويها الحرمة المطلقة (احاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة بيني ولدي وطئها في المدة المحلوف
عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم (مثل) في رجل قال لامرأته تكوفي على مثل احوالي
من اليوم الى مثل اليوم ماويها عدم قربانها اسوعا وتكوني على نالس المحرمات ويريد الحرمة المحرمة
فادا يلزمه (احاب) اما قوله تكوفي على مثل احوالي بعد ارتفع بمضي الاسوع حكمه وفي الحكم
في قوله وتكوني على نالس المحرمات ماويها الحرمة فهو يمين يلزمه قربانها كفارة التينين وهي اما اطعام
عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقعة هو عيبر في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدّر على واحد
مها صام ثلاثة ايام متوالة والله اعلم (مثل) في رجل نشأ مع زوجته فقال حرمها الله على مدة
اربعة سنين مثلي احيى وبني قاصدا ليجاب تحريرها بهذه المدة فعدا يلزمه بهذا القول (احاب)
اذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقف المول تكفر كفارة بيني وفحور رقعة او اعطى عشرة مساكين
او يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة أشهر قبل
الوطء وقمت عليه طلعة نائمة فحده عقده عليها بوطءها ويكفر لان هذا ايلام وحكمه ما ذكر ما والله اعلم

حقوق ما بالخلع

(مثل) في صغيرة حالها عنهما على نور غير معين الترمه فقل زوجها ذلك هل يلزم عنها نور وسط
ولا يسهط شيء من مهرها ام لا (احاب) لا يسهط شيء من مهرها ولم يلزم نور وسط بالنزاهة
لذل الخلع المدكور والله اعلم (مسئل) في رجل سأل روحه الكبرة المدخول بها ان يخالها
على كذا دراهم عليه هو محلها على الدل المصاف الى الاب هل يصح الخلع ويطلب الاب بالدل

مطلب اذا وطئها
في مدة الايلام يلزمه
كفارة بيني
مطلب قال لزوجتي
كوما محرمين علي
من هذا الخ
مطلب علي طلاق
زوجتي علي وطئها
قبل عشرة أشهر
مطلب دعا امرأته
الى الحرور معه
فأت فقال ان لم
يحررسي معي فأت
حرام الخ
مطلب عصب
من امرأته فقال لها
انت محرمة من الخ
مطلب قال لامرأته
تكوفي على مثل
احوالي الخ
مطلب قال حرمها الله
على مدة اربع سنين
مثلي الخ
مطلب في صغيرة
حالها عنهما على
نور الخ

ابدى الترمه وحمله عليه والمرأة تطالب الروح بما لها عليه حيث كان مرادها ولا يرجع الروح
مما احذته منه على الاب وكيف الحكم (احاب) حيث اصاب الاب الدل الى نفسه صح ولزمه
ولا يسقط من مهرها شيء فطالب الروح بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذا لم يصح له ذلك
واما يلزمه الدل الذي الترمه في عقد الخلع والله اعلم (سئل) في امرأة استدامت من احبها
فعتقتا التي فرسها القاصي بامر القاصي ثم حالها الروح ووقت الرأه العاصه بينهما بعد الخلع
هل يسقط دين الاح اذا قام لا يسقط فهل تطالب الروح ام الروحة (احاب) لا يسقط دس
الاح وله مطالبة ابها شاء والله اعلم (سئل) في رجل قال لروح بنت النامه المدحول بها طلعهما
ولك ستون صر شافوك من طامها ثلاثا هل يستحق التس على الاب ام لا ولها مطالبة الروح بما
عليه من مهرها (احاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث عماما
عدا اتي حبيبة زجه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراحه ان شئت والله اعلم (سئل)
في رجل خالع روحه بعد الدحول بها وقص معجل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
ان يرجع بالمفوس ام لا (احاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحط وصرح
به في جامع العصولين عن ماوى قاصي طهر وعبرها والله اعلم (سئل) في بنية روتها حادها
اوباسها لرجل عمر معلوم ثم دعت المصاحبة الى الخلع واراد الحد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
المهر عن الروح فما الجسلة في ذلك (احاب) ذكر البراري في ذلك ثلاث جيل ه احداها
ان يخالع احب مع روحها على مال قدر المهر فيحصل الدل على الاحب للروح ثم يميل الروح بما عليه
من الصداق لمن له ولاية قص صداقها على ذلك الاحب فيروا الروح عن المهر ويكون في دمة ذلك
الرجل ه والثانية ان يخلع الصداق على الاب متى ان كان وان لم يكن فعلى الحد كافي مسئلة فيروا الروح
منه ويسقط الى دمة اذا كان املا من الروح او مثله ه قال وذكر الحاكم حيله اخرى ان يقر الاب
ببى او الحد نقصه ثم يطاها ويرأ الروح في الطاهر وتمت هذا وقد صرحوا بان الروح اذا حالها
على صداقها على ان يصام له صح الخلع ويصم الحد للروح نصف الصداق الواجب للطلاق
قل الدحول والله اعلم (سئل) في رجل سألته وروحه ان يطاها على ارضاع ولها الذي هي
حامل به وعلى امساكه مدة سبعين مطلقا على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع
(احاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه
اذا كان رصيعا وان لم يبين المدة وترصه حولين والطلاق الكاش على عوض بمرة الخلع وعن
صرح بذلك صاحب الوحي وغيره بل هو في هذه المسئلة من حجة ما يطاق عليه اسم الخلع فقد نص
في الحويزة انه عارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة تسدله له فيجعلها او طاقها وبها
ايضا والفاظ الخلع حسنة ذكر من جعلها طلق هك على الف ولان امساك الولد وارضاعه مدة
معية مفعلة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن حروح الصع عن ملكه ليعطى بغيره
والله اعلم (سئل) في رجل قال لا حر طلق امرأتك على هذه القرات الاربع وعلى عشرين
قرشا على عمل هل يصح ذلك ويلزمه دفع القرات الاربع والعشرين من العروش ام لا يصح
(احاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما تره مكيا صرح به صاحب الهابة في باب العتق على جعل وغيره والله اعلم

باب الطهار

(سئل) في رجل صب من روحه فعال امت على محرمة مثل אחتي ستنين فما الحكم (احاب)

مطلب استدات

من احبها بامر

القاصي ههنا

المروصه ثم الخ

مطلب قال لروحها

طلعهما ولك كما

فوكل من الخ

مطلب لو حالها

بعد الدحول وقصها

المحل لا يرجع

عليها

مطلب الحلة لموط

المهر عن الروح بها

اذا دعت الخ

مطلب طلقها على

ارضاع ولها الذي

هي حامل به وعلى

امساكه الخ

مطلب قال لا حر

طلق امرأتك على

هذه القرات الاربع

وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأته

اس على محرمة

فهو طهار

هو ايلاء على قول ابي يوسف وعلى قول محمد طهار ويصح انه قول الكل فاذا عرف انه طهار
فلا يلزم به عليه ان كل عا عتق رقبة فان لم يجد اى يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيها
رمضان ولا الايام المنية الحجة المروية فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا عداه وعشاء مشعرا ولا يغل
لها الخروح ولا لا يوتها احرارها من يب روحها التائبها على عصيته فان حادها في انشاء الصوم
اسأعه واستمر به فطوى روحه من كل وجه وان ترتب الاحكام المذكورة عليه فافهم
والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحه انت مثل احدى في هذه الليلة ماويها الحزمة المحردة فما الحكم
(اجاب) موحد هذا على ما صحح انه قول الكل انه طهار موف فرفع نصيبه البلية ولا يلزمه
شيء بالمود بعدها كما نص عليه في الحر وغيره والله اعلم (سئل) في رجل تشارع مع روحه
فقال لها روحى طالق محرمة مثل احدى ماويها الحزمة المطلقة هل له ان يسكنها ام لا (اجاب)
بقوله طالق وقع الطلاق الرضى لانه صريح وقوله محرمة الم طوا الحزمة المحردة يكون طهارا
فلمزمه كفارة الطهار لعوله مثل احدى الذى هو يشبهه مكروه محرمة عليه على التأييد وهي
احبه والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحه وقد حرج من يبه ان لم تعودى وتيتي فيه
يكونى مثل احدى فلم يند ما الحكم (اجاب) ان يوى را او طهارا او طلاقا فكما يوى
وان لم يكن له يبه لما كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الطهارى مسئلة اس على مثل
اى ولا فرق بين التعلق والسحر فان الطهار عما يحور بليعه والله اعلم (سئل) في رجل
عصب من ابي روحه فقال هي مثل احدى فاذا يلزمه (اجاب) ان لم يكن له يبه فيه فهو باطل
لا يلزمه به شيء والله اعلم (سئل) في رجل قال لروحه وهي محصورة انه تكونى مثل هذه
ما تحبلى وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليه طلاق ويصبره
مطاهرا ان دخل في السنة وهذه الذى يواه ويلزمه كفارة الطهار وهي عتق رقبة ان قدر
عليها وان لم يقدر عليه صوم شهرين متتابعين فان لم يسطع فعله ان صظم ستين فقيرا والله اعلم
(سئل) في رجل محاصم مع روحه وقال اس مثل احدى مثل احدى ماويها الحزمة ماذا يلزمه
(اجاب) في السنة خلاف وصحح كونه طهارا فلم يبه تحرير رقبة ان قدر وان لم يقدر صام
شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا ايام مهة فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا والله اعلم

باب العيين

(سئل) في مكر ادع على روحها بعد الدخول بها انه عصى لم يصل اليها فطافها على مال
فروحها اوها بعد عشرة ايام لغيره هل يصح تزويجه لها هل اقصاء عنها ام لا (اجاب)
لا يصح بل اقصاء عنها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطمة والله اعلم (سئل)
في مكر صغيرة دخل بها روحها ثم ان لا يوتها احداها الى فريتها ومعاها عن روحها وطلب
فادعت ان روحها عة هل يهرق بينهما بمجرد دعواها ام لا (اجاب) لا يهرق بينهما وبين
روحه بمجرد دعواها انه عيين وعلى تقدير ثبوت عنه ما راره او قول النساء انها كبر يؤحل
من وف المرافعة ستة كاملة ولا تخمس منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام عيها عنه ولو منحها
وهو بها منه فان وطى والا مات منه بالفريق ان طلبت والله اعلم (سئل) في عيين احل سنة

مطلب لو قل له انت
مثل احدى هذه البلية
فهو طهار

مطلب قل لهار وحى
طالق محرمة مثل
احدى

مطلب حرج من
يبه فقال لها
ان لم تعودى الم

مطلب اذا دل على
مثل احدى لا يلزمه شيء

مطلب قال لروحه
محصرة اتمه تكونى
مثل هذه الم

مطلب قل لروحه
انت مثل احدى اس الم

مطلب احل لها ثم
طافها لا يصح العمد
عليها بل اقصاء
عنها

مطلب لا يفرق بينهما
بمجرد دعواها انه
عيين

مطلب احل العيين
سنة فادعت اء ازال
بكرتها الم

واعتبر روحه النكر الناعمة اذ اراد انكارها في انشاء الله ماصعه لا آله وهو يدعى انه ارادها
بالله فمرست عليه الخبيث ما ما ارادها ماصعه وانما ارادها بالآله فكل عن الخبيث هل يعرق بينهما
وبه سكوله عن الخبيث بعد اسماها النسة ام لا (احاب) نعم يعرق بينهما سكوله عن الخبيث والحال
هذه اذ هو مما يخلط عليه ويقضى فيه بالكول لانه اذا امر يلزم به فحلف فان هو حلف
والاقصى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم (سئل) في رجل اسلم ونحوه بصراسة مائة
انوها يريد ان يعرق بينها وبين روحها المسلم كرامة في الاسلام هل له ذلك ام لا واذا ادعى
انه لم يصل اليها واحله استاد قريته الى دخول الحرم فصيح أجله ام لا (احاب) فعاد الكفاية
في مكاح الكفاية اذا اسلم ممر في الكسب متوفا وشروحا وعاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم
الشرعي ولا يبرأ ساجل سيره قال في الطائفة وتأجل العين لا يكون الا بعد قاضي مصر او مدينة
فلا يمتد تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اذ والعصرح به في روضة العين اذا احله الله كم سنة
وطلت المرقى مات اما مائة الروح واما سعر من الفاضي اذا اتى الروح ولا تنب الفرقة بمحرد
احبارها كما هو مصرح به في كسب الحصة فاطمة والله اعلم (سئل) في روضة العين المؤجل انها
سنة اذا هربت او احدها والدها وحدها هل تحبس تلك الايام ام لا (احاب) لا تحبس والله اعلم

باب العدة

(سئل) في امرأة شاة امتدة طهرها هل تعد بالمشهور ام لا بد من الحصى وليس قول ابن النخعة
في شرح الوهابية (تسع شهور تسع عدا الى * عدا طهرها يتد فيما يجرد) بمحرد (احاب)
هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به لم لو قصي مالكي به هد ولا داعي الى الاداء فقول فتعد انه
حاصلا بمعدل الصواب مع امكان الرابع الى مالكي يحكم به ونصب علمنا بذلك قال في مكاح الخلاصة
قبل لحسن ما مذهب الشافعي في كذا وحس عليه ان يقول قال ابو حنيفة كذا ذكره في الدهر
فتح مخالفه الروايات وعبراته يومهم بطله انه المذهب الذي عه لا يذهب والواحد طرد العرائف
وحفظ المذهب عنها واذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الصدد عنها يقال لو قصي
بذلك مالكي هد وقد سلمت طهرا سالما من القدر فقل

لمتدة طهرها تسعة اشهر * وقاعدة ان مالكي يقرر

ومن بعده لا وجه للقصر هكذا * يقال فلا قص عليه بضر والله اعلم

(سئل) فيما اذا قصي مالكي المذهب في تمتدة الطهر ناقصة العدة تسعة اشهر بعد ام لا (احاب)
لا شك انه اذا قصي مالكي المذهب في تمتدة الطهر ناقصة العدة تسعة اشهر بعد ولا يجوز قصه
لا به بخلاف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله اعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها
بالتة او بالمره هل لها ان تخرج من بيتها وتمثل الى القدس هل ناقصة عدتها ام لا (احاب) ليس لها
ذلك والله اعلم (سئل) في الحرة المملوكة هل تخرج من بيت طالقت وهي مملوكة ولا وتمثل على العود اليه اذا
هي حرة قبل انقصاء عدتها ونحوه ههنا عليه وكذا كسوتها (احاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك
لعوله تعالى (لا تخرجوهن من ميوتهن) الآية قال ان علس الفاحشة الرافح ح لافاة لحد عليه هو به
قال الاكثر وقل ان عمر هي حرو وحاصل انقصاء عدتها وتخرج على الموذاليه اذ اخرجت قبل انقصائها

مطلب لو اسلم الروح
لا يعرق بينهما
ولا يصح التأجيل
الا من الحاكم

مطلب اذا هربت
روحة العين المؤجل
سنة لا تحبس تلك

الايام

مطلب في عدة تمتدة
الطهر

مطلب لو قصي المالكي
ناقصا عدة تمتدة
الطهر تسعة اشهر بعد
مطلب ليس لمعتدة

الوفاء ان تمثل الى
الدارى

مطلب ليس للمطابقة
ان تخرج من بيت
طالقت به

ولو نادى الروح لأن الحرمة لا تسقط فاده حقا لله تعالى فلا تخرج لاليل ولا نهارة حتى إلى محض دار
فيما ماتل لعمه بخلاف ما إذا كانت له وصروا ما إذا كان المثل مسأرا وكان الروح طاشوا
قادرة على دفع الأثرة ليس لها أن تخرج منه لئلا تمكث وتدفع الأثرة وترجع لها عليه إذا كان مادن
الحاكم ولا يجل لأهلها أحرارها ولو أمرها أو أهاها بذلك عليها أن تصبها وقد خنوا على ملازمة
النساء ليوتن مطلقا وأكثر منه (٣) غير مطلعت فاه يجل لها الحروح مادن الأرواح بخلاف
المطلعت إذا لدن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه حقة المعتدة ويدخل في مسأها الكسوة
إذا طلق بأن كانت حاملا أو معتدة الظهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن معه
في بيت يستحق الميت فيه السكنى نسب شرط الواتف فأحررها المستحور هل لها السكنى فيه
وعما عليهم أم لا ولهم أحرارها (أجاب) نعم لهم أحرارها والله أعلم (سئل) في رجل طاب امرؤ
ما طلق زوجته من مدة يريد على سبعة أشهر ثلاثا وأرسل بذلك كتابا إليها هل يصدق في إسقاط نسفها
أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها الشرط وحلوله بطلاقها أم لا
(أجاب) إن كذبت فلها النفقة والكسوة هل في الحر بعد كلام فدمه أن المدة تقتر من وقت الطلاق
في امرأه يسمى الروح بالطلاق من زمان معي إلا أن المأخرين أحراروا وحوب المدة من وقت
الانقراض حتى لا يجل له الروح ما تحتها وأربع سواها رحرأ له حيث كنتم طلاقها لكن لا نفقة لها
ولا كسوة إن صدقه في الأسناد لأن قوله مقول على مسأها قال بعد كلام كثير والحاصل أنها كسوة
في الأسناد أو قالت لا أدري هي وقسا لأمرأه وإن صدقه في حقها من وقت الطلاق وفي حق
الله تعالى من وقت الأمرار أه والحاصل لا يقل مجرد قوله في إسقاط حقها إجماعا في النفقة والكسوة
مها وعليه وفاء مهرها الشرط وحلوله بطلاقها إجماعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله بها
بب رصة تمتعدة أمها صلحا على دراهم مائة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قل
في الحر وإذا صلح الرجل امرأته على حقها مادامت في العدة على دراهم مائة لا يزيد عليها حتى
تنقضي العدة يطرأ أن كانت عدتها بالخمس فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالخمس فلا يصح الصلح
للجهالة المدة ويجب عليه النفقة مادامت تخمس والله أعلم

باب ثبوت النسب

(سئل) في أم الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لأهل بيت له شرف تمام لا وإذا قلتم نعم هل يسلب
في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفا تاما وكذا لأولاده أما أصل النسب فمحصوس بالآباء
والعائل مهافه تبع المصح الواضح واتبع الوجه اللائع إذا داني بسأله صلى الله عليه وسلم ثبت الشرف
والسيادة فأثبت هذا الدر لا في الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده إلى آخر الأمر لو حودسة ما
من النسب ولما في ذلك رسالة مائة ألفوز والسم في مسئلة الشرف من الأم من أراد زيادة في ذلك
فليرجع إليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الخوادم أس الإمام الشهيد حمزة العليار واس
سيدتنا ريت بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له
ولادته ودرته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وحمل العمامة الخضرأ على رؤسهم
أم لا (أجاب) يطلق عليهم أنهم أشرف بلا شبهة إذ اسم الشريف نطق على كل من كان من أهل البيت

(٣) قوله وأكثر منه

غير مطلقا كذا

بالأصل الذي في هذا

وأما له مصححه

مطلب ما من روحته

وهنا سكن في بيت

يستحق الح

مطلب استدلالها

إلى مدة ماضية أن

صدقه فلا نفقة لها

والمدة من وقت

الأمرار على كل حال

مطلب صلحا على

نفقة عدتها على

دراهم مائة

مطلب هل يثبت

الشرف لأن

الهاشمية

مطلب في علي بن

عبد الله الخ هل له

ولادته شرف

وحمل العمامة

الخضرأ

سواء كان حسيبا او حسييا او علويا او حميريا او عقيليا او عاسا كما كان كذلك في الصدر الاول
وان قصر الخلقاء الناطقيون اسم الشريف على درية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الآل
الذين يحرم عليهم الصدقة لاشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء ورحمهم الله تعالى ذكروا
ان من حصائمه صلى الله عليه وسلم ان يسب اليه اولاد سبته ولم يذكر او امثل ذلك في اولاد سبته
والخصوصية لاطمه العلياء فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وامم كلثوم وريب يسبون اليه
صلى الله عليه وسلم واولاد الحسن والحسين يسبون اليهما فيسبون اليه صلى الله عليه وسلم
واولاد ريب وامم كلثوم الى اسبهم عمر وعبدالله لالا الى الامم ولا الى اسبهما صلى الله عليه وسلم لانهم
اولاد بنت بنت لاولاد بنته يجرى الاسم فيهم على قاعده الشرع الشريف في ان الولد يتبع امه
في النسب لائمة وانما حرج اولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة
على درية الحسن والحسين لكن مطلقا الشريف الذي للآل تشملهم واما الشريف الاحص وهو شرف
النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فاتهم واثمة اسلم واما العمامة الحصرية والعلامة الحصرية فليس لهما
اصل في الشرع الشريف ولا في النسب ولا كاسا في الزمن اهديم ولكن لفساد دعة مناحة لا يبع منها
ولا يؤمر بها الا في ما في الباب ان اذا حدث التغيير من الحار ان يحص بها المنسوب اليه صلى الله
عليه وسلم وهم درية الحسن والحسين وان يعمم في كل اهل البيت كل حائر شرعا والله اعلم (سئل)
في رجل مات عن امة مملوكة عبد الناس طلعت الاحصاء بالارث فرسا ورذافا عني
جماعة انهم اساء عم عصاة له وليس لها سوى السدس هل يعطون بمحرد دعواهم ام لا وهل
اذا شهد جماعة فانهم اساء عم يكتفي بذلك في شهادتهم ام لا بد من ذكر الحدة (احاب) لا يعطون بدعواهم
واذا شهد الشهود ولم يذكر والحدة الذي يهتمون فيه مع الميت لا يصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم
للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين والله اعلم (سئل) في رجل روج ام ولد له من ريد
بعد ان استبرأها ودخل بها الروح ثم بعد بعض اشهر من وطئها طهر بها حمل وكل من السد والروح
يسب كونه من فالحكم الشرعي فيما اذا وصفته لاهل من ستة اشهر من وطئ الروح او لاكثر منها
وعلى تقدير انها كانت حاملا عند الترويج وكان السيد لم يعلم به حين ذاك اعله حاح في ذلك ام لا
(احاب) اما في المولى فصحيح مطلقا اذا المصريح به في كسب علمنا قاطبة صحة في ولد ام الولد من
المولى وسواء ولدت لسته اشهر او اقل او اكثر من وقت الكاح واما في الروح فلا يصح اذا انت به
لسته اشهر او اكثر واذا كان لائل صح فيه ومع صحة فيه لا ينتسبه من المولى مع فيه ولا حاح
على السيد في ذلك والله اعلم (سئل من ولد المرحوم الشيخ عبي الدين عطما)

يا من سما معلوم * انحنى بها كالحلال

ما ناس كل ينادى * اما من عم اس حالي

(احاب)

هذا احو ابوي * مروح الحلال

احت لهذا وهذا * كذلك فاهم مقال

فاس كل ينادى * اما من عم اس حالي

مطلب لا بد في الشهاده
لمدعى الارث من ذكر
الحدة

مطلب روح ام ولده
لخات تولد في المولى
له صحيح مطلقا وفي
الروح فيه تفصيل

مطلب في اشئ كل
سبها ينادى الآخر
اما من عم اس حالي

مطلب فيم روح
امه واحيه

(سئل منه عن ابيها)

يا ابها الحر الذي * من الخواهر اودنا
ادنا وبعدها والحدية * مؤصلا وممرعا
من ذا روح امه * رحلا واحتيه
من بسب ود اننا * ملحق شرعا شرعا

(احاب)

امة اتب ماس ودي * لاتين فاذعيا معا
وما لكل مهمما * من العراحمعا

سئل من ابيها

مطلب فيم ليل
سوى امه واحه وكل
مهمما ووجه ناحي

(سئل في صميم يقيم له ام متروحة ناحي واحب لاه كذلك فهل يخصه امه ام اخته) (احاب)
حيث لم يكن للصغير عمة عزم ولادو رحم من غير العصات كالأخ من أم وعم من أم وحال ولم يكن
له غير الأم المذكورة والاخت المذكورة وقد قام بكل منهما ما يليق من استحقاق الخصاصة فاقاؤه عند
امه اولى من اعائه عند اخيه لكمال شقة الأم كما في شريح الإسلام شهاب الدين الحلي رحمه الله
تعالى والله اعلم (سئل في امرأه احملت من روحها نار صاع ولده الذي هي حامل به وخصامه
ادولده سنة هل يجوز ام لا وهل اذا طلعت على ذلك اخرة بعد السنة والاب مصر وله اخت لايه
نصره وتربية محامات امه ذلك الا لا اخرة يبرع منها ويضع للاخت ام لا) (احاب) يجوز الطلوع
على ذلك ويلزمها الوفاء به وانما انت امه امساكة وارضاعه الا لا اخرة واحه تقبله محام يبيع اليها
صرح به في الحاية والبرادية والحلاصة والعليرية وكثير من الكتب والله اعلم (سئل في ام
مخص الصغيرة الى متى وهل يلزمها كعيل يكملها حشية ان تيبها او تسافر ام لا) (احاب) الام
اولى بها حتى نحس كاهو طاهر الرواية وعليه المودون وفي رواية محمد بن حنفى نقشبتي وعليه السوى
لنفساد الزمان ولا يلزمها كعيل يكملها فيها ذكر والله اعلم (سئل في الام الخاصة المتوكة المنهوبة
عندها اذا طلعت اخرة لخصاسها لا ولادها الصغار هل تنجاب الى ذلك و ايضا اذا احبوا الى خادم
يلزمه ويلزم مسكها ايضا ام لا) (احاب) نعم تنجاب الى ذلك كله اذ هو واحب على الاب ككسوتهم
وعنه طعامهم كما صرح به سراج الدين في عوارء ولروم سكن الخاصة على الاظهر صرح به غير واحد
والله اعلم (سئل في فكر بالة عاقل لها رأى يريد عنها ان يصمها وهي ثني ولا تريد الا الاصنام
الى اتمها الصالحة العارفة هل يقدر على ان يصمها اليه حرام ام لا) (احاب) لا يقدر عليها على ذلك
ولا يجمعها عن المكث عند امها والله اعلم (سئل في مراقة نصرانية تسارع في صمها احوتها المسلمون
واحوتها النصرانيون كل يريد صمها لنفسه فعد من تكون) (احاب) تكون عد من اختارت الكون
عنده اذ المراقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله اعلم (سئل في صغيرة لها ام وحيدة ام ام واحد
شقيقة سلفات الحق من الخصاصة لكونهن متروحات مأحبات ولها اح لاه هل له ان يخصها ام لا
(احاب) نعم سلفات الخصاصة بالروح بالاحاس كالحيات كبا في الحر وغيره حق الخصاصة للاخ والماله
هذه وفي الباطنية اعدان دمر للمحيط واذا اجتمعت النساء ولهن ارواح احاب يصمها العاصي

مطلب خائب على
ارضاع ولدها الحامل
به وخصامه سنة

مطلب لا تلزم الام
بالكفيل في مدة
الخصاصة حشية ان
يعيب

مطلب في الام المنقصة
العدو اذا طلعت اخرة
الخصاصة

مطلب في فكر بالة لها
رأى يريد صمها صمها
اليه

مطلب في مراقة
نصرانية عند
من تكون من احوتها
المسلمين واحوتها
النصرانيين

مطلب ساقطة الخصاصة
بالروح بالاحاس
كالبينة

حيث يشاء، والله اعلم (سئل) في صغيرة لها عمّة وعمّة وأمّ تزوّجت مالا حتى وحل من على انكاحها
وحصانتها (احاب) الم هو الذي على الانكاح واما الحصة فحيث لم يوجد من يقدم على الم مثل
الحلّة والاحت والحالّة والعمّة ونحوها فليكن احدها والله اعلم (سئل) في اب مصر له من ماله
مديرة سها ازيد من سبعين امت اتها ان تربها ونحوها الا مالا حرة وقالت حديها ام ايها ان ارقى
وله ولدى العتير مالا اخر هل تقسط حصاة الام وتكون الحدة اولى بها ام لا (احاب) ثم يكون
اولى بها في الصحيح كما سرح به في المحر وغيره والله اعلم (سئل) في غلام مبيع بالغ هل لا يسه
اليه ومعه من السر وادافع منه شيء ان يؤذنه (احاب) نعم ليه ومعه من السر وادفعه اذا دفع
منه شيء قال في المحر فلا عن الظهيرة والعلام اذا عقل واحصى رأيه واستعنى عن الاب ليس للاب
ان يسهه الى ماله الا اذا كان غير مأمون على ماله فلا يسهه ان يسهه الى ماله وليس عليه ماله
الا ان يسرع وفيه فلا عن الرولو الحية اذا كان يحنى عليه شيء فالاب اولى من الام وفيه نقلا
عن الاستيعان ان للاب ان يؤذنه وادفعه البالغ اذا وقع منه شيء وفي الما رحيه والامر اذا كان
صديقا ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يسهه ان يسهه وفي كراهية الحامية وكان محمد بن الحسن
صديقا فكان ابو حبيبة رحمه الله تعالى يحلّسه في دوسه حاتم ظهره او خلف سارته بحاله حياءه العن
مع كل ثنواء اه وفيها قلّه فلا عن الثمانية الصبي اذا بلغ مبلغ الرحال اذا لم يكن صديقا حاكمه
حكم الرجال فان كان صديقا فهو في حكم النساء وهو عودة الى قدمه وفي الملقط نبي لا يجل للرجال
الطر اليه يبي عن شهوة فاما النظر لاعت شهوة فلا بأس به وللهذا لا يؤمر بالغاب وفي حكم الصلاة
كالرجال وفي الملقط الناصري فاما السلام والنظر لاعت شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية
الشيء حكى ان واحدا من العاد رؤى في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل دب اسعرت منه
عمرى الا دسا استنجب ان استمر الله تعالى فعذب بذلك الدب فقيل له ما هو قال طارت الى علام
نشوة قل القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل امرأة شيطانين ومع العلام ثمانية عشر شيطانا اه
وفي المحر في كتاب الخلع نقلا عن النوارى ان كان الاس امر صبيح الرحة للاب ان يسهه عن الخروح
حتى يلحق اه والحاصل ان طاعة الوالدين واحدة فالص وهو حكم طاهر في الشرع الشريف
والآيات والاخبار في ذلك اكثر من ان تحصر والله اعلم (سئل) في غلام باطل الا انه غير
مأمون على ماله من يسهه الى ماله (احاب) قال في الظهيرة والعلام اذا عقل واحتص رأيه واستعنى
عن الاب ليس للاب ان يسهه الى ماله الا اذا لم يكن مأمونا على ماله ففكان له ان يسهه الى ماله غير
وقال في مباح الحبة لقتل وان لم يكن للصبي اب واغتت الحصة من سواء من العصة اولى
الامر فالأقرب اه فهذا مفيد لكونه لا يستغل ماله الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الأقرب
فالأقرب من العصة ولا شك في اشتراط كون العصة غير فاسق يحنى عليه العصة لديه والصانع
عنده والله اعلم (سئل) في الصبي اذا اقتصد مدة حصانته هل لعمه عصبته ان يأخذ من امه ام لا
(احاب) نعم لعمه الم قل في المباح لحلال الدين الى حصص عمر بن محمد بن عمر الا صارى العقل
من الحمية ان لم يكن للصبي اب واغتت الحصة من سواء من العصة اولى الأقرب فالأقرب والله
اعلم (سئل) في الدانة المقتضية عتقها اذا طلت احره الحصة لاه الصغير من الاب هل تحاب الى
ذلك واذا وحده الاب من غير تحارمه من يحصه محاما يكون اولى من الام ام لا (احاب) نعم تحاب

مطلب في مديرة لها ام
من روضة ناحي وعم
وحل

مطلب في اب مصر
له امه مديرة برعب
ام ايها الخ

مطلب للاب صم اعلام
الصديق اله اذا كان
غير مأمون على ماله

مطلب الصبي اذا كان
غير مأمون عليه
للأب ان يسهه اليه
وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن
للصبي اب فلم سواء
من العصة ان يسهه
اليه

مطلب اذا اقتصد
عنده او طلب احره
الحصة تحاب لذلك

الى ذلك ويحرص لها احره التل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحصة ولو ترعت في حلة تأس الخلات
 كلاحية كما صرح به في الحر وغيره والله اعلم (سئل) في مكر ماله ماله مستقلة برأيا
 لها ام واب يريد ان يكسها مع صرة امها ويترى بينها وبين امها هل له ذلك ام لا (اجاب)
 حيث كان لها رأى وعقل ودخلت في السن ليس لايها ان يكرها على ان تسكن معه لاسماع صرة
 امها ولها ان تزل حيث احت حيث لا يحق عليها صرح بذلك في الظهيرية والله اعلم (سئل)
 في يتيمة ادعى روح عمها ان المعاقل موته روحها لاسه الصغير وقبل السكاح له لرعا المعة
 من امها هل على تقدير ثبوت ذلك المالية العادلة تسقط حصة الام ام لا (اجاب) لا تسقط
 حصة الام مادامت الصغيرة لا تصلح للرجل صرح به في الحر والمنع فلا عن المبة والله اعلم
 (سئل) في العلام اذا استنق عن امه فصار يأكل ويشرب ويلبس وسدنى وحده هل لاسمه
 عليه حصة ام لا ويصير اوه احق بصفه اليه لتأديبه ليتعلق ما داب الرجل واحلامهم (اجاب)
 نعم اذا كان هذه المعة انتهت عنه حصة امه وصار اوه احق بصفه وقد اطبقت على هذا المتون
 والشروح والماوى والله اعلم (سئل) في صغيرة سها يز يد على ثلاث سنين ولها روح وام
 متروحة فأحس لاحد ذلك من العصات وغيرها وروحها يحس عليها من الام وروحها ان يتبعها
 يصح حقه لكونها عرس ويحس ايضا منها ان يأكلها ما نال هل للقاضي ان يصمها
 حيث شاء ليؤم على صمها ومالها وأمر الروح بالافاق عليها من مهرها حتى تطلق الرجل فأمر
 عدلا بقص قبه مهرها من الروح ودفع لها اذا بلغت وآمن وشدها ام لا (اجاب) نعم للقاضي
 ذلك بعد صرحواى باب الحصة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصة ولا من له حق حصة يصمها
 التامى حيث شاء وسالطات الحصة كلاحيات وقد قل ذلك في مجمع السواى عن المحيط فكيف
 لا يكون له ذلك مع الحثية المذكورة هذا لا يخاف فيه احد والله اعلم (سئل) في يتيمة لامل لها
 تريد عمها حصتها بحما واما تريد ان تحرص احره لحصتها هل لها ذلك ام لا (اجاب) حيث
 اب الام ان تحصها الا بالاحرة تدفع الى المعة ولا يصح للام ان تحرص لها عليها شيئا لرجوعه
 عليها بعد بلوعها ما حاق العلماء والله اعلم (سئل) في صغيرة لها ام متروجة فأحس ولها حلة ام واب
 هل تدفع للام حلة الام (اجاب) تدفع لحالة الام لان النساء اقدر على الحصة من الرجل
 فدفع لحالة الام الى اقصاء مدة الحصة والله اعلم (سئل) في رجل معسر له اس وصبي من مائة
 ومث سهاست سنين وانه تريد حصتها بحما واما تريد انى ذلك الا ما حر هل يدفعان للحدة ام لا
 (اجاب) المصريح به في الرطب وغيره ان الاحية اذا ترعت باوصاعه والام تطلب الاحرة
 ولا رصه الا بها فالاحية اولى واما الحصة فالصحيح ان يقال للام اما ان تمسكى الولد بغير احر
 واما ان تدفعه للحدة او لمن لها حق ما في الحصة كالحية والزارية والحلاصة والظهيرية وكثير
 من الكتب والله اعلم (سئل) في رجل له اح قاصر يريد ان يصمه اليه اتقاء لعرسه وجدته تريد
 ان يصمه اليها وسه ماهر اللوع ويحس عليه عدها من الاولى منها صمها اليه (اجاب) حيث
 عقل واستنق رأيها انتهت حصة حدة ولم يبق لها عليه حصة وان حشى عليه لايخيه صمها الى
 هه كما سفا من كلامهم والله اعلم (سئل) في رجل مات عن روحه ومث منها وعن احوه
 يريدون ان تراعها من امها هل لهم ذلك ام الام احق بحصتها مادامت مارة واذا طلبت لحصتها

مطلب اذا مات امه
 ليس له ان يجرها
 على السكى معه
 مطلب لا تسقط
 حصة الام مادامت
 الصغيرة لا تصلح
 للرجل
 مطلب اذا صار العلام
 يأكل ويلبس وحده
 فالاب احق به من الام
 مطلب الصغيرة اذا كان
 لها روح وام متروحة
 فأحس للقاضي ان
 يسمها حيث شاء حتى
 يلقى الوطء
 مطلب يتيمة لا مال
 لها ترعت عمها
 تحصها منى اولى
 من امها بأحر
 مطلب تروحت ام
 الصغيرة فأحس محالها
 اولى بها من ايها
 مطلب له اس واب
 من مائة وترتب
 الحدة الخ
 مطلب اذا اسمى
 اعاصر رأيها فأحوه
 اولى به من حدة
 مطلب لا يصرغ الب
 من امها مادامت
 مارة

احر اهل محاب الى ذلك ام لا (احاب) ليس لاحد اتراعها من اتمها واسئل حصاسها والام
 احى بها من كل احد مادامت غارة وفي السراية ان الامة تستحق احره على الحصاة اذا لم يكن
 مكروه ولا ممتدة لاسيه وهو مطلقه نعم اى فى مال الحصون او مال الاب ان كان لاماله وان لم يكن له
 مال ولا اب وحب عايتها حصاسه ديانة والله اعلم (سئل) فى يتم رصع سه دون سه وآخر سه دون
 حسن سه وآخر سه دون سبع سبع الفصى لحصاة اتمهم لهم سبع قطع مصرية كل
 يوم وهو عن فاحش هل يصح ذلك ام لا (احاب) اما ان البس الباحث فى مال الايام فلا فائده
 اصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الرائد ملا كلام واما استحبابها الاحره فيه خلاف قيل
 لا يستحق فدهئل قاصى الفصاة فحر الدين حال عن المتونة هل لها احره الحصاة بعد فتمام الولد
 قال لا وموضوعه اذا كان هائلا والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق احره على
 استيعاده حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت محاجة أن تأكل من مال اولادها
 بالمعروف لا على وجه احره حصاسها وهل تستحق على الاب ولا بها والحصاة واحدة عليها
 لغدرتها عليها ولا تستحق الاحره على اداء الواجب عليها وهذا تخيير هذه المسئلة والناس عه
 بافلون وقد كتبت على حاشية لسحقى حواجر الفاروى على قوله فيما سئل قاصى الفصاة الخ ما يعلم منه
 ان المتوفى عهار وحمل الاخره لحصاسها من باب اولى لكن اذا كانت محاجة وللولد مال لها ان تأكل منه
 بالمعروف وهي كثيرة النوفوع فليحفظ والله اعلم (سئل) فى رصع يتم لاماله ولا اح لاصبر
 واما ذات لبن هل اذا طلعت من الفصى ان يهرس لها احره لارصاعه وحصاسه عليه يحبسها ام لا ويحجر
 على ارصاعه وحصاسه محابا (احاب) لا يجيبها الفصى الى ذلك بل لو كان للرصع اب مفسر محرامه
 على ارصاعه كاصرح به فى البحر فلاحى الحاية فكيف الاح والحصاة بهذا الحكم اولوية والله اعلم
 (سئل) عن الحدة ام الامة اذا كان لها حق الحصاة وطلب من الاب احره هل لها ذلك ام لا (احاب)
 نعم لها ذلك والله اعلم (سئل) فى صير يتم بلع من السن سبع سنوات وانما مروحة ناحسى طلب
 اس عمه المراهق صم اليه هل محاب الى ذلك ام لا (احاب) ان ادعى المراهق المذكور اللوع دفع اليه
 قال فى المهاج لا يعقل وان لم يكن لقصى اب واقصب الحصاة من سواء من الفصاة اولى الاقرب فالاقرب
 غير ان الاخى لا يدفع الا الى محرم ومثله فى الخلاصة والناظر حاية وعوها وانما يمد يد دعوى اللوع
 لان الصير لاحق له فى الحصاة لانها من باب الولاية كما فى شرح المجمع لاس ملك وليس هو من اهل
 الولايات كما صرح به فى الاشياء والظاهر والله اعلم (سئل) فى محصورة لها ام ام وام اب واب موسر
 هل يهرس لامة احره الحصاة ولو طلعتها ام الاب محابا ام لا (احاب) ام الامة احق فى باب
 الحصاة من ام الاب كما صرح حواجر فاطمة واما الولويتها وان طلعتها ام الاب محابا فلفهموم من كلام
 الحاية والخلاصة والظهيرية والدرارية وكثير من كتب المذهب المتقدمة مع فسار الاب ام الامة
 اولى معها لىقيدهم الدفع الى العمة محابا يكون الاب مصراهم منه عدم الدفع اليها اذا كان موسرا
 وقد ذكر فى البحر العمة ليس قيد بل المراد بها كل من كان له حق الحصاة فى الجملة وقد قرر ان مهموم
 الصاييف حجة بعمله فعلم بما قبله اولوية ام الامة على ام الاب حيث لم يطلب زيادة على احره المتل
 والله اعلم (سئل) فى متونة طلعت احره لحصاة ولدهامع فاه عدتها هل تستحق احره للحصاة
 مادامت فى عدة الاب ام لا (احاب) لا تستحق احره بسبب حصاه ولدها مادامت فى العدة والله اعلم

مطلب حاصله ان
 الفصى لو فرض
 احره الحصاة فى
 مال الايام لا تمهم
 وكاتب رائده بسوة
 الزيادة منها وان
 المتونة او المتوفى عنها
 زوجها لا يستحق
 احره الحصاة

مطلب اذا كان الثمن
 اح مفسر محرابا ام
 على ارصاعه وحصات
 محابا

مطلب اذا طلعت ام
 الامة احره الحصاة
 محاب لذلك

مطلب للاح المراهق
 ان ادعى اللوع ان
 يصم الصير عند
 انقضاء مدة الحصاة
 او سقوطها

مطلب ام الام باحره
 اولى فى الحصاة من ام
 الاب المتترعة عند
 يسار الاب

مطلب المتونة
 لا تستحق احره الحصاة
 مادامت فى العدة

(سئل) في بكر طلب ملع النساء واحارب ان تكون عداها لانهما دون عاتها هل لها ذلك وان
اب العاص حيث لم يكن فاسقاً يخشى عليها عده (اجاب) لها ذلك في النكاح حاشية عن الحجيرة في الذكر
اذا طلب للاولياء معها وان لم تحب عليها العسل اذا كانت حديث السن فكيف وقد انضم الى ذلك
احياؤه والله اعلم (سئل) في صيرين لها حدة ام ام عاهرة عن حصانها وام ام قادرة عليها
هل يدعى لام ام اعادة لانه الام الساحرة ولا خلافتهما وان كن قدارت (اجاب)
من شروط الحصاة القدرة على الحصاة فان شرطها ان تكون حرة مائة مائة قادرة وام الام
مقدمة على الحالات والله اعلم

سئل في باب النكاح

(سئل) في امرأ عاب عنها زوجها وتركها مائة ولاعق شرعي فمرس لها العاصي على
العائت رسم هبتها وكسوتها عن كل يوم قدرا مسمى وادخلها العاصي في الاستدانة لذلك لترجع
سبله على الروح وقد استندت ذلك واعبه بقاء الروح المدكور على الروح المربور فهل انزل
الروح او وكيه ان لم تستد وقد استندت في استدانة الروح المدكور على الروح المربور فهل انزل
حتت فمرس العاصي لها النكاح فاما عليه فاما من المدة المذكورة سواء استندت
او لم تستد لانها واحدة لها عليه مع قدرتها بخلاف سعة الاطراف لكن اذا قدر سقوطها مثلا لم يور
وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل محرر دولها وعنتها الى بنة فان محرر الاستدانة
لا يكتفى لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد عطل بعضهم في هذه المسئلة ورغم ان محرر
الامر يكتفى بعدم السقوط واعتملت فموت لان الطلاق فاسمه فمخلاف قال في البحر الذي ينبغي
المصير اليه على كل مص وقص اعاد عدم السقوط لما في صفة من الاصرار بالنساء ووجه تكليفه اليه
فما قدرناه ان يهاجم امرأ نازعا هو الاستدانة والروح يسكره وهذا ظاهر ومصرح به والله اعلم
(سئل) في متونة حرجت من البيت الذي وجب عليها الاعداد فيه وعشت في ذلك امر زوجها
حتى صارت ماشره هل يحل لها فته ام لا (اجاب) فته العدة كسعة الكاح تسقط بالنشور وهو الحرج
من مبر الروح بمرحق والله اعلم (سئل) في الروح هل عليه ان يسكنها دارا مبردة ليس فيها احد
من اهله وتكون بين يومين يصلح ديهها وديهاها ويمعون الروح عن طلبها ان اراده
وليس له ان يشرك معها غيرهما ولا وهل يكفيها بيت واحد من دارات سوت من غير مرافق (اجاب)
مع على الروح اسكانها في دار مبردة ليس فيها احد من اهله وعليه ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين
يعيشون على مصالح ديهها وديهاها ويمعون الروح عن طلبها اذا اراد طلبها ليس له ان يشرك معها
غيرها ولا يكتفى ببيت واحد من دارات سوت الا ان يكون يجمع مرافقه من مطبخ وبيت حلال وما لا بد
لهامه في السكن كما صرح به كله علمنا واما والله اعلم (سئل) في الوفر من العاصي على الروح الحاصر سلبه
العائت عن مجلس الحكم لروحه واراد ان الصغار هبة غير حصرة الروح مع تيسرها ما لا مشقة هل يجوز
ام لا (اجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه قد صرح في البحر في اول باب الفقه انه يشترط لو حوس
المرس على العاصي وحواره متشرط ان احدها طلب المرأة والثاني حصرة الروح واما العمل فقول
ومر في العائت لاحصاح الناس اليه وذلك في العبة مدة السعرو حيث كان حاصرا في البلد متيسرا احصاره

سئل في الكر الثالثة
اذا احارب احدا
دون عاتها هل لها ذلك

مطلب ام الاد العادة
عن الحصاة او من
ام الام الساحرة
عها

مطلب اذا مر من
العاصي الفقة على
العائت وامرهما
بالاستدانة فلو زلها
في الام مائة مائة
اروح

مطلب المتونة اذا
حرجت من الاعتداد
سقط معها

مطلب على الروح
ان يسكن امرأه
في دار ليس فيها احد
من اهله

مطلب لو فرض
العاصي السعة على
الروح لامرأه مع
عده لا بعد حيث
تيسر احصاره

للقاضي لا يجوز العزم في عيته ولا يلزم كاهو صريح كلامهم والله اعلم (سئل) في رجل رمل
 تزوج عربة ولم توجد الفقة فعدوه وشهدها بارسال الفقة من الرملة الى عمرة فربص عليه دراهم
 لدى قاضي عمرة وهو في الرملة من غير مراحمته واحصاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون
 مائة الف هل مسح هذا الفرض ام لا يصح (اجاب) فرض الفقة من القاضي قضاء كاحص حوايه
 وقد حوز روم لروحة العائنه على قول وهو طاحه اللبس وقصدهم وقد صرح في البحر بان لا عن الصيرفة
 ان شرط صحة إيجاب الفقة في عينة الروح ان تكون المسافة مائة الف هل هو عند حسن يجب حفظه فانه
 في ادو له يسهل احصاره ومراحمته انه عند ما تنبى الله الى لاجل حاله اطاهر الرواية وعملا بقول
 وهو في الحاجة والاصغر ان الى القضاء على العائنه فلا يصح القضاء في عنة الروح مع سهولة احصاره
 ومراحمته والله اعلم (سئل) في رجل تزوج صغيره بيمينه مشاه من اتمها ودخل بها قبل ان يرفعها
 المعجل والا ن تركها عند اتمها وامتنع من الاهاق عليها هل لها مطالبة بالفقة والكسوة والسكنى
 والمهر المعجل حيث كان معرفا به ام لا (اجاب) على الروح ردها وكسوتها واسكانها حيث سكن
 وايضا ما دنته من محل صداقها وادامتنع من ذلك يحبس ليهق عليها ويحس لو فيها ما اعترفه
 من محل صداقها والله اعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته مائة الف هل اذا ردت امرها
 الى القاضي يبرص لها الفقة الواحدة عليه شرعا وبأمرها بالاسدانة لرجوعه عليه ام لا (اجاب) نعم
 يبرص لها الفقة رفقا لها حيث كان عالما بالسكاح او رهب عليه ان لم يكن عالما به قال في ملق الاخر
 وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يصرح في الور وعمل القضاة عليه اليوم لاجل الحاجة يقضى به
 واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله اعلم (سئل) في المرأة اذا سلب منها
 قبل استكمال ما شرط لتجهيزها من المهر هل لها بعد ذلك مع هبتها وهل تحجر على ان تسكن
 مع صرتها في محل واحد ام لا (اجاب) لها مع هبتها حتى تشكل ذلك عند الامام وان كانت سلمت
 بهما وبه صرحت الموقظة ولا تحجر على السكنى مع صرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم تتوفر
 حقها ثمانية من الاصرار والله اعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجته هبة ومضى زمان هل
 تبارمه الفقة التي وقع عليها الرضا كما لم يرقه بالقضاء ولا تسقط معنى الزمان ولا نية الروح (اجاب)
 نعم الفقة تصير ديناً على الروح بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط معنى الزمان والله اعلم
 (سئل) في امرأة يربد زوجها ان يبيع عنها وتحشى من عدم الفقة وتريد ان تأخذ منه كميلا
 بالفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك ام لا (اجاب) نعم يجيبها القاضي في احد الكميلى الى شهر وهو
 قول ان يوسف استحسانه وعليه الفتوى كافي التالواحة والطهيرة وغيرها والله اعلم (سئل)
 في امرأة تحقت الدهر من زوجها منطلت منه كميلا بالفقة فكيفه والدها وبها ترتب لها على شرعا
 فصار الروح فردت امرها الى القاضي فبرص لها ما يكفيها وانها مقدار معلوم لكل يوم وادن
 لها في الاستدانة والرجوع على زوجها او على والدها الكميلى هل هذا الكميلى صحيحه فلما ان تقابل
 ايهما شئت سعة بما ام لا فلا تقابل بها الا زوجها (اجاب) نقل في البحر عن الدخيرة حوار احد
 الكميلى في مسئلة مر يد الدهر سواء كانت الفقة مبروسة او لا فراحه ان شئت ولا شك انه مسمى
 على قول ان يوسف وعليه الفتوى كما صرح في التالواحة عليه لها مطالبة ايهما شئت معقباتها كما
 هو ظاهر والله اعلم (سئل) في الفقة المستدانة ما من القاضي بمد موت الزوجة هل للاداء مطالبة الروح

مطلب شرط صحة
 فرض القاضي الفقة
 على العائنه ان يكون
 عينه مائة الف

مطلب على الروح
 السكنى والفقة
 وايضا الماهل حيث
 كان الروح مشتهاه

مطلب ردها امرها
 الى القاضي لبرص
 الفقة لها على زوجها
 العائنه

مطلب لها مع هبتها
 ولو سلب هبتها
 استكمال محل
 مهرها

مطلب الفقة المتراضي
 عاينها لا سقط معنى
 الزمان كالفقة لها
 مطلب اذا طلب

كميلا عند عينة
 زوجها يجيبها القاضي
 الى ذلك

مطلب اذا طلقت
 من الروح كميلا
 بالفقة عند ارادته
 المهر فكميل والده
 تحت

مطلب اذا استدانت
 ما من القاضي ثم مات
 لصاحب الدين ان
 يطالب ورنتها

او الروح

او مطالعة ورثتها المؤدوا من تركتها او هو محير (احاب) هو محير لما صرح به صاحب الجبران فائدة
 امرها بالاستدامة دون امر الروح بها ان يصير لها المطالبة على شخصين الروح والمرأة فان طلب الروح
 فلا كلام به وفي دياره في ماله وان اتبع الركة فاحدهما ترجع الورثة على الروح فحقتهم منها والله اعلم
 (سئل) في صخرة مروحة لرحل دعهما او بها الرحل وامره ان يندق عليها وبريهما الى ان تدخل
 بزوحها وله ثلاثون فرساش من مهرها وكذل الروح ذلك فدفع بهما عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين
 وبطلت العشرة النافعة هل له ذلك حيث كانت قيمة الفقة التي اسقها في هذه المدة تسع الثلاثين وربنا
 تريد ام لا (اجاب) نعم له ذلك فيطالب انهما شاء ويحسب من المهر والله اعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها
 ام وحال واساء عم موسرون فعلى من تحب فقها (احاب) تحب على انها لا على حالها ولا
 على اساء عمها اما لئلا فلما صرحوا به من تأخير اني الام عن الام فكيف باسمه الذي يدلي به وقد حص
 في المهاج الحى في مشاركة الام العسة المحرم وحرص غير العسة كالحال وتوهم مشاركتها للام في غاية العبد
 والله اعلم (سئل) فيما لو امر او الصغيرة اتمها الى حى مكسوة العبد مالا عاق على الصغيرة من مالها
 وترجع عليه فصلت ثم مات هل ترجع في تركته ام لا (احاب) نعم ترجع في تركته كما اوصحت ذلك
 في حاشيتي على الحر الرائق والله اعلم (سئل) في رجل صالح مطلق عن هبة عدتها بالخص بسبعة
 قروش قبل يسح ذلك ام لا واد اقلتم بعدم الصحة هل يلزمها رد المأثر على عقة مثلها بلك المدة ام لا
 (احاب) لا يصح هذا الصالح كما حرم به في الحر فلا عن الدجيرة وحر م في النار حابة فلا
 عن الصاوي الكبرى وحر م به في الولو الحية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلح حوار كما نص
 عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لا روم له يرجع فيما اراد على عقة مثلها كما انها
 لو طالت عدتها ولم يكتمها المصلح عليه فطال مكتمتها كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل قص
 بعض مهر بنته الصغيرة واهقه عليها وعلى هبة ميسرا وماتت هل مابق موروث على فرائض الله
 تعالى ولا يرجع عليه شيء مما اسقه ام لا (اجاب) نعم مابق بدتمته موروث على فرائض الله
 تعالى ولا شيء على الاب بما قصه واهقه حال كونه ميسرا ادله ذلك حال اعساره لبس عليه كثير
 من علمنا والله اعلم (سئل) في كبرة تنبذ لها اب وام هل تحب لها العقة عليهما اثلاثا ام تحب
 على الاب (احاب) تحب على الاب وحده على الظاهر والله اعلم (سئل) في يتيمة لا مال له وله اب
 عم فقير وام هل تحب هبته على ابن العم وحده ام على الاتم وحدهما ام عليهما ام لا
 (احاب) تحب هبته على اتمه لا على ابه ليس بمحرم وان كان وارثا وشرط العقة على
 القريب ان يكون محرما والله اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فحرمت بلا موضع شرعى
 من البيت الذى كان اعده لسكناها حال قضاء الكاح فكنت في دار اخرى فماتت معها هل تكون
 ماثرة بذلك فسقط هبة عدتها ام لا (احاب) نعم تكون ماثرة فسقط هبته ولو مقصباها
 لعدم موحها وهو الاحتباس في البحر فلا عن الدجيرة المعتدة اذا حرمت من باب
 المدة تسقط هبته مادامت على الشوز وفي الريلي شرط وحوو العنة ان تكون محومة
 في بيته قاله حواا عن حديث فاطمة بنت قيس المساة ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط هبة
 المعتدة المحروم من بيت وحب عليها ان تمتد فيه غير وجه شرعى والله اعلم (سئل) في امرأة
 اسلمت ولها زوج نصراني اني ان يسلم فطلقها ولها مه فقيم هل يلزم الروح مؤخر صداها وهذا

مطلب روحها انوها
 من رجل وامرأه
 آخر ان يدعق عليها
 الى ان الح

مطلب هبة اليتيمة
 على اتمها دون حالها
 الح
 مطلب اذا اعتقت ام
 الصغيرة عايتها ناصر
 اسيها للروحوع عليه
 مطلب الصلح على
 هبة المدة غير حائر
 مطلب اذا اتفق الاب
 من مهر صغيرته حال
 كونه ميسرا لا يرجع
 عليه

مطلب هبة الكبرة
 على اسيها دون اتمها
 مطلب هبة اليتيم على
 اتمه دون اس عمه

مطلب المطابقة اذا
 حررت من البيت
 الممد لسكناها حال
 الكاح فسقط هبته

مطلب اسلمت روحه
 النصراني فطلقها
 يلزمه مؤخر صداها
 وعقة الصغير وهي
 احق بمصانته

عندنا وحقه المثل وهل لها حصاة (احاب) ثم يلزم الروح مؤخر صداقتها وشفقة عذبتها وحقه
 النفل وهي العلم والشراف وكسوة الثياب وهي احق غصاته مادام ايمه واثقه اعلم (سئل)
 في رجل مات عن اربعة اولاد ذكر وواحد اناهم فاصرون وعن ثلاث بنات مائات وليس لفاصرين
 مال يسبق عليهم والاخوان الثلاث المائات يدعين النقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تحب عمة
 الابن الفاصرين على العمة الموسرة ام لا (احاب) نعم تحب همتهم على نعمتهم الموسرة والقول
 قول الاخوات انهن معسرات بايمان وعلى مدعى اليسار عليهن الية وقد صرح علمائنا بان المعسر
 كالميت والمثلة صرح بها في البحر والذخيرة والرواحية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه
 العمة لا تحب الا على الموسرين فلا تحب على الفقراء ولا قليل ولا كثير لان هذه العمة تحب بطريق
 الصلة والصلابة تحب على الاعياء دون الفقراء واثقه اعلم (سئل) في رجل تشارع مع زوجته فارادت
 الذهاب الى دار والدها خلف الطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد حتام السنة وذهبت
 الى دار والدها بعد ان زوجها تم ان زوجها اذن لو والدها ان تنفي عهده الى حتام السنة المحلول عليها
 هل يلزم زوجها بعقبتها مدة ما تمها عدو والدها ام لا (احاب) نعم يلزم زوجها بعقبتها الرضا ما قامت
 عدو والدها فقد صرح في مع القدر ان النذور المقطلة العمة عديم واثقه الروح سواء كان مدحروها
 او امتاعها عن ان تزني الى مزلها وما موافقة الروح على اقامتها عدو والدها خشية الحث موجودة
 فالروح لسقوط عقبتها والله اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته هل يجب على ابيه عقبتها ام لا
 (احاب) لا يجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستئذان والرجوع عليها اذا حصر والله اعلم (سئل)
 في صعيبرين لهما ام فقيرة عاهرة وعم على اب واب سائف عية مقفلة هل يلزم عهما بعقبتها ام لا (احاب)
 نعم يلزم عهما بعقبتها اذا جرى الامداد بالافرب وامانة الام وقرها وعي الم وحت عليه بعقبتها
 احياء لمعنها والله اعلم (سئل) في صعيبرين ام وعم معسران قبل من تحب همتهم (احاب)
 تحب على الام لا على الم لانها اصل والمفقدة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان معسرا حكمه
 حكم الميت والله اعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما عم على امرها القاصي بالاستئذان
 والمفقدة عليها فاستدات هل الاستئذان تكون على من تحب عليه العفة فيكون على الم حيث كان عيا وكات
 فقيرة وترجع بالاستدات عليه ام لا (احاب) نعم تكون على الم ان كان عيا وكات فقيرة وترجع
 بالاستدات عليه والله اعلم (سئل) في رجل مات وله روحه وست قصير واسخ يتيم فاصرو روحه
 ما يتحصل من املاكه لمعقة روحه وستة القصير وابن اخيه اليتيم الفاصر والمائات عليه دين وبعد
 مدة توجه ما يتحصل من الاملاك لصاحب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لبيانه
 لغفتم روحه معيشتهم ام لا لاختاب الديون واساخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (احاب)
 المقرر وعدا والمطهر في كتب علمائنا ان المائات اذا كان له عقار له علة للقاصي ان يسبق على روحه واطفاله
 من عتته وليس له ان يقضى دينه وان كان الذي يدينه مقررا له لا يعاين امره في حق المائات بما يكون نظرا له
 وحفظ المالك وفي الاوقات على روحه واطفاله من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير
 وهو لا يجوز واما ابن اخيه اليتيم فعقة في ماله فيسبق عليه من عتته نصف املاكه كذا في البحر وغيره
 والله اعلم (سئل) فيما اذا مرص العاصي اليتيم فنكر من العفة وامر رجلا ان يسبق ذلك عليه من ماله

مطلب مات عن اولاد
 صغار لا مال لهم وعن
 بنات مائات يدعين
 الفقر ومفقة الصغار
 على عمتهم

مطلب حلف عليها
 ان ذهبت الى دار
 والدها لا تعود الا بعد
 سنة لها المدة ان رضى
 ما قامت في دار والدها
 مطلب لا تحب العمة
 على الاب اذا مات
 الروح

مطلب اذا عاب الروح
 والام فقيرة فالعفة
 على الم

مطلب اذا كان كل
 من الام والم معسرا
 فالعفة على الام
 مطلب اذا امر

القاصي الام المعسرة
 بالاستئذان لتسقط
 على البيت وله عم على
 ترجع عما استدات
 على الم

مطلب عاب عن
 روحه او لا قد قصر
 وعليه ديون وله
 املاك ما يتحصل من

املاكه الح
 مطلب فرس القاصي
 العفة لليتيم وامر
 رجلا ان يسبق عليه
 من ماله ان لم يكن له
 مال فمعل له الرجوع

وان احاح اليم الى عفة ولم يكن له مال حاصر يسق من ماله ويرجع في مال اليتيم به فعل هل يرجع به
في ماله ام لا (احاب) م يرجع في ماله اذ انت ذلك وانما صحيح الى اناس لا يدعى دينا ومدعى الدين
ينظر الى اليه والله اعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأتي في دار واحدة واسكن كلا في بيت له عاق
على حدة هل لو اوحده ان تطلب الروح يس في دار على حدة ام ليس لهادك (احاب) نعم لهما ان تطلبه
بذلك كما صرح به صدر الاسلام في ملقطه معللا بان المأثرة في الصراخا وفر وهو مشاهد وفي معه
اعني طلب ذلك مصاراة بالنساء ولا شيء في قواعد ما يراه والله اعلم (سئل) في صرة اسكنها الروح
في بيت له عاق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما وبين صرتها هل لهما ان تطلبه يس
له كيف ومطبخ خاص ام لا (احاب) نعم لهادك كما حرره في الحر احدا من شرح المحار واقه
اعلم (وسئل ايضا) في رجل ساكن بروحه في بيت وقف يحصه له عاق على حدة ومطبخ
ومرتق مشترك هل لروحه طلب مسكن غيره ام (احاب) ليس لهما طلب غيره ولا يسر في ذلك
كون المرتق مشترك بين غير الاحاب كما صرح به في الحر احدا من كلام الهداية والله اعلم (سئل)
في المسكن الواح على الروح شرعا ما هو او يحو لنا الحواب (احاب) المسكن الواح عليه شرعا
على الصحيح بيت له مرافق وعاق على حدة فلا بد له من بيت حلال ومطبخ ويشترط ان لا يكون
في الدار احد من اهلها يؤذيها كما صرح به في الحاية وتكون بين الحيران صالحين ويشترط ان يكون
مأموعا عليها وبمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطة والله اعلم (سئل) في رجل فتر
وله روحة فطلب منه اسفة فهل يلزمه تمويهها ام يقرر القاصي لها شيئا من الدراهم وادافتم تمويهها
مال المحوس ومادته (احاب) العفة هي الطعام والكسوة والسكى قل في الخلاصة قال هشام سألت
محمد بن العفة قال هي الطعام والكسوة والسكى اه فان رصيت ان تأكل معه فيها وهدت
وان حاسمت في مرض العفة يمرض لها المعروف مما يأتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير
لازم لاه مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واداف مرض مرض
من جنس الطعام والكسوة فان طلعت ان يقدّر ذلك للدراهم ولم يكن الروح صاحب مائة جاز
للقاصي ان يقدّر ما يمرض عليه ذلك ويدعى للقاصي ان يأمرها او لا بحسن العشرة معه ويأمره
ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تأكل معه ويأكل معها لتكون نمتة ونفقتها سواء فل اتمرها
والا فمرض عليه فساكاه ممرض مرض ما هو الا لائق للممرض والمعروض على القاصي ان يعط
سفوى الله تعالى في ذلك والله تعالى يقول صبر فله في عباده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير
والله اعلم (سئل) في رجل حطب امرأة وصار يسق عليها لتروحه ونحقت اه انما يسق عليها
لروحه انتمت عن التروح به وتروحت بغيره هل يرجع مما عاق ام لا (احاب) نعم يرجع قال
في الحاية بعد ان ذكر القولين في المسئلة قل المصنف رحمه الله تعالى ويصبي ان يرجع له اذ اعلم
لوم يتروحا لايسق عليها كان ذلك بتملة الشرط وان لم يكن مشروطا لمطاف في التمة سئل والذي
عصى لى الى ابي الحلية سكر ابو لورا وجورا وتمرأتم تزل الال بالمأقيدة هل لهذا الخاطب ان يرجع
ما ستراد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس اذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يدر له في ذلك
فهو ذلك اه وهو مرجع لماعلة في الحاية وهو ظاهر التوحه فلا يصح ان يبدل عهده والله اعلم (سئل)
في رجل ممرض تروح نكرا ماله ولم يدفع لها مهرها المشروط فصجله ولم يسق عليها ولم يكس ولو قد

مطلب للروح ان تطلب
روحها يسكنها
في دار غير الدار التي
سكنها صرتها

مطلب لهما ان تطلب
كيف ومطبخ
خاصين

مطلب اذا اسكنها
في بيت وقف يحصه
ليس لهما طلب غيره

مطلب المسكن
الواح على الروح
ما كان له مرافق
وعلق على حدة

مطلب ان لم مرض
الروحة بان تأكل
مع روحها تمرض لها
لعفة وهي الطعام الخ

مطلب حطب امرأة
وصار يسق عليها
انتمت عن التروح
به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الروح
ممرضاً وحكم حاكم
بصح الكاح بضمح

أمر ذلك بمهلأه أحد هل يح عليه أحد الأمرين اللذين أمر الله تعالى بهما لقوله تعالى (فامسك
عمرى أو تسريحاً محاسن) وهل إذا مسح السكاح حاكم يرى المسح بذلك يمسح لشدة الضرورة
اللاحقة بها وأما إذا أهله إلى أم لا (أجاب) نعم يح على الروح أحد الأمرين اللذين أمر الله
تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل فامسك عمرى أو تسريحاً محاسن وفى صدر التسمية
وأما لما شاهدوا الضرورة فى العرق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها
لا تعد من فقرها وعنى الروح فى المال أمر متوهم استحسوا أن يعقب العاصى بأشأافى المذهب
يفرق بينهما وقد احتار كثير من علماء ذلك عند شدة الضرورة وهو بما يشرح صدر الله له لما فيه
من دفع الحرج والأسرار والله اعلم (سئل) ما حقيقة الروح أنه يعقب على روحها الصغير
(أجاب) بقية ما تأتى به الفقهاء من الطعام فإن أكلت معه مما يأكل فيها والا يذبح لها طعام
من لحسن طعام الفقراء فإن لم ترص وطلب فرص الدراهم فهو ذلك ويعرضه دراهم مادام
على حاله وإن أحلب لعلاء سرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو الملقى به والله اعلم (سئل)
فى رجل قررت عليه روحته فقوة وكسوة طفلها طلاقاً رخصاً فهل هذه الطفلة تسقط عنها
وكسوتها إلى متى عليها شهر فأريد أم لا (أجاب) نعم تسقط وإن كسا مقرونين كالأرارية
والدخيرة ومذكور فى قاصيحا ومقتضى كلام الحنفى وإمى به صاحب البحر والنوى بخلافه
مخالفاً للمعروف والله اعلم (سئل) فى رجل طلق روحته نكاحاً وكان العاصى فرص لها سلمه
بقية فى عبته هل يسقط عنه المهر ومن الطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل
صاحب البحر عن شخص عليه بقية مقدرة لروحه وكذا كسوة ومعت المدة ولم يدفع لها ذلك
ثم أنه طلقها طلاقاً رخصاً هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط البقية المدكورة وكذا الكسوة
بالطلاق الرخصى اه وذكر فى محله خلا عن الخنثى لو طلقها الروح فى هذه الوجوه فإنه يسقط
ما احتج عليه من التمسك بمدة فرص العاصى قال فقد طهر من هذا إن الراجح عندهم سقوطها
بالطلاق كالنكاح خصوصاً وقد إمى به الشيخان كالأرارية ويعنى الشيخان الصدر الشهيد
والشيخ الإمام طهیر الدين المریعی ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرخصى
والنكاح لأن فى عبارة الحنفية والظاهرية قد عطف الناس على الطلاق فعلم أن الطلاق رخصى وقدم
قبله عن الدخيرة ماصورته ولو طلقها الروح فى هذا الوجه يسقط ما احتج عليه من المعصاة
بعد فرص العاصى كذا حكى عن العاصى الإمام أبى على السبكي وكان يقول وحدهما رواية هذه المسئلة
فى كتاب السلاى وبه كان يعنى الصدر الشهيد والإمام طهیر الدين المریعی اه وقد قدم قلاع الدعاة
أه حرم سقوطها بالطلاق كالنكاح مسوياً بينهما وكذا فى الخوهرية وكثير من الكتب وهذا دائم يكن
مستنداً نادى العاصى كما هو الصحيح والله اعلم (سئل) فى الطلاق هل هو مسقط لفرص البقية التى قررها
العاصى للروحة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للبقة المقضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رخصاً كما صرح به
فى الخلاصة والبرارية وغيرهما من الكتب وإمى به الشيخ ريس بن محجب وللشيخ أمين الدين وهى
فى ما بينهما وصرح به فى الخاتمة والظاهرية وقد عطف الناس على الطلاق فعلم أن الطلاق رخصى والمسئلة
شهيرة وقد بحث فيها بعض المأخزين مختالاً ببعض مع صريح الفل بالسقوط وقد أضيفا فيها مزاراً كما
أبى الصدر الشهيد والإمام طهیر الدين وتوارد القل به واستعاض والله اعلم (سئل) فى رجل تخدع

مطلب بقية الضرورة

على روحها الصغير

ما تأتى به الفقهاء

مطلب إذا طلق

امرأه طلاقاً رخصاً

تسقط البقية المقررة

بقية شهر

مطلب البقية المقررة

مسقط بالطلاق النكاح

مطلب الطلاق ولو

رخصاً يسقط البقية

المقررة

مطلب بقية المخدوع

الذى لا تسقط وكذلك

بغير روحته على أمه

الموسر

مسترق عنه عن وجوده بحيث انه يفرح فيه في الاحوال ولا يقتل اسلما بقل ولا يرتد على سائل
 حروما واذا اشتد الجوع اكل ميتة او ترانا ولا يعلم الذي ما يكون غير انه اشد حلا من هو متفق
 الخيون لا مال له ولا نوال وله روحه اسرها هذا الحال لانها بسبب عادمة المعاش وفاقدة الفرائض
 وله اموسر هل تفرح من هبة وهبه روحه عليه ام لا (احاب) حامل القول فيه باحتسابه حيث
 نسب المحرم فيه والاعسار بسبب ما تشرح في السؤال من سوء المراح وعدم الاعتدال وحتت هبة
 على ابيه الموسر وكذلك هبة روحه اذا احاج الى خادم يقوم بامر ويدركها والحرر في المذهب
 واليه العمية اليه يذهب في البحر مثلا عن الخلاصة يحترق من على سعة روحه ابيه ولا يحترق الاب
 على سعة روحه ابيه وفي هفتك الخواني قال فيه روايل في رواية كمالا وفي رواية انما سبب هبة
 روحه الاب اذا كان الاب مريضا او بهرمانه يتحاج الى الخدمة انما اذا كان صبيحا فلا قتل في المحرمه وفي
 هذا الفرق بين الاب والاس فان الاس اذا كان بهذه المثابة يحترق الاب على هبة خادمه اه وطاهر
 ما في الدخيرة ان المذهب عدم وجوب هبة امرأة الاب او حارثته ام ولده حيث لم يكن بالاسعة
 وان القول بالوجوب مطلقا اما هو رواية عن ابن يوسف اه ملى البحر وقد علمت به ان المذهب
 عند الحاشية الى الخادم تحب هبة الروح الاصل لا احتياجه الى الخادم صارت من حمله هبة وجب عليه
 فحرراه ادانت ما تشرح فيه تفرص هبه وهبه روحه عليه فاهم والله اعلم (سئل) في رجل يهب
 ثمنه بالطعام الكثير ويمكن روحه تناول ولا يحترق عليها في تناول ما تكفيها من هل ادانت ذلك يفرص
 القاضي عليه الهبة من الدراهم ام لا وفي الكسوة ما ي وما قدرها وما اعتارها هل هو محال ام سالها
 ام باعسار حالها ما (احاب) الفقه نوعان يمكن وتجليك فالتكفين يتعين في صاحب الطعام الكثير
 او الذي له مائة فممكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها ان يطلبه من من الهبة كذا صرحوا
 فادانت ان الروح بهذا الوصف لا يجوز ففرص هبة عليه لانها والحال هذه متعنة في طلب الفرم
 وان لم يكن بهذا الوصف فان ربيب ان تأكل معه فهاو نعمت وان حاصت به من لها المعروف على قدر
 حالها اسوة انثالها حيث طهر للقاضي ان يصير لها ولا يفرق عليها واما الكسوة فذكر في الظاهرة
 ان محمد اذ كره عن وحماد بن ميمون وملحة في كل سنة اراد بهما سفيان وشوباه والدبرع والقيص بن
 قيس وحماد بن ميمون وشيبا وحماد بن ميمون وفي الحاشية ان ذلك يخلط باحلاف الاماكن والاعاد
 فيجب على القاضي اعتبار الكفاية المعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها اعتبارا بهما كالمه
 والله اعلم (سئل) في رجل غنق لابه الصغير عقد نكاح على صيرة سهات سوات ففرص من اعصى
 على الصغير في عتله له الصغيرة هبه قبل الدخول بها يطلب والداه هل يصح الفرم المذكور ام لا
 ولا يلزم الوالد ولا الولد (احاب) لا يصح الفرم من وحوه منها اه لا هبه لصغيره لا يملك الخلع
 وسهلا لا يجب على الاب هبة روحه ابيه خصوصاً غير الخلع الى خادم يخدمه وهبه ما عاين وهو حكم
 والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة ارسلت
 الى زوجها وهو في موضع بعيد ان يرسل لها النفقة المفردة لها عليه والحال انه كل ما هالمة
 الى موضعه الذي يبيع من موضعها دون مساهة القصر فأتت هل لها ذلك ام لا لعتوطها لا مانع من
 ان يسكن من حيث سكن (احاب) ليس لها ذلك حيث واهالها محل على ما هو المذهب خصوصاً ما
 دون مدقة السعر لا بها مسئلة في ذلك فشرط ولا هبة بالاشارة ولو كانت محكوما بها اذ الحكم بالنفقة بالاشارة

مطلب لا يصح ففرص
 القاضي الهبة على
 الروح حيث كان عسا
 ولا يتبعها من تناول
 ما يكفيها

مطلب عقد لاسه
 على صيرة سهات
 سوات لا يصح ففرص
 هبتها على واحد منها

مطلب اذا اراد الروح
 ان يسقلها الى مادون
 سافة القصر وامتنع
 سقطت هبتها

ماطل والله اعلم (سئل) عن حققة المسمر (احاب) طاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي
رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ومن عليه محمد وقال في اجماعة والدائع انه الصحيح نظرا
الى قوله تعالى (ليمق ذو سمة من سمة) ومن قدر عليه ورقة فليحق ثمانا ما دله لا يكتب الله حسلا الا ما تاهها
وفي غاية البيان ان ادا كان مسمر او محي موسرة واوحسا الوسط قد كلفاه تاليس في وسعه فلا يجوز
لكن قال مصمهم هو محاطل عما في وسعه فيمقه والباقي دين الى الميسرة فليس تكلفا تاليس في وسعه
لص عليه في البحر وفيه يستمر في القرص الاصلاح والايسر الحاصل انه لا كلف فوق طاقته ولا ينجس
في شيء لا بقدر عليه لمسرته والله اعلم (سئل) في روجن مسمرين لطلب الروحة من روجها ما فوق حققة
المسمرين عال لا بقدر له عليه فما حققة المسمرين المفروضة له (احاب) ليس لها ما فوق حققة
المسمرين وكسوتهم وقد صرحوا بأن حققة المسمرين ما اعتاده المسمرين وقد اعترفوا سلا دنا اكل
حمر الشمير والذرة والريت وليس الدرا ربع اثنى من القطن ويحو ذلك فاذا طلب فوى ذلك
لا تحاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم (سئل) في الروحين اذا كانا عيين هل تحب عليه
حققة الاعياء وما حدث الهى في باب الحققة (احاب) نعم تحب حققة الاعياء قال في البحر احتافوا
في حدة اليسار على اربعة احوال اصحها قولان احدهما انه مقدور صلب الركاة قال في الخلاصة وبه
بهي واحتمار الوالو الخى مطلقا بأن الحققة تحب على الموسر وبهاية اليسار لا حدة لها وبهاية الصاب
يقدر به والثاني انه يصاب حرمل الصدقة وهو الصاب الذي ليس سام قال في الهداية وعليه
الفتوى وصححه في الدخيرة اه والذي يظهر للفقهاء الرابع في الحققة ان الاول ارلى ما قول لان
ما ليس سام سريع المعاد اذا تواردت عليه الفقات كما هو طاهر والله اعلم (سئل) في رجل فقير
له روجة فقيرة فما تكون كسوتها (احاب) لها من حسن كسوة المسمرين في كل سنة درعان اى
فيصا واحد للشتاء وواحد للصيف وحران كذلك وملحمة مما يكون مثله للفقراء اهل الاعسار
لان الوسطين ولا دوى اليسار والرجع في ذلك للمعرف وتختلف باختلاف الناس والاوقات هذا
خلاصة ما قلته علما في ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا غاب عن روجته من ملدها الى مصر
من الامصار وتركها بلا قيمة ولا معنى فمرص القاصي لها لطلبها ملما يرسم حققتها وكسوتها
فرضا صحيحا شرعيا واد لها بالاستدانة للفرص المذكور فاستدانت لذلك واهتت مدة عيابه عيبة
طويلة وقد طامها الروح في اثناء عيبت في ذلك المصرو معصى على طلافه مدة ولم تعلم به ثم بلغها
انه طاق فلم تصدق الى الان لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بغير ما استدانت واهتته الى
ثبوت الطلاق ام ليس لها ذلك (احاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تقطع الحققة المستدانة بالطلاق
مطلقا ما شا اروحيا واذا كدسته في اساء الطلاق ولم يثبت بية يعمل في حقها كما به طاقها في الحال
وكانت العدة باقية في حق الحققة والسكى والله اعلم (سئل) في رجل فرض على القاصي حققة
وكسوة لروحه ومضت مدة فادعى طلافها واقضاء عدتها مدمرمان هل يصدق وتسقط الحققة
والكسوة المقرتان والعدة وحققة العدة ام لا (احاب) ان كدسه في الاساء ولم يقيم بية كل
عليه العدة من وقت الدعوى ولها فيها الحققة والسكى وان صدقه فلا حققة لها ولا سكى واما
الحققة والكسوة المترتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجميا على الصحيح والله اعلم
(سئل) فيما اذا فرض القاصي لمحصنة لاهم القيمة قدرا لعتقتها وادلها في اهاه والاستدانة كذلك

مطلب في الحققة
الواحة على المسمر
مطلب ليس لروحة
المسمر ما فوق نفسه
المسمرين حيث كان
مسمره

مطلب في نفسه
الروحين اذا كانا
عيين في حدة الهى
مطلب في كسوة
الهسية اذا كان
روحها فقيرا

مطلب غاب عن روجته
وتركها بلا حققة
فرض القاصي لها
ملما وامرها
بالاستدانة وطلعهما
الروح في اثناء
عيبت الخ

مطلب فرض القاصي
عليه الحققة فادعى
طلافها مدمرمان

مطلب اذا فرض
الحققة لمحصنة الام
التيمة قدرا لنفسها
وامرها بالاستدانة
لترجع في مال البينة
ولم يكن للتيمة مال
فظهر لها عزم الخ

لرحم ما افعه في مال اليقينة وذهب الام مدة والخل ان ليس لليقينة مال طاهر ولها اعم لا يورث
 عى وتردد الام ان ترجع بدل ما افعه في المدة على الم من عر ان يورث ما افعى عليه هذه اليقينة
 فهل لها ذلك ام لا (احاب) هذه دى ارحم المحرم لا تحب ان النساء والعصا لاندله من الطلل
 والخسومة كما صرح به في الحرقة عن الدائع ودا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع ما افعت في المدة
 المذكورة على الم او لا لكونه مير مقضى عليه وثانيا على تقدير انه معصى عليه باحتياج شرائط
 النساء من الخسومة وحصره المقتضى عليه وعبرها وأمرها بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذا
 شرط الا يعاقب بما استدان لامن مالها في الحر لا يرد في الرجوع من الاستدانة والا يعاقب مما استدان
 كما يفيد في المدسوط والهاية وعبرها حتى قال الفرسوسى ولقد علط بعض الفقهاء هنا في مفهوم
 كلام صاحب الهداية وهل اذا ادن العاصى في الاستدانة ولم يتبد فانها لا تسقط وهذا عاقل
 بل معنى الكلام ادن القاضى في الاستدانة واستدان اسمى واصفا المذكور الرجوع ما افعه على
 مال اليقينة لا على الم واذا لم يكن لليقينة مال لا يصح اصل العرص المذكور لم يفيد الرجوع في مالها
 والحالة انه لا مال لها كما صرح في ابرارية وعبرها وبه علمت ايضا ان ما يكسب في او باني امر
 ان يسدس ويرجع على من تحب هذه على شرعا غير صحيح لعدم حصور المقتضى عليه وعدم تعيينه
 وعبر ذلك من شرائط النساء وكثيرا ما يقع العلق في هذه المسئلة لعدم التأمل في كلام الفقهاء وقلة
 التمييز بين الرجوع مع كثرة الاساءة بكمرة وقوع مثل هذه الحوادث والله اعلم (سئل) في امرأه
 تسكن مع زوجها فرب له طلبها احوها لحصر عرس احدها ساطس فارسلها معه شرط ان تعود
 في شهرها وان مضي الشهر ولم يحضر فهي طالق فكنت سه ساطس واستعرت بها وكان قد مرر
 لها نائب الحكم ساطس فبقة على زوجها المذكور وحصر احوها لطلبها وهي مقبلة بساطس هل لها
 الفقه فبعدا الشهور المضروب لها احلا في العينة ام لا (احاب) حيث عصت امره صارت مأمورة
 فلا تسحق هذه واذا ادعى انه اطلق لها الاقامة ساطس وانكر فالقول قوله لان الاذن يسفاد
 منه والله اعلم (سئل) في شخص ضمن ما ترتب بدمه بكم من كسوة امرأته المقررة عليه انما
 هل يصح هذا الصمان وطلب الصمان بما يرتب على الروح بعد الصمان ام لا (احاب) يصح
 هذا الصمان كما صرح به في عقاب الحر والتاخر حاية وعبرها والله اعلم (سئل) في اب كسوف
 هل تحب هذه على امه الممر (احاب) اذا كان الاس ممر لا كسب له اوله كسب لا يفسد
 عن فوزه شيء لا تحب هذه على كما افهمه كلام الرازية وعبرها والله اعلم (سئل) في كسوف
 لا يفسد من كسبه شيء عن هذه هل يورث من عليه العاقبة هذه لا لانه الفقير ام لا (احاب) لا يورث
 لها هذه على حده فلا شبهة واما اذا كان كسوبا وله عيال نصها الى عياله ويسبق على الكل حيث
 قدر على ذلك قال في الحر ما فلا عن شرح الطحاوى ولا يجر الاس على هذه ابو المصير
 اذا كان ممر الا اذا كان له ماله او ماله فمقتضى فانها يدخلان مع الاس ويأكلان معه ولا يورث
 لهما هذه على حدة وهل عن الحانية ما هو مراد به فراحه ان شئت والله اعلم (سئل) في امرأه
 عت سها زوجها وتركها فلا هذه تحكم يصح مكاحها العاصى الشافعى وبعد العاصى الحنفى واعقب
 العدة هل لها تزوج مفسها لدى العاصى الحنفى او يشترط ان يقع مكاحها على مذهب الشافعى
 بولى وما شرطه لكونها حلية عدده عبر حلية عد الحنفى (احاب) لكل ان يزوجها ادعى

مطلب هل ان معنى
 الشهر ولم يحضر
 فهي طالق قصي
 لا تسحق سلسه
 سوى هذه الشهر

مطلب ضمن شخص
 ما يورث بدمه بكم
 من كسوة امرأته الخ

مطلب هل يحب هذه
 الاب الكسوف على
 امه الممر

مطلب في اب كسوف
 يكسب قدر هذه
 هل يورث من العاصى
 عا هذه لانه الممر

مطلب اذا عات ورك
 امرأه فلا هذه تحكم
 اسامى هـ الكاح
 هل للحنفى روتوها

حيث قلنا سعاد الفصح حلة عدل الحى ايضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عد فاس
ان روحها سافر عنها ولم يترك لها بقعة وطلبت فصح نكاحها بذلك وافامت بية على ذلك وحكم
به حاكم يرى ذلك فصح عنها فهل يجوز للحق ان يروى عنها واذا حصر الاول ما حكمه فأجاب
بقوله اذا اقامت سنة عد القاصى ان الروح عاب عنها ولم يترك لها بقعة وطلب من القاصى - وح النكاح
وهو يرى ذلك فصح عد الفصح وهو قضاء على العائت وفي القضاء على العائت عددا وروايل
منهم من رآه ناديا ومنهم من لم يره فاعدا فعلى القول بسقاده لسوع للحق ان روحها من المر
بعد انقضاء عدنها واذا حصر الروح وافام بية على خلاف ما ادعت من ركنها بلا بقعة لانه
بنته والبيعة الاولى ترجيح بالقضاء فلا تستعمل بالناسية سبى واقه اعلم (سئل) في رجل طلق روحه
طالفا ناسا وروحت المدة هل اذا طلعت احره لخصائه ولدها به او الارصاعه تحا ام لا ولا حرص
لها عليه مادامت في المدة الا بقعة المدة (احاب) اما بقعة المساة في المدة فواجبة لها عددا
واما بقعة الارصاع والخصاة في الكبر لا تامة لو منكوبة او مودة طامه ومنهبل وصنع صاحب الهداية
يدل على احتيازه وفي النهر وهو الا ترى الاصل ان لها طلب بقعة عددا حتى تنقضى وليس
لها طلب احره الارصاع والخصاة مادامت في المدة حتى تنقضى في الرواية التي اطلق المنون فيها
عدم الخوار لها والله اعلم (سئل) في امرأة اتت ان تحول مع روحها من ناطس الى لدة هل يكون
باشرة فتسقط بقعتها لاسبيا وقد دخل بها لدة وما يلزمها اذا فعلت ذلك (احاب) ثم تكون باشرة
بامتناعها عن التحول منه وتسقط بقعتها به ويلزمها التحريم لارتكابها المعصية ولو قضى القاصى بها
لا يجوز فقد نصوا احكاما بان من القضاء بالمثل القضاء بسبعة الباشرة والله اعلم (سئل) في رجل
تمصر له روحه الزملة لها اح بالقدس حصر لدى قاصيها وطلب ان يحرص لاحتها التي في الزملة
بقعة على روحها الذي تمصر فاحاه ولم يطلب بية على النكاح ولا على الوكالة ولا احدها كصافها
ولا حصرت بسببها ولا حملت انه مات ترك عدنها بقعة ولا سأل على حالهما افتقيران هما ام عسان
ام احدهما عى والا آخر فقير ليراعى العرص بحسبه بل حرص على العائت للعائتة ذراهم غير مكشوف
عن حاله وكتب سكاه مصوبه حرص رسم بقعة فلاذة ولديها والمختارون اليه من ثمن لم وحين
وريت ودحوول حمام وصابون وعسل اثواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية
ما هو رسم الروح اربع قطع وما هو بقعة ولدها اربع قطع على روحها العائت وادى لها الحاكم
فامان ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما والاستدانة عددا لحاحه والرجوع بذلك على روحها العائت
برصا وادانة ولين لها من وكيلها شقيقتها فالان والحال ان ولديها علام اسمعى عن امه ومن طعيمة
هل يصح هذا العرص ام لا (احاب) لا يصح لترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه
عدا تمسا بأسرهم ومنهم من روى روحه الله تعالى ولا يربط طلب احياها عن طلبها وطلب البية على النكاح
لارم على القاصى لاسبيا الذي لا يعلم به وكذلك احد الكفيل كما نص عليه شمس الاثمة السرحسى
وكذلك تخليها ان لم يترك عددا شيئا وعلى القاصى ايضا ان يخلفها انها ليست باشرة قال في الحاشية
يخلفها القاصى بالله تعالى ما استوجب الثقة ولم يكن ينكحها سبب يجمع الثقة كالشور وغيره ويأخذ
مها كعقلا ويخلفها بطرا للعائت ومن اللارم ايضا هل ان يحرص الثقة السؤال عن حال الروح حين
فقر او عى ليرتدى الى طريق العلم بالخال فيحرص بحسبه فانه اذا حرص اكثر من حاله له الامتناع

مطلب احلف بها
لو طلب المسدة
احرة الخصاة
او الارصاع
مطلب اذا امس
من التحول مع
روحها من ناطس
الى لدة لا نكح لها سبه
ولو قضى بها
مطلب طلب اح
الروحة من القاصى
ان يحرص لها البقية
على روحها العائت
فعل من عر طلبها الخ

عن ارادة ولا يمد مفاؤه بها كما هو في البحر وغيره والجامع ان مواعيد هذه امر من المذكور
محدده ولو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكن ولي شري من سماع الحكم مع حكوم له
على الحكم عليه لدعوى اجر على امير بعية كل منهما يتحد دعواه او كاله هذا لا فائل من حكمه
كعدم جامع كل من لعماء والمتوى ملك منه اعلم والله اعلم (سئل) في بيمه لامل لها ولها
ام وعم طلت الاداء من العلى لها اضعه فعلم بعه امم ولم يبين المروص عليه هل يصح
دب ام لا (احاب) لا يصح اشترط وجوب حصة الغريب غير دى الاولاء الملب والحسومة من
يدى اعلى فلا يصح على نائب ولو ميا فكيف مع عدم بيه و به يعلم عدم حصة مابده له كثير من النوار
في مرض النفع للمل هؤلاء واقعة اعلم (سئل) في امرأة اذا دعت على زوجها انها اسحق بيمه كسوء
سبب اسين واربعين سراسى دراعين وقبضين وصادتين واربعة وشرولاس وما وحين هل تصح
دعواها من اداها ام لا (احاب) لا يصح دعواها واخلى هذه اجماع علماء على سقوط النفعه المناسبة
الحالية عن النساء والرضا في ارمان الذى قد مضى واقضى وايضا هذا المدعى به وهو الدواعى
والقبض والصادتان والاربعة والشر والاس والنواحيان والادان عن الواجب لها شرها
اعى الكسوة او احة درعان وحران وملحة كما صرح به في الخويرة وغيرها فكيف تصح دعواها
بذلك هذه المدة هذا لا فائل به والله اعلم (سئل) في صعره ثلاث سواب هل لاه الماه ان منع
اماهاه احيانا ام لا وهل اذا اتى له طعام وكسوة يلقان بحاله يتبين مرض الدرامم سليه ام لا
(احاب) ليس للام منه عن ابيه احيانا ولا تبين الدرامم للنفعه بعد صرح علماء بما طاعة بان النفع
هى الطعام والشراب والكسوة فاذا اتى لولده بذلك لا يجوز على دفع الدرامم وانما المبيع كميته
لا دفع الدرامم لاه حتى تشتري بها هتته وفي الدحية والناظر حاية والبحر وسيرها من الكتب
ومن مثابها من قل اذا وقت المارة من الروحين في هذا الباب فاعلى ما تجاز ان شاء دعوا
الى نقة يدعها صاحبها ومساء ولا يدفع اليها حلة وان شاء امر غيرها ان يبقى على ولده يعى النفع
والشراب والكسوة والله اعلم (سئل) في رجل اصابه مرض حار فخرج ماعليه من الثياب وخرج
من بيته هائلا لا يدري مكانه وله والده صريرة فقيرة وأحب شقيقة واحب لام واح لآب وان اح
شقيق صغير وله مال من حسن النفعه كالحلعة والدرامم عدد من يقره هل يمرض لو اذنه بها هتته
دون من ذكر ام لا (احاب) يمرض لو اذنه لا لغيرها من ذكر في الكبر وعمره ومرض لروحه
العائث وطله وابويه في ماله يعى الذى من حسن النفعه عدد من يقره فالتقييد بالروحة والسلب
والا يورس احتراز عن غيرهم والله اعلم (سئل) عن امرأة لها بيمه احد ابوها سنة عشر مرثا
وسلب مرض النفعه عليه وعلى ابيه هل لها ذلك ام لا وهل اذا وحت هتته عليها وهما سلبان
صمها الى عيالهما لما كل ثيابا يكون وتكثرت ثيابشرون وتكثرت ثيابشرون وهى تريد مرض
النفعه درامم يجرها القاصى على ذلك ام لا (احاب) لا يمرض القاصى عليها هتته ولها ما تسقى
منه درامم او دماير او عقار او مواش او غير ذلك مما يمكن بيه والاهاق منه وان لم يكن لها ذلك
فعلها صمها الى عيالهما وتاكل ثيابا يكون وتكثرت ثيابشرون ادعياها دفع حاجتها وهو حاصل
بتادكرها واما مرض الدرامم فلا تزل تنبيه لها وان كانت داب كسب لا يجوز ان يمرض لها عليها
هتته الا ان الواجب ديانة عليها ان لا يجوز اها الى مشقة الكسب والله اعلم (سئل) في رعيم ارسل

مصل في بيمه لاه ام
وعمر صرص اعلى
لها النفعه مصل الام
الح

مصل اذا دعت على
روحها من كسوة
لمده ماسة من عمر
تراس ولا فضاء

مصل ليس للام
مع الصغير عن ابيه
ولا يبين على الاب
للمرء الا النفع
والكسوة دون الدرامم

مصل اذا عاب
الرجل وله مال من
حسن النفعه تمرض
في مال الزوج وطله
وابويه

مصل اذا طلت
مرض النفعه على
ولدها درامم وطلها
صمها الى عيالها
لا تخاف لذلك

مصل في رعيم ارسل
علامه لجمع غلاب
رغامة فعل العلام
فصم الحاكم من
يجمعها ويسق الح

علاما له بحيلة ورجله ليجمع له علات رعايته ويحفظها له لعمدة عن مكان الرعاة فقل الملام واصطر
 الامر الى من يحدها ويحفظها له حتى صياغها ان اسطرت مراحتة فصالحا حكم من يحفظها ويحفظها
 ويسبق عليها وعلى حيلة ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه فذل ذلك مصلحة
 للعالم وحفظا لماله عن الصباغ هل له الرجوع عليه بذلك ام لا (احاب) حيث يصيب المصلحة
 في ذلك واذن الحاكم مالا يفاق رجع المأخوذ بما اسبق في ذلك مالا يوافق له نص لمصالح من عمر
 عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الى الشام
 بلاسعة من دراهم او طعام واصرها لولائها عاياه الايام هل يكون مريكم بمصحة توجب الاتام بعباد
 على هذه المصبة تشديد الاستقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم (كفى بالمرء اثما
 ان يصنع من بول) (احاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باحاط علماء الاسلام بيباق في الدين
 بالاهامة والادلال وفي الاخرى ما جرى والكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث
 الواردة عن رسول الملك المتعال بها (ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ام صنع حتى يسئل الرجل
 عن اهل بيته) فليت شعري ما حواه من مثل هذا عد السؤال وقد اسر بالمعاشرة للمعروف فذله
 بالصدقة يلزمه التبرير والاهامة والتحقير لماله لا امره الشارع والله ولي الوفاق فذله الهامة
 الى سواء الطريق والله اعلم (سئل) في الرجل هل تحب عليه سكي روحته في يب له علق على حده
 واذ امتنع يحبس حتى يسكبها ادهو من حله سعى الفقه (احاب) لم تحب عليه اسكانها في يب له علق
 على حدة يكون له ملك او احارة او عارية احكاما ويحبس اذا امتنع عنه لانه من حله الفقه فقد ذكر
 في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سأل محمدا عن الفقه فقال الفقه في الطعام والكسوة والسكى
 فاذا امتنع عنها ارع احد انواعها يحبس في ذلك والله اعلم (سئل) في امرأة لها روح حاصر واسان
 من غيره هل للقاضي ان يرض عنها على حداثتها ام لا واذ ارض هل يصح رصه ام لا (احاب)
 ليس للقاضي ان يرض عنها على اسبها مع وجود روحها اذ عقها عليه مطلقا عاكان او فقرا حاصرا
 كان او سائنا حتى لو تندررت الفقه عليها لمحره او عيت فقهها مع ذلك على روحها وان حاران مؤمر
 الا ان مالا علق عليها يرجع عليه مما هو اذ لا يشارك الروح في عقته على روحته احد قال حل
 من قائل (وعلى المولود له ردفون وكسوتون للمعروف) والله اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته
 وبهها صغير وصغيرة ولصغيرين عمه تريد ان ترسهما بغير شيء والام تاف ذلك وتطالب الاب بالاحر
 وبعقة الصغيرين والاب مصر هل تحب الام الى ذلك ام يدفان للعمة (احاب) الصحيح في المسئلة
 ان يقال الام امان تمسكي الولد بميراحر وامان تدفعه للعمة صرح بذلك في البحر مثلا عن الولو الحية
 والمسئلة مصرح بها في الحامية والبرارية والخلاصة والظهيرية والله اعلم (سئل) في صغيرتين محصونتين
 للحدة ام الام مآخرة قدرها قلمة مصرية في كل يوم وانوها بمصر وتريد ان تحكم في احرا الخصامة
 ما كثر منها ولهما حدة ام تريد ان تحمصهما محاما هل يدفان لها ام لا (احاب) الصحيح ان يقال
 لام الام امان تمسكهما محاما وامان تدفعهما لام الاب كما في الخلاصة والولو الحية وغيرها من كتب
 المذهب والله اعلم (سئل) في صغيرة فقيرة لها احلاب فقير هل تحب عقها عليه ام لا (احاب) لا تحب
 اذ شرطها البسار وهو يسار الضرورة على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله اعلم (سئل) في القريب
 المحرم كان الاح اذا كان قادرا على الكسب هل تحب عقته على عمه ام لا (احاب) لا تحب فانها لا تحب

مطلب لا ريب في
 الحرمة على من ترك
 روحته مالا همة

مطلب يحب عليه
 اسكان روحته في يب
 له علق على حده واذ
 امتنع يحبس

مطلب لا يرض من العمة
 على غير الروح مع
 وجوده

مطلب طلاق امرأته
 وبهها صغير وصغيرة
 وهو مصر ولهما معه
 نصاب الام الخ

مطلب اذا كان للصغيرة
 ام ام وام والاب
 مصر

مطلب لا يحب عقته
 الصغيرة على احبها
 القريب

مطلب لا تحب عقته
 من الاح على عمه اذا
 كان قادرا على الكسب

على انه اذا كان قدرا على الكسب فكيف يحل على عمه مع قدره على الكسب صرح بذلك في الار
 صاحبها والامر والتأثير له من احوالها ولا يرد عليه ما رواه الام (سئل) في بيع له مال
 وام وامر من لرب التربة ما لا يعلق عليه حتى يسهل له من ماله والتم ان يسهل له ما لا يعلقه منها
 وامر من ربح هل يربها ما لا يعلق له ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله
 عه وسئل عن ماله (احب) لا يربها ما لا يعلق له ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله ولا يعلق له من ماله
 (سئل) في رجل من ماله ان يرب له احواله من اسه فماله اهلهم فمعه وهو مفسر فهل يربها
 معه احواله مع احواله ام لا (احب) لا يربها معهم اذ هو القرب العاشر عن الكسب لاحب
 على قربة الا اذا كان موسرا واحلوا في هذا النصار على انه اذ كان الاصح بما قولوا احدهما
 مفتر سبب ان ركاه فواسع درهم لاحب في الخلاصة وهو في واحداه ولو لم يكن واسعا
 انه سبب حرمان الصدقة وهو السبب الذي ليس سام في الهدية وسبب القوي وصحة في الدخلة
 والمولان الا حرمان ركها ذكرها لمحو حدهما والله اعلم (سئل) في اسم لهم سبب مفسر
 وسبب كدب وعما لا م مدعي الاعمار اصحاب حب هههم على احد من ذكر ام لا واعول
 قول مدعي الاعمار (احب) لا يحب هههم على احد من ذكر لصرح علمائنا بالمفسر بل مفرله
 المتب والبول قول مدعي الاعمار الا اذا قامت لمدعي السبب بانه ماله فحكم الحاكم بهاعى من سبب
 عليه وادامهم سبب سبب من اعاصى ان يسأل عن حاله لا يحب على اعاصى السؤال وان سأل كان حسبا
 وان احده عدل به موسر لاهل الماشي ذلك حتى يحرمه عدلان انه موسر فسبب الماشي بالسبب على
 والحاصل انها دعوى كسبه الداروى فحبب الاحتياط والله اعلم

مطلب في ماله ما
 وان سبب وا التربة
 انه الاصلان
 والتم ان يسهل له
 لا يعلقه منها

مطلب لاحب هه
 الا حوله من الار
 على احدها المفسر

مطلب احل
 في السار الذي حب
 معه القه

مطلب اذا كان للاسام
 سبب وسبب وعم
 ان مفسرون لا يحب
 هههم على حد

كتاب الماشي

(سئل) في مريض ملك احياه نفسه جميع ما ملكه في مرضه الذي قد مات منه وعن سبب وادراخ
 ما احياه اعنى حرره الموجوده وبذعه وصدفها الاح واحاره وكسها اليك فالحكم (احب)
 لا يصح ملكه في مرضه الذي قد مات منه فاما عن الخاربه الذي افره الاح واحاره فهو باق في حبه
 الموجوده بل عن احه واما صلب اليك وهو الصلب في الخاربه فهي بحره فان سبب حرره واسم
 واو لاهما وان سبب صلب المر لو كان موسرا ورجع على الخاربه واو لاهه وهذا عندني حبه
 واما عندنا ليس للرب الا الصلب مع النصار او السباع مع الاعمار والله اعلم (سئل) في حق م
 لامراه وهه لاسها اعني المراه ومات عن الاس فقط فالحكم (احب) الاس بحران سباع
 هه وان سبب استعاضه في حبه ذلك هذا اذا لم يحرم عنها الكله اما اذا احاره فه حار وعق حبه عتا
 لان الموق مما سوف على الاحاره اذا صدر من الفصولي وهي فصوله في حبه الاس فسوف بها
 على الاحاره فاذا احاره حرره صرح سوف الموق على الاحاره الكمال من التهام في سرح الهدية
 في الكلام على سبب الفصولي فراجع احسن والله اعلم

مطلب اذا ملك احه
 نفسه ما ملك في مرضه
 الذي مات منه
 وعن سبب لاسه
 واذا افر الاح الخ

مطلب في رفق بين
 امرأه واسها اعني
 الام ومات عن الاس
 هه

مطلب استعار ام
 له لئلا يفسد منها

ذكره فاقم عليها
 ماله عا به سرق
 منها

كتاب الاستعداد

(سئل) في ام له استعار من حره حلتا صلب منها فذكره فاقم عليها ماله ودفعه الى سرق منها
 هل صدق في دعواها ام لا وهل لخاصي حبه ماله فبطله فيها بما يوكا العن المساع ان

اليمن عند ان حبيبة ومحمد وحرّ حوا على ذلك فروعاهما ان فعلت كذا مادمت بخارى فكذا
فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يثبت لا يحمل اليمن موقفة فوق فهدى فاستأنه مادام اوكل
او استمر او استمر او طول ما الامر كذا او مال وعو ذلك من كل ما يوجب الوقت يقضى
الدوام وعدم الانقطاع لقاء اليمن فاذا رالت الدعومة وفعل ذلك العمل فعله واليمن منتهية
فلا يثبت صرح بذلك في هاوى القاصي طهير الدين وجامع القاصي وهاوى الفصل وهاوى
ان اليت والعوى والحر وكثير من الكتب وعارة الحر لا يعمل كذا مادام بخارى فخرج
تنهى عنه ما طرّح فاذا عاد عاد والمن منتهية فاذا فعل ذلك العمل لا يثبت في بجه اه والحمد
ان القل مسبق في المسئلة والله اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ابن حله خلف الفلاني الثلاث
لا آكل من الطيخ الذي يجبه اوك ماوا المرحم فقط هل يثبت بغيره ام لا وهل يثبت من اللحم اذا اتى
به غيره وطبخه غيره يثبت يا كذا ام لا (احاب) هذا تخصيص العام بنية تخصيص العام بمجيئه بالاخضاع
كما صرح به في الحر وغيره فصيح لا يثبت فيه وبين الله تعالى فلا يثبت بغيره واذا اتى به غيره وطبخه غيره
لا يثبت لعدم وجود شرط الحث والله اعلم (سئل)

الحمد لله بحمل الصور * ومنب الاشجار في الروص غير
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي حرد حقا صارما
وآله وصحبه وحده * ثم الذين اسعوا من بعده
وبعد فالمرحوم من الحرير * واطم السحر مع القدير
هو الذي قد فاق اساء الزمن * في قوله الصحيح ايضا والحسن
ومن رقى او حاعليا شاحا * بعلبه وقصله وادحا
هو الخليل اعبه حير الدين * وهو الخليل في الذكا واللين
انصاح هولى عن سؤالى هذا * ميبا طرقا عسب سدادا
في مقسم على الذى يدعو * لأحل فعل اولما يتلوه
كالس اعسم عليك تفعل * وفلان فل كذا لا تفعل
يلزمه شرعا له الاحاء * فانما ماوجه الاصابه
وما الذى يلزمه ان لم يج * وما عليه محلا قد يج
احب سرىما سائلا قد حاك * برحو حوا شافيا قباكا
لارلت ترقى في سبالمسالى * كهما عليا بالى المتال
ودمت في عمرها وسرور * ملاهتت الاعصان في شاطى الهور
قد قاله الهيرى وهو الشمسى * ان انى القاء اعنى القدسى
محمد وهو الملف بالكمال * الراخى عمر حليل دى الحلال

(احاب)

حمدا لمن الهما السوانا * علما السؤال والجوانا
وهو الذى بذاه قد اسما * ومن لأوراق الورى قد قمنا
واصل التسليم والصلاة * على الذى قد حص بالصلات

مطلب تشاجر مع
ابن حله
لا آكل من الطيخ
الذى يجبه اوك ماوا
المرحم

مطلب قل لعمره
مالى ارسلان فعل
او لا تفعل

وآله وصحبه الكرام * وحده الفصل والاسم
وسد من يقيم نصر الصمد * صل مكروه لما في السد
وقيل لا واه المتسد * فالوه حتى لا يشدد
والهوى محمول على من لم يكن * مقصوده الوفاق فافهم واستن
اما اذا قال نحو طسه * وسورة الليل وما طحاها
فهو كما صوا عليه مكروه * بالاهل هكذا ذكره
وان يقبل ياساح ماله * او بالسبي او بحق الله
لا يلزم الاتيان به شرعا * ولم يكن اني بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * فاقه او عقه ان يعمله
عداله الرملة حر الدين * مرئحلا مسادرا في الحين
مستورا للحل دى الكمال * محمد الديري بالفصل

واقه ربي عالم السواب * وهلك حسن القول من حوائى والله اعلم
(سئل) في رجل حلف بالفلاى من روحه انها لا روح في هذه السنة لاهلها فهدت قصد الحرام
او الحاة او قصد ما غير الروح الى اهلها ثم ات اهلها بعد حروها قصد ما ذكر هل يقع عليها
العلاى ذلك حيث لا ية له (احاب) لا يقع الفلاى عليها بذلك والحالة هذه لان الروح عن
الذهب والخر وح والاعصار للصد عند الخروح فاما حرح لير اهلها ثم ات اهلها لا يثبت
والله اعلم (سئل) في جماعة يجمعون احرامهم وقف عدائهم للاكل احضر واحد منهم حرار دينا
حدا يكاد ان لا يؤكل فامتصوا عن اكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم الى اكله فحلف واحد منهم
بالفلاى انه لا يؤكل ما ويا اكل الكامل للامرحاة المتعدله هل يصدق ولا يقع عليه الفلاق (احاب)
ثم يصدق ولا يقع عليه الفلاق والحال هذه لان القبط المذكور كساية عن رداءه واحضاره والبر
فمن مثله فلا حث مثله ويهدا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من اتى
فيمس حلف بالفلاق الثلاث قائلا على الفلاق معنى بعد العشاء فقيمة هذا ثمانية طربى مشير الى
رجل انه لا يقع عليه الفلاق مطلقا فان الفلاق المذكور كساية عن احضار المشار اليه والله اعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع اخيه وحلف بالفلاق انه ما يصلحه فما الحيلة في ايقاع الصلح بينهما من غير حث
(احاب) اذا حلف المدعى ان لا يصلح عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه وكلا لا يثبت
ملما واذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به دون كان عن امرار لا يثبت وان كان عن انكار
او سكوت يثبت والحيلة فيه ان يصلح فصولى وقطع الاحارة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح
عن عدم فالحيلة صلح الفصولى وان كان المراد الصلح المعوى للدافع للعداوة والبيط بقرائنتكم بما عهد
الصلح المروى ولا يصير الكلام معه تحديث غيره اذا الحديث سير الفاظ الصلح المعروفة لا يلزم
الصلح ولا حث الا به وليراجع البحر من باب التبيين في البيع والشراء في شرح قوله ما يثبت بالمنازعة
لا لا من اعطى لمن يملك الوقوف على صحة اكثر ما بدت واقه اعلم (سئل) في اخو من ارانا
الخر وح من دمشق الى بيت المقدس فحلف احدها انه لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس ما وياه
لا يسرق معه الخراب هل يصح بيته فلا يثبت حيث فارقته فل الدحول الى بيت المقدس ام لا

معلق حلف بالفلاى
من روحه انها
لا روح لاهلها
فحرح لاسر نم
اب اهلها

مطلب حلف بالفلاق
انه لا يؤكل ما ويا
الاكل الكامل

معلق في حيلة
من حلف به لا
احاه

مطلب حلف به
لا يرافقه احاه من
الشام الى بيت المقدس
ما وياه الخ

(احاب) ثم يسبح منه فلا يثبت لان ذلك مما يختص به اللسان فافهم والله اعلم (سئل) في رجل صاع
صدره من الافاق في قرية خافت اياه لا يرى سكاها هل اذا سكاها عبر راص بل لصاد في روحه
يبحث ام لا (احاب) لا يبحث لان حمله على الرصاص ولم يوجد حيث سكاها غير راص يسكاها
لله المذكور فانه اعلم (سئل) في اخوين يهما فاش يسبح من الحضر خلف احدهما بالطلاق من روحته
انها ماتت من قتل احية قاصدا من قتل فيه شركة هل اذا ماغ الاح حصته واقطعت منه بسنة
لا يقع الطلاق - يقع (احاب) لا يقع الطلاق والله اعلم (سئل) في رجل خلف احدهما بالطلاق
اياه اغار الا حر كذا وحام الا حر بالطلاق اياهما استسار منه ولا يعلم اهل الامر ما هو هل يقع
على واحد منهما الطلاق ام لا (احاب) لا يقع على واحد منهما لاجتهال والله اعلم (سئل)
في رجل خلف بالطلاق الثلاث من روحه انها ماتت قبل هذا الظهور لهما فدفعه لخارجها وفصل
لها هل يقع الطلاق ام لا (احاب) ان كان من عادة الروحة انها هل سبعا لغير لا يقع طلاق
وان كان من عادتها انها لا هل وانما هل لها غيرها وسلم الروح ذلك تقع وان كان مارة
تفصل سبعا وتارة غيرها لا يقع الا اذا عي الروح الامر بالفصل لا يقع وقد احدث الحكم
من مسئلة ذكرها في البحر فقلا عن الوارد في شرح قوله وما عمت بهما من وقع عنده شبهة
في ذلك فليدفعه ويسأل والله اعلم (سئل) في رجل خلف بالطلاق الثلاث من روحته انها ماتت
هذا الظهور لهما فدفع لخارجها وفصل كيه ولا لغير هل يقع عليه طلاق ام لا (احاب) لا يقع
والله اعلم (سئل) في رجل تقاضى مع روحته خمسة امها يقال لها بالركة مامها ادهى مع اهل فقال
امها بالركة مامها لا تنكح بهذا الكلام فيك سررا على كالحل فقال بالركة مامها الذي تنكح به
يكون مالا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ام لو احدثام لا يقع الطلاق اصلا وهل هو الى اليه حتى يقع
ام لا (احاب) ادا لم تنكح الحلال حل مدا كرة الطلاق ولم يوه لا يقع شيء والاوقع الثلاث والذي
يوتفك على الصواب في هذا الجواب ما له الاحتجاج من ان اصل المدي عليه القوي في الطلاق بالممارسة
اذا كان فيه لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فهو صريح يقع مالا به اذا صيغ الى المرأة وما يستعمل
استعمل الطلاق وغيره فهو من كليات العربية تحكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام والمراد
بالعربية حلال العربية كما صرح حواشي في كتاب الصلاة وما علمت هذا فاعلم ان الاحتجاج القوي ونص
اشروح صرح حواشي في فروغ في الايقاع لطريق الاصهار لودل انت الثلاث وبوي لا يقع لاه محل
الثلاث صفة للمرأة لاسية للطلاق المصغر مدسوى ملا يمتحمله لفظ لم يصح ولو قال اب مي ثلاث
وبوي الطلاق طلعت لانه بوي يمتحمله وان قال ام او الطلاق لم يصدق ان كان في حال مدا كرة الطلاق
اياه لا يمتثل الرد ولو قل انت ثلاث وامر الطلاق يقع كانه قل انت طلاق ثلاث كما صرح
في المحيط وطاسره ان اب مي ثلاث واب ثلاث مخدوف مي سواء في كونه كساية واما
اب الثلاث فليس بكساية وفي التار حاية وفي ماوى الفصل اذ اهل لها انت مي تالانا ابوي
الطلاق طلعت وان قل لم او الطلاق لا يصدق اذا كان في حل مدا كرة الطلاق لكن في الحاية حملة
صرحا لا يدق الى البية صبه احتلال وحواشي الفصل اوفى كما يشهد سنن الغيبة وفي التار حاية
عن الحجة راسه المحار ان يقع الثلاث اذ ابوي وفيها على الفصل اذ اهل لها اتوسه وبوي الطلاق يقع فقوله
ترانصم المساء من فوق وبالرافة المصورة معاك وقوله تو بصم الماء وسكون الراومعاه اسوسه

مطلب صاع صدره
من مرة خلف
لا يرى ان يسكاها
فيسكاها عبر راص
بل الخ
مطلب خلف على
امرأته بالطلاق انها
ماتت من قتل احية
قاصدا الخ
مطلب رجل خلف
احدهما اياه اغار
الا حر كذا وعكس
الا حر
مطلب خلف الطلاق
من روحه انها
ماتت قبل هذا
فدفعه لخارجها
مطلب خلف على
روحته بالطلاق
الثلاث انها لا هل
الظهور لهما فدفع
لخارجها وفصل
الدين والكم لا يقع
عليه شيء
مطلب لفظ غير
العريضة اذا كان
يحتمل الطلاق وغيره
يكون من الكليات
كلمة العربية
مطلب لفظ لاهات
مي ثلاث او قال
انت ثلاث مخدوف
مي الخ

مطلب فيما اذا حلف رجل من احراسته عليه ثلث لا ياحدها ٨٦ عير اولاده بوى خصوص احصاء

مما ثلاث فحصل ان المثلث اذا حلف الثلاث وغيره وخلاص الية وعن مداكره عن بابك انما
او غيره لا ينع واحمال المثلث المسؤول عنه ظاهر اذ يحتمل ادهى مع امك فان طلفتك وقوله الذى كلفته
اى من السرر الذى بالعلاق يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل وارادة العص وهو سائغ ويحتمل ادهى
مع امك حتى يسكن عسى وقوله الذى كلفته اى حمله المسمى على ثلثه الصرر يكون ثلاثا فهو اراد
الحقيقة ولا يقع فامل والله اعلم (سئل) في رجل هل له اب اح حلفا منه ان حلفا ثلث بالعلاق
ثلاثا انه لا ياحدها رجل عير اولاده فهل اذا بوى الحطاط محصوه وان لا يمكنها من التروح
فروحت منه اهر اعليه من عير الحطاط الاول هل يقع عليه العلق ام لا (احاب) لا يقع والحال هذه
والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالعلاق انه لا يشرب القن فصار يبيع الياسون في الدواة وشرب
من دياه هل يبعث ام لا (احاب) لا يبعث للعرف كما في لا ياكل لحما اذا اكل لحم السمك والله اعلم
(سئل) في رجل من هرية من فرى فلسطين فتأخر مع روحته ثلث بالعلاق ثلاثا انه ما يانى مثل
هذا اليوم من العام العاطل وانما في مثل هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسمى فلسطين كما اذا كان في عيون
التحار او سكا مثلا في ذلك اليوم ير في عيه ام لا (احاب) نعم يبره وكل قرية او بلد عن بلد بعيد بعدا
لا تضاق الاشارة معه فاب على علم بان هذا للعرب والله اعلم (سئل) في رجل حلف على صهره
انه لا يرحل من هذه القرية فحلف عليه ورحل فقرا هل يبعث ام لا (احاب) يقتضى ما في شيع
الاسلام الشيخ محمد المرى مستدلا بما في علوى وارى الهداية انه اذا بوى لا يمكنه من حل فقرا لا يبعث
والله اعلم (سئل) في رجل حلف على روحته انه ما يخلها تروح الى عرس احبها هل اذا استغص
وراحب له يبعث ام لا (احاب) لا يبعث لا ما حلالها وهو في معنى لا ادعها والمنصره في مثله عدم
الحث بالذهب في الة بغير الاول منه والله اعلم (سئل) في رجل عجز عن العمل المحلوف عليه ويبيع
موفة صورها حلف لا ييب هذه الله في هذه الله فصاعث عليه انائها ولم يمكنه الخروج الا بتصور
السور وفيه اهلاك النفس عالها يبعث ام لا (احاب) لا يبعث قال في النقي حلف لا يسكن هذه الدار
فاؤفق فلم يقدر على الخروج الا طرح منه من الحائط لا يبعث وفي الخيف حلف لا يسكنها فخرج
فوجدناها معلقا بحت لم يمكنه فحلف يبعث و قيل لا يبعث وهاهنا ابو الليث والصدور الشهيد
والحاصل ان الحالف متى عجز عن العمل المحلوف عليه واليمين موفة نكثت عذابي حيفة ومحمد قول
بحم الدين الصلاة في الاسرار المتوى على قولهما انه والدين يسر والله اعلم (سئل) في رجل حلف
بالعلاق انه لا يرك هذه الميرة وقد دعته الحاحة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا اليس
هدا قميص ام لا (احاب) لا لحيله في ركوبها الا ان يسوي حينه مادامت مهرة ولا يقاس بالانفس
هذا المعص لا بعدا يبعث عليه بعد عتيا من حطاطه لقاء الاسم به والله اعلم

كتاب الحدود

(سئل) في فلاح احسب مت اس اس اس مع وهى بكاح بالغير وارال بكارتها كرها فادابح عليه
(احاب) ان لم يدع شهة مسقطة لحد الزمانت عليه بوجه الشرع يقام عليه حد الزمان او اذعى
شهة يدرى الحدعها ويحبها مهر المثل لا لا يخلو وط في دار الاسلام من مهر وعقر والله اعلم
(سئل) فيما لو اهر بالسرفة ثم رجع او اكر الامرار هل يقطع ام لا (احاب) لا يقطع فقد صرح في البحر

مطلب اذا حلف
لا يشرب الدخان
فوضع عيره وشرب
لا يبعث
مطلب حلف بالعلاق
الثلاث انه ما يانى مثل
هذا اليوم من العام
العاطل وهو في هذه
البلاد
مطلب حلف على
صهره لا يرحل من
هذه القرية فرحل
فهرأه
مطلب حلف على
روحته انه لا يخلها
تروح لعرس احبها
فراحب في عيه
لا يبعث
مطلب حلف انه
لا ييب هذه الله
في هذه الله فعلق
او ابها عليه ولم يمكنه
الخروج الا مع هلاك
نفسه لا يبعث
مطلب فيما اذا عجز
عن العمل المحلوف
عليه واليمين موفة
مطلب حلف لا يرك
هذه الميرة ودع
الحاجة الى ركوبها
يبعث ركوبها الا
ان بوى مادامت مهرة
مطلب لا يخلو وط
في دار الاسلام من مهر وعقر

مطلب حلف نكرا صغيرة ووصل إليها حلف ٨٧ ثم قد سلمنا من اس عموها ودخل بها عند البائع فهرت لاسها

فدلهما يجرم بانه
ان يدعها له وعنه
مهر المثل لها

مطلب حلف نكرا
وازال نكارتها
وهرت منه ويريد

ان يعصها بجمعه
وعنه مهر المثل ان
ادعى شهوة والاخذ

مطلب دفع محضا
شدد وليس له ان يحد
ثانيا لهذا الدفع

المحدد في دفع وان
باب ولا تقي حر
الفاسق في الدايات

مطلب وطى ومكة
ملك العسر بمرور
وشهر ولصاحبا

دفعها اليه بالقيمة ثم
تدفع

مطلب عرس هراة
ابماية في بيان سرقة
فاذاه رجل فالعاط

موجة لتعير يعير
ولا اثم على المقر
بل له الثواب بذلك

مطلب اذا صر الناس
بيده ولساه واحد
مهم بالالعه وجعله

وطقة لها اسفلها
واحر بذلك الحاكم

العدل بسمع منهم وان لم يكن حاصرا ويعيره بما يراه ولو نال للمعحر الواب

والهر ومصح العماران الرجوع على الافرار في الشرب والسرقة تصحح كالرجوع في الزنا وصرحوا
اصحاب انكار الافرار رجوع وان سكر الافرار لانه لا الشهادة على الافرار تكون انكاره رجوعا
عه ومن صرح بان الشهادة لا تهل على الافرار الرطبي واكثر السراح والعموي والله اعلم (سئل)
في شئ حلف نكرا صغيرة ووصل اليها وادخلها ومن هو اسقى منه فاحترق من ايامه وجودها
فعدله عقد لها ولم يلحقه من ابيها احارة ولا منها بعد لوعها ودخل بها حدة ولف فرحب الى اسها
واساب الروح حدام وهو يطلب من اسها ان يسلمها له هل له ذلك ام هو حرام (احاب) لا حب عليه
ذلك بل يجرم عليه حب لا وكاله ساقه ولا احارة لاحته وعنه مهر المثل بوجهها هذا العقد المربور
لسقوط الحد قصوره وحب العرف الصم والله اعلم (سئل) في محض سقى حلف نكرا وازال نكارتها
وهرت من اهلها فصحها يريد ان يحد بها في صها هل يجب منه عها ما دالمره (احاب) نعم يجب
منعه عها وادانته عي به لا حد عليه ولمره مهر مثلها وان لم يدع شهوة وثب عليه ما حد ورحم
الافرار والنسبة وحال الحد ما دونه ان كان محضا رحم والا فحد اذ كل موضع سقط منه الحد
يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم (سئل) في رجل دفع محضا بالثا
محدد من له اقامه الحدود فحد بطلب المدفوع فهل اذا طلب من الفاسق اقامه الحد عليه ثانيا
ليس له ذلك وما الحكم شهادة هذا العادى واحار الفاسق في الدايات (احاب) ليس له اقامه الحد
على العادى مرتين في دفع واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القول ولو تاب عسدا لانه
من تمام الحد فلا تقي له شهادته اذا ولا يقل قول الفاسق في الدايات صرح به علما في المون
والشروع والفساوى والله اعلم (سئل) في رجل وطى ومكة كرمه في فرحها وهي ملك العير
فما يلزمه شرعا (احاب) يعير وشهر حال في الحلية لصاحبها ان يدفعها اليه صها لانه ما لطف
وفي الدين يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكرنا ولا تعرف ذلك الاسما
فمحفل عليه انه هل في الحر والظاهر لا يجر على دفعها ام يسي ان شاء صاحبها دفعها فيمضي
اذا دفعها له فمضى تدفع وافول ذلك لقطع الحديث بذلك كما رأها شخص يتحدث بحكايتها والله اعلم

حلف فصل في العرس

(سئل) في مؤمن عرس هراة الابماية في بيان سرقة فلامه رجل واداه وهدسه فالعاط فاحشه
موجة للعرير فاذا يترتب عليه وهل يلزمه بالعراسة الابماية الصادقة ام احر وي احر م ديوى
ام لا (احاب) يترتب على اللان المذكور ما يذاه وتهديده العرير الشديد لكراميه الحق وبصه
الصدق اذ العراة الابماية والطر لا يوارى الرامية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار
فكم بيلحقه بذلك اثم وعصاف وهي تحل لهما الثواب فلتقرض عليه غير مصيب والله اعلم (سئل)
في شرب يعير الناس بيده ولساه نسبه في الارض المدة وعوا به ياخذ منهم لعه مالا وحمل
ذلك له وطية اسفلها وعليها مالا هل يسمع من اهل المدينة الاحار عه بذلك لدى الحكم
العادلين والائمة المصنفين واذا سمع قولهم فيه فادايجب عليه (احاب) نعم يسمع الاحار كونه
شررا بيده ولساه سواء كان حاصرا او عاشا لان الامور الموجبة للعرير ولو بالعدل المتحصنة
جعلت دعوى الى لم يقصد بها شخص معين لاحتجاج الى الدعوى المحاجة الى حصول اللذنى عليه وليس

العدل بسمع منهم وان لم يكن حاصرا ويعيره بما يراه ولو نال للمعحر الواب

هذا من قبل المحر المحمـ الذي لا يشـ له لا يكون الا فيما هو حق البـ خاصة وهذا من حوافـ
 لعبد وجهه الكريم ولذا من عداؤنا له المحبرين بذلك لهم الاحـ والنواب الحريل حـ كانوا
 عـصبي لعبدهم دفع كـة المعـى لعامة المسلمين وللحـ طـه وتـمريره ولو فـلـلـ حيث تـمرس
 وهـ ما لا يرجـ الا ما ملـ واما العـاية والعوان فـس عـلـة علماء مذهب ان حـبة العـان اـمـنـان
 فـله لما فـه من دفع شره عن عـادـة تعالى وقد ذكر البرازي المسـة في ثلاث مواضع من حـاه
 المشهور اسمـه بالبرازية الاول في السير واسـ في الكراهـ والثـلث في آخر الحـايـات وفي في حوامـ
 اعـاوى في البـ السـدس قال العـاصي الامام ملك الملـ ابو العـلاء السـجـي لما سئل عن مـد يـسـي
 في الارـس بالفساد ويوقـع بين الناس الشر رافعا الى السـطـا ما يـجـب سـله

الـل مشـروع عليه واحـ * لسـده واعـل فـه مـقع

شاهـان شاهـ ملك الملـك ابو العـلاء * عـلم الحـواب لكل من هو يـرع

اه وفي الحـي رأى مـلـما يـرى يـحل له قـله وعلى هذا القياس المكـرة بالظـم وقـطـاع الطـريق
 وصاحب المكـس وجمع الطـلـة مـدى نـى له فـمة وجمع السـاء فـياح قـل الكـل ويـثـا فـله
 والمـعود هـذا كله حـم مـادة الظـم فـه يـجب اعدامه من العـلم طـلـمات والله اعـلم (سئل) في سـلـ
 في الارـس بالفساد وحـب عليه تـمرير لائق عـالـه رادع لـامـثـله اراد ولـى الامر اقامـة ذلك الوـاحـ
 عليه دفـا لـصره عن الاسلام والمسلمين حـما صـت عـله علماء الدين واجـى به حلـ المـفتين فـمر مـر
 حـماة باستـحـلاصه من يـده وترك اقامـة الوـاحـب عليه وتـسـلـوه مـه وتـكـلـوه واطـفـوه من حـسـا
 بشـاعتهم فـا الذى يستـحقـوه بذلك ويستـحقـوه به عـد مـالك المـدائـك (احـب) اللهم توفـيـا بمـا صـوار
 لـاشـك اـهم يستـحقـون ذلك ما يستـوحـه من يشـع شـاعة سـنة فـال حلـ من قائل (ومن يشـع شـعـا
 سـيـه يـكـن له كـعل مـها) قال اهل العـصـر الكـعل العـيب اى عليه من ورر هـاصـب مـا اهل العـبر
 قل العـاصي ابو السـعود والشـاعة السـنة اى لم يقـصد هـامـا راعـه حق السـلم ولادفع الشرهـه ولا حـا
 الحـير اليه ولا اسـماء وحـه الله تعالى وكـات في امره حـائر او كـاب في دفع حـد من حـدود الله تعالى
 ودفع حق من الحـقوق وقد ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عـهـما قـل سمعت رسول الله صلى
 عليه وسلم يقول من حـلت شـعـاعـه دون حـد من حـدود الله تعالى فـد صـاد الله عـه وحـل وس
 عـد الرـحـى من عـد الله من مـعود عن اـيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (مثل الذى يـن
 قـومه على عـبر الحق كـثل مـبر تـردى في شـر فهو يـرع مـها يـدسه) رواه ابو داود واسـ حلـ في حـجـه

قال الحـافظ مـما اـه قد وقـع في الانـم وهـلك كـل مـبر اذا تـردى في شـر فـصار يـرع يـدسه ولا يقـدر من
 الحـلاص وعن ابي الدرداء عن النـى صلى الله عليه وسلم قـل (ايما ر حلـ حـالت شـاعـت دون حـد من
 حـدود الله تعالى لم يـرل في عـصـب الله حـتى يـرع) وعن ابي مـريرة رضى الله عـه قـل قـل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (من حـالت شـعـاعـه دون حـد من حـدود الله فـد صـاد الله في مـلكه ومن اـلـ على
 حـصـوة لا يـعلم احق ام باطل فهو في سـحـط الله حـتى يـرع) وعن اسـ عـاس قـل رسول الله صلى
 عليه وسلم (من اعـا طـالما باطل يـد حـض به حـقا فـد تـرى من دـمة الله ودـمة رسولـه) رواه اـلـان
 والاسـهـان وعن اسـ شـر حـيل اـه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من شـى مـع صـ
 لـبه وهو سـلم اـه ظـلم فـد حـرج من الاسلام) رواه الطـرائـى في الكـبير وفي التـريب والتـريب

مطلب اذ ارأى مسامحا
 يرى يحل له مسامحه
 وكذا المكـرة بالظـم
 وقطـاع الطـريق
 وصاحب المكـس
 وجمع الطـلـة

مطلب اذ اوحى على
 احد تـمرر واراد
 الامام اقامـة ذلك
 عليه فـشـع به الناس
 وحـاصـوه من ذلك
 عليهم الانـم تـقدـر
 ما شـعـوا

مطلب في بيان الشـاعة
 السـنة

مطلب فيما اعد من
 الوعد لمن اعـا فـومه
 على عـبر الحق
 مطلب في الوعد
 الذى اعد لمن حـالت
 شـعـاعـه دون حـد
 من حـدود الله تعالى

مصلب اذا سرق و
رجل مالح دى دس
وله حرمهم مصلب
سلى طه انه السارق
فالم حاكم العرف
الذى لم يعرف بالاحد
عفا ذلك لاجرح
عليه
مصلب اذا وجد
الرجل رجلا مرفوعا
بالسرقة داهيا في حاحه
غير معمول بالسرقه
ليس له ان يهلكه
مطلقا امر برئ كل
معه ليس فيها حد
مقرر
مصلب اذا عصى دا
ساسة على فعل معصوم
صلما نمر ولو لم يمل
لرجل غيره عن
ار كتاب المعاصى
مصلب فمن سعى الى
الحاكم الساسى
في نمر غيره وادانته
بحك عليه وعدم فعله
معصيه
مصلب فيما اسى
رجل معصيه الى
عرب الناده وحمل
هيه فلاحا مسرعا
يسجل لهم امواله
وعناله وسعى بذلك
اصافى اس عمه ماد
يلزمه

من حسن ذلك العجب المحب والخالص ان سعى الجماعة المذكورين على حاكم الساسى المذكور سعى
في سبل السفطان وكبره عبد المهنس الدال يستحقون بها في الدنيا الاياه والعروى والآخرة
عذاب الله ودخول جهنم ومث للمصر والله اعلم (سئل) في دى صلاح وعلم ودين سرف كس
من خربه الكائنه مسجد له حار من المهمين مصلب على طه انه السارق لها فاحترق فاصى بطله مهام
احترق حاكم العرف الذى لم يهد منه احد نصف عساه ان مصلب له الخال فالحرام ساسة الصادقة المطايعه
للوامه هل عليه بذلك حجاج او عيال (احاب) ليس عليه بذلك حجاج ولا عيال لاسيا اذا كان
حكم العرف ليس بدينى عيب وكان من دوى الالاب والساسة بوعان ساسة بعله محرر احسن النصارى
الناحر ملى من السرقة علمها من علمها وحملها من حملها وقد صفت الناس في الساسة السرقة
كسبا معدده وقد صرح في البحر هلا عن المحسن في المعروف ساسره اذا وحده رجل يذهب
في حاحه غير معمول بالسرقه ليس له ان يهلكه وله ان يأخذه وللإمام ان يحبس حتى سوب لار احسن
الرجل لو سعى مسرور الله والله اعلم (سئل) فيما اذا مصلب على رجل انه اعصى داساسة على فعل حل
طلعه انسباده عدول فادانته مسرعا (احاب) قد نذر بعد انباء ان العرف في كل معصيه ليس بها حد
مقرر والاسراء على فعل النفس المعصومه معصيه من معاصى الله تعالى يجب فيها العرف فحب
على المعرى المذكور ونحو الرقى فله الى اعمل هل في البحر الرائق سرح كبر الله فائق وقد ذكرنا
بهي العلماء العرف بالفضل في اسائه وذكر من حملها جميع الكائن والاغويه والسماه والصله
نادى في له فمه فكيف الساعى على فعل من معصومه طالما قبله بخور فله نمر برا رجرا لعمره
عن ارتكاب المعاصى والنسب فيها والله اعلم (سئل) في سعى سعى ما آخر الى حاكم الساسة سعايه كاد
فاسد امره وادانته مادانته مسرعا (احاب) هذه الساسة اكبر علمنا اذا ارادها في كهم وحوها مسليه
السماه والاغويه وادانته بوجوب فعل الساعى فيها وقال القاضي الامام ابو العلاء الباسمى فيها نظمها هو
اعمل مسرور عليه واحب * لفساده والفضل فيه دفع
سأله ساه ملك الملوك ابو العلاء * تعلم الخواب لكل من هو سرب
وقد ذكر البارزى المشتهر في مااه في بلاءه مواضع في السر وفي الكاه وفي الخبايا وذكرها
في مسيح القمار سرح سور الانصار وعمره من مصافات الحده رحمه الله تعالى عليهم احسن
وحسن ما في رسمهم آمن فقولهم الفصل مسرور عليه واحب الخ بوجوب على الحكام اصاع الله في
عليه وركهم له معصيه من معاصى الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل سعى معصيه الى اعراب
الناده المارفين وحمل معه فلاحا لهم والفلاح يستعمله من اسفله حتى منع فيه ونسبى
ويسجل امواله بل وقصه وعنايه وما كفاه ذلك حتى سعى اس عمه اصابهم ودل لهم هدايا
فلاحكم وناصهم عليه فادانته مسرعا (احاب) اعلم ان هذا السعى السد الطريد من رحمه الله
تعالى الساعى في اصرار هيه واصرار عباد الله مستحق لاسد العرف واطع الصغير ولا سببه
في حوار الرقى في نمره الى اعمل لان الساعى لهؤلاء الكفرة والاسماء الضحرة عمل ذلك سابع
في الارض ما ساد خراؤه ما في الذكر الحكيم من قوله عز وجل قال (اعا حراء الله بن حارون الله
ورسوله) الآيه ومن ساعد افعال الاعراب المارفين قطع كعمرهم مصلب ومن السكوت عنهم
مع المذنبه عليهم من اكده معاصى الله تعالى لاسيما لاهلهم اموال المساكين وهوس المعصومين

ملدب من سكت عنهم مع القدرة ما هم اعلم منهم عدا الله تعالى وبالعالمين دسا ادهوان قادر
 على ازالة المكر ولم رله من ملائكة عليه من الورر والحطبة ماوردت به الاحاديث التي لا تعد
 ولا تحصى ومن حملها قوله صلى الله عليه وسلم (ما من قوم يكون من اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي
 هم امع منه واعز لا يبرون عليه الا اصارهم الله بنقاب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم)
 والله اعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على مكوحة العرب ووطئها بالماكوها بمكوحة امير
 ثادا لرمه (احاب) يوجع بالصر الشديد اشد ما يكون من التعرير سباسة وعليه المهر اهلها
 عدة وهي مائة على عصبة روحها الاول اد النكاح الثاني ما طلل والحال هذه والله اعلم (سئل)
 في رجل عمد الى بكر مائة في نكاح غيره فحصدتها في شهر رمصل وحملها الى قرية قرب قريشها وادخلها
 على شيخ القرية فلهذا الممول واكرمه وآواه وادخله عليها والحال ان حلتها في نكاحه قائلا بين
 وبينها عسوة وهذه طريقة الفلاحين فاحرازه هو الذي تلعاه واكرمه وآواه وادخله عليها وارثك
 بمصصة الله تعالى وهل يجب على حكام المسلمين بحر طاعة الفلاحين من مثل ذلك ولو مال له والصال
 (احاب) حر اء الحاطف ومن اكرمه وآواه واعاه على هذه المصصة المصطبة بالصر الشديد والخس العديد
 والمائة في العقوبة الى ان تظهر منهما احوية ويجوز ان يرقى في عقوبتهما الى الفل لعاطف ما ارتكبه
 من مصصة الله وهذه طريقة يجتئى على اهل الاعليم الذي تشجع من اظهرهم فيه ولا يكره
 ولا يتناهون عنه ان يرل الله عليهم عدانا من عبده وسخطا فان مرتك ذلك والساكت عنه كمن
 يسقر السم لعرق اهلها وهم عنه مصر بون والمفروض على حكام المسلمين القيد في قلع هذه الطريقة
 الصيحة وحسم هذه العملة الصبيحة ولو بالفل والتمثال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 فسأله سبحانه اصلاح الاحوال والله اعلم (سئل) في رجل فارق صديقه له مال لم يفارقى ففل
 وحدثك على غير الطريقة فاصدا لصبحه هل يلزمه ترمير ام لا والقول قوله في قصده الصبيحة (احاب)
 لا يلزمه ترمير والقول قوله في قصده الصبيحة لانه اعرف بمهم كلامه المحتمل ولا شبهة ان ال
 في الطريقة بدل عن الاصافة والمصاف بمثل اى لغير طريقتي اول لغير طريقة القوم او لغير طريقته
 الناس وعبر ذلك كما هو اوضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم (سئل) في شقبي
 دائما في حق ابى وباقى له بكل ما يشؤش عليه ويؤديه ساكنا به بداره مينا في حقه قائما اصراره
 بأمره لواء عشرته بالخروج من ملكه فهدده باله لي ويومئى اليه بالصر ويشرع في سه وشتته
 واتلاف عرصه وهك وقد كان روحه امرأة فصلا له الدين بهذا السب وسأله الاغاة عليه فواد
 في انشم والسب وهو غيرت هريت صفتت صفتت وقد كبر الآن وصعب بمفاسه اخلافه وعمر
 عن الاكتساب واسه المذكور في عقوان الشساب فهل يلزم بصفه ونقته والذته ويحرج عليه
 ان يحس عشرته معه ويصمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقربا ولكم التسواب
 من المهين الخلاق (احاب) يلزم هذا الشق الخلق باعماله التعرير للمبيع باجماع من الاثمة واضر
 لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قل صلى الله عليه وسلم وبحل وعظم وكرم (رم)
 اعه ثم رعم اعه ثم رعم اعه قيل من يارسول الله قل (من ادرك والديه عند الكبر احدهما او كلاهما
 ثم لم يدحل الحنة) وعن عبدالله بن عمر انه قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم (من الكاثرتم ان رجل
 والديه) قالوا يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه قتال (م يسانا الرجل في سب ابيه وابنته

مطلب اذا عقد على
 مكوحة العبر ووطئها
 طاما بذلك يوجع
 بالصر سباسة
 ويلزمه مهر المثل

مطلب اذا حطف
 بكرا في نكاح العبر
 وادخلها على شيخ
 قرية فاكرمه وادخله
 عليها وكان ذلك
 طريقه البلاح الى

مطلب فيما اذا هل
 لصده وحدك
 على غير الطريقة
 فاصدا لصبحه لا يبرر
 ويصدق في ايه قصد
 ما ذكر

مطلب في عقوب
 الاب

مطلب اذا امع الى
 من الخروح من
 ملك الاب لمطلب
 ذلك من يبرر ما
 يلزمه

فيسبب اثمه) ويلزمه بطله حروجه من داره وانتاعه من ذلك التعرير اللائق بمخاطبة الراجح
لامتناله لاهامعصية اخرى محرمة بالافعال وبغير الال من الكسب يوجب عليه الاجتناع له الا اتفاق
بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكفاية لا يلبق بالشاب الكسوف ان يكفل اياه الى
الموت والحذر وقد اوعد العاقب بعدد النار في احاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه
ان استمر على ذلك كان ممن حرم الدنيا والاخرى وروح الحسنة والدوام والحيطة الكرى بإحسانه
ما تركه ذلك بعد اوقع به في اشد المهالك والله سبحانه وتعالى يسأله السلامة في الركن والدر
وان يحرم لنا بالصالحات والمسلمين احسن والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل مدي بدخوله
دار روح احده بعد ميراده ومما روي عنه احدى احسنه عهدهما وقل احدهم جمع ما هما من الاسباب
الى داره غشاهما يحرم عليه ذلك ويكون من كسب المعصية من معاصي الله تعالى يلزمه من التعرير اللائق به
وهل اذا صدر صاحب الائمة الدعوى عليه ما هو موجوده عدله للحاكم الزامه باحصار حاله اشارة عليها
بالدعوى والشهادة ام لا (احاب) نعم يحرم عليه ذلك ويمنع لارتكابه المعصية التي تدل على شرها
وعدم رفع لشيعها الشيع محمد بن الحنفية مثل هدفه في غاصورته في فناء يلزمه رد هاوره جمع الائمة
الى الروح حيث انت ذلك ونحو على المسمى باحد الروحة والائمة ودخول دار الروح ميراده
التعريض وهدى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم تؤذن بدخولها وهذا الحكم مجمع عليه لاحلاف
لاحديه واما احصاء المدعى المقول ايشارة فالتون والشروح والسوى طائفة به بغير المدعى
عليه على احصائه لما ذكره والله اعلم (سئل) في رجل يؤدى المسلمين بالتحريم على احد وطائفة
من غير حجة ولا اهلية للاستحقاق فاذا يترتب عليه وهل يجوز السعى الى الحاكم بسبب ذلك
لاجل معه وهل اذا عمل القاضي صاحب وطيفة عن وطيفة بغير حجة بدل والايضا على ما كان
عليه سابقا (احاب) يترتب عليه التعرير كما سطر في كتب علمائنا ان من يؤدى غيره يقول او فعل
ولو بغير العين يبرر وفي البحر صرح بحرمة احد وطيفة الغير بغير حجة وعدم حوار احرار
الوطيفة عن صاحبها فالأدب في عمل القاضي لصاحب وطيفة بغير حجة وعدم اهلية ولو فعل
لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى الحاكم ليمه بعدد في الظاهر من رجل يرضى بالاس بيده ولسانه
فلا مانع باعلام السلطان به والله اعلم (سئل) في امير ارسل رجلا يصاور له الى فرصة يافا ليعنه
بمرقة اسمها فباع العصفور في السجن واحق فردة ووضع مكانها فردة نصراني واكتشف امره
بالخيانة وكتب ذلك في نسخة بالرملة وايدت بكافة قاضي طائفة عليها ما عتراه يديه وسجل ليحرص
على حصة الامير ليردعه عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحفيره وسريه ام لا (احاب) نعم للامير
ردعه ومنعه ورجحه وسهره واطامة التعرير عليه وايصال الحقير اليه لارتكابه الخيانة وحوه
الامانة ومن ارتكب المعاصي فهو حدير بالاحد بالواصي فليس لمن يعصى المهمم حرمة ومال الذي
يسبب الفساد مقام والله اعلم (سئل) في رجل أدى آخر قوله يا كافر يا حاد ما مات مسلم ولا نوك
بل كافر مشرك بانه ماذا يترتب عليه (احاب) يبرر العائل بعدد في العلم الوهابي
ولا كفر من ياكفر وهو مسلم * والله ما ائتموا قولوا يبرر
وقد ذكر شيخ الاسلام اس الشبهة في شرحه ان الحمار الفتوى في هذه المسئلة ان العائل لمثل
هذه المعالاة ان اراد الشتم ولا يه قد كبرا لا يكفر وان كان بمقدرة كبرا فحاطه هذا ساء

مطلب فما اذا هم
دار روح احده
روحة اخرى احده
منه واخرج احده
مع ائمتها

مطلب اذا كان يؤدى
الاس باحد وطائفة
من غير حجة يبرر
وبحجور اعلام
السلطان به ليعنه
عن ذلك

مطلب اذا كان
في الامانة يرحمه
الامير ويقيم التعرير
عليه

مطلب اذا قاتل لآخر
يا كافر يا حاد يبرر
الفائل ولا يكفر
ان اراد الشتم الخ

على اعماده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافر اعتقد دين الاسلام كرا ومن اعتقد
 دين الاسلام كرا كرا اه وقد احموا على انه يبرر والله اعلم

كتاب السرقة

(سئل) في رجل قد نكح امرأة من بيته فاتهم امرأة تدخل على روحه احيانا
 هل اذا ادعى عليها بسرقة الامة يقتل بمجرد قوله وتحبس وتغيب بعد ان مجرد دعواه اولا
 (اجاب) لا يقتل قوله المحرد عن الياسة العالة وهي رجلان اقلان مسلمان عدلان مما كان
 لان السرقة من حمله موحدان الحدود التي يحاط بهما ساية الاحتياط وتدرأ بادي شبهة وقد ورد
 في الحديث التبريد (ارؤا الحدود بالنسبة) ولا تحبس ولا تغيب بعد ان قول في البحر في التحسين
 لا يبيح بقوله السارق لانه حور فلا هي به والله اعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة او غيرها بما يجب
 فيه الحد او الفلص هل يحبس بمجرد الاتهام ام لا بد من شاهد عدل او اثنين مستورين (اجاب)
 لا يحبس شرما الا اذا شهد رجلان مسوران او رجل عدل لان التهمة لا تثب الا بذلك وليس
 للحاكم حصة بعينه ذلك صريح عالمنا به ومن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله اعلم

كتاب السرقة

(سئل) في كنيسة سيدة عرسها مسجد جماعة المسلمين وشرفها مسجد جماعة المسلمين ايضا يقيم
 نكاحيها شمعان الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يبيع بها اهل المسحدين في التوصل ومباشرة
 الوصوه ومقدمات الصلوات وما شجر يبيع به عدا الله تعالى عمد نصارى البلدة الى الشجر الذي
 بها ففعلوه وافادوا بها حدادوا واصادوها الى الكنيسة رافعين اصواتهم مبادي المسح على وحده
 الاظهار فاقبل انواع اطعمة لعلهم بالصحيح والتحليل مطهرين انواع الفرح والسرور والاستشارة
 لاصحاب الكنيسة وانصارهم على اهل الاسلام مع المسحدين عن الاصناف ما وقد حصل للمسلمين
 بذلك غاية الضرر والايام هل يكون من ذلك مع انه لم يهد لهم ذلك فيما سلف من الزمان و
 كسر شوكة المسلمين والاسلام والاصرار بهم والادغام ام لا لما فيه من المدة والاهانة اهل الانجل
 (اجاب) المصريح به في كتب الحمية وغيرهم انه لا يجوز الريادة في الكنائس القديمة على الخط
 الاول لافي الساء ولا في الارض واصافة القعة الى الكنيسة ريادة في الارض والحداد ريادة في الساء
 فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يجمع واداء وقع يرفع وخصوصا في قعة لم يثبت كونهما بها سلف
 منها ويتبع المسلمون بما ملاصقة لمستخدمهم فلا يخل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم ان يمسهم
 عليه ولا ينجار به للعدل فيه بل احار السكي لعمه المنع من تمكيتهم من كل ترميم واعادة مغلما
 وانصره ولده والجمهور وان قالوا اترك العرض لهم في اعادة المهدم وترميمه بكاكل من غير ريادة
 سقن او ترميم او ارتفاع او اتساع او اتساع لا بد ذلك لانه محرما حير المعادة الى الدار الآخرة لا بمجرد
 معصية حتى في حقهم ايضا على القول بانهم مكفون بالرفع واما انما شتم على ذلك بالقول او بالفعل
 فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان معصية قام بمحسنتهم والبرم بذلك في صرهم برأى على رأسه في عالم
 الرؤية عمارة بصرائق احار والله تعالى والمسلمين من ان يكون اعوانا في مثل ذلك واقدا معه وكرمه
 من هذه المهاوى والمهلك والواحد على كل مسلم ان لا يعطى الدية في ديه وان لا يكسر شوكة الاسلام

مطلب بعد من بيته
 من امرأة روحه اه
 فاتهم امرأة تدخله
 لا يقتل قوله المحرد
 عن الياسة ولا بعد
 مطلب فيما اذا اتهم
 بسرقة او غيرها
 لا يحبس بمجرد
 الاتهام بل لا بد
 من شهادة عدل
 او مسورين

مطلب ليس لاهل
 الدنسة الرياسة في
 الكنيسة معه وساء

مطلب يجوز عند
 الخدم واعادة المهدم
 من الكنائس من غير
 ريادة على ما كان
 ولا يجوز انما هم

وقد ذكر في الاشياء والغاز في آخر المسائل الثلاث السكي مثل الاحماع على ان الكنية ادا هدم
ولو بعد وجه لا يجوز اعادتها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في احوال مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قل قلت يستعمل من ذلك انها ادا هلك لا هلك ولو بعد اذن شرعي كما وقع
ذلك بمصر ما بالقاهرة في كنية محارة ورويه قتلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم يصب الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بتحريمها فلم تخلف حاكم يحرمها الخ ووجهه ان في اعادتها بعد هدم
المسلمين انها استحقاتهم وبالا سلام واحسانا لهم وكسرا لشوكهم واصحارا للكفر وهو لا يجوز
والكلام في ذلك للعلماء ورحمهم الله تعالى رحمة واسعة واقفا على (سئل) هل يجوز للدمي بعلية
بها له ام لا (اجاب) بما احب به قارئه اله اية قوله ان اهل الدمة في المعاملات كالسالمين
ما حار للمسلم ان يبعه في ملكه حار لهم وما لم يجر للمسلم لم يجر لهم وانما يبيع من تعلق سانه
اذا حصل صرر لحاره من مع سوء وهو اهدا هو طاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب
الخراج القاضي له ان يبيع اهل الدمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا محرمين وهو الذي
اقره انا اسوي وقوله وذكر القاضي ابو يوسف الخ يبيعهم منه اية يبيع عن عدم بعلية سانه وهو
طاهر لانه ادا بيع عن السكي بينهم فلا يبيع عن بعلية سانه على سانهم كان ذلك اولى وسئل فله هل
يجوز لاهل الدمة ان يملوا ساءهم على ساء المسلمين ويسكنون دارا عالة الساء بين الحيران المسلمين
واجاب لا يجوز لاهل الدمة ذلك بل يعمون ان يسكنوا محلات المسلمين و يؤمرون بالاعتزال في اماكن
معددة عن المسلمين اه (واقول) قوله لا يجوز لاهل الدمة ذلك مخالف لقوله واعا يبيع من بعلية
بانه اذا حصل صرر لحاره لكانه على ما ذكره القاضي ابو يوسف اية له وهو الذي اقره انا وفي الظن
الوجهاني * وليس له بيع الساء ويقصر * قال في شرحه بعد كلام طلب وفي الكلام اشعار طاهر
بمنه من انشاء الساء غالبا على ساء المسلمين اه وهذا وان اقره في الهداية لكن الاول مع كونه
طاهر المذهب واقفي به ايضا اقره مدركا للحديث الشريف الموح لكونهم لهم مالا وعا عنهم ما عليها
والله اعلم (سئل) في دير معدة لسكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف وسيدهم دور
جارية في ملكهم وتصر فيهم ملاسقة لحر الدبر وقد تشمت غالب سانه والدور قد اهدم غالب سانه
وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدبر المعدة لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشمت من ساء الدبر
واعادة ما اهدم من الدور الحارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها
ويتحفظوا رفع سانهما ليكون الساء مابعا من دخول النصوص اليهم لياسوا بذلك على ما هم واهلهم
ام لا (اجاب) نعم لهم اعادة ما اهدم كما تظاهرت عليه المتن الموسوعة للصحيح من مذهب الامام
الاعظم لا فرق في ذلك بين الدبر والصومعة والكيسة وبين البار وتعمير ما تشمت منها واعادة ما اهدم
من البيوت والدور الحارية في ملكهم المعدة للسكن حارة ملاحلاف للاتحاد للاحتجاج فيها للعادة
وابلها شارهم واداء حكموا ساء بيوتهم ودورهم للتحفظ من النصوص لياسوا على اموالهم واهلهم
لا تضرهم لهم في ذلك وان كانوا قد حصوا على اهلهم ليس لهم رفع سانهم على المسلمين لان علة معهم
عديم بالتعلق على المسلمين فادام يكن ذلك ولكن للتحفظ لياسوا على اموالهم واهلهم كما شرح
لا يعمون كما هو طاهر واقفا على (سئل) في يهودى يملك طقة من حلة تقاطعها ارضا عن ابي الهودي
راكبة على بيت من حلة دار لمسلم تلتها ايضا ارضا عن ابيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن

مطلب اذا هدمت
الكيسة ولو بعد
وجه لا يجوز اعادتها
بالاحماع واداء اعاقب
لاصح

مطلب منع الدمى
من تغليه الساء اذا
حصل صرر لحاره
في طاهر المذهب
قوله كان ذلك اولى
كندا بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل
الدميان يملوا ساءهم
على ساء المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل
الدمة ان يسكنوا
محلات المسلمين
بؤمرون بالاعتزال

مطلب دبر لطافة
من الرهبان تشمت
عالب سانه مع الدور
الى لهم شواره
ارادوا رفع ذلك الخ

مطلب طقة لدمي
فوق دار مسلم ملأها
بالارث لا يجاز
المسلم معه من السكي
لكن لو هدمت يبيع
من اعادتها

اياه من قبله ويريد المسلم ان يبيع اليهودى من سكنى لمقته والتعلّى عليه فلا الاسلام يملو ولا يعلّى
 سله هل له ذلك ام ليس له ذلك لان الملك مطلق للصرف (احاب) ليس للمسلم ذلك فتدحوا ووا
 اثناء دار الدمى العالية على دار السلم وسكانها اذا ملكها مالم تهدم فله لا يبيدها مالية كما كانت ومن
 صرح بذلك ان الشجة في شرح العظم الوهاني وكثير من علمائنا والله اعلم (سئل) في ارض قراح
 محاوره لثمة اهل الدمة اعياها مالكم انى معلوم لشخص وسامهاله التحلية هل يجوز بيعها ولشترها
 ان يبيعها للربة المذكورة لدفن اموات الصارى ام لا (احاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين
 ان الملك مطلق للصرف المالكين فاهم يبيع لمن شاؤا ولا يشتري الصرّف في ملكه ماتمخاضه مقبرة
 وقد صرح في الآثار حاتية بذلك قائلوها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا دارا او سنانا
 من دور ساميين في مصر واتحدوها مقبرة لهم هل يعمون عن ذلك فناء لا لا يهم ملكوها فيملون بها
 ماشاؤا كالمسلمين اه والله اعلم (سئل) في رجل يدعو النوى الى زيارة المهدس والخليل تقربا
 الى الله الملك الخليل يحرج في بعض السنين من بلده فيلحق جماعة من المسلمين وطائفة من اهل
 الدمة فيصحبوه للانس على ادهم واموالهم ويطحون اليه عند حوفهم من طالم او قاطع طريق ليدس
 عنهم هل يكر عليه ذلك ام لا (احاب) لا يكر عليه ذلك اد حكمهم حكم المسلمين فيبيع عما يبيع عه
 السلم كالز ما والمرح والعب والحماء وغير ذلك مما يبيع عه السلم كاللاهي والذواحتى ولا يبيع من الحروج
 مع قافلة المسلمين الحارحة لزيارة القدس والخليل وفي الاشياء والطارق فلا عن الملقط كل شئ امتنع
 عه السلم امتنع عه الدمى الا الحمر والخنزير ولا يكره عبادة جاره الدمى ولا صياته اه ولم يزل اهل
 الدمة يحرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكبر على من يؤويهم ويدلهم على الطريق
 او يطعمهم او يسيبهم او يستخدمهم او يحبس اليهم او يبيع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الضلالة واسنة
 الصاعية الناعية العالية بل له في ذلك اجر العظيم والثواب الحسيم وقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمل
 بالنيا) اصل اصلي في الخواب عن مثل هذه القصص والله اعلم (سئل) في دمى اطهر الاستلاء على
 المسلمين واتحد تولده عرسا وصرت حلقه الطول والرمود وطيف به في شوارع المدينة واسواقها
 وبين يديه الشموع الكثيرة وقب به مشيعوه متحقيين على وجه العظيم فهل يبيع الدمى من مثل ذلك
 ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعررون على ذلك ام لا (اجاب) المشرح به في كتب علمائنا به يحرم
 على اهل الدمة اطهار الدمة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واحتار في فتح اندر
 نغاثه اذا استعلى على المسلمين حل للامام فله وصرح فيه بمهم من النياب الناجحة حريرا او غيره
 كالصوف المربع والخواج الرقع والابراد الرقيقة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة اولى ما ينع
 فناصر حواه ويعر معظمهم لارتكاب الحُرمة وكذلك هم حيث ارتكوا المشنوع عليهم فله ملازيم
 وفي الاشياء والطارق تحيل الكافر طلم كافر فلو سلم على الدمى تبجيلا كفر اه والله اعلم

حاشية باب العشر والخراج

(سئل) في العطاء الذي ياتي المير عه لدى اهل التجار اذا عمل السلطان نصره الله تعالى التجارى
 المعاطع عليه مخراج التماسه من قرى بيت المال وقرر فيه غيره ولم تكن العلة حينئذ ادركت بل
 تكون لمن عهده السلطان او لمن ولاه ام تكون بينهما ثم توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان

مطلب ارض قراح
 في حوار مربة اهل
 الدمة اشتراها حل
 من مالكمها واراد
 المشتري جعلها الخ
 مطلب رجل يحرج
 في بعض السنين لزيارة
 القدس فيلحقه طائفة
 من المسلمين وطائفة
 من اهل الدمة الخ

مطلب اطهر الدمى
 الاستلاء على المسلمين
 واتحد لاب عرسا
 بالطول وغيرها يبيع
 منه ويحب على اهل
 الدمة اطهار الخ
 مطلب تحيل الكافر
 كافر

مطلب عمل السلطان
 بعض التجارى من قبل
 ادراك العلة وولى غيره
 بوضع العلة اذا ادرك

في بيت المال ومن مات
 وعمل من اهل العطاء
 مه

رأيه أو بأية الموضع إليه ذلك من قبله (احاب) المصروح في كتب علمائنا من ماب أو عمل
من اهل العطاء أو اسما لحول حرم العطاء اى مع العطاء فلا يحل له شيء لا حوا ولا استحجالا لا نوع
ماله وليس يدرى ولهذا سمي عطاء فلا يملك الا ما عصى ويسقط ما لوت وبمى صرح ما ماله لا يملك قبل
النقص صاحب الدرر والعرو في كتابه المذكور فاذا قرر ذلك علم ان الله الماعط علمها توضع
في باب المال ولا يستحقها واحد منهما حتى يرى من له امر يملك المال وهو السلطان لمن اياه ما به في ذلك
وأيه فيه يصرفه في مصارفه بما يقصيه ويرتضيه والسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب
الوظائف والحرية والله اعلم (سئل) في دى عطاء خاص نارض معلومة من السائل تناول مأدوه بعض
الخارج ما افاعه له مأدوه بعد قصه له شئ معلوم ثم عمل ع العطاء وولى آخر هل صح بيعه له لكونه
ملكه بالنقص ام لا (احاب) صرح علمائنا ورحمهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض منه سعة
لا سيما بعد قصه وايضا مشهه ومن ملك شئ ملك العصرف فيه بالغ والهبة وسائر التصرفات
النائة للمالك شرعا وليس للذى ولى بعده ان يعطيه والله اعلم (سئل) في ارض سلطانية بيد
مرارعين يتعاقبون عليها بالزرع حلا بعد جيل صاى هم الحال وهو هالاهل القرية على مبلغ معلوم
فصروهم شأطين عليهم ردوا لهم عدد المبلغ وردوا المبلغ بعد سبعين وردوا الارض عليهم
وصاروا في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون اهلهم واكر والارثان
هل اذا ثبت عليهم ما شرح اعلاه يدعون عنها ام لا (احاب) نعم يدعون عنها لعدم بطلان قدمتهم
نما كرا لا تترك لهم ما عصى بالرضى وان لم يصح وانما سئل قدمتهم بالرك احتارا ولم يحدد فادانت عليهم
ما شرح اعلاه يدعون عنها والله اعلم (سئل) في ارض سلطانية يواردها عليها الزراع اما من حدة
احدوا نصفهم يريد ان يقسمها ونصفهم يريد فقاءها على ما كانت قد تماهل يبقى القديم على قدمه
ام لا (احاب) يترك القديم على قدمه من على ذلك علمائنا والله اعلم (سئل) في ارض سلطانية لب
المال حارية في تيار شخص اخرها مرارعا بدوام لرحل فررعها المسأحر واكل زرعهما الخراد
هل يملك المزارع الاحارة المذكورة ام لا يملك الاحارة لكونه لا يملك له فيها (احاب) قد قرر
ان اراضي يملك المال يملك ما يملك ارض الوقف وان احارة غير ماطرة لا تصعد الاراضى الا الى
في ايدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مرارعون فيها لا قضاة مالكها كما حرره الكمال
الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة الى هي محرم منعة غيره السكى في دار الوقف لها
وفي ماوى شيخنا الحانوتى من له من اهل الوقف حق السكى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق العارفة دون
الاحارة لان العارية لا توجب حيا للمستعير لا بمرة تصيب اصابه غلاى الاحارة فاما توجب حقا
للمسأحر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا وفي الاشياء والظائر الاحرة للارض كالخراج على المتمد
فاذا اخرجها للزراعة فاصحاب الزرع آفة وحب منه لما للارصلاطام ويسقط ما بعده هذا ممن يملك
الاجارة فكيف ممن لا يملكها التة والله اعلم (سئل) في رجل كان بيده ارض سلطانية بيد سابع
جعل له السلطان قسمها بطير عطاء محرم من كان بيده عن عمارتها لعدم الاقة قد فعلت شخص واستمرت
بيده عشر سنين ودفعها الى ثلث واستمرت بيده ستة ور يد من كانت مده او لا ان يرجع
في احدها والحال ان لا يسه ولا عرس والثالث قد كرمها وجباها للزرع فهل له ذلك مع ما سبق على
عمارتها ام لا (احاب) الاراضى التى ليست للمال والناس تررعها على الثلث او الربع او الخمس ونحو

مطلب باع مأدوه
صاحب العطاء مأدوه
بعض الخارج بعد
قصه له ثم عمل صح
السع وليس لمن ولى
لعدمه ان يطله

مطلب اذ ارهن
المرارعون الارض
السلطانية سس
لا تسطل قديمهم

مطلب ارض سلطانية
في ايدى الزراع عن
آثارهم اراد نصفهم
قسمتها الخ

مطلب اخر ارض
بنت المال المزارع
فررع المسأحر
واكل الزرع الخراد
لا يملك المزارع
الاحرة

مطلب ارض سلطانية
محرم من هم في يده
عن عمارتها قد فعلها
لا تحل ليس له الرجوع

مطلب ارض يملك
المال لا يملك للناس
فهي لا يجوز بيعها الخ

ذلك لا مقلب للمال فيها ولا يجوز بيعها ولا ردها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في المالك
ولا رجوع لاولها واما حق الاعطاء والميل للسلطان او ماله والله اعلم (سئل) في ارض لنت
المالك ما يتردهم اذ اربع في شرائها اسهل بصف فمتها هل يجوز شراؤه لها من ولاء السلطان
عطر بيت المال ام لا (اجاب) نعم يجوز بما اشترط كما ذكره في الحر في شرح قوله والسواد وما في
عروة الخ قوله في حاكم عن الفج كتب في ماوى رعت الى في شراء السلطان الاشرف براسي
الارض من ولاء عطر بيت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاء فكننت اذا كان فمستلحق
ساحة والعباد مائة تعالى خرد ذلك اسهي قل اس نعم كماه احب لا يجوز كما ينبغي وهو مسمى على قول
المحدثين اما على قول المأخر من المسمى لا يصح حوار مع عاتر اليتيم فماد كره بل فيه وفيها اذا كان
على الميت دين لا ولاء له الامه اورد في وصف قيمته فكذلك يقول للامام مع الفقار لمير ساحة
اذا رعب فيه وصف قيمته على المسمى به وهذه مثله مهمة وقع الرعا في فيها في قديش وقع
من نائب مصر على الرق في ستة ثمان وحسين وسعمانة حتى ادعى منهم بان المايعات من بيت
المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود عند كراهه ومثله في الهر
(واول) حيث رل الامام الاعظم به رماقة في ملك بيت المال بمرة لولى التيم وحار لولى اليتيم مع عقاره
وصف فمتها حار له ولو كيه فيه ذلك هذا ما عطر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة
بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير حذف على فقيه والله اعلم (سئل) في ارض حراج
المعاسة كارضى بالاد مالو حمل والى الحراج على صاحب الارض في كل سنة معلوما ليرس
فيها فلم ينسره ليرس ومعت مدة سبعين ولم يرس بها فمرعها نحو الحطة والشعر هل يلزمه الملع
الذي حمل عليه ام لا يلزمه الاحراج المعاسة (اجاب) لا يلزمه الاحراج المعاسة لفساد الحمل
المذكور ولو اترمه به صاحب الارض اذ هو الترام ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الحراج
الموظف الى حراج المعاسة لان فيه نقص العهد وهو حرام ومقصاه انه لا يجوز حراج المعاسة
الى الحراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا تب في اراضى الشام مائت في اراضى مصر مائتا من
اصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها ملحمة مراعاة والدراهم او غيرها من الدماير والعروض
وما يصاح احاره فليزم فيه احكام الاحارة فيلزم في واقعة الحال الملع المعين لها احارة حيث وحسن
الحيلة وشرا فليزوم الاحارة من التمكن من العرس وغيره وترجع الى الاحارة في كل حكم والله
اعلم (سئل) فيما اذا ترك المزارع روع الارض الحراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الحراج ام لا
(اجاب) يلزمه الحراج روع ام لا والله اعلم (سئل) في عراس سيد رجل ملكا وارض العراس
حارية في تجار الاسامي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب البهار قدر معين ثم غالب الانشجار فب
وفى بعضها ويريد صاحب البهار ان يأخذ عشر الاشجار الغاية والباقية بالتام كما كان يأخذ سابقا
فهو له اذ جمع الملع الذي كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والغاية ام على ما بقي من الانشجار
قدرها ام كيف الحال وهل اذا طلب صاحب البهار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي تناوكة
تبقى من الانشجار ام لا (اجاب) الواجب احارة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد
الانشجار شرعا اذ رقة الارض لبيت المال ولا يجازى احارتها احارة المثل كما صرح به العلامة الشيبه
في فواواه كارض الوقف وليس للبهارى رفع يدي العارس عن ذلك لكر داره السائم اذ هو احق بها للاحارة

مطلب ارض لنت
الامه فيها يتردهم
وعر اسل في شرائها
وصف فمتها صبح
وان لم يكن للمسلمين
ساحة

مطلب ارض حراج
المعاسة اذا حمل
على صاحبها في كل
سنة معلوما
لاجل العرس ومعت
مدة ولم يرس
لا يلزمه ما الترمه

مصلب ارض الشام
اذا تب فيها مائت
في ارض مصر كال
الماحود منها احارة

مطلب اذا ترك
المزارع روع الارض
الصالحة للزرع يلزمه
الحراج الموظف

مطلب ارض لنت
المسار في عراس
لرجل من يدها
واراد البهارى احد
عشر الجمع ليس له
ذلك

الثل ولو ان التبارى ذلك اذ رقة الارض ليت المال والخراج لمن اطلع له فلا ملك للمطلع له فيها فلا يصح
 بيعه ولا زوقه ولا حراج الريتون عن ملك مالكة والله اعلم (سئل) في ارض ايب المال بيد جماعة
 يتواردون على الررع سائمة حياتهم وانما هم من قديم كذا من قديم الرمان والآن يتبارى
 دوعطاء يريد رفع ايدهم عما ودعاهم الرعم هل له ذلك شرعاً ام لا (احاب) ليس له ذلك شرعاً بل تبقى
 في يد رعاة المحدثين اذ ملك له فيها باجماع العلماء وانما حقها من الخراج وليس له فيها ملك
 يوجب حوار اعطائها لمن اشتبهه به وعملها بالمعاهدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان
 والله اعلم (سئل) في رجل يدعوه الناس محمد بن واسمه الحق في محمد وسماه تبار مراده سلطانية
 والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك حلالاً في راءه ام لا (احاب) لا يوجب
 حلالاً بعدد الاسماء امر حار شرباً وعراً والمسمى واحد فاداً انى يجب مسدداً فيها هذا الامر
 ما هو نافذ هذا ولا يستدل به مثل ذلك في العريف لان العرف هو العلم وهو حاصل واحد
 الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) فيما اذا مات احد الحسد بعد ان ادر ك انطه والرب
 من العرفى الى في تباره فهل ذلك حبه ولورثته المطالبة ام لا من ييب المال ام لمن وحه السلطان
 نصر الله تعالى التبار له (احاب) صريح علماؤنا في كتاب السير ان من مات من اهل العطاء في آخر
 السنة يستحب الصرف الى قريبه لانه قد اوفى به فيستحب العطاء له كذا في البحر وشرح سوير
 الانصار وفيه نقلا عن حاشية اخى راده لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد اوفى مشعبه
 فيصرف اليه ليكون اثره الى الوفاء اما اذا مات بعد تمام السنة هل ان يخرج عطاؤه فالصحيح
 من الجواب انه لا يصير ميراثاً لان استحقاق العطاء بطريق الفقه والعصاة لا من الا نال من وان ثبت
 الاستحقاق هل العرفى فاداً ملكت لمخلفه وارثه كذا في السياسة والله اعلم (سئل) في ارض وقف
 عليها عشر في غلاتها من سوي وشوى وشجر ورسون وغيره امر السلطان بصره الله تعالى بصره
 الى جهة صدقة معلومة هل للمسلمك عليها ان يتبع من دفعه محتجاً بانها وقف ولا شيء عليه ام لا (احاب)
 ليس له ان يتبع من دفع العشر فان علماء باقاة صرحوا في ما به انه يجب في الاراضي الموقوفة والله اعلم
 (سئل) في مسجد قريه له ارض لم يعرف عليها حراج قطع من قديم الزمان الى الآن ويريد المسلمك
 على القرية وهو السامى الا ان يأخذ عليها حراجاً هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك والقديم
 يبقى على قدمه وحمل احوال المسلمين على الصلاح واحب ما يمكن لاجبا في مساحد المسلمين المعتدة
 للركوع والسجود فيبقى ما كان على ما كان ومن احدث على سبيل الله حادثاً فسد حاربه الله ورسوله
 ورجع بالذل والهوان والله اعلم (سئل) في باطن مسكك على وقف يعمل على مرارعيه اكداً من
 الحطة والشعبير والفعل وغيرها مامداد معلومة عليهم وقاطع بمحرد الحدس والتجديد برصوا
 او عصوا هل هذا حار له شرعاً ام سحر حار وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف قصت على
 السبل بكون القول قوله بحسبه لا قول الناظر ام لا (احاب) هذا غير حار شرعاً بل هو باطل
 قطع ولا يثبت في دمة المزارع لانه ربما يحس انه هو سحر محسول معلوم في دمة المزارع
 ادما في الكدس مجهول المعداد والحس بالحس لا يجوز محاربة الا يرى الى ما يروى عن حار
 انه عليه الصلاة والسلام يهى عن بيع الصرة من التمر لا يبيع كيلاً بالكيل المسمى من التمر
 رواء مسلم والنسائي وانما التمر في مثله التميز والقيمة بالكيل والمخارفة في ذلك محاربة

مطلب ارض لب
 المال في ايدى
 المزارعين من قدم
 الزمان اراد التبارى
 رعاها منهم ليس له
 ذلك
 مطلب اسمه في الرأه
 محمد ويدعوه الناس
 محمد بن واسمه
 الحق في محمد لا يوجب
 ذلك حلالاً
 مطلب ما با احد الحسد
 بعد ادراك السنة
 يستحب الصرف
 الى قريبه
 مطلب ارض عشرية
 موقوفة امر السلطان
 بصره العشر الى
 حبه ليس للمسلمك
 عايباً ان يتبع
 مطلب ارض لمجدد
 قرية لم يعلم عليها
 حراج اراد المسلمك
 على القرية احسد
 الحراج منها ليس
 له ذلك
 مطلب ارض ناظر
 الوقف على المزارعين
 اكداً من الحطة
 والتعريف امد معلومة
 وهو باطل لا يثبت
 في دمه

في الدين على الخصوص في الرقب الذي يقصده التقرب الى الله ومثل هذه الاوصاف يكون تفرقا الى النار وقد من سائر علمنا ان القول قول المزارع فيه وقد شككنا اس اوطاه حياة المزارعين فارسل اليه عمر رضى الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى طلك فيه بالحياة خلفه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف من حاد عنه فانه قوى ميت وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام (اهون الزمان كادى ينكح امته) واقعة اعلم (سئل) في اراضي القسم التي يزرعها الناس ملحقة هل لعساها ان يصر بوا عليها شيئا معلوما في مقابل حصتهم يسموه فصلا وذلك على وجه الحر والحميع ولا يطاق ما يخص حصتهم بل يريد تارة وبمصر اخرى ام ليس لهم ذلك خصوصاً على وجه الخير (اجاب) ما هله بعض القسام مع المزارعين وسموه فصلا امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين الميب ويزداد بعدا فصوله حراما وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الحور والعلم بأحد الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو متشاهد فالواحد منهم عن ذلك لما فيه من الاصرار بالمسلمين وبخاورة الحق المين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية صل على اهلها قسامها رزعا ما مداد معلومة مخالف لما هو الشرع والحق وهو قسم عليها بالربع حسب سادتها فيما يتحصل وانفق اهل القرية على توزيع مافصله على قرايط اهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القرايط واعتبرت نفس الزرع والعة التي تقسم لما حصله عليه منها هل يلزم بذلك ام لا يلزم وتكون العرامة والدورع لهذه المظلمة حيث لم تكن وفيها بحسب المتحصل من العلم لاعلى وجه الحور والعدى بحيث ان يجعل على دى الزرع الغليل كثيرا وعكسه (اجاب) لا يجوز توزيعها على القرايط لان الفصل حمل على الزرع الخارج ادهو الذي يقسمه القسام وبأحد الحصة من القرايط والعرايات اذا كان على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على الاخص فهي بحسبها كالتصا عليه واقعة اعلم (سئل) في رجل له عراس ريتون في قرية ملك وبها شجر ريتون ورومان ليت المال وقده صفت سنون وهو دغلى ماعين عليه من الحراج واهل القرية من في ايديهم الرومان يريدون ان يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الرومان هل لهم ذلك ام لا (اجاب) لا يسلك بالعرس الملك مسلك الرومان الذي ليت المال اذا الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو ليت المال موقوف للامام او ما شاء عمره ليت المال من مال بيت المال ورد جمع الحراج في بيت المال وان شاء عامل عليه محصة من الحراج واما ما هو ملك في ارض الحراج الموقوف فلا يتجاوز فيه ما وطعه عمر رضى الله تعالى عنه واما ما هو في ارض حراج المقاسمة كما في بلادنا فهو مشاع بالحراج كالشجر لتعلقه وان كان مصره مصره الموطف فهو كالوطف مصر فاو كالشجر وأحدنا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الرومان الذي ليت المال فاهم واقعة اعلم (سئل) في رجل من قريته الى اخرى حارية في تيمار حدى فكشك مدة سبعين برزج ولا يعطى حراج القاسمة في ارض حراج المقاسمة ساطس وقد قتل بها واصرها هل يؤخذ منه حراج المقاسمة ولتيمار احراجها ام لا (اجاب) نعم يؤخذ منه حراج المقاسمة لان حراج المقاسمة متعلق بالحراج وقد حصه او استهلكه فيصن قطعا وفي حراج الوطية كذلك على الصحيح كما صرح به في البانار حاية عن الدجيرة واما احراجها من القرية لكونه مصرّا فجمع عليه لاسيا مع كونه آفاقا فلا يلا لملك له فيها وقد من عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتنه الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكذب بهذا الرجل الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اصراره واقعة اعلم (سئل) في قرية ليت المال ينصرف

مطلب ليس لقسم
ارض القسم وضع
شيء عليها

مطلب لو طم قسم
ارض القسم موضع
شيء عليها يورع على
الحراج

مطلب عراس ريتون
تملك في قرية وبها
ريتون رومان
لا يؤخذ منه مثل
الرومان

مطلب رجل من قريته
الى اخرى وصار
يرزج في ارض الحراج
ولم يعد الحراج مدة
تؤخذ منه المدة المقاسمة

مطلب السامي ليس
لذلق عراس ريتون
المباح لاهل القرية

فيها الساعي بنير عثمانه فيه هل له ارض يقع عرس ريتون بها مباح لاهل القرية ساقا ولا حقا ام لا
 (احاب) ليس له ذلك اذهوليس مالك اتاله تاوول الحراء المعين لهم من حام السلطان لا اتلاف ما فيه
 ضرر على بيت المال والله اعلم (سئل) في صيغة موقوفة على جهات متعددة عرس روعاها عرس شجر
 ريتون في ارضها فهل لاحد المتكلمين على احدى الجهات الموقوفة الصيغة عليها ان يختص بتاعل شجر
 الريتون من عداده المقرر فيصرفه للمكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا (احاب)
 ليس له ذلك ما حلت للمسلمين اذ الاعداد المعروفة بهذه البلاد في عراس الريتون ونحوه اعمايدهم
 العارسون في مقابلة الانتفاع بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكة فحري على حسب ذلك
 ويذبح لكل جهة استحقاتها الذي يخصها كبحري في الررع الشتوى والسقي وجمع ما يورع
 بها من المقات وسائر الخصاصاوات واحتصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا قبله شرع ولا عقل
 ولم يأت به نص ولا قول والله اعلم (سئل) في فريتين حرشا من الظلم وكثرة السكاكين من ياربجية
 ومناصرة وكيلة الوقفية وقواسية وطاحنة وسيلة وابواع من الظلم يطول تعدادها لاصل لها
 في الشرع ولا العرف العاوي ولا يمتثلان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الاطلاقات فقل متوليها
 قسمها من الربع الى الخمس لما رأى من ان لامعارة لهم سادون ذلك فحمل قسمها الخمس ورفع
 تلك الوظائف المدنية عمره حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما رأى من المنفعة العائدة
 على الوقف بذلك وانه اذ ارام قسم الربع عليهما لا يعمران هل ما فعله المتولى وافره عليه قاضي
 الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واحب تقريره لانه اذا اعيد الربع امتنع الزراع
 عن ررع اراضيها بالكلية ام لا (احاب) قد تقرر لدى العلماء ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
 واذا حلت الارض مالا لتحمل كان ظلما يجب اعدامه ولا شهة ان حراج المقاسة على حسب الطائفة
 فادام تعلق الررع بقول الى الخمس بل اذ لم تطلق الخمس نال كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المؤن بحيث
 لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يحصل لربها شيء بعد المؤن او كان يحسر من ماله ينقص عن الخمس
 وقد صرح عن عمر رضى الله عنه انه قال لعماليه لعلكمما حلت الارض مالا تطبق فقال لا بل حلالا ما تطبق
 ولوردنا لطائف وقد نص السكاكي انه اذا حار الفصل عديم الطائفة فمن عدم الصافة بالطريق الاولى
 ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولى وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف يجب تقريره وبجرم
 نقضه لانه ظلم والحال هذه والله اعلم (سئل) في ارض وقف يؤدي متوليها كل سنة للعشار غرشين
 فطير ما عليها من العشر هل للعشار ان يطالب العشر من ررع مستأجرها او مستحكرها ام ليس له
 عليهم سئل (احاب) صرح في البحر فقل ان الدافع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند
 اني حبة وعدها على المستأجر والقول ما قل الامام فليس على المستأجر ولا على المستحكرين
 سئل عده والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل بيده اراضي بعضها وقف وبعضها بيت المال
 يزورها الخصة هل يملكها ذلك فتحرى بعد موته على فراش الله تعالى ام لا واذا قتلها هل
 اذا وضع احد المزارع يده عليها مزارعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بقاته
 ان يحاسن بيه فيها ويقسّمهم فيها كقسمة املاكهم وبحري على الفرائض الشرعية ام لا حق لهن
 فيها (احاب) اراضي الوقف وارضى بيت المال لا ملك لاراعيها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم
 كاصرح به في البرارية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لباته فيها حق ومن تصرف فيها المزارعة

مطلب غرس اهل
 القرية الموقوفة على
 جهات شجر ريتون
 لها الا يختص به بعض
 الجهات دون بعض
 مطلب في قريتين
 حرشا من كثرة المطالم
 لمتولى القسم قل
 قسمها من الربع
 الى الخمس

مطلب عشر الارض
 العشرية على المؤجر
 لا على المستأجر

مطلب ارض بيت المال
 لا تورث فليس
 للروحة والسات فيها
 حق

اتحاله حتى الاستماع بها وليس له في رقتها ملك لاجتماع المسلمين والارث انما يكون فيما تركه من المال
وهذه الاراضي ليست بمتارك والله اعلم (سئل) في قرية نصف ارضها وقف والنصف سلعاني
حالا كثير من اهلها من المسلمين وكثرة الخثام وطال عليهم الامد وهم قاطنون سلاذ الاسلام
وقد توالدوا وتسلوا وتركوا اوطانهم وارضهم المدكورة وبعد ما يريد على ثلاثين سنة حاهم ماطر
الوقف او وكله يريد حرمهم على العود او عراقتهم على ارضهم المدكورة التي تركوها هل يلزمون
بذلك شرعا ام لا (اجاب) لا هائل من العلماء بالرامهم بواحدة منها لاسيما الناصر او وكيله فان اوقف
حبس المص على ملك الوقف والصدق للمنفعة وبالصاير ولملكه لابي الملك فاداعلم ذلك والاراع
والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف مامل الحصة وهو كالمسأحر وليس عليه حراج كما صرح به
علماء ما مل في الاسماء واداهم يعني دفع المولى الارض ممراسة فاحراج او العشر من حصة
اهل الوقف لا به احارة يعني اسمى وفي اواف هلال ارباب العالم ممر هذه الصدقة اذ دفع الارض ممراسة
بالصوب ولم يشترط العشر على من العشر فالعشر من النصف الذي لاهل الوقف فادان كان المطلوب لا يلزم
المراعي من الحصة كصف نظا لولود الى بلدهم حرا لاجله مامدا الاصا لبعيد ومثله يقول
اذا كانت الارض لست المال وتدفع ممراسة لمراعي من المأخوذ منهم بدل احارة لا حراج كما صرح به
الكمال من الهمام وغيره ومما هو مصرح به ان حراج المسألة لا يلزم بالتعطيل وان ارض يب المال
لا حراج فيها والمأخوذ منها احارة فلا شيء على الفلاح لوسطها وهو غير مستأحر لها ولا حرج عليه
لنديها وهو علم بعض المراعي اذ رك الزراعة وسكن بمصر فلا شيء عليه فاصفها الطلعة من الاصرار به
خرام صرح به في البحر الرائق وفي الهمام على الآن من الاحد من الفلاح وان لم يزرع ويسمى
ذلك فلاحا واحارة على السكنى في بلدة مية ليعمر داره ويرزع الارض حرام بلا شبهة واحموا
على الاقتصار عند المعر او العنة او الهروب عن الارض الحراجية على انه اما ان يدفعها السلطان
مراعاة لميرهم وان لم يجد من يأخذها مراعاة يؤاخرها وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون
التمس لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المراعي مقدار ما يسبق في عمارة الارض
قرصا قافا وهذا قول الفاضلين واما قول الامام لا يبيع ولا يؤخر لانه لا يرى الحجر عنه وقيل انه
قول الكل فاصارهم على ذلك يجمع قرضهم لحر المراعي والعرض اليه شيء مما ذكر في السؤال
ويقضى ما مل وصلال لا يخل بحال ولا حول ولا قوة الاذاعة اليه المرحع والمأب (سئل) في ارض
حراجية الى سلبها السل حصاء ونس احجار فرك اربابها روعها مع امكان اصلا حهم لها هل يجب
عليهم حراجها الموطف عليها ولا يبدرون ترك الزرع بسب ذلك ام لا (اجاب) نعم يجب عليهم
الحراج ولا يبدرون بالرك مع امكان الاصلاح في الحامية وان كان في ارضه قص او طرد او صو ر
او خلاف او شجر لا يضر ان امكه ان يقطع ذلك ويحمله ممرعة فلم هل كان عليه الحراج
وفيها بعده قليل وان كان في ارض الحراج قطعة ارض سجة لاصحح للزراعة ولا يصل الماء اليها
ان امكه اصلا حها كان عليه حراجها وان لم يمكن فلا حراج عليه ومثله في غيرها والله اعلم (سئل)
عن حاكم عرة اذا احد حراج المسألة من الزواع مدة سبع فاستحققت الارض بان ظهرت وقفا
ارصاديا هل يؤخذ من الزواع ثانيا ام لا ويجرحون من المهددة (اجاب) قد حرجوا من المهددة
ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في النامر سانية والله اعلم (سئل) فيما اذا اساب الزرع آفة في ارض

مطلب قرية بعض
ارضها وقف والعرض
سلعاني اذا حرج
اهلها منها لكثرة
المطالم لا يجبرون على
المود

مطلب في حكم المأخوذ
من زراع ارض الوقف
ارض يب المال

مطلب لو عطل زراع
رض اخراج ارضه
لنقى اقامه السل
جايلهم اخراج

مطلب لو احد حراج
مفاسدة من الزواع
مظهر ان الارض
قف حرجوا من
مهددة

الحراج سوعه هل يسقط ام لا ومثل الزرع الكرم والرطة ونحو ذلك وكذلك في ارض الشر
 ام لا (احاب) في الترويح والشرع والعاوى اذا اصاب الزرع آفة مساوية لاجراح الكرم والحق
 وشدة الرد والحق الراوى الجراد بذلك حيث لم يمكن دمه ولا شك ان الدودة والعلة والفرقة
 والبل كذلك وصرح كثير من علماء عدم السقوط في القرقة والساع والافاعي ونحوها حيث
 امكن المنع اذ العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين جراح الوطية والمقاسمة والعشر بل لاولى
 في الاخرى لمناق ذلك بعين الجراح فبعضها فكما سجد الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطة ونحوها
 وهذا هو الصحيح والافرب الى العدل والامد عن الظلم وقد صرح علماء في هذا الباب انه بما محمد
 من سيرة الاكاسرة اهم اذا اصاب الزرع آفة غير موالة ما هي من باب مالهم وقولوا المارد شريك
 في الحرس ان كاهو شريك في الزرع فادلم يسطه الامام شيئا فالاول من ان لا يرمه الجراح واقعا علم (سئل)
 في ارض قرية قسمها الزرع وهي وقف ارصادى من حصرة السلطان عرس اهله الساقون واللاحقون فيها
 ريتو ما من المدوليين قديما وحديثا عاب المسكلم عليها او ان حداد ريسها ووافو عليه الهلاك فحدثه ولعبته
 بغير اذنه والآن يتسلط عليهم في حصة الوقت ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك وهل
 عليهم عقوبة لخدمهم في عتبه للسرور قدام لا (احاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم امين
 على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الرياسة عليه البينة الشرعية واداعى عرسها
 ومطلبه هم الذين على ما ادعى به فله ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس
 بدعواهم لا ادعى اس دما باس واموالهم ولا يرمهم عقوبة تجمع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله اعلم

سئل ما بال الحرية

(سئل) في اهل الدمة اذا اسموا من اداء الحرية وقف وحوها وعادوا وقالوا ما لادة ان يعطى
 عن الاعراب حتى يترويح ولا يعطى عن المترويح منها غير دفع عرش ومشايخا ما عليهم شيء هل ينفع
 قولهم شرعا ولا يتبع وانهم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف ان يأمرهم بدفع الواجب
 عليهم شرعا ويؤجرهم عن الترفع عن دمه ويلزمهم ناهو مقدر في الشرع عند اهل العلم وما مقدار
 ما يؤخذ منهم شرعا وعلى من يحب الحرية (احاب) لا يثبت الى قولهم ولا يتبع بل كل من امتنع
 عن ادائها يردع ويرحر ويصعق ويؤخذ قهرا وقسرا وحرا اذ الحرية هي التي عصمت دماءهم عن سبوا
 ومقتل ايديها عن مالههم وقتلهم واسترقعتهم قال عمر من قاتل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ولا يحرمون ما حرم الله وسوله ولا يديسون دين الحق من الدين او تووا الكتاب حتى يعطوا
 الحرية عن يدهم صاعرون) وقد صلى الله عليه وسلم (امر ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 فاذا قالوها عصموا من دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله تعالى) كذا في الصحيح
 واداما قالوا بدعواهم الى الحرية لاسره صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه احمد وسلم
 والترمذي ولا اله الا الحرية ينتهي القتال كما ينتهي الاسلام وفي الحسن عن عتبة بن عامر انه قال قلت
 يا رسول الله اما عترة قوم فلامهم يصيغوا ولاهم يؤدون ما لاهم عليهم من الحق ولا مأخذهم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان او الا ان تاحدوا اكرها فجدوا) كذا في المصايح وهي عند عدم
 وقوع الصلح حين الفتح على شيء على الفقير في كل سنة ابي عشر درهما وعلى الوسط صمعه وعلى المكتر

مطلب لو اصاب
 الزرع آفة يسقط
 الجراح سوعه موثبه
 الشر ومثل الزرع
 الكرم والرطة

مطلب في ارض قرية
 وفيها السلطان
 وعرس اهله فيها
 شجر ريتو فحدثوا
 الريتو بدمه المكلم
 عليها فاقول لهم
 في قدره

مطلب اذا عاند اهل
 الدمة وقالوا ان
 عادتسا ان لا يعطى
 الحرية عن الاعراب
 الى عبر ذلك لا يلزم
 الى قولهم

صعده بدرهم عمر رضى الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سعة مثاقيل والمثال معلوم
 لم يسير جاهلية ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والصابري والمجوس والوثني عبدا
 اذا كان محمدا وتؤخذ من الصائفة عدائي حبيبة رحمة الله تعالى لاعداء رحمة الله تعالى ومن كل مانع
 سواء كان متروحا او غير متروحا ومساكينهم مثلهم تؤخذ الحرية منهم وهذا الاسم لا يسقط
 الحرية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومريد وصي وامرأة وعد ومكانت ورسم واعوى وفقير
 غير معتدل وراهب لا يحاط وشمل العدالمدر والاسام الولود ومثل الرمن والاعمى المفلوج ومقتطوع
 اليدين والرجلين والشح الكبير والمأحر وتسقط بالاسلام والموت والكرار ولا يقبل منه
 اذا ارسلها على يدائه في اصح الروايات ل يكلف ان يؤديها منه قائما والقاص قاعد وفي رواية
 يأخذ ثلثيه ويهره هرا ويقول اعط الحرية يادى كذا في الهداية لاهم مأمورون باعطائها
 حال كونهم صاعدين ومحت الحرية طويل مقصر على ما ذكرناه والله اعلم (سئل) في دى مات
 لاهى تركه هل تطالب ورثته محريته ام لا (احاب) لا تطالب ورثته محريته من ماله مالا حيا
 اما بعد ما فسقطها بالموت واما بعد العائل فعدم فسقطها بقول انها كدين الآدمي ولا يلزم الوارث
 وفاؤه من ماله والقول قول الوارث يحبس به لم ترك مالا والله اعلم (سئل) في بصرائى عاتف وعليه
 حالية هل تدرم زوجته او احاها ام لا (احاب) لا يلزم الحالية الا من هي عليه فلا يطالب بها اب
 ولا من ابه فيها كالمدين الشرعى الثالث بدمية المديون لا يطالب به احد غيره والله اعلم

مطلب ادامات الدى
 لاهى تركه لا تطالب
 ورثته بالحرية

باب المرتدين

(سئل) في شتى لمن رضى الله تعالى سيدها ابراهيم الخليل الذى اتى عليه الملك الخليل في القرآن
 الكريم ما اواه حلیم فلما يترتب عليه وهل اذا جاء ثانيا من قتل حسه راجعا عما قال يدفع عنه
 موجب الردة الذى هو القتل وما الحكم به (احاب) يقتل حدا ولا توبة له اصلا في الزاوية
 وغيرها من كتب التناوي واللفظ لها الوارثة والعياد بالله تعالى تحرم امرأته ويحدد الكاح بعد
 اسلامه ويحدد الحاح وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكاكر الاصل والمولود بينهما قبل
 تحديد الكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولدرنا ثم ان اتى بكلمة الشهادة على العادة لا يحرره
 ما لم يرجع عما قال لان ثانياها على المادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد
 الكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل اذا داس الرسول صلى الله عليه وسلم
 او واحدا من الامناء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة
 عليه والشهادة او جاء ثانيا من قتل حسه كالمتردد فانه حد وحب فلا يسقط التوبة ولا ينصوّر
 فيه خلاص لاحد لانه حق تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النسي شر
 القدر لا يزول بالتوبة بخلاف ما اداس الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النسي شر
 والنشر حسن تلحقهم المرة الا من اكرمه الله تعالى والمرى" مره عن جميع العايب بخلاف
 الارتداد لانه معنى يفرده المرتد لاحق فيه لغيره من الآدميين ولكونه شرا فلما اذا شتمه
 عليه الصلاة والسلام سكران لا يبيى ويشل حدا وهذا مذهب ابى بكر الصديق رضى الله تعالى
 عنه والامام الاعظم والدرى واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وائخاه قال الخطابي

مطلب عاتف بصرائى
 وعليه حالية لا تطالب
 بها احد

مطلب في حكم ساب
 سيدها ابراهيم

لا أعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحجون المالكي اجمع
 العلماء على ان شأمة كافر وحكمه القتل ومن شك في عداوه وكفره كسر قال الله تعالى (ملعونين
 ايما فقهوا احدثوا وقتلوا قتيلا سنة الله) الآية وروى عنه الله بن موسى بن حمير عن علي بن
 موسى عن ابيه عن حمزة عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى الله
 عليه وسلم قال (من سب نبيا فاقبلوه ومن سب اصحابي فاصروه) وامر صلى الله عليه وسلم بقتل
 كعب بن الاشرف لا ابدار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابى رافع اليهودي
 وكذا امر بقتل ابن حنظل بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة يعرف في كتاب
 الصارم المأثور على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب هو منه مقولة في الدنيا
 والآخرة الاحياء الكافر بسب نبي وسب الشيعيين او احدهما والسحر والردة الى آخر
 ما به والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب عينة عن الاطباء والحاصل فيها وجوب قتل مثل
 هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النسي الحليل وان كان قد تاب وحدد الاسلام والله اعلم
 (سئل) في مسلم سب خير حقا الله تعالى اجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط
 السوق من تكبها اعظم المصوق فما حكم هذا الشقي القبيح ابو ماحور بن (احاب) حكمه حكم المرتدين
 وبصرح في الذنب حيث قل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصروه وتوحد حكمه حكم المرتدين
 ويعمل به ما يعمل بالمرتدين وعن صرح بذلك ابن افلاطون في كتابه المسمى بمعين الحكم حيث
 قال ما نال عن شرح الطحاوي ماصورته ومن سب النبي او احدهما كان ذلك مخرجة وحكمه حكم المرتدين
 وفي الاشياء والخطائر كل كافر تاب هو منه مقولة في الدنيا والآخرة الاحياء الكافر بسب نبي وسب
 الشيعيين او احدهما ابلغ وفي البرادية في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحد النكاح
 ورأى عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحدا
 من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة اصل سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او حادفا
 من قبله كالتبريد فانه حد وحب فلا يقطع بالتوبة ولا يصور فيه خلاف لا حد له حق ثنائيه
 حق المد فلا يقطع بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكحد العبد لا يرول بالتوبة بخلاف ما اداس
 الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولا راي صلى الله عليه وسلم شر والشر حسن تلجهم المعرفة
 الامن اكرمه الله تعالى والرأي مبره عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يفرده المرتد
 لاحق فيه لغيره من الآدميين ولكونه شرافلا اذ اشتمه عليه الصلاة السلام سكران لا يبيع ويقتل
 ابصاحدا وهذا مذهب ابى بكر السديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والدرى واهل الكوفة
 والمشهور من مذهب مالك والشافعية قال الخطابي لا أعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله
 اذا كان مسلما وقال سحجون المالكي اجمع العلماء ان شأمة كافر وحكمه القتل ومن شك في عداوه وكفره
 كسر قال الله تعالى (ملعونين ايما فقهوا احدثوا وقتلوا قتيلا سنة الله) الآية وروى عنه الله بن موسى
 بن حمير عن علي بن موسى عن ابيه عن حمزة عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه
 انه صلى الله عليه وسلم قال (من سب نبيا فاقبلوه ومن سب اصحابي فاصروه) وامر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بقتل كعب بن الاشرف لا ابدار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابى رافع اليهودي
 وكذا امر بقتل ابن حنظل بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم

مطلب في حكم سب
 سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم

المطلوب على شاتم الرسول وتلمه فيه وفي فتح القدر ما يقرب من هذا وقوله عنه صاحب البحر
 والله اعلم (سئل) في نصراي دمي غمراً على الخبايا الرفع المحمدي صلى الله عليه وسلم بالنسب فإدا
 لم يمه شرها خصوصاً إذا كان منه عظم المسلمين ومدحة العسارية ومدمة الإسلامية (أجاب)
 سابع في سوسه ولو ما قبل قد صرح علماؤنا بأنه يجوز الترقى في التحرير إلى ما إذا أعظم موحه
 دأى سى من موحيات البحر اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي تميل إليه من
 المؤمن مدعى لحكام المسلمين فله كي لا يحراً أعداء الدين إلى إحقاق افتداه المسلمين بسب بينهم من الكثرة
 المتبردين وعلى أنه سبحانه وعلى إصلاح الأحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الكبير
 المحال والله اعلم (سئل) عما ذهله الراهدى في حاويه بقوله حج فعله في المروج إلى دار الحرب
 مسجراً أصل الكافر ودار الحرب حرم من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان الرجع ثمناً أكثر لا نصرة
 وارا اراد به ان يسيهم حبر كفر هل ولكلامه هذا وجه احسن منه ان الكفار حبر من المسلمين
 في المعاملات والتجاراب لعله حياهم وعبرهم وقلة العلم على الحار وعدم احد ولاهم اموالهم
 سمرى او من يحسن وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا حراما المسلمين في المعاملات الخ مع ان اساسهم
 على تقوى واساس الكفار على سب ذلك هل له حكمه ظاهره اوسب حلى (أجاب) الظاهر ان السب
 في ذلك كره يمرض من الشغل لهم حشة فواسم من يده فوجد انهم يرون لا رادة الالهية محال
 الكفار فانه من فواسم واسراح منهم وترك العرص لهم وليستهم من اصله الله تعالى عن سواء
 النظر والله اعلم (سئل) في رجل سئل شيئاً فقال لو شاء في السب صلى الله عليه وسلم ما لعب او خودك
 هل يكفر ام لا (أجاب) لا فال في جامع المصولين رامرا حسن وقع بينه وبين صهره خلاف فقال
 لو شير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم آمر بأمره لا يكفر فندافى به من الشافية السكى وارمى معللا
 ما به دل على العظم وما به سب لو وما به لو قد ربحه وشافته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في تسليما
 ولم يقدل كفى قصه ريرة لما عصف فعلى روحك فاقول ذلك فقال انما سرى قل لا ولكن اشفع قلت
 لاحاحه في فاحجم المدهان على عدم كفره والذي يظهر انها اجماعة والله اعلم (سئل) في رجل
 يدعى العلم ويرغم ان السب صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واعجته حلت له بمجرد سطره
 سواء كان لها روح او لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام من المواقم تنقيصا لعمام الرسول عليه
 افضل الصلوات والسلام يرتب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تغفل توبته
 ام لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتدا فيرتب عليه احكام اهل الردة من وحبوب قبله قد صرح
 علماؤنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلوة
 والسلام ارستحب بهم فانه يقتل حدا ولا نوبة له اصل اسواء كان مد القدره عليه والشهادة او حاه
 تاشا من قبله لا محقق بل هو حق المد فلا سقط بالنوبة كسائر حقوق الآدميين ووقع في عبارة
 الرازية ولو ساب ميا كمر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى (واذ تقول للذي ايم الله عليه وانعمت عليه
 امسك سلكك وروحك) الآية ما يكتف الرازم المذكور من ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه
 وروى عن علي بن الحسن ان السب صلى الله عليه وسلم كان مدواحي الله تعالى اليه ان يديا يطاق ريب
 وام ترو حها ترويح الله ياها فلما تنكى ريدلى صلى الله عليه وسلم حلق ريب وانها لا عليه واسلمه
 ما به يري ملامها ولله رسول الله صلى الله عليه وسلم سب حبة الادب والوصية ابن الله في قولك وامك

مطلب في نصراي
 سب سبدا محمد عليه
 السلام

مطلب في قول
 الراهدى حج فعله
 في المروج الى دار
 الحرب الخ

مطلب لو قل لو حـ
 التي ما لعب لا يكفر
 وكذا لم آمر بأمره

مطلب من قل ان السب
 كان اذا نظر الى امرأة
 واعجته حلت له
 تنقيصا لعمامة
 الشريف كمر

مطلب في سب قوله
 تعالى (واذ تقول للذي
 ايم الله عليه) الآية

عليك روحك وهو يعلم انه بارها وهذا الذي احق في الله ولم رداه بأمره الصلح لما علم انه ميت وحيها
وحشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلجعه قول من الناس في ان يروح ربه بعد ريد وهو مولا
وقد امره بطلاقها فبانه تعالى على هذا العذر من انه حشى الناس في شيء قد احمه الله تعالى له فان قال
امسك عليك روحك مع علمه ما يظن واعلمه ان الله تعالى احق بالحشة في كل حال ثم قال علماؤا ما وحدا
القول احسن ما قيل في اويل هذا الآية وهو الذي عليه اهل الحق في من العسر من والعلماء الراحيين
كالمهرى والعاصي بكر من العلماء القنبري والعاصي ان بكر من العرقي وعمرهم ثم قال فاما ما روي ان
صلى الله عليه وسلم هو ريب امرأه ويدور عا اطابق بعض الحاشي بنى الله عه عشق وهذا ما صدر
عن جاهد بمصبة التي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستحب محرمه صلى الله عليه وسلم اه
وفي الكشاف ما كشف القاص عن وجه الخطا والسواب في هذه المسئلة وفي اسباب الرسول قوله تعالى
(ما كان على النبي من حرج فيما امر من الله) اي ما كان عليه من امر بها امحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد
عليه به سنة الله في الدين خلوا من قبل من الايام واسألوا لهم عليهم السلام كساد وسلبان وهذا مما ليس
به نقص للجيل الطيب الذي لا يكاد يعلم الا دعى به معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي
صلى الله عليه وسلم الى امرأته ريدتها فقله ان طلقها ريدت روحها والمباح لاستحى به والله تعالى
احبها ما كان عليه به من حرج ولا حرج لاسيا في الامور الحائرة الشرعية فكان حرجا للمسلمين
وقد طلقها ريد وحطها الى صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابدلك حبرا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخرجت وقالت الامر لله ولرسوله ومرحبا برسول الله صلى الله عليه وسلم اه
ما خضر فحطته صلى الله عليه وسلم وتروحه ايها بعد ريد يكذب الغافل كان اذا نظر الى امرأه
واحمته حلت له مجرد نظره ويدخل بها خيرا القائل سكتكم بين النوام تقيضا لعلم الرسول
علي افضل الصلاة والسلام بهذا الكلام ان يقل بعد ان يطاق به في الاسواق ولا تقل له توبة
عندما كانت عليه علماؤا الاعلام والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر هوى شرعة
من شيع الاسلام فرماها الى الارض ومرفها واسهرها فاداي لمره شرعا (احاب) صرح كثير
من علماء كبره قال في البحر في تعداد المكرمات والماء الله وى على الارض حين انيها حصه ما
يكفر بالغاء الفتوى الخ وقال المحقق الصاوى لو عرض عليه حصه هوى الاثمة فردها وقال (جه)
بارامه هوى آورده قيل كمر لرد حكم الشرع وعارة الرادية يكفر بمر لفظ قل ولو قال ليس
كما اني اوقال لا يعمل هذا يمر اذا ما شر الممكر وهذه عارة جامع الفصولي والتزدد اعاهوء
عدم ارادة الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والذين يكفر باجماع المسلمين
والكلام في المسئلة طويل ولاشبهة ان الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الوامع الجليل الخليل
اماد الله تعالى من الموفقات وحتم لا للمسلمين بالصالحات والله اعلم (سئل) في متول على اوقاف
سيما حليل الرحمن على نبيا وعليه افضل الصلاة والسلام ملك جماعة من الفلاحين وسجهم فلما
بغير طريق شرعى فوكوا جماعة من عشيرتهم لاثوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان
نصره الرحيم الرحمن ويستعينوا به ليحصرهم مع عزمهم لمجلس الشرع الشريف فحصر واستأثروا
فاورسل الحاكم المذكور اليه فحصر واحصر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لادبه
لشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال لا اظهر هذه الدعوى بالشرع

قوله وهذا اما الخ
حكدا ما لاصل الذي
بايدى اواصل الاحسن
فهذا الخ ويكون
جواب اما وسير ذلك
تأمل وحرر اه
مصححه
قوله وحطها الى
صلى الله عليه وسلم
كدا ما لاصل وهو
عمره ولمل سواء
وحطها الى او نحو
ذلك تأمل اه مصححه
مطلب لو روى
على الارض ومرفها
يكفر

مطلب لو قال المدعوى
الى الشرع لا اظهر
هذه الدعوى معللة
وبعاطف مستحفا كهر

بعلته وعلامة مستحقنا بالشرع الشريف وثبت استحبابه بالبيعة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع
وقتا على الحاكم المذكور ورفع صوته مستحبابه قائلا له بالتركية (سأه سويلمه) حصل له بذلك
ايداء وهو في مجلسه ومجلس حكومته المولى فهما من قبل السلطان فنادى بترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب
لشرع الشرع مستحبابه وما يلزمه على ما صدر من سوء افواهه وشيخ اعماله (احاب) قد قرر
عد علمه الاسلام وهذه الامام ان من اسحب شرع النبي عليه الصلوة والسلام بعد ان قد تباحث
المسلمين ولزمه احكام المرتد من المقرر المسطرة في الميول والشروح والناسواي المستفيع عن الشرع
والدين من وجه الاداهة بالحس وكشف الشبهة والعلل ان لم يحدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام
هذا مما يتعلق بالاستحقاق بالشرع والدين واما يتعلق بايداء المسلمين وعباد الله تعالى اجمعين
فقد صرح الكثير من انصار رحمهم الله تعالى آمين ان من آذى غيره بقول او فعل ولو بغير العن
ضرر من باب اولي ما وجب وحشه وبعث ادية من القضاة الحنابلة المستعجلة للاستحقاق
والاداهة المؤدية بالاستعمار خصوصا بدوى المصائب المتلذذ من الحفصة الحافاية فان الله
تعالى اوجب على طاعتهم والرضا احسانهم وحرر عليا الاذيات عليهم والاسهانة بهم
ادعى مؤدية الى حلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاداهة في موضع التكرير مصرفيهم وديم والحكام
موضع الاحكام ومحل الاحسان ومن لا ادب له مع الحق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب له
مع الحق فهو آثم محرم ومن يبين الله قتاله من مكرم والله سبحانه وتعالى ولي الوقوف والهادي
الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قصة شعاق
بالخانات من قبل وحرايات فأبوا فائس لا يعمل بالشرع واما يعمل بدساتر العرب واللاجين
ماذا يترتب عليهم شرعا (احاب) ان قالوا ذلك لا عاقد منهم عدم حجية الشرع او استحبابه بالارباب
في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان يحرم عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحد منهما
فقد اختلف في كفرهم قال في جامع المصولين قال خصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه (من رسم
كاسي كم شرعي) كفره وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ انما اعلم بالعادة لا بالشرع وايداع القول الاول
هرع من عماد الدين ومثل ما في جامع المصولين في كثير من كتب المذهب واما بقية المذكورين
وتعريضهم واهاسهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب واللاجين علب عليهم افعال الشرع
والرجوع الى الدساتر وربما تطرفوا الى هدم الشريعة الكلية ان تركوا امرهم فلا يجوز ارجاء
اعتهم في الصلال واحمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاحمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما
صبرت الصحابة دونه بسببها حتى استقام وحدوا فيه النفوس حتى شد صلته وقام فليس على
حكام المسلمين والاسلام وسائر ولاه الامام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وبلاقي هذا المشكل
الصعب المدهل والتفط له رد مثل هؤلاء الى الشرع الحمدي وترك ما عداه مما لم يزل الله به
من سلطان ومن ابي وتادى منهم في الصلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله
المهيمن المعال اليه مرجعا ومردا وعليه اعتقاد ما في سائر الاحوال انهم قوم من سباء الشريعة
وارفع عمدتها وثبت قواتها يا معكم السلام ان تقع على الارض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل
سكن داره ثلثها وثلث الآخر لا حر قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار اما ان تسأله
حصة منه او تهايه فقال لا اقل بذلك ولا ارجى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا اقل بذلك

مطلب من آدى غيره
قول او فعل ولو
بغير العن ضرر

مطلب من قبل لا يعمل
بالشرع بل اعمل
بدساتر العرب

مطلب قيل له ارض
بالشرع فقال لا اقل
ذلك فاحاب مقتناه
كفر وباب رويته

واحباب له مات ما حيث حالف الشرح بعد كسر ومات روحه منه ولم يمه تحديد ايمانه ومراحته
روحته وكتب عليه بذلك سجل فهل ينت بذلك كفره ام لا (احل) اللهم اني اعوذ بك
من ان اشركك شيئا واما اعلم واستعرك تماذا اعلم انك امت علام العيوب اعلم ان علماء مصر حوا
في كتبهم في هذا الباب انه لا ينسب للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يادر تكفير اهل الاسلام
مع الفسا صحة اسلام الكفرة والاسلام يعلو والكفر شيء عظيم ولا يجرح الرجل من الايمان
الا بحجود ما ادخله فيه قل في حاش الفصول وكثير من الكتب كالحجرات الشيخ ديس بن نجيم روى
الطحاوي عن اصحابنا لا يجرح الرجل من الايمان الا بحجود ما ادخله فيه ثم ما ينسب له ردة
يحكم لها وما ينسب له ردة لا يحكم بها اذ الاسلام الثالث لا يزول نكث مع ان الاسلام يعلو فيسبى
لا اعلم اذا رفع اليه هذا لا يادر تكفير اهل الاسلام مع انه يقضى صحة اسلام الكفرة (اقول)
وقد هتد نصير ميرا ما بقا قلبه في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر
مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتأمل انه وفي الفسارى الصعري الكفر شيء عظيم
فلا احمل المؤمن كافر اتي وحدت رواية انه لا يكفر انه وفي الفسوى اذا اطلق الرجل كله
الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قل بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يشلق بالصحة ولم يعتقد
الصعير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى لانه استحسب بدسه انه وفي الخلاصة
اذا كان في المسئلة وحده توح التكبير ووجه واحد يجمع التكفير فعلى المعنى ان يميل الى الروح الذي
يجمع التكبير تحميها للفلسف المسلم راد في الداراية الا اذا حرج ما رادته موجب الكفر فلا يصح التأويل
حينئذ وفي التاخر حاشية لا يكفر بالمختم لان الكفر بهايه في العقوة يستدعي نهاية في الحاشية ومع
الاحتمال لانهايه انه قال في الحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر هارلا او لا عاكفر عند الكل
ولا اعتبار ما عساه كاصرح به قاصي حاش في فواوه ومن تكلم بها خطأ او مكرها لا يكفر عند الكل
ومن تكلم بها عامدا علما كفر بها عند الكل ومن تكلم بها احسارا جاهلا لانها كفرة فيه اختلاف
وابدى تحرر انه لا ينسب تكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن او كان في كفره احسار
ولور رواية صبيغة فعلى هذا فاكثر الفساط الكفر المدكورة لا يفتى بالتكفير بها ولقد الرمت صبي
ان لا ائى شيء منها اه واقفا اعلم (سئل) في نحو عرب السعادة وى عطية وغيرهم من عرب الشام
ومصر والحقار وغيرهم من عرب الروادى الذين يفتاقون ساهم فتروح الرجل منهم روحه
الاخر المدحولة بعد طلافه محممة او اقل وكذلك بعد الموت لا يندون مطلقا ويستحلون ذلك
واذا توفي احدهم عن عشر سات مثلا ولاه اس عم ونحو ذلك من العصة وان بعد لم يورثوا البت مطلقا
معه بل يندون من ماله من ميرانا ويورثون ذلك لمصته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون سميت
صلى الله عليه وسلم ولكمهم يسكرون الميث والنشور اذ اقبل لاحد منهم ان ساسحاه بجي الحاق
بعد موتهم ويحسد لهم على اعمامهم فيقولون لا يدري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة
ودأهم الفساد في الارض وقطع الطريق وفذل الالهس الى حرمها الله تعالى يبرحق ويبيعون الحر
ويقولون بالله هذا فلاحي ابيه لمى شئت كيف شئت وانصرف فيه بالرهى كيف شئت مستحلين ذلك
ومن قناعهم الواحد منهم اذا حاشه روحه الغير معصية من روحها وكان يبه وبها ادى قرانه يدع
شاه وطمعها لاهل حيه ويدخل عليها في الحرام ويعدتها روحه له معقدا حل ذلك فاحكم الله تعالى

مطلب في حكم من
تكلم بكلمة الكفر
تفصيل من كونه
هارلا او لا عا
وغير ذلك

مطلب في نحو حكم
عرب السعادة الذين
يفتاقون ساهم
فيروحها الرجل
منهم بعد محممة
ولا يندون بعد
الموت ايضا

فهم وما الذي يحل على الحكام في حقهم شرعا مع نعمهم لهم عن ذلك مرارا وامرهم لهم بالاسلام
والاحكام لانه تعالى فلا ردادون الا عائلته وحر وعا عن امرهم (احاب) قد سئل
عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد اوردع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد العال الحقي رحمه الله
تعالى فاحاب عما صلة المرقوم في فوازه من استحل حكما علم امره وحرمة في دينه بيا محمد صلى الله
عليه وسلم فهو كافر وحتن هوا ووعظوا مرارا حل عليهم وفالهم واحدا موالهم ثم سطر في حل
سائهم ان كرت مؤمنات مكرهات معهم لادب لهم لا يسر من لهم فيعلمن الاحكام وان لم يكن
كذلك حل سبهم وسبهم كالحريات اه وحتن قطعوا الفلرق وقلوا الا هس واحدا والاموال
خر ازمه ما ذكر الله تعالى في كتابه العرر قل عمر من فائق (اما حراء الذين يحارون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا ان يقولوا او يصلوا او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او يسيءوا في الارض
ذلك لهم حري في الدساو لهم في الآخرة عذاب عظيم) هذا حكمهم مع كونهم كفارا وانه يعلم حل عليهم
مطلقا والحق هذه وثبات قائلهم واجر المعامل لهم كاجر المتامل لاهل الحرب مع حلوس التية لاه
محاهد في سبيل الله تعالى والله اعلم (سئل) في طائفة الدرور الثالث الويه الحاكم بامر الله العبيدي
والناسخ وعدم سوء بيا محمد صلى الله عليه وسلم وعردك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين
بالفصاة والصوم وعردك من شرائع الدين هل بقل اسلامهم ويقرب عليهم احكام الاسلام ام لا
لما اسهرعهم من احياء الكفر واطهار الاسلام واداءا المسلمون وسوهم فاشترى مسلم من تلك
السايا فاحكمها (احاب) صرح العلامة الكمال بن الهمام في فصح التدبر بان من يعطي الكفر
ويطهر الاسلام فهو الماني ويجب ان يكون حكمه في عدم قولنا انه كافر بدينه لان ذلك في الردين
لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يحكي كفره الذي هو عدم اعقاده دينا والماني مثله
في الاحياء وعلى هذا فطرق العلم بحاله اما ان يعثر بعض الناس عليه او يسره الى من امن اليه والحق
ان ابدى بقل ولا تقبل توبه هو الماني والرتديق ان كان حكمه ذلك بحدان يكون مبظنا كفره
الذي هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام او عبده الى ان طفر باه وهو عرني والا
فلو فرصاه مطهرا لذلك حتى تاب يجب ان لا يقبل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كفرهم
اذا اطهروا التوبه اه وفي الحاية فلوا ان جاء الردين ففراره رديق فاب عن ذلك مثل توبته
وان احدهم تاب لم تقبل توبه ويقل اه واما حكمه الما فقد دل في الحاية لمدة يدعي اهلبا
الاسلام يصومون وصلون ويقرؤن القرآن ويمدون الاوثان مع ذلك فاعار عليهم المسلمون
وسوهم فاشترى منهم مسلم من تلك السايا فلوا ان لم يكونوا مقرين بالسودية والرق للمكهم بخور
شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الكور الكار لانهم ابقوا لاسلام ثم عدوا الذين
كانوا مرتدين فيحور استرقاقهم لسا وصغارا ولا يجوز استرقاق الكار كما لا يجوز من اهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والسودية للمكهم فيحور سدهم واسترقاقهم فاداملكهم حاربهم اه والله اعلم

مطلب في حكم
الدرور المائلين
بالوكة الحاكم بامر
الله وعدم سوء
بيا وعردك

كتاب القطة

(سئل) في رجل القطة بنية فاذعى المالك انه غاص واذعى هو النعمة ولا يشاء ولا يبه فلعول
ان منها (احاب) الدول للمالك احلما حيث اذعى انه غاص فلو صدقه في الانواط واذعى اه

مطلب اذعى المالك
العصب والملقط
الذنبه

لنفس لاله احتلف اثنتا فقال ابو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقول ابو يوسف القول قول الملقط ارجع الى البحر عند المسئلة والله اعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين حرادن مالكيهما وحاميهما في يته ولم يشهد حين وضع يده عليهما اياه احدهما ليردتهما الى مالكيهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حصصهما في يته حتى حصصهما متعلبا لادرة للمالكين على خلافهما من يده هل يصح قبيتهما لعدم اشتهاده اياه وهل يقل قوله اهدت ثلاثين (احب) لم يصح قبيتهما حيث لم يشهد عند احدهما اياه احدهما ليردتهما على مالكيهما فان ادعى ذلك ولم يقم على دعواه يئنه لا يقل قوله ويصنع عند اني حبيفة ومحمد وانى يوسف اذا صدقه المالك في ذلك وادعى فذته عليهما وكذلك لو صدقه المالك اياه القطعتهما وكده في قوله القطعتهما لاردتهما وادعى اياه القطعتهما لنفسه يكون صامدا عند اني حبيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والله اعلم (سئل) في قرية سلعابية بها مارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزارعي القرية بدا آلات من عده هل يملكها ام لا (احب) لا يملكها بذلك وانما يملكها تجليك السلطان له او من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدا آلات من عده لزمه احره مثلها لنفس المال حال كرمها حاله من الآلات التي له كمال القيمة اذا استعمل نهر احراره على المقي في والله اعلم

كتاب المفقود

(سئل) في ماطر وقف قص من متقل احره مسئل ثم فقد الناطر ولم تكن المتقل من الاستعمال فلم ان يرجع على الناطر والناطر مفقود وله استحقاق في علة الوقف وقد فقد كاشر هل للمتقل ان يتناول استحقاقه في غلة الوقف ام لا (احب) ليس له ذلك وقد صرح علماء ما به ليس للمعصى ان يقضى في مال المفقود ولا عليه شيء حتى قالوا لو غاب المعصى عليه يدين وله مال عبد الناس لا يدفع الى المعصى له حتى يحصر والقضاء على المائب عبدنا موع وهي مسئلة شهيرة فلا ينظر من حريمه لاستحقاقه شيء ولا يجوز للفناص ان يوتي به شيئا من دينه لان بقاء حياته ما لاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع ابن بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه فل القضاء بموته محضر المفقود بعد موث النافع فل الحكم (احب) للمفقود رد الباع واخذ العقار ويرجع المشتري على ناقه فان كان وان تعدر تأخرت مملكت الى يوم القيامة والله اعلم (سئل) في مفقود ثبت موته بموت اقرابه لدى حاكم شرعي ثم مات شرعيا وله ولد طائفة معلقة بصالح الحكم الشرعي فيما عداه لسباع الدعوى الشرعية وادعت عليه روضة المتوفى المورور مؤخر صدها بدته وانتهى بوجه القيم المورور الثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصص في دار فهل للقيم سبع الحصص المورورة لو فاه مؤخر صدائق الروحة ام لا (احب) نعم له سبع الحصص المذكورة لو فاه صدائق الروحة لاه دين بدنة الميت في المعادية وكثير من الكنت والمارة لها واذا كان للميت تركه حين توفى وورثته في بلد آخر وادعى اسلمن عليه مالا والوارث عائب عينة مقطعة حمل له القاضي وسيا لان العينة المقطعة بمدة الموت وفي المتوفى اذا كان على الميت دين ففسح العقار جائر كالمفقود عند اني حبيفة والقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله اعلم

كتاب الشركة

(سئل) في دار مشتركة مالا لث بنى احد الشركاء فيها ساء فاحكمه شرعا (احب) صرح علماء ما

مطلب اذا ادعى الملقط الاقطة واه اشهد لا يقل منه الائمة

مطلب في قرية سلعابية بها مارة عادية اتخذها الخ

قوله بدأ فتح الماء ويشد يد الدال موما هو المكان الذي يدور فيه الرب

في حرف الشام

مطلب في الناطر احره مسئل ثم فقد الناطر ولم يكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود فباع امين بيب المال الخ

مطلب حكم بموت المفقود وعليه دين سباع عقاره لاهلها

مطلب في احد الشركاء في المشترك بغير اذن ابقية

بانه اذا بنى سرادق الشركاء وظلت القسمة يقسم فاداء وقع ساؤه في نصيبه فيها والا هدم وهذا
 ادعى باحجار والآبى له وان بنى سقفس مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لاجبة لما وضعه من عده
 لا يهدم ولا يرجع شيء مما ابقى على العملة وان ساء من العنص المشترك من ماله مثاله ملك له بعضه
 والمشارك على حكم الشريك كما هدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الثاني فيه حية والبيعة على فيه
 الشركاء المدعى ادم سارحون عنه وهو دويد والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل بنى في دار
 مشوكة بينه وبين اخيه عمارته سقا على العمارة من ماله قال الحكم الشرعي (احاب) ان بنى باقصاها
 ولهاه مشترك ولا رجوع للثاني عما اقامه له اذا هدم فمسمع هدمه واداء طلب العنصه كلاهما او احدهما
 تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى باقصاها مما له قيمة وطلبا القسمة او احدهما فمسمع
 ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الثاني فيها والا هدم ساؤه واحدا اقصاه الى ساهها
 لانها ملكه ولا يخرج عن ملكه من غير صاء فني على ملكه ويكون تاصاحا لئلا يصيب احب وشاغلا
 ملكه ملكه فمسمع ما وقع ان طلب والله اعلم (سئل) في دار مشتركة يريد احدهما الشركاء بها الترام بقية
 شركائه بعمارها واصلاح حيطانها ومرتتها وهم ممنوعون هل يجوزون على العمارة ام لا (احاب)
 لا يجوزون سئل ذلك كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله اعلم (سئل) في دكان
 مشترك بين جماعة بينهم شاعا وقف على جهة بر والباقي ملك آخرين استرمت لى آلى السقوط
 وبأى الملاك عمارتها والمتولى يريد اها وظالمهم مساواة في نصيبها وليست قائمة للقسمة ولا يتوصل
 المتولى الى المحصل مفسود الواقف مادامت كذلك فهل يجوز للمالك على مساواة المتولى في العمارة
 او يصير من ماله ويرجع على الملاك مما يخصهم (احاب) صرح علماءنا بان المشترك اذا اهدم فاني
 احدهما الشريك بنى او احدهما الشركاء العمارة ان احتل القسمة لآخر ويقسم والا بنى الشريك ثم يؤخره
 ليرجع قال في الاشياء والطارق في كتاب القسمة المشترك اذا اهدم فاني احدهما العمارة فان احتل
 العنصه لآخر وقسم والا بنى ثم اضره ليرجع وصرح علماءنا ايضا بان الوقف اذا احتيج الى تغييره
 حازت الاستدانة عليه مادن القاصى حيث لم يقبض احارة عيه ولو شره متاعا اكثر من قيمته وبنيه
 وبصرفه على العمارة كما حرره اس وهاه وذلك كله للمادرة الى مفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى
 هذا الامر الذى اوحت مراعاة الوقف ارتكابه ولو امره القاصى فانتع بكتب المتولى عمارته ويرجع
 على الشريك حصته وان شاء امره باحارته واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصه
 بالتصرف والحال هذه ويبنى ويبنى بكل ما هو ارفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط
 وعمارته لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهما وصى اهدم وان احدهما العمارة فلو وصى برفع
 الامر الى القاصى حتى يجوز على العمارة طاحونة او حمام مشترك اهدم وان شريك العمارة يضر هذا
 اذا بنى شيء اما اذا اهدم الكل وصار صخره فان كان الشريك مصرا يقال له ابقى حتى يكون دينا
 على الشريك استمى وفي الحاية حمام بين رجلين غاب قدره او حوصه او شيء منه واحتاج الى المرتمة
 فاراد احدهما المرتمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤاخرها القاصى ويرتتها بالاحرة او يادن
 لاحدهما بالاحارة والمترمة من الاحرة قيل هذا قول ابى يوسف ومحمد لان عدهما يجوز الحجر
 على الحر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاصى يادن لغيره اى المتع بالاهاق عليه ثم
 يجمع صاحبه من الاسماع به حتى يؤدى حصته والسوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذى

مطلب حكمه كادى
 فله

مطلب لا يخرج الشريك
 على العمارة

مطلب ذلك نصها
 وقف ونصها ملك
 انى الملاك على عمارتها

مطلب نحو الاستدانة
 على الوقف لعمارته

صدر ما في الجواب وما لحقا هذا لا يخلو ان الفتوى على ما فيه ووالله اعلم (سئل)
 في رجل باع آخر حصة فرايط معلومة في فرس نحو معلوم ثم باع المشتري الحصة ثلثا وسلمها له
 بغير اذن من الاول فهلكت عنده هل يصح البائع الثاني للاول حصة بصفه ام لا وادافتم بالصفان
 هل تؤخذ القضية من تركتها اذ املت ام لا (اجاب) هو اعنى البائع الاول غير ان شاء صف المشتري
 به لمعديه تسليمها لثالث بغير اذنه فاداف صف المشتري منه المذكور ليس به ان يصح المشتري منه
 لانه ملكه بالصفان فكان دفعه له دفع ملكه ولا صفان عليه اى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له
 وان صف من البائع الاول المشتري الثاني لا يرجع بما صف على ناله هو لانه عامل في العصف لنفسه
 ومن مات من اختيار تصفيه مهما يؤخذ الصفان من ركنه والله اعلم (سئل) في فرس مشتركه
 بين اثنين احدهما ربع وفيها والاخر الباقي ما عدا الربع وربعه فما لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك
 هل يصح حصته ان هلكت ويحب عليه ردها للشريك ان كان باعية ام لا (اجاب) نعم الشريك
 تسلمها للمشتري صام حصة شريكه وان كانت فائده يحب ردها عليه وان شاء الشريك صف
 المشتري في صورت الهلاك والله اعلم (سئل) في فرس في يد احد الشريكين اصحب ساجحا كلا
 طلب الشريك شيئا من ساجحها ليكون في يده ووثقه معه حتى هلك نصفه عنده ونصفه عند مشتر
 بتسلم منه بغير اذن شريكه ونصفه وهه لى ولاية عليه لا يحكمه خلاصه من يده فهل يصح المانع
 وانتسلم لغير بغير اذنه ام لا (اجاب) نعم يصح اذ الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع
 والمودع مانع صان لما هلك عنده بعد المانع ولما باعه وسلمه للمشتري فلا اذن شريكه او وهه وسلمه
 كذلك وهو طاهر متعدد يصح والله اعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة اركها احدهم الى
 آخر بغير اذن الثالث فهلكت عنه هل يصح ام لا (اجاب) نعم يصح ويخير في اساع احدها
 حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قد تقرر عند العلماء ورحمهم الله تعالى ان في شركة الملك كل واحد من الشركاء
 احدى في حصة الآخر وفي الهداية الدالة المشتركة لا يركها للشريك بغير اذن شريكه يصح يصح
 بالركوب لتعديبه والله اعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة لواحد نصفها لكل واحد من الاثنين
 وبها وقع على احدها جريمة لحاكم العرف فدفع العرس لمر شريكه له وهلكت عنده هل يصح
 الشريك ان حصة صاحب النصف ام لا (اجاب) نعم يصح الشريكان اما المدافع فلاتوقف فيه واما
 الآخر فاصحة امره فيما يملك فكأنهما سلماهما معا والله اعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيها
 على وصفها عند احدهم خطا واحدهم سهم واحدها من عنده بغير اذن العاين فهلكت عندهم بدها
 جرح بها هل للعاين تصفيه ام لا (اجاب) نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الدالة المشتركة انه يصير
 باصفا باستعمالها فلا يبرأ عن الصفان الا بالرد والله اعلم (سئل) في شريكين في فرس لاحدهما
 الثلثان وللآخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لاجى ولم يسلمه ولم ياذن له لاحدهما فذهب اليها
 ووجدها في الصحراء فاحدها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فهلكت عنده هل على البائع صفان
 حصة الشريك الذي لم يبع ام الصفان على المشتري (اجاب) حيث لم يعلم البائع العرس للمشتري
 لا صفان واما الصفان على المشتري خاصة اذ البائع لم يتعد بمجرد البيع على حصة الشريك واما ما
 اتهدى لوسلم وما ينسب الحكم المذكور ما في البراءة في الودعية فالعت الودعية وقصت ثلثها لا يصح
 ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم حصته

مطلب باع حصة معلومة
 في فرس فباعها
 المشتري ثلثا وسلم
 فهلكت فالبائع الاول
 بالخيار الخ
 مطلب باع احد
 الشريكين نصيبه من
 فرس وسلمها
 للمشتري فهلكت
 قوله بغير اذن شريكه
 يصح وصف الخ
 كذا بالاصل وهه
 غير طاهر لعله
 من الساجح فامل
 وحرراه مصححه
 مطلب يصح احد
 الشريكين ما باعه
 او وهه من باع
 المشترك بغير اذن
 وكذا المانع
 مطلب اذن احد
 الشركاء لشريكه
 في ركوب العرس
 فهلكت فالثالث
 الخ
 مطلب فرس مشتركة
 بين ثلاثة دفعها
 احدهم لحاكم اذن
 احدهم فهلكت
 مطلب يصح احد
 الشركاء باستعمال الدالة
 المشتركة بغير اذن
 مطلب في شريكين

في فرس لاحدهما الثلثان والاخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا لاجى ولم يسلمه ولم ياذن فاحدها فهلكت الخ

مطلب في دار بين يقيم وامرأة سكها السالغ ملا ١١٢ استحلوا حصة اليتيم مذبح عليه احره

من احب وسلم الفرس للمشتري ميرادن قبة اشركاء فهلكت عدة فاجاب الشركاء بخبرون ان شازا
سه والشريك وان شازا سه والمشتري منه اسهى واما كان كذلك لوجود النسيب ولا تسليم من التامع
في مسئلتنا والله اعلم (سئل) في دار معدة للاسعالل بين تالمع ويقيم وامرأة سكها الشريك التامع
ملا استتجار حصة اليتيم سه هل يلزم التامع احره مثل حصة اليتيم ام لا (احاب) قد اضى كسبر
من المأخرس بوجوب احره المثل في ذلك صيانة لمال اليتيم والله اعلم (سئل) في شجر قطن بين
رجلين فسمه احدهما في عية الآخر وحرث على حصته وترك حصة الآخر فارح فملا واحده
هل هو مخصوص به ام مشترك بينهما كشجرة (احاب) العطن مشترك بينهما ولا يخص به الشريك
الخارث والله اعلم (سئل) في روح امرأة واسها اجتماعا في دار واحدة واحدا كل منهما يكتسب
على حدة ولحمان كسهما سواء فحصل ما كسهما اموالا ولا يلزم الفلوات ولا التساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع ما واهه بكسهما سوية ام لا (احاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص احدهما ولا ريادة على الآخر
اد الفلوات ساطع كمنعطى السائل اذا حلقا ما لقطا وحيث كان كل منهما صاحب يد
لا يكون اموال قول واحد منهما في قدر حصة الآخر فلو كان احدهما صاحب يد والآخر خارج
واحدا فالقول لدى اليد واليعة ينة الخارج والله اعلم (سئل) في احوه اربعة تلعوا عن ابيهم
تركة فاحدوا في الاكتساب والعمل فيها حلة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا
ملا كسب بينهم سوية وان احتلوا في العمل والرأى كثرة وصوفا (احاب) نعم يكون الجميع
بينهم ارباعا لكل ربع وان احتلوا في الرأى والقوة اكل كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا حوته على
وحه التركة والله اعلم (سئل) في احوين سعيهما واحد وسألهما واحدة فحصل سعيهما اموالا
من مواش وغيرها والا نريد احدهما مقارقة الآخر ومقاسمة المال مضافة ويأبى الآخر فهل
والحالة هذه جمع ما حصله سعيهما وكسهما مشترك بينهما تحب قسمته بينهما مضافة ام لا (احاب)
نعم ما حصله بكسهما مشترك بينهما لا يجوز ان يخص به احدهما دون الآخر والله اعلم (سئل)
في رجلين اشتركا شركة وحوه واشترى من جماعة مصاعة والرخ كذلك فحسرت تخارتهما
فهل يكون الحسارة عليهما سوية ام لا (احاب) نعم ما حسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري
وهذا الحكم ثابث عليهما سواء اشرا باعقد الشراء او ما شره احدهما الصمها الوكالة والله اعلم (سئل)
في رجلين لهما فدان اتفاقا على ان كل ما باقى في الارض من بدرهما بينهما فصار كل منهما يطلب
من شريكه الدر ليلاقيه في الارض بينهما فيسلمه له بعد كيله حتى يدرا قدر اموالهما فدان ان احص
احد الدر بين وصعب الآخر والا في احدهما يقول لشريكه بدرى لى وبدرى لك فهل يكون
مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما صيغة وحصة ام لا (احاب) الخارج بينهما والحال هذه
والله اعلم (سئل) في معرطين اشتركا على ان يزرعوا اللسان بقايا زرعهم ويكون المحصل بينهم
سوية فزرع احدهم وتقيده واحدهم يزرعه هل ما يحصل بعدل بقتهم يقسم بينهم على ما شرطوا
ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمعصر ام لا (احاب) المحصل بينهم على ما شرطوا
العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والتاوى والله اعلم (سئل)
في شريك اهتم شريكه ما لحياه هل يقل كلام شريكه في حقه ام لا يقل ولا يلزم المذهب بين (احاب)

(لا يقبل)

مطلب اذا اهتم احد الشريكين شريكه ما لحياه لا يقبل

لا يقل قول شريك في حقه ولو اراد تخليعه على الحياة المهمة لم يخلص كما في الاشياء والعائز لكن
 في ماوى قارى الهداية ما جاءه والله اعلم (سئل) في مائة اشتركا شركة فاسد ومحيحة مات
 احدهم ودعى احدى بيده المال عند اراده قسمه ان له كذا وصدقه شريكه وكده ورثة الميت
 هل يقل قوله بيده ام لا (اجاب) نعم القول قول من بيده المال ان له به كذا وكذا اذ اليد هي صدق
 في كل ما يقوله والله اعلم (سئل) في رجاء لكل منهما اوى مجلس معه لطخ الدرس اعقل
 ان يخرجا ذلك والآخر بينهما معطلت آية احدهما واماه الآخر على الطخ في آيته فما الحكم
 في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طخ في آية احدهما فاحرها لصاحبها ولا آخر
 اخره المثل لعملة معه ومثله الذي معطلت آيته ما طخ فيها اهل ان تسقط فاحرها لصاحبها ولا آخره
 المثل لعملة معك دفع لآخر داه للبع راعلى طهر هاعلى ان الرخ يدهما الشركة فاسدة بمثله الشركة
 بالروص والرخ ملك البر وملك الداه اخر ماتهما وكر حلين لاحدهما مل ولا آخر بمباشرة كاعلى انه
 يخرجا ذلك والآخر بينهما فهو فاسد ويقسم على عمل الحل والمير والروع الساهدة بذلك كثرة والله اعلم
 (سئل) في ثلاثة شركاء متعاونين من المشترك بينهم قاتل مصري ماعه احدهم لرحل دعى فسلطه
 مه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المدكورين على الدعى بمصورة ادعى فلان
 من فلان على فلان ان من المشترك بيده من كل من فلان وفلان فلنا مصريا واه ماعه الدعى عليه
 بكذا من الثمن وتسلمه مه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذى هو واحد شريكه بميراده وبطلاله
 بذلك واعلم انه لا يلى نفس الثمن الا المماثر للبع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب بان اشترجه بكذا
 من شريكك فلان الذى اذ عيت ان دفعته الى الثمن بميرادك ودفعته الى الثمن وربت بسب ذلك دتمى
 هل تسلم من المدعى هذه الدعوى المدكورة ام لا سمع لكون دفعه لشريكه المتعاون بميراده ووحا
 لراءة دتمته وان لم يأت له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى وقوله دفع لفلان الشريك بميرادى
 وان كان هو المماثر لمقد البيع ام لا (اجاب) المقرر في سائر الكتب متونا وشروحا وماوى
 ان كل واحد من شركاء المتعاضة وكيل عن الآخر وكفيل بكل دين لم احدهما بخارة وعصب
 وكفاله لم الآخر حتى ان احدهم لواخر عدا فان للمساخر معاملة الآخر فسلط المدك
 ان كلاً حراً أحداً آخر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في مص الديون الواحة في التجارة وكفيل
 بما ربح عليه سبهما فصار كل واحد منهما مطلقاً ومطلناً فاذا غلب ذلك طهر لك فساد دعوى
 الشريك المدعى بدین قسمه شريكه وان توهمه بسب عدم ادائه وان كان مباشر المتداعى ادله
 الرجوع على المشتري توهم مطلق داحص لا يسوق له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع
 لاحد شركاء المتعاضة موجب لراءة دمة المديون لكونه وكلاعه في ذلك كاهو مستبص في كلام
 علمائنا قاطبة والله اعلم (سئل) في احوين شريكين شققتن متعاونين والاكير مقوص للصعب
 في الصرافات المالية والقود الساعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركاً بينهما وان كتب
 اسمه هو غارية ام لا (اجاب) نعم يكون مشتركاً بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كاهو صريح كلام
 المنون والشروح واعتبارى والله اعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سبعية لغيره
 اشركوا على ان كل ما يتحصل من كل سبعية بينهم سوية على عدد السبع قل حملها او كثر هل تصح هذه
 الشركة ام لا تصح وتختص كل سبعية ماحرة حملها (اجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يسم المتحصل

مطلب اذا ادعى احد
 الشركاء احدى في يده
 المال ان له كذا يصدق
 مطلب اذا آخر اواى
 الحاسن المشترك
 بينهما مسح ولا حرمه
 فاسدة

مطلب اذا اشترى
 رجل شيئاً من احد
 الشركاء ودفع ثمنه
 لغير البائع من الشركاء
 ثراً دتمته

مطلب اشتراه احد
 شريكي المتعاضة وهو
 بينهما

مطلب اشترى
 الملاحون على ان
 ما تحصل من كل
 سبعية بينهم سوية

على عدد الممن من احره كل حل مية لربها ولا تشاركه غيره فيها والله اعلم (سئل) في دعاء اشتركا
 فاسلم احدهما رجلا في جلود هل لا احر المطالبة بها ان صبح السلم او رأس مال السلم ان لم يصب وهي
 متبعة شرهه المان ام لا (اجاب) الطلب للمسلم وللمسلم اليه الاستماع عن الدفع لسريته والله اعلم
 (سئل) في اسكافي اشترك مع آخر على ان يشتري له الجلود مثاله وهو يصنعها فعلا والاربع منهما انصافا
 لهذا النصف فعلة وللآخر النصف مثاله هل تصح هذه الشركة كانه لصاحب الجلود وللعامل احره مثل
 في الخامل من ذلك (اجاب) لا يصح هذه الشركة والخامل كانه لصاحب الجلود وللعامل احره مثل
 عمله لا يعمل فيها ماله على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد كذا دفع حازمة من مئة الى
 طبيب وقال لها فان رتب فلان في قيمتها النصفه بنسافه لا يصح والطبيب احره المثل وقدر
 ما يصح في ثمن الادوية والله اعلم (سئل) في ستة هر اشركوا شركه وحوه على ان يشتروا المان من رجل
 موحوهم ويبيعوا الاربع بقدر المشتري فعلموا وادخل اثنان منهم رجلا ثانيا يسهمان بمراد
 الفقه هل يكون شريكاً لثلاثة ام لا لانيان ام لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق منهما (اجاب)
 لا يكون شريكاً بل يأن له المالحاع اذ الشراء من البائع يكون له الملك في سدس المسع ولا يجوز
 لشركه سعي شيء من نصبه مادحاله في شركه ومراحله فيه وان ذله ما اشترى به من اللين من فلان
 فله فيه ثلث بنساصح وصاروا وكلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذ ذك او ما هو في معناه لا يصح وان طعمه
 مشقه في العمل منهما طعما فيما عياله له فلا احر مثل عمله وفهم والله اعلم (سئل) في فرس مشتركة باع
 احدا للشركه حصته منها ثمن معلوم لرجل بدته واشترى منه كراما وادفعه ولا ان شركاؤه يقولون
 الكرم للشركه لا اشتراكا في الفرس وهو يقول ما نصت الاحصى وما اشترت الا الى خاصة هل القول له
 ام لهم (اجاب) القول قوله انه باع الاحصه ولا اشتري الكرم الا الله يبيحه ان يبع دعواهم ما نزلوا
 به للشركه واشترى للشركه وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركه لا يلزمه بين
 لسان الدعوى والحال هذه والله اعلم (سئل) في احوين معاوين تروح احدهما زوجة ثمهر
 وروح ابيه ابصارا ووجه ثمهر وقضى المهرين من مال الشركه هل للاح الا احر ان يطالبه نصف ما وفاه
 وله ان يحسمه على ذلك ام لا (اجاب) نعم له ان يطالبه بنصف المهرين ويحسمه لان ذلك ملحق بكسوته
 وكسوة اهله بنصف حصه ابيه واذا ترب ذلك بدته يحسم فيه ان لم يوفه والله اعلم (سئل) في فرس
 مشترك بين اثنين عدتي عليها رجل فركها بمراديهما ثم سلمها لاحدهما فماتت عنده قبل ان يصل
 الى الآخر هل له ان يصن الممدي ام لا (اجاب) لا يخلص من الصماء في حصته بعد ان تلقا به الا
 بوصولها اليه او باحاره فعل الممدي على القول بان الاحاره تلحق بالافعال وهو الصحيح صرح به
 في آخر الزايع والفترين من جامع الفصولين وذلك لما تقر ان شرك الملك احصى عن حصه شريكه
 فكان به دفعها لاهي فيصن كما اشار اليه في جامع الفصولين ايضا في اواخر الخامس قوله (فم) سئل
 ما لا ماع مواش لهما غاب احدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل يصن نصيب
 شريكه اجاب انه يصن اذ يمكنه حفظها بيدا احر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب
 في الصحراء ولم يركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فيصن قيا لحفظ كذا احاب والله اعلم
 (سئل) في رحلين اشترى ياحسن قرنة لبيها في المريب على الخج فباعا عشرين وكسد الثاني فصار به
 احدهما الى دمشق الشام وقايس به فساوركها الى بيت المقدس وهلكت منه ولم يوجد من شريكه

مطلب اذا اسلم احد
 الداعين المشتركين
 في جلود ليس للاحر
 المطالبة بها
 مطلب اشترك رجل
 مع اسكافي على ان
 يشتري له جلودا وهو
 يصنعها
 مطلب اشرك خاجة
 سره وحوه فادخل
 اسان منهم ثالثا يسهما
 مطلب باع احد
 الشركاء حصه من
 آخر واشترى بالثمن
 كراما من البائع
 فادعي شركاؤه ان
 الكرم للشركه الخ
 مطلب وفي احد
 المدعاوين مهر
 روحه وروح ابيه
 من مال الشركه
 مطلب اذا ركب
 رجل فرسا بمراد
 ما لكها لا يراعى
 الصمان بنسبهما
 لاحدهما
 مطلب سعي بعض
 عروس الشركة
 وكسد الثاني فصار
 به احدهما الى الشام
 وفايس به فساوركها

ما يحط به الحدود اذا الحدود وقع عليه الوصف وهو اسم لما داخل الحد ودعا به انه ترك شيئا لا يشترط
ذكره احكاما وانما يعرف ان الفاعل مع المعرفة به محذوره لانما حتى اشترط ذكره في الدعوى
واشهادة وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) فيما اذا ولي السلطان ماطرا على وصف هل له عرله نصر
حجة ولا مضاعفة ام لا (اجاب) مصوب السامع ومصوب الفاعل سأل وقد صرح في الحاشية
ان مصوب السامع لا يسرل بصر حجة ولا مضاعفة فكذلك مصوب السلطان اذا الفاعل كالمع كذا اذله
في الحر وعمره والله اعلم (سئل) في وصف استهت بمصارفه كيف يعمل في عله (اجاب) ان لم يوصف
على شرط وانه يعمل فيه ما كان هذه القوام ساقاه لم يعلم فعل انما ايضا وعلم اصل المصروف
على الذرية بصرف الى الكل من غير ذكر على اتي ولا درهم فعلى على بطن اسفل والله اعلم (سئل)
اذا كان الوالد ام فها سبق بصرف الى الاب او وصفه ماله بل بصرف عليه معلومه وينبغي في طهارة الكفاية
ام لا (اجاب) نعم بصرف له وسعى في وطعة الكفاية (سئل) في وصف قد شرط وانه واشتهت
مصارفه فادعى شخص على الحكم عله اسحقا فاه قاطحك حيث استهت بمصارفه ولا يعلم ما كان
بصرفه الدوام (اجاب) لا بد للمدعى من ان يثبت دعواه بالنسبة والا لا يصرف له شيء والله اعلم
(سئل) في رجل وصف وفعلى مائة من بصره على ولديه لصلته بالموحودين الا انهما اطلقوا حارسا من اديب
عندما عاد والرسى اسحق الماع الرشد الجالي المارصن وعلى من سجدت له من الاولاد المذكور
والامات منهم على حكم الفرض السريعة مادام الساب فصرات عن درجه اللوع ثم من بعد اولاده
المذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على النسلهم واعفاهم بشرط في الانسان ما فوقهما
بالسوية ويصرفه واحد بعد عدم المشاركة معجب الطعة العليا الطمعة السفلى على ان من توفي منهم
عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فبصره لولده او ولد ولسله وعنه على السرط والترتيب
المشروعين اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولم يترك لولده ولا لولده فبصره
ودوى درجه من مستحق الوصف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوصف اولس منه ورل ولدا
او ولد ولد او اسفل من ذلك فام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه المولى ان لو كان
حيا وبعد اقراره در به او مات بالشارالة ولسله وعنه يكون ذلك وفعلى اولاد احده المرحوم
شمس الدين ابى اليسر ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ولسلمهم وسقطهم اولاد المذكور
دون اولاد الامات على السرط والترتيب المصومين عليهما اعلاه وشرط الواجب شروطا منها
ان يصرف الماطر على هه والمولى عله لئلا الواجب الموحودتين ان الوصف وبها اصل وانه
في كل سنة ثمان قطع فبصره سلمها له ولكل باب ستحدث للواجب المذكور في كل سنة ثمان قطع
واذا يوف سائر الواجب فلا اسحقى لاولادهم في الوصف المذكور ولا لاولاد اولادهم سواء
كانوا كروا او ابا ما فان اولاد الطول ليس لهم اسحقى في الوصف المذكور وهذا لفظ الواجب ما الواجب
وولده المذكوران وساه لصلته ولم يحدث له اولاد هذا وصف وبقي اسماءه وسان اسماءه واولاد
سائه فبصر لاولاد سائه الذين آماؤهم من الاحباب استحقاق في الوصف ام لا وهل لسائه اسحقى
ام لا واذا علم لهم اسحقى هل لاولادهم من الاحباب اسحقى ام لا وهل يقطع اسحقى من
باللوع لفلو الواجب على الشرط والترتيب المذكور من اعلاه وقد ذكره في حق الساب الصليان
مادم فاصرات وحل استحقاقهم بعد اللوع بصرف الى من ساواهم في الدرجه من اخوانهم واساء

مصلح ليس للسلطان
او الفاعل عرل
من ولساء ماطرا
لا حجة

مطلب في وصف
استهت بمصارفه

مصلح بصرف الى
كاتب الوصف ما كان
بصرفه الخ

مصلح ادعى رجل
اسحقا في وصف
استهت بمصارفه

مطلب في رجل وصف
وفعلى مائة وولديه
وعلى من سيحدث له
من الاولاد المذكور
والامات مادام
فاصر الخ

اعمالهم واحوائهم وسائر اعمالهم الفاضلات حيث لا درحة فوقهم لعدم صرفه الى اسائهم وبعل
 رغب من الوقت ميرله موتهم يصرف الى دوى درجهم ام يخص به احوالهم عملا حول الواصف
 على ان من مات عن ولد او ولد له ولد واحد او ولد له ولدان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد
 ولا سبل ولا عقب فصيده لمن يوجد في طقة فيكون صرف نصيب الميت الى دوى الطقة شرطا
 لعدم الموت عن الولد او الولد الولد وهذا معنى والدهن ميت عن ولد ولا يصرف تراجيح الاسباب
 الى حين بلوع الاحث وكما هو امر الى عرس الواصف من صرف نصيب الملب الى ولده او ولد ولده
 كيف الحال (احاب) لا يستحق الاولاد الساب الدس آناؤهم من الاحاب للشرط المصريح بعدم
 استحقاتهم في قول الواصف ان اولاد الطلوع ليس لهم استحقات في الوقت المذكور واماساب الاسماء
 هي "استحقاق الابهان" من اولاد الطهور لكن مادام فاضراب اهل الواصف بعد ذكر الاولاد
 واولاد الاولاد على الشرط والترتيب المشرع وجب اعلاؤه وقد شرط في الصلوات دوام التقصير
 عن درحة البلوغ اذا لوصاف شرط فلم يرهن به وادان من صرف استحقاتهم الى من ساواهم
 في الدرحة ولا يخص به احوالهم اذ صرف استحقاتهم بعد البلوغ مسكوب عنه لم يبين الواصف
 لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بتقدير العسارة المقدمة ومؤذاه اياه اذا وجدت درجه اعلى
 من درجته فهو مقسوم بين اهلها على الفريضة الشرعية والاولى حدث درجه مساوية فهو مقسوم بين
 اهلها كذلك واما انهم المذكور في الروحة لاحصائهم احوالهم باستحقاقهم فمرفى الملب اليه لان
 ما دخل في استحقاتهم انقضت مدة الملب عنه فلم يبق من نصبه فلم يدخل في قول الواصف على
 ان من مات عن ولد او ولد له ولد فصيده لولده الخ بل هنا استحقات مستقل ارتصب عن صاحبه
 صفة الاستحقاق بالبلوغ فبعد في الوقت على ما مضت عام الواصف المقدمة ولو اعبرنا هذا الزمان
 لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كاهوطا فمما توهم ساعد الاعتبار فليأمل والله اعلم
 (سئل) في رجل وقف وقفا على نصه مدة حياته ثم من بعده على اولاده الموجودين الآن ومن
 عند الكرم وشهاب الدين وآمنة وصاحبة وام الفرح وعلى من سيحدث له من الاولاد على الفريضة
 الشرعية ثم من بعد المذكور المذكورين اعلاؤه على الاولادهم ثم على اولاد اولادهم وسلمهم وعة هم
 على الفريضة الشرعية اما الامانات من سات الواصف وسائر اولاده المذكور الموقوف عليهم اذا كن حاليات
 عن الارواح يستحق في الوقت على قدر نصيب كل واحدة منهم فاذا روت حسن سقط حقهم واذا
 لم تكن صادقة على الشرط والترتيب المشرع اعلاؤه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم
 وسلمهم يعود الوقت الى الامانات متروحات او غير متروحات فاذا اقر من الموقوف عليهم ولم يبق منهم
 لسبل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عسرات الواصف على الشرط والترتيب المشرع اعلاؤه عبارة
 الواصف مات الواصف واولاده الجميع ما عدا الله ام الفرح ومات اس اسع الكرم امرأته على حجازية
 متروحة وانها ان فهل يحصر مع الوقت الآن في ام الفرح التي هي بنت الواصف ام يقسم بينها وبين
 اس حجازية التي هي بنت اس اس الواصف وهل لحجازية نصيب في الوقت ام الاستحقاق خاص بام الفرح
 لكونها مارة وكيف الحال (احاب) ربع الوقت منحصر الآن في ام الفرح ولا شيء لحجازية ولا
 لاسماء اما نصيب ملكونها متروحة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو اسماء فامهم وان لم يستحق
 من بعد اد المراد من اهل الوقت من دخل بالقط السابق من الواصف ان الوقفية وان لم يستحق بعد

مطلب وقف وقفا
 على نصه ثم على
 اولاده الموجودين
 ثم ومن ومن
 في استحقاق الامانات
 ان يكن حاليات
 عن الارواح فاذا لم
 يكن ذكر يعود
 الوقت الى الامانات
 متروحات اولاد الخ

واما اسمها فالشرط الترتيب المستند ثم بين الطعرات فلولاها لاستحق مع وجود بنت الوافد اذ لا
ترتيب بين بنت الوافد وبين اولادى الوافد لكونه افرادهم ثم حكّم مستعمل حيث قل اما الامانات
الح ولولاها لاستحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما صاحب محجوب بالآخر
فان قل كلف دخل ولد الب الذى هو اس مخارية في الوقف قلت فقله على اولادهم ثم على
اولاد اولادهم ولسلمهم وعقهم كما هو ظاهر من صحيح اصنام في علم الفقه والله اعلم (سئل)
في وافد وقف وهاو شرط في كتاب وقفه ما نصه انشا الوافد انا لله الله تعالى وبعثها محررا على ولده
الفصل المدعو حسن ومن سيحدث له من الاولاد المذكور خاصة دون الامانات ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اسلمهم واعقابهم المذكور دون الامانات على
ان من ملت منهم ومن اولادهم واسلمهم واستأمنهم عن ولد او اسفل منه اسفل نصيبه الى ولده او اسفل
منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه
الى من هو في درجته ودوى طبقه قدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن
اولادهم واولاد اولادهم واسلمهم واعقابهم قل استحقاقه لشي من مانع هذا الوقف وترك ولدا
او اسفل منه استحق ذلك المروك كما كان يستحقه والده ان كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاداسرصر
المذكور على هذا الترتيب المذكور عاذلك وفعلى اولاده الامانات ان كن وجودات فان لم يكن فعلى
الموجود من اولادهم وورثتهم ولسلمهم واستأمنهم على الشرط والترتيب المذكور اسلاه ثم ان ولد
او وافد المذكور المدعو حسن مات صغيرا في حياته ابيه وحدثت لامراته ولد اسمه محمد ومحمدا ومحمدا
الوقف به ثم مات واعقب ما مات واعقب ولدا ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا
الموقوف بمخه دخوله في عموم المذكور في قول الوافد ثم على اولاد اولادهم المذكور ام بمخه دخوله
في ذكر النسل والعقب فقله ثم على اسلمهم واعقابهم المذكور ام بالجميع ام لا يستحق بمخه تما
(احاب) كل من الشرطين لو اهر ذلكى علة في دخول محمد المذكور وقد تقرر انه لا مانع من
تراجم العلل والاصافة ها الى الاولاد لا الى الوافد منه قل ثم على اولادهم الح وكذلك الاصافة
في الامسال واعقاب اعماى اليهم لاله ولا شك انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كما ذكر من اسلمهم
واعقابهم وان كانت حديثه محمورا عنها فبذلك كور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله اعلم
(سئل) في وقف مسجل اعطاه نائب قاص مستندا الى عدم لروحه عبد الامام الاعظم فهل للنائب
ولاية اساله للمعنى المذكور ام ولاية الاصل خاصة ناقصى الاصل (احاب) قل في البحر ان الراس
وهمانية لادمه وهو المراء من القاصى الذى يملك نص الوصى والمولى ويكون له العار على الاوقاف
فلب هو قاصى القصاص لاكل قاصى ثم قل وعلى هذا فعولهم في الاستدانة فامر القاصى المراد بالقاصى
القصة وفي كل موضع ذكر والقاصى في امور الاوقاف اه فهو صريح في ان نائب القاصى لا يملك
ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذى ذكر له السلطان في مشوره نص الولاية والاصواء
وقوم له امور الاوقاف ويهى الاستئمان عليه وان بحث فيه شيحا الشيخ محمد بن سراج الدين الحائلى
لما في اطلاق مثله للوقوف في هذا الزمان من الاحلاف والمسئلة لا من جهة محمورها فيما اطلع عليه
وكذلك فيما اطلع عليه شيحا المذكور والشيخ بن صاحب البحر وانما استجرحها فقها والله اعلم
(سئل) فيما اذا وجد دفتر سلطان حديد ان الصاحبة التالاية وقف على ربه ثم على اولاده واولاد

ملك وقف وقفا
محررا على ولده
حسن وعلى من
سيحدث له من
الاولاد المذكور خاصة
دون الامانات ثم
مات حسن في حياته
ابيه وحلب ولد الح

مطلب ليس للمتولى
ابطال الوقف ونصب
الاوصياء وتولية
السلطان والامر
بالاستدانة وانما ذلك
كله لقاصى اعصاة

اولاده ثم زعموا انهم كانوا للحر من الشريين وكتاب وقف ان ربا وقت ثلثي الطاحونة على
اولاد الطهور دون اولاد العلون ولا نرس فيه ثلث الثلث وهذه الحجة الملقق بها هذا السؤال
مخجلة الحق بها السؤال كتب عليه الجواب فهل يثبت وقف الطاحونة المذكورة جمعها بموجب دفتر
السلطان وتجمع اولاد الثلث بموجب قوله به ثم على اولاده الخ المرحب لاجرا اولاد اسات كاسر حواء
ام يعمل بهذه الحجة ام لا يعمل شيء مما ذكر وادافتم بالاخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك بعمل به
شرعا واشتدعت مصادره فما الحكم فيه (اجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
المصنفين وانما العمل في ذلك بالينة الشرعية وكف بعمل بهذه الحجة وهي باطله من وجوه
الاول ان اعتراف الناصر المذكور على قبه المستحقين من اولاد الطهور لا يجوز ولا يطل حقهم
الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من شركه من اولاد ركة المذكورة
قبراطا واحدا ونصف قبراط والذي يخص عبدالقادر وارايم المذكورين قبراط واحد ونصف
وبراط وهذا لا يقول به احد هو مخالف لاجماع المذهب بأسرها ادلونت دعوى المدعين المذكورين
المدعى هاهنا عرفات وعبدالقادر بالينة الشرعية لوجوب ان يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس اولاد
الطهور واولاد العلون سوية لا يفضل فيه الذكر الا في ذلك محتلف كثرتهم وقلتهم في اي احد
هذه الدسمة التي قسمها حتى اعطى عرفات ومن شركه فليلين كانوا او كثيرين وبراطا وحصار عبدالقادر
وارايم باسرها اقرباطا وصفا وبقية اولاد الطهور كثروا ام قلوا خمسة قرايط بهذه فسمة
مخالف لاجماع المسلمين فكيف يعمل به انشرا والحقكم بمخالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستدعيه
الى دليل شرعي الثالث ان اصل دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى قوله وان استحقاق
عرفات المذكور مع من يشركه الخ وقد تقرر ان من حلة شروط صحة الدعوى معلومة المدعى ومدعاه
لنفسه مجهول لا يدري بمداره وليس حصصا عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تنحى على اهل العلم
ما اذا علمت ذلك فالاصل ان من اثبت بالينة حقا فهو له فيجب على القاضي ان يبالغ اولاد السات بينة
تشهد بمدعاهم لان استحقاق اولاد الطهور في هذا الثالث محقق واستحقاقهم معلون فكانوا مدعين
والبينة على من ادعى فادامحروا عن اقامة البينة يبالغ من الآخر من بينة فادامحروا وانتهت مصارف
هذا الثالث فقد صرح علمائنا بما به يطر الى المهود من حاله فيما سبق من الرمان من ان قوامه كيف
يعملون فيه والى من بصر فوه فيبي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط
الوائف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وان لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يبطى لاولاد
العلون شيء لثبوت في استحقاقهم ومع الثلث لا يجوز الحكم لهم شيء هذا وقد اطلعت على ما في ايدي
البريق من المصحح والمنسككت فلم اجد ما يسوغ للقاضي الحكم بدحول اولاد السات في هذا الثالث
الا بالينة الشرعية فليشد القاضي تواحدة على طامامهم فان لم يقبضوها يجمعهم وليتدبر حشية الافحام
فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي النصرة والرفيق لسأله الهداية الى اسراء الطريق
تمه وكرمه وسوانع نعمه والله اعلم (سئل) في عمار سيد حامية تلقوه بالارت عن ابيهم عن حدهم برز
الآن رجل يدعى امه وقف حده مستقدا ما به موجود بالدفتر السلطان في وقف حده هل يجوز وجوده
في دفتر السلطان كافي في ثبوت كونه وقفا ام لا (اجاب) حرج الشرع ثلاث البينة والافرار والكحول

مطلب لا يعمل بمجرد
الخط قوله وهذه
الحجة الملقق بها هذا
السؤال مخجلة الخ
هكذا ما لاصل الذي
بايديا وليتأمل اه
مصححه

مطلب ادعى رجل
عقارا سيد حامية اه
وقف حده مستقدا
الى دفتر سلطان

لا يمر بالخط لا علامة لا على الأحكام والله اعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل يجوز أم لا
 (أجاب) إن كان قسمه منك فهي ماطية وإن كانت حصة تناوب يجوز صرح به في الفتاوى الخلية
 وفي الأساف ما يؤيده والله اعلم (سئل) في أرض وقف على الدرية هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ
 وعمارة ليعمر كل ما يبره لنفسه لقسمة تلك أم لا (أجاب) صرح في الأساف أن أهل الوقف لو قسموا
 أوقف منهم ليرع كل واحد نصيبه حار وقد ذكر أساد استنادا ما شابه الذين أخطئ رحمه الله تعالى
 في فتاواه أن قسمة السواك فيه حارة واستشهد به بمسألة الأرض المذكورة وفي القصة صيغة موقوفة
 على الموالى فهم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك وحمل ما في الأساف والمؤمن والشروع
 من عدم حوار قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الخط والعمارة توقيفا بين الكلامين والله اعلم
 (سئل) في ماطر وقف وكل رحلا ماحرة مستل الوقف وقص آخرته ودفعها فعل وعزل الماطر
 هل للماطر الحديدان يدعي على أو كيل ناقص أم لا وهل إذا أسكر المروء أيسال العلة إليه بفعل قوله
 أم لا (أجاب) قد تفرقت وجهتي بوكيل ماطر الوقف مطلقا وماطر القاصي إذا غم له وفعل قول الوكيل
 في دفع ماله ولو كان مع غيره فلا مارة ماسك المروء والقول قول أو كيل في الدفع بحسبه لأن الوكيل
 أمين وقد أخرج عن أصالة الإمامة بفعل قوله بحسبه والله اعلم (سئل) في أصطبل وقف مهدم حذرته
 وأسفت سلمه ماطر وقعه لرحل يعمره ماله ويمنع به سكا واسكاما ماحرة معلومة في كل سنة فسلمه
 المسأخر وحى فيه ساء حتى صار داره فراد أسان عليه من غير زيادة الأجرة في نفسها هل تسمى
 الأجر أم لا (أجاب) هل في البحر فلا عن المحيط وغيره حاووت وقف وعمارته ملك لرحل أو
 صاحب العمارة إن يسأخره ماحر مثله يحل أن كانت العمارة لورفعت مستأخر مأكثر مما يسأخر
 صاحب العمارة كلف رفع العمارة ونؤخر من غيره لأن الفصل عن آخر المثل لا يجوز من غير ضرورة
 وإن كان لا يستأخر مأكثر مما يسأخره لا يكلف ويترك في يده ذلك الآخر لأن فيه ضرورة أه
 والله اعلم (سئل) في أرض وقف سيد جماعته اتخذوها كروما يؤذون على عدد الأشجار قدرا
 من المال والآل فيب الأشجار وصارت الأرض لمساء تررع وتستعل في كل سنة والمكتم عليها
 يطلب القسم لكونه أصح لحجة الوقف هل له ذلك للضرورة التي على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب
 القسم لكونه أصح للوقف وقد تراءدت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بأنه يفتى بكل ما هو أصح
 للوقف ولا فائل بذلك وقد صارت الأرض لمساء تررع وتستعل في كل سنة لا يؤذى إلى الضرر
 الكلى على الوقف ولا قائله والله اعلم (سئل) في أرض وقف نابدى مرارعي متعددة
 لكل قدر مهسا في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض
 الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويسبق القديم على قدمه (أجاب) ليس له
 ذلك ويسبق القديم على قدمه ولا يطغى المدعى شيئا مما في يد الآخر أذاك وإن كان رائدا
 فقد يكون لمسى رآه المتكلم على الوقف والأصل الصحة والله اعلم (سئل) في رجل وقف
 وهو حال الصحة محرا وصاع على هه ثم من بعده سلى ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور
 والأناث على العريضة الشرعية أما الأناث فلهن الاستحقاق أوقف إذا كن حاليات من الأرواح
 فإذا تروحن سقط حقن وكلتا تأين عاد حقن وليس لأولاد السات من هذا الوقف حق
 ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وسلمهم وعقبهم أبدا ما تسالوا ودائما ما تاتوا

مطلب لأعور قسمة
 الوقف قسمه لخت
 مطلب يجوز قسمة
 الوقف للحفظ
 والزراعة
 مطلب لو ادعى وكل
 الماطر ماحرا مسل
 أوقف دفع الأجرة
 له فالقول له بحسبه
 مطلب دفع الماطر
 أصطبل وقف مهدم
 لعمره وسكن فيه
 ماحرة معلومة بفعل
 ثم راد أسان عليه
 مطلب أرض وقف
 سيد جماعته اتخذوها
 كروما يؤذون على
 عددا لأشجار قدرا
 من المال ثم فيب
 الأشجار والمكتم
 يطلب القسم
 مطلب أرض وقف
 نابدى مرارعي
 ادعى أحدهم أن
 مقدار أرضه دون
 أرض الآخر
 مطلب وقف على
 هه ثم على ولده
 وعلى من سيحدث
 له من الذكور
 والأناث إذا كن
 حاليات من الأرواح
 ثم على سيدنا الخليل
 والآل لم يوجد الأسان متروحات ولهن أولاد

ملقة بعد مطبقة وشرط الوافد المذكور شرطاً في وقته هذا منها ان يكون الطار في وقته هذا لعمه
مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا اقر من الموقوف عليهم
عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على اقر من عصبات الوافد واذا اقر من عصبات
الوافد ولم يبق منهم احد كان وصفاً على مصالح حرم سيدنا الحليل عليه الصلاة والسلام ما بين محمد
في حياته اية الوافد بعد ان احدث الله له ثلاث مائة فتر وحسب واحدث الله له اولاداً فهل يصرف
ربيع الوافد له ام لا ولا ولد له ام لا لعمه الوافد ام لا لعمه سيدنا الحليل عليه الصلاة والسلام ام لا لعمه
ذلك وهل يجري شرط القائم في الطار كما يجري في الصرف ام لا وهل لحل تساؤل من ربيع الوافد
وحسبنا الحكم في ذلك او يحوز الى الخواص مضافاً مضافاً (احاب) الى ما قد قام بكل من المذكور من مانع
من الصرف اما ان الوافد فليسقط حقه في الارواح واما اولاده فليسقط طهرهم من الوافد بقول
الوافد وليس لاولاد السات من هذا الوافد حق ولو قد رما عنه هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله
فكذلك لا يصرف لهم مع وجود اطفالهم لان مراعاة شرطه لارحمه وهو انما يحمل لاولادهم بعدهم
فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك قول في عصبة الوافد وصحة حرم سيدنا الحليل فاذا كان
كذلك والصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسماء
ولو قال على ولدي هذين فاذا اقر صاعاً على اولادهما ادا ما تسالوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصلي اذا اقر من احد الولدين وحلف ولدا يصرف نصف الثلث الى الساقى والنصف الآخر
يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع العلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه
لارحمه في الوافد وهو انما يحمل لاولاد الاولاد بعد اقر من الطل الاول فاذا ما بين احمدهما يصرف
نصف العلة الى الفقراء وفي ما لوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه
الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلاً بما قلناه عن الاسماء ومثل ما في الاسماء في الحامية والخلاصة والاراية
فكان النص فيه نصاً في مساوية فصاح الاسماء ومثل ما في الاسماء في الحامية والخلاصة والاراية
والبارحانية وعالم كتب الفتاوى والشروح المطبوعة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة
الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكفى من وارواهم بنصفه الفقراء علمت حوار الصرف اليهن
والى ارواحهن واولادهن بجهة كونهن من الفقراء وخصوصاً الوافد محتر في الصحة غير مضاف
الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بحوار تساؤل اولاد الوافد الفقراء منه
بغيره واما مسألة الطار فلاشك اية للارشد منه فلاشك اية للارشد فالارشد من الموقوف
عليهم ولاشك في كونهن من الموقوف عليهم وان قام بين مانع عن الصرف وكذلك اذ ادال المانع
استحقاق بالشرط المتقدم وهذا طاهر لا عار عليه والله اعلم (سئل) في دكان وقف وصع رجل يده
عليه مدعياً فيه الملك بالشرع من زيد وي على طهره يتوارى حوجه في ثرا وامتنع بالكل وظهوره
وحوجه مدة سبب ثم انت وقعه ماطره لدى الحاكم الشرعي مالية الشرعية حسماً ووجد في كتابه
المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده وامسك اليد المذكور عنه هل تخرمه
احرة المثل لذلك في مدة وصع يده عليه ويهدم ساؤه ام لا (اجاب) نعم تخرمه احرة المثل اذ مافع
الوقف مضمونة صيانة له عن ابدى العظيمة ويهدم ساؤه لو لم يصرف بالوقف فان صرح به هو اعنى الباقي
المسح لاله فليترص الى اهدامه وعليه احرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي حص الكتب

مطلب اذا وصع رجل
يده على دكان وقف
مدعياً الملك وي
على طهره وفي حوجه
ثم ثبت وقينه لزمه
الاحرة

لما طره ملك الساء اهل القيصين لثوب مروا وغيره مزوع على الوقف مثله صرح في الاشياء والعاثر
وكثير من الكتب والله اعلم (سئل) في تقرير الوطائف والمحل عليها هل ذلك للقاضي ام للمتولى الذي
لم يشترط له الواصف ذلك (اجاب) تقرير الوطائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترط له الواصف
لا يفسر في الوقوف عليهم بغير شرط الواصف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواصف له
كما صرح به في البحر احدا بما في الفتاوى الصغرى والله اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على
اولاده واولاد اولاده ثم وثم ومن حلة الوقف دار ودكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن ابيه
ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف
ما به اجر الدار ونصف الدكان ثمانية عروش وان الاصيل والموكل يستحقان في العدة الربع وبطالين
وكل الاجارة المذكور قرشين منها فاحاب او وكيل بان حليلا لرجل من ذرية الواصف كان قد منع
الاصيل والموكل من ربع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احصر المدعيان
شاهدين شهدا ان الاصيل واحوته اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواصف بحكم نائب
الحكم مستحقتهما ربع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما
من الاجارة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا (اجاب) هو سر صحيح لان وكيل اجارة
الدار والدكان لا يصلح حصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بما وكل فيه في جامع الفصولين
وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن اه يحل الاجارة لموكله ورهن به وبلا يحكم قس احرا
حي يحصر العائ بل ولا المستحق يصلح حصما لمسحق آخر وادعوى في اثبات الوقف او الملك
للمدعى امامه على ما طره لاعلى وكيله في اجارة او قس علة او عمل من اعمال الوقف فكيف يدعى
الدعوى على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القضاء
مفقود وهو الحكم المقتضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واحوته والموكل من ذرية الواصف
لا يكفي حتى تبين اداس الت لا يدخل مع ان الذرية لطلاق السبل فلا يصح حتى تبين بانما لا يحل
فيه اثني ولا يكفي الشهادة ما به من دريته كما لا يكفي الشهادة ما به من قرانته حتى يصر والقرارة والحب
من امره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل المدعى
ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل
يقض استحقاقه او يدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص
الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل
في مجرد القس وهو حصم فيه لا في اثبات استحقاقه فانهم والله اعلم (سئل) في وقف اهل وجه
او الوقف على من ثم على اولاده المذكور والامات بلغت عليه بطاير مصر فون ريعه بين اولاد
الظهور والظنون للذكر مثل حظ الانثيين ما طره بعد اطر مدته تزيد على مائة واربعين سنة الى
ان تولى عليه الا ان ما طره مصر فون على اولاد الظهور والظنون كما حرت سلب الظن من قبله مدته
تزيد على عشرين سوات اسما لما هو في كتاب وقعة المسجل في السجل المحفوظ فتح الا ان من الصغرى
على اولاد الظنون مكر اكون الوقف صادرا عن ان الوقف المرو ومديان الوقف من قبل الشرقي
يونس عم ان الوقف المرو وماه حاسن المذكور دون الامات واولاده من وارر من يده لدى
نائب الحكم حجة عليها سايد العمدة الماسين واحدا بعد واحد ما مكتوب ان الشرقي يونس وب

مطلب في الوطائف
للقاضي لا للماطر الا
اذا شرط الواصف له
ذلك

مطلب الوكيل
في اجارة الوقف
ليس حصما للمدعى
الاستحقاق

مطلب وقف لعائت
عنه بطاير واحدا
بعد واحد وهم
مصر فون لا اولاد
الظهور والظنون
والآن يدعى
ما طره ان الوقف
على المذكور بمجرد
حجة

الاماكن المذكورة على مئة ثم على ولدى ابيه الى الوفا وشقيقه الى البقاء وولده الى السعادات
ثم على اسالهم المذكور دون الاماث فترت نوحه وكيل شخص من اولاد الطون في قص استحقاقه
فكسب الوكيل ولم يمدد فاكسب نائب الحكم لا المطر حجة منع اولاد الاماث بمجرد الحجة المقررة
لديه ومن حله ما كتب ما عرف يسمى نائب الحكم الوكيل ان وقف الشرفي يونس محسن بالدكور
ولاشي الاماث ولا اولادهم بموجب شرط الوافد المحكي والشروح في الحجة المذكورة ولم يكن
سيد المطر كتاب وقف نائب بذلك ولا اقام ينة شهد على مادعاه محكم نائب الحكم في حقه الوكيل
المذكور بمجرد الخط ما وقف يونس وانه خاص بالدكور دون الاماث واولادهم عملا
بمجرد الحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة واه سرى حكمه الواقع على الوكيل المربور على
من يوجد من درية الاماث معلالان الواحد منهم حصص عن الباين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد
هذه الحجة بجميع ام غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموحد المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف
الطار عليهم بموافقه ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقص ذلك (احاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح
لا سماع صرف الطار السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فهذا صريح في الدخيرة
ماه اذا انتهت مصارف الوقف يطر الى الممهود من حاله فيما سبق من الرمان من ان قوامه كيف كانوا
يعملون به والى من يصرفه فيبقى على ذلك لان الطاهر اهتم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الوافد
وهو المطرون محال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للحصاف وهذه الاوقاف التي
تقدم امرها وماب الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايدي القضاة احررت
على رسومها الموحدة في دواوينهم استجسما وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فأجاب بقوله
ان دار حد شرط الاوقف فلا يسئل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستعانة والاستبانات العادية المستمرة
من فقام الرمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا ما به يحمل حال المسلم على الصلاح ما يمكن فيجب
ان يحمل حال من سبق من الطار على انهم كانوا يعملون على موافقة شرط الوافد ولا يعمل فعاهم
على الخيانة لانه قد سبق فيعد عن المؤمن وهذا طاهر ولا شبهة في حال الحجة الى كتبها نائب الحكم لانه
حمل وكيل المستحق في الوقف من استحقاقه حصصا فياليس وكيلاه وهو امات وقف عن الشرفي
يونس وانطالكوه عن ابي الوفا واحلاف المصارف ومع الاماث واولادهم فهو اشاءه وكيل قص
عليه الدار من ساكنها ريدنا شأنا اذ ادى الشأنا اذ ادى ملكها واقام عليه بنة انها ملكها فانه لا يكون
حصصا في ذلك احما ولا بعد الحكم على الموكل لان الوكيل ليس حصصا في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه
وعلى سائر من يوجد من درية الاماث معلالان الواحد منهم حصص عن الباين ما هذا الاحول عظيم
نود بالله تعالى من الربع والصلال وسرأ الى الله تعالى عن حمل الجاهل والله اعلم (سئل) في ارض
وقف معدة للزراع الحصة مات مراعيها عن اسين وسات واس اس فأحد اس الاس روعها بالحصة
كما كان حده يفعل مدة متع اربعين سنة بعد ترك السنين لمراعتها باختيارهم والآن يريدون رفع
يد اس الاس عن مراعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار في هذه المدة ام لا (احاب) ليس لهم
ذلك وهذا صرح علما واما حق المزارع يسقط مولا الارض اختيارا في الارض التي هي الحصة سواء
كتاب ارض وقف او ارض بيت المال ولا يجرى فيها الارث والله اعلم (سئل) في رجل استهلك
من مهران حصة واربعين قرشاً ثم مرع لها عن نصف ارض وقف محرحة بيده بطير الملع المذكور

مطلب مات مراعي
ارض اوقف عن
اسين وسات واس
اس فصار اس الاس
يررعه كما كان حده
لا يرفع من يده

مطلب فرض لا ينة
عن ارض اوقف
في قامة ما استهلكه
من ماله

هل يصح ان يكون ارض الوقف عوضا عما استهلكه ام لا (احاب) لا يصح ذلك والخال هذه
 اذا اعتباس بامس الوقف المحكوم به لا يجوز لرواله بالحكم عن ملك الوافع لان ملكه لا يجوز
 ان يكون عوضا عما استهلكه من مبرامه والله اعلم (سئل) في اماكن متعة تعددت الناعة فيها
 واحدا بعد واحد ومضى على سبغ النائع الاحمر بمائة دينار والآن ادعى هذا النافع انها وقف
 على جماعة معلومين من قبل خذهم فلان اس فلان هل تنفع دعواه بتدبيره ام لا وهل يستوى
 الخليل بين ان يكون النافع وكذا او اصيل (احاب) لا سمع كاهن عليه اكثر علمات قل قصي حان رحل
 باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف احتلف المتنازع فيه والصحيح انه لا يسمع وفي الزيل لا يقل
 وهو اسوب واحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم رهن ان ما باعه وقف لا يقل
 لان بحر داوود لا ير الملك وفي التاج حاية ولو باع عقارا ثم رهن اياه باع وهو وقف لا يقل
 وفي الفصول العمادية رحل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقف فان اراد بحليف المدعى عليه ليس له ذلك
 لان الحليف بمتعة الدعوى ودعواه لا يصح وان اقام البينة على ما ادعى احتلوا اياه قيل لا يقل
 لانه تاسس وقيل نعم قال ويصح ان يكون الخواب على العصيل ان كان الوقف على قوم باعها
 لان في السنة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او المسجدين عندها قتل وعد
 ان حبيبة لا تقل وذكر رشيد الدين هذا العصيل وهكذا فصل الامام الفصل وهو المختار وهو موصى
 اني الفصل الكرمانى والفصل في المستعصم ولا شبهة ان الوكيل في البيع اصيل في حقوقه فلا فرق
 في ذلك بين ان يكون وكيل او اصيل ولذا اطلقوا الخواب في المستعصم ولم يرقوا بينهما وهذا لا ينعزل
 والله اعلم (سئل) فيما اذا قرر التزلي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاصى ام لا (احاب)
 نعم في الاشياء والطرقات القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وخرج عليها
 ثم قال وعلى هذا لا يملك القاصى التصرف في الوقف مع وجود باطر ولو من قبله اه وقال في الحر
 وفي الصاوى الصبرى اذ اقامت المولى والوافع حتى فالرأى في نصب قيم آخر الى الوافع لا الى القاصى
 فان كان الوافع ميتا فوصيه او ولي من القاصى فان لم يكن اوصى الى احد فالرأى في ذلك الى القاصى اه
 فادان الولاية القاصى متأخرة عن المشروط له وصيحه ويستعاضه عدم صحة تقرير القاصى في وظائف
 الاوقاف اذا كان الوافع شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زمانه وفيه يسير
 اه كلام الحر وفي البهر وظاهر ما لو كان يبنى المستحق للوقف باطرا ملك الاحارة والدعوى
 فان ان احراها الحاكم في حل له والولاية الاحارة مع عدم امانه بحكم الولاية العامة حرم في الاشياء والطرقات
 ما ليس له ذلك احدا مما تبنى بالشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للباطر ليس له بدولة ذلك ولو كان
 قاصيا او يدل عليه ما في القصة القاصى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه
 وفي الحر شوتش الخواب في مثله الاحارة والحاصل ان المستعصم خصوصها لا يصح فيها ولكن القاعدة
 المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تطلق بان الباطر المشروط له التقرير لوقر شخص فهو المتعددون
 تقرير القاصى اذ لا يملك ذلك معه امانا لم شرط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تنحله القاعدة
 كبرها المهور من قولهم اذا كان الوافع شرط التقرير للمتولى ومعهام الصايغ ممول بها فادار
 للمولى ذلك يوجب ما ان كل الوافع شرط له التقرير في الوظائف فتقرره هو المتعذر لا تقرير القاصى
 فان لم شرط له للمعز تقرير القاصى والله اعلم (سئل) في وافع نص في كتاب وفيه على ان تقرير

مصلح في رحل باع
 عقارا ثم ادعى انه
 وقف

مطلب التقرير في
 وظائف الوقف
 الى ما لم يشترط
 الواقع للمتولى ذلك

مطلب التقرير في
 اوظائف للمتولى
 المشروط له ذلك ثم
 للقاصى

الوطائف للباطر بقوله يقرر الباطر فهل يكون التعرير المذكور للباطر ام لا (احاب) ولاية الفاضل
في سرير الوطائف متأخرة عن الباطر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير الفاضل معه
والله اعلم (سئل) في وقف صورته انشاء الواقف وقعه هذا على ولده الصغر حسن وعلى من سيحدث له
من الاولاد المذكور خاصة دون الامات ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اسماهم
واعقابهم المذكور دون الامات على ان من مات منهم ومن اولادهم واسماهم عن ولد او اسلمه او اسفل
نصيبه الى ولده او الاسفل منه وعن ان مات من اولادهم واقره داو لادهم عن عبده وولده لاولادهم ولا سفل
ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الاقرب فالأقرب للدفق وعلى ان من مات منهم
ومن اولادهم واولاد اولادهم واسماهم قبل استحقاقه لشي من مباح الوقف وترك ولدا او اسفل منه
استحق ذلك الميراث ما كان مستحقا والده ان لو كان حيا وفام مقامه في الاستحقاق فاد اقرص المذكور على
هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الامات ان كان موجودا فان لم يكن فعلى الموجود
من اولادهم وورثتهم وسلمهم واعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاد اقرصوا عن
آخرهم وحلت الارص منهم ولم يسبق لهم سفل ولا عقب عاد وقفا على سباط سدنا محلل الرحمن صلى الله على
سيدنا وعليه وسلم فان بعد الضرب على السباط المذكور عاد ذلك وقفا على القراء والمساكين من ائمة محمد
صلى الله عليه وسلم محدثا لا واسم ولدا منه محدثا من مات احوه حسن المذكور ونصرف محمد المذكور في جمع
الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم مات بنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صبية ثم مات محمود
عن ابن اسمه محمد وله بنت اسمها صالحة في رتبة محمد المذكور ادم بهذه الصورة ان ابن بنت
ابن ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومع عته صبية واسماها هديل لاستقلاله به ومنه
اسماها وحاملا ولا رجة لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق
اولادها واولاد اولادها مع قول الواقف واعقابهم المذكور وقوله فاد اقرص المذكور على هذا
الترتيب وقد كنتم ابدن الحكم في ذلك وعلمت بما تقاضى به عن بعض الناس والمسئول الآن ابصاح
ذلك ليرد الوهم (احاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عته فلا يسبق اليه بهم فاهم
حلقة عن هو مدوع الفقه المستدعة من اصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر ان ذكر فقد فاته
ان حذنه المدلى بها انى واد اعتر بالذكورية فبدا للامه والاساء فلا استحقاق لها ولا لاسها ولانها
اما هي فليكونها انى وكذا بنتها واما اسمها فليكونه ابن انى واد انى تستحق هي ولا اسمها ولا بنتها
فمن اين يأتي استحقاق ابن اسمها محمد والشرط استقلال نصيب من مات من اهل الوقف من ولد
اراسل منه له وليس على هذا الزعم الذي سدين فساد محمود وصبية وامهما من اهل الوقف وعلى
هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط لا لقطاع المذكور المنسوين الى الواقف اذ محمود ليس
منسوبا اليه وامها هو منسوب لاية وانوه ليس من ذرية الواقف بل هو احبى عنه ولو اعتر با هذا
لم صرف الوقف الى السباط بموت محمد ابن الواقف لكنا بطرا اصوليا موافقا لمرس الواقف
وهو ان النام نص في امراده وبإمراده الخاص فسحبه اذا كان متأخرا عنه فطرا الى قوله واعقابهم
المذكور فرباياه متقدم على قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم واسماهم عن ولد او اسفل منه
اسفل نصيبه الى ولده او الاسفل منه فسحبه به فاعطيا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق
اسماها عملا بهذا العام المتأخر اذ لا يشك شك في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد

مطلب في صورة
وقف

هم ومنه فاحلة في معنى الولد ادهو اعم من الذكر والا في ولولا هذا الاعتار لم يكن لاستحقاقها
وجه وانه كات تعلق هذه الحقة لان الوقف والحال هذه يكون على الذكور من اولاد الذكور
وموت محمد اقطع الذكور من اولاد الذكور والحقه الثانية هي حقة اولاد الاناث ان لم تكن فعل
الموجود من اولادهم معدومة فتعين للسياط على هذا الاعتار لكنا لما نظرنا الى اعتبار المناحر
من الشروط كما صرح به الامام الحنفى الوسا على الاعتار عما تقدم خصوصاً وعرض الواجب
احتباس الوقف لمن يسب اليه اولاً من كل حقة فاذا تعدد لمن يسب اليه شهة ما يؤيده قوله
في آخره فاذا اقرصوا عن آخرهم وحلت الارض منهم ولم يسبق لهم بدل ولا عقب عاد ذلك وقتنا
شرعياً على سباط سيدنا الخليل وسقاء بنت محمد في البذل فلا يصير للسياط منها واذا استحققت
استحق اولادها واولادهم وصية واقسم عليها ماضية لعدم اشتراط مرة الذكر وموت محمود
انصرمت حصته لولده فقط عملاً بقوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبر ما قيد
الذكورية في الآباء والاسماء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق اس بنت بنت بنت اس
الواقف وان سقطت بنت بنت المتحلة وحرمت بنت اس الواقف وهو لا يوافق عرض الواقف
وقد صرحوا بوجوب مراعاة عرضه حتى يصي الاصوليون ان العرض يصلح بمحضه وقد كل
عرض على هذا السؤال مرة وليس لصية فيه ذكر فاجبت بمحض الوقف في محمود بن محمود لعدم
المراحم وكذا اخي الشيخ حسن الترسلاي وسقديه على حقة السباط ولم ينتر من حقة صية لعدم
ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها لذلك كيف وهي اقرب للواقف منه وقد قل يقدمهم
الاقرب فالاقرب للمتوفى فاذا اشر الاقرب فالاقرب للمتوفى فاعتباره الاقرب فالاقرب اليه اول
ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لحجب بها واما قوله فاذا اقرص الذكور على
هذا الترتيب المذكور فانه اذا اقرصوا هم واولادهم واسالهم واعاقبهم على ما سبق من الترتيب
المشروط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم واسالهم عن ولد او اسئل منه
استئل بصية الى ولده او الاسئل منه فهذا هو الترتيب المذكور فاعلم ان ترشد ومن تأمل فيما قلناه
وراعى الانصاف وحام الاعتساف طهر له الحق الذي لا يحيدعه والرجوع الى الحق حيز من التهادي
في الساطل والحق احق ان يقع والله اعلم (سئل) في وقف حكم حاكم حتى او غيره ملوومه بعد
اسياف شرائط الحكم من وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل لحاكم آخر حتى او غيره
ان يحكم بقصه وحوار بيه للواقف او غيره ام لا وهل اذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم
بقصه وكان الواقع في نفس الامر ما لا يصح معه البص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بية شرعية
عليه من بيع ونحوه (اجاب) بعد ان حكم بالاروم على وجهه حاكم شرعى لاسيلا الى اسالته وقصه
لان ملك الواقف زال عنه بالعصا لا الى مالك وهو بعده لاروم فاد ماض لا يرد عليه اسفاس
ولو قصه حاكم ساء على انه لم يقع فيه حكم حاكم بالاروم تم تبيين انه وقع فيه ذلك بالرهان الواضح البيان
لحكم الحكم فيه بالطلاق وعاد الوقف على ما كان كما كان واسقص جميع ما ترت عليه من بيع ونحوه
بالاحاق وقد صرحوا بان الاعتار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف ولو اقيمت
بنة تمام يوجد في كتاب الوقف عمل بها ملاووب وذلك لان المكتوب حظ مجرد ولا عبرة بمجرد
الخط ولا عمل به بل هو خارج عن جميع الشرع الشريف والاعتار لما قامت به البينة ومن المصريح به

مطلب لو حكم بالاروم
الوقف بعد اسفاه
شرائطه لاسيلا
الى ابطاله

عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المتفق به ودعوى الوافق او الناطق
 المروم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالطلاق دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا مما لا شبهة
 فيه والله اعلم (سئل) في وقف لم يحكم المروم حاكم اذ اوسع وحكم صحة سعة قاص يصح ويكون
 اعتداله ام لا (اجاب) نعم يصح ويطلق الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء المروم
 كما في الحاشية ان يسلم اوقاف ما وقفه للمتولي ثم يريد الرجوع فيلزم المولى بعدم المروم وبخصمها
 الى القاضي فيقضى المروم فادام فعل كذلك فليس للقاضي استيلاءه وان لم يكن كذلك فله استيلاءه اذ الحكم
 بالمروم الوقف بلا مسارع لا يوجب للمروم قال في البحر نقلا عن الرازي اما اذا سعى الوقف وحكم
 بصحته قاص كان حكما سلطان الوقف اه ثم قال بعده قلب اه في وقف لم يحكم بصحته وللمروم
 بدليل قوله في الخلاصة ان لم يصحك مسجلا اي محكوما به وبما فيه والله اعلم (سئل) فمن
 وقف عمارا كاملا ومثاقا صفقة واحدة وكس الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المثار اليه
 اعلاه بصحته وللمروم بعد تقدم دعوى صحبة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
 حكم بالصحة والمروم ام لا بد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثة والحكم الشرعي وهل
 اذا باع القاضي شيئا من عمار هذا الوقف يكون حكما باطلال جميع الوقف ام بما باعه (اجاب)
 الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف والتي لا يجبط بها الا علم الله تعالى فادورع في صحته
 واستيفاء شرائطه فالقول لمدعيهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح
 والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحس الطن الذي هو الاصل في المؤمن
 ولا يكون بينه حكما باطلال جميع الوقف ادلا ووجهه والله اعلم (سئل) فبالاطلاق القاضي لو ارث
 الوقف مع الوقف الذي لم يحكم المروم حكما على وجهه ما لم يقع بعد حادثة من خصم شرعي على
 خصم شرعي فاع الوارث الوقف هل يصح ام لا (اجاب) نعم يصح قال في مجمع التاوي وفي ماوى
 صدر الاسلام القاضي اذا اطلق مع وقف غير مسجل ان اطلق الوارث الوقف يكون ذلك منه حكما
 بطلان الوقف ويحور البيع وان اطلق لمير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث
 الوافق وبيع مال المير لا يحور وفي الخلاصة واما اذا اطلق القاضي واحار مع وقف غير مسجل
 هل يوجب نفس الوقف احباب الشيخ الامام طهري الدين انه لو اطلق الوارث الوقف يحور البيع
 ويكون حكما سفس الوقف وان اطلق لمير الوارث فلا سفس ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد
 بقوله اذ لم يكن مسجلا اي محكوما به على وجهه واصله طاهر وهو قضاء يقول الامام بعد وكيف
 لا قد حرم بقوله غالب اصحاب المتن والله اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقصا من عقار
 لدى حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه واس احبه ثم على اولادهم الذكور
 دون الاثان ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم ونهم وحمل النطر ليه ثم لا ارشد فالارشد الى ان كتب
 ورفع الوافق يملكه ووضع يده ثم ذكر وحكم عوجه حكما شرعيا ولم يكن الحكم مدرجوع
 عنه وراع فيه مات الوافق فلحقته امه الديون الفادحة فباع النقص بعد ان اطلق القاضي الشرعي له
 بيبه فباعه وحكم بصحة البيع وتليمه للمشتري فتسلمه فهل حيث لم يحكم المروم الوقف حاكم بعد
 دعوى صحبة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم محواره قضاء مستويا للشروط يصح البيع
 ويطلق الوقف فيه ام لا (اجاب) نعم يصح البيع ويطلق الوقف حيث لم يكن محكوما بالمروم حكما

مطلب الدفع يصح
 بعد الحكم كما يصح
 قبله

مطلب مع الوقف
 قبل الحكم بالمروم
 اصل له

مطلب لو وحده
 في كتاب الوقف
 وحكم بصحته وللمروم
 بعد دعوى صحبه
 كان حكما ولا يشترط
 بيان الدعوى والمدعى
 عليه والحادثة

مطلب لو اطلق
 القاضي لو ارث مع
 الوقف الذي لم يحكم
 المروم مع

مطلب لو باع الوارث
 الوقف وحكم بصحة
 بيبه حاكم مع حيث
 لم يتقدم حكم بالمروم
 مستويا للشرائط

مستوفى الشرع في الخلاصة اذا كتب في الناصي شهد بذلك وفي الصك باع سماعاً حاضراً صحيحاً كان
 حكماً بصحة البيع وطلان الوفاء واصل هذا في سبوح الخاتم السعري واما اذا اطلق الناصي واحر
 سح وقف غير مسجل في غير محكوم بل رومه هل يوجب قضي الوقت احب الامام طهري الذي اياه
 لو اطلق في الناصي لو ارث الوفاء بخلاف البيع ويكون حكماً من الوفاء وان اطلق لغير الوارث
 فالامام سح الوقت وقضى الناصي صحة البيع كل حكماً سلطان الوقت اه وقد سئل شيخ الاسلام
 في الامام ابو السعود العمادى عن الروم من وافق باع شيئاً من ماله الصحيح وسلمه الى المشتري
 ومضى سون هل سطل الوقت بيع ذلك الشيء ام لا فاجاب ان لم يكن مسجلاً في محكوما بل رومه
 وقد باع رأى الناصي سطل وفيه مائة والثاني على ما كان عليه في مح العمار وفي فاهوى صاحب
 المسح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض بيمينه يصح حكمه ويسجل الوقت احب نعم يصح
 الحكم وسطل الوقت وفي الزاوية اذا سح الوقت وحكم بيمينه يصح حكمه قاض كان حكماً سلطان
 الوقت هل وذكر شمس الاسلام اقرار الوفاء واحتجاج الى الوقت يرجع الى الحاكم
 حتى يصح ان لم يكن مسجلاً وهذا طاهر على مذهب الامام واما على مذهبنا
 فصح ايضا لو فوه في فصل محتديه ونحوه في خلاصة الماوى والمسئلة شهيرة والفقول فيها
 كثيرة والله اعلم (سئل) فيما اذا اوفى شخص وقفاً وحكم به الناصي ثم اُلحق الوفاء به سقرا
 وما الوفاء باع ايه الوقت الملحق وحكم الناصي بصحة يمينه هل يسد يمينه ولا يكون حكمه حكم
 الاول ام لا يمد يمينه ويكون حكم الناصي في الوقت السابق حكماً في اللاحق (اجاب) لا يكون الحكم
 في الوقت السابق حكماً في اللاحق باجماع العلماء فينبى له اى اللاحق احكام الخالى عن الحكم فادامه
 الوفاء او وازنه وحكم الناصي بصحة يمينه بعد ان الوقت لا يزول عن ملك الوفاء لاختصاص الناصي
 والنفاء في المدة لا يكون في المناحر يسد يمينه حيث قضى بصحة الناصي لانه قبل محتديه والله اعلم
 (سئل) عن حاكم حلى حكم بصحة بيع حصص موقوفة على جهة رطلية وقف آخر اشتراء بطله
 الشرعى لها على قاعدة مذهب الشريف بمسوخ له فيه ثم رفع الى حلى فاصاد في وجهه بطله النافع
 المعروف بعد المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المرفوعة والآن النافع يدعى فساد البيع وطلب
 الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الحلى وامضاء الحلى وتعيينه حكمه على وجهه اسرعى ام لا
 (اجاب) الذى يجب ان يقول عليه في ذلك انه لا يصح دسواه لعدم كراهه فصل محتديه والحكم
 يرجع الخلاف فيه حيث كان الحلى براء وقد دل علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان الناصي فيها
 من اهل الحلة وليس به مطمئناً والله اعلم (سئل) في واقف اكره على سح وقته المحكوم به هل يسد
 يمينه ام لا وعلى تقدير سد الاكره ان باع طائفاً هل يسد يمينه ام لا وهل يقر بيمينه الوقت بعد يمينه ام لا
 (اجاب) سح المكره غير نافذ مطلقاً مع الوقف المحكوم به غير حائر ودان احد الامر من ابنى
 الاكره او الوقت المسجل بوجهه الشرعى رد الوقت الى جهةه ورفضت يد المشتري عنه باجماع
 من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدمت مالا افاء في مسئلة البيع ثم دعوى الوقت بعده واحسان عليه
 الدعوى في الافاء والنفاء وهو القليل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فعلى يمينه
 النافع في المحكوم به دون غيره قل في دفع التدين من باب الاستحقاق باع ستار انهم رهنه الوقت محكوم
 بل رومه تقبل اه قل في مسح العمار بعد فقه لما في مسح القدير وهذا استصيل حكاه من بعدهم وعمره

مطلب وقف عمار
 وحكم بل رومه ثم
 الحق الوفاء به
 عمار وما الوفاء
 باع ايه الملحق صح

مطلب اشتري بطله
 وقف لحقه وفيه
 حصة وقف مبيعه
 من المائمه وحكم به
 حلى ثم امضاء حلى
 ودادعى النافع فساد
 البيع بعد ذلك
 لاسمع دعواه

مطلب اكره الوفاء
 على سح وقته المحكوم
 بل رومه فالبيع
 غير حائر

التي تبارى رشيد الدين فيمنى ان يقول عليه في الاماء والقضاء اه فالحاصل انه ادانت الاكراه في البيع
 وحده فهو كافي في رفع البيع وادانت الوقف المحكوم به وحده فهو كافي في رفعه فافهم والله اعلم (سئل)
 في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده ودرسته تم على جهة ترك لا تنقطع آل الوقف الى زيد من اولاده
 بطرا واسحقا فباع حصته منه من رجل والا ان يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويسعى
 البيع وله المطالبة بالاحرة في المدة الماسية ام لا (اجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام السنة
 احكاما في قولها والاصح القول بفسخ عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف
 من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فعمل
 ومن غيره فلا تفل ولا تصح ما قدمنا به الاصح وادانت كونه وقفا وحت الاخرة له في تلك
 المدة لان مافع الوقف مصدونة على المقتضى والله اعلم (سئل) في مدرسة احاطت الى حقبة
 لعمارة ما حارب منها وليس هناك ما يفسد من الوقف هل يجوز ان تؤخر قطعة منها قدر ما يفسد
 عليها ام لا (اجاب) مقتضى ما في الخلاصة حوار ذلك انه لا يجوز ان تؤخر فرس السيل الا
 اذا احتيج الى حقبة فيؤخر قدر ما يفسد عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحاط الى الحقبة
 تؤخر قطعة منه قدر ما يفسد عليه اه وبه علم الحكم في المدرسة الاولى وقد بحث في
 الفرسوسى بحثا يلو ح رده ولا اعتبار بسخه وقد قال المحقق ان الهمام ان الفرسوسى لم يكن
 من اهل الوقف وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطق الاستدلال المذكور وسلموا له بحريه
 ومعلوم ان الفرسوسى بين الناطق والفرسوسى كمين السياه والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يمتنى
 الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله اعلم (سئل) في مسجد اهدم من حارب وليس له مال يعمر به
 هذا المهدم وان ترك اهدم جميع المسجد وله قاعة وقفا الواجب لاعمالها في السه الاما فل وليس
 هناك من يرعب في استحقاقها مائة هل تناع لاجل ساء هذا المهدم ام لا (اجاب) ان امكن عمارة
 المسجد هلها شيئا فشيئا ولا يمتنى اهدام المسجد يحج عمارته منها ولم يمكن تناع ويسد المسجد
 من ثمة قال في النافار حاشية قفلا من فائى السقى سئل عن اهل محلة ما عوا وهدم المسجد لاجل عمارة
 المسجد قال يجوز ما من القاصى وغيره اه وهو ما وافى للماعده المشهورة اذا اجتمع ضرران قدم احدهما
 ولا يملك احدا من علمائنا مخالفة في هذه المسئلة لاسيا والواهب لهما مسجد والله اعلم (سئل) في حان
 مسجل احتاج الى المرتمة هل يجوز احارة حاسبه ليعق على عمارته من اخرته ام لا (اجاب) من
 تجوز احارة حاسب لى تجوز احارة جميعه لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير
 من الكتب ان مثل ذلك اى احارة بقعة من المسجد لعمارة حائرة فمالك الحان والحى قال محمد
 في الدار لسكى العراء والمرابط والباطى والحال اذا احتاج الى المرتمة يؤخر منها بيتين او ناحية
 يفيق من عليها في عمارته وعه اه يرله الناس سعة ويرتم من اخرته اه وفي جامع الفصولين في آخر
 الفصل الثالث عشر لو لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج الى العمارة لاس ان يؤخر حاسبه اه ورمز
 الحظ وفي المحتى ايضا قال الناطق وقياسه بين في الفرس الحابس حيث حارت احارة فقد رتبته في المسجد
 ان تجوز احارة سطحه لم يتم والنقل في المسجد مستفيض وهو ما يجب احترامه وكيف في الحان المسجل
 للمباشرين والمائرين وحوار ذلك مما لا يثبت فيه فقيه والله اعلم (سئل) في سفلى موقوف على جهة
 ومن واقف معلوم وسالوه موقوف على جهة ترك آخر من واقف آخر اهدم السفل فاهدم الماوا ما هدماه

مطلب باع ثم ادعى اه
 وقف واقام السه
 فالاصح قولها

مطلب في مدرسة
 احاطت الى حقبة
 لعمارة ما حارب منها
 ولم يكن هناك ما يفسد
 به فدر قطعة منها
 قدر ما يفسد عليها

مطلب اذا اهدم
 المسجد يباع وقفا
 لعمارة ان لم يمكن
 من علته

مطلب تجوز احارة
 حاسب من الحان
 لم يمسس بل جمعه
 وكذا تجوز احارة
 بقعة من المسجد لذلك

مطلب علو وسفل
 موقوفان على جهتين
 من والقيين اهدم
 السفل فعمره بظاهر
 العلو ناصر القاصى
 ليتوصل الى سلوه
 لا يكون متبرعا

فتمتد بعمارة ماظر العلوم ماله مترعاً ثم عزل قل ان عمره بالفرع عن العزل ولده ثم ان ولده عمره
 مادن العاصي ليعمل الى عمارة العلوم لأرى في ذلك من المصلحة هل يكون مترعاً ثمهد والده المذكور
 ان يسه مترعاً ام لا يكون مترعاً ثمهد والده ويرجع بما حق (احاب) قد تقرر ان ولاية العاصي عامة
 وان له ولاية الامر بالا على كل موضع له ولاية الجبر وهاله ولاية الجبر قال في البحر فقال عن الحاصل
 اذا امتنع نبي الماطر من العمارة وله اى للوقف علة احبر عليها من فعله بما والا احرجه من يده اه
 وادب العاصي موجب للرجوع في مسئلة الحائض المشترك والس والروع المشترك وفي البحر
 ادب الشريك كادن العاصي يرجع بما حق كاحرره ان الشحة في شرح الوهابية والروع الداله
 على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الاصل مادن العاصي اكثر من ان تمد والله اعلم (سئل)
 في دار وقف احر بعض المسحوقين حصة فيها للماطر عليه هل تصح احراره ام لا (احاب) لا يصح
 لامر ثلاثة الاول المسحوق من عله الوقف لا يصح احراره الثاني ان ماطر الوقف لا يملك استئجار
 دار الوقف لفسه الثالث ام احراره مشاع وهي لا يصح كاحرته عله متون المذهب والله اعلم (سئل)
 في ماطر وقف اهلى حمل طاحونة بالوقف مصصة وادعى اهاحق عليها ما من مال فسه يعير اذن العاصي
 ويرد الرجوع بما حق من عليها هل له ذلك ام لا وهل يقبل بمجرد قوله اه فعل ذلك مادن العاصي
 ام لا (احاب) ليس له ذلك لا بدعى دينا على الوقف لا وحده للرومة يعير اذن العاصي قل في البحر
 لو كان الواقع اعلم بسادن العاصي يحرم عليه ان يأخذ من العله لملاه يعير الاذن مترع اه والله اعلم (سئل)
 في متول على وقف من حاب السلطة العالية ماثر فسه وباشاعه وقعا على ما به مع للوقف مدة ثم عزل
 وتولى غيره وفي ربع الوقف عواذ قد قديمة معهوده يتاولها النظار لسميهم هل له طلب ساولها كاحرته
 العادة القديمة ام لا (احاب) نعم له طلبها وتتاولها اذا المعهود كالشروط قال في البحر في شرح بوله
 وان حمل الواقف عله الوقف لفسه الخ القيم يستحق احر سميهم سواء شرط له العاصي او اهل الحقة
 احر الاول لا لا يقبل القوامه طاهرا الا احر والمعهود كالشروط وقول في الاشياء والطرار سالا
 عن احرارة الطهيرية والمعروف عن فاك الشروط شرط طاهر فهو غير صريح في استحقاته كاحرته العلاء
 والله اعلم (سئل) في شخص وقف عقارا على جهة رتو شرط في كتاب الوقف العزل والولاية لفسه
 مدة حياته ثم من بعده الى روحته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عفاة ثم الى اولادهم ثم ونم ثم آل
 الوقف الى عفاة وتولى العزل والتولية عليه ارشدهم حصة فاستد به شخص احصى وطلب من العاصي
 ان يسه ماطرا ثانيا واخا ان الماطر المشروط سعى الواقف عدل كاف هل يجبه العاصي الى ذلك ام لا
 وعلى تقدير نصب العاصي له هل لعاصي احر رومه واقفا الماطر الذي شرطه الواقف حيث كان عدلا
 كبا ام لا (احاب) ليس له فسه قال في الرارية وفي الاصل الحاكم لا يعمل القيم من الاحاب مادام
 في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فادام بحديثهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وحديثهم من يصلح
 صرفه عه الى اهل بيت الواقف ومثله في جامع التصويل وفي البحر فلا عن جامع التصويل معرا
 الى فوائد شخ الاسلام رها ان الذين شرط الواقف ان يكون المولى من اولاده واولاد اولاده هل للعاصي
 ان يولى غيره ملاحية ولو لولد هل يصير متوليا ولا اه فقد افاض حرة تولية غيره وعدم محتها وعل
 اه فالحاصل ان تصرف القاصي في الاوقاف مقيد بالمصلحة لا به يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
 شرط الواقف فاه لا يصح الا المصلحة طاهرة والقل في المسئلة مستفيض والله اعلم (سئل) فباذا تصرف

مطلب لا تخور احرارة
 المستحق للماطر

مطلب اذا حمل
 الماطر طاحونة
 الوقف مصصة يعير
 اذن العاصي واسق
 من حال فسه كان
 مترعا مسد

مطلب للماطر الاحر
 وان لم شرط له لان
 المعروف كالشروط

مطلب لا يصح تولية
 العاصي غير المشروط
 له العزل من جهة
 الوقف

مطلب في المتسولي
 اذا صرف العلة
 للمستحقين او الحقة
 تر و آخر العمارة
 الضرورية او غيرها
 وفي الرجوع على
 المستحقين

الموتى على المستحقين وأحرار العمارة الغير الضرورية هل يصح ولا يرجع على المستحقين أم لا
 (احاب) لا يلزم الموتى بذلك حيث لم يحش ضرورين قال في الحاية اذا احتج من عليه الارض في يد الله
 فظهر له وجه من وجوهه والوقف يحتاج الى الاسلاح والعمارة ايضا ونحو العيم ابلو صرف العله
 الى العمارة بقوت ذلك الترافه بغيره ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى العله الثانية
 ضرورين يخاف حراب الوقف فانه يصرف العله الى ذلك الترافه ويؤخر المرتة الى العله الثانية وان كان
 في تأخير المرتة ضرورين فانه يصرف العله الى المرتة فان فصل شيء يصرف الى ذلك الترافه قال في الحر
 وطاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى العله الثانية اذا لم يحض ضرورين فاذا قررو
 هذا علم بعدم حوار الزام الموتى المعروف بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقت الاسراحة
 من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقت الماطرة من العلماء من اهل الصدق في ذلك من فائل
 بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن فائل تصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما
 لاهالكه او مستهلكا ومهم من قل انه يرجع به قائما بصله بذهل مستهلكا لا به مادفعه على وجهه
 واعادته على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه في شرح العظم الوه اني لشح الاسلام عند الترافه
 من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداد الاداء دفعه على وجه الهبة واسهلكه الفاضل اه وقد صرحوا
 بان من طعن ان عليه دينا قبل حلاله رجح عما دى ولو كان قد استهلكه رجح بدله والله اعلم (سئل)
 فيما اذا استدان متولى الوقف بادن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهماته حيث
 لم يكن فيه علة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك وللاستدانة منه المصالة ام لا (احاب) الصحيح
 من المذهب انه ان شرط الوافف في وجهه حاد ذلك لئلا يطره وان لم يأت القاصي لان شرط الوافف
 كمن الشارع وان لم شرطه الوافف يجوز بامر القاضي اذ اذنه وان لم يوجد احد الامرين
 فالاستحسان جواره للضرورة اذا قلنا يترك فيما فيه ضرورة هنا هو المعتد في المذهب كما صرح به
 في الحر وغيره واما مسألة الدائن للماطر بدينه فلم يجمع فيها احد من العلماء وانه اعلم (سئل) فيما
 اذا صرف متولى الوقف في عمارة معلوما مادن الحاكم الشرعي هل له ان يأخذ جميع علة الوقف
 اني حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئا حتى يستوفى جميع ما صرفه
 وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة ام لا (احاب) العمارة مقدمة في الوقف الاهلي
 وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بضرورين والوقف الاهلي كغيره
 والله اعلم (سئل) في متول على وقف استدان بامر القاضي مالا للصرف على مستحقه الدين
 ليسوا من ارباب الشعائر كندرسى المسجد ونحوهم وباع دينيا موقوفا على التوزيع مخصوصه وفي شبه
 ذلك الدين هل هذه الاستدانة حائزة له ام لا ويصنع ما يقع من الرية واذا قلتم يصنع هل له
 الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا (احاب) المعتد في المذهب ان الاستدانة على الوقف
 ان كانت لما عه به لا يجوز له ان يستدين مطلقا وان كان لمسا لا بد له عه فان كان بامر القاضي حار
 والا لا والعمارة مالا بد منه فيستدين لها مادن القاضي واما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه
 يجوز ولو كان بادن القاضي لان له عه بذلك في الحر واستفيد من قوله عه بان مالا بذله
 كالامام ومن ينقض المسجد نفسه ملحق بالعمارة واما مسئلة بيع الرية الموقوفة للوزير لوفاء دين
 صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير حائر احتما ويصنع لمخالفة شرط الوافف وهو كمن

مطلب للماطر ان
 يستدين لعمارة
 الوقف مطلقا

مطلب لو صرف
 المتولى في عمارة
 الوقف من ماله بامر
 القاضي له احده
 لان العمارة مقدمة
 على غيرها في الاهلي
 وسيره

مطلب الاستدانة لما
 عه به كالصرف
 للمستحقين لا يجوز
 وان لما ليس عه به
 يجوز

الشارع وله الرجوع مادفعه على المستحق المذكورين كمن دفع مالا لا آخر واعماه له فظهر انه
 لميرد فانه يرجع به عليه ملا شعبة والله اعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف
 معلوماهم بعد تمام الخول فاذعى به لاشئ تحت يده من علات الوقف فاستأذن القاصي في الاصراف
 للصرف المطلوب فاذن له فاصرف وصرف ثم عزل هذا المولى فل دفعه بدل القرص الى المير من
 قبل هذا الاصراف صحح شرعا بحث يش احده بدله من غله الوقف بالاحرة ولو من غله سنة
 اخرى ام لا وادافتم لافهل اذا دفع المولى الحديد شأ من غله الوقف الى المير من طنا منه لزوم ذلك
 في غله الوقف يرجع غله مادفع اليه ام لا كيف الحال (احاب) حيث اذن له القاصي بالاستدانة
 لارباب الشعائر ووقف الاستدانة بصحة يرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخطب
 والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لادعه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المولى الحديد والله اعلم
 (سئل) فيما لو اذن متولى الوقف لمسأخر مستعمل من مسعلات الوقف في الصرف على
 مرتبه ليكون ماضيه ديسا على حصة الوقف بصرف مالا معلوما واسم له ذلك الدين
 اخر المولى ذلك المسعمل من ريد بعد انقضاء مدة المسأخر الاول فطلب ديسه من المولى فاعذر
 بان لامل للوقف نحو يده يوقى منه فاذن للمسأخر الثاني ان يدفع اليه ديسه ليكون ديسا له
 على حصة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدس وكتب له ذلك ملك عبد القاصي ماب المولى
 ويريد ريد الرجوع بمثل مادفع الى الداني الذي هو المسأخر الاول فهل له الرجوع عن المولى
 الحديد في مال الوقف الذي تحت يده او في تركة المتولى الاول وترجع الورثة على المولى الحديد
 في مال الوقف ام كمل الحال (احاب) المصرح به ان الوقف لادامة له وان الاستدانة من القيم للوقف
 لاشئ الدين في الوقف ادلادامة له ولا يشئ الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته فقامه
 في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غله الوقف بالدين من ولي الوقف بعده قال القبي
 ابو جعفر ان القياس يتركه فيه ضرورة والا حوط ان تكون الاسدانة مامر الحاكم لان ولايته اعم
 في مصالح المسلمين من ولاية الناطر الا ان يكون بعيدا عن الحكم فلا شئ ان يستدين نفسه
 وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة فيما لاد منه كعمارة غور
 والاولى ان يكون مادن القاصي وقبل الاولى خلافه لما علم من تعيين الاحوال والحال ان الرجوع
 في تركة المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المولى الحديد والحال مادكر والله اعلم
 (سئل) في باطر على وقف اذن لرحل ان يصرف في عمارة مكان من اماكن الوقف فاسقرص الرحل
 من امان العشرة ربح وعقد في الربح عقدا شرعيا وورع به صرف هذا القدر على العمارة فهل
 تلزم تلك الريادة الوقف ام لا لم له بل يصممها من مال هبة (احاب) اعلم اولا ان الاستدانة
 على الوقف لا تخور الامثلة شروط الاول ان تكون لصورة كعمير وشراء مدر اثنى اذن القاصي
 الثالث ان لا يتيسر احارة العين والصرف من احرتها وبدون هذه لا تخور ويصمم الناطر ويستحق
 العزل واداد وحدت الشروط فاستدان العشرة متلامى عشر او ثلاثة عشر وعقد في الريادة سقدا
 شرعيا ما اشترى من المقرص شيأ يسيرا ما فقد صرح في الناحية والعسة انه يرجع العشرة
 الاصلية في غلة الوقف ويصمم الريادة من مال هبة والله اعلم (سئل) في رحل وقف مقولا به
 تعامل على اولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة رعيه مقفله ثم اقام وصبا على اولاده المذكورين

مطلب امترص
 للصرف لارباب
 الشعائر مادن القاصي
 صح وكون في غله
 الوقف

مطلب اذن المولى
 للمسأخر في الصرف
 على مرتبه ليكون
 ديسا من ماب المولى
 فالعسأخر ان يرجع
 في تركه وورثته
 يرجعون في غلة
 الوقف

مطلب وقف مقولا
 على اولاده ثم اقام
 وصبا وامره سعيه
 الوقف ثم ماب الوصي
 بمحالا

مطلب المولى ادامات
 بمحالا لعلات الوقف
 لا يصمم وللمير
 يصمم غلات الوصي

واسمه شهد الموقوف وحفظه الى اياس الرشد في احدهم ثم مات الوافد وقام الوصي عاقب
اليه ثم مات بمجهلا وصاح الموقوف واولس الرشد في احدهم فهل تضمن موته بمجهلا ونحوه
من تركته ام لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات بمجهلا وادعوا له بين ولم
عن تجهيل بقوله ام قوله (احد) اعلم انهم صرحوا ان ولاية الوافد الى وصي الوافد اذ اوصيه
عند موته وصيا ولم يذكر من امر الوافد شيئا ولو جعل ولاية ورثة لرحل ثم جعل آخر وصيه
يكون شريكا للتركي في امر الوافد الا ان يقول وقت ارضي على كذا وكذا وجعل ولايته
لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركي وجميع اموري فيجوز بعد ذلك بما عاقب الوصي اليه كذا
في الاساق فادا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي منقول على الوافد المذكور وقد نصوا على
ان المولى اذا مات بمجهلا لمات الوافد لا يضمن وادام مات بمجهلا لمال الدل يضمن وقد اسند
من صباه مال الدل صباه للماير الموقوفة وهو يادى في مسئلتها بالبيان وقول انه صام
فماوت عن تحويل للموقوف فان قلب ماوسع قزلهم ارضي اذا مات بمجهلا لا يضمن
وهي في القبول العمادية وجميع القبول وكثير من الكتب قلب وهو مع كونه احد القبول
لا يترك عليا لان اعماس المصين بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل واحرج
من هذا الاصل فادا لم يكن باعتار كونه وصيا يضمن باعتار كونه مولا وترجح الثاني فقام
السبب الموح بالبيان وهو ميرورته مستهلكا بالجهل واما هو داخل في عموم قزلهم
يضمن المولى مال الدل بالموت عن تجهيل فانه قول مات بمجهلا بين الموقوف ولا يضمن ما في ذلك كونه
مع ملك وصيا ولئن قلنا بالعارض الموح للتسليم والرجوع عنه الى الاصل وهو قولهم الامان
يضمن مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمات الامن بها عن تجهيل بعض والا
فيه للتصريح من الفقه مكثب ظاهر وانما أثبت هذا الكلام للتاسق من الابهام الى ما ذكر
من الابهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب اثنتا الاعلام وادا قرر هذا فاعلم انه اذا وقع
الاختلاف بين المدعى واوارثه فبطل المدعى مات عن تجهيل وقب الوارث بين ولم يمت عن تجهيل
وادعى انها كانت ذمة يوم موته مبرورة ثم هلكت اوايه ردها في حباته لمستحقها ولعل للطلاب
بيمه وعلى الوارث البيه كما صرح به في الاشياء وغيره ووجهه ان الوارث يدعى الوافد اليه يدعى امرا
نازعا مسقطا للبيان بدققره بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وحسبه يتمسك
بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيه على من يدعى خلافه والله اعلم (عليه السلام) في رحل وقت
على نفسه ثم من بعده على اولاده الموقوفين يومئذ الخادنين من تاريخه المذكور والامان المذكور
مثل حملا لانيتم ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ولعلهم وعقهم اذا ما تسلسلوا
بطاعة بين تحجب الطقة العليا منهم الطقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البور ومن توفي
من المستحقين وله ولد او ولد ولد استقل صبيه الى ولده او ولد ولده مع وجود بقية الطقة العليا
واستحق ما كان يستحقه والده او حده هذه عبارة الوافد مات واحد من الطقة الثانية عن اس
واحي اس مات في حياه والده هل يأخذ نصيب الميت ابيه ولا استحقاق لولدى اسه معه او يستحقان
معه مع وجود طقة هي اعلى منهما ام لا وادا قلتم لا فيكف القسمة (احد) يأخذ نصيب الميت
اسه ولا شيء لولدى من مات قبل ابيه مادام واحد من الطقة التي هي اعلى من طقتيهما فادا اقررت

مطالب ادعى على
ورثة المولى امان
مجهلا لانيتم فادعوا
اليه

مطلب ول الوافد
العلقة العليا تحجب
السفلى ومن توفي
من المستحقين وله
ولد او ولد ولد الخ
ثم مات واحد عن
اس واخي اس

استحقاق لم يعمل ما شرط اسقال نصيب الميت الى ولده حينئذ تكون الواهب قبل على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف ويلزم ضمن القسمة كما هو صريح كلام الحنفية حيا قبله في الاشياء والعائز والله اعلم (سئل) في رجل حصل به وبينه شقيقته مائة في وقف شرط واقفه موهم لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما بينهما مائة قس في وقف المملوك واجر والصلح بينهما وكتب العك للمساواة بموجب الشرط وكتب فيه اراء الاحب للاج و اقرارها بالوصول ثم طهر فساد الصلح فتوى الائمة بان موجب شرط الواهب ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يمثل الراء والاقرار الحازين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى ام لا (احاب) الراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قبل في الرابة في كتاب الدعوى في الساع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب العك وفيه اراء كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم طهر فساد الصلح فتوى الائمة واراد المدعى الموالي دعواه هل لا يصح الراء السابق والمخاواه تصح الدعوى والراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان سلطان المصن يدل على سلطان المصن ولرفع هذا احتسار ائمة حوارهم ان يرسم الراء العام في وثيقة الصلح لقطع يدل على الاستئناف بان قرر الخصم فساد الصلح ويقول اراءه اراء عاملا غير داخل تحت الصلح او يقر ان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكس كذلك فان حاكما لو حكم سلطان هذا الصلح لا يتحقق المدعى من اعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فاه ما شرعت المسامحة والمساكنة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع اه قد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الراء والاقرار بسلطان سلطان الصلح والحال هذه واقفه اعلم (سئل) في رجل خي في الوقف بغير مسوع شرعي فحاكمه (احاب) ان كان السان هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله لاوقف او اطلق فهو وقف وان لمسه فهو له ويكون متدي في وصفه فيجب رده لو لم يصرف فان اصر فهو المصير لانه لا يملك رده لما فيه من صدد الوقف ولا الاسماع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد صبح ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي ويستحق العزل لتدبير هذا الضرر وادعى كثير بانه يملك لاوقف فالف العيتم مبروا وغير مبروع مال الوقف في صورة الضرر وان كان السان غير المتولي فان كان نادن المتولي ليرجع فهو وقف وان لم يكن نادن المتولي فان هي لاوقف فهو وقف وان لمسه او اطلق رده لو لم يصرف بارض الوقف فان اصر الخصم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم (سئل) فيما ادعى احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بنت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن باطرد محجارة من نفس الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل لا طر معة من الاسماع بها وتحجرى في حله والوقف على شرائه ام لا (احاب) نعم للباطر معة منه والحلقة محقة الوقف واجرؤه على ما شرط الواهب وليس لاني الرجوع مما احق على العملة ولا على الحص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم (سئل) في علي حارية في وقف تهدمت فادن باطر الوقف لرجل ان يبرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العمارة لاوقف بعد مارة الباطر لئلا يحكم في ماله الذي صرفه ماله على عمارتها (احاب) اعلم ان عمارة الوقف بادن متولية ليرجع مما احق توجب الرجوع باهل الاحتسا مما احق وادان لم يشترط الرجوع

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى ولو حصل منه الراء

مطلب في رجل خي في ارض الوقف بغير مسوع

مطلب لو لى احد المستحقين فوق بنت الوقف من ضمن الواهب يكون لحقة الوقف

مطلب عمارة الوقف بادن متولية توجب الرجوع وكذا عمارته نفسه

ذكر في جامع الفصولين في عمارة الباطر نفسه فولي في عمارة مأدوم كعمارة ويقع الخلاف فيها وقد حرم في الغيبة والحواشي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معطلم مفعلة العمارة الى الوقت والله اعلم (سئل) في جماعة وصموا حائطا على ساء وقف بعد ما حل يؤمرون تهدمه (اجاب) نعم يؤمرون به ان لم يضر بالوقف فان اضر فهو المصع لاله فليترص الى رواه وقد صرح علماؤنا بالباطر تملكه للوقف مبرور وغير مبرور على الوقف وقد اذق علماؤنا على انه يعني بكل ما هو اوسع للوقف واهي علماؤنا بالمأخرون ما حرم المثل في مبيع الوقف اذا عصب في معنى بها في هذه المسئلة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا ملوا بالقمامة حتى معلوم فاشتعل سحر بها منه ولم يسكن به لعدم صلاحية للسكن وباعه واستحق لغيره وقف فهل يلزمه احراره ام لا لعدم تصور الاستماع به مع ما ذكر (اجاب) لا يلزمه له احراره والحال هذه لان قولهم نحن مبيع العصب صريح في اشتراط تصور المانع ومع ما ذكر لا يتصور والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعد وفاته يبدأ الباطر على ذلك والمتولى عليه بعمارة ثم يجهل عن لكل واحد من الجهتين قدر ما معلوم وما فصل من الربيع لنته فلاة ولي واحد من اولاد الواقف حينئذ ثم لا يولد لهم واولاد اولادهم ونسلهم ولله الطهر دون ولد البطل ثم لا يقطع شريطا الباطر لنفسه وبعده لشقيقه وبعده لنفسه المذكورة ثم لا يرشد من دوى الاستحقاق آل الباطر لرحلي من ذريته لا يرشد بينهما فقرر القاضي منهما من الذرية متوليا غير الباطر معلومة نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الباطر على ذلك والمتولى عليه بعمارة اعمى باطرا واقصى متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الباطر معلومة ساء على ذلك ام لا ويرجع عليه بما ساء له من الوقف ساء عليه لخلل الواقف الفاصل عن المصارف الممسة للاولاد والذرية ولم يصح عمول غير الباطر عليه معلومة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور حوار نص متول غير الباطر ام لا (اجاب) لا يصح تقريره متول معلومة مع الباطرين المذكورين لانه احداث وطبيعة في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تنقص عبارة الواقف بمابة المتولى الباطر لان هذا من باب عطف العت على العت والمعموت متحد كما لا يخفى ولذلك انصهر على ذكر العت في شرطه ولا به لا يجوز للقاضي الصوري الاعا به مصاحبة للوقف ولا مصلحة في حمل متول مثل معلوم مع باطر يقوم بمصاحبة من غير مال وقد صرحوا بان مصوب القاضي لا يستحق ما تقرر له الا على جهة الاحرة لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يراد على احراره المثل هذا لو لم ينع الواقف باطرا اما اذا عني لا يجوز للقاضي ينع آخر معه احرار غير جسيانة او محرم منه فكيف مع باطرين يستحقان البطر شرط الواقف ويمعلان ملا احراره ولكنهما من اهل الاستحقاق في الوقف يخرج سان على القيام بمصاحبة من غير مقابلة بقر متول معلومة هذا لا يقول به احد من العلماء فيجوز ما ساء له من المعلومة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله اعلم (سئل) في ارض قراح وقف على العمارة العاصم بالقدس الشريف يردها رجل ونؤدى حصة الوقف من الخراج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يعمل فيها كغيره والآن يريد شخص يرعى انه كان مرادها فيها فيما عر من الرمان ويريد اتراعها من يده واعطاءه لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور ام لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها مراعاة ام لا (اجاب) ارض الوقف لا تملك مثل ذلك فلا تنافع ولا تورث ودفعها

مطلب اذا وضع
جماعه حائطا على ساء
وقف بعد ما يؤمرون
بالرفع ان لم يضر
مصلحت ادا اشترى بها
واشعل باصلاحه
ولم يسكنه ثم اسحق
لجهة الوقف فلا احرار
عليه
مطلب البطر لرحلي
حكم شرط الواقف
لا يصح تقريره المصوب
معها آخر معلومة
ويسترد منه ما احده
مطالب مصوب
القاضي لا يستحق
ما تقرر له الا على
جهة كونه احراره
لا يراد على احراره
المثل ولا شيء له
اذا لم يعمل

الى المزارع عن موص الى متولها وليس لمن روعها مدة ثم رفع يده عنها ان يتصرف فيها بالغدير من شاء
 ادلا حوله فيها كاهو ظاهر والله اعلم (سئل) في ارض وقفها مالكها على دريت ثم على جهة ربا يقطع
 علة واستعلا وسائر الاستعمال الشرعية دعها الماطر لمزارع روعها بالحق هل يملك المزارع
 دعها للمزارع آخر مال أحدهم في مقابلها لا ولا ماطر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائعه ويرجع
 المزارع المالك على المزارع الادنى عند فعله من المال (احاب) ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها
 ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالمزارع عن معتقها مال يده له مزارع آخر ليزرعها لنفسه
 لان اسفاعةها التامة بادن ماطر هاجر حتى لا يجوز له الاعتياض عنه بمال فاذا احد ما لا في مقابلة
 الاعتياض عنه مسدده من صاحبه شرعا والوقف محرم بخرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم
 (سئل) في ارض وقف حارة في مباح دمي بها شرا وعرض اشجارا وصار يرعها شتر يا وصيها بادن
 ماطر الوقف وهي في تصرفه يرايه عن شتر سبيل هل لاحد ان يرفع يده عنها واعماله كان يزرعها فله
 ام ليس له ذلك (احاب) ليس له ذلك قول في القصة (ج) هل حق القراري ارض وقف او سلباوية ويتصرف
 فيها بغيره ليس له حق الاسترداد ثم هل قد رضى الله عنه قول (ج) احوط وقد ذكرنا في حق القرار
 في الوقف في ثلاث - بين وكيف لمن له التصرف بادن ماطر الوقف هذه المنة قوله فيها كرداد وهو السلب
 والاشجار فلا يشبه في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها مصلان قد بينه ادراكها
 احبارا والحاصل اياه حق بالاسماع بها من غيره والحال هذه والله اعلم (سئل) في وقف على قرابة له
 متول وكل وكلا يوم مقامه في القاضى ومما شره قسم العلال الضيق والشكوى وفي كل شيء
 شئ بالوقف من الوقوف على الاحكام وارسال العصاد ونصب الماشرين وحلاص الحقوق واعطاء
 كل دى حق حتى وحل له الرأى فيما يحدث بالوقف وعليه واطاى له التصرف وكالة عامة طاعة موصية
 لرأى وسافر انوكل وتصرف التوكيل كاهو موص الىه فهل تكون يده يد امانة فلا يصح عليه وهل القول
 قوله فيما قسم وبما صرف وهل اذا دفع مالا بادن حاكم الشرع الشريف لرحل قصد احد الوقف
 والصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بديل ذلك المال يكون صادما له ام لا (احاب) صرح الحنفى من
 للقيم ان يوكلا ويوكلا يقوم مقامه وكذلك في الاسماء كحقله عه في البحر وفي ماوى شيخ الاسلام
 الشرح احمد الخاى صرح به في موصيين وقال يكون المالك في يده امانة ولا يلزمه الصمان بالهالك واقول
 قوله فيما قسم وبما صرف كموكله وفي دعوى الهالك وحيث عمه له التوكيل وما بالوقف تأمة ولم يمكنه
 دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاصحابه عليه قياسا على الوصى ومن العلوم ان الوقف يستحق
 من الوصية حصوا وقد اذن له حاكم الشرع الشريف ومضى امر الحاكم على الصحة فعول اذن لما رأى
 من المصلحة للوقف والمضى به في الوقف ما هو الاصلح في جمع اموره والمول على ما ذكرنا كبرية
 مستبينة في كتبهم والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم
 على اولادهم ثم وفي الوقف اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى بيته وعلى سائر الانبياء الصلاة
 والسلام افقر الوقف واصطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم حاكم ملومه بعد دعوى شرعية
 فباعه او شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلان ما سبب عدم حواره على النفس او بسبب عدم حوار
 وقف الاشجار على غير جهة الارض او بسبب عدم لرومه اسالا كاهو مذهب الامام الاعظم خوار
 يمه بغيره لا (احاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك بعد لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وليست

مسلب او دفع الماطر
 ارض الوقف لمزارع
 ليس له ان يدهمها
 لغيره ولو دفع
 المزارع التالى للاول
 شيا يسترده منه

مسلب على شرا
 ورس ارض الوقف
 بادن الماطر وهي في
 تصرفه سبيل لا يرفع
 من يده ولو ثبت
 تصرف غيره فيها
 سابقا

مطلب وكل وكلا
 وكالة عامة في كل ما
 يشمل الوقف
 فالقول له فيما نص
 وصرف وفي دعوى
 الهالك

مطلب اذا باع الواقف
 الوقف من غير ان
 يحكم ملومه وحكم
 فانس نصحة البيع بعد

عائلة لكتاب والاسة مشهورة ولا اجماع كاس عليه علما فاقطة والله اعلم (سئل) في تأطر
 على ارس وقت حرت العادة زرعها الملحمة كالرب مع مثلاوه لحسن مهرها حصة الوقت منها
 هل يجوز ذلك ام لا (اجاب) لا يجوز ذلك كالايجوزة الوصي والاب مال الصغير والله اعلم (سئل)
 في بيع اقسام الوقت من حجر وطوب وحتب هل يجوز ام لا (اجاب) لا يجوز الا في موضعين عند
 تعدد عود لخله وعند حوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف قصه الى عمارته فراحه
 ارشئت والله اعلم (سئل) من قامى ديماط في حادثة اختلف فيها جماعة عمر في واقف وقت
 وقفا على بعض ثم على اولاده ويدونكر وعمر و ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم طقة بعد طقة
 وسلا بعد سلا تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد او ولد ولد اسفل بسبه اليه وان سفل
 فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد اسفل الى اخوته واحواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على رعية مات
 الواقب وشاغل الوقت دريته بشا بعد سفل وكان من حملها المستحقين همدقات عن مدين ريب وفاطمة
 ماتت ريب عن اس ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولد لا اخوة ولا اخوات وكان من حملة المستحقين حالا
 فاطمة حاتر زيد وعمره وحصة طقة فاطمة فصار ع فاطمة معهما في حصة تدعى فاطمة
 ابها اقر برزيد فبى احق وعمره وحصة تدعى علو الطقة وابها بسبه احق بهما كما هو مقتضى
 قول الواقب تحجب العليا السفلى وابها به عالم متمسكا بملو الطقة وافى عالم آخر ماسقها الى
 فاطمة متمسكا بقربتها له في الاستحقاق خاصة لكونها من اصل واحد وهو
 همد وان ما تدعى حصة وعمره من علو الطقة مجموع فان حجب الطقة العليا السفلى يحول على
 على حسب الاول امر عدون فرع بسبه فيها اذا شرط الواقب على ان من مات منهم عن ولد اسفل نصيبه
 اليه كما بسبه العلامة اس يحجب في الاشياء وان اسفل حصة ويد اليها دون حصة وعمره وان كاسا على
 طقة لكون ذلك اشبه بمرض الواقب من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقت عن فرعه
 ولعدم مثنى حجب حصة وعمره لها كما جرى للاشياء وكون كل من حصة وعمره وفاطمة مشاركات
 لزيد في الاستحقاق عبر ان مشاركة حصة وعمره فاطمة ومشاركة فاطمة حصة سفل الحاصل كان
 ريب والدة زيد لم توجد وان حصة همد اسفلت الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافى نص
 العلماء بقص القصة في هذه القصية ورجوع حصة زيد لاصل الوقت وتوزيعها على سائر المستحقين
 فما الحاصل في هذه الحادثة واحلاف هذه الأقوال (اجاب) لا يشك شك ولا يرتاب ان نصيب زيد
 بموته يسفل الى اعلى الدرجات من اهل الوقت للترتيب المستفاد من المؤكد قول الواقب طقة بعد
 طقة وسلا بعد سفل ولم يتثن منه سوى من مات عن ولد او ولد ولد وان سفل ومن مات
 عن اخوة واحوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله
 بدوده الى العنقة العليا لحجب العلى الاعلى لا على الاسفل في غير ما استاء الواقب فيطر اليه ويدول
 عليه نصريح كلام الواقب من غير تردد ولا توقف والواقب قد اشترط الترتيب في الطقات واكد
 وهو سام حصصه بقوله على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد الى قوله اسفل الى اخوته واحواته
 المشاركين له في الاستحقاق ففي ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد او ولد
 ولد ولا عن اخوة واحوات فيكون مصر وفاقا على الدرجات كاسا من كان والعالم نص في كل فرد
 من افراده فان كانت حصة وعمره من اعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك احتسابه وان كان

مطلب لا تصح حصة
 الساطر للمرايع
 حصة الوقت وكذا
 الاب والوصى ملك
 الصغير

مطلب لا يجوز بيع
 اقسام الوقت الا
 في موضعين

مطلب في حادثة
 اختلف فيها

لهم ما سئل دخل معهما في الاستحقاق وان كان هاهنا طرفة اعلی من طعنهما فلا شيء لهما في الترتيب
 المتروك وقد صرح السككي بان ترتيب السقاف اصل ودكر اسفل السبب الولد لولاه فرع وتصل
 لذلك الاصل فكل احمك ما اصل اولی من افرع يقول المعنى الاول وابنهما اي عمرة وحصة
 اعلی منهما هما احق بها كما هو معنى قول الواهب نعمت العلياء السبب لا يخفى على اطلاقه بل يقدر
 يكون علو درجتهما على سائر المستحقين لا الوصف وليس في الكلام ما يدل عليه وحده ان يقول
 ان انحصر علو الدرحة بهما وهما كما فصلنا في قولنا فان كانت حصة وعمرة من اعلی الدرحت
 ولا شريك لهما احصاء وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان
 هاهنا طعنه اعلی من طعنهما فلا شيء لهما من ذلك ونصرف الى اعلی الطعنان عملا بالاصل وقول
 الثاني ما فصلنا معنى حصة زيد الى فاطمة لأقر به الله وكوفا مشاركة في الاستحقاق خاصة لكونهما
 من فرع واحد وهو هند وان مات بعده حصة وعمرة من علو الدرحة ممنوع بان يحب العليقة العلياء
 للسبب محمول على حب الاصل لفرعه دون فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواهب
 حصص صرف حصة من يموت لولده ان كان اولاد ولده فان لم يكن فلاحوة والاحوات وفاطمة
 ليس كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد ما لا يوجب مطلقا صرف حصة من مات لغير ولد
 ولا ولد ولده ولا غير احوه ولا غير احوات للاب والجد وهو حال عمه اي عن قرانه الاولاد والاحوة
 والاحوات وقد عن الواهب الصرف فيهما وهما معيدين عن فاطمة وما دخل المشاركة
 المذكورة مع كونها معيدة بالفرقة الاحوية ولا دخل لكونهما من فرع واحد ولا لولده
 وان مات بعده عمرة وحصة من علو الطعنة ممنوع الى اد لا اصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة
 لاسماء الوصيين المصرح بهما في كلام الواهب الولادة والاحوة فكانا شرطاً لاستحقاق حصة
 من مات لغير ولد ولا ولد ولده ولا احوه ولا احوات والاشياء ليس فيها ما يشهد شيء مما ذكر ولا يظهر
 كونه انشاء من الواهب لان اقسامه بالدرحة التي هي اقرب اليه اكثر من الدرحة التي هي ابعد
 عنه وانما من ذلك كله شغل الحال كل والدته زيد لم توجد ادها الحل لاصطرار اليه ولا موجب
 لادعاء عدم وجوده من اوحده واحب الوحد مثله بذهبي الطلال وقول الثالث معنى القسم
 ورجوع حصة زيد لاصل الوصف وتوزيعها على سائر المستحقين سير حار على اطلاقه بل على المستحقين
 من اعلی الطعنان فان معنى القسمة لا يجوز الا ما قرأ من النسخة العلياء الكلية على احد العوليين في معنى
 القسم كما اقرت طعنة تقسم على الاحياء والاموات فاما انساب الاحياء احدثه وما انساب الاموات
 كان لا ولادهم واولاد اولادهم واحارته كثير لما في من مراعاة العدل في الدرحة والله اعلم (سئل)
 في رجل هبة السلطان ليصل بالناس عن الأئمة المنصورين للإمامة بالمعجزة عند رول ضرورة
 شرعية باحدهم فامعة من حضور الجماعة واحتضن هذا الامام باسم المين وها من السلطان ما لوك
 الأئمة فاداسا فر احدهم لما طي اليامة عن حكم الشرع في بعض البلدان لاجل النكس بذلك
 وتحصيل الاموال او سافر الى مدينة استأبول ونحوها من البلاد الفاسدة لحصول الوطائف
 والكسب من الناس استكثارا من حرام الدنيا ورما طالع عينه فلبس الخول والحوال فهل يلزم
 ذلك ارجل الملف بالناس شرعا ان يقوم مقام ذلك العائب في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون
 حاشيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج ذلك الوطيفة عنه ام ما يلزمه القيام عن شخص منهم عند

قوله لكونهما من
 فرع واحد كذا
 ما اصل الذي يابديا
 وهو صحيح في هذه
 لكن الذي سأل
 ما تقدم لكونهما من
 اصل واحد وكذا
 قوله فيما نأى ولا دخل
 لكونهما من فرع
 واحدا هـ مصححه

مطالب نصب السلطان
 رجلا ليصل بالناس
 عند رول ضرورة
 شرعية باحد الأئمة
 بالمسجد لا يلزمه
 القيام بذلك الا عند
 ذلك

مرض أو سفر واحد أم كيف الحال (أجاب) إنما لم يمنع العلم عن رأت به ضرورة شرعية
نعمه عن حضور الجماعة بالكلية وهذا سافر أحدهم للضرورة حلب به لا يستحق المعلوم بل صرح
أنه وإن سافر لأجح أو لصلته الرحم لا يستحق المعلوم مع اتهاجر من عليه فكيف بالناس
كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لارتكابه الأصرار عما هو لازم عليه محتوم
وبه يعلم أن العين إذا ترك ذلك لا يكون عاميا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوطيفة عنه
لعدم الموحب لذلك وهو المرض أو السفر الواحد ومحوها عما يقع عليه الطل بالرضا من حصرة
السلطان لقصد الشريف به التخصف على العبد الضعيف ولا يجرى ما يجرى أحدهما عن الآخر
وهو صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وطيفة ما يبرح منحة فلا يكون المين ذا حصة بالحلف
في غير زول ضرورة موحدة له أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) بما
أدركه زيد وقه من حرا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد بن من بعدهما على أولادها
وأولاد أولادها وسلمهما وعصهما على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثى على أن
من مات من أولادها وأولاد أولادها ودرهمها وعصهما ورك ولدا أو ولد ولد أسحق ولده
وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا ولد
ولاعقب فاد نصيبه إلى من هو في درجه ودوى طمعه على الشرط المذكور بحجب الطقة العلما
الطقة السفلى فإذا انقرضت ذرية الموقوف عليهما ولم يبق لهما نسل ولا عقب فاد ذلك وهذا
على من سيحدث الوافى من أولاد المذكور والآباء على الشرط المذكور ثم على حصة بر متصلة ثم
مات صلاح الدين عن ابنه وبينهم محمد وستينة وروسا ثم مات محمد بن الوافى عن ست تدعى
مريم ثم مات ستينة عن ابنه وبينهم محمد وأراهيم وفاطمة ثم مات فاطمة عن ابنه وبينهم
محمد وريب وحاصكية ثم مات محمد بن ستينة عن ابنه وبينهم محمد ومؤمنة وحاصكية ثم مات
روسا عن بنت تدعى قصاء ثم مات ابراهيم بن ستينة عن ابنه وبينهم مات محمد بن صلاح الدين
عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قصاء ثم ماتت قصاء عن أولاد حالها
الموجودين من أهل الوقف المساويين لريعه وعن ابنه وبناح مات أبوها قبل استحقاقه لشيء
من مبالغ الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط الوافى وماذا يخص كل منهم (أجاب)
هذا السؤال ورد عليا سابقا من دمشق فأحنا ما يعطى لمريم الحسن ومحمد بن ستينة
حسن الحسن ولاحتة مؤمنة نصف ذلك ولاحتة حاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم بن ستينة حسن الحسن
ولاحتة نصف ذلك ولاحتة مثلها ومحمد بن فاطمة حسن الشر ولاحتة ريب نصف ذلك ولاحتة
حاصكية مثلها فله ما ذكره حسن وقد اجتمع لعصاة ثلاثة أحسن وموتها لآخر ولد بصرف لمن
في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن الموجودها مريم بنت محمد لعدم ذكر
موتها في السؤال ودرجتها الآن أعلى الدرجات ولا تسدل إلى قصص القسمة مع وجودها فلا يصرف
نصيب قصاء لها لعلو درجتها عنها وقول السائل ماتت قصاء عن أولاد حالها فأسد لأن الموجود
أولاد أولاد حالها ستينة كما هو ظاهر من نص السؤال أن لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموقوف وذكر
عندهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابنه وبناح مات أبوها قبل استحقاقه لشيء
من مبالغ الوقف فأسد والحال هذه لأنه إن أراد ما لا ينسب إلا أحدا كقضاء فلا أح موجود حسبا

مطلب في ترتيب
المسحوقين الموقوف
عليهم والشروط
الواقعة في عبارة
الوافى

تقصه المارة الساعه وان كان موجودا كان يجب ذكره معها المدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا
 عند استحقاقها وان اراد الناس ان يلقونها فلا سب ان يقول عن اولاد حليها و بنت اخ لامصار
 استحقاقها لكان والطاهر موبها لعل ولد واداك كذلك فالاستماع حاصل فيه كجا هو حاصل نعموت
 صلاح الدين اس الوائف وكلاهما متعين داخل في معنى مقطع الوسط والمقطع الوسط فيه خلاف
 قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عدما والمطاهر على السنة علمنا ومع ذلك لو كان اهل الوقف
 نعمه الفخر حار الصرف لهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله فصحة انظر تشملهم وقيل الى
 مسحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى ارب الناس الى الوائف والحاصل
 انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في حوار الصرف لهم بل هم اولى من سائر الفقراء لان مقصودا الوقف
 الثواب والصدق على العراة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا امرأة من مسعود حين
 سألته عن الصدق على زوجها (لك احسان اخر الصدق واخر العلة) ثم اعلم ان الاقطاع الاول
 الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الاقطاع يرول بموت مريم سواء كان لها
 ولد ام لم يكن لا مخصص للصدقة بتوقها وقسم العلة على الدرحة التي تليها من الاحياء والاموات معطى
 الحى ما يخصها وصيب الميت لولده او لولد ولده كشرط وهكذا فهم والله اعلم (سئل) في وائف
 وقف ومعا على ميساري حبرة عنهما في كتاب وقعه وما فصل عنها يصرف لاولاده المذكور والانات
 بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم ودرتهم وسلمهم وعندهم انما ماتوا واداموا ما فعلوا وقيل صريح
 لفظه على ان من مات عن ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك يصرف اليه عريان المكاتب لم يكن في كتاب
 الوقف فهل اذا شهد المدول بذلك يعمل به او معطى نصيب من مات عن ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك
 لاولاده او لولد او ولد ولده ام لا اذا لم يشهد الشهود فليس يصرف (احاب) العرة مما تعلق به الوائف
 لما كتب المكاتب من عبارات علمنا المرة ما هو الواقع في من الامر فادانت ان الواقع في لفظ الوائف
 من مات عن ولد او ولد ولد ومخودك صرف نصيب من مات لولده او ولد ولده ومثله قوله من مات
 عن اولاد الخ وذلك بنت شهادة المدول بوجه ما طر الوقف لانه الخصم فيما يدعى عليه وان لم يشهد
 الشهود فصيب من مات منهم مقطع الوسط لان اواقف لم يبين مصرفه مع من هو اعلى منه
 وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في معدية الكل ويموت واحد منهم لم يسق حد حتى يقطعوا ما بعدهم
 وفي مقطع الوسط الاسمح صرفه الى الفقراء وامامه الشافعية المشهور انه يصرف الى ارب الناس
 الى الوائف والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى ماصر وقف على من كان ماطرا ملة مملع معلوم للوقف
 من القود وسماه في دعواه وانه استهلكه ففي دتمه لجهة الوقف وطالبه به فاحاب بالانكار قائلا
 كان للوقف نحو يدى مائة قرش بدل عن يستان له وحمسة وسعون سلطانيا كانت بدتمه رحل
 وقد احدث العاصي الغلاني وحوداداه جمع ذلك بمير حق وسير وجه شرعى وما امكن دفعهما عن ذلك
 هل المول قوله يمينه في ذلك ولا صهان عليه ام لا (احاب) مع القول قوله يمينه في ذلك ولا صهان
 عليه وقد صرح علما قاطعة بان يد الماطر على الوقف يد امانة لا يد عدوان قال في النخبة وان مانع
 الارض وقص الثمن فهلك في يده فلا صهان عليه ويكون الثمن عنده امانة واحدا العاصي وعوضه المثل
 كاحدا للصوم وقد قال كثير من علمنا المأخرين عن قصة رماهم تسموا باسم القصة وهم باسم
 النصوص احق فلا يصح حيث لم يمكن دفعهما والله اعلم (سئل) في ماطر الوقف اذا تعدر عليه

مطلب العرة مما تعلق
 به الوائف لما كتب
 المكاتب

مطلب ادعى الممرول
 ان مال الوقف احده
 العاصي الغلاني يصدر

مطلب لا صهان على
 الماطر اذا تعدر عليه
 خلاص الدين

حلال من الدين لعسر المقل يلزمه صبار ثلاثاً لا (احاب) لا يلزمه صبار باجماع العلماء لانه فعل ما هو
مفروض عليه شرعاً فكيف يشترط الله اعلم (سئل) في المأثر على الوقت الذي هو من حلة
المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من حلة المستحقين فأقر بما ادعاه واقيم فيما سلف انه يسد
اقراره عليه حاشية وبشاركة فيما يخصه هل اذا مات المقر واسقط استحقاقه منه يسقط اقراره له ويقسم
على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من ربه شيء ام لا (احاب) ثم يسقط اقراره له ويسقط
ما كان له وللمقر له ما اقره الى من يستحقه من اهل اوتب المعلومين المحققين كما صرح به النسخي
في مختصره ومثله في التاتار حاشية عن المحيط وكذا في الاسماء وغيره وبمعنى المقر له لان المقر اجماعاً اقراره
على نفسه فيما يستحقه في الوقت وموته يسقط استحقاقه وينتقل الى غيره فيسقط اقراره به والله اعلم
(سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه وروحه بنت عمه ثم من بعدهما على اولادها المذكور والامات
للكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم المذكور دون الامات ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على اسمائهم واعقابهم المذكور دون الامات ثم قال على ان من مات
لا عن ولد ولا ولد له استقل نصيبه الى من في درجته فان اقرض اولاد الكور ما ذهك وقفاً على اولاد
الامات من ذرية الوانف مات الوانف وروحه وآل الوقت الى اس اس اسه ومات هذا الاس
عن اس وبنت ثم مات الاس عن بنت وعن اس اقر لمجهول لا يعرف له استحقاق فيه نار له في الوقت كذا
فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن احميه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له
الى عمته ام الى احميه ام يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (احاب) يصرف ما كان يتناوله المقر
والمقر له للاحتياح لا بهما في درجته والعمه من درجة اسمها فلا يستحق معها للشرط المذكور واستحقاقه
مضافاً لما كانا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر اجماعاً اقراره على نفسه فيما يستحقه
في الوقت وبموته يسقط استحقاقه وينتقل الى غيره فيسقط اقراره كما صرح به النسخي في مختصره ومثله
في التاتار حاشية عن المحيط وكذا في الاسماء وغيره والله اعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقت الاهلي
مختصاً بآفة الوانف المدعوة فرح وبدرتها والنصف الآخر مختصاً بآفة الوانف المدعوة منصور
وصديق جماعة من ذرية منصور ودرية فرح لرجل احببهمها ومن دريهمها نار له من نصيبها المختص
بها وبدرتها استحقاقاً قدره كذا وكذا منتقل اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها حديجة بنت فرح
اسة الوانف المذكور ثم مات المتصادقون جميعاً عن اولاد وطهر كتاب وقف متصل للمدعوة ام هان
بنت حديجة المربورة من نصيب لكون فاطمة المرقومة ليست بآفة حديجة واعلم ان ابنة زوجها من غيرها
فهل يعمل وتكفل اولاداً لا حنني الى اثنت تسهم ولا عمة تنصرفهم وتصرف ابيهم بمجرر المصادقة
المرقومة ام لا (اجاب) المقر اجماعاً اقراره على نفسه خاصة قال في الاشياء والمأثر اقر الموقوف عليه
ما فلا يستحق معه كذا او لا يستحق الربيع دون وصدة فلا يصح في حق المقر دون غيره من اولاده
ودريته ولو كان كتاب الوقف محالاً له حلالاً على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقره المقر اه
وقال النسخي في مختصره قال الخصاص اتوهم ان ان يروى ذلك عن محمد بن الحسن وحل وقف وقفاً
على زيد وولده وسله فأقر زيد بانه وقف عليه وعلى سله وعلى فلان فان ما يحدث من العلة يقسم فالاصاب
زيداً يشاركه المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده وسله وادامات زيد فكل اقراره وكانت العلة
لزيد وسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله اعلم (سئل) فيما اذا شرط

مطلب اذا اقر المأثر
المستحق لا حشره
خاصة مدة حياته

مطلب آل الوقت
لا من بين وعندهم
اقر الاس لا حشر
بالاستحقاق

مطلب اذا اقر المستحق
لا حشر بالاستحقاق
شاركه ولو كتاب
الوقف بخلافه

يظهر ترجمته من احوالهم في قرابة الولد المساواة عملاً بحقيقة المعنى في الارض لا بما في جهة قرابة
الولادة فلي في مختصر النسخة في باب الوقف على الاقرباء يبدأ بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله
ارضى صدقة موقوفة على قرأ في الاقرب فالاقرب بمدقة مذهب محمد واليه ذهب هلال تكون العلة
لاقرابهم وانعدهم الى الواقف بينهم السوية قل هلال وهذا القول عدى ليس شئ والقول هو الاول
من قولوا قول محمد اه واندى يظهر ارجحيته حيث رجحت الى الارض فالاقرب الى الواقف وهي قرابة
الولادة لا قرابة الاحوة المعرفين مساواة الجميع عن يدلى من قل ابوه او ابيه لا يعلم من اعتبار
اوجهية دى الحثيين على دى جهة في اس هو اس عم وآخ من احس كاهراً تروحت ماى عمها
ولها اس ومن احس اس آخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ولسها ودرينها ترجح
احد ابيه هو الذى من جهة اس عمها على الآخر وهذا سيدخذ اع اس اس الواقف وامام ادلى
بالام فقط فيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد بعد قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما
قد قرنته لك وفي شرح المباح للمولى في شرح قوله كان مصرفه اقرب الناس رحالاً انما يقتدّم وحوماً
ان بنت على اس عمه ويؤخذ منه نسخة ما فى به المراقى ان المراد بها في كتب الاوقاف ثم الاقرب
الى الواقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والمصوبه فلا ترجيح بها في مسويين
في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على حل ملها مستوئان ومثله
في شرح المباح لابن حجر وانه اعلم (سئل) في ارض موقوفة من قل ريد وبها اشجار رينون
ونف من قل عمرو على جهة رتمية وان القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المنع في كل سنة
لجهة وقف ريد المين بعد ريد المور واب الفهم على وقف ريد مندى وررع درعاين اشجار
الرينون الحارثى في وقف عمرو بغير طريق شرعى وحصل للاشجار المروورة املاف وصرود نسب
ذلك وصارت عليها اقل مما يتحصل منها ساقاً فهل على قيم وقف ريد الاربع بين الاشجار الحارثية
في وقف عمرو وارض الاشجار المروورة وهل له ررع الارض المروورة وهل قسم الررع المروورة يكون
لوقف ريد او لجهة وقف عمرو ام بكف الحال (اجاب) نعم يقسم القيم الررع على وقف ريد المنعدى
لما ليس من الاشجار الحارثية في وقف عمرو بغير طريق شرعى حيث ثبت انه نسب روعه والقيم على
الزجر المحال الحارثين ان شاء الله الحارثية لجهة الوقف واستكمل قيمته فليس به من شئ معه له
ومع جميع قيمته قل ينسب لاه متعده الررع اذ ليس للقيم ان يورع في ارض الوقف كما صرح به
في جامع الفصولين وعبره ويقسم ما نقص من قيمة الارض ايضا ان اسهمت بذلك وقد صرحوا بذلك
في غير المختكرة مما نالك المحكرة وما قائل صمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما تعود الى
عمرها واصلاحها حتى تعود لما كانت لالى الصرف على المستحقين لانه صمان عين الوقف ولا يصرف
شئ من عن الوقف لمستحق عليه وما قال صمان نقصان الارض مصرف الى اصلاح الارض لالى
المستحقين العلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا تأس بايراد ما يوضح الوجه فيما اقتضاه فذكر
من الاحتكار وقد نص عليها الحنفى والراهدى في نيته وحوبه وهي ايضا في قاوى شيخ شيو حيا
البلامة شهاب الدين س الحافى قال بها حرى عرف الديار المصرية به وبحكم القصة نصحت ولرومه
ومهم شيخ الاسلام السعد الديرى واحال في ذلك اطالة حسنة ويكفى في ذلك كلام الحنفى
وبدصر حوا مان للمستحكر الاستبقاء وان ابى الموقوف عليهم الا الصلح حيث كان ذلك باخرة المثل

مطلب ارض موقوفة
من قس ريد وبها
اشجار موقوفة من
قل عمرو وررع ام
الارض بين الاشجار
فليس بصها لعلة
صمان ما ينسب عليه
صمان ما نقص من
الارض ان استلص

وفي الاساق في صل انكار المولى الوصف وفي نصب المير اياه لو اسفل العاصب الارض سين بالزراعة
 فالعلة له وعلة منه ماخص من الارض ولا يلزمه احر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المخارون
 يلزم احر مثلها واخر مثل مال اليم وما اعد للاستعمال ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قل هذا
 مسر ونصب العاصب النصب ويصرف بذله في عمارتها ولا نص في لاهل الوصف لكونه بذل العن
 اى وقع عليها عقد الوصف وليس لهم فيها حق فكذلك فيما قدم مقامها واعا حقهم في العلة خاصة ام
 فهو صريح فيما قلنا ومثله في حلال وكثير من الكتب واما اذا صارت عليها اهل فلا قائل بنصبه لانه
 لم يقع النصب على عنها ولو وقع العاصب على الاشجار وقد اعلت فباعت خصمها لوقوع النصب عليها
 مع الاصل بخلاف ما اذا اعلت في يده وفهم والله اعلم (سئل) فيما حل بوقف ابنى الانياء الكرام
 السيد الخليل علي بياء وعلة وعلى حائز الانياء الصلاة والسلام من احدثا المراتب فيه فيلزم من ذلك
 احلال سماء الشرف وما هو المشروط به واسفاس حق السدة فيه والفراشين وانتموه ومؤدية
 لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاء الامور احرل الله تعالى لهم الاحور منع ملك المراسل
 المحدثه وقطعها وحسم مادتها ام لا (احاب) نعم يجب على اولاة اصلحهم الله تعالى حسم مادة تلك
 المراسل المحدثات وقطع ملك المراسل بعد صرحوا بحرمتها وعدم حل تساؤلها فيكون قطعها من باب
 ازاله المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسطة يد وهدرة على ذلك قال في البحر يصر
 النصب بالادوات مقيد بالمنفعة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخاف شرط الوانف لا يصح ولما
 قال في الذخيرة وعبره العاصي اذا قرر في انشا في المسجد بغير شرط الوانف وحل له معلوما لا يخل
 للعاصي ذلك ولا يخل للفراش سائل المعلوم ثم قال استبدمه عدم صحة تقرير الناصي في تقاوط
 بغير شرط الوانف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والطار
 بعد مسئلة الفراش وهو علم حرمة احدثا الوانف بالاولى وهو علم ايضا حرمة المراتب
 بالاولى بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من اسوع
 الثاني ايضا وفي كتاب الوصف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والقول فيها كثيرة
 وهذا ولو نسب السيد الخليل عليه وعلى بياء الصلاة والسلام زيادة الاعتناء بشأه بنسبه الى هذا
 النبي العظيم وعلى قدر شرفه شرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من اوقاف الاولاء والعلماء والنسلاء
 والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به والاعفاء بشأنه بغيره ذلك من كان له قوة في ايماء واسعاد صحيح
 في اسلامه واحياءه وصفا الله لما يحبه ويرضاه فصله العظيم وقصه العليم والله اعلم (سئل) فيما حل
 بوقف المسجد الاقصى الذي يعلى القرآن وعصه وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأسرها
 تعظيما لشأه وتوقيرا له من احدثا الوانف بكثرة الرأشين له بغير شرط من واقف وغيرهم
 من المصدرين والوافدين والمعيين للآفة والخطاء بغير حاحة اليهم وكذلك من الوابين والكنة
 والسدة والمؤدين والشحة وغيرهم من الاحداث التي لم يحس عليها الوانفون فهل يجب على ولاء
 الامور اصلحهم الله تعالى ووفر لهم الاحور حسم ماله ملك المحدثات وقطع ملك المحدثات لاسماع
 احتياج المسجد المذكور لعمارة ما بهدم وترميم ما سرتهم وعمارة مسقفاته ولاق ما شرف على الحراب
 من مستعلائه وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض علاته الى فقته والمخص وحرره به
 الذهب والفضة والالوارد ونحوها من الالوار ام لا (احاب) نعم يجب على اولاء حسم مادة ملك

مطلب لا محذور احدثا
 المراسل في الاوقاف
 ولا التصر في الوانف
 بغير شرط الوانف
 ولا هت المسجد
 من مال الوانف وان
 فعل النصب ضمن الا
 اذا حاق عليه الصاع

مطلب اذا لم شرط
 الوانف للناظر شيئا
 ولا فرض له العاصي
 فلا شيء له الا اداسي
 فيعطى قدر سعيه

المحدثات وقيل تلك المرتبات فقد صرح العلماء بحرمة تناول علوفها فيكون قطعاً من باب
إزالة المكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في الحر تصرف العاصي بالوقوف
مفيد بالصحة وليس له أن يتصرف كيف شاء هو فعل ما يحالف شرط الواف لا يصح ولذا
قال في الدجيرة وغيرها إذا قرر العاصي فرائضاً في المسجد بغير شرط الواف وحمل له معلوماً
لا يحل للعاصي ذلك ولا يحل للفرائض تناول المعلوم ثم قال أنه مدمر عند صحة تقرير العاصي في بقية
الوطائف بغير شرط الواف كشهادة وصانعة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالوقوف بالاولى
وفي الاشياء والظواهر أيضاً في القاعدة الخامسة بعد مسألة الفرائض وهو علم حرمة أحداث الوطائف في الاوقاف
بالاولى وهو علم بإسحار مرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة
الخامسة من النوع الثاني أيضاً في كتاب الوفاء والدعوى اعتناء بشأها من المسائل الشهيرة والنفول
فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالغة ادنى اللام مل اطن ولا العوام وسواء كان المسجد مستعبداً
عن العمارة او محتاجاً لها فكيف مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلاقي مله مشرف على الوقوع
من سائر الحوادث والعديم او سوء مسقفاته وترميم مستلانه والمتن قاطبة فتدافع على انه يبدأ
من عمله بعمارة بلا شرط لأن قصد الواف صرف الله مؤبداً ولا يتق دائماً الا العمارة وكذا
النروح والشارى فلا يسكر ذلك الى من اصله الله تعالى وأصله وانصاه عن رحمه وطرده فلا يجح
الى الاطباء ريادة على هذا الخواب واما نقشه ورحله مما ذكر من مال الوقف محرام مطلقاً
كما صرح به علمنا وما وسم الماطر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا في الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيه من مال الوقف ما يحكم الساء دون النقش
فله من مله من ثمانية من تسبيع المال فان احتضمت اموال المسجد وحاف الصاع بطلع الطلبة فيها الا أنس به
حينئذ هو وقوله فان احتضمت اموال المسجد وحاف الصباغ الخ يعني وهو مستثنى عن العمارة وقوله
لا أنس الخ يعني ولا يصح وبدون ذلك يصح لعدم الخوار والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل
في مسجد الله تعالى واد للمسلمين بالصلاة فيه فصاروا وانشأ مدرسة ايضاً وقفها على المشتغلين بالقرآن
العلم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ القرآن ويوردها الاحاديث النبوية
ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد
والمدرسة من اهل مذهب الامام المجل احمد بن حنبل فقيم القيم ربع الوقف بينهم على ما يراه وان
تعد الصنف على نعمهم يصرف الى قبيهم وما له لقرناء المسلمين وشرط الطر في ذلك لصفه ايام حياته
ثم من بعده لاس احية ثم للارشد فالارشد من ذرية اس احية فان عدموا او لم يكن فيهم من يصالح
الطر فالطريه لشيخ الحائفة العالمة ولم يقدر الواف للماطر شيئاً من العلة فهل يطلى له شيء
من ذلك ام يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملاً بشرط الواف وهل اذا بعد الصنف الى بعضهم
يصرف الى قبيهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية اس احى الواف وانه يصالح للطريه
بمجرد قوله وهل يجوز تعليق باب المسجد دائماً مع المصلين فيه وفتح في كل يوم خمسة للساء يصرف
فيه بالدور ويرفع اسواتهم فيصمم كل من مر على باب المسجد ام لا وادافتم لا لما يرتب عليه
بالطريه الشريف وهل اذا تمت احتلامه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحائفة الماطر او يولى
حاكم المسلمين من شاء (احاب) حيث لم شرط له الواف شيئاً ولا فرض له القاسي لا يستحق شيئاً

مطلب في رجل
مسجد الله تعالى واد
للمسلمين بالصلاة
فيه فصاروا وانشأ
مدرسة الخ

وإذا نصب العاصي ماطراً ولم يمس له شيئاً فعل فيه وسعى سنة مثلاً قيل لأنشأه لأن المأمور لا يستقيم إلا بالهدوء ولم يوجد وقيل يستحق أحرمه لأنه لا يقبل ذلك طاهر الأثر والمهود كالمتروط
 وحل الأول على ما لا يمكن معهوداً حمائين أو ليس فعل ذلك أهلاً بكون العمل لا يستحق شيئاً دون
 شرط الوافق وإذا لم يعط شيئاً يعطى الجميع للمستحقين المعصوم عليهم ويصرف ما بعد صرفه على
 معصوم ليعتبر على ما يراد به من سد العلة وإذا لم يكن سبب الرحل المدعى به من درية من إباحة الوافق
 مرفوعاً لا بد له من بينة تشهد له بمدعىه ولا يعنى مجرد دعواه ويحرم عليه فعل باب المسحوق أو وقت
 الصلاة ولا واحداً ويدخل ذلك في عموم قوله تعالى (ومن أعظم ممن مع مسأحة الله أن يذكر فيها
 اسمه) الآية ويؤيد على ذلك لاسيما وقد يمكن النساء من صرفه الفوق ورفع أصواتهن وإذا كانت
 حياته وحسب على العاصي عرله وإن شرط الوافق أن لا يمر له القاصي والسلطان لأنه شرط مخالف
 حكم الشرع في طلق قال في الحر ومعتصم أي مقصود ما صرح به الرازي بقوله أن عرل إمامي
 للحنان وأحب عليه وعليه لأنهم يركه فإذا عرله العاصي ولم يوجد أحدهم درية من إباحة أو وجد
 وكان ممن لا يصلح فالطرفه لشع الخيانة الذي شرطه الوافق إذا شرط الوقف كسب الشارع
 وكل ما تشاء من عليه علموا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوافق إذا ساقى على كرم
 موقوف أو آخر عقار الوقف وكتب في صك المساهة أو الإحارة أه ساقى أو آخر ماله من الولاية
 الشرعية على ذلك والحال أن الماطر على الوقف غيره شرط الوافق أه لا يرشد فلا يرشد هل يصح
 مساقاة أو إحارته مع كونه ليس ماطر على الوقف ولا ولاية عليه أم هو من أحد المستحقين أم لا وإذا
 فلم يصح فما الحكم في ريع الوقف (أجاب) لا يصح مساقاة المستحق في الوقف ولا إحارته أم إذا كان
 الماطر لا للمستحق في عله فإجماع علماءنا ولو كتب في صك المساقاة والإحارة أه ساقى أو آخر ماله
 من الولاية توهم أن استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على الوقف إذا المرة لما في نفس الأمر لا لما كتب
 في الصك وإذا قلنا بمساقاة المساهة فليع كل بوضع في الوقف ولا شيء للعامل لأنه عاصب عمل في الوقف
 بغير إحارة فإما على تردد ماطر فكيف إذا لم يعمل بكاد كرى السائل لمساها فماتوا له والحال هذه
 من ريع الوقف حرام سبحانه وذه إلى مصارف الوقف والله أعلم (سئل) فيما إذا وجهت مشيئة
 على مراء كتاب الله تعالى لرحل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على
 الحاكم إحراجهما عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بأن
 الحاكم إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بإعطاء غير المستحق ومرة بمع الحق عن المستحق
 والله أعلم (سئل) في قرية حراجة يصرف تسعة أعشار حراجها للمدرسة محسوسة والعشر الباقية
 لبيت المال مصروف لحدي هل إذا سأل المتكلم على المدرسة تسعة الأعشار ونفي العشر بدمه مراءها
 يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما المتكلم
 بالمرار الذي أخرج لأمره شرعاً وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك فليس
 على سبيل الشركة بل المقصود نصيب المدرسة ولا شركة للحدي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة
 متعدياً في قصه وصرفه لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه قصص ماله قصه شرعاً وصرفه لمستحقه
 كما لا يخفى على فقيه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الماطر من علقه بمعارفه أم لا وهل القول قوله
 في الصرف إلى المستحقين أم لا وإذا ذهب كل فرد منهم شيئاً من متبعية المقصود بيده للماطر هل لهم

مطلب لا يصح مساقاة
 المستحق في الوقف
 ولا إحارته إلح

مطلب يجب على
 الحاكم توجيه مشيئة
 مراء كتاب الله تعالى
 إلى هو أهل لذلك

مطلب في قرية
 حراجة إلح

مطلب يبدأ من علة
 الوقف بمساقاة
 وأقول للماطر في
 الصرف للمستحقين
 وإذا ذهب أحدهم
 من متبعية للماطر شيئاً
 ليس له الرجوع

حط الاغنياء زيادة عما يده وهذا مما لا يتك فيه ولا يتوق والخال هذه والله اعلم وفي دليل السؤال
 ما سوره وفي هذه الصورة اذ مات احد مستحق الوقف عن ولد واولاد اولاد ماتوا في حياة ابيهم
 قبل استحقاقهم ثلث من ماع هذا الوقف قبل مثل استحقاقه الى ولده دون اولاد اولاد الذين
 ماتوا في حياة ابيهم ام لا احب ان يقدم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى اولاد الذين ماتوا في حياته
 فاشاء الحى احده وما صاحب الميتين دفع لاولادهم عملا قوله على ان من تولى منهم ومن اولادهم
 واولاد اولادهم قبل استحقاقه ثلث من ماع هذا الوقف وترك ولدا او ولدولد استحق ما كمل
 يستحقه لو كان حيا الخ وهذا مما لا شبهة فيه والخال هذه والله اعلم (سئل) فيما اذا وقف ريد
 حمت من ستان في مرض مات فيه على مدة حياته ثم بعد على امته صادقة وعلى من سيحدث
 له من الاولاد ثم على اولاد اولاد ثم على دريت ثم على امسالم واعناهم ثم على حمة ثم متصلة
 وسلم الى عمرو ومندان حمله معه شريكا في الطريق وقه المسطور ومداراته الرجوع عنه حكم
 الحاكم الحى عن الرابع لديه بلومه وهو انه ثم مات ريد بعد السجيل عن بنته المدكورة وروحه
 واحت فاذع الاحث عدم لزوم الوقف لظهور لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير هوده
 من تلك المال فعلى تقسم ميراثا مدة حياه صادقة مع الوائب المدكورة قبل اذا حرح ذلك من ثلث
 ملك التركة يكور الوقف لازما وتحص من انواع المدكورة بعينه لكون الوائب غير الوقف
 وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته ام لا (احاب) الموصى عليه في كتمان الوقف
 في المرض وصة ولا فرق بين ان يصر المرص ما يقول وقت على كذا او يوصى به بعد صرح حاله
 في اوقاته فان قوله ارسى صدقه موقوفة على ولدى الخ وصية والوصية للوارث لا تخور الامارة بقية
 الورثة ولو حرح من الثلث ولغير الوارث تخور من الثلث وقد جمع الوائب المذكور بين الوارث
 وغيره قوله ثم على بنت ثم على اولاد اولاد الخ شار على اولاد اولاد من الثلث ولم يحرر على بنت
 مطلقا فادام يحرر حصة الورثة ذلك حرح القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال او لم يحرر
 تقسم عك حيا على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فادامت صرفت على كلها الى اولاد اولاد
 ان حرح من الثلث والافصا به لحوار الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره
 في الحاية وغيرها امرأة وقف مزل في مرضها على ساقها ثم من بعده على اولادهم واولاد
 اولادهم اذا ماتوا سوا هذا اقرصوا فعلى مصالح المسحدين ماتت من مرضها ذلك وحلفت امين
 واحا والاحت لا ترصى بهذا الوقف ولا يخرج المرل من الثلث قبل الشيع الامام حار الوقف
 قدر الثلث ويطل فيما واد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى
 ما عاشت الا متان فادامت صرفت على الثلث كلها الى اولادهم واولاد اولادهم لاشي لا لا تحت من ذلك
 قل لان الوقف في المرض وصية وادام يحرر الاحت بطلب الوصية للورثة وتخور لاولادهم واولاد
 اولادهم غير الوائب اعلاوصى لاولاد اولاد بعد موت الورثة كما به قل اوصيت لاولاد اولادى
 بعنه هذا المرل بعد حسن بين وذلك حار والوصية بالعة للامتين وان بطلت فالمرل وقف على حله
 فادامت بومة اولاد الورثة صرفت العلة اليهم والله اعلم (سئل) في عطية ارسى بقرية موقوفة
 من حاتم السلطنة على مصالح رواية مسومة لولى وقما ارسا يدا هل لى ولاد السلطان على تلك القرية
 ان يترص له طلب شئ على تلك الارض مع ان سيره يحى تقدم من الولاية لم يترص بطلب ذلك

مطلب الوقف في
 مرض الموت وصية
 فلو جمع الوائب
 بين الوارث وغيره
 لاصح بالنسبة
 للوارث ولو حرح
 من الثلث

مطلب ليس لى ولاد
 السلطان ان يترص
 للاروق ما حدى
 منها

من قول من المولية السابقة ام لا (احاب) ليس له ان سر من له طلب شيء اذ السلطان نصر الله تعالى اما اطاق له فيما هو خارج عن اوقاف المساحد والروايات الرباطات والمعار وما اوقاف هذه المواضع الجبرية فهي مستثناة من صيرها اوقافا ودلالة وفي رسائل ابن نجيم فان قلت هل له بيعي السلطان نصره الله تعالى ان يشعل ارضا وقفا على مسجد قلت نعم ذكرنا صيحا ان له ان يملك مزارع الخراج ما المساحد وانه معة مع له في تدميرها وبيعها ولو وقف السلطان ارضا من بيت المال على مصلحة المسلمين حار الوقف وفي معارضة ابن وهان

ولو وقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة تمت يجوز ويؤجر

وحاشا لسلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام ان يطلق لاحد من الامان ان يسأل ذلك السحت الحرام والله اعلم (سنن) فيما اذا سكن طائر الوقف اواحد مستحقه رجلا عمار الوقف بالاستئجار وسكنه مدة هل يجب عليه اجرة مثله ولا يصح اراء الطائر ولا اراء المستحق له ام لا (احاب) ثم يجب عليه اجرة مثله ولا يصح اراء الطائر ولا المستحق بها ادعى ثالثة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح اراءه له ولان الوقف يدبر على ما هو مقدم عليه كالعمارة فابراؤه باطل والله اعلم (سنن) في رجل وقف وقفا على جهات بر عبها وبهما فصل من ريع الوقف بعد مزارع الرائي عيها يقسم على اربعة اقسام يضي الاولاد ابيه وهم يريدون وكبر فاطمة الربع من ذلك ثم لا اولادهم ثم لا اولاد اولادهم وسلم وعقهم اذا ماتوا وادعوا ما قوا اولاد الظهور منهم دون اولاد الباطن الطبقة العليا منهم نخج الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه لولده او ولد ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجته ودوي طفته فان لم يكن اسفل من هو ارب اليه لذكر مثل حظ الاثني عشر على العريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره ثلاثة ارباع لبات الواهب المتار اليه وهن عمرة وكبرة وريث يهن سوية لكل مهن الربع ثم من بعدهن لا اولادهن ثم لا اولاد اولادهن وسلمهن وعقهن اذا ماتوا وادعوا ما قوا الطبقة العليا منهم ثمح الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه لولده او ولد ولده ومن مات عن غير ولد او ولد ولد استقل نصيبه في ذلك من هو في درجته ودوي طفته فان لم يوجد له درحة ولا ذو طقة ينتقل الى من هو اقرب اليه لذكر مثل حظ الاثني عشر على العريضة الشرعية فاذا انقرصوا اجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين ثم ان ريدا وكبرا ماتا ولم يبقا ثم مات فاطمة واغتت اولادها هل ينتقل نصيبها لا اولادها الى من هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقوله ان هو اقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم (احاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو ربع مما حصل من الربع عن مزارع الوقف المصبة لا اولادها الى من هو في درجتها عملا بقول الواهب على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد الى من كان مرجع الصمير في قوله منهم الى اولاد الظهور فاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا اولادها لذكر منهم مثل حظ الاثني عشر والوجه في استحقاقهم الربع كما ان ريدا وكبرا الماتوا ولم يبقا صرف ما كان لهما لفاطمة فنقول الواهب فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجته

مطلب اسكن
ماطر الوفا واحد
مستحقه رجلا عمار
الوقف بالاستئجار

مطلب وقف وما
على جهة ر شرط
لا اولادهم وهم يريد
وكبر فاطمة ربع
العاصل من ذلك ثم
لا اولادهم الى ان قال
وهو لا اولاد الظهور
دون اولاد الباطن
مات ريد وكبر ثم
فاطمة عن اولادها

هل يدخلون في لعن الاولاد فجميع الى ملاحرة الحنابلة من الدحول فقلت له ان الفتوى بخلاف
 ما حاربه كما نص عليه في اصح الوسائل وغيره ونسبت المتخاورة بياضه في الدروس فقال لي ان عمل
 الناس في جمع مكايدهم القديمة والحديثة على دخولهم كما حاربه الحنابلة من الاماء ثمانية احترام
 مع التعديس على اختياره والله الموفق اه وفي ماوى الشيخ درس الى العظماء ولله الشيخ احمد
 من حظ ولده المربوز ان اولاد السات من الدرية على القول الراجح اه وقد حرم في الاسماء
 من النسل الولد وولد الولد اذا ماتا سلاواذكروا كانوا امانا فاداعلم ذلك ونعقب قوة رواية
 هلال والحنابلة فلاشبهة انه اذا قضى ومن يراها غير مقلد بدحول اولاد السات بد وارفع الخلاف
 حيث يورث شرائط القضاء وقد نص على ذلك الراهدى في الخلاوى والعبية وهو حاز على المواعد
 قد صرح حوا مان قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاحتمالية برفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه
 والله اعلم (سئل) في واقف وميت على من ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحمزة وسب
 اما وحسبية وعلى من سجدته الله فعلى له من الاولاد ثم من مدهم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ساهم وة هم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور
 هم دون اولاد الطول الطعة العليا هم تحجب الطاعة السفلى على ان من مات هم عن عير ولد
 ولا ولد ولد اسفل نصيبه لمن هو في درجته وذا اقرصوا ماتهم عاد ذلك ونفسا على
 اولاد الطول على الحكم والرتب المذكور وحمل آخره لحقه زعيها مات الواقف
 عن اولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور وامات هل لا اولاده شيء
 في الواقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه
 لم ينصر من له ذكر من مات عن ولد اسفل نصيبه اليه وملاحكم في ذلك (احاب) لاشيء لا اولاد اولاد
 الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكر اكان او انى لرتب الاستحقاق ثم مؤكداه قوله
 الطعة العليا منهم تحجب الطعة السفلى ولا بياضه قوله على ان من مات عن عير ولد كما لا يخفى له هو
 مقرره فان من مات عن عير ولد لا يكون له استحقاق الادا كان في درجة ليست بمحجوبة مالى يصرف
 نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا فان من ذلك ان لاشيء لاهل درجة سفلى مادام واحد
 من اهل درجة عليا يحظى بالحكم كذلك اذا مادام واحد من اهل الاستحقاق موجودا والله اعلم
 (سئل) في رجل مقر في وطيفة حنابلة وامانة عن له سر لصرورة فاما سائر حلقهم فيها فقامه
 فائتر عنه مده اشتر ثم احدها عنه ناعاة الموتى بغير حجة فاسترد بها سقرير من السائل واعادها
 السائلان عليه كما كان فاحدها الثاني ثانيا كما حده الاول هل يصح احدها لا لكونه ملاحقة وادا
 قتل لهما الحكم في معلوميهما (احاب) صرح الطعامة صلى الله عليهم بانه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب
 وطيفة بغير حجة والسئلة في البحر وغيره وقد اشترت اشتها را فلا تحتاج الى ان يردها اطهارا
 وصرح في البحر ايضا بكلام كثير في مسئلة الاستئانة في الوطائف ان عملا الاس بالقاهرة على حوار
 الاستئانة في الوطائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود اليانة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء
 ان الامام يجوز استحلاله ملاذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا يكون وطيفة شاعرة وتصح البيانة
 وفند زعلى النور - وسى في استمطاع عدم حوار الاستئانة فراحه ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل
 ويبحث العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستتيب وليس ثابا

مطلب اذا شرط
 الواجب ان الطعة
 العليا تحجب السفلى
 فلا شيء لا اولاد
 مع الاولاد

مطلب لا يجوز عزل
 صاحب وطيفة بغير
 حجة وادا استأب
 آخر يقوم بهامسك
 عاها له الاحرة
 ان شرطت والمعلوم
 لا دل

الا احره الى اسأخره بها في مدة البياة عنه لا غير واستعمله الاخره لكونه في العمل الذي
اسأخره عليه فيها وذلك ساء على مدة لها تفرغون وعله الفتوى ان الاستحار على الامامة والندرس
وعلم القرآن حائر وقد طهر محمد الله ما في المستحسن الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المحار
عند دوى الاحترار والله اعلم (سئل) في رجل يده وطبيعته تولته على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق
شرعي ثم انكر ادها الى وكيل السلطان وذكر له ان المتولي المذكور احرر الوقت المرور فاعطاه
اموله ساء على ذلك ثم انكر ادها براءة شرعية تضمن الاعطاء ساء على ما ذكر وعرضها على وصي
الشرع فلم يصدقه في ذلك لعدم ثبوت ما اتهاه واتى المتولي السابق على ما كان عليه من الدولة
ولم يحل لكر راءه ولا ادن له في التصرف ولا عرض البراءة على المتولي السابق ولا احد من قضاء
الشرع الشريف معه عن التصرف فهل يجوز احرار الوطائف عن اربابها بغير حجة شرعية بانه
بوجه صاحب الوطيفة ام لا وهل والحال ما ذكر اذا تصرف المتولي السابق في الوقت يكون متوليا
ام لا اسئلوا الخواص (احاب) هل في الحر الرائق واماعل الفاضل له شرطه ان يكون حجة
واستدل عليه بما هله في الاساعف وجامع المصولين ثم قل فقد افاد حرية تولية غيره بلا حياة
وعدم تحتها لو فعل ثم هل واسعيد من عدم صحة عزل اساطير بغير حجة عندها لصاحب
وطيفة في وقت واستدل بما قبله عن الراي وغيره فاذا علم ذلك فقد طهر عدم حوار العزل
من السلطان سمع ومن وكيله ووراك او قضايا لما ان الفاضل وكيل عنه وولايته مسفدة منه
كأهو اظهر من ان تحت فة ويقرعه واتى بوصف المتولي السابق بالعدوى في التصرف والحق له
والوطيفة لم يخرج عنه ونصره صادر من الاهل وواقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني ساء على
حجة ما ذكر وهو فاسد والمضى عليه مثله وحيث على ما انبى والطلم والتعدي عبر جائز لا احد للمضى
فيه ولا للمعطي ادهو وقية في عرض المسلم التامة حرمتها الكتاب والسنة خصوصا لدى الحكم
وولاية الامام بهذه معيبة عظيمة في الاسلام وحليقة دمية بين الخواص والعوام وحسبك في تمهيد
هذا الامر وقريرشاه ما ورد (المسلم من سلم الناس من يده ولسانه) والله اعلم (سئل) في مسجد
توات عليه ابدي النار من اهل الشام الذي المسجده مدة سبعين متعدي انبى رجل من بني السلطنة
العلية ان نظره مشروط للمعاملة والحال ان العزل قد يتما وحدثنا الى الآن لا يعرف الا اهل الولاية
المذكورة فولا السلطان ساء على ذلك هل اذا اظهر الامر بخلاف ما انبى يعزل الاول ام لا يعزل
(احاب) نعم اذا اظهر الامر بخلاف ما انبى لا يعزل الاول لان التولية الثانية معلنة بالشرط
والمنع بالشرط يبقى اسما له فاسي اسما له فانه فاهم والله اعلم (سئل) في شخص قرر عليه السلطان
وطيفة والده بعد وفاته فانه آخر للسلطنة العلية ان الوطيفة على شخص غير من انبى انما عليه
في الواقع من له واعطى المهى حسب انبائه هل حيث كانت الوطيفة على شخص غير المهى فيم يصادف
كل من العزل والتولية محلام لا (احاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلام اذا احياه
بساء على انبائه وحيث كان انبائه خلاف الواقع فالاعطاء لم يصادف محلام والوطيفة مائة على من وحيث
اليه او لا والله اعلم (سئل) فيها اذا قرر السلطان رجلا في وطيفة كانت في يد رجل فرع لغيره
عنها هل تكون لمن قرره السلطان او لمن فرع له عنها (احاب) انما تكون لمن قرره
السلطان اد الفراغ لا يتبع تقريره سواء قلنا صحة الفراغ فيها او بدمها الموافق لقواعد اعقبة

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وطيفة من
السلطان ولا من وكيله
وريراك او فاضلا
بغير حجة

مطلب ولي السلطان
رحلا نظاره مسجد
ساء على انبائه فاذا
طهر الامر بخلاف
ما انبى لا يعزل
الاول

مطلب اذا عزل
السلطان صاحب
وطيفة وولى سره
على حسب انبائه
الحال محلام لا يعزل
الاول ولا يصح
تولية الثاني

مطلب اذا امرع
صاحب الوطيفة عنها
لغيره وقرر السلطان
آخر فهي لمن قرره
السلطان

مطلب اذا قرر
القاضي ماظر اثم قرر
السلطان مولي اصح
ماقرره السلطان
ان لم شرط الواف
الوطيحين
مطلب عزل المولى
محججه وولى غيره
ولو عزله السلطان
بغير حججه وولى
الاول لا يصح
مطلب قرر القاضي
حجاجة في وظائف
رحل ما ثم قرر
السلطان فيها وحلا
سأه على شعورها
مطلب اودع باظر
الوقف كتاب
الوقف لرحل
والرحل اودعه
لا حرقه فصار الآحر
يعمر ويتساؤل
الاحرة من عرادن
القاضي
مطلب يحجر الوقف
على العسوية ومن
أثبت انه منهم يدخل
في الوقف
مطلب لا يجوز
الوقف على الصورية
والعمان واد اوقف
عليهم حاقاه فالسلطان
ان يحماها مدرسة

كما حرقه العلامة الشيخ على بن حاتم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الشافعية لاس
خر في كتاب الوقف ما صورته لو مات ذو وطية هزرت الماطر آخر فان اه رل عنها لا خر
لم تخرج ذلك في التقرير كما انى به نصهم وهو ظاهر بل لو قررته مع عليه بذلك فكذلك لان مجرد
البرول سب سميع لا بد من انساب تقرير الماطر اليه ولم يوجد صدم الممرور اه والله اعلم (سئل)
في رحل بيده وطية نظر تقرير قاض اخذ عنه رحل وطية التولية براءة شرعية فهل سرحل
عن المطارة ام لا (احاب) ان شرطها الواف وطيعين كل واحدة منهما وطية مسئلة بدها بان
عن العزل لشخص والتولية لا خر او حله لهدمه معلوما ولهدمه معلوما لا يسرحل عن الطر لان المأخوذ
ليس ما عليه والا كان الاحد لما عليه يسرحل حيث اجمعت شروط العزل لا طلاقا للعقيل على الآ خر
كما يعلم ذلك من له ادق المام بالحق وقد تقرر ان احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يعمل
متول لعلوة مستقلة مع باظر الوقف لعلوة مسئلة لاه احداث وطية في الوقف وهو لا يجوز
والله اعلم (سئل) في رحل عزل عن التولية على مسجد محججه وولى رحل غيره شهد اهل المسجد
بعذاله وعفته ثم ولى الاول ناهاه ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير حججه هل سرحل ام لا والقاضي
اسأؤه على التولية (احاب) قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الماطر ولا عزل صاحب وطية ما عير
حججه ولو عزله الحاكم لا يسرحل بغير حججه والقاضي اسأؤه على وطية والله اعلم (سئل) في رحل
ما تقرر القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رحلا ابى الى السلطان امر الميب فقرره في وظائفه
سأه على شعورها بالثبوت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العدة بتقرير القاضي ام سرحل
السلطان مع انه انا فقرره سأه على ما ابى غير عالم بما فعل القاضي (احاب) العدة بتقرير
القاضي لا بتقرير السلطان سأه على ما ابى اليه كسئلته الوكيل اذا حرق ما وكل به ثم فعله
لما وكل خصوصا لم يوجد من السلطان تعيين على عزل المقر فالصادومه متى على امر تين حاله
فلا يصح والله اعلم (سئل) في باظر وقف اراد السرحل اودع كتاب الوقف لرحل والرحل اودعه
لا خر فعلق الا خر يعمر في الوقف بمراد القاضي ويتناول الاحرة وبصرها كذلك من غير
اد القاضي ومات الماطر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه العله ويكون المصروف
متروكا في ذلك (احاب) تصرفه بمراد القاضي والمولى لا يجوز فان كان على الوقف فهو وقف
لكن بمراد ذلك من ماله ولا سرامة المسأحر عن الاحرة بالله فعله فالباطر الرجوع عليهم وهم عليه
حيث استهلكه في ذلك او غيره وان نى نفسه واطلق دفعه لم يصرف والا يتملكه القيم فاعل الصيحين
معدوما وغير مروع مثال الوقف فان اى يتصرف الى انه يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعمير الاحصى
في الوقف بلا دن والله اعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العسوية الساكن بيت المقدس هل يجوز
الوقف ام لا واد اقليم يجوز هل اذا ثبت رحل مهمم ابعلى بوجه الواقف شهادة رحلين شهدا بانه
على لشهرته عدها بذلك ثبت له ويدخل في الوقف ام لا (احاب) نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به
في الاسماء وكثير من الكتب قل في الحاية وهو المختار فاد اثبت رحل مهمم ابعلى بوجه الواقف
شهادة رحلين او رحل وامرأين ثبت له ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كثير
من الكتب والله اعلم (سئل) في الوقف على الصورية هل هو حرام ام لا واد اقليم غير حرام هل ادا وقف
حاقاه على الصورية ومات لاعى وارت ورأى السلطان بصر مائة مالى ان يحماها مدرسة ويقم لها

مدرسا فإنا للمدرس أن يدرس وأخذ العبد المعارف هل له ذلك ولا يجوز معه عن المدرس واحد
 ذلك (أجاب) المصريح به في كتابنا أحاسا أن الوقف على الصوفية وصوفي حاشه لا يجوز كجواهر الرواية
 المرجوع إليها من جانب الكل قال في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الإمام
 على السند الرواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعميل مرجع الكل إليه أه فاداعلم
 ذلك علم أن السلطان أن يجعلها مدرسة ويقسمها مدرسا ولا يساج معه عن المدرس وله احتسابه
 مذكور حيث لا مانع من مواعيد الترخيص السريع - ولا يساهو الحال هذه فطعا للسلطان كجواهر طاهر
 والله اعلم (سئل) في متول على رواية أدعى حصة في عقار سند وحلها وقف على مصلح الراوي،
 من قبل علم المتدعي عليه وأن يكتب وقف يعطى بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد
 كتاب الوقف ولا يملك له لأن الحجة الشرعية ثلاثة ألبه والأفراد والتكول فلا يقضى القاضي
 سيرا وحده منها والله اعلم (سئل) في وقف صافي ومنه عن الصرف إلى مستحقين من خطاء وإن
 ومؤدين وشمالين ووايين ونور وعبدك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي تجوز من كلام صاحب البحر فلا عن الحاوي القنديس أن الذي يبدأ به بعد العارة ما هو
 أقرب إلى العارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي إطلاع المؤدين بالإمام
 وكما المقتضى لكثرة الاحتياج إليه كما في الأشياء والخطيب ملحق بالإمام بل هو إمام الجمعة قال
 في الحرث السراج بكسر السين أي المتأديل ومراعاة مع رتبها والساط بكسر الباء أي الخطير
 ويلحق به معلوم خادمها وهو الوفاة والمرتات ونصيره ثم دون الواو يدل على إجماع مؤخران
 عن الإمام والمدرس وفي تقديم المدرس امتساك يكون شرط ملازمته للمدرسة لتدريس الأيام
 المتروكة في كل جمعة ولذا قل للمدرسة لأن مدرستها إذا غابت تعطلت بخلاف مدرس الحساب
 أه ومن إمام الزيادة يرجع إلى الحره الله اعلم (سئل) في مسجده إمام وخطيب ومؤدون هل يقدم
 في الصرف بمصهم على بعض أم هم مساوون (أجاب) الإمام والخطيب والمؤدون سواء في التقديم
 لأمرية لأحدهم على الآخر والله اعلم (سئل) في مسجده خطيب وإمام ومؤدون وخادم إمام
 يقدم في صرف الملوقة وإذا صرف الناطر إلى المؤدين وحرم الإمام والخطيب هل هو محطى أو مصيب
 (أجاب) أن من يصق ريع الوقف لكل ما شرط له وأن صاقي يقدم الثلاثة الأول في الصرف على
 الخادم وأسر ما كتبه في الأشاء فلا عن الحاوي القنديس رول عك في ذلك الاشتاء ولا يرى أن الناطر
 في تحصيله الدرع للمؤدين وحرم الإمام والخطيب محطى غير مصيب والله اعلم (سئل) هل للقاضي
 أن يقرر شخصاً في وطبعة كناية في وقف مدرسة بغير شرط الوافد أم لا (أجاب) ليس للقاضي
 أن يقرر وطبعة كناية في الوقف بغير شرط الوافد ولا يحل للمقرر إلا أحد الألف على الوقف
 كما في العوائد الزينية والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا مشاء في عقار ولم يرده ولم يسلمه إلى
 المولى حتى مات هل للقاضي إبطال الوقف وحمله لورثه أم لا (أجاب) نعم للقاضي إبطال الوقف
 وإبطال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاس بوجه الشرعي من قدم دعوى تحججة شرعية على ما مال
 إليه بعض الأصحاب أو وجود مقصود عليه مع إقامة بينة ونحوها من الحجة كما هو الراجح لص
 القضاء عليه كجواهر مشهور والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على عدة حياة ثم من بعده
 على أولاده لصله الموحدين الآن وهم لوية وعبد الكريم واحد وسعد الدين جميع الوقف بينهم

مطلب لا يثبت
 الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب إذا صار ريع
 الوقف يبدأ بما هو
 أقرب إلى العارة
 كالإمام الخ

مطلب الإمام والخطيب
 والمؤدون سواء
 في التقديم

مطلب ليس للقاضي
 أن يقرر في وطبعة
 الألف

مطلب للقاضي إبطال
 الوقف المشاع حيث
 لم يحكم به

مطلب إذا وقف
 على أولاده وأولاد
 أولادهم إلخ يدخل
 أولاد السات ما على
 أولادى وأولاد
 أولادى أو ولد
 ولدى فيه حلالى

بالسوية لاسرة لاحدهم على الآخر ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
اولادهم ودر بينهم وبناتهم وعقهم انما ما داموا وداثما بقوا فهل يدخل اولاد السمت في هذا الوقت
ام لا (احاب) ثم يدخلون حيث اساء اليهم قل في الخلاصة والارادية ولوقول على اولادهم واولاد
اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الاس وولد البنت اه وهذا لا خلاف فيه اما اذا اساءه اليه
ما نزل على اولادى واولاد اولادى او ولدى وولد ولدى فصبة الخج او افراد من دخولهم
وعنده الخلاف المشهور المعلوم في كتب اخبارنا واهل اعلم (سئل) في امرأه وصفت مالا على الغراء
وحملت باطرا ينصرف في المال ويراع ويصرف من الرخ للغراء على موجب ما عتت الواقعة
في شرط ونفها ثم بعد مدة صاع من مال الوقت شغل في زمن ثنائه الساقه وصار علوات الغراء
على حكم التورع فهل الباطر الا له ان يأخذ علوته ثلما على حكم ما عتت الواقعة في شرط وهما
اولاد يدخل مع الغراء في التورع (احاب) لا يدخل مع الغراء في التورع بل يقدم على الغراء
يصرف اليه معيه ثلما حيث كان في فاطمة عمله وكان بعد احرته ثم ما صل بورع على الغراء وقد نقل
في الاشياء عن الاسيوطى استواء المستحقين عند الصيق واه بخلاف لمدتها فارجح اليه يظهر لك
صحته ما عتت به والله اعلم (سئل) في واهب وقف على ولديه احمد وحسان الذين ثم على اولادها
واولاد اولادها تحجب الطقة العليا الطقة السفلى غير ان من كان له ولد من الآباء او ولد ولد
اسفل نصيبه الى ولده او ولد ولده والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواف مائة
واحدة من سات اساء الواقف ولها استحقاق في الوقت فهل يصرف استحقاتها لاحتها حيث
كانت هي الطقة العليا ومن سواها من اهل الوقت دونها ام اولادها (احاب) لا يصرف استحقاق
المية لولدها ولا لولد ولدها لقول الواقف من كان له ولد من الآباء الخ فليد مالا ماء عرح
للأمهات فلا يتنقل نصيب من مات من الأمهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لدوى الطقة
العليا لا لى في درجتها تعود التسمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه
من الآباء وحاصله ان اسفل نصيبه الى ولده او ولد ولده مقيد بكون الميب من الآباء وكذلك صرف حصته
الى من هو في درجته مقيد به ايضا في قول الواقف تحجب الطقة العليا الطقة السفلى على اطلاقه في حق
الأمهات فيصرف نصيب من مات من الأمهات الى دوى الطقة العليا لا الى ولدها ولولد ولدها ولا
الى دوى مدها والخال هذه والله اعلم (سئل) في متولى قص العلة ووفى ديسها وترك العسارة
مع الطاحنة اليها هل بنت حياته بذلك ويحب احراره ام لا (احاب) نعم تنب حياته ويحب احراره
بعد صرح في البحر بان امتناعه من التمسير حجة وصرح في الارادية بان عزل الفاضل للحائى واجب
عليه قل في البحر ومنعاه الاثم تركه والا ثم شولة الحائى ولا تنك فيه والله اعلم (سئل) في واهب
وقفه يريد على نفسه ثم على اولاده كذا وكذا او انا على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم الى اولادهم
ثم اولاد اولادهم ثم اسلافهم واعقهم على ان من توفى منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا
وترك ولدا او ولد ولد او اسفل منه نصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على ان من توفى منهم
ومن اولادهم واولاد اولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولد ولا سفل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو
في درجته من اهل الوقف الاقرب فالأقرب الى المتوفى من اهل الوقف نستوى الاح الشقي والاح
من الاب ومن يجرى عراهم فان لم يكن احد في درجته يمتل نصيبه الى اقرب الطقات اليه من اهل

مطلب اذا وقت مالا

على الغراء او جعل

باطر المصروف ربحه

على الغراء فللباطر

معيه وما صل بورع

على الغراء

مطلب وقع في عاره

الوامهات من كان له

من الآباء وولد

ولد اسفل نصيبه

الى ولده او ولد

فانت مستحقة من

سات اساء الواقف

لا يصرف نصيبها

لولدها ولا لاحتها

مطلب تمت حياة

الدولى تصرف العلة

في ديسه ويحب احراره

مطلب في صورة وقف

الوقف على أن من ملت منهم قل دحوله في هذا الوقت واستحقاقه لشيء منه وترك ولدًا أو ولدًا ولد
أو اسفل منه اسحق ما كان يستحقه المولى لو كان جايًا سدا ولون ذلك طمعة بعد طمعة يفعل إلى
الواحد منهم ذكرًا كان أو أنثى وبترك الأثنى ما فوقهما فيه ذكرًا كانوا أو أنثى عليهم على الشرط
والترتب وبعد الأعراس إلى جهة من متصلة باب رجل من أهل الوقف هو محمد بن حديجة بن
ماح الدس بن عبد الرحمن بن الوافق بن عبد الله بن الموحود من أهل طمعة بن حاله أحد
بن عائشة بن ماح الدس بن عبد الرحمن بن الوافق بنت حاله أمية بنت فاطمة بن
ماح الدس بن عبد الرحمن بن الوافق وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن الوافق
فلمن يفعل نصف هذا المثل من أهل الوقف المربور (أحاب) يفعل نصيب الميت المربور لأحد
ولأمه ولمحمد بن كرمص ما لا ثلاثي بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما دل السكي
لوان وحلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم وبنوه وبنوه ذكرًا أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين
على أن من بوي عن ولد أو بدل حاد ما كان حاريا عليه على ولده ثم على ولد ولده ثم على منسبه
على الفرض الشرعي وعلى أن من توفي عن عرس بدل عاد ما كان حاريا عليه على من في درجته من الوقف
يقدم الأقرب فالأقرب إليه وبسوى الأح الشقيق والأخ من الأب إلى آخر ما ذكر والمراد من أهل
الوقف من له حق تماحلا أو ما لا وهذا حروما قولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا يدخل الأولاد
البنات وإن صرح كشر بدحو لهم إذا ذكر وأصع الجمع مصابين إلى من الوقف لاني الأولاد كلها
ويدخل الطل الرابع وإن لم يذكر استحسانا ووجه الاستحسان فيه أنه قال على أولادهم بعد ذكر
أولادهم على العموم نصبة الجمع يقع ذلك على الطون كلها يدخل فيه أولاد البنات لاه قل على
أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكره في أفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وأما
اطنا في ذلك لكره الاستاء في دحول أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد والله أعلم
(مثل) في وافي وقف وقفا بحته وعافته على أولاده وأولاد أولادهم ثم ثم ما تسلاوا ما بقوا
وحمل أحره لحمة من لا تنقطع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والإناث أم لا (أحاب) نعم يكون
بينهم كما صرح به هلال وملاحسور وأحمد هلال شفت والله أعلم (مثل) في وافي شرط في وجه الميعين
على مسجده الفلاني الطر والولاية عليه لعنه مدة حياته ثم من بعده لمعونه أروعوا شاء ثم من بعده
للأرشد فالأرشد من درة عفاه الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رشيد أو أقر صوا كان الطر
في ذلك والولاية عليه أن يكون نائب السلطة الشريعة بكرة المحروسة وشرط أنه أن تعدد الصرف
طراب المكان كان مصر وفا ريمه على الفقراء والمساكين أيا كانوا وأيا وحدا هذا حاصله أقرص
الرجال من درة عفاه دون النساء وحرر المسجد وذر وتفرق الناس عنه فلا يعمل فيه وتعد
الصرف عليه طرابه ونظمت أوقافه وتعدر استعماله وصارت محال يجوز فيها الاستبدال من الذي
يشعير للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الأرشد من النساء أو نائب عمة وما الحكم في نفس المسجد
المذكور (أحاب) الطر لائب السلطة الشريعة بكرة المحروسة ولا يطر للنساء من درة العفا لمعونه
دون النساء فهو صريح في المخرج من الطر فيهن ولو آل الصرف إلى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر
فأداعلم ذلك نائب السلطة بكرة هو الذي إلى الصرف في الوقف بالأمر والهي والدير والقعود
وقص المال ونحو ذلك فإن هذه الأشياء هي وطبيعة الناطر وأما الاستبدال فهو للمناصبي أو مائه لا للناظر

مطلب إذا وقف وقفا
على أولاده وأولاد
أولاده يكون بين
الذكور والإناث
مساوية

مطلب وقف وقفا
على مسجده كذا
وشرط الطر له ثم
لمعونه ثم لدرية عفاه
الرجال فإن لم يكن
فالنائب السلطة
الشريعة وإن تعدد
الصرف كان ريمه
للنظر

ولا لامين بيت المال ادلا دخل او كيل بيت المال في الصرف في الوقت محال فاداصر الموقوف صفة
 محورة للاستبدال فالعاصي او ماله هو الذي إلى ذلك وقد صرحوا بان ارض الوقف اذا قلزلها
 لا فة او صارت محال لا يصلح للزراعة او لا يصلح عليها عن مؤنها وصلاح الوقف في الاستبدال حار
 الاستبدال للعاصي الحجة المفسر يدعي العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب
 المذهب والمتمتع للمؤدى مادكره واما حكم المسجد بعد حراره وتفرق المصلين عنه فقد اختلف
 الشيعان فيه فقال محمد اذا حرق وليس له ما يضره وقد استثنى الناس عنه لبناء مسجد آخر او خراب
 القرية او لم يحرق لكن حرق القرية ينقل اهلها واسته واعمه فانه يعود الى ملك الوقف ان كان
 موجودا او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد اذا لم يبق الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز
 نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه او لا والقنوى على قول محمد في آلت المسجد كالقناديل
 والخضر والوارى وعلى قول ابى يوسف في ذات المسجد من حصة التأسيد والمسئلة طويلة الدليل
 ولكن بما ذكرنا الكفاية لانه ردة كلامهم والله اعلم (سئل) في رقب على شعائر مدرسة لم يعلم بنية
 شرعية مقدار مائتة الوقف للموتى وارباب الشعائر من العلوفات استص على هذا الوقف ثلاثة
 متولين وكاتب وحايان يقول كل منهم قد نص السلطان في راقه على ان يلى من العلوفة كل يوم كذا
 وكذا من الدراهم فاستمر فواصب على الوقف مع ان علمهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستعمل
 الوقف ارض تخرج بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ احريتها من المقاطع دعة واحدة ويكتب الكاتب
 دهر الوقف في اهل من درجة رتبة فهل يحاوي الى ذلك فافصل عنهم ولو اقل قلل يصرف الى
 المدرس وبنى ارباب الشعائر ثم كيف الحال (احاب) حيث لم يعلم فهدما كان الوقف يصرف لهم يطر الى
 ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيدى على ذلك لان الظاهر
 اهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون محل المسلمين يعمل على ذلك وحيث
 لم يعلم ما كان يصرف لهم شرط الواقف وكان المصروف بادن القاصي فالواحد احره مثلهم ويجمع
 عنهم الروايد على احره المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون احره وان نصهم القاصي
 ولم يعلم لهم شيأ يطر ان كان المعهود اهتم لا يعملون الا احره المثل فاهم احره المثل لان المعروف
 كالشرط والا فلا شيء لهم والله اعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده
 على ولده لصله الرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ابنائه
 واعفاء على الفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد هم اذا اهرد وبشترك
 فيه الاثنان فاما قوما فان مات ابراهيم ولم يقف او اعقب واقر صوا عاد ذلك ونفاض عيا على من يوجد
 من احوته لا يبد ذكر اكان او اخى دكور اكانوا او امانا بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المبين
 به اعلاء فاما اقر صوا باحهم وانادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقعا على الراوية الكاسية ساط
 دمشق المعروفه فاشاء الواقف وعلى سائر مصارها الشرعية فاما تعدد على الفقراء والمساكين المسلمين
 فان امكن العود عاد وشرط الملر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد
 من ذرية ابراهيم واصله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقبة ماطقة بذلك ثم مات الواقف
 ومات ابيه ابراهيم بعده ولم يقف ووجد لا ابراهيم احوه لاب فاولوا الوقف ثم اقر صوا عن آخرهم
 ولهم اولاد واولاد اولاد فهل ينقل الوقف الى الراوية المبرورة باقر صوا احوه ابراهيم بعده

مطلب استدال
 الوقف يكون للقاصي

مطلب احلف
 الشغل في حكم
 المسجد بعد حراره

مطلب اذا لم يعلم مائه ط
 الوقف يصرف
 للموتى وارباب الشعائر
 مثل ما كان يصرفه
 القوام السابقون
 وان لم يعلم للقاصي

مطلب وقف على
 ولده ابراهيم ثم على
 اولاد اولاده الخ ثم
 على احوته لا يبد
 على الراوية الغالية
 باقر صوا الكل
 ولم يوجد الا اولاد
 احوه لاب

للاحر ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له (احاب) له ان يرجع به بل ولولم يقين ذلك لانه اعياص
 عن حق محمدا وهو لا يجوز صرحوا به قاطبة ومن ابى محلافه فقد ابى محلاف المذهب لانه على
 اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمثله شهره وقد وقع فيها لثاخرين رسائل واتباع
 الحادة اولى والله اعلم (مثل من دمشق) فيما ادّعى وحب رجل وقعه على عهه ايام حياه ثم من بعده
 على جهة ترعية وما فصل بعد ذلك يصرف لروحه الواصف ان كان موجوده وان يوجد حتى
 ذلك من اولاد الواصف المذكور والامات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد
 من الاولاد والروحه المذكورة عدلا مراد وبشترك فيه الاكثر هم عند الاحتجاج امداماعاشوا
 ودائما ما بقوا ثم من بعدهم الاولادهم ثم لاولاد اولادهم ودريةهم وسلمهم وعههم اولاد الطهور
 حاسة للذكر مثل حظ الانثيين بعد طقة بعد طقة نسلا بعد نسل وعلى انه ان توفي الروحاه اسفل
 نصيبها لمن يوجد من اولاد الواصف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من اولاد اولاده وعلى ان من
 توفي منهم اسفل نصيبه لمن يوجد من اولاده فان لم يكن له ذلك فلاولاد اولاده ودريةهم فان لم يكن له
 ذلك فلن يوجد من اخوته واحوايه لمشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطام
 الى الواصف وعلى ان من مات من اولاد الواصف وسلمهم من اولاد الطهور هل دحوه في هذا
 الوصف واستحقاقه لشيء من ماله او ولد او ولد له او اسفل من ذلك من اولاد الطهور وآل
 الوقف الى حل لو كان المتوفى ناقيا لاستحق ذلك او نصه فام من تركه من الطهور مقامه واستحق
 ما كان اصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من اهل طقة مستوية واسفل نصه لمن تركه
 من طهره وآل الوقف الى اقراص اهل تلك الطقة المستوية وكل هذا اسفل الى من هو اسفل
 منها استحقاق من مات قبله بالمفصل واستحقاق بآل مع وجودا على مه قصب الفسفة
 السابقة على ذلك وصم جميع الوقف لمن يوجد من اهل الطقة التالية لتلك الطقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر واوان فان لم يوجد احد من اولاد الواصف وروحه بعده
 صرف ذلك لمن يوجد من درية من الطول حين ذلك ثم من بعدهم الاولادهم ودريةهم وسلمهم
 على اشترط والترتيب المشرع ذلك اعلاه فان لم يوجد احد من سلمه من الطول واقرصوا كل ذلك
 مصر وفا الى مصره من جهة البر المتصلة بالمحصر الوقف في الواصف ثم مات الواصف عن ابنته ستيه
 وعن ابنه بدر الدين ثم مات ستيه المذكورة عن اسها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور
 ولا شيء لمحمد لكونه من اولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر
 الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعية عن اسها سليمان وعن بنتها مائة بنت زين الدين وانقرصت اولاد
 المذكور حين موت عابدة المربورة ووجدوا لاد البطون من اثنتين من عابدة المذكورة اسها سليمان
 وبها مائة المربورة ومن ستيه المربورة اسها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه
 عن اسه حليل وعن بنته مائسة ثم مات حليل المربور قبل استحقاقه عن اربعة اولاد كور وهم
 احمد ومحمود وزين الدين وعبدالرحمن ثم مات عبدالرحمن المذكور قبل استحقاقه عن اسه سليمان
 المذكور فهل استحق بنت محمود المذكور وهي مائسة المربورة واولاد احبها حليل المذكور ابن
 محمود المذكور ابن ستيه ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواصف على ان ماتت هم ومن اولادهم
 واولاد اولادهم واصلهم قبل استحقاقه لشيء من ماله هذا الوقف وترك ولدا او ولد ولد او اسفل

مطلب في وصية

من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المثل ما كان يستحقه المتوفى او كل حيا وفام مقامه في الاستحقاق
اولا وقد رفع هذا السؤال بينه تاياله اذ اقام الله حياته وصورة الاسماء فيه هل يكون جميع الموجودين
المدكوريين حين موت عاتدة المدكورة اولادها على وقت عاتدة عليهم جميعا على امرينة
السرعة من غير مراعاة ترتيب بين الفرع واصيله وخرج غيره عملا بعموم قول الواقف وان لم يوجد
احد من اولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذرية من الطون حين ذالك اولادها ولا يجري الحكم
في اولاد الطون كيجري في اولاد الطون واستحقاقه وحرمانا وحما وقصا وكل شرط شرط في اولاد
الطون تحت مراعاته في اولاد الطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم وبما
على الشرط والترتيب المشروح اسلا (احب) لوجه لقول عدم مراعاة الترتيب مع قوله ولو
ذكرهم وذكر اولادهم وبماهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه بل ولا يشترط ذلك فيجب
ان يجري كل شرط شرط في اولاد الطون في اولاد الطون فاعلم ان ما قرأ من اولاد الطون
الموقوف عليهم صار وقفا على اولاد الطون على حسب ما شرطه الواقف فمسم اولاد على حليل وعائنة
ولدى محمود على الرصة الشريعة فاصاب حليل صرف على اولاده الاربعة محمود واحد ورب الدين
وعبدالرحمن ويصرف ما اصاب عبدالرحمن لولده سليمان وتسع من ستة لعائنة اسلم ولحمود واحد
ولاحيه احمد كذلك ورب الدين مثل ذلك وسليمان ما حصل اياه عبدالرحمن ولا شيء لاولادهم
مع وجودهم لحبهم لهم بوجوه الترتيب المستفاد فيهم من الواقف فعدا وحب فيهم ما اوجب
في اولاد الطون وفي اولاد الطون لاسال الفرع شيء من مال الوقف مع وجود اصله هذا وانا
مات عائنة تنقص النسخة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا
ما يسمى في هذا الوقف اعني تحت الاصل فرع ولا يجوز حلاله والحال هذه وقد يختلف الخواص
باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على المحب في الخواص فلما وصل الخواص
الى دمشق الشام ورجع في ذلك فان اهل الوقف احتلوا في حصة حليل واحده وصلت اليه مال النال
من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقه ام يعزى فكتب ماصوته لا يقسم على محمود لا قرأ من
جميع طبقه واندراس اهل درجته اذ ما قرأها اقطع الطر عنها وقسم على اهل الدرجة اسأله
عها لعدم اقرارها بوجود عائنة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف ما سفا من القسمة باقرار
كل على وقسمة الوقف على الطل الذي يليه على الاحياء والاموات منه فاصاب الاحياء احدى
وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولولاد اولادهم او لاسفل منهم ان لم يكونوا
فذلك هم عليها اثلا لحليل ثلث ولعائنة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفعيل الذكر على الاخي
ثم اصاب عائنة لها مادامت حياتها وما اصاب احبا لحليل المدكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية
فما اصاب عبدالرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم ما سفل نصيب عاتدة لولدها سليمان واثبة
لان الشرط المقرر في استحقاق اولاد الطون ان من مات منهم اي من اولاد الطون عن ولد او ولد ولد
الخ فصبه له وعادة ليست من اولاد الطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديه المدكوريين
اياهما ولدوا ليعطى لهما فلا يصح صرف مالها لولدها لا تقطاع الحكم عن اولاد الطون عنها
واستقلال اولاد الطون بالوقف شرط مقتضى فاهم والله اعلم (سئل) في وقف اهل له مول
ومشارف وآل امر طر شرط الواقعة الى ابنتها وازادت الطامة ان توكل مشارف الوقف الآت

مطلب آل امر طر
الوقف شرط
الثامنة الى مشارف
فوكا مشارف
له صرف في مصالحه
ليس له ذلك بغير اذن
موليه

اليها في مصالح وقتها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما احتسب منه والتصرف بها في أمورهم فهل
 للعتولى معارضة المشاوي الذي هو وكيل الساطرة اوله انصرف بغير وصا المولى ادهو اصح لجهة
 الوقت (احاب) ليس له التصرف بغير اذن المولى اذ ليس لعت الوافعة الساطرة حصة ذلك
 مع المولى وقد صرح حواياه لا يجوز تصرف الوصي الا بغير اذن المولى واما احتساب المولى
 فلقاضي ان يطرأ ذلك او يوصى الامر الى من يتق به في العرف فان تيق له احتلاله وجبايته عرفه
 والله اعلم (سئل) في ساقية مائة يتسلط ادارها ومصلحتها رجل مادن ماطر ها يسمى بياريا دفع
 الساطر له مئلا يشتري به شعرا بفضله لعلها فاشترى وصرفه كالمهره وعرف وتولى ماطر غيره ومراده
 الرجوع فادفع هل يرجع على الباري ام على الساطر ام لا رجوع له شيء (احاب) ان كان المبلغ من مال
 الوقت فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لادن العاصي فكذلك لانه لا يملك
 الاستدانة على الوقت الا بادن القاصي وان كان مادن العاصي يرجع في الوقت فهو على الوقت لا على
 الساطر الجديد ولا على الساري فيطر الى دخول مال الوقت ويؤى منه والله اعلم (سئل)
 في مدرسة استقل مدرستها بالوفاء الى رحمة الله تعالى ويريد مولها ان يدعى على ورثته فامه سائر
 المدرس مدة حياته ويطلب ماله مشروط له وبعين من ورثته عمارك لعمره ما رعم انه يحاج
 الى العمارة معها والاحال ان لها رعايا القري والمرارع الموقوفه عليها هل له ذلك وقيل محرقوله
 انه لم يدرس (احاب) اعلم اولاه اذا ادعى المولى على ورثة المدرس انه سائر مشروطه المدرس
 وادعت الورثة انه اشراها فاقول قول الورثة في الماشرة مع اليك على في العلم
 بعدم الماشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في الماشرة مع اليك لانه امين فكذلك
 ورثته كباشر حواه ومن حله من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلي في فتاواه فاذا علمت
 ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا صار المحصول لم يوجد سوى ما يعمره بقدر ما سبق الموقوف
 على الصفة التي وصفه الوافع عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين امداد الميراث بان كان هناك
 محمول من ريع قري الوقت ومصارعه يؤخذ منه ويعمر ويكفد اذا صار ولم يجش ضررين
 يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الملة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة
 لانهم قالوا الذي بدأ به من ارتفاع الوقت عمارته شرط الوافع ام لانهم ماله واوجب للعمارة واعمر
 للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم حوازا عندما تناوله المدرس
 من المعلوم المشروط له واحد العلية المبيعة له من بيت المال لانه حق له ان يستحقه فلا يؤخذ
 من ورثته والاحال هذه والله اعلم (سئل) في ارض مختكة في اشجارها وذهب كدارها ويريد
 مختكها ان تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون احره التل وكانت قد بما قبل الاحتكار تدفع
 للمراعيين بالربع على طريق المراعاة هل يحكم له سقائها تحت يده بالحكر السابق حرا على الساطر
 ام لا ولا يطرأ ان يتصرف فيها بما فيه الخط لحساب الوقت من دفعه المصلحة المذكورة على الطريقة المروورة
 او احرارها بالدرهم والديماير او غيرها ما يرى فيه من الخط والله مئة لحساب الوقت ام لا (احاب)
 لا يحكم له بذلك والاحال هذه بل الساطر يتصرف بما فيه الخط لحساب الوقت من احرارها باحره التل
 او دفعه المصلحة والحكر لا يوجب استقائها في يده اذا على ما يريد وشي وقد صرح حواياه بحج الافاء
 في الوقت يمكن ماله الاصح له فيجب فعل ماله الاصح على الساطر من الاشارة او الادع بالخدمة
 على طريق المراعاة والله اعلم (سئل) في متولى الوقت اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما فيه

مطلب دفع ماطر
 الساقية المسئلة معا
 من الشجر لو كاله
 في مصالحها العامة
 لعلها هم عمل الساطر
 فان دفعه من ماله مادن
 العاصي يرجع في مال
 الوقت والا فلا

مطلب اذا مات
 مدرس المدرسة
 واراد الساطر ان
 يرجع على ورثته فيما
 قصه مدعيه انه
 لم يدرس فاقول لهم

مطلب اذا في اشجار
 الارض المختكة
 وذهب كدارها
 واراد مختكها
 ان تستمر تحت يده
 بالحكر السابق وهو
 دون التل لا يحاج
 لذلك

مطلب اذا صرف
 المتولى من ماله زيادة
 على الربيع وله منه
 بد لا يصير دبا على
 الوقت ولو ناسر
 العاصي

من وجه صدره ذلك دينا على الوقت ويرجع به عليه ام لا يرجع ولو كان ما دون القاصي حيث لم يكن
 لصورة عمارة الوقت ونحوها (احاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح
 من المذهب انه لا يصير ذلك دينا على الوقت بل في الحر والمعتد في المذهب ان ماله من ذلك لا يستدين
 مطلقا وان كان لا بد له من كان ما من القاصي حر والافلا والعمارة ولا بد منها يستدين لها ما من القاصي
 وامام العمارة بل كل المصروف على المستحق لا يجوز الاستدانة ولو كان ما من القاصي لا بد منه يذكر صرح به
 في اعيه حوله لا للقسمة ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لا بد منه بمراد القاصي لا يرجع
 بل الصحيح في مال يحدث للوقت بعد حدث لا مال حينئذ للوقت واذا صرف من مال دينا بدعه
 ولو كان ما من القاصي لا يرجع ايضا على ما هو الصحيح من المذهب والله اعلم (سئل) في واثب شرط
 في وقته ان يكون وطنه الامامه والاداء بالمسجد الكائن بالبلد الثاني لو اُخذ وان سطر من المعلوم
 كل يوم درهمين واثنان فالمراد بالدرهم الرأخ هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر به كل عشرة منه
 سعة مثاقيل بوصف سيدنا عمر رضي تعالى عنه ام الدرهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الوافف واصصرف
 اليه القهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطلحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا اشكل الامر
 فلم يعلم واحلف المستحقون مع الباطر في ذلك فالقول لمن منهما (احاب) يصرف الى الدرهم
 المصطلح عليه في زمن الوافف ما لم تمت بالينة الشرعية اجاعى الوقت عين الدرهم الذي وصعه سيدنا
 عمر رضي الله عنه واذا اشكل ولم يكن بينة فالقول قول الباطر ما لم يكن لان كونه له اقراره على الوقت
 لا يصح ولا يطر الى ما تمخدد بعد من الوافف والى ما كان بل اصطلاح اهل زمانه لا ينسب اليه القهم اليه
 لان الاطلاق المحملة في الوقت تحمل على العرف الجاري في المحاطات القولية وقد اشتهر من فواعدهم
 المعروف عرفا كالشرط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله اعلم (سئل) في حام وصف على الحجره
 السوية على الخلل بها اصل الصلاة وام الحجة هل للقاصي ولاية ابتداء مع حضور المتولي عليه وعدم
 اناة عن ابتداءه ام لا (احاب) صرح في الجوابه مع حضور المتولي ليس للقاصي احارة الوقت الا اذا ان
 وعاب عنه مقعنة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هذا ما عرفت من كلامهم والله اعلم (سئل)
 في زفاف انشاءه على هبة مدة حياته ثم من بعده على ولد له المسمى باحمد ثم من بعده على اولاده
 وار لاد او لاده ثم على اولادهم وار لاد او لادهم وسلمهم وحققهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث
 ما با احمد الذي هو اس اس الوافف عن ذكرين هما يحيى ومحمد واثنى هي آمة فهل يستحق آمة المذكورة
 شيئاً مع قول الوافف اولاد الذكور دون اولاد الاناث الذي هو بدل نص من قوله ثم من بعده
 على اولاده ام لا (احاب) لا شك في استحقاق آمة لقوله اولاد الذكور وهي بهذا الوصف لا باس
 ذكر واما اولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من اولاد الذكور بل هم اولاد اثنى بحر حوا
 بهذا العيد فهي بالصفة الموحدة للاستحقاق واولادها بالصفة الموحدة للحرمان وقوله اولاد الذكور
 في جمع اولاد الذكور والاثنى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها بجمع موزون يكونهم
 اولاد اثنى بالحرمان اس الاثنى لا الاثنى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الوافف المذكور وان بدوا
 والامر ظاهر في ذلك والله اعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسين حتى قتم مشايرها ومدرسين
 شامي مصر سعد في المكتب وفي دفتر الوقت التي هي بيد المتولي ساقا ولا حقاً بقسوية بين المدرسين
 في الملوقة هل يعمل ثلثي الدفتر ويستوى الذين يمامون والذين لا يملون او يصرف الى ذلك المدرس

مطلب بعرف
 الدرهم الرأخ الى ما
 اصطلح عليه الناس
 في زمن الوافف

مطلب ليس للقاصي
 احارة الوقت مع
 وجود المتولي الا
 اذا ان

مطلب تدخل بنت
 الابن دون اولادها
 في قول الوافف اولاد
 الذكور

مطلب لا ينطى
 المدرس الخالي عن
 العلم ولو بص الوافف
 على من قام بالدرسين
 ينطى بقدر كفايته
 ويحالف شرط
 الوافف

الحق ما يكتبه من سلة الوصف ولا يدفع الى المدرس الشايع شي لمدم اهليته ومباشرة وهل اذا علم
شرط الوافق في مدر علوه المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكتبه وما المراد
عنا يكتبه (احاب) لا يعطى الصغير العاري عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وحده في دفتر الوافق
النسوبة بينهما في المعرفة لان ذلك يكون حال اهلية الاثنين لالمام المدرس وملازمة المدرسة فالتأهلاهما
واتيانهما ما شرط عليهما وقد اكر ان يحيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستاحتهم لتناول المعاليم
بغير مباشرة او مع عمالة الشروط وادان ان علوة المدرس لا يقوم بكفايته وكاتب المدرسة تستعمل
بمعة من المدرس وفي الوافق سعة بخود ريادة ما يكتبه بالاسراف ولا تقير والله اعلم (مسئل)
في مدرسة له مدرسان حتى وشايع وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرى وثلاثة حكامه نائب ناظر
و نواب رؤس صانعي الوافق عن الوفاء لعولافهم على وجه التام هل يورع مع الوافق على جميعهم
على قدر سهامهم في العلوة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس
والمدرس او يصرف الى المدرس القائم بشعار المدرسة من اقراء الدروس في العلوم الناحية ما يقوم
بكفايته ولو استغرق عنها الوافق بعد العمارة الواحدة ويجرم غيره من مدرس لم سائر وطبعة او غيره
من ذكر آها (احاب) يقدم المدرس الملائم للدروس فيها اذا كان عالما بغيره وكاتب تستعمل بمعية
اذا غاب عنها يدفع له المشروط من الوافق وان كان لا يكتبه وكان غيره مثله في العلم والورع
والدين يرصى بالمشروط ولا يرصى هو به وطلب هذا المساوي المدرس بقر عليه وان لم يوجد
مثله يدفع اليه ما يكتبه ولو استغرق العلة بعد العمارة لانها تستعمل وعمر من الوافق ياباه ولا يرصاه
وليس لمن لم يسائر وطبعه استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير بمحصر محاصر به علماؤنا
وحاصل ما احتاره المحققون من هذه المسألة والله اعلم (سئل) فيما اذا اشأ الوافق دفعه على ولديه
احد وعائده وعلى اولاد ولدته ما يكرههم شمس الدين محمد وبن العائدين وريث بينهم على العريضة
الشريعية هل ان من مات منهم ومن اولادهم واسألهم عن ولد او اسئل منه عاذ بغيره من ذلك الى ولده ثم
الى الاسئل منه وعلى ان من مات منهم ومن اسألهم عن غير ولد ولا اسئل منه عاذ بغيره من ذلك الى من هو
منه في درجته ردوى طقة من اهل الوافق وعلى ان من مات منهم ومن اسألهم واعاقهم هل
استحقاقا شي من مباح الوافق وترك ولدا او اسئل منه استحق ذلك المورث ما كان للمو في
ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد
الاقرار على جهة رتبة حل ثبات ولد الوافق احمد وعائده عن غير ولد ولا اسئل منه وانحصر
الوقف في اولاد ولده شمس الدين محمد وبن العائدين وريث المذكورين ثم مات شمس الدين
محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات دين العائدين عن ابن ومين هم محمود وحنيفة وحديقة ثم مات
كل من محمود وحديقة عن غير ولد ولا اسئل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات ربيب
عن غير ولد ولا اسئل منه والموجود حين موتها عمر ابن اخيهما شمس الدين المذكور وحنيفة بنت اخيهما
دين العائدين شقيقهما المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسئل منه والموجود حين موته حنيفة بنت
عمامه المذكور و فاطمة بنت اخيه المذكورة وهما البائتان من اهل الوافق لا غير كيف تقسم على الوافق
بينهما (احاب) لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلاثة قرايط وحسن يرايط والباقي وهو
عشرون يرايط اوارسة احسان قرايط لحدة ادموت محمود وحديقة لاعت ولد استعمل نصيبهما لحنية

مطلب ان لم يصرف
الوقف بارباب
الوظائف يقدم
المدرس فان لم يرص
بالشرط ولم يوجد
مسأله يرصى به
يدفع له ما يكتبه
ولو استغرق العلة

مطلب انشأ وقسه
على ولديه وعلى اولاد
ولده

لكنها في درجته ما وموت ربه لاعتق ولدا سفل صديها الحبيبة وعمره لا تصاع المصريح فيه ما
 يصرف الى الامر لا واصل لانه اقرت لمرسه على الاصح وموت عمي لاعتق ولد اسفل صديها الحبيبة
 لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة عذرة احد عمر من صديها لاعتق حننا عه والله اعلم (سئل)
 في جامع كبير اشققت اصيل عمارة المدينة بمودتر واهدمت سقوفه المعقودة بالطين والحجر وصارت
 ندخله السيول شتاء ويستوعب الشمس جمع ارضه صيفا معطل فركه الناس لذلك بحيث ان من دخله
 لا يامن على صه تماهالك وهرق الناس عه ولا يتوقع عوده ولا يقطع من ان يحضر لاعتق عوده
 ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلاوات وشماثره قائمة في كل الاوقات ه قد انه المصلون ورعيه
 الممدون الا ان ربع وقعه فلن ويحاج الى مصرف حم حريل فهل يصرف ربع الجامع المعطل الحرام
 الى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى اعير الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المسان
 ام يكون مراما لوره بالناس ام لا ولا الجواب موصلا (اجاب) تحرير هذا المقام بما امر به عليه
 من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الائمة الاسلامي فقال ابو يوسف يبقى مسجدا اذا اقسام
 الساعة لا يعود مراما ولا يحوو ثقله ولا يقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه او لا وعد
 محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف باسمه او عرف ومات
 ولا وارث له واجتمع اهل المحلة على بيعه والاستعانة شمه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف
 اوقافه اليه وفي الاسماء وكثير من الكتب ان مصهم ذكر ان قول اني حصة كقول اني يوسف
 ومصهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله ومحمد يقول ان الثاني احرجه عن ملكة لجهة
 من المانع فادنا نضل الاتصاع للكل الجهة لا يجمع عوده الى ملكة كالكل اذا اقر من الميت البيع
 باد الى ملك الورثة و ابو يوسف يقول انه اسقاط الملك فلا يعود اليه كالاغنياء الا ترى
 ان المسجد الحرام استعمله في زمن العرة ولم يعد الى ورثة الساني والفتوى على قول اني يوسف
 كما في الحاروي القدسي وفي المحتى واكثر المشايخ على قول اني يوسف ورحمته في فتح القدر
 انه الاوجه وصحيح قوم قول محمد وفي الوقفات لاصدر الشهيد المسجد اذا حارب وهو عتيق لا يعرف
 باسمه وبني اهل المسجد مسجدا آخر فاع اهل المسجد المسجدا اول واستعانوا شمه في ساء المسجد
 الثاني على قول من يرى حوار هذا البيع وان كما لا هي به حار وفي الخلاصة والبرارية عن الحلوان
 اذا حارب مسجدا وقرى الناس عه تصرف اوقافه الى مسجد آخر وفي الدوائر وكثير من الكتب
 انه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحرر من هذا المقرر ان المسئلة احتشادية ولا حلوان
 فيها محال وللاحتشاد فيها مراع فادنا تو فرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي روي موافق
 فيه لقول الامام الاعظم بعد الطر في المصلحة للمصلين والامانة للمتدين فلا شك في صحة وسده
 وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الواضحات وان كما لا هي به حار وما ذلك الا انه قد تكون
 المصلحة فيه متبعية فادنا علم الله سبحانه ونسالى خلوص الية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة
 والاحوار الوافرة والاحدا ما هو يسر وطرح ما هو عسر فهو حير محض ونفع صرف فان الذين
 كله يسروا حتى عاقبة سوءه واشغال موضوع فالعمل بما عليه الفتوى اولى والامور بما فيها
 وكم من شيء واحد يكون طاعة نالية الخيرية ويكون معصية نالية الشرية والله اعلم (سئل) في رابطة
 معطلة حررت ولها وقف هل يقبل ما يتحصل منه ويسرى لجهة جامع الحفلة الذي تعام به الصلاوات

مطلب اذا احلف
 الصاحب في صرف
 ربع مسجد محرم
 الى غيره

مطلب اذا احلف
 جهة الوقف
 لا يصرف علقا حدها
 للآخر

الحسن ام لا يصرف احد الوقيين الى الآخر (احاب) لا يصرف احد الوقيين الى الآخر صرح
 به في البحر وغيره والواحد صرف ما يتحصل منه لا رواية فبدأ بمآثرهما على الحالة التي كانت عليها
 سافرا لانه اعلم (سئل) في وقفين اتحدوا فقههما وجههما حرب احدهما هل يعمر من ريع الآخر
 (احاب) نعم ادع من الواقف احياء وقفه وفي مع ذلك امانته وقد صرح بذلك صاحب الترابية
 فلا يصح انما هو الحوازمية والله اعلم (سئل) في وقفين اتحدوا فقههما واحتلفت جهتهما ولكن
 لم يطر مستقل هل تصرف علة احدهما للآخر ام لا ويقسم فاعل ذلك ويرد الى جهته يعصرف عليها
 (احاب) لا تصرف علة احدهما للآخر حيث احتلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما
 ويقسم والله اعلم (سئل) في باطن يتبع صرف علة وقف الى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما
 وواجههما فما الحكم في ذلك (احاب) لا يجوز له ذلك لانه عملة مالي احتلف مالهما فكأن صرفه
 الى الآخر تمديدا محضا وفي البحر في شرح قوله وبدأ من عت بمآثره بعد ان قدم نقولا في المسئلة
 وقد علم منه انه لا يجوز لمؤولي الشجوية المفاخرة صرف احد الوقيين للآخر وقل في شرح قوله
 وان جعل الواقف علة الوقت لنفسه وفي الفقه قيم يخلط عليه الدهن بعلق الواري وهو سارق حاش
 له ومثله في الزاهد في رمس علا السحري ولا ريب في انه لا يحاكم تأديبه على ذلك لارتكابه
 بمصيه لاحد فيها مقدر والله اعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكتبه الظاهر
 فيه كالمعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا تدعى بها ام لا (احاب) نعم يقبل قوله في ذلك
 وفيما حصل في يده من علة الوقت وصرفها فيما لا يدعى به كالمصير والدهن واخر الحادام
 ويحرم وفيما صرفه على المعمارة مما لا يكتبه الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله اعلم (سئل)
 في رجل وقف على نفسه وروحه ابنة عمه ثم على اولادها للذكر مثل حظ الانثيين ثم
 على اولاد الذكور ومن بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم ومن شرط ان من مات
 لا عن سبب فصبه لمن في درجته وبعد انقراض اولاد الذكور على اولاد الاناث آل الوقت
 الى من اس اس ابنة ثم مات هذا الاس عن ابن ومن ثم مات الاس عن اس ومن ثم فارق هذا الاس
 لمن لا يعرف له استحقاق ما له فيه كذا فعد عليه لاعلى عمته واحتبته ومات لاس اولاد وبطل
 امراره فعد عه فادعى المقر له على الاخيين مما كان اقره به الميت وفي جماعة شهدوا بعدم ثبوت الحكم
 فاللفظ انه هو والدة وحده متصرفون في اربعة قراريط من قديم الزمان الى الآن لكونهم
 من اولاد حريص وراد احدهم ان الاربعة قراريط المربوبة من الستة عشر قرياطا الموقوفة على
 اولاد الذكور وراد شاهد آخر ان علوان يعني الما المدعى اس عطاء الله حد المدعى وهو اس عمه
 لم لمحمد يعني والد منصور المقر فسال نائب الحكم المذكور من حصر عن هذه الشهادة والاتصال
 فاجابوا انها حق وصدق واما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكون
 الابحريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود والمخبرين والاعطاء
 والمع واقعا موقفا ام لا (احاب) كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقفا الذي يوافق المقول المصوص
 عليه لان الشهادة به هو والدة وحده متصرفون في اربعة قراريط لا يشتبه المدعى ان لا يلزم
 من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقة
 الطريق على اخر ورهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما واما املاات به

مطلب اذا اتحدت جهته
 الوقيين يعمر احدهما
 من ريع الآخر
 مطلب لا يجوز
 للماطر صرف علة
 احد الوقيين المحضين
 جهة للآخر
 مطلب لا يجوز للماطر
 صرف علة احد
 الوقيين المحضين
 واقعهما وجههما
 للآخر
 مطلب القول قول
 قيم الوقت فيما حصل
 من العلة والصرف
 مطلب الشهادة
 بان يدعى الاستحقاق
 والدة وحده
 متصرفون في كذا
 من الواقف غير صحيحة
 ودعوى الاستحقاق
 على المستحق غير
 صحيحة بل على الماطر

يعطون الدفتر ان الشاهد اذا عسر للعاصي ان تشهد بتمابة اليد لا تقبل شهادته وانواع العسر
كثيرة فلا يجعل الحكم بالاستحقاق في علة انوقف بالشهادة ما هو وارده وحده متصرفون بمدركون
تصرفهم بولاية او وكالة او عصب او نحو ذلك وتما صرحوا به ان دعوى مؤنة الممنوع الى ذكر
لغة الاب والام الى الحد ليصير معلوما لان انشاء هذه السنة ليس ثبات عبد العاصي بشرط
البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للعاصي بدون ذكر الحد والمقصود هنا العلم بالسنة الى الواصف وكونه
ان عم محمد لا يتحقق به استحقاله من وقف الحد الاعلى استحقاق العمومة بانواع العلم بالام والسؤال
من حصر عن هذه الشهادة والاتصال وحوالهم انها حق وصديق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
واقعة سبحانه وتعالى المراد بالحق والاعلم لهم بذلك حلال والمحصن لاسماع مع قولهم لا يحصل انشاء
مستحل وان هذه الطائفة لا يكون الا محريص فانه انوى دليل على انشاء مسمى حريص في
حريص هو الواصف منهم هدامع تصرف علمائنا المستحق لا يصلح حصا وهذه دعوى على المصح
ولا سمع الا على الناطق في الرارية وكثير من الكتب الفتوى على ان لا تسمع الدعوى على المستحق
وهذه لم يذكر فيها ان المدعي عليه باطر او غير باطر والحاصل ان حالي المحصر المشتمل على ما ذكر
طاهر والله اعلم (سئل) في وقف اهلى اقترطه باطره الذي هو من حلة المستحقين لرحل ما به يستحق
في الوقف المذكور اربعة قرايط بعد اقراره على نفسه وطقق يتناول الاربعة قرايط من استحقاق
الباطر المقر ثم مات الناطق المقتضى فعلق اقراره دعوى المتني وحلص الوقف جميعه لامرأه ومن
شقيها دعوى المقر له ان متصرف في اربعة قرايط بالتالي عن والده فالان والده عن حده وان الوقف
الا ان محصر فيه وفي المدعي عليها التي هي الباطرة المذكورة وفي متني شقيها وان له ثمانية قرايط والذين
ثمانية قرايط ويطلب الباطرة المدعي عليها ثمانية قرايط فامكرت كونه من اولاد الناطق وروى
من اهل الاستحقاق واحصر شاهدان الباطرة المذكورة المدعي عليها ميرة بنت محمد بن حوده وعني
ان المدعي هو علي بن علوان بن عثمان بن عبد القادر وان حوده وعبد القادر احوان ولد احميل بن حريص
فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وبنت مدعي المدعي المذكور ام لا (اجاب) لا يثبت شهادة الشاهد
المذكور لمدعي حق باجماع العلماء لعدم صدورها على المدعي اذ لا يلزم من كونهم ما احوان ان يستحق
في علة الوقف فلا اعتبار بها فافهم والله اعلم (سئل) في قدور وقف معدة للاخاره استعمالها
رحل راجعاً اليه استعمالها من باطره فمعت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فلا يحكم (اجاب)
بقره احره فانها ما لم يكن نقصان قيمتها اضع لالوقف فيجب والحاصل ان اضع منها لالوقف من
(سئل) في حايوت وقف اهلى يؤخر كل يوم قطعة احره باطره ستة ثمانية عروش اسدية هل يكون
عبا فاحشا فالتحور احارته ام لا فعور لاسيا اذا كان لمصلحة (اجاب) الاخارة المذكورة صحيحة
والحل هذه والله اعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد مدعي مكتوب في شرط واقعه انه يصرف
على الواردين والمجاورين له وولاه تصرف ربه الواردين فقط لا للمجاورين الملاصقين له على هذا
مدة سن وكتاب الوقف مقطوع الثبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على المجاورين ام
ام يعمل بما كان يعمل به الطار المقدمون فلا (اجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو
محموط في ايديهم احرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسانا وتصرف ربه على معنى
عد التارخ والايطر الى اليهود من حاله فياسق من الزمان من ان هو انه كيف كانوا يعملون

مطلب اذا اقام مدعي
الاستحقاق بنة على
المستحقة في الوقف
ما ن حدها وانما حده
احوان لا تسمع

مطلب استعمال قدور
الوقف المدة للاخاره
فمعت قيمتها

مطلب حايوت يؤخر
كل يوم قطعة احره
باطره ستة ثمانية
عروش

مطلب يعمل في عله
الوقف بما هو مرسوم
في دواوين القضاة
لا تاعهد من حال
الدوام السابقين

مطلب انشاءه
على صفة ثم على ولده
احد وعلى بنتيه
عائشة ورجة

والى من تصرفونه مبنى على ذلك والله اعلم (سئل) في وقف صورته انشاء الواصف ونحو هذا
على صفة ثم على ولده احمد وعلى بنته عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم للذكر مثل حظ الانثى على ان من مات عن ولد او ولد ولد
او اسفل منه اسفل بنتيه لمن هو في درجة على اولاد الطهور منهم دون اولاد الطون فاذا اقرص
او لاد الطهور ولم يسبق لهم سبل عاد على اقرب عصات الواصف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
وسلمهم على الشرط والعتب المخصوص فاذا اقرصوا ما حكمهم عاد ذلك وقعا على سباط سيدنا الخليل فاذا
تعد ذلك تادوا على امراء المسلمين بشرط شروطها ان الطر على وصلة مدة حياته ثم من بعده
للارشد فالارشد من الموقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناطره واذا آل الى الفقراء فلماضي الشرع
الشرع بمعية السيد الخليل على بيتا وعليه وعلى فقة الانبياء صلوات الملك الخليل ومن ان
من تزوجت من الاناث من سلات الطهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا تأيم عاد استحقاقها هذه
الصورة مات الواصف عن ذكر من احد ورجة وعائشة ثم ماتت رجته ثم مات احمد ولم يبقا والمحصن
الوقف في عائشة وقام بها ما يعبرو الموحط لحرمانها ولها اولادهم لا هو اقرص عصات الواصف
فول يصرف ريع الوقف لها او لاولادها او لاصح الواصف المذكور او لسباط الخليل او للفقراء
ومن يكون ناطرا عليه هل هو حي اذا ثبت ارشدها او احد اولادها او احوال الوقف (احاب) اسلمه
وقام بكل مانع من الصرف اما عائشة بنت الواصف فترجها ادمي داخل في عموم قول الواصف
من تزوجت من الاناث من سلات الطهور كما هو ظاهر واما اولادها فلاحراهم من الوقف بشرط
لاولاد الطهور دون اولاد الطون وهم من قسم اولاد الطون ولو قدر ما عديم هذه الخطة
من كلام الواصف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهم لحجهم بها ومثل هذا
قول في جهة الم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان علمها ما صرحوا به اذا قام مانع
من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يروى المانع فعود الاستحقاق
واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائشة واولادها اذا كانت وكاوا امراء بمجه كونهم
من الفقراء وقد صرح علمنا بان الوقف حيث كان مسجرا في الصحة يجوز لاولاد الفقراء سائر
فلماضي ان يجعل ذلك لها وفي اولادها حيث كانوا امراء واما الطر فلا شك انه للارشد من الموقوف
عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام مانع ولذلك ادار المانع اسحق فاذا ثبت انها ارشدها
الناطرة بشرط الواصف كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في مدرسة جعل شرط واصها من راسطان
رحلا في الطر عليها وهو سكن بيت معين منها معد للشيخ وهو بيده وطبقه المشيخة والمدرسة
بواب يربدان يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد حرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت
معد له قبل لبواب السكنى في بيت الشيخ ام لا وهل له الجوار في السكن الى غيره من المدرسة وهل له
ان يسكن في بيت راكم على المسجد الاقصى بمسائه ام لا (احاب) صرح علمنا بان الوقف
اذا انتهت مصارفه تصاع كاه يطر الى اليهود من القوام فيما سبق مبنى عليه حيث حرى العرف
ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوز الى غيره وليس له ما زعه في البيت المعد للشيخ
وليس للبواب ولا لغيره ان يسكن نفسه ولا مائة في بيت راكم على المسجد الاقصى لانه مسجد
الى عان السماء فلا يجوز اخلاجه مسكا لانه يؤدى الى المنع فقال تعالى (ومن اظلم ممن مع ساحداته

مطلب اذا اشته
مصارف الوقف
يطر الى اليهود
من القوام فيما
ليس للبواب ان
يسكن في غير ما حرى
العرف به له

ان يذكر فيها اسم) و ثبت وجوب ازالة ما في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو اظهر للفتية
 من الشمس وحيث وافق فهو سكن له اليهود فيه فباسق لا يجوز العز من له نافع والله اعلم
 (سئل) في مدرسة لها ثواب سكنى في حلوة من حلالها حرج منها لمصلحة فسكنها نائب المولى
 فلما اراد الواب الرجوع اليها معه منها واسم ساكنها هل ذلك ام لا (اجاب) ان صرفها شرط
 ثاب من الواقف فهي على ما شرط والاسطر الى اليهود فباسق فهي على ذلك وان لم يعرف اليهود
 فيها فلا سكنى لهدا ولا لهدا من ادلس من لوازم صاحب وطبعة من الوظيفين ذلك وقد احدث ذلك
 من الحجيرة فيما اذا اشده معارف الوقت فراحه ان شئت والله اعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفا
 على سوا فاطمة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على سلفها ثم من بعد اقراره على ابن ابيها لادان
 ثم على اولاده ثم لجهة رت لا تطلع مات فاطمة عن بنتها مولى ولي ثم ماتت مولى عن اولادها احمد مولى
 و اراهيم وسبته و فاطمة ثم ماتت لى عن ولدها عبد الحواد و فاطمة ثم مات احمد مولى عن اولاده
 علاء الدين واسعد و فاطمة ثم مات ابراهيم عن اولاده سايان وحليل و رصية وعمر ثم مات فاطمة
 بنت مولى عن ولدها يوسف و آمنة ثم مات آمنة عن بنتها قادية ثم مات عبد الحواد عن اولاده ابى بكر
 وصالح و فاطمة و رصية هل يصرف ربع الوقت على المذكورين جميعا بالسوية ام يختص به اعلامهم مثلا
 (اجاب) يختص به اعلامهم بطاوعهم على و فاطمة بنت لى وستتة فيكون ربع الوقت بينهم اثلاثا لكل
 منهم الثلث للترتيب ثم وعدم التصص على التفصيل هذا وقد ذكر لى ان عليا المذكور اقرا به مشتركا
 بين الجميع واهم يستحقوه بسوية هل يصرف اقراره على نفسه لا على فاطمة و بنته فاحت ما به
 يصرف على نفسه مؤاحدة له ما اقراره فيقسم ربع الوقت اثلاثا ثلثه لفاطمة و ثلثه لستينة و الثلث الثالث
 بين على و بين المقر لهم سوية كجاء من باب الافرار والله اعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف
 ثاب على درية و ابنتها من اولاد الطهور و ثلثها تسارع معهم في اولاد الطلوع وهم يدعون اهلهم
 شركاء معهم في بالسوية ولا تمسك بقطع لاحدها بل هناك حرج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعى
 لما فيها من الحلل عند اهل العلم واشتد الامر في المصروف فما الحكم (اجاب) حيث لم يكن لهذا الثلث
 مرسوم في دواوين القضاة و تسارع فيه اهله من ائمت من الفريقين حقا بالنسبة الشرعية فهو له هذا
 اذا لم يعلم حاله فباسق اما اذا علم حاله فباسق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه و الى من يصرفونه
 فيبقى على ذلك لان العاقل اهلهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المطلق خال
 المسلمين فيعمل على ذلك قال في الباتار حاية في الاوقاف التي تقادم عهدا ومات الشهود الذين
 يشهدون عليها و تسارع فيها اهلها فخرى على الرسوم الموحدة في دواوينهم حتى القضاء وان لم يكن
 لها رسوم فالقاضي يحكمها موقوفة من ائمت في ذلك حقا يقضى له به و في واقعات الناطق فان اصطلح
 الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي يتد ذلك ويقضى بالماله بينهم اه و في اضع الوسائل ذكر
 في الحجيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت بمبارقه وقد ما يصرف الى مستحقه
 قد يطر الى اليهود من حاله فباسق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قد ماها
 فبادر على الحكم في المسئلة والله اعلم (سئل) فيما اذا سكن احد مستحق الوقف في دار الوقف بعد ما
 كسبها وورثه وى مكانه حاما معطى مفعته ترجع الى الساكن الى الوقف وصادق الناطر ونية
 المستحقين هل يرجع الى ملائق على الناطر او على المستحقين اولا ولا (اجاب) لا يرجع

مطلب مدرسة لها
 ثواب سكنى حلوة
 مخرج لمصلحة
 فسكنها نائب المولى
 ومعه من الرجوع
 اليها
 مطلب بعد اقرار
 احد المستحقين
 في حقه خاصة

مطلب اذا حصل
 السارع في الوقف
 بمسئل بدواوين
 القضاء وما كان عليه
 القوام السابقون
 والا فبالنية

مطلب سكنى احد
 المستحقين دار
 الوقف مرفوع
 الكسب وى مكانه
 حاما و اراد الرجوع
 بملائق

على احدنا صرح به في البحر فقلنا على القية انه اذا اذن الناطر للمستأجر بالعجارة ان كان معظم مفعها
 ترجع الى الوقف رجوع على الناطر والا فان كان ترجع الى المستأجر وفيه صبر والداد كاللواعة واشعل
 بهما كالسور لا يرجع مالم شرط الرجوع والله اعلم (سئل) في حاووق وقف عليهما ساء لرجل اسهم
 شذمه ومات هل تقابل ورثه ورثه ورثه ورثه المثل في تركته لمدة وصمه حيث لم يكن السمل له واعاوه
 حق الوقف (احاب) مع طالب ورثه ورثه ورثه المثل في تركته مدة وصمه حيث لم يكن السمل له
 ل كان الرصع بطريق العددي والرفع مشروط بما لا يضر بالوقف واذا اصر فهو الصيغ لسا له
 فليترص الى خلاصه مع وجود الاحرة عليه وقد صرح علماءنا ان الناطر ملكه ما قبل القسطن للوقف
 مبرورا وغيره ورجوع مال الوقف والله اعلم (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالطلب مدة
 من غير عقد احارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة سكنها باحارة المثل ويؤخذ
 الاحرة من تركته ام لا (احاب) نعم للناظر ذلك فقد افي الشرح على عام المقدسي بذلك في مسجده
 بعدئذى عليه رجل وحمله بب قهوة فقال لمرمه احرة مثله مدة شغلها تامله وصادك ما كان والا صل
 ان مباح الوقف مضمونة عندما بالنصب صيانة له والله اعلم (سئل) في مستأجر حان وقف استرم فعمره
 المستأجر بادن الناطر والقاضي من ماله ليكون ديبا على حبه الوقف فسد العين في الاحرة فراد عليه
 رجل آخر واستأجره لانه الاول عه ودفعت للناظر ماله من الدين بادن الحاكم لدفعه له فدفعه الناطر
 ومات وولى عليه غيره وانقصت مدة احارة الثاني فطلب ديبه من ورثة الناطر المتوفى هل له ذلك أم لا
 (احاب) ليس له ذلك والحال هذه اذ الناطر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن
 حيث اذن الحاكم الشرعي بمرجع على الوقف يؤخذ من عله لان القاضي تلك الاستدانة على الوقف
 فيملكها المولى عليه اذ اذن له القاضي ويؤخذ من عله بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله اعلم
 (سئل) في وقف شرط واقعه صرف فاصل وقعه لا ولادة فلان وفلان فلاة ومن عساه يحدث لذكر
 مثل حظ الاثني عشر خلابة لصله فلاة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ثم
 لا نسلهم واعاهاهم على ان من توفي منهم عى ولدوا من سفل ماد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعفه
 ومن مات لاس ولد ولا سفل منه ولم يصف ماد نصيبه من ذلك الى من هو في درخته وان لم يكن
 في درخت احد فلا قرب للموجودين الى الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم احمين قبل
 ان يصل اليه شيء من منافع الوقف وترك ولدا او ولدا او ولدا او سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى
 ان لو نفي حيا ما كان او اما او احدا او حدة ويدخل فيه اولاد السنين والسات وسننا لا قراس على حمة
 وتعيها مات احد المستحقين عى اس مات مات ماته في حياته ماله المذكورة قبل وصول شيء من الوقف
 اليها هل يقبل نصيبها لاسهادوا من مته المتوفى في حياته قبل استحقاقها التي من الوقف ام لا (احاب)
 اعلم ان الميت التي ماتت في حياتها ماله المذكورة لو كانت حية لشاركت اسها ما نصيبه قول الواقف ان من مات
 منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا او سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو نفي
 حيا ما كان او اما من الميت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه ام لو كانت حية اذ لو كانت موحودة
 لشاركت اسها ولا يباي هذا اشتراط الواقف ثم لان ذلك مات حصصه قوله على ان من مات عى ولد الخ
 ملو عملنا بمعمو اشتراط الترتيب لرم منه العاء الكلام اعنى كلام الواقف بخلاف ما اذا عملنا وحصصناه
 عموم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا امر يدعى ان يقطع به وقد اختلف

مطالب ادا في على
 حاووق الوقف متعددا
 يطالب هو او ورثه
 بالرفع ادا لم يصر
 بالوقف وعليه احرة
 المثل

مطلب ادا سكن
 مدرسه او مسجدا
 يجب عله احرة المثل

مطلب اسأجر حان
 وقف استرم فعمره
 بادن الناطر والقاضي
 من ماله فراد عله
 آخر واستأجره
 فدفع للاول ما صرح به
 على بادن الناطر ثم مات
 الناطر فاراد الخ

مطالب شرط صرف
 وصل وقعه لا ولادة
 الى ان هل على ان من
 مات منهم عى ولد
 او ولد ولدا استحق
 ما كان يستحقه الخ

امام السني في هذه المسئلة فانه احب عدم الدحول وتار ما احب الدحول وهو الذي حرم به البيهقي
 قول الشيخ حسن بن محمد في اشاعه ما خالفه في اولاد المتوفى في حياته به فواحدة لما ذكره فعلم بان احتقان
 اس الت التي مات في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يسقط به اس المراء المتوفى
 آخر والله اعلم (سئل) في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف
 من قوامه صرف على جماعة مخصوصين على وجه مخصوص خيلا لم تحيل هل يجب احراؤه على
 ما كان عليه من الرسوم ولا يكفلون الى ينة في اسال بسهم والحال هذه ام لا (احاب) نعم يجب احراؤه
 على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفلون الى ينة حيث كان في ايديهم خيلا له رجل قبل في ابيع الوسائل
 واما مسئلة اشتاء مصارف الوقف بمحكم صياغ كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الدخيرة قل سئل
 شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقيه قل يسطر الى المعهود من حله بما
 سقى من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والا من تصرفه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم
 كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواصف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه
 ومن القواعد الفقهية ان احصى ما يستبدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم
 (سئل) في ما تر وقف غرم لفداء المهدم لاندته في اتراعه من يداهل الشوكه هل له احدث ذلك
 المال من ارضاعه ام لا (احاب) بانه ذلك والحالة هذه في الحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء
 من مال الوقف الى كتب النوى ومحاصر الدعوى لاستحلاص الوقف من ايدي دوى الشوكه
 والله اعلم (سئل) في ما تر وقف لرم الدعة والسكون واسأحر اساسا من حره لا يعمل الواصف عليه
 القيام سبه فيه باخرة فاحشة وطلب احرا على عمله الف قرش احدث لكل باطر ولم يكن له ذلك
 فيما سقى هل يسوع له ذلك ام لا يسوع وماذا يلزمه (احاب) اعلم اولان علماءنا صرحوا بان الباطر
 اذا لم يشترط الواصف له شيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لان ما يأخذ بطريق الاخرة ولا اخرة بدون
 العمل واذا شرط كان من حيلة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في الحر وقد تمسك بعض
 من لاحرة قول قاضي حان وحمل له عشر الملة في الوقف على ان للقاضي ان يجعل للمتولى عشر العلات
 مع قطع النظر عن احرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضي الثاني بخط ما زاد على احرا المثل فاذا
 عدم صحة تقدير القاضي للباطر معلوما اكثر من احرة المثل فالفقه المحض انه حيث شرط الواصف له
 شيئا احده والا لا ما لم يعمل فيدفع له احرة مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر احرة
 المثل لارائه عليها والرائد سحت حرام لا قاتل محله وطرمه رد ما احذر رائد احرة مثله والله
 اعلم (سئل) في واقف وقف وقفا على سبه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده
 وعلى سبه وسقه ودريته ذكرنا اذا اقرصوا كان ذلك وقفا على الامات الطقة العليا تحجب الطقة
 السفلى فاذا اقرصوا كان ريع ذلك على اولادهم ذكرنا وانما اذا اقرصوا كان ريع ذلك مصروفا
 لحمة لا لتقطع الخ فهل قوله الطقة العليا تحجب الطقة السفلى شرط خاص بالامات ام عام في الجميع
 (احاب) هو عام في الجميع المذكور والامات قول اواقف الطقة العليا تحجب الطقة السفلى بعد
 ذكر الجهين المذكور والامات والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا كانت نوبة الامات فالحكم
 فيمن حكم المذكور فاذا انحصر الوقف في المذكور المتساوين في الطقة ومات واحد منهم عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لاني اس المدوى حتى تقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة

مطلب اذا كان للوقف
 رسوم في دواوين
 القضاة وعرف من
 قوامه صرف على
 الى جماعة مخصوصين
 يجب احراؤه عليهم
 ولا يكفلون ينة
 في اصال بسهم

مطلب اذا عزم الباطر
 مالا يدمه لا ترايع
 الوقف من يدي
 السوكه له احده

مطلب اذا شرط
 الواصف للباطر شيئا
 اسحقه مطلقا والا فلا
 احرة المثل ان عمل

مطلب قول الواصف
 الطقة العليا تحجب
 السفلى بعد قوله
 ذكرنا وانما اذا شرط
 عام في الجميع

عدم الصحة فاحاله يحمل على الرواية الثانية والله اعلم (سئل) فيما اذا كانت امرأة واحدة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرف فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوسع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم مات الابن المورث عن اولاد شاة ورحل واذا بقي على باطر الوقف المورث ان المرأة المرقومة حدثت لاته واثمت ذلك باليسة لدى القضاة والآن يطالب باطر الوقف فقدراستحقاقه في الوقف من حين موت حدثته لاته واثمت ان له ذلك فهل يجمع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسب ان المرأة حدثت لاته ام لا (احاب) نعم يستحق من حين موت حدثته بلاشبهة وطله على من تناوله لا على الباطر اذا للباطر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على طر ١٠٠ مستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبة شرعيا مع عدم الضمان منهم والله اعلم (سئل) فيما اذا وقف على اولاده لصله الموحدون يومئذ وهم محمد وعمر وعبدالرحمن وعلى من سيجده الله له من الاولاد المذكور والامات ثم على اولاد المذكور ثم اولاد اولادهم واولاد بنينهم وبنينهم بطا بعد بطا على ان من مات منهم عن ولد او ولدوا استقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد له عاد نصيبه اليه من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواصف المحصر الوقف في عبدالرحمن بموت اخويه قبله لاعتق وعقب ومات عبدالرحمن عن ابن صالح له عداقة وعن ابي اس من مات في حياته والده عبدالرحمن هل ينتقل جميع ما المحصر في عبدالرحمن لاسه ولا شيء لا ياسبه وكذا الحكم في بنينهما ما بلغت طعة تقاوعليهم من اولاد عبدالرحمن المستحقين له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف ام لا (احاب) بموت عبدالرحمن انتقل ما المحصر فيه في ولده عداقة بقوله من مات منهم عن ولد او ولدوا استقل نصيبه اليه ولا يصيب ناس الذي مات في حياته والده حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد صرف لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام الواصف على ما هو بالقوة فلا شيء لاولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولادهم وان سئلوا ماداموا في الحجب ببطقة ما المحصر من المستحقين فلا نصيب بالفعل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل استأجر ارض وقف للنساء والعرس فيها فبى ساء تملق قيمته اصناف قيمة الارض والمقر وله احره المثل هل اذا مضت مدة الاحارة او مات المستأجر عن ورثة واني الموقوف عليهم الا القلع يقلع ام يبقى باحره المثل حيث لم يكن في ذلك صرر رعاية لحاجب الوقف بدفع احره المثل ولحاجب المستأجر او ورثته بعدم اتلاف النساء خصوصا وقد استأجر الناس بمثل ذلك كثيرا (احاب) قال في الحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعهما بعي البناء والعرس وسلمها بعي الارض فارعة وفي القبة استأجر ارضا وقفا وعرس فيها وبي ثم مضت مدة الاحارة فلم يستأجر ان يستقوها باحره المثل اذا لم يكن في ذلك صرر واني الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئة الارض المتحركة وهي مفعولة ايضا في اوقاف الحماة اه كلام البحر ومثله في شرح السور المسماة بحج العمار وفي الحاوي الراهدى ذكر ما في القبة راعيا للاسرار لحم الدين الملائي بخلاف ما اذا استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر ان يستقوها كذلك ان انا الملك الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاعراس اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يصون المستأجر قيمة الارض للمالك فكون الاعراس والارض للعارس وفي العكس يصون المالك للعارس قيمة الاعراس فكون الارض والاحتجار له وكذا الحكم في العارية اه وات

مطلب امرأة لها
استحقاق في وقف
فان تم انب رحل
انها حدثه استحق
من وقت المور
لا من وقت الثبوت

مطلب المحصر الوقف
في رجل من اولاد
الواصف وقد شرط
ان من مات منهم عن
ولدا وولد ولد
استقل نصيبه اليه ثم
مات الرجل عن ابن
ان مات ابوه في حياته
وعن ابن

مطلب في رجل
استأجر ارض وقف
لنساء والعرس بها
فمضت المدة او مات
المستأجر واني
الموقف عليهم الا
القلع

عدو حود الاولاد لا يكون لمن في درجة الموقى ولا يلزم منه ان يكون لاولاده بل يرجع استحقاق
 الملب لاحيه لا لشرط الوافد بل لكون الوافد مقطوع الوسط واحوه اقرب الناس الى الوقت
 اه وقد اتي مولا الشرح احمد شهاب الدين الرملي الاضاري الشافعي مثل ما حيي به الشيخ ولي الدين العراقي
 والله اعلم (سئل) في رجل وقف وصفا على مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصله وهم عبد الرحمن
 وسليمان ورسوان وام الاحوة واما الخير وعلي من سيده الله له من الاولاد ثم على اولادهم ثم على
 اولاد اولادهم ثم على سلمهم وعمهم فدخل في ذلك اولاد الطهور ودون اولاد الطهور للذكر مثل حظ
 الانثيين على ان من مات من الآباء ولد او ولد ولد اسفل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد ولا ولد
 ولد اسفل نصيبه اليه من في درجة ودوى طه فمحب من روع الطقة العلما ثمانية من روع الطقة السلي
 ويحب الاسفل من روع الفروع غيره شجرة الخال في ذلك اذا ما داموا اذا انقرضوا واحصاهم باد وفاض على
 اقرى عصب الوافد من ساعلى ماس من هذه عماره الوافد مات عبد الرحمن في حال حياته ابيه الوافد عن
 ان يدعى عبد الرحمن ثم مات رسوان في حال حياته ابيه ايضا ولم يمتهم مات الوافد عن ابيه سليمان المذكور
 وعن منه ام الاحوة وام الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور اعلاء في ريع الوقف شيئا مع سليمان
 واحيه ام لا (اجاب) لا يستحق شيئا منهم وقد اتي في نظيره بذلك الشرح ابن سنجم والشيخ
 امين الدين بن عبد المال وغيرهما لان والده لا يستحق شيئا مع حياته والله حتى يصرف اليه لا باع اسفل
 اليه نصيب ابيه ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله اعلم (سئل) في نائب وقفا على
 نصيبهم على ولديه محمود ومحمد ومن سيده الله له من الاولاد المذكور والامات للذكر مثل حظ الانثيين
 ثم على اولادهم ثم على اولاد الطهور ودون اولاد الطهور على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد اسفل
 منه اسفل نصيبه لولده او ولد ولده وسله وعقبه على الشرط والرتبة المشر وحين ومن مات منهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب نصيبه لمن يوحى طبقه من مستحق الوقف المذكور ومن
 مات منهم قبل استحقاقه لهدا الوثني منه وترك ولدا او ولد ولد اسفل من ذلك فابى في الاستحقاق مقام
 اصله واستحق ما كان يستحقه ان لو كان حياته على حجة بر لا تقطع مات الوافد عن محمود ومحمد
 المروريين ثم مات محمود عن ست اولاد واحد صالح وسعد الدين واصيل وحر ونسيمة وعن اولاد ابيه يحيى
 الموقى قبل ابيه وهم خليل وارايم والبة ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين فاطمة
 وبور الهدى ثم ماتت فاطمة عن احمها بور الهدى ثم ماتت بور الهدى عن اولاد عمها يحيى المروريين
 وعن اعمامها وعماتها المذكورين هل ينقل ما يحس بور الهدى لاولاد عمها يحيى لكونهم في طبقه ام
 لا اعمامها وعماتها المذكورين (اجاب) هو لاهل طبقه المستحقين لان اعمامها وعماتها المذكورين لقوله
 من مات من غير ولد فالنصيب نصيبه لمن يوحى طبقه من المستحقين فخرج الاعلى والادنى وغير المستحقين
 والله اعلم (سئل) في ارض وقف قرية تعلب عليها تعلب وعرض فيها شجرا واكثر الشجر ومات
 المعلن فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل للمكتم على الوقف الدعوى عليهم وانما الارض
 للوقف ورعاها من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة العلب في تركته فوحد منها ومدة الفلاحين
 فوحد منهم وهل تنق الاشجار ما قلع (اجاب) نعم للمكتم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع
 يده على ارض الوقف واقامة الرهان عليه ورفع يده عن الارض ومطالبة بالاجرة المثل مذة وضع
 يده عليه بالة ما علمت وقلع الاشجار الموسوعة بغير حق ما لم يصرف ذلك بالارض فان صرفه والمصير للماله

مطلب وقف على منه
 ثم على اولاده الخ ثم
 مات احد الاولاد
 في حياته الوافد
 عن اس

مطلب اذا وقع
 في لفظ الوافد
 ان من مات عن
 غير ولد ولا ولد ولد
 ولا نسل نصيبه لمن
 يوحى طبقه من
 مستحق الوقف فانت
 شخص عن اولاد عمه
 واعمامه وعماته
 نصيبه لاولاد عمه

مطلب للمكتم على
 الوقف الدعوى على
 المعتدى ومطالبة
 باجر المثل وقلع
 الاشجار ما لم يصرف

واهي بعض علمائنا تحملها للوقف ماعل القيمة مبروعا ومبروع وهذا الذي يدعى الحويل عليه
وفي جامع الفصولين ولو اسئلنا حولها على ان يحمل للوقف من هو اهل القيمة مبروعا ومبروعا فيه صح
والله اعلم (سئل) في ارض وقف فيها المتولي عليها عرا سالفه ثم ملكه لروحه مالها عليه
واجرها الارض ليستمر لها حق فقلنا العرس فيها ومات المولى وهلك عايب الشجر ثم مات الروحة
ولها ست ذرع اسها الارض بغير اذن المتولي على الارض راعا ائمه لها حق الررع وانها احق بالارض
من غيرها لما بها من الشجر فهل رعه صحيح ام غير صحيح واذا مات غير صحيح هل يكلف المرأة واسها
الى قلع الررع وما في من الاشجار ولا تملك ان تمنع عن المولى بسبب ما في لها من الشجر ام لا
(احاب) يجب قلع الشجر والررع وتسليم الارض للمولى فارة عنها اذا ابتداء العمل وقع طلعا
وهو واحد الاعداد لا القربى قال عليه الصلاة والسلام (ليس لعرق طالم حق) وعلى تقدير ان يكون
اصل العرس وصع محق فموت المسأحر تطل الاحارة ويجب رد الارض الى ما كان له هذا اذ لم
يصر املع بالارض فان صر للمتولي ان يملكه فتمت معلقا لجهة الوقف والله اعلم (سئل) في
عراس وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر سبعين عديده وابعه واصبه لاخر وفي خلافه
ارض قراح للوقف يررع المشتري بها فلو لا يبيع بها هل يلزمه اجره المثل في القراح والمشتول
بالعراس ام لا (احاب) صرح علمائنا بالبيع لو اجر الموقوف بدون اجر المثل فبدر ما لا يباع
في حق لم يجر فقصه المسأحر وانفع به لزمه اجر المثل بالماطع على ما احتاره المتأخرون والفتوى
عليه وسواء في ذلك القراح والمشتول بالعراس اذ ما منع الوقف المصنوع مضمونة على ما في بعلمائنا
المتأخرون صيانة للما الوقف وان امتنع من اجره المثل يكلف الى قلع عراسه وبسبب الارض للمتولي حالية
عن عراسه ان لم يصر الوقف فان اصره فهو وانصع ماله فيترص الى خلاصه مع اذانه اجره المثل لا به مشمول
بعراسه وعلى ما عليه الفتوى يجب القصاص والامناء فعل المقتضى ان يبيع هو على العاصي ان يفضي هو الله اعلم
(سئل) فلما اوقف بعض الورثة حصته في دار ليس للمتوفى تركه غيرها عليه ومهر ووجه المسعرق لها
هل يصح وقعه ام لا (احاب) لا يصح لان اسمها في التركة بالدين يجمع الوارث عن الملك اياها والوقف
لا يبعد الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله اعلم (سئل) في اوقف وقف عقارا على هبة ثم
موت عليه على اولاده محمد وعلي وموسى وان الخير ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم ومن المذكور دون اذات ثم على جهة ولا تقطع مات الواهب عن الارادة بين المذكورين
ثم مات ابو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابيه حسن وكريم ومات علي عن ابيه خليل
وحسين ومات محمد عن ابيه طه وعن ابنه عوس مات ابو في حياته ابيه ثم مات طه عن ابنه
ابيه عوس ثم مات عوس لابن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي عن الواهب
عن ابنه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلي ومات حسين ابو خليل عن ابيه محمد وعبدالقي
وعن ابنه اسمعيل عن ابنه محمد وعبدالقي اي حسين الفتي ولاشيء لعمر الدين ابن حسين لموت
الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (احاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سبكر فصيب
نور الدين بن ابى الخير الربع ونصف حسن بن موسى الفتي ونصف شمس الدين وعلي ومحيي الدين
اسماء خليل الفتي ونصف محمد وعبدالقي اي حسين الفتي ولاشيء لعمر الدين ابن حسين لموت
ابيه في حياته جدته ولعالي وحسين اي محمد بن حسين حصه ابيهما وهي نصف الفتي وما عدا

مطلب عرس المتولي
عرا سالف ارض الوقف
لصه ثم ملكه لروحه
واجرها الارض ثم
مات عن ابن بنتها
وعرس في الارض

مطلب اسأحر ارض
وقف بدون اجر المثل
وعرس فيها وابعه
لاخر

مطلب لا يصح وقف
الوارث عدا استعراق
التركة بالدين

مطلب وقف على
هبة ثم على اولاده
فما احد الاولاد
عن ابنه وابن ابنه
ابوه في حياته ابيه

ذلك وهو ثلاثة اتمل مقطوع وحكم المقطع محلف فيه واصح الاقوال فيه انه يصرف الى امر الناس الى الواصف واستدلوا له بان الصدقة على الاقارب افضل لاهل صدقة وصلة وامرهم بها الى الواصف بور الدين بن ابي الخير ان الواصف وحسن بن موسى ان الواصف بهذا اصح ما دل فيه والله اعلم (سئل) في متولى وقف ولاء السلطان تولية ذلك الوقف من استاء ما رتب سنة كذا الى ما رتب السنة التي سدها وادله ان يصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الريت المحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لسوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله بادن الشرع التبريع وبما في سوير ذلك المسجد ليرجع سطره على ما استقر عند رعايا من الريت المرتب للوقف المشروط للتوير وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى القاضي الولاية وحمل جميع الريت المذكور ايرادا ومصرفا في الدهر المذكور وعين مقدار ايه من الريت نظير الريت الذي صرفه في سوير المسجد وبقي الريت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عمل للمولى المذكور قبل فصل الرب من الرعايا فقص المولى الحديد المصوب الريت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فمرص المعروف امره على السلطان فقرر امره بخص الريت المذكور ودفعه للمولى المعروف نظير ما صرفه في السوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان معه المتولى الحديد وصرفه في مدته من الوقف وتبين الآن ان المولى الحديد قصه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل حيث يصار السلطان ان كل متول يقص ماله سنة ويصرفه في مصارف سنة وقد صرف المولى المعروف بادن السلطان وقاضي الشرع الريت من ماله في السوير ليرجع سطره وحمل القاضي عند المحاسبة الريت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الريت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الحديد قصه وصرفه في مصارف سنة لانه مأموور بقص ما يتحصل في سنة ومموج عن قص ما يتحصل في سنة غيره ما يصار السلطان وحل ادا قصه المولى الحديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وحمله ايرادا ومصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع سطره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف ام لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على اتياء تقديمه وهو ان التولية على الوقف هل تخصص بالرمان ام لا والثاني ادا صرف المتولى بادن القاضي ايرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل الريت من جهة مصالح المسجد التي تخور الاستدانة لها بادن القاضي ام لا الرابع هل للمتولى ان يصرف ربع سنة في سنة اخرى ام لا الجواب عن الاول انه يخص بالاربع كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرها وهذا ملاحلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في الرارية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد فلا اذن الحاكم ماله لا يرجع في اوقف قل في الحر ومطامره انه لا رجوع له مطلقا الا بادن القاضي سواء كان اعق ليرجع اولاً وسواء دفع الى القاضي اولاً وسواء رهن على ذلك اولاً وفي الدخيرة قل في المسئلة قياساً واستحساناً وحمل الاستحسان الجواب بادن القاضي والعمل على الاحتحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصحاب من جهة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف او صف عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شح شيو حالي في مواء اذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الحديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويصن لتدبيره مالا احد ليس له احده ويصن الدافع له ايضاً والمولى العتيق بالخيار في تصمين

منك ولي السلطان
رحله على الوقف
من استاء كذا الى كذا
واذن له في الصرف
فاستقر عند الرعايا
الوقف الريت للوقف
فصرف من عبده
ليرجع مولى مول
آخر واحد ما استقر
عند الرعايا هل
ان رجح عليهم القدم

ايها شاء لو حود التمتع من كل منهما كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في كرم مشتمل على عنب
 وبنس من النبي وارثه وقف سيد الخليل عليه وعلى ساو على سائر الائمة اصل الصلاة واهم
 السلام من الملك الخليل تداوله الايدي بالثراء ثم اذبح رجل هو احد المستحقين على دى الدمانه
 وقف حده هل تسمع دعواه ام لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
 قال في جامع الفصولين واهما للمدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رسم لو ادعى ان رسم
 تسمع قل والاو قل بنفى وقال قله واهما لفتاوى رتيد الدين مستحق له وقف لا يملك دعوى
 غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على رجل معين هل يجوز ان يكون هو المولى نعم
 اطلاق القاصي ادخل في لا يمدوه وبقي ما لا يصح لان حقه احد العله لا الاصرى في الوقف فيه
 روايتان والاصح انه لا يصح دعواه غير ادن القاصي هذا ودعواه ان الكرم وقف حده لا يصح
 اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المقامه كاصرح
 به في القاموس فان اريد به الشجر فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض محال فيه وقد دل
 صاحب الدجيرة وقف الساء من غير وقف الارض لم يجر هو الصحيح لانه موقوف ولا فرق بين الارض
 والشجر من حيث القيام بالارض والقيمة بحكم الاتصال وان اريد كل من الارض والشجر فطلابه
 يذهبى القصور وان اريد الارض مبنية الطلال اولى وايضا ما صرح به الحافظ لو ادعى رجل
 على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها ريد من عمر وعليا ودواليد يصح الوقف ويقول هي امي
 واقام المذبحية ان ريدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البيعة انها كانت في يده يوم وقفها
 لان الانسان قد ينفق ما لا يملك وقد تكون في يده بمقتضى احواله او اعادة ونحو ذلك وفي مسئلتنا اذبح
 ايه وقف حده وقد يقف ما لا يملك فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله اعلم (سئل) في اراض
 موقوفة على مصاح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم عرس مزارحل عرساتهم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى
 من سيحدث له ثم وقفه وطرفه وحده وما يعرف به وبساليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه
 الشامل للارض والعرس ام لا (اجاب) الحقوق الثرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم
 فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه
 على هذه الكيفية لاسبابا وقد قال قاصيحا لوقال وقتت على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم
 على نفسي لا يصح اذ قد حرم قول محمد الذي هو اقرب الى مواضع الآثار وصرح في شرح الجمع
 ان اكثر فقهاء الامصار اشدوا بقول محمد والله اعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولى على اوقف
 الحرم بين الشريفين جميع جهات وقف الحرم بين مرة والقدس الشريف ولدت الرملة ومانس بيوت
 الوقف ودكاكه وحماماته وسائنه والحصى التي له في الجهات المذكورة والمرارع المعلوم ذلك له
 سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان راد عليك احد وقيل الزيادة يدفع لك
 من يزيد عليك ذلك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وان معلوم الوظائف المرتبة
 على جهات الوقف في السواحي المذكورة او لا لمخافة معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا
 عن الاجرة المبنية من مالك وصلب حالك الى غير ذلك من الشروط هل يلزم ما التزم بالشروط الذي
 شرطه المتولى عليه ام لا يلزم وله الرجوع على المتولى او على المدفوع لهم ام لا ولا (اجاب) لا يلزمه
 ما التزمه اذ الاحادة المذكورة مع الاتزام المذكور فيها فائدة ملازم ولا شك والواجب في الاحادة

مطلب في دعوى احد
 المدعى على دى
 الدمانه وقف حده
 وفي وقف الساء
 او اشجر بدون
 الارض وفي وهما
 بدومها

مطلب في اراض
 موقوفة عرسها
 رجل عرساتهم وقفه
 على نفسه ثم على
 ولديه الخ

مطلب في رجل
 استأجر من المتولى
 جميع جهات وقف
 الحرم بين مرة ومانس
 ولدت الرملة ومانس
 الخ

المدكورة اذا ناسر المسأحر احر المل و شرط الدفع حار حاسد وقد شرط الدفع لتمام المذمة للمسئ
والمسئ قد بطل بوجوب احر المل فلم يتم للمستأحر المدكور عرصة ملاقصار على المسئ وقد بطل
والشيء اذا بطل بطل ما في صمد اد سفلان الاصل بطل ما عر عليه فيرجع به على المولى لا بدفع
باده وامره له المشروط عليه فكل من حمله الاحره بالشرط والواحد في الاحارة العاسدة احره
المثل لا المسئ واذا احلنا اعني المؤخر والمسأحر فيها فالقول قول المستأحر لا مكاره الرائد وانه
اعلم (سئل) في رجل يريد ان يفت نصف دار له على صه فروخته مدة حياتهما ثم من بعدها
على ولدها الذكر وولد ولده هل اذا قضى غوازه يصح وبمسد ام لا (اجاب) نعم وقب المشاع
اذا قضى القاضي غوازه حار وارفع به الحلالى وسواء فيه قضاء الحطب وقضاء الشافعى والمالكى والحنبلى
لا به قضاء في فصل يمتدده وصرحوا بان للقاضى الحطب المقلد ان يحكم صحة وقب المشاع لاحلال
الترجيح في ذلك والمستله فيها قولان مصححان فيجوز القضاء والاداء باحدهما وبمسد القضاء بذلك
والله اعلم (سئل) في مسجد احاح الى العمارة ولما طره معلوم بشرط الوافى هل يصرف له احره
عمله حال المناشرة لها او لا وهل يستحق ما شرطه له الوافى في وقته عمل اولم يعمل (اجاب) لا ريب
ولاشبهة ان الناطر حيث شرط له الوافى استحفا كان من حله ما وقوف عليهم قال الكمال من الهمام
فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فأحد قدر احرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً اه وفي البحر بعد نقله
كلام الكمال وطاهر ان من عمل من المستحق من العمارة يأخذ قدر احرته لكن اذا كان مما لا يمكن
ركب عمله الا بصر من كالأمام والحطب ولا يراعى المعلوم المشروط من العمارة فعلى هذا اذا عمل
المناشر والشاذ من العمارة يعطيان قدر احره عملهما مطلقاً وامام ليس في قطعه صريرين فانه لا يعطى
شئ اصلاً من العمارة قال في الاشياء والطاقز ومما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة
الناظر اه فالخامس ان العلماء رحمهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء
لمبرها يعطونها وان فعل ما هو خلاف المشروع حين لكونه فعل خلاف المشروع الذى هو
في هذا الجواب مشروع وواقعة اعلم (سئل) في مدرسة لها خلا ومتددة هل للتكمم عليها ان يسد
باب خلوة من خلويها الى بداخلها ويحج لها ما الى سكة غير مائدة بغير رضا اهل السكة ام لا لماه
من بغير معاملها (اجاب) للمسككم ذلك لماه من تغير معالم الوقت وقضاء بعض العلماء بعدم حوار
فتح شاك الرسية في حذار الجامع الا اهراد لا صاحبة للجامع به فكيف يفتح باب الى سكة
غير مائدة بغير رضا اهلها هذا لا فائل به والله اعلم (سئل) في الرجل الصالح للطر على وقت تمام
من هو هل صرح به علماء الحنفية ام لا (اجاب) نعم صرح به علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فمن صرح
في البحر قلا عن فتح العدير بقوله الصالح للطر من لم يسأل الولاية للوقت وليس به فسق يعرف
قال وقد صرح به بما يخرجه الناطر ما اذا طهر به فسق كثر به الحمر ونحوه اه وفي الاسعاف
لا يولى الا امن قادر معه او سائمه لان الولاية مقيدة بشرط الطر وليس من الطر تولية الخائن
لاها تحل بالمقصود وكذا تولية العاخر لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة
قال في البحر والدمى في الحكم كالعبد وعراه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله بما يخرجه الناطر اذا
طهر به فسق كثر به الحمر حاس بالمسلم الدمى بركو وما يدين بالحديث الشريف (تركوهم وما يديسون)
والله اعلم (سئل) من دمشق تصاروة بالحرف اذا وصف رجل في صحه وسلامته وطوايته

مطلب ادافى القاضي
مخوار وقب المشاع
عد

مطلب شرط الوافى
لا اظر معلوماً
احتاج المسجد الى
العمارة

مطلب ليس للمسككم
على المدرسه ان يسد
باب خلوة من خلويها
ويحج لها ما الى سكة
غير مائدة

مطلب في الصالح بالطر

مطلب استحجار الورثة
من التولى مانع من
دعواهم المالك

واختياره ما هو جار في ملكه كروما على مساحد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة
الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف
المولى بالوقف على مقتضى شرط الواقف ومضى على الواقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واسفاس
الوقف شجرة ولاواقف المرقوم وورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المولى
والآن تدعى الورثة المر بورون ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته واقامت على ذلك
الجهة لحكم الحاكم باطلال الوقف والعناء وعاده من التث لكوه في مرض الموت فهل يكون الوقف
المدكور صحيحا لمضى المدة المذكورة وللإستعانة والشهرة في ذلك ويكون احارة الورثة لكروم
الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم ام لا (احاب) حيث اقرب الورثة بالوقف او استأجرت
من المولى الموقوف لجهة لا تصح بعده دعواهم للفاصل واذا تعارض البتال به كوه في الصحة
وبية كوه في المرض قدمت بية الصحة صرح به غير واحد من عامائنا وفي جامع الفصولين الاقدام
على الاشتراء والاستيهاب والاستيداع والاستحار اقرار ما به لملك له فيه احدى الرديات حتى
لو رهن المدعي عليه ان المدعي فعل معه شيئا من ذلك تدفع دعوى المدعي والورثة هما مدعون
ومتولى الوقف هو المدعي عليه ولا يخفى ما في السؤال من الخشوش والتشوش الصارة كذكر الشهرة
والاستعانة والقطع في بنية قوله وقف في صحة وسلامته وطواعيته واختياره الى غير ذلك من العبارات
وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفا محدودا على جهة تر وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم
ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم ام لا والطواب لا تسمع لان اقدمهم على الاستحار
اقرار ما به لملك لهم فيه لكتبا كتماعه لورثه من مسافة بعيدة احارة للسائل ورعاية لمعامل واقعة اعلم
(سئل) فباذا ناع احد مستحق الوقف الاهل المحكوم به بالنات الذي حمل آخره للمسد المحمدي على
شتره افضل الصلوة والسلام صح بيعه ام لا ولومكت في يدمشتره مدة طولة (احاب) لا يصح بيعه ويرد الى
الوقف وتحم احارة المثل كوهو المنع به سبابة لاوقف فان الفتوى على وجوب احارة المثل ما في طريق سكي
الوقف والله اعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الخوايب
وعبرها هل يصير حقا لا رما صاحب الخلو ويجوز بيع سكاه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع
على غيره من حكام الشرع التثريف نفسه (احاب) ذكر في الاشياء والظهار في القاعدة السادسة
في بحث العرفي الحسن انه ادى كثير ما عتاره قل على اعتاره يدعي ان يعني ما ما يقع في بعض اسواق
اعامرة من حلو الخوايب لارم ويصير الخلو في الخاوت حقا له فلا يملك صاحب الخاوت احراجه
مها ولا احارته لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوايت الخلو المورية ان السلطان المورى لما ساهها
اسكنها للمحار الخلو وحمل لكل حاوت قدر الحذم منهم وكتب ذلك بمكتوب الوقف اه وقد صنف
محمد بن محمد بن نال الحنفى في حوار الخلو رسالة مستقلة واستدل بآشياء اوجبها في الدلالة ما عتبه
عن واقعات الصريرى قوله وفي واقعات الصريرى رجل في يده دكان فباع ورفع المولى امره
الى القاضي فامر القاضي بفتح واحارته فعلم المتولى ذلك ثم حصر العائ فهو اولى بذكاه وان كان له
حاز به واحق بخلوه ايسا وله الخيار في ذلك فان شاء فبيع الاحارة وسكن في ذكاه وان شاء احار
الاحارة ورفع خلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر باء ذلك ارضى به والا يؤمر بالخروج
من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الصريرى قال صاحب مع العار بعد فقه ما قاله

مطلب بية يكون
الوقف في الصحة
اولى من بية كوه
في المرض

مطلب لا يصح بيع
الوقف ويحب على
المشترى احراجه المثل

مطلب مسائل الخلو

في رسالة له والمصلحة ما يشيخ في قواعده لكن عبارة واقعات الصيرري وماتدل على المدعي
وامه اعلم هذا وقد صرح علمنا ما بان لمصاحب الكردار حق اقرار وهو ان يثبت المزارع
والمساحر في الارض بناء او عرسا او كسبا ما تراه بان الواقب اولاد البطر في بيده
وفي اسحر ومصحاحه خلاص اميه وفي الخاوي الراهدى ايضا اساحر ارضا وفتا وعرس فيها
او في ميم ممددة الاحرة فلهما سحر ان يسه قبا ماحر المثل ادا لم يكن في ذلك ضرر ولو ان الوقوف
عنه الا ان اعلم ليس لهم تلك اهل قل في الحر ومصح العفار وهذا سلم مسئلة الارض المختكرة وهي
معهولة اساقى او في الحصى اهل وصورة ما في اوقى الحصى حاتوت اسله وقف وعمارته لرحل
وهو لا رضى ان يساحر ارضه ماحر المثل قلوا ان كانت العمارة بحيث لو رقت يستأجر الاصل
ما كرم يساحر صاحب البناء كلفه ونؤخر من عبءه والا يترك في يده مذات الأحرار
وقد ذكر في الحاية مسئلة مع سكي الحاتوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع العصولي في النسل
السادس عشر خلا عن الذخيرة ونس عليها في المساوى الكرى والخلاصة والبرارية واعلم
كسما نواى وهي شري سكي دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكي في دكان وقف فقال التولى
ما ادب له بالسكى فامر به بالدفع فلو شراء شرط الرازيرج على ثلثه والا فلا يرجع عليه شيء
ولا تساهله وفي جامع العصولي والقيصة والخلاصة وغيرها في المستأجر او عرس في ارض
الوقف صار له فيها حق العرار وهو المسمى بالكر دار له الاستقاء ماحر المثل اهل (اقول) ليس
المرس ما يراد هذه الحمل الفلغ بالحكم بل يبيع اليقين ما ارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوى شرائطه
ما حياح الاطراف السب اى هي الاركان في كل حادث كان وهي المعلومة في هذا البيت
اطراف كل قضية حكيمه ست يلوح منها الحق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

هذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لروحه من مالكى يراه او غيره مع ولرم وارفع
الخلاف كفى مثله علم لا به لم يكن محال للكتاب وللألسة المشهورة ولللاحاح حصو صابا للناس اليه
ضرورة لاساقى المعامل والمدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فاهم يتعاطونه ولهم فيه بيع كل وبصرهم
نفسه واعدامه فلو بما عدله تكثر الاوقاف الا ترى الى ما فعله المورى واحده من كل تاجر قدرا معلوما
بحس الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه اجماعا دار بحيث لو اراد ان يحلج لناحر
آخر يدفع له ذلك المقدار وما لمع ان بعض الملوك عمر مثل ذلك ماموال التحصار ولم يصرف عليه
من ماله الدرهم والدينار بل فارقته الوقف وفار بالتمعة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يجب
ما حصف عن اتمته والدين يسرو ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا اثار به على الموحدين والله اعلم (مثل
من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف اهل شرط واقعه ان يكون على عهده مدة حياته ثم من بعده
على اولاده لصله وهم فلاس وفلاة وفلاة وعلى من سيحده الله تعالى له من الاولاد الذكور والاث
بينهم على البرهة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على اسماهم
واعسابهم وان سلوا لثنا بعد فضل الطقة العليا منهم تحجب الطقة السفلى على ان من تولى بهم عن ولد
او ولد ولد او ولد او عقب عادما كان حاربا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على سله وعقبه

مصل حشمل على
معنى قول الواقف
ما نصه من هو في
درجه وعلى معنى
قوله ولم يكن في
درجه من ساوه
وبلى اقر الما وحودس
الله وعلى معنى
اسعة الح

بهم على العريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا ولد
 ولا عقب عادما كان حارياً على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته ودوى طمته من اهل الوفا يقدم
 في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ويستوي فيه الاح والتحق والاح لا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه
 فعلى اقرب الموحدين اليه من اهل الوفا مات وحل من اهل الوفا ومسحقه وهو في الدرجة
 الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد
 اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 الدرجة فلان يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل يسرد اس حالته وحده
 في ذلك الاستحقاق او يستترك هو واولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 موحود وهو مستحق في الوفا المذكور اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 من اهل الوفا اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 من اهل الوفا يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وما المراد بقول الوفا انها فان لم يكن في درجة
 المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموحدين اليه من اهل الوفا اعيدوا لنا الحواب واسطووه وبنوا
 لنا الدرجة ماتكون والطقة واللسل والعقب والقرب والعقد كثر الله فوائدهم ومصحح في مدتهم
 ونفع المسلمين بعلومكم اشعوا الحواب واوضحوه ايضا بينا لان هذه المسئلة موقعه على فتواكم
 احسن الله متعلقكم ومناكم وحل في اعلى الفردوس مقركم ومناكم (احاب) اعلم ان شرط
 الوفا كص الشارع وقد نص الوفا ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد
 عادما كان حارياً على المتوفى الى من هو في درجته ودوى طمته من اهل الوفا يقدم في ذلك الاقرب
 اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرطوه في صرف نصيب المولى المذكور الى من هو الاقرب اليه وفي درجته
 وهو اس حالته حيث كان من اهل الوفا لا اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 درجة لا اقرب القرابة ادعى الى عرس الوفا في الصرف بسده وقد نص عليه بقوله تقدم في ذلك
 الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربة التي هي الداعية الى الشفقة ومريد الرحمة والى
 بدل المال فلا إشكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لمرصه المذموم عبد العلماء حتى صرحوا انه يصلح
 محضاً فظهر مما تقر ان اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 اسمية من لا يتناول شيئاً من اهل الوفا خاتمة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشياء والظاهر
 ومع قول القائل بعدم حواره وقوله في السؤال ما المراد بقول الوفا عاد نصيبه لمن هو معه
 في درجته ودوى طمته من اهل الوفا يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشرط
 ولا يجمعه ما هو له مما صار بعدله بموت من كان يستحق او حود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه
 الوفا والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموحدين اليه من اهل
 الوفا ادلو لم يوجد من يستحق من اهل درجته يصرف لاقرب الموحدين من اهل الوفا له
 وتقدم شرحه واما الطقة فهي الجماعة والدرجة في معاهها قال في المعرب روح السلم رتبة الواحدة
 درجة واستعير للموقوف عليهم واللسل والعقب بمعنى والقرب والعقد احدهما خلاف الآ خر قال
 في المعرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقبل القرب في المكال والقرعة في المرة والقراءة والقرن

في الرحم والله اعلم (سئل من ميت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على اولاده
واولاد اولاده ونسبه على القرية الشرعية الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى وشرط العزل نفسه
ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل العزل للارشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الآن
ام مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (اجاب) العزل للارشد مطلقا وان لم يدخل
في الاستحقاق بالكلية فهو يصد ان يصير اليه قال في الاشياء والظاهر وما ذكره السبكي في تأويل قوله
قل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه
اراد اهل الوقف الذي مات قل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصد
ان يصير اليه اه انقول والسبكي قال في موضع آخر ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى
ان الوقف شامل لهم ومقتضى التصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا اقرب الى
قواعد الفقه والله اعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شرطا من جملة شرطه ان من مات
من اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فاعقب عاقبه فاقضى عاقبه على من هو
في درجته وذوي طبعه يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من اولاد اولاد
هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد وكذا نسل ولا عقب ولها اولاد عم وابن اخت من ابها
من اهل الوقف فهل ينتقل صيبتها لابن احتها لكونه اقرب اليها ام لا (اجاب) ينتقل نصيبها
لابن احتها من ابها الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على اولاد
الاولاد ثم وثم على انه من مات منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه نصيبه له ومن
مات منهم لاص ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبعه يقدم في ذلك الاقرب
فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد
ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من فخذ ام لا وقوله الاقرب
فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرحها الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله
الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله بصرف على من كان في درجته في نسخه او نقول بتقييد
الدرجة بالحد ولا يكون ناسحا عملا للكلام مهما امكن هذا وقد ذكر لي ان صاحب الواقعة يطلب
تفادي المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان مما لا يشده في خصمه فقررت عن المسئلة فرأيت
السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة
تفقد المسئلة ولا تخمد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فربما ان تقديم الاقرب الى الميت
اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف المالم يقصد الاقرب الى الواقف وهما لم يقصد الاقرب
الى الواقف فلذلك ترجيح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم لذى
الدرجة مبني على شهادة انه المستحق لحكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه
وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراده ليست بصحيحة وايضا فشهادة الشهود
بالاستحقاق في قبولها نظرا له حكم شرعي وهم اعاقلين لشهادتهم بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة
صحيحة والاستحقاق ليس اليهم حكم القاضي بموجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل اطراف
الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعندي في نفسه ايضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانه
لو نظر في ذلك وخالف مثلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كست اقول ان حكمه صحيح ينتج نقضه
فهذا الذي عندي في هذه المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصالحوا الى ان يقرض المحكوم له

مطلب اذا شرط
الواقف العزل
ثم للارشد فالارشد
كان العزل للارشد
معنا وان لم يدخل
في الاستحقاق

مطلب في تعارض
قول الواقف عاد ذلك
وقفا شرعيا على من
هو في درجته وذوي
طبعه مع قوله يقدم
في ذلك الاقرب
فالاقرب الى المتوفى

ويرجع الى مالته ويقتل ذلك في غيره من الارواق فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتسه
 الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهله من ان من مات اسفل نسبه الى ولده ولا يظرون الى قوله
 ثم الى ولد ولده ونسبه وانما اصناما كتب اضطر في ذلك الا في هذا الايام وهذا الامور بحسب ما به دفع الله
 في القلب والله اعلم انه كلامه اقول وللصرح به في كتمان متوا وشروحا ومساوي انه لا بد حل
 في اسم القراءة الادوار المرحم عبد الله حية فلا بد حل اس الم في قوله لا قرب فالقرب الى الموق
 لا مرحم غير محرم واس الاحت وح محرم قد حل فيه ونصرف انه نصح بجمع كلام الواهب والله اعلم
 (سئل) في قرية نصفا وقف لاربابه والصف الآخر لك لاهله فطلب صاحب الملك قسم حصته
 في حصة وتميز الملك من الوقف ليعمره ويتعم به كعب ساء وكساء فامتنع الناطر على الصف الموقوف
 عن النعمة وانى الخبير المذكور فهل يفتى ان يحرم الناطر على النعمة وعلى تخير الملك من اوجه لتسمع
 صاحب الملك ملكه كيف شاء وكشاه ام لا (اجاب) نعم يحرم على النعمة لتبهر الملك من الوقف فيدفع
 كل ما يخصه وقد صرح بالمشقة في كثير من الكتب والله اعلم (سئل) فيما اذا جرى بدم واحد او سبلا
 ووقف على مصالحهما اللارمة لهما اراضي بها عمارات ريسون مع الريسون المذكور وشرط الناطر
 لشخص مخصوص بقرير السفل كاسا لوسط علاقته وبوالة لم يحدث له احتياج المسحدا ذلك
 وعين لكل معلوما في كل سنة فهل يعمل بقرير السفلان حدث رأى المصلحة تمت في ذلك ولو لم يمت
 الواهب عليه مخصوصه ويحل للمعين له تناول ما عين له وان اصبح الناطر من دفعه احرم عليه ام لا (اجاب)
 نعم يعمل بقرير السفلان ويحرم الناطر على صرفه من على الوقف ولو لم يمت من الوقف عليه مخصوصه
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في وقف صورته اثنا اواقب وقفه هذا محرم اعلى ولده الصعل
 المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور خاصة ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اسماهم واعماهم المذكور على ان من مات منهم ومن اولادهم
 واسماهم عن ولدا واسفل منه اسفل نصيبه الى ولده واسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد
 اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولا عقب عاده نصيبه الى من هو في درجتهم منهم ااقرب
 فالقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واسماهم قبل استحقاقه لشيء
 من هذا الوقف وتركه ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا اقر من المذكور
 على هذا الترتيب المذكور ما ذلك وقفا على الموحدين من اولاده الا ان مات ثم على اولادهم
 على الشرط والترتيب فاذا اقر من الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم بدل عاد وفعلى سباط الخليل ثم انه
 حدث لوارث ولد اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور ونصرف محمد في جميع اواقب ثم مات
 عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فعصر في الوقف مدة
 تحكم قول الواهب المتقدم ثم على اولاد اولادهم المذكور ويدخله في ذكور الصل ثم ان الناطر وقف
 الخليل آان ادعى على محمد ان الوقف آل الى حصة وقف الخليل محتاجا لماه محمد احا حسن اس
 الواهب لم يدخل في الوقف لان الصير في قول الواهب على ولده الخليل حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لآلى الواهب تحكم القاضي رفع يد محمد وتسليمه الى الناطر
 ونفس الخليل فهل يتعين ذلك فكون حصة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث لواقف من الاولاد
 ام يتعين ارجاءه لواقف للقرائن الدالة على ذلك فكون حصة وقف الخليل متأخرة عن جميع من يسب

مطلب اذا طلب

صاحب الملك النعمة

يحرر الناطر على ذلك

مطلب اذا قرر

السفلان بوا

للمسحود كالتعلات

الوقف وحمل لكل

معلوما مع ومحرر

الناظر على دفع المعلوم

مطلب اذا وقف على

ولده الخليل وعلى

من سيحدث له

فالصير في له يرجع

لواقف

الى الوافى واذا قلتم تبين رجوعه الى الوافى ودخول ولده محمد فهل يتبع دخول محمد ان اس
منه ام يدخل ويستحق بالحتمين المذكورين ويقص حكم العاصي المتقدم (احاب) قد احاب به
الجمعية مصر مولانا الشرح حسن الترسلاى قوله الصير في قول الوافى وعلى من سيحدث له
راجع الى الوافى لالى ولده حسن ولا يورثهم رجوعه الى حسن احد من له نوع المام بمسائل الفقه
وحيث حدث محمد ان الوافى بعد صدور الوفاة بان لم يكن سابق الحدوث على ابيه حسن صار
الاستحقاق لآل حسن محمداً بن محمود مقداً على جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استفتى
في هذه الخادته تهاو بحمل الموضع في السؤال فاحلف الجواب بسبب ذلك فلا يورثهم معارضة
الافاء به من المشايخ ولستط من له الامر في حقيقة الحدوث والسق بين محمد ان الوافى وبين ابيه
حسن فان كان محمد سابقاً فالحق في الاستحقاق لآل سباط الخليل وان كان حسن سابقاً على محمد
في الوجود فالحق لمحمد بن محمود وهذا على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام اهـ (واول) اما
ارجاع الصير الى الوافى فما لا يثبت احد دونه في ادهو الاخر الى عرض الوافى مع صلاحية
الامعط له وقد فتر في شروط الوافى ايه ادا كان للمط محمدان تحت تعيين احد عمليه بالعرض
واذا حمال الصير الى حسن لرم حرمان ولد الوافى لصله واستحقاق اولاد اولاد اولاد سبته
وده عاية المند ولا يملك مكره اقرت مذكور لما ذكر من المخطوط وهذا المعايه ظهوره على
عن الاستدلال له واذا كان حكم العاصي مبني على ذلك يجب تفصيله لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان
مبني على وجود محمد آ الوافى فهو صحيح لا يجوز ان يؤول الى الوافى على من سيحدث ومحمد لم يحدث
بعد الوافى فلم يسأله لفظ الوافى هذا وقول الحب في حواء واركان حسن سابقاً في الوجود فالحق
لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بساقية له في الوجود وليس كذلك اد لو فرضا
ساقية حسن عليه في الوجود سير ايه كان آ الوافى موحودا ليس له حق لما قلنا ايه لم يسأله لفظ
الوافى لانه لم يحدث بعد الوافى والوافى انما وقف على حسن وعلى من سيحدث فليتب له ذلك وقلت

وما رمت دما للمحب واعما * حيث اقتضاهما في قضاء محرم

وكيف واحكام الشرعة واحب * صيانتها عن كل دخل مدم

والله اعلم (سئل) في احوى وقفا دارا مشتركة بينهما وكنتم ماصورة انشاء الوافى المذكران
وفيهما هذا على ايهما مائة حياتهما ثم من بعدهما على اولادها المذكور والامات بينهم على حكم
الشرعية الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد المذكور دون اولاد الامات وحالا
بعد انقراض اهل الوقف تأمرهم ذلك وقفا على مصالح المسجد الفلاى بمدينة مائس وسجل وحكم
به مات احد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الوافى الثاني وعن اولاد عمه فهل
حصة الوافى الميت تقصر في احيه او لا ولا احيه او للمسجد او للقرء (احاب) لا تقصر الى
الاح لعدم اشتراط صرف حصة احيه له بعد موته ولا اولاد ولا الى المسجد لانه مشروط بعد
انقراض اهل الوقف فعين صرفه الى القرء وقدره لشيخ السراج الخاتوق سؤال سورته ما قول
سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في احوى شقيقين ايهما عقار سوية بينهما وقفا على ايهما مدة
حياتهما ثم من بعدهما على اولادها المذكور والامات بينهم على حكم الرئيسة الشرعية للذكر مثل
حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد المذكور دون اولاد الامات كذلك ثم سئل اولاد اولادهم كذلك

مطلب احوال انشاء
وفيهما على ايهما
ثم من بعدهما على
اولادها المذكور
والامات وبعد ذلك
على المسجد الفلاى
مات احد الواقفين
عن ولد ثم مات عن
عمه واولاد عمه

ثم على اسلمهم وعقبهم كذلك فاذا انقرصوا وحلت الارض منهم عاد ونصا على اولاد الامات فاذا
انقرصوا واحمهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ونصا على مصالح مسجده عنه الواقفين ثم مات احد
الاحرار الشقيقين عن ولده وعن احده الوافين فهل يستحق الولد في حاة عنه من الوقت المذكور
شيأ لانهم اذا مات الولد ايصا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وما لما عياد للمسجد المذكور
او يستحق الوقت المذكور جميعه شقيق الوافين احد الوافين لكونهما نصا على اصبهما مائة
حياتهم ثم بعدها على ما شرطه فاحب المصريح ان الشخص لو وقف وقعه وقال وقعه على ولدي
هذين فاذا انقرصا فهو على اولادهما الى آخره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرص
احدا الابوين وحلف ولدا يصرف نصف الملة الى السابق والنصف الآخر تصرف الى الفقراء فاذا
مات الولد الآخر تصرف جميع الملة الى اولاد اولاده الى آخر ما ذكره (ابول) والمسئول عنه مساو
لهذا الا ان قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدها على اولادهما عملة قول الواقفين
ومسا على انفسا ثم من بعد ما على اولادها هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شعنا فيه علم انه مادام
شقيق الواقف الذي هو احد الواقفين بالنصف مصرى للفقراء والنصف له فاذا مات تصرف جميع
الوقت الى اولاده لعدم المانع حينئذ (وابول) فمعرض على هذا السؤال من نحو سبب واظلم
على احواله فيه لمشايج متعددين وكل واحد فهم شيأ فاحب على قدر ما فهم والمتحده ما ذكرناه المسار
والاقرب الى عرض الواقفين كما يظهر لنا تمل ثم طهر لي بالامل عدم صحة عباس سبحانه المذكور على المصريح
بالا ونصب واحد بخلاف المسئول عنه فاقوقف اثنين في مسئلتنا فيسبر كل واحدنا ما يخصه على اولاده ونصا
مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله اعلم (سئل) في سلطان حمل حرية الى مصالح لمسجد
واقي بعده سلطان آخر وجعلها الى ائمة وخطاه هل يبيع ما امر به شرعا وليس له من ارادة الشاثر
مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصر ما لله تعالى وما للحكم (اجاب) نعم للسلطان ان يبيع
من يشاء بعد وجوده لا يستحق ادهو ومؤمن اليه والخييار له في الميع والاعطاء والحال هذه والله اعلم
(سئل) من الشيخ ابراهيم الحباري في وقف معين باسم خطاه المسجد السوي واؤتمه وحل
الوقف كان الخطاه والائمة نحو حصة مثلا معين السلطان خطاه وائمة آخرى غير الحصة واشتركتهم
معهم في المباشرة في الخطاه والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركوهم في الملة ام لا (اجاب)
حيث لم يبين الواقف حاجة معلومين ولا عندا محصوما بل اطلق وقال على خطاه المسجد السوي
واؤتمه تدخل من انصف بهذا الوصف من حدث ثولية السلطان كما يدل عليه كلام المصنف وعارته
لو قال وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعدة حصة لم يدخل فيه سائر اولاده ومن يحدث له فهو
كما ترى قدني الدحول والتعيين والعدا المصنفين في واقعة الحال وفي اوقاف هلال قلب ارايت ان كان له
يوم وقف الوقف موالي وحدث له بذلك موالي قال فالعلة لهم جميعا والله اعلم (سئل) في وقف
صوره وقف على هبة ثم على اولاده ومن سيحدث له لذكر مثل حظ الاثنين ثم على اولادهم
ثم ثم على ان من مات عن ولد او اسلم منه ما نصيبه له ومن مات لاعتى ولد ولا اسلم منه عاد نصيبه
لبن هو في درجته بقية الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم لم يستحقه قلبي منه وترك ولدا
او اسلم منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا مات الواقف وانحصر وقعه في ابيين له فاقسمه
ماصة ثم مات كل منهما عن اولاد اولاد اولاده واولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد ذكرهم وامان

مطلب للسلطان
ان يحبس ما حمل الى
مصلحة مسجد
من يشاء بعد وجود
صحة الاستحقاق

مطلب اذا عين
السلطان خطاه وائمة
آخرين مع الدين
كانوا حال الوقف
صح حيث اطلق
الواقف

مطلب لا يطر لقوة
القرابة مع قول
الواقف يقسم
الاقرب فالاقرب
الا اوقاف

من سلها مما سواي في الدرجة ثلث واحد من الستة عن اح شقيق واخو من لآب واس حلة
من درية الواتق واس عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجه
واحدة وفي العرب الى الواصف سواء عيرانهم محلود في قوة العراة للموتى او يخص بالاح النشقي
دون النقة (احاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة المذكورين للذكر. بل خطأ الاثنى لكونهم
في العرب الى الواصف سواء ولا يطر الى قوة القراءة وصعها اذا لطر لها مع قول الواصف بقدّم
الاقر فالأقرب الى الواصف ولم يقل للبيت فعدا عن الواصف الا لدرية الى لا القوة وهذا مما لا ينك
فهو قد قرر عند العلماء تأخير الهوى عن امرأة وان كان صبيها وجهه الاستحقاق في الوصف واحدة
وقد شرط الواصف بقدّم الأقرب ولم يقدم فيه داحتهى على دى حبة في شرط وهذا واضح حدّا
لاشباح فيه الى زيادة اصحاب ولاطباب والله اعلم (سئل) في ما طر وقف عرل بعد جمعه العلات
وقعه المحصلات ووضعها في ما كى معلومة فطلب منه الباطر حالا ان يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه
فما شرط الواصف من الجهات والمصارف فاني دلت ان ذلك كله لى لاني ملزم به وقد وبت المصارف
من مالى بالعاتلى حتى هل يكون ذلك وفما شرعنا جميع المتولى حال الاعى العزى له ام لا يكون ويطالب
بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوصف نصيبه ولا اعتبار بقوله ادلا يصح الالتزام (احاب) لا يكون
قوله هذا وفما شرعنا ولا امرها مرعيا بل خطأ حليا وشيا فريا عن الشرع احديا ادلا قائل من دعاه
الاسلام صحة الالتزام في اوقاف الامام لا يك مهما اعترته كان ماطلا وكيمنا فومته كان مائلا
فان قدره سماعه وسع المعلوم او المجهول وان قدرته احارة فبى واقعة على استهلاك الاعلى
المعدومة الآس فيما قل وهي في الموحودة لا تخور فكيف يستأخر منها ماسحور وان اعترته
واها للميصرف ومنها ما يسقط فالبية في مال الوقف لا تخور ولو دعوى كهيئة الاب مال ولده
الصغير مع تحلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعترت ذلك صدقة منه على الواصف وقصد قاعله
فهو اخرى بالطلال الماسق ولما نه يؤدى الى طلال العمل شرطه الذى هو كس القرآن ونية
الاعبار بدنية الصورات فالحق المجمع على حقيقته والحكم المفق على شرعيته الحكم للمتولى
حالا باحدا مالات وقص المتحصلات ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المورل تؤخذ منه قهرا
وترفع يده عنها حرا كما هو العدل المأمور به لاسما في اموال الاوقاف التى نص على وجوب صيانتها
والاعتناء بنائها اكارا لاسلاف والله اعلم (سئل) في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم
ثم وثم وحمل آخره لجهه رة لا تقطع هل تكون وفما عليهم يسكنونها او يسلمونها اولهم السكنى
او الاستعلاء وهل اذا سكنها احدهم لفتيتهم مطالبة باخرة المثل (احاب) هي عند الاطلاق
للاستعلاء وليس سكنها هي في حق القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل لهم الاستعلاء
كما انه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستعلاء وصرح في البحر بوجوب احره المثل للشريك
اذا سكن من له الاستعلاء وفعل بالايحور والحاصل ان الواصف اذا اطلق اوعى الاستعلاء كان
للاستعلاء وان قيد بالسكنى تعيد بها وان صرح بها كان للسكنى وللإستعلاء حريا على كون شرط
الواصف كس الشارع فمن له الاستعلاء فقط لاحقه في السكنى ومن له السكنى لاحقه له
في الاستعلاء واذا سكن الشريك العلة وحده عليه احره المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى
او للاستعلاء وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن للصيق لا يستحق نصيبه احره

مطلب ادعى المولى
امرول ان ما حرمه
من سله الوصف له في
مقابلة ما حرمه من
ماله لا يكون وهذا
شرعا

مطلب اذا اطلق
الواصف او عسى
الاستعلاء كان له
ولا يكون للسكنى الا
اذا عيها
مطلب من له السكنى
لا يسحق الاستعلاء
والعكس واذا سكن
بالعبد وحده عليه
الاحره مطلقا

لان المصيق ليس له الا السكى ولو كان الى حب الآخر وليس له طلب احره لحصته وهو محل
 كلام الحنفى انه لا احره على الساكن يعنى للذى امتنع عن السكى للصيق اولعيره حيث لم يمه
 الشريك عنها وقد رد ذلك وافهمه فقد احتل على المصق كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله اعلم (سئل)
 في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسياهم سكنا واسكنا منهم من بعد كل سهم على اولاده ثم وثم
 وتم على حصة بر لا تقطع هل اذا سكنا احد الموقوف عليهم بماله من حق السكى الشروط له بهذا
 الشرط يستحق عليه الموقوف احره ام لا يستحقون (اجاب) لا يستحق الموقوف عليه احره ادسكناه
 بماله من الحق الشرط له معنى الواقف الذى هو في حوز المصلحة كمن الشارع قال في البحر
 بالاعنى فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكى ان يكرها ولو راد على قدر حاجة
 سكناه بغيره الا عاره لا عبر ولو كثر اولاد الواقف وولد وولد له وسله حتى صاب الدار عليهم ليس
 لهم الاسكناه تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور
 ان يسكنوا سائرهم وللنساء ان يسكنن ارواحهن معهم وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان قسم
 بينهم ولا يقع فيها مهابة انما سكناها لمحل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن
 بعضهم فلم يجز الآخر موصيا يكمي لا يستوجب الآخر احره حصته على الساكن بل ان احب
 ان يقصد معه في بقعة من تلك الدار بالاروحة او روح ان كان لاحدهم ذلك قبل والآخر المصيق
 وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى حب الآخر والاصل المذكور في الشرع واهرع
 في اوقاف اطراف ولم يخالفه احد فيما علمت وكيف يخالف وقد قتلوا احكامهم على الاصل المذكور
 اه واشتراط الاسكان لا يوجب استحقاق الاحره على من يسكن منهم لا بعد استوفى حقه الشروط
 له وهو السكى فلم يكن عاصبا لمصانع الواقف حتى يقول بوجوب الاحره عليه على قول من قال
 بوجوب الاحره على صاحب الوقف فانه لذلك والله اعلم (سئل) في دار موقوفة على حصة شرط
 الواقف السكن فيها لاثنتين مدة حياتهما فسكنت احداهما وطلت الاخرى السكن فلم يعمها
 وات الالمهابة او القسمة وفتح باب آخر فهل الثانية ان تحجر احتها على القسمة وفتح باب آخر او على
 انها باقاهم ليس له ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والمحل قابل لسكناهما من غير قسمة حيث
 لم توافقه الثانية على القسمة ولا على المهابة وهل اذا كان الواقف شرط السكن لا رأيين بعده الدار
 مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا او احدهما من غير صالحا المستحقين في الوقف ام لو هل اذ اصابا
 على القسمة وفتح باب آخر لدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير صالحا المستحقين ام لا (اجاب) ليس
 للثانية ان تحجر احتها على القسمة ولا على المهابة ولكل منهما ان تسكن روحهما معها وتجمع القسمة
 وان اصابا على الوحد المذكور وقد صرح المسئلة صاحب البحر ملا عن فتح القدير في كتال الوقف
 في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم (سئل) في احد الشراك في الوقف اذا سكن جميع
 دار الوقف بدون اذن النجعة هل تحب لهم عليه الاحره ام لا (اجاب) نعم تحب عليه قال في البحر فلا
 عن اقربة احدا شريك اذا استعمل الوقف كله بالعلية بدون اذن الآخر فعليه احره حصة الشريك
 سواء كان وقفا على سكنا او موقوفة للاستئلال والله اعلم (سئل) في وقف صورته انشاء الواقف
 وقفه هذا على عهدهم على مائة عمرة وراحدة وشمسية وامية يدهن بالسوية شارطا السكى لهن
 عند حاجتهن اليها آل الوقف الى راحدة وشمسية وامية فتب روجا وراحدة وشمسية على دارين

مطلب اذا سكن احد
 الموقوف عليهم بماله
 من حق السكى
 لا احره عليه لا بقية
 مطلب ليس للموقوف
 عليه السكى ان يكرى
 وله الا عاره وله
 ان يسكن روحته معه
 وبالعكس

مطلب لو طلب احد
 الموقوف عليهم السكى
 القسمة او المهابة
 لا يجاز لذلك

مطلب احد الشراك
 في الوقف على السكى
 او الاستئلال لو سكن
 بالعلية يجب عليه
 الاحره لا بقية

مطلب الشروط له
 السكى عند الحاجة
 ليس له السكى عند
 عدمها ولو كانت امرأة
 وسكنت مع زوجها
 فعليه الاحره

من دور الوقف وسكانها مع روحهما مع المية عنهما وابية قاصرة لادرج لها نحو احدى
عشره سنة فلما تروى حب ابية على روحها بها كذلك في دار من دور الوقف اصابها الدور معاوية
فما الحكم الشرعي في ذلك اسطوانا الجواب حائرين التواب (احاب) اعلم اولاً ان من المعتبر
في المذهب ان من له السكنى دار ليس له ان يحارها واحد عليها الا من يصيب من الوافى ومن له ان يحار دار
واحد عليها ليس له سكنها الا بتخص من الوافى وحت قصر الوافى السكنى على حاله الحاجة
ليس لهم عند عددها السكنى انما لهم الاستعمال فقط وهذا سكن مع عددها فاحتره المثل لذلك الدور
واحد للسكن على ارواحهم لا عليهم لما قرروا على الموسع لا على التابع كما قرروا في العصب
فأخذها بالاطر منهم وبصرها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والاورعها عليهم فان قلب ما فائدة
الاحد منهم والرد عليهم فلب حب كات الدور معاوية اعترت كل دار على حدة في احره مثلاً
لاحل الشركة الحاصلة في الوقف فاحص غير الساكن يؤخذ من الساكن فيدفع له مال في المحر فقلنا عن ابيه
احد الشر يمكن اذا استعمل الوقف كله بالعلم بدور اذن الا حرة فعله احر حصه الشريك سواء كان
وقفاً على سكنها او موقوفه للاستعمال اه وهذا صريح في ان السكنى بالعلم مع الحاجة بدور اذن
الشريك موحدة لاحره المثل حصه الشريك وقد علم الجواب بمافروا به على كلا الحالتين فاعلم ذلك
واعلمه قبل من حرر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم (سئل) في متولى وقف سلى درية
شخص سكنه احد الموقوف عليهم بالعلم بقصر يدفعه معارم سلطانية كالنواصر ونحوها يريد ان يشركه
طلب منه احره المثل لخصه في وتقبل يدفع المعارم هل يجب عليه احره مثل حصته ام لا وهل نفعه مقول
ام لا (احاب) عليه احره حصه الشريك سواء كان وصافى السكنى او موقفاً للاستعمال كما صرح به
في المحر فقلنا عن الصفة وليس للساكن ان يستغل ما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شي مما دفعه من المعارم حيث
لم يدر له بالدفع لرجع عليه حصته منها كما ان ليس للذي لم يكن ان يقول لا حراً ما سكن بقدر ما سكنت
لان المأياها انما يكون بعد انحصاره والله اعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجره في عمارة راد
سكنها احره مثله ونقص عليه باحره المثل لفساد الاحارة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حالة كونه
تاصراً بمعاره الى هي ملكه او حاله كونه حالياً عنها (احاب) يقضى عليه باحره المثل حاله كونه حالياً
عن معار به التي هي ملكه اذ لا يجب على الانسان احره ملكه اذا اسع به والله اعلم (سئل) في رجل
وقف وقفاً وحمل له مولاً وحمل له آخر ما طرا ابني مشرفاً عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين
الوطيعين بحيث يكون متولياً واطر الام لا يجوز الجواب معقولا بمصرحه مستدعاً من (احاب)
لا يجوز ان يجمع وطيعان في رجل واحد لا على ما ذكره اللطفي ولا على ما ذكره الامام محمد بن
الفصل والذي روى عنهما ما ذكره في الحاية في باب الوصى فيما يكون قولاً للوصية من قوله رجل
وصى الى رجل وحمل سيرة مشرفاً عليه ذكر اللطفي انهما وصيان كانه قد حملكما وصيين فلا يبعد
احدهما عما لا يبعد به احد الوصيين وقل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل يكون الوصى اولى
بما مال المال ولا يكون المشرف وصياً واثركونه مشرفاً لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم اه فهذا
صرح في عدم حوار اجتماع الوطيعين في واحد لا يلزم على ما ذكره اللطفي اه راد الواحد بالعرف
والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما بصرفا ولم يرص بواحد وانما على ما ذكره ابو بكر فاه يلزم منه
حوار تصرف الوصى لا على مشرف عليه وانت على علم بان الوقف يستق من الوصية وان مسائله

مصلب اذا سكن احد
الموقوف عليهم بالعلم
وصار يدفعه معارم
سلطانية غير اذن
شريكه يجب عليه احره
حصه شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه غير
اصره

مصلب اذا راد احره
الوقف لم يستعمل
استأجره لا يجب عليه
الاحارة حالياً عنها
مطلب لو شرط
او اوصى ان يكون لوصيه
ما طر ومشرف لا يجوز
جميع ما في رجل

تخرج منها وهذا ظاهر لا عار عليه و يظهر لله ، فادى امالة نظر اليه والله اعلم (سئل)
 في وقفه باطر و قوله هل يجوز لاحدهما ان يصرف في الوقف بغير علم الآخر ام لا (احاب)
 لا يجوز لاحدهما ان يصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له ان يسرد بالصراف كما هو صريح
 كلام علمائنا في غير ما مضى والقيم والمولى والباطر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به قرعهم
 المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يسمهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء
 والله اعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالارواق المصرية من ان
 السلطان يصيب باطرا عامتا عليها والاقواق التي بالقديس منها باطر حصص متصرف مصدوب من ولي
 السلطان ايضا هل للباطر العام رفع يد الباطر الخاص المصوب عن الصريف فيما يسوع له شرعا ام لا
 واداء عمل السلطان المتولى العام ونصب غيره بغير ذلك المتولى الخاص بيب المقدس ام لا (احاب)
 ليس للباطر العام رفع يد الباطر الخاص المتصرف المستفاد من نص السلطان وكيف ذلك والولاية
 الخاصة التي كما هو المقرر عند اهل العلم والاحتياط والقضاة والفقهاء ولا يعرف الباطر الخاص بغير
 الباطر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بعضها على الوجه التام ولا لازم بينهما بوجه
 من الوجوه ومسئلة لا يعرف نائب المستيب لمرله تكسب القضاة من هذه في هذه والاولوية اولى
 باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والاسره وهاهنا زيادة اليقين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين
 (سئل) في رجل يده وطيفة امامة على مسجد يؤتم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم اثني
 وقد شارح جميع المعلوم من قيم الوقف والحال فقد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق
 المعلوم الا بمقدار ما يشار والباقي يرجع عليه به ويكون موقوف الحقة الوقف ام كيف الحال (احاب)
 الذي تحصل من كلام البحر ان مقتضى كلام الحنفية انه لا يستحق الا بمقدار ما يشار به صرح ابن
 وهان في المسافر للجمع اوصلة الرحم حيث قال لا يعرف ولا يستحق المعلوم بمدة سفره مع انهما مازال
 عليه وان مقتضى كلام صاحب القبية وهو امام يترك الاملة لزيارة اقرانه في الراساتق اسوعا
 او محروا اوصلية او لاستراحة لآس به ومثله عمو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
 للعرف وانت على علم ان كلام الحنفية لا يصادمه كلام صاحب القبية وقد نص في اضع الوسائل
 ان مقتضى كلام الحنفية هو الفقه (اقول) وبؤيده ايضا بصهم على حوار الاحارة في هذه
 الصاعات فكان شبه الاحارة قويا فيها والله اعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل
 في اثناء السنة هل يسقط مملوومه المقرر له على الكتابة فيستحق قدوما عمل شرعا ام لا (احاب)
 نعم يستحق بحساب المدة التي عمل فيها لكون مملوومه في مقابلة عمل الكتابة فاداء عمل نصيب السنة
 استحق بصعب المعلوم او ثلثيها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه
 وكذا كل صاحب وطيفة يكون مملوومه في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الفرسوسي في اضع
 الوسائل ونص على ان المعلوم يسقط على المدرس والفقير وصاحب وطيفة تما وقد ذه في الاشياء
 وقرره وفي اضع الوسائل انه الاشياء بالحق والاعدل معللانه في مقابلة العمل يقسم قدره
 وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل لا تتردد عبر واحب والله اعلم (سئل) في اديات المدرس
 بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وطيفة التدريس ام لا (احاب) نعم يستحق
 المشروط بمعمله كما صرح به في اضع الوسائل وتسه في الاشياء والباطر قال في اضع الوسائل بعد

مطلب لس لا تولى
 ان يسرد بالتصرف
 بغير اذن الباطر
 وبالعكس

مطلب اذا تولى السلطان
 باطر اعاما وصاعلي
 الاوقاف ليس للعام
 رفع يد الخاص

مطلب اذا ام الامام
 بعض الاوقات دون
 بعض فله من المعلوم
 قدر ما يشار

مطلب اذا عزل
 الكاتب في اثناء السنة
 استحق بحسابه وكذا
 كل صاحب وطيفة
 يكون مملوومه
 في مقابلة العمل

مطلب اديات المدرس
 بعد مضي السنة
 استحق المشروط
 وكذا الفقير والامام
 وان في اثناء احسانه
 ولا يعتبر بحسب العاه
 بحسب الارولاد
 الموقوف عليهم فانه
 يتر ويهم بحسب العاه

قول رضى بها صاحب المنة بهذه اعروغ التي ذكرها صاحب امانة فيها ما هو صريح ودين
 ار المدرس والامام والؤد لا يمتري في جمعهم وق حروح الطه وما ذالك لان لهده الوظائف
 ثوب الاحارة ودين لان المدرس يترد الى مكان معين ويقرأ ويبد العلة ويهدى ثواب مراده
 الى الوافى وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعلة فكل العدر الذى يتساوله
 من الوقت الذى هو فى مقامه هذا العمل فى معنى الاحرة وهل فى الاشياء فادامات المدرس فى اثناء
 السه ملائيل بحى العله وهل ظهورها وقد انشتر مدة ثم مات او عرل يسمى ان يسلر وقف فسة
 العله الى مدة مباشرة الى مباشرة من جاء بعده ويسلر المعلوم على المدرسين وستر كم يكون
 مه للمدرس المعقل والمصل فعلى محال مدته ولا يشر فى حقه زمان بحى العلة وادراكها
 كفاء مرى حتى الاولادى الوقت بل عرى الحكم منهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة مما
 وهذا هو الاشء بالعمه والاعدل كذا حرره الطرسوسى فى اسع الوسائل والله اعلم (سئل)
 فى مدرس مدرسه مات والمدرسة صرة معلومة وارده فى كل سه لمدرسه وفكك يدرس فيها
 مد سبب لكن الصرة المربوة لم ترد فى سه من سبب ثم ولى السلطان مدرسا لها فأتت الصرة
 بعد سه من موت المدرس المذكور اولا فصارع ورثه الميب مع المدرس حاله قبل يتحكم فى الصرة
 او ارده فى زمان الحى لورثه الميب او يتحكم بها للمدرس حاله واداحكم بها لورثه الميت فهل الحكم
 المربور باطل لحاقه الشرع الشريف ام لا (احاب) يتحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف
 ربع كل سه لمسححه فيها وقد وردت فى مدته فلاتستداه وقد شهد بذلك اصول كثيرة وعروغ
 منها الحادث يضاف الى اربع اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحائولى
 فى فواوه انه لا يصرى ربع سه فى سه قلها خصوصا اذا صار عن السه الى لم تصرف للمتنوى
 والصرف يتحرله قطعا فعيب للسه الى وردت فيها فلا شبهة واداحكم بها لغير المدرس حالا
 لا يجوز لحاقه الشرع ترك المحقق لاجل الموهوم اذ هى لسته عقق والحال هذه واحتمال
 كونها عيب لسه المتوى موهوم وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) فى امام عزل اومات فى اثناء
 السه هل يستحق قدر ما عمل ام لا (احاب) نعم يستحق محاسبه كما حرره فى اسع الوسائل والله
 اعلم (سئل) فى كرم موقوف على اولاد الوافى مات ولد منهم بعد حروح زهرته وصبر ورثه
 حصر ما هل حصته ميراثه ام لم ين آل اليه الوقت بعده (احاب) بل ميراثه لان المراد
 بتلوع العله او حروجه او محيها فى كلامهم صيرور بها ذات قبة كما صرح به فى اسع الوسائل ولا شك
 ان الحصر لم يفته وقد صرحوا به اذامات بعد حروح العله فثقت ميراثه عنه بل صريح كلامه
 فى اسع الوسائل انه ميراث ولو لم يد صلاحه بل بعد كلامهم كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم
 تنهى العله وتانى العله على ظهور الرع من الارص والزهور من العصور لان له قيمة فى الخله
 كما قالوا فى حوار سيع ما لم يد صلاحه اه والله اعلم (سئل) فى رجل سافر لمدر فاستبان عه باثا
 فى وطنى امانة وحضارة مقترين عليه سمر ر شرعى وحمل للثاب عه اخره مغبة لما شترته عه
 فاسر مدة اشهر وسى الثاب فى احد الوطنين عه فو حتمته بالهائه الذى هو عبر مطابق
 للاواقع وما بهما شاعرتان فهل تجرح الوطنان عن الموب عه بذلك ام لا تجرحان عه وان كان
 الثاب تناول شأ من الوقت تؤخذ منه ولا يستحق الا الاحرة التى حملت له مدته مباشرة

مطلب مدرسة لمدرسا
 صره تردى كل سه
 ثاب ولم ترد سه من
 سه ثم ولى السلطان
 بها مدرسا فاداب
 حد موبه لسه ففى
 بلان ولو حكم بها
 للاول

مطلب الامام بسحق
 بقدر عمله اذا سئل
 او مات

مصلر اذامات احد
 اموقوف عانهم بعد
 حروح العله بان
 صار لها فقه بورث
 عه

مصلر رجل استبان
 رجلا باخره معه
 فى وطنى امامه
 وحطاه فابى الثاب
 الى السلطان ما بهما
 شاسرتان فوله
 عاهما ما على ذلك

ام لا (احاب) لانخرج الوطيعان عن الموب عنه ذلك ادلا يكون الوطيع شاعرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما اياه فكل وجوده شرطاً لصحة فسقده بقاءه في السؤال معاداً في الجواب امعاء ولا ارتباط في ذلك وكتب الاصول مترعته وموجحة لمعانيه وشعته فادانقر ذلك مع تقررت صحة الاستقامة كما جاء في اعاء سابق فماتاوله اللاب من باطر الوقف من معلوم الحيتين يجب استرداد اد لاحق له في حجة الوقف واعماله الاخره المشروطة الى شرطها له المستتب حيث وفي العدل المشروط عليه فماتاوله فان من اعطى شيئاً ساء على اه حق ثاب فتنين خلافه يسترد منه لعلهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله اعلم (سئل) هل للعاقب اقامة قيم على الوقف بمية باطره المصوب من حجة السلطان او للعاقب حصة صياغ علة الوقف (احاب) نعم يصح اقامته له ويسوغ له التصرف المفقوس اليه من اهل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قل في الاسباب ولو حمل الولاية لعاقب اقام العاقب مقامه رجلا الى ان يقدم فادا قدم تردت اليه اه ومثله في محصر الاختي لوقي هلال والحصاف وهذا في مصوب الواقف فمالك مصوب غيره وكيف لا يصح وتدين الطر فيه وصرحوا انه يجب الاعاء والعشاء بكل ماهو اصعب لوقف فادا علمت صحة اقامته مقامه سلمت حوار جميع المصروفات السابقة للباطر المقام مقامه والله اعلم (سئل) في محدونات موقوفات على الروضة الشريفة على عين استمرت والباطر عليها غالب عنها بدمشق الشام هل للعاقب الشرع الشريف بالقدس الشريف ان يصعب باخرة اشتر المرمتها سمص علائها لمصاحبة الوقف ودفع ضرره ان لم يحل بالزمة ام لا (احاب) نعم للعاقب الشرع ذلك لما فيه من امصلحة حتى صرح علماؤنا بالرفاقص ان يستأجر فزاشا للمسجد ملا تقرير لمصلحة وصرحوا بخوار الاستدانة على الوقف للتمبير اد التمبر من اهم مصالح الوقف فقد صرحوا بان الباطر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التمبر فانه يصمن اد لاحق لهم في العلة ومن التمبر للاحق لهم ومن الاحتياج اليه عمر اولاً وهذا عما لا توقف فيه فادن القاصي التمبر في مسقات الوقف واصلاح الاراضي صحيح فادن رضى المتولى ام عصب باخرة المثل وماتولها مجمع عليه والله اعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد العالي في مرض موته فاحدها المتولى بدموه وباعها بالعين الفاحش فهل يجوز وقفها وبها ام لا (احاب) وقفها غير صحيح على الاسح المفق في فوارث الواقف اتراعها من بد مشترها ومشترها رجح ثنها على المتولى الذي باعها مالم يكن حكمه حاكم شرعي يرى وقفها مشوباً شرائط الحكم لا يرتباع الحلان يحكمه في محل احتهاد والله اعلم (سئل) في اربعة احوه وقفوا عقاراً مشتركاً بينهم فانشأ كل واحد رسمه على رسمه ثم على اولاده المذكور ثم على اولاد اولاده المذكور ثم على المذكور من اولاد اولاد اولاده كذلك ثم على سله وان سفل لادخل فيه للانات الا ان تكون اخ فقيرة وروحها فقيرا فلها نصف مالها فلو ماتت اوها ولا ذكر له او احوثها عن غير ولد استحققت مالها والدها واحوثها ابام فقيرها وروحها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواتين واولاد اولاده وسيله المستحقين لمناصه عاد ماعليه لولده ثم على ولد ولده ثم سله بينهم على ما ذكر وان من مات من اولاد الواتين وساهم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولد وسيل عاد مآكل حارياً عليه على اهل درخته ثم على ولد من اسفل اليه من اهل الوقف ثم على سله

مطلب للعاقب اقامة
قيم على الوقف بمية
باطره المصوب من
حجه السلطان بل
ولو من حجة الوقف
الوقف

مطلب للعاقب ان
يصعب مباشرة لعداره
الوقف باخرة حيث
تاب الباطر

مطلب بخوار الاستدانة
على الوقف للتمبير
ولا يجوز الصرف
للمستحقين مع الحاجة
الى التمبر

مطلب وقف رجل
جارية على مصالح
المسجد فباعها للمتولى
بعد موته

وان سئل منهم على الشرط والترتيب المذكورين وان توفي من اولادك من الوافعين وسلمهم
وان سئل قل اسحقه ورك ولدا او ولد ولد اسحق ما كان يستحقه والده لوفى حيا آلا دور
اتمهل بحري ذلك عليهم ابدا ومن اسقط سلمه من الوافعين المذكورين من المذكور ما توفي النسل
كله ولا ولد ذكر له ماد ما كان حاربا عليه على سته ثم سالت به ثم على سالت به ثم وان سفلوا ثم
على اولادهم ثم على سلمهم وان سئل ومنى اخر من نسل واحد من الوافعين من الاماات ايضا
عاد ما كان حاربا عليه منى النسل على اخوة الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على سلمهم وان
سئل بينهم على ما ذكر في اولاد المولى من المذكور بحري ذلك كذلك عليهم ابدا فاذا اخر من نسل
الاخوة المذكورين ماسره لم يصعوا ماد ذلك وقعا على افاضهم من حجة ابيهم وعلى سلمهم يقدم
الاخوة والاخوة على غيره وكذلك اولاد سالت الوافعين المذكورين وسالت بينهم بحري ذلك عليهم
كذلك ابدا فاذا اخر صوا ماسرهم ماد وقعا على افاض الوافعين من حجة اتماتهم يقدم اغير منهم
على منى هذا اخر صوا ماسرهم عاد وقعا على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم
على منى افاض الاخر فاذا لم يوجد بها غير ولا يحتاج عاد ذلك وقعا على مصالح المارسل بها وحيات وقفا
ومنى بعد العرف الى ذلك ما وقفا لمصالح المستحقين الاخرى وسائر حيات وقفا ومنى بعد العرف
له كل على الفقراء والمساكين حيث وجدوا بحري ذلك كذلك ابدا هذه صورة كتاب الوقف ما
الوافعين الاربعة واقطع نسل ثلاثة منهم واخصر الوقف في ولد ذكر يدعى نبي الدين هو اس اس
اس اس احد الوافعين الاربعة ثم ما نبي الدين عن اسين ومنى هم سيب واحد واطمة مات
عقب من اسين كلثوم وعائشة ثم ما احمد عن منى ثم ماتت فاطمة عن اس اسمه محمد ثم مات
محمد المذكور عن اسين مؤمنه ورابعة ثم ما عائشة بنت عيب عن اس اسمه ركريا ثم ماتت كلثوم
عن اسين ومنى هم حافظ وحر الدين ومادة ثم ماتت واحدة من منى احمد عن اس اسمه محمد
والاخرى عن منى ثم مات محمد المذكور عن منى ثم مات حافظ من اسين ومنى ثم مات حجر الدين
عن اسين فهل يستحق الوقف كل من نسل سيب ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه
الوقف ام يحرم منهم نسل شئ اقصته عبارة الوافعين وقفا هذا فاذا علمت ما مستحقا لكل
فماستحق كل من منى محمد اس ما احمد وركريا وعائشة واولاد حافظ واحي حجر الدين وعادة
ومنى ما احمد ومنى محمد بن فاطمة من نبي الدين وهل يراعى وصف الحاجة فيهم كما شرط
في سته وكذلك شرط تفصيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا يراعى فيهم شئ من ذلك
(احاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عيب ونسل احمد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم
لاقططاع نسل الوافعين الاربعة من المذكور وصيرورة الجميع من نسل اى ومنى اس اس اس
اس الوافعين بموت احمد بعد موت عيب اى نبي الدين قد حلوا في قول الوافعين ومن اسقط نسله
من الوافعين من المذكور الى قوله ثم على اولادهم ثم على سلمهم وان سئل وقد اسقط المذكور
من سلمهم وما نبي الاماات ونسل الاماات والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهم وسلمهم
ان سئل قد حلوا لهم تحت هذه العبارة ما لا يشك فيه وقد رتب ثم وشرط من توفي عن اولاد اولاد
اولاد ماد ما كان عليه على ولده الى اخره ومن لافى اهل درجه فرجت الى مثله السكيات المحودة
من مثله الحساف وقص النسمة باقراس كل طقة فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور اذا علمت

من طلب لا سمن
النسمة باقراس
كل طقة

ديب وقد انقلب اسمه آخر من باب من اهل طه كنوه وهم ثلثه من سبيت ومن احد
 وجد من سبطه واحبب في الشعة الى طه اكل من حبه وصخر من ركريا وابنه ويحد من
 من احد ومن ثلث احمد وراثة ومؤمة من احمد من ربيع اوقف على ابي عسر - هما
 ناد كورا لاد من كل واحد - هما ثمانية -هم والازمان لاد ربع اربعة -هم كل واحد -هم -هم
 في الاي عشر -هم ثلث حائط اسفل صفة لامة وبعه احماسا لكل ذكره -هما حسان
 وللاي حسن وعوث حجر ادين اسفل صفة لامة انصاف لكل واحد منهما صفة ومن يحد من
 من احد اسفل نصبة الى منية صفا كدك والافون من اهل السعة وهم كركيا وابنه ومن من
 احمد وراثة ومؤمة فانون على انصافهم لركيا سها من ان عسر سها واحد -هم سها وح
 من احمد -هم -ها ومؤمة سها وراعي وصف احاحه وكذاب فصل الذكر واسرائيل - من
 في الاصل مع فرسه واعطانا المخرج مما لاصله موه لصرح قوله تجري الحلق بدب عليهم كذاب في كل
 حبه من حمله وانه اعلم (سئل) في وصف صورة كياه الذي سد ناصر مادي هو احد اولاد امهور
 المسحفين لزمه الفصل بالقضاء واحدا بعد واحد الى الآن اسما للاحه اسفل من حمد وارا هم
 وهما سوية على انصافهم من بعد كل -هما على اولاده وهم احد ويلي ومي وحل - س الروم
 اولاد محمد ومي ن وراهم وعلى من سجدت اهما من الاولاد كورا واولاد ماسوا على امره
 اسرع ثم على اولادهم ثم على انصافهم ذكروا وانما من اولاد امهور حصة دون اولاد العلون
 نشر لادسان فاقوهما على امره هذه الصورة لاصله وهكذا اولاد العلون من دون
 من ربيع اوقف ويشاركون اولاد العلون في ممتلكات صورة هاب من السجل سارح حه وبع
 الصورة لاصلية المذكورة يراه عن سعيه ليس بها قوله من اولاد امهور حصة دون اولاد العلون
 حدهم الكتاب سها من عند قوله على امره هذه الصورة الاولى الى قوله على امره اسرع اياه
 ليس نظره اليها فخر باظر الوصف الذي هو احد اولاد العلون لاصله الذي اطلقا اسرع
 وادعى على رجل من اولاد املون بأنه محجوب باسرها المذكور بعد سوية به معاصر عا بعد اعشار
 ما وجب اعشاره سها ثم ادعى بعده ولله العن المربور الذي منه الحكم اسرع الذي وص آخر على
 الباطل المربور استحقات في الربع منه الحكم اسرع في انصافه حكم الارب بعد سوية معصون
 الوصف لاصلي المسروح اعلم به معاصر عا بعد اعشاره معاصر عا بعد اعشاره معاصر عا بعد اعشاره
 الاصل المفضل بامضاء واحدا من واحد الباطل المعصون المحكوم به الخالي عن الشبهة ام
 الصورة المعقولة من السجل الخالي عن الدوب المرجح بها سها والكتاب وسق نظره على اوجه
 المسروح (احاب) لاشبهة في اراء المعول به والذي يجب اساعه الكتاب الاصل المفضل ثوبه معاصه
 المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المقولة من السجل الخالي عن الحكم والدوب المرجح بها
 سها والكتاب ليس بغير المذكور كما وقع ذلك كثيرا لا كسبه في معناه العلون والعهد على مامت
 لدى الحكم اسرع ومي - على - حائط والكتاب وكل يحمل معناه وانه اعلم (سئل) هما
 اذا كان كتاب وصف على دربه مسخا في سجل المعاصي المعصون في صادق اعطاء عن مداول الايدي
 ومط من السجل صورة في يد رجل من ادره وكتاب الوصف يجب يد من ادرية -كم كوره
 باظرا على اوقف اسفل اليه على كان ثله من المعاصي لكن في هذا الكتاب ما يحتاج السجل والصورة

فصل المفضل به
 كتاب او بالادى
 اسفل بامضاء لاما
 في ادي اسفل

معاصر عا بعد اعشاره
 الاصول المعاصم
 عهدا مامد السجل
 لا كتاب الوصف

من نحو زيادة كفه او قصها او خرب كفة ما يباير المعنى بالنسبة للمسجل والصورة وكل ثمار كره عليه
 حبل القاموس بثبوت عدمه فهل معنى ان يقدم العمل للمسجل والصورة التي تقاطع على العمل
 بالكتاب الموصوف تذكرا اعلاه بعد ان يظهر مقتضى لذلك (احاب) نقل في التارخية عن
 وصف الخصاص الاوقاف التي تقدم امرها ومات اليهود اذ ينسبهم عليها ما كان مرسوما
 في دواوين القضاة وهي في ايديهم احريم على رسومها الموحدة في دواوينهم استحسانا اذا تارخ
 اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاء القيلس فيها عند التارخ ان من احق احكام له
 انه فقتضاه ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه وطاؤه لا تماخذه وفي مثل ذلك اقياس
 عدم العمل بها اصلا لانها بالشرع وانتهى العلم (سئل) في طاحونة موقوفة وقنا شرعيا آخر
 باطرها فبراطين منها لرحل سبعين سنة في عشرة عقود كل عقد سبع سنين باخرة قدرها ثلاثون
 سلطاسا لذي قدس حلي المذهب وكتب في صك الاحارة ماصورته وحكم بموجب ذلك ومن موحه
 عدم اصحاب الاحارة بموت المتأخرين او احدهما فوضع المتأخر يده عليهما مدة سبعين ومات
 الآخر ثم المتأخر عن ولديه محمد وعروة فوصا ايديهما عليهما وركبهما دين لرحل ومات هذا
 الرجل عن صميرين هما السجل وبني فآخر محمد بعدموت ابيه سلوة وانحصار ارضه فيه ائيراطين
 لاسمعل وتقي بمقد وصحهما لهما بقية سى الاحارة فوضع الوصى يده عليهما بينين فتناول سلوة
 ائيراطين مدة سبعين فلما حكم في ذلك كله (احاب) الاحارة المذكورة على الوصي المذكور عن صحيفة
 لكونها احارة طويلة وهي لا تصح في الوقت ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقت ولا في ملك
 ومحب احارة المثل على كل من وصع يده على المتأخر فعدمته وقد قدر ان الاحارة تفسخ بموت
 العاشرين او احدهما حيث سقطها العاقل لفسخه على تقدير صحة الاحارة فهي قدما صاحب بموت المتأخر
 لا بعد مدها لفسخه وحكم الحسلي بعدم اصحابها بعدموت المتأخرين او احدهما لا يبعد وثقة اسماء
 لان الموقوف المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعي مخصوصه ولا يتصور حل حياه المتأخرين
 فكيف يحكم بعدم الاصاح بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوى صحيفة بفسخ
 الحكم عليها لدفع الخصومة بين المدعين فيما ادعى وحين حكم الحسلي بعدم الاصاح بالموت لم يكن
 وقع الموت فهو حكم في غير حدة فلا يرجع الخلاف بل هو افاء لافضاء ومن المبرور ان الاوقاف تحل
 فيها احرار المثل بالغة ما بلغت ويحب الافاء بكل ما هو اجمع او وقف ميباه له حتى صرحوا ان دفع القصة
 مضمونة على صاحبها وعليه السوى والله اعلم (سئل) فيما اذا اشترى احوال من ممر ومكنا ما بها
 ثمن معلوم مقصود وتصرف المشتري في المكنا المبرور مدة والآن يدعى المشتري ان المكنا
 المبرور وقف فهل يسمع دعواهما بذلك ويقسم البيع المذكور بعد ثبوت ذلك باطريق
 الشرعي ام لا (احاب) نعم تسمع دعواهما على متولى اوقاف ان كان له متول وان لم يكن له متول فليس
 يسمع متوليا فيحصلان ويشترى اوقفية وذا امتها طهر بسلام البيع فيستردان الثمن من ثمنه قد
 في التارخية فان لا على فواى التحليس ادعى مشتري ارض على ثمنه ان هذه الارض موقوفة
 وقد نتمها على ايها المانع بغير حق قل ليس له هذه الخاصة بين مع المانع اتا ذلك للمتولى وبلم يكن
 هانك متول فليس على بفسخ متوليا فيحاصم ويقتد اوقفية فانا انت اوقفية طهر بسلام ابيع
 يسترد المشتري الثمن من ثمنه وقل فيها ايضا ما نال من الدعية سئل عن اشترى من آخر ارضا وبعدها

مطلب آخر باطرها
 الوقت فبراطين في
 طاحونه لرحل
 سبعين سنة في عشرة
 عقود وحكم بذلك
 حلي وبعدم اصحاب
 الاحارة بموت
 المتأخرين

مطلب سماع دعوى
 المشتري ان المانع
 وقف والخصومة
 مع المتولى ان كان
 والابن القاموس
 متوليا

ثم ادعى على النافع ان هذه الارض وقف على كذا وقدعت ماليس لك بيعه ووصت النش من يبرحق
فعلبك ان ترد النش على حله الخاصة وهل له ان يحمله بالله ما لم ان الارض الى بتمتلى انها ارس
وصف كذا وليس عليك رد النش على فقال لا ولا يصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم
المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول يصيب الفاضل وحلا يخاصم فادا تمت الوقعة طهر بطلان البيع
فبترد المشتري النش المؤدى الى النافع اه وفي جامع العصول في الفصل الثالث عشر في دعوى الوصف
والشهادة عليه ادعى المشتري على ثامنه ان البيع وقف تفل في الاصح ويقص البيع اه على ثامنه
ان كان هو المتولى وفي الحاوى الراهدى فع حج للقاضي عدل الحار الححدى اشترى ارضا ونصرف
فيها سبعين ثم افام بية على ان فيما كرده مسلة فله ان يسترد ثمن الكرده قال وفي ط للمحيط ليس
الخاصة في المسلة اليه بل الى المشتري مع النافع حيث لم يكن متوليا انما هي لتولى الوصف وان لم يكن له
متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فينت الوقعة و بطلان البيع ثم يسترد النش وحوار
الححدى مستقيم على قول الفقيه اني حمصر وانى اليت والصدور الشهيدان دعوا وان لم يصح اى
على عبر المتولى للنافع لكن نقيب الشهادة على الوقعة وانما هل على قول كثير من المشايخ بدون
الدعوى اه وفي الخلاصة رحل باع ارضا ثم قال اني كسب وفتحها ان قال هي وقف على لا يصح هذه
الدعوى وليس له ان يحمله اما لو افام اليمة تفل كالجو شهودا على علق الامة من غير دعوى الامة تفل
فكذلك هما تفل وان لم تصح الدعوى هو المحار وكذا لو ادعى المشتري على ثامنه ان هذه الارض
ونف على مسيحد كذا وفي الحاوى قال تفل اليمة ويقص البيع عدل الفقيه اني حمصر قال الفقيه
لبوالبث وبه باحد اه والقل في هذه المسئلة كثير فليقتصر على ما ذكره الله اعلم (سئل) فيما اذا باع
جماعة لاجور جمع مكان معلوم ساء على ايه حار في ملك البائعين ثمن معين مبيعوس وعمر المشتريان
في المكان المر نور عمارة جديدة ثم طهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به لحجة الوقف بموجب الشرع
الشريف فهل يسوع للمشتريين الرجوع على البائعين فالن المرقوم وتبيعة العمارة المرقومة مبنية
ام لا (اجاب) لاشبهة في انه يسوع للمشتريين الرجوع فالن المؤدى الى النافع صرح به عال علمنا
واما الرجوع فبيعة العمارة فلهما ان يرجعا بقيمة ما يملكه ان يهدمه ويسلمه لهما قال في المحتى اشترى
دارا وحصصها اوطين سفلوحا ثم استحقق لا يرجع على النافع فبيعة الحص والنيل وانما يرجع
بقيمة ما يملكه ان يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشياء والطنائر وفي بعض الكتب للناظر يملكه
اى رصا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الاحارة فاهل القيسيتين للوقف مروعا وغير مروع مال
الوقف فان لم يرص الباني فهو المصعب لاله فليترص الى خلاصة وادان ترص عليه احره ثلثه للوقف على
اختيار المأخرين في صيان ما مع الوقف بغير عقد احارة فيه والله اعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان
من جماعة جمع مكان معلوم ثمن معين مبيعوس لدى حاكم شرعى حتى بموجب حجة شرعية ثم هد
الحجة المرقومة حاكم شرعى مالكي وحكم الحاكم المالكى باسقاط علة المسع ان طهر مستحقا للغير يملك
او وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مدهه الشريف وكتب بذلك
حجة والا ن طهر ان المسع وقف وحكم به لحجة الوقف ويطلب اهل الوقف المشتريين المر بويرين
ما حرة مثل المسع في مدة نصر فلهما فهل يسوع للحاكم الحصى اعاد حكم الحاكم المالكى باسقاط العلة
المرقومة ام لا (اجاب) لا يسوع للحاكم الحصى اعاد حكم المالكى في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه

مطلب رحل باع
ارضا ثم ادعى ان
كسب وفتحها

مطلب اشترى مكانا
وعمر فيه عمارة
جديدة ثم طهر ان
المكان وقف فاراد
الرجوع بالعمارة

مطلب اذا حكم مالكي
بانه لا يلزم المشتري
شيء ان طهر استحقاق
المسع ولم يعلم بذلك
لا يمد حكمه لو طهر
اه وقف وعلى
المشتري احره التل

بعيه وليس الوقف كالحرية بل المقيّد به عندما لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه
 يكون على الناس كافة وللمستلم على الوقف ان يطلب المشتريين المربورين ماحرة المثل في مئة وضع
 ايدهما عليه على ما عليه الله وي صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على العاقل بل لوعلمانه
 صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا لعاد الحكم المجتهد ان يصير الحكم خاتمة بحري
 فيه حصومة صحيحة عند القاضي من حصم على حصم وما ذكر من حكم المالك لم يخبر فيه حصومة صحيحة
 عند القاضي من حصم على حصم حتى يمدح حكمه فيه وقد صرح في الخواص القدسي ما يقتضي بكل ما هو اوسع
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير واحد من علمائنا باختيار الاعمق فالاعمق للوقف
 في مسائل كثيرة والامناء بذلك والله اعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك فيها انسان ما من احد من الاربع
 سنوات والخاصة بشارتها وحده فقص جميع معلومها وحصر الشريك بتعدد ذلك وطلب ما يخص
 مساهله له ذلك حيث اتم سائر ولم يصب ناشأه يقوم مقامه لا (احاب) ليس له ذلك والحالة هذه
 وقد ذكر اس وها ان الحرج صلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق هما العزل فاما لك بغيرها والله
 اعلم (سئل) في وقف صورته اشياء الوقف المذكور وقته هذا على مدة مدته حياته ثم من بعده على
 اولاده لصله الموحدين الآن وهم سراج الدين عمر وعبدالرحيم وارايم وامة ارحم وامة ارحم وامة
 الكريم المشمولون الآن بمحرمه وولاية بطرقة القاصرون عن درجة اللوع وعلى من سيحدثه الله
 تعالى له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالعريضة الشرعية فسمه الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم
 من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ودرتهم وسلامهم
 وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطقة العليا الطقة السفلى
 دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور ولد او ولد عا دسببه لولده او ولد لولده او اسفل
 من ذلك ذكر اكان او اثنى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولد ولا اسفل
 من ذلك ذكر اوا اثنى عا دسببه الى من هو في درجته ودوى طبقة فان لم يوجد احد من مستحق
 الوقف المذكور مساو له في درجته ودوى طبقة عا دسببه الى اقرب الموحدين الى الوقف المذكور
 وشرط الوقف في استحقاق الاثنى ان تكون ايمانها كانت ذوات زوج فلاحق لها في الوقف بل يكون
 لها السكن لا الاسكان فان تأتت ماد استحقاقها فاذا اقرص المذكور من اولاده يرجع ذلك كله وما
 على سائر الموحدين حتى دالك ان كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولادهم
 ثم على اولادهم واولاد اولادهم بطرقة من ايمانها امواود ثم ما ساقوا الى ان يرث الله الارض
 ومن عليها وهو خير الوارثين اقرصت الاما من اولاد الوقف وانحصر هذا الوقف في حليل
 وشروين وشرف الدين وهم ابناء ابناء الوقف المذكور من حليل عن محمد جاني ثم مات شرف الدين
 عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابيه نور الهدى ثم مات القاضي محمد شرف
 الدين احوفاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جاني اس حليل عن ثلاث بنات وهن عائنة
 وهومة وراة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائنة بنت محمد جاني اس حليل
 عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنهما احمد ومحمد وبنت بدرية وصفيّة وكبير
 يقسم الوقف بين الموحدين (احاب) لصفيّة بنت شرف الدين اربعة قراريط واراة احاس
 قيراط وثلاث خمس قيراط ولدت نور الهدى بنت شروين خمسة قراريط واراة احاس قيراط

مفاتيح انسان يشتركان
 في جهات معلومة
 فقص احدها جميع
 معلومها حصر الشريك
 وطلب ما يخصه

مطلب في نفس القسمة

وثالث حسن قيراط ولرأسة بنت محمد اربعة قراريط وحسن قيراط وثالث حسن قيراط ولاحتها
مؤمة مثلها ولاحدس فاطمة قيراط وثلاثة احسان قيراط ولاحيه محمد مثله ولاحيه ماصية اربعة
احسان قيراط ولاحيهم بدره مثلها وذلك اقص القسمة بموت شروس ولاقراس روح وموصيهما
على سبعة اعم لان فيها ذكرى وثلاث امانت بموت القاضي محمد استحق سهمه جمع اهل طلبة
الواحدون قسم للذكر مثل حظ الانثى حسب الفريضة الشرعية في ذلك وموت محمد بجاني
استحق سهمه سائر الثلاث وموت نور الهدى استحققت سهمها بموتها وموت عائشة بنت محمد بجاني
استحق سهمها اربعة مؤمة وموت نور الهدى لاهل اهل درختها وموت فاطمة استحق
سهمها اولادها محمد واحد وصية وبدره بقوله اولاد اولادهم للمم وبه ينظر والدحول ولم يقص
القسمة لعدم اقراس العلى الذى ولى العلى المقرص بموت شروس اربعة صبية فلو اقرص من غيرها
نقصا القسمة وسماه الوقف على عدد العلى الذى يليه واعطياهم من يموت لبيه الى ان يقصر
وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا املت وحدث القسمة المذكورة فطافه لما ذكرناه من الحساب
واقه اعلم (سئل) في ارض اوقف القراخ اذا استحكركت احره هي احره المثل لانها اذا اراد
ان يثبث احره المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واحمدت دارا واستقلت من مالك الى مالك
والآن باطل الوقف يناع في كون الاحره دون احره المثل ويدعى اياهن فاحش ويريد نقص
النساء هل يقبل محرم بقوله ام لا وما حكم الارض المحسكة (احاب) لا يقبل محرم بقول الناطر ان
هذه الاحره دون احره المثل والقول قول صاحب العمارة لانه ينكر الريادة كما هو ظاهر وليس
لناظر نقص النساء بمحرم دعواه اياهن احره المثل ومصلحة الاحتكار صرح بها صاحب البحر ومج
العمارة وهي في اوقاف الحسنى وكثير من الكتب المعتبرة قالوا ان كانت العمارة ادرهت منها
لاستأجر ما كثر مما تقرر وترك في يد صاحب العمارة الذى ساؤه مقرر وان كانت تستأجر ما لا كثر
ورضى به فهو اولى بدفع السرور وان لم يرض به رجع الى بطون برمه صرر وان لحق الارض صرر
ينقص وقيل لناظر ان ياحده اوقف باقل القيمتين فلو عاين غير فلولع والحاصل انه لا صرر ولا صرر
وهو باطلا لا يشل مسئلة الاحتكار فالواحد في مثل ذلك على القضاة العلم من المهتمين بحمايين الحاسين
بما لا صرر فيه ولا شين والله اعلم (سئل) فيما اذا احكر الناظر الذى هو من حيلة المستحقين بمعرفة القاضي
واذ لو لولد مكاهر بالمعمره احره هي احره المثل حين ذلك وامضاء قاس آخر عمره وتكليف عليه حيلة
اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لقيه المستحقين في الوقف نقص سائر ام ليس لهم ذلك
ولورثة المستحكر استفساؤه احره المثل حيث لا صرر على الوقف ام لا (احاب) قد ادى كثير
ما استفساه في مراعاة الحاسين حاسب الوقف بدفع احره المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث
لورع من النساء لا تؤثر ما كثر من ذلك وساب مالك النساء لعدم صرره نقص سائر وقد قال
في الدية استأجر ارضا وهما عريس فيها وهي ثم منت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستقيها
احره المثل ادا لم يكن في ذلك صرر ولو انى الوقوف عليهم الا انقلع ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا
يعلم مسئلة ارض المحسكة وهي مقولة ايضا في اوقاف الحسنى ام والله اعلم (سئل) في باطل الوقف
احكر ارضه الكبرار من سئل للوقف وبها شجرة حور من عراس قديم للوقف ولها شرب معلوم
تسع سبين ناقص من احره المثل فضاها حشا احره مثلها السامى ماعقد عليه الا حكر لى قاص

مطلب لا يقص النساء
من الارض المحسكة
بمحرم بقول الناظر
انها مستحكة بعين
فاحش

مطلب الارض
المستحكة ان كان
بميت لورع النساء
منها لا يؤثر ما لا كثر
ترك في يد صاحب
النساء وان كانت الخ

مطلب في حكم الارض
المستحكة ادا مات
الناظر والمستحكر
واراد المستحقون
نقص النساء

مطلب الاحتكار
بالعين الفاحش غير
صحيح ولو اضاء
حاكم براد

حتى عزل الناطر بعد ان عرس المحكر عراسا ووقع العارس الامر الى قاص شامى المذهب فامضاء
 شامى المذهب في حوايه المعروف بعد عرله فراجع الناطر الحديدي مع العارس لدى قاص حلى فامضاء
 ايضا عدم اقامة اليه على العن الناحش الذى اتاه المولى الحديدي هل اذا اقام بية شرعية لدى قاص
 شرعى ان الاحكام ووقع العن الناحش الموحد لصاد الا حارة شرعا قل يته ويعمل بموجبها ويلزم
 المحكر احرة المثل في السنين الماضية ولا يتبع من ذلك الفيد الصادر من الشامى والحلى لكون
 تبعيد الاول في عروجه الحفم الشرعى والثانى كان للمحر عن اقامة اليه على العن الناحش ام لا
 (احاب) اعلم ان احارة الوصف قد مر ما لا يماس البس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاحارة الفاسدة
 وبحر احرة المثل فالة ما لمطب طرا للوقف بالنسبة وعليه الفتوى بعد قال علماءنا رحمهم الله تعالى
 يبي بالصان في عصب عار الوصف وعصب ماضيه وكذا بكل ما هو اصح للوقف فيما احلف العلماء
 فيه وصرحوا بان شرط نداد الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الحفم الشرعى على الحفم الشرعى وان
 بعد هذا الشرط لم يكن حكما فى البحر بعد كلام طويل وانه علم ان الاتصالات والتايد الوافعة في رما
 المحر دة عن الدعوى بى الصيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بما يصح الدفع بى دفع الدفع وكذا يصح
 دفع دفع الدفع وما راد عليه يصح وهو المحار وكما يصح قل اقامة اليه يصح بعدها وكما يصح الدفع قل
 الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع العصول بان المختار ان الدفع اذ رهن عليه بعد الحكم بقل وبسفل
 الحكم وكما مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارباب في قول
 بية المتولى الحديدي العن الناحش ووجوب العمل بها واحاط ما تقدم لظهور مساده نسب وقوعه
 فالعن الناحش الذى تأماه اقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من السرر الكلى للوقف وهو محوم
 اهل الحارة عليه الظلم والعدوان وذلك بما يصب الرحن ويرضى الشيطان وما شاء الله كان و
 التوفيق وعليه السكان والله اعلم (سئل) فيما ادامات المحكر فساو من له الحكم على المكان
 المحكر من وارثه ما علمه من المحكر هل يمسى على الصحة ولا يصح التقدم لا (احاب) اداى
 او عرس في الارض المحكرة وكان المحكر يدفع احرة المثل لها قبل النساء او العراس ومضى مدة
 الاحارة فله ان يستقيها ماحرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو ابى الموقوف عليهم الا الفلغ ليس
 لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا وادامات المحكر او المحكر فوارثه الاستقاء لظهور
 الوجه وهو عدم المساندة في ذلك اذ لو قلح لانتحر ما كثر منه ولو حصل ضرر تمام انواع الضرر
 فان كان المسأحر او وارثه معلما او سبي الماملة او متعلما يحمى به او غير ذلك من انواع الضرر يمس
 ان لا يجر الموقوف عليه وفي قاصي حال صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب
 المتقدمة والله اعلم (سئل) في واقف وقف وقفا على جهة بر وعين له عشرة اعار كل هر باسمه
 وتوفى الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحدان سديهم بغيرهم او بشر كغيرهم معهم او يريد سديهم
 بمخالفا لما شرطه الواقف ام لا (احاب) لا يجوز لاحدان ان يهل شيئا بمخالفا لما شرطه الواقف اذ شرط
 الواقف كص الشارح والريادة والسديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا يسوغ فله
 هذا وقد قال بعض دوى التحقيق يصح ان يكون الشية في وجوب العمل ايضا من جهة ان الضرر
 في الوقف على اتساع شرطه لانه اذا اوصى بملكه وقل علماءنا قاطبة ان قضاء العاصي يقضى اذا كل
 حكما لا دليل عليه قاترا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان

مطلب يصح دفع
 الدفع وما راد عليه
 قبل اقامه البية
 وبعدها وقل الحكم
 وبعده

مطلب ادا مضى مدة
 احارة المحكر فله
 ان يسدق الارض
 باحره المثل ولو ابى
 الموقوف عليهم

مطلب وقف وقفا
 على جهة بر وعين له
 اعار لا يجوز سديهم
 ولا الريادة عليهم
 ولا اشراك غيرهم
 معهم

نصا او طاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلاحاجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها
كثيرة والله اعلم (سئل) في رجل اراد ان يحمل بيت شعر مسجدا ويقيم فيه مؤدبا واماما فهل اذا
حمله مسجدا بيتا ونصب فيه محرا او كل مدة قليلة ينقله من قبة الى قبة في ارض موات تحرى عليه
احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم (من بنى مسجدا) الخ ام لا (احاب)
لا يصير مسجدا فلا تحرى عليه احكام المساجد لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد دائما
لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا قاطبة بان وصف المقول الذي لم يحرفه بمعدل لا يصح
وهذا يكتفى في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المسجل لصلاة الجماعة والميدية خلاف هل يكون له
حكم المسجد لا مع كونه غير مقبول ولا بشرطه البأسيد وهو مفقود من بيت الشعر واما حصول
نواب ثمانية من المسجد ذلك للصلاة والاشهية فيه لانه من اعمال البر ولا يصير في ذلك عدم احده لاحكام
المساجد فلا بد ان يجمع من هم به لاجل ذلك والله اعلم (سئل) في دى يدعى محدود يدعى مملوكا
ارنا عن والده وان والده وارثه عن قلة بنت عمه عصنته ويدعيه باطرو وصف خارج انه وقف فلان
بن فلان على ابنته قلة واولادها ودرينها ثم ونم وانتم مالو حقه الشرعى وحكمه حاكم شرعى فادعى
دوا ليداه من حصة درينها وله استحقاق في الوقف واه فلان بن فلان الى ان وصل الى قلة الموقوف
عليها هل يعمل بمحرد دعواه ام لا مالم تقم بنية عادة مركاة على مائة (احاب) لا يعمل بمحرد
دعواه مالم تقم بنية تشهد بنسب معلوم يستحقه في الوقف ومن المعلوم المقر ان شهادة غير العدل
باحكام العلماء لا قبل والله اعلم (سئل) في رجل وقف على اولاده واولاد اولاده ومات عن ميتين
ثم ماتت واحدة عن ميتين وماتت اثنتان عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن
ابن عم فهل له مدخل في الوقف (احاب) لا مدخل له مالم يثبت انه من نوازل الواقف وقد
صرحوا بانه اذا وقف على اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تسالوا
ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سئل لان اسم الاولاد يتساول الكل بخلاف
اسم كل ولد فانه يشترط ذكر ثلاثة سئل حتى يصرف الى النوازل ما تسالوا والله اعلم
(سئل) في ارض وقف كان لشخص فيها كرا دار اشجار وبنون وعب يدها باطرو الوقف كل
سنة فباخذ كل كل شجرة مقدرا معلوما وفدعت تلك الاشجار ولم يبق الا خمس اشجار وبنون
والباطر يطلب ان باخذ المقدار الذي كان يأخذ على عدد الاشجار التي هبت وبقي صاحب
الكردار عن ذلك وهو يتصرف في الارض بماله من حق الاسعاع بسبب الكردار المذكور
بالزرع الشوى والصبي وعرف اهل تلك الحقة قاطبة ان يرعوا الاراضي خمسة معلومة من الخراج
فهل عليه اذا زرع تلك الحقة المعروفة في مثله او احرار المثل للارض ام العدد الذي كان يدفعه حال
وجود الدوالي (احاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد هبت
فلا قائل به شرعا واما احد الحصة فان كان المولى دفعها لتلك الميت وليس له الا على وجه
المراعاة وان لم يكن دفعها لتلك الميت مما هو اضع حصة الوقف ان رأى احد الحصة اضع
اخذها وان رأى احد احرار مثلها دراهم اضع احدها وقد صرحوا بحوار دفع ارض الوقف
مراعاة وفي قاصيحان ارض موقوفة في قرية يرعها اهل القرية بالصف او بالتكث وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة يدارهم معلومة فلما ادرك

مطلب لو اراد رجل
ان يحمل بيت شعر
مسجدا لا يصير
مسجدا

مطلب محدود في
يدى يدعى مملوكا
واحرار بنته
على امته فادعى
دوا ليداه من درينها

الزوج جاء المتولى وطلب حصة الوصف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوصف من الخارج على عرف اهل القرية لان وصي البلدة ان كان حمل المتولى متوليا فلن تقبل الحکم او كان مولدا من حصة الوافد لا يدخل توليه الحاكم في بليده وان كان قاصي البلدة حمل المتولى مولدا بعد ما ولد الحاكم الحكومه بعد اخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا يصح احارتها ويحمل وجودها كعدمها حتى زرعه المأخر يصير كان المتولى دفعها مرارا على ما هو المعارف في تلك القرية فكان للمتولى ان يأخذ ذلك من الخارج والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر ريد من متولى وقف ارضا وماء للوقف باجره المثل وادب المتولى للمساخر بالعراس في الارض والماء بسبب العراس على شرط ان يكون نصف العراس تمعا لارضه وماءه والنصف الثاني للعراس فيما وبنا العراس وصار له غلال فاستخرجه المسأخر واستأجر من المتولى اجارة جديدة وادب له بالعراس مائة اراد واحار ووقف المسأخر حصة النصف من العراس لاولاده ولحقة التركة وصح على ذلك مدة ريد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما عُد للوقف المذكور متول يستأجر منه ويسأذن منه بالعراس باجره المثل فانسى عراس حديد ومتحد بعد متحدة فشاء عمرو وراود (٢) روادا فاحتشاق نصف عراس الوقف وفي الارض والماء فآجره المتولى فهل يسرع للمتولى ان يؤجر نصف العراس وارض الوقف والماء لغير ذي اليد ويلزمه الرد الفاحش عن اجارة التسل ام لا (اجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من ريد على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد اما الاولى فلانهم صرف مدة معلومة لها وهو شرط في الحاية رحل دفع الى رحل ارضا مدة معلومة على ان حرس المدفوع اليه فيها عراسا وعلى ان لا يحصل من الاعراس والتجار يكون بينهما ساراه ومثله في كثير من الكتب فصرحهم نصرت المدة صريح في فسادها بدمه ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك التجار والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع عراسا لم تبلغ الفترة على ان يصلحها فما حرج كان بينهما فسد ان لم يذكر اعواما معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال واما الثانية فانها اجارة نصف العراس لاكل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجره على ان يكون الثمر له لا يصح لانها وقت على استهلاكه المصنف فسادا كما استبحار فترة لشرب لها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ولا يرجع من نشك في ذلك الى كتب المذهب كالحاية والامانة حاية وشرح الدرر ومع العمار وغيرها من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله اعلم (سئل) في رحل احتشاق في يده كتل وقف ورحمه كات ولاية وحقه قاص بها مارة في استحقاق بنت متساو الوافد مع ابي اس ان الوافد صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده وعلى اولاد اولاده واساله المذكور دون الانثى وصورة الرحمة وقف على هبة ثم على اولاده واولاد اولاده ودكوره ما واز او صورة ما كتب في الحجة حد بيان الدعوى من وكيلها ان الانثى بموعات بموجب شرط الوافد الدال عليه ذكره كات الولاية اتى صورتها وقف على هبة ثم على اولاده واولاد اولاده وكوره محذوف الوافد فموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الانثى بموعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف ام بالرحمة الى مكتوب فيها ودكوره ما واز ام بشرط القاصي ومعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرحمة المذكورة الى حد من الكتاب الوافد في الحجة وهي

مطلب استأجر من المتولى الوقف ارضا وماء للحرس ويكون نصف العراس لحقة الوقف باجره المثل من غير صرف مدة فسادا واستأجر نصف عراس الوقف والارض والماء رياء فاحش وهو كل من الاجارة من فاسد

(٢) وله وراود روادا كذا في الاصل والحق يا ايه

منذ غلط كانت الولاية ام الميرة في جميع ذلك مما تقوم عليه الية الشرعية لا بمجرد هذه الكواعد
والخطوط المرقومة (احاب) الميرة لما تقوم الية الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط والكواعد
وداقت الية على كتاب الوقف وثبت مصدوره بها وح الحكم مع من من اس الواقف
لشرطه المذكور وكذلك لو قامت الية على ما في الذكرة المصوم في الحجة السابقة او الكوة
قبلا لارما فيختار الاستحقاق مقدمه وامامه او التي الاصل فيها المصطفى الذي الاصل فيه المعياره
لوثبت بالية وحكم مدحها صاحبكم راء هذا مقدمه هذا اذا تفرقت شروط الحكم بصيرورته
في حادته شرعية واذا لم تقم على واحدة من الصور يترجع الى مجرد النظر الى المدة على والمدة على
عليه كما يرجع في القضايا الحكمية من كان دايد كان القول قوله بيمينه والله اعلم (سئل) في رجل وقف
على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى وعلى ابني الخير ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم وبسليم وعقهم ومن بعدهم
على حصة برة لا تقطع مات الواقف (٣) عن اولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه
عوض مات ابوه في حياة حدة وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات ابوه
في حياة حدة طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد واخذ عوضا فحدا مدسوا الى محمد
ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين وحليل ثم مات حليل
عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه
نجر الدين مات ابوه في حياة حدة ثم مات محمد عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات ابو الخير عن بور الدين
فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم اسم موسى ابن الواقف وبور الدين بن ابني الخير
ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين اسماء ابن الواقف
وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين اي ابن ابن الواقف وفخر الدين ابن ابن
ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف (احاب) يقسم بذلك على اولاده فيعطى عوض ابن
ابن الواقف ومنه ويحتمل به من غير ان يشاركه فيه احد من اولاد احوه اليه الثلاثة ويعطى
حسن وكريم اسم موسى ابن الواقف ربع ايها بينهما سوية ويعطى بور الدين بن ابني الخير
ابن الواقف ربع ايها فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي اسماء ابن
ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم ارباعا على قدر رؤسهم ويحجرون فخر الدين ومصطفى
وحسين اسماء ابن ابن الواقف ليرول رتبتهم عن دكرامه من علي ومن دكرامه معه من
اهل الدرجة التي هي اعلى من درجتهم والسلة فيما ذكرنا من الحكم ماصرح به الاصوليون
من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاربعة كأه ليس معه غيره
في اولاده من اخوته اذ كلمة لكل اذا دخلت على المسكر اوحت عموم افراده بخلاف
كلمة الجميع فاماها توجب عموم الاحتياج دون الافراد وهي مسئة من دخل هذا الجنس المبروة بالمتبورة
بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال لكل واحد من الاربعة سبب لا اولاده يقتل به الواحد والاثنان
فان يدنم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم
وتم فيحجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات لولده والا مري ذلك
طامس بين لا غبار عليه والله اعلم (سئل) في امرأة اسقطت حقها من وقف شرط للذرية وهي سها

مطالب الميرة مما تقوم
عليه الية لا بما يوجد
من الخطوط

مطالب وقف على
نفسه ثم على اولاده
وإبنهم ثم من بعد
كل منهم على اولاده
والموجود الآن

مساويون في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف
الى قوله في الخواب
والسلة فيما ذكرنا
هكذا في النسخ التي
يأيد بها وفي نقص
بعض النسخ الموقوف
عليهم في الخواب
والدوال شررها

مطلب اذا سقط حق
بعض الذرية الموقوف
عليهم لا يسقط وكذا
المستحق في المدرسة

هل سقط أم لا (احاب) لا يصح اسقاطها قال في الحاشية في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحسانا لا يسقط ما عطاه فانه لو قل اطلق حتى كان له ان يسقط ويأخذ بذلك اه هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين شرط الوافع من غير توقف على تقرير الحكم وقدر حوا ان شرط الوافع كسب الشارع فانه الارث في عدم قوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحمد والله اعلم (سئل) في وقف وقفه واهله على خمسة مدة حياته ثم على اولاده الذكور والامات ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور ثم على السالهم ابدا ما شاؤوا على ان لا ينفق من الموقوف عليهم تستحق شرط الرملة والحاجة واذا تروحت سقطت جميعا من اوقف يجري الحال على ذلك ابدا لا يدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وحل آخره على ما صلح حرم الى متى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا بها ان يبدأ بعمارتها وما فصل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط والربيب المئين اعلاه قاب اولاده الذكور ح ما وبقي اولادهم ولم يسبق من صله الام له ارملة محتاجة فكيف يصرف على وهل اذا اطلق الوافع الوقف ولم يصبه للسكى او الاستعلال كيف يكون الحال (احاب) اما التصرف الآن لعله في ماله في ماله لانه للترتيب المشتهر ثم ولم يستثن قوله غير ان من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يتم فلا شيء لاولاد السب مع ولد الصلب ذكر اكان او انثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به حسن الاولاد لاحقية الجمع اذ الواحد يسرد به اذا مر ذكره فكون الملة كلها لها لاها من اولاده لصله وهم من اولاد الاولاد فمحتسبهم بماتو درختها عليهم كما هو ظاهر لا عار عليه ولا توقف فيه وانما ما يكون اذا وقف ولم يصب على السكى والاستعلال فالمرح به في كتبنا ان الوافع اذا اطلق الوقف فهو على الاستعلال لا السكى فان في العلم الوفاي

مطلب وقف على خمسة ثم على اولاده الذكور والامات شرط الرملة والحاجة ولم يوجد الا ما في الوافع ارملة

مطلب اذا اطلق الواقف فهو على الاستعلال

ومن وقف دار عليه فماله ه سوى الاخر والسكى ما لا يشتر قال شارحه ان الشبهة مسئلة الب من احسن والخاص وقف مولا على ولديه واولادهم اذا ماتوا فاما اذا السكى ليس لهما حق في السكى لان حقهما في الملة اه وفي الحاشية دار موقوفه قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الغيبة اني جمع رحمته الله واستدل في ذلك بحوار احاره الدار الموقوفة للموقوف سله ولو كان له حق السكى لما حاربت السكى للموقوف عليه لا به يكون مستأجرا سكى داره حق السكى فيها وذلك باطل فلما حاربت الاحارة دل ذلك على انه في سكى الدار بملة الاحس اه فحصل من ذلك ان جميع الملة تصرف على الارملة المذكورة اني هي من الوافع لصله لاحق لاولاد اولاد الوافع مادامت حية والله اعلم (سئل) فيمن وقف وصفا وقص نظره لشخص وتوفي الواقف ثم الساطر بعد ان اوصى الى ولده بالطر هل يكون ولدا للاطر المذكور احق من غيره ام لا وهل على تقدير عدم الوصية يجوز نصب الاطر احبا مع وجود من يصلح من ولد الوافع واقرنا ام لا (احاب) قوله قل في التار حاشية فقلنا عن السراحة وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غيره فوصيته بمنزلة اه ومثله في الزارية وفي الحر اذ مات المولى المشروط له بعد الوافع فان العاصي يصب غيره وشرط في المحتى ان لا يكون المولى اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى لا يصب العاصي اه ومثله في كثير من البكس

مطلب للاطر الذي من جهة الواقف ان يوصى بالطر لغيره وان لم يوص يصب العاصي بالطر

حتى قال في الحاية والمهيرية وغيرها والمارة للحاية ولو ان الواقف حمل رجلا متولبا وشرط
 انه ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصى الى غيره حار هذا الشرط اهـ والبقية يفهم من هذه الاحارة
 الابلية في اسات الولاية لو وصى بالطر المذكور اذ انتميص على حوار الشرط لدفع توهم بطراً عليه
 بعدم الخوار كما يدريه من اكثر من معاينة عائل انكار عارتهم اذ مثل ذلك بقل في مثل هذه المسائل
 التي كثر قائلها ودورائها بينهم حتى كانتا مقررة في علم كل فقيه فيمنع عن ذكرها ما ذكر ما يبرع
 عليها ويتشم منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفة ما كافي طائفة بمسئلة تولية ولد
 الواقف واهل بيته فامهم صرحوا قاطنة ما به لا يحمل الناطر من الاحاب مادام يوجد من ولد الواقف
 واهل بيته من يصلح لذلك قالوا اما لا به اشق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا
 فان اقام احباً لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرف اليه واقدا علم
 (سئل) في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها اساحر الحاكورة رجل احارة طولية معنى عليها
 فاستدلت الدار او الحاكورة بدار اخرى في المداخرى استدلالا شرعيا لدى نائب الشرع الشريف
 فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار او الحاكورة فساد الاستبدال هل يصح دعواه الفساد
 مع انه ليس بساطر على الوقف ولا مستحق له ام لا يصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاحارة
 الطولية في الوقف هل هي صحيحة ام لا وهل يشترط في الاستبدال انفساد المدة بحيث يكون النسل
 والمبدل في مدة واحدة ام لا (احاب) لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا
 للحاكورة المذكورة لانه لا حق له في نفس الدار لارقة ولا مفعة اما حقه على مقدر بجهة الاحارة في مفعة
 الحاكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في استبدال الدار وهو احسبها وعلى تقدير ان الدار
 والحكورة معا في اجارته لا يملك بيع السبع قال في الحاسبة ولو آخر من غيره ثم باع من غيره لا يبعد
 بعه في حق المستأجر فان اراد المستأجر ان يبيع البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك البيع اهـ
 وقال بعده قبيل الكلام على الاحارة الطولية الآخر اذا باع المستأجر فاراد المستأجر ان يبيع البيع
 معه اختلف الراويان فيه والصحيح انه لا يملك البيع اهـ وهذا ولو قدر بان له البيع على غير الصحيح
 من المذهب فهو لا يباين الا في الحاكورة لا عبر اذا الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع
 بين ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والمكروه اظهر من ان يقرر ودعوى فساد
 الاستبدال لا يكون الا من حصم شرعى على حصم شرعى والمستأجر لا حق له في الدار بدعيه
 ولا نظره ولا يملك شفعة فظهر كونه لا يصلح حصما بدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
 في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطولية في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن حلة
 من نص عليها صاحب حواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاحارة رجل آخر
 مبيعة ثلاثين سنة وكتب في السك ان آخر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الآخر والصيغة وقف فاه
 لا تصح الاحارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في الاول احتساف المشايخ وقول الهدوي
 واحار الفقيه ابوالبث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اهـ يعني من دعوى الملك
 فيها خصوصاً في هذا الرمال السادس وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام مالك الملوكة ان الغلاء
 المباحي لما مثل عن الاجارة الطولية في الوقف قال

افى بطلان الاجارة معتر * من مزمة الفقهاء قبلنا لارما

مطلب دار موقوفة
 مع حاكورة استأجر
 رجل الحاكورة
 احارة طولية فصل
 تمام مدته استدلت
 الدار والحكورة
 فاراد ابطال الاستبدال

مطلب الاحارة الطولية
 غير صحيحة ولو بقود

ومذاك اتى للدين حصة * كي لا يكون مما احرر مطلقا

ثم قل المحاراة لا يصح واتى جماعة من الفقهاء بطلان الاحارة وانما هي كذلك واما اشتراط اتحاد البلد فلا فائدة * وصرح كلام هلال والحلي وقاصحان وغيرهم بخوارق في اي بلد حيث كان اكثره ولا يحد من اعداء المحلة المملوكة حرام من المحلة الموقوفة فهي الاحدية والخيرة بها هو المفسود للوقت من محصل الملة ودوام المصلحة المترحم علوا المسئلة باحتمال الحرام في ادون الحليين لعل الرعانة فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يمتثلان الحرام على المحلتين اللتين احدهما له لرعة بحمل الحرام كما هو مشاهد في الامصار الكبار كصربها وعليك ان تشمل في قوله او تكون المحلة المملوكة حرام من الموقوفة بهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة حرام من الموقوفة فلا استدلال حشر والحق هذه وان احل المحلة وان لم يكن كذلك كال كلام هلال الذي هو العدة في الوصف مردودا بكلام غيره وذلك غير مقبول واقعة اعلم (سئل) في ارض موقوفة على درية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة ر * لا تقطع * وما سحر ر يتون قديم يصح له سحق الوقت وبعده سيد حانة فقام المهد على فاذي بعض الجماعة الملك في الارض بقدر حصته في النحر وانكر الوقت في الارض وطلب المسحقين للوقت باحصار كتاب الوقف فأعدروا هل يتوقف ثبوت وقف الارض على احصائه ام لا يتوقف الاعلى احصاء البيعة الشرعية ويكنى في ذلك قول الشاهد اشهد له بالوقف واطلق اقول بعد ان شهد له ما عاين الوقف لكني اشتهر عدى او احرى من اني * وهل تشترط تسمية الواقف ام لا حيث كان مدينا وهل اذا تمت وقف الارض بوجه الشرع يحكم في ارضه وشجره بكل ما هو واقع للوقف من قتل او اقامه ام لا وهل اذا اقر احد المستحقين للوقت بوضع يد لا حد على حصه مشاعة من الشجر ينع اقراره دعوى باطل الوقف وقف الارض المذكورة ام لا (اجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احصاء كتابه لان جميع الشرع اشرف ثلاث البيعة والاقرار والتكول وكما ان الوقف اتمامه كاعده حط وهو لا يمتد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماء الفقه في ذلك للبيعة الشرعية وفي الوقف يسوع للشاهد ان يشهد بالسماع وبطابق ولا يصح في شهادته قوله بعد شهادته لم اعين الوقف ولكني اشتهر عدى او احرى به من اني * وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين المتقدمين وقد ذكر في جامع الفصولين رامرا للعدة يسمى ان قتل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف وانما استولى عليه طام فاذي المتولى له وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالخيار له بخوارق وقد صرح علماء زمانه بغيره بالصانع في نصب عقال الوقف ونصب ماله وكذا بكل ما هو واقع للوقت فيما احتل العلماء فيه هكذا صرح به في الخاوي المقدسي واقرار احد المستحقين بوضع يد لرجل على حصه من شجره لا يمنع المقر * هـ اذا كان هو الناظر المكتم على الوقف من دعوى الوقف اداليد متوغة الى يد حق ويد عدوان ويد الحق متوغة الى يد احارة واعارة وودعة وملك فلا يمنع المقر * هـ فكيف يمنع غيره هذا المانع يذهب السلطان وليس في ما يذهب التناقص ولا الدفع وانما الدعوى في الوقف مفتوح غير مقبول * هـ اليه قد دعا رب العلماء واكارا لمحول * وكل ما ذكر فيه مما هو عليه مشهور قد قصصنا في كتابنا على القول * هـ لاحاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطبا والله اعلم (سئل) في واقف وقف وقف واقف على روحه واحدة بن مراد

مطلب لا يشترط لصحة الاستدلال اتحاد البلد والمحلة

مطلب لا يوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البيعة وسوء لشاهد الوقف ان يشهد بالسماع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف

مطلب اقرار احد المستحقين بوضع يد احد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الارض ولو اقر نفسه

مطلب وقف على روحه وعلى ما بهتم ونحوه على الصخرة فاب روحه لاعت ولد

لا عن ولد فصبه لمن في درخته ثم تقص القسمة بعد اقرار اس الدوحة العليا والفسحة على التي تحتها
هو القول الاصح عدما لاه الاقرب الى العدل والاعد عن العاوت العاشر في الاصل ودهم واقفة
اعلم (مثل منها ايضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس ومعيد وغير ذلك وايها اوقاف من مسقات
وغيرها ومن حمله ذلك دار ما بالساكن فيها فذهب ويدفنها من حاكم البلدة فاسكه ايها مع ان
للمدرسة متوكلا خاصا فهل يكون ذلك العطاء والادنى ليد عروا في موقعه وتلزمه الاحرة في جمع
ما مضى وادى فيها ساء يكون غير محرم ام لا (احاب) لا يكون واقفا موقعه مع المولى الحسن
فعد ذكر العلماء من القواعد التي يفرع عليها كثير من المروع والنوازل الولاية الخاصة اقوى
من الولاية العامة وقد فرغ عليها الاشياء والعناظر فروعها من حملها ما هو صريح في المسئلة وثلا
وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوصف مع وجود باطره ولو مدسوا من قبله وفي البحر في انشاء
شرحه للمكر في قوله وان حمل الواجب عليه الوصف لفسد ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له
وعن وصيه وفي الصاوي الصري اذ مات المتولي والواقف حتى فالرأى في نصب قيم آخر الى
الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولي من القاضي وفيه شرط في المختل لصحة
نصب القاضي ان لا يكون المتولي اوصى به الى رجل عدم موته فان كان اوصى لاصب القاضي وفيه
قلا عن التارخاية الوصف اذا كان على ارباب معلومين يخصى عددهم اذ يصوم متوليا بدون استعمال
رأى القاضي يصح اذا كانوا من اهل الصلاح ثم قل عنها قاتلا عن اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب
رجل متوليا لمصلحة المسجد فمولى ذلك ما فهمه اهل المشايخ المأخرون واستادما الاصل ان يصموا
متوليا ولا يملوا القاضي في ما سألنا عن من طمع القضاء في اموال الاوقاف اه (واقول) ليعبري
لقد نظر المأخرون الطر الصحيح ونحن متأخر والمساخر ين قد نظرنا من طمعهم ما هو خارج
عن الحد وهو محب للعد من الله تعالى والطرده والصد من المقرر وفي باب الكتب مسطر ان يمنع
الوقف تقصم بالاستهلاك فعلي ساكن الدار المذكورة احرم المثل لسكه ويهدم ما فيها ويرفع
لو لم يصر وان اصر فمد صبح ماله فليترص الى خلاصه لا لهدام وفي بعض الكتب للاطر مملوكه فابل
العتق من مروع وغير مروع غلب الوقف صرح به في الاشياء والظائر وكثير من الكتب المتقدمة
واقفة اعلم (مثل) في وصف مشروط فيه ان من مات عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فصبه له بعد
ان رتب بين الطبقات فهل اذ مات واحد من المستحقين للوقف ذكر كان او اثني عن ولد قبل استئناس
القسمة باقراس درخته يصر فصبه لولده ام لا (احاب) نعم يصر فصب من مات لولده ويكون
قوله على ان من مات اهل محصا لقوله الطقة العليا تحجب السفلى فيجب الاصل في عه لا فرع غيره
ويطى نصيب كل من مات حيمه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى ان تمر من الطقة الاولى باسمها
فتقص القسمة وتضم العله من اهل الطقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد اسفل نصيبه اليه الى
ان تفرص وهكذا يفعل في كل بيت كما حرم في محله والله تعالى اعلم (مثل) في رجل اليرم لجهة واثم
بعمارة واحراء طعامه المشروط واصل علقات ممرته وجمع لوازمه منع معلوم وان احاح الى
ريادة عه يدهم من ماله متبرعا هل يصح ام لا يصح وهل اذا عصب عاصب شيئا من مال الوصف
الذي تحت يد وكيل متوليه نصبه الوكيل ام يذهب على الوقف كصف الحال (احاب) لا يصح
الانبرام المذكور بل هو احس خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه الرجوع بالزيادة المحتاج

مطلب اذا سكن حاكم
البلدة شخص في دار
الوقف يجب علسه
الاحر وهدم ما ساء
ان لم يصر وان اصر
رخص

مطلب ولاية نصب
العم الى الواقف
ان كان والا فوصيه
والا فلهما في ويحور
لا يوقوف عليهم اذا
كان يخصى عددهم
ان يصموا متوليا
بدون استعمال رأى
القاضي وكذا اهل
المسجد

مطلب يصر فصب
من مات من المستحقين
لولده

مطلب البرام العمارة
برعا غير لارم
ولا يلزم وكيل المتولي
ما عصب من يده

اليها وان شرط على هـ اذ هو التزام ما لا يلزم شره فيرتد على عكسه وما وقع عليه نصب العاصب
من مال الوقت لا يصح الوكيل حيث لم يحدد له منه من سيل والمطالب هـ هو العاصب تست هـ
المأخوذة فان اذاع في الدين والاطول هـ في الآخرة والله اعلم (سئل) في وقف اهلي مات احد
مستحقه عن اح واس بنت اذعى ان التفت ان اسحقاق الموقى استقل اليه فهل له ذلك ام لا (احاب)
ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القصة المسمى في عرفها بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما به
استحسانا اذ اتارع فيه اهله والايستل الى المهود من حاله فباسق من الرمال من ان قوامه كسكوا
يملكون وان لم يعلم الحال فباسق ورحما الى القياس الشرعى وهو ان من ائتم بالرها حقا حكم له به
فاداعلم ذلك فان التفت ان طهر للقاصي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصة حده لانه ينقل
اليه طهورا بيا ازم يظهر لكن عادة القوام فباسق كذلك اولم يعلم عادة القوام ولكن اقام سنة على
مداه الشرعى بوجهها الشرعى حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه
والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا يسيل الى محله واذا فعل عمل بالاستصا والاستنارات
العادية المستمرة من تقادم الرمال الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فمن اذعى شيئا عليه ان يثبت
بالرها والله اعلم (سئل) في وقف ما يدى جماعة تلقوه عن آباءهم وآؤهم عن اجدادهم وعله عشر
لحاسب بيت المال هل لو كبل بيت المال احراره مع وجود المسكفين عليه من اهله نسب ان عليه عشرة
ام لا وهل يكفلون الى بنة تشهد لهم بالوقف مع كونهم ايتحاب يد كائشخ (احاب) ليس لو كبل
بيت المال احراره وكوبه عليه عشر لا يجوز لو كبل بيت المال احراره لان علماءنا نصوا على وحود
العشر في الاراضى الموقوفة والمشرع عراه بحرى الصدقة وليس لآحاد الصدقة الاحارة وهذا مما
لا ريب فيه دوو الالاب ولا يكفلون الى بنة تشهد لهم بالوقف اذ البد اعصى ما يستدل به وكذا
لو اذعى دوايد الملك كل القول قوله بلا بنة فكذا يقل اقراره ان ما في يده وقف على جهة كذا
ومعاصروا به انه لا يجوز لسلطان ان يكفل الناس الى اثبات ما يدعيهم بالبنة فان البند مجرد كافي
وهذا ايضا ظاهر لاسمية به والله اعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر على موجب
شرط الواقف براءة سلطانية فاداصر المتولى شيئا على لوازم الوقف وقص شيئا يجب عليه ان يكون
معرفة الكاتب ام لا وادافتم لا فافادة الكاتب وادافتم هم فامع ولهم القول قول المتولى فيما صرفه
وقفه (احاب) لا يجب ان يكون ذلك معرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يعمل ذلك
الا بمره اذ عمل هذا عبر عمل هذا فعل المتولى الامر والى والتدبير والقود وقص المال ومخود ذلك
وعمل الكاتب الصمد بالكتابة لا غير هكذا صرف حواه وفي فائده نصب الكاتب فاد استقل المتولى بالصرف
يمكن الكاتب الصمد بالكتابة فافادة لا غير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولعمري
المأخوذين ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتداده لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية
ليس مدعيا لما معاشر الحمية والله اعلم (سئل) في وقف صورته وقف على هـ ثم من بعده
على ولديه محمود واجبه صالح وعلى من سيحدثه من الذكور واللات على العريضة الشرعية ثم على
اولاد الذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بتمامه بصل وطقة معدقة العليا
تخرج السلى على ان من ملت من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سئل كان يصيبه
لن هو في درخته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد او ولد ولد مات صالح

مطلب مات احد
المستحقين عن اح
واس بنت اذعى ان
استحقاق المتولى له
فان وجد في السجل
شيئا اتبع والاي عمل
بالمهود من حاله فيما
سقى والا فالبنة
(١) انظر الجواب
الآتى في صفحه
٢٠٩ قاله نصير
الهورى

مطلب وقف ما يدى
جماعة وعليه عشر
ليس لو كبل بيت
المال احراره

مطلب اذ اصرف
المتولى او قص
لا يجب ان يكون
بمعرفة الكاتب الا
اذا شرط الواقف
ذلك

مطلب في الفرق بين
المتولى والكاتب

مطلب وقف على
نفسه ثم على ولديه الخ
ثم مات احد اولاد
عن ابن في حياة ابيه

قل والده عن والده اسمع صلاح الدين ثم مات الوافع عن محمد المذكور وعن ولد ولده صلاح الدين
 هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه ام لا (احاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا
 ان قد صرح في الوقت بان من مات من الموقوف عليهم عن ولد او ولد ولد كان نصيبه اذ لا
 نصيب له وقف موته كما صرح به والد شيخا امين الدين في ماواه والشيخ دين في ماواه في المسئلة
 ومن العلماء من ترك عظيم واصطراب طويل متى على ان المراد المصيب ما بين الحسابات بالفعل
 وما هو باقوة فكيف مع عدم العرس لذكر من مات عن ولد او ولد ولد والحاصل ان محمد
 يخص بالاستحقاق ولا شيء لاس اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في رجل وصف وصفا على اولاده الموحدين وسماهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان
 من مات من المذكور عن ولد او ولد ولد نصيبه ومن مات عن غير ولد او ولد ولد نصيبه لمن هو
 في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم ومن فادافروا فهو على اقرى عصبته فانا
 اقرسوا على جهة رعيها مات وانحصر الوقف في امية ديب وحلال ما با حلال عن ابيه
 عدائي ورمضان مات رمضان عن اس اسمع حلال ثم مات ديب لاس ولد بل عن اس اخيه
 عدائي واس اس اخيه حلال ثم مات عدائي عن اس يسمى اراهم وكلاهما في درجة واحدة
 فكيف يقسم ربع الوقف عليهما (احاب) يقسم ربع الوقف عليهما انصافا لهدانعه وللآخر
 صفة لاسواءهما في الدرجة وقد نص الحنفية في اوقافه في مسئلة ذلك حيث قال فادافروا
 ابطن الاعلى تقصا القصة وحماها على عدد الطن الثاني ولم يعد باشتراط اسفل نصبه الى
 ولده ها وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخ شيخا ذلك وود على من قال بعدم بقصها
 في صورة الواو وحده بصورة ثم ما لا يوجب احلاف الحكم واقول والعرض يصلح بمحصا
 ولا شك ان عرصه التساوي في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا عرس له في اعطاء واحد
 من المتساويين وما واعطاه الآخر ثلاثة الارباع بل هو بعيد عن ان يحطّر ساه في اوقافه فاداهم
 والله اعلم (سئل) في ماطر على وقف شرط واقعه عين له الوافع في شرطه السكن في فاعة
 ممية تساوي اخرها نحوها من ثلاثة قروش اسفل الماطر منها الى دار للوقف تساوي اخرها
 نحوها من خمسة وعشرين قرشا واسكن منه ولده سائله فهل له ذلك ام لا واذا قام لا فهل يلزم
 اخره المثل او يلزم ولده او لا يلزمهما (احاب) نعم يلزمه اخره المثل لك الدار التي سكنها والحق
 هذه كاصح حواء في احد شريكي الوقف والاحس والوقوف في سكن الموقوف في الماطر والشريك
 والاحس بل والوقف عند التسليم لتصرفهم ما به بعده كالاخي والمروع الشاهدة في ذلك كثيرة
 ولا يلزم ولده شيء لانها على المشوع لاعلى النابع كما صرح به في محله والله اعلم (سئل) في وقف اهل
 من حجة اما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ماطر شرط واقعه عند الى بعض الاماكن التي بها
 احد الموقوف عليهم وحصة وقطع كوى وحدتيه لم يكن في من الوقف وحدا ما وبخوصا
 للرعاة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع ثماره على الوقف ام ليس له الرجوع وهل اذا كان
 صرف ذلك من مال الوقف يصعبه ام لا (احاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا كان
 الصرف من مال الوقف صعبه والله اعلم (سئل) في محدود يسد وحل ثلعه ولده عنه ومات
 واحتلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وصع على كذا الجهة رة فالحكم

جانب تقصص الهممة
 بعد اقراس العصة

مطلب اذا عدى
 الواقف للماطر عملا
 يسكنه فممكن غيره
 عليه اخرته دون من
 هو تابع له

مطلب اذا حدد
 الماطر ما لم يكن في
 من الوقف فان
 صرف من مال وقف
 فلا يرجع وان من
 مال الوقف يصعب

مطلب مات عن
 محدود واحتلف
 ورثته منهم من قول
 وقف ومنهم من
 يقول موروث

(احاب) من ادعى انه وقف فصبه وقف ومن ادعى الملك فصبه ملك تصرف فيه ماشاء فلم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التمار حاشية وغيرها واقفا لم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (احاب) الصحيح انه يشترط مضافا قديما كان او حديثا كما صرح به الامام طهر الدين والله اعلم (سئل) فيما لو وصف زيد دارا وشرط سكناها على سات بكر وجعل آخره لحمة تر وكتب بذلك صد شرعى وتزوج كل واحد منهم رجلا وامتع الامر ان يسكن معاهل لمن السكى على الافراد وليس لاحداهن الامتع عن المهايأة وهل اذا سكنت احدهن مدة معلومة للآخرى السكى فطر ذلك حيث صدر سكناها معاهل (احاب) ليس لواحدة من الاختصاص السكى دون غيرها لجهن في ذلك على العساوي فسكن في الدار كاهن فان ائقن في المهايأة فيها حار والاسكى كل واحد من صدر ما يخصها فيها ملامها بما كفاه في الخلاصة والبرارية والمار حاشية وغيرها وصد سكناها معاهل مسلم وقد ذكر ان من له السكى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكى على الاصح والمهايأة في الوقف لا حرج عليها لانها قسمة ولا تخور قسمة الوقف على وجه الحر واركان فصبه حفظ وسماحة في علم ان ليس للآخرى السكى نظير ما سكنت احدهن في وجه القدر بعد ان ذكر من العروق الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يحد الآخر موضعها كهم لا يسوحب اخره حصصه على الساكن بل ان احب ان يسكى معه في بقعة من تلك الدار فالروحة او روح ان كان لاحدهم ذلك والارل المصيق وحرر او حلسوا معا كل في بقعة الى حب الآخر وقد ذكر في القصة وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد الحظومة فحين بعد ان حققنا وحررنا حواد المهايأة في الوقف الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاساف وحمل ما في اوقاف الحساف على قسمة المملك فهي ان تكون فباد قبل لا بما متى صدر ولا تفتقر لما وقع في نص النروح مما هم خلاف ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوحده من اولاده عدموته ثم ذكر شروطا ومات الواف عن ثلاث سالصل وعن بقى مات حال حياته هل لهما اسحقاق في الوقف ام لا (احاب) لا اسحقاق لهما في الوقف لاحصائيه او لاولاده الموقوفين عدموته او لاولادهم لم يولدوا كذا في الله اعلم (سئل) في وصف على درية حرج منه طائفة فاستدان ما طره مبلغا وعمره الوقف لعدم ما صرف في العمارة من حصة الوقف بغير ان القاصي ثم باع جميع العقار لزيد الذي المذكور فهل يبعه غير صحيح هو ما على الوقف ولا يلزم البرر الوقف بل يثبت عليه به (احاب) الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواف الاستدانة له ولي لاجل العمارة وقت الحاجة ولم يأت القاصي بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك فضاء من على الوقف فصلا عن غيره والاحكام معقد على انه لا يستقيم لاجل الدين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقة الوقف الوقف ليست للقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على الناطر به وانظر الى البحر في شرح قوله ويندأ من سلكه بعارته والله اعلم (سئل) في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية اراضي قرى متعددة بأيدي فلاحين من قديم الزمان بحيث لا يجمع احداها للوقف المذكور بل هي لبيد المال يقلعها السلطان للتبارية نظير عطائهم في بيا المال هل يعتمد على ما بها ويقضى له الوقف وترفع ايدي التبارية والفلاحين عنها محرم دها من عبر شهود تشهد على حصص شرعى من حصة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا

مطلب بشرط بيان

اسم الواقف في

الدعوى والشهادة

مطلب المهايأة في

الوقف تكون

باعتبارهم والمسئل

لا يلزم

مطلب ليس لاحد

الموقوف عليهم

ان يسكن نظير

ماسكن الآخر

مطلب وقف على

نفسه ثم على اولاده

فان عن سات وبنى

اس من في حياته

مطلب اذا استدان

الساكن من غير ان

يشترطها الواقف

و لاذ بها القاصي

فهي لازمة له

مطلب لا يثبت وتبية

شي تكسب الوقف

ام لا (احاب) لا يعتمد على صورة السورة المشروحة ولا يقضى بها شرعا ما لا شود تشهد على حتم
 تصح الدعوى على شرعا لانه غير حط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا (١) هل في الاشياء
 بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوصف الذي عليه خطوط القصاص الماسين لان
 انما يقضى الا بالحجة وهي البينة او الامرار او الكول كما في امرار الحابية اه ومنه في كثير
 من كتب المذهب وانه اعلم (سئل) في حرية موقوفه اراضيها على الحرمين الشريفين هل لمراعيها
 ان يعلموها رقة من الامام او من ماطر الوقف مال معلوم فيه غاية العن والمدر على جهة او وصف
 ويصح ذلك شرعا ام لا (احاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط
 الوانص ولحكم الشرع الشريف اد المعاطعة على متحصل الوقف ماطلة مائة لغاونه المسبب وهذا
 مما لا توقف فيه ولا تردد في بطلانه فيه والله اعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل
 دمي وطعة قدر معلوما من الدرهم وجرها هل لان يتناول من الوقف اريد ما عن له الوانص ام لا
 وهل اذا تناوله يكون صامما ام لا وهل اذا اعاد احد ذلك مدة سين على الوجه المذكور ورغم اه
 هذه العادة صار حقا له متحما بطلبه ام لا وهل اذا انهي الى السلطان فقرر له شيئا رائدا عما شرطه
 الوانص يحل له تناوله ويطلب تعيين الوانص ام لا وهل العوائد الخامة للشرع الشريف ماطلة لا يصل
 بها ام لا وهل يجوز احداث الوانص في الاوقاف ام لا وهل يصح المتناول لها جمع متناولها راذعن
 جهة الذي شرطه له الوانص ام لا (احاب) لا يحل لصاحب وطيفة مما ان يتناول به - معاملة له الوانص
 ونسبها اذا احده بغير حق لخاصة لشرط وانصه ولا يثبت بصيرورة مائة له كالسارق يعاد السرة لا يحل
 له السرة بخامه لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الوانص فلا يجوز له تناول
 ما ليس له شرعا بمائة خلاف الواقع المخالف للهو ك من الشارع الموحد لا بطلان شرط الوانص والمصادم
 القوم من فاطة ما ليس لاحد ان يقرر وطيفة في الوقف بغير شرط الوانص ولا يحل له مقرر
 الاحد الا الماطر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر حامدا للمسجد بغير شرط
 الوانص وصرح في الاشياء والطار في القاعدة الخامسة فلاح عن الدجيرة والولو الحية وسيرها بان انما يصح
 اذا مقرر فرائدا للمسجد بغير شرط الوانص لم يحل للعاصي ذلك ولا يحل للرائش تناول شيء من
 ذلك ولا يحل حرمه احداث الوانص الا اوقاف لا ولى لان المسجد مع احتياجه للرائش لم يقرر بغيره
 لا مكان استنصار فرائش ملا تقرير بغيره من الوانص الا ولى ثم قل سئل لو قرر بغير انما يصح
 من فائق وقف سك الوانص عن مصرف فائسه هل يصح فأجبت لا يصح ايضا لما في التاتار حاية
 ان فائس الوقف لا يصرف للمقراء واعا يشتري به المولى مستعلا وصرح في الرارية وتعمق في الضرر
 والدرر ما لا يصرف فائق وقف آخر اتحد وانهما واحتلها اه ومن المقرر والمعلوم ان من
 تناول شيئا ليس له تناوله فهو صامم لان قيمته اقيمت وان ثمنها ثمنه والله اعلم (سئل) في رجل وقف
 في محله دارا على جهة رعيه ان يسور مكانا معلوما لا يقضى الشريف وان يتصدق برطل حبر لسراء
 في شهر رجب وشعبان ورمضان وان يطبخ في كل ليلة من رمضان ماطية طعام للمقراء وان يكون التولي
 سله شح المسجدين كما من كان ومات الوانص من غير كتب سك وطال ان سكر الورة ذلك هل
 ادفع للحاكم الشرعي وفاتمة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وادان قضى بها بعد قضاؤه
 شرعا ام لا (احاب) قد رجع لاستناد الخاقوق بر دالله معيجه بما هو مثل هذا السؤال فأجاب

(١) انظر ماسر في
 صفحة ١٨٩ فانه نص
 الهوري

مطلب المعاطعة على
 متحصل الوقف
 ماطله

مطالب اذا تناول
 صاحب وطيفة أكثر
 ثمانية الوانص بصر
 ولو ماسر السلطان

مطلب ليس لاحد ان
 يقرر وطيفة في
 الوقف بغير شرط
 الوانص ولو سكت
 الوانص عن مصرف
 نفسه

مطلب اذا حكم
 الحاكم بالوقت بحد
 قول الوانص وقت
 من غير تسجيل
 وتسليم بعد حكمه

عاصورته ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي ويحجه الكثيرون بحيث حكم صحة الوقف موافقا لقول
 معصوم بن عيسى ومات السائق فادعى ابن اسه على رجل باع روحه عراسا في ارض وقف ومضى على ذلك
 مدة سبعين ومات السائق فادعى ابن اسه على رجل اشترى من الروح عراسا في ارض وقف ايضا
 ان حذته النائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من العراس هذا والاوّل على اولاده ثم وثم واقام
 على ذلك مدة هل يسطر شراء الروح من روحها المذكور ام لا (احاب) لا يسطر لامور مهران
 المدعى عليه لا يصلح حصما عن الروح ومهران حوارج الوقف حيث لم يكن محكوما بل ومه بعد الدعوى
 الصحيحة انتهى به مسمى الروم ابو السعود وغيره قوله ان لم يكن مسحولا يبي محكوما بل ومه بعد
 دعوى صحيحة شرعية يسطر الوقف فيما باع والباقي على حاله ومهران وقف العراس بدون الارض
 محتلف به لاسيما مع احلاف الحمية فعل القس والله اعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط
 على احرار سباطه الخليل للفقراء والارامل والايام القاطنين سلبه والمحاورين لمسحوده عليه الصلاة
 والسلام هل يحمل لماطره المكمل عليه ان يقطعه ويأكل ريعه قصير المستحقون له في حياة الحماة والصيغة
 مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وينظم به احواله اتم انتظام او يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
 تناولها متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها وبصرفها على
 لذات النفس وشهواتها يؤول الى الخوان فيما يلزم هذا الناطر ولكم الاخر والثواب (احاب) من كان
 هذه النصات الدينية والاحلاق القبيحة السجيبة بحرمه وتبديله عن برضى الله فعله كيف
 لا والسباط المنسوب الى هذا الخليل يجب على كل احد صيانته من التمثيل اذ هو صلى الله عليه
 وسلم وعلى سائر ابيه الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة مع الصيغ اورثه الله سباطا لا يقطع على
 توالي الارمان فكيف يطلع من يدعى في قطعه او يورث من ينسب في سمه وفي حرمان محاوره العمراء
 والمساكين والارامل والايام والمفقدين وقوله هذه عوائد يبيد عن الصواب اذ المتناول ان كان
 من مال الوقف المستحق لحمة فانه هذه العادة القبيحة في اكل مال الوقف واعانة على شهوات النفس
 فلا مسوغ وان كان من مال المزارعين والمقتولين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعل كلا الخليلين هو
 من نظم في احرار متصفا بالآقام على حكم المسلمين امانة اداء وتولية من يفي الله ويعمل لاحرار
 ولا حول ولا قوة الا بالله والله اعلم (سئل) في ارض وقف عرس بها رجل هو وولده اشجار
 زيتون وثين وعبرها نادن شرعى من له ولاية الادن شرطا محررة هي احررة المثل لكل سنة
 فكل الشجر وعظم وصار له بيع ومات الرجل وعاب ولده ووراءها دربة صراف وايتمام
 يؤدون احررة المثل المومي اليها هل لماطر الوقف ان يكلف الدرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم
 يؤدون احررة المثل على الوحة المطلوب من غير قصاص (احاب) قل في البحر في شرح قوله فان
 مصت المدة قلعها وسادها فارة وفي الفية استأجر ارسا وما عرس فيها وحى ثم مصت مدة الاحارة
 فلم يستأجر ان يستقبحا احر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو انى الموقوف عليهم الا ان يطلع ليس لهم ذلك
 اه وهذا يعلم منسبة الارض المحتكرة وهي مقولة اصا في اوقاف الحسا ان ما في البحر ووجهه
 انه لا فائدة في قلع الاشجار واحارقتها مثل الاحرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الخطا لخير الدرية
 الصافي لعدم الاناى والوقف المشار اليه لعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما وقد تأيد نقل القبة

مطلب باع الروح
 لروحه عراسا في
 ارض وقف فادعى
 ابن اسه على رجل
 اشترى من الروح
 عراسا كذلك ان
 حذته وقف العراس
 واثب ذلك يسطر
 بيعه ولا يسطر
 الروح

مطلب اذا اكل الناطر
 ريع وقف سيدنا
 الخليل الموقوف على
 احرار سباطه الخليل
 يجب حرله

مطلب استأجر ارض
 وقف باحرة المثل
 وعرس فيها اشجارا
 نادن من له ولاية
 الان ومات العارس
 عن ايتام يؤدون
 احررة المثل المذكورة
 فاراد الناطر ان
 يكلفهم قلع الاشجار

بما في اوقاف الخصاص وعلى الطائر فيه ان يطر الى ذلك من المدل والاصاف والله اعلم (سئل) بما
 اذا احلف صاحب وطيرة كالنذر من والقرائة ومحوها مع طائر الوقت فاذعى صاحب الوطيرة انه
 باشرها واستحق معلومها وانكر الطائر هل القول قول صاحب الوطيرة او قول الساطر وهل يجوز
 احداث وطيرة في الوقت بغير شرط الا (اجاب) القول قول صاحب الوطيرة وقد سئل
 شخ مشايخا الشخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وطيرة قراءة في مصحف في جامع معين مات
 فاحلف ورثته مع طائره في الماشرة فاتي بالقول قول الورثة في الماشرة مع الذين قال لانهم قائمون
 مقام مورثهم والقول قوله في الماشرة مع الذين لانه امن فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب
 ولا شك انه امين على وطيرة وليس للحاكمية شبه الاحارة من كل وجه بل لها شبه بالنسبة ايضا وشه
 بالصدقة عطفي كل شبه ما يسهل واما احداث الوطائف فلا يجوز قل في الانبياء والطائر صرح
 في الله حرة والولولة والحيه وغيرها من القاصي اذ اقر رفر اشالم المسعد بغير شرط الا (سئل) بما
 ذلك ولم يحمل لمرأته تساول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوطائف والاقاف بالاولى
 لان المسعد مع احتياجه للمرأته لم يحرم تقريره لامكان استئجار مرأته بالقرار فقراره غيره
 من الوطائف لا يحمل بالاولى وهذا من النوع الطاهر من فروع الفقه فالتوقف فيه والله اعلم (سئل)
 في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ولده لصله الموجود لان
 المدعو شمس الدين ومن يحدث له من الاولاد المذكور دون الاما على حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ولسلهم وعقهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
 انفقة العليا منهم تحجب النسبة السلي ادا ما عاشوا وادنا ما قوا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد
 اعراس اولاد المذكور واولاد اولادهم ودرينهم ولسلهم وعقهم ويكون وقفا على سائر اوائف
 على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم المذكور والامان ثم على اولادهم ولسلهم
 وعقهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد اعراس اولاد الطهور ويكون وقفا على من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد الطهور ثم من بعدهم على جهات آخر ذكرها الواقف ثم مات الواقف
 وحلب ولده المذكور وانحصر الوقت فيه ثم مات شمس الدين وحلب ثلاثة ذكور واربع سائر
 وانحصر الوقت فيهم بموجب المص ثم مات احدى السائر عن ولد والده من غير اولاد الطهور فهل
 يكون مستحقا في الوقت ما يستحقه والده ام يكون محجوبا ما اولاد الطهور (اجاب) هو محجوب
 بالنسبة التي فوقه لان اعادة ذكر لان الاصابة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من بعدهم على اولادهم الخ حتى
 يستحق ما قرأ من اهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد اعراس اولاد الطهور يكون وقفا على
 من يوجد من ذرية الواقف من اولاد الطهور قلت لا يغير الحكم المستعاد بالكلام الاول لما تقرر
 في الاصول في باب وحوه الوقت على احكام العلم ان ايجاب الحكم في المسمى لا يوجب النسبة التي له هذه
 فكيف يوجد والاشاء لا يوجب هيا لاصية ولا دلالة ولا انتفاء وليس فيه الا ابتداء بعد اعراس
 اولاد الطهور لمن يوجد من ذرية الواقف من اولاد الطهور واما قل الا قرأ من شكوت عنه وقد علم
 حكمه مما سبق فان ادعى فهو ما فالفهم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في طاهر الرواية كالادلة
 وهذا مقتضى اصول مذهبنا في صفة اصبه في صفة لم يتوقف فيه فكيف بمن عمن يده الى رسمه في
 والله اعلم (وسئل عنه ايضا) بما صورة فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ولده لصله

مطلب اذا اختلف
 الساطر مع صاحب
 الوطيرة في ماشرة
 او وطيرة والقول
 لصاحب الوطيرة
 وكذا لورثته

مطلب لا يجوز
 احداث الوطائف
 في اوقاف

مطلب شرط الواقف
 في ارث اولاد
 العلون اقراس
 اولاد الطهور ورو شرط
 ان العلقه العلبا
 تحجب السلي مات
 مستحقه عن اس
 والده من غير اولاد
 الطهور

شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد المذكور والامات بهم على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم وساهم وعقهم منهم على حكم الفريضة الشرعية
التي في الدنيا منهم تحجب الطقة الهلي عنهم بعد اقرار من اولاد المذكور واو لاد اولادهم ودرينهم
وساهم وعقهم على سات الواقف المورور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم
المذكور والامات عنهم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على ساهم وعقهم منهم على حكم الفريضة
الشرعية العينية العليا بهم عجب الطقة الهلي على ان من مات منهم ورث ولد او ولد ولد وان سفل مقامه
والا لاسر الى حال لو كان اسله حيا مقبلا لستحق في الوقف قام ولده او ولد ولده وان سفل مقامه
في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اسله لو كان اسله اماما من مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل
ماد استحقاقه من هو في درجته ودوي طبعه من اهل الوع منهم بعد اقرار من اولاد المهور يكون
وقعا على من يوحده من ذرية الواقف من اولاد العلوي على حكم الشرط والترتيب المسمى اعلاه
فاد اقرار صوابا سرهم وانادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لواقف ذرية مطلقا كان ذلك وهما على ارجح
الواقف لايه عد القادر الى آخر ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن الالة

سبب وثلاث سات ثم مات احد السبب عن ان ثم مات احد السبب عن ان واخرى عن اثنين فعلى
به قل نصيب كلهم الى ولده ام كتب الحكم (احاب) ثم به قل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله
على ان من مات منهم وترك ولدا المخل ويدخل ولد من شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم المذكور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سيحدث له اذ قرر ان الاضافة
اذا كانت الاولاد دخل ولد البنت والحلاف اما هو في صور ما اضافة الى الواقف به واما بوله ثم من بعد
اقرار من اولاد المهور يكون وهما على من يوحده من ذرية الواقف من اولاد العلوي فلا سير الحكم
المستفاد من الكلام السابق لما قرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عبدا وان اعمدت
الحادثة لا يمكن العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العدل به مثل
القييد ولو ان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاشات لا يوجب به الاضيعة ولا دلاله ولا انقضاء
فاد اعلمت ذلك فعوله ثم بعد اقرار من اولاد المهور يكون وهما على من يوحده من ذرية الواقف من اولاد
العلوي مثبت لا يستحق اولاد العلوي جميع الواقف اقرار من اولاد المهور ولا في اشارة كنههم لهم مع
وجودهم وقد علمت اشارة كنههم من قوله او لام على اولادهم فعلمنا ان كل من ساهم وهذا معلوم من له الامانة لاصول
والله اعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة ترثت عند حاكم شرعي ان احره مثله قر شان ونصف في كل عام ثم
ان اسما را دي بزيادة صرر وحمله في كل عام بستانه تر وش ثم اذ عي مستأجر المكال عند حاكم شرعي بان
هذه الرياء بزيادة صرر واقام عية بذلك وانظر الاشارة التي اشتملت على زيادة الصرر وحكم بسادها
في وجه الحسم والآن الماظر يطلب ان ياخذ زيادة الصرر بهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك ام لا (احاب)

لا بد من زيادة الصرر والنسب في الزاوية وغيرها والله عليها وان راد من سارع مع المستأجر في احره
نفسا لا اعتبر الرياء ولذلك قيدنا بالرياء عند الكل وذكر في المحط ما نرى بهذا القيد آخر المتولي
حمام الواقف باحر نهم را احر فيه ليس لالتولى ان يقتصر الاحارة اما كانت الاحارة الاولى باحر المثل
او رياء يتناسل فيها لانه في الرياء على احر المثل متصا به فاد اعلمت ذلك وكان المستأجر
قد ازم بالرياء على الوجه المذكور فالرأه غير صحيح فليس للماظر طلب الرياء والحال هذه لعدم جهة

مطلب في دفع المرافعة
بين قول الواقف
على ان من مات عن
ولد او ولد ولد قام
ولد او ولد ولد
مقامه المقتضى
استحقاقا بنت
الاس وبن قوله ثم
من بعد اقرار من
اولاد المهور يكون
ونفسا على اولاد
العلوي

مطلب في زيادة
التصت في الاحرة

الاراء هذان قسمتان اريادة على المأخر حرا واما انما واحدة فبعض تراعى او راد هو في الاحرة رساء
 وكان هل معنى المدة فهو صحيح وطلب بالرياء والخل هذه وان كان البعد فاسد لما لمسى آخر كسرط
 واد او حياه في المدة ونحو ذلك هو احب احرة المثل لا حاور بها المعنى لما قرر ان الاحرة الفاسدة
 يجب فيها اجر المثل بمقتضى الاسماع بشرط ان يوجد التسليم الى المسأخر من جهة الآخر وانما ذكر
 هذا الفصل لان السؤال غير مسلم وانواع حمل واثقه اعلم (سئل) في مكان موقوف آخره ما طره
 كل سنة بمكدا هل يصح هذا لاحاره في السنة الاولى وما راد عليها من تصحيح في الاولى فقط (اجاب) البعد
 تصحيح في السنة التي تاه فاسد فيما عداها وانما السك التاية لرمه الاحرة الممية وهكذا واثقه اعلم (سئل)
 في رجل وقف سقارا على اولاده وسله وعقبة الذكور والامات على حكم العريضة اشترعتم
 من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم وسلمهم وعقبة هم من ولد الطاهر وولد الطاهر اولاد
 الذكور واولاد الاناث على حكم اناتهم فلما بعد بطل وسلا بعد بطل مذكور في شرط وقفه لهذا البعد
 فهل يدخل اولاد الاناث في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا (اجاب) نعم يدخل اولاد الاناث
 لهؤلاء من ولد الطاهر والطلن مؤكدا قوله اولاد الذكور واولاد الاناث على حكم ما شرط واثقه اعلم
 (سئل) في رجل وقف وقفا على ابيه وابنه ثم من بعدهما على اولادها واولاد اولادها ثم
 وحمل آخره لحية تر لا يمنع هل يدخل ولد الب في الوقف وولده ولدها وان سئل فكذلك يستحق
 الاس يستحق اس الاس وان سئل مع الاس والابن والذكر فيه سواء ام لا (اجاب) نعم يستحق
 الاس وابن الاس منه والابن واسمها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الشافعي في جميعه
 كسائر هلال والخصاف ولم يسق فيه خلافا واثقه اعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والندس
 الشريفة ادا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء المسلمين لتكون فقراتها لا يعمسون يصح
 ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الوافف عددا محصوا ولا استيعاب الجميع ام لا وهل
 ادا حاصم ما طر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصرف الى اليه الى احصاء شرط او اف
 احصاها ام لا (اجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والخال هذه كما صرح به في القاهرة
 والبرادة وغيرها ولا يكلف المصرف الى اليه من جهة من له ولاية الصرف الى احصاء شرط او اف
 وانما هو صغير صرف له باصافه باعقر الذي هو شرط الوافف من له ولاية ذلك فلا يكلف الى احصاء
 شرط الوافف كما هو ظاهر لمن عسى رأس اصم في اعقه واثقه اعلم (سئل) في وقف صورة وقف
 وقفه هذا على خمسة ثم من بعده لا اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده واولاد الطاهر دور
 اولاد الطون وكل من اسفل من اولاد الذكور ينقل نصيبه الى اولاده الذكور وحمل للنساء
 والنات الخليات من الارواح السكى بالدور مدة حياتهم وسات سائهم الخليات كذلك والآن
 الموجود من اهل الوقف المستحقين احد وعشرون شخصا ولا يدري ترتب الموتى هل يقسم على
 رؤس الموجودين ذكورا واناثا شرط حلوهن المذكور سوية لا يفصل ذكر على انثى ام لا (اجاب)
 يتبعى ماد كره من الشرط مساواة الطن الاعلى الاسفل في الاستحقاق والابن المستحق الذكر
 للاطلاق غير ان من مات من اولاد الذكور يفعل نصيبه لا اولاده الذكور وهو قد له والاصل
 المسامحة من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشياء لان الكل بوصف الاستحقاق ادلاهب
 مشروط مرتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير ان ما صاب الموتى منهم كانه لا اولاد ذكور

مطلب اذا احر الطاهر
 مكما كل سنة بمكدا
 صح في احدى الوقف
 مطلب يدخل اولاد
 الساب قول الوافف
 من ولد الطاهر وولد
 الطن الخ
 مطلب وقف على
 ابيه وابنه ثم على
 اولادها واولاد
 اولادها يدخل ولد
 البنت وولدها
 ويدخل اس الاس
 مع الاس والابن
 كانه ك
 مطلب ادا وقف على
 فقراء الخليل
 والندس مثلا لا يلزم
 الصرف الى كلهم
 مطلب واحد من
 مستحق الوقف
 حمله من الذكور
 والامات ولم يعلم
 ترتب الموتى حتى
 تعلم ما لكل

مطالب قرية اصفها
 وقف على طائفة
 والآ خر على طائفة
 ولكل باطر قدام
 عليها ورحل فآ خر
 احد الباطرين
 الصب المسكلم عليه
 منه فادفع الا حرة
 لا تشاركه الباطر
 الآ خر فيها
 مظلم قرية موفوة
 وارضها شجر
 ريتون وعليه مال
 معلوم لحقه الوصف
 فادا بعدى على
 القرية ورحل ولم ينع
 صاحب الشجر من
 اكل ثمره لا يسمع
 عنه المعلوم
 فمطالب ورحل وقف
 على نفسه ثم على
 ولديه وبنه ثم على
 اولادهم المذكور
 الخ ثمان احد ولديه
 عن بتين واس
 والآ خر عن سات
 فمطالب وقف على
 نفسه ثم على اولاده
 على الريسة الشرعية
 ثم على اولاد المذكور
 دون الامات فلا
 تقاضى بين الذكر
 والا نى من اولاد
 المذكور

مع سهامهم المحولة لهم بالسوية وادامات احد منهم لآ عن ولدهم على الموحود منهم الطائفة العليا
 والسفل في ذلك سواء قال الحاصل وقف على اولادهم واولاد اولاده ودرسته وسله ولم يرته وشرط
 ان من مات عن ولد وصيه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فاصاب المولى كان لولده
 يكون لهذا الولد سهمان سهمه المحول له معهم بالسوية وما سفل اليه من والده اه والله اعلم (سئل)
 من سفل في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف باطر مستقل
 استولى متعلبا عليها مع حيلة قري حرها واستأجر المتعلبا من احد الباطرين نصفه المتكلم عليه ودفع له
 الا حرة التي سماها له فهل للباطر المتكلم على النصف الثاني او مستحقه ان يطالوه نصف مادفع له
 من الا حرة ام لا وهل اذا اكراه المؤجر المذكور او وارثه على ان يدفع له او للمستحق في النصف
 استكلم عليه من ماله شيئا نسب ذلك يصح ام لا وهل اذا استولى هذا المتعلبا الباقي على حاجة بها الربة
 المذكورة مدة سبعين واحدا الحراج من اهلها او تركه ولم يأ حده ثم رآلت يده واستولى الحاكم العادل
 عليها بثوحد الحراج من اهلها وهل يلزمه بسبب احازته المتعلبا نصفه المتكلم عليه صان مانع النصف
 الثاني لمستحقه ام لا (احاب) ليس للباطر الذي لم يؤجر على الباطر الذي احر سفل فمما عه
 من الا حرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصانع مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يؤحد
 الحراج مع مادكر من استيلاء الباقي سواء احده المولى او تركه ولم يأ حده لاسفالة الحجاب لعدم
 الحجابة وهذه الاحكام طائفة ليس عليها عملاء فلا يصب المتكلم بها ان شاء الله ان الحطأ والله اعلم
 (وسئل منها ايضا) في قرية موقوفة على جهة بر لكل حصة نصفها وله باطر مستقل يتكلم عليه
 بالولاية الطرية ولا احد المتكلمين شجر ريتون وارضها وعليه مال معلوم لحقه الوصف بتغير استبقائه
 بها بعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سبعين واكل ما يحصل منها من غلال وغيره
 ولم ينع صاحب الشجر من اكل ثمرته هل يسقط عنه ما على الرستون من المال المفرد لحقه الوصف
 ام لا يسقط ويطالب به مالكه المذكور (احاب) لا وحده لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله اعلم
 (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجل وورثه على الفريضة اشترعية
 ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكور دون الا نى ثم على اولاد اولادهم ثم من ثمة اذا ما عاشوا
 فادا انقرصوا على الحرمين ثم على الفقراء ماتت رحمة لآ عن ولده ثم ماتت رحب اس الوافق في حياته ايه
 الوافق عن ثلاث بات عابدة وصيفة وحيبة وعن اس اسمه على مات حال حياة حدة الوافق
 ثم ماتت الوافق عن اسه شمس الدين وعن باتت رحب المذكورات ثم ماتت شمس الدين عن ابن
 اسمه اس ااهيم وعن بتين رليحا وحواحه فكيف يقسم الوقف (احاب) انصح ان الوقف صدر
 من الوافق على الكيفية المذكورة فعلة الآ ن محصورة في اراهيم والا نى ولا حة ولا باتت رحب كما هو
 طاهر لمن له ادى فم لقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكور دون الا نى فافهم والله اعلم (ثم سئل)
 عنه غاصورة في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجل وورثه على الفريضة الشرعية
 ثم على اولاد المذكورين المذكورين دون الا نى ثم على اولاد اولادهم اذا ما تسلسلوا ثم من بعدا فم قطعهم
 لحمة بر لا تطلع ماتت رحمة لآ عن ولده ثم ماتت رحب اس الوافق في حياته ايه الوافق عن ثلاث بات
 عابدة وصيفة وحيبة وعن اس اسمه على مات في حياة حدة الوافق ثم مات الوافق عن اسه شمس
 الدين وعن باتت رحب المذكورات ثم ماتت شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بتين رليحا وحواحا

فكيف قسم الوقف (احد) ان يصح ان شرط الواسع كما ينبغي فيه قسم على اولاد المالك كورث المستور
في ادرجة ولا يصل الذكرا الا في فهم اذ شرط المصالح في اولاد الواسع لا غير ولم يشترط
في غيرهم وفي مثلها وفيه يستوى الذكور والانثى والله اعلم (سئل) في علو لوقف وسهل لوقف
آخر هل يجزى ماطر السلي على عمارته من مهابت ام لا وهل اذا عمره بملك مع ماطر الوقف العلوي
من ماء عوده كما كان ام لا (احد) نعم يجزى ماطر السلي على عمارته من ماء الوقف احياء للوقف
فمدسرت عماؤا ان الماطر اذا امتنع عن عماره الوقف وله على احرار عليها وصرحوا بان امتناعه
عنها والحال هذه حياته يستحق الماطر ولذا عمر لا يتك مع ماطر الوقف العلوي من الماء سواء
لا به حتى يستحق له فقد صرحوا جميعا بما به حتى لا يقطع سقوط السفل بل يدوم بدوام اصله
في الحاية رجل له علو وسفل فمال رجل بملك علو هذا السفل تكدا جاز السبع ويكون سطح السفل
لصاحب السفل وللعشترى حق احرار سله ولذا لو اهدم هذا العلو كان للعشترى ان يبنى عليه علواً آخر
مثل الاول وصرحوا ان السفل لو اراد هدم سفله يبيع لتساق حق دى العلوي به حتى كان ولا يسطل
بالهدم ولذلك كان له ان يبيع ويمسح من دى السفل حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذر الناصي به
المع حتى يؤدى ما به والله اعلم (سئل) في مدرسة محاورة لمسجد فوحرها متولية ونسرف
مفتاولة من احرقتها على مصالح المسجد ويقيده في السفل المحوط فهل بذلك تصير وقتا على المسجد
المرور ويسوع له ذلك شرعا والا لا ويحب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة ما به اذ ماع الوقف
مضمونه ماحرة المثل لكونه فعل ذلك بعروحه شرعى وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشاؤها
ويردها لما وصفت له ويدي في اصلاح مصلحتها ويستخلص من المؤخر ما احدهم من احرقتها يبيع حيث
وافى احررة المثل ليعرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤخر له ان يرجع في تركه بدت
او في وقف المسجد المسروى عليه كيف الخلق (احد) لا تصير وقتا على المسجد بهما الذي لا يدور له
شرعا ويحب منه عن ذلك ويضمن ما به اذ ماع الوقف مضمونه على ما هو المتفق به عندنا ويؤخذ
صالح المانع منه او من تركه ويرد عليه ولا رجوع على المسجد شيء اذ لادامة له بحجة حتى يلزمها
اصحاب وهذا عين ما لا سب على مذهب الامام ابي حنيفة العمال والله اعلم (سئل) في قرية جميعها
وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرونها حراج لمدرسة اخرى يؤدى اربابها لماطر ها واحدا
بعد واحد مدة مديدة هل لماطر المدرسة الاولى مع ماطر المدرسة الثانية عن ساوله واحده طمة
مدرسته محتاجا يكون جميع القرية وقعا عليها فاني يسوع لغير ساوله ام ليس له ذلك لعدم التالى الخواص
مع اظهار الخواص والاستدلال بمرغ البقل عن الاحتجاب (احد) ليس له ذلك بل يجب اعطاء ما كان
في سائب الزمان على ما كان لان الظاهر ما وضع بحق لا يبدوان ولا ياتي ذلك كقول القرية جميعها
موقوفه على تلك المدرسة لان الخراج حصة اخرى ممكنة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رقة
الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان ارض الخراج اذا وقت وحررت بالاشياء لله تعالى
والخراج واحب على حله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيسرفه الامام لما هو معصوم اليه شرعا
ذلك علم حوار كون الخراج في القرية اوطاعة من ارضها لجهة هذه المدرسة والرقعة وحراج
نسبتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بالشر والخراج لا يقطعان بوقت الارض لان الشرايع
حين يهدمها فلا يتغير ما لوقف وصرحوا ان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم اتيانها على غير

مطلب محصر ماطر
السفل على عمارته
وليس له ان يبيع
ماطر العلوي من الماء
وصرحوا بان ماطر
اذا امتنع عن العماره
يستحق الماطر

مطلب مدرسه محوار
مسجد اذا آحراها
وله وصرف
اخرتها على مصالح
المسجد فعليه ضمان
ما بهها

مطلب قرية جمعها
وقف على مدرسة
وعلى بعض كرونها
حراج لمدرسة
اخرى ليس لماطر
المدرسة الاولى ان
يبيع التالى من ساوله
الخراج

مطلب العشر
والخراج لا يقطعان
بالوقت

من يستحق الجراح ويصرف جراحها على من يستحق الجراح فان ينوهم السابق ولو احسب سراد
الحال على مكان الا ان يث ما يجمعه شرعا لمرها من وجوه اللع والحرام والله اعلم (سئل)
في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية العينية ومن جمع الاجرة وما هو والمساخر
في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المفوضة (اجاب) يرجع ورة المسأخر عما قبل المدة الباقية بعد
موت المسأخر من الاجرة على من صرف عليه من المستحق ان كانوا حيين وعلى تركهم ان كانوا
ميتين وان كان المؤجر استهلكها لنفسه والرجوع في ركنه ان كان له تركه والا تحرب العدالة الى
يوم ايامه والله اعلم (سئل) في اداء رهن رجل وفعه على عدة ايام - انهم من بعده على اولاده
الموجودين يومئذ وسأهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والامهات منهم على الفريضة
الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم انما ما سألوا بعد الاقراض على جهة رهنه وشرطه واما
من حاتماته شرط لنفسه الادخال والاحراج والرياء والقصان والعير والسبيل كما بدله
وان تهاى ذلك منه وتسلل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك عتاه اذا اعيرى للواهب
الرجوع وما يترتب عليه فيكون محط بدالواهب المشار اليه ويصدر من افعه بساها في محكمه من اشك
الشرعية ويكتب في حجة وقد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواهب المشار
اليه متى فعل ذلك على لسان الواهب شهادة يه بهى كاديه وان شهد وكس بذلك حجه بهى داحمه
ولا يسلل بها ولا يعول عليها بل يكتفى بصدور الواهب نفسه في مجلس الحكم او محط به لدى حاكم
حى وحكم الحاكم الحقى صححه الوقت بل رومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرا على الواهب
المزبور دهاب نصره وتعدت الكفاية سده واحرج الواهب المزبور احد اولاده ودر به الولد
المزبور من الوقت المذكور فاعطه محصور بية شرعية طالة فهل قبل السنة الشرعية العادية على
ذلك ويكون الاحراج صحيحا والحالة ما ذكرنا لا (اجاب) اعلم اولان شرطه الادخال والاحراج
والرياء والقصان والعير والسبيل كما بدله وان تهاى ذلك او تسلسل وليس لاحد من بعده
فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاحراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه محط
بدالواهب ويصدر من لفظه بساها في محكمه من الحاكم ويكتب في حجه ويقدر في سجلات دمشق الخ
فليس لازم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه مشترك
في ادخاله واحراج كونه محطه ولفظه بساها في محكمه وكتب حجة وتقديره في سجلات دمشق الخ
مخالفة للموضوع الشرعى فند شرط على عدة ما لا يصح شرعا فان اللفظ ما مراده كفى في حجه ذلك
شرعا والرياء لا يبرأح اليها وقد صرح في الجراحه ليس كل شرط يجب اساعه فقالوا هان اشترط
ان لا يبرأه الفاضى فهو باطل لمخالفة الشرع التريم وهذا سلم ان قولهم شرط الواهب كص
الشارع ليس على محومه قال العلامة قائم في ما واه امتعت الامة ان من الشرط الباطل او شرط وفعه
على العميان والشرط باطل وتكون العلة للساكن لان جهنم العبي والفقير وهم لا ينجحون وكذا سأل
الموران والمرحان والرمي ولواهب على محتاحي اهل العلم ان يشتري لهم المداو الكاعده حر الواهب
ويجوز التصديق عليهم بعب العلة وان سر دما الصور الى لا يرأى فيها شرط الواهب لم يصيق الاوراد
عها اذا علمت ذلك لم تنوق في صحة الاحراج المزبور لفظ الواهب على ان قوله ملزم يمكن يصدر
من الواهب نفسه او محط يده صريح في الاكتفاء باحدها وكيف لا تغل البية والية العدالة كاسها

مطلب اذا آخر
المسحق الموقوف
عليه وعلى غيره
ومن جمع الاجرة
وما هو والمساخر
في اثناء المدة يرجع
ورثة المسأخر عما
قبل المدة الباقية بعد
موت المسأخر من
الاجرة على من
صرف عليه من
المستحق الخ

مطلب اذا شرط لفسه
دون غيره الادخال
والاحراج والرياء
والقصان والعير
والسبيل صح واما
استراط كونه ذلك
محط الواهب الى
آخر ما قال فيه صح

مطلب قولهم شرط
الواهب كص
الشارع ليس على
عمومه

ميتة وهي من اقوى جميع الشريع الشريعة وكيف صح قوله متى فعل شهادة بنية فبي كذا وهو
تغير لا وضع الشريعة وانما للحكم الشرعي البات بالكتاب والسنة واحكام الله اعلم (سئل)
في مكان موقوف على جهة ربح ودر وبعث وتدر سلب اسلافه وصار محال لايبيع به هذه
تريد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمال به فرفع وتولى الامر الى القاضي فارسل من حسبه
حما من المسلمين وبعث الموحد وحصل اوقوف على المكمل المزور موحده محال مسروق
للاستبدال واحذر واذلك الحاكم الشرعي مع الناس من اهل الخلة ودون المتولي في استبداله بعد ان ظهر
وتحرر لديه وافصى الحال اشهار الداء عليه مدة ايام واسهت الزعرات فيه فاستدله شخص شيء
معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان فيه في ذلك الوقت نفساوي المستدل به وانه اريد هما
واكره لهما وحكم القاضي بفسخ الاستبدال على قول من حوزه من الالة الاسلاف وصبر ورثة
ملكاً للمستبد يصرف به كسبته ونصرف في ذلك زماناً طويلاً وعمره قصيراً ثم استأمر شخصين
آخرين ونصرف به وعمره كذلك ثم حامتول آخر ورغم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون اقيمة
واحصر جماعه وشهدوا له بالاعراض الفاسدة ان فيه كذا زيادة على ما استدل به وكنت ذلك
وشقه شرعية والحال ان الية اشترعية شهدت بان المستدل به اكره لهما وافرهما وحكم القاضي
بفسخ ذلك فهل لا يسوع لاحد قصه وللمشتري التصرف في ذلك ام لا (احاب) شهود الاستبدال
ان كانوا معروفين بالمعاشرة فلا يسمي الاستبدال البات بشهادتهم اذ القضاء يقضي عن الاعلاء ما يمكن
والشهود الذين شهدوا ما يابا كانوا غير عدول وشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فدرجحت
شهادته الاولى بانما للقضاء بها وشهد بذلك فروع منها ما ذكر في المولى لو شهدت بنية نقلها
يوم اسحر عنك واخرى قلته يوم البحر ما كوفه لم نقل اليك لان احداها كاذبة محسوس ولا ترجح
لاحداهما فان حكم الحاكم بالنية الاولى لا يسمع الية الثانية لان الاولى ترجح بانما للقضاء بها
وفي فاصحان لو اقامت المرأة اليه ان الملت تروحها يوم البحر عنك وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت
اخرى الية بان تروحها في ذلك اليوم بخراسان لم نقل بينها اذ هم لو كانت الية الشاهد بمسوعات
الاستبدال مكدها الحسن كولو شهدوا مثلاً بالدار سائمة للاستبدال لا يهداهما وحكم القاضي
بشهادتهم واسم كذا كذا ثم شهدت اخرى لدى حاكم ما بها عامرة ان الاستبدال الى هذا الزمان
وكان الحسن يقضي بان عمارتها ان الاستبدال الذي العماره القائمة في هذا الزمان فلقضاء بشهادة شهود
الاستبدال حيثما ماطل ادهومى على بنية يكدها الحسن فهو عملة من حاء حيا بعد الحكم بموته اما
اذ لم يكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض اليتن اذ اقضي باحداهما او لا يطلب الاخرى فلا يلزم
الحكم الثاني الحكم الاول والله اعلم (سئل) في استبدال العقار هل بشرط فيه ان يكون الدل متابرا
او لا بشرط ذلك بل يجوز بالدرهم وهل اذا صدر بها وحكم حاكم بصحته ليس لاحد انضاله لسببه
ام لا (احاب) صريح كلام قاضي صحت وكثير من علمائنا حواره بالدرهم والدناير بل قال قاضي
قاضي ابو يوسف وهلال لا يملكه الا بالقد كالمكيل بالبيع وقد اثنى كثير من المعاصرين على اعتقادنا على
ما ذكره قاضي صحت وان بحث فيه صاحب البحر بما لا يحد من كون العقار باكلوا بها وكو به في قاضي
قاضي الهداية وثم من رعب ويعطى بذه او دارا نقد عين العقار للدل لان المستبدل حيث كان
قاضي الحة الفاسد به مطمئة مؤمن على المدل به وان كان غير ذلك وبسليم فلا يؤمن بذه مدافعا

مطلب اذا واحد
المسوق للاستبدال
وشهدت اليه
المادة ان المستدل به
اكره لهما صح هذا
حامتول آخر ورغم
ان الاستبدال غير
صحيح لكونه الخ
لا يلزم اليه

مطلب لا بشرط في
استبدال عقار
الوعد ان يكون
الدل عقارا

ومعهم كلام قارىء الهداية لا يقول صريح كلام قاصي حال مع احتياجه قل في الشهر بعد عمله لما في البحر
ورأت نفس المولى إلى جبل إلى هذا يعني إلى ماني البحر ويستمدد واب حير من السندل اذا كان
هو قاصي الحجة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الصياح معه ولو بالدرهم والدماير والله الموفق وقدا وصحنا
المسئلة ما اكثر من هذا في كسالة احبائه السائل ما اختصار اسم الوسائل عليك به مسعر المؤلفة اه وادحكم
الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم حوار استداله مع توفر قوة الشروط المعصوم عليها في حواراه والله اعلم
(سئل) فيما اذ ارأى القاصي المصلحة في استدال الوصف بالدرهم مانه حتى على الوصف الخراب
في المال وعدمه لا سماع بالكلفة وعدمه بيسر سمار بدل به في الحال هل يجوز ام لا (اجاب) نعم اذ ارأى
القاصي المصلحة في استدال الوصف يجوز استداله ولو بالدرهم كما هو معنى كلام الحاشية والناظر حاشية
وعبرها وان بحث فيه ان يحجم فان صرح كلام فهاشيا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة
فادحشى على الوصف الخراب وعدمه لا سماع بالكلفة ولم يحصل عما استدله بالمصلحة حينئذ مدعاه
في الاستدال بالدرهم والدماير والذي يصرح بهذا ما توارد عليهم من عن بوادر ان هشام اذا صار
الرقب بحيث لا يسمع به المساكين فللقاصي ان يسمع ان يسمع ويشري عنه آخر ولا يجوز سماع الاغصا
فهذا صريح في حوار استداله بالدرهم ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فاذا استنى هذا حار وهذا
خلاصة كلامهم في هذا الحل والله اعلم (سئل) في دارو وصف وهب جيعا لها واقص ما بها واواشرف
على الاقتصاص وقرت ان تصبر كوما من التراب والاقتصاص وتبب المصلحة في الاستدال وتقررت
المعنة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف او يهيه الاستدال ولو بأحد العدين مع اسماح
النس ووقوع المصلحة النامة مع نفسه ام لا (اجاب) نعم يجوز فقد صرح علما بما المشاهير بخواره
ولو بالدرهم والدماير وقالوا اذا ثبتت المصلحة فيه حار مخالفة الشرط بما يسا فيه كفى مع شرط
ان لا تكام عليه للقاصي والمفسدان مراعاته والحال هذه تؤدى الى الاخلال خصوصا مع قاصي الحجة
اذ النفس به مطمئنة وقد اكثر الفحول والاضلال من ايراد مسئلة الاستدال بغاية الخطأ الموصل الى
شرط السلامة مراعاة الاسلحية والازمة الاستعانة وفدا هو متأخر وعلما بما على الاضمار
نما هو اذ لا وصف فيما احلوا فيه وهذا مع فليكن الموقوف على والله اعلم (سئل) في دار
وهب استداله شخص من نفس الواقف بعد اياه الواقف للحاكم الشرعى بانها بالصفة المسموعة
للاستدال شرما وطله له ما يقوم مقامها مما هو اصاح بها واكثر مما وعو اواقام شهودا شهدوا
بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاحاه الحاكم الى ذلك وادله به فعليه تجميع من القدر واعقبه
الحاكم الشرعى بالحكم بالصحة والاروم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية
فهو لا ينقص الاستدال المذكور ام لا حيث لاحس موجود يكذب الشهود (اجاب)
لا ينقص حكم الحاكم الشرعى بعد وقوعه على الوجه الشرعى والاستدال حيث استوفيت
شرائطه وتوالت صوابه وحكم به حاكم راء لا يقدر على نفسه سواء على لاراه لان حكم
الحاكم في كل معجده فيه يرفع الخلاف حيث لاحس موجود يكذب الشهود والله اعلم (سئل)
في طاحونة بعد حارية في وقت اهلى حرت وتعلت واقتلم عليها وعاندها على المستحقين مدة
سنتين وسبع سبب ذلك استدالها واستدلت بصف دار عامرة لها على المستحقين وعشرين
من الفروش الاسدية وحكم قاصي الشرع الشريف بصحة الاستدال بعد بدل الاحتداد والطار

مطلب في استدال
الوصف بالدرهم

مطلب يجوز استدال
الوصف حيث يعين
المصلحة فيه ولو
عنا الشرط الوصف

مطلب اذا حكم الحاكم
بصحة الاستدال
لا ينقص حكمه
حيث يوفرت
شرائطه

مطلب استدال
الساطر الوصف
وحكم به حاكم حكما
مستوفيا شرائطه
فأراد الموقوف عليهم
الدعوى على الناظر
بعدم صحة الاستدال

وعنده والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صابونا في مدول وراءه النافع من رؤى العذول صابونا ما يابسا فداو عيبله الناقى على هذه الصفة لم عده على تلك الصفة بل راء ما يابسا حيدا هل له حيار الصبح ام لا (اجاب) فاشترى الصبح حث لم راء الناقى على تلك الصفة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صابون في عدلين وكل اراء النافع منه فالواقا من هل يكفى بذلك ولا حيار للمشتري اذا فتح العدلين ما لم يكن ارد انما رآى (اجاب) نعم ذلك ولا حيار للمشتري ما لم يكن الناقى ارد انما رآى كفى جامع الفصول واليخر الزائق وعبرها والله اعلم (سئل) في رجل اشترى صابونا من آخر فقل فعه حائله النافع صابون آخر غير امر المشتري بحيث لا يجبر المبيع عن غير المبيع هل يفسخ البيع ام لا (اجاب) الحاطط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب لفساد البيع والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا ونقصه ثم سقط فدمحه اسنان ما امر المشتري فاطاع على عيب قديم هل يرجع سعره السب ام لا (اجاب) نعم يرجع بالعسل على قولهما قال في العارية وعليه القوي وفي جامع الفصول ومنه احد لمشايع قال في الآخر وفي الوافعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هاهنا والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ريسا عده طالع النقص والمسع في بلدة والتزامان في اخرى فهل يوجب قص الامانة عن قص الصبان ام لا وهل لزم المشتري دفع الثمن قبل احصاء المبيع ام لا (اجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عده لا كونه فاصالة من الودعة ولا بد من نقص حديد وامان تسليم الثمن فلابد من احصاء السلمة ليعلم فيها فاذا احصرها النافع امر المشتري بتسايم الثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان البيع مائتي مصر المتسايمين او غير مصرهما والله اعلم (سئل) في رجل باع ثيابا من معلوم واستهلكه المشتري الى رجوعه من سفره فقال احضى ان تطول عيتك فقال ان طالت عيتي يكن الثمن كل ثوب مكدا ريادة عن الاول هل اذا طالع عده تلزم الرياسة وهل البيع صحيح ام فاسد (اجاب) هذا الشرط مهمل لاجل هذه المشتري الثياب فقيتها وقت الة من والقول قول المشتري في العيبة والله اعلم (سئل) في رجل اعطاء مديونه ثمانم وقال حدها من بعض دينك ولم يبين لها عما تصرف الدائن في الثمانم واستهلك مصه ولو هلك مصها فلا تعد لها الحكم (اجاب) ما قدر احصاءه بعينه بسبب فعل الدائن يصح قسمته ضمان تعدى المودع والقول قوله في مقدار العيبة والدية بية المديون لدعواه الرادة وما هلك من غير نعمة غير مصحون والقول قوله في الهالك لمطلان وقوعه من الدين وفي الة من التسليم له خالص عديوبح الصبان والله اعلم (سئل) في رجل باع دابة فمضها المشتري ومكث عده مده ثم استقله المشتري فاقاله حبة الدابة فاما احصرها المشتري وحدها عيبا فحدث عده ففسح النافع الاقالة هل تفسح ام لا (اجاب) نعم تفسح الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم (سئل) في كميل دين مستغرق باع الزكاة لدائن بغير اذن الورثة والناقص وسلمه له هل لاورثة استرداد المبيع ودفع الدين من ماله ام لا (اجاب) نعم لهم ذلك والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا ليعطيه الى دأته بديه والى يقبله عليه فاحده الدائن وناعه لا آخر ثم فرد على الناعة بسبب الى ان وصل للمشتري الاول هل له رد على ثمانه ام لا (اجاب) ان رد على نفسه رده على ثمانه والا لا والله اعلم (سئل) اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع تخايبه للسائق وطلب الادالة فلم يقل هل له رده بالبيع ولا بجمعه طلب الادالة ام لا (اجاب) له الرد ولا يجمع طلب الادالة لكونه ليس تعرض على البيع

مطلب رؤية قال
من الصابون في عدلين
كافية ما لم يتغير الناقى
مطلب يفسخ البيع
ما لحظ فقل قص
المبيع اذا لم امر
المشتري به
مطلب اشترى ثورا
لله بيه ثم سقط فدمحه
اسنان فاذا اطلع على
عيب قديم يرجع
بالفصلان
مطلب اذا اشترى
ما هو مودع عده
لا يكون فاصالا لا يلزم
المشتري دفع الثمن
حتى يحصر النافع
بالمنة
مطلب قول المشتري
لنافع عديب الثمن
ان طالع بسبه تلزمه
الرياسة فعد له فقد
مطلب دفع لدائه
ثمانم قال لا حدها من
دينار ولم يبين ثمانم
فاستهلك الدائن
المص وهلك المص
مطلب فاقالا البيع
فوجد النافع بالمبيع
عيبه ففسح الاقالة
ويعود البيع
مطلب للورثة استرداد
الركة التي باعها
الكميل فلا ادبهم
مطلب النافع الثاني رد

مطلب مع الثمرة يخرج مطلقا، مطلب اكل العراب الثمرة لا يقطع الثمن عن (٢٢٢) المشتري مطلب دخل في بيع الدار ما اشتملت عليه

حدودها

مطلب اذا اختلفا عند
الرد بالبيع في عين
المسح فالقول لا مانع
جيه، والدية على
المشتري

مطلب اراضي سب
ال لا يوثق
مطلب لو قيل بنت
المسال مع عصفاره
صعدت القمة ولو
لغير حاجة

مطلب اشترى ارضا
من آخر فباعها وكله
من آخر فاستحققت
وماب الما وكل لا ي
ارث فلان كل
اب رجح على مانع
موكله لو رجح عليه
مطلب مانع بالوكالة
عن امرأته فتاب
وادعى اتصال النكاح
اها وانكرت فقة
اوره

مطلب مانع احيد
الشريك حصه من
فرض مشترك مان
شريكه ثم اقال البيع
لا يعد على الثمن
ويكون مشريا
مطلب اداس في البيع
من يد السائل هل
الله من رجح المشتري
عليه فمادفع
مطلب مع الحصة من
الباء والعرض لغير

كأصرح به في المارحاية والله اعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح ام لا (احاب) ببيع بعد
ما صلح ولولم يلف الذوات حائر اصفا وفل بدو صلاحه حائر ايضا على الاصح والله اعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم ثم معلوم فاكله العراب فما الحكم في ذلك (احاب)
يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندما سواه بدأ صلاحها ام لا على الاصح المعنى به
وسلمه بالحلة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ما اشتملت عليه حدودها الاربع هل يدخل
في سرائه علوها وسفلها وجمع سورها السفلية والعلوية ومبارلتها وحجبتها وكسبها وبزها والاشجار
التي فصحتها وجمع ما احاطت به الحدود علويا وسفلها وصير كل ذلك من حقه المسع ام لا (احاب)
ثم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان اثار اسم لما ادبر عليه الحدود من الحائط ويشمل على بيوت
ومبارل وحصى غير مسقف فدخل منه من غير ذكر كل ما استعملت عليه الحدود عند الاطلاق فاجماع
اهل العلم ثمانية اصل افعال فرار كالمص عليه العلماء الاجبار والله اعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر فاشتا فمكت عنده سه واراد الرد بالبيع وجاء فقامش فقال المانع المسع غير هذا فهل القول
قول المانع جيه ام ليس هو المسع وعلى المشتري البينة ام الامر على العكس (احاب) القول قول المانع
جيه كافي البراءة وعرضا وعلى المشتري البينة والله اعلم (سئل) في اراضي التي لبت المال ويدفعها
ارباب الهارات مراصة للناس بالثالث والرابع مثلا هل تورث لمرار عنها ويخوون لهم ببيها ام لا (احاب)
لا تورث ولا يخوون لهم سها كاذكره الرازي في الشفعة وغيره والله اعلم (سئل) في وكيل يث المال
هل له مع عقار يث المال لغير حاجة اذ اربح فيه نصف قيمته ام لا (احاب) نعم يجوز ببيع لغير حاجة
اذا ربح فيه نصف قيمته على المتي به كأصرح بذلك في البحر والله اعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة ارض وقصها وباعها وكيله لا آخر فطهرت مستحقة للعر واحدتها تحكم ومات الموكل
المذكور لارض ارض ولا عن وروثة فرجح المشتري الثاني على الوكيل هل يرجح الوكيل على مانع
موكله ام لا (احاب) نعم له الرجوع على مانع موكله والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأه وكلت
روحها ببيع صابون لها فباع وقصته فماتت واذا عى ايصاله اليها هل يحل حياها هل يقل قوله جيه ام لا
(احاب) القول قوله حجه حيث صدقه فية الورثة في الصبي وانكره وايصاله اليها فأمثل والله اعلم
(سئل) في فرض مشترك بين اثنين باع احدهما بادن الآخر فهل الرجل حصه معلومة من بينهما
وقصص الثمن واحص نصفه لشريكه وسلمها للمشتري مادته ثم اقاله ويريد احد مادته لشريكه من الثمن
هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك ويصم للمشتري ويكون مشتركا به تأمل والله اعلم (سئل)
في مشترك طلب تسليم المسع من المانع قل قد اختلف فقال هاهو عدي ودية حتى تدفع الى الثمن ففرق
من عنده بعد تدفع الثمن وتقدر احصاءه فهل يفسح البيع ويسترد المشتري مادفع من الثمن
ولا يطالب بما في ام لا (احاب) يفسح البيع ويسترد المشتري مادفع من الثمن ولا يطالب
بما في ولا يكون ودية بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم (سئل) في بيتان
محل مشترك بين ثلاثة مانع احدهم ثلث ست محلات نسيها منه لغير الشريكين وعاب المانع ورغم
المشتري انه اشترى ثلث المستل حجه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل البيع
حائر وما الحكم فيما اكله من الرائد على محاص الثلث في الست محلات (احاب) البيع المذكور
فاسد لما صرحوا به من ان مع الحصة في الباء والعرض لغير الشريك غير جائز وحيث قلنا فساد

الشريك فاسد ولو اشترى غير الشريك حصه احد الشركاء في بعض الجبل المشترك واكل ثمرة جميع حصته من الجبل في صباه تفصيل

مطار اذا ادم الناع
 ١٠ ان البيع تلحة
 ١١ من البيع و
 المشتري جمع ماله
 من الثمرة والادب
 المشتري
 ومثل المتعثر
 الس لا من العلية
 على الراجح واد
 ادم المشتري السنة
 على ذلك فعل
 ١٢ اذا اشترى
 حمارا فصرح بانه
 فاحر اهل المعرفة
 انه ليس بصرح بشي
 رجع بالنقصان
 ١٣ اذا اشترى
 واهه فليس الناع
 على وخته واحده
 واهه فاسا له شري
 الاول ان
 ١٤ مثل لا بعد بيع
 احد الورثة شيئا
 البركة المستعرة
 الارضا العرما
 مطلب اذا مانع احد
 الورثة عمارا من
 البركة ان مسخره
 لا بعد اصلا والا
 بعد في حصته
 ١٥ مطالب من رأى غيره
 يبيع شيئا ويتصرف
 فيه المشتري لا نسع
 دعواه بعد ذلك

على ذلك واهه ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب ملك البيع وادعى المشتري انه بيع حمية
 واهه لم يقع بهما توافق على ذلك فهل اذا ادم الناع على ذلك ينة قبل ويكون البيع السامر ماطلا
 (احاب) ثم عمل يسه على ذلك ويقتضيه اعلان البيع كما صرح به فحيثما تلو كتاب الاكراه وكذا
 في التارحية والاحبار وغير ذلك من الكتب القديمة والله اعلم (سئل) في رجل باع من آخر
 شجرة من سبع تلحة وسموه فترى فلسطين بيع بمئة فصرف فيه المشتري والآر يسكر كونه
 بيع تلحة ويدينه اء سبع حدة حقيقة هل اذا ادم هو او وارثه الينة على اء سبع تلحة قبل ينة
 وسرده ام لا (احاب) نعم اذا ادم الناع او وارثه الينة على ذلك قلت ويسترد واد لم يقيم ينة يخلع
 المشتري لانه لم يصرح به في الاحبار وغيره فاذا مكل عن النبي ثوب كونه تلحة وادانت كونه تلحة
 من جمع ماله من ثمرته وقد صرح قاضنا به مع ما نقلناه من الهائل والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعا فصرح به واتفقا على ان يكون كل قطار مستقروا في اهل في السر
 ويتأمل في الظاهر فحاشية الى اهل هل المتعثر ماله اعلى في السر او ما باع عليه في العلانية وهل اذا ادم
 المشتري به عمادة عامه فعلى يحكم من السر ام لا (احاب) صرح قاضنا وصاحب الاحبار بهذه الحال
 قاضنا حال محمد النعمان في السر ولم يذكر فيه خلافا وروى الملق عن ابي حنيفة النعمان في العلانية وهل
 صاحب الاختار وروى الملق عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف ان النعمان في العلانية وروى محمد في الاما
 ان النعمان في السر من غير خلاف وهو قوله ما واسب على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية الملق كيف ذلك
 ومحمد اساده الذي احده الله وروى به الكتب والامالي اذا علمت ذلك سلم ان المشتري اذا ادم ينة
 ثلاث ماه تسلم يسه ويحكم من السر والله اعلم (سئل) من اشترى حمارا فصرح عنه فاحر اهل المعرفة اء
 بسب عر ح ودمه فالحكم (احاب) رجع بالنقصان ولا يرده كمن اشترى عدوا به او فرجة ثوب ولم يعلم
 به ثم ادب مرجه واجر الخمر احوار عودها باليب القديم لم يرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر فلا
 عن العدة ورواها في الخاوي لصاحب العدة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكيلا وقصه وروث
 دمه من ثمة ان الناع بعدى على ذلك المسع واحده من مكل المشتري شديسه على ووجهه ونصرف
 فيه ما سع فسلم المشتري فاحر ما فعله له الناع الذي باعه به ام مثل المكيل المذكور (احاب) ثم محو
 البيع باحاره المالك المذكور وله النعمان لا مثل المكيل المذكور اذ لا حارة صار كالوكيل باعاعا بهما والحال
 هذه والله اعلم (سئل) في تركة مستعرة بالدين باع احد الورثة منها شيئا هل بعد بيعه ام لا ولا تقاضي
 سع ذلك اسئ لو في ثمة الدس ام لا (احاب) لا بعد سع الوارث ويقدم بيع القاضي في جامع
 الفصول في الباب الثامن والعشرين واوارث لا بعد بيعه تركة مستعرة بدين الارضا عرمانه
 وقدم سع القاضي لعدم ملكه وبعد سع القاضي والله اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين باع بعض
 ورث شيئا عقره في وفاء ديه هل لقيه ورثته قصه ام لا (احاب) ان لم تكن البركة مسخرة بالدين
 لا بعد سعه الا في حصته اصاب لقيه الورثة ثمة في حصصهم واركان مستعرة به لا بعد بيعه في حصته
 اذا كان ميراثا العرمان او ميراثا القاضي فالعرمان قصه والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل
 اشترى حمارا من حدة لانه وقصر في مدة سبي وعه ساكت يراه متصرفا به ملك المدة هل تسع
 دعواه فيه بعد ملك المدة والصرف ام لا (احاب) لا تسع دعواه لما قرأ ان من يرى غيره يبيع
 ارضا او دارا وقصر في المشتري ما بالرائي ساكت تسقط دعواه كافي جامع الفصولين والاشياء

مطلب اذا اشترى بنتا
فظاهر عليه عوارض
ساقطية بغير البيع
او ظهر ان على الارض
حراها

مطلب اذا اشترى
كرما فظاهر ان ارضه
وصف وعلى الاشجار
مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن
مطلب الدرع وصف
لا يقابل شيء من الثمن
ما يقبل كل دراع
يكفي

مطلب اذا اشترى
ريتا قطعه صابونا
فاطلع بعده ان الزيت
كان ممسا بالقل والماء له
الرجوع بالقصا
مطلب اذا طاب الحكم
منه مالا ولم يبين بيع
حاله باع صح وكذا
ان عين ولكن قص
الثمن طائفا

مطلب لرجل على
آخر دين فطلبه
فاورسله ريتا
والسعر معلوم بينهما
يكون سبعا وان
لم يتل بالدين وذكر
المؤلف لهذه المسئلة
فلاثر

وعبرما من كتب المذهب شروحه وفتاواه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حقة
فلما طالها لم تيسر فاعتذر اليه قائلا اعطيك بدلها دراهم حتى ترضى وترى ووصف الحقة
ويريد المقرض احد قيمتها يوم مفااته دراهم والمستقرض يريد دفع ثمنها بالحكم (اجاب) ليس
للمقرض المطالبة بالدراهم بل مثل ماقرض من الحقة ولو سلمه ان المستقرض اشترى بالدراهم
الحقة المستقرضة من اقرض ولم يقص الدراهم قبل الافتراق لظل البيع مالى الرارية وغيرها
ولو كان له على آخر طعام او فوس فاشتراه من عليه بدراهم وهرقا قبل قص الدراهم لظل وهذا
ما يحفظ فان المستقرض للحقة او الشئ بسلها ثم يظاله المالك بها ويحجر عن الاداء فيبعضها مقرضا
منه ما حدا يقين الى الحقة ويسمونه (كندم كروى) رايه فاسد لا يفرق عن دين دين الله اعلم
(سئل) في رجل اشترى بتالم دراهم عليه عوارض ساقطية وقب شرائه فظاهر ان عليه عوارض
ساقطية هل له ان يبيع البيع بهذا الاسرار لا (اجاب) نعم له البيع والحال هذه لدخوله في حد
العيب فانه ما ربح قصا الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بان لو اشترى دارا او حدة
عليها حرا حاله البيع وهذا نص فيه وقال في الخاوى الراهدى رايها ان شئ لا ثمة المكي اشترى ارضا
فظهر انها مشنومة يعني ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرعون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرب
فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت بذلك مرارا والله اعلم (سئل) في رجل اشترى كرما عما اشتمل عليه
من الاشجار ثمن معلوم فظهر ان ارضه وقف تحتكره وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة لغير اقله
في الارض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له ان يرد الاشجار على النافع ويرجع جميع الثمن
ام لا (اجاب) نعم له ذلك قال في جامع الأصول شري كرما فاستحق اسل الكرم دون الشجر
والقصا والحيطان فله المشتري ان يرد الاشجار على النافع ويسترد الثمن حمه ومثله في كثير
من الكتب والاستحقاق يتم الملك واوقف والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما
من الثياب كل ثوب دره كذا ثمن كذا فدرج نصفها بعد ان حرم غالبها في عدل هو حده ما بعد اقل جميع
الثياب التي حرمت رافعة كهدم هل يلزم من قص هذه قص ما هو محرم ام لا (اجاب) لا يلزم من
قص بعضها قص كلها فاجاع المقلادع وصف في المدروع ولا يقابل ثمن فلا حظ له من الثمن ما يقبل
كل دراع كذا فليتأمل حيث دفعاهم والله اعلم (سئل) في رجل اشترى ريتا وقطعه صابونا فاطلع بعد
الطبخ على انه كان ممسا بالقل والماء فالحاشي هل له ان يرجع بالقصا ام لا (اجاب) نعم له ان يرجع بقصا
كسائله السويق بالسمن ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لا يملك الرجوع بالطبخ والله اعلم
(سئل) في رجل مسكه حاكم السياسة وطلب منه مالا باع عقاره لرجل وسلمه له ونفسه في يمينه وقول
الا ن ما بعت الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها ام لا (اجاب) يصح ولا يصير مكرها قال
في الكفر من صادرة السلطان ولم يبين بيع ماله فاع ماله صح قال شارحه لا يغير مكرهه ولا يملك اختياره
فاية الامرات احتاج الى بيعه لا يباع ما طلب منه وذلك لا يوجد الكره كالبائس اذا حبس المدين بالدين
فباع ماله ليقضى ثمنه ديه فانه يجوز له ما يباعه ما يباعه في الايحاء لا في البيع قبل مالا
مسكين فيد له لا يبيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن ضوعا انه فهو صريح ما
لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طائفا يبيع الثمن صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذا قبض المكره الثمن
طائفا كان فيه اعادة للبيع كذا اذ سلمه طائفا بعد ان باعه مكرها والله اعلم (سئل) في رجل استلم

من آخر اى فرش دياو وعدة ان يخط بها ريسا بالسعر او اضع يوم كذا فلما جاء اليوم الموعد وركل
سعر الرب معلوما فيه ارسل فطله منه ورسله ريسا هل يكون ريسا بالسعر المعلوم يومئذ ام لا يكون
سما ولا يدون طلب الرب (احاب) نعم يكون ريسا فاعدا والخال هذه كما صرح به في مجمع انماوى
والقصة والحكي معر الى الصاب ودفعتى بذلك المرحوم صاحب مجمع القاري في ما واصل عن رجل
طلب دية الممن من المدينون فاعده عشرة امداد من الحطة مثلا ولم معها م صريحا ولم هل اها
من جهة الدس فهل يكون سما بالدين احاب نعم يكون ريسا بالدس هل في الحكي معر الى الصاب سلمه
دس فضاله رب الدس به فعت اله شعر افدرا معلوما وقال حده سعر البلد والسعر بينهما معلوم كل
سما وان لم يعلمه فلا وهل في القصة معلما بعلامه فتح طلب دية عشرة من المدينون فغصاه الم
مد من الحطة ولم معها صريحا ولم قل انها من جهة الدس فهو سع بالدين وان كاتب فمتمها اهل
من الدس فان كان السعر بينهما معلوما يكون سما عذر قمه من الدين والافلا سع بينهما ام كلام
المرحوم والاصل في ذلك ان السع عدا بعد بالمعاني فافهم والله اعلم (سئل) في رجل اسد
فرسان آخر وتراضا على نعم معلوم وركن كل للاحر ولم سق الادفع اثني فاساها رجل بعدها
كله ارضه فاعده ثلثا يلزمها (احاب) يلزم كل واحد من النافع والمشتري السعر ولا ركب كل واحد
فيها المصه المهي عنها والخال هذه والله اعلم (سئل) فما اذا باع احدا شركا حصته في العراس
في الارض المحكرة من احس واعلمه ما على الحصه من المحكر هل يجوز بيعه لكونه لا مطلقا له بالبيع
فلا حصر ام لا يجوز وهل اذا وعد المشتري النافع انه يقيه في البيع اذ دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء
ما وعد ام لا يلزمه ان يقيه نفسه ولا يلزم ان يقل ورثه بمدموته (احاب) نعم يجوز سعه والخال
هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالبيع في ما سوى الشيخ ريس من نعم اذا باع احدا الشريك في النساء
او العراس في الارض المحكرة حصه من احس هل يجوز البيع منه ام لا احاب نعم يجوز وكذا من الشريك
والله اعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الارض المحكرة بالبيع كاهو طاهر واما لزوم الوفاء فما وعد
فلقوى على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدا فله السع فهو بيع بات حيث
كان الثمن من المثل او من يسر نص سلمه الراهدى في حاويه والله اعلم (سئل) في رجل باع رجلا
آخر دارا ثمن معلوم الى اهل معلوم سما معاد اعلى اه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى
الزمن الممن منهما ولم يقدر الساع على المن المذكور الا بعد مضى منه فورا لاهل الممن منهما
والخال ان الثمن المذكور الذي باعه النافع المذكور دون قيمة الدار فهل للنافع المذكور دفع الثمن
المذكور واسترجاع الدار المذكورة ام لا وهل ان بعد ذلك السع المعاد من اصله ام يكون باطلا
(احاب) يحضر المشتري على قول الثمن من النافع ورد الدار عليه والسع فاسد لهنه صلى الله عليه وسلم
عن سع وشرط وقيل هو حائر ويحب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يترق عن الرهن
في حكم من الاحكام قال السيد الامام طب اللام الحس الما يريدى فدشا هذا السع بين الناس وفيه
مفسدة عظيمة وهو ال اهره واما اعلى ذلك فالصواب ان يجمع الاثمة ومنى على هذا وظهره
بين الناس فقال المعبر اليوم هو ما وقد ظهر بين الناس ذلك من حالها فيرو هسه ولهم دليله وفيه ادوال
تامة وعلى كونه رها اكثر الناس والله سبحانه وعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم ماع وفاء
واذله ما كل ثمره فاكل ثمره والآن يطله ما كل ثمره هل له ذلك شرعا ام لا وهل له حبه يدية الذي

مطلب تراضا على
من معلوم ثم طاعها
لعره

مطلب سع العراس
والنساء في الارض
المحكرة حائر وادا
وعده ما له السع عند
دفعه له نظير الثمن
ولم يذكر فيه الوفاء
لا يلزمه الوفاء به

مطلب اذا باع داره
على انه في شهر كذا
يرد الثمن ويسرد
الدار في رد الثمن
محرر المشتري على
اعول ولو بعد
مضى الاجل

مطلب باع آخر كرم ما
بيع وفاء واذن له
ما كل ثمره ثم اراد
الرجوع فيتمها

عليه حتى يؤدبه أم لا (أجاب) حيث ادله لأكل ثمرة فأكفها حار وله حبس النافع منبذ لان بيع الوفاء
 رهن ولا يع الرهن من حبسه وانه اعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا ثم معلوم واطلق البيع ولم يذكر
 فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى النافع بعده ان او في مثل النش يسحب البيع معه وكان البيع مثل النش
 او بعض يسير فهل يكون بيعا تاما ام رها (أجاب) هذه المسئلة احكام فيها مشايخا على اقوال ووص
 في الحاوي الراهمدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى
 النافع بعد البيع المطلق ان او في مثل ثمة فانه يسحب معه البيع ويكون تاما حيث كان النش غنى المثل
 او بعض يسير والله اعلم (سئل) في من يبيع احتياقا فقل المشتري اشترىته ما وقال النافع بعتك وواف
 هل اذا اقام كل بينة على ما ذاعه فاني البيتين اولي بالقول بينة النافع ام بينة المشتري المدعى البان
 وما الحكم فيما اذا آخره المشتري وواف به (أجاب) بينة النافع اولي بالقول من بينة المشتري
 اذا النافع يدعى خلاف الظاهر في البياعات والبيعة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الحاشية والتاثر حاشية
 وكثير من الكتب وهو المقتصد وما اذا آخره المشتري وواف به كان الرهن للمشتري وذلك
 وحكمه ان الاحرة لا رهن وان كان بيعا به يتصدق بها او يرد ها على الرهن المذكور وهو اولى
 صرح بذلك علماء ما والله اعلم (سئل) في رجلين تواسعا على بيع الوفاء فقل عقده في دار وعقد البيع
 في مجلس الحكم حالبا عن الشرط واستأجرها النافع من المشتري قبل التقاض واستمر ساكنا بهامدة
 وتصادف بعد البيع على تلك المواصلة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع وواف فيجب رد البيع الى ثمة
 عند احصائه النش ام لا وهل تحب الاحرة فيه ام لا وهل اذا اقام النافع بينة على الوفاء والمشتري سنة
 على الثالث تقدم بينة النافع ام بينة المشتري فما الحكم في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وواف
 حكم البيع فيه حكم الرهن يسرد به على النافع اذا استوفى المشتري النش ولا يصح الاحراق المذكورة
 ولا تحب فيها الاحرة على المفتي به سواء كانت مدقصة المشتري الدارام فله قل في النهاية سئل
 الفاسي الامام الحسن الماربردي عن باع داره من آخر ثم معلوم بيع الوفاء وقصاصها استأجرها
 من المشتري مع شرائط محجة الاحرة وقصها ومست المدة هل يلزمه الاحر فقال لا لانه عند ما رهن
 والرهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاحر اه وفي الرارية وان آخر البيع وواف من النافع
 في حمله فاسد قل لا تصح الاحرة ولا يجب شيء ومن حمله وها كذلك ومن احاره حوز الاحرة
 من البائع وغيره واوجب الاحرة وان آخره من النافع قبل القبض احاب صاحب الهداية اه
 لا يصح واستدل بما لو آخر عدا اشتراه قبل قصه اه لا يجب الاحرة وهذا في البان فاطك في الخا
 اه فاعلم به ان الاحرة قبل التقاض لا يصح على قول من الاقوال الثلاثة واما مسئلة الاختلاف في البان
 والوفاء فيها اختلاف كثير والراجح منها ما قصر عليه في الحاشية في احكام البيع الفاسد بقوله
 وان ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيعا تاما كان القول لمن يدعى البان والبيعة على مدعى الوفاء اه
 وقد اوضحنا في سؤال قبل هذا واما مسئلة المصادق على التواصلة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة
 رابع من والتاثر حاشية وغيرها وانما تعمل البيع الصادر بعد المواصلة من غير ذكر الشرط على ما
 تواسما والله اعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة دار ووعده المشتري ان متى وواف النش بيمينه ما لعنه
 فهل وخاله هذه يكون البيع حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم في العدة (أجاب) البيع المذكور
 على الواحدة المطلوب بيع وواف وحكمه حكم الرهن وما استعمله المشتري له سواء قلنا به رهن

مطلب ما عيما ثامته
 وعده المشتري بعده
 ان او في مثل النش
 يسحب البيع

مطلب اذا ادعى النافع
 ان البيع وواف تقدم
 يسد على بينة المشتري
 وان احاره المشتري
 وواف دون السائق
 فالاحرة لا تملك كاد
 الرهن للمرتن

مطلب اذا تواسعا
 على بيع الوفاء ثم عقدا
 من غير اشتراطه كان
 بيع وواف ان ثبت
 التواضع

مطلب في استئجار
 النافع المبيع
 من مشتريه

مطلب اذا باع حصة
 في دار ووعده المشتري
 النافع ان عدا احصار
 النش بيمينه ما لعنه
 بيع وواف وما استعمله
 المشتري فهو له

اوسع وسد او حتر اذ السرط على وجه العدة يوحى او فادى مثله وقد صرح حواطة في سح او د.
 ما المشتري لو آخره لعن النافع فيه الآخرة مما لما واه فلما كونه فاسدا كالحب او حتر او هو
 واصبح او فلما به رهن او المثل لو آخرا غير ادب الرهن فاعله له ويتصدق بها وهذا ظاهر
 والله اعلم (سئل) في صير ورت من اتمه اتمته دفعها اليه لروحه قضاء عن مهر هاندي عليه ومات
 الاب هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا (احاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما
 على ابيه في جميع اعمول يخور قضاء الاب دية من مال الصبي لانه بمحلة سح مثل الصبي من
 به والاب مملوك مثل العمة وفيه صح للاب او اوصى سح مال الصبي بدين به اديه سبعة كتروغ
 الالة دلو لم سح نحاول على التلف اذ صممه فدمع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله اعلم
 (سئل) في رجل اشترى حمرا فوجده رقد عبد السوي لصروته هل له رده ام لا (احاب) له
 رده والخاله هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة او من السواقة من مكال العمد
 الى غيره ووجده عاقل اما انه يوحى رده فيكون مؤنة الرد على المشتري ام على النافع (احاب)
 مؤنة الرد على المشتري كافي البراءة وسيبره الله اعلم (سئل) في رجل باع لا حرج جمع ما يملكه
 هل يصح ام لا (احاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يصح حمل النافع كافي فادى قارى
 الهداه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حقة في ثمن معلوم هل يجوز ولا يشتري
 الحمار عند رؤسها ولا حمار للنافع (احاب) يجوز البيع ولا يشتري الحمار عند رؤسها ولا حمار
 للنافع والخاله هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برق قطن كل رطل ونصف
 من البرق في رطل من القطن الذي قشره حين دخوله ودرعه هل البيع صحيح ام لا (احاب) هذا
 باطل ويرد المشتري مثل البرق على النافع والله اعلم (سئل) في وصي باع مطحة للابن باع فاحش
 هل يصح البيع ام لا (احاب) سح الوصي مال اليتيم فاحش الدين وهو ما لا يدخل تحت تقويم
 المورثين لا يصح والله اعلم (سئل) في رجل باع لا حرج شيئا من غير ان يوكه ثم دفع النافع للمالك الثمن
 فقصه هل يكون احارة منه وليس له طلب ذلك الثمن ام لا (احاب) نعم قضى الفسخ احارة والله اعلم
 (سئل) في رجل اشترى بها وسافر به فراهى به ساقى سفره ولم يقدر على الرجوع فقصى في سفره حتى
 تبسر له العود فعاد فهل له رده ماليب اذا غت يوحى ام لا (احاب) نعم له رده والخال هذه والله
 اعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا فوجده بطوحا هل له رده ام لا (احاب) نعم له رده حيث
 كان عند ثامته كذلك والله اعلم (سئل) في رجل يبيع من شرمية ماء مآلات البرع هل يملكه
 ويسوع له بيعه وهل هو قيمي او مثلي (احاب) نعم يملكه ويسوع له بيعه وسائر الصراف الحائرة
 في الملوكت واما كونه قيما او مثليا اختلف فيه ومضى في جامع الصوابين امواته صاحب المحيط قائلا الماء
 قيمي عند ابي حنيفة وان يوسف ورحمهما الله تعالى ودل وامرا للمخلفات الناصي اني الفاسم العامرى
 ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الفخاوى معاه لا يباع بعهه سعين
 وعن محمد ورحمهما الله الماء مكيل ثم ذكر وامرا الرشيد الدين الماء قيمي عند ابي حنيفة وان يوسف
 فعلم من ذلك انه مضمون بالقيسة لا للمثل والله اعلم (سئل) في رجل باع عمارا لا يبيع بالعمرو
 ثمن قصه لى حاكم شرعى وحكم بصفه البيع ثم صرف النافع الثمن على عمارة عقار له غيره ومات
 عمرو فادعى رد النافع على ورثته ان المبيع وقف اهلى وارر من يده كتاب وقف عبر تحكم
 لا يعمل به محردا

مطلب اذا دفع الاب
 امعه لعمه لروحه
 قضاء عن مهر هاندي
 تؤخذ منها من
 تركته
 مطلب اشترى حمرا
 فوجده رقد
 مطلب مؤنة الرد على
 المشتري
 مطلب باع جمع ما يملكه
 مطلب حمار الرقبة
 للمشي لا للنافع
 مطلب باع كل رطل
 ونصف من بر
 اعطى رطل قطن
 مطلب سح الوصي من
 وحش لا يصح
 مطلب نقص المالك
 اخن احارة لبيع
 مطلب اشترى بها
 وسافر به فراهى به
 عساى سفره ولم يدر
 سلى الرجوع
 مطلب بطيح الدور عيب
 مطلب اذا راع الماء
 من البئر المصة يملكه
 واحصا في كون
 الماء قوما او مليا
 مطلب اذا اظهر النافع
 كتاب وقف يريد
 بذلك ابطال البيع
 لا يعمل به محردا

صحت فهل يطل البيع به أم لا لا سمع الحكم صحة البيع (أجاب) لا يطل البيع بمجرد ظهور
الكتاب لأنه كاعده حطوط وذلك ليس من حجاج الشرع إذ حجاج الشرع الية أو الأقرار أو الكول
عن اثنين وليس الورق والخط من حجاج الشرع والله اعلم (سئل) في رجل اشترى بر صلب
من آخر شرط أنه يفتي فلم يفت هل يجرده عدم سانه رجوع على النافع ثمه أم لا (أجاب) لا
لأنه يكون باسباب آخر ما لم يفت أنه فاسد عنده فإن اتف برجع عما أدى حيث لا ماله له وإن كان
له ماله فإن صالح شيء آخر يقطع قدره ويرجع ثما في رجل لا كثر أهبط إذا لم يفت والله اعلم
(سئل) في رجل اشترى بر صلب أصغر وررعه فلم يفت هل للمشتري الرجوع ثمه على ماله أم لا
(أجاب) ليس له الرجوع بالنقص ولا بالنقص لأنه قد أسهل المبيع ولا رجوع بعدا لئلا يكسر
به إلا ما ظهر الدين في حب العطن والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب العطن وررعه
فلم يفت هل يرجع ثمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع ثمه بل ولا سقاه في قول مصحح وفي رجل رجوع
سقاه أن ثبت أن عدم سانه لم يفت به وبدو به لا يرجع إلا بالمال الذي لا يحال أن عدم سانه لرداه حرره
أو حفاف أو صه أو لا صر آخر والله اعلم (سئل) في رجل له أولاد أو له من مريض الحدا لم يمتعه الحروج
لقصاء حوائجهم وهل لأحد منهم شيئا ميا فاسلمه وباع لقيهم عفار أو لم يمتعه ما لم يمتعه من قبل وررعه
وع فله وأمره وأصغر وكتبه لذي وصى لشرع الشريف ملك شرعي مشمل على الأبحاث والله ول
وشرائط الصحة وأمر ومث مات بعد سنين وأما المذكور أو لا يدعى على أخوته سفلان مع والدهم
لهم لمصره وعدم من المثل للمع المذكور هل يسمع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث كان الموصي
المذكور وهو أهوى المرص لا يمتعه الحروج لقصاء حوائجهم فله لأحد الأولاد وررعه لقصاء
مختلفا صحيح فأد ما حجاج علمنا صر حوا به في كل مريض فنقول كالذي والذل وداء الطلغ والرماة
ومثله الداء المعروف بده الحدا لم يمتعه من أنواع الرماة المصرح بها في عر ما كتاب فبعض
بالمذكور المذكور لوائمه للقل المسطور والله اعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعده مواش
حرف عليها فباع بعضها للأسل شرط أن عاد من سفره فوجدها طيبة أحدها وإن وجدها ميتة
أحد النش المين ردها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل سفل حق البيع ثمه أم لا (أجاب)
لا يطل حق البيع بموت المشتري والله اعلم (سئل) في رجل باع حصة مشاة من محدود لا آخر
ويده ملك قديم بالمع وغيره أحده المشتري ليطر فيه عند العقد وطلب الآن النافع من أن يرد
عليه فامنع هل يجبر على رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده ماله والحالة هذه وقد نص في حواجر
المساوي بأنه ليس لمشتري الدار مثالة النافع بتسام القالة القديمة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر عمارا فهل يؤمر النافع بأحصار الصك القديم حتى يفسح المشتري منه ويكون في يده للاحتياج إليه
وأذا أفسح يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرار واللمان
الحكام وكثير من الكتب ولا يبر عن طلب العلم أنه إذا لم يكن له صك قديم يدين هذا الأمر وأنه
لو أن أحصاه لا ينجس عليه لأن امره به ليس على سبيل الحكم وإن أقول قوله في أنه ليس له صك قديم
عده بلايين فأنزل به لو توقف أجاب الحق على عرصه كالأوصف المبيع وامتنعت الشهود عن الشهادة
حتى يروا حقا طوبهم يجبر على عرصه كجابه والله به أو حصر وجه الله تعالى صيانة لخلق المشتري والله
اعلم (سئل) في رجل اشترى بهيا من آخر ثم مضى كل شهر كذا ومعت مدة فادعى النافع

مطلب اشترى بر

اصل على شرط أنه

سب فلم سب

مطلب اشترى بر

يصح اذ وررعه

فلم سب

مطلب اشترى حب

فلم وررعه فلم سب

مطلب مع محدوده

الذي يجرع لقصاء

حوائجهم ولو من

فاحش وعت تصحاح

من كل الماء

مطلب للنافع فاسدا

فسح البيع ولو بعد

موت المشتري

مطلب إذا أحده المشتري

الصك القديم من النافع

يجبر على رده

مطلب مؤمر النافع

بأحصار الصك القديم

ولا يجبر على ذلك

إلا إذا توقف أجابه

الحق عليه

مطلب إذا دعى النافع

مضى ثلاثة أشهر

ويريد قسطنطينا

والمشتري شهرين

ولو حكم القاضي بين

النافع لا بعد حكمه

مضى لانه اشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين فقط خالف القاضي النائع والرمة بدفع
 مسط ماله اشهر جهلا منه فهل يعد ذلك ام لا ويسترد الرائد (احاب) لا يسترد ويسترد الرائد
 المشتري من النائع حيث دفعه بالرأى القاضي لان النائع يدعي ايجاب الحق والمشتري يكره فكل قضاء
 غير المذهب جهلا فلا يعد والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا ثلاثة ارطالار ونصفها
 في ملكه ونصفها ليس في ملكه سلمه الذي في ملكه ولم سلمه الآخر الى الآن هل يصح هذا البيع ام لا
 (احاب) (اصح البيع والحالة هذه لان الادار الباقي لا يثبت في الدمة مثل هذا القول فكل بيعا
 بالثمن والله اعلم (سئل) في دار سبع وسها اعتاب عبر مرة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع
 ثمنها لا (احاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن مرة واحدة كالاخجار المكومة لا تدخل في البيع
 الاصرع المذكور والله اعلم (سئل) في مريضة اعلم لا من ميتها المحجوب عن ارثها ما من عها وميتها
 ميراثا وسعة اثمان ميراث ثمانية فموت ثم ماتت عن ذكرها الحكم (احاب) لو لم يكن ههنا دين
 على المريضة وكان الثمن لاعتن فيه فاحضر صحيح البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليها دين مستغرق
 لا تخور المحاماة وصح البيع سواء المحاماة من فاحش او سير فالمشتري ثم البيعة او يصح البيع لا وفاء
 الدين مقدم على الارث وان لم يكن الدين مسعرقا وحرر المحاماة من الثلث سلمه المبيع غير شيء
 كأوضة للاحصى والله اعلم (سئل) في رجل باع دارا والدار احجار موصوفة فهل تدخل الاحجار
 في البيع ام لا والحال لم ينع عليها وقت البيع (احاب) لا تدخل الاحجار المكومة المفصلة من الباء
 بها اذا اصل ان مأكلا في الدار من الباء او متصلا بالباء اتصال قرارا يكون تابعه وان كان مفصلا
 لا يكون تابعه والجار المكومة ليست متصلة اتصال قرار فلا تدخل والله اعلم (سئل) في امرأة
 اوفت لزوجها او باعت منه عقارا ووفرت بعض الثمن واشهدت انها لا تستحق ولا يستوجب فله
 حقا ولا استحقاتا وماتت فادعت قبة الورثة ان ذلك في المص الذي مات فيه وادعى الزوج انه
 في الصحة هل القول قول الورثة او قول الزوج (احاب) القول في ذلك قول ثبة الورثة والبيعة بينة
 الزوج وان لم يقيم البيعة واراد استخلاصهم فله ذلك فان حملوا كان الخلف على عدم العلم لاه فعل الغير
 والله اعلم (سئل) في دمي اشترى من مسلم دارا بها باو وسل في محبة من محلات المسلمين في مصر
 من الامصار فهل يجر الدمي على بيعها من المسلم حيث لا يخور للمسلم سعيها من الدمي وهل لاهل الدمة
 ان يسكوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الاسرا يده الله تعالى منهم
 من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن معروفة ام لا (احاب) قدر في الحاية الدمي اذا اشترى دارا
 في المصد ذكر في العشر والخراج اه لا يبيع ان تنازع به وان اشترها بغير على بيعها من المسلم وذكر
 في الاحارات ان يخور لاه لا يجر على البيع اه وفي المصري ذكر في الاحارات اه لا يجر على البيع
 الا اذا كانت خفية بغير وفي الدخيرة واداسكارى اهل الدمة دورا فيما بين المسلمين ليسكوا بها حارة
 وشرط الخلو اني فنتهم اما اذا كثروا بحيث يعطل سبب سكناهم بعض المسلمين او يتألم يعمون
 من السكى فيما بين المسلمين وفي المحيط يتكسون ان يسكوا في امصار المسلمين ويعمون ويشترون
 في اسواقهم لان معنة ذلك يعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهال قال
 وما يبيع يتنازع دارا المسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجر
 اذا ما اشترى من مسلم وروايه * اذا كان دافى المصر يشو ويكثر

مطلب اذا اشترى
 مثل نصف في ملكه
 ونصف في غير ملكه
 لا يصح

مطلب لا يدخل
 الاعاب الغير المركة
 في سع الدار كالاخجار
 المكومة الا بالذكر

مطلب سع المريضة
 مصر من الموت صحح
 مساعا الا ان كان
 عليه دين مسعرق
 وفيه عن ثم المشتري
 الخ

مطلب لا يدخل
 الاحجار المكومة
 المفصلة في البيع

مطلب باع دارا روحها
 ودعت الورثة انها
 باع في مصر من موتها
 وادعى الروح انها
 باعت في صحتها

مطلب اذا اشترى دمي
 من مسلم دارا في مصر
 المسلمين من حيرة
 على بيعها خلاف

مطلب ادا باع النافع
السلمة لا حرفل
ان يفسحها الاول في
سبه تفصيل

مطلب باع حليجا
لرحل ثم مات فباعه
اسه لا حر

مطلب باع وحلا
حليجا ثم اشتراه منه
قل العصف واستهلكه

مطلب كرمه
اشجار مشوعة
نعصا وقف ونعصا
ملك فاد باع المالك

اشجاره من غير
مخير لا يصح

مطلب باع كرم الا
بمزة الذي في كرم
آخر او باع دارا فيها

طريق او مسيل
لدار اخرى فان
الاخرى للنافع دخل

ماد كرم في البيع وان
لغيره كان عينا

مطلب باع احد الشركاء
ربعه في مرس فقال له
احد شركاه احمل

المبيع من نصبي
ويصحب فقال حملته
ودفع له نصف الثمن
لا يصح هذا الحمل
ويرجع بما دفع

ومن قلها صاحب البحر فيه وصاحب الارحاية وغيرها وقد سلمت انها حلافة والذي يجب
ان يقول عليه التمسيل ولا يقول بالغ مطلقا ولا بدعه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والضرر والمنفعة وهذا هو المواقف للقياس العقلي والله اعلم (سئل) في قديم متروك بين رب الارض
وثلاثة عمال باع احدهم حقله لاجسي قل ادراكه وقارض على ثمنه رحلا هل يصح سبه ومارت عليه
من المقارصة ام لا يصح البيع ولا مارت عليه (احاب) لا يصح البيع فلا يصح مارت عليه والله اعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر سلمة وباعها النافع قبل ان يفسحها (احاب) ان كان البيع
الثاني بائن المشتري او بمراده لكونه احاد اصبحت البيع الاول بائن لم يكن كاد ولا احاد وهو قائم
لحقه فيه قائم فان كان قد دفع الثمن احدى والا يفسح النافع على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع
قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء ففسح البيع ورجع الثمن ان كان قد دفعه وان شاء ضمن المشتري
الثاني ثم يرجع الثاني على النافع ان كان قد دفع الثمن والا لم يرجع والمثل بالمثل والقيس بالله فله هذه
الاحكام من ثوابي قصيحا وغيرها والله اعلم (سئل) في رجل اشترى حليجا ثمن في الدمة ووصفه
المشتري في عدوله بائن مائه وذهب لثاني بائن فرجع فوجد النافع قد مات فطلب الحليج من اسه فقال
قد بعت هل يلزمه احصاءه وان سدر له المطالبة بمثله (احاب) للمشتري رد سبه ان النافع ومثله
باحصاء الحليج وان تعدر له المطالبة بمثله والله اعلم (سئل) في رجل باع آخر سب رطلا حليجا ثمن
معلوم ثم اشتراه منه قل العصف وقل القداميد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين (احاب)
اما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اصله لانه بيع المقول قل قصه وهو لا يجوز سواء كان من النافع
كافس عليه في البحر وغيره او من غير النافع واطلاق المود يشاعها واما الاول فقد ظل باستهلاك
النافع له فليس لاحدهما ان يبالغ الآخر شيء والله اعلم (سئل) في كرم به اشجار ملك متنوعة
واشجار ونف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع اشجاره ما عدا اشجار الوقف ولم غيرها ولم يعلم
المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يصح البيع المذكور ام لا يصح لحمل المشتري بها (احاب)
لا يصح لحمل المشتري بالمع والحال هذه فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية البيع وهذا البيع
والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع نصيبه من طعام لم يسه لا يصح وان يسه بعد ذلك ومثله لمك جميع مالي
في هذه المنة من الدقيق والبر والحب ولا يفسح المشتري فهو غير حار والحاصل ان عدة النافع لا يبيع
موجب لفساد البيع وقد ذكر في آخر ممر يا الى عمدة الله اوى رجل قال بعت منك مالي في هذه الدار
من المتاع ان كان معلوما حار ولو قل بعت منك ما عدلي في هذا اليك اوى في هذا الفصدوق اوى هذا
الحوائق ان كان معلوما للمشتري فهو حار وابل يمكن معلوما والحالة يسيرة حاراه وانت على
علم ان الحة لها فاحشة وقت البيع في اي نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم
(سئل) في رجل له كرم بمزة في كرم آخر باع لرجل الا المزة المعهود هل للمشتري
ان يمر به ام لا (احاب) ليس للمشتري المرور به حيث اشتاء النافع من البيع فقد صرحوا به
لو ظهر في الدار المسبقة طريق او مسيل ماء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للنافع لم يكن للنافع
ان يمر في الدار المسبقة لانه باعها من غير اشتاء وان كانت تلك الدار لغير النافع كان عينا كذا صرح به
في شرح الجامع الصغير لقاصيحل كما قلناه في البحر وهو دال على انه اذا اشترى الطريق استمر
حق المرور له للمشتري وهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل له ربع مرس باع لا حر قائم له

بعتك وبني في قرصى هذه كذا واشترى منه ما عيه من الثمن وقاصدا لبيع أحد الشركاء فما أحمل
 البيع بيني وبينك فقال حملته ودفع له نصف الثمن هل يصح الحمل المذكور أم لا ويرجع بما دفع
 (أجاب) لا يصح الحمل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع بما دفع المالك
 إلا أن يكون النافع اشتري من شريكه ثمان من الفرس مقدار نصف الثمن الذي باع به أو لا فيصير
 شراء منه وسعاس شريكه مستأق فيصح ولا يرجع بما دفع والله اعلم (سئل) في سراس في أرض وقت
 بين أنس هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أحدي كيجوز من الشريك أم لا (أجاب)
 نعم يجوز بيعة من أحدي وكذا من الشريك كما عني به الشيخ رين بن نعم وهي في فواهد وإن كانت
 الأرض عرض عليها مع من الدراهم تؤدى في كل سنة بدراحة شرعية كما صرح به في إيع الواسل
 والله اعلم (سئل) في دى ولاية أوقع الله من على رجلين أنهما عنك فدهما لا حر فاطما عليهما
 عشرين قرشا حرته وسلهها لها وعلى المسلم دس للمسلم بريد أن يقاصه لها هل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس له ذلك إذ يرب على الرجلين بالهبة مال حتى تصور المقاصصة مدين شرعي تاب
 بدمته وعلى تقدير الثبوت بدمتهما حو شرعي لا يصح المقاصصة لأحد الدين من غير من عليه الدين
 وهو لا يصح والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا ثمن معلوم وقدر فاعن تقاص من ثم
 أرسله بعد أربعة أيام إلى ناقته مع رجل فرأى الرجل النافع عائدا فدخله في داره ثم حصر النافع
 فلم يلقه صريحا وهلك هل حلك من مال النافع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري
 لأن مال النافع للزوم البيع وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على النافع مع
 عدم قوله صريحا فاداهلك عبد النافع ولم يلقه صريحا كان هلاكا على المشتري لقاء عقد البيع الصحيح
 وعدم إفساحه بمجرد إصالة إلى النافع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والله اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر قطعا فشره فادعى بعد قصه أنه وحده فاداهل القول قوله يجيبه أم لا
 (أجاب) القول قول المشتري يجيبه حيث لم يقر وقت الشراء أنه قص جميع المبيع إرادا استوفى جميع
 ما وقع عليه العهد وسواء كان قبل الصرف أو بعده لا تلازم قولهم القول في قدر الله ومن له العاين
 يجيبه صما كان أو ماسا ولا فرق في ذلك من أن ينصرف منه ومن أن لا ينصرف والله اعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعا فليحا فوره النافع محصور المشتري وتسلمه المشتري
 ثم ادعى المشتري أنه قص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتلق قوله
 في مقدار ما قص يجيبه إذا لم يكن اقرا أنه قص جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به قارئ
 الهداية في فواهد وصاحب البحر عند قوله وإن قص كيل وهو في كثير من الكتب والله اعلم
 (سئل) في جماعة استأروا من آخر مازسا لزوع المقاث والماروه مثله لزوع الغنل وأكل
 كل مازرعه وحاء الشاء فرزع الكراون بغير إداره فلامهم فظا وأدبرهم الذي بدروه في أرضهم
 وبأحد الزرع فاعطاهم فلما استوفى حصوه لأصهم راحص عما صار بهم هل لهم ذلك أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك عند طوع الزرع لصحة بيعة والحال هذه والله
 اعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سعة في البحر ثمن معلوم وسافر بها النافع بغير إذن المشتري
 فأسول عليها الأفرح هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه
 لعدم صحة الدلم والعليم حيث كانت في البحر كالمرس إذا باعه ولو في حظيرة وقال له النافع سأعه

ممل اسجار وصف
 من أنس حار لكل
 مهاب مع حصه
 لشريكه ولا حتى
 ممل رجل حمل
 سل رجل ملما
 حرته وسله لا حر
 لأحد المبيع منه
 في ماله ما على المسلم
 ممل إذا اشترى
 ثور أو فعه ثم رده
 لدار النافع وهلك
 هلك من مال النافع
 ممل القول قول
 المشتري أو المبيع
 ما من ولو بعد الصرف
 ومما لم يقر به استوفى
 جمع المبيع
 ممل وزن النافع
 المبيع محصور المشتري
 فاداهل قوله يجيبه
 كذا يقبل قوله يجيبه
 ممل اسعاروا من
 آخر مازسا للزوع
 والماروه مثله وأكل
 كل مازرعه فلما حاء
 الشاء فرزع الكراون
 بغير إداره فلامهم
 اصطالحوا
 الخ
 ممل إذا باع سمية
 وسافر بها بغير إذن
 المشتري ثم أحدث
 منه لا يلزم المشتري
 الثمن

البك فتفتح الباب فذهب ولم يتركه احد من عيون لا يكون له ما والبقعة في البحر كعبه من
 احدها يعبرون فاهم والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالا ثمانية وسبعين
 بن معلوم الى اهل معلوم فمحل الاصل دفع له من شواي ما واوا عن ان في الثالث اهر
 رده ام لا (احاب) ليس له رده فعطى بل يرد الكل او يسل الكل وان كان يصر في الشواي
 وتعد ردها ليس له رده الثالث يرب يوحده على الاصح المسمى والله اعلم (سئل) في رجل
 اشترى حليين صنفه واحدة واطلع على عيب باحدها بعد الفحص هل يرد هو او يرد المصنوع لا يرد
 واحدها هو (احاب) يرد المصنوع ويأخذ السام تحصى من الفحص ولا يرد ما اذا راسا
 كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله اعلم (سئل) عن حمار العين الساجش (احاب) قال
 في الحر من باب المرافعة والولاية فلا عن النية من اشترى شيئا وسعه فيه ما فاحشاه ان يرد
 على النافع يحكم العين وفيه روايان ويجوز بالمرء ربما بالناس ثم رد لا حر وقع السبع من فاحش
 ذكر الحصاص وهو انوكر الراوي في واقعاته ان المشتري ان يرد ولا يقع ان يرد وهو احبار
 ان يكر الراوي والقاضي الحلال واكثر روايات كتاب المصاراة الرد ما من فاحش وهو على
 ثم رقم خلافه وهو ان يرد وهو صاحب الرواية ثم رد لا حر ان يرد المشتري اذا وقع له ان يرد
 وكذا ان يرد المشتري له ان يرد وعلى هذا فاما وقوى اكبر الناس والله اعلم (سئل)
 في رجل سأل آخر عن فرسه الى سده شريكه فيها ولد هل ولد او عثرت فقال له لا ولدت
 ولا عثرت فردد فيها فباعه حصه فيها خدتها ثم اشياها كات ولدت مهره هل تدخل المهر
 في البيع ام لا (احاب) لا تدخل واذا احلها فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال النافع ولدت قبل
 البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكن به الطاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والمهره سها فصبها
 او عام اذا الحادث نصاب الى اقرب الاوقات والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اررا
 ونقص بعضه ونقص عبد النافع بعضه فعلا سعه فباعه لرجل ما كثر من الثمن الاول وساهله واستهلكه
 لما الحكم في ذلك (احاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول ومثل الثاني وان شاء
 ضمن النافع ثم الاول ويصل البيع الاول ويصح الباقي ونحوه للنافع وليس له ان يسهه مثله لان البيع
 قبل ان ينقص مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمان ولا ان يجبر سعه لانه مع ما لم يضمن واصحابنا
 المبيع شرط للاحارة والله اعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا او كرا حصه في عدد واحد على سبيل
 الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من احد المشتريين ام ليس له ذلك (احاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته منه حصه حيث لم يتكافأ والمسته مصرح بها في مواضع
 لا تعد وما يباهر شمسها ماد كره احباب التوثق والتشويح والتساوي فاطه في الكفالة
 لرجلين دين عليهما وكفيل كل عن صاحبه الى قولهم جمع الثمن كلا من المشتريين ليعطى لصور
 الكفالة في هذه المسئلة ان الكفالة صم دمة الى دمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حادثة
 في هذه المسئلة فلها ما في تنصير الكفالة ادهى حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد عتروا المذلة
 قولهم بان اشترى ما به عددا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله لزم
 البيع بايحاء وقول في معرفة اتحاد الصفة بعد كلام كثير قوله ويتعزع اصحابنا وحصر احداثه من
 وناب الآخر فقد خلاص حصته لم يكن له قص شيء من البيع حتى يقدر المالك او يقدر هو الجميع الى

فهو صريح بأنه ملحق وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف أبا عبد الله
 من توابعه رحل لاله حرة تقيم المقومات إلى تاجر عدة صناعة يأتي له بها عند أن يقومها فعمل وحملها له
 ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب تامة الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم
 أم رسول فيه أم قول التاجر أم وكيل مطالب بالنفي ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول
 ما حمله العلماء الفحول لأن الرسول إنما هو ميسر وميسر لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شاة وقالت كست
 رسول روحي إليك ولا تنس علي لك وقال النافع اعلمت منك والنفي عليك فالقول قولها وعلى النافع
 اليمة ومثله في الرادية وجامع الفتاوى للكركي وعادة الحامية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت
 من رجل ثم أحملها فماتت كس رسول روحي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على النفي وقال
 النافع لا يلزمك عليك النفي كك القول في ذلك قول المرأة واليمة للنافع ومثله في كثير من
 كتب أئمة المتقدمين وهذا صريح في رخصة الحال إذا قل النافع كست رسول الأمير إليك فلاس لك على
 وقال النافع نعمت منك والنفي عليك فالقول قول النافع الماء الماشاء فوق الماء الموحدة وعلى النافع اليمة
 إن الشراء كان لنفسك ولرسول في ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل الصحيح الحسد الكامل العقل
 إذا باع به أو وقف جميع ما يملكه من عفار ومقول معلوم لهم ثم معلوم هل يعد بيعه لهم ووقفه ولا يبيع
 من هاددين مستغرق بدته أم لا وهل إذا أرأهم والحال ما ذكر من جميع النفي يصح إبراؤه وكذلك
 وقفه أم لا (أجاب) نعم يعد بيعه وإراؤه ولا يبيع من ذلك الذين المستغرق كما صرح به عامة
 قاطبة مطلق ما من حق المراء لم يتلق بين ماله وأما هو متفق بدته فيسائر التصرفات الشرعية
 كالبيع والوقف ومحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن عجم عن وقف وفلاني بحتة وعليه ديون ولا مل له
 غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والعلة لم جعلت له خاصة أنه والوقف داخل في قولنا
 سائر التصرفات الشرعية فيصح من المندوبين الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر عرائر معلومة من صرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر إلى الفصل
 أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا حيلة مع تسمية العرائر وليس له الفسخ بتغير السعر إلى الفصل
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا فأطلع على عيب بدعيه نالعه فما الحكم في ذلك
 (أجاب) يصح القاضي عد عدل إذا رهن المشتري قال في الرادية أطلع على عيب بدعيه البائع
 ورهن ووصه القاضي على بدعدل ومات وحضر النافع أن لم يقصم الرذيل وضع عد عدل فقط
 لا يرجع بالنفي وإن قصي الرذيل يرجع لأن القضاء على النائب بعد في الظاهر عدنا أنه ولا شك أنه يرجع
 بالقضاء في صورة عدم الرجوع بالنفي لأن الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤخر
 معصرة يرسل وعاءه للمشتري ليعص فيه كداس التبرج يصح هكذا فاشهر ولم يجر بينهما بيع ورجع
 التبرج أو علانا الحكم (أجاب) أن لم يتفقا على نفي التبرج فعلى المشتري أن يدفع ما عليه من أجرة
 المعصرة وله طلب مثل شربه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له كرم ما استطاع
 أحدهما من الآخر ما من ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباع لرجل فهل يملك
 الرجل مع الآخر من الاستطاع أم لا وإن تصرف بمروره (أجاب) لا يملك منه عه وإن تصرف
 والله أعلم (سئل) في مريضة ممر من الموت ماتت شيئا لها من منها التي هي من حمة ورثتها ولم تحرق بقية
 الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تحرق بقية الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل)

مطلب لا يملك
 الرسول بالنفي والقول
 قوله ببيعته رسول
 إلا أن يقيم النافعية
 أنه اشترى لنفسه
 أو وكيل
 مطلب بيع الرجل
 مع موافقه وإراؤه
 صححة ولا يمنع من
 مستغرق وكذا سائر
 المصنفات
 مطلب لو اشترى
 عرائر معلومة من
 صرة صح
 مطلب إذا وجد
 العرس عينا بدعية
 نالعه يصح القاضي
 عد عدل فإن مات
 ولم يقصم الرذيل يرجع
 بالقضاء ولا يملك
 النفي
 مطلب إذا حدد رجل
 شبرا من آخر من
 عرائر بصفاء على النفي
 فمات إذا باع كرمها
 وقفه كرمه
 الآخر على أن يكون
 له حق المرور فباعه
 المشتري الآخر ليس
 له عه
 مطلب لا يجوز البيع
 من الوارث إلا ما جاز
 بقية الورثة

مطلب اذعى احد
الوره انه اسرى
من مورثة في الصحة
وفية الوره في
المرس

مطلب في بيع المرس
واقراره نقص الثمن
مطلب اشترى نصف
فدان ليحرق عليه
على انه ان حرق من
الحرق سالا يرد
فبعد احدها

مطلب ورثا مال او صار
كل منهما بصرف على
حصة حتى لو كالا
فيهما دين وكان احدهما
روح الآخر روحه
واشترى له حارة
ودفع المهر والنس
باده

مطلب لو وكيل بالبيع
فسح ابيع بالنس
الفاحش حيث عره
المشترى

مطلب اذا باعت
دكا كين لها ودارا
مشتركة فيهلويين
روحها ماسة
صفقة واحدة باده
صح البيع ويقسم
النس على قيمة البيع
كله

في امراء اذعت معدومت اسمها اذاعتها الحقة القلاية في العمار القلاي تكدا في حال صحتهما فكر
قية الورثة كره في الصحة واذعوا اليه في مرض الموت والقول لمن والية على من (احاب) الية
على مدعى البيع والصحة والقول لمن بدعيه في المرض يمينه اذ الحادث بصف الى اثرب اولاه
والله اعلم (سئل) في رجل مريض باع لاس روحته دارا واقره نقص الثمن في مرضه والورثة تكده
في البيع ولا تحجب البيع فالحكم (احاب) بعد بيعه له فان كان فيه حيلة وعليه دين يحيط ثم تحرق الحانة
قلت او كثر بالمشتري يتم القيمة او يصح وان لم يكن عليه دين تعد الحانة الفاحشة من الثالث
واما الية ومهره واما الاقرار بالنقص فصح وادام يكن عليه دين يحيط وادان كان عليه دين يحيط
لا يصح والله اعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما والدر
ههما واد اخرج من الحرق سالا يرد ه عليه وان مات ينقر الثمن عليه فعلى وتعر احد الثورين بعرا
يوجب قصه هل لا يشتري ردهما على الماع حرامع ارض النقص وان اى الماع ذلك ام لا (احاب)
لم كما اشار اليه في جامع الفصولين والمار حابة والله اعلم (سئل) في اخوس ورثا عن ابيهما ماله
ما يصح فيه شركة المقدم ومه مالا يصح فصار كل منهما بصرف والنس والشراء على حدة حتى لحق
كل منهما دين ونسرقا فملول كل واحد ماله في مباشرة من الدين فصار بوق ماعله وكل احدهما
روح الآخر روحه واشترى له حارة ودفع المهر والنس باده فهل لكل هما ان يرجع على الآخر
مما وقعه من الدين ام لا وكذلك الآخر يرجع ماع من المهر والنس ام كيف الحال (احاب) اعلم
ان الاثنين ادا ورثا مالا شركتهما فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما احسب عن فسط صاحبه
فلا يجوز له الصرف في الاذن الآخر فادان له بالنس والشراء صار حكمه حكم الوكيل فادان اعلم
ذلك فقول ادا اذن بالشراء وقع الملك كاد على روحه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة
في المراء حار ه كما صرح به في الطهيرة وغيرها وله الرجوع محض ان كان فقه من ماله خاصة وان
من ماله مشترك فلا رجوع اذ الشراء وقعه لهما مالهما وادامع المشتري الاذن ايضا فهو كالوكيل بالنس
وحكمه معلوم وان لم يكن هاذن فلا يقع الملك مشترك في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع
فلا يرجع احدهما مما وفي من الدين الذي لمعه بمشترته اذ لا دخل لاحيه فيه واما ادا دفع ديالا على
الآخر باده فله الرجوع عليه به ولا يكون مترعا الاذن حتى ادا لم ياذن له مكان مترعا به يعلم انه
اذا دفع مهر روحته عنه باده او ثمن الحارية التي امراء شرائها يرجع عليه ماعه والحال هذه
والله اعلم (سئل) في رجل وكلته روحته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة فبمئة
وان قيمة تعليمه فيها الا ح منها لها مالوكالة عنها ثمن محس لا يبيع نصف القيمة بل ولا ثمنها فطهر
له الثمن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث عره في ذلك ام لا (احاب) فله فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فواي قارى الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي
في باب التولية والمرأحة وصاحب البحر وصاحب مع العمار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم
الرد مطلقا ومنهم من عدمه مطلقا والصحيح الذي يقتضيه انه ان عره فسخ البيع والا فلا والله اعلم
(سئل) في امرأة باعت لرجل دكا كين لها ودارا مشتركة فيهلويين روحها ماسة صفقة واحدة ثمن
معلوم محصره روحها واده لها واحارته بيعها لبعدها البيع في الكل ام لا وهل اذا اشكرت البيع في الدار
في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة اصح شهادتهم وان لم يدكروا في شهادتهم

ان الصف في الدار اهادا سب لروحه الاملا (احاب) ثم بعد البيع ويقسم الثمن على قيمة ما بيع كله
فيأخذ كل واحد حصته وهو نصف كل واحد في السكنى وحل الدار من ميساه ولا خريه ساهل فاعلمها
وبالدور من اذن الآخر ما ب قيمة كل واحد حصته فثمن بينهما اصل كذا في النحر وكثير
من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة المسم على الوجه المسطور عدم ذكر حصته كل من اروحه والروح
لعدم الحاجة الى ذلك واحال هذه لاسما وقد اتساع على اكل كل نصف الدار والله اعلم

حكم من اباع السبع فاسد

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثمانية عشر دراهم اقل من ثلث حله ما و ان يأخذ ثمنه واخره
طرحه ادر من احوط كل راع منه فكذا وسلم كل مشريه هل يصح ام لا (احاب) لا يصح مع ما ذكر
اد شرط الفاعل باعرا به مسد وكذا شرط احد الخرج على الوجه المسطور باعرا به مسد والماسد
يحب رده ويحرم تقربه حتى قال في البراءة وكثير من الكتب اذا اصر السائح والمشتري على
امساك المشتري فاسدا وعلم به الفاسد له فسخه حقا للشرع على كل منهما فسخه والله اعلم (سئل)
في رجل ضمن من ساعي ثمانية ريتون محرار ريتون عريين وباعه اريت الذي يستخرج منه نارعة
وحصصه قرشاهل فصح ذلك ام لا (احاب) لا يصح ذلك شرعا اذ الواجب رده على ان كان بائنا
والا ضمن مثله وان اقبل المثل ان شاء البائع احد قيمته وان شاء سائر الى حرج المثل والقول قول
المشتري مع ثمنه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطيعا من الغنم على ان عدده كذا وعلى
ان كل شاة منه فكذا من الثمن شرط ان يكون منه كذا من العدد الاثنى وبقية المشتري على هذه
الكل واستهاكه فهل البيع صحيح ام غير صحيح وماذا يلزم المشتري (احاب) البيع المذكور فاسد
وعلى اشترى حصة اعم يوم فسخه والله اعلم (سئل) في بيع الريثون ريتون غير معين ما الحكم فيه
بعد تصرف المشتري فيه بالعصر (احاب) البيع فاسد والريثون مثلي مكمل مصدق مثله فان اقبل
ولم يصير السائح الى الحديد فسخ المشتري فيه والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة حية
والله اعلم (سئل) في رجل باع ثمرة ريتون التي عليه ناربع حرار ريتونا هاهل يحور (احاب)
لا يحور فالريث العين ان كل مقدار ما في الريثون او اقل فكيف بالدين والله اعلم (سئل) في رجل
باع آخر ربع فرس فانه ام عليها مادامت عبده وسلمه له ما ثمنها فولدت عبده حصاين وباعها واحد
ربع ثمنها وسلمهها وهلكوا ولدت ايضا مهرة والآن يريد احد المهرة عبده وقيام عليها ودفع
الكبيرة لثمنها يقوم عليها فالحكم في ذلك (احاب) السائح استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع
وتضمن المشتري قيمة الحصاين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع عما اقبل
في مقداره والقول للسائح باليمين والسعة على المشتري لدعواه الرابة والله اعلم (سئل) في بيع الماش
في الصرع هل يحور ام لا واد اقلنا لانا الحلة حتى يحل تساول بدله (احاب) لا يحور والحيلة
ان يقر من طالب الماش دراهم قدر ما يعل على الخلية ان يساوى الماش او يقره اذ اوقعت فيه المادلة
وقوله ان الماش ما ياتي من دابة السلاية او من دوابي من الاس عبده قرشاهل استواءه يعمل هذا
ما يصلح لهذا المال وللاحرار ان لو توقع المصايب بها بدلك والله اعلم (سئل) في رجل باع نصف
كرم ومات المشتري بعد قبضه فدى السائح على اساه شرط في عند البايع مع ابيه حرث جميعه

معل شراء الرمث
عن شرط طرحه
راوا بمسد وكذا
اشرط دفع بدل
دراهم الثمن ادر
من احوط

مطلب في صان ثمرة
الريثون فالريث
وفي بيع الريث الذي
يسخرج من الريثون

مطلب اذا اشترى
من آخر قطيعا من
الغنم شرط ان يكون
منه كذا الاثنى وسد

السبع
مطلب بيع الريثون
رب غير معين
والريثون في مكمل
مطلب لا يحور البيع
فالريث العين فكيف
بالدين

مطلب اذا باع ربع
فرس بالقيام عليها
مادامت عبده فاسخ
غير صحيح والمشتري
الرجوع عما اقبل
والقول في مقداره
لا مانع

مصل بيع الماش
في الصرع لا يحور
والحيلة الخ
مطلب اذا ادعى السائح
شرطا مسد البيع

من ماكلها بعد
سرفتها وليع فسد
ولا يلزمه النخ
مطلب اذا تاسحا
مع المم لمساك نصم
اشترى مال مال
من اروا والمخلاف
اد اهاك
مطلب في شجر
مملوك لاثين في ارس
وباع احها
المسك من الارص
والشجر
مطلب بيع الفرس
الاحلها فاسد فاحدا
الساخ مع ولدها
ارقت والافها
يوم المس
مطلب اذا ادى الى
ورقة الميت انا
نقدرا من الح الى
دحول الجبر فاع
فاسد
مطلب اشترى نورا
شراء فاسدا محكم
محكم به جوا حرة
التورم حد داعتدا
نقدرا معلوم من
الدراهم ونصف
عمرارة حطه لميين
وسها

والا ان يسر هل القول قوله حيه واذا اقام الناق بنة على السرط المذكور يفسد البيع فيجب
فسحه ام لا (احاب) اقول قول اس المشتري الى في اعل ما شرط المذكور وان اقام الناق البنة
على ذلك حكم بفسد البيع ووهو لا يلزم ان يشتري حرمه على كل حل والله اعلم (سئل) في رجل
اشترى ريسا من آخر بدمه الواقع يوم الغلب وقعة معه فوقت بارة على الد فوسم مع ما سهر بها
فما الحكم (احاب) يلزم المشتري دفع مثله وبثاله اذ البيع محالة النخ وتعد رد له عليه على ما نه
ومن المقرر ان الرب منى والمثلي مضمون مثلي في البيع بالسر والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
فرايرا كذا مال معين فسرقته منه ففسدها المعبر بفساد قيمتها فاعادها بثلث في مرسوله من كل واحد
ثلاثين معين ثم قال هو بدل الضمان سواء على لرومه او ذلك بعد ان اشترى المسموم منه الفرس
المسروقة حل كونها مسروقة ممن معين قريب من ثمها ولم يسدها الى الا فما الحكم (احاب) سواء
المستبر الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمها هو غير مضمونة عليه حيث لم يهرط في حطها فلا بد
وقال قوله هو بدل الضمان وصار ممن الثالث بدته المعبر بطلاله ويحس عليه حيث خلا عن شرط
مفسد من وحده شرط مسد وحس رد المانع على الناق المتيقن ولا ياله المعبر بشئ والله اعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر عبا على ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام النخ
في آخر السنة وان لم يدفع تمام النخ الى اسما الله الا على بها وقصة من اعم واكثر رواها من ولد
وصوفى وان تاسحا البيع محكم فساد فما الحكم فيما اكله (احاب) بضم ح مع ما اكله لاسم
صر حوا بال رواه المبيع فسد لا يمنع السج الا اذا كانت له له لمسوله ولو كان مفعله متولدة
كفى السؤال نصم بالاستهلاك لا بالانزاد ولو هلك المتولدة لا يمنع رد المانع ولا ضمن الرياة
ولو انها كثر الرياة المذكورة في صها يرد ابيع واسم له مذكورة في جامع العدول والاجر
وكثير من الكتب والله اعلم (سئل) في ارس ونف شكوه ما بها شجر ملك لرجلين باع احدهما
الحصص من الارص والشجر مالمير ثم كحل على بخور ام لا (احاب) لا يجوز لوجهي الاول ضم
الملك الى التوف المحكوم به وبمها حمله والثاني مع حسب الشجر المستحق لاقاء امير الشريك
وهو فاسد كما سر حسب علمنا فاقطعة والله اعلم (سئل) في رجل باع فرسا ثمن مملوء مستديا حها
وساهم المشتري فولدت عنه ومات في يده وقصة من بعض النخ والنص لم يقص فما الحكم في ذلك
(احاب) البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور ولا مانع احد الولد واعطالة بقيمة المبيع الهالك لا النخ
راول قول المشتري وان ادعى الناق ان يد كلف اليه والاسل سدها في البيع فاسدها اذ انقص
المشتري المبيع في البيع الفاسد فامر الناق وكل من عوصيه مال ملكه المشتري قيمته يوم قبضه
وهذه مسئلة راجحة وقد كثر القل فيها وما قاده مشع مع احتضاره والله اعلم (سئل)
في رجل مات عن روضة وابس منها فادعى شخص ان له عده ثلاثة عروش ثمن مد حطه باعه الى
دخول الجبر هل يثبت ذلك ملايية ام لا بد من بة وادانت بها هل يكون البيع فاسدا لجهة
الاحل وبكون لانع مثل حطه ام لا (احاب) البيع اذا تمت والحال هذه فهو فاسد لجهة الاحل
وليس على المشتري الا مثل حطه الناق والقول قول المشتري في التل لا يكاره ما عدها فاي حطه جاء
بها له القول قوله بينه ام التل وعلى الناق البنة في التل الذي يدعيه والله اعلم (سئل) في رجل
اشترى نورا بعشرة عروش على ان يزرع مد حطه من حطه في ارضه لانع وتقاصا وروع

المسروق فمريض به النافع لضمه فراجعنا الى محكم حكم عساده السبع واحرمه من عمل النور للناصح
 وحددا عهده مع علي العسره الله وصه وصف عماره حصه عر مسالوا الهاهل العبد الثاني صحيح
 ا فاسد واذا قام عساده فالحكم (احاب) هو فاسد كالباع الاول بسبب عدم سائر كونها حديد
 او وسوا او رده وسراء الحصه لاصح ما لم يبين ذلك حسب لم يكن مزارا الهاهل المسمى النور
 على ثاقبه وسرد العسره الموصوه من النافع ولا حرمه لعل النور اذا المانع لاصح عدا والزرع
 اعطيت للمسرى ولا يلزمه نصف العماره لعدم صحة السبع والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل
 اكره على بيع حصه من رسون فباع وسلم مكرها وبات المكره والمكره والمسرى بعد ان اكل
 الروايد منه مسمى فالحكم (احاب) الاصل ان مع المكره فاسد والناصح اصبحت ولا سئل عوبه
 ولا يوجب الحامل اي المكره والمسرى وروايد نفس بالمعدى فلو ان السائق فصح السبع واحد
 اخصه ونصف ما اكل منها من ركه المعدى في اكلها والله اعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف
 فدان من معلوم سارطا ان حرج من العمل سارطا فهو له ولا عن على مسره وان عطف او نصف فالحق
 مقرر مسرى يوره واسهلته السارى فهو من المسرى منه يورا بدله واحار النافع ذلك الموصوف
 و يرد ان رجوع نصف فمه المسهل ويكون الموصوف مسركا والمسرى يرد الزامه بالنور
 الموصوف حرمه ولا رجوع عليه فاعلمه فالحكم (احاب) لا اعتبار بكلام المسرى وله ارجوع
 نصف فمه المسهل لفساد السبع والموصوف مسركا فالحكم (سئل) في رجل له بده آخر
 مائتا حره وساماعها له باربعه فمرسى من دفع له المسرى من عنها مائه واربعين فاسهل مع ما في الله
 الى اهل صحيح ام لا (احاب) مع ما في الله لا يجوز الى اهل لانه افرق عن دس بدس وهو مع
 الكالي بالكالي وقد نسا عنه فصح على المدبوع دفع الرب وعلى الدائره مثل ما قص من الدرهم
 والله اعلم (سئل) في امرأه عرمت على الخج الشريف فباع روحها نصف دار من معلوم
 وباع اسهام من عره كرم او حكر اكدك وبها مائه باي من نصف حكر كذلك على انها ان رجعت
 سائله بعد ملكها الهاهل سمها مع هذا السرط صحيح ام لا (احاب) السبع مع هذا السرط لا يجوز فعلى
 كل من المصانف فصحه واذا اصرروا على امسالة المسح فصحها الفاضل حقا لتسرع ومن مات فواربه
 نفوس فاعلم في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل اسرى من آخر نصف سحول من معلوم نصفه
 مؤجل الى دخول الحروب ونصفه من ومن وقصها وهلك نصفها عنده واسرد النافع ما في وهلك
 نصفه عنده فالحكم (احاب) ما هلك منها عند المسرى نصف فمه لفساد عهده فله طهاله
 الاحل ففسد من ثاقبه ما اراد عنها فافصه ان كان اريد منها وما هلك عند النافع هلك من ماله
 لا رجوع العبد بوصوله الى الله والله اعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا ماله فرس منها نصفه موصوف
 سباه فرس ومهدار معلوم من الصانوف مع له وروايد مائه فرس وقدره مائه المسرى من النافع
 مما في فرس ونصفها مائه وكسب النافع وثمنه سرعه ماله فرس ووعد المسرى النافع بان بعد
 المسح له اذا دفع ذلك فالحكم مع الصانوف للناصح قبل فمه منه وهل اذا طلب النافع رد المبيع الى ههل
 يعطى المسرى الماله فرس او انما مائه فرس الموصوفه لآخر (احاب) صرح علمانا فاطمه مائه
 لاصح مع المفعول قبل فمه ولو من ثاقبه وان حام السلام في مع الممثل والمورون مكانه او موازبه
 ناوون والكمل والمثله في الخاسه والدراره وعرفها من المساوي والسروح فاذا علم ذلك فماله

مصلح مع المكره
 فاسد ولم اسرى
 ما اكل من الروايد

مصلح اذا اسرى
 من آخر نصف فدان
 على اياه ان حرج من
 اعمل سارطا فهو له
 وان عطف فالحق
 عليه الخ فالسبع فاسد

مصلح مع ما في الله
 الى اهل لا يجوز

مصلح اذا باع سارطا
 على انها ان رجعت
 من الخج مده ملكها
 الهاهل فالحق وسد

مصلح من المسرى
 الم مع فاسد من
 اسه النافع منه
 وهلك البعض الآخر
 في المسرى

مصلح باع دارا من
 آخر ما مائه مائه
 بعد او باعه مده دارا
 معلوما من الصانوف
 باربعه مائه مائه
 باعه من النافع مائه
 فرس ووعد مسرى
 الدار مائه مائه بعد
 له اذا دفع له ذلك

الضمان أو استهلاكه لم يطل السع فيه ويرجع المشتري بالنش الذي عيه له وهو لا بد بمعاينة إلى
 اشتراء ما بالطلال ببيع المثلثين قل قصه ولو لم يهلك بل ماعه النافع الذي اشتراه من مشتريه
 فله مشتريه فسخه واستاعه بالنش الذي عيه وهو لا بد بمعاينة وأما عند المشتري أن يبيع السع فقد صرح
 علماء ما باله ما لو ذكر السع لا بشرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة حاز البيع ولم الوفاء بالوعد قال
 في جامع العصولين تأييدا لما ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون سح الوفاء إذا لشرط اللاحق لتتحقق
 بأصل العقد عنداني حبيبة وجه الله تعالى ثم مر وقال الشرط العائد إذا لشرط بالعقد يلحق عنداني حبيبة
 لا عدها ثم مر فائلا وهل يشترط الإلحاق في مجلس العقد لصحة الالتحاق احتجاب به المشايخ
 والصحيح أنه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يبعه المشتري والحال هذه تمامة عرش لا غير
 والله اعلم (وسئل) عنه تأييده زيادة وهل إذا ادعى المشتري المارئة بيه وبين النافع بعد ذلك
 هل يكون صحيحا أم لا (أجاب) عن هذا السؤال وأما الإراء في ضمن عقد فاسد فلا يجمع صحة
 الدعوى لأن العقد والفاسدة محرما محرم الزا كما صرح به الردوي في عني الفقهاء قال في الأشباه
 والإراء العام في ضمن عقد فاسد لا يجمع الدعوى كإحدى الدعوى البرارية وقد ذكرنا بعد هذا أن الإراء
 عن الزا لا يصح فسمع الدعوى به وتقتل البينة انتهى ومثل ما في البرارية في الخلاصة وكثير
 من الكتب والله اعلم (سئل) في رجل اشترى بغيره من آخر فمضى معلوم وأحل بمحلول وقصه
 وأعاره لرجل فأحده النافع من يد المستير وهلك عده فما الحكم (أجاب) الحكم به أن المشتري
 يبرأ من صباه وكذلك المستير منه يبرأ منه أذ كل سع بيمه فاسد إذا استردده النافع ولو يصب يبرأ
 المشتري من صباه والله اعلم (سئل) في رجل باع آخر حملا ثلثين وثلاثين عرشا مؤجلة عليه إلى
 ثلاث جارات كل جارة ثلث النش فطلع الجار ودفع له ثلثه ويطلبه ثلثيه قل طلوع الجارين
 مدعيان أن أحل المدكور غير صحيح وأنه يستوجب كل النش فأحلا فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
 المدكور فاسد يجب فسخه ورد السع الذي هو الحمل على بائعه واسترداد ما قصه من النش فاجمع علماءنا
 فلا يخل استثناء البيع الفاسد بل يحرم ولو ائق المسايين فاسدا على استثنائه يجب على الفاسي الإرسال
 حاهما وصح البيع المدكور لأن استثناءه معصية إذا علم بالقاضي والله اعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر دارا في أثناء الثلث الثاني من شهر رمضان عاتمه وحسنه قرش مائة يكملها في رمضان والحسنون
 مؤجلة إلى دخول الحيدر دفع المشتري منها للنافع في رمضان سنة وتلاثين قرشاً ثم بعد أيامه دفع واحدا
 وعشرين الفلمة تسعة وحسنون قرشاً هل البيع صحيح أم لا لفساد الأصل فيجب إعدامه ويحرم تقريره (أجاب)
 البيع فاسد طوله الأصل كعدم الخاج والحصاد والديان والقطاف ودحول الخبر أكثر جهالة من هذه
 الأشياء فلا يصح حله إذا حل للثمن لا فسخه إلى المارعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة من دار
 شارطان رد النافع الثمن له بعدة يبيعها له فأتى المشتري وصار وصيه يؤخرها ويصرف آخرتها على
 إبتائه فما الحكم (أجاب) السع فاسد للشرط ويصح وحويا ولا نصن إلا حرة لأنهم صرحوا بأنه
 إدامات أحد المتبايعين فاسدا فلورثته النقص وإن الروائد المفصلة غير المتولدة من السع فاسدا لا يجمع
 الفسخ ولا تصح بالهلاك عنداني حبيبة كما صرح به في الثلاثين من جامع العصولين وغيره والله اعلم
 (سئل) في سع حق التعل الذي ليس ساء وأما هو عذر دهوا هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز
 وهي مسئة الكبر وعبره الذي عبر عنها ملو سقط حيث قال عاظما على ما لا يجوز بيمه وعلو سقط

مطلب الإراء العام
 في ضمن عقد فاسد
 لا يجمع صحة الدعوى
 مطلب كل منع سعه
 فاسد إذا اسردة
 النافع ولو يصب
 يبرأ المشتري

مطلب السع العائد
 يجب فسخه وإذا
 لم يفسد سحاً على
 القاضي إحصارهما
 وفسحه إن علم ذلك
 مطلب أحل نص
 النش إلى دخول
 الحيدر ففسد للبيع

مطلب اشتراط بيع
 النافع من النافع عند
 إحصار النش بيمه
 السع

مطلب لا يجوز بيع
 حق التعل

اي لا يجوز مع سلو بعد ما سقط لان له حق العلى لا يبر وهو ليس مال ومحل البيع المال وهو ما يمكن
 احراره وقصه والهواء لا يمكن احراره واحل في المشبه مسدس والله اعلم (سئل) في رجل
 امر من شركته في رجل دراهم معلومة ووب ان لم ادها مال الى اربعين يوما قد تمت حتى
 بها حل جميع البيع بهذا الشرط ام لا (اجاب) البيع المذكور غير صحيح ونقضه واحد على كل
 من التماسه من امره اعليه وسلم اعصى وصحه رعا عليهما والله اعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 ثمره كرم مثلا من عرش او امقد السبع على هذه الصفة شارطاعلى احوح المشتري اساع الى شكايه
 الى اعصى وذكر الناع للمشتري ان اعطى من غير شكايه آخذ مك حصة وعشرين قرشا او احوح
 المشتري الناع الى السكاه الى اعصى فهل له ان يأخذ الثلاثين الى امقد البيع عليها ام لا (اجاب)
 البيع بهذا الشرط فاسد فمال المشتري المشتري اما قصه باصر الساع فان كان قائما وحسب البيع
 وردة وان كان فذلك او اءه ملكه المشتري وحسب ردة مثله اذا لم يصب مثلي كما في عامة المتساوي
 فاذا ائتم المثل بقيه يوم الحصة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بحسبه هذا اذا اكل الشرط
 المذكور مقارنا للمقد اما اذا انقضاه بعد العقد لا يصحده على الصحيح والله اعلى اعلم (سئل)
 في مبيعة من اثنين باع احدهما لثالث من الآخر هل ان يخرج جميع طبعها وهي تأخر مرة بعد
 اخرى في نام واحد والخارج دون الصف هل يجوز ام لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور
 والحل هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس فشرى فاسدا
 وهلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) يرد الساتين ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قصه
 والله اعلم (سئل) في بيع اراضى بيت المال هل يجوز ام لا (اجاب) اما ما حذر السلطان لبس المال
 وبذمه مراعاة الى الناس بالبيع او الخس مثلا فيصعبهم له باطل لكونهم لا يعلمونه واما ما في سني اسلمه
 فهو ملكهم يجوز بيعه وايضا ويكون ميراثا والله اعلم (سئل) في رجل احلف مع آخر في شراء
 ثمره ربتوه وهو يقول له اشترتها ثلاث حراور ربنا والحرة اسم لبار معلوم والربت غير مشار اليه
 والناع يقول متكما ستة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (اجاب) يحلف المشتري او لا
 انه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان سئل فبى عليه بها ان حلف يحلف الناع بعده انه ما عا به بالرب
 فاذا حلف صح العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعدر المثل ولم يصبر الناع الى الحرج والحديث او مثله
 ان لم يكن كذلك لان الربتون مثلي كما او تحت في محله وان سئل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه
 فساد البيع وبارم به ما يلزم في البيع الفاسد وهو صان مثله ان وحده والا ولم يصبر الناع الى حرج
 الحديث فصيته وقد قرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يصبح العقد الذي وقع
 بصفة الفساد على قيمة المبيع او مثله فيرفع الفساد وقيل محمدا في اراءهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل
 واحد منهما يدعى غير العقد الذي بذبه صاحبه والاخر يسكره وانه يبيد دفع زياده النقص
 فيحتمل كما اذا احتما في حسن النقص بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما يتناولان اذا احلما
 في حسن النقص بعد هلاك السلعة انه يصح العقد على قيمة المبيع ليصح الارام وهو باطلافة يتناول
 وامة الحال فافهم ذلك والله اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ارضا من القطن الحليج ولم يكن
 عنده هل يجوز البيع ويلزم ام لا (اجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الحاية رجل باع مائة
 من من حليج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من التناوى ولو قال الناع لم يكن عندي يوم البيع

مطلب قال لشريكه
 ان لم ادفع لك دراهم
 امرض فقد امك
 حتى بها

مطلب باع ثمره كرم
 ثلاثين قرشا ان
 احوح المشتري
 اساع الى شكايه
 وان لم يخرج
 وحسبه و...

مطلب باع احد
 الشريكين في مطقة
 بسنه من شريكه
 هل ان يخرج جميع
 بسنها

مطلب اشترى نصف
 ثلاثة رؤس فشرى
 فاسدا وهلك
 واحد

مطلب في بيع اراضى
 بيت المال

مطلب في احوال
 المسكين في النقص

مطلب مع ما ليس
 عنده عبر حاضر

مطلب اذا قال البائع
لم يكن المبيع عدي
وقب السع وعكس
المشترى فاقول
البائع والمدة للمشترى
مطلب اشترى ثمرة
رسون ماع معلوم
على انه كل دفع حرة
رس سام على البائع
مكدا من النسخ
مطلب دول البائع
المسح امر دأشترى
له مدعي العيب فيه
اقالة

مطلب في اقاله السع
قل قصص المشتري
المبيع وفي الصايط
تسقط بها الاقالة
مطلب اشترت من
روحها دارها
ساكها ثم اقاله
اليبع
مطلب ادعى البائع
بعد قصه المسح حكم
الاقالة انه هلك
نفس حدث عند
المشتري واراد
الرجوع بجميع النسخ
مطلب اقال البائع
المشتري من عبر علمه
بتعيب المبيع في يد
المشتري
مطلب اذا امر الكرم
واكل المشتري ثمرة
ثم تقايلا او قاضحا
لا يصح

حليج وقال المشتري كان عندك فاقول للبائع انه حادث ولا طرمة الجميع صرح به الزاوي وغيره
والله اعلم (ثم سئل) اقدم ان الرجل اذا باع حليجاً حليجاً ثم ادعى انه لم يكن عنده حليج
يوئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون اقول قوله عيبه فلا يجوز منه فهل اذا اقام المشتري يده
كان في ملكه يوءمذ نقل يده ويصدق به ام لا (اجاب) الية كاسها ميبه فاذا قام عليه ما به وقع
عليه السع موحود اجاز البيع والزم البائع تسليمه للمشتري والحالة هذه والله اعلم (سئل) فما
اذا اشترى واحداً او جماعة ثمرة ريتون لم تحدد قروض معينة وشرط اكل حرة او صلها المشتري تمام
على البائع فترشيع هل يصح ام لا (اجاب) هو فاسد معلوم به ردعين الرسون فانما هو له هاسكا
ان وجد المثل والا فالبايع يحير ان شاء صر الى وجودها او احد قيمه عاحداً والاقول بول المشتري
فما يذ عيه من القيمة والتقدر والله اعلم

حزب باب الاقالة ثمرة

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً ثمن معلوم وتسلمه ثم رده على بائنه مدعي انه يرد حالة
العمل فله هل يصح ما قال فيها حبرة شيئاً وجع البائنه مات عنده بعد شهر وايام هل حيث فله مريضاً
اصح العقد السابق بينهما ومات على دمه ام لا (اجاب) حيث فله صريحاً سائر قوله اقالة
لقد البيع السابق ومات على دمه لا على دمه المشتري والله اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً
بشئ معلوم فهدم فسال البائع الاقالة قل وصهاه ودفع له رجل ماها ليعيله فقصه منه قائلاً ساعلت
امراً الفاعلة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة ام لا (اجاب) نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح
علمائنا ما انا تسعدت تركت وتارك ورفض وساعب يؤدى متى ترك قال في التذهيب وسمح له
بكدنا وسامح وافقه على المطلوب وسمح وسمح فعل شيئاً فسهل فيه والمساهة المساهة وفيه سمح
حاده وفيه سمح بكدنا بما حقتهى الموافقة على ما طلبه الناس لتعمل السماح في ترك ما يكره المسموح
عنه فقله ساعلتك المعنى تركتك اى وافقتك على المطلوب وسهات لك وحدث لك مظلوك
وامرعت لك به فهو اولى في المطلوب من تركت وتارك لا سماع اضافة الصالح مال دفع له في ذلك
نقصه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة اشترت من روحها دارها
ساكناً بها ما عليها عليه من الدين ثم احتاحت للثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسحت السع وقل
الروح ودفعه لمن امرت هل يصح البيع ام لا (اجاب) نعم يصح والله اعلم (سئل) في رجل اشترى
حلاً ثم استقال فيه وهلك عبد البائع بعد الاقالة فادعى انه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه
وقب الاقالة واراد الرجوع بجميع النسخ هل له ذلك ام لا (اجاب) ليس له ذلك والاقالة وقت صحيحة
ولو قدر حدوث العيب فيها تار المشتري فليس للبائع ان يرجع بقض العيب وان تقدر الرد بالهالك
فاهم والله اعلم (سئل) في رجل اشترى فساوقه فاعيت عنده فسال الاقالة من البائع فاقاله غير عالم
بالباب هل له رد الاقالة بسبب ذلك ام لا (اجاب) له رد الاقالة وله امساؤها ولا يرجع بقض
العيب والله اعلم (سئل) بما اذا امر الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمرة ثم تقايلا او قاضحا عقد البيع
هل تصح الاقالة لا او ما الحكم في الثمرة المستهلكة (اجاب) لا تصح قال في الخلاصة وجل مانع من آخر
كرما وسلمه اليه فاكل المشتري ثمره ثم تقايلا لا تصح وفي المحتجب والريادة المصلحة جميع الاقالة

اذا كان مد القرض لافله ومراعاة الدلالة من المصح كالثمرة ومنه في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصول والمقصود المولدة كونه ونحوه ونحوه جمع الرد وكذا مع المصح سائر اسباب المصح انتهى . ما علمت عدم صحة الفاسع علمت ان الثمرة كادها للمشتري والحال هذه والله اعلم (سئل) في عداسه المشتري هل تصح اقباله فيه ام لا (اجاب) نعم تصح وتطبل له الدية انما علم (سئل) في ريد افرس بكر اصنف ثمرة كرم مثلاً هل هذا من صحيح ام لا (اجاب) القرم من صحيح ولا يعمه الشيوخ فقد صرح في البحر ومع الفاسع في كتاب الهبة قلا عن النهاية ما فرس المشتاع حائر بالا حاع وعله عدم توقفه على المص اذا صرف فيه قله يجوز على الاصح كما قلته في التالواتية عن الصاوي والخلاصة والله اعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القرم ام لا (اجاب) لا يلزم الا اذا روى به والله اعلم (سئل) في رسالة من القرم اذا علمت مرسله هل يلزمه ام لا اجاب لا يلزمه لا بحر دسر ومصر وهذا بالا حاع ولا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم

كتاب الربا

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذمته مال لحقة وقف معاملة بالرخ لم تعامل فيه بحيلة ما تدفع الربا المحظور شرعاً والمولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا كان لاحدهم معلوم وطعة فيه ويسوع له ان يبيع صرفه له ذلك ام لا (اجاب) ليس لتولي الوقف ذلك اذ هو رابح محض عمره بالكتاب والسنة واجماع الائمة سواء في الوقف واليتم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وقبح الحرم لا يكاد يعطى مد ولا يمحصر بمقد وفيه عن ابن عباس قل يقال لا كل الربا حلالك للحرث ولا عرة عن ابيه الله تعالى فقله على ما مضى من الوقف ادا كانت الدراهم دراهم الوقف على اموال نحو راقية وقها فاه قاس فاسه في غاية الملبه بحيث لا رائحة فيه للمساواة لعدم صدق الحدة في الربا لها ولهذا هل الشافعي رحمه الله تعالى بمناها في الملك ايها ونحن انما معناه في الملك لكونها اضراراً لا تسعوم الا بالقدر واما احداً اشرة في عشر ملاو حة لتوث الخالي عن الدوص في الدقة فلا يصح طريق الفاس حتى يلحق بالمبيع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم (سئل) في رجل اشترى حمة في سبائكها بمصها محصود وبعدها عر محصود بمحطة حلصة هل يصح ذلك ام لا (اجاب) لا يصح كما صرح به في البحر فافلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهل مقدار لحمة التي في سبائكها او علم انها مساوية لحمة التي اوائل للر الخاصل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى احد من دمية حمة قروش وحملها لكل شهر خمس عشرة قطعة وبها فافلا - وثبتت مستقر وثوب وبعدها ونقلها الآن فربش رديها الروم الرخ هل يلزمه ام لا وعندها رديها ردي راس مالها (اجاب) ما راد على ما لاحد مهابا محص فعليه ارده ما جاء الائمة بل واجماع الائمة كل الائمة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى على ايتام ما شرع عقد مرابحة مع دميم لهم ثم اعترف بقص ما اشره من الرخ ثم قل ما قصت هل يصح اعترافه ويطلق انكاره من الله من ام لا وهل اذا صار محصير بمعاملة يكون ربا يملك الرجوع فيه ولهما ان يحسباه من اصيل الدين ام لا (اجاب) نعم يصح اعترافه بالقص ولا يملك الرجوع فيه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعقد وقص التي منه سواء كان قبل الخروج عن الوصاية او بعده كما صرح به في جامع الفصول وعه . ويرأ المديون بالدفع اليه مطلقاً

مطلب استعمل
المشتري المدنم

تقايلا

مطلب قرض المشتاع

حائر

مطلب تأجيل

القرم غير لارم

مطلب القرم من

لا يلزم الرسول

مطلب رجل مات وله

ورثة وبذمته مال

لحمة وقف بماله

الرخ من غير مسوع

ويريد المولى ان

يرجع عليهم بذلك

او يبيع من معلوم

احدهم في الوقف

لذلك

مطلب اشترى حمة

في سبائكها حمة خالصة

مطلب احدهم دراهم

على ان يحسبها في كل

شهر كذا

مطلب في وصي على

ايتام ما شرع عقد

مرابحة من غير حة

شرعي ثم اقر نفسه

ثم انكر

مطلب يرا المديون

بالدفع الى الوصي

حيث وجب بقده

مطلب في صرف القطع بالقرش مطلق ٢٤٣ اذ اثبت الوصف وادعى واسع اليد ثم ادعى من الموقوف عليهم

لا يصح الع ويضمن ما اكل من العلة ويرجع عليهم مادام من الثمن

مطلب اذا شري كراما ونصرف فيه مدة ثم طهره وباعه يوجب على المشتري

صالح ما ادان على ما ادان في عساره الكرم من العلة

مطلب استحقيق العلة من المشتري فاذا الرجوع على النافع فادعى النافع عليه ساحه اعده مع عيه المستحق

مطلب استحق حصان من المشتري بنتاح او ملك مطلق وحكم به ثم رهن بالعه على ساحه اعده او عده بالعه

مطلب بطل الحكم للمستحق من المشتري بدعوى الناح باثبات النافع او بالعه الناح عده

مطلب اذا ولدت قرة في بد المشتري ثم استحق يرجع على النافع بالنسب وقيمة الولد

حيث وحب بمقدمه على الرواية التي اختارها الاخرون في حوار دعوى الاقرار كادبا بحاف التماس ما اكل كادبا في اقراره كما هو ظاهر وما دفع ال دغا بمعاملة فهو راجع مطلقا سواء كان في مال التمس او غيره لا مطلقا الموصى الواردة في تحريمه والوعيد بانه ولا علة من شد قساحاف الموصى من مردود حيا ولو تفاق قائله ما كلف السبا والله اعلم (سئل) في صرف القطع بالقرش الاسدية (احاب) هو راجع لمساعد لا ر ماله لم موحه من ودان لدلى ووجوب الحرير لا ر تكان المصية التي ادن الله تعالى فيها الخرب وادان احداهما موصى وحب عاه صاه مثله مردود وسرد مادام والعدل قوله يجه لا ر القول قول المامس صعيما كان او امسا والله اعلم

باب الاستحقاق

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حواكر موقوفه ارضها وشجرها او دغا محكوما ما به اكل عائلها مدة سن ادعى الموقوف عليهم بها وما اكل من عائلها فاحاب بانهم ما عوا له فهل على مقدم انهم باعوا هاله يصح بيعهم ام لا حيث كان الوصف تاسعا محكوما به ومعه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما اكله من العلة ام لا (احاب) لا يصح بيعهم وعاه ان ردها للوصف فان اتى حذسه الموصى حتى رد عاهه رد العلة الى استهلاكها ويرجع عليهم بمادفعه من الثمن ان شئت بالوجه الشرعي والله اعلم (سئل) في رجل اشترى كراما منه ونصرف فيه ثلاث سن ثم طهره لدى قاصر او وقف مداهاه البية واحده النافع فقضاء المامس ومطلب العلة الى اعيانها المشتري فالحكم في ذلك هل يجب ردها على النافع ان كانت قائمه اوقه بها ان كانت هالكة وهل المول قول المشتري في مقدار ما قول النافع ام لا (احاب) صرح في مجمع المصاوي فقلنا من جامع الماوى انه يوضع من العلة مقدار ما يدعى في عماره الكرم وما نفع من ذلك يا حده المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقره به تناول وان نكر بالكتابة فالقول قوله يجه لا به المدعى عليه والاخر المدعى ففتحاح الى البية والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بعة ثم معلوم فاستحققت من يده ورجع لبطل الثمن من النافع فادعى الناح عده هل يكون هذا دافعه ولا بشرط حصول المستحق العائنه لعمده ام لا (احاب) ثم نسمع الدعوى ونق الى البية ولو كان المستحق شاعا على الاطهر والاشبه وسدفع المدعى بذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) في حصان تداولته الايدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطاق او بالنساح فطلب من بائعه ثمعه من بائعه ايه فتح عده او عده بائعه هل بطل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق (احاب) ثم نسمع به النافع ايه فتح عده او عده بائعه وبطل الحكم السابق بالاستحقاق لان المد هو النافع الاول وفي دعوى الناح من المتنايع بينه دي الداولى بالقول للحكم بها والله اعلم (سئل) في رجل اشترى بعة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى الناح هل اذا اقام المستحق معه بينه انها ساح ببيعة بائعه بطل الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بائعه بينه وكذلك اذا اقامها بائعه بائعه ام لا (احاب) ثم قامة البية من كل منهم سدل الحكم للمستحق والله اعلم (سئل) في رجل باع قرة فولدت عبد المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي واحدها المستحق هي وولدها هل للمشتري ان يرجع على النافع بالنسب وقيمة الولد ام لا (احاب) ثم للمشتري ان يرجع على بائعه بالنسب وقيمة الولد للمستحق

كما صرح به في جامع الصاوي والزيادات مملأناه معرووف من جهة النائع فزجعه المهددة اليه فصار
لزمه في عقد الماومة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر محلا بأربعة قروش فصار بورا
ورادت قيمته فظهر انه محل الغير وانه كان ودعة عبد النائع فهل اذا احده مالكة للمشتري ان يرجع
على نائه بالنسب وعادوا في قيمته عنده ام ليس للمشتري ان يرجع على النائع الا بالنسب لا عبر (اجاب)
ليس للمشتري ان يرجع على النائع الا بالنسب والحال حده والله اعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد
اميرا سلاية وخشرين اسديا وناعه ميرا بشرى وقاصا ومات بعد العشرين عند مشتريه ويدادعي
احوه على عمرو ان المحل الذي ناءه احوه له ملكه وانه لم يأذن له ببيع الا خمسة وثلاثين اسديا
وانه رد بيمه ويريد احده منه هل يطلى مجرد دعواه ام لا وما الحكم اذا اقام بيعة على دعواه
(اجاب) لا يطلى الدعوى مجرد دعواه بل لا بد له من بيعة سور مدتها والاصل ان المصروف بالنسب
يكون مالكا ولذا لا يصح اقراره بعهده به فصولي او وكيل لا يباع في نفس مائة من جهة فبردعه
واذا اقام المدعى المذكور بيعة على دعواه اسحق ان يطلى ويرجع عمرو وعلى زيد ثمن العبر المستحق
عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في العبر الذي ملك وان كان عمرو واسمه له او كاري عليه
لا طاب لمسته حارة على اذما منع المصروف عمر مضمومة عند ما والله اعلم (سئل) فيما اذا اشترى
زيد مائة من معلوم من عمرو وحسب ما ساء ثم بعد مدته طهر له مستحق وانه لدى فاس واستخلصه
من زيد والآن يرغم زيد ان له الرجوع بالنسب ونقمة الساء على عمرو فهل له ذلك ام لا (اجاب)
نعم له ان يرجع بالنسب وبيعه الساء على النائع كما صرح به علماء فاطمة لكونه عمره وله قيمته وثمنا
يوم تسليمه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى قاصا في ثوبين فموت يدوي على احدهما واقام عليه
بني واحد الا قاصا قاص فافسكه من يده مائة من ثوبين وردت على القاص فامنع من قوله ويريد
احد ثوبه الذي قايس به هل له ذلك ام لا (اجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى فاس وحكم
بالاسحقاق لا يفسخ البيع لان الاسحقاق يوجب توقف العقد لا يفسخه فالباع لم يفسخ به والله اعلم

باب السلم

(سئل) في رجل اسلم آخر سلعا معلوما في خلود من خلود المر عددا معلوما ولكنه لم يمس الخلول
والمرس وما يفتني به الحيلة ولا يقية شروط السلم من المحل وصوب المدة المادية وقص رب السلم
منه من الخلود ونصرف عنها وفق المصن (اجاب) السلم المذكور على التوجه المفسر فاسد
وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم ووجوب قنمة المدة ووص من الخلود على
رب السلم للمسلم اليه والموال قوله فيها يبيعه وعلى المسلم اليه البيعة اذا ادعى ربا على ما يقول رب السلم
اد القول قول القاض صبيكان او اميا والله اعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل
يجل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الضر الى الاحل والشروط في عهد السلم ام لا
(اجاب) نعم يجزى المسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم اليه والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر
مئتي سلما وره السلم اليه الا شيئا منه فمال رب السلم لا اقله الا ما مات وتركه فصر هل يكون على الدائن
ام على المدين (اجاب) يكون على المدين والحال حده وهي انه لم يقله والله اعلم (سئل) فيما
اذا السلم ساقى ريت هل يجوز ام لا يجوز لاشتغال الدين على احد وصلى على الرضا هو الاصل في الورث

مطالب ادارات قيمة
المبيع في المشتري
ثم ان يحول لا يرجع
على النائع الا بالنسب
من غير اشتري
من زيد غير افادعي
آخر على عمرو
ان المحل الذي ناءه
ربا ملكه ولم يأذنه له
بيعه الا بزيادة عماله
مطلب اذا اشترى
بناوي وشم استحق
يرجع بالنسب وقيمة
الساه

مطلب تفاهسا في
ثوبين فاسحق
احدهما فاهك
المستحق الآخر
ليرده على القاض
ليأخذ ثوبه فامنع
مطلب السلم في الخلود
من غير اسدفاء
الشروط فاسد فيجب
على المسلم اليه رد
رأس المال ويجب
على رب السلم قيمة
المعسوس

مطلب اذا مات المسلم
اليه يجزى الاحل
مطلب دفع السلم
اليه بضم السلم فيه
الى رب السلم فعال
لا اقله الا ما مات تركه

(سئل) في رجل أتته من آخر يدرا من الرب خمس مئة ثم جعل الخن في قدر اراد من الرب
 الميع ساعدا وعده حتى المخل دفع المسلم اليه للمسلم سأم من الرب هل يصح ذلك ام لا وأخذ المسلم اليه
 ما معه من الرب ومضى الخن الذي اشترى به الفدر المذكور او لا من الرب ام كيف الحال (احاب)
 لا يصح جعل الخن الثابت في الذمة سلما فعطال المشتري بالذراهم التي جعلت ثوبا لا غير ورجع
 مادفعه للمانع من الرب والله اعلم (سئل) في امرأه اسلمت رجلا ماعا في قطر فقتله وربما معها
 سلما فسد اذن اعلى لم يجد المسلم اليه قطا فاسرى منها ما دنته من العطن ثمن مؤجل وحسن محبة
 باعها فطاع بعض المانع وسلمه لها واهب عليه العنص وبطلان به هل لها ذلك ام ليس لها الا رأس مال
 ساءها في الاصل وتزد الزائد والحال هذه (احاب) ليس للمرأة الا رأس مال ساءها وما استقرته
 من العطن يلزمها عنه فمعه صفة قدر ماله من رأس مال السلم وتزد الزائد والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في بيع السلم به من المسلم اليه هل هو اذله ام لا (احاب) لا يكون اذله سواء كان مقدور
 رأس المال او مائل او اكبر سواء فسخ الخن او نصه او لا اما اذا استردت رب السلم رأس المال بعد
 اذله انه قام على ثمن عال ونحوه فرد المسلم اليه وقصه فانه يفسخ ويكون ذم اذله للمسلم كما
 اذا قال لمشتري في البيع المطلق قام على ثمن عال فردت عليه المانع والخن وردت عليه الميع فانه يكون اذله
 على الصحيح فافهم والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر حصة فروش سلما في سه حرار رب
 ولم يذكر سأم من سرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك سديعه فادعى رب السلم صياعها فما الحكم
 (احاب) السلم والحال هذه فسد لعدم اتيقانه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال
 السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل فروشه او عيها الركاب فاقعة لا دفع الرب المسلم به لعدم
 ثبوته في ذمته ونصه من الميراث الذي هو رب السلم قيمة السديعة فاعلم ما لم يطلب ان السلم يشتب الصاع بالرهان
 اذا فسد العقود كصحتها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لم يشتب صياعها او هلاكه صيان جميع
 العنص والله اعلم (سئل) في رجل اسلم آخر حصة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا ماليا غير
 فلاح الى سه اشهر فلما مضى طالعه بالمرل فاعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم مثله
 وبلا من فروس ودفع له سمانا به ارطال غيرا فافهم ختمه فروش واربعه وعشرين قطعة مصرية
 والى من المرل مائة الاصل لرجل آخر فسمعه وعشرين فرسا فما الحكم الشرعي في ذلك (احاب)
 اما مع المرل المسلم به فدل قصه فلا يصح سواء كان لا حتى او للمسلم اليه اعاها واما عسر السلم الذي وقع
 او لا في المرل ان اسحق الشروط وهي سعة عشر رطلا به في رأس المال واحد عشر في السلم به
 فهو صحيح يثبت به المسلم به في ذمته المسلم اليه وما اطلق اليها اسفوت وادام لم يحد يلزم على المسلم اليه
 رد رأس المال وهو الحصة والعشرون قرشا الى رب السلم لا غير وبسرة ماسوى ذلك من المرل
 وغيره والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اسلم آخر فرسا في مدحطة ولم يذكر ما توقف عليه
 صحة السلم ولزوم المسلم به هل له ان يسترده ويدفع له فرسه ان كان ماعا او مثله ان كان معدرا رده
 نصه (احاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئا ساء على ايه باب في الذمة قبل ان لم يكن ماسا له
 استرداده وردت عليه رأس ماله والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر قصار قطن سلما رأس ماله
 حصة فروش اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قطار بعيه ثمانية فروش مؤجلا الى سه وقصه
 ودفع له عند محله ماعا وكل له في ثمن عامه القطار بدفع نصه الباقي ثم طالعه بالخن الذي هو الثمانية

مطلب جعل الخن
 اناس في الذمة سلما
 عبر تصحيح
 مصاب سلم لا آخر
 في دفع سلما فاسدا
 ثم اشترى المسلم اليه
 ما دنته من المسلم به
 ثم باع المسلم بالخن
 هذا
 مصاب بيع السلم به
 من المسلم اليه لا يكون
 اذله ماعا
 مصاب تحت صيان
 فسد الرهن للمسلم به
 ثابته ما لمع السلم به
 صاعده بالذمة
 مصاب بيع السلم به
 دل قصه لا يصح فعطال
 مصاب اذا فسد السلم
 استرد المسلم اليه المسلم
 به ويرد رأس المال
 مصاب سلم آخر حصة
 فروش في ماعا فسخ
 ثم اشترى المسلم اليه
 من رب السلم نصف
 قطار فسخ حصة
 فروش وقصه ودفعه
 له ماعا فسد السلم
 اليه لرب السلم نصف
 قطار فسخ فروش
 وقاصه فسخه من
 الثمانية وبطلان الماعا

معاد في مناق
الكهنة سرط

فاهم وانه اعلم (سئل) في فاهم افرس من آخر دراهم وطلب المهر من مه كعبلا فاحصر المهر من
وحالديه وقال له هذا يكفي قال ان حلل ر دخل احصى مده اندس السر م وقس المدبول وما
كامل عنه فيما افرسه ثاب انه صي المسعر من في اساء الفرس ولم يدخل ادس اسر م ولم
المدبول حل صبح الكهانة املا (احب) هذه المسألة وقع فيها التراجيع الهدية محال عليهم حسب
نعمه في اله ارم يعله الكلاء عليه وحسن على اعلم عنه ويدكر ماصرح به قدسحل في ماوار
وهو قوله ولو حلل الكلاء ما هو شرط يخص نحو ان يقول اذا هنت الرخ او جاء الممل او اذا قدم
قالن الاحصى المارة ما كمل منه لا يصر كعبلا وكذا لو على الكهانة المثل بهذه الشرائط وان على
الكهنة ما هو من الحق اوسب لاهكل الماهم حوال يقول ادلندم المالبوب اللد فاما كمل سمه
فندم قالن صابرا كعبلا سمه لاه معارف امهي فمدحل قدوم قالن شرط طائر وم الكهانة وهذا شرط
لار ومها دخول اله صي مده اندس اسر م وقص الموصول ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المثل
هذا لا يكون محال من الاحوال فاهم والله اعلم (سئل) في صك حاصله استأجر وقل والتزم وتهد
فالن من فالن وفالن من فالن من فالن من فالن من فالن من فالن من فالن من فالن من فالن من
اعلايه عن المال العق الناق عليهم من سه كداوع مال سه كدا وعن مال السلطان ومشاهره وحلقة
وعرمة وحق حبل ومال طماور ومحدية وعيدة وحسية ملعا قدره الفاقرش وثلاثه قرش
يدفعل حام شهر ربع الاول ثلثائه والناق وهو المال يدفعها في ثمانية اشهر من عرة ربع الثاني
الى حاء دى اله مده كل شهر ماساقرش وحسون استأجر اوقولا وتهدا والتراما صحيجات شر عيات
مه ولان شر ما وصداها على ذلك فالن وفالن وقل كل المصادق لفسه فولا شر عياتم بعد تمام ذلك
اسلم الماعر مال المدكور ان من حسن فالن وفالن الماعر لهما شحى القرية فالما وفالما المسحوبين
على ائمال المدكور تسلما شرعا وكذل كل من الماتر من صاحبه في اداء المبلغ المذكور يؤخذ منها
كمالة شرعة ونمت ذلك لدى الحاكم الشرعى الموقع حظه اعلاء وحكم بموجبه حكما شرعيا فهل
ماضيه هذا الصك يصح شرعا سالم من الخلل بعمله شرعا فصيح استأجر المستأجر من وقولهما
والتراهما المصدر في الصك ماسأجر والبره وقل وتهد عما هو مرتب على اهالى القرية الغلالية
عن المال العسق وعن مال سه كدا وعن مال السلطان ومشاهرة الخ املا (احب) لاشبهة في حلل
الصك المذكور وعدم محله اذ قوله استأجر وقل والتزم وتهد عما هو مرتب على اهالى القرية
عن المال العسق الخ افعال واقعة على ما هو مرتب على اهالى القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العلماء
اذ استأجر ما هو كذلك لا يسمعل وقوله كذلك وتهدا والتراما اذ الكهانة ثمالا شوت له في الذمة
عز صبح في اصح القولين فكيف ثمالا اصل له شرعا من محدية وعيدة وحسية الخ قال في صبح القدير
واما الوائب فال اريد بها ما يكون محق ككرى النهر المشترك للامة واحرة الحارس للمصلحة الذى
اسمى في دار مصر الحخير والموظف لجهير الجيش في حق فداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال شئ
وعرهم مما هو محق فككاه حائرة فالاهاى لاهما واجحة على كل مسلم موسم باخبار طاعة الى الامر
فيما به مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اولر مه ولا شئ فاه وان اريد بهما ليس محق كالحيايات المروطة
على الناس وما سلا دافرس على الجباط والطاوع وغيرهم لاسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اسهر فاهما
طلم واحاد الماشع في صحة الكهانة فاهصل فصح اذ العرة في صحة الكهانة وجود المصالة اما محق او اطل

مطلب فيما تصح به
الكهانة وما لا يصح
كالحيايات والوائب
وغيرها

ولهذا قلنا ان من تولى فسخها بين المسلمين عدل فهو مأثور ويدين ان كل من قال ان الكفالة صم
في الدين ينع بختها فهو اومس قل في المطالبة يمكن ان يقول بسختها ويمكن معها سله على انها في المطالبة
في الدين او معناه او مطلقا ومن يميل الى الصحة الامام الردوي يريد فخر الاسلام اما نحوه
صدر الاسلام فاني صحة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة حلا عن مجموع الوارد طمع الوالي ان يأكل
مهم شيأ بغير حق فاحق بعضهم وطرفوا الى بعض فقال المحققون للدين وخدمهم الوالي لا يظلموه
غلبا وما اصابكم فهو غلبا لا يخص فلواحد الوالي منهم شيأ فلمهم الرجوع قل هذا مستم على قول
من يجوز صلب الحاية وعلى قول عامة المتأخر لا يصح وفي البرارية صلب الجلباب على قول عامة المتأخر
لا يصح وقد ذكرنا ان فخر الاسلام وحماة قالوا يصح وحملوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية اسمى
وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة دل والحكم نسي في القسم ما يباه من الصحة في احدهما
والخلاف في الآخر ثم من اتحاما من قول الاصل للامان ان يساوى اهل عهده في اعطاء السنة قال
شمس الاثمة حد اكل في ذلك الزمان لا ماعاة على الحاجة والجهاد اما في زماننا فكثر الدواب فوجد
طامعا ومن يمكن من دفع الظلم عن صه وهو حير له وان اراد الاعطاء فليطع من هو ماحر عن دفع الظلم
عن صه ليستبين به على الظلم ويسأل المظلي الثواب اسمى فان قلب قد صرح ان كمال ناشا في كتابه
الاصلاح والاصح بان النوى على الصحة وما عليه النوى اصح مما عليه العامة فاب انه غير مسلم
لا رها ان قلت ان الشرح ليس ان يحجب في الحر قل وطلعه كلامهم ثم رجع الصحة ولذا قل
في اصح الاصلاح والاهوى على الصحة فله علة له وله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم
يخاله لما صرح به في الخلاصة والبرارية انه قول العامة والعللة ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
وفي القول بسخته تقريره قلت قل مؤيد راده في مجموعته فخلا عن السادية والاسير اذا قل اميره
خلصى فدفع الامور مالا وجلبه به احلف به قل السرحى يرجع في المسئلة وقال صاحب
الحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه النوى فهو منافع لما في الاصلاح فان قلب قل فاصحاح
وان كفل عن رحل بالحايات احتلوا به والصحيح انما تصح قلب قوله والسحيح لا يدفع قول صاحب
الحيط هذا هو الاصح وعليه النوى واما اطراح فصرح علماء ما فيها فصح الكفالة قالوا المراده
الموطب وهو الذي يجب في الدمة بان يوطب الامام كل سبه من ماله على ما يراه لاجرا احقاسه
وهو الذي يقسمه الامام من غله الارض لاه عبر واحد في الدمة كذا في النوى وغيره وطاهره
ان المعتمد الاطلاق ومن ثم اطلقه صاحب الكبر به وغيره قل في الحر اطلقه فتسل اطراح
الموطب وجرأ احقاسه وحصصه بعضهم بالموطب وهو ما يجب في الدمة وفي صحة الصبان اطراح
المعاملة لانه لم يكن دينا في الدمة والمسئلة كثيرة السل متوا وشروحا وفاوى هذا واما الصك
المذكور فانواع الخلل فيه لا تنحصر فلا يباؤه ولا يلف اليه شرعا والله اعلم (سئل) في رحلي
صادرهما الوالي وحدهما فقال احدهما للآخر خلصنا من مصادره يدفع المال الذي طلبه
وصفه على ونصفه عليك فعل هل له الرجوع عليه ام لا (اجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع
على في البرارية قل لرحل خلصنا من مصادرة الوالي او قل الاسير ذلك قيل لا يرجع فيها
بالشرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بالشرط لا في المصادرة والامام السرحى على انه يرجع
فيهما بالشرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله اعلم (سئل) في كميل

مطلب صادر الوالي
رحلا فقال لا حق
خلصنا من مصادره
صح ويرجع عليه
تادفع

مطلب الكميل بالنس
برأوت المكحول به

النفس هل يرأ موت المكحول ؟ أم لا (أجاب) نعم يرأ موتهم والله أعلم (سئل) في قروى رجل
صعب فصب بهمة حارة منهم الغيب بها فأتى إلى المصيف وقل له أن لا ما صيفك غيب بهمقي
الدلاية فقال له أن كان غيب بهمقل فاما صامن فنهرجب فلان لها هل على المصيف صابها ما
(أجاب) نعم على صابها وهو ردها أن كلب مائة أو قسنتها أن كانت هلكه كاسرحت به الممون
والشروح واماوى والله أعلم (سئل) في رجل أتهم آخر سرقه قرده فأنكر فذهب فتجسس
فرأه عند قوم لا يقدرون عليهم لكنهم أحرروه بان فلانا أوصلها إلى أرباب العصى لما والعصى تركه سدا
ودمة فرجع إليه وطالبه رد قرده فقال أذهب ابن النهم ومهما أحدوا منك فعلى فعل
وأحدوا ما لا حرا وأكرها هل يصمن ما أحدوا ما أم لا (أجاب) نعم يصمن جمع ما أحدوه
والحال هذه قوله بمهما أحدوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب والدلالات والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخرين أنها صعبا ما على بدعة فلان نأده بالكمالة الشرعية هل أذا بك ذلك
عابها بالوجه الشرعى تؤاخذان أم لا (أجاب) نعم تؤاخذان ويخشان به وقد صرح علماءنا
ما حكم كعل الكليل حكم الكليل في الصلب والخس والملازمة وجمع الأحكام والله أعلم (سئل)
في رجل هل لا آخر كعل لك فلانا أو صمته أوصاء على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة من
أو كفالته مال ولما كانت كفالة من هل يرأ الكليل بدعه إلى من كفل له حيث يمكنه محاصته
ولوى عبر مجلس اعلمى (أجاب) هي كفالة بالنفس ويرأ تسليمه له حيث أمكنه محاصته ولوى عبر
مجلس اعلمى أن بشرط تسليمه والله أعلم (سئل) في رجل توفى عن روجه وحمه بين وثلاث
سب ما أتهم مات أحداهن عن روجه وعن دكر والترك مستقره بالندين فوصت الروحة
عن صداها كراما وروحة ابنه لكفالة مهرها لغير ابنه كراما وقضى القاضي به هل روجه المية
أطفال قضاء القاضي بذلك مع استبقاء الشرائع أم لا (أجاب) لا يقدور على إبطال ما نصب عليه قضاء
اعلمى استوى لشرافه الشرعية وقد قرر في الشرع الشريف قديم الدين على الأثر
وأن الكليل ميراث المكحول عنه لا يرجع واه أدامت يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على
المكحول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر روجه ابنه ومات
الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع الركة بسب ما ذكر من الكفالة
والله أعلم (سئل) في مبة رئيسها نصراني حل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والأفرغ
وأهل سليم في البحر عليون به أهل حرب من الأفرغ فصاح المسلمون على الرئيس أن يلبسهم
على الر وكان متيسرا لقربه من الر فقال هو ومن معهم الأفرغ لا يخافوا بمهما أحد لكم هؤلاء
فصبا عليها فسروهم وأحدوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والأفرغ ولم يشترصوا أموالهم هل يصح
هذا الصلح فيصمون ما أحدوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الصلحان إذا خصمون عنه معلوم
بالشارة وكذا المصمون له وهم المسلمون الذين في السينة ولا خلاف عدا في حجة هذا الصلح
أما الخلاف فيما إذا كان المصمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قل لا حراسك هذا الطريق
فإن أحد ماتك فاما صامن وأحد ما له صح الصلح والمصمون عنه مجهول كذا في جامع العسولين وأما
لنوائذ طبر الدين ثم قال ما ذكر من الخواب مخالف لما ذكره القدوري وأما مسئلتنا فلا كلام في حجة
الصمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لأخر حجة إلى دحول الحزن ثم كنه له آخر فظهر فما خاليع
لكم فعليا

مطلب أن كلف غيب
بهمك فاما صامن
مصلح بمهما أحد
ملك فعلى
مطلب إذا أضافها
صالحا له بدعه فلان
تؤاخذان به
مطلب في الصراط
نسخ الكفالة بها
ولا يرأ الكفيل
بالنفس إلا إذا سلم
المكحول به في محاسن
يمكن محاصته به
مطلب ما عني دكور
واما وقد كفل
مهر روجه أحد
أولاده ثم مات
أحدى الساب عن
روحها وعن ذكر
ثم عوصوا روجه
الابن المكحول لها
كرما بمصطفى الكفالة
وقضى بذلك ثم أراد
روح المية إبطال
ذلك
مطلب إذا كفل مهر
روحة ابنه ثم مات
يؤخذ من تركته
مطلب في رئيس
المرک وسمن من
معه للباقيين بمهما أحد
لكم فعليا
مطلب إذا كفل ثمن البيع بيا فاسدا والكفالة فاسدة

بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة ام لا (اجاب) يظهر فساد البيع يظهر في اداء الكفالة
اذ اللازم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان موحودا ورد مثله ان كان هالكا او مستهلكا لانهم
فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله اعلم (سئل) في رجل دفع
لجمال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر بمحمولات لاخر باجرة معلومة عيت للعمل على صاحب الجمال
ودفع له حمارا بركه عارية فلما حل بمصر مرض الجمال ومحر عن السير وخرحت القافلة وان ترك
الطريق وجدها حصل ضرر ركابى للجمال والجمال فلما خرج اودعه عند ثقة يحفظه ويقوم بامرء فلما وصل
الى وطنه الاصيل اخبر به فاستشاط غيظا فكفله آخره هل الكفالة صحيحة ام غير صحيحة (اجاب)
الكفالة غير صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو غائب هنا لان المستأجر مضمون
لهذا العذر الذى ذكر على الجمال والله اعلم (سئل) في ثلاثة اغار كفلا دية قتيل على عاقبة القاتل
هل تصح كفالتهم ويطالبون بها ام لا (اجاب) لانصح الكفالة بالدية كما صرح به فى الظاهرية
والخلاصة والبرازية والتاثر خاتية ففلا عن الظاهرية فلا يطالبون بها لعدم محتتها والله اعلم

سنة كتاب الحوالة

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها على الرجل المذكور مهر لزوجته انباله فاحال الاخ
المذكور اما زوجته بمهرها على زوج اخته ليستوفى الاب من مهر الاخت مهر بنته بغير اذن
من الزوجين فاستوفى الاب منه المهر وبقي المهر ومات الاخ واخته عن محججه ومات الاب المحال
ايضا فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع الرجوع فى تركه الاب
ام لا (اجاب) الحوالة المدكورة باطلة وللمحتال عليه الدافع الرجوع فيها دفعه بمته ان كان قائما
وبقيته فى القبر ومثله فى التلى ان كان مستهلكا فى تركه القابض والحالة هذه والله اعلم (سئل)
فى رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة واحال بها مستحقا فى الوقف فقصصها
ثم نفقت الاجارة فهل يرجع على الناظر او على المستحق بمقبض (اجاب) يرجع المحال عليه بما اذى
للمحتال على المحيل لاعلى المحتال والحال هذه والله اعلم (سئل) فى متول اذ ناله القاضى فى الاستمناة
للجماعة اذ لامال لاوقف فمهر المستأجر فاذن المتولى واحاله على مستأجر حوائث الوقف ولم يصرحوا
بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولى بمصر فوه حبيسا اذا امتنع عن الاداء ام لا (اجاب) للمستأجر
ذلك فى البحر عن القنية ومثله فى الحاوى الزاهدى اذا قال القيم او المالك لمستأجرها اذنت لك فى عمارتها
فمهرها بانه يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكن قول والله اعلم (سئل)
فى المحتال اذا نوى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل افتونا ولكم التواب الجزيل
(اجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذى هو فى ابتداء الدين اصيل لانه انما رضى بهذا القفل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهى فوق دلالة المقال وقد قاته
ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين فاحاله به على رجل وقبل
الحوالة ومات المحتال عليه وعليه ديون لا تقي تركته بها فما الحكم فى دين الحوالة (اجاب)
المحتال اسوة لغيره المحتال عليه فان بقى له شئ عليه يرجع به على المحيل لانه قد نوى والله اعلم

مطلب الكفالة
بالمستأجر غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدية
غير صحيحة

مطلب رجل عليه
مهر لزوجته البالغة
ولاخته الكبيرة مهر
على زوجها فاحال اباه
زوجته بمهرها على
زوج اخته

مطلب يرجع المحال
عليه بما اذى للمحتال
على المحيل

مطلب اذا عمر المستأجر
بأذن الناظر صح
ويرجع عليه ولا يكون
سكوت المحال عليه
قبولا لحوالة

مطلب اذا نوى المال
على المحتال عليه يرجع
به على الاصيل

مطلب المحتال اسوة
لغيره المحتال عليه

(سل) في رجل ادعى على آخر دس هو من مبيع فاحاه ما احتل به على فلان العاث
 فقال المدعى لم اقبل ذلك فام المدعى عليه به عليه بذلك فعلمها القاضي ومعه من موارسه
 الى الاجتماع فالتائب ومحاسنه هل يلزم المدعى بمرور او اصابه ذلك ام لا وانا حصر
 العاث وحيد احواله ولم هم عليه اليه هل له الرجوع على المحل ام لا (احاب) لا يلزم
 المدعى اصابه ولا سر بذلك وانا حصر العاث وحيد احواله ولا منه للمدعى عليه
 ولم يمد المدعى اليه رجع المدعى على المدعى عليه لانه مدوى بسبب ذلك
 على المحل عليه والله اعلم (سل) في قروي عليه دس لدوى الخ عاه
 صله فاع لرجل بهما له واحل الدوى عليه به فعل احواله
 وبلا ان انحصاروى الخمار فلم يحكمها ورد على
 بانه هل يمدون صل عليه لا (احاب)
 (صل) للدوى عليه والحال
 هذه لعلان احواله
 بعد السوط
 والله اعلم

مصلب انا المدعى
 عليه به على المدعى
 اني احتل به الدس
 على فلان اصاب
 وهو مكر خا العاث
 ولم بعد الله ما
 في وجهه

مصلب اسرى حارا
 من فاحال التابع
 عليه آخر به فعل
 المسرى احواله ان
 انحب احواله انويه

8466

م الحرم الاول وله الحرم الثاني واوله كتاب ادب اعلسى

تصحیف	تصحیف
١٦٣ کتاب المراوغة	٢ کتاب ادب اعاصی
١٧٢ کتاب الایام	١٦ کتاب اعاصی الی الفاصی
١٧٥ کتاب الدائع	١٦ باب الحکم
١٧٦ کتاب الاصحی	١٦ باب حئل المحاصر والسجلات
١٧٦ کتاب التکرامه والاسحسان	٢٤ کتاب الشهادات
١٨٥ کتاب احباء المواب	٣٦ کتاب اوکاله
١٨٥ فصل فی مسائل السرب	٤٧ کتاب الدعوی
١٨٨ کتاب الصد	٩٣ کتاب الاقرار
١٨٩ کتاب الزهن	١٠١ کتاب اصلاح
١٩٤ کتاب الخفاف	١٠٥ کتاب المساره
١٩٧ کتاب الدیاب	١٠٥ کتاب اودیه
٢٠٠ باب ما یحدثه الرجل فی الفریق	١٠٩ کتاب العاه
٢٠١ فصل فی الخائف المائل	١١ کتاب الهیه
٢٠٢ فصل فی الخفان والفرق وما یفسرو	١١٣ کتاب الاحاره
به الخار	١٣٩ باب صیارات الاحر
٢٠٥ باب حباه الهمه والحناء علیها	١٤٢ کتاب اولاء
٢٠٨ باب حباه المملوک	١٤٢ کتاب الاکراه
٢٠٨ باب العاه	١٤٤ کتاب الحجر
٢١٤ کتاب المدافل	١٤٦ کتاب المأدون
٢١٦ کتاب اوصالها	١٤٦ کتاب العصب
٢٢٥ کتاب الحی	١٥٢ فصل فی السعاه والاعونه
٢٢٩ مسائل سی	١٥٣ کتاب السعیه
٢٤٠ کتاب المرائس	١٥٧ کتاب القسمه

﴿ الجزء الثانى ﴾

من كتاب المتاوى الخيرية * لنفع البرية * على مذهب الامام
الاعظم اب حنيفة النعمان * نفع الله بها جميع الانام
آمين



معارف طرئت حليته سك في ١٥ شوال سنة ١٣١٠ وى ١٩ نيسان
سنة ١٣٠٩ تاريخ و ١٥٦ نورولى رحمتنامه سبيله طبع اولمشددر



درسمادت



الجزء الثاني

من

الفتاوى الخيرية لسع البرية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب ادب القاضي

مطلب في رقعت
لدى دس ربحه
لامرأه فاداه رجل
وسمعه ثم اداه له
هل يجمع من ذلك

مطلب اذا رفع اله
حكم دس امه

مطلب اذا هوس فاس
حكم دس وله ورف
الى ثالث بعد الثالث
قضاء الاول

مطلب القضاء في موضع
الاحتياط ما دنا لا جماع
مطلب حكم القاضي
اذا كان بعد دعوى
بمصلحة لا يجوز نفسه
سواء كان متبعا عليه
او متبعا له

مطلب اذا حبس دس
وطهر للعاسي به
لا مال له له اخلاصه
من غير حضور حصمه
بعد احدى كعيل
بفسه

(سئل) في وقت ثلث لدى فاس حتى ربه لامرأه وحكم به لها حكما مستوفيا شرائطه الشرعية ومع المدعى عنها معاشر عيا ومات والآس به يدعى دعوى ابيه بعد ما فيه ولا وجه له شرعا لمخامه شرط او اوفى هل يجمع من معارضتها شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (احاب) نعم يجمع شرعا والحسام الشهد في شرح ادب القاضي ويسمى للقاضي ان يبعد قضاي القضاء التي ترفع اليه ويحكم بها وقل اذ قضى قول العس وحكم بذلك ثم رفع الى فاس آخر يرى خلاف ذلك فابعد هذا القضية وصيها حتى اوقضى ما يطالبها ونقضها ثم رفع الى فاس آخر فان هذا القاضي الثالث يبعد قضاء الاول ويطلب قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاحتياط والقضاء في موضع الاحتياط ما دنا لا جماع فكأن الثاني قضاءه مخالفا للاول مخالفا للجماع ومخالفا للاجماع صلال واطل فلا يجوز الاعتقاد عليه فعل القاضي الثالث ان يطلها ويصدقها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستعمل الامر استملا في الحوادث التي ترفع اليه اه (اقول) هذا في المحلف فيه فانما لك المجمع عليه والله اعلم (سئل) في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى بحدثة شرعية وشهادة مسقيمة واصل الحال على ذلك الموالات هل يلزم ولا يجوز نفسه ولا استئناف الدعوى لا (احاب) لا يجوز نفسه بعد ابرامه واستيعاء شرائطه واحكامه سواء كان متبعا عليه او متبعا له احتلا في محل يسوع فيه الاحتياط اما في المسق عليه فظاهر لا تنوقف فيه الاقدام واما في المحلف فيه فلا به القضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف واسقط الحسام وهذا ما احتجعت عليه الامة واقف عليه الاثمة ومع ارتقاء الخلاف كعب يسوع الاستئناف والله اعلم (سئل) في رجل الرم بدس شرعى ومكث في الحبس مدة وطهر للقاضي انه قدير لا يملك شأ هل للقاضي ان يقطع عليه

مالهم به بيع محصور حسبه ام لا (اجاب) حيث ظهر للقاضي انه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور
حسبه قل في الحاية واداء مثل القاضي عن المحوس بعد مدة وجرايه مباس وصاحب الدين عاث
فان القاضي يأخذ منه كفيلا بفسه ويخرج من المحوس وفي افع الوسائل للقاضي ان لا يسأل احد
اصلا ويورد بالامراجعه وقلوا هذا اذا لم تكن الحال حال مارة اما اذا كان بين الطالب والمحوس
بان قل الطالب انه موسر وقال المحوس انه معسر لابد من اقامة البينة واما مسألة القسبط اذا طانه
الحصم وكان مقفلا وبصل عنه وعن بقعة عباله شئ يصرفه الى ديه حاسله ان العريم يأخذ فصل
كسبه والله اعلم (مثل) في المحسوس بدين هو عن مبيع اذا سأل عنه القاضي باجر اهل المعرفة انه
معسر هل للقاضي اطلاقه واداء اطلاقه هل يحتاج الى كفيلا ام لا حيث لم يكن رب الدين بيقنا او عاينا
ولم يكن ادين من مال ومب (اجاب) نعم للقاضي اطلاقه فلا كفيلا والحال ههنا ان لا ينسب له
كفيلا محسوسا مع الاحبار فاعلوه فليزم عدم المطرة الى الميسرة مع كونه داعسرة والله سبحانه
وعالي يقول (وان كان ذو عسرة مفطرة الى ميسرة) والله اعلم (مثل) فيما اذا كان فقر المدبوع واداءه
طاهرا وكان ديه بدلا سماه مال هل للقاضي ان يسأل عنه عاجلا ويقل البينة على اطلاقه ويحلى
سبيله محصورة حسبه ام لا واداء قلم له ذلك من يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل
يشترط في الحال من حال المارة وعدمها وهل يمد موسرا بما لا بدله به ام لا (اجاب) نعم للقاضي
ذلك قال في افع الوسائل بعد ذكر المحسوس والاحتلاف في مدته هذا اذا كان امره ببيع المدبوع
مشكلا اما اذا كان فقره طاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقل البينة على الافلاس ويحلى سبيله محصورة
حسبه واما يسأل عن عسرة من جبراه واصدقائه واهل سوقه من الثقات دون الضعفاء فاداء قالوا
لا بد له من الاكس ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال مارة واما
اذا كانت مارة بين الطالب والمديون بان قل الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لابد من
امامة البينة فان شهد شاهدا ان معسر حتى سبيله ولا تكون هذه شهادة على ان في ان الاعسار
بعد اليسار امر حادث فكون شهادة امر حادث لا مالى به على هذا الشرح حكام الدين السعافي
رحمهم الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يمد موسرا بما لا بدله به وقد يد واداء في كتاب المحر فلا بد
نبايه التي لا بد منها عبا ويترك له دست وقيل دستا وكذلك موله الذي لا بد منه وقس على ذلك
والله اعلم (مثل) فيما اذا امتنع المديون عن وفاء الدين حتى حوس في حوس القاضي والحال ان له ما لا يمكنه
الوفاء به الا انه متعذر ومنعت في نقاة في الحبس وامتناعه من الوفاء بهل والحالة هذه للاداش
ان يسأل القاضي في تعيين باب الحبس عليه ليعيق عليه الا ارضه يتناول منها الطعام ام لا وهل للقاضي
ان يبيع ماله في وفاء ديه ام لا (اجاب) اما عداي حيفة فيؤد حسبه الى ان يبيع بفسه واما عداها
فيبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولها بعتي كافي الاختيار وغيره ويبيع المقار كما يبيع
المقول على المستحيح كما يحصه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهم يترك له دست من ثياب بدلة ويبيع
الباقى واداء امكته الاجزاء بدون الثياب الى عليه والمقار الذي يملكه يبيعه القاضي ويوفى
بمعص نمة الدين او بفسه ويستترى له ما هو دونه قالوا ويبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
المند في الصيف والطلع في الشتاء والحاصل ان القاضي نصب باطرافه يهي له ان يعطى للمدين

مطلب اذا تسارع
الطالب والمحوس
في اليسار والاعسار
لا بد من اقامة البينة
مطلب العريم يأخذ
فصل كسب المدبوع
مطلب اذا احراز اهل
المعرفة ان المحسوس
معسر للقاضي ان يصفه
من غير كفيلا
مطلب يقبل القاضي
البينة على الافلاس
مطلب يستل عن
المفلس من جبراه
ولا يشترط لفظ الشهادة
اذا لم يكن في الحال
مارة والاشتراط
مطلب الشهادة على
الاعسار ليست شهاة
على التي هي مقبولة
مطلب لا يمد القدر
عيا ببناء وكذلك
بمثلة
مطلب في مديون
حسبه القاضي وله
مال يمكن الوفاء به
الا انه متعذر
يؤد حسبه عداي
حيفة ويبيع عداها
وقولها بعتي ولا
فرق بين المقار
والمقول
مطلب اذا امكن
المديون الاختراء بدين ثيابه التي يفسها يبيعه للقاضي وكذلك المقار ويبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال

كما سطر لنداش منع مأكلا نصير له وأما طين الب قد ذكر في حواضر الفاوى ان بعض اعيان
 فعله قال رحمه الله تعالى لا تخد ذلك كما لا خور اعصر لاه ما على الخس وفي البحر فانه لا مام
 الارساندى وقال اصلى الراى فيه الى الفاضى والحاصل انه ليس بمذهب لا سيما والله اعلم (سئل)
 في رجل يرب عليه من لا حر باقراره وهو معه عرا له مالا في الادا لا فرح الى هي دار الحرب
 ولاه صور له الله هل بعد موصاهة مدحسه ام لا يلى سبله الى مسره اما رسول الله انه نصرو
 ما آخر عليه (احب) لا بعد وسرا يذب ويحلى عليه في الخاصه والبراره وكبر من الكسب
 والمعه للكنيا من المدكور من كان للمجوس مال سله اخرى يعاونه بكه لى وفي البحر وظاهر
 كلامهم ان الفاضى لا يحبس المدبون اذا علم ان له مالا مالا وفي اصع اوسائل ذكر في الهدايه
 واذا رب اطلق عدا امضى وصاحب الحق حسن عزمه لم يجعل محضه وامره بدفع ما عليه
 وهذا اى الحق باقراره اما اذا ثبت بالمدح حبه كما ثبت اه والله اعلم (سئل) في امين امضى الذى
 نصه لفسد مال الملب لاوارب الغاب والفاسر هل حكمه حكم امضى فيما عدا ما استند صاحب الاساءه
 حتى في امين عه ام لا (احب) المراد ان المدكور الذى لا يحبه المهدد الذى قال له الفاضى
 جعلت امضى مع هذا السئ لا الذى به لفظ المال فقط فانه لا غالب السع والمراد انه لمدهد مال الحق
 المانع في المنع عدا لا سبحانه والرد عدا مع وعرب ذلك حكمه حكم الفاضى في عدم لحوق المهدد
 والمؤا ذاب ما له لورمه لا مع الس من هذا العضاء وحكم امسه حكمه في ذلك في الكبر وعه
 لو باع امضى او امسه عدا للعرما واحد المال فباع واستحق احد لم نصم اه فان في البحر
 اى المانع الخس للمصري لان الفاضى فهم مام احاطه وهو لاصها عليه فلا صها على الفاضى
 وان الفاضى كالفاضى م ول واسا المؤلف رحمه الله تعالى الى ان احد لو صاع منه قبل الدمام
 الى المصري لم يمتا كذا كره اساح والى ان امسه لو فان نص وقصا الخس وقصص العزم صدق
 باليمن وعنده الحافا امضى كذا في شرح اللخص م قال هل قوله في اليه والكول اى في مختلف
 المحدثه بعد قوله بلى هذا المسحاح ليس بامسه والاقل قوله في ايمن والكول وحده والله اعلم
 (سئل) في رجل صاى روحه اى عدله نكاحها وكناها ولم يكن ولها في النكاح بدون مهر
 المثل بعد الدحول بها والا صاه مالب طلفا مرفا فادعى وكلها على الروح المدكور به المثل
 وهو كذا راده على المسمى لدى حاكم ساهى المذهب لفساد النكاح نسب كونه بغير ولي به عى
 ونصه بذلك وسأل سؤا له عن ذلك فاستل فاحاب بالاعراف كونه بغير ولي وبدون مهر المثل
 واه صحح على مذهب ان حصه واه لا يرمه سوى المسمى لصحه على المذهب المدكور ولم يكن
 حكم صححه حاكم شى عى يرى صححه وسأل كل من المداعين من الحاكم السابق ان يحكم ما راه في ذلك
 فاستجار الله تعالى وحكم سفلان النكاح ووجوب مهر المثل بالوطء وسفلان الطلقات الثلاث حكما
 مسوقا سراقه السرعه فهل يبعد حكم امضى اساهى ذلك ولم يرمه مهر المثل ويحل له ان بعد
 نكاحها غايها من سر تحليل واذا رفع ذلك الى حاكم حتى حصه ولا يحل له نصه ام لا (احب) نعم
 بعد حكمه بذلك ومحب على من رفع اليه من العضاء معاينه لا يبعد فيه من كس من الكسب ومما بعده
 ومخوع النوازل للفاضى ان سبب السابق ان سبب نكاحه بعد نكاحه اعمده ولا حى ان يعمل ذلك هي
 مسئله الحكمه على خلاف مدهه وكذا في نكاح مالا ولي لو طلقها مالا ثم روجها هل المحلل اذا حكم

مصلب طين الب
 على المحبوس لا خور
 كما لا يحرر العصب
 مصلب اذا كان
 للمجوس مال سله
 اخرى لا بعد به
 وسرا ويحلى امضى
 سبله

مطلب لا يحبس
 الفاضى المدبون ان
 علم ان له مالا عاشا
 مصلب اذا حبس
 امضى اما لفسد
 مال الملب لاوارب
 الغاب واعاصر
 ذلك كالفاضى لا
 اذا قال له جعلت
 امضا الخ

مصلب اذا روجها
 وكلها واه سر
 وفي دون مهر المثل
 سر طلقها مالا بعد
 ادخل بها فطلب
 من الروح به المثل
 عدا دس سابقى
 فقضى بذلك لعدم
 صحه النكاح عده
 ليس بالحق نصه

تسحت وان لا يقع الفلاق احدا قتل محمد وفيها لو نعت الى شافعي ليعقد بهما ويحكم بالصحة خا
وهذا الحكم لا يظهر ان الكناح الاول حرام او فيه شبهة وفي صدر الشريعة ادانسي القاضي ورفع
حكمه الى فاس آخر بحث عليه امتاؤه الا ان يكون خائفا للكتاب او اللسنة او الاخراج وهذه المسئلة
من المسائل الشهيرة والدول بها كثيرة والله اعلم (سئل) في معسر لا تملك المهر بعد كاحه على ارملة
معسرة الهاليتام بدارتها واثبات عها قبل المدحول فهل الاعسار وعده القدرة والفسار هل ارفع
الحكم الشافعي بكاحه سهانسد ذلك - بعد لا يفرق قاص على اصال فصحته والحال هذه لا (احاب)
بم بعد ولا يفس حكمه في ماوى قارى الهداية سئل من امرأه ادعت عند قس ابروحها سائر
عها ولم يترك لها حصة وطلت فصح كاحها بذلك واقام بنة على ذلك وحكم به حاكم رى ذلك
وفصح عها هل يجوز للحصى ان روتها واداحصر الاول ما حكمه احاب اذا اقام بنة عد العاصي
ان الرمح ماب عها ولم يترك لها حصة وطلب من القاضي فصح الكناح وهو يرى ذلك فصح حدام - صح
وهو نصا على العائى وفي اعصاه على العائى عند ما روي ابل منهم من رآه نادما ومنهم من لم يره نادما
فعلى القول سنده يسوع للحصى ان يروا حها من العر بعد انقضاء العدة واداحصر الروح واقام بنة
على خلاف ما ذكرت من تركها بالصفة لا فضل بينه واليه الاولى ترجيح بالعصا فلا سطل بالثانية
اه وقوله بعد انقضاء عدها في المدحول بالماعر المدحول بها لاعدته عليها ومثل هذا على قوله تعالى
(واقوا الله الذي تسمون به والارحم) والله اعلم (سئل) فيما لو قصى شافعي المذهب على نائب فبادسب
السرورة اليه من نحو طلاق هل يفسد ام لا (احاب) ثم بعد في اظهر الروايتين عن احتجاجا وعابه
التوى كى في الخلاصة وعبرها والله اعلم (سئل) في امرأة عاب عها روحها مدة يريد على اذ بين
وشترين سنة بالصفة ولا مال له حاصر في المصر رعت امرها الى النائب الشافعي وطلت مه فصح
بكاحها من روحها شكك فصح بكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي
وعلى تقديرها فهل هي عة طلاق او موت وهل للقاضي الحق بصر من المصدر من النائب الشافعي
بعدم او فسح حيث لم يترافع اليه فيه حصان (احاب) قد اضطرب كلام علماء شافعي في مسئلة الحكم
على العائى وله وآراءهم وبيانهم ولم يصف ولم يقل عنهم اصل قوى ظاهر تمتى عليه الفروع
بالاصغر اب ولا اكل فلهذا يدعى ان يحتاط ويأمن ولا يحذر الخرج والضرورات فانها تبيح
الخطوات فانك في الثالث ناحدها بمحمد اجمع الناس على تحقاجها وادعاه وعلمه ورهده وورعه
وهو محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنه ومن قال في حوار الحكم على العائى مثله فاذا علم ذلك
ولم يملك النساء من الضرر والمنفعة بنية ارواحهن كمنته هذه المرأة فعلى المسمى وان كان حقيقا
اريدى بخوار الفصح الصادر من القاضي وان كان ناشلا حكمه حكم الاصل وعليها عدة الطلاق
بالاش لا به حكم فصح الكناح وهو موحد لعدة الطلاق وليس تخكم بموت العائى وليس امامس
من العصا فصح اى نفس حكم النائب الشافعي والله اعلم (سئل) في امرأة عاب عها روحها وتركها
حالية من العرائش والعتة والكسوة والملابس والات بها الضرورات والمخى لعدم العتة والكسوة
والسكن ولا يبيسر لها الاستدانة ولا استطع مثقه الكسب والمياه فرعت امرها الى القاضي الشافعي
ونصى بالفرقة على فائدة مذهبه مستوفيا اثر انقله هل يفسد قساؤه ولا يجوز عهه وابطالها لو افقت
لدهه ووقوعه في محل الضرر ومواصه ام لا (احاب) ثم بعد لمكان الضرورة والخرج وقد ادعى

مطلب اداو - صح قاص
الكناح لعنه قال روح
لا يفس الخ

مطلب بعد فصح
شافعي المذهب على
عائى فيما ادعى اليه
الضرورة من نحو
طلاق ولا يفس

مطلب فصح عاب
عها روحها مدة
طويلة فرفض الامر
الى نائب شافعي فصح
الكناح اس للقاضي
الحق بقصه ولا
له متى ان تفتي بخلافه

مطلب في امرأة
تركها روحها حالة
من العرائش والعتة
فرعت امرها الى
شافعي فقضى بالفرقة
ليس له في قصه

من مبتدئ من علمنا لما رأى من واضح الحجج على طاعتها من المنفعة وأصروا على عدم تبين الاستدانة
في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز وأخل هذا المرحوم له ما أتى لما في ذلك من الأصرار وسوء
الحال وانه اعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي منع الشفع عن التهمة في حقها الحلف شرط شرعي
من شروطها الشرعية المتروكة عند العلماء هل ينعى حكمه بالوجوب شرعي ام لا (اجاب) حيث
استدل الحكم الى دليل شرعي ووافى ولا يخفى في المذهب عدم ولا ينعى ومصلحة القضاء في التمهيد
فيه معلومة وهي انه اذا كان مع هذا مد وان لم يكن مع هذا وسلم محل الخلاف فكذلك في الاصح ما لم شرط
عليه السامع ان يحكم الصحيح من مذهب ان حجة رحمة الله تعالى فاذا شرطه لا يبعد من احكامها الا ما
وافق الصحيح لانه مبرور عما سواه وهذا هو المعتد في المذهب والله اعلم (سئل) فيما لو منع
مولا السلطان قضاءه عن سماع مائة على خمسة عشر سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك اذ لم لا
(اجاب) لا يسر ذلك اذا اطلق السماع للموضوع بعد المانع حركه كذا لو لم يجره واطاق له ذلك
يشرى على الطلاق فيسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولي سلطان غيره فولي وصا ولم يمه
على اطلاقه فلاول ذلك لبعضه من الناس حركه سماع كل دعوى اذا ان المذمى شرائط بعضها الشرعية
المتروكة عند الفقهاء والحاصل ان القاضي وكل من السلطان او وكيل بسيفه الصرف من موكله
فاذا خصص له تخصص واداعم به نعم والقضاء يخص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص
واذا اختلف المذمى والمذمى عليه في المانع والاطلاق المانع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى
وعنده حامى به لا يملك للمتناهين به فاذا هل معنى السلطان عن سماعها لا يارح في ذلك واذا هل
اطلق في سماعها كان القول قوله ما لم يقت المحكوم عليه اذ لا يملك التهمة بعد الحكم عليه لحصه
فيمن سلطان الحكم لا ليس قاصيا فيسمع عنه حكمه حكم الزعيم في ذلك فاذا اناه حركه المانع من عدل
او كتاب او رسول عمل به كما يعمل المتأخر من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام او وكيل
استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان على الامر واكتشف له الحال والله اعلم (سئل)
في قاص ولا السلطان ولاية اعلم من بعض اهل مالكة الاسلامية في شرى من رجل حكومة بعض
بواحي ذلك الاقليم في مدة مائة مئة مئة فهل يكون احكام ذلك الرجل في تلك الواحي اصابة
ام بيانة ام لا يكون من هذا القيل ولا من هذا الفصل لان هذا ليس من حسن ما يباع وتشرى كيف
لا وقد تضمن ذلك الترام وقتع غير معهود في ازمة غير معلومة على ان ما سيحصل من الدراهم
من الوافع التي ستع كون محصولا للقاضي فهذا المحصول يكون من قيل الرشوة فلا يصح توليه
والحال هذه ولا تستد صاياه او يكون من قبل الاخرة في نظير كساة الوقائع والسجلات يجوز
احده ذلك المانع اذا كان احر المل حيث حووه الفقهاء اذا لم يكن له مقرر في بيت المال ولكن
هذا الاحد من العمل وعلى عمل المير فان هذا المير لا يتبرع للقاضي باخرة عمله بل عرصة من بيانة
اعاضى القسط على الناس واحدا موالم عناه الحكومة فذلك رضى يدفعه لعم من ماله للقاضي وقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم (اما والله لا يولى على هذا العمل من سألته ولا من حرم من حله) - داعم
ذلك فهل يجب على ولى الامر المانع من بعض تلك الامور وحرمت ذلك المولى والثابت سهو هل
يجب على علماء تلك المملكة الداهلين تحت قوله سبحانه وبالله تعالى (واذا احداثه ميثاق الدين او توالى الكمال

مطلب اذا حكم
امضى مع التمتع
لحاجب شرط لا يجوز
فقه
مطلب اذا شرط عليه
السامع ان يحكم
بالصحيح من مذهب
ان حصه ليس له
الحكم بخلافه
مطلب اذا منع
السلطان قضاءه عن
سماع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة
لا يسر ذلك
مطلب اذا قيد
السامع للقضاء ثم
مات وولى غيره واطلاق
حاز
مطلب القضاء يخص
بالزمان الخ
مطلب اذا احلف
المذمى والمذمى عليه
في منع القاضي عن
سماع هذه الدعوى
فالمانع القاضي الا
اذا اقام المذمى عليه
منه بعد الحكم عليه
بالمانع لم يندكون
الحكم ما طالا الخ
مطلب اذا القاضي
حرم المانع من عدل
الخ عمل به
مطلب في قاص ولى

لنفسه للناس ولا تكتمونه) التبعه على حرمة ما ذكر والحرص الى السلطان ايد الله تعالى به الدين فانه
 اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في اموال المسلمين فانهم يقومون عليه ويرحونه
 ويعرضون فيه للسلطان فلاش يفعل ذلك في حق من تصدره مقصه في الدين وتهاون بالشرع
 المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لحصيل حطام الدنيا وسنا لتسلط على الرعايا اولى فان سكك
 العلماء وحيار الناس وسامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون تاركين الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فيأثمون كلهم ام اثمهم يحصل لوحه السكوت في مثل هذه الداهية الكبرى والامية العظمى
 ام لا (احاب) هذه المسئلة تتحمل محلا صحيا وهيئات ان تشيع القول عليها فيه ولكن ها كلام
 محصر الى العاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الكفافية **اعلم** انه قد صرح في العراية وكثير
 من الكتب بأن الكافر اذا شرب الخمر فثر عليه افرأوه الدرهم كره واوكدا لوقاوا (مبارك ناد) وعلى
 هذا اذا احد احد المنكس والصرائف مقاطعة فقالوا (مبارك ناد) ووقت سر اى الحديده واعمه وهى
 ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابهما اعى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فصر بوا على ناه
 طولات وبوقات وبادوا (مبارك ناد) لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة حاميه
 حتى عرص على نفيه الاسلام احدا من هذه المسئلة استهى وات لارى فرقاين معاطفه الاحتساب
 ومقاطعة القضاء لان كلاهما في الاصل طاعة اقامها واحه على المسلمين فعلى المقاطع على القضاء
 ما على المقاطع على الاحتساب ولا يسل عن حواريه مل يسل عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان
 طاهر ايضا غير حاف الا على عامي مائتم للفقه وأئمة ولييحا الشرح محمد بن سراج الدين الحانوتى كلام
 في المحصول المنع من اللائب من كثرة التصحيح والسجلات فانه ان دعوى المديب عليه به لا يصح لان
 الدعوى لا بد وان يكون محققا له معلوم الحسن والقدر وهذا المدعى ليس حقا لانه ان كان في رقابة
 الحكم لا يجوز احدها من اللائب ولا من المستيب وان كان على كثرة التصحيح والحجج بقدر ما يباحقه
 من المشقة فهو للائب لا للمستيب فطالته به غير حائرة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى
 وما احلصه من جهة قواعد الفقه ولاشبهة ان أحد القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بالاشبهة
 فكيف تعد احكام الكافر وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل
 ذلك بماوا قاطعة من أحد القضاء رشوة فالصحيح انه لا يصير فاضيا ولو قضى لا يبعد حكمه قال
 في الخلاصة وبه يبقى اذا الامام لو قلده رشوة احدها هو او قوموه وهو عالم به لم يحرق تقليده كقضاءه رشوة
 ولاشبهة ايضا في انه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته باشد العقاب لانه
 من الامور المحلله لهذا الدين المنع ويحب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعلمه بذلك لانه من مهمات
 الدين والاحلاص له في السكوت واداء حالم الامام اصلحه الله تعالى واصلح به ذلك حارله ان يترقى
 في عمومهم الى اعتل ليزحروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والارالة الموقفة وما اقرب هذه المسئلة
 من مسئلة السعاة والاعوة وقد قالوا فيها ولصناد الملك نسب السعاة والاعوة اقوا ناه يثاب قائلهم
 واتى السيد ابو شعاع بكفرهم وهؤلاء اشد فسادا منهم بالانك ولا رتيا وقدا نصد بعض عباد الله
 تعالى في طائفة القضاء عند قول انما لا يكره التقليد لمن هو آمن من الظلم

كيف السلامة منه وهو مصرنا * يعطى مقاطعة بما لا يؤخذ
 ويقول آخده على كذا كذا * من ايسر احبه اذا لا آخذ

ويقول هذا شرع طه المصطفى * من دأبنا حول حكمتنا لا يبعد
قل لي احاطة القويم حقيقة * في كبرهم بالله يحيى المحدث

والله سبحانه وتعالى يظهر الدرس من كل درس ويظهره ويؤيده بآياته العاليتين آمين آمين يا رب العالمين
(سئل) فما اذاولى السامع وصيا حسنا ليحكم في لذة معينة يتذهب ان حيلة ربه الله تعالى حكم
تذهب ان ان الى في قضية مخالفة لمذهب ان حصة وصاحبه ايند حكمه فيها لا (احاب) لا يبعد
لان السامع انما لاوله ليحكم تذهب ان حيلة فلا يملك مخالفة فيكون ممنوع ولا بالنسبة الى ذلك الحكم
كما صرح به في وجع المدر وغيره وسواء كان العاصي عالما او جاهلا فليأخذ ما يشاء او يامد او قد
صرح السامع قاطعه بان انقصا بخصص الزمان والمكان واخوات والاشخاص فاذا حصه السامع
رمان او مكل او حاد او اشخص فخصص وذلك لان ولاية العاصي انما هي من مادة من السلطان
فلا يبعد قضائه فيما يسمع عنه وحكمه به حكم فقه الرأيا الذين لم يؤذن لهم من حاب السلطان ما انقصا
وهذا مجمع عليه لاحلاف في انما الحلال فيما اذا اطاق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي اكثر
علماؤها من ذكرها وساقط الخلاف والاميل واحكام فيها الاماء والترجيح والاصح والصحيح
ودل

مناب اذاولى ليحكم
يتذهب ان حيلة
شكك بغيره يكون
مخافا ولا يبعد

رأيا السؤال بهذا المذهب * يبادى هلم وهذا المذهب
وان الله سامع قامت على * براع الى رقة قد شغل
من دوى العلم قد احموا * على ان صاحبه قد حاط
فهلم مؤمن يتواصى الجراء * ويعلم معنى الورى بالشغل
ليدري معنى الذي واقع * عليهم فبرع هذا السجل
وشرع الرسول هناك فلا * يهال بمن ان تولى حبل
وقه في حلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

فانهم والله اعلم (سئل) في السافيد الواقعة في رماسا يشهادة شاهدين على ما في المذبح بعية الخصم هل
هي معتبرة شرعا ام لا (احاب) قال في البحر في شرح قوله وادفع اليه حكم حاكم امضاء معنى قوله
امضاء حكم بمقتضى بعد دعوى صحبة من حسم على حسم وكذا قال في البرارية وان ارادوا ان يشعروا
حكم الحايمة على الاصل لابد من تقديم دعوى صحبة على حسم وحصر واقامة البينة كما لو ارادوا
انساب قضاء آخر انتهى فالخاصل ان الحكم المرفوع لابد ان يكون في حادثة وحسومة صحبة
كما صرح به العمادى في المحصول والبرارى في امتاوى قالا وهما شرط لعاد القضاء في المختومات وهو
ان يصير حادثة تحررى من يدى القاضي من حسم على حسم حتى لو فات هذا الشرط لا يبعد القضاء لا به
دوى انتهى قال ولا بد في امضاء التالى لحكم الاول من دعوى ايضا كما سمعت ثم نقل عن البرارية
قاضي ملدة حكم على رجل مال وسجل ثم مات القاضي ومثله عرله واحصر المدعى المحكوم عليه
عنا قاضي آخر ورهن على قضاء الاول احرره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى
ويظهر الى قوله واحصر المدعى المحكوم عليه فيه اشتراط احصار المدعى عليه لصحة انقضاء عليه ثم قل
ولو شهدوا ان قاضيهم قضاء الملدة نصى لهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك طهران التايد

مطلب السافيد الواقعة
في رماسا شهادة
رجلين غير معتبرة

الواقعة في زمانا غير مبررة لصدورها بالدعوى وحادثة واعاقم صاحب اوائمة بية تشهد على حكم القاضي الاول فلان لكتب له القاضي الثاني اصله حكم الاول وهذه ولا شك ادعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو ان يكون من حكم على حكم حاصر وقد نقل الشرح قاسم في ما رواه الاجماع على ان حضور الخصم المدعى به شرط في هذا القضاء عليه وفي ما رواه صاحب الامام بعد القضاء عند شرائته من الخصومة وغيرها فالمراد بحد لم يقد انتهى وقد ذكر في الواكفة الدررة قد كتبت اسليت شيء من الحكم قبل العود وكنت لذلك ان آخذ بخط وافر من الهدر والبهوتر الى ان توجه الفكر سوفيق الله سبحانه الى محصل بعض العرس من هذا الباب ومن اجل الم في الطريبات الشرعية الهام الصواب فطلب هديس اليدين مسطلا لاطراف القضايا الحكيمية وجمالا لواب الحوادث الشرعية العناهما

اطراف كل قضية حكمة - ت يلوح بعدها الحق

حكم ومحكوم به وله وعقوبته عليه وحاكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال ومما رماه يلم قولهم ان شرط هذا القضاء ان حضر الحكم حادثة اي في حادثة والمراد بها الخدمة الصحيحة وهي ان يكون بالدعوى الصحيحة من حكم شرعي على حكم شرعي ونشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا راع لاحد به والله اعلم (سئل) فيما اقامات القاضي المأذون له بالاحتلال هل يعمل بوائه ام لا (اجاب) فدفق نفسه المس قاصيحا في رواه أنهم لا يعملون بعونه وعسارته وادامات الخليفة لا يعمل قضاء وعمله وكذا لو كان القاضي مأذوما بالاحتلال فاستحلف غيره فان القاضي لا يعمل حليف انتهى وفي الراية وفي المحيط ماب القاضي ان عمل حلفائه وكذا امراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عمل القاضي قيل يعمل بانه وادامات لا دعوى على انه لا يعمل يعمل القاضي لانه نائب عن السلطان او العامة ويعمل نائب القاضي لا يعمل القاضي وفي الاشياء والمناظر بعد ذكره الخليفة من القول قل فتحرر من ذلك اختلاف المتأخر في عمل النائب يعمل القاضي وموته وقول الراية الفتوى على انه لا يعمل يعمل القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا يعمل بموته فالاولى لكن على ما به نائب السلطان فدل على ان الواب الا ان يعملون يعمل القاضي وموته لانهم بوائ القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يهمل احدا لان نائب السلطان ولهذا قال العلامة اس العرس ونائب القاضي في زمانا يعمل بعرله وموته فانه نائب من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المراج كونه كوكيل قاضي القضاء هو مذهب المتأخر واحد وعندها نائب السلطان وفي التارخاية ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب الواب انتهى وفي وقف التقي لومات القاضي او عمل يبق من له على حاله ثم رقم سبق فيها انتهى كلام الاشياء فقله لكن جعل في المراج الخ ردة لما قاله ابن العرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في اضع الوسائل فتلاعن البدائع ولو استحلقت امعاضي فادن الامام ثم مات القاضي لا يعمل حليفه لانه نائب الامام في الحقيقة لان نائب القاضي ولا يعمل بموت الخليفة ايضا كما لا يعمل القاضي ولا يتك القاضي عمل الخليفة لانه نائب الامام فلا يعمل بعرله كالوكيل فانه لا يتك عمل الموكل الثاني انتهى بى بالوكيل الثاني الذي وكله الاول فادن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الموكل

مطلب اقامات
القاضي المأذون له
بالاحتلال هل
يعمل بوائه ام لا

لا عن الوكيل الاول وقد علوا عدم عزل القاضي بموجب الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده
للقضاء والمسلمون على حالهم ولا يبرل القاضي بموت النائب نبي السلطان الذي هو نائب عن المسلمين
فأني سجد قول ابن العرس لهم بوزاب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم فاطمة بأنه في الحقيقة
نائب عن السلطان حيث ادله بالاستحلاف ومع قوله في امراجه كونه كوكب القاضي القضاة هو مدبر
النائب واحد وعدها نائب السلطان ومعنى قول صاحب الاشياء ولا يهم احد الآن انه نائب
السلطان مع صريح جهادة العلماء بأنه اذا كان القاضي مأدوا له بالاستحلاف فهو في الحقيقة نائب
السلطان اللهم الا اذا صرح السلطان بعزل النائب او عزله بأن قتل في مشوره اذ امام او عزل
فقد عزل حلفاءك فاهم يعرفون بعزله لان القضاء والعزل من يقاتل العليق وتما صرحوا به
انما ان القضاء يقبل الحصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاء وعزله
الا للسلطان او من ادله السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يسفاد القضاء والعزل الا منه والله
اعلم (سئل) في وقت يقع المسلمين بالوى وغيرها من القول الصحيحة من الكتب المعتمدة باحاراب
مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه مما كونه ما حيا فهل للقاضي او غيره ان يحجر
عليه ويمنعه عن بيع المسلمين ماله ويامر لا يحجروه ذلك وهل فعل القاضي هذا شرع محمد بن عبد الله
ام شرع الجهال بالامير وهل اذا كان ما حيا وثبت عليه ذلك وحجر عليه القاضي واتى بعد الحجز
بحجور فواء ويهمل ما كبر صرح به في الدور والبرر فلا داعي للدائع ام لا والاحكام التي في بلاد حبل
عن مثله علماء وعملا وما يستحق من سبي في الحجز سابه ومن نسيه على ذلك من الله تعالى دينا وحرى
وهل مؤخر ويثبت من بين ذلك المقتضى على بيع المسلمين بالصوى من الحكم وغيرهم ام لا يسووا
الجواب اوضح ليهمه كل صالح وطلخ وهل اذا حلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في امور دينهم
ودنياهم الى محجور المهاجرة منها الى بلاد فيها يوجد العلم ام لا (اجاب) لا يحجور مع ائمة المؤمنين
في دسوسه وفاقه وعقله وصلاحه وعلوه وفهمه بالسؤال والتأمر ووجوه الفقه وانتدج والاحرار لان
فيه مع الحكم ثمار الله تعالى الربر الحار ومن كتم علما لم يلحظ من ما روى في مع ذلك قول
الله تعالى (ان الذين يكتمون ما ارسلنا من البينات) الآية ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من الامانة والحرمة
الممنوعة من احياء الحق والتموى حملت لاستحلال ما حفي ودق عن افهام المكلفين واداب من شخص
لها صارت فرضا حق يعين فكيف يمنع عما هو فرض على الافاضة من المسلمين والاحداث به شرعية
من الاولين والاخرين وادابها ما هو الصواب بعد الحجز حوله والثواب وادابها في كل الحجز
ما لحظ لا يحجور وان نعمة عليه القضاء وادراك المصطفى بالوصف المرقوم والاشارة في حرمة الحجز
عليه واشتات الانتم ليس ححر وليس امان واوصل الادوية اليه ومن لم يكن موصوفا بتذكر وكان ما حيا
ما الحجز عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحجز فيه حتى وليس المراد المعنى الشرعي
المانع من هود العصرف شرعا او اما المهاجرة لتعلم العلم الواحد وهي واحدة ولعلم المدور مدونة والامانة
على الطاعة طاعة والتموى طاعة والاعانة ما مثلها والكلام بطول على ذلك فليقتصر على ما هو المشوول
والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة سامة عن زيد المائب توطاؤها لمهاجرتا الى اكل
ماله فانكرها المدعى عليه فقام المدعى بية بذلك وحكم بها القاضي المدعى لديه فاحد المدعى في الدسوى

مطلب في حجر القاضي
على المني ما حيا
او غير ما حيا وفي فواء
بعد الحجز

مطلب في بلاد حبل
من عالم رجوع اليه
المسلمون هل يحجور
المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر
وكاله عن زيد العائف

على عزماء العائى وقص ديونه والافرار والاراء والاسكار حتى اتلب العائى من اموال العائى هل يبعد حكم القاضى في ذلك وبعد تصرفات الوكيل على العائى ام لا (احاب) دعوى الوكالة على العائى مجردة عن دعوى عين اودين على المدعى عليه لاصح ومثله الدعوى على العائى مشهورة وفي باب كتب المذهب مذكورة واحلف الصحيح والافاء فيها في جميع الصاوى فقلاع المذنى انه لو قضى على العائى لا يبعد وعليه القوى ومثله في كثير من الكتب وفي الرابى ان عداد القضاة على العائى يتوقف على اتمامه قاص آخر وصححه وتسه المحقق اسرا لتمامه في شرح الهداية وقال بعضهم لا يبعد ولو اتمه الف قاص لئلا يطر قوا الى هدم مذهب ائمتنا هذا وفي الخلاصة والبرارية والصارة للبرارية في السابع من كتاب ادب القاضى ادعى انه وكيل العائى بقص الدين او العين ان رهن على الوكالة والمال قلت وان اقر المدعى على الوكالة وانكر المال لا يصير حصما ولا تقل البتة على المال لا لم ينس كونه حصما فافرار المطلوب لانه ليس بحصة في حق المالك وان اقر المالك وانكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان الحلف حرب على الدعوى الصحيحة ولم توجد ائتم ثبوت الوكالة وذكر الحاصل انه يجب على الوكالة والا لا يصح ولو انكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى وقوله كإنكار الوكالة وحدها هيئ الاسحلاف وحرمان الحلاف فاعلم الى قوله لان الحلف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قص دين او عين فكيف في مسئلة المحررة عن دعوى احدها فالواجب على اهل الدية القضاء والاداء نعم عداد القضاة المذكور لكونه وسيلة الى انالاف مال العائى وقد صرحت الامام قاطع بوجوه العار الى العائى حشبة التواطؤ على انالاف ماله بالاعمال والديارى الماطلة واقعا علم (سئل) من اسلاه ول دار الملك مما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة بحصومة قص دين في دمة بكر وكيفية الماطين يومئذ في بلدة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضى لده الى قاضى بلده بكر وكه لده وامر زيد وكيله ان لا يدعى بغير الوكالة المقيدة خالف عمرو امره موكله وكتب مكتوب القاضى واقام بنة وادعى بها وكالة عامة عن زيد فأنكر ذلك فأنبت عمرو والوكالة العامة في وجهه بكر وحكم بها اقاضى فهل تكون دعوى عمرو بخلاف امر موكله زيد فصولا وحكم القاضى في ثبوت الوكالة العامة صحيحا واما في ذلك وفي هذه الصورة ساء على الوكالة العامة لو تمتدى عمرو والكيل واحرح الكيل من الكماله وارأ دمة بكر من بعض الدين المر نور لزيد وقص من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سبعين عديدة وافر عمرواه لم يتأخر لوكله زيد سوى المانع المفسد على بكر لا غير وارأ دمة وكيفية من كل حق لزيد قاهما وحكم بها القاضى مع ان لزيد ما لا على بكر غير الذى وكله عمرو فهل يصح عمرو ما تلغه وارأه دمه المديويين سمعته بعد حكم القاضى في ذلك ام لا (احاب) دعوى الوكالة المحررة عن شخص عائى من غير حصم لاصح فاقامة عمرو والمذكور بنة وادعاؤه بها وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك اى كونه وكلا وكالة عامة عما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرارية واللفظ لها ادعى انه وكيل العائى بقص الدين او العين ان رهن على الوكالة والمال قلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير حصما ولا تقل البتة على المال لا لم ينس كونه حصما فافرار المطلوب لانه ليس بحصة في حق الطالب وان اقر المالك وانكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان الحلف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت

مطلب القضاء على العائى لا بعد

مطلب ادعى انه وكيل العائى بقص الدين او العين المح

مطلب الواجب القضاء والاداء لعدم عداد قضاة على العائى

مطلب وكل رد عمرا وكالة مقيدة بحصومه في بلدة اخرى المح

مطلب ادعى انه وكيل العائى بقص الدين ان رهن عليه ما يقبل وان المح

او كاله وان اكر الكيل فهو كمالك الوكاله وحدها اسمى فقله لا الحايث يترتب على الدعوى
الصحيحة ولم يوجد دليل على عدم صحة الدعوى في مثلها - لا على دعوى ومن مخرج بان الذوكل
لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع المصول في الفصل الخامس في الغصاء على العائث وامر الاساوى
العمرى وفي بعض الأحكام لا يترتب على الفصل الاول من اقسام الثالث من الركن السادس من الباب
الخامس من القسم الاول ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس احكم
دعوى يلزم الخصم امر من الامور قل واما شرط كون الدعوى ملزمة حتى ان من اصابه
وكيل فلان وانكر فلان لا يسمع هذه الدعوى لا يسمع هذه الدعوى لا يسمع هذه الدعوى ولا يسمع هذه
الدعوى فاذ بها اسمى (اقول) بطله بمذكر امر او لا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على
غير الموكل فالمرط ذكر امر بصور الحكم فيه فافهم وحيث فلان لا يسمع الدعوى ولا الحكم
لا يسمع شيء مما فعله الوكيل لانه قضاء على العائث بغير طريق شرعي يستدلى دليل ادعاء ما
رحمهم الله تعالى لا يسمعون بالقول عوار الغصاء على العائث ولو اقصاء الف قاص ادلوسمحوه
لوصول الناس الى اموال العائثين مثل هذه الاحالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة والمحدود
درمه لاساطل وطرقه موصله الى اموال العائثين لاسيا في هذا الزمان الخالف لربما الاول
فان السلب كانوا اموالاً صالحين يؤمن معهم من الروبر والندلس والافعال والندلس فانوا احد
على اهل الغصاء والامناء الآدمية في محو هذه الصلوات اوقه والمحالات المصرة لعاد الله تعالى
هذا واما السؤال عن صلب امره فالجواب انه ان كل شيء امله مباشرة فعليه فهو صلب له ومع الصلبان
يلزمه العرير والهوان لاركانه المصيبة الموحدة لصلب الدمان واما ما نلف لسب حكم القاضي
فاللزمه الصلب ويكفيه عذاب البدن وعذابه تعالى مجتمع الخصوم واقه اعلم (سئل) في رجل اقام
عند القاضي شاهداً شهدا انه وكيل عن فلانة العائشة في منع محدود وناعه فانكرت او كاله
هل القول قولها جسيما ولا سمعها الشهادة المذكورة ام لا (اجاب) القول قولها جسيما ولا سمعها
الشهادة المذكورة لما قرر في المذهب من امر الشهادة على العائث والحكم عليه وقد ذكر في الخامس
من جامع المصولين ما ينشئ العليل وسقى الجمل عن هو سائل والله اعلم (سئل) في رجل مات
مدنوا لمرء متعدين وقد كان رهن يدين احدهم مثالا لذي نائب قاص شامي واطهر المرمن
محصرا كتب اليه وصفه الحكم فصحت ولزمه هل اذ ارفع لغاص ح في حكم مجرد ويخص المرتين
في وفاء دية ام لا (اجاب) المقرر عند علماء الحنفية انه لا اعصار بمجرد الخط ولا الغات اليه
ادخول النزع ثلاثة وهي النية او الاقرار او الكول كما صرح به في اقرار الخاطبة فلا اعصار بمجرد
المحصر المذكور ولا الغات اليه الا اذا ثبت مصوبه بالوجه الشرعي اعنى ما حذى الحجة
الشرعية المشار اليها وان حكم الشامي بعد دعوى صححه شرعية فان لم يكن كذلك فلا يند
حكما وحمل العلامة فاسم الاحصاع عليه وفي الاشياء والعائث في قاعدة الاحصاء لا يسمع منه
ما نصه الثالث لافرق بين الصحة والحكم بالموحد باعتار الاستواء في الشرط بان وقع التنازع
بين خصمين في الصحة تحكم بما كان الحكم بهما صححا وان لم يقع تنازع بينهما فلما اسمى
وقد ظهر بذلك انه ان وقع السارح في صحة الرهن المذكور بين يدي القاضي المدعى اليه تحكم
الشامي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يخصص المرهن به ادلم يوجد ذلك والله اعلم

مطلب في ادعوى
الصحيحة

مطلب علمسا واما
لا يسمعون بالقول
عوار الغصاء على
العائث ولو اقصاء
الف قاص

مطلب اقام الشاهد
ا به وكيل عن العائشة
في منع محدود وناعه
فاذا انكرت الوكاله
القول قولها

مطلب في رجل
مدنوا رهن تحت
يد احد المرءاء مشاء
واظهر المرءان الخ

مطلب جميع السرع
ثلاثة

مطلب حكم القاضي
لا بعد حكما اذا
وقع بعد دعوى
صححه

(سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لآخر فما الحكم (احاب) يأمر القاضي ورثته
 ببيعهم وبنو الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم ليعملوا وادانوا مواضع القاضي منه او يبيع
 وصيا ببيعهم وقيل يخبرهم القاضي عن بيعه اذا طلب عرقه ذلك والله اعلم (سئل) في رجل اشترى
 من وكيل امرأة شقة من عقارات كان احدها لها وكيل آخرها بالثمنه ونسرى فها لمده سنيين
 فادعى المأخوذ منه بالثمنه على الوكيل الاّ احد بالثمنه لظلالها لكون الارض وهما اوليت المال
 ومجوز دعواه عليه ذلك حكم بطلان الثمنه من غير رية تشهد له مدعاه ومن غير اصدار دعوى
 على المشتري المصروف هل يصح هذا الحكم والحال هذه ام لا (احاب) لا يصح هذا الحكم لانه
 حكم على غير الجسم اذ الجسم هو المشتري الذي يبدل المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعى عليه كما
 هو واضح الظاهر وهذا مع قطع النظر عما هو لارم الدعوى من اليه او الاقرار او النكول فان الحكم
 امير واحد بهما لا يجوز ادعاه التلا في كل حكم هي الاصول والله اعلم (سئل) في وارث لم يجد
 حلف مورثه سوى دار وروحة الملب نطلب مهرها سلبه من الوارث والوارث يقول اسع حصه
 في الدار وانسى ذلك هل يحبس ام لا (احاب) لا يحبس والحال هذه والله اعلم (سئل) في كروم
 مشتركة بين جماعة منهم بئمة باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعا ارضا وعرضا من شخص وكتب
 بذلك سلك لدى القاضي لمب البعيرة وطلب الاّ احد بالثمنه فور لموعها حكم القاضي لها بذلك
 مستوفى الشرائط ثم وكل رجلا في ساع ما احبته بالثمنه لرجلين فباعها وكسبه حلف لدى
 القاضي فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالثمنه على احد المشتريين لدى طاس ان الاّ احد بها ناطل
 نسب ان الارض حراجية وبها قيراط وقف خارج عن البيع وذلك موجب لظلال البيع الصادر
 ضد الاّ احد بها وسأله الحكم حكم سلالها وظلال البيع الصادر بمدعاه امتداعا على كون الارض
 حراجية وبها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتاده في الحكم على عدم صحة بيع الارض
 الحراجية وان فيها قيراطا وقفا يقص شرعا ام لا (احاب) نعم يقص والحال هذه اجماع علمائنا
 على ان الارض الحراجية تملوكة لاهانها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا من الميت وتؤخذ بالثمنه
 والمرد والشروع والقنوى قاطبة قد صرحوا بصحة احدها بالثمنه وكذلك صرحوا بان العقار
 الذي بعسه ملك ونعسه وقف اذا بيع الملك فيه الثمنه واذا ساع الوقف لا شمنه فيه بطلان
 بيمه واذا بيع بخواره ملك لا شمنه له بالخوار واما الثمنه بالملك واذا كان بعض العقار وقفا ونعسه
 ملكا وبيع الملك يؤخذ بالثمنه اذا كان طلب الاّ احد بالثمنه له ما يستمع به كشرحه في البيع
 وفي حق المانع او حواري واما الوقف فلا تؤخذ بها وفي التارحية في فصل احياء الموات من
 كتاب الشرب وارض الطراح مملوكة وكذلك ارض العشري يجوز بيعها وبقاها وتكون ميراثا
 كسائر املاكه كما في فاري القنابة انتهى واما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي اراضي
 بيت المال فاعلم (وسئل) عايبا تصورته في كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين
 جماعة فيهم بئمة باع بعضهم ما ملكه ارضا وعرضا لرجل لدى قاص فاحت اليقمة وطلبت الاّ احد
 بالثمنه فورا لدى القاضي فحكم لها بها ثم باعت ما احبته لها من رجلين لدى قاص فان وحكم
 بصحة بيعها الواقع بعد حكم القاضي الاول بالثمنه ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالثمنه على
 احد المشتريين منها لدى قاض ثالث ظلال الاّ احد بالثمنه نسب ان اراضي الكروم حراجية

مطلب ادا مات وعاه
 ديون وله ثلث بيت
 يا صراها صدى مدعه
 فان امتنع الوارث مدعه
 القاضي الخ

مطلب في رجل اشترى
 من وكيل امرأة
 شقة من عقارات
 احدها لها وكيل آخر
 بالثمنه فادعى المأخوذ
 منه لظلالها الخ

مطلب في امرأة طلب
 مهرها من وارث
 زوجها ولم يترك
 الاّ دارا لا عس
 لبيها

مطلب اذا حكم حاكم
 بالثمنه فحكم آخر
 بعدم صحتها مستندا
 الى ان ارض الحراجية
 لا تصح انشمنه بها
 فحكم الآخر غير
 صحيح والاول على
 حاله وسأني ثانيا
 في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
 الدمار وقفا ونعسه
 ملكا فان بيع الملك
 فيه الثمنه

مطلب ارض الطراح
 والعشر مملوكة يجوز بيعها ووقفها وتورث واما اراضي بيت المال لا يجوز وقفها ولا بيعها

وان فباط او صف يجمع بين البيع في الملك والاحدية ناشئة لشيوعه حكم القاضي المذكور سلطان
 الشفعة اعتمادا على ذلك وقهر الحكم السابق ورد المسع على المشتري الاول هل تنصف لاحكم
 المعدم نسب ما ذكر صحيح وادع في محله ام لا (احاب) حيث كان الحكم الموقوف سبب الاستناد
 الى كون الارض حراجه وان لها فريضا وتقا فهو غير صحيح اد حق الشفعة ينشأ على صحة البيع
 والارض الحراجه ملك لا يتحيزها يجوز انهم سمها وودها وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة بالاجماع
 سلمنا وكذلك مع الحصة الناشئة من الحلوكة مغلنا حذر سواء كان الثاني مملوكا او وفا فؤخذ
 بالشفعة بالاجماع الكل سواء فلما صحته وقب المتنازع ام لا اد البيع وقع على الحصة المملوكة لا على
 الوقف ولا فاقل بعدم صحة بيع حصة الملك حتى يجمع الشفعة فيها ولو طالب المالك المصة مع
 او ع او صفه يحتاج الى الفصل واما ما ع المالك هل المصة ملكة حرة والشروع بان كما كان
 ولا يصير اسداء ولا خفاء في صحة بيعه على قول الكل اما على قول ان يوسف فلكونه قالا
 صحته وقب المتنازع واما على قول محمد فلكونه يتولى بعدم صحة وقب المتنازع من اماله واما بيعه
 فجمع على صحة والمحب من الحكم بعض الحكم السابق ورد المسع على المشتري الاول ولو صر
 الك و ح الماردع له والحكم السابق لا يقتض ما لاحق مع تورم شروطه لاسيا مع سلطان
 الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه مانع لا يرد عليه باللاحق انتقاص والاسر به اوضح
 من ان يشرح والله اعلم (سئل) في امرأ حدثها القاضي بدين لرحل فهرت من السحن هل
 تضمن السحن ما عليها من الدين لرب الدين ام لا (احاب) لا يضمن السحن لعدم موجب الضمان
 اد لنسها ما يوجب من بدل عن مستهلكة او عمل كاحرة او عقد كبيع وقول بعض علماء سحن
 القاضي حتى رحلا من المسحوس حصة القاضي بدين على فرب الدين ان حلت السحن ما حصاره
 لاراحتته بقب الضمان ما بدتمها لان ذلك عند القصر في الحظ والحاجة من سحر حفظ ملزمة بمصانة
 الاحصار لا بمادة المحسوس اد لا وحه لسمائه له شرعا فدهم وامة اعلم (سئل) في رحل ما
 في غير بلده ساحية مكية وله ان قاصر في بلده فمصب قاضي الناحية التي ردت فيها ارحل المذكور
 وصيا على ابيه المربور وصب قاضي البلدة التي فيها المعاصر وصيا بصادي الوصيين يتد على الآخر
 والحال ان كلا من القاضيين مولى من قبل اسلم في محل ولايته يحض لها دون الآخر (احاب)
 لما نصب قاضي للبلدة التي فيها المعاصر وصيا فلا كلام في صحة واما للبلدة الاخرى فشرط صحة
 نصب القاضي وجود التركة او انصافها فيها فان لم يكن بها تركة لا يصح نصبه قل في المارحاة
 رامرا للمعطل وادا نصب القاضي وصيا في تركة الايتام والاسام في ولايته ولم يكن ان تركه
 في ولايته او كانت التركة في ولايته والاسام ولم يكونوا في ولايته او كل بعض التركة في ولايته
 حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة انه قال يصح النصب على كل حال وبصير الوصي وصيا في جميع
 التركة اجماعات التركة وقول القاضي الامام ركن الاسلام على السعدى ما كان من التركة في ولايته
 بصير وصيا به وما لا فلا استثنى وشرط صحة نصب القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه
 في مشوره من السلطان كما صرح به في جامع الفصول وغيره والله اعلم (سئل) في بكر مائة تاف وكك
 وحالان روحها من رحل فروحها مع وجودها بها الصالح لولاية ودخلها موطئها لافلا تاف ورحه
 الاب في الحلال حكم القاضي الثاني هل يعد ويرفع الخلاف ولا يجوز لاحد نفسه لا

مطلب اذا طلب المالك
 النصف مع الوصي
 خاب لذلك

مطلب لاصحاب على
 السحن اذا هرب
 المدون من الحسن

مطلب في رحل مات
 في غير بلده وله ولد
 وصير في بلده وكل
 من قاضي البلدتين
 نصب وصيا

مطلب لنس القاضي
 نصب الوصي الا اذا
 نص له على ذلك
 في مشوره

مطلب في بكر مائة
 روحها وكذاها مع
 وجودها فيها
 لا لا فروحها انوها
 له هل الحلال حكم
 القاضي نصحه النكاح
 بعد حكمه وارفع
 الخلاف

(احاب) قد اجمع العلماء ان القضاء في المحرمات ادا سدر عن راء فادفع الى من لا يراه لا يجوز ان يسطه والخلل التام للاحتياط مالم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة تادعوا محل الاحتياط وصرح كثير من علماء في الكساح ملاولي لوظاها ثلاثا ونه الحقي الى شافعي ليعقد بهما قبل المحلل ويجزم الصحة حار لولا باحد الامر والمأورد شيئا وهذا الحكم لا يظهر ان الكساح الاول حرام او فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الأصول واما المحلفات القديمة للمناجح وتاوى النسب والله اعلم (سئل) في الركب والركبان الذين يقسمون الكلاب لاجل الاصطيد وحراره السوت وحفظ المواشي فباع في اواسيهم هل اذا قسم بها من الاثمة الثلاثة انى حصة والشافعي واحد نعمن مالهاته بعدها ارسل اصحاب جلد ها وحقا سؤرها وادامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت او شربت طاهر وانما يسئل الامام سعا قندا يجوز لمن ذكر قلند الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مدوحة عنه ام لا وما حقيقة القليل بل اراده في مسئلة اصغر اليها على خلاف مذهبه (احاب) نعم يجوز لمن ذكر قلند الامام مالك لا يجوز للمسلم قلند غير امامه من الاثمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعوا به الضرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلند الامام الشافعي في الوضوء من الغاسل فعليه ان يراعى السنة والرتيب في الوضوء والفاتحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والاكاب الصلاة اطلة اجماعا نقل ذلك الشيخ عبدالرحمن الهادي القمشقي في مقدمة المسئلة هداية اس العمد لعاد العاد وكذلك يقال اذا قلند مالك في مسئلة الماء الذي تلغ فيه الكلاب لقوله في طهارته وطهارة الكلاب فعليه ان ياتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والبرء عن ذلك الملع في الديانة واخرى وامنل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكسب وعدم الاحدق في كل مسئلة بقول مجتهد قوله احب فان ذلك موجب الفسق والوقوع في الآثام كما نصت عليه الاثمة الثمات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقل والحرى بين المبحول من العلماء عظيم الخلف فلا يظيل مذكر ذلك واما القليل فهو الواحد بقول الغير من غير معرفة دليله كاصرح به انتخاب الاصول حمية وشافية والله اعلم (سئل) فيما اذا نلت النية الشرعية اذ عله الوصف في رضى معلوم سوية بين ويدوعمر ووقضى العاصى بذلك يد همالثوت القرابة الموحدة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتاول من حصة المحكوم له وهو عمرو وريادة على ما ينحصر مدة سبب هل يرجع عليه بالرائد الذي تار له من حصته ام يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (احاب) نعم يرجع عليه بما تار له رائدا عن حقه مدة الدين الماصية والقضاء هما ظاهر ومبين لكونه كاشفا فيسند لامتت وعامل حتى يقول يقتصر كما قرر به انتخاب الاصول والفروع ايضا فيقال له ويحبسه عليه ادا هو امتنع والله اعلم (سئل) عن بيع المدر اذا حكم بمحواه حاكم يراه هل يسد ام لا (احاب) نعم يسد حكمه وينت بذلك ملك المشتري له قل في الطهارة فان ماء وقضى القاصى محواه يبعه فندقضاؤه ويكر ذلك فسد بالتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يتقاه ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء سعاد فضاء القاصى ادا قضى محواه حيث كان ممن يراه فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله يرجع الخلاف بخلاف القضاء ببيع الموالد فان المتوى على انه لا يسد والله اعلم (سئل) فيما اذا عرل مولا بالسلطان قاصيا او تاطرا

مطلب في القلند

مطلب اذا احاد احد

المستحقين رائدا عما

يستحقه ثم طهره

لا يستحق كل ما احده

وحكم بذلك برجع

عليه بالرائد في المدة

الماصية قل الحكم

مطلب القضاء ببيع

المدر فادعوا

ام الولد

مطلب اذا عرل

السلطان قاصيا الخ

لا يسرل الا بوصول

العلم اليه

على الوقت او مدرسا او صاحب وطعة يعزل بالعلم هل يعزل بوصول العلم اليه او بمجرد
السلطان له هل بوصول العلم اليه (احاب) يعزل عدو وصول العلم اليه كاصغر حواء في عزل الوكيل
والعاصي والوصي في مواضع متعددة فتوايشت العزل بالشفاعة به او بكسبه له كسائر له او بارسائه
رسولا عدلا او غير عدل حرا او عدا صغيرا او كبيرا اذا قل له الرسول ارساني اليك لا تطلع عرله
ولو احببه فصولي لا بد من احداث في الشهادة بالعدد او العدالة وذلك لما في اسراره هل عليه
من الاصرار وهو مدفوع مرفوع بالاحار والله اعلم (سئل) في رجل غائب عن بيته لاجل مصالحه
وصرواته ادعى رجل ادى فاض دينا وعبا وشيئا الا شاء فارسل العاصي له محضرا ففتش عليه
فلم يجد هل يحل للعاصي ان يخرج امرأته واولاده من داره ويختصها من غير طلب المدعى ذلك من
او يملكه ما لحكم في ذلك (احاب) ليس له ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر
ومع احتمال جمع الاصرار به وسواء طلب المدعى ذلك منه او لا وفي الخواص الراهن في راس
العاصي الممدد لعل السعدى ولعن الاثمة الكرماسي تواري المدعى عليه سنة ايام او ثمانية فلم يجد
المدعى فطلب من العاصي ان يخرج امرأته واولاده من داره ويختصها لا يحسنه العاصي الى ذلك
اسمى وفي الخبايا من بعد على العاصي استحصاره يكتب الى الوالي في احصائه فان قل الوالي لا اطعمه
وسأل المدعى من العاصي تسليم الباب والحكم عليه فالحكم للعاصي لا يحسنه الى ذلك الا ان يأتي شاهدين انه
في بيته وكذا صرح في مجموع مؤيد براده قلا عن المحيط والمسئلة كثيرة او خود في كتب علماء او يحل
السعر والحكم ان ثبت امتناعه بلا عذر اما اذا كان امتناعه بعد فلا فائدة والحال هذه والله اعلم

حزيران كتاب العاصي الى العاصي

(سئل) هل لائب قاضي القدس بالرولة ان يكتب لائب العاصي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم
بها ام لا (احاب) حيث ثبت ان السلطان مصره الله تعالى هو من لفصاه الاستانة ثبت صحة الكتاب
بذلك اذ شرط كتاب العاصي من قاضي مولى من قبل الامام بملك اقامة الجمعة وعدا العويض بذلك
كاتب ولايه النائب مسنده لاد السلطان فوجد الشرط قال في شرح توير الاضار في بحث كتاب
قاضي رسا الى قاضي مصر (افول) الطاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة متى على الخلاف في ان المصير
هل هي شرط لعدم القضاء ام لا حكوا عن طاهر الرواه انه شرط وعن رواية الواديه انه ليس
بشرط وهو على كفي العاراية بناء على هذا هيته وله من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رسا اسمي
على انه في الحقيقة كانه كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل قائم مقامه مستبسه كاصغر حواء
في بحث الاستانة فظهر حوار الكتاب من نائب العاصي المذكور الى نائب العاصي المربور والله اعلم

سئل من الحكم

(سئل) في العيين اذا حمل منه وبين روحه محكمين فاحلوه سنة ومص هل لهم ان يعرفوا بينهما
اذا طلب ام لا (احاب) نعم يصح الحكم في مسئلة العيين لانه ليس بمحدود ولا دانية على احاديه ولهم
ان يعرفوا بطلب الروحة والله اعلم

كتاب حلال المحصر والسجلات

مات ان كان المحصر
بالدليل رسول الله
انزل مصاعدا
فصولا فلا بد من
العدالة او العدد
مطلب في رجل ادعى
على آخر فارسل له
العاصي محضرا
فلم يجده لا يحل للعاصي
ان يخرج امرأته من
بيته ولو طلب المدعى
ذلك

مطلب كتاب العاصي
الى العاصي

مطلب لائب قاضي
ان يكتب لائب قاضي
آخر هل الشهادة
ان قوس السلطان
لفصانه الاستانة

مطلب اذا حكم العيين
وروحه رحلا
دخله سنة صح

مطلب حلال المحاصر
والسحاب

مطلب المحصر اذ لم
يسوف الشروط
لا يعتد

مطلب في المحصر
المستوفى لشروط

(سئل) في محصر حاصله حصص فلان شح المعارية وذكر للحاكم انه تشاحرت المعارية بسبب المشيخة
وان شيخ المعارية المذكور كان مالحة خاهه فلان وفلان وفلان ملائمة ساهم والمضى بايديهم وصروا
وشحوه وروصوا اصلاعه وكشف عن رأسه ووجده ثلاث شحات ثم حصص فلان المعري ساه
واحر الحاكم ما به رأى الجماعة المذكورين متشاحرين وقرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع
بعد الطلب هل هذا المحصر يتر شرعا او يلغى الى اوما يبنى كتابته وهل يوجب على الثلاثة
المحصرين عقوبة بدنية او عرامة مالية (اجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعد
الالعات والاعتبار بل تسميته محصرا يكاد ان يكون مكر او هو من موحاب الاستقاد عند العوام
حيلة عن العلماء القاد فقد صرح بالامانة حصرو وغيره في تعريف المحصر انه ما كتب فيه حصور
الحصين عند القاصي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه او النكول منه والحكم
بالبينة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه واين الدعوى هسا من المدعى واين الاقرار او الانكار
او النكول من المدعى عليه واين الحكم بالية فكيف يسمى محصرا ولا طرف من اطراف القضية
الحكمية موحود فيه وقد قال ابن اعرس في العواكة الدرية

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعد هذا الوجه

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطرف

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اما الله واما اليه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
حاصله حصص فلان وذكر للحاكم ان داره الثلاثية انهدم حدارها وتكسرت المياريب الى كاس
مركبة عليه وطاب الكشف لاجل المياريب على الاسلوب طيل الوقوف على الحدار المهدم والمياريب
الثلاثة المركبة على الحدار المذكور فاداهو بالصفة المشروحة وذن الحاكم المذكور له بمعاونة داره
وحيطاها وامادة المياريب على الرافق العرا لافد على الاسلوب اقديم اذا صححنا شرعا هذا حاصل
المحصر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم المياريب وحوار تسيل مائها في الرقاق الغير الساعد ام لا وهل
بمجرد الادن من الحاكم المذكور حكم على اهل الرقاق مير بنية شرعية وحوهم واقرار او نكول
مهم بل بمجرد رؤية حدار مهدم ومياريب منكسرة وطروحة عليه ام لا (اجاب) لا يثبت ذلك
قدم المياريب وحوار تسيل مائها في الرقاق المذكور وبمجرد الادن من غير شسوت حق السيليل
لا عبرة به ولا بد لاثباته من بنية تقوم على اهل الخلة وحوهم واقرارهم او نكولهم عند طلب اليين
كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكمية ولا قائل بثبوت رؤية حدار مهدم ومياريب منكسرة
بل ولا يقبل ذلك وحيث كان محصر الكشف بهذا الصورة فوجوده وعدمه سواء واقعا علم (سئل)
في محصر حاصله اذ عي رحل على حاره حدوث مياريب مركبة على طقة حادثة يرمى ماؤها
في الرقاق المشترك وطلب دفعها (اجاب) فانها كانت قديما على ايوان هدمه وحدد بساء واحداث
على ظهره الطلقة وقل المياريب الى كانت قديما على الايوان ووضعها على الطلقة وشهد له جماعة
بدم المياريب التي كانت على الايوان منع نائب القاصي المدعى من العرص له لكونها كانت قديما
على الايوان واقفا فهل المنع والاشقاء كل منهما صايف محله الشرعي المصوم عليه في كتب الحنفية
ام لا (اجاب) لم يصادف المصوم عليه في كتب الحنفية بل هو صادم لما فيها فقد صرح في الخلاصة
ومثله في الراية في كتاب الحيطان لو اراد ان يحمل ميرانا اطول من ميراه او اعرض او يسيل

ما سطر في ذلك الميراث ليس له ذلك وكذلك لو اراد ان يستله عن موضعه او يرفعه او يسهله لم كره له ذلك وفي الحامية ما هو صريح في منه من ذلك وذلك لانه تصرف في المشترك بعرض ان الشريك هذا مع كون المالك كمالك شاهعا كان اشد وقعا وامد رميا يقع انتشاره وبكثر انتشاره وبغير من الارض ما لا يجر المصلحة فيبيع عنها شرعا وليس له ان يسيل ماء طمعه الحاذية في ارقى المشترك ما حان علمنا قهرا في شركته وان ائتت قدم ميازيب الايوان لان سطر الايوان غير سطر الطعة وقد علمت بصرح العل عدم حوار النقل فكل من الملع والافضل لم يصادف محله بل يصادف مصرحت به هؤلاء الاصل وما بعد الحق الا الصلابة والبالصير الا ان يرال وقد انكشفت الحال وافة اعلم (سئل) في محصرين حاصهما حصر فلان المولى الخاص على جانب من الوقف السلاى وذكر لائب الحكم انه اعم عليه سوله وه من عكس وساول وطبعه مه وارسل ماني للتولى عليه الكبير او لعدم تعرض المولى الكبير باخره معلومة دفعها له وهي علوفه و بدفعها باخرها للاصغر الشريف يصيب المدفوع فامر الحاكم بدفع ذلك فاسا علان المذكور بغير علوفه المحوّل بهاملى الشربة فدفعه احوريد بالرام من الحاكم المذكور لكونه وكيلا وكفيلاعه في ذلك هذا حاصل ماني المحصرين فهل هو واقع بموقعه الشرعى الواقع لقواعد المذهب المحرر المرعى ام لا (اجاب) ليس مادكر والحال هذه بواقع موقعه الشرعى ولا موافق لقواعد المذهب المحرر المرعى اذ لا يخلو اما ان يكون الاحارة من المولى الكبير وقت صححة مائدة لكونها يملكها ام لا فان كان الاول مد برئت دمة ريد المسأخر بدفع الاحرة المسماة في المعدله فلا يصح نصيبه وان كان الثاني فكيف يأمره الحاكم بدفعها فاسا الواجب في غير الصحبة البائدة احر الممل لا السمي ما حان اسما وان الحما الساطر الكبير بالمصولى في عقد الاحارة وحملها فلان المولى الخاص بطله الاحرة مجبرا والاحارة اللاحه كاو كاله الساعة وبه يصير المولى الكبير كاو كسل عه والعص لاو كسل لاقموكى في بيع الاعيان والمافع صر المستأخر بالذبح اليه ما حان احتجاسا وقد اجتمعت الميون والشروع والمبارى على ان الحموق بما يصبه الوكيل الى نفسه كاللع والاحارة تعلق بالوكيل كسليم المبيع والمستأخر وقص النقص والاحارة والرجوع عد الاستحقاق والحصومة في العيب وغير ذلك فكيف يصيب الاحرة وقد اوصاه الى من له ولاية فصها هذا ولا يتمل كون المدفوع للمولى الكبير علوفه له لعدم تمس المودى المقود وان عنت فكيف يصبه مالم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض ظهور وحيثما كان المحصر ان تهدد الصفة المشروحة فهما باطلان دا حصان اذ لا وحه لتصلب وابة اعلم (سئل) في صورة محصر مقيد في السجل ملحصة ثبت لدى متولى خلافه مولانا الساسى فلان شهادة فلان س فلان و فلان س فلان الدين عرفهما الفاضى وقبل شهادتهما بعد التريه بغيرهما لعلة بنت فلان وانها تستحق في ربع وقف حدها لاماها فلان س فلان اسئل لها عن والدتها فلاة بنت فلان الواجب وان الحرمة المذكورة والد فلاة بنت فلان الواجب المر بورتو ما شرعا وحكم بموجب ذلك حكما مسئولا به بعد تقدم دعوى من فلان بوجه فلان س فلان مستأخر المعصره السلاية بالمحله الفلاية الحاراية في الوقف ومطالته تقرر واحد من احره المعصره من استحقاقه في الوقف واعتذر المستأخر بالاحرة وانها في دمه وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وحواف واعدار شرعى في ذلك واعتار ما لوح اعتار شرعا وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر القف

مطلب ليس لصاحب الميراث ان يرفع ميراثه او يسهل الخ

مطلب محصرين

مطلب في محصر

المدكورة المتقدمة في السجل فوجد بها اسم الجريمة المذكورة حدة المدعى في ربيع وقف حده لامة
 الواسع المذكور انتقل ذلك عن والدها من الواقف فلما كان الحال على هذا الموال وتمت مسمون
 ذلك شهادة الشاهدين المذكورين امر مسأحر المعصرة بدفع القرش المتروك به من الاخره للمدعى
 المذكور فامتثل ذلك المسأحر المذكور امتثالا شرعيا جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى
 المضادة على مسأحر المعصرة المذكورة مجيبة فيكون المحصر المذكور صحيحا لا فلا يكون صحيحا
 وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط مقنونة في السجل بغير رهل ام لا (احاب)
 لاتصح الدعوى على مسأحر المعصرة لمجتمع علمائنا رحمهم الله تعالى لاسيما مع اعتراؤه انه مسأحر
 وهذه المسئلة من مسائل محسنة كتاب الدعوى واطلقت المدون والشروح والماوى على ما اذا اقر
 المدعى ان المدعى عليه مسأحر لاتسمع عليه الدعوى ولا قبل الشهادة عليه لعدم صلاحته حصيا
 للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق العلة اما هو على الباطل المكتم عليه لاعلى مسأحر الوقف
 فلا يكون المحصر المذكور صحيحا لانه حكم على غير حصم اذ استحقاق العلة موقوف على ثبوت نية
 بالواقف ودعواه على المسأحر باطلة لاحاج اثباتا لعدم ثبوت نية بالشهادة على المسأحر لانه ليس
 حصيا في ذلك بالاحصاء على انهم صرحوا بان المستحق لادعوى له على من قبل حوايب الوقف
 باستحقاقه في عله ما هو معه اما يكون ذلك للباطل او مادور ولا يطرأ هنا قد ادعى عليه ولا مادور
 في حس العلة لما لا في عين الوقف فكيف يثبت بدعواه انه مستحق عليه دفع العلة ما ادعاه من السهام
 فيما عليه والمفضل لادخله في اثبات السب ولا علة بوجه من الوجوه والمحصر بالارب باطل لم يثبت به
 حق للمدعى والحال هذه والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه
 خطوط القصة الماصي لان القاصي لا يقصى الا بالحجة وهي اليمة او الافرار او النكول كجاء افرار
 الحلية وقد نقله الشيخ زين في اشباهه ونظائره في اول كتاب القضاء والشهادات واشهد

فاطمست محسنة الدماوى * مل امتلاث بها كتب العاوى

كذلك في المتن مع الشروح * على الوجه الصحيح ملاحر وح واقفة اعلم

(سئل) في محصر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
 صلوات المهيمن الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما به حذكمه وقطع اعصاب دواليه
 نار من كذا وقد ناصر ذلك محاله فسئل المدعى عليه فانكر فطلب من المدعى اليمة فأحضر وحلب
 من قرية حاجول شهدا ما به اقر لهما بذلك فمرقه الحاكم انه لزمه التعرير فهل المحصر المذكور
 صحيح سالم من الخلل ام لا (احاب) المحصر المذكور غير صحيح اذ حله طاهر كالشمس لان مجرد قوله
 فيه مرفعه الحاكم ان لزمه التعرير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما لزمه به الشرع في حسن
 الامر بدون القاضي فيرجع الى المسمى الذي هو حطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عدى حريان ذلك
 لا يكون حكما حيث وقع على مقدمات الحكم او بعضها مما لاك قوله مرفعه انه لزمه التعرير الذي
 هو صريح في الذي ارم به الشرع فادان لقر لك ذلك وعرفه طهر لك ان احد اطراف هذه
 القضية وهو الحكم موقوف ومناطه اس العرس في الوفاكه الدرية

اطراف كل قضية حكيمية * ست يلوح بعدهما التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

مطلب لخط لا يعتمد

عليه ولا يعمل به

مطلب حد الكرم

بطل التحالف

و بعد واحد من اطراف البعية فقد الحكم وذلك يعرف بطلان المحصر المذكور وبهم والله اعلم
 (سئل) في محصر حاصله ادعى رشودا رشيد ومرروق من ماله على مراد من ابراهيم الخاسر منهما
 وذلك محصور بونى المحبس وذلك في دعواهما ان مراد ماله رطل من قرشين فوره بارا مالا
 فوجده عشر اوان ونصف اوقية وطالاه بالبقية فامكر خلب المذيعان ان مراد ماله ماله من احرشين
 الخمين السريعي ثم حصر ربح من الخناس وانراه اندى مانع لهما الى المذكور صرة لاورن
 فلما طهر وسن للحاكم السريعي اهما مالا الى الرطل عشر اوان وسنسا وانكارها والاقرار بعد
 عرفهما انه لم يهما الحرير فطلب الصوابى بظنير ذلك بعد الدى اليه لهما فهل يلزم الساعى
 الحرير اللبح وصمان ماعر مائه مالا (احب) اسلم ان المحصر المذكور لم يؤسس على الوحه
 السريعي المشهور لارادة عين ذكر في دعواهما انه ماله رطل من قرشين وهو من قسم المورون
 كما ساهده ولا بد من ذكر نوعه وصده ولاسلم ذلك فوله فوره بارا مالا لا احتيال اسراده وكل
 ماد كراهه شرط لصحة الدعوى وفوله خلب المدعان بعد قوله فامكر دليل على الجهل اسرط
 في كاهه وفاسه ادخرى التحالف في مثله ول في البحر في شرح قوله وان عمر اسى عن الزهال ولم يوصا
 الخ ومن الاحلاف في اتدر مالى الخلاصة معر الى الخط ول اوسايل سمعت الموصف فيس مانع
 طمانا صه بشره وهب بلك حرافا بشرة ول المشتري اشترب مكانة يتحامل وكذا كل ما كان
 او بون اسبى ووجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف يشت خلب المدعى وفوله ثم حصر
 ربح من الخناس وانراه الذى مانع لهما الى صرة لاورن فلما طهر وتن للحاكم السريعي
 اهما مالا الى الرطل عشر اوان وسنسا وانكارها والاقرار بعد عرفهما اهما يلزمهما التور الخ
 لبشعري من ايس طهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف على تقدير صحة الدعوى باتان
 جمع شرائطها لا يسوغ له الحكم على المشتريين مالم يجر التحالف حسبا لنطق الحديث لانه خالف
 لتحدث السريعي اذا خلب المساييل مخالفا لثاذا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب الحرير
 بمجرد حاجب المدعين مع انه يحمل الكذب مع ان سلما ماصرحوا بان الاصح في مسئلة خلب المدعى
 عليه واقامه اليه بعد ثبته عليه بالدعى انه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يمرر فكيف تبادر بمرور
 الرحلان المذكوران هذا فائل به واما حكم الساعى في الصمان والحرير والهوان مشهور في الكسب
 مسطور وشول المناحرين اموا محوار ماله حتى قل ملك الملوكة الساعى رحمه الله تعالى

المسل مشروع عليه واحب وحراله والسل فيه مقع

شاهان شه ملك الملوكة ابو العلاء * نعلم الخواص لكل من هو يربع والله اعلم

(سئل) في محصر حاصله ادعى رشودا رشيد ومرروق من ماله على مراد من ابراهيم الخاسر منهما
 كل ملعا وان رشودا ادعى عليه خمسة قرش وسعين قرشا وحله اسلم بظنيرها وان صبح عمرو
 ثلثانه قرش وخمين قرشا وان حالما المذكور احد ماله المور واصل من الشر كونه واستمر هو
 والمدعى عليه شركة كان بيعا ويشريا وبعالا واهما فتح الله مالى للمدعى الثمن وللمدعى عليه الثلث وان
 المدعى عليه ماله صر ماله في داخل مت في يب المدعى المورور سلده ثمانه قرش وقامه صر يا تسعين
 قرشا وقاصه بذلك من رأس المال الذى سلده منه وما حركه من مال الشركة كما رده ثمانه قرش من ذلك ثلثانه
 قرش قطعا مصرية ومائه قرش اسدية وطالاه مالا ربع ثمانه قرش الباقية من مال الشركة وسأل سؤاله عن دلب
 فاحل ماله بعد الشركة وهو المدعى وحله المذكور وان حالما احد ماله واسل عهما وان وصح في الشركة

بطل محصر في
اشركه

حسداً ، فرس واسن وحسن فرسا وان حالدا تسليم مال السرکه واسکرانه سلم من المدعى المذكور
 المبلغ المدعى به وان سمع ما يدعيه فاحضر كلا من فلان وفلان فهذا بان المدعى والمدعى عليه محاسبا
 محصورهما سارع كذا على مال السرکه بمثل آخر ما نأخر بعد كل حساب للمدعى بدمه المدعى عليه
 من مال السرکه ان يعينه فرس منها ثمانية قطعاً مصره ومائة اسدنه وقيل سهاذهما بعد السرکه والمات
 لدى الحاكم ابراع لده سوا سرعا وحكم حوجه حكما صحيحا مرعاً صلب المدعى الزام المدعى عليه
 بالمبلغ المذكور وقدره ان يعينه فرس فالزم بذلك الزاماً سرعاً ما ماعبراً مرعاً وعلى ما هو اوانع
 سفاً هل هذا المحصر صحيح حال من الخلل والفساد ام هو غير صحيح او صحيح التامه واحصوا عما نحو به
 فاحسن انصاح وافصح جواب (احباب) حنن هذا المحصر اوضح من ان يذكر ذلك على المذهب
 قد قرر من ان مال السرکه في يد السريل امانه وان القدر سعي في الامانات والسرکاب والعصوب
 والمصارف وان من الامانة لا يوجب عنه من اعيان وان سهاذه الساهداً اما هل على السبب لا على
 الحكم وان اسهاذه المبره على الدعوى فاسدته وسدته وان السهاذ نسب حساب حري من المدعى
 غير صحيح كالدعوى نسب ذلك لان الحساب لا يصلح سناً لو حو بالمال كاهو مصرح به في كسر
 من اكتب فاذا غلب ان مال السرکه ماله في يد السريل فلا يجوز اما ان يكون قد تصرف في دراهم
 السرکه سراً الا عيان ودفعها في يده ولا يكون فاب كان قد دفعه في يده لا يصلح دعوى عينا منه
 لانه قد تصرف فيها بما هو مادي له من مال سرکه فكيف يصح دعوى عينا وان لم يكن قد تصرف فيها
 فهي امانه في يده والواجب ردها نفسها ان تعاضا السرکه فكيف يصح الدعوى بها والسهاذه عليها
 بانها في يده وقوله ناعه مصره حقه في داخل يده في يد المدعى وثاناً مصره ما سعي فرسا وقصه
 بذلك من رأس المال الذي سلمه وناحره كذا فالاول الامانة لا يجوز المقاصه بها ما سعيها لا سوب
 عن قص من المبلغ الداب في دمه المدعى كاهو مبرور مسهور وفي غلب كتب المذهب مسطوراً لانها
 حقه ومن المبلغ غير من فلو اوجب فيها ردها سعيها حتى يضمن اعطاء مدعى في حل ذلك
 ان تعاض المدعى عليه او لا باحصار ذلك اندامه نعم الله عاها كسار العتبات فالمدعى المذكور
 لم يذكر تصرف السريل سراً بها حتى يكون حقه في السري ولا عديمه وقبح السرکه حتى يكون
 حقه في رد عن ذلك أكثر اعم وقوله اسمر هو والمدعى عليه سرکه فان سعياً وسرماً وباعلاً رما
 هم من صاهره التصرف وقوبه وناحره من مال السرکه ان يعينه فرس الى آخره بعد قوله ناعه
 مصره حقه ماله فرس وثاناً سعي فرسا وغاهاهم عديمه وقول الساهد من محاسن وكان آخر
 ما نأخر بعد كل حساب للمدعى بدمه المدعى عليه سهاذ بالحكم وهي كاعلم لا يصح وكون آخر
 ما نأخر بعد كل حساب للمدعى بدمه المدعى عليه الخ من ساعن قولهما انما اعد علم عدم صلاح
 وسماعه وادان لم يصح الدعوى نسب كون مال السرکه امانه لا نسب في دمه السريل لا موجب
 لسوبه لا المال المدفوع ولا المسرى لا يصلح السهاذ ما لم يسه عاها الا بدليل السهاذه ولو قد رانها سعيه
 من الدعوى الصحيحة اذ سماعها مني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحها فان ذلك انكاره العلم
 من المدعى موجب للبيان والسوب في الدمه فاب نعم لكن لم يحرفه خصوصه خصوصه سرعه واصاب
 حكمه على بمدعواهم وسارعه به والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد
 السرکه والمعامله به لا الصبان نسب الانكار لانه لم يلاحظ للمدعى ولا السهاذ ولا غيرها وهو

مصاب الامانة لا يجوز
 المقاصه بها لا سوب
 فصها عن قص من
 المبلغ

الاسم في ثبوت فيها ولم يقع الدعوى ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يثبتي ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى فتباعدة الشاهدين من المدعى والمدعى عليه تخالفاً غصورهما تخرج كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر لسد كل حساب للمدعى بدتم المدعى على من مال الشركة أو بعمامة فرت الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس له إلا ما لهما الأساس كما شرح هذا مع أن سعة اعتبار المحصر أو أريد حشو لا حاجة إليه ومن صرح اسمه في اسمه ظهر له حله كمل السج وانه اعلم (سئل) في محصر صورته اذ يسمى فلا يزال أصالة عن نفسه وولاية عن أبيه الصغيرين على رجل أنه قبل ما بها الذي هو أبى عمداً وانكر فرفض الال على ما دعى فكب الناسي أنه صرحه أنه يلزمه التماس من جاز شريعياً فهل يكون العربي المذکور حكماً مع الخاضع أو ما مل ساجراً انصاف الى النوع الصغيرين عن الحكم ساجراً يعود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون انصاف موروثاً على من انصافه تعالى حتى يكون للروحة فيه حق فيشترط حضوره الكلي على طلب انصاف ام لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكماً لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق وعرفه في الواك الدرية أنه الا لزام في الظاهر على صفة محصية بإسقاط لروحه في الواقع شرعاً قد ودل على صحة فعله احتد به عن مطلق الا لزام اذا لم يتر هذا الا لزام بالصبية الشرعية كازمة وقصيص وحكمة واعتد عليك الفصل وفي معنى الحكم لا يطرأ على تعدد بركام كثير في اشوت هل هو حكم ام لا والقول بان التوب حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله نب عدى وكيف اذا كتب صرحه أنه يلزمه على ذلك انصاف وكل واحد يصر و ارد بل النفس المقصومة عمداً يعبر حتى يدل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف وقوله قبل بلوغ الصغيرين وتجباً يقولون قبل ولا يتغير بلوغ الصغيرين والشبه في قول يتغير بلوغه كما حكاه اربابى فلو حكم بتأخير شافى لايحه التعريف من عاد حكمه لا يصر من صرح الحكم في حق من ذلك فلم يقع به بمحصوله حكم مع اختلاف والمقرر ان انصاف محرم على فرائض الله تعالى فتستحق الروحة فيه والام كسائر امواله ولا بد من احتياج الكل في طلب انصاف فلو ما يصر فيسقط انصاف ويقتل بسبب الباقي لا محرم المرمى للعدل اقبل بذلك لتسوط من الوفاى فله صيد او كثر والخالص ان العربي ليس حكماً وان انصاف محرم على فرائض الله تعالى فكل من له حب من الارث في ماله منه مثله في قتله ولما كان لا يتحرراً يسقط منه واحد من فإيد من حضورهم جميعاً حتى الروحة لا حل استيناف انصاف وكان الواجب السؤال عن الشهود وتربيتهم لاسباب انصاف في اجتماع علمائنا واحب والخالص ان احتياط العلماء في الحدود وانصاف مشهور وفي غالب انكب مسطور والله اعلم (سئل) في محصر ورد عليه من دمشق الشام صورة مع محمد افسدى ابن احمد اخى ابراهيم بن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الماطر على وقف جدته محمد ابن صاحب المساكن المستحق لروحه مع من بشره التات توكيله عنه في ذلك والخاص ما صرن شمس الدين الوكيل عن روحه دامة بنت محمد التات توكيله عنها في ذلك وفي غيره بتوجه سابقة وموكليهما وجهه الوقت المرقوم من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الماصرى المسقر تحت نظر احمد افسدى ابن محمد واستحقاقه في ربه مع من بشره في جميع الحيلة الكائنة بأرضى مقرى الحدوده بكدا وكذا لحريام في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقت المؤرخ المتصل التقيذ

مطلب محصر في
دعوى ميل

مطلب انصاف
محرم على فرائض
الله والاحتياط
واحد به

مطلب صور محصر
ورد من دمشق الشام

على المادة واتي الحية بحدودها في حمة الوقف المرقوم ومكي احمد الناطر المربور من التصرف فيها الحية
وقب حده اوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالناس من وكيل احمد الناطر المدعو مصطفى
جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل المربور بان محمد بن محمود
فلاح الحيتين اراد الفاصل بينهما وصمهما بغير طريق شرعي وان باب احدهما موجود وهو
الآن مسدود وان احمد احدى الناطر الذي هو موكل مصطفى جلبي يمارس الوكيلين المذكورين
ويقول ان الباب المسدود الذي هو الآن موجود لحية حرماش وان حدها شرقا حية الشاردية
كاهو من في الوقفية المذرة للحاكم الموماليه فاردا ابراهيم ايضا كتاب الوقف الموكل فيه من السجل
فوجد فيه الحدة الشرقي حية الشاردية والباب المسارح فيه من حمة الشمال وكتاب الوقف تشهد محمد
الشاردية من الحجاب العربي حية حرماش ومن الشمال الطريق وطال الرابع بينهما والنس كل منهما من
الحاكم ان يعين من حمة للكشف من يعتمد عليه فيعين شعان احدى فوجه ومعه جماعة من المسلمين
فوجد حية حرماش مشتملة على ارض محصنة قليلة وارض عالية شمالية ووجد حية الشاردية ارض
محصنة وشمالها ارض وهي في علو من الحجاب العربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف السنة من
المدعيين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحمة والامة
فلان واحتيا الامة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بحية حرماش وان الحد المسارح فيه الذي
هو شرقي حية حرماش عربي حية الشاردية كان حدا فاصلا بين الحيتين بالقرب من الاصول
اثبتت الشابات الموجودة يومئذ واريل وان باب الحية الشاردية ازيل من مده مديدة لكونه
هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي كان به الحدار من الحجاب الفلي فوجد
كوما من التراب فاحمره ابراهيم بن عثمان ما به تراب الحدار المربور كان فاصلا واه حرف وترك في محله
وعاد الحاكم الكشف واحمر الحاكم الموماليه احمارا شرعيا وحضر لدى الحاكم الموماليه الخاج سري
الدين بن ابراهيم اعلى وشهد على وجههما بالحد الفاصل بين الحيتين بالحدار الذي كان بالجلس
بالقرب من الاصول الثوت الشابات وان الباب المسدود بحية حرماش وان باب الشاردية اراله
السيل من قديم الزمان شهادة شرعية مقولة فذلك معهم من ممارسة حمة وقف حرماش واتي
ذلك سيد الناطر ومكهم من التصرف فيه كذا ذكر اعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا ام لا
(احاب) هذا المحضر فيه حلال من وجوده متعددة منها انه لم يذكر فيه الخارج من يدى اليد وكرر
ذلك لادبه كما صرح به في الاشياء والبطائر في اجمعه ان شككت ومنها قوله في الثالث عرج حجة
سابقة والحجة في كلامه كاعديه وقوم ويمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد له ذلك كتاب الوقف
المؤرخ المصل التنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاعد وقد صوا على ان الخط لا يعمل به
ولا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القصاة المالصين لان القاصي لا يقصى الا بالحجة وهي البية
او الاقرار او النكول واب على يقين انه اذا لم يعلم دوايد من الخارج فالقاصي لا يدري المدعى
من المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدري البية على من مهمما ودعوى الوقف كدعوى المالكين كما صرح به
في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل بالتأيد الواقعة في رماسا
لعدم استيفائها الشرائط الحكيمة وهي كونهما حادثة وقع فيها راع من حصم على حصم واستوفيت
اطرافها السب التي يصح عاها الى العرس في العواكة الدرية بقوله

اطراف بكل قصة حكيم * س يلوح بعدتها الحقيقة
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطرف

ومها عوى الوكيلين على مصطفى بن محمد بن محمود فلاح الحيتين ازال الفاصل وصحهما مع طرفي
شرعي وان باب احدهما موجود وهو الآن مسدود وان احدهما قدى الباطر الذي هو الموكل بعارض
الموكلين فلب شرعي هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخره
وان في ذلك سيد الباطر وان كان دايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير فعل
ومن حسن الوجه الثاني قوله فيه واراد ابراهيم ايضا كتاب الوقف من السجل فوجد كذا وكذا
وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من صحح التزعم في شيء ومنها قوله هب الكشاف
النية والمأمور بالكشف ليس له طلب النية لانها للحاكم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله خصم ابراهيم
والحرمة فلاه واحبا فلا تة وشهدوا بان الباب الموجود الآن محنة حرمان هذا بالهدايا اثبت
اد المدعى كونه وقف فلا تة على الحجة القلاية لا تكون الباب للمحنة كالا ينعى وهذه الام لا يصح
ان يكون الملك ولا وقف وان كان لا اختصاص فهو غير المدعى مثله قوله وان اخذ المسارع فيه الذي
هو سرق حنة حرمان شرعي حجة التارديه كل هذا باصلا بين المحسن العرب من الاصول
الى آخره ادعى شهادة ما به حد فاصل فلا تثبت فيه ولا ينعى المدعى هذا مع كون العرب مجهول القدر
وقوله وان باب الحجة التارديه اذ لم شهادة ما رآه لا شيء مما يدعى المدعى وقوله ثم وقف الحاكم
المدكور الظاهر ان مراده من الكشاف المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشاف احر الحاكم
الموالماله في وجه المدعين المذكورين احارا شرعا حكاية حل لا معنى للمدعى بحال وقوله وحصر
بين يدى الحاكم الخاسر سري الدين بن ابراهيم وشهد على وجههما بان الحد الفاصل بين الحنتين الحدار
الذي كان المجلس بالعرب من الاصول وان الباب المسدود لحجة حرمان وان باب الساردة ازاله السبل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك اذ لا معنى لها بالمسارع منه وهو كونه حاريا في وقف فلا تة
من فلا تة على الحجة القلاية بل شهادة ما الفاصل بين الحيتين فهي احنة عن المسارع فكالا ينعى
على يقية الى غير ذلك من وجوه اطلال الى هي اظهر من ان تذكر وما رآه هذا المحصر الاخصر هدايا
من غير عقل على اللسان واقه اعلم

مطلب كتاب
الشهادات

مطلب الشهادة على
الطرح المحرر لا يصل

مطلب شهادة المانع
انه ما لا يملك غير
ه وله وعلى المدعى
البينة

كتاب الشهادات

(سئل) فيما اذا شهد الشهود على رجل بالخرح المحرر هل هل منهم على سبل الشهادة الشرعية ام لا
تقبل (اجاب) لا هل منهم على سبل الشهادة الشرعية كما هي به شح الاسلام ابو السعود المعادي
رحمه الله تعالى وانع عفاي و الله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دابة وسأها بالمشترى ثم ادعاها انسان
وشهد له البائع وقال بعت ما لا املك وهي لهذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذه ام لا (اجاب) لا هل
شهادة البائع يكون المسع ملك المدعى كافي الراوية والحاية وغيرهما فلا تلعت الى قوله بعت ما لا املك
وعلى مدعى الدابة البينة والله اعلم (سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق ام لا وهل يتزلفى قبول الشهادة
عداله الشاهد ام لا وهل يجب على العاصي السؤال عن عداله سرا وعلاية طمس الخصم ام لا (اجاب)

مطلب شهادة الفرد
كاعدام وان سم النصاب
يسأل العاصي
عن عدالته سرا
وعلا طمس الخصم
او لم يطمس

مطلب شهادة الشريك معاوض غير مقبولة **مسألة** وكذا شهادة الشريك الصانع والمالك ان كان المشهود به مشتركاً

مطلب الشهادة المحالة
للدعوى لا تقل الا
اذا اعيدت الدعوى
ووافقه الشهادة
مطلب اعوان حكام
الساسة لا تقل
شهادتهم
مطلب سهاد مشائخ
البلاد وصحاب الجهاد
واعرفاء لا تقل
مطلب كالدي منه
مطلب شهادة الضرور
لا تقل ولا يحل
دائمهم ولا ما حكمهم
كالجنوس
مطلب في رجل تروح
بذ فادعى آخره
تروحه فادعى نائب
ذلك وحكم الحاكم
فرجع الشهود
لا يقص الحكم
مطلب اذا رجع
الشهود بضرور
وشرط لئلا يكون
لدى قاص
مطلب في شاهدي
طلاق ثلاث احرا
شهادتهما المدخ
مطلب اذا اركب
المدعى الشهود لعدد
المسألة لا تتعل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الاعمى
غير مة وله ولو فيها
ثبت بالسمع

شهادة الواحد كالعدم وادانهم صاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة
المسلم بل لابد ان يسألها سراً وسلانية في حرج الحقوق وسائر الحوادث من الخصم او لم يخلص
سلي ما عليه الفتوى لان الرمال زمان العدل والله اعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك
لشريكه هل تحوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم يجر الشهادة معه للشريك الشاهد الا
(اجاب) انما الموعود شهادة الشريك لشريكه معاوض وكذا شريك الصانع والمالك اذا كان المشهود
به مشتركاً واما اذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في الفتوى والشروح والصاوي والله اعلم
(سئل) في شهادة وقت محالة للدعوى ثم اعدت الدعوى والشهادة على وشها هل تقل ام لا
(اجاب) نعم تقل قل في البحر والبرية لو وسم الخلفاء بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا الدعوى
والشهادة وافقوا تقل والله اعلم (سئل) في رجل من اعوان حكام ساسة ربما سأل تقل شهادته
ام لا لكونه لا يوقف على الخراج ولا يبالى من ابن اكنس المال (اجاب) لا تقل شهادته والحال هذه
وانما اعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقل ام لا (اجاب) لا تقل وقد صرح في البحر
باريا للشيخ القدير ان شهادتهم وشهادة اشراف في المال واعرفاء في جميع الاوصاف وصحاب
الجهات لا تقل (واقول) لا شك انهم دعة مردودوا الشهادة لما شاهد ويرى من احوالهم
مما لا يكاد يوصف والله اعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وحداة الغلات والرفاه هل هي
مقبولة ام لا (اجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر قتلا عن فتح العدير والله اعلم
(سئل) في شهادة الضرور على المسلمين (اجاب) لا تقل ادم كفار لا انكار وقد اتى بعض
العلماء بالمالين احوالهم انه لا تحل دلتهم ولا ما حكمهم كالجنوس بل هم شرعهم ان صح ما نقل عنهم
والله اعلم (سئل) في رجل تروح بنت مائة من ولها ومعه عليها عقداً شرعياً ودفع صداقها
بتمامه فلما اراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح ما به عقد على البنت المذكورة عقداً قل هذا
واقام بينة وكنت بذلك حجة لدى قاضي الرملة والدية المذكورة رجحت عن شهادتها من غير
اكرام بمحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحاً ادما في شهادتها هل حث رحدوا عن الشهادة
وطهر كدبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق ويقص الحكم لانه لم يصادف
مخلام كيف الحال (اجاب) لا يقص حكم الحاكم رجوع الشهود ويلزمهم التحرير والخراج
عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع من الشهادة الذي تترتب عليه احكام الرجوع ان يكون
عند قص فلا اعتبار به عند غيره ولو كان العبر شرطاً والتحرير لازم لهم على كل حال لا رمتكاهم
المقصية وهي موحية للتحرير ولا ضمان على الروح المشهود له لعدم سريان رجوعهما عليه والله
اعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث احرا شهادتهما الى مدة تسع اشهر وخمسين يوماً ولا عدد لهما
مع مشاهدتهما للزوجين وهما مجتمعان اجتماع الارواح هل يسهل ساجير الشهادة وترد شهادتهما
ام لا (اجاب) نعم يسهلان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما اذا
طلت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتيج الى الركوب فادى المدعى للشاهدين اجرة
دائمتها هل تقبض شهادتهما بذلك ام لا (اجاب) لا تقبض شهادتهما بذلك كما حرم به في المأقظ والله اعلم
(سئل) في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة كرسى ملكاً لارصاعر اسدعى
احداً اشركاً على الشركاء الخاضعين والمباشرين ان ارض الحاكورة وقص وان شاهدين احدهما اعمى

يشهد على الخالصين والعاثين ما بها وقت هل تقل هذه الشهادة على الخالصين والعاثين أم على
 الخالصين فقط أم لا ولا (احاب) لا تقل لأعلى الخالصين ولا على العاثين ما على العاثين معاصر لان
 في شركه الاملاك لا ينصب احد حصصا عن الآخر واماعلى الخالصين لأن شهادته لا يعنى لانه
 مطابقا ودخل عنه مآكل طريقه الساج كما صرح به في توير الاصار وغيره والله اعلم (سئل)
 في شهادة الأمي والفروى وارباب الصاعات الدية كالمال والحاك والعواين والاعوان ادا كان
 عدلا هل تقل شهادته حيث عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم أم لا (احاب) نعم هل شهادته
 حيث كان عدلا ولو على طالب العلم هل في البحر في شرح قوله او يبول وليس مهالئ ليس من الاشياء
 التي محل المروءة فتدقق بها العداله الصاعه الدية كالمصواني والربال والحاك فان الصحيح قول
 شهادته ادا كان عدلا ومثله الجاسون والدلالون والعامه على قول شهادة الاصراني والفروى
 ادا كان عدلا اسمي فان العبره للعداله وهذا الذي يجب ان يبول عليه وبقي ما يرى كثيرا من ارباب
 الصاعات الدية عدده من الدين والمعوى ما ليس عندك من ارباب الوحاة واتحاب المساس
 ودوى المرات قال الله تعالى (ان اكرمكم عدله احاكم) والله اعلم (سئل) في حمة شهدوا
 على حمة من طائفة يهاون المشهود بمص طاهر فانهم اثاروا فتة ذهب فيها افسس وانهم
 ساموا حرم سدا الحلل عليه الصلاة والسلام للاشتيا وصروا فيه بالرد وانهم قالوا دواني
 المدينة وان فصدحهم محمون المساء ويحمون المدينة هل سئل شهادتهم أم لا (احاب) لا تقل
 هذه الشهادة اذ قولها ينسب على الدعوى الصحيحة وان هي هنا وعلى قدبره فالصحيح موحب
 لردها وعدم سماعها في الخلاصة والبرارية من ادب القاضي اصل الشهادة لا تسئل عند المس
 فالجرح اولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا يقل شهادته وفي معنى الحكم
 من مواع قول الشهادة قل ومه العصة وهو ان بعض الرجل الرجل لا به من حي فلا من قبة
 كندا والوحى في ذلك طاهر وهو ارمك المجرم في الحديث (ليس مامن دعالي عمية او قتل عمية)
 وهو موحب للفق ولا شهادة لمرتكبه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين
 قرشا وثلاث قرش فانكر المدعى عليه فاني شاهدين شهد احدهما ثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر
 ثلاثة وعشرين قرشا هل تقل شهادتهما مع مخالفة المذكورة أم لا لا سيما مع الحلال المدعى
 والشاهدين القروش مع شوعها (احاب) لا تقل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بما
 اذا شهد شاهد على طام لا آخر ما أحسنه وشهد المشهود له تشاهده مثله هل تقل شهادته وان كان
 من قرمة واحدة او محله واحدة كما تقل شهادة بمن قامة لمص على فطاع الطريق أم لا
 (احاب) نعم تقل شهادته وله ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له او لا اتفاق العلماء وقد تراض المتون
 والنسوخ والفتاوى على ذلك قل في الهداية واذا شهد رجلان لرجاس على ميت بدين الف درهم
 وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك حارت شهادتهما وفي من الكبر وما في الآخر هل مال
 التراج في مثله استون في طريق الدليل والرام الخاف في دين البيت فصار كما اذا شهد امرئان في حال
 حياته وفي طريق الخاف الآخر بخلاف الشهادة في حال الحيا لان الدين في دمة الحي لفناء دمة لاني
 ماله فلا تحقق الشريعة وقد افاق الامام وصاحبه على حوار ذلك في الحي ومثلنا دعوى على الحي فوجب
 قولها والله اعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر معناه بيت بها هل يكون البذل ساكن
 لتزويها

مطلب شهادة اقروى
 والامية وارباب
 الصاعات الدية
 له وله حيث كانوا
 عدولا

مطلب شهادة المعصب
 غير مقولة

مطلب ادا وافق احد
 الشاهدين وحالف
 الآخر لا يقل عليه
 مطلب شهادة رجل
 لا آخر شهد له بمثل
 تلك مقولة

مطلب البذل ساكن
 ادا لا لمن بيده
 معناه بيت بها
 ولا ينت الملك له
 بالشهادة انه دويد
 لتزويها

مطلب ادخل مهرة
العبرداره وطاحوت
فهلك في الشاعر
تسمع البسة على
اقراره بذلك ويصن
مطلب الشهادة على
الاقرار بالعص
مقولة

مطلب شهادة من
الموكلة ان امه وكلت
فلا ما قص حقوقها
من بلان وحصونه
لا تقبل

مطلب شهادة اليهود
على المصارى
وبالعكس مقولة

مطلب في انبات
شهادة الزور

مطلب اذا اقام بنة
ان الشاهدين قالاعد
قاص آخر رحماص
شهادتا او شهدا
زور تقبل

مطلب لو باع حصة
من فرس وسلم
لشريكه بكنى لصيان
ولا تنترط لصحة
الشهادة بيان لون
الدانة

الم الذي بيده مباح يت مها وهرشت الملك لمن بيده المباح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع
اليده على ام لا (احاب) اليده لمن له السكى لال من بيده مفتاح بيت مها ولا يت الملك في البيت
شهادة شاهدين بانه دويد عليه ادليس من لادوم وضع اليده الملك لانيها متوعة يد استارة ويد
استيداع ويد استنار ويد ار بها ويد عصب ويد ملك وعير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد
وضع اليده والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على مهرة الطالبة وادخلها في داره
بلا اذنه وخرج على فرسه للطاحوت فمها المهرة فادخلها للطاحوت فوقفت في الشاعر وهلك
واقام بنة اقراره بذلك هل تسمع ويصن ام لا (احاب) نعم تسمع ويصن اما الحصان فقد صرحوا
بان من احد حمار غيره فتبعه حتى فأكله الذهب ان ساقه او تعرض له شيء صمن والا رهدا
قد تعرض لها بالادخال في الموصن فقر عليه الحصان واما قبول البينة فقد صرح في جامع الصولبي
وكثير من الكتب بانه لو ادعى العصب شهيدا على اقراره به قتل والله اعلم (سئل) فيما اذا شهدا
من الموكلة ان امه وكلت هذا في قصص حقوقها من بلان وفي حصونه هل تقبل شهادته ام لا (احاب)
لا تقبل شهادته كما صرح به الرازي وغيره والله اعلم (سئل) في شهادة اليهود على المصارى وعكسه
هل تقبل ام لا (احاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم (سئل) في شهادة
الزور التي عدلت الاشراف بالله تعالى من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (حيث قال ايها الناس
عدلت شهادة الزور الاشراف بالله تعالى) تاليا قوله تعالى (فاحذروا الرحس من الاولات واحذروا
قول الزور) وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبينة مطلقا بانها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه
بانه شهد زورا من ادر ما يكون واصرار له للناس بها عظيم فيلزم سد باب انباتها وتجرى العوام
الدين هم كالانعام عليها فيتصرف عداقة تعالى بها فهل لها طريق غير الافرار لله تعالى ان تشعوا
العلل مما يؤدي الى حسم مادة الزور ولكنكم الاحرار الوافر العرير من الله العالم الخير (احاب)
صرح الربيع رحمه الله تعالى في شرح الكرم بانه اذا اقام المقصي عليه البينة انهما رحما عدا قاص
آخر غير الذي كان قصي بالحق تقبل بنة لا ادعى رحوما صحيحا وكر قسله ان ركن الرخوع
ان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت زور فيما شهدت وشرطه ان يكون في مجلس القاضي به
طهرانه اذا اقام البينة عند القاضي بانها قالا عدا قاص آخر شهدا زور وقد رحما ليه بذلك
وطلب موجه من الصان والعرير تقبل بنة ويقضى عليه بموجحه كما هو صريح كلام الربيع وهو
طريق الى اثباتها بالبينة لكس راجع الى اقرار الشاهد اذا التايت بالبينة كالتايت عينا فكأن
انقاضي بهذه البينة عين اقرارها بشهادة لزور فافهم ذلك والله اعلم (سئل) في رجل باع
حصة في فرس مشتركة لرجل وسد مالها هل يصن تسليمها له ام لا وهل اذا انكر ورثة البائع
البيع والتسليم وشهدت شهود مالمع والتسليم يكن في وحب الصان ام لا وهل تكلف الشهود
الى بيان لون الدانة واسم المشتري ام لا يكلفون وهل اذا سألهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندرى
لوها ترده شهادتهم بذلك ام لا (احاب) نعم يصن الشريك مالمع والتسليم للمشتري حيث سلم
عبر اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدانة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك
اد لادخل لنلك فيما يتعلق بالصان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدانة في جامع
الصولبي القاضي لوسأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدانة فقالوا كذا ثم عد الدعوى شهدوا
بخلاف ذلك المون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد بياها فاستوى ذكره وتركه وتجرى

مه مسائل كثيرة اه والله اعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد
 وقود مع شاهد أصلي وأما بالشهادتين على أصاها هل للناسي ان يحكم للشهود له بالشهود ام لا
 وهل بشرط في صحتها ان يكون الشاهد الاصلى بعيدا عن محل الشهادة مدة السهرام لا (احاب)
 مسئلة الشهادة على الشهادة اوردت ساب مستعمل في كتب الفقهاء والمحققين الدول فيها انها
 قولي فيما لا يسقط بالثمة وانها على كل اصل فرعان ولو شهدوا حد اصل وأحران فرعان على شهادة
 اصل غيره حار والاشهاد ان يقول اشهد على شهادتي ان اشهد ان الامر كذا وكذا واداء الفرج
 ان يقول اشهد ان فلانا اسهني على شهادتي ان الامر كذا وكذا ولا شهادة لفرع الاموت اصله
 او مرصه او مرصه هذا ما مشي عليه من المذهب وعن ابن يوسف ان كل في مكان لو عد الاداء
 الشهادة لا يسقط ان يبيد في اهله صح الاشهاد احاء لحقوق الناس قالوا الاول احسن وهو طاهر
 الرواية كافي الحاوي والثاني ارفق به احد الفقيه ابوالث وكثير من المشايخ وقال فخر الاسلام
 اه حسن وفي السراحة وعليه القوي كذا في الحر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في صهرين
 تحاصبا قد دخل رجل احبى بينهما متصرا لاحدهما وصرب الآخر تعديا ثم ان الصهر المستدر له
 اشكى المصروب الى الناسي وقال اه تصق في وجهه واقام الصارب وولده شاهدين في ثمان دس
 هل تصل شهادتهما ام لا تقلل حدت بدت العداوة والعصاء والتعصب منهما عليه وهل ورد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما اكر الكاثر فقال (الشرك ماله وعقوق الوالدين وكل منكأ
 خلس وقال الا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتعلم اسأل) (احاب) لا تقل شهادة من طهرت
 مه هذه الامور لصقة بها اذ لا يؤمن عليه من شهادة الزور وهذا طاهر وفي غالب كتب الفقه
 مقرر مشهور واما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا
 الحريري عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم (الا
 انكم ما كره الكاثر ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار ماله وعقوق الوالدين وحلس وكان
 منكأ فقال الا وقول الزور قال شارال بكرها حتى قلنا ليه سكت) وقال النووي في اذكاره ورويا
 في صحيح البخاري وسئل عن ابي بكرة نفع بن الحرث رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (الا انكم ما كره الكاثر ثلاثا قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار ماله وعقوق الوالدين
 وكان منكأ خلس فقال الا وقول الزور وشهادة الزور شارال بكرها حتى قلنا ليه سكت) وفي الرعيب
 والزهب المسمى حمه الله تعالى (وعن حرير بن فاك رضى الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار ماله ثلاث مرات
 ثم قرأ فاتحوا الرحمن من الاوثان واحتبوا قول الزور حياء لله غير مشركين به رواه ابو داود
 والبيهقي له والترمذي واس ماحه) ورواه البخاري في الكبير موقوفا على ابن مسعود باسناد حسن ثم
 قال وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان تزول قدم شاهد الزور
 حتى يوح الله له البار واه ماحه والحاكم وقال صحيح الاسناد) ورواه البخاري في الاوسط ولعله
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان الطير لتضرب بمفايرها وتحرك اذماها من هول يوم القيامة
 وما يسكنكم به شاهد الزور ولا تهارق قدماء على الارض حتى تشق به في النار) والاحديث الواردة في قبح شهادة
 الزور وشقاوة مرتكبيها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لو تين الهاجين عليها العير مبالغ بعصرون العالمين

مطلب شهادة فرعن
 مع اصل مقوله الخ

مطلب شهادة من
 بدت منه العداوة
 غير مقولة

مطلب في حديث
 شهادة الزور

مطلب الشهادة
بالوقت بلا بيان
الواقف فيها خلاف
والصحيح انه لا بد
منه

مطلب في الشهادة
بالسمع بالوقت

اعاد الله تعالى والمسلمين من عهده آمين (سئل) في الشهادة بالوقت بلا بيان واقفه هل تقل ام لا
واذا قال الشهود سمعنا انه وقف ولم يتابعنا بالشهادة هل يفت بالوقت بذلك ام لا (احاب) اما الشهادة
بالوقت بلا بيان واقفه فيها خلاف ذكره اكثر فقها ساقيل تقل ولا قيل بالفصيل ان قديما
قلت والا لا قال في الراربية شهدوا به وقف ولم يبيوا الواقف تقل قال الامام طهري الذين هذا
اذا كان الوقت قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اه واما اذا قال الشهود
سمعنا انه وقف ولم يتابعنا بالشهادة فلا يفت بالوقت بذلك لانعلم فيه حالا فعند علمنا واقفه (سئل)
في جماعة شهدوا بوقف فأنشئ لشهد بالسمع لا سمعنا من الثقات ان الحكم العاقل ومن مع ذلك
لم ينعروا الجهة الموقوفة عاها فهل تقل هذه الشهادة والحالة هذه ام لا (احاب) اعلم الا ان المسئلة
الشهادة بالوقف بالسمع اصلا وشروطا لم تذكر في طاهر الرواية وانما قالها المشايخ على الموت
كما في الخلاصة واحتاج الشايخ فيها احتلاص بطول ذكره كاهودأتهم في اغلب مسائل الوقت وذكر
شيئا من راجحه من يستر ترجيحه قال في الحلية والخلاصة والراربية لو قالوا شهدنا بذلك لا سمعنا
من الناس لا تقلل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وانفسر للقاضي انه يشهد بالسمع لا الخ هذا هو
الصحيح ثم قال ومعنى المسبر ان يقولوا شهدنا لا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت
والوقت فقلل فيهما ولو فسر للقاضي انه اجبره من يتق به واستثنى العبادي في فصوله الوقت وهو
معالف لاطلاق الحلية والخلاصة والراربية وكثير من الكتب وفي مائة السال قال الشيخ الامام
طهري الذين اذا لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا على ان هذه الصيغة وقف
ولم يدكروا الجهة لا تخور ولا تقل بل يشترط ان يقول وقف على كذا اه وفي الراربية شهدوا به
وقف ولم يبيوا الواقف تقل قل الامام طهري الذين هذا اذا كان الوقت قديما وقيل لا بد من بيان
الواقف على كل حال وهو الصحيح اه وفي جامع العصول لو ذكر الواقف لا المصروف تقل
لو قديما وبصرف الى المقرء وفيه لو صرف حاصبا تقل اذا شاهد بما يكون منه عشرين سنة وتاريخ
الوقت مائة سنة في نفس القاضي انه يشهد بسمع فاذا لا فرق بين سكوت واضمحاح بخلاف سائر ما تخور
فيه الشهادة بسمع اه وهو يميل الى القول العاقل بين القدم وغيره والحاصل ان المسئلة وقع فيها
اختلف كثير وبها هي ان لا بد من كلام قاضي حان الذي قدمناه في صدر الكلام والله اعلم (سئل)
في الشهادة على الوقت بالسمع هل يشترط في قولها تقدم الوقت ومآخذ العادم وهل يشترط
ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى ان يصل الى من شهد مآلت على الوقت
ام يكفي قطعه بالشهادة بسمه على ما اشتهر عنده من احاد الثقات من غير بيان من سمع منهم (احاب)
اطلاق انتخاب المتوفى في قولها قال في الكبر ولا يشهد بمآل يعاينه الا في النسب والموت والكاح
والدحول وولاية القاضي واصل الوقت ومثله في المختار وتسوير الاضمار وفي الهداية واما الوقت
والصحيح انه تقل الشهادة بالسمع في اسبه دون شرائئه لان اصله هو الذي يشتهر والنكل
من هؤلاء اطلاق مع المقام وغيره فارق لعلوا ذلك بيد الشهود ونساء الاوراق فكان هو المئتب
للحكم فلما انتفاها لا يسي الحكم لمة عبرها كاصرحا بالاحكام الاصول ان انتهاء الملة لا يوجب انتفاء
الحكم عند تعددها واما التقدم فقال اهل اللغة قدم الشيء بالصمم قديما وهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده
الناس قديما ولا يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل وبما صر الشهادة

مطلب لا يشترط
في الشهادة على الوقت
بالسمع تقدم
الوقت ولا قول
الشاهد سمعت
من فلان وفلان الخ
مطلب في الاشياء التي
تقل الشهادة فيها
بالسمع

سعد بن عبد الله وان كان رده من الحقين كابر الهمام وفضله الشهادة كافر والله اعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة باسباع وسروا فثلب شهد باسباع لا ما سمعوا من الناس ومع ذلك طهر وتبين شر ما صدقوا في هذه الشهادة وانهم قد صدوا بذلك مرور رجل معلوم وايداهم به في هذه الشهادة مقوله ام لا وما يرتب عليهم حسب ما شرح (اجاب) هي عزم مقولة لا كصرح في الحلية والعلامة والزارية وكثير من الكتب المتعدة وهذا هو الموافق للذي في اصل حوار الشهادة بالجمع من غير تغيير قل غالب الشراح في شرح كلام المتن بعد قولهم ولا يشهد بتمامه الا في كذا وكذا والقباس ان لا يجوز لان الشها لا يجوز الا على ما يما من قل ولا يشهد في العلم الا بالشهادة والعلل والطر المواتر ولم يوجد فصار كالباع والاحارة بل اولى ولعلنا لو قصر الناس لا تقبل علم من هذه العارة ان عدم القول عند المصريح بالجمع هو القياس والاستحسان الموافق للمصريح به وصيحا وكثير من المتابع ولا ريب انهم يبررون وكيف لا وهم بهما معصون قد صدوا بها صرر المشهود عليه واقف اعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلبس الاحتجاب والقول للشيخ هل تقبل لاحدهما عند احاد في اصل النكاح اولى مقدار ما من المهر ام لا (اجاب) قل لا لان النكاح يتم بهما لا بتابعين الفقه والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن روح وعن ابن عمه لاب وام وابن عمه لام فهل بعد فرض الروح يرث ابن العمه لام ام لا يرث ويكون النصف الباقي من الميراث لابن العمه من الابوين وهل اذا ادعى ورثه روح المرأة بعد موته انها حلت ولد او ماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك واقام ابن العمه بينة تشهد ان الولد مات قبل وفاتها فامتنع من البينتين (سئل) في ابن العمه من الابوين اولى بالميراث من ابن العمه لام فقط للقوة كما صرحوا به في اولاد النصف الرابع حتما وامامسة امامة البينتين المذكورتين فلا شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت النكاح وعلى القول بالمدحول فهما مردودتان لان احدهما كاذبة يتيقن وليست احدهما فاولى من الاخرى واذا ردتا رجعا الى ما هو ثابت بيقين وهو ان ابن العمه من الابوين المتيقن موته في حياته ولا يترك المحقق لاحل الموهوم كما هو من صنع امامه في الفقه طاهر معلوم والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن عمه ابن عمه اذعى الى البنت يتناهى لمعلم عنها وله نصف ارضا فادعت شرائه منها في النسخة واذا دعى ابن عمه في الرض و رهب على دعواها وحكم لها به ثم وحده بينة انه كان في المرض هل نسمع ويقض الحكم السابق ام لا (اجاب) لا نسمع ولا يقض الحكم السابق لان بنتها هي المندمة للحلها الطاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقافه والبنية بينة من يشت خلاف الطاهر والله اعلم (سئل) في شهادة النافع المشتري هل قبل ام لا (اجاب) لا تقبل والله اعلم (سئل) في مالور والقباس شهادة رجل ثم شهد بعده في طلب الواقعة هل يجوز له ان يلقاها آخر قول شهادة في تلك الواقعة اذ رال سب الزدعه ام لا (اجاب) ان كان رده الشهادة لميرثمة في عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة او لمعنى لا يوجب الحل في عداله واعتار عدم الاتيان بما هو شرط القول من الافاظ يجوز قبولها اذا لاقى ما هو شرط وان كان له في الدين او مروءة لا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استنادا بالامامة في الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحائري والله اعلم (سئل) في محدودة معتدة عن وفاة عراف بها من يجوز تعريضه بها شرعا بحسره وادارت ناشيا من مهرها من روحها المتوفى وخو به في ادانتها تشهد الشهود والخاصرون للتعريض على فلافة فلان من المشاهير الاعيان المعروف بها انها اقرت بحسره تانكدا لا يجوز ذلك ام لا

ممثل لو قسروا
بما منى انهم شهدوا
ما سمع لا قبل
شهادتهم
ممثل شهادة الفقيه
الذي يلبس الاحتجاب
مثلة في اصل
النكاح وفي قدر
المسمى من المهر
مطلب ماتت عن
روح وابن عمه
شقيقة وابن عمه لام
فالباقي بعد فرض
الروح لابن العمه
الشقيقة ولو اقام كل
من ورثه الروح
واس العمه بينة الخ
مطلب ادعى احد
الورثة على آخر انك
اشترت هذا الشيء
من المورث في المرض
وادعى الآخر اني
اشترته في الصحة
وكل اقام بينة البينة
لا تشتري في الصحة
مطلب شهادة النافع
للمسرى لا قبل
مطلب اذا ردت
شهادته الشاهد لعدم
العدالة ليس ابن
ردها ولا لغيره
ان يقبلها بخلاف ما
ادارت لغير ذلك

(اجاب) قال علماءنا في تحمل الشهادة على المتقة افعال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وان لم تعرف عن وجهها عند التعريف وقال تميم الواحد كافي كافي المركي والمزحم والانسان احوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ حواجر راده كذا نقله في التاتار حاشية ومعههم شرط فيه حاشية لا يتواطؤن على الكذب وهو قول الامام ومعههم شرط رجلين او رجلا وامرأتين قال في الخواص وهو القول المعتد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت اي موت المرأة الشهود عليها اذا كانت حية واثار الشهود اليها وقولوا هذه شهدها عليها وبعدها قتلتهما ولو قتلوا تحملها الشهادة على فلائمة من فلان ولكن لا بدري هل هي هذه المدعى عليها نسيها ام لا نصح شهادتهم وكان على المدعى اقامه البينة ان هذه هي التي سموها ونسوها كذا في التاتار حاشية ايضا غيرها ومن قولها املانا كتاب حية الخ نعلم الحكم في المنة المسئول عنها وحاشية ان الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نصحها قتل ولا حاشية الى شيء غيره وان قالوا لا صرف انها فلائمة من فلان التي تحملها الشهادة عليها قتل اصلا لكن يحتاج المدعى الى اقامة بينة انها تلك نسيها انظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله اعلم (سئل)

في العاتلة الواحدة ما من اح واساح وعم واسعم ومنايع الاملاك بينهم متعقلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا شهد المودعان للمودع في مرس الودعية ان فلانا حر حيا فانت هي سديها تقبل شهادتهما ام لا (اجاب) لا تقبل كصرح به في البحر في الاولى بقوله في حره الساوي اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اه ويصح حله على ما دام يساعدوا المدعى في الخصومة او لم يكثر ذلك منهم توفقا اه كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستأجر للمدعى هل الرد اه وهذه شهادة له قل الرد وقد صرحوا بان شهادة الاحير والاميد لاستاذه لا تقبل وفسره اي التلميذ في الخلاصة ما دى بأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاحير فان كان حاصلا م قتل والاقتل ومعه يعلم حكم من كل مع في عائلة واحدة من اح ونحوه الاولى والله اعلم (سئل) فيما لو ادعى عمام معلوم وشهدت البينة انه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مخبولة العدد لا يعرف كم هي فهل ينسب المدعى بهذه الشهادة ام لا (اجاب) لا ينسب ذلك احصا قتلها ولا يوم حلافه ما في الحاشية والخلاصة والبرارية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا واحصر شاهدين شهدا ان المتي في احد من هدا المدعى مدينا فيه دراهم ولم يملككم وور الدراهم قالوا ان علم الشاهدان انه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا ويسعى ان يعلموا نحو هذا لاحتمال انها تكون بمؤنة فاما علماءنا ذلك حارث شهادتهم استنهي لاه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها من المقدار والحدود لا في قول الشهادة بالمخبر والحكم بها فليتقيد بذلك اد لا بد من العلم بالمحكوم به ليحكم به والله اعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثالث بعد ذكر الموقوف انشا الواقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن حريص وقعه هذا على نفسه وعلى روحته فلائمة من فلان ثم على اولادها الذكور والاناث بينهم على البريعة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم اسالهم الذكور ثم ونثم ثم المحصر الوقت في شخص يدعى مصورا وعصر في فيه بالاستعمال مدة حياة متلقيا ذلك عن ابيه ثم مات مصور فادعى رجل بالوكالة عن والد له يسمى علوان على ابن مصور المذكور المحصر فيه عدايبه

مطلب في شهادة من كانوا في عائلة واحدة بعضهم لبعض مطلب الشهود اذا حاصروا المدعى عليه قتل شهادتهم ان عدولا ما لم يساعدوا المدعى في الخصومة مطلب لا تجمع شهادة المودع والمستعير والمستأجر هل الرد مطلب شهادة التاميد لاستاذه غير مقولة وكذا الاحير وكذا من في عياله مطلب ادعى معلما معلوما واقام بينة يشهدون انه دفع للمدعى عليه صرة لا يعلمون قدرها لا تقبل مطلب في دفع ايها الموقوف في الفتاوى الخ مطلب في رجل وقف على نفسه واولاده الخ فادعى ان حد الواقف واقام بينة على ذلك لا تجمع

فان لا في دعواه ان امه الموكلة من اولاد اندكور وانه مستحق نصف ربع الموقوف المذكور
ونكر المدعى عنه كون الموكلة من اولاد اندكور فعلم المدعى شاهدين شهدا بان الموكلة المربور
ان عمه الله وعنه الله من اولاد حرس من اولاد اندكور فهل بهذه الشهادة ثبت للموكلة
استحقاق نصف الربع من ارض مصور وكون الموكلة المذكور من ذكور اولاد حسن المشروط بهم
الربع ام لا ثبت لان شهادتهما صرحت على ان الموكلة الذي هو علوان من عتاة الله وعنه الله من حرس
وحرس ليس هو اوائف بل اوائف حسن الذي هو اس اس اس حرس خزان يكون من دريه
اولاد حرس واولاد اولاده فكيف من دريه اس اس اوائف او من دريه اس اس اوائف وعلى
كل لا يستحق من ربع الوفاة شيئا فكيف ثبت بها استحقاق علوان المذكور من كونه من اولاد
حسن اوائف الذي هو اس اس حرس (احاب) شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق
سلوان في وقف حسن المذكور اذ لا يلزم من كونه من اولاد حرس ان يكون اس اس اس حسن
اوائف والشهادة في مثله اما يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن اذ حرت الى حسن لاني
حد حسن فلا يعمل بها ولا يستحق له نصف ربع اوائف مع من يصل بحسن اوائف من غير
تحليل اس في نفسه وهم والله اعلم (سئل) في امرأ اسمها سرايا استلب بالوفاة عن روح صغير
اسمه محمد وهي واصبه يدها على الكرم المحور المحدود بمحدود اربعة ابدى حده العربي كرم حديثه
بب احب حدة سرايا المذكورة فوضع محمد والد محمد الصغير المذكور يده على ما حصر اسمها
بالدثار السري وهو النصف فمارسته حديثه المذكورة في ذلك وادعت لدى كاشريه اوائف
من هل حديثها لامها الواقعة وقد انحصر فيها تموت عزال المذكورة لموت جميع من شرط له اوائف
استحقاقا من الاولاد واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية
على حديثه المذكورة بانها موارسه في هذا الكرم المحدود والمحدود الاربعة المذكورة وتدعه وهذا
من هل حديثها لامها فلا نه وسلب البرهال على ذلك فعبرت فسمعها الحاكم المذكور من المصارعة
لعدم اليقينة وبعد معنى زيادة عن سه ونصف سنة حددت حديثه المذكورة الدعوى في ذلك المؤكدة
روحها فارعى على محمد التولي المذكور داكرا في حديث مداه العربي كرم خليل من عند الله وهذا
الحديث شامل لما وضع محمد يده عليه ولما لم يضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى
السابقة وكتب محضر عما حاصله ان هذا المحدود الشامل لهما وضع المدعى عليه يده على نفسه وهو
وقف كاشريه في الاولى وان شاهدين شهدا بانها سمعا سماعا مستقيما واحدها البعاث وغيرهم
عن لا يمكن تواطؤهم على الكذب ان هذا الكرم المحدود وقف فلا نه حدة المؤكدة وقف حكم
بصححة الوقف المربور وان الخصم انحصر حقه لم يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصها ثبت شهادة
فلان وفلان وفلان معترفه الحكم القلبي وانهم سمعوا من يوثق به انه وقف هل مثل هذا الدعوى
واشهادة ثبت الوقف ام لا يثبت لكوفهم شهدوا بانهم سمعوا به وقف ولم يشهدوا به وقف
لانهم سمعوا ولان كلا من دعوى اروح وضع يده محمد على نصف المحدود وفي مداه والشهادة
بذلك باطله لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن لخدمته عليه وضع يده اصلا وهو كرم الموكلة المحور والخامس
العرب من الكرم المدعى وادعى وضع يده على نفسه وهو كرم المدعى ادخل في دعواه ولان التنازع
في كونه ماله وما لكونه حكم القاضي بصححة الوقف وهو حكم في غير المنازع في ولا يقدريهم ان دعوى
اصل الوقف غير دعوى حخته (احاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بالاحاب علما لا بالسلت

مصل في امرأ
اسمها سرايا ماتت
عن روحها وهي
واصبه يدها على كرم
ادعى حديثه ب
احب حده عزال
انه وقف الح

شهادة على الوقف بالسباع واما هي شهادة على السباع بالوقف والشهادة على الوقف بالسباع ان يقول
 الشاهد اشهد به لاني سمعت من الناس او سمعت اني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع ذلك خلاف
 فانهم قاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا سماعه يشهد بالسباع لا يقل وبه صرح قاضي حبل وكبير
 من علماء اشارة قاضي حبل ولو قالوا شهد بذلك لاسماعه من الناس لا تقلل شهادتهم فكيف وعادة
 الشاهدين على ما هو في المحصر انهم شهدوا بانهم سمعوا انهم شهدوا بالوقف ولم يشهدوا بالوقف لانهم سمعوا
 ولا يقلل بان حده شهادة على الوقف بالسباع وهذا الوجه كاف في رد المحصر المذكور فكيف وقد انضم
 اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع يد محمد المذكور على شطر الكرم العربي بالكلية وكون
 الحكم أصب على غير المتنازع فيه وهو اصل الوقف لا يحتج بمثله ذلك لا ينبغي على فيه استبراه
 في طلب الفقه وكبح في ما يورد على فيه والله اعلم (سئل) في شهادة الاعمى في السب هل هي مة ولة
 ام لا (احاب) احار صاحب الخلاصة الفول وعرا الى الصاب حرما به من غير حكاية خلاف كما نقله
 في البحر ووجهه ان ما طريقه السباع غير مقدر الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب انما في حاشيته
 لشرح الوقاية لو قل القاضي شهادة الاعمى يسمى بما ليس طريقه السباع الذي هو محل الكلام وحكم
 بها يصح حكمه لانه محتج به فيه حيث قال مالك نقل شهادته مطلقا كما صير وصرح بهذا في الكتب
 والله اعلم (سئل) في شهادة الاعمى وقول بعض اصحاب المتون انها حاضرة عند ان يوسف هل هو
 على اطلاقه ام هو مقيد بما اذا تحملا بصيرا واذا هما اعمى وما يجري فيه السماع وهل الاقرار بما يجري
 فيه التسامع وهل للتأني ان يحكم صحة شهادته على الاقرار واعماله قول ان يوسف مع ان السلطان
 نصر الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم ما صح اقول اني حجة رحمة الله تعالى لكون القضاء يتخصص
 بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص ام لا (احاب) المذهب الصحيح المتي به الذي مش عليه
 اصحاب المتون الموصوفة لقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية ان شهادة الاعمى لا يصح
 مطلقا سواء كان بصيرا او وقت التحمل واعمى وقت الاداء او وهما او كان بصيرا وقهما واعمى قل
 القضاء وسواء كان بطريقه السباع او لا هذا هو المذهب الذي لا يمدل على غيره وما سواه روايات
 خارجة عن ظاهر الرواية وما حرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما روي في الاصول من عدم
 امكان صدور قولين مختلفين متساويين من محتج به والمرجوح عنه لم يبق قول له كاد كروه وحيث علم
 ان القول هو الذي تواردت عليه المتون فهو المتمد المعمول به اذ صرحوا به اذ انما صار ماق المتون
 والفتاوى فالتمتع ماق المتون وكما يقدم ماق الشروح على ماق الفتاوى والمقرر ايضا عدا ما لا ينبغي
 ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يمدل على قولهما او قول احدهما او غيرها الا بصورة كسنة
 المراجعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولهما لا يصح صاحب المذهب والامام المتقدم

مطلب في الفرق بين
 الشهادة على الوقف
 بالسباع والشهادة
 على السباع بالوقف

مطلب في شهادة
 الاعمى في السب

مطلب شهادة الاعمى
 عبر مقولة ومنها
 كلام طويل وحلاف

مطلب لا يفتى بغير
 قول ان حجة وان
 صحة المشايخ

اذا قلت حدام صدقوا * فان القول ما قلت حدام

واما قول بعض اصحاب المتون انها حاضرة عند ان يوسف فلا يقتضي ترجيح قوله ولا يؤذن بتصحيح
 انما هو حكاية قول ان يوسف فقط وذلك كقولهم في ملحق الاخر لانه لا يشهد الاعمى حلافا
 لان يوسف فيها اذا تحملا بصيرا انتهى به علمه ليس على اطلاق بل هو مقيد بما اذا تحملا بصيرا
 واما تقييده بما يجري فيه التسامع فهو قول زهر وهو رواية عن اني حجة رحمة الله تعالى

وقد علم من حوجتها وعارده بعض المأخريين توهم انه قول ابن يوسف وقد في اندحية
 اصاب قول ابن يوسف انما اذ كان شاهدته في الدين والعقار اما في القول فاجمع علما ما انما اهل اسبى
 وقد اضطرب كلامهم فيما جرى فيه السماع ومع ذلك نصرت في بحر الاضطراب لا في رواية الخارحة
 عن طاهر المذهب فلا يظن اليه ولولا الاطالة لذكرناه فادان قرر هذا فلا يبعد قضاء القاضي بخلاف
 مانعه له السلطان نصرة الله تعالى لا به مرور له وهو فيه رعية لان القضاء يتخصص واما كون الاقرار
 بما لا يجري فيه السماع فهو يديهي والله اعلم (سئل) هل يصح ان يعرف المأخري غير محرمها او روحها
 وهل يصح من الاحيى لكونه حارها ام لا (اجاب) نعم يصح المأخري من غير المحرم والروح ويسمع
 من المرأة والمحدث في العدو ومن اسماها واسماها وروحها وعن لائل شهادة لها سواء كانت الشهادة
 لها او عليها على الاصح لان المأخري ليس بشهادة حصة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه حبرا عسما
 والحاجة الى احوار من رضى بحره والبول المعتمد في تقريرها ان يشهد على معرفتها رخلان عدلان
 او رجل وامرأتان ولم هل احد باشرط كون المأخري محرما لها ولا حارها بل يجوز من الاجاب
 والافارب والجار وغير الجار ومضى سرفها الشاهد مطلقا حل له ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها
 واعرف بها بمعلوم حل له مكاحها كالم والم والعمة واس الحلال والحالة التي تحمل كالم والحلال بل يصح
 من الاب والاس كاستق سواء كانت الشهادة عليها او لها على الاصح المتفق وكل ذلك صرح به علما ما
 كصاحب معنى الحكم والعلمية والبرارية وحواهر النامى وغيرها في كتاب النساء والشهادة
 والله اعلم (سئل) في مدع اقام بينة على ملك بريمة مطلقا واراد المحكوم عليه الرجوع بالنسب على ذاته
 دهام ثأته بيه على الساج ودفع المدعى هل يلزمه وشهوده تقرير ام لا (اجاب) لا يلزم المدعى
 ولا شهوده تقرير قال في البحر لوردت شهادته لهمة او الخالعة بين الشهادة والندوى او بين شهادتين
 لا يعرف فاما لا بدري من هو الكاذب مهم المشهود وذاه والشاهدان او احدهما والله اعلم (سئل) في شهادة
 الرامى لصاحب قرة كاذب في ما فوتره فسرت هل تقبل اذا ائسم اليه آخر ام لا (اجاب) الرامى
 كاذب وعداى حية وشهادة المودع الملك للمودع مقبولة فانهم نصاب الشهادة وحدث التداية
 يحكم للمدعى والمدعى والله اعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه نسب الدنيا هل تقبل ام لا نقل
 (اجاب) لا نقل شهادة العدو على عدوه نسب الدنيا بل العلامة يعقوب فاشا في حاشيته على صدر
 السرية ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يماذيه لا به ليس بمحتج فيه اسبى والله اعلم (سئل)
 في جماعة بينهم وبين شخص سداوة ديوية وتصف طاهر هل تقبل شهادتهم عليه بيمينته او حصرة
 ام لا (اجاب) لا نقل شهادتهم عليه لهمة مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقالات الفسق لا عرا
 واما قولهم سمع الاحار مكو به شريرا نصرا لاس بسبده ولساها اى حيث كان المحرون عدولا
 او مستورس ولا عداوة بيه ويدهم ولا نسب اما اذا كان بيه ويدهم سداوة ديوية وتصف لا يوجب
 المنق فرد شهادتهم مخصوص به قل في البحر الرائق في شرح قوله والعدو ان كانت عداوته ديوية
 نسيات حصة لم ارها لمره يعنى اس وهما الاول والذى يقتضيه كلام صاحب النية والمنسوط اما
 اذا قلنا ان العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو ادى
 بقديه اسه من المنق لا يجزأ حتى يصكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر اسبى

مطلب صحيح التعريف
 للمرأة من المحرم
 والاحيى سواء كانت
 الشهاد لها او عاها

مطلب اذا اقام المدعى
 به على المشتري
 انها ملكة واقام النائع
 سة انها عسب سده
 لا يعرف به المدعى

مطلب شهادة الرامى
 بالملك لصاحب الداية
 مسووله وكذا المودع
 للمودع

مطلب شهادة العدو
 على عدوه نسب
 الدنيا لا نقل

مطلب في شهادة
 العدو على عدوه
 وعلى غيره وفي القضاء
 بها

مطلب شهادة القدي
على التيان عبرة وله
وكذا الخ

مطلب في هدى
شهادة على سدى
وبهم عداؤه وفي
القضاء شهادة العدو

مطلب شهيد رحلان
من الورى لمعد عسا
في الركبة قل وسعد
على الخ

مطلب شهيد وارثان
لوارث آخر نعم
تقبل وتصدق على الخ

مطلب شهادة اهل
الحلة بوقف عليها
وشهادة الفقهاء بوقف

مدرسة هم من اهلها
مقوله وكذا الخ

مطلب شهادة اهل
الارض لو كمل الرعية
والشحة والرئيس
الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزارعين لرب
الارض

مطلب تخور الشهادة
بالسب والموت
والكناج والدحول
واسل الوقت وان
لم يعاين وفيه كلام
يس

ووجدني قد كتبت على حاشيته فيما عر من الرمال (افول) بل الظاهر من كلامهم ان عدم الله ول
الالهة لا للعق وبؤيده ما يأتي به عن اس الكمال وما صرح به بقول باشا وكثير من علماءنا
ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل بالقبيل مكرها على عدوه يعني ما عداه وهذا هو الماسد
للإيهام وحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وفي معنى الحكم
في مواقع قول الشهادة قال ومه العصة وهو ان يعرض الرجل الرجل لانه من عى فلان اومن
قبيله كذا وصرح بقول باشا في حاشيته بعدم مصادقته القاضي بشهادة العدو على عدوه والمثله
واردة في الكتب والله اعلم (سئل) في شهادة القدي على التيان في بلادنا هل تقبل ام لا
لما يشاهد فيها بينهما من العصة (اجاب) لا تقبل فقد صرح في معنى الحكم وغيره ان من مواقع
قول الشهادة العصة وهو ان يعرض الرجل الرجل لانه من عى فلان اومن قبيله كذا اسبى وفي
المرارية في الحائر منها والله قول بالعصة كالكلابادى والدرواركي بخارى والتيان والعسى بالشام
فائب العصة بينهما اعلم عدم قول شهادة احدهما على الآخر والله اعلم (سئل) في سدى شهيد
علاه هديل وما عدوان للسدى ايضا والعداوة بينهم ظاهرة وكذا بالالعص هل يصح شهادتهما
عليه ام لا (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دسوة وصرح بقول باشا
في حاشيته بعدم مصادقته القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي البحر ان لا اعلم ولها معنى
آخر غير العصى وهو الهمة لا يصح قضاءه قال وذكر اس الكمال في اصلاح الابصاح ان شهادة
العدو لعدوه حائرة عكس شهادة الاصل لمرعه انتهى وهذا يدل على انها لم تقبل للهمة لا للعصى
استبى بعد علم تناقضه عدم مصادقته القاضي بشهادة العدو على عدوه والله اعلم (سئل) في ميب
ورثه جميعهم كذا شهيد رحلان منهم لمعد عسا في الركبة ماها ملكه هل تقبل شهادتهما له ام لا (اجاب)
نعم تقبل وسعد على جميعهم والله اعلم (سئل) في رحلين وارثين شهيدا لوارث آخر بين هل تقبل
شهادتهما له وسعد على البقية ام لا (اجاب) نعم تقبل والله اعلم (سئل) في شهادة اهل الحلة بوقف
عليها هل تقبل ام لا (اجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الطهيرة بعد ان ذكر مسئلة وهم
المدرسة وشهادة اهلها وشهادة اهل الحلة في وقف على الحلة ما صرح وكذلك الشهادة على وقف
مكتب وللشاهد سوى في المكتب لا تقبل ويقل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح اسبى وهكذا
صحيح الله ول في الرارية في مسئلة المكتب وشهادة اهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على
وقفية مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الخامع وكذا اساء السبيل
اذا شهدوا بوقف على اساء السبيل الخ فالعقد الاول في الكل والله اعلم (سئل) في شهادة
اهل القرية المزارعين ارض في مزارعهم للوقف هل تقبل ام لا (اجاب) صرح في الخاوى
الراهدى بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعية والشحة والرئيس والعامل لاهل حلتهم ومياههم
حوقا منهم وكذلك شهادة المزارعين لرب الارض واحلف فيها والعقد عدم الله ول لصادق الرمان
والهمة وقد نقل عن نعم الاثني البخارى انه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لصادق الرمان
والله اعلم (سئل) في الشهادة بالسب والعدوان او غيره اذا قال الشهود اشتد ما ذلك هل تقبل
ام لا وهل يحل للشاهد اذا احره عدلان بالشهادة اعتادا على احرارها ام لا (اجاب) اجمع احتمال
المؤمن على ان للشاهد ان يشهد في السب والموت والكناج والدحول وولاية القاضي واسل الوقت

وان لم يبين قلوب الا ترى اما تشهد بسبه على الله عليه وسلم واختابه وموت الخلفاء الراشدين
وان عليا تزوج فاطمة ودخل بها وان شرب خما كان قاصدا اذ احمر بها من شربه ونس في الخلاصة اه
لا بد في النس والكاح من احراز عدلين بخلاف الموت ويصح في الظهيرة ان الموت كبيره
واختار في فتح القدير الاكتفاء به بالواحد والحاصل اه اذ احمر عدلان في النس لا كلام
في حوار الشهادة وادامس الشاهد اه يشهد بالسماع لا نقل شهادة قل الرباني ثم يدعي ان لا يفسر
اه يشهد بالسماع فلو فسر لا يقبله كعبية شيء في يد انسان يعلق له الشهادة وادامس لا نقل اشبه
امالو قل اشتهر عدلي وهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا
لم يبين ولكن اشتهر عدما نقل ومثله في الحسية والبرارية وكثير من الكتب قال في الزاوية
وكثير من الكتب ولكن المارة لها الوسمع اه فلا من فلا ان القائل له ان يشهد اه اس فلا
وان لم يبين الولادة الا ترى اما تشهد ان الصديق رضى الله تعالى عنه ابن ابي حنيفة اشبه
وبها وكذا يشهد على الكاح بالشهرة اذ سمعوا بمرسه ورفاه او احمر عدلان انهما امرأ
فلا وكذا في النس اذا سمع من الناس يقولون اه اس فلا اشبه والحاصل من كلامهم
ان الشهادة في باب النس مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كعبية من لا يتوهم اتفاهم على
الكذب من غير اشتراط العدالة لعل الشهادة او حكمية كتهادة عدلين عدله او رجل وامرأين
عدول لمعط الشهادة على ما نص عليه الرازي وفي صاحب المحرر كلام قال وقوله اذ احمر بدل على
ان لعل الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عبد القاسم فلا بد له من لعله وشرط في العبارة
له الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة واثار المؤلف رحمه الله تعالى قوله من يثق به الى عدم اشتراط
عدد ودكورة في المحرر ولكن في الخلاصة في الكاح والنس لا بد ان يحمر عدلان بخلاف الموت
اسمى كلام المحرر والله اعلم

مصلح في تقسيم
الشهرة الى حقيقة
وحكمية

كتاب الوكالة

(سئل) في رجل وكل احاء في نقل روحته الى محل طاعته فهل لاسيها ان يبيع من ذلك ام لا
وهل اذامعه من نقلها بغير روحه شرعى يمرر وهل على الاح الوكيل مأخذ في نقلها ام لا
(اجاب) قد كثر في كلام علماء التوكيل بنقل الروحة وحواره سواء كان احاء او احسا وبغير
طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه وبمعه يصير آتاما مرتكبا بمعصية لاحد
فيها مقدر وادارتك مثل ذلك يمرر ولا فائز بمؤاحدة الاح في مثل ذلك اد ليس في فعله
معصية بل ذلك مه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة احبه المسلم واحاة سؤاله
قبلا لمعصية به والمتوهم لحصول مأخذ عليه او اثم في ذلك مبالغ في الجهل والله اعلم (سئل)
فيما لو اراد الزوج السهر فقال وكيل روحته الذي هو والداهات تريد السهر وتبقى روحك
بلا عفة ولا مفع شرعى فقال محيا له ان عبت عنها ستين وتركتهما بلا عفة ولا مفع شرعى
يكى احى وكلا عى في طلاقهما ان ارأته من مهرها المؤخر لها واشهد عليه بذلك فعاد
الروح مدته تريد على المدته التى عينها فهل اذا ارأته من مهرها المؤخر وطاق احوه الوكيل
بعد مسمى مدة أكثر مما عينها يقع الطلاق ام لا (اجاب) ثم يقع الصلاق الموص للاح لاه
توكيل محص فلم يقيد بالمجلس ولا يشوبه بتمليك حكمه حكم التوكيل والله اعلم (سئل) فيما اذا وكل

مطلب لا يجوز للاب
ان يبيع اسمه من وكيل
الروح سقاها وان
مع يمرر

مطلب اراد الزوج
السهر فقال الوالد
تريد ان تركها من
غير عفه فعاد الروح
الح

اهل الى لده رحلن م هم في دعاطى سائر امور بلدهم من وص وصرف واحد واعطاء وعبر ذلك
 واهم رسوا اموالهما وامالهما وكسب بذلك حجة شرعية وصرف الوكيلان المرقومان على الوحة
 المشرع ثم بعد معنى مدة سيرة اشهد عليهم اهل اللده المرقومة انهم عرلوا الوكيلان المرقومان
 من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل عن صحيح ولا يعتبر قولهما
 في جمع ما صرفه بل لا بد فيه من السن واذا حكم حاكمه لا يلزم الوكيلان المرقومان في جمع
 ما صرفه بعد عرلها غيريين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يقول علمه لا (احاب) تصرف
 الوكيلان المرقومين بعد علمهما بالعزل عبر صحيح احابا واما اعراض قولهما بعد العلم بالعزل فان كان
 في عهد لا يملك ان استأفه في الحال لا يقل قولهما كالمع والايقل حيث كان ذلك لدفع الضمان
 عن انفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يعرف عليها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ على
 بن عامر المدهنى شارح الكفر المعطوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يحتاج في خاطري كثيرا
 ان اجمع في تحريره كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن ينقص عن كمال التحقيق ثم ذكر
 القاعدة المذكورة اعلاء وخرج عليها قائلا التامل في مقالهم والنقص لافوالهم بعيد ان الوكيل
 بعد العزل يقل قوله في نفس الموضع دون بعض وذكر ما حصله اه ان كان راجعا الى ما سبق الضمان
 عن نفسه يقل كالمكيل نقص الودية فيما ينبغي سقى الضمان عن نفسه فعقد عيه والوكيل نقص
 الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقصود فلا يصدق استنى وهذه القاعدة ظاهرة
 والتشريع عليها سهل قاصر فاه ان كان لى الضمان عنهما قبل ما يمين وان كان يوجب الضمان على
 الموكلين لا يقل فاهم والله اعلم (سئل) بيا انا وكلت روحها في قص مال نصه ودفعه لها ثم مات
 فهل يقل قوله عيه في دفع ذلك ام لا (احاب) ان كان الموكل فيه قص ودبنة وعوها من الامانات
 ولعل قوله عيه في النقص والدفع لها وان كان قص دين وافتت قبة الزينة بالنقص واسكرت الدفع
 فكذلك القول قوله عيه في الدفع وان اسكرت القصة والدفع لا يقل قوله الا بينة وادالم قم بينة
 رحمت الزينة تخصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الروح لان قوله في رادة ههههه قول
 لا في ايجاب الضمان على الميت والروح فيما يجزى يوحى في دمة الروح مثل ديبها على العريم لا يقرر
 ان المديون تقضى بامثالها وقد صرف عن الوكالة عونها فهو لا يملك استئناف الضمان بخلاف ما اذا كانت
 حبة او كان الموكل فيه ودبنة لاه في الاول تلك الاستئناف تلك الاحار وفي الثاني ليس فيه ايجاب
 الضمان عليها وهذه المسئلة بدلت فيها اهدام واسكرت فيها اهدام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا
 بانها انحاح الى التحرير واعتذر بمصهم عه صيق الوف لا بالنقص فقال كان يخلع خاطري كثيرا
 ان اجمع في تحريره كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن ينقص عن كمال التحقيق
 ولكنى فصل الله تعالى ومنه وصفت تحريره على الوحة الاتم وارلت على كل فرع منها منزله
 في اصله وكسب على حواشئ بعض الكتب ما حصله اعلم او لا ان الوكيل نقص الدين يصير مودعا بعد
 وضعه بحرى عليه احكام المودع وان من احر شئ يملك استئنافه يقل قوله وما لا فلا وان الوكيل
 بعد عزل موكل وان من حكي امرا لا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقل
 قوله على ذلك الغير ولا يسل ومن حكي امرا يملك استئنافه يقل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
 فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى تمت قص الوكيل من المديون بينة او تصديق الزينة له فيه فالقول قوله

مطالب وكل اهل
 بلده رحلن م هم
 في دعاطى امور بلدهم
 ثم بعد مدة عرلوا
 وفصر بهما بعد العزل
 عبر صحيح وقولهما
 فيه يعيد

مطلب في تحقيق مسئلة
 الوكيل بالنقص فاه
 اما ان يكون نقص
 ودبنة او دين واما
 ان يدعى الدفع الى
 موكله في حسابه
 او بعد موته

في الدفع فيه لانه مودع بعد اعص واما لم يثبت القصد لا يثبت قوله في اجاب العياض على الميب
 وحل قوله في براءه حبه ورجع اورية على العرم ولا يرجع العريم عليه لانه لا يملك استئثار
 اعص لمرله ملوث وقصه لدى العريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فامل ذلك واعتقه وهو مرد
 ولو اراد ان يملكه الوكيل على نفي العلم بالاعص والدفع او اراد المديون ذلك فهو راتب ولو صموا
 المديون بعد الخاب واراد ان يملك او يملك على الدفع للموكل الصاهر له ذلك لم يدر من ان الوكيل
 بالاعص خصم ومن ان المال في يده امانة وكل من ادعى انصاف الامانة الى مسقطها فله قول
 وان كل من قبل قوله فله ان يثبت وقوله في حق براءه حبه ممول وان لم يثبت في حق اجاب اعصاف
 على غيره وانما كل من اقر شيء يلزمه فانه يملك اذا هو اكره الى غير ذلك من الصواب والمواعد
 ولان المديون له احد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي ثورته والذي دفعه لثورة ادا ادا
 الى تصديق الوكيل يسرده وكذلك الذي دفعه للوكيل ادا اقر الوكيل بعد ان دفعه المديون لثورته
 فانه لم يدفعه للموكل وانه ما يضمنه او استهلكه يرد على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وههنا فيه
 ولم ارم من اشيع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاسماء وارحوا الله تعالى ان يكون هذا
 المقصود صوابا والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه الى احبها لي دفعه لها
 ثم ان ارجحه ما بين عن ارجح وعن ولد ذكر والروح يدعي ان احبها لم يدفع المهر لها فهل والحالة
 هذه اذا لم يكن للاجح به بالدفع لها يكون اعول قوله مع يمينه ام لا (اجاب) القول قول احبها
 في حق مع الروح الدافع له فلا يطلبه عليها لانه ادين في حق والقول قول ادين باليمين في حق وفيه
 باجماع انما والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئا من الدراهم وامره ان يشتري به ما يدره
 او ما يتسرله من الحبوب واسهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حبة مخلوطة بالشعير بسنة
 وبقول رب الدراهم حد بدراهمك من هذا وهو يمتنع ويقول ما آخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ
 بها شيئا هل يجر على الاحد من الحبوب ام لا يجر وله احد مثل دراهمه ام كيف الحال (اجاب)
 لا يجر على الاحد من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه الى استهلاكها المأمور في قول الراية
 في الخامس في الوكالة بالشراء للوكيل به انفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما امر من عدة بدراهمه
 والمشتري للوكيل لا للاثم في المحار فادان كذلك في هذه المسئلة فمالك والمسئول عنها ويضمن مالك
 الموكل للمدعي والحل هذه والله اعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها مائة من ذهب في سنة اعلاء
 لثوبه وبغفه ويرد مثله عليها فصل واختلفت الآ مع الروح في قيمة هل القول قول الروح في قيمه
 ام قول الزوجة (اجاب) حيث امرته ببيعها صار وكبلا عنها فيه ولها ثمنه الذي ناعه والقول قوله
 في معادد قللا كان او كثيرا بيمينه وشرط رد مثله مضافا غير صحيح وان لم تأمره ببيعها فهو قرض وسد
 مصمون قيمته من خلاف حسبه وهو الصواب والقول قول الروح في مقداره والله اعلم (سئل)
 في جماعة اساهية يمدية ما ليس قل لهم كتنتم للسمر فادوا الرعاهم التوجيهين للسمر ام اذا احسموا
 بحسرة صاحب السعادة حاكم دمشق المأمور بالسمر واطلعوا من حاجب سعادته ما يسمى (سوردي)
 بعدم سرهم بموجب الامر الشريف مهما حملوا لخاب دوله من الدراهم قليلا كان او كثيرا
 يدفعه لهم سوية هل اذا تبين عدم كاستهم يلزمهم المحمول ام لا يلزمهم شرعا (اجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو دفع الزوج
 مهرها الى احبها ثم
 ما القول قول احبها
 فلا يطلب له عاها

مطلب لو استهلك
 الوكيل بالشراء مال
 الموكل ثم اشترى
 مال نفسه بعد عليه
 به نص من مال الموكل

مطلب دفع لزوجها
 مائة من ذهب وبعفه
 احبها في قيمته
 والقول له

مطلب فصل جماعة
 اساهية كسبهم للسمر
 فارسلوا حساسة
 لجر حوالهم امرا
 بعدم السر الخ

حيث ما نوه بكتهم لم يكرهوا بواكتوا لان اسمهم دخل في شرطه وهذا عدم الشرط بعدم
النشر وطحا كدعوا طاهر والله اعلم (نرى بطلان) فاشورته فبما اقدم من ان اهل ابيهم لم يردوا
الا في الساعة اذا قرا في الساعة من كرائهم ان كما كانت فيهم ودفعوا على يدهم اخل والتقد
في امانه بل لا يكون او كثيرا وحسب دفعه اكم وتيسر عدم كساستهم اهم لا يلزمه ما دفعوا
او يدفعه اذ دفع بكتاتهم لم يرد حيث عدم الشرط بعدم النشر وطحا اذ انهم كساستهم لم يرد
ومع عدم الشرط اذ دفع مبلغ من ابراهيم ووجد الشرط لم يرد دفعه بل امد (احب) لذلك
في ان المني انما ياتي في اية المال يهي وادانت ووجد الشرط لا رجوع لان في ارجوع فوا

ادفع السؤال دفع مال • ما دوا ابل حرا بلا سرا
مع انه ان كان غصوبا فلا • احد سول ما به مع السرا

مطلب ارسال حواء
من الساعة حواء
مهم وامرهم ان
يدفعوا مالا هوالي
في مقامه عدم سمرهم
حيث كنوا الماسر
قدفعوا مالا بلهم
المال الا اذا كانوا

كنوا ماسر
قوله اذ دفع اح
كدانا سلا ولا ينبغي
عدم اسقاة وره
اه (مسحح)

مطلب يلزم ورثه
دفع ائمن الذي اشراه

مطلب في مسئلة او كبل
بالقص

واية اعم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة من ابروش وامره ان يشتري بها ثيابا من المحرر
وهو ما في غاية من الثمن يدفعه له فشتري سعة فاطبر ثمانين واربعة وستين فرتا كل مائة حاجة
وثلاثين قرشا كما امره وسلم المأمور الا في المخلوح بعد ان احمره مع فاسه الا وقل لا احسبه
الا ثمانين وثلاثين الف دينار ومات وطلب الوكيل ورثته بان يكتدوا له الثمن من ركنه دوا وادعوا
لا تله الا ما قل الميت هل اهم دلت ام لا ولا يردوا دفع ائمن الذي اشراه كما امره (احب)
يلزم ورثته دفع ائمن الذي اشراه كما امره من تركته ولا عرة قوله لا احسبه الا ثمانين وثلاثين
قرشا ولا يقول ورثته حيث امره باشراء ثمانية وثلاثين او اطلق له الاشراء والله اعلم (سئل)
في الوكيل قد من الدرس اذ اقامت موكله فقال قمعت في حياه ودفعته ففسده الورثة في اء من وانكروا
ادفع للميت هل يقبل قوله بيه ام لا (احب) ثم يقبل قوله بيه حيث صدقه او في اء من
وهذه المسئلة ركت فيها اقدام وسئل فيها اء من مع قرب ما حدها وهو له مصدقها هي على
واجع فمهلك قال في الاول اختلف في الفصل اذ ائمن من كتاب الوكيل ولو وكل يقص ودفعه ثم مات
الموكل فقال الوكيل قمعت في حياه وهلك وانكرت الورثة او قل دفع اليه صدق ولو كان دينا
لم يصدق لان او كبل في الموضوعين حكى امرا لا يثبت استثناء لكن من حكى امرا لا يثبت استثناءه
ان كان فيه انحاء الصالح على العبر لم يصدق وان كان فيه في الصالح عن حسبه صدق والوكيل
يقص او دية بما ينبغي في الصالح عن حسبه صدق والوكيل يقص المبرم بما ينبغي يوجب الصالح
على الموكل وهو صالح مثل المقوم فلا يصدق انهي وفي روق الكرايم ادا واكل وكلا يقص
المبرم فلت الموكل مال المبرم فداديت الدين الى او كبل وقال الوكيل قد كنت قمعت ائني ودفعته
الى الموكل لا يصدق المبرم ولا الوكيل ولو ادفع عدا ائسان ودية فوكل وكلا تسداهات الموكل
فلا المدفع فمرددت الودية الى الوكيل وقال الوكيل قد قمعت ورددتها الى الموكل فلا صالح
سلا المدفع وانقول قول او كبل والعرق بينهما ان او كبل اقربا ليس له ان يسدأه فيعمله فلم
يصدق في اقراره كاو كبل اذا قل بعد ائمن قد كنت است لم يصدق كذلك هذا وفي باب الودية
اقربا ليس له ان يسدأه فيعمله فلم يصدق على ائمن الا ان المدفع ائمن فيه وقد اقر المدفع الى
من حمل له المدفع اليه فلم يصدق لم يرد به يحمل كائني التالف في يده ولو تلف في يده
لم يضمن كذبت هذا انتهى واشتبه مذكورة في العمالية وجميع المصولين وكثير من الكتب وقد فهم

بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدقه الورثة في القرض او تكديه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم اتصص اما اذا صدقوه فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكره يمينه لان يده كيد موكله وهو امين اذ يوصل الامانة الى اهلها حيث اغتروا بصدقه ولا شك ان صاحب مثل الموصى يقع قصص الوكيل اذ يده كيد ولا يتأخر ذلك الى قصص الموكل وهذا الفرق في قصص الوكيل قد اقرروا فصلا مثل اقصوص على مورثهم اقصاء بل انسى ان يكون حكا امرا لا يملك استغناه وكل ما ياعى منه الصالح فانهم وافقه اعلم (سئل) في مائة فاقه وكات روحها في قصص ما قصه لها وصاحب صعرها من تركه والمدهان مانت فطلت بقيته ورنتمها ما قصها فادعى دفعه لها حل حلتها هل يقبل قوله يمينه حيث صدقوه على القرض وانكره والدفع ام لا يقبل الابنية (احاب) لاشبهة في قول قوله ملاية صدق في التولوية ولو وكل بقصص ودينه ثم مات الموكل فعاد الوكيل قصص في حياته ثم هلك وانكرت الورثة او قل دعت اليه صدق استنى وفي جامع المصولين وكل قصص ودعة او مارية يعزل موكله فلو قل قصصه في حياته ودعت الى الموكل صدق استنى ولا شك ان المال في يد الوصى امانة حكمه حكم الورثة عدا ما في الشبهة في مسئلة الوكيل قصص الدين اذ اقل قصصه في حياته الخ وقد سئل عن مسئلة الدين قبل الآن وفيه ما به اذا صدقه الورثة في القرض وكذبوه في الدفع فلو قل قوله ايضا لا ما قصص صار اميا وقد صدقوه به قضى في حال تلك القصص فيما قبل وحوادث العزل الحكمي بالمولد فكيف لا يقبل قوله مع صدقهم في مسئلة الدين واعلا يقبل قوله اذا انكره والدفع وقد ردت اقدام كثيرين في هذه المسئلة واحدا جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف واما مسئلة الوكيل بقصص الامانة فلا شبهة فيها وهي وافقه الحل كما نص وبين في هذه السؤال والله اعلم (سئل) في الوكيل بقصص الدين اذا ادعى بعد عزله القرض والدفع ولم يصدق الموكل فيها فما الحكم ثم في هذه الصورة اذا اقام المدعيون بية على ان الوكيل قد اقر ما به قبض منه حين كان وكلا هل تدفع عنه الخصومة ام لا (احاب) صرح في البحر وغيره انه يقبل قول الوكيل في القرض والهلاك في يده والدفع الى موكله في حق راءة المديون ولكن قبل العزل واما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكمي امرا لا يملك للبحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قل الموكل يبيع عند مثلا لوكيله قد اذخر حنك عن او كاة مثل قد دعت امس لم يصدق لانه حكمي امرا لا يملك استغناه للحال واما افاقة البينة من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل فبعضه الدين منه حالئذ هو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لانه امين بعد نبوت قصص حال وكالته والقول قوله لانه امين ادعى اصال الامانة الى صاحبها يقبل قوله بالخيار حيث تمت الدلالة له قبل عزله وافقه اعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر ان بدت لموكله كذا من القروض دفع له كذا منها وبقي له بدت كذا منها وطالبه فامكر الوكالة واستوفى بالدين فطلب منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا ما به وكله بخلاص المبلغ هل بذلك يملك القرض منه ام لا (احاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بان وكيل الخصومة وانعاض لا يملك قصص الدين في متوسمهم وشروطهم قبل في الهداية الفتوى انه لا يملك القرض لظهور الحياة في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لم يؤمن على المال فلا يجبر المقضى عليه بدفع المال حبشة اكله وحوو حياته في فلا يبرم بدفعه له على ما هو المقتضى والحال هذه لا سيما وقياس في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطلب في مائة وكات روحها في قصص ما قصه لها
الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
قصص الدين القرض
والدفع الى الموكل
قبل العزل صدق
وبعد لا الابنية

مطلب الوكيل
الخصومة لا يملك
القرض وكذا لو اطلق
الوكالة

وخالفته للشهادة بانه وكله بجلال الملح في اتفاق الشهادة الدعوى وهو من حلة الردود عدمهم
 رحمهم الله تعالى والله اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قص ماحصها بالارث الشرعي من زوجها
 باخر مسمى فعلمه والان تكرر اتصال ماحصها وتجمع من دفع الاخر المسمى فالحكم (احاب) الوكيل
 امين والمول قوله بالخير ودفع ما قص لها والمحمول له من الاخر لارم عليها حيث كان العدل معلوما
 وان لم يكن كذلك فله احر المثل لا يتجاوز المسمى لرمائه واقفا لم (سئل) في رجل وكله حائفة في قص
 صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان الوكيل قصها واتى بها لمجلس السرع الشريف ووصفها
 بين يدي المولى حاكم الوقت وعدتها وسلمها له كاحترت به المادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها
 بموجب الدفتر المفيد بالسجل المحفوظ وقص القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده الغالبة فقرا
 على الوكيل لعينهم ووصفه امامة تحت يد تاعنه وقال القاضي اما بالطر العام وهذا الملح عليه خصام
 بين فلان وفلان وهو تحت يدي امامة حتى بان الخصم ان فعل والخاله هذه بعض الوكيل او لاصحاب عليه
 (احاب) لا وجه لصاحب الوكيل والخال مادكر وكيف تضمن وقد حرت المادة بتسليمها للمولى
 فعلى تقدير صحة الوكالة نفسها يكون التسليم له مادوا به جبراً الوكيل بذلك ثبوت الادن فيه دلاله
 كما هو ظاهر وانما على تقدير صحة الوكالة لان المصدق عليه لا يصح توكله باحد الصدقة وصرحوا
 قاطبة بان التوكيل باحد المباح باطل وصرحوا بانه لا يتعين الفقر ولا البرهم ولوعى فلان عيه لذلك
 ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مدتها باطل وفي الخواص الراهدى لو امره ان يصدق
 به على غيره معين فدفعه الى امر آخر لا يصح انتهى فكيف تضمن الموكل وكيله شيء لم يدخل ملكه
 ولم يصح وكاله به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا الا فائله والله اعلم (سئل) في الصحيح
 الخصم المقيم في البلد اذا اراد ان يوكل وكيلاً عليه دعوى بحق على آخر هل للدعوى عليه ان يأتى حتى يحضر
 الخصم يدعى نفسه لنفسه ام لا (احاب) صرح علماؤنا قاطبة متونا وشروحا بان الوكالة بالخصومة
 لا تكون الا رصا لخصم الا ان يكون الموكل من يساوا عايشا مدق السرا او من يد السرا او معدرة ووجه
 ذلك ان الحوار مستحق على الخصم ولهذا يستحصره والناس مساوتون في الخصومة فلو قلنا بل ووجه
 يتصور به فيوقف على رصاه وهذا مذهب ابي حنيفة واختاره المحوى والسقي وصدر الشريعة
 واما البقاء المرصون في ربح دليله في كونه يصفه وبالسلمة عليه فلم يعمد العمل به لدفع الضرر لاسيما
 في هذا الزمان الفاسد والله اعلم (سئل) في امرأة محددة وكلت رجلا في دعوى شرعية بحق على آخر
 فاحضر للدعوى فقال لا ارصى توكل بريد نعمته فهل يتبرر رصاه ام كيف الحال وادافتم لاحيث
 كانت محددة فهل اذا كانت ررة يكون الحكم كذلك ام لا (احاب) لا يصح رصاه كما هو اختيار
 المؤخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح البدير وغيره واما اذا كانت ررة فهي كالرجل لا يجوز لها
 التوكيل الارصا لخصم قال في المحرمرة المرأة اذا كانت محددة حارلها ان توكل بغير رصا لخصم
 لانها لم تالف حنابل الرجال فاداحصرت مجلس الحاكم اقتصت فلم تنطق بمحبتها لحياها ورمما يكون
 سببا فوات حقها وهذا شيء استحسنته المؤخرون حملوها كالرئيس واما اذا كانت عاذتها ان تحضر
 مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الارصا لخصم اه بجلال المحددة فان الرامها
 بالحوار تصيب لطفها اذ لو حصرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بمحبتها لغيرها من الجاه والجل
 ول في فتح البدير وهذا شيء استحسنته المؤخرون وعليه الفتوى انتهى وقدمتني عليه في الكنز وملك

مطلب وكلت رجلا
 ليقص لها ما يحضرها
 من الارث ماحرة
 معلومه الخ

مطلب وكل جماعة
 رجلا في قص صرة
 صدقة ولم يصل
 لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باحد
 المباح باطل

مطلب لو امره ان
 يصدق به على معين
 فحالف لا يصح

مطلب اذا واكل آخر
 ليحاصم عنه لا يجوز
 الارصا لخصم الا
 ان يكون الموكل الخ

مطلب المحددة لها
 التوكيل بغير رصا
 لخصم وكذا اذا محضر
 عن الحوار

الاخر وحذر السرقة وكسر من الموت وفي الخلق وكذا من الخلد وهو الذي لم يحافظ الرجل مكر
 كات او ساء عليه القوي وكذا اذا علم العاصي ان الموكل طاهر عن النكاح في الخصومة معه وهذا الذي
 ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للعاصي ولا للمعني ان سعداه للاختار المذكور والله اعلم (سئل)
 في حل دفع لآخر دراهم لغيره لئلا يها رسا وطلحة صابوا فامسك المأمور دراهم الا مراكها
 لوجود اربع في بعضها وادى دراهم التي من عنده واسهدها به سري للآخر وبلغ الآخر فاحاز
 قبله هل للمأمور حسن الصانين عنه لاستعفاء ماذع من ماله ام لا وهل لامن المصنف دفع الصانين
 للآخر من ماله المأمور ام ليس له ذلك وعنه حفظه حتى يأذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بمعاذ
 الما ور للمأمور ان يكفه رده حتى يسوق حقه ام لا (اجاب) نعم له حسن الصانين عنه لاستعفاء
 عنه فقد صرح علما وان وكل السرا له حسن المسح لاستعفاء التي سبوا اذ اه للنازع ام لا وليس
 لامن المصنف ان يدفع الصانين المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذ الوكيل يملكه البائع
 منه فحسن المسح اليه حتى يسوق التي فكف بخور للامن يسلمه لغيره من سلمه اليه وهو الموكل وان فعل
 ذلك كان فيه سعد او يظالم رده ويسلمه لمن له حتى حنسه الى استعفاء حقه والله اعلم (سئل) عن وكل
 باخر دفع لو وكل له آخر سا بمرا دة هل ضمن ولا هل قوله عليه اذا هو انكر (اجاب) نعم ضمن
 ولا يعل قوله عليه لا يفر اذ كل منهما تاوكل هو الحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر
 في حلق روحه فحلقها الوكيل بعد صرل الموكل له هل في الخالة هذه يصح الخلع وسن ام لا (اجاب)
 لا يصح خلع الوكيل بعد صرل الموكل له فلا يس من فاه الرباعي قال نعم المساح اذا وكل الروح وكلا
 صلاي روحه فالتماهيام قال لا ملك غيره له وليس شيء مل له غيره في الصحيح لان المراه لاحق بها
 في الصلاي اسمي والخلع طلاق يائى والله اعلم (سئل) فيما اذا حرت عاده الجوار ان سب بعضهم
 الى بعض مائة مائة وسب منها من مائة وسب مائة من المكاره بحسب اسهه ذلك منهم اسهه
 سائدهم وباع المعبود اليه الصنعة المعبودة في مدينه وارسل مع من احبازه منهم ليعاها على دفع
 مئوده حسمه بصره وانكر المعبود اليه بعض الدفوعات هل يكون القول قول باع التي يبيعه وان لم
 يعلم فاصل ذلك لعول المدة ام لا بد له من اليه (اجاب) القول قوله فيه ادله نعم مع من يخاره
 وراه امسا لا يامن لم سطل اماسه واحله هذه بالا رسال مع ذكر وهذا ذكر الراهدي را مراح
 لكر حواهر راده حرب عاده حاكه الرساقي ايهم سمون الكرايس الى من سبها لهم في البلد وسب
 ما يهاها لهم سد من ساء وراه امسا فادانست البائع عن الكرايس سد شخص طه امسا واي ذلك
 الرسول لا يضمن البائع اذا كاتب هذه العادة معروفة عندهم قال اساد ما رحه الله تعالى به احب
 اناو عري استبي وقد قصد هولهم المروى عرفا كالمسروط سرطا والعادة محكمة والعرفي ومن
 الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا ان تعامل دانه بالمراعه اذا دخل اليه
 عليه سراء الا ساء له على وجه الخلق المعبودة في ماله هل صح وكله وسعد فعل الوكيل عليه ام لا
 (اجاب) نعم يصح وسعد فعل الوكيل عليه لا يوكلى سراء الا ساء مراعه وهو حائر ولا وكل معاله
 الموكل والله اعلم (سئل) في رجل وكل وكلا في سعي سعي وقال له لا سمع الا بمحضرة فان فاعه ندر
 محصره هل بخور ذلك عليه ام لا (اجاب) لا بخور كما صرح به في الخاتمة قوله ولو وكله بالسعي

مصلب وحدان وكل
 رسا في كل الموكل
 فاسرى من مال نفسه
 فاحاز الاخر ذلك
 للمأمور ان يضمن
 ما اسره حتى يدفع له
 التي
 مطلب لس لامن
 المصنف ان يدفع
 الصانين الى الموكل
 اذا حنسه او كل
 مطلب اذا دفع احد
 وكلي رجل لو وكل
 الآخر سا بلاذن
 موكلهما ضمن
 مطلب لو وكل رجلا
 في حلق امرائه فحلقها
 بعد صرله لا يصح
 مصلب عاده الجوار
 ان سب بعضهم
 الى بعض خارجه بها
 وسب منها الخ
 مطلب وكل ان يسرى
 له بالمراعه عند حلول
 دس دانسه في كل
 او كل
 مطلب وكل رجلا
 يسعي سعي وهل له
 لاسمه الا بمحضرة
 فلاذن

وبما عمن البيع الانشود او الا بمحصر فلان لا يملك البيع غير حضور الشهود وغير محصر فلان
اشبه ومثله في التزارية وكثير من الكتب وعمى محصر فلان بمحصوره او على يده او عمره وما
اشبه ذلك والله اعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح ام لا (احاب) قد وصح الشيخ زين الدين لها
رسالة مستقلة حاصلها انها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعاق والهبة والصدقة على
المتني به ويملك الرجوع ولو مطلقه لعموم قول قاضيخان تناول اليباب والاكتحة يملك ان يروحه
امرأه بعد اخرى فارجع اليه ان شئت والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تصدير دار ورجل اخر
من قبل آخر الا ساق على اهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعب هذه الدار الف درهم واهق
المأمور من ماله على اهل بيت الآخر الف درهم ثم طلب كل منهما ماصره على الوحة المرقوم ولم
يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع ماصره بل صدق فاهما على نصف ماله عابصره
هل يصدقان بقولهما في جميع ماله عابصره وتأخذ كل منهما ماصره وهو الف درهم او لا بد من
ثبوت الزيادة بالنسبة وهل في هذا فرق بين ان يكون الا ساق والصرف من مال الموكل والآخر وبين
ان يكون الا ساق والصرف من مال الوكيل والمأمور ام لا (احاب) لا بد من اقامه البينة اذ اراد كل
مهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر اراد
الخروج عن الصمان فالقول قولهما باليمين ووجههما في الصورة الاولى بدعيان الدين والموكل
والآخر يكران والبينة على المدعي واليمين على المكر وفي الصورة الثانية ما ايمان بكران الصمان
ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامن باليمين وقد صرح بذلك في الناموس حاشيه هل
نافلا عن البينة سئل علي بن احمد يعني عمه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامه
البينة وان اراد الخروج عن الصمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم ان اردت
مطالبة في المسئلة ونشرت عليها بالامعان في المراجعة والعار فرأيت الاول وهو ما اذا اراد الرجوع
لا يقل قوله احاميا ورأيت في الوحة الثاني قولين فمضمون حمل القول للآخر وقوله عن بواذر هشام
عن محمد قال دفع دراهم ليعقبا على اهل كل شهر كذا فعاد اضعف كذا وقال الموكل كذا دون ما قال
الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي اسي (ابول) كأن وجهه ان الوكيل بالاحاق والوكيل
بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وحب عليه للناشع كما صرح في كتاب المصارفة
وهو مدع يساعيه فلابد في القول الثاني قول قوله لا به وان كان كذلك عيراه بدفع الدراهم له قبل
الاحاق امين محض لا به لم يجب عليه وف الدافع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله اعلم
(سئل) في وكيل البيع اذ انما تخالفتس بمدقصة هل يصح ام لا وهل يقل قوله ورثته امدفعه في حياته
بالاينة ام لا (احاب) نعم يصح ولا يقل قول ورثته امدفعه في حياته فلا رها ان لا به موته عن تحمیل
تقرر في تركت الصمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله اعلم (سئل) في رجل اشترى ملحا
من وكيل شخص يبيعه وللمشتري على الموكل دراهم تقب المصاصة وليس للوكيل مطالبة التمس ام لا
(احاب) نعم تقب المصاصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع
والعشرين ولو كان للمشتري دراهم على موكل البيع يصير قصاصا بالنش وكذا في الحاشية وكثير من الكتب
شروحا وشارى والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان فكذا بشرط
ان لا يقدر كاحا عليه حتى يمضى نصف متحشية الغلل وحالب الوكيل وعقد قل قصه هل يصدق

مطلب الوكيل بوكالة
عامة يملك كل شيء
الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل
في العبارة لو افاق
من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع
اذا مات معهما لا تنس
بعض

مطلب اداناع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل
ببيعه من رجل له دين
على الموكل تقع
الانفاصة

مطلب اذا وكاهان
يرجوع ابنته من فلان
فكدا ولا يقدر عليها
الا بعد قس الصف

ام لا سعد (احب) هذه وكاله مصافه ان لم توجد السرط الذي هو قص نصف المهر المسمى عليه لا يصير
 وكلا الكاح قال في الخاوي الراهدى راء الماصحان وكله ان روت حها من نفسه سرط ان يطلق
 روجه صحيحه وكاله مصافه حتى لو لم توجد السرط لا يصير وكلا الكاح فلان رد الكاح ادركه
 حكم كاح الصولي والخاله هذه واقعا علم (سئل) في دى مصب ارسل مذبوه لرحل يسفر من م
 ما لا ويصرف له منه نصافه ووقع الخارج مع المرسل حلالا وكس له المرسل به ان يني له عبدا آخر كل
 حساب من عن الصاعه كذا مباب دو المصوب والا ن الخارج فبال المدوب هل له عليه طلب ام لا
 (احاب) ليس له على المدوب طلب اذ هو سمر ومعر ومن كان كذلك لا طلب عليه في الحارصه
 امرأه اسر شأ وقال كس رسول روى ايل ولا نكح لك على وقال النافع انا من مذبوا نكح
 علف ولفول قولها وعلى النافع اليه وملة في الراربه وجميع الدعوى للكركي وفي الحارصه في آخر
 كتاب السوع امرأه اسرت سائين وحل ثم احلها فبال المرأه كس رسول روى اليك وكان
 الدع على وجه الرساله وليس على النكح وقال النافع لا بل صها منك ولى عليك النكح كان الفول في ذلك
 قول المرأه واليه لنافع وملة كس في كس أمسا المصده وهذا صريح في واقعه الحال اذ قول
 النافع كس رسول صاحب المصوب اليك فلاش لك على كمول اروحه كس رسول روى ايل
 فالفول قوله لا سيما مع اعاقه الحساب معه في ذلك وكساه الذكره به وفيها النافع بعد كل حساب
 من المسع الفلاني كذا وكذا ليس الصاعه فهو ازار مهابه رسول ولا طلب على الرسول واقعا علم (سئل)
 في احوس امرأه احدها الآ حران روت حه امرأه ويقضى المهر عه فعل وقصاف من مال مشرل
 هل له الرجوع خمس مة ام لا (احاب) نعم له الرجوع اذ المرر في الكس الفقيه ان من امر عره
 نصافه ديه يرجع وان لم يشترط الرجوع واقعا علم (سئل) في رحلين حصرا تمجلس السرع السرب
 واسهد احدهما على نفسه اصاله وعلى احوته وكاله وشهد له جماعة بنة احوته اهم وكلوه في الاسهاد
 سلى ان الدار الى في القره القلاية لاحق لهم فبال هي ملك للآ حر الحاضر معه تمجلس السرع
 فلما علم احوته فافعل انكر واتوكل احبهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاسهاد المذكور ام لا
 (احاب) الفول قول الاحوة العاشين عن مجلس التشرع السريب اهم لم يوكلو احاهم في ذلك هذا
 وقد احاب صاحب الاشياء والطار مساد الحكم بالملك للمدعي بسب عدم ذكره اليده اول للمدعي
 على في الحاد و احاب كبير من العلماء ان الوكاله لا تدخل تحت الحكم وانه لا يسمع الدعوى فكس
 يحكم على الاحوة العاشين فاشهاد احبهم عليهم في حجه عنتهم هذا لا فائل به والخاله هذه واقعا علم
 (سئل) في رحل وكل اسه النافع في شراء عمار نفسه وشراء نفسه وذكر في صك الساع من ماله
 ومات هل يكون العمار ميراثا عن الاب الموكل او عن الاب (احاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عن
 العمار لاسه في توكيله له ويصح الشراء فلان وان عيه لنفسه في الكبر ولو وكله شراء شيء بنيه لا يشتره
 لنفسه قال شارحه الرابى معاه لا يتصور ان يشتره لنفسه بل لو اشتره سوى فاشتره لنفسه او لغيره
 يكون للموكل لان فيه عزل عنه وهو لا ملك عزل عنه والموكل نائب اسبى وفونه نائب نبي عن محله
 والمثله ون المذهب وشروحه طافه فاشاد كس في الحجة اشتره لنفسه من ماله هدر لا اعصار به واقعا علم
 (سئل) في رحل اهم قبل احه ففش حاكم الساسه عليه وعلى فلما اذع في يده ولا خلاص له لا يدفع

مطلب ارسل مذبوه
 لرحل يسفر من م
 ما لا ويصرف له نصافه
 فبال المرسل
 لاصيان على المدوب
 وملة المرأه لو اسر
 سنا وهاب ارسل
 روى

مطلب اذا امر احد
 الاحوس احده ان
 روجه امرأه يدفع
 مهر هافه يدفع من
 مال مشرل له الرجوع
 تقدر حصه

مطلب اذا انا وبكائه
 عن احوته في مجلس
 الحكم بالاسهاد ان
 الدار اعلاسه لاحق
 اهم فبال هي لفلان
 مطلب وكل اسه
 في شراء عمار نفسه
 وشراء نفسه

مطلب اهم قبل احه
 ومرا احه ان يدفع
 ما لا لحاكم السياسة

مال فادرا لاجله الخى ان يخلصه من مصادره على يدعه اليه فخلصه هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات
الدافع قبل ايجال المساع اليه هل لورثه المطالبة بمادع مورثهم عنه ماله ام لا (اجاب) نعم لورثة
الدافع المسألة نادع مورثهم للحاكم السياسى مادن المصم المذكور ولو لم يذكر الرجوع كما صرح به
غير ما واحد من علماء ائمة اعلم (سئل) في باطر وصف وكل وكلا في قصص على الوقت فعزل
الباطر هل سعل وكيله لعلة ومعلل قصصه في الوقت ام لا (اجاب) نعم سعل لعلة لا يشترط
لدوام او كالة ما يشترط لاسدائها كالف على في البحر واقعة اعلم (سئل) في رحل وكل آخر بعض
حقوقه وعلاقت سقاره بعض كما امره الموكل وماتا بعد ان اوصل الوكيل مافعه للموكل ثم طهر
مستحق في حرمه مدين من الله واحار قسمين الموكل في ارضه هل لورثه الوكيل الرجوع في ارض
الموكل حيث استهلك ذلك ام لا (اجاب) نعم قرار القسبان على المستهلك والحال هذه وانظر ما كره
الاثمة في الوكالة والعيب يسمح لك ذلك واقعة اعلم (سئل) في رحل له على آخر دين طالعه فمدعه له
ثوبا وقل له وحدد بك من ثمنه فباعه كما امره ويقول الوكيل لم ابيع من الثمن شيئا وبطلاله يديه
والموكل سمع عن ابيائه محتجانه عيله يديه من ثمن المسع هل يسقط مصالاة الوكيل بسبب ذلك ام لا
والقول بوله انه لم يبيع ثمنه ام لا (اجاب) لا يمنع مطاله الوكيل يديه على الموكل فله حقه اذا امتنع
والقول بوله في عدمه من الثمن من المشتري ولا يمنعه بيمه الثوب من المطالبة والحال هذه واقعة اعلم
(سئل) في رحل او دوع آخر فابى سم وكله بينهما واطلقه فباعها من رحل معروف الى احل
متعارف فلما حل الاحل طلب المشتري فلم يوحده بلزم الوكيل دفع الثمن من ماله ام لا واذا علم
لا قبل اذ ادفع ساء على فرومه ليكون الثمن له هل الرجوع به ام لا (اجاب) نعم اذا نصاه من ماله
لكون المال الذي على المشتري له لم يجر ورجع الوكيل بمادع كما في جامع الفصول وغيره واقعة اعلم
(سئل) في وكيل عن نائب بيع عقاره امره سحاق الثواء ببيع ذلك العقار لشخص من ثوابه فباعه
خوفا على نفسه او ماله من ذلك السحاق بما مقداره نصف القيمة او ثلثها هل يجوز هذا البيع
ام لا يجوز لكونه مكرها ناصر الحاكم المذكور ولكونه بالنسب الفاحش وهل اذا كتب في صك السابغ
ام لا عين به وكان الواقع حلاله هل يعتبر ما في الصك او ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح
الفههاء بان امر السلطان اكره وان لم يوعده وامر غيره لا الا لعل يعلم بدلالة الحال انه لو لم يعل امره
بقوله او يقطع يده او يبصره صرنا يخاف على نفسه او ثلث عصبه والحاكم المذكور داخل في اسم
السلطان لعولهم في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصا
وفي القاموس السلطان الحقنة وقدرة الملك ونصم لاهم والوالى اسهى فاداعلمت ذلك فحذر امر
المذكور اكره وان لم يوعده المأمور بما يعدم الرضا فليعلم بدلالة الحال ما يقع عند الامتناع ولذلك
كان الحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وما سيع الوكيل بالنسب الفاحش هي مسألة
حلافة بين الامام وصاحبه ما يقولان لعدم الحوار وهو في البراية ويعني قولهما في مسئلة
سيع الوكيل ماعمره وان وماى ثمن كان فله في الحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى
بعدم حوار له على قولهما بالنسب الفاحش حار لما علمت والبراة مالى نفس الامر لا لما كتب في الصك
صرح به في البحر في كتاب الوصع وغيره واقعة اعلم (سئل) في بيع الوكيل بالنسب ماعمره وان
وبائى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام انه يصح ومذهبهما خلافه قال في البراية ويعني قولهما

مطلب اذا سئل
الباطر سعل وكله
في من غلب الوقت
مطلب وكل آخر
نقص حرمه
وعلاقت عقاره فاما
الح

مطلب امر المدون
الباطر سيع ثوب
لا حل له فباعه الح
مطلب او دوع رحلا
بابين ثم وكله يدهما
واطلق فباعهما الى
احل الح

مطلب لو اكراه
الوكيل ببيع عقار
العائث على بيعه
سقط القيمة لا يصح
واما الح

مطلب الوكيل بالنسب
لوانع من فاحش
في خلاف

مطلب امر غيره ان يشتري بضاعة لينة ويبيها ثم يشتري ستر ٤٦ بمائة بها شيئا ففعل وبيع فارتج للامر

وفي صحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو الممول عليه عدل السفي وهو اصح الاقاويل والاخبار
عند المجبوبي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (اقول) وعليه اخبار المتون الموضوعة لنقل
المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم (سئل) في رجل قال لا خير لقسرة وقت عليه حذلي
من احد بضاعة نسيئة وبها فاشترى له من رجل زيتا بمن معلوم مثالا كلامه وباعه فربح في
هل الربح لا وكيل ام لا وكيل المجيز فعلمه (اجاب) الربح للموكل كان الحسرة ان عليه وقد صرح
علماؤنا صحة الوكالة اذا عم الموكل بقوله ابيع لي ما رأيت وقوع الشراء للموكل فالربح له والحسرة
عليه والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر قبض دينه من فلان وتحاصته ان احتاج الامر اليها
وخاصه الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صاحبه ام لا يصح ويرجع عليه
ببقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدينين ببقية الدين والله اعلم
(سئل) في رجل قال لمدينونه ابنت بالدين مع فلان ففعل ففعل وطلب اليه هل يبرأ المدينون من الدين
ام لا (اجاب) لا يبرأ كافي الزاوية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره
والله اعلم (سئل) في وكيل عن نائب اسير يريد حال العائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه
محتجا بأنه اشفق منه هل له ذلك ام لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه فلم يقصد العائب فيدوم
على الحفظ لا التصرف واعاقت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت احدهما وجنونه الخ
من ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجعه ان شئت والله اعلم (سئل) في جماعة
وكوا رجالا في قبض معاليهم من ماطر على وقف فبات الرجل وادعوا لانه قبضه منهم ومات بمجال ففعل
واسكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الماطر
الدفع له ام لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الماطر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا
في الصرف فهو في حق براءة نفسه لافي حق اثبات دين على الغير بل يرد المودع اذا امر المودع بدفع
الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان
في عدم القبض ولا شبهة ان الورثة ناثبون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت
ولا عبرة لدعوى القبض بلاية شرعية وهذا الحكم يظهر عما ذكره الفخاوي في مختصره والاسي جاني
في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله اعلم (سئل) في رجل ارسل الى آخر فردة فأتى مصري
وفي داخلها اربعةون غرسا لبيع القماش ويشترى ثمنه وبالا ربدين ثيابا معلومة لهما ويرسلها الى مصر
فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تخطيط بل يدين للورثة غايبة التبدين والعادة فيما بينهما
ان يبيع تارة ثمن معجل وتارة ثمن مؤجل الى اجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل الورثة
الميت مطالبة المشتري عند حلول الاجل ام لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن ام لا
(اجاب) مع لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق القدر
المشروع عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما تولى عليهم والحال هذه والله اعلم
(سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها
في اصاله اليها ام لا وهل اذا ثبت لها على امها دين تخيس فيه ام لا (اجاب) نعم القول قول
الام في اصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبته في الاصل
اليها لانها امينة تدعى اصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة انها لا تخيس في دينها لا يطبق

مطلب لو وكلا قبض
دينه والخاصة
ان احتاج فحاسب
الوكيل وصالح على
بعض الدين والصالح
غير صحيح
مطلب قال لمدينونه
ابنت الدين مع فلان
ففعل فصاع لم يبرأ
المدينون
مطلب ليس لحال
العائب رفع يد
الوكيل عنه في
التصرف في ماله
مطلب وكل جماعة
رجلا في قبض
استحقاقهم من ماطر
الوقت الخ
مطلب اذا امر
المودع المودع بدفعها
لفلان فقال المودع
دفعتها صدق في
برائة نفسه فقط
مطلب ارسل رجل
الى آخر قاشا ليبيعه
وجرت العادة لبيع
نسيئة ومعجلات
لا ضمان على ورثته
للمرسل ما تولى
مطلب وكلت البالغة
امها في قبض مهرها
من زوجها فالقول
للام في دفعه اليها
مطلب لا تخيس الام
في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الابد
مهراسه الادانصه
مطلب ادعى وارث
الروحة على اس
روحها فاصل المهر
فاقرنم احبوه الخ

مطلب اشهدت
في مرس روحها
انه ليس له جبل الخ
فظهر بعد موته انه
يملك شئاً ماد كره
تستحق فيه

مطلب لو صالح احد
الورثة واراً اراد
سأنا من ظهر شئ
لم يكن وقت الصلح
مطلب ما من غير
وارث نوصع تركته
في بيت المال

مطلب في محدود
يتوارثه اناس بعد
اناس فادعى جماعة
بانه وقت يقضى به
للوارث الخ

مطلب ادعى انه صرب
مورثه بمعا ومات
نصره وادعى الاخر
انه صبح بعد صر به
ومات الخ

الموت والشروح والفتاوى على انه لا ينجس اصل في دين فرعه والله اعلم (سئل) في رجل روحه
ابوه بالوكالة عنه ومات الروح لاعي تركته ثم مات الاب المروح عن اس وتركته هل يطلب هذا الاس
مهر روحه احبه في تركته الاب ام لا حيث لم يكن الاب ساسا (احاب) المقرران الاب لا يطلب
مهر روحه اسه اذا نشر عقد النكاح بولاية او وكالة الادانصه فلا يطلب وارثه والخال هذه والله اعلم

كتاب الدعوى

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على اس روحها الموتى فلما بعد مضي عشرين سنة حاصل مهرها
فاقرنه ساء على فاته بدمه ابيه فاحره العدول بانها ارأت روحها منه في حال صحته قبل وفاته اراد
يحبها هل تسمع دعواه عليه الا اراد لكونه حتى عليه ام لا (احاب) تسمع دعواه لانه محل الحلفاء
كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في امرأة اشهدت في حل مرس روحها انه ليس لروحها حل
ولا علم ولا شر ولا حاموس ولا ولا ومات فبين بعد موته ان له اشياء من هذه الا انواع وعبر هاهل
يجمعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر ام لا (احاب) جمع ما يظهر للعيب
يحب فيه حقها الذي مرصه الله تعالى لها ولا يجمعها بعد هذا الكلام من دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر
وليس في هذه السبعة اراد يجمع ولا يصلح يدفع فالارحة لمعها عن حقها فيه بل قلوا فيها هو المانع
من ذلك لو صالح احد الورثة واراً علمنا من ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح حوال
دعواه في حصة كاصرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهذا مع الاراء فكيف مع مالا
اراد به ولا صالح باي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والخال هذه والله اعلم (سئل)
في رجل تولى عن غير وارث شرعى هل توصع تركته في بيت المال ويقصها من محل السلطان
ولاية فصها له وهل اذا ادعى رجل ان هذا الميراث اس اس احتة شقيقه فهو اعنى المدعى حال ابيه
يقبل مجرد دعواه ام لا لانه من بية تذكر اسم الميت واسم ابيه واسم ابي ابيه ليحصل الميراث
للمعاشي ام لا (احاب) حيث لا وارث تحته من الجهات بوصع في بيت المال جميع الميراث واذا شهدت
شهود المدعى لانه من ذكر الاسماء الموصلة الى نزع القاصي في جامع الفصولين ادعى سوة
العلم ولم يذكر الحد لا يصلح لانه لا يحصل العلم للقاصي بدون ذكر الحد ومثله في كثير من كتب الفتاوى
والله اعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ما من امرأة منهم موضع اس عمنها عصمتها يده
على حصة ما لكونه عصاة وهم من دوى الارحام فارعوه فيه وادعوا انه وقف مصر وى على
ما صر به الواقف واسم مصر فده وهو يكر كونه وقفا ويدعى انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى
ولا يملك لهم شئ سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف ريد لا عبر ولها صورة بالسجل ويقولون
هذه تذكرة كانت الولاية ويريدون منه عن الارث بمجرد الذكرة هل يقضى له بالارث ولا يجمع
تمجرد الذكرة الا بينة عادلة تشهد به وقف فلان عليهم شروط الماسة لاس العلم عن الارث فيه
(احاب) يقضى لاس الم بالارث لمسكه بالاصل وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة
تشهد بالوقف وشروطه كذا كرو ولا يقضى لهم بمجرد الذكرة لحر وجها عن حجب الشرع الثلاث الى هي
البينة والافراق والنيكول ادعى كاعده حط ليست واحدة من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله اعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه صرب مورثه بمعا ومات نصره واقام على ذلك بينة فاقام الاخر بينة

على محته بعد صبره وموته حث الله لا يصبره هل ينة الموت بصبره اولى بالقبول ام ينة الصحة
 مه اولى (احب) ينة الصحة مه اولى بنة قبول كاصرح به في الخلاصة والخاصية والبرازية وكثير
 من الكتب والله اعلم (سئل) قبالوباع شيا وبعض اقربيه يطاع على بيته وقبضه وتصرف المشتري به
 زمانا ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه ام لا (اجاب) قد كثير من علمائنا باع شحش عقارا
 او حيوانا او ثوبا او نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض اقربيه يطاع على ذلك
 ثم ادعى او ادعى معه انه ملكه لا تسمع دعواه لان ذلك اقرار منه بانه ملك البائع قطعا لا لاطماع
 الهامدة وسد الثاب التروير والسلبس وبه قطع كثير من اصحاب المتن واشترؤح والغناوى والله
 اعلم (سئل) في رجل رحل من قريته الى قرية اخرى عن بيت كان هو ووالده يسكنه واستأجره
 رجل من عم الراحل لبيت فيه فاباره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في بيته فادعاه المسممراته
 ملكه بالارث عن ابيه فهل تسمه الاستمارة عن هذه الدعوى وترفع يده عنه وتأميد الراحل على
 كذا كات ام لا (احاب) نعم تسمه الاستمارة عن هذه الدعوى فيه ففى جامع الفصولين الاستمارة
 من المدعى عليه اومس غيره تمنع من دعوى الملك لعمه واميره انتهى ومثله فى كثير من الكتب
 والله اعلم (سئل) فى رجل وامس يده على عقار مدة تريد على ستين سنة والاآن يدعى رحلان
 من اقربيه حصة فى ذلك والحال انهما قتيان ببلدة المدعى المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى
 فهل لا تسمع دعواهما لورود الامر السلطاني بعدم سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة
 ام تسمع (احاب) لا تسمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء اخلا الكون منهم ان الغناء
 يخص بالزمان والمكان والاشخاص والحوادث فالسلطان اذا منع عن سماع الدعوى بعد مضى خمس
 عشرة سنة امتنع على الغنضة سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا يفسد لانهم موزونون عن سماعها والحال
 هذه والله اعلم (سئل) فى رجل استعار من شقيقته حليا لحاجة فى نفسه وحام لها يمينانه لا يبيت
 عدده الالية واحدة فآثارتها ثم طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه او لغيره هل تصح دعواه
 ام لا ويترد منه (اجاب) لا تصح دعواه لان هذه الاستمارة اقرار بالملك لها كاصرح به فى المدة
 ومختصر اصول الزيادات ونوادير هشام ومحمدا ابواليث فلا تسمع لنفسه ولا لملكه او لملكه ويترد
 منه والحال هذه كاصرح به علمائنا والله اعلم (سئل) فى رجلين تنازعا فى حدود فادعى احدهما
 وهو ذوبان جده لاييه ملكه لاييه وسلمه له وان اباه مات وتركه ميراثه وادعى الآخر وهو
 خارج وابن خال للآخر ان الجده المربور وقفه على ابيه وابنته واولادهم وانه يستحق ما
 فيه كذا وبين وجه الاستحقاق بموت امه ومع كل وثيقة بما يدعيه ثا الحكم (اجاب) ذكر
 فى جامع الفصولين فى الثامن فى دعوى الخارج مع ذى اليد انه لو اجتمع اليه مع القبض والصدقة
 مع القبض فهو كما لو اجتمع شرآن فاعلم ذلك او لا فاعلمت فاعلم ان حكم المشبه فى هذه
 المسئلة انه اذا اقام كل من المتداعين ينة فمن كان تاريخ ينة اسبق فهو الاحق وهذا اذا ارخا
 فان لم يورخا او ارخ احدهما لا الاخر فهو لى اليد هذا واما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلاية
 والمبرة بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة صكهما لا يثبتوز تاخير الكتابة
 ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعين وقد اوسعت فى
 علمائنا القول فى كتبهم والتاقي من واحد واحدا المتداعين داخل والاخر خارج هو وسوء
 المسئلة المسئول عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فان فى بعضها التصريح

مطلب لو وقع شيا
 وحس اقربيه بسلط
 على البيع والله
 ثم ادعى الملك لا تسمع
 دعواه

مطلب اذا استأجر شيا
 ثم ادعى الملك فيه
 لا تسمع دعواه

مطلب فى وامس يده
 على عقار ستين سنة
 ادعى رحلان حصة
 فيه لا تسمع دعواهما

مطلب استعار شيا ثم
 ادعى الملك لا تسمع
 دعواه لنفسه ولا لملكه

مطلب تنازعا فى حدود
 فادعى احدهما وهو
 ذوبان الملك عن جده
 والاخر ادعى بملكه
 بجهة الوقف الخ

مطلب بشرط في
دعوى العار المروى
حصرة الخ
مطلب لو ادعى على
الشري ان النافع
احرارهم منه بل
البيع لا يسمع الا
بحصرة النافع

مطلب رهن عند آخر
شيأ وطاب الراهن
فادع روجه انه
ملكها لا يسمع
دعواها اذا حصر
مطلب في ساحة
متصله بالطريق افام
اهاها بينة انها
وشهد آخر ان الخ
مطلب تقبل منها
على الزيادة اذا
اختلف مع روجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم
لاولياء المدة شهاده
اتين باقرار المدعي
عليه بالعمل لا يند
حكمه

مطلب في صل
حاصله دعوى سلم
ولابد لصحتها من
بيان شرائعها

لها وفي بعضها ما هو في حكم التبرع والله اعلم (سئل) في دعوى العار المروى هل يشترط
حصرة الراهن ام لا (اجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المروى يشترط
حصرة الراهن والمرئى وفاقا فيه امر اللدخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شأ مدعى الثالث النافع
آخر منه المنيع اورعه منه قبل بيعه لا يصير المشتري حصيا ولو حصر النافع فخرج عليه المدعى الآن
تقبل بيته ثم رمر للفتاوى الظهيرية بما يحالقه وقد صرح في الحاشية بطلان دعوى النافع في المشتري اذا لم
الروايتين وبما حصل الاول على سهو الكاتب ومال شمس الأئمة الى عدم سماع الدالة بعتة الراهن
والحاصل ان المشتري مدوع فيها الصلوات واحدا في جواب وقد وافق فاصحاح الامام الخليل
في حيله وفاضلها من اهل الترحيح كما صرح عليه الشرح فاسم في الصحيح فاسم هذا التحرير فاه
مع احتضاره ليس له يعتبر والله اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر معدا على دراهم معلومه ثم
في وطاب الراهن والآن تدعى زوجته انه ملكها وانه رهن عنده بغير ادائها هل يسمع دعواها
في غيبة روجها لا (اجاب) يسمع دعواها بنية روجها ان يشترط في دعوى المروى حصر الراهن
والمرئى وفاقا كما قبله في جامع الفصولين وغيره والله اعلم (سئل) في ساحة متصله بالطريق العام
حارية في وقف واستأجر رجل مضافا منها من بطنه لئلا فيها اهل الطريق مدعى انها
من حله الطريق شهدت بنية شرعية اياها وقف على التردد كور لدى الحاكم الشرعى وحكم محرماها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقبلية هل يبعد حكمه حيث صدر على وجه المقتضى اام لا
(اجاب) نعم يبعد حكمه وتحمل وقفا ولو ان شهدا شهدوا انها من الطريق وشهد آخر روجها وقف
فالشهادة الفاتحة على الوقف اولى لانه احصى في التاوى الثانيه ولو شهدوا على نفسه متصله بالمسجد
امامه وشهد آخر روجها من الطريق فالمسجد اولى لانه احصى وتحمل ذلك مسجدا الله والله اعلم
(سئل) في امرأة اختلفت مع روجها حل قيام السكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بية هل تقبل
بنتها على الزيادة ام لا (اجاب) نعم تقبل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى الوكالة عن احد
اولياء دم محمد لدى نائب حكم مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب ابي حنيفة على ثلاثة ايام فلو اكل
بعضا فاسكر وافام شاهدا على اقرار معين منهم فانها افلا نصر في سكين ثم احضر شاهدا آخر
شهد مثله فالزم النائب المذكور المشهود عليها بدينه طاما انها موحد العمل المذكور غير معنى نوحا
من انواعها مع انها لها اهل يصح هذا الالزام ام لا يصح لكونه حنفاء محال الاجماع المذهب صادرا
من نيله الحكم مذهب ابي حنيفة العمان (اجاب) لا يصح هذا الالزام لما تقرر عند اثبات الاعلام
في باب ما يصدق من الاحكام بان الفضا يتخصص بالحوادث والزمان والاشخاص والمكان ومه الحخيص
مذهب كذهب ابي حنيفة العمان فيكون القاضي ممر ولا نالسة للاعداء فلا يصادف محل قصاة اذا هو
حالف ما حصنه به من دلاء ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذاهب وليس
موافقا لاول صحيح فيه ولا يجوز مع تصريحهم قاطعة بان الحكم الصادر مخالفة المذهب عن رعم
اه المذهب حاشاه وليس له مذهب غير اواف فاسطر لما في الولاية والناحية وغيرها يظهر لك
ذلك مع كون الامر منه وانما لم يتم راحة الفقه والله اعلم (سئل) في صلح حاصله ادعى ريد على
عمرو انه اسلمه في ثلاث وحسين حرية وبتا ماسة وطالبه فامكر ذلك وذكر انه كفل بكر اعمده

في الرية المدعى وان نكر ادعاه جميعا فاعترف به بوصول الحق وانكر الحق فطلب من عمرو اثبات ذلك فذكر ادعاه لاسمته فلم يسمه الرية وبالرحوع على نكر فهل هذا الا لزام صحح ويكتفي في دعوى السلم مادكرام غير صحح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو اصاله عمرو به مع عدم صدق ريد له على الكفالة ولكون ريد هو المكلف بالية على السلم لا مدعى لا عمرو ولا مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة مادن المكمل عنه او ميراده ليرتب عليه الرجوع وعنده ولم يذكر الرية الواصل له من عمرو او من نكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره وسيرته مما هو ظاهر لثبوتكم (احاب) الا لزام المذكور غير صحح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام حسن رأس المال وعبره يذكر بوعه وصفه وقدره فالورن لو ورينا واسماده في المجلس حتى يصح عدان حصة ربحه الله ولا يكتفى قوله بسب سلم صحح شرعي على التحار اد السلم شرائط كثيرة لا يقب عليها الا الحواص ومثله في الرارة والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البية من مدعى السلم على عمرو اصاله اذ اعترفه بالكفالة وذلك غير المدعى اذ المدعى اصاله عليه لا الكفالة له ولم يصدقه عليها ولا يد في الاخر اؤمن الصديق وذكر فيه الرجوع على نكر ولم يثبت ادعاه بل ولم يثبت اصل الكفالة فكيف يحكم له رجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيان الاية ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة نحررا عن النزاع كما في جامع الفصولين وسيره والحاصل ان اكثر الشروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا يصح اذا لم يصح لاصح الا لزام المذكور لانه مترتب عليها والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم وديمة وقطاع فشره ومخولها فانكر المدعى عليه وحلف فمر من المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه فيمر ام لا (احاب) الفصولي على عدم تمريره لانه لا يظهر كذبه فامانة اليه لان البينة حجة من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله اعلم (سئل) في مفسدة بها حوالب مملوكة بارصها لاساء احلف المستأجر مع ماطرها في يدعى المسأجر انها ملكه وسأوه واناطر يسكر هل القول قول الماطر ام لا (احاب) لاشعة ان القول قول التاطر لا قول المسأجر كما يعلم من مسألة النكاح الاولى وهي كساي في منزل وحل وعلى عمه قطعة يقول الذي هي على عقبه هي لادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فمالك المصل نار من الوصف والله اعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر ان الحدود الفلان الذي بيده ملك موكل بالارث عن امها المشتري له وان اباعا اشتراه من وصيلك حال صغر فلان ان الشرائك من فاحش ولم يصدق فانكر الوكيل النس سوعه فطلب العاصي من مدعيه اليه فافاهما بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مسأعها على المدعى عليه تسمع دعواه ام لا (احاب) لاسمع دعواه جامع علمنا ولا تقل بت اد من المصريح به عدم حوار استئناف الدعوى بعد افضالها على الوجه الشرعي فحكم القاضي وبإيه امره ان يقيم يه على ان البيع كان مثل العيبة وقد صرحوا عند تعاوض اليدين في ذلك ان مة الن اولى بالقول لان معها زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها كما فيا فلا يجوز سماعها والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مال واحصره له تذكرة بمحله وحثه به هل يقضى عليه بذلك ام لا واذا اطلب يجه على الحظ والحث لم يحلف ام لا (احاب) لا يقضى بالحظ والحث ولا يحلف عليها كما صرح

مطلب اذا انكر المدعى عليه او دنة وحلف ثم افام المدعى بنة لا يبرر المدعى عليه

مطلب اذا احلف اناطر والمسأجر في الحوائ المصلحة نار من المفسدة والقول للناظر

مطلب القول لرب المنزل في العطيته الى على عس النكاح

مطلب حاصله ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بنة العس الفاحش مقدمه

مطلب لا يقضى بالحظ والخط ولا يحلف عليها بل على اصل المال

في الحامية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل مكتوب الوقف الذي عليه خطوط القصة
 الماصين لان الماصي لا يقصى الا ملحقة وهي البنية او الاقرار او الكول كما في اقرار الحامية قله في الاشياء
 وفيها لو احصر المدعى خطا اقرار المدعى عليه لا يخلط اما كتب وانما يخلط على اصل المال كما في قضاء
 الحامية اه ولا شك ان الخط اعم من ان يكون عالم او بالطائع الذي هو الختم فاهم والله اعلم (سئل)
 في رجل له مرقى كرم آخر وقد اختلف معه في قدره حرب الكرم يريد ان يخل له دراعا او درعاين
 وصاحب الدار يطلب مقدار ما يسع دواءه الموقرة اجماله دحولا وحر وحا فلما الحكم (اجاب) يحكم
 لصاحب الممر بمدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد
 صاحب الدار ان يبنى في ساحة الدار ما يقطع به طريقه لم يكن له ذلك ويسى ان يرك في ساحة الدار
 عرس باب الدار الاعظم فكذا يقول في رجل له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان عرس
 في ارض الكرم ما يقطع به طريقه لم يكن له ذلك ويسى ان يرك له في الارض عرس باب الكرم الاعظم
 ولا شك ان النص على ذلك في الدار نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي حياء والله اعلم (سئل) في ام
 ظهرت ابنها بمخمار ودفعته لها ثم ماتت الام فادعى قتل ورثتها على البت الحمار اه عارية وادعت
 هي اه ملك والام من تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول قية الورثة (اجاب) المحار
 للفتوى اه ان كان العرف مستمرا ان الام تدفع ذلك الحمار ملكا لا عارية لم يرد في قول هذه الورثة اه عارية
 والقول قول البت في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنطوق اليه العرف وقد صرح بذلك
 غير واحد من علمائنا والله اعلم (سئل) في رجل مات زوجته عن اسلاف لها متصرفه فيها وتدعى
 امها في نهبها المالها كانت دفعت عارية والروح يسكن كرم ذلك للام هل القول قول الروح حية
 وعلى الام البينة ام على العكس (اجاب) القول قول الروح حية على بن العلم والمنة على الام واقعة اعلم
 (سئل) في امرأة ماتت منها مملكت ما في بيت زوجها من انصاع والامنة مدعية اما كانت عارية عندها
 وابتعت شيئا من تركتها ميتة ودفعته معها من انصاع والامنة مدعية اما كانت عارية عندها
 تركه مطلقا وفي امه ملكة بما يصلح له خاصة وفيها هو مشترك بالصلاح وفيها هو خاص بالنساء اه ركة
 حية ولا يبعد سبها في حصة الروح لمبر ضرورة ونقص حصة الروح فيما دفعته معها ان تلفت
 به والا يشن عليها لظنه طلقه كما هو صريح كلام العلماء في الحار واقعة اعلم (سئل) في امرأة ماتت
 في بيت زوجها الذي به اساسها فمحت امها وصرة امها على البت وقلنا حج ما به وسلمته لاحيها
 لا ينها وطلب الروح منه ما رصه الله تعالى له من اساسها المذكورة فادعى الاح امها كانت عارية بيدها
 فلما الحكم (اجاب) القول قول الروح مع عيها اه ملك زوجته ادعى ما يستدل به على الملك وصح
 اليه وقد وجد وصح بيدها عليها واليمين على الروح على بن العلم انه لا يعلم انه لمدها والينة على المدعى
 والله اعلم (سئل) في لو كان في البلدة قاصيان فوقعت الحصومة بين المدعين فادعى بريد ان يخاضمه
 الى قاص منهما والمدعى عليه يريد الآخر فلم يكن الخيار (اجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد
 وعليه الفتوى قال في البحر وهو ما تلاقه شامل لما اراد المدعى قاضي عمله المدعى عليه واراد المدعى
 عليه قاضي عمله المدعى وما لا تعد القصة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فاراد المدعى شاعيا
 مثلا والمدعى عليه مالكبا مثلا ولم يكونا من عملهما فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر اه ادبت
 مرارا اه كلان البحر (اقول) وقد ادبت به ايضا مرارا كثيرة والله اعلم (سئل) في اداى مستأجر

مطلب لا يعمل
 مكتوب الوقف
 الذي عليه خطوط
 العضاء الماصين

مطلب رجل له ممر
 في كرم احاص مع
 صاحبه في مقداره
 يخلد قدر الباب
 الاعظم للكرم كما اذا
 كان في الدار

مطلب حورب امها
 بمخمار ثم ماتت فادعى
 ورثتها العارية فالدار
 على العرف

مطلب ادعى الام شيئا
 من اعيان تركه امها
 اه عارية فالقول
 للروح

مطلب ادعى من تركه
 انتم شيئا ودفت
 واحدت شيئا

مطلب القول للروح
 في تركه الروح
 لو ادعى الملك

مطلب اراد المدعى
 عليه قاصيا واراد
 المدعى غيره

حرم وقت من ماله . . . احكم حبه ماله من الاحراء واحلف مع اقتره في هذا
هل اعور هل اسحر ام قول اسحر وانما قول اسحر هل يكون مع اي من
(احب) لا يكون اعور هل اسحر لا جرح لا بدعي بدعي سائله فب واسله قول اسحر
ما من لا محصه في حرمه ايه في حوايين لا اقراره على اوصف لا يصح اما ان اسحر
مد سائله مجرد دعواه منه سحره ايه كي هو صاهر واسه انتم (سل) في مس حرم
ار رجحه مسبه على الادب لانا . . . ووجه وحكم اساسي . . . ورهن على احكم اسوي . . . ايه
سماهل يعمل جام لا (احب) صما

حجروا اسوي . . . سل . . . لا بدعي اصول من انان
وانا هل دفع للدي . . . فتدوير دواء ناه
وحذب سده يندافق . . . وه سه كل ي سرو
فه الخواص السؤال وسره . . . ا . . . داه . . . عده من الاركان
فده الزملي . . . ادس لا . . . حرم امامه من الاحل

وانه انتم (سل) في حل دفع لوجه تصاو ارا او مسس م حصل هه ويدها محصه بين
ما عسل الا من وقت بل اعصى هه هل اعول قولها او قوله (احب) اعول له لها الا انه
لا بدعي اعيا سلها وهي سكره وانها انتم (سل) في حل دفع لا حرجه سه فرس لم دعي
اندفع له ايه هه وانما دفع اهتصر هل اعول قول اندفع اه هل اندفعوه له (احب) اعول له مسبه
في ديب ييه احله . . . وانها انتم (سل) في رجل باع آخر بورا من معلوم وسلمه له لم طاه
وكره اه وادى له وهه له وانكر هه وصل ردده سلمه له او دفع سه وفتح سرده سه
برمات سلمه هل اعول قول اساع اعيا وهه له او قول مدعي اليه ييه (احب) معاته وس مالكة
يصم فسه لم فب سهه فافض امي ادعاء سلمه فب اسب معاله فها من اندى فب سلمه اليه
ومدعي اليه على مدعي البيع اييه لانكا . . . امر الوافره رجاء انكي له ييه سلها وان ادم كل منها
يه على ما عي فيه اساع مندمه لان البيع اقوى ليكونه اسرع صا من اليه لا يلا فص الا امر
واسع صح بدوه وانها انتم (سئل) في اهل فره سلها هوا من سلعا به دعي بعضهم ليس
في دفعها لم ما لها وسعد الاخر اسبع سر امام لا (احب) ان حوايما وسعدوا وسهاده ام
لهمه صح به رايلي هل لا يها اذا امعاك لم معي امعا هه فتاحس اليه فترد وانها انتم
(سئل) في ساء امر ذكره خدمه من هو في حسمه لمي هو انتم ساءه وحس فخرج من عه
وتهمه انه محمد الى سه وكسره في حرم ييه واخدمه كدما لمعا به ادم امامه سلمه سره مسبه
استقره واستقراره في ديه على ما سوجه هل لسمع اعاصي والخل هه هل دواء وهل
سهاده من هو مستخدمه واكاه وشه من طعانه ومرفه والخل اه معروف بح احسن
الخواص ولكم فص الخا (احب) فسو لسج الاسلام الى السعد العماي رجاءه تعالى
في مل ديب قوي فانه محرم على اعصى ساع مل هه اندوي معتلا لان مل هه اخيه فهد
فما بين اسجره واحلا دهم فيما بين اناس مسهده ومن لسه رجحه انه تعالى فها لا
لحكم ان لا يصوا الى اسل هه الدوي مل معروف اندعي وخجروه عن التصر مثل ديب

مصب . . . اسحر
في حبه اوصف . . . ادب
ومهل في اسناد
اس صرو مصر
من

مصل في مسحر
ا رجحه مسبه
على الادب سه

مصل احلف
اره حرم في س فعل
اصعب من وقت
هه

مصل دفع لآخر
ورام فعل اندفع
هي فرس وقت
الاخر هه

مصب دفع لآخر
ورا فكر اسراء
وارعي اليه

مصل فريه سلها
نواب سلطانه
سهده بعضهم ليس
لا دفع لمن شاولها

مصل في ساء امر
ذكره خدمه من هو
في خدمه على بعله
مه الخ

العمر المحدث ونثله ابي شيحة المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمذاني صاحب تصوير
الانصار لا يشار ذلك في غالب القري والامصار وتؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تعاق
ما حلاف حال المدعى وحال المدعى عليه وتزيد على ذلك فحار بعدا شهادة من يشاء يعشني وبعده
يعدنى فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم امانه واما ليه واحسون ماشاء الله كان وما لم يشأ لا يكون
(سئل) في امرأة وقف ابوها انا مكي على اولاده الى من حلقهم ومل الوافى بعد الحكم يصح
الوقف ولرومه فاذن بعد مدة تريد على حبس عشرة سه ان بعض الموقوف ملكها ابوها وان دفعه
لم يصادف محلا وهي شاهد العرف في الاماكي المذكورة على ما شرط ابوها الوافى وتخص ما يخصها
من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة ام لا (احاب) لا تسمع لامور منها عليها برف
اسيها الاماكي الى تدعيها وتاولها ما يخصها من الوقف شرط الوافى وتركها المارة في ذلك
ولم حصرة السقطان بصره الله تعالى عن سماع ما يفتى عليه حبس عشرة سه فان معه اقساما عن
سماها يابحهم تاريخية في معهم عن القضاء في الحاد به المتعنه هذه المدة فسمع سرنا والله تعالى اعلم (سئل)
في ورثة افسموا عليه كرم ثم ادعى احدهم الكرم ان والده ملكه له في حال محنته وسلمه له فهل تسمع
دعواه وتقبل بيبته ولا يجمع من ذلك اقسام العدة (احاب) نعم تسمع دعواه وتقبل به ولا يجمع من
ذلك اقسام العلة لحوار ان تكون العلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في الرأية
والخلاصة والامار حاشية وجمع الفتاوى نقلا عن القاضي الامام وعرف من كتب المذهب في الخلاصة
لو ادعى شجرا فقال المدعى عليه ساومي ثمرته او اشترى مني لا يكون دعوا لحوار ان يكون الشجر له
والثمره لغيره والله اعلم (سئل) في محنت على قرية يدعي الذي فاطمه على احسانها عمل معلوم
عليه بعد ان تم حول المقاطعة وولى غيره ثم تاب حول الاماكي مسكر اعله ثام عليه وهو يسكر ويقول ملاك
على شيء هل تسمع دعواه عليه ام لا وهل القول قول المحنت المقاطع ولا يلزمه يمين (احاب)
لا تسمع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على الاحسان لا تخور
باحاق الاثمة والاحسان قال في الرأية في السامع من كتاب الفاطم يكون اسلاما وكهرا وخطا بعد ان
قدم فرعا فتمس من سماعه الاذان وعلى هذا اذا احدا احد المكس او الصراث مقاطعة فقالوا (سار ك)
ناد) ووقعت بسر اى الجديدة واقعة وهي ان واحدا فاطم على مال معلوم احسانها اعني الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فصر نواعلى باط ولا ب ووقا و مادوا (مار ك ناد) لمقاطعة الاحسان وكان امام
الجامع فامسما عن الصلاة حلقه حتى عرس على هذه الاسلام احدا من هذه المسئلة اه وقد انعقد
الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع الدعوى به والاجماع معقدا على عدم حواره ولو ادعى عليه
من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ منه المال فالقول قول المحنت لا يسكر والمأخوذ منه المال المدعى
واما المقاطع المذكور فلا تصح دعواه باجماع المسلمين والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر اه
تعدى على فرسه وركبها في المرى وهلك فاحاب اهل شدة عليها ولم يركبها واما رآها في المرى
وازاد ان يركبها لحاحه عرصت له فلم يركبها صلاحا لركوبه فهل حواه هذا يوجب الضمان ام لا
(احاب) هذا الجواب لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يثبتان واقعة اعلم (سئل)
في رجل ثبت عليه اعتراى به بعدى فرس فلان لم يدع وركبها بعد اذ به والرمة القاضي ضمان قيمتها هل
القول قول المرى في مقدار قيمة الفيل او كان او كثير او على المقر له ان يتولى دعواه الرأية ام لا (احاب)

مطلب في امرأ
وقف ابوها انا مكي
ثم ادعى ان بعد ما
وقف ابوها لا تسمع

مطلب في ورثة
افسموا عليه كرم ثم
ادعى احدهم انه
ملكه له ابوه

مطلب في محنت
على قرية يدعي الذي
الح

مطلب في رجل ادعى
على آخر اه بعدى
على فرسه وركبها

مطلب في رجل ثبت
عليه باعتراى به بعدى
على فرس فلان الح

القول في مقدار القيمة قول المحدثي عليه وعلى المعرلة اليعة على الريادة التي يدعيها وهذا ما حارح
 علما شاء الله اعلم (سئل) في رجل ي في ارض يرمي شخص اهلها ملكه وهو ساكن فهل اذانت
 اهلها ملكه يكون الساء للاني ام سكونه يكون اذناويكون الساء للمالك (احاب) لا يبس لساك قول
 الا في مسائل ليست هذه منها فالسواء للاني وللمالك الرفع الا ان يصير بالارض فله تلكه قيمته مقلوما
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة سافر عهار زوجها فزارا من حقها في عام سنة فحاف الهلاك
 فاسلمت عبداهما وركب بناصريرة بطيعة لهما سدا له فانت فادعى على اهلها انكم فرقتم بين
 روحتي وبها ومات بسب ذلك فليكن ديسها هل تسمع دعواه بذلك ام لا (احاب) لا تسمع دعواه
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اقر على صه عال واشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض
 هذا المال قرص وبصه وما عليه هل اذا قام على ذلك بنة تفل ام لا واذا لم يقم البينة هل يحلف
 المعرلة ام لا (احاب) نعم قبل دعواه وسمع بينه ولا يسمع الاقرار السابق كافي الاشياء فلا
 عن القيمة حتى قل وقد ادب احدا من الاولين بان الشهود اذا شهدوا بان المعص لاحقيقه له وانما هو
 فعل موافق وحله قبل اسه وحيث قد مدعى الرابا البنة فعل الطالب اليين لا به ادعى عليه فلا
 لو اقر به لزمه فاذا انكر يحلف والله اعلم (سئل) في قره سارع فيها حارح ودويك كل يدعي الشراء هل
 اذا ارجاوا تاريخ دي اليد اسق ترحح فيه ام بنة الحارح المأخرة التاريخ (احاب) يعمل بالاسق
 تاريخا وحال هذه والله سمع (سئل) في رجل ادعى لدى قاض ان فلان من فلان المتوفى بمكان كذا
 سارح كذا والده وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينه لدى حصم بطريقه الشرعي
 فادعى الا ان لدى قاض آخر على من بيده شيء من التركة ذلك فانكر بسه فانما شاهدان شهدا ان
 قاضي بلد كذا اشهدا على حكمه ان هذا الرجل اس فلان وارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك
 ويحلف وارثا ام لا (احاب) نعم يقبل ذلك ويحلف وارثا في جميع الفصولين وغيره لو ادعى انه وارث
 فلان الميت وشهدا ان قاضي بلد كذا اشهدا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث
 له غيره يحلف وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهدا ان قاضيا من القضاة اشهدا انه قضى لهذا على
 هذا ما لب او بحق من الحقوق او قالا لشهدا ان قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهدا ان قاضي
 الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر بسه لاختلاف في قول مثل ذلك والله اعلم
 (سئل) في رجل ادعت عليه روحته بمهرها المعجل وهو مقرر به ومهره طاهر وطلته فامتنع لذلك
 هل للقاضي ان يسأل من حبراء عن عسرتة فاحللا ويحلف بسله ام لا (احاب) نعم للقاضي ذلك والحال
 هذه كما فعله الطرسوسي في اجمع الوسائل والله اعلم (سئل) في رجل باع قره لسان فادعاها آخر
 فاقام المشتري بينة على المدعي انه باعها لثامه هل تقبل بينة ام لا (احاب) نعم تقبل بينة المشتري على
 انه باع المدعي لثامه والله اعلم (سئل) في محله قسمت بين ورتة فادعى رجل على واحد منهم حصصه ثمانية
 فيها عيسها واقام بسه والآ حرافات هل بعد الحكم فيما يد العاثب ام لا (احاب) لا يند فيما يد العاثب
 وانما يند على الحاضر فيما في يده كافي جميع الفصولين في الرابع والله اعلم (سئل) في امرأة ادعت
 على زوجها بعد الدحول انها لم تقص مهرها الذي شرط تعجيله لها هل تسمع دعواها ودعوى من
 يقوم معها في ذلك ويقص لها ام لا يقص لها حيث سلمت بسها (احاب) حيث سلمت بسها لا يسمع
 دعواها فيما شرط تعجيله على المعنى به والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاء وابها يد المدعي عليه غصب

مطلب في ارض
 غيره وهو ساكن الخ
 مطلب في امرأة سافر
 عهار زوجها فاسلمت
 عبداهما الخ
 مطلب في رجل اقر
 على صه عال ثم بعد
 ادعى ان بعض قرص
 وبصه رباح الخ
 مطلب سارع حارح
 ودويك في قره الخ
 مطلب في رجل ادعى
 ان فلانا المتوفى والده
 وانه لا وارث له غيره
 الخ
 مطلب في رجل ادعت
 عليه روحته بمهرها
 المعجل وهو مقرر
 طاهر الخ
 مطلب في قره باعها
 لسان فادعاها آخر
 الخ
 مطلب في محل قسم
 بين ورتة فادعى
 رجل على واحد
 منهم حصصه الخ
 مطلب في امرأة
 ادعت على زوجها
 بعد الدحول انها لم
 تقص مهرها المعجل
 الخ
 مطلب في رجل ادعى
 على آخر شاء وابه
 غصبا

مطلب في رجل

اشترى ثلثي مرس
فادعت امرأته لها
رسمها الخ

مطلب في حصان
بين اثنين لاحدهما
الربع وللآخر نابه
فباع الخ

مطلب في رجل تلقى
بناع ابنه ونصرف
فيه مدة ثم ادعاه الخ
مطلب رأى غيره
يتصرف في ارض
رماها ولم يدع لاسمع
دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة
الذئبة في ملك مائع
فادعى الخ

مطلب تسمع الدعوى
على العاصب وان
لم يكن المدعى في يده
مطلب ادعى كل من
الحارح ودي اليد
الملك المطلق

مطلب ادعى العاصب
انه ساق قرته ودو
اليده ساق قرته
فادعى الخ

مطلب ادعى دواليد
الشراء والحارح
الملك المطلق وقضى
له الخ

مطلب في رجل
باع لرجل مقصود

فادعى الابداع هل تدفع دعوى المدعى ام لا (احاب) لا تدفع الدعوى في هذه الصورة وان افام
دواليد اليه على الابداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
ثلثي مرس وتسلها منه فادعت امرأة ان لها ربعا فيها وصدقه على ان الثلثين شراء من النافع المذكور
فهل يسمع دعواها على المشتري المذكور بنية النافع ام لا تسمع الا على النافع ولا يكون المشتري
حسبا (احاب) لا تسمع دعواها على المشتري حيث سدد على الشراء المذكور او كذبه واطم رها
على ذلك اد المشتري ليس بحصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعى عن العاصب كما صرح به
في جامع الفصولين في الفصل الرابع في بيان بعض اهل الحق عن الحصص في الدعوى والخصومة وغيره
والله اعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي حصته لرجل بغير
اذن الآخر ومات عمده ولم يخرج صاحب الربع ببيعها واراد خصم الشريك النافع ويقول فيمت كذا
والنافع يقول كذا ما نص في القصة قول من مهمما (احاب) اقول في القيمة قول النافع بيمينه
والسنة على الآخر واقفا اعلم (سئل) في رجل تلقى بناعا والده وتصرف فيه كما كان والده من غير
مبارع ولا مدافع مدة تسوى عن حصص سنة والآن رد جماعة يدعون ان البيت لخدمه الا على
فهل يسمع دعواهم مع اطلاعهم على التصرف المذكور واطلاع آباءهم وعدم مانع يجمعهم من الدعوى
(احاب) لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في قفاوى الولوالحي ورجل نصرف رماها في ارض ورجل
آخر رأى الارض والنصف ولم يدع ومات على ذلك لم يسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك
على يد النصف لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماعها من صح باب الروير والليس واقفا اعلم
(سئل) في واصل يدعى ولادة الذئبة المتعارف فيها في ملك مائع فادعى هل يدفع الحارح الذي
يدعى الملك المطلق اذا افام كل بنة على مدهاه (احاب) بتقوى اليد مقدمة لانه حصم عن يلقى الملك
عه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه عصب منه حلا فتمت كذا فانكر المدعى عليه وحلف
هل تسمع بينه بعد الخلف ام لا وهل تقل هذه الدعوى وان لم يكن الحل في يد المدعى عليه ام لا
(احاب) نعم تصح الدعوى على العاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث اراد قصيبه بمص ولا يمنع
بيمه قول اليه والحال هذه والله اعلم (سئل) في دي يد وحارح متارفا في حمل كل يدعى الملك
المطلق وثار يجهل ما سواه من مهمما المعدم بينه (احاب) بينة الحارح مقدمة وكذلك لو كان دعوى
الملك نسب الشراء واحدهما دو يد والآخر حارح فالحارح مقدم والحال هذه واقفا اعلم (سئل)
في رجل عصب ثورا مدعيها له ساق قرته ودواليد على له ساق قرته اذا افام كل بنة على دعواه
من الله ول من اليتيم (احاب) المقول بنة مدعى الساق من قرته فانه الساق يد عليه صرح به
في البحر وجامع الفصولين وكثير من الكتب والله اعلم (سئل) في دي يد وحارح متارفا في قرته
دواليد يدعى شراء والحارح يدعى ملكا مطلقا ورض عليها وحكم لها بها وسد لها هل تسمع
دعوى دي اليد بعد ذلك على ملك مطلق او نسب غير الشراء (احاب) لا تسمع واقفا اعلم (سئل)
في رجل صاع له حمل مقصود به وسهم وعاب عنه اياما ومات الشرع عليه فسمع انه لخل الغلاني قصي
اليه فلما رآه اشتد من الشرع عليه فقال ما هو حتى في غير محل الراع ثم تبسبب فعلم انه حله هل اذا ادعاه
وافام عليه عدلى شهد الله به تسمع دعواه وتصل بينه ام لا (احاب) في المسئلة للاختلاف كلام حاصله
اختلاف واصطراب وبني الفصل يقال ان لم يكن هناك دعوى وراعي واهوا ليس له ثم ادعاه

الخ

للمسئول وان كان حال الدعوى والبراع لا تقل وبذلك وفق في جامع الفصولين بقوله ويلوح لي
 ان الخلاف واقع فيما لو ابرأ المدعى قبل البراع وامالوقله مع وجود البراع يدعي ان تسئل دعواه وهذا
 على عكس دى الدين ثم قل هذا ماورد على الخاطر الفار في تحقيق هذا المرام على حسب ما افصاها الوقت
 والمقام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل الصعاب اه والله اعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدرا
 معلوما من وقت حذاهمدة سنين سئلت من ابن الناقض فقال من حدثني ثم سئلت ناسا عن ذلك فقال
 بامته عن ابن ابن الواقف واقامت على ذلك مدة هل يقل بينها ولا يبعد هذا تفصيلا (اجاب) نعم
 يقل بينها ولا يبعد هذا تفصيلا ما في الراية من التناقض بيني وبين الجاهل والله اعلم (سئل)
 في رجل اشترى عبدا كرم ثم هو واصع يده على الكرم ثم مضمون في شخص بعد مضي سنة على
 مشتري العبد ان الكرم كرمه كان اشتراه من فاعل العبد وان العبد رل كرمه ويظاله ثم العبد واطهر
 حجة شاهدة له بانه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العبد ام لا (اجاب) ليس له
 دعوى مسموعة والحالة هذه اذ طلبه اثني احارة صما وهي كالوكالة السابقة والغالب فيها لما نشر
 البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع النافع فاذا اتهم فلا يحل امان يعترفه بالملكية فيجب
 عليه دفع مخصصه اليه واما ان ينكر فكون الرهال على المدعى واليمين على المدعى عليه اماره اذ اول
 قد صرح في جامع الفصولين واكثر كتبت المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقصه احارة لبيع العبد على
 واما رهاق الثاني فلما فيه وفي اكثر كتبت المذهب بان الاحارة اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث
 فلما في اكثر النور والتشروح من ان المطالبة بالثمن لمباشر العقد لا للمالك قل في جامع الفصولين
 وعبره لو اراد المالك احدهم من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفصولي وكله نفس ثم هو هذا
 كله ظاهر لمن له ادى المام بالمذهب هذا ولو لم يطلب الثمن وطلب قصصه العبد استثناء فلا بد من تعيين
 وزن العبد المدعى به وبين نوع العبد لكونه مثليا وبين ذلك في الملى شرط لصحة الدعوى قل
 في حواش الفصولي رجل ادعى على آخر ان يصب من كرمه وقرا من الاعاب وقطع من اشجاره
 كذا وقرا من الحطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع
 العبد والحطب فان قيل ان كان في العبد يشترط هذا لا مثلي فلماذا يشترط في الحطب المستهلك
 وهو مضمون بالقيمة وقد بين القيمة قال لا القيمة تتفاوت تفاوت النوع والصفة اه من الحورا
 او الفرس او غيرها ذلك واه رطب او ياس ولم يبين مقداره فلا عرفه صادق في بيان هذا ولا بد
 من بيان ذلك اه فتوفه ولم يبين مقداره لان التوفر يخالف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط
 في الشهادة وذلك ليتصور لاحكام ما يحكم به للمدعى والله اعلم (سئل) ومن امهم نصرب آخر فرجع
 اليه فانه يده لا يستحق قبله حقا واراها ما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى اوليائه وقيل
 بينهم ما كان صر به قل ذلك الاشهاد ومات به ام لا (اجاب) لا تسمع دعوى اوليائه والحال هذه
 كما هو ظاهر اليال لمن صرح طرف اعلة من اماله في فقه الامان والله اعلم (سئل) في ثلاثة احوة اشعاه
 عائلهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوت من لاجيه سبوا وشراء وجمع الضرر من
 مات احدهم عن ثلاثة سبب كذا ومضوا على امرهم فاحتج لهم اموالهم اشعاهوا فادعى عنهم ان
 السلتان الثلاثي والذين العالين له حصة دوهم واربرصوكا كتبت فيها اشترى لعمه دون
 سيرة وصدقه احوة والاولاد احيه سوى واحدا دعى حصته فيها فانكر وحلفه الحاكم لكونه دايد
 ظامرة ومع ابن الاح والا ن يريد اقامة برهال شرعى بينة عادلة تشهد امهم كابوا عائله واحده

مطلب في امرأة
 كانت تتناول قدرا
 معلوما فالت عليه
 الخ

مطلب في رجل
 اشترى عبدا كرم
 من واصع اليه ثم
 ادعى شخص على
 مشتري العبد ان
 الكرم كرمه ويظاله
 الخ

مطلب رجل ادعى
 على آخر ان يصب
 من كرمه وقرا من
 العبد او الحطب الخ

مطلب فمن اثم
 نصرب آخر فاشهد
 له الخ ثم مات هل
 تسمع دعوى الخ

مطلب في ثلاثة احوة
 في عائله مات احدهم
 عن ثلاث سبب الخ

وكسبهم بينهم وكل موقوف لا يحل بيعه وشراؤه وسائر تصرفاته كما شرح اعلاه وانهم موقوفون على امرهم بعد وفاته لا يحل بيعه وشراؤه ولا تصرفاته في حق الصكوك اشترى لنفسه دون غيره ام لا (احاب) اذا ادعى الحصة شركة المصارعة وامام بية امها من الشركة نقل ويحكم له بخصته وان كتب في ملك التابع انه اشترى لنفسه اذ قرر ان احد المصارعين لا يملك الشرا لنفسه خاصة في ميراثها ما اهلوه وكسوتهم وقد قرر ايضا انه لا يشترط في شركة المصارعة التصبيع عليها بل يكفي ذكر معاها ولا ينعى مع القاضي السابق لانه ساء على عدم اليقينة والله اعلم (سئل) في حصة اعمار طهر او على بنت رجل واحد او له اموالا واثوانا ثم ايه واحد ان من الحصة الا حد من اهل له فالحصة الاثني بجميع ما احدوه له من الاموال والاثواب وخص ذلك كله منهما (احاب) ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلما ارادوا الدعوى عليهما ما جميعا ومطالبتهما ودها عليه وان لم تكن بايديهما واراد المالك احدها فليدفع الدعوى على من هو سببه وان اراد المصنوعين وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك محصور الكل بعد استثناء شرائط الدعوى فاليقينة فالصمان عليهما بحصة وان ثبت ما في الشركة فكذلك وان ثبت ما في الشركة فان قالا اعتصما واحدا كذا وكذا وكما حصة قصي عليهما اما برهان الاول فلما صرحوا به فاعترضوا على دعوى المالك المعلق لا يصح الاعلى دي اليد ودعوى الصمان تصح على غير دي اليد فطر في دعوى المدعي ثلثا فيعمل معه ما ذكره واما برهان الثاني فلما صرحوا به ايضا في الاصول والفرع من ان اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيصاف الى كل واحد منهم كلاكاه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحدا وفيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبل الثاني كالاقتداء على العبد وسوءه والاشتراك ما يحتاج اليدهم وهو متصور حتى لو قدر ما هم من طهر واحد كل واحد شيئا ما اراده فالصمان لذلك الشيء على احده خاصة حيث لم يصاب بايديهم عليه حتى لو ثبت لعاقهم عليه فالمالك محبر بيمين من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة العاصب وعاصب العاصب ولا بأس بذكر شيء من الدروع شاهد على ما ذكره فقول قال في جامع العنود في الفصل الثالث راجع الى رشيد الدين عصب فما مر من عليه آخر انه قد قصي له ثم ان المعصوب منه رهن على عاصبه ان القن ملكي لا تقتل بيته اددعوى المالك المطلق لا يصح الاعلى دي اليد لكن لو ادعى على غير دي اليد انك عصب هي تسمع في حق الصمان الا ترى ان دعواه على العاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد عاصب العاصب ولو رهن المعصوب منه على المقتضى له ان هذا القن ملكي تقتل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي الدين في الشركة الفاعلة معللا لاستوائهما في المباح المأخوذ بايديهما لانهما استويا في الكسب وفي كونه بايديهما فكان في يد كل واحد منهما النصيب طاهرا فلا يصدق فيما اراد عليه الا بنية فهو صريح في تحريم اليد الذي هو المدعى ويؤيده اهم صرحوا قاطبة بان الفتوى على تصور عصب المشاع وهو بما قطع الشب وفي التنازع حاية من باب العصب فقال عن السراحية رجل قال اء مسا من فلان الف درهم وكما عشرة قصي عليه بجميع الالف اه ووجهه انه ادعى الاشتراك في العصب ومن لو اراده وضع يده على المعصوب وقد رد اقراره على غيره وفي اقراره على هه فثبت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك فاليقينة تعدبها كما قرر ان حية الامرار قاصرة وحصة اليد متعدي وقد قرر وجوب الصمان بسبب اليد الطللة المريية ليد المالك الحقيقية والحكمة فالحقيقة مثل عمل العاصب

ملك في حصة احدوا
من مير رجل او اولا
فمن ياتسب منهم
تسمع دعواه عليهما
ان كان الخ

مطلب دعوى المالك
لا يصح الاعلى دي
اليد ودعوى الصمان
تصح على غيره

مطلب الاشتراك فيما
لا يتجزأ يوجب التكامل
مطلب رهن على
عاصبه اهل يملك لا تقتل
بيته

مطلب الفتوى على
تصور عصب المشاع

مطلب في اراد اليد
الحقيقية او الحكيمة
او اوارتهما

والحكمة مثل فعل عاصب العاصب غلاف ما اذا استياكر وأخذ الحب قبل الميع كما حقق وحرر
 في محله والكلام فيه يقول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الطاهر وعليه ديون لا ماس فهل
 دعواهم على وكيل بيت المال أم يصيب العاصي وصيا يدعى عليه أم لا (أجاب) قدر مع مثل هذا
 السؤال لأسادنا شيع الاسلام الشيع محمد بن الشيخ سراج الدين الخائوني فأجاب بقوله المصوم
 عليه لو لم تكن لامت وارث جاء مدعى للدين على الميت نصب العاصي وصيا للدعوى انتهى قول
 وطاهر هذا إن وكل بيت المال ليس محصم أدلوا صلح لكونه حصيا لما أحاج الى نصب العاصي حصيا
 مع وجود وارث أسبه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى عقارا في بدعائه ارتاعا عنه فادعى الخال
 الشراء منها وقصها النبي واحضر شاهدين شهد أحدهما ما فرأوا الأم يبيعها له وقصن منها سه وشهد
 الآخر له بالشراء والسلام وقصن النبي وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا أم لا
 (أجاب) نعم تقبل شهادتهما في جامع القبول ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه أقر به
 نقل انتهى وقال في البرارية وفي الاقصية شهدا على السح ملا بيان النبي أن شهدا على نص النبي
 نقل وكذا لو من أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
 لأحدهما على قص النبي فلا حاجة الى بياض الحال هذه والله أعلم (سئل) في إن كبير ذي راحة
 وعال له كس مستقل حصل بسنة اموال ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته (أجاب)
 هي للأس تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كس مستقل نفسه وأما قول علاننا
 أب وإن يكسنان في صفة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب ادا كان
 الاب في عياله فهو مشروط كما نعلم من عاينتهم بشرط منها اتحاد الصفة وعدم مال سابق لهما
 وكون الاب في عياله ايه فادع عدم واحدتها لا يكون كس الاب للاب وانظر الى ما علواه
 المسئلة من قولهم لأن الاب ادا كان في عياله لا يكون معياله بما يصح فدار الحكم على ثبوت
 كونه معياله في فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن كبير وابن صغير لآخر
 تركته فزاعها الكبير ونشأ في خدمته ومن حمة عائله مع امه المغاربت لهما في السن وحصلوا جميعا
 بالكس والعمل ماذا ولم يكن لهم مال واحلوا فيه بالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا ميسر له
 بالعمل واسه يدعي منه نملة واحواه يدعيان ثلثيه فبماهما وإن ابسه لاحصه له معهما لكونه معيالا
 والده فما الحكم في ذلك (أجاب) ان ثبت كون امه واحويه ثالثة عليه وامرهم في كل ما يفعلونه اليه
 وهم ميسرون له فالكل كله والمول قوله في ياله به يمينه وليتق الله فأجره امامه ومن يديه وإن لم يكونوا
 بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الابنة سوية فلا اشكال
 وإن كان امه فقط هو الممس والاحوة الثلاثة ما فيهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا يقيين والحكم دائر
 مع علمه باجماع اهل الدين الخاملين لحكمته والله أعلم (سئل) في احوين لا كلاهما في عيال الاب
 عرس أحدهما شجرة بين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي للعارس أم تكون ميراثا بينهما على الاب
 (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله ادعى للاب ولو عرسها الاب المذكور قل علما ما
 في الاس والاب الذين يكتنه ان جميع ما اكتسب للاب لأن الاس بعد معيالا به حيث كان في عياله الا ترى
 انه اذا عرس شجرة يكون للاب صرح في الخلاصة والبرارية وجمع الفتاوى وعبرها من الكتب فيقسم على

مطلب في ميب لا وارث
 له وعليه ديون لا ماس
 الخ

مطلب في رجل ادعى
 عقارا في بدعائه ارتاعا
 عن امه وادعى الخال
 الشراء منها الخ

مطلب في إن كبير له
 كس مستقل يكون
 بعد موته لورثته
 لا لابي

مطلب بشرط في كون
 كس الاب للاب
 اتحاد الصفة وعدم
 مال الخ

مطلب في رجل مات
 عن ابن كبير وابن
 صغير والكبير
 ولد فاكس وامالا
 ثم احلوا الخ

مطلب في احوين
 كلاهما في عيال الاب
 عرس أحدهما الخ

مطلب في رجل ساكن
ببساتيه ولا يعرف
له مال مخصوص هل
يكون الخ

مطلب حاصله انه
لوانع محصره فريده
اوروجه ثم ادعى
ملك المسع لاسمع
بخلاف الاحصى مالم
يصرف المشتري

فرائض الله تعالى بصفه العارص و بصفه الاحيه حيث لا وارث له غيرها والله اعلم (سئل) في رجل ساكن
ببساتيه وفي حله عياله يصعب يتعاطى اموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه
وما يوجد عنده ما يملك لابه ولا يخفى فيه ارث ام يخفى فيه الارث (اجاب) حيث كان من حله
عياله والمعين له في اموره واحواله شمع ما حصل بكمه وحمه كده وبه فهو ملك خاص لابه
لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجمع له ما يملك حله اموال لاه في ذلك لابه معين حتى
لو عرس شجرة في هذه الحاله فهي لابه بس عليه علما اذا رحمهم الله تعالى فلا يخفى فيه ارث عه
لكونه ليس من متروكه والحال هذه والله اعلم (سئل) من عزم من الشح صالح ان صاحب النوب
عما قل في الراديه في كتاب النكاح في الفصل السابع في نكاح الكرماع شأ وروحه او بعض اماره
حاصر ساكن ثم ادعى لاسمع واحبار القاضي في فواوه انه سمع في الروحه لا في غيرها واحار
اثمة حوارهم ما ذكرناه بخلاف الاحصى فان سكوتهم وف الذبح والسلم ولو حار الا يكون رصا بخلاف
سكوت الحار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه ورعا وساء حيث سقط دعواه على ما عليه
القوى قطعا للاطماع الفاسدة اسمى كلام الرادى وعما في القيه من كتاب الدعوى في مات ما يسطر
دعوى المدعى باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيما مده ورعا وساء وحار ساكن ثم الا
يدعى انها ملكه لاسمع دعواه ان كان حاصرا وقت البيع والتسليم وسا كما وف تصرف المشتري
قبل له فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لاسمع دعوى الحار
بهذا القدر بخلاف ما احاروا المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده او روحه حاصره ساكنه حيث
تسقط بهذا القدر دعواها انتهى والمعرض على حجاب حصرة مولا وما سيدنا بعد هذا وافر الدعاء
والثناء في كل صاح ومساء ان المهموم من العارفين ان الاحصى غير الحار لا يصير كالحار في سقوط
دعواه تصرف المشتري في المسع ربما لم يخصصهما الاحصى بالحار بعد استئناهما الاحصى من القريب
والطوب من حاكم ايه ان وحد قل صريح بان الاحصى كالحار في سقوط الدعوى تصرف المشتري
ربما يفيدون ذلك وتفسيرون من اى كتاب قل وفي اى محل ذكر حتى تسطر لاه وقع في ذلك
اختلف ابن الصبح لارثهم ملحا للاحاب (اجاب) دل في شرح توير الاصدار المسمى مع العفار
في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عتار او حيوانا او ثوبا واسه وامراته حاصر يعلم ثم ادعى الا
اه ملكه لاسمع دعواه بخلاف الاحصى ولو حار الا اذا تصرف المشتري فيه ورعا وساء فلا يسمع
دعواه اسمى بقوله الا اذا تصرف فيه المشتري الخ استثناء من قوله بخلاف الاحصى ولو حار فهو
صريح في مساوئهما اى الحار والاحصى في الحكم وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين احمد الحلي
المصرى ومي في فواوه في كتاب البيوع وبهم التساوى بينهما في الحكم من عارة الاشياء فاه بعد
ان ذكر مسئلة القريب والروحه قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرسا او دارا تصرف المشتري
ربما وهو ساكن تسقط دعواه اسمى بقوله رآه الصغير في راجع لغير القريب والروحه وهو شامل
للحار فان مسئلة القريب والروحه هي الرابع والعشرون واعقها الخامس والعشرون هي غيرها
والارب في مساوئهما في الحكم لا اشتراكهما في العله واما عارة الراديه والقيه فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * اما عارة الزارية فوجب قوله فيها بخلاف الاحصى فان سكوتهم وقت
البيع والتسليم ولو جازا لا يكون رصا تساوى الاحصى والحار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الحاروف البيع والسلم وتصرف المشتري فيه ورعا وساء فيه أنشأت هذا الحكم للحار
وهو لا يباقي الحكم عماء كما تقر رعاة ما يهيه سلك في العارة مسلكا غير مليح فان حقه ان يقول
بعد قوله ولو حاروا الا اذا تصرف فيه المشتري ورعا وساء كما هي عبارة تصوير الاضرار . واما
عبارة الفقه من اول الامر وصحها في الحار ولا يباقي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان
والتوب مع المعار والحار المخاور وما قرب من المنار وذكر الحار لدفع توهم الحافه بالعرب مع
دخوله في معنى الاحصى فان المراد به خلاف الروحة والعرب كما هو ظاهر وقد ذكر ابناء الحنفية
عن علماء مصر تساوي الحار مع الاحصى في الحكم المذكور لاشتراكهما في العلم والعلية الموحدة
لعدم سماع دعوى الحار بعد تصرف المشتري فيه ورعا وساء على ما عليه الفتوى فقطع الاطماع العائدة
وسد باب الرجوع والتمس وهذا قدر مشترك بين الحار والاحصى واشترط فيهما تصرف المشتري
رما بخلاف الروحة والعرب لما ان الحال اكشف للروحة والقريب من الحار والاحصى فاكتفى
فيها بالصور والسكوت واشترط في الحار والاحصى تصرف المشتري رما ررعا وساء لبا كد
عد الحكم ظهور اليليس . هما بعد هذه الحالة فيجمع دعواهما نظرا للمدعى عليه لرجح حاب الحق
بحماه اذ المروم على الحاكم ان يدور مع الحق كعما دار ولدفع ما يقال ان الحار للحال اكشف
من الاحصى فدعى الحاقه بالروحة والقريب قالوا بخلاف الاحصى ولو حار القصور حاله عن الروحة
والعرب في ذلك فالحق بالاحصى وهذا هو القول الراجح في المسئلة وهناك اقوال اخر سماع الدعوى
في الكل مطلعا لاشتراط تصرف المشتري في الكل الحان الروحة بالاحصى دون العرب وغير ذلك
والله اعلم (سئل) في رجل مات وترك عقارا وروحة واسا وشا فادعى وكيل الروحة على الاس
ارثاه فادعى شراؤه من ابيه واقام بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من ممارسته ثم اقر المصطفى له
للسب محضتها به بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لهسا يلزم به وبحكم عليه مؤاحدة له
ناقراره ام لا (احاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع من هذه الدعوى من البت او من ورثها بعد قال
في جامع الفصولين المدعى من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه احد الورثة فمن الوراث
الاخر ان المدعى قال انا مطلق تسمع انتهى وفي الراية اقر المصطفى له بعد القضاء به حرام وامره
ان يشتري له من المصطفى عليه بطل القضاء اصله بره ان هذا العين له بالثراء والارث وقضى ثم قل
لم يكن لي بطل القضاء وقد علم بما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على
غيره من الورثة بالقضاء عليه قضاء على الاخر فدخل ورعا في مقول الراية فاذا اتى بهذه الدعوى
قل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره ويسعد عليه وسواء كان نصريح قوله هو ارث عن ابي
وكدت في دعوى الثراء او ما مره لغيره بالثراء منه بعد قوله هو حرام او ما شترائه منه نفسه بعده
كما يعلم بالاولى وقد اكثر في جامع الفصولين من الرجوع الدالة على ذلك والله اعلم (سئل) في ميراث
يصب في دار آخر فاحلف صاحب الدار مع صاحب الميراث في كونه حادنا قديما يريد صاحب الدار
روحه فما الحكم (احاب) لو كان يسئل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بحسبه
انه ما هو محدث ولو لم يكن سائلا وقها فعليه اليقنة انه ميباه قديما او يسئل ابيه او يسئل بانه
اشرته بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدونه ان لم يحفظ حبراه واقراءه
وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديما ويبقى الحال هذه كما صرح به غالب علمائنا والله اعلم

مطلب في رجل مات
وترك عقارا وروحة
واسا وسبا فادعى
وكيل الروحة على
الاس ارثا لم يتم
للسب محضتها ارثا لم

مطلب في ميراث يصب
في دار آخر فاحلف
صاحب الدار مع
صاحبه الح

(سئل) في رجل ادعى نفعاً معلوماً في حدود على جماعة دوى ايد ارناعى ابيه فاحابوه بانا اشترياه
من ريد كذا ووقع القاض يساويه ويريد اشترى من ابيك وها ما كذلك هل ادانت ذلك باليه
يبدع المدعى ام لا وهل اذا طلب احصاءك شرائهم من ريد وصل شراء ريد من ابيه يلزمهم ذلك
ام لا وهل يكفلون الى بيان النقص الذى اشترى به ريد من ابيه ام لا يكفلون لذلك ولا يكلف شهودهم
ذلك ايضاً (احاب) اذا نعت شراء المدعى عليهم من ريد بعد شرائه من ابيه ان يدفع المدعى المذكور
بالشبهة ولا يلزمهم احصاءك شرائهم من ريد ولا احصاءك شراء ريد من ابي المدعى بالا حاب
لان الشخص قد اشترى ولا يكتسب مكان الشراء وبيان النقص انما يحاج اليه لو احسح الى المساءه للمدعى
والاحابة اليه ها اذا المدعى عليهم يدعون الشراء من اشترى من ابيه لاس ايه فلا يلزم المدعى عليهم
والاشهودهم بحسبة النقص الذى اشترى به ريد من ايه كجواهر طاهر لمن سلطان عليه اسم القبيح والله اعلم
(سئل) فيما اذا ادعى على عمه بتركه حده فقال كان ابوك في عيال ابي ومابله بالركه هل العول
قوله ام لا (احاب) العول قوله حسيه فيما هو تحب يده لان اقصى ما سئل به على الملك وضع اليد
ولو ادعى عليه هزم من عمره ما اوجب فكذلك الخواب والاصل في هذا الجنس ان الورثه من احلف
في موت الامارت فاليه يثبت من يدعى الارث او الزيادة والعول قول من يسكر والخارج هو المدعى
ودوايد هو المكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذ الدليل الملك فلو كان
اس لاح هو الواضع اليد دون عمه كان العول قوله ولو كان للمدعى في ايدهما ساويان ولو كان في يده ثلث
واربائه مال الارب الذى هو حلف المدعى على اس الاح اليه لان ارث الاس يحق وارث اس الاس فيه
شك والاصل ان من ادعى خلاف الظاهر لكونه جارحاً او يشك في ارثه فعليه اليه ومن شهد له
الظاهر بوضع اليد ونحوه فالعول قوله حسيه وهذا هو الاصل الذى يدعى عليه الدعوى وترتب عليه
اليات والاثبات والقبض لا يثبت عليه من كان اليه في حاسه ومن الله عليه بعد ان يطر النظر الصحيح
والله اعلم (سئل) في اراضى بيت المال التى سقطها السامى هضر عاصه في الديوان هل يصب السامى فيها
حصباً للمدعى وقتها ملكاً او وهما ولا يصب حصصاً لكون يده عليها ليس يملك (احاب) لا يصب
حصصاً لمنعهما ملكاً او وهما لعدم ملكها لان السلطان ما جعل له ههالا الخراج الذى كان يحمل
ليث المال فلا ملك له في وقتها ولذلك لا يجوز منه ولا يصح منه وقتها ولا يصرفه فيها بما يجرحها
عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان ان يجرح حصصه الى غيره فدهه عليها يدامه فرجع الى حصة
كتاب الدعوى الشهيرة وهى دوائر في كتب عامشاً وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين احمد
ابن الميتم والى كلام الشيخ قاسم بن قفال وسأول الى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسائلهم الموصوعة
في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة من راحع كلامهم وكلام علماء حيا في حصة كتاب الدعوى او تقع
عه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله اعلم (سئل) في متول على وقف يدعى على رجل اسامى
انه يقسم بعض اراضى من اراضى الوقف لغير طرقي شيعى ورفع امره الى حاكم الشرع الشريف
وطالب من حاسه الكتب على ذلك والطرقي في حدودها بموجب شرط الوافد المخلد بيده ومن
من حاسه ما لا يكشف على ذلك بوجه الاسبابى المصرى في الارض فذكر الاسامى ان الكشف
والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجهه الدوردار ومراده الاشاع من ذلك فهل

مطلب في رجل ادعى
نفعاً ارباقى محدود
حسابه فاحابوه بانا
اشترى من ريد ويريد
اشترى من ابيك الخ

مطلب ادعى على عمه
بتركه حده فقال كان
ابوك في عيال ابي
ومابله الخ

مطلب في حاصله
بيان من عابه الله
وبيان من يصدق
بسيه

مطلب المصطح له ارض
من بيت المال لا يكون
حصصاً للمدعى ملكيتها
الخ

مطلب في متول على
وقف يدعى على
اسامى انه يقسم
من ارض الوقف الخ

نصدا دعوى في وجهه والكف والتحدد ام لا (احاب) محر دا كتب والتحدد بجمع
 معلما اذا محردا عن دعوى وقه اوقف لانهما محر دا طلاح وامساع الدعوى في ذلك في الساهي
 الذي هو الماطع للارض بغير عتائه في الديوان لا يصلح حصلا له ليس ثابك للارض بل انما جعل له
 الخراج الذي كان يحمل لب المال ولذا لا يجوز وقه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك
 من المال ولا يورث عنه ولا سلطان ان يخرجها الى غيره فعد عليها بدمانة ورجع الى خمسة كتاب
 الدعوى الشهيرة وهي دواعي في كتب علماءنا من اراد ان يقف على المسئلة صرخ الفعل فعله رساله
 السج شهاب الدين من رساله الشرح قاسم من قتلوا بارساله الشرح من الموسوعات
 في الاقصاد ومن كارهه فقه لا توقف في المسئلة لظهورها ووصوحها من كلامهم فيما يصلح حصلا
 وما لا يصلح حصلا والله اعلم (سئل) في ساهي ادعى عليه مثله ارضا في يده انها حارية في تيماره
 ويريد ان قسم اليه عليه ذلك هل تسمع هذه الدعوى ام لا تسمع في عين الارض (احاب) لا تسمع
 لان الاراضي ليس ملكا حتى يذيعها بالملك وواضع اليد كذلك ليس له فيها ملك واعا هو مأثور
 بتاول حراهما مفاصحه او وطئه الا ان يوكله السلطان في الدعوى انها يملك ذلك بسو وقدر سئل
 شيخنا السراج الحانوي عن دعوى وكيل بملك فاحاب ما لا يصلح حصلا الا ان يصح السلطان
 حصلا فصير به حصلا يملك المارعة ومثله صرح صاحب البحر في مسائل شتى وبترا من السلطان
 لا يجوز الدعوى من وكلاء من المال اذا ادعى فوص لهم السلطان الدعوى فحينئذ تصح الدعوى منهم
 وعليهم حيث ادن بها السلطان والله اعلم وكتب ايضا على مثله ماضوته لا يكون حصلا يدعى عليه
 او يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك بسو الدعوى عليه اوله وقد صرح
 علماءنا بان وكيل بملك ليس محصم يدعى او يدعى عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد ادعى
 بذلك اسدنا السراج الحانوي وهي في فواوه ولدكر ما هو شاهد لصحة ما قلنا به استادنا وهو
 ما صرح به في جامع المصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه اسأحر الدابة قتله او انها
 ملكه احلف فيه المناحرون فقبل انه حصم لانه يدعى ملك المقتة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء
 ينصب حصلا يدعى ثم قال وقيل لا ينصب حصلا الا اذا ادعى الفعل عليه ان يقول سفتها من امان دون
 دعوى العمل بان قال مثلا اسأحر بها فقلتك وسلمها اليك لاني لا ينصب حصلا به انتي (ط)
 وقال (ع) هو الصحيح ان لا يدعى ملك الدين كمتبر فلا يكون حصلا انتهى (انول) اذا ركه
 السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوص اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان
 واسئل من الاحار الى العيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص
 خارج انها ملكه واحدها ملاحكم وهي ساح النافع هل اذا اقام المشتري بيه انها ساح نائه يدفع المدي
 ولو اقامه مالك المطاوع او الساح لكونه سارحا وكذلك النافع اذا اقامه حو المشتري منه بيه بذلك يدفع
 (احاب) البية في الساح الذي اليدولوا فام الحارح منه على الساح و بهان المشتري على ساح نائه كرهان
 نائه ويدفع المشتري عن النافع فامة النافع البية بذلك عليه والله اعلم (سئل) في رجل باع حاربه
 لاخر فظهر حامله ودعى النافع المذكور الحامل منه فما الحكم (احاب) يطران ولدته لافل من سنة
 اشهر من وقت البيع فب نفسه منه وتصرام ولدته ويظل البيع السابق ويسترد هوار رجع المشتري بالنش
 ويلزم العتر وهو المثل ان كان المشتري وطئها وبث عليه ذلك سحر او اراده لا يخلو وط

مطلب دعوى
 الساهي على مثله
 ارضا انها في تيماره
 لا تسمع

مطلب وكل يب المال
 لا يصلح حصلا سواء
 ادعى او ادعى عليه
 الا اذا كان السلطان

مطلب هل يكون
 المستأحر حصلا
 يدعى عليه اسأحر
 فله او انها ملكه

مطلب لو اشترى
 بهيمة فادعاها آخر
 فامام المشتري سنة انها
 ساح نائه تدفع
 حصومة المذعى

مطلب في رجل باع
 حاربه فظهرت حامله

وفي الغار لا يصب حصيا الا ما صار يده ثام ثب عند اعاصي يده لا يتجعله حصيا ولو شهدا ملكيه
 ادا للمدعي ولم يشهدا به ببدل المدعي عليه يسئل - دم محمد رحمة الله تعالى لافي طاهر الرواة ولو شهدا
 للمدعي لا يبدل المدعي عليه وشهد آخران ببدل المدعي عليه قبل كلاهما ادا لخاصة الى شهادة يده لصبر
 حصيا في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق او فريقين ثم ادا شهدا يده
 سألها القاضي عن سماع شهدا سده او عن معايه لانها رأتا سمعا افرادا به يده وطا به فقال لهما
 الشهادة وهذه شدة على أكثر من الفهساء انه مجرد افراد هل يثبت يده حكما فلا بد كراهما
 ما سابه لا قبل ثم رمر بعد اسطر (عنه) وقال سارعا في اليد فاد احدما غلب الا حر ضبي
 ان يغلب لا يظهر مكره يده في حق الناكل مكر العرم الى ان يرمي على اليد اسبي هذا وعمل
 القاضي بكتاب الوفاء مجردا عن حجة من صحيح الشرع المبرر يري بالامر تعحا و بوح لا ك
 قلنا فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم (سئل) في رجل عليه دين هلكت لاه ارث وله
 اخوه ولم يكملوه فيه هل يصالون بديه ام ليس عليهم طلب به (احاب) لا يصالون بدين اخيه
 الهالك مطلقا ادا لم يكملوه مات عن ارث ام لا حلت لم يصالوا ايديهم على تركه اما ادا ترك ما لا وصوا
 ايديهم عليه فيثبت بطلب الدس منهم ليوافوا من تركه والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل
 باع او قسم ثم ادعى ان كان فصولا وان الملك لعلان ولم يخر هل قبل قوله ام لا (احاب) لا يقبل قوله
 والله اعلم (سئل) في رجل له اولاد كبار نشوا في مصالط وحدته وهو مظان لهم التصرف في امواله
 بالسع والثراء وقص ديونه وسائر العسرات والحارات مات وفي ايديهم من امواله نحو الدواب
 والمناج وسير ذلك هل ذلك حصة ارث عنه ام لا (احاب) نعم هو ارث عنه والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في مدع دينا معلوما في تركه متا منه بالرهان هل يخلع المدعي على انه ما استوفاه ولا شيأ به
 وان لم يدع الورثة الا سبغاه ام لا (احاب) نعم يخلع وان لم تدع الورثة وان اباوا يتجمل كما في الترابه
 والميه وفي الخاتبة يخلع القاضي الله ما استوفيت منه شيأ ولا ارأته يخلع على هذا الوجه نظرا لثبنت
 واوارث الصبر وكل من عمر عن النظر لسه بسفه وفي الخلاصة واحموا سلى ان من ادعى دينا
 على ان يثبت يخلع من عمر طلب الوصى والوارث فانه ما استوفيت دينك من المديون ولا من احد اذاه
 اليك عنه وما مضى لك فانس بامرك ولا ارأه ولا شيأ به وما حلت بذلك ولا شيأ به سلى احد
 ولا عندك به ولا شيأ به من هكنا في ادب القاضي للحصاف والصدور الشهد والله اعلم (سئل)
 فيما اذا ادعى ريدان له دمة عمرو دينا معلوما وذلك في وجه وصى اولاد عمرو الموتى وان يرد
 المذكور ذلك والحال ان الوصى لم يخلع ريد المدعى المزبور ان هذا المال باق في دمة عمرو ولم يرض
 منه شيأ ولم يموص عنه عوصا ومضت مدة بذلك الا ان يثبت وكيل ريد المدعى المزبور
 المال من وصى ايام عمرو والموتى فمسك الوصى عن الاعطاء لكون اثنين مرتبا على المدعى وهو بين
 الاستظهار والحال انه لم يترص في الدعوى للبين بوجه من الوجود والا ن رت الذين مات قبل
 يسوع للوصى دفع المال من سريين ام لا (احاب) صرح علما ما رجمهم الله تعالى ما لا بد في ذلك من اثنين
 ولو اسه الورثة لحق الميت ادعاء ان يكون بدمه دين يجاح لوفه بغير اله ولا وارث الصبر والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع منهم من كلام الخاتبة وغيرها لا توصف به والله اعلم (سئل) في رجل ارث قس
 ودية من فلان ثم ادعى ان اقراره كان كاداهل يخلع المدعى ما امر كاداهم لا يخلع (احاب) لا يخلع

مطلب بشرط لصحة
 الشهادة بان الغار
 في يد المدعي عليه
 العاصه
 مطلب مات المديون
 عن اخوه لم يصالوا
 بديه
 مطلب لو قال بعد السع
 او العسمة كك
 فصولا لا يقبل منه
 مطلب مات عن اولاد
 كبار نشوا في خدمته
 وفي ايديهم الخ
 مطلب ادا اثبت الدين
 في تركه ميت لا بد
 من تخليه به ما استوفاه
 الخ
 مطلب ادا اثبت زيد
 الدين في تركه الميت
 بالية في وجه الوصى
 لا بد من تخليه ايضا
 مطلب ادا ارث قس
 الودية لا يصدق
 في قوله اقراره كاداهل

عدها اذ الحام يترتب على دعوى صحيحة ولم يصح هنا للسامس وعلى قول اني يوسف يحلفه وفي جامع
 الفصولين (ج) الشافعي مع اني يوسف رحمه الله تعالى في الحليف فلما احلف فيه يعمد الى رأي
 العاصي والمفتي واحترار المتأخرون قول اني يوسف وعله القوي (سئل) في رجل باع كرمًا
 ونصرف المشتري فيه رمانًا ومات وتلقته ورثته من بعده ونصرف فيه مده سنين والآن تدعى امرأة
 انه ملكها هل يسمع دعواها مع اطلاعه على ذلك ام لا (اجاب) لا يسمع دعواها والحال هذه والله
 اعلم (سئل) في صك بيع شرعي حاصله اشترت فلانة من فلان مائة مائة مائة وحار في ملكه وطلو
 نصره وجارته الشرعية ويده واصله عليه الى حين صدور هذا البيع وذلك جمع الحصة الثالثة
 وقدرها كذا في الحدود والفلان شركة ويدع الحق الباقي غنم سمي وصدف احب البائع لاسه ووالدتها
 على صحة البيع المذكور على حكمه المرنور وصدر من اهله في محله وانه لا ملطس لهما في ذلك بوجه
 من الوجوه اصلا ووعدت المشتري البائع رد المبيع اليه اذا جاءها سطر النسي المطور بعدمعي
 ستة وعدا شرعيا وقصت المشتري المبيع ونصرف فيه مدة سنين واعادته الى البائع حدد دفع نظير النسي
 المرنور والآل الاحث وامها المذكور تان يدعيان حصة في المبيع نظر من الارث عن والد البائع
 هل يسمع دعواها ام لا (اجاب) حيث صرح به يبيع ملكه وقف عمه البيع كما ذكر في الصك
 وحصرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا يسمع دعواها عليه اذ فيه صريح الاعراف وما به باع ملكه
 فدعواها الملك فيه بعهده مائة مائة فلا يسمع كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل تزوج
 صبية من ابها على مهر مسمى بعهده معجل وبعده مؤجل وافر الاب نقص المعجل في حال صغر
 الروحة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية ودخل الزوج على الروحة ومضى على ذلك سنون ثم ماتت
 ابو الروحة وبعد مدة من موته ادعت الروحة على الزوج بمعجل المهر ودكرت انه لم يصل اليها
 شيء منه فهل بعد الدخول ولو عنها ونسايها معها للزوج وموت ابها المقر نقص معجل مهرها
 حال صغرها بولايته الشرعية عليها ومضى السنين المديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج
 بمعجل مهرها ام لا (اجاب) صرح علماء المتأخرون وابوالث الذي هو من الكتبية السادسة
 وكثير من اصحابه بان الزوج ادعى زوجته اى دخل بها يجمع منها مقدار ما حرت العادة لحيث
 ويكون القول قول الزوج في ذلك قل في الخاية من الوصايا قل المقيع ابو الليث رحمه الله تعالى اذا كان
 الزوج يجمع منها مقدار ما حرت العادة متعجبه ويكون القول قول الورثة في تحصيل
 ذلك المهر وقال في متى شور الاضرار فان سلمت معها ووقع الاختلاف في الخالين اى حاله الحياة
 وحالها الميت لا يحكم بمهر المثل لا ما لم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تتعجل من مهرها شأنا عادة
 بل يقال لها لا بد ان تقرى بما تمعجلت والانصيا عليك بالمعارف قل في شرحه ذكره في المحيط قال
 مشايخنا واره عليه الشارحون قل مولانا في بجره بعهده لئلا ذكرناه ولا يبيح ان يحله فيما اذا ادعى
 الزوج ايصال شيء اليها ما لم يردع فلا يبيح ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب
 المذكورة وصوب ذلك من المتأخرين رؤيهم فساد الرمان وقيل شأفة التروير والهمال والله
 اعلم (سئل) في امرأة بالغة مائة طلت مهرها من زوجها فقال الزوج دعيت الى اميك حال صغرك
 والاب ميت وانام بية على اقرار الاب بالنقص حال صغرها لا على القصد بيه فهل هذا الاقرار
 كقرار الاب بعد بلوغها ايه قصه حال الصغر فلا يصح عليها ام كالبية على نقص الاب بيه في حال الصغر

مطلب اشترى كرمًا
 ونصرف فيه رمانًا
 وتلقه عنه ورثته
 والآل الخ

مطلب في صك بيع
 شرعي الخ

مطلب اقر الاب
 في حال صغرها
 انه نقص من الزوج
 بمعجل مهرها ثم
 ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج
 بعد بلوغها ان ابها
 اقر نقص مهرها
 حال صغرها واقام
 بية الخ

(احاب) لا يصح عاها اذعي ان بانه ولو اقر الالب بعد ثلثها اقصه حل العسر لا يصح عليها
والالب بالية كالب عاها فكما ناسبه قرا بعد ثلثها اقصه حل عسرها وهو لا يصح ما بها كجوه
طاهر والله اعلم (سئل) في رجل كسب على في صل امر فلان انه استوفى من فلان ما كان له بدمه وانه
ارأه من جميع الحقوى ومن التمس وان وحت اذعي انه كاذب في امراره فهل له استحقاق حصه
ام سادى في امراره ولا قدح في ذلك قول الموثق ومن اليمين وان وحت لكونها المانح بعد دعواه
انه كاذب في امراره ام لا (احاب) الا اراء اسعته والسابط لا يمود وليس من باب روال المانع ادعتم
المعصى وهو هاء الدرس في الدمه وحت عدم المعصى فهو من باب السابط وليس له استحقاق في امر
سقط عنه بالاراء والله اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مسعوى
لر كنه فلم يشر ما نسب ذلك سح حصه فاعاها الوصى سوه لاحوه ووفى شيها ما كان عليه بامر
الحاكم الشرعى والارامه موافق لمعصى السرع واحكامه وماب الاح الثاني فاع واره نصه الموروث
له وحصلت الدار لثالث ونصرف فيها مدة يزيد على عشرين سه وابع اس الاول واشهد حال ثلثه
انه لا يستحق فيها وارأه من كل دعوى ونصم وشكوى اراء عاها حارما فاطما حاسما وماب الم
المزبور عن سبب اسه الله وسعيرة وروحه وكان هل موته اسكن اس اخيه المشهد ساواستمره
ساكا بدمه فداعى على الوصى على هة الله حاره مثله للثمن المزبور فاسكر مع ثلث اسه المتعدم
شرحه فانه الوصى بالية السريعة والارامه حاره المل له بعد ان حكم بصحة البيع ولرومه وكب
نصم ذلك صل شرعى فطلب استحقاق اليب فلم يوفق له ذلك ثم ادعى ان سح ثلث اسه كان ماطلا
لكونه كان بالنس الفاحش فماب هة الله حاره المل فحكم القاضي بصحة البيع وباده ومعه ثم بعد
مده اسأف الدعوى بالنس الفاحش لدى الحاكم فسمع دعواه واطل البيع باحار المعمار حه ماب
بالنس من غير ان يابو لم يلفظ الشهادة هل نصح انطاله بعد وجود ما تقدم شرحه ام لا (احاب)
لا يصح نفس الحكم الاول لانه بعد ما كده بالحكم السابق لا يبعص ولا يحول بعد صرح علماؤنا
في دعوى الرجل كاح امرأة ماب لو رهن احدهما وقضى له ثم رهن الآخر لا يقبل كاي اشراء
اذا اذناه من فلان ورهن عليه وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان انصا ورهن لا يقبل لما كده
وفي فاوى شيخ شيو حاشا الشهاب الحلى رحمه الله تعالى سئل في موقوف استبدل وحكم به حتى بعد شوب
مسو ماب له فاقبت بينه بعد الحكم ماب دورع لم يستطع بسبب من الاسباب المافية لذلك وحكم
حاكم بموجه بعد تقدم دعوى شرعة صدرت من مدع شرعى لدى الحاكم والى الاستبدال الاول
وحكم بعوده لجهة الوصف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقعه هل يلغى بمصطفى ما سرح ام لا
احاب لا يلغى الاستبدال الثالث اولا لان الغناء يصان عن الاعلاء ما يمكن اذ البنية السابقة وترحب
باصال الغناء بها ونشهد له مادكر ولو شهد به هل يرد يوم الحر بتمه وحكم الحاكم بها ثم
شهد اخرى قبله يوم الحر بالكوفه لا يسمع لان الاولى ترحب باصال الغناء بها اسهى هل
الربلى في عله ذلك لانه لما حكم ماب هل بتمه سار ذلك حكما ماب لم هل في غيرها اذ قيل شخص
واحد في مكان لا يصور اسهى وفي مستلما كذلك لا يصور سح واحد يمثل القيمة وعن فاحش
للساقى هذا مع الحكم بحر داحار المعمار حه مع ان الايسان لم يلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو
ان قول الشاهد اسهد بكدا ومع تقدم الاراء العام قوله لاحق لى ولا دعوى قبله ومع عدم
الاستحقاق وهو امراره ماب ملك المؤخر واه لملك له باهاتق الروايات فكف يبعص الحكم

مطلب امر فلان انه
استوفى من فلان
ما كان له بدمه وانه
ارأه من جميع
الحقوى

مطلب حاصله ان
القاضي لو حكم بصحة
البيع لعدم ثبوت
النس الفاحش ليس
لاخر ان يحكم بخلافه

مطلب حكم الحلى
في موقوف نصحه
الاستبدال بعد شوب
مسو ماب ثم حكم
آخر بعوده لجهة
الوقف لا يبعد حكمه

السابق مع هذه الامور فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (اقول)

نحسب لقاص ماله الماسم به بالحق يقتضى والعصاة حرام

ادسله جهلا يمد فكاد لا يرصى * حاشا الا اله امام

قد قاله الرضى حبر الدين لا * رب * يوم الحرا اصدام

مطلب حاصله ان
دفع الدفع مقبول
وان مدة السع بالعن
الفاش اولى من
بينة السع مثل البينة

(سئل) بما لو ادعى حاكم على مكرهه واصح يده على العيار اللاني مع حق لكونه ملكا من املاك
مورثي فاحاب مكرهه وصح يده عليه لكونه ملكا من املاك والذى لمسه بالارث عنه فدفع حاكمه
ماله مورثي اشتراه من وصلك بمسوع شرعى وارر من يده حجة بذلك فدفع مكرهه بالسع ودفع بعض
فاش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطلب حاكما
ثابتا لموجب الحجة المذكورة فمع القاضي مكرهه من وصح يده على العيار وكس بذلك حجة فهل
يسوع لقاص آخر ان يسمع هذا الدفع من مكرهه لا (احاب) لا يسوع مع القاضي عن هذه الدعوى
لان دعوى العن الفاش لا قائل لعدم محتجها لولا دعوى المدعى واقام المدعى عليه بينة ان الفاش مثل
اليمة قدمت بينة العن لان اليمة بينة من يدعى خلاف الظاهر واليمين على من يدعى الظاهر والاصل
ودفع السع على الفاش فانقول فهل من يدعيه واليعة على من يدعى كونه العن الفاش فيسوع
لقاص آخر سماع دعوى العن الفاش واسأل مع عيار الدم بذلك بل المصرح * في كتب علمائنا
وطنة عدم حوار مع عيار البتيم لغير ضرورة العقدة او خوف ظلم معلل عليه او سبب
يمنه او لدنس على الميت لا وفاة له الا انه لو كان في الركة وصية مرسلة لا حادها الا انه او علاه لا تريد
على مؤنه او حتى عليه القصاص فاذا ادعى البتيم ان الوصى ناعه لا الواحدة من هذه وهو لا يجوز
يسمع القاضي منه ذلك بعدلوعه وان لم يدع العن وانما اعلم (سئل) في امره ما سب عن عيار صانع
به ان شقيها وروح بها الم فيه واطهر اس الشقيق حجة ما رآه حاله في محتجها ملك من املاكه
واظهر روح الميت حجة بعدة التاريخ ما هوحت منها المبرورة وحجة الاقرار بنت مصموها لدى
فمن شرعى بخسرة حصص شرعى يدعيه اذ ناعى معق حده وشهودها موجودون والاخرى حاله
عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل بها ويحكم بموجبها محرمها ام يعمل بحجة الاقرار الثامنة
بالشهود الاحبار (احاب) يعمل بحجة الاقرار حيث نسب بالرها ولا علة بمجرد الخط والكاعد
بالبيان بعد صرحوا فاطمة به لا يستند على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حجب الشرع
الشرع والقاضي لا يقتضى الا ما حدى حجة وهي اليمة والاقرار والسكرول هذا شرع محمد سيد
ولعدمه لا الرسم في الورق من اى كاش كان والدة لما هو الواقع لا ما كتب بالخط من الوقائع
ادلمس عليه الشارع ولا اعتمد امام اربع يستدعيه الى نص فاطم وحيث ادعى انه ملكه وهدى اقر
به تسع دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقتضى له الملك ولا علة بحجة اليمة من غير شهود يشهدون
عليها حقيقة وان كتب اسماؤهم فيها وكتب تاريخ سابق لما قدماء من عدم اعتبار مجرد الخط هذا
وقد دل في جامع الفصولين في الفصل الاربعين في حلق المحاصر والسجلات بعد ان مرر (تم) للجنة
عرص على مختصر كتب فيه ملكة تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض او بلا عوض قال احتج به
لا سح الدعوى ثم مرر (طرح) لشروط الحاكم اكفى في مثل هذا قوله وهل له حجة صحيحة وقبضها
ولكن ما فان (تم) احوذوا الى الاحتياط واتقوا (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو ما نعت

مطلب المسوع ليع
عقار التيم العقدة
او خوف ظلم الخ

مطلب حاصله انه
لا يعمل بمجرد الخط
وليس من حجب
الشرع

فلا تروحه عمرو التوفية كاتب دفعت له كذا قروشاً مبلغاً مبيعاً فامكر وحلب معه الحاكم ثم ادعى عليه ثانياً بذكر اروح امه السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لأمه وماتت وهو يدعيها له لسمع هذه الدعوى الثانية ام لا (احاب) لا سمع لان الحق لا يستوي من اثنين كالاخصام مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرابرة وكون المبلغ بدتمته يستوي به يبقى كونه بدتمته يستوي من تركتها معه فهو ماض فلا سمع شرعاً والله اعلم (سئل) في مدبوني رجل دفع احدهما مبلغاً له وادعى الدافع انه بطل ما في دمة المديون الآخر قالوا لادن لي في دمه لك وقال الدائن هو بطل ما في دمتك انت فقول القول قول الدافع في ذلك حجة هل يبرأ ذلك المديون الآخر ام لا (احاب) نعم القول قول الدافع في ذلك فلا شبهة ادعوه مملك والقول قول المملك في حجة المملك في جامع الفصولين راجعاً لساوي رشيد الدين شري من دلال شياً دفعه اليه عشرة دراهم ويقول هي من امن وهل الدلال دفع اليه الدلالة صدق الدافع حجة لاه المملك وفي الاشياء والصار القول للمملك في حجة المملك ولو كان عليه وبطل من حسن واحد دفع شياً في الدين للدافع اسبى وفي جامع الفصولين اصحابه رجل اذاع دين بالارصام عليه صبح اسبى فلاشك في رادة المديون الآخر المدفوع عنه والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر ريد من عمرو والمسلم على وصف حجة معة من حله افلام الوصف مدة معلومة باخره مبيعة جميع الاحرة مقرص بيد عمرو المؤجر المروى بمحصنة شهود الصك ومعاينهم لمعه منه وثبت مصحون الصك المرقوم لدى فاس حق في وجهه وكل شرعي عن عمرو المؤجر المرقوم فلت عمرو وتكلف ورتة ريد المستأجر ان يحلف لهم الجمن الشرعي ان جمع مبلغ الاحارة قصه عمرو ومورثهم منه فهل لهم ذلك مع وجود الصك الذي حرى اليه من مصورهم ومعاينهم ام لا (احاب) قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجم في محره ولم ارحكم من ادعى انه دفع للبيت دينه و برهن هل يحلف ويصحب ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة العري اقول يصح ان لا ترد في التحليف احداً من قولهم الديون تقضي بانسائها لا باعنائها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على المسبب انتهى والله اعلم (سئل) في امرأة ولدت علاماً حياً ومات هي والعلام فادعى روجها بقدم موته على العلم وادعى احويتها لابو بها عكس فما الحكم (احاب) القول قول الروح حجة والبيعة على الاحوة اذ الروح يسكر اربهم وهم يدعونه والقول قول المكر حجة والبيعة على المدعى قال في الفية مات عن روجه واح وان مات ايضا فالاح مات احيى بموت امه وقاب الروجة بل مات احوك قتل موت امه فالقول للمرأة والاصل في هذا الخس ان الورثة متى احلحت في تاييج موت الافارب فالبيعة حجة من يدعي زيادة الارث والقول قول من يسكر انتهى اي يسكر الزيادة والاولى اسكار الارث بالنكية وهذه المسئلة حملت بها رسالة تكاد ان تكون مفردة والله اعلم (مسئل) في امرأة ادعت مهرها في تركه والدها اشرفي بالعرب ووصى احيها السحر يدعي دفعها عوب امها عشرين سنة ومضى حسن عشرة سنة على دعواها عليه مد بوعها فلا سمع للامر السلطان وهي تسكر معنى المدة المذكورة هل القول قولها فيسوع لها الدعوى ام قول الوصي فلا يسوع لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بنة على تاريخ يوم موت الام ام لا (احاب) القول قولها لمسا تقرر ان الحادث يضاف الى ارب اوقاة يسوع دعواها والحال هذه ولا تقبل البيعة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقرر ان يوم الموت

مطلب ادعى الاب على روح امه المدعوى مبلغاً من حبتها ثم ادعاء بدتمتها لا سمع للافاض

مطلب لو دفع احد المديون ما وقال الدائن انه بطل ما في دمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاخره لساظر الوقف و برهن ثم مات الساظر فصل ورثه من المسأجر يحلف ايضاً

مطلب ولدت علاماً وماتت فادعى الروح مقدم موتها وعكس ورثتها فالقول للروح

مطلب ادعت مهر انتهى تركه والدها ودفعها ووصى احيها عوت انها الخ

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم الفصل كايض عليه في العبادية والطهارة والرواحية والبرارية وغيرها
من الكتب والله اعلم (سئل) عن امرأة كان لها روحان احوان وما معها وعن اسلامها ومن غيرها
ويدعى جمع مانصالح للروحين انه ملكها ووصى الايام يدعى ارضا واطمينة واقام الوصى سنة
من المرحح بهما (احاب) المرحح به الوصى لانها مئة الخارج معنى وية المرأة بية ذات اليد
فلا تمارسها والله اعلم (سئل) في دى حاشه على وقف سائر ليحيى ماله سله فادعى على لهى فامس
وحل كان متولاه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله ائذا عما حصل من الوقف واررد
محاسبة بمعنى بمضاء فاضى بالزيادة وطالبه بدفع مانقصه بالخاتمة له فطر ماصرفه وانما فأسأله القاضي
المتدعى لديه عن ذلك فاجاب بما به حاب لا داية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف قضاء دين
ولا صرف ولم يكن وكيل في سماع دعوى صدر على الوقف واية امره انه مأمور بقص ماعلى مقبل
الوقف ومراعيه فلم تلت القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وامره بدفع ما حياء سألما للدعواه معتمدا
على ما في دفتر المحاسبة المصوى غير ماطر لشروط الاستدانة على الوقف قبل هذا الارام صحح ام عمر
صحح (احاب) هذا الارام غير صحيح لاطيان علمائنا على انه لا يصح الدعى في الوقف على غير ماطره
كالاكرو وله دار قال في جامع الفصولين والمأدود بالاستقلال ليس بمول والمولى من على الصرف
في الوقف ولما لم يحرم الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على دار الوقف وعلى الوقف
وغير الوقف اذا ثبت انه اكار او سلة دار ومثله في لسان الحكم لاس الشحة وعمره ولاه لا يجوز
لما طاران سترين على الوقف ليعلم به المستحق وانما الاستدانة لعامة الوقف اذن القاضي على الصحيح
فاداصر من ماله قدر ائذا على المستحق مطلقا وعلى العادة التي لا دميها بغير اذن له من القاضي
به ومترع ليس له الرجوع به كما صرح به علماؤنا فاطمة ادليس للوقف دمة صالحة لعلق الدين الا اذا
احاج الى المعبر فاحار الاستدانة اذن القاضي للصرف ضرورة اسحما ما وحيث فلما الحاني ليس محصم
والحكم عليه بدفع مانقص غير ممتد لما صرح به جمع علمائنا فاطمة من ان الحكم على غير محصم غير معتبر
قال شيخ شيعي في ماواه كان الواقفون في الزمن المعدم يصمون للوقف ماطر اقصط ويطلبون يده
فيجعلون تصدقون يده في المص والصرف لذيابشهم وحبهم وحوهم من افة عمر وحل فلما تفرق
الزمان وطهر له الدين من المسكمين على الاوقاف من الكتب والحياة والايان الطاهلة وقها لحوى
من افة تعالى سبيا في رما ساقا لشيخنا لواسق من الماطر لمصالح الوقف فهو على همه وقال بعض مشايخنا
لا تصدق الماطر في رما ساقا لهما هو مشاهد اشبه وفي جامع الفصولين في احكام الوكلاء وامرا (عمر)
وكيل احارة الدار وقص العله ادعى بعض السكك انه محل الاحرة لموكله ورضى توقف ولا يتحكم
بفرض اخر حتى يحصر العلف اشبه واعلم ان ما في (غير) منى على الرواية الثانية عن اى حيفة
الى رواها الحسن عنه وهى صيغة لان الوكيل قصص العله وكيل قصص الدين والخلاف بين الامام
وصاحبه مشهور فأمل والله اعلم (سئل) في جماعة يصرون بالصدق حول مظهر اصابت سدة
وحه صير مصمت ولا يعلم الغارب فلا الحكم (احاب) حيث لم يعلم الغارب ولم يبين لا تسمع الدعوى
على جمع الغاربين حيث لا تصور الضرر به منهم باحمهم لان ذلك محال والله اعلم (سئل) في دعوى
النسب المحردة عن حق المدعى او دفع ضرره هل تسمع شرعا ام لا (احاب) لا تسمع لان الدعوى
قول مقول يقتضيه طلب حق قسلى غيره او دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المحردة عن ذلك

مطلب تسارعت
الروحة مسعوصى
الايام فيما يسلمح
للروحين

مطلب اذعى حاي
الوقف المعروف على
حاشية الا ان صرف
سنة توليه زياده
عما حصل من الوقف

مطلب جماعة نصر بون
بالصدق فاصاب سدة
وحه صير

مطلب دعوى النسب
المحردة لا تسمع

ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى قاء الاشراف به شريف اوليس شريف والله اعلم (سئل)
 فيما اذا سمعت الدعوى لعية المدعى عليه ثم وجد صدق عشرة سنة هل تسمع بعدها ام لا (اجاب)
 نعم تسمع لان السائل بصر الله تعالى فيما اشهر به انه استنى مع الميع ثلاث مسائل من الدواوى
 نسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والعائث ومن المقرر ان الترك لا يأتى من العائث له
 اوعله لعدم نأى الجواب منه بالية والملة حشية التروير ولا يأتى ناعية الدعوى عليه فلا فرق
 بين عه المدعى والمدعى عليه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى مائت الحكم انه صاع له
 صندوق فيه اسباب له واسباب لاهله وولده مكتوبة قد فتره وقد وجد مع المدعى عليه درايان الاساب
 التى كاتبه وطالها باحصارها فاحصرت وسأل مؤالاه عنه فاجاب ماله اشتراها من فلان بثلث كذا وكذا
 من الثمن من سوى السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثنت مائة ادعاء وقام بينة ماله درايان
 المدعى كاتب مع الاساب التى بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احصار ماله فاحصره
 فسأله من اين وصل لك فاجاب ماله اشتراها من صارحى فكلفه الثالث اثنت شرائه من الصارحى
 بالنية الشرعية فاستمده فاهله ومضت ايام المهلة ولم تأت بها فالزمه بدفع جميع الاساب التى ادعى انها
 كاتب فى الصندوق من حلتها الدرايا وجمع قبعتها عو حجب اعترافه ببيع الدرايا للمدعى عليه التى
 وحدثت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرها من الصارحى فهل الارام صحيح شرعاً ام لا (اجاب)
 الارام بدفع جميع الاساب التى كاتب فى الصندوق او قبعتها نسب مصادقتها للدرايا او محاورتها
 ما بد للدهاب تحملها فهو غير صحيح لعدم موافقته لقول صحيح حلقة عن قول صحيح والله اعلم
 (سئل) في ورثة حرى بينهم صلح وراكل الآخر عن دعواه بطريق التميم على وجه الاثبات
 وظهر فساد الاراء واراد كل مدعى ان يعود الى دعواه هل له ذلك ام لا وهل يصح الاراء عن الارث
 الكثرى فى الاعان ام لا (اجاب) نعم له ان يعود الى دعواه اذا اراد الاراء عن الارث لا يصح والحال هذه
 فى الفسة وغيرها ابقى الروحان وراكل كل منهما صاحبه عن جمع الدعاوى وللروح اعيان فقة
 لاسر المرأة معها وله الدعوى لان الاراء انما يصرف الى الديون لا الاعيان وفى الرأية حرى
 الصلح بين المتداعين وكتب الصلح فيه ابرأ كل منهما الآخر عن دعواه او كتب او اقر المدعى ان العيان
 للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح فتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح الاراء
 السابق والمختار به يصح الدعوى والاراء والاقرار فى ضمن عقد فاسد لا يجمع صحة الدعوى لان سلطان
 المتضمن يدل على سلطان التضمن ومسئله الاراء عن الارث مشهورة وفى كثير من الكتب
 المذكورة والله اعلم (سئل) فى رجل باع اسبه بثمان مائة ما بثمان مائة معلوم بمشئ معلوم بمعرفة الحاكم الشرعى وافر
 بقصه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم لا ي يدعى انه اقر كاداهل تسمع دعواه ام لا واد اتم
 ببيع دعواه فاداهل يلزم شرها (اجاب)

مطلب اذا وحده
 المدعى عليه بعد عده
 خمس عشرة سنة سمع
 ادعوى عليه

مطلب صاع له صندوق
 فيه اساب فوجد
 نصفها مع آخر مدعى
 الآخر اشتراه
 من فلان الخ

مطلب اذا حرى
 الصلح والاراء العام
 بين الورثة فلكل
 ان يعود فى دعواه

مطلب باع اسبه بثمان مائة
 معلوم بمشئ معلوم
 وافر قصه والآن
 يدعى انه اقر كاداهل

مطلب اذا باع صيغة ثم
 ادعى انها وقف
 لا تسمع دعواه

عدا الامام اعظم * والثالث المكرم
 لاه مساكن * يمتعه التناقص
 على الى لهاقر * ان كان الاما سقر
 حرره فى حيه * العبد حريه
 لا تسمع الدعوى له * ولا يراى قوله *
 وعده يقو بالدين * يلزم به الخلف
 وهو الاصح المعتد * اذ الرمان قد قد
 مصلها مسلما * محلا مكرما

والله اعلم (سئل) في امرأة باعت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها ام لا (اجاب)

لاسمع دعواه بعد الاق سائل لست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تسعت الشهادة
 نقص قضاء ترد وحة دي اليد في هذه المسئلة فسمعت نقص قضاء استوفى شروطه ولاسمع وسواء
 فلما بان القضاء بالوقت قضاء حرقي او كلي اي على الناس كافة او مختص والصحيح المنع به انه حرقي
 ولكن قد صار دو اليد مقصيا عليه ومنه لم يدر ما اودته التدقيق ينقص بها القضاء مالية المبيدة
 المنة خلاف الظاهر ومثله حطل اليبات والقضاء بالوصف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
 دو اليد مقصيا عليه لاسمع منه ما يملكه لما قلنا وهذا لما لا توقف فيه لمن عسر رأس حصصه في القصة
 والله اعلم (سئل) في محصر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن قذارة واحتيا قذارة في احت
 المدعي الناس وكاله عنهما تشهاد كل من فلان وفلان بان اياه مات وحلب فرسين احدهما شياه
 والاخرى حراء وحارية سماء وعشرة فاطير دسا وان احده ام الموكلتين وصت يدها على ذلك
 وتصرفت فيه بعد وفاة ابيه وهو صبر وله من الارث ثلثه وامساها وما وصتا ايديهما على تركتهما
 واطالهما عما حصه من ميراثه من ثمن الفرسين والحارية والندس لكونهما ناعت جمع ذلك
 وتصرف فيه وسأل سؤاله فانكر فطلب منه بنة فاقام كلام فلان وفلان شهدا انطبق الدعوى
 فامر الحاكم المدعي عنه ان تدفع موكلناه ما حصه من مخلفات امهما امر اشترى عياهل هذه الدعوى بحجة
 والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا لعدم ذكر قيمة المدعي التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالا حجاج
 لبأني انصاب الحكم على شيء معين من المال وهل اذ ادفع شيئا ساء على انه لا يرم له ثم طهر عدم لرومه له
 ان يرجع فيه ام لا (اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومية المدعي
 شرط قال اصحاب المتن كالكر وغيره فان تعدد اى احصاء العين المدعاة بهلاكها او عيبها ذكر قيمتها
 قال الشراح ليصير المدعي معلوما لان العين لا يسمع بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعدد مشاهدة العين
 فلا بد من ذكر القيمة لبأني الحكم على شيء معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والحارية والندس والكل
 عدما بقي حتى الندس كما صرح به في مسح العار فقلنا عن حواجر الماوى معلالة بان النار غلقت به
 ولهذا لا يجوز السلم فيه فليت شمرى ماى قدر حكمه الحاكم على المدعي عليه من قيمة الفرسين والحارية
 والندس والحاكم لا بد ان يعلم ما يتحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت
 بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعي عليه اذ ادفع شيئا ساء على انه يلزمه فطهر عدم
 لرومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحصر حطل ايضا من وجوه كثيرة غير هذا منها انه لم يرس وضع
 الواضع هل هو طريق التعدي او غيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من ثمن الفرسين الخ
 ولم يذكر انها نعت المدعي ثم كذا و احار سيعا او لم يحجر وان الاحارة هل هالذا المسع او بعده والحاكم
 يختلف في ذلك ما خلا في الاحوال وامور يطول ذكرها والحاصل ان هذا الصك على تقدير ثبوته
 لا يلزم به شيء ما لم يستوفى الشروط المصححة للحكم ويصعب على شيء معلوم ثبات تعدد دعوى صحيحة
 وشهادة مستقيمة والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة قد ارض الريت والدرهم ودية فانكرت
 وشهدت اليه باقرارها ساهل فقل ام لا وهل اذا دعت ان اقرارها كان فارعا لاصل له يملك المعرفة
 ام لا (اجاب) تقل اليه كما صرح به في جامع العصول وغيره وعارته ادعى الوديعه وشهد ان الوديعه اقتر
 بالايداع قل كافي العصب انتهى واما تخليف المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار كان كادافا فقد صرح به

مطلب في عسر

مطلب ادعى على
 امرأة قد ارض الدين
 ودية وامام بية
 على اقرارها بالوديعه
 قبل

احباب الماتون دل في الكفر امر دين او غيره ثم قال كتب كادما فيها افروت حلف الممر له على ان الممر
ما كان كادما فيها افروت ولست بمعتل فيما تدعي عليه اسمي وهذا استحسان وعنه الفتوى والله اعلم
(سئل) في رجل ادعى على قن حاية موحدة للدمع او الفداء هل اذا اقر الممن او مكل عن الممن
بعد على مولاه ويلزمه دمه او فداؤه ام لا وهل اذا ادعى الحق عليه على المولى علف ام لا وهل
اذا حلف بمثل على نبي العالم ام على الب واليمن او ما مشا من (احاب) افراز الممن المحجور
حماية توجب دمه او فداءه لا يبيد على مولاه وكذلك الكول لا توجب ذلك واذا ادعى على المولى
بذلك فيميه على نبي العالم بذلك اذ هو على فعل الممر كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل مات
عن احب شقيقة ومطل وعليه دين لا حر هل اذا اقرت الاحب بمحضه شهود بوضع يدها على
تركه يلزمها وفاء ما على من الدين منها مقدما على الارث ام لا (احاب) قد مر لدى العلماء
ان وفاء الدين مقدم على الارث ومؤخر الاحب المحض اذ ان المص فيهما وفاء الدين من التركة
فان فصل شيء فهو لها ولا تؤمر بالفداء من مالها ولها احد التركة لنفسها ودفع الدين من مالها
فان امتعت عن البيع وفاء الدين تحبس حتى تبيع او يوفى الدين من مالها ان امتعت عن البيع
والله اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مسعري او غير مسعري فارادت الورثة او بعضهم اداء
دين لثقي تركه لهم فحملوا قضاء دية من مالهم هل لهم ذلك ام لا (احاب) نعم لهم ذلك ويجوز
رب الدين على قوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات مدون تركه
لصديق عن وفاء وقد فسخ بعض صرمانه دية مدعا انه ليه قبل موته وادعى احد صرمانه انه مدونه
هل اذا اقام بينة بقتل ويرجع على الناس بقدر ما يخصه بمادته المدعي عليه ام لا (احاب) مسح
وبطل بئنه ويرجع على الناس بقدر ما يخصه عما قصه المدعي عليه كادب المشترك والله اعلم
(سئل) فيما اذا نصب القاضي مسجرا عن العائن وحكم عليه وهو يعلم انه مسجر هل يجوز الحكم
عليه ام لا (احاب) صرح في الآثار حاية وكثير من الكتب ان القاضي اذا نصب مسجرا عن العائن
لا يجوز ولو حكم على العائن لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسجر ان يصيب القاضي وكيلاع العائن
لا يسمع الخصومة والقاضي يعلم ان المحضر ليس محض القاضي لا يسمع الخصومة عليه وفي التوالحة
والقاضي اذا نصب مسجرا وهو يعلم انه مسجر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى اسان على آخر
القاضي يعلم انه مسجر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل انه حكم على العائن وهو لا يجوز
عدما جامع علمائنا وفي جمع الفتاوى والمروالي المتفق ان القضاء على العائن لا يبعدونه بئنه
اشبه وصرحوا بان القضاء على المسجر قضاء على العائن فلا يبعد لثلا يتعرقوا الى هدم مذهب
انجاسا قال في البحر اعلم ان نصب المسجر عند الفائل به شرطه ان يكون العائن في ولاية القاضي
اذا جعل ناشئا عن العائن هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسجر واذا كان العائن ليس
في ولاية هذا القاضي لا يسمع هذه الامانة وليس لهذا طريق عند علمائنا انتهى فعلى هذا اذا كان
العائن بالقدس ولو اجمعه وتوانه ليس لقاضي دمشق ان يصيب مسجرا عنه وليس له طريق
ماهم والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر عصب فرس له فأنكر فافام بينة على اقراره
بمسها هل تقبل ام لا (احاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع العصولين وكثير من الكتب
والله اعلم (سئل) في امرأة توفى عنها زوجها وارأت دمه من جميع ما يستحقه في دمه اذ
دمهر وغير ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح ام لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الراء

مطلب اذا اقر القن
حماية توجب الدمع
لا يسرى على مولاه
مطلب ما عن احب
وعنه ديون واقرت
الاحب ما تركه
نحو يدها يؤمر
الاحب وفاء الدين
مطلب اذا ارادت
الورثة دفع الدين
واقفاء التركة لهم ذلك
مطلب اذا ادعى احد
الصرمان على عريم
آخر انك نصب
ديك بعد موته الخ
مطلب اذا نصب
القاضي مسجرا
عن العائن وحكم
عليه لا يبعد
مطلب البينة على
الاقرار بالعصب
مقوله
مطلب ارأت زوجها
الموتى عما تستحقه
من ارض ومهر ودين
صحيح ذلك الا في ارض

تأنيصها من اوتها وغيره يكون لها ذلك ام لا (احاب) اراؤها عن المهر وعن كل دين بدمه الروح
 صحيح لانه حق فقط بالاستقاط وقيل الاراء ولما عن الارث فلا يصح لانه لا يقل الاستقاط
 ولا يصح الاراء عنه فلها ملك والله اعلم (سئل) من اسامول في جماعة وصموا اسما لهم واوان
 من الذهب والفضة وقودا من الذهب والفضة مسكوكة في صادق من الحنوب في ملك امانة
 ان الملك الذي به تلك الصادق احترق واحترق الصادق الموصوع بهادك وصار اوان الذهب
 والفضة وبعض القود المسكوكة سائك وبعض القود تن على حله جميع الموجود من السائك
 والقدر بعض انحاء ذلك ووصموا ذلك امانة عند رجل آخر ثم حصر بعض انحاء الاسباب
 والاوان والقود ويريد الدعوى فان بعض السائك الموجودة والقود ملك له فهل له الا ان الدعوى
 محصور من حصر من بعض الملاك ام ليس له ذلك ولا يسمع الدعوى بتأنيصه الا محصور جميع المال
 لئلا يحال في ذلك (احاب) اما الدعوى على المودع في حق العائين فلا يسمع لما علم من غنة
 كتاب الدعوى الشهيرة الدائرة في الكتب واما الدعوى على بعض انحاء الاسباب الذين يدعون
 ملك عين من الاعيان التي لم تختلط بغيرها عن اودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانه دعوى
 احد المحاصرين الملك فيها على الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما او لاحدهما
 اد لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانه قضية حكيمية صدرت من حصر شرعي على حصر شرعي فحري
 فيها احكام الصلابة الحكيمية وكلمة علمائنا رحمهم الله تعالى متطابقة على ان كل من ادعى الملك في شيء
 فهو حصر لكل من يدعي وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حصور الجميع لما به من الاسرار
 بالخبرين مع وجود المسوع الشرعي ولو قدر ما به وحده احتلاط بحيث لا يميز شيء عن شيء أصلا
 او يميز مدعصر صار كاحتلاط الحطة بالخطية واحتلاط الخطية بالشيء والحكم في ذلك ثبوت الشركة
 فيه للكل وكل واحد منهم عملة الاخرى في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باعاق لانهما ثبت
 بالاحتلاط لاهل احد منهم والشركة مخلطهم فيها خلاف بين ابي يوسف ومحمد ابو يوسف يقول
 شركة ملك ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم من قال شركة عقد كان الرخ على ما شرط اذ اوسع
 المشترك بمخلطهم وفي سورة الاحتلاط لا يصح لاحد الريادة عن الآخر ولو شرطت له كما صرح به
 السر حتى في مبسوطه وغيره فادان كل الاحتلاط في ذهب وفضة يصرف قيمته يوم القيمة وادان كل
 في ذهب وذهب او فضة وفضة فالورن وادان كل الاحتلاط في ذهب وفضة يصرف قيمته يوم القيمة وادان كل
 فادان كل الاحتلاط في ذهب وفضة فالورن وادان كل الاحتلاط في ذهب وفضة يصرف قيمته يوم القيمة وادان كل
 والآخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من احتياج الكل لان الخاصر
 لا يملك احد مال العائين ويد مودعه يد امانة على العائين فلا يسمع الدعوى عليه ولا تخور القسمة
 في عينه لان كل عين في الاصل بجميع احوالها ليس الا حقيقتها ولا قدرة له على تسليمها الا بمخلطة
 بصيب الآخر والقسمة فيها مائة كالتابع فيمتان ويهدم الملل طهر الوحي في الاحكام المذكورة فأمثل
 والله اعلم (وسئل) عما يصح ما صورته في رجل اودع عند رجل صندوقا مقفولا لا يعلم المودع
 ما فيه ثم جاء يدعوه وصادق مقفولة مخنومة لا يعلم المودع ما فيها وصام صاها بقها فوق صندوق المودع
 برصا المودع فاحترق البيت الذي فيه الصادق ووجد تحت الصادق المحترقة صرة فادعى المودع
 الاول اياه الله وانها كانت دراهم مسكوكة وادعى ريد وعمر وانها لهما وانها اصلها دراهم مسكوكة وكل

مطلب ومع جماعة
 دها وفضة واوان
 ماله امانة عند رجل
 فاحترق المكان وصار
 المذكور سائك
 حله بعض انحاء
 الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع
 صندوقا عند رجل
 واودع رجل اخر عنده
 صادق ووصفاها
 على الاول فاحترق
 البيت الخ

واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصرة هل هي للمودع الاول
 ام للمودعين والحال ان المودع لم يصدق واحدا منهما انه كان في صدوقه دراهم بل يقول هذه الصرة
 لا ادري لمن هي ولا في اي صدوق كاتب (احاب) صرح علماؤنا في مثل هذه المسئلة بان من اتيت شيئا حكم
 له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشئ فاذا ادعى احدهم على الآخر منهم ان هذه الصرة مائة واكم
 الآخر واقتر المودع بانها كانت في صدوق من هذه الصادق الى استودعها منهم ولا ادري اي
 صدوق من هذه الصادق ولا اعلم لمن هي منهم تحب دعواه ورحمنا الى اليمة واليمين من قاس له
 ينة عمل بها وادام نعم بنة ومكل احدهم عن اليمين التي لزمته بقضى لحصته وان حلف كل لحصته
 ان ليست لكل قس الشراكة بينهم كشيء في يد اثنين كل واحد منهما يدعيه ولا يثبت له عليه في جامع
 الوصول لو كانت العين في يدهما يحمل في بكل منهما نصفه ويحمل كل منهما نصفها فيما في يد صاحبه مدعي
 عليه فيما يده فيحري على كل احكام المدعي فيما يد صاحبه واحكام المدعي عليه فيما يده حيث اعرف
 المودع بانها كانت في صدوق لا يعرفها وانكر كونهما كاتب في صدوق من الصادق فقد انكرهما
 معا فلا يسمع دعواهما عليه لانه مودع انكر الايداع واساوا احدا فيسنان ان ادعى انها ودعة لغيرهما عده
 ورجح وان لم يجره وانما الايداع عليه بالية لزمته دعواهما وكذا لو ادعى احدهما انه اودعه او اقام عليه
 البينة والآخر الحفومة معه والله اعلم (سئل) في رجل قص من آخر قرش ثمن ثوب ثم بعد مده
 اتى به بالدفع ليرد مائة ادعى انه ريب فأنكر انه قرشه المدفع فما الحكم (احاب) القول قول الغاص
 انه قرشه الذي قصه منه ثمن الثوب يحسمه صرح به فاري الهداية في فهاواه احدا من قولهم القول
 قول الغاص صميا كان او امبا وفي فداوي اس يحسم سئل عن المائع اذا قص الثمن ثم جاء الى المشتري
 واراد ان يرد عليه شيئا منه واعاهاه محاس وانكر المشتري ان يكون ذلك من دراهمه فهل القول للمائع
 ام للمشتري احاب ان اقر باستيفه حقه لا يقل قوله ولا يبرم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين
 المشتري على بن العلم يحاق ويحلف فان مكمل لزمه الرد وانه اعلم (سئل) رضى الله عنه لعلماء

ايا من شحير المسائل وابق * ومن فهمه للصحران رام فائق
 لا ب اسم عالم متبحر * وحيد فريد بالمرائد ماطر
 وحير لدين الله تهدي لشرعه * واب على اهل الفضائل فائق
 اذا قام برهان ترويح فاصر * لها من ابيها وهو في الجحد فائق
 على وجهه بعد السؤال ومكره * ولم يدعرا حين صار الساطق
 وقد حكم القاضي كذا سكاها * بعثها والروح بالحكم وائق
 فهل بعد هذا الحكم لو انها ادعت * بلوطا قل الحكم للحكم سابق
 وان انها ليس حجتا وانها * هي الحضم فيما يدعي ونشاق
 به يفتي الحكم الذي قد حري له * فاصح لساعدا عما هو فارق
 وساح عيدا عارفا ومقصرا * كثير الخطايا وهو في اللب عارق
 وان اس عثمان الشهير مكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والايام ملاح نارق
 كذا الآل والصحب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق

مطلب اذا اراد المائع
 رد الثمن على المشتري
 مدعاه به ريب فأنكر
 المشتري كونه هو
 فالقول للمائع

مطلب اذا ثبت سكاها
 في وجهه ابيها فادع
 اليها حيث دكاها بالغة
 تريد اعطال الحكم
 الح

(احاب)

مع سبي الحكم الذي قد جرى له * لان اناها لس حصبا نشاق
اذا ما احبالا لال اللوع ما كتب * عليها ولا حب للسلوع يوارى
ويقل منها الذرع من بعد حكمه * كذلك دفع الذرع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المحار وهو الموافق

(ونعلم اننا ايضا فعال)

لك الحمد ما من السر به رازي * ومن للوى والحب لارز ولى
قل اسماء العون في كل حادث * وانى عما املسه منك وانى
اذا كل سس الب محملا لما * له تدعى وهو السلوع المواقي
فالت مكاحى غير مة وان انا * على صبرى من عافديه الصادق
وما والذى حصم فكفى حصوره * وما الحصم في الدعوى سوى من نشاق
نحاح الى دعواه والبول قولها * وتطل دعوى المدعى وهو مارق

وانه اعلم (سئل) في بكره باله ادعى ريد عليها مكاح مؤرخا فانكرت فافام شاهدين بذلك وادعى
عمر ومكاحها وان ريد المدعى الاول اقراره لاعند مكاح له عليها بعد ما ريج مكاحها الذي ادعى به
فهل يصح ذلك ام لا (احاب) يصح وسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع به بعد الحكم
عليها في الظهيرة وحل ادعى مكاح امرأه وهي متحد فتشهد الشهود بانها امرأه وقضى القاضي
بها ثم جاء آخر وافام البينة على مثل ذلك لا ملعب الى الباني لان انقضاء صح طاهرا فلا يسلط الملم بظهور
حصوله معنى وذلك بان ثبوت الثاني وقسا يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين راسرا للمحيط
برهن انه تزوجها في مرة شهر كذا و رعت اه ابر بعد هذا التاريخ ثلاثة اشهر انها حرام على
وليس بامرأه بهذا دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد به الملاق فلو بكل تدفع وصرح كثير
من العلماء ومنهم صاحب النخيرة انه يصح الدفع ودفع الدفع وما زاد على وهو
الحجاز وقل امة البينة وسداهو قبل الحكم وبعد فعمل من ذلك كله ان المذكورة متى اقامت بنة
ماه ابر بعد تاريخه المذكور ما لا مكاح له عليها ولا بعد مكاح له عليها او ماشه ذلك من الالفاظ
تسمع منها وسطل الحكم المذكور ومثله لو افام الروح الساقية بذلك يسلط به الحكم المذكور
كما هو صريح هذه القول فهم وانما اعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها عودات وممولات
شئ معلوم قصه بالخبر والمطاميع واعرفت تسلمه وكب بذلك صك شرعى وبعد اشهر ارلها
بصدافها المؤخر وعوسها عه مقولات وحرى بينهما اراء عام وكتب به صك شرعى ومات بعد سبع
سبن واسهر وارو حه مصرف في جمع ماد كره فادعى بعض ورثته على وكها لى فانس بان جمع
ذلك تركه فصل استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابر الوكيل الصكين المذكورين وافام على
كل منهما بنة شرعية فعهما شرعا ثم ادعى آخر من الورثة على الوكيل المذكور لى القاضي المربور
عدم صحة البيع لكونه في مرضه وافام على ذلك بنة فهل اذا ثبت انه كل مملو حايحرج ويحيى في حوائج
يكون حكمه حكم الصحيح ولا يعدم صا شرعا وبعد عليه جميع ذلك ام لا وهل اذا عارض به الصحة
ومة المرص فاي اليتبين ترجيح منهما (احاب) المصريح به في عيرما كتاب من كتب الجمع ان البند
والملو ح والمسلول اذا انصف كل داء منهم بالطول حكمه تصرفى كل واحد منهم حكمه تصرفى الصحيح كما

مطلب في بكره باله
ادعى ريد مكاحها
وعمر وادعى مكاحها

مطلب في امرأة
اشترت من زوجها
محدودات وممولات
ثم مات بعد ذلك سبع
سبن فادعى بعض
اورثه الخ

صرح به في الجامع الصغير فكل هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما يدرو
 اصحابا فاما احتجاجا بدرو المرض الذي يقول تمام والمدة سبعة اعوام والاشهر الروايد وقع رائد
 اليها مضافا لاسيا مع كونه يجرى ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فادانت ذلك لدى
 الحاكم الشرعي مع جمع مصادر مع روحه واذا تعارضت بين الصحة والمرص فاليدية الصادرة
 من الروحانية كان في حجة لانها المدعية والورثة يسكرون والية للمدعي لالسكر صرح
 به غير ما واحد من علمائنا وحيث طال ما به وانصف ثامنا بعد جميع نصرته مع روحه ناقص
 اهل المذهب واثنه والطر الى العمل بتسارة المكلف اولى من اعدادها والحال الجوانات
 وكلامه مخزرها والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انما اشترى رطلين ساكدا فاحاب ما
 تسلمت منك رطلين سا لاوصلهما الى ان فاولصتهما اليه هل القول قوله ولا صان عليه ام لا
 واذا قلتم بالصان عليه هل يصح له مثل الن ام نفسه ام نعم (احاب) حيث لا يلة للمدعي التسلم على
 الوجه المذكور يصح مثل الن لا به يسكر شراؤه مع القول قوله فيه حجة ومدعى الشراء يسكر
 الاذن باصالة الى ابيه والقول قوله حجة فيه يصح المدعى عليه مثل الن لانهم ولا يمت والله اعلم
 (سئل) في ريد ادعى على عمرو بخارية صغيرة انها ملكه وماتت وان والدته دفعتها لعمرو
 ليدخلها الى داره لتعلم الادب وان البخارية المرقومة تحت يده وطالبها فاحاب بالانكار
 وان البخارية موروثه عن والده فاقام ريد بية انها حاربه وسامه وثبت له ما لوجه الشرعي وبعد
 حلفه بالله العظيم انها لم تنقل عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعى عمرو بعد الامت ان والدته وبدوحت
 البخارية المذكورة لشقيقها والدمرو المذكور وردها عليها ثم حادت بها مرة ثانية فوهته له حصور
 ولدها ريد المدعى وهو ساكت مصدق لبيها فاحاب ريد بالانكار عن حصور هذه الية وادعى
 ان الية ائمتا وقت من والدته لوالد عمرو وشقيقها بغير حصوره وبغير رساه هل اذا قامت بية
 على حصور ريد الية المربوة الواصة من والدته وتصديقه في هذا الشقيقها والدمرو وتقل الية
 وتكون البخارية موروثه عنه وهل اذا ادعى ريد ان الية ائمتا وقت من والدته لوالد عمرو وبغير
 رضاه واقام على ذلك بية بمددك تسع ام لا وهل على ريد ومن شهد له مؤاحدة يستحق بها
 التبرير ام لا سواء استقرت البخارية في ملكه او ملك عمرو (احاب) نعم تقبل الية فقد صرح
 علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع
 الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما راد عليه يصح وهو الحار وكما يصح قل اقامة الية يصح بعدها وكما يصح
 الدفع قل الحكم يصح منه حتى لو رهن على مال وحكم له به ثم رهن حصه ان المدعى اقر قل
 الحكم انه ليس له عليه شيء يطل الحكم كذا في الدخيرة وهكذا في جامع التصويل وامر الله اوبه
 راما ادعى الرائة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم رهن بالحجارة ياتل ويطل الحكم
 ام واعلم ان متى قولهم يصح الدفع الخ اى اذا كان الدفع صحيحا اما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله
 في العائد ما ذكر من دعوى ريد ان الية ائمتا وقت من والدته لوالد عمرو وبغير رساه فان ذلك دفع
 غير صحيح لا به على نبي رساه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى ريد ان عمرا اقر قل الحكم انها
 ملكه ليس له بها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرفيق من قسم المال وليس عليهم مؤاحدة
 يستحقون بها الا لاهة والتبرير قال الريلى في كتاب الدعوى بعد ان ذكر ان الية تقبل بعد اليه
 وهل يظهر كذب المسكر فاقامة الية والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا ينافى عقوبة شاهد الزور

مطلب ادعى على
 آخر انه اشترى من
 رطلين سا فاحاب
 ما تسلمتهما
 ما تسلمتهما
 لاوصلهما الى ان
 مطلب حاصل ان
 الحار ان الدفع
 يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع
 الدفع وما راد عليه

ولا بحث في عنه انه ان كان لفلان على الف درهم فادعى عليه فأكبر خلاف ثم افاء المدعى البيعة
له عليه الف ومثله في كثير من الكتب واقطاعه (سئل) في امرأه حطت لاسها مكرًا ودعت امرأة
لاونها مائة سمها واحرى ماسها ومات الاساءها وعن اى عم حصة يدعى ان المدفوع من مال
المث ولهما فيه اللان اثنا وحي يدعى انه ملكها لاشيء فيه لاسها حل القول قولها فيه ام قولها
(احاب) القول قولها فيسها لان الدناها وعليها البيعة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول
دى الدنايين وعلى المدعى البيعة كما احبب عليه اثنتا رجبهم الله تعالى واقطاعه (سئل) في رجل
تولى القضاء ساحة من الواحي مدة وهو يأتى لمسته في كل شهر فان محمد معه من معلوم الحجاج
والسجلات فطاله مسله فقدر رائد على ما محمد له واراد الدعوى عليه عند حاكم شرعى فهل
تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مسته ام لا تسمع عليه دعوى منه لكون معلوم الحجاج
والسجلات ليس ماله وانما هو في الجمعية مال الغير (احاب) قد سئل شيخنا الخاتوني سقى الله تعالى
عنه ورفق في الدرس عنه عن هذه المسئلة بمسها فلم يأخذ في انه لومة لائم اذ ليس لصاله الا فها
عسها فاحاب بقوله ليس للمستم الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وان تكون حق ثابت له معلوم
الحسن والقدر وهذا المدعى ليس بحاله اذ الفاضي ليس له احد الاخر على الفاء ولو لم يمسها
قل احد صحبه فهو لمن باشر القضاء وهو السائب لا المستب بعد طهر ظهور الشمس اهل ليس
للمستب حق بوجه من الوجوه حتى يسوع له على السائب ادعوى فاصلته عبر حائرة شرعا ام
كلام شجارحه الله تعالى (اقول) هذا الذي ادبر الله به ولقد سبق ناخي من ول

مطلب حطت لاسها
مكرًا ودعت امرأة
لاونها مائة الاس
عنها وعن اى عم
يدعى ان المدفوع
تركه وادسالح
مطلب اذا انى النائب
لمسته عما محمد
من معلوم الحجاج
والسجلات فادعى
فدرا رائدا لا تسمع

ترود حكمة مى * ودع قلا ودع قلا

مباد الدين والدينا * قول الحاكم المسالا

ارى من اثم المسالا * لحسن الحور قدعلا

(واقول)

ما لوب ولا شك * يدعى من في الورى ما

وانه سبحانه وتعالى سألها صلاح الاحوال وحسن احواله اذ ان الحال والله تعالى اسلم (سئل)
في دعوى صدرت عن وكيل فدردار حربية الشام المأدول له في ذلك على متولى وقف مخصوص
ارض مرمره واقعة ضمن مالهو حار في الوقف من الاراضى ضمن التحرير في ذلك من قبل حاكم
شرعى وكشف واطلع على تلك الاراضى الخارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكشف بذلك
صك شرعى وبأراضى الوقف محدوها والآن قدم وكيل آخر عن فدردار آخر بعد مضي سب
وعشرين سنة يدعى بأراضى حرب داخلية في حدود ما تشتمل عليه الصك المرويه هل تعدثت أراضى
الوقف المحدوده الناسة تسمع دعواه بعد مع المدعى السابق وثبتت ارض الوقف المروية (احاب)
قد تقرر وبسط في كتب علمنا الحبية ان دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق فاعار ملك
الواقف وان اراضى يب الملك حرت على رقتها احكام الوقف المؤبدة فكأن الراع وقع بين ماطرى وبين
معلمين احدهما دويد والآخر حارج والبيعة عليه لا على دى البدوا لقصا لى البدقضاء ترك لاساء
استحسان اذ لا يكلف البيعة لان اقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وموع يده ادهو غير محال الى البيعة واما
سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى ان يبرهن اللاحق شهادة عدول مقبل ببيت لاه حارج
ويدونها لا تسمع والى الحر والحاصل ان دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وموع على ذلك

مطلب ادعى وكيل
فدردار حربية
الشام على متولى
وقف ارضا ولم
يثبت ما ادعاه والآن
يدعى وكيل آخر
الح

فراحمه ان شئت والله اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه في محنته وحوار قصره به ليس له عند زيد ولا في دمه حق اذ عي عليه مودعة فاعكرها فاعلم عليه بینه بها هل قل ام لا (احاب) لا تقتل للارواح العام قوله ليس لي عنده الخ في المسوط وغيره ويدخل في قوله لاحق لي قل فلان كل عن اوديس وكفا لقو حياة واحارة وحدث ان ادعى الطالب بمدة حقال قبل بمدة عليه الا ان يشهدوا عليه فانه ثبت عليه بدله بعد الراءه والله اعلم (سئل) في صك مصادقة صور به تصادق صالح بن حسن واسم عمه عبد الله بن عذر بن والرحمن وكلاهما بالوصاف المتترة شرعا فان الذي نسخته صالح في الدار العالسية جمع العليين والايوان واليب السلي المعروفات محدودة واه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد الله بن عمدة جمع العريين والثلاث عرفت ايضا والعلية الكبيرة والثلاث خلوى مع الخاكورة والمطبخ والمرهق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصك وعرف كل محدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سبعين وصالح مستقل بوصع يده على ما عين له اعلاه وعبد الله مسلم بوصع يده على العرف باسمها والعلية الكبيرة والثلاث خلوى مع الخاكورة واما المطبخ والمرهق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن احلما فصالح يدعي ان الثلاث عرفت وما عطف عليها سوية بينهما وان له النصف بينهما ولعبد الله النصف فقط وعبد الله يدعي ان جمع المعاطعات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح فيما يدعيه او قول عبد الله فيه ام القول قول كل فيما هو واصلع يده عليه ومتصرف فيه ما مر اذ مدة سبعين وما هو في تصرفهما معا من المطبخ والمرهق وساحة الدار يكون مشتركاً (احاب) كل من يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه حية ام ملكه وكل شيء كانا به سواء في التصرف ووضع اليد لا ترحح لاحدهما فعلى الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويبيع عنه الآن حيث لا رها له عليه شيء يوجب الملك له خاصة او يوجب الشراكة اذا عاها لان العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا انما يستدل به على الملك وضع اليد واما قوله سوية بهما وان صالح ان يكون حرا لموله وساحة الدار فقط فيكون المساوي فيه خاصة يصالح ان يكون لعله ايضا وان كل الاول هو الاصل لا به الا مرف بوصع اليد لكونه ادوى هو المعسر بالاشية فقضى لصالح والحال هذه بالعليين والايوان والبيت السلمي ليد ولعبد الله العرف كلها والبله الكورة والثلاث خلوى مع الخاكورة ليد ولهما بالمطبخ والمرهق والساحة طلق ما جاء عليه من وضع اليد بالعصر المذكور ما لم يتم زها شرعى على خلاف ذلك يقضى به ولاشية في ان المعاطعات قبل قوله وساحة الدار مستعينة عن الحر الذي هو قوله سواء بينهما فالضرورة الى جعله للمعلم حتى يوجب الاشتراك كاصرح به الاصوليون في بحث الحروف عبد الكلام على الواو واقه اعلم (سئل) في ارض كان بهاريتون لمسجد يستلها الزلوة عليه ويصرفون عليه على مصالحه لا يعرف للارض والريتون متصرفي الا ولاية المسجد فقضى الريتون وبقيت الارض قراحاو لرجل محاسها ارض قسمها الى ارضه وصار يرزعهما مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف حالما ما احدث يده على الارض بعد قضاء الريتون مع انه للمسجد واليد لما طره عليه قديما هل اذا شهدت بینه بحدوث يده على الارض بعد قضاء الريتون تبرع من يده ويمكن منها طر المسجد حتى يشت كونهما له فطرف من الفارق الشرعية وثبت اليد لما وقف ثبوت الريتون مع ان السجلات القديمة ودفتر كالم الولايات تصحق بذلك ام لا (احاب) ادارهن التولى على احداث يد المدعى عليه وان يد الوقف سابقة

مطلب اشهد على نفسه في محنته انه ليس له عند زيد حق ثم ادعى عليه مودعة لا سمع دعواه

مطلب في صك مصادقة

مطلب في ارض كان بها زريتون لمسجد فقضى الريتون فأحدث رجل يده عليها وصار يرزعهما مدة ثلاثين سنة الخ

اشعر الريون على يده تكون الدلائل والمدعى عليه خارج فطلب منه الياسة على انهما ملكة
 فان اقامها على وجهها الشرعى حكم بها والامرع من يده وتكون للوقف ثلثون كوة اذا ادعى
 في الوقف والملك سواء ادعى يطلب الرهال من الخارج ولا يطلب من دى اليد فى جامع الفصولين وغيره
 والعمار له عصا وصار ورعها فادعى رجل الهالى وعصها مسمى فلو رهن على عصه واحداث يده يكون
 هو دائدو الرارع خارج ولو لم يشب احداث يده فالرارع دواليدو المدعى هو الخارج اسبى وصرت حوا
 قاطه بان صاحب الساء والشعر فى الارض دويد والثاب بالينة كالنات عا ما فاهم والله اعلم (سئل)
 فى امرأه آخرها رجل ما فسكت بالاحارة مده ثم ادعت انه ملكها مستدلة بوضع اليد هل ادائب
 استنحارها تدفع وينب ملك المذحر له ذلك ام لا (احاب) الاقدام على الاستنحار او ارأها
 لا ملك لها به بالاحاق صدع ملاحى ويقضى له للمؤخر والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى شخص
 خارج على آخر ديد ارا الحاربه المثار لها بالدعوى ملك له وهكذا اقرلى بها واقام بية على ذلك
 هل قتل ويحكم له بها ام لا (احاب) نعم قتل ويحكم له بها اذا ثلث بالينة كالنات عا ما فاهم هكذا كلة
 علمنا وانما فكاه يقر مجلس الحكم انها ملكة والله اعلم (سئل) فى رجل اقدم آخر مصصة
 ليكتب ما ردها من الرب ويحرس ما بها ويسعى ايبا يؤمر باستعمال الريت من يوصله اليه ونصه
 فى محله المعلومه ما به هذا المأمور المسمى بالامس بعد ان اوصلت ارباب الريت ربهما على حمة طبعه
 على ما هو العادى فادعى رجل على ورثته انه اوصل ربهما كذا لنصاه يريد نصيبهم هل له ذلك
 ام لا (احاب) لا وجه لنصيب ورثته والحال هذه اذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الرب ومن
 جانب رب المصصة نعم لو ادعى انه استهلكه واقام على ذلك بية صمه فى تركه واماعرد دعواه
 اوصل للمصصة التى هو بها كذا من الريت فلا يسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيا من الصال ولو صاع
 جميع ما بها لا يلزمه صماه من غير تعدى عليه ولا تقيط فى حفظه كاهو طاهر والحال هذه والله اعلم
 (سئل) فى رجل استام بهما من يد آخر ثم ادعى انه ملكه هل الاستام اقرار بالملك لدى اليد ولا يسمع
 دعوى المساوم المدكور فى الهم ام لا (احاب) المساومة مانعة من الدعوى لنصمها الاقرار
 بان المدعى لدى اليد كذا اقتصر فى الراربه فى الدعوى فى نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين
 فى واسطه الفصل الماشر حكى فى كوة اقرارا لدى اليد قولين مصححين راسر الفناوى الصعري وحكى
 اتفاق الروايات بانها اقرار بالملك لدى اليد راسر الريادات وقال راسر الصاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستنحار اقرار بالملك لدى اليد ولم يحك عه خلافا والله اعلم واحاب مره اخرى لاسمع
 دعواه بعد سق المساومة مع كفى الراربه وجامع الفصولين وغيرهما والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 ريد على عمرو محدودا انه ملكه ورثه عن والده فاحاه المدعى عليه انى اشتربه من والدك وعمل
 المورثين لك فكذا وانى دويد عليه من مدة تريد على اربع سنه وانت مقيم مئى فى بلدة ساك
 من غير عذر يملك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار باللى من مورثيه فيحتاج الى بية
 تنهله بالثراء ولا يسمع كونه واصما يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحاذنه من باب
 الدناوى التى مر عليها حسن عشرة سنة مع صريح اقراره ما تعلقا عن المورثين المذكورين
 ام لا (احاب) نعم دعوى ذلك التالى عن انى المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعوى الاسغال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى سنة وصار المدعى عليه مدعيا وكل مدع يحتاج

مطلب استأخرت بنا
 ثم ادعت انه ملكها
 لاسمع

مطلب ادعى على
 دى الدماء امر له هذه
 الحاربه

مطلب ما من
 المصصة فادعى رجل
 على ورثته انه الخ

مطلب دعوى الملك
 بعد الاسيام
 والاستنحار لاسمع

مطلب ادعى ريد
 على عمرو محدودا
 انه ورثه عن والده
 فاحاه المدعى عليه انى
 اشتربه الخ

٥

الى الجنة بوتر هادعواه ولايسمعه اليد المدة المذكورة مع الامر المذكور وليس من باب ترك
المدعى بل من باب المؤاخذه بالافرار ومن اقر شئ لعرا حاد فافاره ولو كان في يده احكاما كثيرة
لا يدعوا هذا ما لا ينوق فيه والله اعلم (سئل) في دار مشتملة على من وساحة سبوية معدة للارتقاء
ووضع الامنة وامام من ضرورات السكى باع الملك لها يابا من النش لرحل سيما تيجيا شرعا
نقوة وطرقه ومافيه وما عرفه وسباليه وماب النافع فاعب ورثه اليب النالى لرحل آخر سيما
تيجيا شرعا كنسرح فى الاول ويريد ان يبنى فى الساحة متايلرم منه النش على المشرى الاول ومع
الارتقاء وسد الهواء وقضان الاصابة هل لذلك ام لا ويجمع شرعا (احاب) لاشبهة فى الساحة
المذكورة مشتركة بينهما ماضعة وللشريك مع شريكه من الساء فى المشترك وان لم يكن فى الساء نصيب
على الشريك ولا سد الهواء والاصابة فيجمع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب الصمة فى الساحة
او طلب احدهما قسم اصافا وقد صرح علماؤنا بما اذا كان في يد انسان عشرة ايات من دار وفي يد
آخر بيت واحد فالساحة بينهما تسعان والله اعلم (سئل) فى اختلاف حول الزمان فيما احلف
فيه الروحان وسرد انجاب الآلب اقوالهم محردة عن الصحيح اى الاقوال فى حالة الموت بحل
بالرحيح (احاب) المحلى بالترحيح والمعلى بالصحيح قول الامام المقدم والهام المعلم حبيبه العمان
الساقى فى حلة الاحتياط على سائر العرسان التى اقردت بالتحديد ماضعة وعلم فى الدنيا والآخرة
درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة ابو العدل قاسم بن قنلو ناعا بعد قول المدورى واذا احلف
الروحان فى ماع البت فما يصلح للرحال فهو للرحل وما يصلح للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما
فهو للرحل فان مات احدهما واحلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرحال والنساء فهو للناى منهما
وقل ابو يوسف يدفع للمرأة ما ينجو به مثلها والناى للروح ماضوره وقال محمد ما كان للرحال
فهو للرحل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرحل اولورثته والطلاق والموت سواء
هل الامام الاسديحان والصحيح قول انى حبيبة رحمة الله تعالى واعتمده النسبى والمجوى وغيرهما
انتهى (اول) وعلى قول الامام مشيت انجاب المتوفى فاطمة ويكنى ذلك فى الترحيح اذ المون موضوعه
لفاع المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ماى الصاوى والشرع كما وصحه الطرسوسى فى ماع الوسائل
الى تحرير المسائل واذا ماتا فاحلفت ورثتهما فالتقول قول ورثه الروح فى قول انى حبيبه ومحمد وعبد
انى يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو اصله وفى النالى القول قول ورثة الروح
لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كل مورثين احتملا فاضهما وما حياى فى حال قيام الكاح ولو كان
كذلك كان على هذا الاختلاف فكذلك عدموتها كذا فى لسان الحكماء وقد استقصى فيه مسئلة اختلاف
الروحين فى جباهما وبعثات احدهما وقل الكاح وبعده وبعثات ومالا كما حرتى او احدهما
او عدى من راحته ان شئت وليكن اعتبادك على قول الامام انى حبيبة رحمة الله تعالى والله اعلم (سئل) فيما اذا
حكم القاضى على الخصم الناكل الكول ثم اذاد ان يحلف هل يلفظ اليه ويحلف ويعلن العفاء ام لا (احاب)
لا يلفظ اليه ولا يسل العفاء قال فى الحاشية لوقضى عليه بالكول ثم اراد ان يحلف لا يلفظ اليه ولا يسل
العفاء ومثله فى كثير من الكتب والله اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر كعالة يدى فابكرها فافام
اليه عليه ما دعا على الاراءه ما هل تسمع دعواه الاراءه عها مع انكاره صدورها ام لا (احاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار
مشتملة على من
وساحة سبوية ماع
كلا من النش من
رجل محقوقة وطرقه
الخ فاراد المشرى
النالى ان يبنى الخ
مطلب فى ماع السب
اذا احلف فيه
الروحان

مطلب لوقضى عليه
بالكول ثم اراد
الحلف لا يلفظ اليه
مطلب ادعى الاراءه
عن الكعالة عن الدين
لهذا انكارها لا تسمع

لنفسه الطاهر والامر في ذلك من ظاهر والله اعلم (سئل) في ثلث كرم ريتون يتقاسم علة ورحل
مع اولاد احويه يأخذ هو ثلث هذا الثلث ويأخذ اولاد كل واحد ثلثه يعاقبونه بينهم هكذا مدة تزيد
على خمس عشرة سنة بالامارة والآن الم قول لاحق في هذا الثلث لاولاد احوي فلان لموت اسمهم
في حياء ابيه لم يصع على وصفه لاولاد احوي الآخر واما كنت اسم لاولئك يدلولوه هدها السنين
على وجه التصديق عليهم هل يسمع دعواه مع مقاسمته لهم ذلك كذلك ومع مع السلطان عن سباع
ماهضى عليه من الرمن مثل ذلك (احاب) لا يسمع دعواه والخال هده والله اعلم (سئل) في يتم
سكك عليه حذره ابوامه افرله ناشيا من ديون وغيرها وصار يراخ في امواله ويكتب الدين باسمه
في السجل وكما سئل يقول هذا الغلام اس بقى التيم فأت التيم عن ورثة فلان اولئك فعال المال والدين
الذي كتب افر ربهما الهام هو مالي وكنت افرله تلحقه هل يلف الى كلامه او لا يلف الى كلامه لتكديبه
هده في ذلك (احاب) لا يلف الى كلامه لتنافسه ويحب عليه دفع ما افرله الورثة القيم ولا يمين على الورثة لانه
ما كان افراده تلحقه الا على رواية عن ابي يوسف ان ورثة الميراث لا يملكون اقامه العلم اكل كادنا والله اعلم
(سئل) في مرس لرحل نائب تركها يد اولاده يريد آخر ان يدعى على العائث بمحضور اولاد العائث
محصنة فيها هل يسمع دعواه ام لا (احاب) لا يسمع الدعوى على العائث بمحضور اولاده والله اعلم
(سئل) في رحلين تبارعا في محدود واحد حارج يدعى الشراء من ريد واد آخر دو يدعى الشراء
من عمر والمشرى من ريد المذكور برهن الخارح ان ريدا الماني مه افر قل شراء مائلك مه انا نعي
المحدود المذكور بكذا شراء مائلك لم يجر لانه كان في يمين فكذلك شراءك المارت عليه هل تقل بته
بذلك ام لا (احاب) نعم تقل كما اشار اليه في جامع الفصولين وغيره والله اعلم (سئل) في محدود
موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووسع المشرى يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعث الورثة
يراه لانه كان حلا في بطن امه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة امره فلما كثر احرامه ميراث عن ابيه
هل يسمع دعواه ولا يسمع سكوتة ورثا ام لا (احاب) لا يسطل دعواه بسكوتة ورثا ويعد مثل
ذلك والقول قوله في عدم العلم بيمينه وقد صرح في البحر بان الاصح قول الدعوى فيمن قدم بادة
واشترى او استأجر دارا ثم ادعاه قائلا ما به دار ابيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستئجار
فادان هدها مع الشراء او الاستئجار فكيف مع السكوت المجرى والله اعلم (سئل) في رحل تكررت
دعواه على آخر يد رله في دتمته ولم يحل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ
خمس عشرة سنة هل يجمع المدعى من الدعوى لمح السلطان الدعوى بعد هدها المدة ام لا لكونه لم يترك
دعواه خمس عشرة سنة (احاب) لا يجمع لعدم الراك المدة التي مع السلطان من سباعها بعدها كما هو ظاهر
والله اعلم (سئل) في دار وقف اهلى وحدها ميراثه ريت قديم وهي في يد المولى عليها من ذرية الوائقب يدعيه
لوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الرب يكون للوقف الاول لو صعد بموت له ام لا (احاب) القول فيه
للمتولى على الدار لا مدعيه وغيره حارج والله اعلم (سئل) في شريك شركه معاوضة سافر للحجار قول
وانما صه للعرب شئ في دتمتهم ونقي بعضه فوصاه في موضعين ودية ومات احدها فادعت ورثته
على الشريك ما به صاهن للتمن الذي بمدة العرب وانه ايضا كافل لما نقي من القول عد المو دعي هل تصح
دعوى الورثة بكماله الشريك للتمن والقول المذكور من ام لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها

مثل رحل سباعهم
مع اولاد احوته ثلث
كرم ريتون مدة تزيد
على خمس عشرة سنة
نعم مد ذلك ادعى الخ
مطلب افر ابوام التيم
له يدويه ثبات التيم
عن ورثته فقللوا ذلك
فعال الخ
مطلب اداد ادعى رحل
مرسا في يد اولاد
العائث لا يسمع
مطلب في رحلين
تبارعا في محدود
احدهما يدعى ان بائى
اشترى من ريد
والآخر يدعى
ان ريدا افر الخ
مطلب في محدود باع
بعض ورثه حصته
لا يسطل دعواه
سكوتة ورثا
مطلب في رحل
لو تكررت دعواه
على آخر يد رله ولم
يحل بين دعوى
ودعوى خمسة عشر
سنة لا يجمع عن سباعها
مطلب في دار وقف
فيها ميراثه ريت قديم
القول فيه قول المتولى
عليها ولا يسمع قول
مدعي لوقف آخر
مطلب اذامات احد الشريكين فادعى ورثته على الآخر انه كمل غنى المبيع لا يسمع دعواهم

(احاب) لا تسع دعواهم بذلك كعالة الشريك بدين مشترك لشريك باطلة لا ماس حرمه الا وهو مشترك بينهما ولا به يؤدي الى قسمة الدين قل قصه واه لا يجوز وما ظهر من عليه المود والشروح والقناوى عدم حوار الكعالة بالامانة ادلا يمكن حملها بمصونة على الكفيل وهي غير مصونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسب ذلك شيء والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري وسراخ من متصرفها ثم ان بعض منكملى القرى المربورة اسقرصوا من عمرو مسلما فدعوه لريد المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذى للمقاطع بدمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المربورين ما كان اقرصهم اياه لدى حاكم فاحاوا ان القرص لاحقية له وانما ريد المقاطع هدمهم بالحكام واولهم صره بمجوله واقاوا على ذلك شاهدين احدهما من رعيا القرية المذكورة فمع الحاكم اذ كان عمرا عرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لارم على ريد المقاطع المذكور فهل لعمرو بعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على ريد والطلب منه وهل مع الحاكم وتصر به المدعى انه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لارم على ريد واقع في محله شرعا وهل الحجة بالشهادة المذكورة حكم شرعى يعتمد عليه شرعا ام لا (احاب) اذا ثبت الاستعراض من عمرو لا يطر الى حوارهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت ما حدى الحجاج الثلاث لا يبعد الانكار ولا وجه للروم بدل القرص لريد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع على الوجه الذى يفعل الآن ليس امرا شرعيا اذ الاستعراض به امر شرعى ينبى بدل القرص دينا لارما في دمة المستقرص وان صرفه في اى شيء كان فاذنبت الاستعراض بدمه متكملى بعض القرى ما حدى الحجاج الشرعية لا يتصور ثبوته به في دمة ريد به وقد تقرر في المود كافة عدم صحة الوكيل بالاستعراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرص على المتكلمين وبين الدعوى على ريد بالقرص الذى ادعاه عليهم بهيه للمضافة من كونه اقرصه لهم وبين كونه اقرصه بهيه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لا به كانه قال المال الذى اقرصتموه منى واستقر بذله بدمتكم استقرصه بهيه زيد لانتم ولا شفعة في ان ذلك تافص يمع من صحة الدعوى وحوام ان القرص لاحقية له انكار والمكر لا ينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرصا فمع الحاكم عمرا لعدم بهيه له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لارما على ريد فكيف يكون لارما عليه محجودهم الاستعراض وحيث سى الحكم على محرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكما شرعيا قطعا وما يقطع الثب ماد كره الراوى في الدفع ادعى مالا وحله ثم ادعاه على حاله ورغم ان دعواه على ريد كان طبا لا يقل لان الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا صريح في رافة الحال قطعا من غير اشكال والله اعلم (سئل) في محصر حاصله محصر مجلس الشرع الرجل المدعو مسلم بن عيم الوكيل عن اخته صفية الخاصرة به وتوكيله الله بعد نسيب عمها سامان بن عيم وانه دعى به اء ارادة عمه العادر بن محمد من صدق ابته ومن سائر حقوقها ما فيها بالجلس وانها لا تستحق فله حقا ثم اشهد على به الرجل المدعو عام بن بويج الوكيل عن عمه العادر الروح المذكور التاب وكنته عه فيما ياق ذكره بشهادة احمد بن حار وورهاد بن محمود انه طلق صفية روضة عمه العادر بعد الابد له منه نسيهاهما ثلاث تغليقات بموحد ذلك مات صفية عن عصمة روحها المذكور فلا تخل له حتى تكبح روحا غيره وذلك

مطلب استقرص بعض
متكملى القرى مسلما
من عمرو ودعوه
لريد المقاطع وطلب
عمرو المسلح منهم
فاحاوا الخ

مطلب محصر حاصله
ان التوكيل لا يدخل
تحت الحكم

بعد اعيان ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم ثبوتا شرعيا وحكم بموجبه حكما شرعاهده
 ضرورة الحصر وذلك كله بنية الروح فهل ثبت الوكالة المذكورة المحررة عن دعوى الروح او كملها
 حتما يدخل تحت الحكم كدعوى هبة العدة او غيرها من الحقوق ام لا فثبت وهل الحكم على العائث
 بالصلح المذكور يمثل ذلك بعد ويكفي مجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار ما وجب وبوله وثبت
 ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه ام لا (احاب) الوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع
 الفصول وغيره وقد ذكر واقطة في حيله اثبات الحرمة على العائث دعوى كفاية المهر على حصر
 او دعوى ضمان هبة العدة معلقا بوقوع الفقرة وبطال بالاداء وترهش على ذلك ويحكم بالمهر
 والصلح ومع ذلك نظروا فيه وقالوا المدعى على العائث شرط لاسب وفي مثله لا ينصب الحاصر
 حصصا عن العائث بعد عامة المشايخ فيدعي ان بقضي في مثله بالمهر والنفقة على الحاصر لانا لامة
 على العائث اذ المدعى على العائث ليس سندا للمدعى على الحاصر وفي البحر واما جيل اثبات طلاق
 العائث فكملها على الصعب من ان الشرط كالسب فكيف نأهيا ولا شرط ولا سب بل ولا دعوى
 ولا يكتفي بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعيان ما وجب الشرع والبيان بالصريح ولا يكتفي بالاحمال وفي الاشياء والطائر
 في المحاصر والسحلاب ان سأل في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتفي بالاحمال وفي الاشياء والطائر
 ولوقول الموثق وحكم بموجبه حكما صحيحا مستويا بشرط اقله الشرعية فهل يكتفي به فأثبت مرارا
 ما لا يكتفي به ولا بد من سائر تلك الحادثة والدعوى وكيف الحكم لما في الملقط من كتاب الشهادات
 ولو كتب في السجل ثبت عدى عما ثبت به الحوادث الحكيمة انه كذا لا يصح ما لم يسأل الامر
 على الفصل اسماه هذا والحادثة في فرج وقالوا في مسئلة الشرط المقدمة الاصح ان هذه اليه
 لا نقل اذ في قولها اتصال حق العائث وكيف ثبتت البينة الكرى بشهادة الوكيل الذي لا يصح
 المعصاة له بالوكالة المحررة وشهادة الشهود بها عبر بصحيفة كالدعوى بها محررة فلم توحده الدعوى بها
 الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله اعلم (سئل) في ريد ادعى
 ان له دمة عمرو ديا معلوما وذلك في وجه وصي ايام عمرو والموتى المذكور وأثبت المدعى ذلك
 والحال انه لم يخلع المدعى ان هذا المال باقي في دمة عمرو والموتى ولم يقص منه شيئا ولم يتوص
 منه عوضا ومعت مدة بعد ذلك الامت والآن يطلب وكيل ريد المدعى المال من وصي ايام عمرو
 فمسك الوصي عن الاعطاء لكونه ليس مرئيا على المدعى وهو يمس الاستظهار والحال انه لم يتوص
 في الدعوى لليمس والآن رب الدين عاث فهل يسوع للوصي دفع المال من غير يمين ام لا (احاب)
 صرح علما فارحمهم الله تعالى ما لا بد في ذلك من اليقين ولوات اورنه لحق المثل ادعاءه ان يكون
 بدمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع عنهم من كلام
 الحاشية والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ديا فدفعه ما به احل به عليه فلا بد من لها
 على الخيل واعلم عليه بذلك الرهان هل يدفع ام لا (احاب) نعم يدفع كما صرح به في جامع
 الفصول والله اعلم (سئل) عن اشري من آخر ثورا فاستحقته امرأة مالية فاراد المشتري
 الرجوع على البائع فمدى المدعى البائع انه اس قرته واقام بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينة
 سواء كانت المرأة حاضرة او غائبة (احاب) تسمع دعواه وتقبل بينة منه محصورة المرأة اجابا
 وبعثها على الاظهر الا انه واذا ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتوص لانا
 والله اعلم (سئل) في اس في عا ابيه دفع له الاب مالا قد انخر فيه وادله بالافاق على به

مطلب لو ائب ريد
 في وجه وصي ايام
 عمرو وان له دمة عمرو
 ديا ولم يخلع ريد
 الخ

مطلب دفع المدعى
 عليه المدعى ما به احال
 الخ

مطلب اذا استحق
 الثور المبيع فاراد
 المشتري الرجوع على
 بائه فادعى الخ

مطلب دفع لاسه مالا
 اجر به فخرج منه
 واشترى او اوى مير
 اذ ابيه ومات الاب
 بعد اقراره الخ ثم
 ادعت فيه الورثة الخ

من مال التجارة فتح منه ميراده واشترى لنفسه منه اوان محاس ومال الاب بعد ان امر في صحة
 ان ليس له عدى سوى مائة قرش فلما الحكم في نعم المحاس وبما افقه في الحج بميراده وفي اقراره
 ادا ادعى عليه بقية الورثة انه كان فارعا (احاب) اما نحن المحاس فهو دس على الاس معلق بدمته
 يشترك فيه ورثته ابيه ويجرى على فراص الله تعالى ومثله المال الذي افقه في الحج واما اقراره انه
 ليس له عدى سوى مائة قرش فهو عريان للدعوى عليه ما كرمها كرم لا وقد اعقب محرمه
 ومهره موته فافهم وحده الاول انه شرأه لنفسه وافقه في الحج مبراد والد صار مدينا على المال
 الذي في اماتة فصار عاصيا معلق بدمته فلما رأه الادعية لللكه واران دمه منه ولم يوجد ووجه
 الثالث انه اعى اقراره لا يستغرق الارمة واعظم من ذلك ما صرح حواه من ان له دفع الوصي جمع تركه
 اليه الى وارثه واشهد على نفسه انه فص منه جمع تركه والده ولم يسق من تركه قليل ولا كثيرا
 استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركه والذي لم افصها قل منه ويقضى بها ارايب ان قال
 قد استوفيت جمع ما رل والذي من دين على الناس وقصت كله ثم ادعى على رجل دينا لانه قل له
 ويقضى له بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله اعلم (سئل) في دى يد
 على ان ادعى عليه خارج انها ملكه سحب عبده وقد صاعب منه مدحس سين فادعى دوايد
 الشراء من ريد مد كذا لمدة سهاها فافام مدعى الساج بنة على مدعى الشراء هل يقضى بها المدعى
 الساج ام لا وهل لتاريخ الصباغ من المدعى والمدعى عليه اعصار كاجرعه بعض الناس ام لا (احاب) نعم
 يقضى به المدعى الساج واما تاريخ الصباغ فلا العايب اليه ولا يعول عليه قال في جامع الفصولين لو قال
 في دعوى الخمار عني مشهور فعل المدعى انا اراه من املكه وفي يدى مدسة او نحوه يحكم به
 للمدعى ولا يثبت الى بنة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ عية الخمار لا تاريخ
 ملكه ومثله في كثير من الكتب والله اعلم (سئل) في رجل تصادق مع روح ابنته الموفاه عنه وعن
 ائمتها روحه وعن روحها فلان على انه قص من الروح ما حصه وحسن روحته من متروكها انني
 تحت يد الروح المرنور وكتب محضر بذلك وفيه اشهد بيى الاب عن هه اصاله وعن روحه
 وكاله انه قص من ما حصه ما فيها واستوفاه فهل يجمع هذا الاشهاد دعوى الروح ام لا مع عدم ثبوت
 الوكالة (احاب) لا يجمع دعوى الروح الى هي ام البينة شيء مما تركه اسما ووضع الروح يده عليه
 اذ هو اشهاد به من ما حصه ما فيها طاهرا فاداسى شيء آخر فحقها في فيه لهما طله وما يصرح به
 ما ذكره في اواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين واما الامتنى حيث قال وفيه دفع
 جمع تركه الميت الى وارثه واشهد على هه انه قص من جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل
 ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركه والذي ولم افصها قال اقل بينه
 واقضى بها ارايت ان قال قد استوفيت ما ترك والذي على الناس وقصت كله ثم ادعى على رجل دينا
 لانه لم اقل بينه واقضى له بالدين استنى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها والله اعلم
 (سئل) بما لو استأجر زيد من عمر ودارا والحال ان عمرا كان وصيا عليه من قل ولما كرم زيد
 حصل بينه وبين عمر ومارة عامة ثم ادعى زيد المدكر بعد الاستحجار ان تلك الدار ملك من املك
 مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد ذلك متافضا ام لا (احاب) لا يعد ذلك
 متافضا لمكان الخطأ في الاستحجار ولعدم صحة الإبراء عن الاعيان قال في البحر في باب الاستحقاق

مطلب دعوى
 الوارث على الوصي
 دارا انها من تركه
 والده بعد اشهاد
 على نفسه انه الخ
 مسموعة

مطلب ادعى خارج
 انا ما على دى يداها
 نتحب عبده وادعى
 ذواليد الشراء من
 زيد

مطلب اذا تصادق
 الاب مع روح اسه
 المتوفاه انه قص
 ما حصه وما يخص
 امها هذا لا يجمع الام
 من الدعوى

مطلب دعوى الارث
 بعد الاستحجار
 والشراء مقولة

في سرح قوله لا الحرية والنسب والصلابة في العيون قدم ليدعوا واشترى او اسأحر دارا ثم ادعاه
فاما ما به ادارا به مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وبه الاسياح لا قتل فل والمقول اصح وفي جامع
المصولين دفع بنى اوصى جمع تركه اليه الى وارثه واشهد على عهده ان يوصى به جمع تركه والده
ولم يس من تركه قليل ولا كبير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى انها من تركته والذي
ولم يقصها فل اقل يسه واصفاه بها ارباب ان دول فاستوفى جمع مات له والذي من دين على الناس
فمقتب كله ثم ادعى على رجل دينا لانه لم اقل منه واصف له فالدن اسمي ووجهه انه محل اخطاء
فجمع اشهاد على ما ظهر له وسماه جمع مارك معاشره فلا يصبره ذلك فادعاهم والله اعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخر ما به وارعين قرشا هبة فاس من اصل مائة وسبعة وسبعين قرشا فدعى المدعى على
وصول العشرين منها ولم يسق له بدته سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكر وصول العشرين من مائة
عليها هل اذا هم المدعون عدلين شهدا لدى الحاكم الشرعي على انه قد له لدى المطالبة مالى عدل من من
الناس المبروح سوى مائة من قرشا فقل ام لا (احاب) نعم فقل شهادة العدلين على افراد ما له لسره
من ثمن العتاس المبروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقهما المدعون في ذلك وثبت عدلتهما والوجه
الشرعي اذ لا مانع منها شرعا والله اعلم (سئل) في امرأة استرت من آخر دارا علوية ثمن معلوم وبهره
عن عاصي وراس فراكم المطر العرير عليها فعمل الماء منها على السفلى فحلحل ساؤها ويردوها
على ثمنها هل لها ذلك ام لا وهل يسع دعواها به ام لا وهل لها ردوها بمجرد دعواها الخجل والمعن
الفاش مع عدم العرير ام لا (احاب) لم يقل احد من العلماء بان لها الرد بخدوث التحلل
المدكور فلا يسع هذه الدعوى منها والذهب عن يسمعا وكيف يجر على الرد وقد سلمها الممار
غير متحلحل ساؤها وتردعله حرا متحلحلا ساؤها لا هائل بذلك من العلماء وامامه دعوى
النسب اسأحش خوات طاهر الزوايه مع الرد به مطلقا سواء صرء الآخر او لم صرء وطاهر الزوايه
طاهر الزوايه وادركنا مشايخنا يقولون بالردان صرء والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث
اليه بالحلحل لما اشتهر في الملون والشروح والضاوي في مسئلة حدوث اليه في المبيع في يد
المشترى انه يجمع من الرد فلا يسع منها دعوى الردعه ودعوى الخجل فاطله عداهل العلم القاطية والله
اعلم (سئل) فيما اذا ادعى البراءة في المقول والمعار على آخر فسمه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى
ثم اعاد الدعوى فبا على الوجه السابق هل تسع دعواه ام لا (احاب) الراء عن الاعمال فاطل
مسولا كان او عمارا فهو لا استحق قله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يجمع من الدعوى
بحق من الحقون فل الافراد عياك او دينا لانه اراء عن دعواها لاسنها بخلاف قوله اراءك عنها
فان له ان يدعيها والذي يعطيه عماره الكتب المتهورة ان كل الراء عنها على وجه الاساء فما
ان يكون عن من العين او عن الدعوى بها فان كان عن من العين فهو باطل من جهة اراءه الدعوى
بها على المخاطب وعمره صحح من جهة الراء عن وصف الضمان فالراء الصادر في المقول والمعار
اراء عن الاعيان لا يجمع الدعوى نادواها على المخاطب ولا على غيره فادعاهم والله اعلم (سئل)
في رجل دفع لروحه ثمرا ووصف الثمر لهما فاعتر لهما فادعاه للباس ففسحه فضاء ثم مات اروحه
واحلل الروح مع وراثتها ثم يدعون ملك العتاء والروح يدعى ملكه فانقول قول من
(احاب) العزل للروح قل الميه لحرييل العادة ان الروح يدفع لهما وهي بعزل لاجل الروح

معلل ادعى على آخر
مسلما من ثمن فاس
وادعى المدعى عليه
وصول كذا منه ثم
ادعى بینه ان المدعى
قال الخ

مطلب في امرأة
اشترت من آخر
دارا علوية فسرأكم
المطر ورل منها
على السفل محلحل
الساء فارادب ودالح

مطلب دعوى الرأه
عن الاعيان غير
مقبوله لان الرأه
عنها لا تصح بخلاف
الرأه عن دعاواها

مطلب دفع لروحته
شعرا و صوافع له
ثم بسحه عطاء ثم
مات واحلف
الروح الح

فسار العزل كخدمة البيت من الحر والعلج وكيف يكون ملكها وقد سحبه عطاء هذا لا قائل به
والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من اهل الدمة ان له مدهم على سبيل القرض الشرعي
كدا من القروض تسلموها ودفعوها لجاوش الكنائس فانكروا فطلب القاضي منه بينة شرعية
ذكرها لا بينة له والنفس اعلمهم فطعنوا اسمه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بينة المدعى
السابق ان المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان المدعى المذكور قرضاهل
قبل دعواه ام لا (احاب) لا قبل دعواه قال في خلاصة الصاوي ادعى عليه قرص الف درهم
وقبل وصل اليك يد فلان وهو مالي لا سمع الدعوى ومثله في الرادية ووجهه ان فلانا عاث وطلعت
كفة المدعى على ان دعواه لما ادماه فلان العاث قوله ان المال المدعى به فلان مالي اقره للمدعى عليهم
فان دعوت حصونه عنهم بذلك فلا تسمع والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على ريد لذي فاص حكم القاضي له
موجب الشرع الشريف ومع الخصم عه من العرص له وبعد حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة
من الزمان طلب المدعى من قاض آخر استئناف الدعوى هل يجبه القاضي الى ذلك ام لا (احاب) يطرح
في دعوى المدعى ان كان اتى بها مع دفع اقام عليه بينة تسمع وقبل منه الدفع وكذلك لو مع الخصم
من التصر له لعدم بينة قامت منه على حصه ثم اتى بها سمع وان لم يكن كذلك لا سمع دعواه حيث
لم رد على ما صدر منه او لا وهو مقسود العلماء في قولهم لا سائب الدعوى دل مشايخي في كتبهم
كالدخيرة وعبرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما راد عليه يصح
وهو الحمار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الحكم وفي الدخيرة
رهن الطارح على سناح حكمه له ثم رهن دواييد على السناح يحكم له به اسمى فاذا كان هذا في بينة مثنية
ولها اعتبار وحكمها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل الدعاء على المحكوم عليه فكيف لا تسقط
بينة دى اليد فيها الحق المطلق وان حكم القاضي له بظاهر الدامعية له عن البينة فكيف بينة عبر
مثنية لان عها على باليد ولا حاجة للحكم بها الدامعية للمدعى عليه عند عدم بينة الطارح فصاير ترك لاقضاء
استحقاق بقول ان اداد الخصم الدعوى ولا بينة معه مما يدعى لا سمع دعواه لاسماها عن الاولى حيث
لم يزم منه ولم يأت بدفع شرعي قبل شرعا وقد منع او لا لعدم اقامتها اثباتا به تكرار محض منه وقد منع
مناسق فلا يلتصق اليه ولا يسمع منه احكاما وقد اكثر علماء ما من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الر حلال
وهو با واسع اوصله بعض علماء الى حسنة واتى عشر فصلا ذكر في مسئلتنا ما فيها من رامة
فليراجع الكتب وليتأمل والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة ادرع من ارض بيد البائع
وسى ساءه ونصرف فيه ثم بعد ادعى رجل على البائع المذكور ان له ثلاثة قرايط ونصف قيراط
في المسع المذكور اثناع عشر امه ويربدهم والحال ان امه تطره يتصرف بالساء والاتماع المذكورين
هل له ذلك ام لا وهل تسمع دعواه مع تصرف المشتري ورواية امه له والاطلاع على الشراء المذكور
والصرف المر نور مدة مديدة ام لا (احاب) لا سمع دعواه والحال ما هن اعلانه لان علماء ما صوا
في موزم وشروهم وما واهم ان تصرف المشتري في المسع مع اطلاع الخصم ولو كان احيا سجو
الساء والعرس والزرع يجمع من مبلغ الدعوى قال صاحب المطومة اتفق استيذان على انه لا تسمع
دعواه ومحمل سكوتة رما للبع فملا للثروير والاطماع والحبل واللبس وحمل الحصور وترك المارة

مطلب اذعى على
جماعة من اهل الدمة
سما فترضا فانكروا
فطلبهم الحاكم لعدم
بينة معه ثم ادعى
عليهم آخر ان المال
الح

مطلب لو مع القاضي
المدعى عن دعواه
موجب الشرع ثم
اراد المدعى استئنافها
عند آخر ان اتى بها
مع دفع تسمع وان كان
عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من
آخر ستة ادرع وصى
بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة
قرايط ونصف
قيراط اثناع عشر امه
مع ان امه الح

اقرأناه ملك النافع وقل في جامع النافى وذكر في مية النفعاء رأى سيرة يبيع عروصا فعضها
المشترى وهو ساك وترك مارعته هو اقراره ما به ملك النافع استنى فعلم بذلك ان الام لو كانت
حقه ثم ادعيت بعد ذلك لاسمع دعواها واسمع المورث في مثله مع الوارث ما لولى وذلك كله لاجل
الذبح واعطى لامة التزوير والناس والحلم لطريقته الاحتيل وقطع شاة الاطعام بالتدليس
في رمل على اهل اهلكا الباطل وساطى الباطل ليلا من الدنيا المذبة نوع مائل مري
او احد منهم على حصصه كالسبع الصائل فحسوا سباع مائة مثل هذه الدعوى لما راوا من فساد اهل
الزمان ما تركهم باطل العدوان والميل للدنيا التي هي حائل الشيطان فيجب مع ذلك اذا المعادة
اننى احببت على محبتها اهل المذهب دره المعاصد اولى من حلب الصالح يدخل هذه الواقعة بها
اشتكت عليه من المفردات فحب العمل بها دفع الظاهر الذى يصغر تغير الزمان وفساد اهل الذى
نطق الاحاديث شرهم وقبح حل اكثرهم والله اعلم (سئل) في حائظ بين شخصين تارافها
ولاية لهما ولا حدهما بيان متصل تربعا على وجه التثريبك وللآخر سعد عليها هل يقضى بينهما
ام هى لصاحب المدام لصاحب الاصل في طر في الحائظ (احاب) الحائظ لصاحب الرمع لسبق
اسمه له لهما على صاحب العدد هو كوضع الحدود وعصر حوا ما لو كان لاحدهما ترسع وللآخر
حدود فدو الرمع اولى عليه فامه المشاج مطلبين ما الاستعمال الساء بعد التربع يسبق على الاستعمال
محدود وصبر اصل التربع ان يكون اسفل اثنى داحلة في اسفل لبس الحائظ المتعارف فيه ولا شك
ان استعمال دى المعد متأخر واذا ارتب في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله اعلم (سئل)
في سئل وعلوكل واحدهما في يد رجل يتصرف فيه مدة سين تصرف الملائك ملاسار والآن
صاحب السئل يدعى ثيا من العلوفه انه ملكه هل التول قول واصع اليد وعلى صاحب السئل
اليمة حيث تواصا على قبة العلوا له لصاحبه ام لا (احاب) القول قول واصع اليد وهو دال على
عنه وعلى الآخر اليمة والله اعلم (سئل) في سئل اهدم وصاحب العلور يد الساء ليتوصل الى حته
فما الحكم (احاب) اذا امتنع صاحب السئل عن بناء السئل لا يجوز لكن يقال لصاحب العلوا ان السئل
ان شئت واسمه عن صاحبه حتى يؤذيك قيمة الساء او ما امتنع على الاحلاف وقيل ان اساسا مسمى
فما الحق والامانة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحافظ وفيها وتقرأ قيمة يوم البناء
لا يوم الرجوع اه والله اعلم (سئل) في صاحب علوا ادا يبنى في علوه بناء لا يصير بالسئل هل له ذلك
ام لا (احاب) نعم المختار للفتوى ان لى العلوا ان يبنى على علوه اذ لم يصير احدا على قول الامام وصاحبه
وان قل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والصبر وعدمه يعلم قول رجلين من اهل
الصارقة في ذلك وحاصله ان الصبر ان علم يقيا يجمع وان علم عدمه يقسا فلا يجمع وان اشكل يجمع الا برصادى
السئل والله اعلم (سئل) فيما خلق الصبر تملك البيت السعلى وكل ذلك نسب مائت العلوفه هل عليه
مع صبره ام لا (احاب) الفتوى على ان الصبر ان تحقق او اشكل انه يصير ام لا يجمع دواله فهو
واذا علم انه لا يصير لا يجمع واعلم ان سقف السئل وحدوده وهوايه وبواريه وطيه لصاحب السئل
غير ان لصاحب العلو مكنا في ذلك كانه صاحب الحر عن الدخيرة فلما علمت ذلك فاعلم ان نصيبه
لا يثبت على واحد منهما اما دواله فلمنع وحوب اصلاح ملك المير عليه واما دواله فلمنع

مطلب في حائظ بين
شخصين تارافها
ولاية لهما ولا حدهما
بيان متصل تربعا
على وجه التثريبك
وللآخر سعد عليها
الحائظ لصاحب
الرمع

مطلب سئل في يد رجل
وعلوكل واحد في يد
يتصرف في علوه
الملاك والآن صاحب
السئل يدعى الخ

مطلب سئل اهدم
وصاحب العلور يد
البناء الخ

مطلب لو اراد صاحب
العلوا يبنى في علوه
بناء لا يصير بالسئل
ذلك

مطلب يجمع صبر
صاحب العلوفه
صاحب السئل

احكامه على اصلاح ملكه وان شاء طيه ورفع ضرره وكف الماسه وان شاء يحمل ضرره اضر حوا
 به لا يغير الملك على اصلاح ملكه وادانفك الطن المنع لو كعب الماء سبب الكس المدون به
 شر ما لايمان على الساكن وان تعدى بان اراله وح الصبان وانما ردت هذا لى طعى ان سبها
 تسارعا في سبط حبيب سكه لدى الهلو ينالسه دوالسقل سقله لدفع وكب الماء وانه اعلم
 (سئل) في دى يد وحارج تسارعا فادعى دواليد شراهما من ريد مند ثلاث سنين واذعى
 الخارج شراهما من عمرو مند ستين ثا الحكم (اجاب) المسئلة هما الاحلاف الروايه والاكر على
 ان ساق التاريخ اولى وعليه افضر في الخلاصه والبراريه وبقائه في اجر عن غايه السال وحرارة
 الاكل وشك في جامع المصولين عن المسوط وان سوت عدم اعساره قوله الاسود عدى
 ان لا يتر التسارخ في دعوى تاريخ الملك من انس مالم يؤرخ ملك من الملك من حقه ولكزة
 من اعنقه وافضر عليه عولت عليه وافيت نه ساقا وانه اعلم (سئل) في رجل احلف مع والد
 روحه سال سبها كذا ميرا وقال الاب لم يسم شيئا وهى ووف السكاح ضرره ووف الاحلاف
 ماله وذلك قبل الدحول ولا ينفه لروح قبل الحكم (اجاب) القول قول الاب ولا يمس عليه وله
 مير منها وانه اعلم (سئل) في دار بين اح واحب ارتا من ايهما ماتا فادعى اس الاخ على اس
 الاخت ان امه كان في حياته اشترى حصنها فكذا حال حياته واهام بيه وقضى له فادعى المدعى عليه
 على المدعى المذكور بعد الحكم المروور انه اسلمه في المدعى ودفع له فيه عشرة فروس او يؤخر له
 فترش كل سنة وان ذلك اعتراف منه به لاما لك له فيه قول سمع دعواه بذلك وتقبل بيته ويحكم له
 به ام لا (اجاب) قوله صرح علماؤنا فاطم بان الاسيام اعراى به لاما لك له في العن وادفع صحح
 والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع المصولين في او احر الفصل العاشر احرارا للحدية كما يصح الدفع
 يصح دفع الدفع وكما دفع دفع الدفع وما راد عليه يصح هو المحار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة
 يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو رهى على مال وحكم له ثم رهى
 حصه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يغل الحكم ثم رهى بعده لتاوى رشيد الدين
 وقال حكم له مال ثم رفع الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا العاصى بالدفع تسمع ويغفل
 الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع صحيح وكما دفع دفع الدفع وما راد عليه يصح هو المحار فكما
 يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع هل الحكم يصح بعده الا في المسئلة المحمسة
 كما كنهه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستعجال يصح بعده
 هو المحار انتهى ومثله في كثير من الكتب فاذا علمت ذلك فطقت نصحه دعوى المحكوم عليه بذلك
 وقول بيته والحكم له ودفع حصه وانه اعلم (سئل) في رجل لا اولاد له وله اقارب عصه حصة
 احصرهم عند ما مرض مرض الموت وارضى لهم زيتون معلوم له ولهم وقال انتموه بحماسة
 بكم لا يفضل واحد على آخر فاقسموه بحماسة كما اوصى وبصرف كل فيها اساهه بالقسمه مدة
 تبلغ ثلاثين سنة والآن يدعى واحد منهم بالمرقة القسمة ولمع السلطان عن سباع مامدى عليه من
 احق الرزقون كله هل سمع دعواه ام لا بالمرقة القسمة ولمع السلطان عن سباع مامدى عليه من
 الدناوى خمس عشرة سنة فريد (اجاب) لا سمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بال
 النسوم مشترك كاصرح به الربيعي وقاصيحل والعمادى والراوى لاسماع مع السلطان عن سباع
 كل دعوى تمنى عليها هذه المدة والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى الحارح على دى يد

مطلب في دى يد
 وحارج تسارعا
 بهسة فادعى دواليد
 الخ
 مطلب اذا قال الروح
 سبها للامراء كذا
 وقول الاب الخ
 مطلب اس وسب
 ورتا دارا عن ايهما
 فادعى اس الاخ على
 اس الاحب ان امه
 اشترى حصه امها
 في حياته فادعى
 المدعى عليه على
 المدعى الخ
 مطلب يصح الدفع
 قبل اقامة البينة
 وبعدها وقبل الحكم
 وبعده وبعده غير
 الحاكم الاول الخ
 مطلب اوصى لمصنعه
 الحمسة زيتون
 معلوم له ولهم من غير
 تفاصيل فاقسموه ثم
 بعد نحو ثلاثين سنة
 ادعى الخ
 مطلب ادعى الحارح
 محدودا على دى يد
 اماعه له بالوكالة عن
 النائب فانكر دو
 البهال الخ

في حدود ان ما يدعى المحدث ما وكذا عن فلان العاتب كذا واقعد اثني ويطلب تسليم الحدود
 منه وسكر المدعى عليه او كذا والبيع وقض اثني فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل بينه على ذلك
 جميعه في عية الماتك ام لا (اجاب) نعم تسمع دعواه لكونه حصيا دل في جميع الفصولين وماوجه
 آخر وهو ان بيع فيقول اني فصولي فلا اسلم المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل فلان المبيع هو
 حصم فقت انه وكيل المبيع انتهى بهذا صريح في مسئلتنا فأول واقعا علم (سئل) في ميت مات عن
 روضة واس ومن موضع الابن يده على حدود وكان له مديعا شراءه منه شيء عيه وفلمت روضة
 الميت عنها وكلا يدعى عليه شهماه فادعى لدى الحاكم الشرعي وقام الاس بينه شرعية شهدت
 ماشرءاه منه بوجه الوكيل على اوجه المدعى فحكم له الحاكم المذكور بذلك ومع من معارضة به
 وقت يده عليه ومعت مدة فمات الميت عن روح وصغيرين منه فادعى هذا الروح على الاس
 المذكور لدى القاضي المذكور ان الحدود دخلت عن الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولد به المجر
 لهم من ميت الاول في فاحاب الاس المذكور عما احياه اول المكلف المسمى المذكور المدعى
 المروية يشهد بما دخلت عن والده فاحضر وحلين شهدا له بوجه الاس ان والده مات وهو ان
 على ملكه لم يبق له سائل واهما لم يعلما ما ساق ذلك وقل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون
 الحدود المذكور انما يهل بجمع ذلك مع الحكم المتقدم منه ام لا يصح (اجاب) لا يصح ذلك مع
 الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب اليد المذكورة من المدعى المذكور واسئل ان كنه علمنا في سائر
 كسهم فطافرت على ان كل واحد من الورثة يكون حصيا عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث
 الخصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته حصم عنه فدان في حق واحد منهم بنت في حق
 فقتهم لقيامه مقامه كال الميت حصيا منه فثبت المدعى عليه لمدعى الشراء قال في جامع الفصولين مات
 وترك دارا وثلاثة سمن صاب انسان وبقي واحد والدار بيده صبيه له وصيبت العائنين وديعة عنده
 والدار عبر مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مرسلا فادعى الشراء من ابيه فحكم له بالدار
 اد نص الورثة حصم عن كلهم ادا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون حصيا عن
 الميت انتهى ومثله في اغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم نص الورثة
 حصم عن كلهم فادا علمت ذلك علمت ان الحكم المقدم هو الصحيح الباقى وان الماخرا لا اعتبار به
 لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه النسخة لا يجوز قصفه ومن قواعدهم القضاء بحول
 على الصحة ما لم يكن ولا يجوز قصف الشك ولا شك ان الحكم بكونه ميراثا يلزمه ابطال الحكم السابق
 بكونه ملكا للاس الشراء السابق من ابيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحيحة
 وشهادة مستقيمة فاني بطلن والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل دفع لاحديه غنما واقرده عن
 صه وشية اولاده ومات فادعى الاس على اخوته فيما بينهم من التركة ثمنته فصالحوه على شيء بها
 ودعوه له واشهد على صه وابراهما مات هو واخوته والآل اولاده يدعون على اولاد اخوته
 ما استحقاق ابيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدعم ام لا (اجاب) لا تسمع دعواهم والحال
 هذه والله اعلم (سئل) في امرأة اقرت باستيفاس حصها من تركة والدها واشهدت ان لاسق لها قبل اخوتها
 ومات فادعى احد اولادها على اخوتها انه الحاكم وصى عليه بوجهه هل هو نساء على الفية من
 اولادها ام لا (اجاب) النقاء على احد الورثة قضاء على الكل ادا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وصح اس
 المبيد على حدود
 ودع الروحة ثما
 ودعى الاس الشراء
 من ابيه واقام بينه
 وحكم له بذلك ثم
 ادعت عددا كآخر
 الخ

مطلب صالح بعض
 الورثة واشهد على
 صه وابراهما
 ثم مات والآل اولاده
 يدعون الخ

مطلب اقرت باستيفاس
 ما حصها من تركة
 والدها ثمان فادعى
 احد اولادها على
 اخوتها الخ

مطلب اشترى حمارا
وسافر به فوجده
عيسا دفع امره
الى الحاكم سلك اللدة
مع عيه النائع خشكم
له الرد الخ

مطلب انت العيب
في عية النائع عند
قاص واختار الصبح
ثم اقام بينة بذلك
عند قاص آخر بوجه
النائع

مطلب اذا ادعى
المشترى ان البع بات
والنائع وفاء فالقول
للمشترى والبيعة للنائع

مطلب في وكيل اقر
عسلى موكله ان لا
استحقاق لها مع غيرها
والعمان يكران
وكاله المقر

دعوى البينة والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجده عيسا دفع امره الى الحاكم سلك اللدة في عية النائع وحكم بالرد بسعته ولم يصمه عند عدل بل استمر في يد المشتري حتى مات عنه فهل له ان يرجع بالنئ على النائع ام لا (احاب) ليس له ان يرجع بالنئ على النائع والحال هذه اذ هو قضاء على العائب ولا يسعد على ما عليه الفتوى ولو قلنا سقاده على القول المعامل لما عليه الفتوى وشرط الرجوع بالنئ هلاكه عند العدل لكون يده كيد النائع حكما لما هو هناك عند المشتري فالرجوع له على النائع فولا واحد اهل في جامع الفصولين في الخامس والخمسين في الخيارات بعد ان رجع رشدا ليدرس وحده عيا ونامه عائب وانتم عند القاضي عيه وشرطه فومعه القاضي عند عدل فبات في يده هلك على المشتري اذ الرد على نائمه لم يثبت ليعتق ثم رجع لصاوى الاسروشى وقال يبنى ان يكون هذا فيما لم يمس الرد على النائع اما لو قصي به يبنى ان يهلك من مال النائع ادبا به احكم على العائب ملاحصم ولكنه بعد في اطهر الروايتين انتهى به علم ان وانه الحال ليس موضع الخلاف لهلاك المسع عند المشتري والله اعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاصي عرة على آخر ما ناعه حمارا وسافر به الى العريش فوجده عيا واحصره لحاكم العريش واشهد على رده به وانه انت العيب واحار الصبح وحكم بحاكم العريش في عية النائع فكله قاصي عرة الى البيان فاحصر رجلا شهدا بوجه النائع لديه ان المدعى استجار الصبح لدى قاصي العريش فهل يمثل ذلك ينسب الرجوع للمشتري بالنئ ام لا (احاب) لا يثبت ادلا بد من تسمية القاضي الذى حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستحارة المشتري الصبح لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على العائب لا يسعد على ما عليه الفتوى ومن قال سقاده في الاطهر فعليه اذا كان شاهدا اما اذا كان حيا فلا تكذره في المحر والله اعلم (سئل) فما اذا اختلف الماعان فادعى المشتري ان البع بات والنائع انه سيع وفاء فهل القول قول النائع وهل اذا اقام المشتري بينة ان البع بات والنائع بية انه سيع وفاء فائى البينة تقدم (احاب) هذا المسئلة ذكر علماء ما فيها اختلافات كثيرة او الراجح فيها اما قصر عليه في الحلية في احكام البيع العائد بقوله وان ادعى احدهما مع الوفاء والاخر بيمانا كمال القول لمن يدعى البات والبيعة بية الوفاء انتهى وقد علموا له ان البينة لمن يدعى خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكات البينة بينه من يدعيه واعتصم بأمره في الحقيقة وبيعة البيع مقدمة على الرهن واحيب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه شرط رائد بخلاف الرهن فاعتم هذا الحرج فقد قل من تقرر له والله اعلم (سئل) في حجة اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان س فلان بالوكالة عن بنت عمه فلامنة بنت فلان الكر النالمة الناس وكاله عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليها فعليه عنها على الوجه الذى سيشرح فيه لديه بشهادة فلان س فلان و فلان س فلان العارفين بها في وجه الخصم الحاحد للوكيل هما الشاهد لهما الآتى ذكرهما فيه اشهادا شرعيا والصحة ان لاحق للموكلة ولا استحقاق مع غيرها فلان و فلان هما الحاحدان للوكيل في جميع الاسباب المجاء العائنة عن مجلس الاشهاد المدلومة عندهم تلك ولا شهية ملك وان الشاهد لهما يستحقان ذلك دونها وان ذلك تحت يد الموكلة على سبل العارية وقبل ذلك احد العمان اصاله عن عيه ووكالة عن احبه المعروف ونصادقا على ذلك كله التصديق الشرعى فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمحردها عند المحجة مع حجة الشاهد لهما الوكيل ام لا (احاب) لا عرة بهذه الحجة ولا يثبت بمحردها الحاحد التوكيل

حق في الاسباب المسماة العائنة عن المجلس عند المازعة اشترعية فيها والخصم الشرعي في ذلك متى علم
 المذكورة ان كان حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها ووارثها كان وغيره وليت شرعى كيب يتخذ
 العمان الوكيل وتسمع الشهادة لهما ووجودها متضمن لتكذيب المشهود الذي هو الوكيل وتكذيب
 شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للمعين المذكورين بهذا امر يجب موافقته من الربيع والصلال
 وبالله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله اعلم (سئل) في امر مشترك بين اثنين مات احدهما فالحق
 ورثة الميت حصران بعده هل على الشريك الا حرمه شترحت ام لا (احاب) ليس عليه شيء
 من ذلك ول في حواهر الفتاوى اس ومنه ورواها را فادعى مدعى على الا في حصران سبب
 الدعوى لا يرجع انتهى وهذا لما قلل الاحت بها سبب فعلى ما التفت قدر حصتي وشواهد
 ذلك كثيرة والله اعلم (سئل) في رجل مات عن روجه واب واس ومنه هل للروجة او وكيلاها
 الدعوى على مديونه او مودعه او شريكه مهرها وتلزمه بدفع الودعية او الدين او مال الشركة لها
 او لو كانها من مهرها ام لا سمع لها ولو كانها دعوى في ذلك (احاب) ليس للروجة ولا لو كانها
 الدعوى مهرها على مديون الميت او على مودعه او على شريكه فقد صرحوا بانها لا يجوز للدين اثبات
 دية على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه اعاد الدعوى على وصيه ار على وارثه والروجة
 دائمة فلا دعوى لهما مهر او دين ما لا على الوارث او الوصى والله اعلم (سئل) في متاعين في نصف
 كرم احدهما حرج والاخر دويدهم الخارج بينه او اى النصف كان لاي هل قتل ام لا يقبل
 (احاب) لا تقبل البينة على هذه الكمية للصرح به في المحر وغيره من ان شرط المحرقة الدعوى
 وصول الشهادة قل في الرأية من كتاب الشهادة شهدا ان هذه الدار كانت حله لانه لم يندم الجبر
 وفي الكرم وملك المورث لم يقسم لوارثه لا محرا لان شهدا بذلك او يده مودعه او يده مستبهره
 وقب الملوب قبل الرأية والاصل فيه ان المحر شرط وهو ان يقول الشاهد مات وتركها ميراثا ولا يكن
 اذ انتم ملكه او يده عند الملوب كالحرا ومثله المحر مشهورة وفي اغلب الكتب المذكورة والله اعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له ببدأ آخر عاب ففاه لرجل وسلمه وصلى رهن
 فحضر شخص وادعى على او وكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد ان يراه باحصاء العرس او قبعة
 النصف الذي اشتراه هل له ذلك ام لا (احاب) لا تسمع دعواه على او وكيل لانه لا يسلع حصانه
 لاني النصف ولا في قيمته في جميع المصنوعين المتفرئين ما في يده لانه لم يصر حيا ما اشتري لانه انما
 به مبر واما حصته في ذلك المشتري منه وكل من اتت منها الشراء يتنازع اسبق حكم له به وترجع
 المسئلة الى المسئلة تلقى المثل من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك وهذا علم انه لا سيل
 لهذا المدعى على الوكيل المذكور لاني دعوى النصف ولا في قيمته والله اعلم (سئل) في امرأة لها
 بين شرعية لدى قص شرعى هل تخلف في بيتها ام تخلف على اقصى ليحياها (احاب) ذكر
 في الرأية فلا يخفى المتفق عن انما رحمه الله تعالى ان الغلوس اذا كان مريضاً وامراً بيت من يستحلها
 وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبيت وفيها بعد هذا اذا ادعى انها غير محدة ورغم وكيلاها انها محدة
 يظن ان كان من رأى امصا احصاها ليحياها في وقت وحوه لا فائدة في الدعوى واذمة
 البينة على انها محدة ام لا فيحصرها وان كره او لبها وان كل من رآه ان لا يحصرها
 ان محدة وان كانت محكرا او من يسلط الاشراف لمول فقول وكيلاها ملايين انها محدة
 وعلى المدعى البينة وان كانت من مات الاوسا وهي تب فقول قول الخصم على انها غير محدة

مطلب لو مات احد
 الشريكين فاحق
 ورثته حصران لاني
 على الشريك الآخر

مطلب لا تسمع
 دعوى روجه الميت
 مهرها على مديونه
 ومودعه وشريكه

مطلب نكراما
 في نصف كرم ادعى
 الخارج ان كان لايه
 واذمة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر
 في بيع نصف فرس
 له فباعه لشخص غا
 آخر وادعى على
 الوكيل شراءه
 من الموكل لا تسمع
 دعواه عليه

مطلب في امرأة
 لرهبانين شرعية
 هل تخلف في بيتها ام
 حصر مجلس العاصي

مع النبي وعلى الوكيل اليه على انها محدودة والحويل فيه على العادة فان الامكار الى من ساء الاوساط
 عند الرافى مدة يسوون الاعمال ويخرجون الى العرس والمتم وسات الاشراق ولو بعد الرافى
 مدة يجمعين عن الخروج الى هذه المواضع الا اذا رافى يسقح وتلام على البرك كعرس الاحت
 او العادة اذا كانت لا يخرج الا في تلك الجهة كانت محدودة فان كانت تخرج فيها لا يخرج صار الخروج
 لها عادة لا يسقح محدودة وكذا افادته الامام الخوانى رحمه الله تعالى وفيها قل هذا والمرأة الردة كالرجل
 وان كان المدعى عليه مريضا او محدودة لم تنه الخروج لا ينحصر بل يذهب معه مع الحشم او يرسل
 راشا ان كان مأدوما بالاستحلاف وكلا النوعين فعله عليه الصلاة والسلام الا انه لا يذهب بنفسه
 في وما ساكنا تسلم حشمة القاصى والآداب تختلف باختلاف العادات اه والله اعلم (سئل)
 في رجل قيل له انك شجرة ريتون ارقاعى ابيك في قرية كذا فذهب الى فاع ساء على قوله فظهر ان له
 شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو سبع
 واحدة لا يبيعها للحكم (احاب) كل من اقام بيعة على دعواه منهما ثبت فان افادها فالبينة المشتري
 فان لم يبقا بيعة تخالفها كان الصحيح لانه سلك بعد القود مسلك صححها وبدأ بين البائع هنا
 لان الاحلاف في البيع لا في الثمن ومن سلك بهما لم يدعى الا آخر وادانى بالمشتري خلف
 يصح البيع الواقع بينهما على اى صفة كان ويراد ان الثمن والمبيع فأتى الله اعلم (سئل) في المسامحة
 اذا احلف في ثمن البيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعى ثمنه والمشتري اقل منه وعجزا عن اقامة
 البينة ولم يرصا بدعوى احدهما هل يتحالف ويصح النامى البيع يطلب احدهما ويراد ان ام يحلف
 المشتري فهذا لا تكره الريادة ويقضى له بما ادعى ام لا (احاب) مسئلة اختلاف المسامحة كس المدفوع
 طاعة بهما متواشرا وشرا وماوى وصريحهما حوا ما بهما عبد المعمر عن البيعة وعدم الرضا بدعوى
 احدهما يتحالفان وبدأ بين المشتري في مثل مسئلتنا فان حلف كلف الا حر الحلف فان حلف
 فسح النامى البيع يطلب احدهما وتراد في الحديث الشرع اذا احلف السمان تخالفا وتراد في
 والمسئلة شهيرة والفقول فيها كثيرة والله اعلم (سئل) في امرأة احلفت مع ورنه رجل في قدر ثمن
 دارعها لا يبيعهم فالتت بها له ثمنين قرشا وسلمتها له ولم اقص الثمنين وقال الورثة نعتاله
 خمسة وورثين قضا نقتشه وسلمت ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قصه ام
 في قدر الثمن لافعه ام يجرى بينهما التحالف ويسح البيع ما لم تقم بيعة على مقدار الثمن من احد
 الخاتى ام لا (احاب) بعد موت المشتري لا يجرى التحالف بين البائعة وورثته والحال هدماعى
 كون الدار في ايديهم والدول قولهم في قدر الثمن ما يبيع على العلم والبيعة على البينة فيا تدعيه بدعواها
 الريادة وانكارهم لها وانما في قص الثمن والقول قولها فيبيها فيه والبيعة على الورثة والمسئلة صرح بها
 في التار حابة وغيرها والله اعلم (سئل) في رجل بدار لرجل احتلف فيه الساكن ترضا ومالك
 امارك يدعيه لعهه والفقول لمن منهما (احاب) القول قول المالك يحسمه انه ملكه لا يصاله واستقراره
 بها الصل لما قلته الشيخ وبن الدين في التحالف وتسعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عداقة
 الثرماني العري في مع النصار والله سبحانه وتعالى اعلم

مطلب لو باع شجرة
 في محل كذا فظهر ان
 فيه اكثر منها فادعى
 المشتري الكل والفقول
 للبائع والبيعة للمشتري
 مطلب اذا احلف
 المتسايعان في الثمن
 وعجزا عن اقامة البينة
 يتحالفان

مطلب ادعت امرأة
 على ورنه رجل انها
 باع الدار لا يبيعهم
 فكذلك لم تقص الثمن
 وادعوا للثمن اقل
 من ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن
 الدار ترعا للرجل
 الذي فيها ملكه
 والفقول للمالك

(سئل) في رجل باع غنلا امر طائفا بحار الاخر ان له عنده طمحة ريت طمحةا مأدوما واشترها

مه بقدر معلوم من المروءة دفع بعض الثمن وأحل لمعه أحلا معلوما طالعه البائع عند المحل وأحله
 المشتري ما به اشتري مع ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ أحد الأمرين ويلزمه الحاكم الشرعي بما هو طائفا
 بمشرا أم لا (أجاب) نعم يؤخذ الأمرين ما كان كذا في الخارج ولا مطلقا في الخارج وهذا قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فصلا لا يخلف المقر له بل
 بعد الإقرار يلزم المقر بما هو من غير عين على المقر له ويحسن حتى يرضى ما هو به والله أعلم (سئل)
 في رجل به وبين آخر معاملة واحد واعطاء تحاسب معه وفصل بدمه الآخر ما به بعد المعاملة
 ثمن المصانع التي بمحة كل منهما واعتوى به لدى جماعة ثم الآن يقول لا ادين لك بصاعك الا بكدا
 اعص عما وقع أو لا هل له ذلك أم لا والاعتراض السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعتوى به
 وما وقع عليه الا بالحق والمقاصصة ماض لا يقص بمجرد قوله لا ادين بصاعك الا بكدا والله أعلم (سئل)
 في تركه فيها مساسحة لا يدري كل واحد من اهل الأثر مقدار حصته أقر أحدهم واشهد
 ان استحقاقه بالأثر فيها كذا لا غير والخال ان استحقاقه أكثر فهل يصح اشهاده والخال ما ذكر
 أم لا وهل اذا ادعى حصته انك اشهدت بكدا وأنكر يخلف أم لا (أجاب) الأمران اذا كان محالا
 شرعا باطل ومعه الأمران سهام رائدة لو ادرت على حقه من العريضة الشرعية كما هي به النسخة من
 بن نعم وهو في الأمرين في الفوائد من الاشياء والنفار فاذا علمت ذلك فلا بد انك انكر الحكم
 الأمران المذكورين فائدة الثمين الفداء والكول وهو ولو اقر به لا يقضى عليه فكيف يخلف كاهو
 طاهر والله أعلم (سئل) في يقيم دفع له وسيما له بعد شئ ولو عورثه واشهد على نفسه ان لا يستحق
 قبله حقا طاهرا ولا استحقاقا وراه طامع سائر الدعاوى محرا فهل له بعده دعوى على ورثته
 الوصي المذكور أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه قال في المحرر الرائي وان كان الاراد على وجه
 الاحساس كقوله هو ربي تعالى قبله فهو صحيح مشاؤل للدين والمعن فلا تسمع الدعوى وكذا
 اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المتوسط والمحيط فعمل ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا
 ولا استحقاقا ولا دعوى يجمع الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو دينا قال في المتوسط
 ويحل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفاية أو حياية أو احارة أو حدة فان ادعى
 الثالث بعد ذلك حقا لم يقل بيته عليه حتى يشهدوا انه بعد المرأة لا بهما اللفظ استناد البراءة
 على المومم ام وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح تنوى الأئمة
 هل سئل الراء المترتب عليه أم لا او يقال اذا ظهر شيء لم يكن طاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه
 أم لا كاهو طاهر والله أعلم (سئل) في من يرضى من الموت اقر لم يرضى بدين يخطئ يجمع منه
 هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما به معلوم والله أعلم (سئل) في ريد
 ابراءه لا يستحق عند عمره شيئا ثم ان ريدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسيا في بعض
 الذي اقررت به انه وصلى فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له من ان المقر صادق
 في اقراره أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه النسيان كاهو طاهر الرواية وعلى الرواية الى احرازها
 المأخرون ان دعوى الهرل في الاقرار تصح يخلف المقر له على ان المقر ما كان كذا في اقراره
 اذا لم يصر محكوما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يخلف كاهو صريح

مطلب اقر لا آخر
 ما به بعده طمحة
 رمت طمحة سابو
 واشراها مه قدر
 معلوم ثم نعل ما به
 اشترى مه مالا
 وجوده
 مطلب تحاسب
 المعاملات وفصل
 بدمه احدها مبلغ
 بعد المقاصصة ثمن
 الضائع واعتوى به
 ثم الآن يقول الخ
 مطلب اقرار ان استحقاقه
 بالأثر كذا من غير
 يعلم ما يحصه والخال
 ان استحقاقه أكثر
 مطلب دفع الوصي
 مال اليتيم له بعد شئ
 بلوغة واشهد على
 نفسه انه لا يستحق
 قبله حقا وراه اراء
 طامع اراء الدعوى
 الخ
 مطلب اقر في مرض
 الموت لغير وارث
 بدين يخطئ
 مطلب اقر ريد انه
 لا يستحق عند عمره
 شيئا ثم ادعى ريد
 النسيان لا يقبل مه

كلام الراى وغيره والله اعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا عن معلوم وامر بقصه والحل ايه قص
 المص دون المص ثاب المعرله وادعى على ورثه فاحسوا عليه امراره هل يحلفون ام لا (احاب)
 يحلفون متى تور الا بصار وان كانت الدعوى على ورثه المعرله فالحين عليهم بالعلم اما لا يعلم انه
 كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على انه الاصح والله اعلم (سئل) فيما اذا كان
 لوف مسجديت ويدعى رجل واصح اليد عليه ان ساء البت له وان ارسله لوف المسجد ساء على
 ايه في كل سنة يا حدمه ماطر الرقب حكر الارض وبولى على وقف المسجد ماطر حديد فهل يسوع
 لماطر المور مطاللة الرجل تحمله يشهد له بالاسحكار وانا لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له
 يقضى بالت لوف المسجد ام لا (احاب) الاقرار بان الارض للمسجد اقرار بالناء ايضا ايه له
 بمعنى مايت للمسجد ارضا وساء وقده صرح علما في الاقرار بان المور لوف الارض هذه الدار لفلان
 وسأله الى كل الكل لفلان لاه لماطر بالارض له ملك الساء تساء فلا يجل قوله به بعد ذلك انه لم يره
 والمنته في اعلب الكتب متونا وشروحا وصاوى والله اعلم (سئل) في امرأه كرهه رويحت
 رويحي واحد بعد واحد وورثت منهما اموالا واسبب منها ابناء من مهرها وورثت من ثالث
 مال لها انوها لاد حلك عليه حتى تفرى بجميع ما تملكه في ماله كل ما في يدي لو ادى هل يصح ام لا
 (احاب) قال في النزارية في الدعوى في نوع آخر في الدعي في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا
 الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار مشايخ حوارم وعليه الفتوى فلا يسأل البراع وقال
 في الاقرار قال في محنت كل شيء في يدي او جميع ما املكه لو لى هبة وقدمه ان العرف في بلادنا
 على خلافه فيحمل على البر والكرامة اه وعلى تقدير العمل باصل الرواية وحمل ذلك هبة فشرطها
 في الموهوب ان يكون مقبوسا غير مشاع مجرا غير مشعول فلا يملك المقر له مال منه مجرد هبة المعولة
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأه انى امرأها تزوجها الا ان تقر لنتها فكذا وشهده على هبها
 فحلف والآن تدعى ان ليس في باطن الامر لنتها شيء في دمتها هل يسمع دعواها ولها تحليف انها
 بان ذلك حق في باطن الامرات بدمتها ام لا (احاب) نعم يسمع دعواها ان اقرارها كان كاذبا فحلف
 انها انها لم تكن كاذبة في فان حلف والا ملل امرارها وامسح الرامها عما اقرب على ما عليه الدعوى
 والله اعلم (سئل) في امرأه اقربت ان جمع ما عدها وما تحت يدها من الحلى والامنة والدور ملك
 لو الدها وانه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به كذا لدى قاص
 نادها (احاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما لو رويحت رجل منه لآخر وازاد
 الدحول فعمما الاب عن الدحول حتى تقر له بعقلها واساسها فاقربت هل يصح اقرارها ام لا
 وبها لو اكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لاسه الصغير بما ورثته من ابيها فاقربت هل يصح ام لا
 (احاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التار حاية قتلا عن الساسع قال ابو جعفر لومع
 امرأه عن الزبارة حتى تهب مهرها منه فحلف لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والرداية وغيرها
 وعارة الخلاصة باللفظ مع امرأته عن المسير الى ابوها حتى تهب وعلل ما بها عملة المكروه وقد اتفق
 المتأخرون على ان الاكره يتحقق في رما من غير السلطان وان الروح سلطان روحه وشيخ الاسلام
 ابو السمود العمادى معنى الديار الرومية استنتج من ذلك ان الرجل اذ رويحت امرأه من رجل
 فلما اردت ان تخرج من بيته الى زوجها معها الاب الى ان تشهد عليها انها استوفت منه ما تصرف فيه

مطلب اقر بعض
 الثمن فسات المعرله
 فادعى المعر على ورثه
 انه لم يقص الكل
 فاحسوا عليه امراره
 فطلب بينهم الخ

مطلب الاقرار
 بالارض اقرار بالناء
 مطلب فالب كل ما في
 يدي لو ادى لا يكون
 اقرارا

مطلب اذ عت بعد
 الاقرار لا يسها كذا
 انها كاذبة لها
 ان تحلف انها
 ان الاقرار حق

مطلب اقربت ان جميع
 ما عدها من كذا
 وكذا لو الدها واه
 عارية تحت يدها صح

مطلب اذ امسح الاب
 ابنه من الدحول
 على روحها وكذا
 الروح اذ امسحها من
 ربيارة لو يها حتى تقر
 كذا فعملت لا يصح
 لاه اكره والهبة
 على هذا

من مراثي امهات معرفت دلت نم ارس لها في الخروج عدم صحة الافرار وقد ابي به شيخ الاسلام
 المذكور واداعى ان الاكراه يتحقق من كل من قدر على حصول مذهب و علم ان مذهبها من روحها
 اكراه وكذا مذهبها من اوسعها لم يوقف في عدم صحة الافرار في واقعة الحال والله اعلم (سئل)
 في رجل شه آخر ومكتم في عمره مطلق روحه وحياته ثم سر له الشاتم ثانيا فقتل له المشوم
 ان يكسب ان طائف روحى من احلته وكرر ذلك اتول مرارا ثم ان امثله توحه لثابت امامى
 وذكر له صورة او اصة فقتل له اثنا طائف ملك ملائكة ولا مراحمة لك واحرار الروح بدين
 فهل قول الثابت صحيح ام لا وهل يصل احباراه طائف ثلاثا ام لا (احاب) قول اثنا غير صحيح
 بل حصص روح حث كل كلام الطائف هكذا اذا استهان الامكارى ان يكون لما وقع وقرر ولى
 لم يكتم طائفي روحى الممرر السابق وهو الموصوف ماله واحد روحى فكيف يصير ملائكة مثل
 دلت اذا كرهه وان كل علاقه فلا بد من بينه ولا يكتفى احبار القاصي احوال الروح من الروح طائفها
 ملائكة بل لو احبها ماله نفسى عليه به فهو مائل دل في البحر والاحبار المصفا منه كالانشاء لاندله
 من احصره دل في شهادات الفية اشهد القاصي شهودا انى حكمت لفلان على فلان بكدا فهو اشهاد
 باصل والخصور شرط ثم دل وفي تهذيب القاصي اذا قل القاصي حكمت على فلان بكدا وهو باطل
 لم يصدق ام ودا كان هذا في الاحبار ماله نفسى فكيف بالاحبار ماله فلانا وقع منه كدا والقاصي
 في رماسه وع عن المصفا بعلمه وقد صرح رجوع محمد بن عوف قد رواه نفسى في مسئلتنا بعلمه لا يثبت
 هذا وقد دل في الراية حرى الخلع من الروحين مرتين عند القاصي فقال باطل كان قد جرى عندي
 مره اخرى والروح مكر فقال القاصي الامام لا يقضى القاصي بالحرمة العظيمة تكلام الثابت اما ان
 يقضى تكلام القاصي اذا احبته انتهى فهذا قاطع للشك في مسئلتنا والرجوع الدالة على ما قلنا اكثر
 من ان يحصر ويلول بدكرها الكلام وفيما قلناه كفاية لدوى الافهام والله اعلم (سئل) في رجل
 امرت وهو مائل تصر شر ماله لاحق له في المكايين الغلابيين ولهما من حقوق فلان وفلان ونهوس
 عن بشر الاشهاد بذلك شيئا معلوما وقصه والآن بعد مضي مدة يرغم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه
 لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفت الى رجمه والاشهاد وقع موقه بحيث انه لا يملك
 بقصه ولا يباح الى تصبص بمقدار الحصة المصالح عليها ادعى داخله في العموم والحال هذه ام لا (احاب)
 لا يباح الى التصبص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصالح مع جهالة كما ذكره الشراح قاطبة
 والله اعلم (سئل) في احبى اقام بينه شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثا بعد موتها امها
 اقرت باستثناء ثمن ماله في مرضها واوارث يقول الافرار والبيع تلحقه لاسل في الناطل وانما
 هو حلة لجرم اوارث والمقر له يقول بل هو صحيح ما طعه كفاية هل يخاف انها ما كانت كفاية
 في افرارها بالاستبقاء ام لا (احاب) حس الافرار بالاستبقاء والحال هذه محلل في لكن
 الراجح صحة حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء اوصى كان ولا يوفى الا به يقدم الغير
 المعروف واثنا تلبية الشهود وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كان تلحقه يخلف المقر له انه
 ما كان كذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثمن روحى ثمن قدره
 ستون قرشا وافر قصصها ومات فادعت ورثته ان الاقرار قدس من الثمن كان تلحقه ولا يقص منه
 شيئا فالحكم في ذلك (احاب) يلزم للمقر له الحلف بالله تعالى لقد اقر اقرارا صحيحا من حلف
 على ذلك مع الحاكم الورثة عنه وان مكى عن اليقين لرمه ما ادعته اورثة ولم اقامت الورثة

مطلب طائف روحه
 رجعا فقال لثابت
 ام يكمل انى صلح
 امرأتى من احب
 وكرر ذلك اعول
 فقال له اثنا الخ

مطلب احبار امامى
 ماله مائل وكدا
 لو اشهد ان حكمت
 على فلان

مطلب اذا اشهد على
 ماله لاحق له
 في المكايين الغلابيين
 وانها مائل الخ
 وعوس قدرا معلوما
 صح ولو لم يكن الحصة
 المصالح عليها

مطلب امر المريض
 مرض الموت باستبقاء
 ثمن ماله صح

مطلب امر فقير
 ثمن ماله ثم مات صح
 ويلزم المقر له اليقين
 بان الاقرار صحيح

المذكورون البينة على ما دعوا فقلت والله اعلم (سئل) في الوكيل بالشراء اذا اقر قصص البيع المبيع من وكيل آخر بالبيع ثم بعد ذلك انكره بعد دفعه بعض الثمن مدعيان ان اقراره كان كاداً لمصلحة الرضا منه ان يقصه فلم يقصه هل تسع دعواه على وكيل البيع ام لا (احاب) يلزم الوكيل بالنافع المبيع على ان وكل الشراء المذكور ما كان كاداً في اقراره فانقص على ما حاربه المأخرون وهو مذهب ابى يوسف وعليه الفتوى لغير احوال الناس وكثرة الجداغ والحيايات والمستئلة في غالب الكتب ومن المعرر ان وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع الحقوق اليهما الا الى الموكل والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة مزارع وكار وحلب تركه فاقبضوا في السر على ان يقر او يظاهر بان جميع ذلك المال لفلان احد اساء الميت حوفاً من طلمة الرلاة واشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر ان المال تركه عن الميت مخبري على فرائض الله تعالى بينهم وان اقرارهم به تلحقه حوفاً من الطلمة هل اذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل شهادتهم وبسطل اقرارهم الذي في العلانية له ام لا (احاب) ثم تقبل شهادتهم وبسطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه من مسائل اللحقة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الحساية والاختيار والراية وجامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا بان مدعى اللحقة اذا اقام بينة عليها تقبل لانه المدعى عليه ذلك اداناً بانه يتوفى بها الزمان فوجها فكذا اذا برهن عليه حصصه بذلك اذا كانت البينة كالكتاب عياناً وهذا الاصح لا يلزم فيه خلافاً بين الاثمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيراً ما بطلت الدلائل خشية من الضامة لاسيما في هذا الزمان والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر اقره دفع له خمسين قرشاً على ريت كل حرة قرش ونصف فانكر ذلك وادعى انه اعانك في خلاص خمسين قرشاً من ريد قائلاً ما هما صرفه على الحكم احاسك به وانه استخلص من ريد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشاً حصوا لا ودفع له عشرين قرشاً فانكر المدعى المذكور ذلك فالحكم (احاب) حوالب المدعى عليه انكار لاحد الخمسين قرشاً على ريت كل حرة مكداً ودعوى وكالة في خلاص خمسين مكره فكانت دعوى مستقلة بطلت من المدعى الاول وهو مدعى دفع الخمسين على ريت البينة فان اقامها الرم بالبروش الخمسين ان كان السلم فاسداً وان لم يقصها طلب منه البينة على انه ما سلمت منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع بمية الدعوى فهي اقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقص المبلغ وانه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقراره منه شيء آخر لكن ردة برد المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثابوا صدقه فيه بعده لم يوبكو بان قد توافوا عليه وما دام على تكذيبه كما اقر فلا شيء له عاقره ايمان له عنه من الخمسين الموكل في قصها فلينسب لذلك والله اعلم (سئل) في امرأة اقرت ان جميع ما عرفت بيت زوجها ملك له سوى اسباب عيبتها وكتب بذلك حجة ثم مات الروح فادعت الروح اسلم بالمكن تمنع منها في الحجة راعية اياها حددتها من الاقرار وقية ورونة الروح يقولون اياها كانت موجودة وف الاقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم ام قولهم والبينة عليها (احاب)

الحمد لله ولى الحمد * اسأله التوفيق فيما امدى
القول قول الروح المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة
نص عليها صاحب الحاشية * معللاً بانه حليبه
كون المقر انكر الدخول * فيما اقر فاعتدى مقبولا

مطلب اقر الوكيل
بالشراء قصص المبيع
من الوكيل بالبيع
صح

مطلب اقرت الورثة
بان جميع التركة
لا حدهم حوفاً من
الطلمة واشهد المقر له
في السر انها تركه

مطلب ادعى على آخر
انه دفع له خمسين
قرشاً على ريت فادعى
المدعى عليه انه اعان
وكاه قصص خمسين
قرشاً من ريد

مطلب اقرت بان
جميع ما في البيت ملك
للروح الاسما عيبتها
فان ثم ادعت شيئاً
غير ما عيبتها مدعية
تخديده بالقول قولها

فان اتوا بحجة ادمية * لان دعواهم بها تنورت
ثم ها ديقعة تمام * ان لم تكن يسة تمام
وكان لا يصلح الا للرجال * فهو من المراث عنه لا محال
ان لم تكن يسة لهاته * والعكس في العكس وفي المشقة
قد فاه القير حير الدين * مصليا على الى الامين
الحق الارهرى الرملى * عامله المولى محص الفصل
يارب واحتم يا الهى عمله * بالخير يارباه حقق امله

وصورة ما في الحلية في الامرار فال ما يبدى من قليل وكثير او متاع لعل ان صح اقراره لاه عام وليس
منجوه فان ساء المعرله لأحد عدا من يد المقر واحلفا فقال المعرله كان في يدك وقت الاقرار
فهوى وقل المقر لا بل ملك هذا بعد الاقرار كان اعول قول المقر الا ان يقيم المعرله اليه اكل
في يد المقر وقب الاقرار لان المعريكر دخول هذا العدى في الامرار فيكون القول قوله انتهى وامت
على علم اذا قل قول المرأة ما حدث بعد الاقرار رحمت المسئلة في مسئلة اختلاف الزوجين وقد صوا
فيها على ان القول قول الحى منهما فما لا يصلح الا له وفي المشقة فاعلم ذلك ومنه ثلثا تقع في الشواقة
اعلم (سئل) في مريضة مرض الموت اترأت متهمسا ديسها التات لها عليها او اشهدت بها بصته هل
يصح ام لا يصح (اجاب) لا يصح قال في جامع النصولين مريض ابرأ وارثه من دين له عليه اصلا
او كماله بطل وكذا اقراره بقبه واحتاله به على غيره وكذا في غيره والله اعلم (سئل) في رجل
قال في محبة ان الارز الذي بيدي ساكله ياه وغيرها وسائر ما بيدي من قليل وكثير لبي الارعة
وساهم سوية بينهم لا ملك لي فيه ولا حق واعمالا مستقر ومن عامل متبرع لعمل لا ولا دى المذكورين
هل يصح ذلك ويقضى به لهم ام لا (اجاب) نعم يصح وللقاضى ان يقضى به والحال هذه فقد صرحوا ان
قول الرجل جميع ما بيدي لفلان او جميع ما يعرف في ويسالى فهو لفلان او جميع ما بيدي من قليل
او كثير من عبيد او غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو ارثه كقراره للاصى فيبقى به
وفي الحلية ولو قل بى في محبة جمع ما هو داخل في منزلى لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات
فادعى ايه ان ذلك تركه ابيه قل او العالم بها حكم وهو فى فالحكم اذا نعت هذا الاقرار وح
العصاة لها ثمانان في المار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الروح صادق في اقراره وان
جمع ذلك كان لها بيع او هبة او ماشه ذلك هى في سعة من ان يجمع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا
لها لا يصير ملكا لها الاقرار لاطل انتهى وهى صريحة في واقعة الحال فادعت هذا الاقرار وح
القضاء لهم عاقر به والدم في محبة والله اعلم (سئل) في مريض اقر بمقار وامنة معلومة اهل ابيه
وابن ابيه فلان شركة بينهما واهما ملكهما لاحق له فيها ومات فادعت منه فيها اذ ناعه هل تسمع
بده ام لا (اجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها طاهرا لا تسمع لصحة اقراره اما اذا كانت
في يده او كان ملكه فيها طاهرا فقراره لهما باطل لما صرح به في جامع النصولين وغيره فان اقراره
نعين في يده لو ارثه لا يصح ولمس في التارسية من ان اقرار المريس بدين مشترك او عين مشترك
لو ارثه ولا حى باطل والله اعلم (سئل) في ايتام ثلاثة اشهد ايتام منهم بعد بلوعها
اهما لا يستحقان قل فلان وفلان اليهوديين ولا تمل كمالتهما حقا مطلقا هل يسع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما ام لا وهل اذا كتب في سك فيه دعواهم عليهما يملع

مطلب اقرار المريس
مرض الموت وارثه
غير صحيح

مطلب اقرار الرجل
لو ارثه في حال الصحة
صحيح

مطلب اقراره لاه واس
اه بمقار وامنة
معلومة

مطلب اقرار ايتامها
لاحق لهما قل فلان
وفلان لا يسرى على
احيها الساكت

مبين ما سورته وهو حب ذلك رثت دمتها ودمه كفلتهما من المبلغ المذكور ونمت لدى مولانا الخ
يمنة من الدعوى بماء المبلغ المذكور ام لا وهل اذا فكر من احدا اليهودي اقرار في مجلسي احدهما
صورة اقرار لهم في دمه او بمائة وحنة وستين والثاني اقرار هو وفلان وفلان مال بدمتهم لهم
سوية عليهم خمسمائة وحنة وثلاثين اصل مالهم المرتب بدمتهم او بمائة وحنة وستون نعم مسيح
عين وادعى الساكت المذكور او وكيله انهما ديان احدهما حاص به كما كتب عليه والثاني مشترك
كما كتب عليهم وادعى المقران الاربع مائة وحنة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها
في الخاص يكون القول قول الساكت عن الاشهاد المقدم ام قول اليهودي المقر ما الحكم (احاب)
لا يمنع اشهادها الساكت عن الدعوى عليهما لا اقرار وهو حقه فاصرة على المقر لاستناده والبراءة
من المبلغ المذكور لا يمنع الدعوى بغيره كما هو ظاهر وادعى المقران موصفين لهما الشان كما نص
عليه في الاشهاد في الاقرار وعلى الخصوم اذا كان بكل اقرار صك فخص في الحاشية والمال بحاشية
وغيرهما ان احواف الصك عملة احواف السب فال في الحاشية وان ععد على صك يمكن لكل صك
بالغ درهم واشهد على ذلك لهما المسالان على كل حال واحلاف الصك يكون عملة احواف
السب اسهي وواقعة الحال اولوية فان الدين الخاص حلاف المشترك وقد كتب بكل صك وها
في موصفين اي مجلسي محتلين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم طهر له ذلك والله
اعلم (سئل) في امرأة قالت لا استحق في متروكات ابني حمانم ما به هل يصح دعوى ورثتها
ما سجدتها فيها ام لا (احاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المصارع الشرعي صح
فلا يسمع دعواهم فيه وان صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسبا عما سجدتها لو كانت حية وذلك لما صرح به
في جامع الفصولين من ان بنى المالك ملكه عن نفسه من عيراته لغيره لا يجوز واذا كان مع الزنا
فهو اقرار دلالة فريسة الزنا وقيل انه لو والله اعلم (سئل) فيما اذا اقرت امرأة مائة مائة
من كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها ام لا وهل اقرار وكيل النكاح نفس
مهر المسكوة يصح عليها سواء كان قبل النكاح او بعده ام لا (احاب) اقرار المرأة بالساقطة
نفسها كذا على حصة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر
واما اقرار وكيل النكاح نفس مهر المسكوة فلا يصدق عليها اجماع علماء سواء كان قبل
العقد او بعده لانه سفير ومعبّر والله اعلم (سئل) في رجل ملت عن ام ولولاد وروحة وترك
ميراثا فقبل قسمته اشهدت الام على نفسها انها لا استحق قلمهم حقا ولا ارثا وارثت دمتهم
ولم يصرح لاسقاط ما استحقه من الركة فهل هذا الراء يشمل ما استحق من الركة قبل قسمتها
(احاب) صرح علماء ما بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو حري لاسيا في الاعيان فعولها
لا استحق ارثا معارض قوله تعالى (ولا يوه لكل واحد منهما الميراث) فبطل ما قولها لا استحق ارثا
وفي الاشهاد والطائر لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال احد ورثته
برثت من تركته اني برأ العرما عن الدين فقد حقه لان هذا اقرار عن العرما فقد حقه فيصح
ولو كانت الزكة عينا لم يصح ولو قص احدهم شيئا من قية الورثة ورى من التركة وفيها ديون على
الناس لو اراد المرأة من حصة الدين صح للوارث ان يملك حصة من الورثة لتخليك الدين عن
لا عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالتارك فهو صريح بانها اي الام لو
نصر لاسقاط ما استحقه من التركة لا يطل حقه من الارث والله اعلم (سئل) في امه اعترف سيدها

مطلب قالت لا استحق

في متروكات ابني حقا

ثم ادعى ورثتها الخ

مطلب اقرارها

بقص المهر قبل العقد

صحیح بخلاف اقرار

الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث

لا استحق ارثا غير

صحیح وكذا اذا ارأ

احد الورثة يقتبهم

من اعيان الركة

من المهر المشروط لتجلبه زوجته المدخولة اسمها بقية أمها في دمه وأما مهرها فبشرط ما عده لمهره هل
يصح إقراره في تلك الحالة وسيعمل للريثون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح إقراره لها سقاء شيء من مهرها
المشروط عليه تجلبه قبل الدخول بها أو دعواها به بعد الدخول لأنهم لا يسمع منها إقراره لها ولا يصح
لأنه إقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت وسيعمل للريثون المهر من عدم صحة طهر من الشمس
والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحج في حوائج الدخالة والحارحة عريان في وجهه أصفرار
وفي حسنه غير الائمة ذلك عن الخروح لما ربه من بلده إلى بلد آخر أقر وهو في هذه الحالة عيردى
مراش أن جميع ما في يده لاجيه فلان هل يصح إقراره ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح إقراره
ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يرم من أصفرار الوجه وتغير الحد الحلاف بالريص
الذي يختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فإن الإنسان لا يخلو عن مرض مما فادام يجرح في مصلحه
لا يعتد به بصاعده قال في الجامع الصغير صاحب السبل والذوق ما لم يصر صاحب مراش فهو كالصحيح
فإذا علم ذلك علم أنه إقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قلح مع ما في يده أو جميع ما يعرف
أو جميع ما يمس إلى إعلان يكون إقراره لاجيه حتى لا يشترط فيه شرائط الهمة قال في الحاشية قال ما في
يدي من قليل أو كثير أو عدو متاع فلان يصح إقراره لاجيه عام وليس بمجهول اسمي فكل شيء
ثبت أنه كان بيده يحكم له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علما ثاوا الحال هذه والله أعلم (سئل)
في أخوين كثرت بينهما الدعاوى والمحاصيات لقرابتهما لدى نائب الحكم فرفع امرء إلى القاضي
الكبير المستتب منهى بأبيه عن سماه دعاواهما عليه قائلا وإن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الخاب
ولا يسمع عليه دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الإنكار منهما واستناده ذلك عهما
أما بنت أمنا كما رواها كنعني بذلك غاية الاستسكار والاستعداد هل يكون إقرارهما قبل اسمهما وأحبهما
أم لا ولو أجاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهوده أم لا (أجاب) لا يكون ذلك إقرارا بالأحاضاع وأما هو
استعداد منه لصذور المحاصيه له منهما والدعاوى عليه وإيصال الأدية إليه كما هو جار على اللسة عدادية
من هو محسن لغيره لمقابلته بصدايا من منه من مخاراة المحسن بالأحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع
عليه أي عدم كونه إقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يده ولده صانوا ما وثيا ما وقد
ودية وأذن له في بيع الصاوان والياب بمصر فعمل ودفع ثمنها له وتوفى الآخر بعد وفاة ولده المذكور
فادعى وكيل روحه الولد على أن كلام الصاوان والياب والقدم ملك للولد دون والده وطلب
مما حصها بيني روحه الولد بالارث منه فأجاب المدفوع له ما نكار كونهما ملكا للولد قائلا لا للوالد
بلدها ولده المذكور يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فراش الله تعالى
إزناعه أم للولد فتجري على فراش الله تعالى إزناعه وإذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حكم بين ورثة
الولد والحال هذه تستغل قسمته لمخالفة الموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد
مر حرا قاطبة ناه إذا قال هذا الريد دفعه على أو سلمه على عمرو وهو لريد صرح في الخلاصة والبرارية
والنار حافية وغيرها ولا شيء في وجوب إبطال العسة والحال هذه المذكور أدهر قسمة مال الغير
على الغير فلا يجوز والله أعلم

مطلب إقرار من
وجهه أصفرار
وبجسده تغير صحيح

مطلب قول المدعى
عليه للمدعيين ما نقلت
أنا كما وأحكما كنعني
بذلك غاية الإنكار
عير إقرار

مطلب في رجل دفع
لآخر صانوا ما على يد
ولده ليدعه في المصر
ثبات الوالد بعد
موت ولده فادعى
وكيل روحه الولد
الح

(سئل) في قوم لهم قوة ومعة انهم واهل قرية باعراى آدمى في شر وعجراهل القرية عن درهم
عن اهلهم واموالهم الاسفل شئ من المال فصل رؤساء القرية وحملواهم مالا لاجل اسقاطهم حل
القرية فهل يلزم الجمع يستوى اهل الشر وغيرهم في ذلك ام يخص اهل الشر (احاب) حيث لم يكن
لهم قدرة على منعهم وكان احدهم لذلك قسرا على وجه الحریم فالعرامة على الجمع والحال هذه
ولا عرة لكرامة مصمهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لعنت اولادكم وهذا مستند من
مروء متعددة ذكرت في القسمة والاحارة والكفالة والله اعلم (سئل) في البرول عن البهارات مال
يمطى لصاحبها كما هو الواقع في رما ساهل يحور واه لورل له وقص منه الملع ثم اراد الرجوع عنه
به هل يملك ذلك ام لا (احاب) الاستحقاق للبهارات باعطاء السلطان لادخل لرصا العبر وحمله
والاعتياص عنه لا يحور والدليل على ذلك ما قاله في الرارئة وغيره في كتاب الصلح له عطائه في الديوان
مات عن اسيى فاصطلحا على ان يكتب في الديوان اسم احدهما ويأخذ العطاء والاخر لاشئ له
من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا مملو ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي حمل
الامام العطاء لان الاستحقاق بالعطاء ثابت امام لادخل لرصا العبر وحمله اسمى فهو صريح
في عدم حوار البرول عن البهارات وان المبرول له يرجع بما بدل كما هو ظاهر وان كان تزوله عزلا
لنفسه مه وقد رأيت لشعح الاسلام الشيخ على المقدسى عند قول صاحب الاشياء في البرول عن
الوطائف مانسه والقوى على عدم حوار الاعتياص عن الوطائف وقولهم الحقوق المخردة لا يحور
الاعتياص عنها حتى الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال بحوار البرول عن الوطائف فالخاصل
ان البهار هو عطاء العاقل وحاكمية بيت المال وولاية الاعطاء والمع في ذلك تاسطان لال هو مكتوب
عليه فسمه والبرول عنه مال غير صحيح فليس دفع المال ان يرجع فيه ويستردّه ممن دفع له كما هو ظاهر
والله اعلم (سئل) في رحلين تحاصبا على حصة بلدة بالمقاطعة ممن مل اعطاء الحصة كذلك ثم اصطلحا
على ان يبدل احدهما مالا لاخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يبرص له فيها هل يصح ذلك
ام لا ويستردّه مادعه اليه (احاب) لا يصح ذلك وله ان يستردّه مادعه وعلى الآخر حذرده والصلح
على نحو ذلك باطل كسئلته من مات وله عطائه في الديوان فاصطلح اساه على كتب اسم احدهما
في الديوان ويبدل لاجبه مالا في مقابلته وكسئلته السارق اذا احده شخص مدفع له مالا ليكتب عنه
فهو باطل ويرد البدل الى السارق والله اعلم (وسئل) مرة اخرى ما صورته في رحلين تحاصبا على حصة
بلدة بالمقاطعة مال محجرا من المحاسبة مدفع احدهما لالاخر مسلما على انه ملى طلب الحصة المذكورة
بسمه او سائه فالملع المدفوع في بطر اسقاطه حقه من الحصة المرقومة يكون في دمه له يرجع به
تصالحا على ذلك وارا كل الآخر اراء عاما واشهد كل على نفسه انه لا يستحق قبل الآخر حقا
ولا استعفا كما حرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض له في الحصة المرقومة فهل لمن دفع الملع
ان يرجع به والحال انه مقر بما احذنه في بطر تركه للحصة المذكورة عدم برصه فيها (احاب) للاداع
الرجوع بمدفعه والحال هذه اذ الصلح على مثل هذا باطل احما اذ المقاطعة على الاحتساب لا يحور شرعا
وللراى في المكدرات على فاعلى ذلك ككثات تقوم بالقيامه عليهم والاراء العام الواقع في ضمن صلح
فاستلج الدعوى صرحوا به فاطة وحصولا مع اقراره بعهده ما احد الملع المذكور في بطر اسقاطه
حقه من الحصة المذكورة ولا حقه له وعلى تقدير ان يشبهه حق في ذلك فعدوا الحق المخردة لا يحور

مطلب اتم قوم
دومعه اهل قرية
باعراى آدمى في شر
ولم تقدر واعلى معهم
الاسفل الخ

مطلب البرول عن
البهارات مال غير
صحيح ولمطى المال
الرجوع

مطلب في رحلين
تحاصبا على حصة بلدة
فبدل احدهما دراهم
للاخر ليكتب باسمه
فللبادل الرجوع

مطلب تحاصبا على
حصة بلدة مدفع
احدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبه فله
الرجوع بمدفع

الاعباس عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه مال لمجاره بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى روحيه مال
لغيره أو سهام يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرور في الطريق والتصرف على المحار
في هذين لا يجوز ثمانية في المكوس والصرائب والمقاطعة عليهما وحصولا على الأراء بشرط
ومثل الأراء غير صحيح كما في المنون والسروح والساوى وأصل سائل المانع المرفوع على الوجه
المستطور حرام لا وجه له فهو والراساؤه وقد صرح حواشي الأراء عن الراي الصحيح وسمع الدعوى به
وقيل اليه هذا وإقراره بعد الأراء العام بأنه أحد لم يترك له لحدثة ثم لم يترك له بعد ما لا شيء له
في دمه وقد أتى من نعم في ذلك سماع الدعوى وهو الية وعدم مع الأراء العام لذلك أحدا
من كلام فاصيحان في الصلح صرح في الإنشاء في كتاب القضاء ومما صرح حواشي أن كل صلح حلل
حراما أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المانع الذي تناوله الرجل المذكور في معاقلة الترك
المرفوع لا فائلا لمخلة ولا مستوع له شرعا فالواجب على من سخط الله ليدأ في الحكم رده إلى مستحقه
والله أعلم (سئل) فيما لو اعترف الورثة بأن ما في دمه فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم إطلاعهم
على ملوئهم من الدين وكسب ذلك حجة وقصروا المبلغ ثم طهر أن دمه لمورثهم أربمده هل لهم
الدعوى عاظم وأما الية عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به سكت وفيه أكل منهما
الآخر عن دعواه ثم طهر فساد الصلح سوى الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الرأى فهل يصح
دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى عاظم وأما الية عليه على الرأى المدعى ومن له الصلح أن يدعى
بها ما ربح ثم إذا ادعى بعد ذلك سقطت أو شيء منه وعيب لا يمنع أدل في تناقض ولا راحة تدارس
كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأراء نال الصلح في البرارية في آخر الباع من كتاب الدعوى
جرى الصلح بين المدعين وكتب الصلح وفيه أكل من دعواه أو كتب وأمر المدعى
أن العين للمدعى عليه ثم طهر فساد الصلح سوى الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قبل لا يصح
للا أراء السابق واختار أنه تصح الدعوى والأراء والأفراد من عدم فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن
بطلان المفسس يدل على بطلان المفسس ولقد عدا اختار أنه حوار من أن يجوز الأراء العام وفي ثيقة
الصلح باطل يدل على الاستئناف بأن يقرأ الحسم بعد الصلح ويقول أراءه أراء طامع بعد داخل تحت
الصلح أو يقر بأن العين له أراء غير داخل تحت الصلح وبكس كذلك فإن حاكما لو حكم بطلان
هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرارية والله أعلم (سئل) في تركه
المب إذا كانت مسعرة بالدين فصولت الروحة عن أرائها ومهرها شيء من التركة هل يصح الصلح
أم لا (أجاب) استعان الركة بالدين يجمع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صاحبهم ولا مستحقهم
كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتحارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا
(أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحا وأصل صحة في البرارية لو سئل عن صحة حتى نصحت خلا
على استيفاء الشرط إذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين
روحه واح صاغت الروحة الإح وأخرجته من التركة على شيء معلوم وكتب صك التحارج بينهما
وماب الإح هل لأولاده أن يدعوا في التركة شيئا كان طامع وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد
الإح أن يدعوا في التركة شيئا بعد التحارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أحد عن آخر كسنة
وفت أمر سلطان فادعى الآخر على الآخر من أحد عوائد الكسنة في رمة فصالحه على مال دفعه له

مطلب اعتراف
الورثة بأن ما في دمه
فلان لمورثهم كذا
وكذا لا يمنعهم من
دعوى الرياء وكذا
الأراء بعد الصلح
الفاصل بينهما

مطلب استعراق
الركة بالدين يمنع
صحة الصلح عسما
وكذا العسمة

مطلب ليس لأحد
المتحارجين الرجوع
مطلب إذا صالح أحد
الورثة صاحبه ليس
لأولاد المصالح
أن يدعوا شيئا كان
طامع وقت الصلح

مطلب رجل أحد
عن آخر كسنة وف
فادعى الآخر على
المتحارج من أحد
عوائد الكسنة في
رمة فصالحه الخ

هل يصح الصلح بسحق المال لا يصح رجع به عليه لكنه ان احواله اصابه في بدو المراءى
 من ماله من مكاتب لامن مال الوقت (احاب) ادعوى المذكورة دعوى ماضية واصحح عن الدعوى
 الماضية باصل ورجع ماضيه له والخلل هذه كالصلح عن محلل احواله او حرم الخلل وهذا صام
 لا عار عليه وقد صرح به كبر من علمنا والله اعلم (سل) في مداعين حري بينهما عند صلح
 وكسب الاهداء والساري بينهما ان فساد الصلح واداء المدعى العود الى دعواه هل له ان
 ام لا (احاب) ثم له ذلك في المحار كذا في الدعوى في السام من دعوى اصلي والله اعلم
 (سل) في وره فاصدوا الارب واسد كل منهم امواله حصه من الزكوة ثم طهر من الزكوة
 لم يكن وفي الصلح هل يصح دعوى اوارب المسد على في حصه ام لا (احاب) نعم يصح
 دعواه في حصه ماضيه ولا يصح في ذلك فسد الاهداء المرفوع هل في الاسباء والعبار في اوابل
 كتاب الفضا والهدايا والدعوى صالح احدا وره وارا ما نام صهر من الزكوة لم يكن
 وفي الصلح الاصلح حوا رد دعواه في حصه كذا في صلح ابراره اسي وفي كبر من الكسب ماله
 هذا كان هذا مع الارب العام فكيف لا يصح دعواه مع غيره ففهم والله اعلم (سل) فما اذا صلح
 احدا وره من الزكوة وارا ما نام صهر في الزكوة سي لم يكن وفي الصلح هل يجوز دعوى حصه به
 ام لا (احاب) هذه المسئلة كرها كبر من علمنا وممن ذكرها صاحب احكامه والبراهه وولا
 لا رواه فيها ولعل ان سول يجوز دعوى حصه منه وفي البراهه وهو الاصلح ولعل ان سول لا
 اسي وجب ان الاصلح لا يملك عه والله اعلم (سل) في قوم هل منهم فلا فصالح اولواها
 المهمين هم على قدر من المال واللهوا على احد من به فعد على احداها ولم يعد على الاخرى
 هل يجوزون على مكاح الناسه بالمكاح المفق عليه ام لا ولهم المصالحه بالمكاح من المال الذي وقع الصلح
 عليه (احاب) لا يجوزون على ذلك والصلح عن الحياه بالمكاح حائر بالاحكام ولا يجوز باخره ولا بالنس
 مثال بالاحكام والله اعلم (سل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من رب الرسول مرس الآ خر ومات
 بعد ان اعلم اياه عاله عدده فصالحه عه مبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عما به اجه ومصب مده
 ربه على سه اوار بدوم رب الرب المصالح والآ ن بهذا الاح المصالح الرجوع على وره بالاح المصالح
 هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك والخلل هذه وقد مضى الصلح محلل العهود على الصلحه ما لم يكن
 وهذا كسب فحليل على الصلحه والله اعلم (سل) في رجل له على آخر دين مكتوب في محكمه طالب به فقال
 لا اقر لك مالي حتى يوحه عي فعل هل ابرم الاحرام لا (احاب) ان له سلاسه محصره السهود
 نوحده في الخلل وان قاله سراسح الباجر وليس له ان يماله حتى محل اخله الذي اخله كما صرح به
 في الهداه والكافي والدرر وملق الاخر وراه من الكسب المعتمد والله اعلم (سل) فما اذا قام
 ولي المقول على اقبال منه في نوحه بالدين على العائله فعفى بها ام اصيلح على اقل من الدين من حسن
 الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون في العائله والمال كاحدم او يكون الكل على اقبال وحده
 (احاب) يكون على العائله ولا يحول عنها الصلح اندكوز بعد صوره لا ما اصيلح على اقل من الدين من المقرره
 والباقي على حاله وليس هذه مثله ما وحب صلحا هو في اقبال المصالح لان ارباحها من رخصا
 اعاضى لا يصلح المصالح كما هو صام ومسته ما حب صلحا صور بها صالح ابداء ول اعضاها
 فيها لا يحلها لان صلحه لا يسرى عليهم ما فضا القاضى فهو سار عليهم لولا لاه العائله ولا ولا

مصل ادا طهر فساد
 اصلي فليمدع
 العود الى الدعوى
 مصل سمع دعوى
 اوارب في سي طهر
 من الزكوة بعد صلح
 ولو حصل الارب
 امام
 مصل سمع دعوى
 الى آخر ماضيه
 فلا فصل
 مصل صالح اولناه
 المقول من المهمين
 على مبلغ واللهوا على
 احد من
 مصل رجل مات
 ودمه قدر من
 الرب فصالح اخوه
 رب الرب على مبلغ
 صلح الصلح
 مصل رجل له على
 آخر دين فصالحه به
 فقال لا اقر لك به حتى
 يوحه عي
 مصل اذا صلح ولي
 امقول العال على
 اقل من الدين بعد
 الفضا بها فعدل
 الصلح على العائله

لما تامل عليهم وله على نفسه ولاية الترام بعد عليهم حاشه فافهم والله اعلم

كتاب المصارعة

(سئل) في مصارعة بالربع في سائس اشترى بها حليها واودعها في احدى عشر عدلا وكسده فعوضه
رب المال ثمانا وعشرين عليهما واشترى من المصارعة ثلاثة منها بغير عسها وقص المصارعة هل يصح الشراء
والقص ام لا والمصارعة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تقص المصارعة اما الاول فانه جهالة المسع
كسح ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من ربا المال اذا استوفى الشروط واذا لم يوفى فاما المصارعة فاما
ان راس المال اذ صار عرسا لا تقص المصارعة تصرح التقص ولا يبيع العرس والله اعلم (سئل)
في مصارعة ادعى هالك مال المصارعة هل العول قوله بيمينه ام لا (اجاب) العول قوله بيمينه والله اعلم

كتاب الوديعه

(سئل) في رجل اودع عنده اهل ثرية اشبههم واملهم من الفضة اذ قصدهم باع حمار رحاء ان سلم
من يده فلما حضر ذلك الثاني سمع بابل الوديعه فظلمها من الوديعه طلبا حثنا وامره باحصارها فبحث
لولا يدها لا وقع فيه فلا او املاب عصوا واحد جمع ماله فقدمها المودع حوا على نفسه مع حل له
هل يصح ام لا (اجاب) لا يصح المودع بالبيع حيث علم بدلالة الحل انه لو لم يمثل امره يعله
او يقطع عصوا امره او يصر به صرايحاف على نفسه او عصوه او تلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته
كأنهم من كلام العلماء والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر من القدر مقدرا معلوما ومن الذي كذلك
وامره ان يوصيها لزيد فاوله القدر وأحررت التي عنده لعند المار من اياما فامر احاد بايصاله لاله
لعند المار من فارسها ومات المرسل اليه فادعى المودع ان الذي لم يصل الى زيد هل العول قول المودع
بيمينه ام لا (اجاب) العول قول المودع في راءة نفسه عن الضمان ولا يصح من الارسان مع اجبه الذي
يحفظ به ماله كما هو الملقى به نص عليه في النهاية والله اعلم (سئل) في مكر صخرة ووجهها والله ما من رجل
بالولاية وقص مهرها ومات الاب ثمان الصغيرة كبرت وطالت الروح المهر فائب الروح انه دفع
مهرها لابيها وقصه ابوها وهي بكر قاصر مهمل لها الروح حوج سطر مافصه ابوها من المهر من مخطاته
ام لا (اجاب) هذه المسئلة راحة الى موت الامين عن تحميل وقد نصوا على ان الامانات ثقيل مصحوبة
بالموت عن تحميل الا في مسائل منها الاب اذ امانات محملا مال اسه وقد ذكرها في الاشياء والظواهر فافلا
عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيوخ محمد بن عثمانه العنقا في الرى فافلا
عن الفصول العمادية وان ذكر بها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي
اذا مات بمحملا لا يصح وادخله مال ضمن والاب اذ امانات محملا ضمن وقيل لا يصح اشبه
فبحر ان في المسئلة قولين والذي يظهر ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي
فادام يضمن الوصي فان لا يضمن الاب اولى وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضمان وانصر على عدم
الضمان في الاب كثير من العلماء فادانقر ذلك فاعلم انه ليس لها الروح حوج على الراحي في مخطاته ايها
ما لم تنت بالرهان الشرعي ان استهلكه عيا وصادر يامرتا بدمته بسب الاستهلاك وادام يكن رهان
فالقول قول المرتبة بينهم على نبي العلم باستهلاكه ولا يظالون بدمته من تركته والحال هذه والله اعلم

مطلب العول
للمصارعة في هلاله
مال المصارعة

مطلب اكره المودع
على دفع الوديعه لغير
مالكها لا يصح

مطلب المودع المأمور
بايصال الوديعه
الى زيد ثم ادمنه
بدعوى الايصال ولو
مع اجبه

مطلب اذ قص الاب
مهر امه الصغيرة
ثم مات لا روح لها
في تركته على ما به
من الخلاف

(سئل) في رجل روح امه الصغرى ومحل صداها ومات لا يزال ففعلت من تركه ودعى قبه ورثته
 اناها جهرها هل يصل محر دقوله ام لا لدلهم من يمة على ذلك (اجاب) لا يصل قولهم لا يذية
 لصروته ذبها له بذلك كما صرح به جامع الفوائد وهو ظاهر كلام الحاشية وجامع المصولين وكثير
 من الكتب اما كلام الحاشية فلعلم استثناءه في مثله الموت عن محمل وعلبه من استنى احد
 المعاصيين واما كلام جامع المصولين فانه قل بعد ان رمى (ي) للمسي وضمن الاز بموته بمحلا فل
 لا كوصي ماله نصه الميراث وقل في الثالث والثلاثين رامرا للمحصنات المودع بمحلا ولم يدر
 الودعه نفسها صا ديسا في ماله وكذا كل شيء اصله امانة استجى ولا يباقي ملاذ فان اكثر الناس خصوصا
 من بني العلاء لا يكونون مهوورين لولاهم ولو هو اعنى ذلك لا يذهبون والذى يظهر فيها عدا ماطر الوصف
 والسلمان والعاصي والوصي الصالح الملو عن محمل لان عدمه في هؤلاء لثلاث شقوق عن الولاية
 بسبب الصالح والله اعلم (سئل) في رجل ارسل الى الواب وكاله الرملة حملا من الثياب اعرسية فوقع
 الحمل في ماء فغرق فحرق الواب امان ركة بلا شرق في الهواء طلب فشره حتى حب واعاده ككامل
 فادعى ربه على الواب انه قفس منه كذا ما للحكم (اجاب) القول قول الواب عليه انه لم يستد
 على الاتوب واحد شيء منها ولا يكون مستد يابشرها لاصلاح امرها لانه فعل حيل ماعلى المحسين
 من سئل والله اعلم (سئل) في حرث سبيل التور للفقار فصاع في يده من غير قصد هل يصعد ام لا لخرين
 العادة بالذبح الى لاجل وجه الاطرا الذي لا يحجب من اهل قرية من قرى البلاد (اجاب) لا يصعد
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ملانه موش قطعا مصرية ليوصلها الى فلاة التي
 حطب منها فهدىها ثم احسها هل يلزم المدافع استردادها من الاثم ام لا (اجاب) لا يلزم المدافع
 استردادها والحال هذه لانه امين وقد اذن لمانته بالذبح لمن امر بالذبح اليه وتم عمله فلا يكتف
 الى الاسترداد عن دفع اليه والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر ثوبا من المودع اودعه سد آخر
 بغير اد المودع وهلك هل يصعد المودع الاول قيمة الثوب يوم الايداع من الثا ام لا (اجاب) نعم
 يصعد قيمة الثوب يوم عدى عليه بالايدياع وعاب عنه والله اعلم (سئل) في امين نقرصة سلفانية
 يرد اليها السبيل فيلبي وسقها ساحلها رست سبعة نهار من حله وسقها اكياس بها اثنته قل سقها
 لامين الميرصه اذا حضر اهل الاكياس او ورد مكتوب من احد منهم يطلب ما هو له فملك من احده
 خسر حماة من اهل الاكياس واحدوا مالهم ونق كيسا خسر رجل ومعه مكتوب لهما فاحدها
 ثم رة الامين واسقها في مركب فأكسرت المركب وغرق ما بهما وهما من حلتها هل اذا ظهر
 ان احدها غير المالك يصعد الامن ام لا (اجاب) لا يصعد الامن ادلا وحه لصيا له لانه حيث طس
 الا حدلهما له حق الا حد لم يكن معرطا في الحفظ كسنته الخمي ينش ارفع الثياب مالكتها لا يصعد
 ادلم يترك الحظ لما طس ان الراجع مالكتها فكذلك هالما طس الامين ان الا حد له حق الا حد فاهم
 والله اعلم (سئل) في مودع اودع الودية عند رجل وفارقه فصاعت من المودع الثاني هل يصعد
 المودع الاول بمعارفه ام يصعد المودع الثاني (اجاب) يصعد المودع الاول عداني حجة لا الثاني
 لعديه بمعارفه كما ذكر في السؤال والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فظلتها المودع
 فقال له المودع اودعتها عند فلان ثم ردتها على فصاعت عدى وكذب المودع فما الحكم الشرعي

مطلب ارفض الاز
 معجل صدق اتمه
 الصغرى ثم مات
 فاراد الزروع
 في تركه ودعى
 اورثه الخ
 مطلب رجل ارسل
 الى آخر رجل ثياب
 فاعساه ماء فشره
 المرسل اليه فاعول
 له اذا انهم المرسل
 واحد شيء
 مطلب حرث دفع
 ثورا الى تار فصاع
 في يده لا يصعد
 مطلب دفع لآخر
 دراهم ليوصلها الى ام
 محطوسه لا يلزمه
 استردادها اذا
 لم يبروحها
 مطلب لو اودع المودع
 الودية من
 مطلب وصع صاحب
 الميرصه اكياسها
 اثنته عند امين
 الساحل وامره
 بدفعها لارمانها عند
 عي احد منهم
 او كسب
 مطلب اودع الودية
 فصاعت من الاول
 مطلب يصعد المودع
 ان كذبه المودع
 في قوله اودعتها واسترددها ثم صاع

مطلب دفعت الوديعة
الى رها مع روحها
فالقول لرها في عدم
الوصول

مطلب القول للمودع
في رها دهال رها عند
طاب وارته

مطلب اذا مات الاكار
الثور في بيت غير
صاحب ههناك يصم
مطلب استهلك

المودع الحظفة الوديعة
يحب عليه مثله

مطلب فالب المودعة
ان روى احد من
الوديعة في حياته

مطلب اصد المودع
في موته ردت الوديعة
على رها في حياته

مطلب صاع ما في يد
الدلال

مطلب في الدلال
ان لم سع الثياب
في يومها فردا

مطلب اذار المعصوب
على العاصب يرأ مارو

مطلب للمالك ان
يصم المودع الثاني

مطلب وضع المودع
الوديعة في حدر

شجرة حين قامت
عليه الاوصوس

(احاب) يصم اذا كدبه المودع ولم يهرن المودع لانه امر موحوب الصبان عليه ثم ادعى البراءة
ولا يصدق الا بالثبوت والله اعلم (سئل) في رجل من العرب اودع عنده آخرة دابة وورطها تحاه بنته
وحفظها بما يحفظ به ماله كجهو العادة المستمرة منهم فحلق رباطها من رأسها وسرق هل يكون
متعديا يصم ام لا (احاب) لا يصم حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك
وليس عليه ما لا يقدر عليه والله اعلم (سئل) في امرأة ذهب وديعة لرجل مع اح روحها حيران
من رها اليوسلهاله فظنها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك ويصم حيث لم أدلها
بالدفع ام لا (احاب) نعم تصم بأمرها مع اح روحها والقول قوله انها ما وصلت اليه لا بها صارت
صامة بأمرها معها والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر سوارا ثم مات المودع يطلب الوارث السوار
من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه ام لا (احاب) القول قول المودع بعد دفعه الى
المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تسقط مصونة عن محمول فافهم والله اعلم (سئل) في رجل لم يورده
لاكاره لحظته ويحتر عليه فصار يته في دار غيره ولا يلبث عنده فاصح معصوم العصبين هل يصم
هو ام صاحب الدار ام لا ضمان عليهما (احاب) يصم الاكار لا صاحب الدار لان الاكار امين
كالودع ووضع في دار الاحبى ايداع وهو لا يملكه يصم والله اعلم (سئل) في مودع استهلك الحظفة
الوديعة في زمن العلاء فمثاله المودع في زمن الرخاء لله ما يوم الاسهلال هل يلزمه قسمها يومه
او يلزمه حصة مثلهما (احاب) يصم مثلهما لاقية بما يوم الاستهلاك والله اعلم (سئل) في مودع ردت
الوديعة لرها فوجدها ناقصة فبأنها فعالت اذ روى احد من رها في حياته من غير علمي فالحكم (احاب)
اقرارها بصدق حصتها من تركته ولا يسد على شقة ورثته فان ردت بها فهاها والا فلا يلزمها
فيما ردت عنها ولا يلزم فية الورثة شيء ما قرأها والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر نارودة ومات
المودع بكسر الدال فادعى وارثه ما على المودع به من المال فقال دعه رها هل القول قوله في الدفع
بيمينه ورأى الصبان ام لا (احاب) القول قوله بيمينه ويرأى الصبان قال في الاشياء والطائر في كسب
الامانات كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحفظها قل قوله والمودع امين ادعى ايصال الامانة الى
مستحفظها قل قوله والله اعلم (سئل) في دلال ادعى صاع المتاع هل يصم ام لا ويقل قوله بيمينه
(احاب) هو امين لا يصم بالصاع والقول قوله بيمينه والله اعلم (سئل) في امرأة ذهب الى دلال
نيابا بيمينها وان لم تسع في يومها ردها عليها فحسبها سدها بما مع قدرته على الرد في يومه فهل يك هل يصم
ام لا (احاب) نعم يصم لحاله الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله اعلم (سئل) في مودع العاصب
اذا دلف المعصوب على العاصب هل يرأ ام لا (احاب) نعم يرأ كاي رأى العاصب ما رد على العاصب
والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر قوسا فادعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير
اذن المالك هل للمالك العوس ان يصم الثاني قيمة القوس ام لا (احاب) نعم لمان يصم الثاني والحال هذه
والتماع (سئل) في مودع قامت عليه اوصوس مع حمله القائمة الى هو رها فلما توجهت للصوص نحو
رصع الوديعة في حدر شجرة واحصاها عن الاعين حذرا عليها فلما رجع في وقت امكنه به الرجوع
اليها لم يجدها في الرصع الذي وضعها به هل يصم ام لا (احاب) وضع الوديعة واحفظها في حدر
شجرة بمثابة في المعارة عند توجهه للصوص الى المودع غير موحب للصبان نظما اذار رجع اليها في وقت
امكنه الرجوع منه اليها من غير تأخير ادعى الحفظ وبها كدبها الاحبى عند وقوع ضرورة كحرق

وإذا علم حروح الموصى على العاقبة قل قول المودع في ذلك كاقلة في وصعها عند احس ادا علم وقوع
 الحريق في يمه كاهو ماد كلام المشايخ قاطبة والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فاص
 المودع معها وهلك الباقي من غير تعريض هل يصمه وهل الدول قوله في مقدار ما ليعن منها وما في
 يمه ام لا (احاب) يصم ما سبق فقط والدول قوله في يمه (سئل) في راع ادع له مائة شاة
 ان يوصلها موحدة الى ريد فارسلها مع راع فاكلها الدب ولم يمتد هل يصم هذا الثاني ام لا (احاب)
 لا يصم وهو كودع المودع واقعة اعلم (سئل) في رجل اودع مكاريا حمارا عليه نحوه يوصلها لاجيه
 بمكان كذا فحمارا في اثناء الطريق عن حماها خملها المكاري على حمار له وسقط له حمارا آخر في اثناء
 الطريق فاسئل به فذهب الحمار الذي عليه نحوه وصاعب نحوه هل يصم بها ام لا (احاب)
 لا يصم بها والخال هذه هي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفوى استأجر حمارا وحمل
 عليه وله آخر فذهب حماره في الطريق فاشتعل به فذهب الحمار المسأخر وهلك ولو كان لو اتسع الحمار
 المسأخر بهلك حماره وصاعب يصم والاصم اسد لا ماد كره في الدخيرة ان الامين انما يصم
 ترك الحفظ لو كان ملاعدرا اما لو صدر فلا يصم اه فاما كانت واقعة الخال هذه فبحث لو اتسع حمار
 الدخيرة يحاق صاعب فقة الحمار لاصم ان عليه لم يله في الدخيرة وعبرها ان الامين انما يصم ترك الحفظ
 لو كان ملاعدرا اما صدر فلا واقعة اعلم (سئل) في امرأة اودعت اخرى سوارا فلما طلبه قال عدى
 اذهبي على ثلاثة ايام واحصره لك فلما مضى ادعاه صاع قل قولها عدى واتا استهملت رجاء
 ان تحده هل يصم ام لا (احاب) تصم قال في الراية اسعار كسلا فصاع خفاء ماله لم يجره بالصياغ
 ان لم يكن آيسا من وجوده لاصم عليه ولو كان آيسا من وجوده يصم قال الصدرا نشده هذا المسئل
 خلاف ظاهر الرواية فاه اذا وعده الرذم ادى الصياغ يصم للتأنيص اذا كان دعوى الصياغ قل
 الوعد كمرور به يبقى اه وحكم الودعة حكم المارية واقعة اعلم (سئل) في امرأة اودعت عد اخرى
 دراهم ثم طلبها فوعدتها بالرد ثم طلبتها فوعدتها بنتم طلبها فقال صاع هل تصم ام لا (احاب)
 تصم والخال هذه على ما عليه انه وى حث ادعته هل الصلص والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اودع
 راما وحما الى سباط سيدنا الحليل على يسا وعليه صلاه الملك الحليل فوصعه في مكان مصيبة ييب حراب
 وعصره ليهال له حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يصم ام لا (احاب) نعم يصم والخال هذه
 احما والله اعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وادعاه من النائع بعد فقه وعانا ثم حصر احدها
 واحدا الحمار من النائع وقله الى قرية اخرى واودعه عند رجل فسرق هل يصم قل في جامع
 الفصولين راعا للسير الكبير سئل ولا ما عن مواش لما فباع احدها فادفع الشريك الا حركها الى
 الراعى هل يصم يصيب شريكه احاب اه يصم ان عكس جعلها بيد اخيره فلا يصم مودعا غيره الى آخر
 ما ذكره ومثله بالاولى اذا اشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع يصم لا لايداع
 والله اعلم (سئل) في اربعة شركاء في ساقية اشربوا اربعة ارغاف من رطله واودعوه عند
 احدهم واروا له بدفعه ليعم الساقية وصار روع ممتشا فشا والآن قيم الساقية يقول مارعب
 الاربعاء وصف ربع والشريك المودع يقول سلمك الخرس ولا ادرى ما صنعت به فهل يلزم

مطلب اهق بعض
 دراهم او دبعة وصاع
 الثاني
 مصاب اد المالك
 لراع ان يوصل شاة
 لريد ورساها الراعى
 الخ
 ومطلب وحل اودع
 مكاريا حمارا عليه
 نحوه يوصلها لاجيه
 فحمار الحمار خملها
 المكاري على حمار له
 الخ
 ومطلب طلب الودعة
 صاحبها فقال له
 المودع اذهبي ثم
 ادعي الصياغ الخ
 ومطلب كادى قسله
 ومطلب يصم المودع
 الودعة اذا وصعها
 في مصيبة
 ومطلب اسر يا حاموسا
 واردها من النائع
 فدفعه لاحدها فنة
 الا حرص
 ومطلب اشترى رورا
 واودعوه عند
 احدهم وامروا ان
 يدفعه ليعم ساقية
 فاعول له في اربعة
 النك

الشريك المودع ما يقص العرا لا وهل القول قوله فيه ام لا (احاب) لا لمره ذلك والقول قوله
فيه انه دمع الجميع لقم ولا يلزم العلم قول المودع حاصله القول قول كل . مما في بي الصبان
عن نفسه والحال هذه والله اعلم (سئل) في قوس مشتركة من اسن امارها احدها بغير ادن
الاخر لرحل ليركها الى مكان معين فركها وتجاوزة . وهكذا نحو وكان الميرارسلها مع رحل
وديدة ليوصلها الى المستير فوصلها فاحسار الشريك الذي لم يادن بضمين شريكه لكونه اعادها
بالاداء والمير من المستير بسبب المخاورة فماعتن له والمستير يريد ان يضمن رسول المير هل له
ذلك ام لا (احاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله اعلم

في كتاب العارية

مطلب اسادن رحل
من صاحب سفاح
ان يبي عليه سآرا
لورثة الادن الرجوع
مطلب اذا استدع
سيفانهم مات ولم يبين
مطلب اذا طالب
المستير باعاريها
فهلكت في يد النان
فالمالك بالخيار في
الصمين

مطلب احل قيد
الهيمنة العارية
فذهب

مطلب احلاف المير
والمستير في الاطلاق
والقييد فيه تفصيل

مطلب في الباء في دار
روحة

(سئل) في رحل سلفح بينه لصيق سوب آخر اسادن البان الاول ان يبي سآرا على يده فعمه اذا
طلع عن الاطلاق على عورة الآخر فادله فانبوب البان هل لورثه رفع ساه الثاني عنه ام لا (احاب)
بم لورثه رفع ساه عن ملكهم ولو ادن له مورثهم لانه يملكه العارية والميرادامان لورثه اسر دادها
والله تعالى اعلم (سئل) في رحل استعار من آخر سفاه ذلك المستير ولم يبين حال السيف والثورنه
تقول لا يعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموما ويؤخذ منه من تركه ام لا (احاب)
حيث مات ولم يبين حال السيف ولا علم ان وارثه لعله فهو مضمون في الركة فحب قيمه فيها
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رحل اشترى من سوا وسلمها اسم اركها الرحل ماريه وامره بمحرد
وصولها الى مكان كذا يردعها عليه فلما وصل الى المكان المير دفعها الى ولد النافع ليركها الى موضع
آخر فركها فهلكت تحت هل بضمين . فله المشرى ولها الحار في بضمين المستير الاول او البان الذي هو
ولد النافع ما لحكم الشرعي (احاب) نعم بضمين وللمالك الخيار ان شاء ضمن المستير الاول وان شاء ضمن
الثاني ولا رجوع له على الاول والحال هذه والله اعلم (سئل) في مير اخل قيد هيمنة العارية معه
فذهب وهو يصبرها حتى مات عن عيه ثم نعمها هل بضمين ام لا (احاب) نعم بضمين والحال هذه
والله اعلم (سئل) في المير والمستير اذا احصا في الاطلاق والقييد ولا ينة فاللهما القول مع عيه
(احاب) الاحلاف في الاطلاق والقييد متنوع الى انواع شئ في الايام او في المكان او فيما يجعل
عليه فالقول قول رب الباء مع قيمه وادان اعترى داسك وحلك وهان المالك عصنتها متى فلا ضمان
عليه ان لم يكن ركاها فان كان قدر كها فهو ضامن وان قال اعترى وقال المالك آخر تركها وهلك
من ركوه فاقول قول الراكب ولا ضمان عليه كما ذكره كثير من علماء شوا باب الاحلاف في الاطلاق
والقييد واسع فلا سلق على العلم فيه الا اذا وقع البان الواقع فظهر به الله الموحه للضمان وغيره
والله اعلم (سئل) في رحل من ساه في دار روحته بادنها ورصاها فهل يسوع له الباء في ملكها وبصير
الباء لها ام لا (احاب) نعم يسوع فقد صرح علماء ما وعزم من الادن من المالك الباء لعير المالك
بيح الباء . فالراكل من في دار غيره مامره بالباء لا مامره ولو في لبعه مامره فهو له وله مامره
هو لو عمرها لها ملاذها قال السقي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شئ عليها من البقة فانه متبرع
وعلى هذا سائر املا كها ولو اتفقت معه على ان يبيع ويسكن فبيع ويسكن مدة يسقط عما سبق
فذا راح المثل وان لم تقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع مما سبق واهو اعلى ام لو اقر به في متبرعا كان
متبرعا وان اقرت انه في ليسكن بطير ساهه يارم عليه احرته المثل لما سكن لانها ما رصيت متبرعة

حث حمل ذلك ليسكن اى نضر عمارته وان اسكرت الادب فالقول قولها وان قل هو ما دسلى
وقال ادب فالقول قوله لان الاصل عدم الادن وادانت عدم الادن يرفع ساءه ويلزم به
وان ثبت الادله وتصادف على انه كان كالمتغير يرفعها بطلها وان تصادف على انه نخلها البرجع مما هو
يرجع مما هو وقد حصل الجواب فى كل فرع من فروع المسئلة بمافله علماء ما والله اعلم (سئل)
فى رحل اسعار من آخر اسعار الرعماء لثلاثه فروعها فثبت ان حول فاسترد المعير الارض وفيها شجر
الفضى وحرث عليه واسمر ما فى الارض حتى انثر فدل النحر لصاحب الارض ام للمتغير الذى
اصل البررمة (احاب) غير الفضى وشجرته للمتغير الذى بدرجه ولا شئ للمعير فيه والحال هذه
والله اعلم (سئل) فى رحل اسعار من آخر مصحفا وركب يته وجرح الى بعض اشعاله فسرق من غير
نهر بطله هل يصح ام لا (احاب) لا يصح حيث لم تكن المارية مؤقفة واما اذا كانت مؤقفة وهلك بطل
معنى الوقف فكذلك وان هذه تضمن حث امسكها بعد صبيحة امك الورد والله اعلم (سئل) فى رحل
استمار من آخر فساورد هاعله بعد ان طمرت عند المتغير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعى ان موها
نسب القطع الذى وجد عند المسير والمتغير يسكر فهل القول قوله بيمينه ولا صمان عليه ام قول المعير
(احاب) القول قول المتغير انها لم تنسب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو مات نسب المعير
لاصمان على المتغير لعدم العدى منه كونهما حثا بها والله اعلم (سئل) فى رحل استمار حجارة
لحل معنى وامره مالكها بردها حال وصولها وعدم يابها فامسكها بعد الوصول من غير عذر وبنيها
عنده فصاع هل يصح ام لا (احاب) نعم تضمن الامساك عنده والله اعلم (سئل) فى المتغير
استماره مطلقة هل يملك الايداع عندا حتى امين ام لا وادان كان يملك وصاع المستمار لانه من المودع
يصح ام لا (احاب) هذه المسئلة احلف فيها علماء ما من قائل ما به يملك ذلك ولا يصح وهم مشايخ
المرأى قال بعضهم به احداثا لاثبت ومحمد بن الفضل وعليه القوى وهل نصهم لا يملك ذلك يرى
القاصى رايه لان الترجيح متساو والله اعلم بالصواب

كتاب الهبة

(سئل) فما اذا ملك روحه نصف حل ونصف قره ونصف شراس ريشون وربع بد وشاه
تمليك شرعا ليحاج منه وقول منها وقصت والروحة الامام المذكورات بوضع يده عليها كما قففت
المقار وتسلمت ذلك كله بعد الحلية من روحها ثم مات الروح ويريد واره ان يعمل المملكات ميراثا به
وين الروح فهل حيث حرثت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثا على لى للروحة
بتمليك المذكور (احاب) هى ملك للروحة المذكورة بالملك على الوحة المذكورة وليست ميراثا عن الميراث
هذا وقد تقر ران هبة المشاع الذى لا يحمل القسمة صحيحة وما ذكره سوى العراس ان احملها ان
امكن المساوى به والافه مما لا يقسم فصحة هبة الصفة وبه الحال هذه والدعما لا يقسم كالفاحوة
والحمام فصحة هبة المشاع وهو كذا الحل والقره والشاة مما لا يمكن قسمة او احد منها فصحت به الهبة
المذكورة والله اعلم (سئل) فى شخص وهب اسه واسه محدودا وغيره من جمع ما يملك بما فى
القسمة وما لا يقبل نقدوا حمل بمحور لا (احاب) ان حكم حاكم بوجه حار والا عند الامام وهى
مسئلة الواحد من الاثنين والله اعلم (سئل) فى امرأة حب بعد حلول روحها فطالب روحها

مطلب اذا سر الدامر
الارض وفيها شجر
فصل وهو للمتغير
مطلب اذا سرق
مصحف العار به من
غير نهر بطل فالصمان
مطلب رد المتغير
الفرس بعد ان
طمرت وقطع لها ثم
مات فاحلها الخ
مطلب امر المتغير
المتغير ان يرد هبا
بمجرد الوصول
مطلب احلفوا فى
ملك المتغير اسعارة
مطلقة الايداع
مطلب ملك روحه
نصف حل ونصف
قره ونصف عراس
وربع بد وشاه
وهب ثم مات فاراد
الوارث حملها ارثا
مطلب وهب اسه
واسه محدودا
وغيره
مطلب دفع الاب
ما قصه من الروح
من المهر لبطانة هبا

من اسبها ماذع من مهرها وينطقها فدمه هل لها استداده ام لا (احاب) ثم له استداده معه وقد صرحوا
 بان الال لا يملك همة مال ولده ولو مومن ولا شك ان هدا مال الميرد معه المير للمير ميرحق فيسترد
 والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه
 حكم القرص فيلزم الوفاء ام لا (احاب) ان كان العرف فاصيا ما هم يدمونه على وجه الدل يلزم
 الوفاء به ان متلبا مسئلة وان قيما دقة حته وان كان العرف بخلاف ذلك ما كانوا يدمونه على وجه الهمة
 ولا يسطرون في ذلك الى اعطاء الدل في حكمه حكم الهمة في سائر احكامه فالرجوع في بعد الهلاك
 والاستهلاك والاصل فيه ان المروى عرفا كالشر وط شرط والله اعلم (سئل) فيما اعتاده الناس
 في الاعراس والادراج والرجوع من الخبز من اعطاء الثياب والدرهم وينتظرون بدله عندما يقع
 لهم مثل ذلك ما حكمه (احاب) ان كان العرف شائعا بما بينهم لهم يظنون ذلك لياخذوا بدله كان
 حكمه حكم القرص فاسده كفا مسده وبخجته كصحيحه المروى عرفا كالشر وط شرط ما يطالب به
 ويحسن عا به والله اعلم (سئل) في ام وهب لاصها الصميرين يوا لهدا الصنف ولهدا الصنف ولهما
 حد اثاب وهي ساكنة بهاهل تصح ام لا ولا تعيد الملك (احاب) لا تصح ولا يد الملك لا شيوع
 والشغل والله اعلم (سئل) في مريض مريض الموت ملك متوقفة دارا وحاصلا فيهما متاع الواهب
 واسطلا بدياره وبما يتحصل من محصول قريتي كدوامات هل يصح هذه الهمة ام لا (احاب) لا يصح
 قال في الحامية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول
 عا ليس به ومنه في كثير من الكتب وهذا علم عدم صحة ما يتحصل من محصول الميرين
 بالاولى لان الواهب مضمون به بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الحامية مريض وهب شيئا
 ولم يسلم حتى مات فملكته لانه المير به جميعه فلا بد من القص وقد صرحوا قاطبة
 بانه اذا وهب لرجل دارا ولو اهب ساكن فيها لا يصح الهمة بخلاف ما اذا وهب الروح لروحها
 وهي ساكنة فيها لانها وما في يده بخلاف الا ان الصغير اذا وهب له ابوه دارا وهو ساكن لان
 من ابيه نفس له والله اعلم (سئل) في رجل وهب دارا لرجل وهو صغير او بوكيله فاداهه وقام
 وجرن حيا به وشبه هل له بعد ذلك رجوع في هته ام لا لرياسة قيسه (احاب) لا يصح رجوعه في هته
 والحال هذه ان الموهوب رجع وقد صار عمله حظه ونما والله اعلم (سئل) في رجل يرعى ان صهره
 والد روحته ملكه شجرا معلوما في حياته وحسن الشجر عن مسحه هل له ذلك ام لا (احاب)
 ليس له ذلك وقد تقرر ان همة الشجر بدون الارض كنهه المشاع المحتل للسمه وهي لا تصح
 والله اعلم (سئل) في امرأه اراد ان يتروحها الذي طامها فاعطاه لاروت حرك حتى تهني ملكا على
 من المهر وهو عشرة قروش فوهته فروحها ثم طلبها الماشاهل برأعي العشرة قروش التي بدمه ام لا
 (احاب) لا يبرأ كما صرح في الحامية ونقله عن المير والشر والله اعلم (سئل) في افراس معلومة لشخص
 في كل مرس بها حصة معلومة المقدار وهبها لاي من الصميرين وقل لهما ابوجا وتسلم ذلك
 والا فراس حصة الهمة هل يصح ذلك ويلزم شرع ام لا (احاب) نعم يصح قال في المصنوع للشيخ الاسلام
 شمس الائمة السرحسي رحمه الله تعالى ولو وهب لرجل لاثين نصف عشرين او نصف ثوبين مختلفين
 او نصف عشرة اواب مختلفه رطلي ومروى وهروى ونحو ذلك حار لان مثل هذه الثياب لا تقسم
 لسمه واحدة فكل واحد بالصبي من كل ثوب وكل ثوب ليس بمثل القسمة في هته وكذلك الدواب

مطلب فيما يدعه
 الشخص لعيره
 في الاعراس

مطلب مضمونه
 مضمون ماذله

مطلب وهب لانيها
 الصميرين سيوا على
 السواء

مطلب لا يجوز هته
 ماهو مشغول بمتاع
 الواهب

مطلب ليس لواهب
 الرجع ان يرجع بعد
 دونه وتيقته

مطلب همة الشجر
 بدون الارض
 لا تصح

مطلب قال لهما بعد
 طامها لا اتر وحك
 حتى تهني الح

مطلب اذا وهب حصة
 من افراس معلومة
 لاي يته الصميرين

صح

مطلب لا يصح هـ
مشاع بمقتل امسة

المخاض على هذا والامر اس المذكورة من هذا المسم وانما اعلم (سئل) في هـ مشاع يقسم هل يصح ولو صدق
الحكم على صدورهما من المورث ام لا يصح ولا توجب الملك عند ان حصة ولو حكم به امام الحكم
انما مورثا بمصاه بالاصح من مذهب الامام اى حصة (احب) لا يصح هـ المشاع الذى يحل له المصاه
كدار والارض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث فيه لان تصديده لا يصير الفاسد صحيحا
وكذا لا يصح هـ من الاحصا لا يصح من الشريك كالى اعل الكتب ولا عرة عن شد مخاض هـ
ولا عيد الملك في طاهر الرواية دل الرباى ولو سلمه ثامنا لا يملكه حتى لا يبعد نكره فيه يكون
مضمونا عليه ويصدق به صرف الواهب ذكره الطحاوى وقاصيحا وروى عن اس رسم مثله وذكر
عصام ابن عبيد الملك وما حدث بعض المشايخ اسنى ومع افادته الملك عند هذا البص اجمع الكل على
ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان دارم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين وامرا
لما روى القسلى ثم اذ اهلكك ابيت بالرجوع للواهب هـ فاسدة لدى رحم محرم به اذ الفاسدة
مضمومة على ما مر فاذا كانت مضمومة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اسنى وكما يكون
لواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كبيع الفاسد
اذ امام احد المتباينين ولو رثته نفسه لانه مستحق الرد ومضمون ما الهلاك ثم من المقرر ان الفصاء
يخصص فاداولى السائل قاصيا لبعضى مذهب اى حصة لا يبعد مصاؤه بمذهب غيره لانه معلوم له
تخصيصه فالتحق به بالرعية نص على ذلك علما ومارحهم الله تعالى وانما اعلم (سئل) في رجل اشهد
على نفسه انه ملك اولاد اسه وسماهم في حجة جمع السنة قرارى في الدارين العلابتين الذين احداهما
سائس والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافى تصور الحاكم الحقى ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحقى
وحكم للواهب بالخصلة المذكورة هل حكم الحقى صحيح واقف في محله ام لا (احب) نعم حكم الحقى
صحيح واقف في محله وحكم الشافى غير واقف في محله ادهو حكم الاحصم شرعى فلم يرجع الخلاف والحقى
لا يرى حواره المشاع فكان قضاؤه نفاذ ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه والله
اعلم (سئل) في امرأة وهت احد ابنيها دارا وساحتها له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهتها
للشقة وساحتها له ومات عنها وعن زوجة واربع مات منها واس من غيرها فما الحكم الشرعى في ذلك
(احب) امامتها لاسها الاول صحيحة لاستيفاء شرائطها وامانتها لاسها الثاني قل بمخير نصيبها
من نصيبه بالمصاه في حادثة لانه المشاع ولو من الشريك لا تخور كجواهر المذهب فيكون نصيبها
الموروث لهما من اسها الاول ما يابا على ملكها بالوراثه على يد حل في ملك اسها الثاني لفساد الهبة وانقسم
ما صاه من ثلثي الدار اربعة احصا على روحته واسه وساه الاربع واسه المذكورة فكل ما احتج
لها من ابنيها عشرة قرارى وثلثي فبراط ولروحه الاس قيراطان من مكاله ولاسه ثلاثة قرارى
وسعة اساع فبراط ولكل بنت من بناته الاربع فبراط وثمانية اساع فبراط والله اعلم (سئل)
في رجل وهب لاسه الصمير بياضه لو ما محدودا هل تصح الهبة بامط واحد وتلزم ام يحتاج الى قوله
(احب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بامط واحد قال في الترابية هـ من اسه الصمير تم بامط واحد
ويكون الاب قاصدا لكونه في يده او يمدودعه او مستعيره لا كونه في يد غيره او مرته
او المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد للحرر عن الجحود بعد موته
والاعلام لارم لانه يملكه الصمير والوصى كالات والله اعلم (سئل) في الحقة ام الام اذا كاب

مطلب اذ الملك الاولاد
اسه ستة قرارى
في دارين وحكم
الشافى بذلك وللحصى
نقصه

مطلب امرأه وهت
احد ابنيها دارا
وساحتها له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم
وهتها للشقيق الخ

مقال هـ الال
لاسه الصمير تم بامط
واحد

مطلب هـ ام الام
لا س انتها تم بامط
واحد وكذا كل من
يعوله

مت منها في حصصها موتهما امة معلومة ووصتها في صدوق ثم مات تلك الحدة فهل تمت
 هبتها بمجرد الايجاب كما في هبة الاب لطفله ام لا ثم الا ه من ولها (احاب) ثم تم الهبة بعد كل
 من له ولاية على الطفل في الحدة كلام والحدة ام الام وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب
 والصلح في الساعة صرح به في البحر وتوير الاصل وعبرها والله اعلم (سئل) في شيخ قرية
 طلب من جماعة مالا يلدعه لقسام القرية على شرط ان ما يجاريه عليه به يكون بينهم مسوية فهدموا
 على الشرط المذكور هل ادادهم القسام شيأ يكون بينهم ام لا (احاب) حكم ذلك حكم الهبة العاسدة
 وهي معدومة بالنقص كما صرح به في الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب ونص شيخ القرية
 بما تاوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله اعلم (سئل) في رجل وهب اسالة بالناصف
 بملكه واولاد اسه المولى قلة القاصرين الصف الآخر واحرم اسالة آخر هل تصح هذه الهبة
 ام لا (احاب) الهبة مطلقة عند ان حصة رحمة الله تعالى قل في مشتمل الاحكام فلا عن عمة الصاوي
 ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واداءنا سغلا لاساعلى الاصح فارتكبه الواهب المذكور
 بجرى على من انص الله تعالى ووجه الشبوع والله اعلم (سئل) في رجل وهب لاسه حصة ثالثة في كرم
 مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته وبذلك الموهوب ام لا بعل الموهوب ولو باعه الموهوب له
 لا يصح (احاب) هبة المشاع بما هو محتمل للقسمة وهو ما يجز القاصي به الا في على القسمة عند
 طلب شريك لها لا تنفذ الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان او غيره اسكان او غيره
 ولو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر خلا عن المتنى
 بالعمدة وغيره والله اعلم (سئل) في هبة الدين ممن علمه الدين هل لقاواهب الرجوع ام لا (احاب)
 ليس له الرجوع كما صرح به في التاراجية خلا عن السراحة ونص السارح وفي السراحة وهب
 ديرة له عليه لم يرجع انتهى (اقول) وهو ظاهر لا به اراء في الحققة ولا رجوع به والله اعلم (سئل)
 في متوتة ارأت ناهيا من مهرها وديسها عا به شرط امسك منها مة عندها الى ان تنقح اليك
 او تموت ولم يوف بالشرط هل يرأه ام لا (احاب) لا يراؤها معاله فقد صرحوا بان الراء
 عن الدين لا يصح لتعليقه وبطلان بالشرط الباسد ومن صرح به صاحب الكبر وغيره والله اعلم
 (سئل) في رجل وهب لاس اخته بيا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لاس
 اخته ام لا (احاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه اليك لاس لو وحدها لك في المنع الاول
 الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله اعلم

مطلب اذا وهب اسه
 نصف بملكه
 واولاد اسه الصف
 الآخر فله غير
 نصيحة
 مطلب اذا وهب
 لاسه حصة ثالثة
 في كرم مشترك بين
 الواهب وغيره
 لا يصح
 مطلب ليس لواهب
 الدين ممن هو عليه
 ان يرجع
 مطلب سوتة ارأت
 روحها بشرط
 ان تمسك اسهامه
 فالراء غير صحيح
 مطلب ليس للورثة
 الرجوع فيما وهبه
 المورث لاس اخته
 مطلب لا تنفسح
 الاحارة بموت المولى
 ومكة القاصي والاسد
 والوصي
 مطلب اذا استأجر
 حماما من الناس
 تسقط الاحارة
 مطلب استأجر ثلاثة
 حماما في قسرية
 على ان لكل واحد
 مهم فثانيه بحكم
 الحق فساد الاحارة
 بسبب الشبوع

حديث كتاب الاحارة

(سئل) في متول على وقف اهلى عقد احارة على حاوت الوقف ثم مات هل تصح الاحارة بموته
 ام لا (احاب) لا تنسخ الاحارة بموته كما صرح به علاؤنا قاطبة وقد قال في الاحاس موت المتولى
 لا تنسخ الاحارة وان كان المتولى هو الذي آخر وكذا القاصي لو آخر ومات وكذا الاب
 او الوصي اذا آخر دار الصير ومات لا تنسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاحارة لغيره اذا آخر
 الوقف نفسه ثم مات لا تغفل الاحارة على الاصح والله اعلم (سئل) في رجل استأجر حماما
 في مالمس فوقع الحلاء بها فصر مع حلة الناس فهل تسقط الاحارة عه في مدخل الحلاء ام لا (احاب)
 نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكم وغيره والله اعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا حماما في قرية

على ان لكل واحد منهم ثلثاه ووقع في الحرية طاعون واشتعل اهلهما عن دحو له لاشتغالهم
بالاموات وورعوا امرهم الى الحاكم الشرعي حكم هساد الاحارة على قاعدة مذهب ابي حنيفة
رحمه الله تعالى بسب الشيوع مراعيًا لثرائف الحكم هل تفسح الاحارة بالحكم المذكور ام لا
وهل اذا اوجر بعده ما قص من الاحرة السابقة وكاب احرة التل تصح احارته بذلك ولو على
النصف من الاولى ام لا وهل ترم احارته زمن انقطاع الناس عنه ام لا (احاب) نعم تفسح
الاحارة بسب ما ذكره قد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع
رامرًا للمصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه اعنى المؤجر سواء كان مما يمتثل القسمة او لا لو كان كما
للمؤجر فاحره من انفس فان احل وول آحرته الدار منكما حار بالانسان ولو فصل بقوله بضم
ملك وصفه ملك او نحوه كذاث وربع يجب ان يكون عدد ابي حنيفة على اختلاف مراتبها اذا كان
كله بهما وآخر احدهما النصف من احسب يسمى ان يجوز في رواية لا في رواية ثم روى للاسبحاني
وقال احارته من انفس حار لو حاد العقد حتى لو اوجر احدهما بالقول لم يصح ان يسمى واب على
علم من ان اطلاق المتن قطة هساد احارته المشاع الا من اشريك مدخل للمثول عنه واطلاق
بعضهم ببعض انفس يجوز على حالة الاحال لتعليقهم الصحة تنوحد العقد بحكم الحاكم هساد الاحارة
المذكورة واقع وموقفه الشرعي فيعد وحيث وقع كذلك فاحارته بعده باحرة مثله ومثله ولو على
النصف من الاحرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة او فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة
فهو واضح وان كانت فاسدة فوجها احرة التل وقد سمي ولا يقاس وقت الرعة وريادة الاحرة
سدها على وقت قلب فيه وبرت الاحرة بسب ذلك كما هو ظاهر واما انقطاع الناس عنه بسب الطاعون
فان امتنع الناس عنه بالكلية سقط الاحر فقدره كمثله الخلاء المصرح به في كلامهم والله اعلم (سئل)
في يتم استعماله روح اتمه في اعمال حتى من حملها الحرث على فداه او الرع في ارصه مدة سبب نال احارة
ولا اذن العاصي هل له مطالته بعد اللوع باحرة التل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته ام لا
(احاب) له ذلك كالمدين كالمعلم مما ذكره في الاجابة والله اعلم (سئل) في يتم استعماله رحل
مدة سبب وكان ما يطمعه ويكسوه لا يساوي احر مثله ولما لم دفع له نصف درس في قسامة
خدمه وتسلمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك ام لا (اجاب) لا والله اعلم (سئل) في رحل
استخدم يتبا مدة على ان يعطيه احرة خدمته ولم يبين له شيئا هل له احرة مثل عمله ام لا (احاب)
نعم له احرة مثله قال في القبة يتم ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله اقراؤه بغير اذن اقاصي وبغير
احارة عشر سبب فله بعد اللوع ان يطالبهم باحر مثله فيها انتهى وقد تقرر انه ليس لغير الاب والخذ
والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومثله السائل لا كلام فيها حيث آخره من هو في حجره
وان كانت احارة فاسدة ففيها احار التل وان لم يكن آخره من هو في حجره واستعمله بغير احارة يجب ايضا
احرة مثله كما هو صريح كلام القية والله اعلم (سئل) في مؤخر امتع عن تسليم العين المؤجرة احارة صحيحة
هل يحبس حتى يسلمها ام لا (احاب) نعم يحبس في كل حتى امتع المطلوب عن تسليمه عيا كان او ديا والله اعلم
(سئل) في مؤخر حبس العين المؤجرة عن المسأخر حتى مصت مدة من الاحارة مثا الحكم (احاب) بسقط
عن المسأخر احرة ماصى بحاله والله اعلم (سئل) في مدين ثلاثة يعملون فيه ريت ما يخرج من الريتون
بمعلم عمل كل في ريتون الآخر لا احرة المتأخرة من الريت الخارج بمعلم هل ذلك صحيح ام فاسد

مطلب اذا استعمل
اليتيم روح اتمه
في اعماله ان يرجع
عليه بعد اللوع
باحرته

مطلب استخدم يتبا
ثم بعد بلوعه الخ

مطلب استخدم يتبا
مدة له احرة مثل عمله
وليس لغير الاب
والخذ والوصي
استعماله بلا عوض

مطلب يحبس المؤجر
على تسليم العين
المؤجرة

مطلب تسقط
عن المسأخر الاحرة
بحسب المؤجر العين

مطلب اسحق العامون
في يد على احد
احرته من الريت
الخارج بمعلم

مطلب للساحر
فسح الاحرة منهم
احد البين

مطلب اسأحر رجل
ارضا واما من تولى
تدبره من حكم
الساحر بلروهما ثم
بعد حكم الحق
ففسحها

مطلب اسأحر رجل
ارضا وقف من
المولى احره معلومه
لمدة معه لدى
ويعرس بيهاله
الاستغناء احر المثل
اذا طهر تطلها وان
اني المولى الا القلع

مطلب اسأحر ارضا
وفماوى فيها ثم
انقص المدة

مطلب سلم صبرا من
عشر اشراط احره

مطلب دفع ولده الى
المزبد ليعلمه فعله
الى ان قارب النصف
فاستحاصه فراا بما
تدور اعناؤه

مطلب مكث الاطفال
مدة عند مؤدبهم ثم
حرحوا من عده

ولا يسخن واحد منهم بعمله ربما ملأه احره مثل عمله درهم (احاب) لكل فاعمل لا احرى ريسوه
الحاصل احره مثل عمله من حسن الدرهم لاس الرضا احره من عمله لانه في معنى فقير الطحلان والله اعلم
(سئل) في رجل آخر آخريتين فاهدم احدهما هل فسح الاحرة ام لا (احاب) نعم له فسح الاحرة
قال علماؤنا الدار اذا اهدم بعض سائرهما فله استأجر الحيار نعم يقص السكى والله اعلم (سئل)
في رجل اسأحر ارضا وقتا من متوليه سبعين سنة باخره معلومه لدى فاص شافى حكم بلروهما
ومات المسأحر هل للحق فسح الاحرة وهل يصير الساعد ملاذعوى ولا حادها ام لا (احاب) نعم
للحق فسح الاحرة اذ حكم الشافى بلروها لا حادها لا يكون حكما بعد اهدمها صاحبها اهدم حادها الصبح
وقت الحكم واما امر الاصلات والساعد او اوقه في رماسا المحرره عن الدعاوى لنسب حكما وانما
هي اداءه وقد تم تسليم الثاني للاول فضاء صريح بذلك الشجر من رحمه الله تعالى والله اعلم (سئل)
في رجل اسأحر ارضا وقت من المولى احره معلومه لمدة معه ليعى ويبرس ماشاء هل اذا طهر
تطلها لدى حاكم شرعى يؤمر بالبيع اذله الاستغناء احر المثل وان اى المولى الا القلع (احاب) نعم له
الاستغناء احر المثل وان اى المولى الا القلع لان استغناء الفعل ليس صلحا هل في مجمع اسأوى وفي كتاب
العقلى وصى او متول احر ميراث الدم او ميراث اوقف بدون احر اصل ابله المسأحر احر المثل
ام يصير راسا بالسكى فلا يلزمه احر بالسكى ذكرهما انه يجب على اصول علماؤه بصر عاصا
ولا يلزمه الا حرقه وذكر الحاصل في كتابه ان المسأحر لا يكون عاصا وبلروها احر المثل وحمل حكمه
حكم الاحرة الفاسدة فعيل له اقصى مما ذكر الحاصل هل تم اسبى والله اعلم (سئل) فيما لو اسأحر ارضا
وفماوى فيها واقتصد مدة الاحرة هل للمسأحر استغناؤها احر المثل (احاب) فان اطلوا المولى
يقضى انه ليس له ذلك ويكلف بالبيع وهل في المجر عن الدم واوقاف الحاصل بان له ذلك حيث
لا ضرر وان اى الموقوف عليه ليس له ذلك فراحمه والله اعلم (سئل) في رجل علم صبرا القرآن
ولم يشترط له انوه احره هل يقضى له بالاحرة ام لا لعدم تسميها (احاب) لا يقضى له بالاحرة حيث
لم يقدشروطها ولكن بخاراه الاحسان بالاحصل من عشر شرط مروءة والله اعلم (سئل) في رجل
دفع ولده الصبر الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن المعلم فعله ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف
مثلا استحاصه انوه فراا من اعناؤه ما ورف عند وصول الفصل الى النصف او الى عام القرآن
فما الحكم الشرعى (احاب) ذكر شرح الاسلام مولا ما ناسخ محمد بن عبد الله الترمذى المرى في مثله
المسمى بـ رواه ابا يعمر على الخوى ما وسوسة هل في شرحه في رج الصار الخوى صحيح الخلاء عبر
المعصية هديه تهدي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن دل قلب وهى المماه في عرف ديار ما
بالضرافة المؤدب في يوم احدها يصرف المعلمين عده في اول النهار فيرحون بذلك اليوم رعه
في الزاخرة والسمالة ثم ما و مشايخ ملج حوزوا هذه الاحرة حتى حكى عن محمد بن سلام اهل اقصى
تدبر ما بالوالد لآخره المعلم وفي رماسا اقتضت عليتهم وقت رعات الناس في الاحرة ما و استملوا
بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاجل معاسهم فقلنا فسحة الاحرة ووجوب الاحرة للمعلم بحيث
لو امتنع الوالد من اعطاء الاحرة يمحس به وان لم يكن معها شرط يؤمر الوالد بتقليب قلب المعلم
وارضاة انتهى والله اعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصبه للتعليم بالاحرة فكث مدة يعلمهم ثم
حرحوا من عده فهل له على آلتهم احره ام لا (احاب) قال في الرابعة يؤمر الوالد بتقليب قلب

العلم وارسله وقد صرح في المآثر حاتية قلا عن الحيد فانه عدم الاستتجار اصلا حب احرا نزل
(سئل)

وانه اعلم

مناف في مؤلفات علم

صبر المراء واحسن

فصل الآخر من

ايه فلم ينفذ

يا حير من الله افنى سائلا * تخيل فطلك دمت مالا حسلا
يا ماه الا العلم يامن قد حوى * كل العلوم من المقيم الشال
يا مالما يا فاضلا شهت له * كل الحلال في انفسها والحال
يا فصل العلماء يامن فصله * حرقته العادات في الاكوان
اصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرحن * سلا كتبان
فنه نعه ان صبر عاخر * واعلم الاطصال للقرآن
طلب صلا من اهالي حرة * لاحظوا القرآن والانسان
وهدى في ساهه يا سيدي * حتى انتهى في الخلد والعرفان
وطلب اخرى من ايه والخرى * فاني ولم يعطى حرا الاحسان
فادا آيت اشعر يامهى اورى * فطالت منه عادة اصبيان
هل ذاك يلهى لي عليه سيدي * ام لا اعدى بالنسي العبدان
واس وادوح لي حواما شايبا * لارلت في مدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشرة * وحشرت في الاخرى مع الاعمال
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دوما على من حصص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من امروا الاعناء في الميدان
مالاح من قبر المجد بوره * وترجم اعمرى على الاعصان

(احاب)

نه محمد دائم الازمال * وصلاة ربي للنسي العبدان
حد علم ما قدرته نجمانه * محس لديه علمه بيان
نفس الافصل به عند انمة * سادوا وشادوا وذهب العمال
سوق الخلاف على الحوار ونبه * والاقدمون على امتداد الناس
والآخرون على الحوار لانه * في عصرهم قدان محسن توان
وعليه نوى اساس ادنى تركه * خوف الصباغ وساية الحبران
وعليه ان صحت بكل شروطها * بحب الذي سعى بلا قسبان
اولا فاحرا المثل مثل سواء من * كل العقود كلاهما سبان
وسلى الولي الذبح حقا لارما * فادابا فالحق محسن الحبا
وكذا على البيدي ويوم حيه * والحلوة الموسومة امبيان
وادا اريد سلى اوفاق حوارها * يستأخر القرا لقد رمان
يعلمون ناصر صاحب امرهم * نوع انراة حملة الفضيل
فخذ الحوار مصلاتي فله * مستوفى الاحكام في دا الشال
واحتج الهى ناى محمد * اسمال حير الدين مالا حسلا

مناف دفع ولده

لعبه يعلمه القرآن

ولم يذكر امدة

وسرط له كذا فلما

وصل الخ

(سئل) في رجل دفع ولاه لطفه بانه اقرآن ولم يدكر امدته وشرط له خمسة عشر قرشاً في تعليمه

(المرآن)

الفرار ودفع له نصيبها وبقى نصيبها وقد سلمته فوصل الى البارزات فتارَعَ مع والده فما دفع
من الاحرة وما بقي، هذا ما حكم هذه الاحارة وما حكم الذي دفعه من الاحرة المسماة والذي
بقى منها (احاب) يجب له اجر مثل عمله لان الاحارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك
منها ان دفعه اجر المثل فان سلوى المدفوع حر حاسوب وان راد اجر المثل عليه يكمل له وان نقص عنه
يسرد وان احابا في قدر العمل فالقول لاي الولد عيسى وعلى العمه اياه والله اعلم (سئل) في مسأخر
رحي ماء سنة تحت الزادة بشرط دوران الحجر الخماشي الذي هو شرط الآخر على المسأخر حصول
الافدى فادارها المسأخر مدة ولم يدرك الحجر الخماشي وقل الماء فما الحكم الشرعي (احاب) الاحارة
الشروحة فاسدة باجماع علمائنا والحكم في الاحارة الفاسدة اجر مثلها للمسمى على حسب الاستعمال
فمثل اجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخماشي فاحار عدلين صدق ولا يلزم الآخر المسمى وله
اجرى المسأخر فصح الاحارة بل يجب عليه طرعه الاستعمال في العقد الباسد والله اعلم (سئل) في رجل
استأجر حماما ثلاث سنوات فحوّل عن هذه الحرة الى غيرها هل يكون عذر اوله ردة الحمام به ام لا
(احاب) يكون عذر اوله ردة الحمام كما صرح به في خواص العاوى في الباب الاول من كتب الاحارة
وصرح كثير بما يفرضه كقولوا لابي والبرادي والحنان وغيرهم والله اعلم (سئل) في رجل هداه
في ارضه مع طيب على مداراته وحمل له احرة ولم يصرف لذلك مدة وداواه فما الحكم (احاب)
الطيب احرة مثله وما هو في ثمن الادوية لفساد الاحارة على الوجه المذكور والله اعلم (سئل)
في تجارى من حمله تجارة من ماله يهدم هل يجوز له احارة الارض مع الثلث ربع في استنحارها
ام لا (احاب) نعم يجوز له احارتها وهذه المسئلة ترجع الى احارة اللصع وهذا للشيخ قاسم بن فطرونا
تلميذ الكمال بن المهام رسالة مختصرة من اخرى لبيده فيها وكذا الشيخ ريس بن عجم رسالة فيها
وحاصل الكل حوار الاحارة وسئل الشيخ قاسم وقد ارسل له من مديسة عزة هل يجوز للحدى
ان يؤجر ما قطعته الامام الاعظم من اراضي بيت المال او لا يجوز احاب نعم له ان يؤجر ما قطعته الامام
ولا ان يؤجر احاراح الامام له في اثناء المدة كالأحرار لموت المؤجر في اثناء مدة احر ثم قال وادامات
المؤجر او احر حه الامام عن ارض تسفح الاحارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض الحنفية
من اهل العصر اما لا تسفح بالموت ولا ما قطعته غيره من الامم حمله كالمالك في ذلك وتسمى بالمسمى
الذى وحد فيه شرط الزوم وبشهادة لذلك قواعد علمائنا والحالة هذه ثم راع في عدم الافصاح
بهما واستظهر للافصاح بانيه والحاصل ان محنة الاحارة لا كلام فيها وامار ومها فيه كلام قد عرفه
ناسقه بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فاعلم ذلك لا يبعد جدا والله الموفق للصواب
(سئل) في قرية نهبها وقف على جهة بر وفسدها وقف على جهة اخرى آخر المكتم عليها ثلثها
ثالثها لرجل ستة ثلث ليتناول ما يتحصل من الثلث المذكور من العلال صبغها وثوبها هل هذه الاحارة
صححة اما طاله لا يجوز معها المسأخر ان يتناول شيئا من العلال ما الحكم الشرعي (احاب) الاحارة
المذكورة باطله غير معقولة لما صرح به علماءنا فاطمة من ان الاحارة اذا وقعت على الاف الاعيان
فقد اتفقوا ولا يبعد شيئا من احكام الاحارة فاداعلم ذلك فليس للمسأخر ان يتناول شيئا من العلال
بل ذلك للمكتم على الوصف اركل حاضرا وان كان ناسبا يخفى على العلة الصانع ما يتظاره يصعب
الصافي رجلا بقصص حصة وقفه ويحفظه الى حضوره ويدفع له ليصرفه في وحوه المعية
والله اعلم (سئل) في رجل مات وروحه عن رصيفة فاتي بها خالها وقال لها ارضعيها وتعهدي

مطلب اسأخر رحي
ماء بشرط دوران
الحجر الخماشي ولم
يدركه الماء

مطلب اسأخر حماما
ثلاث سنوات ثم
تحوّل عن هذه الحرة
الى غيرها

مطلب اعق مع طيب
على مداواته وحمل
له احرة من غير بيان
مدة

مطلب اذا كان
في ارض التجارى ثم
مهدم يجوز له احارته

مطلب قرية وقف
اخر المكتم عليها
نصفها لرجل ليكون
له ما يتحصل منه
من العلال

مطلب شرط لحالة
ابنه نصف مهرها
لاحل تربيتها

امرها ورثها على ان لك نصف مهرها فعمل معها ذلك مدة ثمان الحكم (احاب) ليس لها الا
 اجر اثنتي عشرة ايام في الاحارة العادة والله اعلم (سئل) في حدود نصف وام ونصف ملك الحامة
 اسرم ومن له ولاية على الوقت ومن له الملك لرحل منهم ان يعمره ويصرف على من ماله ويرجع به
 عليهم فعمل واسرم ماضيه ديا عليهم وسكنه مدة تسعين ميرا احارة سوى السنة الاولى فاه استأجرها
 باجرة معه ثم آخر التجمع حصصهم ما عدا له امرأه باجرة رائدة عن سنة اجارته غير اجارته
 ويردون ان يحدوا معه اجرة تلك السنة حسبها هل لهم ذلك ام لا وهل اجاره المرأة صحيحة
 ام لا وهل له مصاسهم ثم اتفق على العمارة حالوا ولو عدهم ان ينحسبوا من الاجرة فيما يسكن وهل اذا
 ادعوا ان اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك ام قولهم ما للحكم في جمع ذلك (احاب) اما انما
 انك فلاحا لهم اصلا فيما سكن التريك غير اجرة فان علموا ما صرحوا فاطة ما اجد التريك
 اداسك في المشترك لاجرة سلمه في الملك اما الوقت فلمم التريك اجرة المثل على اختيار المأخزين
 ول في الاشياء والغاز من كتاب اصعب مباح المعد للاستعمال مصبوبة الاداسك ساويل ملك
 او عديك سكة احد التريك في الملك اما الوقت اداسك احدها بالعدة دون اداسك سواء
 كان موقوف للسكنى او للاستعمال فانه يجب الاخر اسبى يريد اجر المثل وصرحوا فاطة بان السؤل
 قول المسأخر بيمينه لا كاره ارياه ولا يلزم من استئجار المرأة ما يراه ان يكون اجرة المثل في نفسها
 كذلك لان الاجرة قد تقع بالمثل وارياده والتقصان كالمبيع فلا يحكم ذلك اعني فيما وجد للوقت ولا بد
 فيه من دعوى الزيادة على ما دعى المسأخر او العاصب من اليه واجاره المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة
 المشاع لغير التريك واطلق المثل على عدم حوارها كما هو مذهب ابي حنيفة وقد جعل القاضي حان
 في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه ان ما في المعنى من ترجيح قوله ما شاد محمول
 النائل فلا يعمل عليه وله المطالبة بما حق على العمارة حالوا وان عدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم
 القرض والحال هذه وهو لا يأجل بالتأجيل ولا يلزم اوجه بهذا الوعد ولو شرطه الاجارة قدمت
 لانه شرط لا يقصبه العقد وفيه مسعة لاحد العاقدين وكل هذه الاحكام مصرح بها في باب كتب اثنتا
 الاعلام حرامهم الله تعالى احسن الحراء والله اعلم (سئل) في رجل يخرج الماء من ثمر عيق بالآلات
 ورجاله ويسقي قرا الترية وما يحتاجونه في سيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من القرا
 مقدارا معلوما من الحطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعا (احاب) الا لا يلزم
 قيمة الماء لانه يقي على الاصح فحظر الى ما يحد له الا حده وقوم يعطى آحده المتع به قيمة قليلا
 كل او كثيرا ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل ارمس آخر
 بطريق الجح ملعا على ان يحمله على دابته ويعلمه من حيزه ومركسه بطريق فادته ما للحكم في ذلك
 (احاب) يجب اجر المثل لركوبه وقيمة حيزه ومركبه والحال هذه اذ ما حمله من الرخ اجرة غير صالح
 لها شرعا وقد ينبي على كل قرص حر ساء والله اعلم (سئل) فيما لو قطع وكيل السلطان ريذا على مكان
 متعاق بموكله في كل سنة مبيع معلوم فراد عليه في المتابعة المروورة مكرواقسى الحال انه اشترك
 يريد منه بالزيادة المروورة مدة في الزمان ثم ان مكر اراء زيادة اخرى ثم راد زيادة اخرى فاصدا
 بذلك الحيلة في رفع يديده هل ادبها في ريد الزيادة المذكورة الاجرة يحال في ذلك ام لا وهل اذا كان
 مكر تصرف في ذلك مدة من السنين قل اشترأه مكر يرد وكان يؤدي المتابعة المروورة بالنقل

معلل محدود مدته
 وقت ونصف ملك
 الجماعة اذ السؤل
 ومن له الملك لرحل
 فالعمارة ليسرى عليه
 من ماله ويرجع فعمل
 ثم سكة الخ

مطلب رجل يخرج
 الماء من ثمر ويسقي
 قرا الترية شارطا
 على كل رأس مقدار
 من الحطة

مطلب رجل ارمس
 آخر دراهم ليحمله
 على دابته

مطلب قاطع وكيل
 السلطان ريذا على
 مكان في كل سنة بكدا
 فراد عليه مكر فاشتركا
 في الزيادة ثم راد مكر
 الخ

يلزمه انعلمها ام لا (احاب) ان كانت المغاطمة حال واقعة على حراح الحارح من الارض وتماز
الاستحار وما يستحق طهارة ييب المال من عشر وركاة ومحوها في ماطله من اصلها وان كانت للاستعمال
والمنفعة وشرط في بقائها المال روعي وبها شرط الاحارة والظاهر ان المراد بها في السؤال الاول
لا به المتنازع الحارح في هذه البلاد ولا يتعد ذلك شرعا لالاولى ولا الثاني فلا يسلط به حكم من الاحكام
الشريعة الحارحة في العقود والصحة الشرعية حتى تخلف بالا حارة ولا يصح ولا الروم اد الامتداد من
نومعه والله اعلم (سئل) في احارة القرى والاراضي التي في احدى المزارع لياخذ المستأجر الحراح
الحاصل بالنقاسة منهار الموائد العلمية كالصيد والجنس ومحوها هل هي حائرة ام لا (احاب) اعلم
ان الاحارة ادا وقعت على الملاى الاعان قصد اصاب ماطله فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان
منه على ما كانت عليه قبل الاحارة فوجد من يده اذا ساولها وصممها بالاستهلاك لان الساطل
لا يؤثر شيئا في حرم عليه الصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستحار قره لبشر لسيها او بسان لياكل
ثم ترو مثله استحار ما في يد المزارع لا كل حراحه الذي يحصل بالنقاسة فاه عن وقع عليه الاستحار
قصد ام مثله ماطل كعلت لاسما وقد اصعب اليه ما لا يسوغ شره بالدور قبل المتأجر وهو تناول
الموائد الطامية التي يجب اعدامها لا تقرر بها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم (سئل)
في شريك عمل اشترى لنفسه رجل ماله جلودا لسيدها ورا واشترى جميع ما يحسبه حرة فيما
وله نصف الرخ الزائد على النقي ماله واهما النصف منه بعملهما ابيع القرب فهل له ولهما من
الرخ ما شرط ام لا (احاب) ليس للعاملين الا حرة عملهما ما يبيع ماطل والباقي حرة لرب المال اذ هذه
احارة فاسدة وفيها وحوب اجر المثل بالمال ما لم يبع حيث فعلت السمية ككاهها وهذا لا شك فيه والله اعلم
(سئل) في وصي آخر حصص التيم من شريكه بدون اجر المثل ما الحكم (احاب) احلف المشايخ
في هذه المسئلة والنوى على انه يلزم المستأجر تمام اجر المثل وبه افي صاحب الحر وروح المعار وعليه
التأخرون صيانة لمال التيم والله اعلم (سئل) في رجل سكن دار ايتام ملا احارة مدة سبعين ولم يكن
شر يكالهم فيها هل يلزمه احارة المثل للمدة التي سكنها ام لا (احاب) لم يلزم الساكن احارة المثل على
ما سئله الفتوى والله اعلم (سئل) في ثمر معد حزن البلال ملا احارة من يتيم وماله آخره البالغ نادن
الولى هل يلزم دفع حصص التيم من الاحارة لوليه ام لا (احاب) لم يلزم لى لو استعمله الشريك لنفسه
ملا احارة يلزمه مثل احارة حصص التيم كادى به المتأخرون الخافاه ما لو قف صباه له والله اعلم (سئل)
في رجل له حمل مدفعه لرجل ابروع عليه الزرع من المزارع الى البادى ملا احارة على ان ما يتحصل
من الزرع بينهما هل يصح ام لا (احاب) لا يصح ذلك وجميع المحصول لصاحب الحمل وللا حرة احارة
منه قال في البحر معر ما الى المحيط دفع دانه الى رجل نوا حرة على ان الاحارة بينهما فالتركة فاسدة
والا حرة لصاحب الدانه ولا حرة احارة مثله وكذلك في السعة والبيت اهو مثله في كثير من كتب المذهب
والله اعلم (سئل) في حال دفع حمال الى حال يؤجرها وثالث الاحارة للحال والباقي لصاحب الحمل
فدام الحمل عليها مدة واترعتها بعد هامة صاحبها هل لا يحمل احارة مثله لثالث الاحارة ام لا (احاب)
يعمل لا يحمل احارة مثله ولا تصح التركة ثالث ومحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الحمل
والله اعلم (سئل) في رجل يعمل فالثالث على حال آخر خصل من احرة لها حصة وشعرا يسمى
على الحمل ويريد الحمل الاحتصاص جعل له ذلك ام لا (احاب) ليس للحمل شيء من ذلك بل لكل

مطلب احارة القرى
والاراضي التي في
ابدى المزارع عن
لياخذ المستأجر
الحراح الحاصل منها
باطله
مطلب اشترى رجل
جلودا ماله ودفعها
لشريك عمل لسيدها
قرما وشرط لهما
نصف الرخ
مطلب آخر الوصي
عقار التيم بدون
اجر المثل
مطلب دار يتيم سكن
فيها رجل ملا احارة
يلزمه احارة المثل
مطلب ثمن بالغ وقيم
احره البالغ نادن
الولى يلزمه دفع
الاحارة للولى
مطلب رجل له حمل
دفعه لآخر ليرفع
عليه الزرع وما حصل
بينهما
مطلب اذا دفع حماله
الى آخر ليوجرها
على ان له ثلث الاحارة
فله احارة مثله
مطلب اراد العامل
على حال آخر
الاختصاص بما
تحصل من الخ

لرب الخيال والاحمال احرمه صرح به صاحب البحر فقلاع المحيط والله اعلم (سئل) هل قص
 الاحرة للمولى المصوب او للمعروف فيما احرمه المعروف وهل اذا دمع المستأجر للمعروف بطلبه
 ثانيا ام لا (احاب) نعم قص الاحرة للمصوب لا للمعروف وان آخر المعروف على الاصح وادام صح
 وقصه بطلب المستأجر بالاحرة ويرجع على المعروف بهالكون احدهم بهحق والله اعلم (سئل)
 في رجل اصيب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن ماحر وعلم ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا
 المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له احرة ام لا (احاب) نعم حيث انتصب لذلك فله احرة المثل
 على قول محمد وعليه انه وى كافي الرارية والجوهرية وغيرها والله اعلم (سئل) في رجل قال لآخر
 اعمل لى سرك في ارضى على ان اصنع معك المعروف الفلانى فعلم سكره معه ولم يعمل معه المعروف
 المشروط هل له احرة المثل ام لا (احاب) نعم له احرة المثل حيث لم يكن المعروف الذى عليه يصليح
 احرة او جعل مده العمل المستأجر عليه او حصل الفساد بوجه من وجوهه وحق حصل الفساد
 لجهة الاحرة يجب احرام المثل للعالمين والله اعلم (سئل) في رجل استأجر ذكرا مدة سنة ثم انتم
 ادعى به اقلس ويريد مسح الاحارة لعذر الافلاس فهل يقل قوله بمجرد ذلك ام يجاح الى اقامة
 بنة تشهد بافلاسه والخال ادب الدكان لم يصدق في دعوى الافلاس (احاب) المول قول مدعى
 الافلاس بحسبه لانه الاصل وقد قالوا قول المستأجر ازيد السر وكذا الآخر حلف المستأجر على
 انه عزم على السر كاد كره الكرخى والعنورى وقالوا الاسقال من البلدة عذر الا ان يكون الحزوح
 محتمل ان يكون حيلة الوصول الى المسح فيحلف المستأجر ومثلهما اولوية ما لحكم المذكور كما هو
 ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل استأجر جماعة ليرعى لهم قمرهم كل رأس بكداسة شاربين عياسته
 بيوم ويومه ستة يعمون ان لم يتم ستمك فلا حرك وان اتمتها فلك الآخر وعمل خمسة اشهر وعجز عن
 العمل بقية السنة هل له احرة لما عمل ام لا احرة له (احاب) له احرة مثله لما عمل في المدة المذكورة بحسبه
 ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والخال هذه والله اعلم (سئل) في رجل استأجر ارضا وقفا من متول
 عليه حارة طويلة وعرض فيها ثمان مائات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تصح بموته على قول من حوزها
 في الوقت الضرورة وادانتم يوم فاحكم العرس (احاب) قال في الهيداية في الاوقاف لا تخور
 الاحارة الفلوية كي لا يدعى المسأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث سين وهو المختار انتهى وادانتم
 نحو ادانتم على القول المفضل لهذا تصح الاحارة بموت المستأجر والخال هذه فيكتب وارنه قطع
 الاشجار ان لم يصرم من الوقت فادانتم تملكه الناطر قيمته مستحق الفلغ للوقت هذا هو المختار
 كائن على الاثمة الاحيار وعليه انجح المتون وقد صرح في القية انه ان يستبقها احرة المثل
 وان ان الموقوف عليهم ومثله صرح الحساف وهو خلاف ما في المتون والله اعلم (سئل) في دار
 موقوفة على مسجد آخرها نائب الشرع الشريف لرجل ا لا ناطر لها ماحرة معلومة وادانتم
 ان يبق على عمارتها ان احتاجت الى التعير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما وافق حيث
 عمر على الوجه المذكور ام لا (احاب) يحسب له ما عاقسه من الاحرة وان احسب مع من له
 حصومة في اصل البناء فقال بيت وانكر الحسم فالقول للحصم وعليه البنة وان وقع الاحلاف
 في قدر ما وافق يرجع لاهل الصفة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
 والبعض يقتصر الدعوى والانكار كإلاداه الراوى والله اعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

مطلب قص احرة
 ما احرمه المعروف
 للمولى لاله
 مطلب رجل عرف
 بالخراسه فامر
 رجل بمط مكان
 استحق الآخر عليه
 وان لم يسم
 مطلب قل لا تحرام
 على سرك في ارضى
 على ان اصنع معك
 المعروف الفلانى
 مطلب الافلاس عذر
 تصح به الاحارة
 والفول للمستأجر
 في الافلاس
 مطلب استأجر جماعة
 رجلاسة ليرعى لهم
 قمرهم شاربين
 ان لم يتم ستة
 احله
 مطلب استأجر رجل
 ارض الوقت اجارة
 طويلة وعرض فيها
 ثمان مائات
 مطلب احرم نائب
 الشرع حيث لا ناطر
 وادانتم فان يبق
 عليها ان احتاجت
 ويحسب من الاجرة

المسجد الأقصى استرقت فاسأحرها هو دوى من وإلى الوقف ثمانية قروش كل سنة عقودا متعددة معلومة مادن الحاكم الشرعى فترتها على ان يكون جميع ماضيه على العماره ديسا على رقة الوقف فملت المصارف على الوقف فاحارها قدرا معلوما وكسب مجموع ذلك حقه فصارت احرتها الى حى احره مثله بذلك الترميم اصناف الاحرة المعية لها وسكنها مده سن وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فهل يلزمه احره مثله بالملة ما ملت بفنالك بمخصص عهدها من سحر بالاحرة المسماة اها من عمر زياده بسبب الدين المذكور ام لا (احاب) اعلم اولاً ان ماضى في العماره يكون ديسا يوفى من مال الوقف للاداء الموحى له لتغير وقتها للوقف بذلك واداصار للوقف وطلب احره مثله اصناف الاحرة المسماة لرم اليهودى احره مثله لاسيا مع فساد الاحاره المذكورة لكونها طوبى له وان وقع على النوحه الذى ذكره علماؤنا فى كتبهم ان تحمل عقودا متراخه كما ذكر فى السؤال فالمعد للارام هو الاول والباقي غير لازم قال فى حواشى الصاوى فى الباب الاول من كتاب الاحاره رحل احره صعيه ثلاثين سنة وكتب فى الصلح انه آخر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر والصعيه وقف فاه لا يصح الاحاره هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر فى التوارى احلاف المشايخ ومول الهندواى واح ارا الغيبه ابو الوليث انه لا يصح الاحاره لضياع الاوقاف وعليه الصوى وفى الباب السادس ما قال سئل ملك الملوك ابو الغلاء فيما آخر دارا موقوفة مائه سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاحاب اتفق سلطان الاحاره مشتر * من رمة الفقهاء فلما لارما وبذلك ادى للدين حسنة * كى لا اكون عما احرر طلالا

وقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى ومهم صاحب الحاوى القدسى ما به فى كل ما هو ارجح للوقف فيما احتلب الغنا فيه حتى نفس الاحاره عدد الزيادة الفاحشة لطلرا للوقف وصيانه لحق الله تعالى واقفا لاجرات فالواحب على اليهودى المذكور احره المثل فاعلة ما ملت قبل العماره وسندوا له الرجوع فناصرى ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق اهل الصعيه عليه فاه لا يصح عنه الرجوع له فى غله الوقف فان لم يكن فليترس الى دحوها والله اعلم (سئل) فى دار وقف على درية شخص سكنت بها امرأه من درية الوقف مع زوجها وقد غير زوجها طلقه من معالم الوقف فذهب الحسن مرجع مكانه حاملا لم حصل بماله سرور على السكن مهلى ثم سئل ان كان الى ما كان ام لا (احاب) ما عبره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما فى شيخ الاسلام الشرح شهاب الدين الحلى وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبها على حواشى فراحه وتأمل فيما كتبه والله اعلم وصورة ما كتبه قوله برفع امر الشخص المذكور الى رضى الامر بما مره هدم سانه واعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما عبره يلزم اعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى يهدمها يلزم الشخص المذكور اعادته الحافظ التى هدمها صريح فى انه يلزم هدم حائط الوقف الاساده لا القصر وهو مخالف للقياس اذا الحائط ليس من دواب الامثال قل فى الرارية هدم حائط غيره حيز مالكه بين قصصين قيمة الحائط وتسليم القصر له وبه ان يأخذ ويصمه قيمة القصر وليس له الحيز على الساء كما كان لاهل البيت من دواب الامثال لان كل ما كان من صنع السيد لا يمكنهم فيه المعانة لما فهم فى الحداثة وقيل ان كان الحائط حديثا امر بامداده اه فيكون وحوب الاعادة استحسانا كما فى هدم حائط المسجد وقول الرارى حيز مالكه صريح فى ان الحائط ملك وقد قال فى الاشياء والطرز فى العصب من هدم حائط

مئات احر متولى الوقف دار الوقف من رحل عمودا متعددة باحر معلومه وامره ربهها لتكون ما اهدى دسا على ربه الوقف فصارت احره دسا اصناف احرها ول

الريم

مطلب وقف داره على دريه فسكنها امرأه من درية الوقف مع زوجها فقير معالم الوقف

قوله وصورة ما كسبه الخ هذه الخلة سافعة من اكر السبح ولكها وحده فى بعض السبح فاقفاها لما دها من الدوائداه مصححه

٣ قوله وقوله فى جواب السؤال الذى يهدمها الخ كذا بالاسل وفى نسخة اخرى يهدمها الوقف الذى على اهدمها واسلر على كل ما مر جمع صمير التنية اه مصححه

غيره فانه يصح قصاصها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الحاية قال شيخ الاسلام
 الثمري تأني المسمى اقول لم اصب على ذلك في كراهة الحاية لكن وقت عايه في قس في المسجد مهمل ولعله
 نمر حل حجر ثرا في ماء المسجد او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالقبض وكذا
 لو حجر ثرا في ماء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه او حجر فيها ثرا يصح القس
 اه كلام الحاية وقيل الشح وافول قوله على هذا ملكه قيد احترازي عن حائط الوقف فعوله
 في الاشياء الا في حائط المسجد اما قصر لكون حائط الوقف كذلك او المراد بحائط المسجد مطلق
 حائط الوقف والمسجد مثله ولم ارمي ذكر حائط الوقف صريحا من اصحاب الكتب السابقة والظاهر
 ان صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك ههنا وهو ثقة حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وحوب
 صانته من الهدم وحفظه من الصياغ موجودة في حائط الوقف لو حوب صيانته وحفظه فأمثل والله
 اعلم (سئل) في رجل آخر بنا كل شهر مكنيا وسلمه ثم ناعه في اثناء الشهر الاول لآخر فكه
 المسأحر مدة هل يجب الاخر تلك المدة ام لا (اجاب) ان لم يكن قصاصا لا يجب له احره الا اذا كان مددا
 للاستعمال والاستدناط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال وراجع ان استمرت وتأمل ان استمرت
 والله اعلم (سئل) في رجل استأجر ارض سنين موقوف على جهة بر سنودا مترادة وتسلم المؤجر
 واستمر في يده سنين ثم حجر عن الاسراع هل لعدم قدرته على ادارته لعقره فهل والحالة هذه يكون ذلك
 عدرا مقتضيا لفسحها في المدة الباقية من عقود احرته ام لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة
 على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الشيه ابو الليث انها لا تنص وعليه الفتوى ودكر
 في حواشي التناوي اذ قضى القاضي بفسحها يجوز وفي فتاوى قاضيها فان احتاج القيم ان يؤاخر
 الوقف احارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادة كل عقد على سنة ويكتب في الصك
 استأجر فلان س فلان ارض كذا او دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة مكنيا من غير
 ان يكون بمصاشر طاقى بعض فيكون العقد الاول لازما لاه ماحر والباقي غير لازم لانه مصاشر اه
 فاذا علم ذلك علم انه لا احارة الى المدة في فسحها لاهما اما غير صحيحة اصلا كما هو الصحيح فهي واحدة
 الاعداد لا الغرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاحارة المصافة وهي سبيل لارمة على انسي به
 بل لكل من المأخرين قصصها في اول دخول العقد وقوله نعم على هذا القول لو دخل العقد ولم يدم
 قصصها في اوله يصح بالمعذر وفقر المسأحر وعدم قدرته على الارض عذر في فسحها كما في البرازية
 وبغيرها واما بقية عقود الاحارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله اعلم (سئل) بما اذا أحر الموقوف عليه
 المشروط له الطر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاثين سنين واقتر بقص
 احره جميع العقود ومات الآخر واشتلت الاستحقاق لميمه فما حكم الاحارة السابقة والاجرة
 المصوفة وهل تمسح الاجارة بموت الآخر المذكور اذ اقلتم بفسحها وهل اذا ادعى المتكلم على
 الوقف وهو ان المؤجر ان الاقرار بالقص كان تلحة يحمل المقر له ما كان اقراره كادوا اذا كان احدث
 بناء في الوقف هل يهدم ام لا وهل الواجب المسمى من الاجرة ام احره التل (اجاب) الفتوى على ان
 اجارة دار الوقف اكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملحق الابنجر وغيره واهي به قارى الهديا فنح
 للمصطفى من العقود احره مثلها المأملت ويرجع المسأحر ثمانين من الاحره المدعوعة على تركه الآخر
 ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة وادادى ابن الآخر ان الارز كان تلجة لم المسأجر

مطلب رجل آخر
 بنا كل شهر مكنيا ثم
 ناعه لآخر فكه
 المسأحر مدة

مطلب اسأحر رجل
 ارض سنين موقوف
 عودا مترادة وتسلم
 المؤجر واستمر سنين
 ثم حجر عن الاسراع
 هل لعدم قدرته

مطلب آخر الموقوف
 عليه المشروط له
 الطر دار الوقف
 لرجل عشرين عقدا
 كل عقد ثلاثين سنين
 واقتر بقص احره
 جميع العقود ثم مات

بين انه غير تلحقه فادنا مكل لرمه دعوى المدعى ولا يتكلم على الوقف اشراعه من يد المستأجر والرافع
 بهدم سائيه وتصرغ الوقف من الملك وتسلية فارعاه ان لم يبرارس الوقف فان صيرتملكه الباطر
 فحقته مقلونا للوقف وعلى القول بخوار احرارة الدور ثلاث سنين وصحة العقود الممددة لا يلزم
 الاحارة الا في العقد الاول اذ ما عداه مضاف ولا يلزم الصافه على ما علة الله وفي حواجر الصاوي
 من كتاب الاحارة وحل آخر صبيعه ثلاثين سنة وكسب في الصك انه آخر ما لا ين عقد كل عقد عقب
 الآخر والصيغة وقب فانه لا تصح الاحارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في الوارل اختلاف
 المتابع وقول الله يدواني واختار القصة ابو الثالث انه لا تصح الاحارة لانه الاوفى وعليه الفتوى
 واما المصاحف بموت الآخر من حيث انها وقب صححه وذكر في القصة انها تصح بموته اذا كان
 هو المصروف فقط وذكر فاري الهذاية خلافه والواحد في الوقف احرارة المثل على تقدير الفساد
 ومن حمله الاحارة بدون احر المثل وان وقب به ثم علب في أثناء المدته وكاتب صححه فله ولي
 صحها على ما عليه الفتوى وبما لم يصح كان على المستأجر المسمى كفي الصعري والله اعلم (سئل)
 في المكاري اذا عين له رب الاحمال وربما حلف بالطلاق انه كذا فمخله المكاري سفسه وعطى نص
 دونه وورنه عند استهاء الحمل فوحده رائدا هل يصح وضع طلاق ام لا (اجاب) لا يصح
 كما صرح به في العادة لا يباشر الحمل بيده وكان يدعي له ان يبرن اولاهو معر لا مردور ولا يقع طلاقه
 للاحتيالات النافعة الوقوع والله اعلم (سئل) في مكارحل المتابع نص الطريق وحرف القابلة
 فاناد المكاري المتابع الى الموضع الاول هل له احرارة حمل المتابع لطلب المكل الذي اعادهه ام لا (اجاب)
 لا احراره فعقل في الزارية المكاري اذا حمل بعض الطريق وحرفه فاعاد الحمل الى الموضع الاول
 لا احراره له والله اعلم (سئل) في رجل استأجر مكاريا يعمل له حولاب من مكل كذا الى مكل كذا على
 ان يعطى المكاري ما يربو الاحمال من الاعار من ماله هل يجوز الاحارة ام لا والمستأجر فسحها
 (اجاب) الاحارة على الوجه المذكور فاسدة والمستأجر فسحها وحل هذه والله اعلم (سئل) في رجل
 استأجر نهبا ليركه من عمة الى دمشق دهانا واياها يصنع منه حال سفسه من غير تقييد في حفظه
 هل يصح ولو كان يصنعه حل بزمه ام لا (اجاب) لا يصح والحال هذه ولو كان يصنعه حال بزمه
 والافرن بين كونه مضمنا وجالاه في السر كما صرح به في كثير من الكتب والله اعلم (سئل)
 في رجل استأجر آخر لعمل معلوم ناطل مساهم طاق في قفنه مؤحله الى حروف العسل ثم بعد عني
 الحمل طاله فاشتهله فلم يله فاشترى منه القطن الذي حملها حرفة في الدمة عن معلوم هل يصح ويلزم
 النش ام لا ويلزمه القطن ام لا يلزمه واحد منهما واما له احر المثل (اجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه
 وانا يلزمه احر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذ الحيلة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاحارة سواء كانت
 في العين او المدة او الاحارة كفي الزارية وعرفها مني فاسدة وحكم الفاسدة ما ذكر والله اعلم (سئل)
 في رجل استأجر اكارا كل شهر شهرين فاشتعل شهرين ونصا من الثالث وطاله احرارة فمحررها
 فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تنكحل العمل بقية سنك فاحدق العمل وعشب وحصدو عقل
 الزرع وداسه ودره وعمل جميع العمل المعتاد على الاكرة فهل يستحق الاحرارة لعمله ام يستحق ربع
 الحارح (اجاب) يستحق الاحرارة لجميع عمله السابق على حمل الربع واللاحق له ولا شئ له في الحارح
 لانه مع ربع الحارح باقي دمة المستأجر شرط العمل بقية السنة وهو يوجب السداد والله الموفق الهادي

مطلب عن رب
 الاحمال للمكاري
 ورأى حمل المكاري
 سفسه وعطى

مطلب لا احر
 للمكاري اذا حمل
 المتابع بعض الطريق
 ثم رده الى الموضع
 الاول

مطلب اشتراط عرض
 الاحمال على المكاري
 ففسد للاحرارة

مطلب استأجر نهبا
 ففصاعه ولو لم يولي حال
 بومه لاصيان عليه

مطلب اذا استأجره
 مار طال قطن معلومه
 مؤحله الى حروف
 العسل فالاحارة
 فاسدة

مطلب استأجر اكارا
 كل شهر بكذا فطال
 الاحرارة بعد شهرين
 فمحر المستأجر عنها
 فقال له لك ربع الزرع

الح

لطرفي الرشا - والله اعلم (سئل) في مرتين سكن دار الرهن مدسب ثم توفي الراهن عن ورثة فبقي
 يتم فاستمر الرهن ساكنا بدار الرهن مدة سن هل تترمه احره المثل لسكنه مدة حياة الراهن
 وبعد لاورثة الكار وللقيم بقدر حصصهم ام لا (احاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن
 ولا لسكنه بعد وفاته اما حال حياته وللكار من ورثته بعد مماته فاحصاع علمنا وسواء اذن الميت
 والكار بعده او لم يذوا واماني حصة اليتيم فلاحلاف الزحج والافاء في ذلك بين المأخزين ومذهب
 المتقدمين عدم وجوب الاحرة حتى قيل لحكم الائمة بمختار فيسكن دار اليتيم غير التريك نير
 عقد قال احرار عدم لزوم الاحر بخلاف الوقف والامام طهیر الدس افي ماحرة المثل في دور الوقف
 لا في دور التيم والله اعلم (سئل) فيما اذا احر باطر وقف قطعة ارض منه بحق شرها من الماء يريد
 احره للرعاة والعراس والساه والعل على ان يكون ما يسير به ريدله والحال ان في تلك الساحة
 من عمارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف تسع ادرسه والنصف الآخر
 للعراس بطير عرسه وعمله فاحر ريد الارض الموقوفة للعراس بطير عرسه وعمله فما الحكم الشرعي
 من العراس ليد تسع الارض الموقوفة وحصة معه للعراس بطير عرسه وعمله فما الحكم الشرعي
 (احاب) حيث اسأحر ريد ليكون ما يسير به فالعراس كله له بل لو عصب الارض وعبرها كان له
 ايضا وسواء كان الاحرة بجهة او فاسدة وسواء في ذلك الوقف والمالك ويحتاج الحكم في العام
 وعدمه فالرقي الظالم للس لقرار وما وضع بحق فيها لا مرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر
 السؤال من قوله على ان يكون ما يسير به ريدله واما احارة للعره وعلى ان يكون له كذا وله كذا للعراس
 بينهما على ما هما كالمرارة اذ مالك المعصية في الاحارة له ان يملك العيرة وهذا الحكم في العراس واما حكم
 الاستعانة وعمره فليس في السؤال طلب الخواب عوه وهو طويل القيد فلا تشتغل بالخواب عنه لعدم طلب
 والله اعلم (سئل) في رجل استأحر دتميا للعبير ما لهدم وترميم ما استمر من الثرا ما لا في تكدا من الاحره
 على ان يستأحر هو لا ما شرط انه ما حدث في الثر من شيء الى عشر سنين وهو قائم به وكله في ذلك
 دمي آخر اضا وصل ما امر به من العبير والترميم هل اذا هدم الثر او شيء منه او حدث فيه لا بد له حادث
 يصمن الاصيل او الكفيل ونواحد بمعمرته ام لا لعدم صحة الشرط المذكور (احاب) لا صايل على
 الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور ادهو عملة قول الانسان لعدوان اهدم ساؤك فاذا
 صايل له وهذا البر ما لا يلزم فانه لو اهدم لا يلزمه شره اذ كفل بمشخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل
 فكيف يلزم الكفيل والله اعلم (سئل) في رجل استأحر حماما وقفا ثامتن وششرين قطعة بمصرية
 احارة بجهة شرعية من باطر الوقف حاكم الشرع فراد عليه رجل قطعة او قطعته هل تصح
 الاحارة بهذه الريادة وؤحر للدي راد ام لا لكونها اسرازا وتسا وتعايد حل تحت تقويم المقومين
 لا بها دون المجلس الذي عدت في العقادعا فاحشا (احاب) لا تقل منه الريادة على المسأحر المربور
 فلا تصح احارته بهذه الريادة كالتص عليه من علمنا الجمهور والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 بنتا لسكنه ويرمه فرمه وسقعه بحشب من عده على طريقه سقايف الفلاحين وسكن مدة واحر حه
 مالكة منه هل له احد حشه ام لا (احاب) نعم له احد حشه لانه مستعير لاستأحر اذ لم يجعل له بدلا
 والحال هذه والله اعلم (سئل) في المكاي اذا دفع عن حوالات مستكرية ما لان شيء معه حتى
 يحتمها من اللصوص ميراده هل يكون متبرعا فلا يلزمه صباه ام لا فله (احاب) يكون ميربا

مطلب في مرتين
 سكن دار الرهن في
 حياة الراهن سن
 وبعد وفاته سنين
 وفي اورثه يقيم
 مطلب اذا اسأحر
 ارض الوهب للعرس
 فيها وكون العرس له
 فهو له ولو العرف
 شحلاه
 مطلب اسأحر دتميا
 للعبير ما لهدم من
 الثر شرط انه ما
 حدث في الثر فهو
 قائم به وكله دمي
 آخر بذلك
 مطلب اذا استأحر
 رجل حماما وما واد
 عامه آخر رباده
 تدخل تحت تقويم
 المقومين لا تقل
 مطلب دفع لآخر
 بنتا لسكنه ويرمه
 فعلى ثم احده
 مطلب اذا دفع
 المكاري لمن مسمى معه
 مالا للحماء لا يلزم
 المسكرى

مطلب اذا وقعت الاحارة على حصة سائر حصة ١٢٥ معلومة كالمطلبة مطلب اذا آخر محدودات مشتركة

ولا يلزم المستكرى ما تسمى المكاري لمن شئى معه الا ان يتبرع له شئى بحسن اختياره على وجه
مجارة الاحسان بالاخصان المكافاة والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة لها حصة في عقار عمر
معلومة عندها آخر لها احياء مائة مائة مقبوضة دون احره مثلها هل يكون الاحارة مضمونة
ام فاسدة واذا انتم فاسدة هل يجب احر المثل بالمالماع ام لا يراد على قدر المسمى (احاب) حيث لم يتبين
نصيبها فلا حارة فاسدة اذ شرط لها بيان الدل والمعدل ويجب احر المثل بالمالماع لفساد المسمى
وهو عدم بيان القدر المأخوذ والله اعلم (سئل) في رجل آخر محدودات مملوكة مشتركة ونساول
اخر لها مائة سن والآن الشركاء يطالبوه بمحضتهم منها هل يحكم القاضي عليه بها هل ام لا حيث
لم يكن ذلك بوكالة سافه على التقدير ولا احارة لاحقه بعده (احاب) لا يقضى عليه لهم محضتها
لان المانع لا يتقوم الا بالعقد وهو صادر منه فلا وكالة سافه ولا احارة لاحقة فليكنها التبرك العائد
لكي ملكه في غير ملكه ملك حيث يجب عليه الصدق به او دفعه لشركائه حر وحاض الاثم والى
افضل لروحه من الخلاف ايضا والله اعلم (سئل) في شركاء في دار احر واحد منهم مالمع فيها
سنة ماحر معلوم فائين كل سنة سبكتها بعدها ماحرها مثلها فسكنها سبكتها هل يلزمه المسمى لتلك
السنة ام لا (احاب) نعم يلزم المسمى لتلك السنة وهي مثله من احر دار اكل شهر بدوهم صح
في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعه صح وهى دوائر في الكتب والله اعلم
(سئل) في رجل استأجر مالا وحل عليه وله حمار فسقط حماره في الطريق فاشتد به فدفع الحل
لرفيقه حوا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشغال فحماره ولو اسع الحل هلك فحماره وماعه
فهلك الحل هل يصح ام لا (احاب) لا يصح والحال هذه ارجع الى جامع الفصول وعمره
ينظر لك ذلك والله اعلم (سئل) في رجل استأجر من طائر دارا مسرورة وعمر ماسرور منها وآخرها
ماكثر مما استأجر هل الريادة له ام لا لوقف وهل اذا ادعى الباطر ان الاحرة الاولى دون احرة المثل
واكثر المستأجر يكون القول قوله ولا يكون احارته ماكثر حجة الباطر (احاب) الريادة له لا لوقف
وقد صرحوا به اذا آخر ماكثر مما استأجر بعد ان عمل بها عملا كسأه لطيف له الريادة ومن صرح به
البرارى في حاشيته وكثير من علماءنا والقول قول المستأجر ان الاحرة المثل لا تكسأه الريادة
وعلى الباطر البينة ولا يكون احارته ماكثر حجة الباطر على دعواه العمل المذكور ولا تنقض الاحارة
يقع المثل وبالريادة وبالتقصا فلا دليل في ذلك لمدهاه اعماهى من حجة الدناوى الى فيها البينة
على المدعى واليمين على المنكر والله اعلم (سئل) في المستأجر اذا آخر المستأجر هل يجوز ام لا
(احاب) نعم يجوز المثل والمال ولا اكثر ولا لطيف الريادة بل يجب الصدق بما اراد الادا كان
مخالفا لخص او عمل به عملا كسأه لطيف صرح به في الاشياء فلا على البرارى والله اعلم (سئل)
في دار بين رجلين استأجر احدهما حصة الآخر سنة مائة مائة فسكنها سنين هل لا احر
للسنة الثانية الى لم يقعد لها عقد احارة (احاب) لا احارة لها فلا شهة او سكناه بها تناول الملك
وفي الخلاصة والبرارية مثله في الاحصى حلة عن الشريك والله اعلم (سئل) فيما اذا سكن
احد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مائة مائة عقد احارة فزعم لروم الاحرة عليه فدفع
شأه على ابيه لارم عليه هل له ان يرجع به على شريكه ام لا (احاب) نعم له ان يرجع به
والله اعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قربة هل يصح ذلك ام لا وما الحكم
به (احاب) لا يصح ذلك ما حان المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح

وتناول احرها
لا يقضى عليه حصة
الشركاء عند المتعددين
ولكن محار
المأخوذ من حاله
مطلب آخر الشركاء
في دار مالمع فيها
لواحد منهم كل سنة
ماحر معلوم فائين الخ
مطلب اذا استأجر
مالا ليحصل عليه
دفعه لرفيقه لا لشغاله
شماره فولى له
مطلب اذا استأجر
دار الوقت وعمرها
استقدم فيها ثم آخرها
ريادة عما استأجر
ولزيادة له والقول
له ان الاحرة احرة
المثل
مطلب للمستأجر ان
يؤجر ويطيب له
الريادة ان يخلف
الخص او عمل عملا
به كسأه
مطلب اذا سكن
المستأجر ريادة على
المدعى لا يجب الاخر
لرائد
مطلب سكن الشريك
بغير عقد يدفع
الاحرة لشريكه
على ان يسأله له

الرجوع مطلب اذا التزم مالا على احتساب قربة لا يطالب به ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام اليقة عليه ولا يحل للمعنى سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقف لمصلحة
المطالبة او الالتزام او الاحارة كما رأيت محط الحجة وقد ذكر في البرارية ومعت سرائي الحديدة
وامه وهي ان واحدا وطع على مال معلوم احسبها اعى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فصرحوا
على ما به طولاب وبوفات وادوا (مارك ناد) لمطامعة الاحتساب وكان امام الخانع فامتاعن الفسادة
حلمه حتى عرس على هذه الاسلام واسمى وهذا مما افسد عليه الاحكام ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفاه به شخص فهل
هذه المطامعة تصححه شرعة والكفالة المرسه عليها كذلك ام لا (اجاب) كل منهما باطل باحراج
العلماء فلا يطالب واحد منهما بشيء بل اذ ادفع واحد منهما مسأله الرجوع باحراج المسلمين لكونه
دفع مال مسلم يدمه شرعا على طين انه معاق بها وقد صرحوا بان من شروط صحة الكفالة كون
المكسول به دينا لارما فلا محور بدل الكفاة لعدم لروحه مع اعدى شرعى لكن لا يلزم فكيف
تأليس شرعى ولا حائر وليس هذا من باب النوائب التي قل بعضهم بصحة الكفالة بها اما على
تفسيرها بانها ما يكون محض كاحرة الحرات وكري الهل المشترك والمال الموطف لجمهور الخيش
وفداء الاسرى فظاهر واما على تفسيرها بانها ما ياحده العظمة بمعرق فالمراد ما يوجب كل شخص
من النوائب المرتبة على الناس بمعرق وليس مال المطامعة المذكورة من هذا النسل فاهم والله اعلم
(سئل) في الالتزام والمطامعة على ما يتحصل من قرية الوقف من حراج مقاسة وعداد شجر وعم
وعبر ذلك مال معلوم من احد القديس يدفعه للمترم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان او كثيرا
هل يجوز ان لا واداهم لا محور هل افاضل ذلك وكيل الناطر على الوقف وقص المال المقاطع عليه يطالب
به الناطر ام يطالب به العاصي (اجاب) لا محور المطامعة على ذلك ادلا وحلها شرعا لكونها لا تنصو
شرعا ان تكون سيما ادهص الماطع عليه معدوم وبصه بمحول وبصه بمحوم شرعا كالسوم الحارحة
عن الشرع التبريد والدين المسب ولا ان تكون احارة لانها مع المنافع والواقع عليه في المطامعة
المشروحة اعيان لامانع فهي باطله بالا حراج واذا وفقت باطله كالبك كالبك كالبك كالبك كالبك كالبك
بالمال الموصوف فيها هي العاصي لا ناطر الوقف لاسيما اذا ماشره بمرادن الناطر اذ اده بالعصر
في اوقاف انما هو مما يوسع له شرعا لافيه هو مجموع محطور من مائر الامور والله اعلم (سئل) في استئجار
متحصلات الوقف السرى من عله كروم واراوس ومسقات على ان يكون مصرف الترميم لمستحق
الرميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعى ام لا (اجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذ الاحارة
بيع المنافع بعصدا ما بعصده في الفصول العمادية وذكرها في التحريد الرهاني في كل جهاته يؤثر
في البيع يؤثر في الاحارة وهذا المقدار سواء كانت الحماة في الاحارة او في المدة او في العمل المسأجر
عليه ثم صرح بمثله اشتراط المدة وانما قصد الاحارة لا به لما شرط المدة على المستأجر صارت المدة
من المستأجر من الآخر فيصير الآخر محمولا ففسد الاحارة وحكمها اعى الاحارة العساسة
في هذه الصورة ان ماشر ترميما بحسبه وعليه الخروج مما قصه من العله واحارة المثل لما استع به
بالمطامع لاه من الآخر والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر ريد من باطر وقف اهلى جهات او وقف
المشتتة على قري ومزارع وحوا بيت محبة شرعية مدته معلومة باحرة معلومة معجلة وسلم الناطر لريد
المأجور قسما مثله شرعا فوضع زيديده على المأجور وقص بعض عله وسافر قل انقضاء مدة

مطلب اذا فاطع على
مال معلوم احتساب
قرية وكفاه به
شخص فكل منهما
باطل

مطلب الالتزام
والمطامعة على
ما يتحصل من قرية
الوقف من حراج
وعداد شجر وعم
لا محور

مطلب استئجار
متحصلات الوقف
من عله كروم وعين
ذلك لا يصح

مطلب استأجر ريد
من باطر الوقف
الاهلى جهات
الوقف باحر معلوم
وقص ريد بعض سلة
الوقف ثم سافر ريد
قل انقضاء المدة
ففسح الناطر وآخر
من بكر ثم عاد ريد في
انهاء المدة الخ

الواحد فصح الساطر الاحارة بالزيادة و آخر المأخوذ من مكرهم عاديدي في انشاء مدة الواحد وتراجع
مع مكر ادي قاس فرقع يد مكر عن المأخوذ وحكم لريد الصرف وحسن المأخوذ تحت يد يد مدحجة
شرعية لاستيفاء احارته المعجلة ثم همد ذلك تراجع الساطر مع ريد ادي قص آخر فرقع الساطر من مارة
ريد واكد حسن المأخوذ مدحجة شرعية ثم عزل الساطر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني
ان رفع يد ريد عن المأخوذ متملا لا يرد اقص من المأخوذ فليس له ان يحسن المأخوذ فهل يجمع
من ذلك ويعمل بمدحجة حسن المأخوذ وحكم القاضي والحالة ما ذكر ام لا وهل اذا كان الساطر شريكا
في الاستحقاق من علة الوقف ويريدون رفع يد ريد عن قدر استحقاقهم من علة المأخوذ راعين بان
لريد حق حبس حصة الساطر المؤخر للوقف هل يعمون من ذلك ولريد حسن جمع المأخوذ لاستيفاء
احارته المعجلة وليس لهم مطالبة المستأجر شيء من ذلك ام لا (احاب) ان كان الاحارة وقف
على ائلاف الاعيان قصدا فهي باطله كما صرح به علماؤنا قاطبة وصار كمن استأجر قرة ليشرب
لها لا تسعد فاذا استأجر ريد العري والمرار والحوايب لاجل تناول حراح المقاسة او حراح
او طبع او ما يجب على المنقلب من احارة الحوايى او لاجل تناول ثمره الاشجار من سائر القرى
وحصة الوقف من الزرع الخارج فالاحارة باطله باجماع علماؤنا لا فرق بين ريد وبكر في ذلك لانها
باطلة والحال هذه والباطل يجب اعدامه لا تقر به فرفع يد ريد وعمره عن العري والمرار
والحوايى وان كانت الاحارة وقف على المانع كزرع الارض وسكنى الحوايى واسويت
شرائطها فلا يسل الى قصص احارة ويد ووقع يده واحارها الى بكر بمجرد الزيادة ونحو ابقاء يده
الى استيفاء مدته ولو عزل الساطر المؤخر لانها لا تسعج بعزله ولا يموت ولا العلت الى ما عدل به
الساطر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين مع الساطر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر
ادليس لهم الاطالب استحقاقهم في علة الوقف ولا مدخل لهم في الاحارة اصلا والله اعلم (سئل)
في قرية لبث المال صديها من له ولايتها لرحل مال معلوم ليكون له حراح مقاسمتها مات المصن
وولى غيره فاحد حراحها من اهل هل يرثون ام لا (احاب) الصمن المذكور باطل اد لا يصح
احارة لوقوعه على ائلاف الاعيان قصدا ولا بعبالا به معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدع
لثاني وليس للمصن عليهم مطالبة والله اعلم (سئل) في رجل قاطع رحلا على ما في مقاطعة لجهة الميرى
من العري والمرار بموجب مدحه سبعة كاملة علم معلوم قصصه ثم استحق ما في مقاطعة
مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد ان قصص العلة والواحد شرعا وكان المرار عون بالمقرى
يخدم المانع محرم وتحمل له عبيدات وحسيات وشيا يقال له فتح المدخل وغير ذلك مما يطلب به
هو سهم اول لا يطلب فهل له الرجوع للمانع المذكور الذى دفعه للمانع وليس للمستحق الرجوع
الا فتناوله من العلة وناموه واحد شرعا ام لا (احاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع
فتناوله من العلة لعدم سلامة المدخل فيرجع بالمدل واما المستحق فيرجع على المستحق عليه باموه
واحد شرعا في مثله وهو العلة المستحقة وما يسوع له احده شرعا والقول قوله فيه واما ما عده
فلا طالب له به شرعا باجماع اهل شرع الله ادهو مال العير لا حق له فيه لانه لم يجرح عن ملك مالكيه
فحرد الاخذ فكيف يطالب به وهو احدى عه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجره عالم وفيه
وما كان مداه هو يحسن صلاية * ومطالها بين الامام سعيه

مطلب صمن رحل
قرية لبث المال من له
ولايتها مات وولى
غيره يرأهل القرية
بالدع اليه

مطلب رحل قاطع
رحلا على ما في
مقاطعة لجهة الميرى
من قرى ومرار
سبعة مملع معلوم ثم
استحق ما في مقاطعة
مستحق بالامر
الشريف

وكل هذه الاسماء الى سميت ما اراد الله بها من سلطان وما لم تشاء الله لم يكن وما شاء الله كان والله اعلم
 (سئل) ايضاً في عماري آخر المحصل من تيماره لا آخر ملحق بمعلوم هل تصح ام لا (اجاب) لا يصح
 وعلى كل واحد منهما رد ما سألوه والقول قول كل واحد فيما قصص عليه وعلى الآخر البينة والله اعلم
 (سئل) في رجل اسأحر من آخر نصف ارض بستان ملك ونصف بستان وقف حارفي الاستحكار
 فاشتملا عليه من آثار وشجر و ركة معدة لجمع الماء واصطلت وآلات ثلاثين عقداً كل عقد ثلاث
 سوات احارة لكل سنة بمعنى اربعة قروش ثم مات المستأحر هل تفسخ الاحارة وان وقتت صحبة
 ام لا (اجاب) تم تفسخ الاحارة بموت المستأحر ولو كتب في صك الاحارة الحكم بعدم اصحابها
 بموته لعدم صيرورها حادثة فقام عليها البينة ويجزى عليها القضاء من حاكم يراها والله اعلم (سئل)
 في رجل اسأحر على الررع بعملهما وقرهما وذرهما سوية فلما حارحت الغلة طلب احدهما بهار زيادة
 عن حصته الى هي النصف المفقوداها بسبب حرته الرائدة اياها هل ذلك ام لا (اجاب) ليس له
 ذلك مطلقاً لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأحره الشريك للعمل
 فيه فكيف يستحق مع عدم الاستحار له قل في الكفر في باب الاحارة العادة وان اسأحره لحمل
 طعام بينهما فلا احاره ومثله في مسح العاروا أكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصص الررع
 المشترك وحمله وتدر به وتقيته والحارث عليه اوله فافهم والله اعلم (سئل) في اماني مسجدة لهذا
 نصف معلوما وللآخر النصف اهتق على ان من عاب منهما بسد صاحبه عاب احدهما مدة ستة
 الآخرة وعورج العائ ويريد صاحبه ان يختص بالمعين حصة له هل ذلك ام لا (اجاب) ليس له ذلك
 شرعاً اذ لا وجه له يوجب استحقاق الجمع والحال هذه لا به مترع بعمله وان عاب فيه واحد الاحارة
 على الامانة لا يقول به المتقدمون اصلاً واستحصة المؤخرون لا اشتغال الناس بعماشهم وقته من يعمل
 حصة لوجه الله تعالى وعليه العامل مترع به على صاحبه فابدم وجه استحقاق حصة صاحبه العائ
 وهذا بدعي الحكم والله اعلم (سئل) في صك احارة حاصلة لدى الشرع حصر ثلاث اقراره فل
 ياربعه آخر فلا ما ماله وهو الربع في البستان المشتمل على اشجار متنوعة تسعين سنة ثلاثين عقداً
 مائة وثلاثين قرشاً وصدق المستأحر وحكم صحة الاحارة عاب اغتار ما وحب ثم رفع الى نائب حكم
 حالي فكتب ما حاصله هذا ما شهد على نفسه بثب عده مناسب الى الحاكم من الثبوت والحكم وقد
 كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤخر زيادة فادعى المستأحر عليه ان يمارسه فيه بعد طريق
 شرعي طالما فسح احارته واحد المؤخر بالزيادة مفره انه حيث اسأحر كذلك فالزيادة لا يحل لها
 لتكون المدة جميعاً لا يفسخ بالزيادة ولا يبرها وحكم بفسخه وعدم اصحابه ولو عوت المأخري
 ارا حدها ومكة من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤخر بالتمسك المستأحر
 فهل يعمل بالصك المذكور مع ان الاحارة واقعة على ما يخص الحصة بما يستخرج من ثمار البستان ومع
 كونهما وما يحكموا به وهل يصح المستأحر جمع ما كانه من الثمار مدة وصع يده ام لا (اجاب)
 لا يعمل به اذ الاحارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشتمها بالاشجار المذكورة وان وقتت
 على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاحارة على انلاو الاعيان مقصوداً كمن استأحر بقرة
 لينثر لها لا يعتقد كذلك لو استأحر بستاناً لياكل ثمره والمسئلة مصرح بها في مسح العاروا وكثير
 من الكتب وفي الاحارة المذكورة امور احر توجب فاسادها خصوصاً عندما كلك وع وطول المدة

مطلب لا يصح احارة
المحصل من البيارات

مطلب تفسخ
الاحارة بموت
المستأحر ولو حكم
بعدم فسحها بموته

مطلب اذا اهتق على
الررع بعملهما
و قرهما وذرهما
سوية ليس لاحدهما
ان يأخذ ريادة عن
ذلك

مطلب اطلاق امانيان
في مسجدة على ان من
عاب منهما بسد
الآخر مسدده فحمل
لنفس للحصص
ان يختص بالمعين

مطلب الاحارة
الواقعة على الارض
المسؤولة بالاشجار
او على انلاو الاعيان
باطلة ولو حكم بها

في الوصف ولا شبهة في عدم اعسار حكم الحبل والحال هذه ادخل الصبح واحدا للمؤخر لا يصير حصصا
 شرعا في حكمه في غير محله لعدم الحضم والمؤخر لم يصدر منه ولا عله دعوى ليصحب الحكم عليه
 وهذا على تقدير مخالفة الحبل لما في الاحارة الواقعة على الاعيان والارص الشعولة والاصر في ذلك
 واضح للعيه وبقا ذكر ان له ان المالم الفقه كفاية ولا شك في صمان المستأخر لجمع ملاستهلكه من النذر
 اذا الاحارة ماطلة والحال هذه فوجودها وعدمها بيان والله اعلم (سئل) في مدر من مدرسة وصح
 في حلوة من حلوياتها عرصا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة وعزل عنها وعات وولي
 غيره فطلب العبر من الشريك الآخر احارة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه
 دفع احارة المثل له مدة وصمه ام لا (احاب) لا يلزم الشريك احارة لاجتماع علمائنا فاطمة لعدم ماشر به
 وصمه انظر ما ذكر في الاشياء والطائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالنسبة والحق احوال يقع
 والله اعلم (سئل) في رجلين أحرا ارضا معلومة بملع معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة
 وشرطا لخراج على المستأخر ومات الآخر ان المسأخر في اناء المدة فالحكم الشرعي (احاب)
 الاحارة من اصلها وقت فاسدة ولو وقت بمحضة تصح بموت احد العائدين وادامها صادها
 فالراجح فيما مضى احارة المثل لا المسمى وماضي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورة الماشري احارة
 ولا احارة والله اعلم (سئل) في رجل استأخر قري من له ولادة احارتها معه ظالم متلب عن سلمها
 واحتصن هو وما هل يلزمه احارتها ام لا وهل له الرجوع بمادع للمؤخر شرعا ام لا (احاب) لا يلزمه
 احارتها لاجتماع علمائنا فان كان قد دفع الاحارة او شيئا منها رجع المسأخر به على المؤخر والله اعلم (سئل)
 في اماكن موقوفة مدة للدماة آخرها المولى من امان مدة معلومة مخر معلوم ولها مالو عيجرى
 فيها المالم وقد منع فصلا الداعة ومخاسنها حريان المالم فهل يكون احارة العريل عليهم كافي الكساسة
 والرماد ام لا (احاب) في ماوى قاصيخان واصلاح ثر المالم والبطوعة والمخرج تكون على صاحب
 الدار وان كان املا من قبل المستأخر وفي الحويرة ولا يجر عليه اذا كان املا من فعل المسأخر
 انما يصح ايه على المالك ولا يجر المالك على اصلاح ملكه وفي التارحاسيه وان املا حلاها ومخاريها
 من فعله فالميل ان يلزمه نقله يمي المسأخر فانب فيه قيا واستحسانا ومن الممر العمل بالاستحسان
 الا في مسائل ليست هذه منها فاداعلت ذلك فاحارة تعريضها على الوقف وللمسأخر ان يجر خوا
 منها لادام فعل المولى ذلك لتعريضهم بانه عذر كاهوا الاستحسان والحال هذه والله اعلم (سئل) في هر
 قلعه لهم عطاه في بيت المال بجلهم وكبل يب المال على قري ليأخذوا عطاهم من متحصلها فآخر واحد
 منهم ما ينحصل من تلك القرى من رسوم ورسوم وريث ريمون بها وغير ذلك مما حرت العادة فتاونه
 من اهل القرى بملع فاقى الخراد على الرور وشجر الزيتون وغيره فلم يساع المحصل فصب ما عيب
 علي من الاحارة هل يصح ما في املا يصح شيئا من الحكم في هذه الاحارة (احاب) هذه الاحارة
 ماطلة لان الاحارة بيع المنافع وهذه وقف على الاعيان وهو المحصل من الرسوم والرسوم وهذا نصت
 على انما على ان الاحارة ادا وقعت على تناول الاعيان او اطلاقها في اطله قال علماء ما رحمهم الله تعالى
 عقدا الاحارة على اطلاق الاعيان مقصودا كمن اسأخر فترة ليشرب لها لا يعقد وكذلك لو استأخر
 سنا ليا كن ثمرته فاداعلم ذلك علم الحكم في احارة القرى لساول الخراج مقلسمه كان او وطيفة
 واه باطل وقداميت بذلك مرارا وصورة ما رجع الى قرية آخرها المكلم عليها لا آخر لبتاول

مطلب مدر من
 مدرسة وصح عرصا
 مشتركا بينه وبين
 آخر في حلوة منها
 مدة ثم عزل وولي
 غيره فاداد احد
 احارة المسكان من
 الشريك الآخر
 ليس له ذلك
 مطلب آخر
 ارضا عشرين عقدا
 كل عقد ثلاثون سنة
 وشرطا لخراج على
 المستأخر ثم مات
 مطلب استأخر قري
 من له ولا يسها منه
 ظالم عياله الرجوع
 مالاخر
 مطلب اصلاح ثر المالم
 والناو عه على المالك
 او الوصف والمسأخر
 فسحبها ان امتنع
 المالك او المولى
 مطلب حضاة لهم
 عطاه في بيت المال
 يخاون به على قري
 ليأخذوه من
 متحصلها من رسوم
 وعز ذلك احروه
 لواحد
 فلاحارة ماطلة

ل من حرا حها ورسوم انكحها وركاه مواشيها هل يجوز فاحب لها ماطلة لا تخور واما عمل
 للمساحر فيما وصل اليه من ذلك ولا يصح ما حمل عليه من المنع المذكور والله اعلم (سئل)
 في عمار موقوف على جهة رآخره من له ولا يلا يحماره لرحل مدة ثمان سنوات آخرة مساة فآحر
 المساحر المذكور ما في إيجاره المدة المية من آحر ومضى على ذلك نصف مدة الاحارة والحال
 ان المؤخر الاول آخره بدون آحر مثله فهل له طلب آحر المثل من المساحر الاول ام من المساحر
 الثاني (احاب) له طلب آحر المثل من المساحر الاول لانه المساحر لبعدا الاحارة الفاسدة وسواء
 فلتا صفة عقد الاحارة ائسة او عساده فخريل احكام الصحيح في العاسد كآحر حواء وطية واما قلنا
 سواء فلنا صفة الاحارة الساسه ام لا للاختلاف الواقع في المسئلة فاحي بعضهم بان المساحر احارة
 فاسدة لو آحر من غيره آحره صححه بخور في الصحيح وقيل لا يملك قل في المصمرات الاصح
 انه لا يملك يعنى فلا يكون صححه وعلى كل حال المطالبة للطاهر على العاقبة كآحر طاهر لا يتوقف في
 فيه والله اعلم (سئل) في عمارين قتلوا عدادين آحر من عمارين قتلوا عدادين آحر من عمارين قتلوا
 فأسأحره على عدادين معلومه فاذعى انه شرط عليهما في عقد الاحارة اسما فمضى عمارين قتلوا
 ايام يكن له التلت منهما فهل استأحره على هذا الوجه صحيح ام لا وكذلك دعواه (احاب) استأحره
 على اوجه المشروح فاسد جامع المسلمين ولقد عوى منه لاصح والواحد في الاحارة الساسه آخرة
 المثل لعملة دراهم وذلك لخلط مع المساحرين في مقدارها لمول قولهما فيه ولا يصح التعلق بالصادر
 منه فلا يستحق به التلت وان عمارين آحرية ولا يملك به من العلماء والحال هذه والله اعلم (سئل)
 في رجل استأحر ارضا روع التلت شرها من سهر رخ ماء نهدا لهدم الصهر رخ وعار ماؤه فالحكم في ذلك
 (احاب) لا شيء على المساحر والحال هذه من الاحارة حيث فالت التمكن من الاسماع وان كان قد عمل
 له شيأ من الاحارة يرجع به عليه وبطراطية والاول الحية ومع العمار يتصح لك الامر ويرفع عن عين
 يتيك العمار والله اعلم (سئل) في رجل استأحر سقبة مدة معلومة آخرة معلومة فانهدمت قبل
 اقصاء مدة الاحارة مرادى الامطار هل للمساحر فسخ الاحارة والرجوع فادفع معطلا عهدها لا
 (احاب) صرح المدورى بان الاحارة تسح من غير حجة الى الفسخ وصرح في الكفر بانها تسح
 قل في الجوهره وفيه اى قول المدورى اشارة الى انه لا يباح الى الفسخ وهو الصحيح ومن اجماعا
 من دل ان العقد لا يسح يعنى لم يصح المساحر وفي نصحيح المدورى للشيخ قسم قل ابو نصر
 من اجماعا من فسار ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين حيث فسخ
 المساحر له طلب ما حمل من الاحارة لما تقي من المدة بحسبه والله اعلم (سئل) في رجل باع كرازا
 في ارض وقف وسلمه لمشتري فاستحقه روجه النافع فعدومه وتطلب له آخرة حارة عن آخرة
 النفعة من المشتري مدة وصع يده هل له بذلك ام لا (احاب) يلزم المشتري مدة وصع يده
 على ارض وقف والكردار الذى استحق به حق الترار فيها آخرة الوقت لاحق القرار
 الذى يصح بيعه حيث كان معلوما كآحر به في الخلاصة والزارية وغيرهما من الكتف قبض
 الى آخرة المثل للتمتع بمحردة عه فيجب للوقف واما الكردار فلا لاه سكه بتأويل الملك
 ووجوب آخرة المثل للوقف سياسته آحره المؤخرون على خلاف القياس استحسانا فلا يلزم
 آخرة غيره مالا استحقاق وقد صرحوا بان المالك المد لا للاستلال اما نخب آخرة المثل على الساكن
 به عبر عقد احارة اساسكه على وجه الاجارة دلالة اما اساسكه بأويل ملك اوعد

مفساداً
 عمار اوقف من
 من آحره التلت مدة
 ثم آحره المساحر
 من آحره لفظا
 ما دام آحر المثل هو
 الاول
 مطلب عمارين قتلوا
 عدادين آحرية
 فاستأحر آحر على
 عدادين معلومة
 وادعى انه شرط
 عليهما ان ساءا لاله
 ايام يكن له التلت
 مطلب استأحر ارضا
 شرها من سهر رخ
 ماء فانهدم الصهر رخ
 مطلب فسخ الاحارة
 وقيل تصح فانهدم
 المكان
 مطلب باع كرازا
 في ارض وقف
 وسلمه للمشتري
 فاستحقه روجه
 النافع فعدومه
 وسلسله من
 المشتري آخرة
 حارة عن آخرة
 ابقتة

لا شيء عليه بخلاف الوقت والله اعلم (سئل) في رجل مات وله علوقة مسكرة عمدتولى وقف من
 الاوقاف من جهة قرادة مرتبة عليه في كل ليلة فافام القاضي ولده مقامه فهل لوالد الميت ان يطلعه بملوقة
 ابيه المسكرة ويغيره القاضي على اعطائه علوقة والده ام لا (احاب) نعم له ذلك كما صرح به في اضع
 الوسائل وحمله الاشبه بالفق والاعدل وعلل ما به عمل ليس بواحد على قوله فكان ما يأخذ من مقامه
 في معنى الاحرة وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالفق والله اعلم (سئل) في ارض سلطانية او وقف
 معدة لمراس العتب والتين والريون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي عارسها ماحرة المثل
 مادامت الاشجار بها ويدفع احرة مثلها انشأ رجل بطلاقة منها عرسا بعد ان اسأحر هاتم له ولاية ذلك
 مدة صين عيسها ماحرة بملوومة في احرة مثلها ومات المؤخر قبل مضي المدة هل للمستأحر استغفارها
 حيث لا صرر على الجهة التي تصرف الاحرة عليها وبطعم صرره بقلع عرسه ولا يؤخر بعد فعله
 ما كن من الاحرة المبيعة لها ام لا (احاب) نعم له الاستغفار حيث لا صرر على الجهة ولزوم الصرر
 على العارس هذا وفي مسح المقار بقلع العرس في العرية اسأحر ارضا وصا صرر فيها عرس ثم نصب
 مدة الاحارة للمستأحر ان يستقيها ماحرة المثل ان لم يكن في ذلك صرر ولو انى الموقوف عليهم
 الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكركي وهذا يعلم مسئلة الارض المحسكة وهي مقولة
 ايضا في اوقاف الخصاصى انتهى وات على علم ان الشرع يأنى الصرر خصوصا بالناس على هذا وفي الصلح
 صرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار (لا صرر ولا صرار) والله اعلم (سئل) في رجل
 آحر بها لخل قدر معين من العتب فراد على القدر المعين فهل معه فلا الحكم (احاب) ان اطلق
 التميم لخل الرائد وهناك بعد لوع المكان المشروط فلصاحبه الاحر كما لا يوصى من قيمته بقدر الزيادة
 وان لم يطق ضمن قيمته كايها وان احتلها في ذلك فالقول قول المستأحر لانكاره والله اعلم (سئل)
 في رجل اسأحر حملا لخل عتب على ان ماسع به من الثمن فصعده احرة حله فمات لخل وادعى به انه
 مات بسببه فهل على تقدير موت موته يضمن ام لا (احاب) لا يضمن فقد تقرر انه يملك هاسد
 العنود مسلحا كحيي حتى مثل ذلك والله اعلم (سئل) في رجل اسأحر ارضا لزوج فرزع ومات المؤخر
 وهو قبل هل يقع اقم يبقى الى ادراكه (احاب) يبقى الى ادراكه ماحر المثل نص عليه في الحاية وعبرها
 والله اعلم (سئل) فيما اذا اسأحر رجل ارض لستان الوقت مدة سنة لزوع البادع والوطنة والبقول
 وبخود ذلك ثماليس لاسهائه وقت معلوم ومعت مدة الاحارة هل يقطع من ارض الوقت وتسلم ارض
 الستان لاطر ام لا وهل اذا كان في الستين باح للمستأحر اكلامه لا يباح له ويضمن قيمة ما اكلمه منه
 (احاب) نعم يقطع وتسلم الارض لاطر الوقت كما صرح به المتون قاطبة في الرطة وما في مصابها
 كالبداحن وكل ثماليس لاسهائه وقت معلوم ولا شهة ان المستأحر صام لما اكل من ثمرة التين لعدم
 دخوله في الاجارة بل لو ادخله في الاحارة لاتصح لاه لاتصح احارة لستان لياكل ثمرة شجرة
 لوقوعها على ابلاب الاعيان والله اعلم (سئل) في امرأة وكلت وحلا وكالة شرعية بموجوب وثيقة
 شرعية في استحلاص ما يحصها بالارث من والدها وفي السعي على كسبها من ثمنها وحملت له ملعا
 معلوما بغير ذلك واحاله به على الروح من صداقها ثم حصلت مقارعة شرعية بين الوكيل والزوج
 فيه ثم ماتت ومات الروح بعدها ولم يدفع ما قورص فيه وادعى ورة الروح ان الموكلة رجعت
 عما حملته لوكيل واحذته من روحها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استحلاص ما يحصها من الارث

مطلب مات وله علوقة
 مسكرة عمدتولى
 وقف فافام القاضي
 ولده مقامه طلب
 المسكر لايه
 مطلب ارض سلطانية
 او وقف معدة
 لمراس العتب والتين
 وغير ذلك انشأ رجل
 بطلاقة منها عرسا بعد
 ان اسأحر هاتم مات
 المؤخر هل مضي المدة
 مطلب اسأحر بهما
 لخل قدر معين ثم راد
 عليه فهل
 مطلب اسأحر حملا
 لخل عتب على ان
 ماسع به فصعده احرة
 حله فمات لخل
 مطلب ادمات المؤخر
 والزوج قبل سبق
 ماحر المثل
 مطلب اسأحر ارض
 الوقت سنة لزوع
 البادع وبخود ذلك
 ومعت المدة يقطع
 وتسلم الارض لاطر
 الوقت
 مطلب اذا استأحرت
 وحلا ليستحصل لها
 ما يحصها من ارض ابيها
 ونشأته كسبها
 صح ان ذكرت مدة

وله فيها روحه وان صير منها سائر الى مدينته مصر ومات فيها عن الروحنة والصبر فصب قصى
قراض وصيا على الصبر فاسأحر هو والروحة رحلا بحر مسمى ليذهب الى مصر وسجل
ما ترك اليه هالك ويأبى الى القراض فذهب فوجد اليه فذهب وصاع على اسه وسلمه ما يملكه
ما يملك الا حير ذلك منه ليوصله الى قراض فابى وحماها هو الى قراض هل الا حارة صححة ووجد
ما سمي للاخير من الروحنة والصبر بحسب ارثها او ماضية (احاب) ان لم سم الركة وهي فاسدة
وان سمب فهي صححة فان كان الاول سم احرا المثل على دهاه لمصر واسحلص الركة والاسان
ها الى قراض ولرم له احرا الذهب فقط من عر محاور عن فقط المسمى وان كان الثاني سم المسمى
عنه على ذلك ولرم فقط الذهب منه وما ربح على كلا المديرين بحسب مالهما من الركة على
الروحة النش منه والباقي على البيم اذ الفسة في مثل ذلك على مقدار الملك تصواعه في كتاب الفسة
اما حة الاستحار من الروحنة فلما لها من الولاية على مالها وصدفها واما حة حها من وصي الصبر فلما له
من الولاية بالوصاية المسفاهة بحسب الفاض اذ له ولاية نصب الوصى حيث كان البيم في ولايته لاسماع
عنه وصي المسب فان قلت اثم شاهدا على ما ذكرت قلب امام من كرع من حياص الفقه فهو عني
عن اقامة ذلك فان المساوي لهدا من الروحنة لا تكاد تذكر فذكرها مع الاغوار عليه في الرارة وكثير من
الكسب اسأحر رحلا لحمل له غله من معلومة عيهاها فذهب فلم يجد روحه فسم الاحرا المسمى
على دهاه وحله وروحوه له ولرم احرا الذهب لان الذهب كان له وان كان لم يسم الظنوه لا يحاور
عن فقط المسمى للذهب احرا المثل وفي مجمع المساوي وكثير من الكسب ومن هذا الحسب صارت واقعة
الوصى رحل اشترى من احرا اشجارا ليقتلها وذهب بالاحراء ثم اشترى بالبيع في الاشجار هل
للأحراء شيء يطر ان اسأحرهم ليذهبوا معه الى موضع الاشجار فلهم احرا الذهب وان اسأحرهم
لفظوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهب فلا احرا لهم لان الممود عليه قلع الاشجار اسبى
وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ما فاعلى مجموع النوارى هل رحمه الله تعالى وحدث المسئلة
في النوارى والحواب على خلاف هذا صورتها رحل اسأحر احرا على ان يقطع له اشجارا مساعدة عن
المصر على ان احرا الذهب والروحوع على المسأحر قال لا ارى له احرا الذهب ولا احرا الروحوع لانه
لم يعد شيئا انتهى قوله لا ارى طاهره الفقه فأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه واقعة اعلم (سئل)
في رحل من العلماء رضى شخص او عليه شيئا من العلم وكان الشخص يخدمه ويخبره فيكافئه العالم المرقى
في معاقبه عمله من النعمة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من النوارى وروحوه وحقه فقام لوارمه
ولوارمه او لم يجر بينهما عقد بواحر في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد نصهم مظالمة
اعلم ما حرة لخدمه هل ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك فاحاج اثنتا اذ لا عقد يوجب الاحر له
ولا لربه حال تبدل على وجوبها المانع اعراض لا تقوم الا بواحد منهما والواقع من السيد المذكور
مكاده وهدول العلامه في الاسرار امر رحلان لم يعمل له عمل كذا ولم يقطعا شيئا من الاحر وعدمه
اركان العامل من قبل من يعمل له او اللسان مثل هذا العمل بغير احركا متراوا ان كان يعمل باحر
هو احاره فاسدة وله احرا المثل بالعاما مع وكذا لو كان منهما احد واعطاء لمثل هذا العمل عا دون
الاحر بحسب احرا المثل بالعاما مع عدا في يوسف وعبد محمد كذلك وان لم يوجد بينهما مال من قبل
وعدا حبيبه لا يلزمه شيء ولو حخدمه او فعل له فعلا عمالا به لم يبرأ من ان كان قريبا له فله احرا المثل

مطلب استؤجر
رحل لسخن
تركه المسب في مدينته
كدا ولم سم الركة
ولم تأت بها وقد ذكر
المؤلف لها نظائر

مطلب رحل رضى
شخصا صار الشخص
يخدمه ويخبره فيكافئه
المرضى فامه وطلب
ورثه الاحر من
المرضى

وان كان من اهل الترع في مثله من قبل لانه انما لم يسم الاخر رضاء الريادة على احر المثل وان كان احبها كان متزعا ان كان من اهله من قبل والا فله احر المثل فالعلماء وفي العاوى الوافعات مثله اسمى وفيما فله التالمة المذكور حواب المسئلة وهو عدم وحبوب الاخر وهذا بما لا يشك فيه والله اعلم (سئل) في طاحونة ما وقف حرمات وتطلعت مدة اعوام لحراها وعدم الاسماع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها باخرة معلومة وعمرها ثم ماتوا واحلهم غيرهم من درينهم او غيرهم فآخروها ناجر المثل عامرة والآل المسكمون على الوقف يدعون على متعلبيها احر المثل عامرة رعا على مالكي العمارة هل لهم ذلك ام لا (احاب) ليس للمتكلم عليها الدعوى على متعلبيها باخرتها عامرة لان العمارة ملك للمعمر وطله على المحتكر باخرة مثلها حال كونها حرا ناهي لم يكن المدة قدمص وهذه المسئلة اشبه بمسئلة الخابوت التي ذكرها قاضي حان قوله في احارة الوقف حاوت اصله وقف وعمارته لرحل فاني صاحب العمارة ان يسأحر اصل الخابوت باحر المثل قالوا ان كانت العمارة لورفت يسأحر الاصل ماكثر مما يسأحره صاحب الساء يكلف صاحب الساء رفع الساء ويؤحر الاصل من عره وان كان لا يسأحر بذلك يترك في يد صاحب الساء بذلك الاجر اسمى ومه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله اعلم (سئل) في رحل آحر بصرايا طاحونا تدور معاه هر مملع معلوم ولم يمين مدة الاحارة هل هي سنة او اكثر او اقل وكانت او حرت لغيره بدون المملع المذكور اعلاء ولم تقع الماسحة على الاحارة الاولى هل تلزم الثانية ام لا (احاب) لا تلزم الاحارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاحارة الاولى صحيحة او فاسدة اما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مسأحرها احق بهالارومها واما اذا كانت فاسدة فلان الماسد يجرى مجرى الصحيح في الاحكام فلا بد من الماسحة بالنص او الرضا فيما كاهو طاهر والله اعلم (سئل) في رحل مسأحر قطعة ارض من متولى الوقف سنة ثلاثة قروش فادخل المسأحر ورحل يعمل معه مائة الف بالصف فاستأصل المدخل سائر العلة ومع المسأحر عما فعل من احره ارض الوقف وما الحكم في المراجعة بينهما (احاب) طلب الاحارة على المسأحر لاعلى المستحل اذا المسأحر ادخله باختياره ويسطر الى جهة المراجعة والى فادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله اعلم (سئل) في شجر ريشون في ارض موقوفة مشتركة بين اثنين آحر احدهما الشريك الآحر نصه فيه عشرين بجمائة قرش لياكل ثمره مدة العشرين فاكل المسأحر ثمره تسع سنوات وهلك المؤحر بعد ان احدهم المسأحر ثلثائة قرش وبعد سبع الصف لرحل فاستمر المسأحر على اكل الثمرة اربع سنوات والآل يطالبه المشتري بثمانى قرش لانيه هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك ولا لاني قله فان احارة الشجر والكرم باحر على ان يكون الثمرة لاتسعد بل تقع ماطلة لاهو فمت على اتلاف الاعيان وبقى وقفت على اتلافها لاسعد كما صرح به علماء واقاظة وكذلك سبع الثمرة قل وجودها ماطل لانه سبع المدعوم ولا قائل بخواره وفاعل ذلك معتد في الجهل المظلم الذي يبعد تعاطيه على السلم فاداعلم ذلك علم وحبوب رد ما ساوله المالك بعبه ان كان ناقيا وصان مثله ان كان هالكا او مستهلكا وعلى الشريك المسأحر صمان ما اكل من الثمرة والقول قوله حيمه في مقدار ذلك وعلى مدعي الريادة اليد الشريعة لان القول قول القاض صميا كان او اميا فياقص والقل في جميع ما قلنا مستفيض مدكر من النقل ما هو موحد في ابدي الناس بالاسم المكتب في الهداية عقد الاحارة لاسعد على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة ارض الوقف وعمرها ليس للناظر طلب احرتها عامرة

مطلب حاوت اصله وقف وعمارته لرحل ان صاحب العمارة ان يسأحر اصل الخابوت باحر المثل

مطلب احر طاحونا لرحل ثم احرها لآحر قل انقصاء مدة الاولى

مطلب رحل مسأحر ارض وقف وادخل معه مائة الف بالصف على المسأحر

مطلب اذا مسأحر من شريك حصه في شجر الريشون المشترك بينهما فالاجارة ماطلة

كانوا استأجر قرة ليشرب لها وفي الاشياء والطائر ولا يحور احاره الشجر والكرم باحر على ان يكون الغمر له وكذا النال العم وصومها وفي مبوط السرحي والين لا يحق بمقدار الحارة وفي البرارية الاحارة اذا وقعت على العين لا يحور وفي الخلاصة الاستحار لا يحور الالمعة معصودة في العين والنون والشروح والفتاوى معلقة على ان الاحارة مع المبيع فكيف يحور احارة نصف شجر الزيتون عشرين لا كل ثمرة عشرين بحسمائة قرش والمع من هذا معلقة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بدموته ولم تقع به ومن المستأجر عقد لا يصح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الاثابة على العظيم الله واما اليه ارحمون (سئل) في امرأة عرمت على الخلع فاستأجرت حمالا يحملها ويحمل ادواها الملوثة باخرة معلومة دهاها واياها يحملها له فثبت في اثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما في من الاستيفاء والا واداك لم قبل حروجهما اشهدت على عهدها بالاستحقاق بدمه حمالا دخل في دمه بموتها ام لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما في من استيفاء الشروط ثموتها في اثناء الطريق فلا شبهة اذا لا يشهد صدر مما كان في دته لا ما عدهموتها كالا يجرى والله اعلم (سئل) في رجل استأجر حمالا يحمل له من مله الى الخلع دهاها واياها يحمل له الاحرة تمامها فراه في الذهاب معتمدا عليه فمعه له غيره فالحكم فيما قص من الاحرة (اجاب) للحمال اخرة حمله الى الرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قبل المراحل التي امتنع عن حمله فيها دهاها واياها كل نخسائه على قدر المراحل ولا يمتنع بالهولة والوعورة فيها كما صرح به الفارابي في مسالكه وغيره وفي احاراب الفاهيرية ما هو صريح في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل استأجر سمية لحمل علال معلوم الى محل معلوم باخرة معلومة فوضع العلال بها وسارت ولم يكن صاحب العلال ولا وكيله وبها فانسكب وكان دفع له نصف الاحرة هل يسترده ام لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاحرة اذا لا اخرة له كما صرح به قاضي الهذلي والله اعلم (سئل) ما صورته فيما سبق من حوائك الشريف من امانك النيب في المحصرين المدين حاصله ما استأجر عمر وقرية من الوقف من متولي العام مع وجود متولي الخاص من جهة السلطان ودفع الاحرة للمتولي العام مع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاحارة صحيحة فيجب المسمى بغيره او فاسدة فيجب احر المثل او بمقدصولي فينوب على احارة المولى الخاص ويعد ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاحارة فيما رفع لكم وحققناه مقصورة على الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق عاينا واعدتم الحكم الشرعي في ذلك حتما انهي اليكم بهل اذا كانت الاحارة لتناول محصولها من حراج وعداد استجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلة من اصلها وتكون عدما اذا لا يملك الماطل ممالك الصحيح ما حجاج العلماء واذا كانت باطلة فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمتولي العام من المبلغ الخواص موصفا مملالا مع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلامنا بما حجهم ان الاحارة تخليك مع موص واما اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطلة وما صرحوا به ان من استأجر قرة ليشرب لها او كرم ما ليا كل ثمرة فهو باطل وما قبل الشعب قولهم حمل العين معية غير متصور فاذا علم ان الاحارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قد اذنت باطلة فعقد الاحارة المذكورة حيث لم يقع على الاستماع بالارض بالزرع ونحوه بل على احد المتحصل من الحراج سوية اعنى الحراج الموطف والمغاسمة وما على الاستجار من الدراهم الفروية به فهو باطل ما حجاج انما والاطل لا يحكمه باطلان علمنا واذا قلنا سلطانا لم المستأجر

مطلب استأجر

حمالا يحمل ادواها

للصح واشهدت انها

لا تستحق بدمه حقا

فثبت في اثناء الطريق

مطلب استأجر رجل

حمالا يحمله الى الخلع

دهاها واياها فراه

في اثناء الطريق

وامتنع من حمله

مطلب استأجر سمية

لحمل علال الى محل

معلوم ومحل الخ

مطلب احارة قرية

الوقف باطلة لانها

اذا وقعت على استهلاك

الاعيان كانت باطلة

فيجب على المستأجر

رد ما تناوله قائما

وقيمتها هالكا

ويسترد ما دفع

ان يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال وبقود وغير ذلك وولاية قصص ذلك للمتبولى الخاص
ولا دخل للمتبولى العام فيه والخلل ما شرح والسؤال الاول لم يدكر لايه ان الاحارة وقعت على تناول
الحراخ ونحوه من الاعيان ومستلثباته عن الاحارة مطلقا فانصرفت الى تملك المنة وقسمها
الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب احارة المثل
الى غير ذلك واما حديث كان الواقع انها على انالاف الاعيان التي ستوجد فهي باطله يرد المستأجر جميع
ما تناوله معه ان كان قائما وصحاه ان كان مستهلكا او هالكالا به قصه على جهة التملك بمقدد باطل
لا حكم له ادهو غير مشروع باصله ووصفه ويسترد من مؤجره مادفعه له والحواب يختلف باختلاف
الموضوع والله اعلم (سئل) في رجل استأجر مكاريا لحمل قطن معين من الرملة الى القدس باحارة
سماء يحمل معهها ولا سئل له حمله حمله يحمل معه ثم اشعل عن قيته بالمكارة مع غيره فطاله بحمل
ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم يجد كروة غير هذه الكروة هل له ذلك ام لا ويحرم على حمله قبل غيره
(احاب) حيث لم يسأل له حمله ما يجب عليه حمل السابق لعدته على الاجبر ومضى الى الحقان قدم اول
الحطب اجماعا بغير خلاف والله اعلم (سئل) في رجل آجر ماربين من ارض باجرة معلومة مدة
سنتين ثم باعها لآخر هل تطل الاحارة بهذا البيع (احاب) لا تطل الاحارة بهذا البيع بالاجماع
وحكم البيع انه موقوف وصح ولا يبعد وليس لمر المشتري مسحه والمشتري بالخيار علم اولم يعلم في الاصح
وفي الحاشية يوقف على احارة المستأجر في اصح الروايات والله اعلم (سئل) في رجل استأجر سنا
وقعا ليرزع ماشاء فيه سه كاملة باجر معلوم احارة بحجبة وسلمه ورزع فيه ماشاء فاكله الحراد ونفى
من المدة ما يتمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى للعالم ما لم يعلم ام لا (احاب) لم يجب الاجر
المسمى من الاحارة مائة مائة ما لم يطل والحال هذه لانها في الصحبة تستند التمكن من الاستيلاء لا حقيقة
الاستيلاء فحب الاجر للعالم ما لم يطل وان اكله الحراد بالاجماع والله اعلم (سئل) في رجل استأجر
ارضا بورا باحارة معلومة مدة سنيين معلومة فكرها ورزعها سعيها فلم يست ودخل سنة ثانية
فعدى عليها المؤجر مكرونة ورزعها شستو يامع فها مدة الاحارة فالحكم في ذلك (احاب)
المؤجر متعدي آتم فله مستحق للزرع ادهو في كل مسية لاحدة فيها مقدار وهذه المعية من هذا
البيعيل ويسقط عن المستأجر من الاجر قدره ولا تنصح الاحارة فيما بقي من مدة الاحارة بل هي
بانية والزرع لارزع بالاجماع لانه بناء مدره وهو حاصص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تصح
بالا لاف وقد اطلب المؤجر مفعة الارض مكرونة والكرا ب وصف في الارض غير منقوتة ما نذراده
كلون الدانة فلو صاصصا ما نقص من قيمة الارض وذلك للملكها المؤجر لها وتسمى المالك ما نقص
من ملكه عمله بحال فافهم والله اعلم (سئل) في جماعة استأجروا املا من حماله لحمل تماثيلك لهم معلومة
وحولت لهم محصورة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم
من الاحمار على الحماله يحملوا ما وقع عليه الاستحجار لبعض المسافة فكأنوا اذا طلت
الاحمار مهم دفعوها الى الحماله ليوصلوها الى الخيرية فهل الاحارة على هذا الشرط بحجبة
ام فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الحماله ان يحصوا بهم قية المسافة ام لا وهل يكون
جميع ما دفعوه ادهو للمحرمة من مالهم ام من مال الحماله بحسب عليهم من احارة التمثل المارمة
لهم للمسافة التي حملوا اليها ام لا (احاب) الاحارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها احارة

مطلب استأجر
مكاريا ليحمل له
قطنا لحمل معه
لعدم باني حمل الكل
ليس له ان يحمل لغيره
هل حمل ما به

مطلب احر ارضا ثم
باعها فالاحارة بحجبة
والبيع موقوف

مطلب استأجر سنا
ليرزع فيه ماشاء فاكله
الحراد ونفى من
المدة ما يتمكن الزرع
فيه يجب المسمى

مطلب اذا استأجر
ارضا مدة سنيين
وكرها فتعدى
المؤجر عليها
ورزعها يسقط
قدره ولا تنصح
فيما بقي

مطلب يشترط في
الاحرار كان من
الكل ما يشترط
في السلم

مطلب في امرأة رعت
بنا عبد آخر على
عشره ورش فاحره
المرتين بادها الخ

مطلب في شيخ قرية
اساحر ارعته رعر
ليحصر واثرها الخ
مطلب قال له عمر هذا
الب واسكه
دمحاره ولم اسكه

مطلب اساحر وحل
حاتوا من المولى
وحى ما ناديه ثم راد
آخر على المساحر
حر واحد الخاوت
وانى المولى ان يدفع
له قيمه ذلك

مطلب في اذن المولى
للمستأجر ان يعمر
لصه

الملل اللارمة لهم للمسافة الى قملط ولا تخاور بها عن حدة ما من المسمى ولا يلزم المسمى عليها بقية
المسافة لان العائد يجب اعداده لا لقريره وجمع ما دفعوه اذ بهم للحمرة لاشئ منه على الخلق وانما
هو من مال المستأجرين والله اعلم (سئل) في امرأة رعت بناء آخر على عشرة قروش فما حره
المرتين بادها ورة من الاحرة فهل المولى من الاحرة ام للمرأة الراحه (احاب) الموص
من الاحرة للمرأة لانها المالكه وقد احر المراتين بادها فطل الرهن وصحب الاحاره وهدت ولرب
الاحرة للمرأة الراحه والله اعلم (سئل) في شيخ قرية اساحر ارعته رعر لجمروا اثرها فكدا
وكدا من الحطة خمروه حتى ايدوا من حرو ح الماء هل يجب الاحرة الله لهم ام لا (احاب)
الذي يجب احرة المسمى من حسن التدبير لا المسمى له من الحطة اذا احر حث كان كلما
تشرط للصحة بيان القدر والصلة ومكان الايهام كما في السلم كما صرح به في الرأية وعبرها وافقه اعلم
(سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكه بعمارة فعمره ولم يسكه هل يرجع عليه
عما دفع ام لا (احاب) لم يرجع عليه عما دفعه والخال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اساحر
حاتوا من متولى الوقف مدة وحى بها بنيا ما اذن له الى ذلك ثم ان رجلا راد على المساحر المرمور
واحد له كان منه والخال ان رفع البناء يصير الوقف وانى المولى الاذن ان يدفع اليه قيمة ذلك
ويترك البناء للوقف فهل حيث كان البناء ياد به بغير المتولى على دفع الصمة ام لا وهل اذا علم بعدم
لرؤم المولى دفع قيمة البناء يبقى ساؤه ويتصرف في الملك ويدفع احره الارض او وقف المثل منه
سأه ام لا (احاب) ان اذن له المتولى في عمارة الخاوت ليرجع عما دفعه على الوقف او قال له المولى
اذت لك في عمارة بها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع عما دفعه فان احلها فعلى المساحر
اخذت كذا وقال المتولى كذا دون ما دفعه المستأجر فان كان اهل الصمة على مول واحد فالقول
قوله وان احلها فعلى الصمة فالقول قول المولى ولا يمين عليه وعلى المساحر اليه لانها دعوى
واكابر فيصرفها ما لمصر في الدعوى والاسكار كاد كره كثير من علماء شافى الاحارة وان اذن له المولى
بالعمارة لمصر في عمارة الوقف وحى حاتوا ما تهم حاه آخر وادى في حله الارض واراد ان يخرج
الباقي من الخاوت يطر ان كان آخره المولى مشاهرة فاداه حاه رأس الشهر كان للمتولى ان يصح
الاحارة لان الاحارة اذا كانت مشاهرة بتحدد انعقادها عند رأس كل شهر فادامح الاحارة
ان كان رفع البناء لا يصير بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يصير بالارض
ليس له ان يرفع البناء فعند ذلك ان رضى المساحر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المولى
كان للمولى ان يدفع اليه القيمة بغير الى قيمة البناء منبيا والى قيمته مرموما ايها كان اهل يتملكه المولى
بذلك يصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يصير بالارض وانى المولى ان يدفع اليه القيمة
ويترك البناء لا بغير المتولى بل يتصرف صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ منه اسمى كلام الحابة
هو كما ترى صريح ان كلام المساحر والمتولى لا يخرج اذا انى ووجهه انه معاوضة وحى متوفرة
على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر احرة ارض الوقف بلا شبهة لان اقصاء البناء لمصلحة
الوقف لا لمصلحته ولو رمت الاحرة لرمه ضررا من احدها لرم به فله والآخر لم يلزم به وهما
ضرر الترضي الى وقت التحصيل وقد التزم به فله ادعى في ارض الوقف بحس احتيازه بناء
لا بخص الا يصير الوقف بغيره وضرر لرؤم الاحرة من غير انتفاع بالارض ولم يلزم به ولا يلزمه

محرور من هذا ان الساء ملكه وان الرصة لاوقف وقد قال في الرابية وغيرها ولو كان الساء ملكا
والرصة وهما وآحر المولى اذن ملك الساء فالأحر يقسم على الساء والرصة ويسطر بكم يستأجر
كل ثا صاب الساء فهو الملك الساء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخاوت من أصله واما اذا استرم فادن له
عمرته او عليه او نحو ذلك فطر ان راد فيه من ماله حرا او حشة او شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له
المولى قيمته من عمر تحير ان صر الوقف رصه فان راد فيه شيئا لاقيمة له بعد الرفع كالرأب مثلا
لا يرجع شيء وان افاق على نحو قطيعة ومهرته احره للأحرء اذن المولى يرجع عليه بما اس
في عله الوقف لان عين الخاوت كات موحودة فادن له عمرتها او اصطلاح حبطا لها وسقطها والادن
موجب للر حوع فيرجع عاها في ذلك منه للمحررة فانه مجرد واعتمه فانه أوحد والله اعلم (سئل)
في رجل أصاحر ساحة مسحكة للساء بها حرة مبيعة على انها كداس الا درج وحددت بحدود رامة
معلومة فطهر انها اريد من ذلك ثا الحكم (احاب) الذرع وصف زيادته او قصاه لا يوجب فسادا
في المقدول لا يفسد للرائد منه ولا للعائنه فالأحررة واقعة على الحدود تمامه ولا يفسد للرائد في الرابية
وكثير من الكتب استأجر ارضا على انها عشرة خرائب بكدا فاداهي حصة عشر او سبعة يعني
للمؤجر المسمى يعني لا يراد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأحره
كل حريب بكدا لزمه كل حريب بدوهم والمثل في السع ومسطرة في الاجارة وهي طساهرة
لا يتوقف فيها والله اعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة بداحل المدة للساء بها محدودها
ومناقصها ومراصها وما يبري بها ويسب اليها مدة معينة فاحرة معينة فطهر بها سهرخ هل يدخل
في استحكازه ام لا (احاب) نعم يدخل الصبرخ ادهو بما يبري بها ويسب اليها وهذا مما لا يشبه
فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد احارة يقصد به استيلاء الارض مفررة للساء والعرض
او لاحدهما والاحارة مع المنافع حتى يدخل الطرق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا
مما لا يشك فيه والله اعلم (سئل) في رجل احتكر من أحر ارضا بملع للساء بها فاحكر المستحكر
قطعة منها لرجل ومات المستحكر الاول فهل بطل الاحتكار الاول والثاني عموته وتقيم ان يطالب
برفع الساء وتسليم الارض فارعة حيث لا ضرر على الارض بالرفع ام لا (احاب) نعم يموت
المستحكر يفسخ الاحتكار الاول والثاني ولتقيم ان يطالب برفع البلاء وتسليم الارض فارعة كما هو
مستعاد من اطلاقهم والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على ان يكفل له
ماعلى فلان وفلان من قرص بكدا فاستأجره فاقام بية شهدت على اقراره بكدا هل يصح
الدعوى والشهادة المترتبة عليها ام لا (احاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة
الاستحجار على الكفالة اذ هي تمليك مع نموس والكفالة صم دمة الدمة وادامدت الدعوى
صدت الشهادة لان شرط محنها الدعوى الصحيحة والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر زبد حصة
موقوفة من سائل من التكمم عليها مدة معلومة فاحرة معينة فيهلل فاحش ثم أحر ريد الحصة المربورة
مدة فتسوغ المدة الحاررية في توأجره لرجل فاصاف الأحره الى استأجرها بها في المدة المربورة
من غير ان يريد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم بربدا دفع تمام احره المثل لجهة الوقف ام لا
(احاب) نعم يلزمه تمام احره المثل على ماعليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر باقلا عن
تلخيص الفتاوى الكبرى وعارته متولى ارض الوقف احرها سباجا المثل يلزم مستأجرها تمام احر
المثل عديمص علما وسأو عليه الفتاوى انتهى وكذلك في مع المعار وكثير من الكتب وقد قالوا ايها

مطلب استأجر ساحة
وقف للساء بها على
انها كداس الا درج
فطهر انها اريد

مطلب يدخل
الصبرخ في استحكار
الساحة

مطلب رجل
استحكر ارضا
واحكر آخر قطعة
منها يموت الاول
يفسخ ككل من
الاحتكارين

مطلب لا يصح
الاستحجار على
الكفالة

مطلب اذا أحر المتولى
بدون أحر المثل يلزم
المستأجر تمام أحر
المثل

مطلب اسأحر طثرا
ترصع ولده الى ان
يشقى
مطلب اذا طلى ماء
رحى المسأحر ومع
ربادته عن الاسماع
لاتلوم الاحرة
مطلب اذا اقطع ماء
الرحى للاحره عليه
لمده الاقطاع
مطلب دفع رحى
للراعى مائة من
القر فردا من
مطلب القول قول
الاحبر المشترك فى
الهلاك على قول
الامام
مطلب اذا صاع قرة
من الراعى فى محل
لا يمكنه المطر الى كل
قرة لا يضمن
مطلب تبع الفحول
قرة بدت بها
ولم يردّها الراعى
مطلب اذا تبع
الفحول قرة
ولم يقدر على ردّها
لا يضمن
مطلب اذا بدت قرة
ولم يردّها مع قدرته
يضمن
مطلب اذا ترك القر
فسرق منها نور
يضمن

الاسماع لجهة الوقف فيما احتاج فيه العلماء كما صرح به فى الحاوى القدسي وقوله عنه فى منح المعاري
والله اعلم (سئل) فى رجل اسأحر طثرا ترصع ولده الى ان يشقى ومات الولد بعد
شهرين فما الحكم (احاب) الاحارة فائدة لطهاله المدة يجب فيها احرة المثل للشهرين ويسترد
ما راد عنها بما عمل لها والله اعلم (سئل) فى رجل اسأحر رضى ماء عطى الماء وراد زيادة معه
عن النكاح من الاسماع على الرضى الذى قصده ارضى يوما هل تفرغه الاحرة لهام لا (احاب)
لا يلزمه والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما اذا اقطع ماء الرضى ولم يتمكن المسأحر من الاسماع به
على الرضى الذى قصده بالاستحار هل عليه احرة مده الاقطاع ام لا (احاب) لا احرة عليه لمده
الاقطاع كما صرح به الربيعي وغيره والله اعلم

كتاب صبيان الاحبر

(سئل) فى رجل دفع للراعى المشترك مائة من الهر مرد عليه اثنين وسأله عن البالث فقال لا ادرى
ابن صاع هل يضمن ام لا (احاب) نعم يضمن قال الراعى فى سامعه دفع الى المشترك نورا للراعى
قال نعم الراعى لا ادرى ايس ذهب الثور وهو افرار بالصبيح فى رماسا سقى نعى يضمن على مولهما
والله اعلم (سئل) فى الراعى اذا احدث النعم الى المارعى فهل يك واحد قوله انها وقعت فى شر او اكلاها
الذئب هل يضمن قيمتها ام القول قوله مع يمينه انها صاعب منه ولو قال صاعب منى ولا اعلم كيف
صاعت (احاب) عند الامام انى حبيبة رضى الله تعالى الاحبر المشترك امين والقول بوجه فى الهلاك
وعندها صامن فلا يصدق عنه الصان قوله واذا كان القول قوله عند الامام فعليه الميمين والقاضى اوى
قول الامام وكذا الامام الطهيري وفى تصوير الاسرار ولا يضمن ما هلك فى يده وان شرط عليه الصبيان
وبه يضى ولا يضمن قوله صاعت ولا ادرى كيف صاعب على قوله ومن الساس من اوى قوله ما
ومهم من اوى بالصعب وابوالث ذكر ان الصوى على قول الامام وعنه اصحاب المبين والله اعلم
(سئل) فى راع يرعى باقورة صاعبها بقر فى مرمى ملبف بالاشجار هل يضمن ام لا اذ لا يمكنه
المطر الى كل قرة (احاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا ان راعى القر اذا كان مرمها
ملعبا بالاشجار ولا يمكنه المطر الى كل قرة فصاعب من شئ لا يضمن ومثل الاشجار الاكبات والاشجار
وغوفا لا يمكنه المطر الى كل قرة والله اعلم (سئل) فى قره صرف فى الباقورة فتبها الفحول
فدبت بهم ولم يردّها رعاها الباقورة مع قدرتهم على ردّها فصاعب عدة من الفحول هل يضمنون
ام لا (احاب) نعم يضمنون لا يضمنون فى الخطأ المعين عليهم مفرطون والله اعلم (سئل) فى راع بدت
من باقورة ثقره سارق فسمها فلبت عليه وفقد من الفحول الى كلب معها خل واحد عند رجل
لا يصل اليه اليد فظلمه منه فقال اد الى مادفمه من نعمة هل يلزم الراعى ذلك ام لا (احاب) الراعى
امين لا يضمن الا بالقصر وحيث غلبت القرة عليه وخولها لا يضمن ما صاع لعدم قدرته على ردّها
كالغنازة ولا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذى لا يصل اليه اليد والله اعلم (سئل) فى مائة
رعاة يرعى قرة الغرية عاب اثنان منهم لعدل مشترك بينهم فدت من القر قرة ولم يردّها الى الباقورة
مع قدرته على الرد فصاعت فما الحكم (احاب) الحكم ضمان قيمتها لانهما حيث ترك الراعى ردها مع قدرته
على ردّها وعدم اخوف على صباغ الناقى والله اعلم (سئل) فى هاترك القر ترعى وذهب الى بعض المقاتل فسرقت
مهاثور هل يضمنه ام لا (احاب) نعم يضمن لكنهم لا يضمنون وذهب الى بعض المقاتل فسرقت

الصلب في بلاد يؤمن عليها في غيبتها هذا هو المستند والله اعلم (سئل) في قمار يرى قرة مرة طاله رجل من اهل القرية ردة قمرته فانكر تسلمها لاصلاهل اذا اقام ردها بية على تسليمها اياها ثم ادعى القمار الهالك تسلم دعواه ام لا (احاب) لا سمح دعوى القمار الهالك حيث اكر التسليم اصلا لعدم امكان التوفيق والله اعلم (سئل) في قمار صرب بكرة فكسرها وامات من ذلك هل يصح قيمتها يوم كسرها او يوم موتها (احاب) لاشية في انه يصح قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين احد الراحد والمشتكر ولو ردها على صاحبها مكسورة فانت عنه نسب الكسر لما تقتضيه انه اذا دخل في صباه لا يرا الا بالردة على المالك سليما وقصر حوا في مواضع كثيرة بدوع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الحامية في كتاب الاحارة رجل استأجر حمارا وقصه فارسله في كرمه فسرق ردة فاصاه برده من مرقده على صاحبه فانت من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصبا وكان الرد محل يصير الحمار مع الردعة يصح قيمتها لانه صحيح الردعة تركها في غير الحصن وصح الحمار بالنزك في الرد المهلك واذا دخل الحمار في صباه لا يرا الا بالردة على المالك سليما انتهى فكذلك قول دخلت القرية في صباه بالكسر فلا يرا الا بالردة سليما وصاحب المدوان تغتفر القيمة فيه يوم المذني وفي الحويرة في كتاب العصب فان ردت الحاربة الفصوة عند العاصب او سرق ردها على المولى فاحدث بذلك في يده فعلى العاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وهو علم انه لا فرق بين ان يردها الراعي الى المالك او لم يردها له حولها في صباه وعدم برأته عن الضمان بالردة مع السلب المذكور تأمل والله اعلم (سئل) في قمار صرب قرة فسقطت فمحل مالها وامر رجلا بدفعها وطرحها على الباز فاثالة عليك صباه وتولى وادعى انه ايس من حيايتها ويريد ان يصعب قيمتها حية والراعي يسكر الايس حيايتها وكان تناول من لحمها قول الفول قوله ام قول المالك وما الحكم (احاب) لا يصح الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والفول قوله في عدم الايس ولا يصح سوى ما تناول من اللحم والفول قوله فيه مقدارا وقيمة والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على قمار ان قمرته صاعته معه والقمار يسكر صياغها معه هل القول قول القمار بيمينه ام لا (احاب) القمار لا يصح ما صاع معه بغير تفریط على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يثبت عليه الايس لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله اعلم (سئل) في حرث بيده قمر المالك ترك مامعه من القمر العاصلة ترمى نحو الارض التي يحرث بها حتى تفتي نوتها فيحرث عليها كما هي عادة اهل البلد فصاع منها ثور هل يصح ام لا (احاب) لا يصح والحال هذه والله اعلم (سئل) في حرث ذبح ثورا ايس من حيايتها بغير اذن من صاحبه هل يصح ام لا واذا انكر صاحب الثور الايس من حيايتها هل يحلف واذا حلف يلزم البائع قيمته يوم دفعه والقول له في مقدار قيمته ام للملك (احاب) حيث كان لا ترمى حيايتها لا يصح الداع والدفع قيمة واذا احتسبا فقال المالك كانت حيايتها ترمى وقال الداع لا ترمى فالبية على الداع واليمين على المالك فاذا نحر البائع عن البية وحلف المالك ضمن البائع قيمته يوم الدفع والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة عما يقول الداع عليه البية والله اعلم (سئل) في حرث اشتعلت عن القمر في انتشيت حتى ماتت عن بصرة وصاعته تفریطه هل يصح ام لا (احاب) نعم يصح والحال هذه والله اعلم (سئل) في مكتر سلم المكاري الحبل المكترى فاكترى المكاري مكرايا آخر وسلمه الحبل وفارقه وصاع الحبل منه هل يصح المكاري الاول ام لا (احاب) نعم يصح المكاري الاول

مطلب اذا ادعى الراعي هلاك القرية بعد انكار تسلمها لا نسحق مطلب الاخير لو صرب قمره فكسرها يجب عليه قيمتها يوم كسرها
مطلب استأجر حمارا فسرق ردة عنه فاصاه برده من مرقده على مالكه ثم مات
مطلب صرب القمار قرة فامر مالكها رجلا بدفعها وادعى الايس من حيايتها يريد نصيبين قيمتها للقمار
مطلب ادعى ان قرة صاعته مع القمار والقمار يسكر
مطلب اذا ردت الحرات القمر العاصلة ترمى فصاعته لا يصح
مطلب دفع الحرات ثورا فاحتلف مع مالكة فالقول للمالك في عدم الايس من الحيايتها والحرث في القيمة
مطلب اشتعلت الحرات بالانتشيت فصاعته البقر

والحال هذه ادرب الحمل رضى بيده لا يبدع غيره وصار كودع اودع والله اعلم (سئل) في مكارسق
اعادته وليس مع الاحمال المستأجر على حملها مالكمها وعاب المكارى عن الاحمال وامر استحقاقه وسوقها
الى الخل فصاع من دوايه دابة مع حملها في تلك الية وبدايام وحدث الدابة دون الحمل هل يصمن
المكارى ام لا (احاب) نعم يصمن المكارى والحال هذه اهو مودع وليس له ان يودع فيكون متديا
به يصمن مثله ان كان مثليا وقيعته ان كان قيميا والله اعلم (سئل) في رجل استأجر ساء فاهدم
حاسب من ساء بعد ما ساء هل يصمنه ويحب عليه اصلاحه ام لا وهل اذا كان حلق عليه حلة على وجه
الملك الهالة المسلمة ليده وقصها بحصرة اسه الى الماع العادل فلما اهدم الساء ادعى الاس انها
ملكه هل يسمع دعواه مع حضوره الهة والسليم ام لا (احاب) لا يصمن وله اخرته المساة ولا يجب
عليه اعادة ما اهدم من ساء وسكوت الاس مع حضوره للهة والسليم مانع له من دعوى الملك كفى
مستحق البيع انى اطقت عليها الثمن وقولت من علماء المذهب بالسليم والله اعلم (سئل) في رجل
استأجر صديا من وليه ليرعى قرة خاصة فصاع منها ثور بغير تقييط هل يصمنه ام لا ولا يقتص
من اخره (احاب) لا يصمن ولا يقتص من اخره شيء والله اعلم (سئل) في قرة صوت الى يب
صاحبها فوحدث ما به بمقتلا في حقت ليلا الى مسارحها او مواردها فقر قطبها دشان صار من هل على
رفاه القارة صان ام لا (اجاب) لا يصان على الرعاة لاسيما اذا كان الرعى حاريا وان الراعي اذا دخل
القارة الى الدابة كاهو في قريتي له والملة برأ وصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية
ولا يلزمه ان يدخل كل قرة في منزل وبها قال في جامع الفصولين رغم القار انه ادخل القرة
في القرية ولم يحذر بها ثم وحدها بعد ايام قد نعت في نهر قتلوا ان كان عرفهم ان يأتي بالساقورة
الى القرية ولا يكلفوه ان يدخل كل قرة في منزل وبها صدق في القار مع بيمينه انه جاء بها الى القرية
انتهى والله اعلم (سئل) في قار اعتبرت باورته في المرعى فوقف في مطحة انسان فالتفت حاسمها
بعد ان تراضى عن سوقها لترعى هل يصمن ما تلزمه ام لا وهل اذا دخل القار انه صان فاق مع ربه
على ان يردها سدره من عده هل يثبت مثل ما كاتب او احسن رضى من صباه والايصمن له مقدار
ما كاتب ثمر لو بقيت ويكون الثابت للقار فما الحكم (احاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا
ولا يثبت اليه ولا يعمل عليه ولا يصمن القار الا بالارسال القارة في الزرع او سوقها وقد اصادت
الزرع في مشيدها والا فهي عجماء وفعل المصحاء حارس الى المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وسمى الاجبار والله اعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفع له امرأة فسه يتجدها حياصة فادعى
انها سرقته هل يقبل قوله في ذلك ولا يصمن ام هو صان للمسرق من يده ولا يقبل قوله (احاب)
هذه المسئلة راحة الى مسئلة الاحير المشترك وفيها ثلاثة اقوال مل اومة اقوال عدم الصمان مطلقا
وايهامين والاول قوله نالين والصمان مطلقا ولا يمت الى قوله واحار التآخرون القوي الصاح
على الصنف حرا عملا بالقولين وفي جامع الفصولين وامر العوائد صاحب المحيط لو كان الاحير
صالحا برأ سببه ولو كان محلا يصمن ولو كان مستورا يؤمر بالصلح فهذه اربعة اقوال كلها
مصححة متى لم او ما احسن الفصل الاحير والاول قول ابى حيفة وقال لعصم قول ابى حيفة قول
عصام وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى و به يفتي احتشاما لعمر وعلى وصيانة
لاموال الناس والله اعلم (سئل) في رجل دفع لمسالة ثوبا لمسلة باخر فمسله وشرته على باب الدار

مطلب اذا ترك
المكارى ودوايه على
استحقاقه وسوقها فصاع
حمل يصمن

مطلب استأجر ساء
لبنى له فاهدم حاسب
مه لا يجب عليه اعادته
مطلب استأجر صديا
من وليه ليرعى قرة
فصاع منها ثور

مطلب اذا وحدث
القرة بنت صاحبها
بمقتلا في حقت ليلا
الى مسارحها فقر
قطبها دشان لا يصمن
الرعاة

مطلب اذا قامت
القارة مطحنة
انسان لاصمان على
القار الا اذا كان
نصمه

مطلب اذا دفعت قرة
لصانع يعمل لعير
واحد فادعى انها
سرقته فسي صباه
وعنده اموال

مطلب اذا شررت
المسالة ثوبا فصاع
تصمن جميع قيمته
ان عاب عن نصرها
والا فصمن العينة

ودخلت الدار وتركته منشورا فضاع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه ام لا وهل اذا كانت تغسل
لغير واحد واعدت نفسها لذلك قصارت بمنزلة الاجير المشترك ولم يوجد منها تقييد هل تضمن
مع هذا التقدير ام لا (اجاب) اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان
وصاع من غير تقييد في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصلح على الصنف جبرا كما انقضى به اكثر
التأخيرين والله اعلم (سئل) في راعي بقر بقرية استأذن اهلهما في اقامة رجل معين مكانه فاذنوا له
ثم ان الثاني اقام ثالثا يرعى سائر اذن من ارادها فضاع ثور منها فقل من ضمانه (اجاب) لا ضمان على
الاول لانه ما دون له من اهلهما فياقل وصاحب الثور باختياره ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن
الثالث لثمنه الثاني ما دفع والثالث ما اخذ ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله اعلم

كتاب الولاء

(سئل) في متق مأت عن ابن معتقة وابناء بني معتقة واولاد من زوجة له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق اوله ولا بقاء بنيه سوية ام لا واولاده وزوجته (اجاب) ارثه لابن المعتق الا لبا
بنيه لكونهم محجوبين به ولا للروحة ولا لاولادها المذكورين لانها ام ولد لم تنق بعد وحكم اولادها
حكما والله اعلم (سئل) فيما ادامت رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن ابن ابن سيدة ثم مات
ابن الرقيق عن ام واحة لام وعن ابن ابن سيدة والده ثم مات ابن ابن سيدة والده عن شقيقة قبل
ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقارا وظهر الا ان للرقيق عقار فهل لشقيقة ابن ابن
سيدة المتوفى مطالبة بما يخص اخاهما من تركه الرقيق والدعوى على ذى اليد على عائلات الرقيق
ان كان معتقا وباقي في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة ام لا (اجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك
فكل شيء حصله من المال للملكة وان ثبتت عقده فكل شيء حصله بعد عقده فهو موروث عنه فيقسم على
فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ماترك هذا الابن لادم
سدسه ولاخوته لانه الثلث والباقي وهو الصنف لابن ابن المعتق جرى ماورثة منه على ورثته
فكبرون صفة لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرد على شقيقته المذكورة واما
الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها لمعارض الامر السلطاني لقبول الفناء التخصيص
بالحوادث فان وقعت وكانت غير مشتبهة من الامر السلطاني بالتمتع لا تنفع والانسع والله اعلم

كتاب الاكراه

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغيرته وعن ابوين اكره الزوج بعد وضع الابوين يدها على
عملاتها على ان يقر بان لا يستحق قبل نسيه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه ام لا وتقسيم
تركتهما على فرائض الله تعالى (اجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالايجاب وايضا الارث جبري
فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيه من عملاتها شيئا في البزاية وكثير من الكتب لو قال تركت
حق من الميراث او برئت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركة الميت الى وارثه واشهد
على نفسه انه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى
دارا في يد الوصي انها من تركة والدي ولم اقضها قال الم اقبل بيته واقضى له بها اريد ان قل

مطلب عين القار
وجلا مكانه مادن
رب القر ثم الثاني
ثالثا بغير اد فضاع
ثور

مطلب مات عن ابن
معتقة وابناء بني
معتقة واولاده من
زوجة مستولدة
مطلب مات رقيق عن
ابن من صلبه وعن
زوجته وعن ابن
ابن سيدة ثم مات الخ

مطلب اذا اكره
الزوج على ان يقر
بانه لا يستحق قبل
والد زوجته من
عملاتها حقا لا يصح
اقراره
مطلب اشهد الولد
انه قبض جميع تركة
والده من الوصي

قد استوفيت جميع ماترك والدي من دين على الناس وقصص كلتم ادعى على رجل دينا لايه
 ان اقل منه واقص له بالدين انتهى فمد علمت بذلك حجة دعوى الروح شيء رآه او علم به عدسيه انه
 بماترك روحه فاهم والله اعلم (سئل) في اهل قرية الرهم الحاكم ان يكفلوه في مال لرمه من حاسب
 السلطة العلية وله بدعادية وقدرة على فعلهم وسب اموالهم وعلب على طهم ابتاع ذلك سهم ان لم يكفلوه
 فكفلوه حشبة ابتاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك ام لا (احاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم
 الفسخ اذ ارادوا الاكرام كالسبع ونحوه اذ اعلم بدلالة الحال انهم لو لم يمتثلوا امره بقا لهم او يقتلح ايديهم
 او يصرمهم صرايخا فويل على انفسهم او تلف عصو لهم فليمتثلوا يكون اكرامهم ولو لم يكن الامر
 سلطانا على ما عليه الفتوى صرح به غالب علمنا رحمهم الله والله اعلم (سئل) في دي ولاه على قرية قادر
 على ابتاع صرب وحسن ملحقين ما لها طلب من رجل منها سبع عمار له بها فباع حاضماه ابتاع ذلك
 به رافرا به من ثمة كذلك مع ان قبعة المسيح اصفاى اصفاى الفخ هل يبعد هذا البيع على هذا الوجه ام لا
 وان كسب صك لذي فاس على صفة الطلوع والاختيار وعدم المصد و يكون الاعسار لما في حسن الامر
 لا لما كتب (احاب) حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يبعه بوقع به صرا ما شديدا او حسنا مديدا فالبيع غير
 باءدوا لافرار غير صحيح فليمتكره فسخه والاعسار لما في حسن الامر لا لما كتب في الصك هذا وانما الرد
 بالنس الفاحش فمدافى به كثر من علمنا فاعطوا مع العرو واجمع المأخرون عليه وعلوا الاول ما به
 ارفق بالناس فلوراه العاصي وحكم به بعداهو قول مصحح افى به كثير من علمنا والله اعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في مع صاوي معين وكالة شرعية فباع الوكيل ما امره الموكل به عاتش وحشة
 وسعى من شوا سلمه للمشتري ثم ان الموكل ارغم الوكيل واكرهه وهدده بالحكم ونحوه ان لم يقطعه
 فيما امره به اوقع به ما هدده بلفدوته عليه فكنت على هسه ما امره به موكله الموصى اليه ما به يستحق
 في دمه حسبا نه فرش وعشرين قرشا افرا اركدا لا وحه له شرطا من الخوف وكفله بها رجل هل
 ادانت ان امراره كل على الوجه المذكور يسلط امراره ولا يستحق عنده الائمانس والمسقو التسعين
 التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء (احاب) الاكرام بعدم الاختيار فلا حجة للاقرار مع الاكرام لان
 صحة التمسديام المحر وقد قامت دلالة على عدمه والاكرام فيه يكون انشاء منها اذا قال المطلب لرجل اما
 ان تقر لي بكذا او لا اقول للعالم الغلاني في مال او واحد كرا او نحو ذلك قال في الخاوي الراهدى في كتاب
 الاكرام بعد ان دمر لعم الاثمة قال المديون لداشه اذفع الى العالة وافراره لاشيء لك على والا اقول
 ان ما في يدك ذهب شمس الملك فدفع وافراره لاشيء له عليه فمدافى معنى الاكرام وله ان يدعى عليه
 اسى (اول) فاذا كان الرجل له حراة وهدده من يسمع كلام العمار وقال ان لم تقر لي بكذا اى شيء
 لا اصل له اسى لك الى من يا حذك بمجرد كلامي وعلب على طي المهتد ذلك فافركا لا يلزمه
 ما فر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام انمسا واداعل فتوت الاكرام على الوجه المذكور عن
 الاصيل نفل عن الكفيل اذ قد تبين ان لا يدى على الاصيل يصلح ان يعطال به ولا حجة للكفالة من
 الكفيل بدو به والله اعلم (سئل) في دعى حرقه الكتامة على محل يكتب ما يؤمر به بما يحصل اوقع
 امص عليه حاكمه المسكلم عليه وانهم بان (صوابى) اودع عنده مائة آلاف من القروش فهدده
 بالنصب الفاحش حتى افر لذي قاص بذلك فكنت عليه بذلك هل يبعد افراره بذلك ام لا (احاب)
 لا يبعد افراره اذ ان صاشرط لصحة الافرار فيسده الافرار دعوات الرضا وهذا ما جاع المسلمين له

مطلب اذا اكره
 الحاكم اهل قرية
 ان يكفلوه في مال
 لرمه من السلطة
 لا يلزمهم

مطلب اذا اكره
 صاحب الولاية رجلا
 على بيع عقاره فالبيع
 غير نافذ والعبرة لما
 في حسن الامر لا
 لما كتب

مطلب اذا اكره
 ان يقر له بكذا فافر
 وكفله بما افرا به رجل
 فالافرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب اما ان تقر لي
 بكذا والا اقول للعالم
 الغلاني

مطلب اذا اكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر
 بثلاثة آلاف وادعها
 عنده (صوابى)
 فافر لا يبعد افراره

الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه
يعدم الرضا ويعد كل امر يتوقف سخطه عليه وقد رجع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم (رجع
عن امتي الجنات والبيان وما استكرهوا عليه) ومسائل الاكراه لا تنفي على من اوى الله تعالى وحشي
الرحن وعمل ليوم تشخص فيه الاصلار فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحرير الجبار والله اعلم
(سئل) في مكر معها الحمار عليها عدا زادة حول روحها ان تبيعها ما لها من سقار وكرم
فصل حين لم يجد هذا من ذلك هل يبعد بيعها ام لا وحكمها حكم المكره في ذلك (اجاب) لا يبعد
بيعها وحكمها حكم المكره قال علماء فاسع الروح روحته من اهلها حتى تنسله المهر تكون مكرهه
والهية ماطله قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن النقيب ابى حمزة من مع امرائه عن
المسير الى ابيها الا ان تهب مهرها فوجب فاهية ماطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر
في التاتار حايه قلاع الباسع وسلم هذه المسئلة صاحب السور الشيخ محمد بن عبد الله البزنجي
المرى في مسطوته المسئلة تحفة الاقران في ثلاثة اسات مشتله على الحشوفات

ومعه لمرسان تدها * لاهلها باساح قصى مارا
الاداسقط عه المهر * فعلها لاغ ودانق دكرا
لا يهادرل في الحكم * مكره المكره هذا فاعلم

وسلمتها وسلمتها في يتن حاليين عه قولي

ومابع روحته عن اهلها * لثوب المهر يكون مكرها
كذلك مع والد لثوبه * حروحا لعلها عن يبه

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت وتوجد من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لوروح ابنته انكر
من رجل فلما ارادت ان تنحر من بينه الى روحها معها الاب الا ان تشهد عليها انها استوفت ما
ما تصرف فيه من ميراث امها فاقرت بذلك ثم ادخلها في الخروح فان الطاهر ان الحكم فيه عدم حجة
الاقرار لكونها في معنى المكره لما ذكر من المنع لاسما والحياء يعلب في الاكراه وبه اجماع شيخ الاسلام
ابو السعود العمادى استبى وانت على علم ان البيع والشراء والاحارة كالافراز والهية وان كل من
يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب لعله الشاملة فليس الاب قيذا وكذلك لفظة النكر كما هو
مشاهد في ديار ما من احد مهووس كرها عليهم وحرا حتى من اس اس الم وان بعدوى ما وجد
مها مع صر مهاور غافلها واهل الراسيق يمدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون
القسمة في الاموال والله اعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المعال سألته صلاح الاحوال (سئل)
في مريضة ماتت في مرض موتها كمالا حيا كرها عليها وماتت عن اس صغير هل يبعد بيعها ام لا
(اجاب) لوصى اسها فصح البيع الواقع على حجة الاكراه وان تداوله الايدي بخلاف سائر الياعال
اد هو حق المدد دوسا والله اعلم

مطلب مع الولي
الروحة عن روحها
اكراه وكذا مع
الروح لها عن ابيها
ببطل البيع والشراء
والهية والافراز

مطلب باع في مرض
موتها مكره وحلفت
اسا صمرا

مطلب اذا ادعت
اللوغ تصدق بلا يمين
ولا يشترط حضور

الوصى وما دعواها
اهار شيدة لا لا بد من
يية

كتاب الحجر

(سئل) في صيرة لها وصى ادعت اللوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلا يمين ام لا
وهل يشترط حصره الوصى عند دعواها اللوغ ام لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

وذكر الرضى يدفع مالها امانة من يده لانه مما يحق (احاب) الظاهر من عباراتهم انه لا يمين عليها لعدم الفائدة في التحليف لان اللوع والحال هذه تبطلها والتحليف لرحاء السكول وهي لو امرت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لساقها حيث كانت في سبب محتمل اللوع فيه كافي الرضى والحلاصة والتاخر ساقية والحلية وسامع النصوص وغيرها وما يدل على ذلك حمله اقرارا واحارا وقد كتبت صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها ما صورته ولم اصرر بها ان المرأة اذا فعل قولها في حقها في الحليس والحمة فهل يكون عيبتها ام لا يمين ووقع في الرواية انه قال صدقت في حقها ساقية وطلعه انه لا يمين عيبتها وبطل عليه فولهم ان الطلاق معاق باحارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرحاء السكول وهي لو اشرت ثم قال كذب كاذبة لا يرتفع الطلاق لتاخرها كما سبق قلته عن الكافي قريبا ان شاء الله تعالى اسمى به ولم اعلم عدم اشتراط حصر الرضى عند دعواها اللوع اذ لا فائدة له لا لو كذبها فله لا يمين اليه وامادعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلي في فتاواه التي اتمى فيها بما هو الثابت المعلوم عليه عنده لا يثبت الرشد الا بحجة شرعية وهي رحلان او رحل وامرأتان فان طلعت رشيدة سلم اليها مالها والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد اسمى واقه اعلم (سئل) في المديون هل يباع عرصه وعقاره ان لم يتحمل الوفاء بمرسه حتى اذا كان له دين من ثياب يباع دسب معها ويسقى له دسب واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتى بدونها تناع ثيابه ويقضى الدين بفسس ثيابها ويشترى ثاقي ثوبان به وهل اذا كان له اس كمل ما دمه لرب الدين يطلب به ويحس مع ابيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يتخلى بمادونه ببيع ذلك المسكن ويشترى ما ابقى مسكنا يمكنه وهل اذا ابيع من ذلك ببيع القاصي بفسه ليقى به دسبه ام لا (احاب) اكثر علمنا في هذه المسئلة ووجدتني اعيد فيها مرارا لتكرار وقوعها وزيادتها اكثرنا لعلنا الماطلين وصعب الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهارن في الاحتجاج على حلاص الدمة مع ما به محجوب عن الحمة ما في عليه درهم فما اجبت به اولاهه يجلس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بفسه عند الامام رحمه الله تعالى وعندما يبيع القاصي ويوفى الدين ثم قالوا وقولها يمين وفي صحيح الشرح قاسم قول القاصي يبيع مقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يدع المقول وهو الصحيح وما ابيت به ثابا قال المحللون يحسنه القاصي بفسه ماله اذ به قال الشراح لان قضاء واحب عليه ومراة في دسبه وهذا عدنان حيفة وقال صاحباه يمينه القاصي حراء لطلبه بالامتناع وعجز حصه لقصر الناع والقاصي ليس طلام العاجر عن الوصول الى حقه لاسما من حصص لا ياتي للمطل الحرام ولا يكثر ثلوم القوام قواو قولا يميني وقالوا اذا كان له ثياب يلبسها ويكتى بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين بفسس ثيابها ويشترى ثاقي ثوبان به لانه قضاء الدين بفسه عليه فكان اولى من التحمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يتخلى بمادونه ببيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الا في الصبف والطلع في الشتاء ولا يرب انه يجلس الاصله واسه كالمكاملة وفي الدرارية من كتاب القاصي من العائثر في الحليس يمكن المكمل له من حبس الاصيل والكيل والكيل وان كثر (اقول) وامر الدين بالنفع اقل الاحمال وامر في الدين من حائث الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال واقه اعلم (سئل) في صبرة لها حدة ام ام تحرم من على مالها واصعة يدها عليه ولها اب مسرف مبد

ممن يبيع المديون
كل ما لا يباح اليه
في حال حرا عايه
واحدوا في ان القاصي
ان يتولى البيع بفسه

مطلب الحدة احق
بخط مال الصبرة
اذا كان الاب مسرفا

ينبغي على مالها منه اذا تزعه من يد جدها لامرافه وتبذيره هل هي احق بحفظ مالها منه ام لا
(اجاب) نعم هي احق بذلك اذا تمتص بذلك ينزع عن مال نفسه خسا وعشرين سنة عنداني حنيفة
وعند صاحبه لا يدفع له ماله حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولده والله اعلم
(سئل) في شخص لا ولى له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الآن انه لم يكن بالغا اذذاك ولم يثبت انه
حشد كان مراهما قول يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فينتى عليه بطلان عقد النكاح لكونه
عقدا لا يحيزله حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنة ثنى عشرة سنة فلا ينفذ رجوعه
ولا يصدق في اقل منها فلا يبعد نكاحه والله اعلم

مطلب ادعى البلوغ
فتزوج ولا ولى له
ثم ادعى عدمه

كتاب المأذون

(سئل) في السيد اذا امر عبده بشراء شئ بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذونا حتى اذا عاق برقته
دين يباع فيه ان لم يفده السيد وادار آء يبيع ويشترى فسكت يكون مأذونا وهل يكون مأذونا قبل
العلم لا الاذن ام لا (اجاب) اذا امره بشراء شئ بعينه كالطعام والكسوة لا يكون مأذونا لانه استخدام
ولو صار مأذونا له لتضرر واذا لم يصر مأذونا بذلك وتعلق برقته دين لا يباع فيه واما اذا اراد السيد
بيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذونا له الا اذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرية ولا يكون مأذونا قبل
العلم بالاذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق يا ايها العبدى ولم يعلم العبد ذلك والله اعلم

مطلب اذا امر السيد
عبده بشراء شئ بعينه
لا يكون اذا اختلف
مالو آء يبيع ويشترى
فسكت

كتاب العصب

(سئل) في رجل اخذ لآخر سكيما بغير اذنه فاقتطعت عنده وقصت نقصا كثيرا فاحشا فلما الحكم
(اجاب) مالكها بخبر ان شاء اخذها مقطوعة وضمنه قصاصها وان شاء طرحها على العاصب واخذ
جميع قيمتها والله اعلم (سئل) في رجل استهلك مصانا متركائنه وبين بنته واخذ زوجته بغير اذن
من الاخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته
من الذهب وان كان بمكة فيمكة ولا يجوز ان يضمن قيمته من جنسه الا اذا سألته وزنا فرا من الربا
وقد ارتكب مصيبة بالاستهلاك بغير الاذن فيمزر والحال هذه والله اعلم (سئل) في بكر صغيرة
زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شئ واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده
ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه من المهر ويقول وكلى ابن عمها
قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على حرهم واكلهم للمهور من
فهل للمرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما سألوه من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض
عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه تمتد فيؤخذ من تركته ان كانت
وقول الرجل وكلى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم
على المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم زجر الجهال عن مباشرة مثل
هذه الافعال والله اعلم (سئل) في رجل اخرج فرسا من زرع فافتزها ذئب هل يضمن ام لا
(اجاب) ان ساقها بعد اخراجها ضمن وان لم يسقها بعده لاعلى ما هو المختار وعليه الفتوى كافي الاخلاصة
والنزاهة وجامع الصولين وغيرهما والله اعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فردّه
على بائعه بيب

مطلب اخذ لآخر
سكيما بغير اذنه
فاقتطعت
مطلب اذا استهلك
مصانا مشتركا بضمن
قيمتة من خلاف
جنسه
مطلب اذا استهلك
شئ من مهر بنت عمه
ثم مات يؤخذ من
تركته
مطلب اخرج فرسا
من زرع فافتزها
ذئب
مطلب لا يضمن
مستحق الثور
المشترى ان ردّه
على بائعه بيب

على تأتد ثم طهر له مستحق هل له ان يصنع المشتري ام لا (احاب) ليس له ان يصنعه لانه يرى
 بالردة على النافع العاص والله اعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة وسلمها ثم ردها
 المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له هل ملك عبده
 هل لقيه الشركاء ان يصنعوا الذي اشتري وتسلم ثم رد ام لا (احاب) ليس لهم تصمييه وهم يحرون
 بين تصني البائع او الذي هلكت عبده حيث لم يادبوا والله اعلم (سئل) في احبى دمع ناقة
 آخر مدعى الاياس من حياتها هل يقل قوله ام لا ويصنع (احاب) في الاحبى احلاف تصحيح
 ودوى في الصبيان وعنده صحيح صاحب الخلاصة وعنده ونقل في جامع الفصول رافرا للدوائر
 وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود انه الاستحسان عليه القول قول المالك في بي الاياس عيه
 والبيعة على الداع فاداه لم يتم وحلب المالك من قيمها يوم الدع والقول في الصلة للداع عيه
 والله اعلم (سئل) في رجل تعدى على حمل آخر واحده من منزله بغير ادبه وحله حملا من الحطة
 فمتر به وعرض نسب ذلك هل لصاحبه ان يمسك الحمل ويصنع المتعدى ماقص من قيمته ام لا
 (احاب) نعم له ان يمسكه ويصنع المتعدى القصاص والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجلين اختعا
 على عصب ثور واستهلكاه فبص المالك احدهما قيمته هل له ان يصنع صاحبه الذي استهلك الصب
 ام لا (احاب) نعم له ان يصنعه ذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) في ببيعة بين شخصين تعدى عليها
 آخر وحرثها بغير ادن الآخر ثم زال العدى ومكنت اليما هضحة ثم مات خنق ايهما هل يصنع
 حصاة شريكه ام لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعه ثم زال العدى (احاب) حيث كات في يده على
 وجه الحطبة لحصة الشريك يروى الصالح زوال التعدى كالمودعة وان كات في يده على وجه العارية
 لها لا يزول ما لم يردتها الى الشريك والله اعلم (سئل) في اب قص مهر به الصغيرة ومات بمحلا
 هل لها ان تقابل الورثة به ام لا (احاب) لا يصح الاب بموته بمحلا فلا مطاله لها في التركة والله
 اعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وعصها من يداحد الشركاء مدعى ان له
 عليه دبا او ثقا على عادة الجهال فولدت ومات الولد عبده فهل يصنع قصاص قيمة الام ام قيمة
 الولد ام كليهما ام لا يصنع واحدا منهما (احاب) يصنع قصاص قيمة الفرس والولادة ولا يصنع
 عبده قيمة الولد حيث لم يمتد عليه ولم يمتد به طله والله اعلم (سئل) في رجل اوسق فرسا
 مشتركا على دين له بعد احد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك رد هامة فقال على رد هامة ولا تقابلوه
 ان صاعث عبده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم ام لا (احاب) نعم يصح ويصنع
 وهذا من باب العين المصونة وصيها صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله اعلم (سئل)
 في رجل له في فرس عشرة قرار يربط باع مهاجمة لآخر وسلمها فباع هذا لآخر لآخر العشرة
 قرار يربط وسلمها مع واحد من متاحها ثم هلكت عند هذا لآخر فهل يصنع المشتري الاول قيمة
 حصة النافع التي هي الحصة قرار يربط وعلى من عبده النافع رد حصته في الموحود معه وضمن ما هلك
 من العدى ام لا (احاب) النافع الاول يصنع من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس
 لعدى الكلي بالتسليم والتسليم وحق النافع المذكور في النافع بقدر القرار يربط الحصة في الام باق يطلبه
 من هو في يده ان باقيا فعيه وان هالكها فبصان قيمته ممن شاء من المشتري وتسلم او باع وسلم لو حود
 انقص المرحب للضمان وان كان الرواد في باب العصب غير مصمومة لان محله ادا لم يقع عليها عصب

مطلب باع حصاة
 في فرس مشتركة
 فردها المشتري ثم
 باعها لآخر وسلمها
 فهل ملك

مطلب دمع ناقة آخر
 مدعى الاياس من
 حياتها

مطلب احد الحبل
 بغير ادن صاحبه
 وحمله فخرج نسب
 ذلك

مطلب عصا ثورا
 واستهلكاه

مطلب اذا استعمل
 احد الشريكين
 الهمة بغير ادن
 الآخر ثم مات بعد
 ذلك لاصهان عليه
 مطلب مات الاب
 بمحلا لمهر ابنته
 الصغيرة

مطلب عصب فرسا
 حاملة مشتركة من
 يد احد لشركاه ثم
 ولدت ومات الولد
 ونقصت قيمة الام

مطلب اوسق رجل
 فرسا مشتركا بدين له
 بعد احد الشركاء
 فقال من عليه الدين
 ان صاعث فعلى

مطلب له في فرس عشرة قرار يربط باع مهاجمة لآخر فباع المشتري العشرة لآخر وسلمها مع واحد من متاحها ثم هلكت

مطلب من حدة امرأة رجل يحنس حتى يردّها أو يموت في الحنس ﴿ ١٤٨ ﴾ مطلب في رجلين خدعا امرأة رجل

امادا عصبها من يد العاصب فصب في مصوبة على عاصب العاصب كما اوحت في بعض الخواص
 فأنزل والله اعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل وانما هو قريبها وفرق بينهما وبين زوجها
 فهل يحرم على ردها ام لا (احاب) يحرم على ردها لعلها قال علماؤنا من خدع امرأة رجل حتى
 فرق بينها وبين زوجها يحنس حتى يردّها او يموت في الحنس فله في بيع العطار عن الخلاصة
 وعبرها والله اعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وفرق بينهما وبينها فادبا يلزمهما (احاب)
 يحنسان حتى يردّها عليهما او يموتا كاصرحه في الخلاصة وعبرها ذكره في بيع العطار في كتاب الحايات
 ولا يشبهه في وجوب العهر عليهما لانه في كل مصيبة ليس فيها حد مقدر وهذا من هذا القليل
 والله اعلم (سئل) في قاص ظلم امر ترحابه الموكل باحد ما يسموه بمحصولا ان يأخذ من رجل
 مالا لا وحده لا حده فاحده هل يصح الا اعدام العاصي (احاب) يصح الترحاب الا اعدام لعدم صحة
 الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يصح الا امر لا سيما اذا كان المأمور لا يخاف من لو لم يقتل امره
 او كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا والله اعلم (سئل) في رجل عصب حطة
 واستهلكها ثم صالحه زوجها على درهم مبيعة فبعها في الحنس قبل الفراق ثم اقرصها للعاصب فهل
 يجوز الصلح المذكور والعرض المبرور ام لا (احاب) نعم يصح الصلح والحنس هده ونطالب
 العاصب عما استقرصه ويحنس اذا امتنع والله اعلم (سئل) في رجل عصب الودعة من المودع هل
 للمودع ان يخاصه ام لا (احاب) نعم له ان يخاصه والله اعلم (سئل) في رجل تجارى امرص
 مرارعا حطة وشعر او دودة فروع ذلك في ارضه وسائر المزارع فاسأله اهل الحرب ووسع
 النجاري يده على فقره وحقاره وورعه وصار يستعمل القر في الحرث والديان مدة ست سنوات
 حتى مات النجس وقضت قيمة النجس فهل يصح النجاري قيمة الهالك وقضات قيمة النجس وما سألوه
 من حله وليس عليه سوى مثل ما اقرصه ام لا (احاب) نعم يصح النجاري قيمة ما هلك من القر
 وما قض من قيمة ما في يوم عصبه وعليه رد ما تسألوه له من العلال وعلى المزارع مثل ما اقرصه
 من الحطة والشعر والدرة والله اعلم (سئل) في رجل له غلول فزرع فيه قربة فغلها له
 رجل هل يصح ام لا (احاب) لا يصح فقد ذكر في جامع الفصول وغيره ان من حل رباط
 دابة لا يصح لعدم الاصابة الى فعله وهذا عمر له والله اعلم (سئل) في رجل اتى تراب مصصه
 في ارض رجل حتى صار كوما هل يعرض عليه رفعه منه ام لا (احاب) يعرض عليه رفعه
 ونجليه من ملك الغير والله اعلم (سئل) فيما اذا صادر الوالي حماسة فقالوا للرجل خالصا
 من مصادره فرفع عنهم مالا هل يرجع عليهم ام لا (احاب) نعم يرجع عليهم اذا ائتم بهم
 قالوا له ذلك وانه دفع عنهم له مالا لا خلاص لهم الا به على قدر رؤسهم والله اعلم (سئل)
 في مستضع باع صانعة النجس وقص ثمنها وحلفته ان يشتريها بثلث على المستضع بعد حلفه الصانع
 فان فيها غلثا واسمان عليه شرطى مثله احده من ارضين قرشاقفرا فهل هي من ماله ام
 من مال اصحاب الصانع فقدر صانعتهم (احاب) هي من ماله لامن ماله لا من ثمنها لانه لم يخلط الثمن صار
 مستهلكا له وثبت الصانع في دمه فالأحد من ماله والصانع مقرر عليه والله اعلم (سئل) في رجل
 مات عن وريثة وتركه وبعضهم عاتب فأخذ دو قهر وعانة من التركة مالا عصبها عليهم هل يختص به
 الخاصر فيصن للعاتب حصه ام يكون على الكل (احاب) هو على الكل ولا يختص به الخاصر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الصانع لخصه العاتب والله اعلم (سئل) في رجل له في ارض وقف

يحنس حتى يردّها
 عليه
 مطلب اذا امر العاصي
 ترجمانه ان يأخذ من
 آخر مالا بمروحه
 فالصانع على الرجلان
 مطلب اذا استهلك
 حطه فصالحه رها
 على دراهم فصبها
 في الحنس ثم اقرصها
 للعاصب صح الصلح
 والقرص
 مطلب للمودع ان
 يخاصم عاصب
 الودعة
 مطلب تجارى امرص
 مرارعا حطه
 فرفعها ثم اسأله
 اهل الحرب فوسع
 التجار يده على
 فقره وورعه
 مطلب رجل له غلول
 فزرع فيه قربة
 فغلها آخر
 مطلب التي تراب
 مصصه في ارض
 رجل
 مطلب اذا امر جماعة
 رجلا ان يدفع عنهم
 مال المصادرة يرجع
 عنهم
 مطلب اذا باع المستضع
 الصانع وحلفته بها
 ماله فعلى المشتري عليه واحد منه بعض سواهم يكون من ماله

مطلب اذا احد متعل من التركة مالا يكون على الكل

حصة حريثة نحو قبر اطين هل له ان يخرجها جميعها ويستاعها دون اخوات العبيد ام ليس له الا بقدر حصه (احاب) نعم

بم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف البدن لا عدد ذلك ويبيع شرعا ان يبيع زياده * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا ويارب خير الدين راض حمله * يرحك امدادا لله الهالكا والهالما ما فيه الصواب لطالب الاخوات بمعنى بالهداية سالكا سلبا من الاقات برصك فله * وما لم يكن ترصا في الدين تاركا

(سئل) في منافع المنة للاسعال اذ مالك بعد مده سين هل تطل احره تلك السن عوته ام لا (احاب) لا لسئل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان ولها عوته بسبل الاعداد والله اعلم (سئل) في دى ثب عليه اى فى ساحة للمير محاوره للملك سر ادى مالكمها فاداه بلزمه شرعا (احاب) بلزمه رفع سانه حيث امكن ملاصر ونصر ساه غيره بان لا يكون مراكا عليه نصفه وسلم الساحة لما لهما فارعة عن سانه والله اعلم (سئل) في شجرة ونشون هلكت وب من مروقها اعصال فعهدها وحل بعلط مراكها فانثرت بما ركرها باهل الخفرة فندى ركر ام لرب المروق ام لهما (احاب) الخفرة لا ركر لها بما ملكه له في الخاوى الراهدى (ج) وصل عصبه شجرة غيره وهو ما قطع من عصبه او فشر من لحافه لوصول به الشجرة فاعر الوصل فهو له والشجرة لهما ساهها اسمى وذكر احوالا اخر لكى الفل ينشئ اهدا الدول اذ الاصل قاء ملك المالك ولا وجه لملك مال الغير عمل هذا ونقل عن اسرار نعم الدين العلامة ما نقله عصب شجرة غيره ودفعت رأسها فركر عصبه في لحافه او شها وركره في عصبها في موضع القطع فانثرت لى النص والخفر لا ركر العاصب وعنه مستها غير مفطوعة وقبلة ثمرها دون الركر ان صالح لتناول اى آدم وقبلة ارضها ان صر لها فلهما وقد قدما ما ينشئ به النفس والله اعلم (سئل) في سرار عصى في ارض سلفانية من فادها واربع

الطعة والشعر وما اشبههما من الخوب وبلا ارض شجر حروب وبخوبه ما من غير اسات احد ركر احدها لحافه من لحافه حروب له فانثرت هل لشريكه في مراوعة الخوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة ام لا (احاب) ليس لشريكه في مراوعة الخوب شركه معه فباركوه من لحافه حروب له او عصب لحافه من حروب امير كاهو ظاهر وهو مصرح به في الخاوى الراهدى (سئل) في حرث احد بهمة وحل حمل عليها آلة الحراث ملاذبه واحدها حرث آخر ودفعها لى بفعل معه سكن فاثلا هات له فريكة وحدها لى وهرت منه فحرقها بسكن فاثت من لحرقه من الصامس منهم

لهما (احاب) الدالمرسة على يد اعيان يدعيان فرب الهيمه ان يصمن من شاء منهم فان شاء من الصى فهو اى ماصن في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فطرفة الى ميسرة ولا يلزم احدا من اماره وانه اعلم (سئل) في رجل ركب فرس صديقه بعته وردتها عليه اول النهار ومات عده آخره فادعى نصيبه بسبب الهامات تركوه وهو يسكر ويقول مات بسبب آخر هل العول قوله ولاصنام عليه الا بيه تشهد عليه بمدة المدعى ام لا (احاب) لا لصنام عليه الا بيه والعول قوله بيه انما لم تمت بسبب تركوه وانه اعلم (سئل) في مقلب استولى على قريه واحدها عصا من يد مستحمها وكن من حاسه وحلا نقص ساهاهل لمستحق القرية الدعوى على الوكيل المذكور

واحدا الله منه ام لا (احاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع العاصب وقد فقر صمانه

مقلب ليس له ان يخرج من ارض الوفاء الا بقدر حصه

مقلب احر المالك المنة للاسعال ثم مات بعد سنين من غير احد الاخره

مقلب من م فى ساحة الغير بلزمه الرفع ان لم يصر

مقلب شجره ويسون هلكت وب من مروقها اعصال فعهدها وحل وركرها فانثرت وللمرء للركر

مقلب في مرار عصى في ارض سلفانية ونهاشجر حروب من غير اسات احد ركر احدها لحافه حروب فانثرت

مقلب احد وحل الهيمه وحل ملاذبه ثم احدها منه آخر ودفعها لى فهرت منه وحرقها

مقلب ركب فرس صديقه بعته وردتها

عليه اول النهار ومات آخره مطلب لمستحق القرية الدعوى على وكيل المقلب عليها

ناحاج علمنا والله اعلم (سئل) في سمية دخل الصحة الى فرصة يافع واطهر المراكبية شيئا مما بها
 فارب ونج في شأنه ذلك واشتعل المراكبية باظهار اسامهم وامتقنهم ولرحل تاحر مذاحلها ادر
 صرة فصاح عليهم ان احرحو الى باقي وسقى فاستمر واى احرار اسامهم ودخل الماء الى السبية
 من ماح الزرع وتلف فهل يلزم المراكبية صيان ماثل للناحر ام لا (احاب) لا يلزم المراكبية صيان
 ماثل للناحر وكل شيء سلم فهو للمالك والله اعلم (سئل) في الراعى اذا فرط وصن المرعى مما
 اذاع المالك اياه القحه ثم طهر وقمته من الصيان اكثر اذاع او قل ما ادعاه هل للمالك احده ام
 هو ملك الراعى محاصص (احاب) حيث صن الراعى ملك المصمون ولا حار للمالك بين رد العوص
 واحده وبين ابقاء الصيان والحال هذه لا به صار ملكا من اولاكه وتم ملكه فيه رضاء حيث سلم له
 ما ادعاه والله اعلم (سئل) في رجل اشتمل ثور آخر بعباده ففرض ومات بسبب ذلك هل يصن
 ويبرو ام لا (احاب) نعم يصن قيمته باله ما طلب ان مات عبده وان رده من نصا صن قفاه
 ويرأ فقدر ما رد كاصرح في الحاجة في الاحارة من فصل فيما يكون قصيضا للداة ويلزمه العبر والله
 اعلم (سئل) في قرية من عاده اهلها ارسال جيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يصن
 الشريك بازسال الفرس المشترك ام لا للادب فيه دلالة (احاب) اذا قلت وكان الارسال معروفا
 بينهم لا يصن وكذلك لو صاع او اكلمه دث او المرؤف عرفا كالمشروط بشرط واعلم ان حصة
 الشريك في الفرس في بنة الشريك امانة كالودعة فال في جامع الفصولين وامرا انوا ان صاحب الحظ
 سبب دابة الودعة في الصحراء هل يصن اذا طلب الادوية لها في الكس فيبيل يصن لعديه
 بالارسال وقل لا ادلومات في الاصطبل لم يصن كذا هذا بخلاف ما وصاعت او اكلمه دث صن
 للصبيح اسمى وموضوع ما به فيما لم يجر العادة فيه ولذا هل في صيان المزارع ولو ترك القر نزع
 فصاح احلف فيه الشايخ وبى ما لا يصن والفقه فيه ما مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يصن
 بالنصياع واكل الدث ايضا كالا نصن بالنف ولو لم يكن معهودا لصيان بالنصياع واكل الدث مقرّر
 والنلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عازاتهم ترجيح عدم الصيان لتعليقهم له دون الصيان
 فانهم والله اعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشريك نزع في المرعى كما هو عادة اهل المرعى فصاعت
 ثم وحدها احد الشركاء بعد اشهر ورغم انها الت حينما سبب صاعها ويريد ان يصمه حصته فيه
 هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في حين الهيمة اذا لم تنقص اياه
 لا يح فيه شيء والله اعلم (سئل) في عم اظلت درعا هل يصن مالكها قيمة ما رعاها ام لا (احاب) نعم
 يصن لو ساقا ولو قر بالاروع بحث لو شامت تساوت منه نصن القيمة لا ببعض القول فيها قول السابق
 حيمه والية على صاحب الزرع في دعوى الرأذعما بقول الصامن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حرث
 ارسالا حريمك ما فيها بعباده هو ورعا قضا واكل عليها ويريد صاحبها الاستغفار بها فبعضه من ذلك
 معتلا مان اصول قطه فاقية فيها هل يحرم على فلما وترفع يده عنها ام لا (احاب) ترع يد المعدى وسب
 كونه متعددا ان السابق اليها احق بما فيها من الطاري المعدى عليها ومن سقت يده الى مباح وهو اولى
 به وقد ابيحت ما فيها الارواع وسقت يده لهذا المباح فكان اولى به من ذي اليد المتبذرة والله اعلم (سئل)
 في دى شوكة وتلف حسب سقار حى وقف وعطل ما فيها ولا قدرة لارباب الوقف على معه لشدة
 نحره وشماونه يعلم ذلك جميع اهل ولايته واقتباصا الى بعض الجوارح وعطلها واستمر في بدى

وصول المركب
 الساحر المراكبية
 ما حراج وسق فتشاعلوا
 ما ساهم الى ان اشفاه الله
 مطلب فرط الراعى
 وصن المرعى مما
 ادعى المالك اياه القصة
 ثم طهر وقيمه اهل
 او اكثر او مثل ما دعى
 مطلب اشتمل ثور
 آخر بعباده ففرض
 ومات بسبب ذلك
 مطلب في الشريك
 او المزارع اذا ترك
 الدهمة رعى فلفت
 او صاع او اكلمه دث
 مطلب لاشي في حرم
 الهيمة ل يح
 نقصان الام
 مطلب نصن المالك
 ما اتلفت العم من
 الزرع لو ساقا
 مطلب لو روع ارسالا
 لا حريمك ما فيها
 بعباده ترع يده
 عنها لاس من سقت
 يده الى مباح وهو اولى به
 مطلب في دى شوكة
 حسب سقار حى
 وقف وعطلها
 استمرت في بدى
 الشوكة الى الآن
 ويبدم حجة الخ

الشوكه الى الآن ورهن الماطل وسدتم حقه حاصلها سادق فلان وفلان الماطر السرى مع فلان
 وفلان من الكيجرة على ان يعمروها من مالهم ويسمعوا بها وعلمهم في كل سنة خمسة عشر فرشا
 وفي لك عابه النع الفاحش فلما الحكم الشرعى (احاب) اما حصف بعض السقف فهو من قبل العلم
 والعصف وان كان قد اعاده كما كان بعد رضى من الصيان وبى عليه اتم المدوان ولم يجر ماحرة التل
 من بارخ وضع يده المادية الى الآن لان مافع الوقت مضمونه على ما حاره المحققون وكذلك
 مافع مال النعم تكون واما الملح الى سيد المعلم فلا عزم بها حتى كدما الظاهر الصيان وماد بعد الحق
 اذا الصلال وفتح الهل وواحب على حكم الاسلام رفع بداهل الاعداء وصرر بداهل الاهداء
 وتو لاهاه والايلا ماردة الامانات الى اهلها امر الله تعالى به واوجب الواجب الحريل لصاحبه
 والله اعلم (سئل) في مرس منها احد السرى عن الآخر في بوبه قصصها منه عاصب مطلب
 هل تضمن قيمة قصصه ام لا (احاب) نعم تضمن لانه صام معه والخل هذه ورأى ساقا سئل
 لو كان احد السرى يهلك في بوبى واقام معه عليه لا تضمن ولا يخلط ولا شل انه اذ انب
 معه في بوبه من معه والله اعلم (سئل) في مرسه سولها وارسلها ليل المال ومن سبب يده
 من اربوا على مسكن او مة ائح وهو احق به من غيره هل ارا رجل معها احد مرادها وركها مودة
 سبب اختيارها منه ثم رجع فرأى غيره في مسكن او مصلحه الذي كان في بصره ساهاه ارا عاهه
 ام لا (احاب) لا لو اخل هذه لشرط حقه بالرك الاحياري والله اعلم (سئل) في شخص طلب منه
 ان يخدم اسما فاستع دح عليه بذلك فقال ان خدمت اسما فعلى لوف الخاصكية حمون فرشا
 ثم خدم اسما هل تلزمه الخسوس وفيما باخذ الفطلة وسموه كسر الفضة ان هل هو حرام يكره
 مستحله ام لا (احاب) لا بل لمه الخسوس واما ما سمى كسر اعدان حرام فعلى يكره مستحله والله
 اعلم (سئل) في رجل دح شاه غيره فحدها المالك مدبوحه ويريد احد قره الداع في بغير قصص
 اشاه مدح هل له ذلك ام لا (احاب) ليس للمالك الشاه بعد احدها مدبوحه الا تضمن الداع
 قصصها الدح فبشركم كانت قيمتها وهي حقه ويسطر الى فيه ما وهي مدبوحه فيصعب ما قصته وانس له
 ان صرصر له في غير ذلك والله اعلم (سئل) في رجل عصب شاه فدعها ثم ان آخر احدها مدبوحه
 واسهلها هل لصاحبه ان تضمن الذي احدها مدبوحه فيميتها يوم عداها مدبوحه ام لا (احاب)
 نعم ثاب الشاه ان تضمن الذي استهلك الشاه بعد مدحها فيميتها مدبوحه يوم عصبها هو وتضمن العاصب
 الاول ما قصه الدح ولا يرجع واحد منهما ما قصه على الآخر وان شاه ضمن العاصب الاول
 قصصها حية يوم عصبها ورجع على المستهلك قيمتها مدبوحه يوم عصبها المستهلك والله اعلم (سئل)
 في رجل حرى من ماء المنزل فدخل في فاحورة شخص فالتف بعض فحاره هل تضمن حيرة ما تلف
 من او ما هدم من اما حوره ام لا (احاب) لا تضمن شي هلك سبل حرى من ماء المنزل ساكان
 او ما اذا صاع لاحد ففكيف تضمن ما حدث لا قتل صيان بسنه والله اعلم (سئل) في رجل
 اوسى مرة آخر مدوها ان له عليه ديانته ردها الى يته ولم تسلمها الى احد وحرحت منه وصاعت
 هل تضمن ام لا (احاب) نعم تضمن والخل هذه هل في جامع الفصول ردها الى الوديمة الى بيت
 المودع او الى من في عياله قل تضمن ويصير ادم رضى بغيره وقل لا ويصير اذ الرد الى من في عياله
 اسك رده الى المالك من وحه لا من وحه واعيان لم يكن واحدا فلا ينج شك بخلاف العاصب والمستله

مطلب مرس منها
 احد السرى عن
 الآخر قصصها
 منه

مطلب في مرسه ليل
 المال من سبب يده
 الى مسكن او مة ائح
 فهو احق به فركها
 واحد مده سبب
 اختيارها ثم رجع

مطلب قال ان خدمت
 اسما فعلى حمون
 قرشا لوف الخاصكية

مطلب اذا احدها المالك
 الشاه مدبوحه ليس
 له الا تضمن العاصب

مطلب عصب شاه
 آخر قد نجها ثم
 احدها آخر مدبوحه

مطلب اذا تلف
 سبل المنزل فساو
 مالا لصيان على احد

مطلب اذا رد العاصب
 العصب الى بيت
 المالك او الى من في
 عياله لا يرأس الصيان
 واما المودع فيه
 خلاص

مخالفاته لا سرّاً اذا الصيام ثمة كل لارما فلا مرّاً نكث ومثلثا مثلة العاصب فهو صائم على كل
الاقوال والله اعلم

فصل في السماء والاعوة

(سئل) في رجل اذى من أحد كل ليلة او فرس عصا عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك لمسلم
وقوله هذا اجل كذا وكذا فجدد فاحده قوله فاذا يلزمه بذلك شرّاً (احاب) يلزمه شأن
احدهما الحر والبيع لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي اذنه المسلم وطمع الدماء وطمعها اشد
كما صرح حوايه والثاني الصيام اذا بلغ المأخوذ كما افى به اكثر المؤرخين من علماء الحنفية فمعنا
لعماد السماء والاعوان ولا به لما حقق او علم على الضيق انقطاع النمل واحداً بالسماعة والعوان
صار كما به السلف مأسرة فوجب الصيام ولشهور ذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب
سلم من كل انسان والله اعلم (سئل) في رجل دخل من اى عم مصار من ليصلح بينهما فامرى عليه
بالكذب احدهما لمن يرمى وبسه الى ايه خرج فادماه فاحده الحاكم وصربه صرناه ولما وحده
واحد منهما لا وآداء فاذا يلزم الساعي (احاب) يلزمه ان يرمى ولا يرتكبه بما ذكره معصية الله وصيام
ما عزم من المال استحسن اذا هو سعيه وشكواه كاه الغاء في البار الحماء وهذا الذي عليه القوي
لنفع فساد الاعوة والسماء والله اعلم (سئل)

ما انما العالم المرمى سعيته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الخلع
يسى شخص لدى طم ليهلكه * فيأخذ المال قسراً ما لاربح

(احاب)

افى بضمه حدائق مذهبا * لما رواه وجهه اصوا من اوضح
لا به مثل من الى صاحبه * عمداً ليهلكه في اسوأ الرح
كما يشاهد في الاقطار احدها * وفيه من الملع الاصرار والترح
قد قاله المدحير الذين معتزوا * فادب لكن يرحى الحزم بالتح
(سئل) في رجل اثم آخر اثم الى امرأته فقد الفاحشة وبسى به لحاكم ساسه كاذبا بغير ما لاسنه
هل يصم الساعي ما عزمه المسمى به بسب السماعة المذكورة ام لا (احاب) ثم يصم الساعي والخال
هذه والله اعلم (سئل) في رجل سعى ما آخر الى دى ساسة سرفه قاتلاً ايه حط على حطى بغير ما لا
بسب هذه السماعة هل يلزمه صيام ما عزمه ويحكم عليه بشرعاً ام لا (احاب) ثم يلزمه الصيام بالسماعة
المذكورة لاسما وقد قصد اصراره وادبته بالرفع لمن بغيره مثل ذلك صار ما في بحر الزرع الى اهل
الشريعة المراء والملة الزهراء المحض مرضى في قلبه وحث في فؤاده وما كل حيلة تمنع غيرها بل
اذا استوفى شروطها ومن حملها بسمة المهر وروصا المحطوة والكفافة وامور اخرى وشروط يطول
الكلام عليها حتى يستوجب الخاطب الثاني ارتكاب المحظور ومع استيفائها الشرط اذ ارفع الى من بغيره
مع تحفه او علمه طمعه المرمى بغير الزرع وبسب الزرع العري لارتكابه الحزمة واصراره عن الشرع
الشرع يرد من الشرع والحزمة والله اعلم (سئل) في رجل سعى ما آخر لرجل من اشقاء النادية
العاديين عليه سعاية حارحة عن الشرع فمرته ما لاهل يصم ام لا (احاب) ثم له ان يصمه لانه سعى الى

مطلب رجل سعى في
احد مال المبر

مطلب اداسى آخر
الى الحاكم فمرمه الحاكم
بدر الساعي وضم
المال

مطلب يصم الساعي

مطلب يصم الساعي

مطلب من سعى آخر
الى دى سياسة فائلا
اياه حط على حطى
بغيره ما لا يصم

مطلب سعى آخر
لرجل من اشقاء
النادية فمرمه ما لا

مطلب دمی سى دمی
الى حاكم سياسة مصره
مطلب رحل له ديانة
سمى به رحل الى
الحاكم ولم مصره
بمر الساعي وحوار
اوشجاع قل
مطلب جماعة سموا
الى الحاكم رحل
فاحسد جميع ما
فى حاصله
مطلب سى تاجر
الى من بصر بالسعاية
مصره
مطلب سى تاجر
قائلانه نرى محرم
السلعين مصره
السمى اليه مالا
مطلب فال رحل
لحاكم السياسة فلان
قل قليلا
مطلب تركه طلب
الاشهاد مع امكاه
مطلب للشبعة ولو
نوكيل او كتاب
اورسل

طالع بأحد تاجر كلامه بيد حل فى قولهم سى الى طالع مصره بصر كاهو طاهر والله اعلم (سئل)
فى دمی سى دمی الى حاكم سياسة يترم مثل سعاية مصره بسب سباسة مالا هل يلزمه سبانه
لمصرته بسنه ام لا (اجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكادة كافي به خول علمنا المأخرين
حمايته ساد قال فى البرارية فال محمد بصرى وعليه القوى ذكره الراوى فى آخر كتاب الخياطين
وعره واقول ما قره للصواب لما شاهدته من عدم الخلف عن احد انال لاسما فى هذا الزمان الدجس
الحال والله اعلم (سئل) فى رحل له ديانة وعرض وياوى اليه الضيف والسافر ونومه الساس
على انبيائهم اودع عنده ماسر قريته حمله دمی به بصر من لا يحاف الله تعالى وكسب الى الحاكم
ان الماشرا كل حطيك واظم مودعه ايسا منها كذا وكذا كدنا وافرء واسره بذلك اصرار اعطيا
ونام مصره بذلك فاذا يلزمه (اجاب) يلزمه منع انواع العرير وفد حور السدا وشجاع من علمنا
فله قال لا به من بصرى بالفساد فى الارض وفى حديث كسائه فال لعمر رضى الله عنه اشئى مالمات
نمال وما لمات لا الملك فقال شر الناس المات بصرى الساعي فاحه الى السلطان بهلك ثلاثة هسوا واحاه
وامامه بالنسب اليه وهذا القدر كافى فى فقهه ومدمه والله اعلم (سئل) فى رحل من دمساط وخدمنا
فى حاصل نكا وليس به اثر يدل على انه نريك له وله حاصل نكا به كذا فعنده واحد جمع ما هو به
ملا فى جماعة منهم عنده نكاه انه نريك له وله حاصل نكا به كذا فعنده واحد جمع ما هو به
هل بصرى سبائهم مالا حذره ام لا (اجاب) نعم بصرى سبائهم لظهور ان الحاكم العرق بأحد
ما فى الحاصل كاصر حوا به فى كثير من مثله فى مسائل السعاية ههمه من له ادنى فهم فى الفقه والله اعلم
(سئل) فى رحل سى تاجر الى من بصرى بالسعاية الكادة دلائله صرى وسدى على مصرته مالا
سبائته الكادة هل بصرى الساعي ام لا (اجاب) نعم بصرى على ما ابنى به المأخرون فطعا للسعاية
الكادة واحاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذى هو القياس الحقى وانم به وجهه لما به من جسم
مادة الفساد والله اعلم (سئل) فى رحل سى تاجر كادنا عنده من بصرى سبائهم فائلا به انه
روى فى حريم المسلمين ويسرق اموالهم الى عبر ذلك وعمر بسب السعاية مالا فهل والحال هذه
بصرى مصره المسمى به ويلزمه العرير ام لا (اجاب) نعم بصرى ذلك ويحب بصرى فى البرارية
كان السيد الامام اوشجاع يقول يثاب قابل الاعونة وكان يقضى بكفرهم قال مشايخا واحار المشايخ
انه لا يقضى بكفرهم وحوار القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى (اما حراء الذين يحاربون الله
ورسوله) الآية والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اه ومثله فى مشتبل الاحكام مجمع الصاوى
وعبرها والله اعلم (سئل) فى رحل مسكه حاكم سياسة بصرى بالسعاية فقال فلان قل ميلا قاله كادنا
هل بصرى سبائهم فلان ام لا (اجاب) نعم بصرى وبصرى سبائهم قال فى البرارية قال الاستاد
سى واش الى حليقة بان فلان مات عن ولد صغير ومال فقال الحليقة الولد اهتمامه والمال كثرة الله
والساعي دمره الله فقال السامعون الحليقة يرجع الله اه فهذا صريح فى ان قوله مات عن ولد صغير
رمل سبائهم فكيف قوله فلان قل قليلا والله اعلم

كتاب الشفعة

(سئل) فى شفع سمع بيع المشعوع فهد الى المحكمة وطلب الشفعة عبد القاصى مدطلب المواثقة قل

طلب الاشهاد على احد المصاعى او عند المسح قبل حث اصبر عن طلب الاشهاد مع تمكنه الى الطلب
 عند مصاعى تغفل شعبة ام لا وهل العول قول المشتري في عدم طلب الاشهاد ام قول الشفع
 (احاب) صرح علماؤنا فاطمة اسمى تمكن من طلب الاشهاد على النافع اذا كان المبيع في يده بعد
 او على المشتري لو كان قدمه او عند المصار المسح ولم يشهد بطلت شعبة فلو اصر عنه ومعنى
 الى المحكمة اسداء وطلب عند المصاعى بطلب حتى قالوا لو كان الشفع في طريق الحج بطلب طلب
 المواسعة عن طلب الاشهاد بئول وكلاهما ان وحده والا يرسل رسولا او كئنا ان امكن وان لم يعمل
 ذلك مع امكان ما ذكر بطلب شعبة وذلك كله منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما ما به متى اصر
 عنه مع امكانه بطلب شعبة والطلب عند المصاعى ما حر عن الطلب اى طلب المواسعة والاشهاد
 فاذا قدمه عليهما او على احدهما بطلب شعبة وليس في هذا اختلاف بين المتصافين علمت ولو قال
 المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقى وهل الشفع بطلب كان العول قول المشتري بطلب بالله انه
 لم يطلب حين لمك صرح به في مسح العار هلا عن الحسية والله اعلم (سئل) في احوالهم ارض
 معروسة ولرحل ارض معروسة مجاورة لها وطرق الكل واحدا من الرجل ارضه هل لهم احدها
 بالشفعة ولا يبيع من ذلك كونها حراجية (احاب) نعم لهم الاحد بالشفعة وكونها حراجية لا يبيع
 ذلك اذ الحراج لا يباع في الملك في الناحية وكثير من كتب المذهب وارض الحراج مملوكة
 وكذلك ارض المشرى يجوز بيعها واقتادها وتكون ميراثا كسائر املاكه فثبت فيها الشفعة واما الاراضى
 التى حارها السلطان لبيت المال ويدفعها للباس مراعاة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واصح اليد
 الذى عليها شرا او ارثا او عرضا من اسباب الملك انهما ملكه وانه يؤدى حراجها فالقول له وعلى
 من خصمه في الملك البرهان ان تحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما كرت ذلك
 لكرهه وتوعدى في ملاده ما حر صاعلى مع هذه الامة فاذا هذا الحكم الشرعى الذى يباح الى كل حين والله اعلم
 (سئل) في الاراضى التى حارها السلطان لبيت المال ويدفعها مراعاة لخاصة للمراعى من الحراج
 منها من ربع او عرس ويؤاثر ثوبها هل يتباع وتؤخذ بالشفعة ام لا واذا بيع الساء والشجر يجوز
 ام لا (احاب) سمها باطل والباطل لا يصور في شفعة واذا ساع الساء او الشجر وحده حار ولا شفعة
 فيه ولا يصح للسائق فيه حق والله اعلم (سئل) في بيت سع وله شفع اشهد على طلب الشفعة فورا
 ثم تركها شهرا فما الحكم (احاب) اعلم ان الشفع اذا اتى بطلب المواسعة والتعريض واخر طلب الاحد
 لا يسقط شفعته في طامير الرواية وان احر احد الطرفين المذكورين او لا سقطت لان الواجب
 على الشفع اذا علم بالبيع ان يشهد على الطلب فورا فان اشهد على المشتري او عند العقار او على
 النافع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بمصدق وان مات الطلبين ثم لا يسقط بعدهما على طامير المذهب
 وهو الصحيح الذى عليه الفتوى وان اضى بعض علمائنا بسقوطها بالآخر شهرا طروحه عن طامير
 الرواية واقفا اعلم (سئل) في سفل فوقه علوس السفل هل لصاحب العلو احده بالشفعة ام لا (احاب)
 نعم له احده بالشفعة قال في الحامية علو لرحل وسفل لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفل
 مانع صاحب السفل مفعله كان لصاحب العلو ان يأخذ السفل بالشفعة لان السفل متصل بالعلو فكانا
 حارس اسمى والله اعلم (سئل) في علو مشترك مع مفعله مانع احد الشريكين ثلثي العلو فهل للثريك
 الاحد بالشفعة ام لا (احاب) نعم له ذلك قال في الحامية صاحب السفل بالشفعة بالعلو احق من الحصار

مطلب توحيد الشفعة
 في الارض الحراجية
 لا يباع مملوكة وكذا
 الشريه بخلاف
 اراضى بيت المال

مطلب اراضى بيت
 المال لا يجوز بيعها
 ولا شفعة فيها

مطلب برك طلب
 المواسعة او العرس
 بسقط الشفعة وكذلك
 ساحب طلب الاحد
 شهرا على طامير
 المذهب

مطلب لصاحب العلو
 احده السفل بالشفعة

مطلب صاحب السفل
 احق بشفعة العلو
 من الحار في قول ان
 سبعة الخ

في قول ان حصة اذا لم يكن للحار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في صن الملو وعلوا
الشعنة في السمل بالملو بان له حق التعل وفي عكسه الاتصال به تلم الاحكام فابهم والله اعلم (سئل)
في رجل اشترى من احب ما يخصه من سقار هل لاحوته المشاركن له في الاحد بالشعنة معه ام لا
واذا قلتم لهم الاحد هل تكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤسهم وهل اذا طلب الحصص ولم يطلب
الخص الاخر لعدم رعته اولبعته تقسم على عدد رؤس الغالبين فعلم ام لا (احاب) هذه المسئلة
ذكرها اس وهان في بطنه قوله

ومن يشتري دارا شيئا وعيره * شمع على عدة الرؤس تقدر
وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا احتجع الشعفاء بالشعنة بينهم على عدد رؤسهم ومن لم يطلب
عدة عدما ولا يحسب ومن كان سائلا لا ينظر ولا يوقف له نصيب اد العائ ليس له نائب واذا حصر
وطلب مستويا شروط الغلب يتحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرة في رجل اشترى
دارا وهر شيئا بالحوار فطلب حار آخر فيها الشعنة فلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار له
بالشعنة والنصف بالاشراء قال اس وهان وهو مهو به لو لم سلم اليه الدار كان منها نصيب اه والله
اعلم (سئل) في حاكورة من جماعة ارضا وعمراسا باع احدا الشركاء حصته في الاحد الشركاء هل
لنصيب الاحد بالشعنة على قدر الحصص ام لا (احاب) نعم تقسم الحصص على قدر رؤس الشركاء
والمشتري كواحد منهم وقد قال اس وهان

ومن يشتري دارا شيئا وعيره * شمع على عدة الرؤس تقدر
يعني اوارسا لا على قدر السهام عدما والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكل والده
الشرعي جمع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار العالاية الحاراية في ملكهما المارث
من ولدها المملومة بحدودها الارومة اشتراه شرعيا لمعاج وقول وتلم وتسلم ثمن معلوم من القروش
حل وقوس ثم بعد ذلك حصلت بين المتابعين اقاله شرعية وقامح لعقد البيع فهل تسمح الاقالة
المذكورة للشمع من احد الحصة المذكورة بالشعنة ام لا تسمح وسواء كانت الاقالة قبل قضاء العاصي
بالشعنة للشمع ام بعد قضاءه (احاب) الاقالة لا تمنع الاحد بالشعنة لانها بيع في حق الشمع فاحداها
بعد الاقالة بالشعنة وقد صرحوا جميعا في باب الاقالة ان المسع لو كان عقارا فسلم الشمع الشعنة ثم تقايلا
باب بقى له بالشعنة لكونها بيما حديثا في حقه كما به اشراء منه الحاصل ان الاقالة توجب للشمع
حق الاحد بالشعنة عدد من حصة رحمه الله تعالى فكيف تطل حقه فشمع ثمانية في المسع معها
بالشعنة حيث توفرت شرائط الغلب والله اعلم (سئل) في شخص له في ساحة فراط واحد اشترى

من شريكه فيها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله حار فطلبها بالشعنة هل له ذلك ام لا شعنة له
مع الشريك المشتري لكونه شركا في صن المسع وذلك حاره (احاب) لا شعنة مع الشريك ولو اقل
سهم ولو لم يطلب وشراؤه ممن عن الغلب والله اعلم (سئل) في دار نصفها من ثلاثة ايام واهم
ونصفها لعمهم باع الم نصفه لاحي والايمان ليس لهم حدة ولا وصي ولا نصيب لهم العاصي وسبا
ومضى على البيع مدة اربع سنوات وطلعت يتيعة من الايمان وسكتت عن طلب الشعنة فمقتلت
شمعها بالسكوت كما فقتلت شعبة امها به فهل اذا نصب العاصي وليا يتيمن العاصي يكون له طلب الشعنة
لما والنصف المسع بها وكذلك اذا باع احد اليتيمن له احده فطلبها بالشعنة دعاه للعرض حتى
يباع الاخر ويغير في طلب الشعنة ام لا (احاب) اعصم ارا لم يكن له وصي ولا اب ولا احد فهو

مطلب الشعنة على
قدر رؤس الشركاء
لا على قدر اصنام

مطلب يقسم المسع
على رؤس الشركاء
والمشتري كواحد
منهم

مطلب الاقالة لا تمنع
الشعنة بل توجبها
ولو سلمها قبل الاقالة
مطلب اشترى شريك
من شركة الدار
المشركة وله حار
فطلبها بالشعنة
لا شعنة للحار مع
اشريك المشتري

مطلب اذا لم يكن
للمعير اب ولا وصي
ولا احد يوصي
العاصي له قبايا أحده
بالشعنة والا فهو على
شمعته حتى يباع

على نفعته الى ان يبلغ فادام له الشفعة وادام نصيب القاضي له قبا فله الاحد بالشفعة له قبل بلوغه ولا يبيع
 مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله اعلم (سئل) في حاوثة اشتراء متولى
 اوقف من علة المسجد انهم وقطعت مصفاة الوقف منه فباعه الباطر من رجل مائى عشر قرشا
 ما دون الحاكم الشرعى فى ذلك وكتب به مك وفيه شهادة شهوده اذما بانها صعب القيمة وتوت
 ذلك لديه والحكم موحى مائت عده مخصر شيعه وطلب احده بالشفعة بوجهه الشرعى فقبل
 الحكم بالاحد راد المشتري ثمانية قروش على التمس الاول لجهة الوقف فقبل للبيع اتأخذ بالشرى
 فقال لا فهل او لا يجوز هذا البيع ام لا واذا قلتم يجوز فهل تحب فيه الشفعة ام لا واذا قلتم بالشفعة
 فهل يسقطها فقله لا آحده بالشرى ام لا واذا قلتم لا فهل تلزم الريادة الشيعى ام لا تلزمه واذا قلتم
 لا فهل يلزم المشتري ام لا (اجاب) صرح قاصيحا في فوارى محوار بيع ما اشتراه المتولى من علة
 المسجد على الصحيح واه لا يصير ومما وحيث اصل به حكم القاصى بوجهه ارتفع الخلاف وقطعا
 محوار البيع واذا صار البيع تمت حق الشفعة لان حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ولا تنقطع بالشفعة
 فقول الشفع لا آحده بالشرى اذ لا يلزمه الريادة وانما تلزم المشتري فقط فان جمع اصحاب المتون
 والنسرح والفتاوى صرحوا بان الريادة فى النفس لا تلزم الشفعى لانه استحق احدهما المسمى
 قبل الريادة فلا يملك اتصال حقه التام فلا ينشئ المقدرى حقه كالا يتبر غديدها المقدر لما يلحقه
 بذلك من الضرر ويلحق به فى حق المشتري لان له ولاية على همه دون الشفعى وهذا ظاهر
 والله اعلم (سئل) فيما يعمه الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كحقوقصة فلو س جعل قدرها وضعت
 بعد النقص او حاتم به فص محمول القيمة او صرة حصة او شعيبر او نحوها فتخلط فى اخرى قل
 ان نصبر معلومة هل هى موحبة لاسقاطها فى هس الامر ام لا وهل اذ ادعى الشفعى العلم بكمية الفلوس
 عددا او ماله صة يكون القول قوله فى ذلك ام لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الحاتم وقدر الصرة
 كيلا او غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله ام لا واذا قلتم القول قوله هل هو باليمين ام لا وهل
 اذا اتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافهما الشفعى بل ادعى مقدارا ميبا يشكك به بما يقول
 ولا يلتصق الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم ام لا وهل اذا كان الحاتم مشلا وموجودا يجب احضاره
 ليقوم ام لا وهل بانهم الحاكم ترك طلب احصاءه مع علمه بوجوده خصوصاً الشفعى ينصرف بالمشتري
 نابة الضرر او نحوها للالحواب (اجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفعى على عدم المعرفة اما
 لو لم يوافق الشفعى المتبايعين عليه بان ادعى تمام ما فاه بأحد المسع بالشفعة ثم دعى النفس برحه كما قاله
 فى شرح تصوير الاصار عن الظهيرية ومطامره عدم لزوم اليمين على الشفعى لان المتبايعين لم يديعقدرا
 معلوما ليرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه وهذا وقد علت المستنة بتدبر الحكم
 على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفعى لهما على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك
 قال فى الصمرات ثم يستهلكه من ساعته وفى الدور والعرور ومتى التورر وضع الفلوس بعد النقص
 وفى الظهيرية وقد هلك فى يد النافع بعد القاصى فعلم منه انه اذا كان قائما تعين احصاءه لا يمكن الحكم
 وان الحاكم ترك طلبه مع علمه بوجوده بانهم لم يتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال فى مسع المعارى آيت مقولا
 عن الظهيرية ان المشتري عقار ابراهيم حر او اوقع المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك
 فى يد النافع بعد القاصى فالشفيع كيف يعمل قال القاصى الامام عمر بن ابي بكر يا احدا اذار بالشفعة ثم

مطلب ما اشتراه
 الناس من علة الوقف
 يصح بيعه فيؤخذ
 بالشفعة وما راده
 المشتري على النفس
 لا يلزم الشفع

مطلب الشفع بأحد
 الشفعة مما يدعى من
 النفس بلا يمين لو احتال
 المتبايعان على اسقاط
 شفعة ويكرهها
 القاصى احصاءه ليعلم
 قدره ان يقا

في عطى الثمن على رعيه الا اذا تم للشعري زيادة عليه انتهى وكان قد دل اولاً وبني ان الشعع اذا قل
ما اعلم قسمة المولوس وحى كذا ان يأخذ بالدرهم وقبضها فقال هـ او هذا ما بين المائتين يعني وافق تحت
المعول وقد علمت الاحكام المسئول عنها والله اعلم (سئل) في عتقه عر مائة اشترى وحل من اهلها
دار معها مقابل داره ولها حار ملاصق فهل حق الشععة له ام يشتركان احاب يشتركان لان حق
الملاصق مؤخر عن الشريك في حق الميع وهما فيه سواء اذا طرئ مشترك والحال هذه والله اعلم

مطلب اذا كانت الحقة
غير مائة و بيعت
دار فيها يشترك
الملاصق مع المقابل
في الشععة

كتاب الفسحة

(سئل) فيما اذا استأجر صفاء موقوفاً من دار استجارا شرعياً ثم بهياً مع مالك الصف الآ خر لدى
الاصح في سكن جميع الدار مساواة ورأى القاضي ان يتدعى المستأجر بسكته سنة وان يسكن مالك
الصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر الصف الموقوف عن السنة الثانية ونفى ساكنا
في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها لصاحب الصف المالك فالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد
ذلك المسأجر سنة ونصف سنة بعد ان وقت منه مهياةً بينه وبين وكل مالك الصف مضامرة على
ان يسكن سنة اشهر ومالك الصف بعد هاتئ اشهر وسكن المذكور الاشهر السنة ولم يسكن مالك
الصف الى الآن فما الحكم الشرعي فيما حص صاحب الصف المالك من السكن فالمهاياة المذكورة
في هذه الصورة (احاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على
الوجه المشرع لان المتكلم على الوصف ان يبيع مالك الصف عن الاسراع فجميع الدار في يوم
هو خارج عن تسليم جميع المثل خصوصاً مع فساد احارته فالشروع عداني حبيبة ورحمة تعالى ولان
الاحارة لارمة من الحاسين والمهاياة غير لارمة منهما والمهاياة لا تسطل بالوث والاحارة تسطل
به واذا كانت لا تسطل بالوث فكيف يملكها المسأجر المذكور ولو ملكها لاستدعى عقد الاحارة
ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرار من وجه مادية من وجهه والمستأجر لا يملك
ذلك ولاها حوت استحصا بالضرورة الانساع بالملك المشترك اذ لا يتأتى الانساع بها كما كتبت
صغير وما نبت بالضرورة يتقدر تقديرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا احارة
اما السكن فلم يدع صحة المهاياة من المستأجر وبين المالك واما الاحارة فلم يدع تقوّم المنافع فلا عقد احارة
وان فلما ان الاحارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط مخنئها فقاء المقنود عليه وهو الاسراع ولم يوجد
ثم ان وجدت قبل حللك الحقود عليه تلحق ويلزم المقدار الذي وقتت عليه المهاياة لا ان تدعيه قال
في الكافي لو استأجر الشهر كله ورياده ثلاثة ايام لا يريد الا آخر ثلاثة ايام انتهى وهذا على ان المنافع
لا تنقسم الا بالمقدار عدما ولا بعد في ايراد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر احارة للمهاياة من ماطر
اوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان وقتت منه الاحارة بعد السكن المذكور فكذلك لا شيء شرط
صحة الاحارة بالمعجزة وان وقتت الاحارة قبله فله قدر المشرط لا ما اراد عليه وان وقتت في اثناء المدة
المشرطة فله قدر ما بقي لما ضرر ان عقد الاحارة للمعجزة يتجدد شيئاً شيئاً على حسب حدوث المعجزة
وهذه مائة ومن له المام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله اعلم بالصواب (سئل) في دعوى

مطلب اذا تمهاياً
المستأجر لصف
الدار الموقوف مع
المالك فالمهاياة غير
صحيحة الا اذا احار
الماطر قل السكنى
وان بعد اولا وان
في الانشاء فقدر ما بقي

مطلب دعوى العاطف
بعد ساء الشر يكسب
مسموعة

العطف في الفسحة بعد ساء احد الشريكين هل تسمع ام لا لو حو دالسا (احاب) تسمع لما في التاتار حانية
فلا عن الدخيرة فاسم قسم دارا بين اثنين واعطى احدهما اكثر من حقه عطفاً ونفى احدهما في نصيبه

قال يستعمل القسمة من وقع ساؤه في قسمة غيره ومع قسمة ولا يرجعون على القاسم قيمة الساء ولكن
يرجعون عليه بالآخر الذي احده منهم انتهى والله اعلم (سئل) في العس وطيل اقسما شيئا ثم بلغ
الغليل مصرى في صيب هه هل يكون احارة ام لا (احاب) نعم يكون احارة كما صرح به في حوامر
الماوى والله اعلم (سئل) في محدود مشتمل على اربعة عقود متعاقبة لرجل نفسه ولا آخر ربه
ولا آخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمة وصاحب الربع التالى باقى هل يحجر العاصى الا بى
على القسمة اذا طلبها شريكه ام لا (احاب) نعم

نعم يحجر العاصى الذى هو مجتمع * جامع اهل العلم والحال ما رجع
ولم رخصا قائلان امتناعه * ليجمع كل ملكة في الذى جمع

والله اعلم (سئل) في رجل مات عن روجه وثلاثة بنين وبنين وترك اصطلاهل للاحد السن
ان يختص بممته دون بقية الورثة ام لا (احاب) ليس له الاختصاص به ومع شركائه بل اذا طلبوا
المهاية احسوا الى ذلك واداءوا القسمة وكان كبيرا يمكن قسمة احيوا فان ادى بعضهم يحجر
على ذلك لصيل كل دى حق الى حقه والله اعلم (سئل) في رجل يتعاطى العلالة توفى وترك قرا
وارسا وكرو وما ودارا وكان اذن لو اذن من اسأله ان يتعاطى امرها ونصرى عليها قبل وفاته ورصيته
بقية الورثة ان يستمر على تصرفه فتم وعزم ولحقها عزم بسبب ذلك هل يكون عليهم قدر حصصهم
ام لا (احاب) نعم يكون عليهم قدر حصصهم والله اعلم (سئل) عن قسمة العسولى هل يتوقف على
الاحارة ام لا وهل يكون الاحارة فيها بالفعل كفى البيع ام لا (احاب) نعم يتوقف على الاحارة وتكون
بالفعل كما يكون بالمولى وقد صرح علماؤنا بان كل عمد يصح التوكيل فيه يتوقف عقد العسولى فيه
على الاحارة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله اعلم (سئل) في امرأتين بينهما دار مشتملة على ثلاثة
بيوت متساوية سكا احدهما سكس في بيتين واخرى في بيت وتقاتلها بحقها في البيت الثالث الذى
بيدها هل لها ذلك بحيث لو رعت امرها الى العاصى وطلت التهاوى هل يحبسها القاصى الى ذلك
فيجعل البيت الثالث منهما مهابا لهدمة مده ولهده مدة ام لا (احاب) نعم يحبسها العاصى الى ذلك ويجعل
البيت الثالث لهدمة مده مملوطة ولهده مملوطة ويقرع بينهما طيبا لقلوبهما والله اعلم (سئل) في عقار
مشترك بين اثنين تقاسمه خمسة تراص ونقص كل واحد منهما ما حصه القسمة الشرعية واقر كل منهما
استوى حقه مما هو مشترك بينهما والآن يريد احدهما قصها ويدعى العس الفاحش فهل له ذلك
بعد اقراره بالاستيلاء كما ذكر ام لا (احاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيلاء للمساومة
كما صرح به علماؤنا فاطمة وفي قول لا تسمع ولو لم يقر حيث كانت بالتراصى كالسك فكيف
مع الاقرار بالاستيلاء والله اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالراعى بينهم محصور
جماعة واشهد كل على هه بالاستيلاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقص بطلب احدهم قصها
بعد ذلك ولا تسمع دعواه العس الفاحش في ذلك ام لا (احاب) نعم تصح القسمة بالراعى بل هي
أكد منها قصه القاصى بشهادة اقرارهم على صحة دعوى العس في الوجة التالى دون الاول اذا لم يقر
بالاستيلاء وادانته بالاستيلاء لا تصح دعوى العس مده مطلقا والله اعلم (سئل) في دار عليها
عوارص سلطانية وملاكها متعاونون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها
ام على قدر رؤسهم (احاب) الرامة المقررة على الخانات اعاضى على الملك فتكون قدره

مطلب تصرف الغليل
بعد بلوغه احارة
القسمة
مطلب اذا امتنع
صاحب الاول عن
القسمة يحجر عليها
مطلب اذا طلب
الشركاء المهاية
احسوا واداءوا طلبوا
القسمة الخ
مطلب اذن لو اذن
من اسأله في حياته
ان يصرف على
منزوكته ثم مات الخ
مطلب قسمة العسولى
يتوقف على الاحارة
بالفعل او بالمولى
مطلب ثلاثة بيوت
مشتركة بين امرأتين
سكنت كل واحدة
بيتا فاذا طلت
احدهما المهاية في
الثالث تحاب
مطلب اذا ادعى العس
الفاحش بعد القسمة
والاقرار بالاستيلاء
لا تسمع دعواه
مطلب دعوى العس
في القسمة بعد
الاقرار بالاستيلاء
لا تسمع وان قبله ان
بالتراصى فكذلك وان
بالقصا تسمع
مطلب تقسم الرامة على قدر الملك ان كانت لحظ الاملاك وان لحظت الاصل على عدد الرؤس

كما صرح به في الاشياء والنفائز ان الرامات ان كانت لحظ الاملاك بالقسمة على قدر الملك وان كانت
 لحظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقرع عليها الولو الحى في القسمة ما اذا عزم السلطان اهل قرية
 فاصا تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من قبل الاول لان السلطان وتبها على الخانات
 وهي الدور والله اعلم (سئل) في رجل وقف دارا له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله
 تعالى هل تستمر عوارضها عليه ام تدور عوارضها عليها ايجادارت وتؤخذ من يقول غلثها او وقف
 ام لا (اجاب) قد تفرز ان الرامات السلطانية حيث تماقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك
 وان تماقت بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض متعاقبة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها
 ايجادارت ولو وقت فاذا طلبت طلبت عن غلثها ترجع اليه ملكا كان او وقفا والله اعلم (سئل)
 في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها وارصها هل اذابيع زيتون مهاتبعه الغرامة لكونها
 على ذلك ام لا (اجاب) نعم يتبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسب قايهم صرحوا ان الرامات
 السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي
 بحسبها لانها لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النوائب
 السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهو النفس كان مأدورا
 والله اعلم (سئل) في ارض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتويا وآخر صيفيا
 ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك ام لا (اجاب) ليس له ذلك
 وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها بالكلية والله اعلم (سئل) في غراس وبناء بعضه
 وتب وبعضه ملك هل يقسم جبرا لطلب احد الشريكين (اجاب) ان امكنت المعادلة قسم جبرا
 امام طالق القسمة فلما صرح جوابه من انه يجبر الآتي عليها في متحدة الحسن سواء كان من ذوات الامثال
 ام لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الحسن ولا ما يتبدل منفعته بالقسمة كالرعي
 والحمام واما القسمة ليشير الوقف عن الملك فقد كثرت النفل فيها ومن صرح بها صاحب البحر
 في شرح قوله ولا يقسم والله اعلم (سئل) في اخوين بينهما كرم اقتسما مناصفة بالرصاص بينهما
 من غير قضاء قاض فاحمل احدهما ما وقع في سهمه خفت اشجاره وخفت آثاره والاخر اعتنى به
 باصلاح ارضه وشجره والتردد اليه باكرته وبقرة فاستغلظ واستوى ونجا بمشينة فالق الحب والنوى
 فازدى في عين اخيه ويريد نقض القسمة لياخذ لنفسه سهمها يشتهي فهل يمتنع ذلك عليه شرعا ام لا
 (اجاب) يمتنع عليه ذلك والخال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة انها اذا كانت بقضاء
 القاضى وظهر غيب فاحش تفسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي احتلفوا ذكر في ادب القاضى
 من شرح الامام الاسيحي ان دعوى الغيب في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كافي البيع وقال
 بعض المشايخ تسمع كالمكانت القسمة بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى قاضيجان وقال الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغيب وله ان يبطل القسمة كالمكانت بقضاء القاضى انتهى وهو
 الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من اصحاب الشروح والفتاوى فلم يمتنع ان القسمة بالتراضي الزم
 منها بقضاء القاضى ووجهه ان الغيب في البيع لا يوجب التفسخ فكذا لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي
 والقضاء مجر فلم يقع الرضا فله دعوى الغيب فكيف تفسخ القسمة في واقعة الحال وقد تغير المقسوم
 من حال الى حال والله اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فاصاب امرأته منها بيت وجعل طريقه

مطلب العوارض
 السلطانية التي على
 الاملاك تدور عليها
 ايجادارت

مطلب اذا بيع شجر
 وعليه غرامات
 سلطانية يتبعه

مطلب الجبايات توزع
 على زارع الشتوي
 والصيفي بالمعادلة

مطلب يقسم البناء
 والفرس الذي يعضه
 وقف وبعضه ملك
 جبرا ان امكنت
 المعادلة

مطلب اذا اقتسما
 كرم ما و اراد احدهما
 نقض القسمة لضعف
 نصيبه بعدم اعتناؤه
 لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغيب
 الفاحش في القسمة
 مسوعة ولو حصلت
 بالتراضي

اخرى اعدت فزادت السلوك بما فعل شركؤها الى طريقة محددة اذ قامع وكذلك قبل القسمة
 على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في كتاب الاقسام ان الاستطراق من الطريق القديمة
 ويريدون منها من السلوك في اعدية لما الحكم الشرعي (احاب) حيث حمل طريق البيت عند
 القسمة طريقة اعدية لم الاستطراق منه وبطل الاصل السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل
 في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك كان كذلك وصار وجوها عن الاتفاق السابق
 فلا يوسع لهم المانع من السلوك في القديبة والله اعلم (سئل) في شريكين في كرم اقتسموا مائة
 واستحق رجل نصفه شيئا فاصالحا على شيء منه ثم ادعى احدهما بطلان القسمة والشركة مباعدة
 فبأنه يريد تحديد القسمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولاحظ
 للآخر منه ما الحكم (احاب) المسئلة على حسب اقواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على
 كل واحد منهما خيرا شائع كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورصى كل غناق بالقسمة فدهب
 لدلالة ذلك على رضا كل غناق به والاستقرار على ما تقدم فلا تنقص وان كان قد وقع الاستحقاق
 على الكل دفعة واحدة فلها الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما بيده استمرت القسمة
 ولا تنقص منه وان لم يقع الرضا على شيء فلهما مسح القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تارما
 في ذلك فصال احدهما فاحرمنا البقاء على القسمة وانكر الآخر فاليقين على المسكر واداصر
 من المسكر الرضا بالقسمة صريحا ودلالة امتنع عليه المسح والله اعلم (سئل) في ورثة اقساموا
 ركة ثم ادعى احدهم بعد القسمة دينا هل يسمع دعواه وتقتل بته وترد القسمة ام لا (احاب)
 نعم يسمع دعواه وتقتل بته وترد القسمة الا اذا هل قية الورثة قضى ما يخص من الدين من ماله
 كما افاده البرارى في كتاب القسمة والله اعلم (سئل) في رجل ارثين عقارا ومات الراهن
 والحال ان الرهن من حلة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين
 ام لا واداءتم لاهل بسفل الرهن وبصيله المطالبة في التركة ام لا (احاب) لا يسقط الدين وله
 المطالبة في التركة وقد اصح الرهن والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجلين بينهما مال اقتسماها
 بالتراضي وحمل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجع قسمته هل تنصح القسمة ويلزم المال المحمول
 مع الاوكس ام لا (احاب) نعم تنصح القسمة ويلزم المال والله اعلم (سئل) فيما ادعى احدا لشركاه
 في الدار المشتركة بغير ادن قية الشركاء ما حكمه (احاب) ذكر علما وان ادا غنى احد اشريكيين
 بغير ادن الآخر فبطل رفع ساء قسم فان وقع في صلب الناي فيها والا هدم ولا يجزى اءادا لم يمكن
 القسمة او لم يرضيا بها فبطل الهدم والله اعلم (سئل) فيما ادعى احدا لشركاه في الدار بساء بغير ادن
 القية سقم مشترك من الدار ما حكمه (احاب) لا يملك الباى رعه ولا يرجع قية ما لقيه له بعد
 الرفع ولا مخر العمال اذ العمل لا يتقوم الا بالمقد كما هي عليه في البرارية وفي التاتار حاية فلا
 عن الناصري حافظ بين اثنين انهم في احدهما بغير ادن صاحبه كان متطوعا اذ لم يكن لهما عليه حذوع
 وان كان لهما عليه حذوع يجمع صاحبه عن وضع الجدوع حتى يأخذ نصف ما حق في الحدار اسنى وامة
 اعلم (سئل) في متقاسمين ادعى احدهم بعد القسمة ان المورث استهلك له علة قريته وسعى ذلك هل تسمع
 دعواه ام لا (احاب) تسمع دعواه لاساس قسم دعوى الدين لامن قسم دعوى الدين اذ موح ذلك ثبوت
 القية في الدماء والمثل والاقدام على القسمة لا يجمع دعوى الدين والله اعلم (سئل) في وصي ادخل علة

مطلب اتفاقا قبل
 اقسمة على ان يبرر
 لعيب احدهم
 طريق وورث القسمة
 على ان يملك من
 الطريق القديمة
 فطلب اقسما كرمنا
 مباعدة فاستحق
 رجل نصفه فصالحه
 على شيء منه فاراد
 احدهما تحديد القسمة
 فادعى الآخر ان كلا
 صالح عن حظه
 فطلب تسمع دعوى
 احد الورثة الدين
 بعد القسمة
 فطلب اذا اقسام
 الورثة الدار المرهونة
 والرهن من حلتهم
 اصح الرهن
 ولا يسقط الدين
 فطلب اقسما على ان
 يدفع احدهما الآخر
 دراهم زيادة على
 نصبه
 فطلب على احد
 الشركاء في الدار بغير
 ادن القية
 فطلب الاقدام على
 القسمة لا يسمع
 دعوى الدين

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى احدهم الكرم لنفسه واعماله لم يعلم بها علة كرمه هل تسمع دعواه ام لا (احاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم (سئل) في العمار الذي لا يقل القسمة كالطاحونة والحمام والسماء وغير هالذا احاب الى مرمه واهي احد الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا ام لا (احاب) اذا انى الشريك العمار والحال هذه فمرهما شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقية البناء بقدر حصته كالحصص في جامع الفصولين وحمل الفتوى عليه في التولوا الحية قال في جامع الفصولين مرميا الى ماوى الفصل وامرا من طاحونة لهما اهن احدهما في مرميها فلا ادن الاخر لم يكن متبرعا ولا يتوصل الى الانقاع صيب نفسه الا به اسهى ومثل الطاحونة والسماء اذ الطاحونة مثال لما لا ينقسم لانه حكم خاص بها كاهو ظاهر واذا اردت تحقق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب ومأمل واحذر رلة القدم فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في المقار اذا امتنع من تعبيرة الضرورى هل لشريكه ان يعمره ويصم بدع عليه الى ان يدفع له ما عمره على ما يحصيه فام لا (احاب) المصرح به في كتب ائمتنا ان المقار اذا اهدم لا يحمر احد الشريكين فاريده على تعبيرة ولكن يبنى الآخر رادن العاصي ويصم عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شريكه بماله فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى العاصي يحصيه حتى يستوفيه كسنة الراهن والمنهين والله اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين رجلين عرس احدهما الارض المذكورة ويريد ان يختص بالعراس دون شريكه فهل يكون ما عمره مشتركا بينهما ام لا (احاب) ان عرس لغير اده لنفسه فالعراس له ولشريكه ان يكلفه فله الا اذا طلما قسمه الارض فادامت وان وقع العراس فيها والاقبل وان وقع بعضه في حصه وبعضه في حصه الاخر فواقع في حصته فامر به اليه وما وقع في حصه الاخر فله ان يكلفه فله وان عرس ناده لهما او اطلق فهو مشترك بينهما وان عرس للعارس فهو له وكان مستمرا لحصة شريكه في الارض وحكم المستعير للارض للعراس مذكور في غالب المتن والله اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين احد الشريكين على صاحب من سطحها عليه لنفسه رادن شريكه ثم اقتسمها بالعراس فوقع العلية على ما صاب الاخر بالقسمة هل له وفيها عه حيث لم يشترطا في عقد القسمة للماني حتى فرار العلية عليه ام لا (احاب) له رفعها اذا لاني مستعير لحصة شريكه للساء وقد علم ان للمعير ان يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي على عليه في سهم الآخر ولم يشترطا في القسمة له حق القرار عليه وفي الاشياء على احدهما رادن الاخر فطلب رفع سائه فسم فان وقع في صيب الباى والا هدم انتهى والقيدهم الا دن لماله ما لا دن هل يصير مشتركا ام يكون للماني لالا به قيد احتراى فاهم وفي مشتمل الاحكام نقلا عن حواهر الفتاوى ان مسوا دارا فوقع الحوص في سهم والمسيل في آخر ان لم يشترط في القسمة فالصاحب المسيل ان يجمع احرار الماء انتهى الحاصل ان السطح الذي عليه العلية ملكة الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في اقسمة حق القرار عليه فله ان يكلفه رفع سائه والحال هذه والله اعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة وبلاصفه ارض لهما يعمر عليها بالحلة يعرف بمجودوها الارضة اقتسمت مع شريكها الكرم فقضاء العاصي وتقاضا وتصرفا بعد ان قص كل ما حصه بالقسمة ثم احتلها فادعى الرجل ان الحلة في داخل صبه وادعت المرأة عدم ادخال الحلة في القسمة وام المابقة على الشركة فالحكم الشرعى (احاب) اذا اقام الرجل بينة على ملاذ على حكم له به واذا لم يقيم بخالفان وتصح القسمة بينهما

مطلب ادعى احد
الشركاء الكرم لنفسه
بعد ادخال الرضى
عليه في القسمة

مطلب اذا عمر احد
الشركاء مالا لا يقل
القسمة بعد امتناع
القصة لا يكون متبرعا

مطلب لا يحمر الشريك
على عماره المقار ويعمر
الاخر رادن العاصي
ويصم عن شريكه
الى ان يستوفى

مطلب عرس احد
الشريكين ويريد
ان يختص بالعراس
دون شريكه

مطلب على احد
الشريكين رادن
صاحبه علية على
حاص سطح الطاحونة
فاقتسمها فوقع
العليقة في نصيب
الاخر

مطلب كرم مشترك
وعامة ارض
مشتركة اقتسما
الكرم فادعى احدهما
دخول الارض
في نصيبه

ثم يسبقا لها ان شاء الله تعالى في المع وهو طاهر والخال هذه والله اعلم (سئل) في احوال شأ
في الاعمال سواء وحصلت لكهما شأ فانتا لكبير منهما ولد فاحد في العمل مع عمه واراح
والده مدة سن واحد والده سئل في مصالح امرية شحا ويتصرف الصنف الديري
لا العمل والآن يريد ان يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين
ولاحه الثلث فهل له ذلك ام لا وقسم ايضا ويمنع الاس ميا لوالده (احاب) ليس له ذلك
وقسم ايضا بين الاحوين ولاسهم لاولد المني لايه والخال مادكر والله اعلم (سئل)
في رجل له سون وسات اعد لسكاهم اما كن شي وكان يقسم العله عليهم في حال حياته مات
احد المن في حياته وله اولاد ثم مات حدهم فارادوا ان يأخذوا ما كان يأخذه ائوهم هل لهم
ذلك ام لا (احاب) ليس لهم ذلك الا يلزم من اعداده لسكاهم الملك لهم فيكون الاماكن من حله
مترك فمقسم على فرائض الله تعالى ولم يرض الله تعالى لاس الاس مع الاس شي ولا يلزم ايصام
قصة العلة ملك المسئل كاهو طاهر والله اعلم (سئل) في جماعة افسوا دارا واصل كل غناها منها
فاستحق على ائوهم طريق نصفه لجهة وقف فالحكم الشرعي (احاب) تفصح القصة وتسايف
لان المقصود من القصة مكمل القصة باحصاء كل منهم نصيبه وفعل اسباب تفصح حق كل واحد منهم
نصف غيره وشرط القصة عدم فوت القصة بالقصة ولا بد من اقرار نصيب كل واحد بطريقه
في الارض والدار وشربه في الارض ولذلك اذا قسم ولائهم مسيل او طريق في ملك الآخر
لم يشترط في القصة صرف عنه ان امكن والافصح القصة والله اعلم (سئل) في اخي عم تقاسما
كر وما رصاهما واشهدا على افسهما شهودا بذلك وثبت ذلك عندنا بالحكم الحقي شهادة شهوده
وكتب بالمقاسة والاراء العام بينهما مك وتسلم كل ماحصه واكدنا على افسهما به متى افسهما
على الآخر شي بمقابل ذلك او نكت عن هذه القصة يكن عليه البدر الشرعي حصون ديار ادها
نشرى به ربا لاسرا ح مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى احدهما به سق هذه المقاسة بين ائوهم
وان اياه وقف ماحصه عليه وارر من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفهما فلان
وايه اشهدا على نفسه انه وقف ماهو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصي المدعى من غير مدع
شرعي يدعى بالوقف واحضر شاهدين من شهود المقاسة الاول شهدا بمدعى فعل هاتان الحكم
الحقي فهل هذه الدعوى مسدوعة مه وما ترتب عليها من شهادة شاهدي القصة الاولى صحيح ام لا
(احاب) لا تسع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لأمور كثيرة منها السامس من المدعى والشاهدين
فالمدعى لسق مقاسمه لحصه وقد صرح الرباي وغيره بان الادماع على القصة اغتراف مه ان المقسوم
مشرك واما الشاهدان فقد صرحوا انه اذا كتب في الصك ماهو موجب للاقرار وكتب الشاهدين
شهد بذلك ثم ادناه مدع فشهدله هذا الشاهد لا قبل له اقرار فيكون بالشهادة الثانية متاقضا
كافي جامع للتصويل وسيره ومنها ان ما في صك الوقف من شهادة شاهديه لعمولاهما شهدا به اشهدا
به وقف ملكه ولم يشهدا به وقف وهو يملكه في الزارية وغيره لو شهدوا به اقراره اشهدا به وقف
هذه الارض وقتا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا قبل ولو قال امع مادكر ما وكان مالكها قبل فلو كان
الواقف بمعه موخودا واشهدا به وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كاهو طاهر ومنها عدم

مطلب احوال حصل
نكسها سياتي ثم كبر
لائدهما ولد واحد
في العمل مع عمه
واراح والده والآن
والده يريد احد
الثلثين

مطلب لا يلزم من
اعداد الاب لاولاده
اما كن لسكاهم
اولقسم عليها عليهم
الملك

مطلب اذا افسوا
دارا فاستحق طريق
نصيب ائوهم تفصح
القصة

مطلب اذا اقتسما ثم
ادعى احدهما ان اياه
وقف عليه كذا وكذا
لا تسع

مطلب الشهادة على
اه امره وقف
هذه الارض غير
مقسولة الا اذا قل
وكان مالكها

المسمى الذي نسمع منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المعلق
 شهادة الوقف ومنها انه لا نسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة
 والبرارية ومنها ان الوقف ليس يحكموا بل وانه ليقبل عليه الرهان بالدعوى على القول به وهناك
 امور احر فيها اختلاف بين العلماء فالخالف ان العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة
 بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المتروحة الصادرة ولها والله اعلم (سئل) في احوين قاسما
 عهدهما كراما واشهدا وتصرف لهم فيها حصصا بالمقاسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداوله
 الايدي ومضى على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الاخوان على دى اليد ان جميع الكرم المقسوم
 لهما لا شيء فيه لعهدهما وان مقاسمتهم لم تصادف محابها هل يسمع دعواهما بعد المقاسمة والاشهاد ام لا
 (اجاب) لا يسمع لما صرح به قاضي حيان والربطى والعمادى والبرازى وكثير من علماء سمن ان الادماء
 على المقاسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الربطى ولو ادعى احد المقاسمين للركبة دسا في الركبة
 صح دعواه ولو ادعى عينا ماى سب كان لم يسمع دعواه اذ الادماء على المقاسمة اعتراف بان المقسوم
 مشترك والله اعلم (سئل) في ارض بين اثنين قايماها وكس الكاسب في وثقة المقاسمة فكان
 ما حصل ريدا الهبة القليلة وعرضها تسع قصبات والحد الفاسل شجرة ومان والآن التبرك الثاني
 يقول ريد ليس لى الا هذه الزماتة وزيد يقول ليس لى الا سبع قصبات فهل العبرة بالقصب المحدود
 او لشجرة الزمان (اجاب) العبرة لما تشهده اليه فان اماماها بعدا لشهادته من تقبل بينه كل منهما
 في الحرم الذي بيد صاحبه لا به خارج وبينة الخارج اولى وان اماما احدهما بينة فقط تقضى له وان لم يتم
 واحد منهما بينة ثمالا وتزادا كما في البيع لانها مسئلة اختلاف المقاسمين في الحدود وقد صرح بها
 في اكثر الكتب ومنها منع العباد وان كان قل الاشهاد على النص محالفا ونفسح المقاسمة والله اعلم

حديث كتاب المزارعة

مطلب الاقدام على
 القسمة اعتراف بان
 المقسوم مشترك
 فلا يسمع دعوى احد
 الشركاء ان ملكه

مطلب في اختلاف
 المقاسمين في الحدود
 مطلب دفع لآخر
 نورا على ربع الخارج
 حثرت عليه ايمانهم
 محرم

مطلب الخراج ادا
 لم يس له شيء من
 الخراج يستحق احر
 المثل
 مطلب وحلين لكل
 منهما فدان اشتركا
 على ان مبدرا يكون
 بينهما

مطلب في رحلين قال
 كل منهما الا احر
 مازعه بسدرى
 وقرى يكون ماسمة

(سئل) في رجل دفع نورا لآخر على ربع الخراج حثرت عليه ايمانهم محرم عن العمل فردّه
 الآخر على صاحبه قل الزرع هل يستحق به احره المثل لعمله في الايام المذكورة ام لا (اجاب)
 نعم يستحق ذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل حثرت رحلين ولم يبين حصتهما من الخراج
 هل في الثلث او الربع فهل يستحقان في الخارج شيئا ام لا يستحقان فيه شيئا ولهما مثل احر عملهما
 من الدراهم (اجاب) لا يستحقان في الخارج شيئا بل لهما احر المثل لعملهما من الدراهم فيطرئكم
 بساخر مثلهما للحرث من الدراهم فيحب والحال هذه والله اعلم (سئل) في رحلين لكل منهما فدان
 اشتركا على ان مبدرا يكون مشتركا فدرا على هذا الوجه وقت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا
 (اجاب) يكون مشتركا اذ كل منهما صار مخرسا من الآخر والقرص على الوجه المشروع صحيح
 وان كان قرص المشاع فقد صرح في الحر في كتاب الهبة انه صحيح ولئن كان فاسدا فقد قررناه
 بسلك فاسد العقود سالك صحيحها تأمل والله اعلم (سئل) في رحلين تنازعا في الزرع وقال كل
 منهما الا احر مزارعته سدرى وقرى فهو لى ولك ماسصة ورضا على هذا الشرط بقراها
 وندرها هل كل شيء رزاهما يكون مشتركا بينهما سواء ام لا (اجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون
 كل مخرسا للاخر نصف مازرع واذا تنازعا في الدر القيا قاصدا وان راد لاحدهما نذر يطلب

ساحه صفة والله اعلم (سئل) في رجل قل لبيد اروع سدرك كذا حطة على ان الحارح مني
ويك واساويك ثلثا مدرا من حطتي فردا على هذا الوجه وسرق حطه القائل فلم يقدر على
هذا الدرد هل الذي روع او لا يكون فيه وبينه ام لا (اجاب) نعم يكون بينهما وعلى بدل اعرص
والله اعلم (سئل) في فلاحس هل كل واحد منهما للآخر اروع سدرك ومهما روعه فيسا نصفان
فردا على ذلك هل يكون الحارح بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكر احدهما ذلك وادعى انه اروع
لعه حاصه لا لشركه ولم تقم عليه منه يكون القول قوله جيبه ام لا (اجاب) الحارح بينهما نصفان
قال في الدراره فان هل للعامل اروع في ارضى سدرك على ان الحارح يسا نصفان فالزراعة حائرة
والحارح عن مائثر طوا يكون الدرد فرسا المزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفواي
وهذا صريح في ان مزارعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على السطر ومن انكر ولا يثبت حصه
لعنه اليقين والله اعلم (سئل) في رجل اشتركا في الزراعة فاقعا على ان من احدهما قرا وعمل
وبدرا ومن الآخر قرا نصم الى قرة وبدرا يصم الى بدرة فردا كل واحد بدرة مسفلا
ملاحظ هل الشراكة محيضة ام لا والحارح لصاحب الدرد (اجاب) الشراكة غير محيضة والحارح
يتبع الدرد والحارح من يدرك لربه اما لو افعالا ان ما بدرة احدهما بينهما ويرجع عليه نصيب
من الدرد فالكل بينهما وكذلك اذا وحد الادب بالزرع مشتركا نصير الآخر مسقرا يحصل
الشراكة وقد قل شحنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي في فوايه عن قاضيخان ثلاثة احدوا
ارضا بالنصف ليرعوها سدركهم شركة فباع واحد منهم فردا انسان نفس الارض حطه وحصر
الثالث وزرع النصف شيئا قالوا ان هل ذلك مدين الشراكة لحطه بينهم ويرجع الاولان على الثالث
ثلث الحطه الى بدراها والشعر بينهم ويرجع صاحب الشعر عليهما ثلثي الشعر الذي بدرة
وفي بعض الكركي وفي القائل حطط الحطه الحطه لنس شرط لصعة المراساة والله اعلم (سئل)
في ارض كرهها جماعة على وجه الشراكة منهم فلما كان اوان الزرع ورعها بعضهم بغير اذن الباقي
فلما تب الزرع قالوا لمن لم ياذن ادفع اليها فقد حصصك من الدرد والزرع بنينا فاحلهم الى ذلك
هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا ام لا (اجاب) نعم حيث ترمصوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم
قل في جامع الفصولين ارض بينهما ورعها احدهما ومن فتراصيا على ان يعطيه الآخر نصيب بدرة
ويكون الزرع بينهما لاني ان يب اشئ خبث تراصوا على ان يعطيه قدر حصته من الارض
بدرا مديت الزرع حار وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله اعلم (سئل) في اكار ترك
القر زرع ليلافصاعت والمادة بين اهل تلك القرية مطردة بالرسال القر ليلافترعى وحدها
هل يصح ام لا (اجاب) لا يصح والحال هذه في جامع الفصولين في صان المزارع والمعامل ولو ترك
القر زرع فصاع احلف به المتنازع وبقي ما لا يصح اه يعني اذا سار فوذلك تحت لا يثبت مثله
نصيبا فيما بينهم والله اعلم (سئل) في رجل دى ارض وقر وبدر زرع في ارضه سقر وبدرة
واعانه اكاره مع حطة من التان واحلما صاحب الدرد يقول الزرع ردعي سدري والاكار يقول
هو مشترك زرعه سدرك للشراكة هل القول قول الاكار ام قول رب الدرد جيبه حيث اصا على
ان اصل الدرد من رب الارض (اجاب) القول قول رب الدرد جيبه والحال هذه والله اعلم (سئل)
في قس زرعه انسان في ارضه سدرك وعاب عن قريته سقرت الارض وحل طامعا في احد ثمرته

لسيه اروع سدرك
على ان الحارح بينهما
واساويك ثلثا مدرا
من حطتي فردا
فسرق حطه القائل
يكون الحارح بينهما
مطلب في رجل قل
لا اروع سدرك
على ان الحارح يسا
واذا ادعى انه روع
لعه حاصه ولقول له
جيبه
مطلب احصا على ان
من كل منهما قرا
او بدرا فردا كل
واحد منهما بدرة
مستعلا
مطلب ثلاثة احدوا
ارضا بالنصف
ليرعوها سدركهم
فردا انسان نصها
حطه والآخر
نصفها شيئا
مطلب اذا رعى
الزارع مع الآخر
بعد سات الزرع ان
يعطيه حصه من الدرد
ويكون الحارح
سهما
مطلب ترك الاكار
القر زرع فصاع
نصفها
مطلب اعان اكار
صاحب الدرد وادعى الشراكة في الحارح

صاحب الدرد وادعى الشراكة في الحارح مطلب زرع انسان في ارضه قضا حثت رجل الارض طامعا في احد ثمرته

هل يستحقه آخره أم هي للذي زرع سدره (احاب) هي الذي زرع سدره ولاحق للحارث فيه ولا حرة لعمله لانه يتبرع في العمل والحالة هذه والله اعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرت احدهما الارض عليه وقام باموره حتى اتم نيران شريكه هل ينظر بينهما لتا صله ام هو للذي كرت وهل له في مقابلة حتره وقيامه احرة ام لا (احاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم (سئل) في رجل استرح من آخر ارضا ورعها المربع قطعا واستحل ثمرته فابساها الراهن ورعها درة على شجر القطن فثمر القطن فهل ثمرته ملك للمرتفع ام للراهن (احاب) القطن لمن ورعه اذ هو ثمر ملكه فان شجره ملك لمرأه المرتفع لا للراهن رابع الدرّة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وكنار وامرأة الصغار بها الكنار من امرأة غيرها ورعت المرأة في ارض مشتركة وفي ارض غير مشتركة هل الرورع للمرأة ام للثركة (احاب) ان ورعت من بدر هبها فالعلة لها خاصة وكذا ان ورعت من بدر مشتركة بين ارض الكنار بين ارض وصي الصغار وعليها الصغار لثل حصصهم من الدر وان بادهم والكل في عيال المرأة ويحسمون العلات ويا تكون حصة فالعلة مشتركة كافي الراوية والله اعلم (سئل) في ميب مات عن روعة واولاد منها ومن غيرها ورع اس كبيرهم ورعا صغيرا درة وقطعا بدرها اشترا بدرهم من الثركة وذلك بين ارض كرت الورثة وبين ارض الحاكم والوصي على الصغار هل العلة الحار حقه للثركة على حكم الثركة ام هي للراعي خاصة (احاب) هي للراعي ولا شيء فيها لبقاء الورثة كافي الراوية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها الدر والله اعلم (سئل) في انكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الثركة فيه هل له فيه حصة ام لا (احاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب الدر كما هو مذكور في الولو الحجة وغيرها وللانكار احر مثل عمله والله اعلم (سئل) في رجل له ارض بها شجر قطن اشترك مع آخر على ان يعمل معه بقرمهما عليه مضافة هل يصح ام لا (احاب) لا يصح لشرطه عمل رب الارض فالخارج لرب الشجر وعليه للاح احر مثل عمله وعمل غيره والله اعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة ارض فيها شجر قطن اشتركوا على ان يجرنوها على قنارهم وعمل فهل تصح هذه الثركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط ام لا يصح الثركة ولكل ما خرج من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر ام احرة مثله (احاب) لا يصح هذه الثركة ولكل واحد منهم قطعه الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفسد له والله اعلم (سئل) في شجر قطن من ثلاثة اشتركوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بقرمهم ويكون القطن مقسوما على الستة هل يصح ذلك ويقسم بعض كذلك ام لا يصح والقطن لثلاثة الاول (احاب) لا يصح الثركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للاحرين ولهم احر مثل عملهم بقرمهم والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل مرار في ارض بيت المال والوقف والبيار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ارض وب هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين ام لا وتسق في مثالا من المتاع في اللاحقة فيها ولا شيء للاح فيها (احاب) المراد في الارض السلطانية والوقف او التبار لملك الارض وانما هو احق بمقتضا من غيره حيث لم يكن حاشا ولا مطلقا لاهلها بل يصير بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه البيت من المال ما يحتاج العلماء وتسق في يدان المزارع ويكون القطن للسته مطلب ادا مات من في يده ارض بيت المال او الوقف او التبار فاللاحق بها الذكر من اولاد

مطلب شجر قطن بين اثنين ادا كرت احدهما الارض لا يستحق بمقابل شيئا مطلب اشترك الراهن الارض بعد ان ورعها المرتفع قطعا وثمر في يد الراهن مطلب درعت الروحة الارض ملاذ الورثة وفيهم صغار وكنار مطلب اشترى احد الورثة بدرهم من الثركة بدره ورعها بلا ذمهم مطلب اذ لم يشترط للانكار شيء من الخارج فله احر مثله مطلب ارض بها شجر قطن لرجل اشترك مع آخر على ان يعمل معه مضافة مطلب ثلاثة لكل واحد منهم ارض وفيها شجر قطن اشتركوا على ان يعملوا ويحسمون الخراج بينهم مطلب ثلاثة اهلهم شجر قطن اشتركوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم

حيث كان صالحا كما كان أبوه على وجه الاحية من الغير والله اعلم (سئل) في قرية يروع ارضها
 المار اعون الحقة وهي وقف اوسلمانية ورحل من اهل القرية واصل يده عليها مدة سبعين
 يروعها او يدفع ما هو اوسع من الحقة طلقها عن ابيه بحيث ان مدته ومدة ابيه عليها تريد على
 اربعين سنة ويريد رحل ان يرفع يده عنها ويرجعها مدينا ان له فيها حصة هل ترفع يده عنها
 ام لا وتلك المدعى رفع يده عنها (احاب) لا ترفع يده عنها في الحاقوى الراهدى والقبيلة له
 حق اسرار في ارض وقف اوسلمانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمس له حق
 الاسرافاد بعد ان روى (ع) ثم قل وصلى الله عليه قول (ع) احوط ودا كان هذا بين له
 حق الفرار فانك المار اعون الذي ليس له حق الفرار وهو المسمى بالكر دار وهو ان يحدث المزارع
 في الارض سدا او عراسا او كسا بالراب صرح به مال اهل الحاقوى المعترة والكتب الصحيحة
 المشتهرة وبه علم حكم اراضي ملاذ التي يابدى المزارعين فافهم والله اعلم (سئل) في فلاح مزارع
 في ارض سامانية او وقف فاحقة ورحل عنها وتركها اختيارا قبل القرية غيره وعرض فيها ما كان
 من له الادن واطعم العرس ورجع الفلاح ويريد ان يرفع يده العارس عنها ياخذ عرسه هل له
 ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كدار وتركها بالاختصار سقط حقه وكيف
 اذا تركها وليس له فيها كدار والمزارع انما حقه في الاشغال بما مادام يشهد بها بالزروع والا سماع
 وهي تركها سقط حقه وحار لكل مزارع ان يروعها فاحقة حيث ادله بالصرح والدلالة ارفع
 الى ما قاله الراهدى في الصمد والحاقوى يظهر لك ذلك والله اعلم (سئل) في ارض قرية موقوفة على جهة ر
 يد كل شخص من اهلها طائفة منها يروعها بسهم معلوم من الخراج يؤديه كل سنة لجهة الوقف
 هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحد منهم ان يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزعه او يبرسه
 ام ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المنصرف فيه مدة
 السنين المتوالة ام لا (احاب) لا يسوع لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في يد الآخر وادافعه
 احدهم للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما سبله ولغيره ومن سقت يده
 الى صاحبه هو الاولى به وقد ذكر علماء فروعنا كثيرة داله على ذلك كسبله النار ومشكلة الاحتطال
 والاحتشاش والاستثناء ورأب صريح القل لعلباء الشامية في هذه المسئلة انه لا ترفع يده
 عن الارض السلمانية المدة للزراعة فاحقة بغير وجه ككوه حاسا او عارضا معللين بما ذكرته وليس
 شئ من فواعدا ياباه والمزارعون في اقليمه على ذلك والله اعلم (سئل) عن الارض السلطانية او الوقف
 الى لها مزارع معتاد عليها وله يد ساقفة على مزارعتها فاحقة المعهودة فيها اذار يرفعها غيره بغير اده
 ودفع ما عليها من الحقة هل لمزارعها ان يثاله بمحضته من الخراج او باخرة يروعها دراهم ام لا (احاب)
 لا وان قال لا يرفع يده عنها مادام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله اعلم (سئل)
 في رحل عرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى بيته الصلاة والسلام ويتنوا وصار الطائر يأخذون
 عداده مدة عشرين سنة ويريد الان نص اهل القرية ان يكلمه قلعه او يرضيه بدل الارض قائلا انها
 في ربي الذي اعزم عليه هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك والله اعلم (سئل) في رحل دمي عرس
 في ارض وقف كرم او تصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم ان الارض له ملكا او مزارعة
 هل تسمع دعواه هذه مع تصرف هذه المدة وهو مشاهد له ام لا للسمع السلطاني حليف حلاقة مديته
 (احاب) لا تسمع دعواه والخال هذه والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف

مطلب ليس لاحد
 ان يرفع ارض
 الوقف او السلطانية
 من يدم يروعها

مطلب اذا ترك
 المزارع الارض
 السلطانية او الوقف
 باختياره سقط حقه
 ولو كان له فيها كدار

مطلب قرية ارضها
 موقوفة وسد كل
 واحد من اهلها
 حصة يروعها ليس
 لاحد منهم ان ياخذ
 من حصة صاحبه شيا

مطلب يروع الارض
 اوقفا او السلطانية
 بغير اذن صاحب اليد

مطلب رحل عرس
 في ارض وقف ويريد
 الان نص اهل
 القرية ان يكلمه قلعه
 الخ

مطلب عرس في ارض
 وقف كرم او تصرف
 فيه ثم ادعى عليه
 رحل ان الارض
 ملك له

إذا لم يكن له كدر دار وهو الكس أو الساء أو الاستحار المبادة عنهم نحو المزار إذا حمل الأرض
 موضع يده عليها ليس له حق الاسترداد وفي قي يده من يده وليس لمن كانت في مزارعته
 أو غرسها أو رفع يده ويستولى عليها أديس له - بملك ولا شبه ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار
 والله أعلم (سئل) في أرض تيار قرر على هر من الأعداء وأمسأ مزارعون لهم فيها كدر دار عرس
 كثير من الأشجار واسموا أيدهم عليها عن آباءهم مده يريد على سن سنة هل لصاحب أشجار رفع
 أيدهم منها وطلع أشجارهم منها لرفعها أو ما كرهه أم لا (أجاب) ليس لصاحب أثمار رفع أيدهم
 عنها ولا نافع أشجارهم منها والحال هذه إذا لم يوصى الله من السلطان تناول الخراج الموطف عليها
 أو الحصة المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك ربع مزارعها الذين صار لهم فيها
 كدر دار عرس الأشجار والعرف الكائن منهم في سائر الأقسام والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية
 أو وقف في بذر راع مداومين على مزارعتها مده سبب هل رفع يدهم عنها بغير حجة ماداموا
 دون ثمراتها ويؤدون ما عليها أم لا وهل إذا احتار أحد من مزارعيها الفراع عنها المزارع
 آخر صالح يصح فرائعه ويسوع للمرفع له مزارعها أم لا وهل إذا ترك رجل منهم مزارعه أرسه
 أم أراحه لعل العلة المزعومة فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره أم لا مالم يكن حاشا أو أحرار
 أو بر كها ثلاث سنين متواليه (أجاب) لا رفع يدهم عنها بغير حجة أو المقصود منها متوفر ومن رفع
 المزارع صالح فعدان صالح ولم يعمل عملا غير صالح فصح ولا اعتراض عليه وللمرفع له مزارعها
 ولا رفع يده المزارعين عنها بغير حجة بأنهم لها بحث قاموا بمرارعتها وأداء ما عليها ولا حاش على
 من تركها سنة أو سنتين لعل العلة المزعومة فيها فلا يعامل بالرفع والدفع لغيره مالم يكن حاشا أو أحرار
 أو أمار كالمات ثلاث سنوات متواليات والله أعلم (سئل) في أرض وبف سدر حل يصرف فيها المزارع
 صعبا وثقوبا يؤدي ما عليها من الصيب مدة سبب لا يزارعه فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر
 ورعها بغير إذن الأول إلى هي في مزارعه هل له أن يسعدها به ويكون أحق بها من المزارع
 الآخر المعنى أم لا (أجاب) لم يلد الساقط العادة رفع اليد للاحقة العادة وحث يجب للمزارع
 من سقت يده إلى مباح فهو أحق به بالمزارع والله أعلم (سئل) فيما إذا كان جماعة حق قرار في أرض
 وبف فحلوا من قريبهم لصورة فوضع الناس أحاب يدهم عليها هل حث كان تركهم لها
 بالأحار منهم لي لصورة لا تسقط قديميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قديميتهم
 ولهم حق الاسترداد قل في الحواشي الراهدى حيث كان البرك لا اختيار لا تسقط قديميتهم ولهم
 رفع أيدي الواسعين أيدهم عما بها حيث كان البرك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية
 في بدي عطاء للمعاملة نعتاه معدة للمزارع والحصة في يدم مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
 الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعتها وركها باختياره ويريد أن يرفع يده المزارع لها حالا عنها هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالتارك والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في أرض سلطانية يدم مزارع يزرعها بالحصة المعهودة في أرض القرية مدة تريد على
 عشر سنين متعاقبا عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة سنين والآل رر شخص يدعى أنها كانت
 في مزارعة أهله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها لأمرى الأول أن الأرض
 السلطانية إذا تصرف فيها النسل وغيره يراه ولم يجمع ليس له حق الاسترداد لأن ذلك الغير لا ملك له
 في دنيا وأتاله حق الاستماع بها أن كان قدس في اليها قبله في المزارعة بها والتزلزلا خيارى لسقط حقه

مطلب في بيل
 الكدر دار الذي
 يستحق به المزارع
 في الأرض

مطلب ليس للمقرر
 عليه أرض المزارع
 أن يرفع عنها يد
 صاحب الكدر دار

مطلب يصح فراع
 المزارع لغيره وإذا ترك
 المزارع الأرض سنة
 أو سنين من غير
 رراعة لتكثر عليها
 لا يرفع من يده إلا
 إذا أراد على ذلك
 أو كان حاشا

مطلب تعدى رجل
 على من يزرع أرض
 الوقف وأحدها به

مطلب مزارع أرض
 الوقف إذا تركها
 لصورة له استردادها

مطلب مزارع أرض
 المعاملة إذا تركها
 باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره
 يزرع الأرض
 السلطانية ثم ادعى
 أنه أحق بزارعتها

في مزارعتها والثاني ان السلفان مع من سباع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية
المسموعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله اعلم (سئل) في ارض سلطانية مساحة للزراعة وضع
رحل يده عليها مده تريد على ثلاثين سهما مالها عن والده برحل يده على والده كان يباع بها
قوله واقام على ذلك فيه هل تسع دعواه وقيل بته ويحكم له بها ام لا (احاب) لا تسع دعواه
ولا قتل بنت لامرئ الاول امر مولانا السلفان بعدم سباع ما مضى عليه من الدعوى خمس عشرة
سنة والثاني ان علماء مازرحهم الله تعالى صرحوا في الاراضي التي بهذا الوصف اذ ارأى فلاحها
غيره يصرف منها فسبك ولم يسه لئلا يمدد ذلك ان استردها منه لسقوط حقه فيها بذلك ادليس
ملكه له بل حق المفعة بها مادام مزارعا فاذ تركها ساع لغيره التصرف فيها لكونها مفعلة للمزارع
الحصة والحال هذه والله اعلم (سئل) في اراضي الوقت وارضى بيت مال المسلمين اذ اعانها
المزارع الذي يبيع ررعها شتويا وصيفيا لرحل من مملوك وزكاه له بنحس احتاره يسار يبيع
ررعها الاسباع المذكور مدة سبعين ثم مات فوضع ولده يده عليها واسبع بها مدة سبعين تبلغ مدة
اسباعه واسباعه ربيعة من عشرين سنة هل للنابع او ورثه رفع يده عنها واستردادها نسب كون
سما غير صحيح ام لا لكون النافع تركها باختياره وان احد بدلا (احاب) ليس للنابع ولا لورثته
استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها ادحق المفعة بها
بنت مادام المفع يتبع بها ويبيع جانب الوقت وبيت المال مع اسباعه فاذ تركها باختيار سقط
حقه ولو كان له حق المزارع بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوي الراهدى وفي الفية في المسب
فكيف لا يسقط حقه مع عدمه والكردار ان يحدث المزارع في الارض سواء او عرسا او كسا
بالتزاد يسقط من مكان اليها والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع ثوره على
ثلاث الحارح هل تصعب هذه المزارعة ام لا والحارح كله لرب الدر وعليه اجرة مثل الثور (احاب)
لا تصعب هذه المزارعة ولصاحب الثور اجرة المثل لمعامل ثوره من حسن الدرهم والحال هذه
والله اعلم (سئل) في رجلين اشتركا في درع الشوى والسبي وتمت سنة شركتهما واحصلا
ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرت في ارض الآخر لزروع الشركة واحدهما يقول كل درع
في كرات ارضه الخاصة واحدهما يريد خمسة جمع الكرايين مسافة فالحكم الشرعى (احاب)
لا يقسم الكرايا ولكل واحد منهما التصرف في ارضه المكرونة وليس للآخر ان يشتر من له
يطلب قسمة في ارضه لان الكرايا وصف في الارض فلاحق لشريكه فيه والله اعلم (سئل)
في شريكين في فلاحه تمت سنتهما واحدهما ارض مكرونة بها قطن له قل شركتهما ادخله
عليه هل لشريكه ان يسارعه فيه وفي كرايه ام لا مزارعته معه فيها (احاب) ليس لشريكه ان يسارعه
في كرايا ارضه ولا في شجر القطن الذي ادخله عليه اذ الكرايا وصف في الارض فلا يتصور
فيه ما مراده ملك لاحد ولكل واحد منهما ارضه ثورا كانت او كرايا فاهم والله اعلم (سئل)
في ثلاثة من احداهم نصف الدنان وربع الدر ومن الآخر ثلاثة ارباع الدر منصفه
والعمل كله عليهما واحدهما لآخر من حقه فكيف يقسم الحارح (احاب) يقسم الحارح على
فقر الدر فلصاحب ربع الدر ونصف الدنان ربع الحارح وللعاملين ثلاثة ارباع مسافة
بهما ولا يستحق احد العاملين وهو الذي من نصف اعدان شيئا رائدا عن العامل الذي لا قدر له لا عمل

مطلب ارض سلطانية
سدر رحل نحو ثلاثين
سنة ادعى عليه ورحل
ان والده كان يبيع بها
مطلب مانع مزارع
اراضي بيت المال
او الوصف لرحل
فازاد النافع او ورثته
استردادها وفي هذا
المطلب بيان الكردار
مطلب اذ ادفع لآخر
ثورا على سدس
الحارح فله احر مثل
الثور
مطلب تمت سنة
شركتهما واحصلا
وكرت كل منهما
في ارض الآخر
واحدهما يقول كل
يزرع في كرايا ارضه
والآخر يريد الخ
مطلب شجر القطن
المزحود قتل الشركة
لصاحب الارض
مطلب في كسمة قسمة
الحارح بين ثلاثة من
احدهم نصف
الدنان وربع الدر
ومن الآخر ثلثة
ارباع الدر منصفه
والعمل

به في مشترك والعمل في المشترك لا يدحق به نقيض فاهم والله اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما
 ثور اشتركا في الزرع عليهما على ان يعمل احدهما عليهما وصف الدر على وصف الدر والارض
 على الآخر والخارج ثلثه لهما وللآخر فاعلا وحرحت الله ثلثا الحكم الشرعي (احاب)
 المراجعة فاسد على الوجه المذكور فالحارج منهما مناصبه يحكم الدر وليس له العمل على رب
 الارض احر عمله لعملة في المشترك ويجب على العامل احر نصف الارض اذالة وفي مناصبه كجاء جامع
 العسولين وغيره والله اعلم (سئل) في رجلين لكل ثور اهما على ان يحرق احدهما عليهما والدر
 منهما مناصبة للعامل ربع الحارج يخرج من الوسط والارض للآخر الخصة ثلثا الحكم (احاب) قسم
 الحارج مناصبة بعد احر احر الخصة للارض لهذا نصه ولهذا نصه ولا حرج للعامل ولا حصة له كونه
 عمل في المشترك والمراجعة على هذا الوجه وسدده والله اعلم (سئل) في شخص باع احر نصف فدان
 من القمح معلوم ليحرق عليه ويرزع فيه وبه مناصبه والدر بهما كذلك ويكون عمل العامل
 في مقابلة العسر بالنقص عليه على ان الهدان ان حلت من العمل سالبا اعاده الى النافع وفسخ البيع
 وان سرق او مات قطعا من العمل فعليه ثمنه المعين فطوق بكرت عليه فدان واحد من الثور وسرر
 الآخر قبل الزرع فاني نافع القمح حمار والعامل حمار آخر وهرهما ورزع عليهما الدر ساء على
 ما افعلا ورى الثور الباقي من المرس وحرحت الله ثلثا الحكم في الحارج وفي صان الدور الهالك
 وربة الدور الباقي وعمل العامل (احاب) اما الحارج فبهما نصان اسدنا للدر لاصحة الشرط
 لفساد المراجعة على هذا الوجه وبصن نصف ثمنه الثور الهالك يوم قصه وربة الثور الباقي دفعا
 لفساد قدر الامكان اذ انصاع المذكور فاسد والحال هذه ولا حرج للعامل لما صرحوا به في باب
 الاحارة الفاسدة انه لو اسر حرج لحل طعام مشترك لا حرج له ان لا يمسى ولا حرج للمل عندما خلافا
 لشافعي معلن يكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المقصود عليه حل النصف شائنا وذلك
 غير متصور لان الحل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وانما من حرجه بحمله له الا وهو شريك فيه
 يكون ما لا له فلا يحق تسليم المقصود عليه لان كونه عاملا لفسه يجمع تسامح عمله الى غيره وبدون
 التسليم لا يجب الاخر الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت وحديث واقعة الحال كذلك
 وقد ثبت ذلك في احره العامل فحقها تم رأيت كذلك في جامع العسولين في الفصل الثلاثين في المراجعة
 من المحدث والمتجيب وافق فقهي المقول وعبارته بعد ادراك ما يشه واقعة الحال وليس للعامل على رب
 الارض احر عمله لعملة كذا في المشترك انتهى والله اعلم (سئل) في احرين بالمين واهي اح احدهما نافع
 والآخر فاصر اشترك الجميع في فلاحه فكان من احدا الا حوس بدر وعمل ومن احدا حيا الاح بدر وعمل
 وقرو من الآخر بدر وقرو من الاح الثاني فخر فقط بهل هذه المراجعة فاسدة والحارج لارباب الدر
 قدر بدرهم ولا نقيض من الحارج للاح الذي منه القرف فطام لا (احاب) نعم المراجعة فاسدة والحارج
 لارباب الدر بقدر ما لكل واحد من الدر ولرب القرف احر المل لقرو والله اعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر بدر الفضة ليرزع الآخر في ارضه لعملة وقرو ويكون الثلث له وللآخر الثلثان
 هل قسم الحارج على ما اتفق ام لا (احاب) المراجعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه اصحاب المدون
 يكون الحارج كله لرب الدر وعليه احره الثلث لما في من العمل وفي جامع العسولين وكان ابو يوسف
 يقول او لا يجوز ولعله قاس على المصارمة فجعل دفع الدر كدفع الدراهم ثم رجع عن ابي يوسف

احد هما واصفه
 والارض على الآخر
 مطلب احدا رسا
 بالخصه ولكن بهما
 ثور والدر عليهما
 مناصبة للعامل ربع
 الحارج
 فقلت في شخص
 باع احر نصف فدان
 من الدر لارزاعه
 بينهما او الدر عليهما
 وصدره بالنقص في
 مقابلة عمله على ان
 الهدان ان بقي بعد
 المراجعة يرد على
 النافع ثم قبل المراجعة
 مات واحد من
 الحارج
 مطلب المسأحة لحل
 الصمام المشترك
 لا يستحق الآخر
 مطلب اربعة اشتركا
 في فلاحه ومن احدهم
 بدر وعمل ومن
 الثاني بدر وعمل
 وقرو ومن الثالث
 بدر وقرو ومن
 الرابع قرو فقط
 مطلب دفع لآخر
 بدر الفضة ليرزع
 لعملة وقرو على
 ان للدافع الثلث

رحمة الله تعالى لودع الدر مرارعة ملا من محود ولد كرأس مال المصارعة ولم يجر عند محمد وول
 محمد من سبانه معني قول ابن يوسف رحمة الله تعالى واه حسن والله اعلم (سئل) في رجل اسأحر
 حر امسه للزرع له ستويا وصفا فزرع جميع الـ وي وماب ثل الحكم (احاب) الذي نص عليه علمانا
 ان الاستحسان في هذه المسئلة ان كان وره السب يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك وتنفى المزارعة
 على سبها الى ان يستحصل للزرع وليس لرب الارض ان يأخذ الارض من وره قل ان يستحصل
 ازرع وان امسح او اوث لا يجر وسن على الزرع الى ان يتحصل نادن العاصي ويرجع ثمانه على
 او ارب في حصه وان شاء اسطى وارث العامل فيمه حصه العامل قتلا ويكون كله لرب الارض والله
 اعلم (سئل) في ارسة اسر كوا في ررع الحصة والشعر مزارعة لكل ربع فباب واحد منهم بعد
 ررع الشعر ورجع طلب حصه فسموه عنها هل لهم ذلك ام لا ويحب عليهم دفع حصته من الحطه
 والشعر (احاب) ليس لهم ذلك بل يحب عا هم دفع حصه متهما ويكون مقر صالهم ومسمو صا
 في الدر كاصرح في الرارعة وعبرها والله اعلم (سئل) في بلاء هر من اخدمه العدان ومن الآخر
 العمل ومن الآخر الدر والارض فالحكم (احاب) المزارعة فاسده والخارج كله لرب الدر
 والارض وللعامل احره عمله ولرب العدان احره عمل فداه صرح في جامع الفصولين وغيره
 والله اعلم (سئل) في العامل اذا مرص فقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآن يريد ان ي
 ان يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك ام لا (احاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطا حيث
 نص المزارعة الاولى انظر الى ما في الرارعة والله اعلم (سئل) في رجلين افعا على الزرع سدرها
 سويه في ارض بين المال في الحصة والعمل من احدهما والمر من الآخر فحصل للعامل مرص في اشاء
 العمل فطلب صاحب المرص من امة العمل المشروط على اسة فعالة اعلم ان على فترك وما حصلت
 انا من عمل على فقر المرصه بنى ويك تطر عملك فهل الخارج يقسم على قدر الدر ولا يصح الشرط
 المذكور ولا احره لعمل صاحب المرص لكونه في المشترك ام لا (احاب) الخارج تقسم بعد حصه
 بين المال على قدر الدر ولا يوافقه ولا يصح حمل الحاصل من عمله منه وبين صاحب المرص ولا يستحق
 صاحب المرص لعمله احره لا يعمل في المشترك والله اعلم (سئل) في رجلين افعا على الزرع الصبي
 في ارض سلطانيه صاحبه للمزارعين الحصة واحدهما مة عمل على ثوره وثور صاحبه وثل الدر
 ومن الآخر العمل على فداه وثل الدر والخارج ثلث له والثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره فكم
 الارض وثانها فطانت للزرع ويقول دوا الثلث لا امكك منها الا ان سدر الربع وتأكل الربع
 ورجع عما افعا عليه هل يجاب الى ذلك ام لا (احاب) لا يجاب اليه ادلا غير دوا الثلث عليه ويدهما
 على الارض واحدة فاما ان يجر تأ على ما افعا عليه واما ان يقسم الارض مكرونة وبررع كل واحد
 متهما فباحصه منها على حده والله اعلم (سئل) في ارسة اشتركا في المزارعة سدر مشترك اربا
 والخارج كذلك واحصد الزرع فاه مع اخدمه عن حصده بعد استوائه هل يجرع على مساواة
 شركائه بقدر حصته ام لا (احاب) لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع
 اخدمه برقع امره الى الحاكم الشرعي يأمره بالمساواة او يأمرهم بالصرف عليه والرجوع
 عليه بقدر حصه والله اعلم (سئل) في احوين معاوصين يعملان بايديهما عمل الملاحه

مطلب اذا مات
 المزارع مورثه ان
 يعملوا مكانه وسق
 المزارعة على سبها
 فباب اسر كوا في
 ررع فباب اخدمهم
 هل ازرع
 فباب اذا كان من
 اخدمهم هر ومن
 الآخر العمل ومن
 آخر بدر وارص
 فالمرارعة فاسده
 فطلب مرص من العامل
 فقام آخر بماله
 فسمم ماله في الخارج
 فطلب مرص من العامل
 فامر ولده صاحب
 المرص ان يعمل وله
 في بطن ذلك نصف
 ما يحصل من عمله على
 هر اغير
 فطلب ادمسا على
 الزرع في ارض
 سلطانيه وشرط
 لا حدها الثلث
 والآخر الثلثان
 فكم اهاو بعده اراد
 المشروط له الثلثان
 ان لا يمكن صاحب
 من الرارعة الا ان
 سدر الربع ويأكل
 الربع
 فطلب امتنع احد
 المزارعين عن الحصاد

مطلب احوان يعملان في الملاحه معا صفة ولا احدهما ولد يسميها فاراد والده ان يقسم الخارج بالثا

مطلب اتفاقا
من احدها البذر
ونصف البذر ومن
الآخر المصل
ونصف البذر
والارض
مطلب اتفاقا على ان
من احدها اربعة
رؤس بقر ومن الآخر
رأس او الحرت عليهما
وان من صاحب الثور
حسن البذر ومن
الآخر اربعة احاسه
وان الحارح بينهما
ارباعا
مطلب اتفاقا على
زراعة ارضيهما
ان رعا ارض احدهما
تكون ببذرهما مضافة
وامتنع احدهما عن
دفع ارضه بل استقل
بها
مطالب اذ هلك ثور
الشريك فدفع
العامل له نصف قيمته
ساء على انه يلزمه ذلك
فله الرجوع بمادفع
مطلب اشتراك رجلان
لاحدهما فدان والآخر
فدانان على ان تبذر
صاحب الفدان
السدس والعامل
عليه السدس والآخر
الثلاثين ومن جملة

لنا لاحدهما ولد فكان بينهما في العمل وابورهما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية
وابنه واخوه في العمل واذا خلا من تماقات المشيعة اشتغل معهما والآن افرق الاخوان ويريد
ابو الولد المذكور ان يقسم ما تحصل بالعمل الاثلاثا واخوه يريد ان يقسمها ثلثا الحكم في ذلك (اسباب)
حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له سهم ويقسم الحاصل بالعمل مضافة للاب نصف
ولاخيه النصف والله اعلم (سئل) في رجل شرط من جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه
العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الحارح بينهما فاحد الفدان وشترك مع صاحب فدان
آخر ولم يحصل المساهمة في البذر هل الحارح على قدر البذر ام على الشرط (اجاب) مثل هذا غير
صحيح فالحارح تبع البذر والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل له اربعة رؤس بقر وآخر له رأس
بقر اتفاقا على شدة فدانين وحرتهما عليهما وعلى البذر احاسه على صاحب الثور والباقي على
صاحب الاربعة وعلى الحارح بينهما اربعة ارباعا له لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب
الثور لا يرضى بالربع من الحارح ويطلب الريادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس لصاحب الثور
المسروط عليه العمل على فدان من القدادين وخمس الدار الا حارح بقدر بدرة فقط ولا يستحق
بعده شيئا لعمه في المشترك ومن عمل في المشترك لا اجر له ويحب عليه رد الرائد عن الحس على شريكه
هذا من الحق فقايله الرضا والله اعلم (سئل) في رجلين اتفاقا على الشركة في العلاحة الشنوي
والصنيغ على ان يدفع هذا ارضه كرايا وبورها بغير ارض هذا وورعا الشنوي في ارض احدهما
ببذرهما مضافة وابي الآخر ان يدفع ارضه بل استقل بها وزرعها فطالما في الحكم في الزرع الذي
زرعه في ارض احدهما ولم يرض بالشركة الا بشرط دفع ارضه ولم يفعل (اجاب) الحارح من بدريهما
يقسم انصافا عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة به على حسب البذر ولصاحب الارض التي
زوعت على الآخر اجرة المثل لتفصل من الارض التي زوعت احدة فاسد وحكم الاحارة العائدة
وجوب اجر المثل بالاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في ثورين احدهما للعامل والآخر لشريكه هلك
ثور الشريك فطلب العامل بدله فقال له هلك على وعلى ولزمي النصف ولزمك النصف فدفع له
العامل ساء على انه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بقوى الفتى هل يرجع عليه بمادفع ام لا (اجاب)
يملك ان يرجع عليه بمادفع اذ لا عبرة بالعلمين حفظوه واقعا علم (سئل) في رجل له فدان وآخر له
امان اشتراكا على ان صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين
يبذر الاثنين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحارث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لثون
فله مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي اثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذو الاثنين
زرع على ماتي من بقرك وبقرنا على ان تعطينا حرة زيت والحارح على ما اتفقا فقبل ذلك وادركت
العلة فما الحكم في الزرع ونمرة القطن وجرة الزيت (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا اشتراط
البذر فيها على العامل والحارح على حسب البذر لانه يتأوه فيقبحه من بذر السدس له السدس ومن
بذر الاثنين له الاثنين ولا شيء من نمرة القطن عتيق لصاحب الفدان وله اجرة مثل عمل بقره فيه
ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا اجرة للعامل فيه عندنا كعرف واقعا علم (سئل) في الوصي
هل له اذ مات ثور من بقر اليتيم او احتساج الى بذر او آلات لا تحترق ان يجدد غيره ويتشترى له
ذلك ام لا (اجاب) نعم له ذلك والله تعالى اعلم

عملهم الحارث على شجر قطن عتيق مطلب لوصي اليتيم ان يجدد ما تلف من آلات الحارث

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يزرع فيها عرا سائنه للعارس وثمة للآخر عرس واثبت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ماصعة بينهما أم هي للعارس فقط كما الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرط وإذا أحلما في الشرط فأقول قول العارس حيث اعترف الثاني بأنه عارس له أو قامت به أو حصل بكونه عند طلب التين الحاصل أن يعلم بأنه العارس بطريق من الطرق الشرعية وأن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض وفي جامع الأصول لو عرف عارسها فهي له والاتفاق في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فحمل العارس الحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن المول هو له والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوصف مدة طويلة ثم حرقه من الب حره للوقف والباقي للمساقي واستحجار الأخر حه المحلله بين الأشجار بعد مدة طويلة آخر المثل بحيث لا يربح أحدا الا كدق ولو تركت هلك الأشجار بالكلية وقطعت الأرض ونبتت المصلحة في ذلك وحكم حاكم يرى حواره لعرا المصلحة الوصف هل يصح ذلك ويلزم ولا يتصل عتوب المولى بالعائد لك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يتصل عتوب المولى والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصاً وقد تبين المصلحة فيه كما شرحه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار ريتون مسافة عامس كاملين للآخر على أن يكون له ربع الخارج بعمل العام الأول ومعرب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجوز على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجوز ادلاصه رقال علماؤنا رحمهم الله تعالى أن المسافة لا تخالف المراجعة الا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المراجعة لأن فيها اتلاف للبدن والله أعلم (سئل) في شجر فقل لرجل ابيع مع آخر على أن يجرناو بعمل عليه على نصف الخارج فعملنا نصف العمل ونم العمل عليه رب الشجر نفسه فلما دخلت العلة جاء يطلب نصفها واحده بواسطة متعل قهرا فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب العمل معه فيه وهو بيع النسياء فيوجب الفساد كما هو عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للآخر آخر مثل عمله وعمل غيره من حسن الدراهم والندامير والله أعلم (سئل) فيما إذا ادن باطر وقف احدى لريديان عرس في أرض الوصف عرا سائنه على أن يكون له نصف ما يزرعه في مقالة الأعمال المعهودة والنصف لحمة الوصف عرس ريد في الأرض عرا سائنه ما يصنع لمعمر وهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف العرا ساء العمل وإذا عمل فيها عليه نصف احره الأرض لحمة الوصف بحسب عرا ساءه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والعرا ساء كله لا للوقف وللعامل قيمة العرا ساء وأحر مثله ولا يفسد فيه فيه فريد ويرجع المشتري على البائع فأنش أن كان قد دفعه أماساها فلاها لم يصبر لهامته وأما كون العرا ساء كله لا للوقف فلا في العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد عرسه العامل بأمر الباطر في أرض الوصف صار كأن الباطر عمل ذلك نفسه فيسرقاها له لحمة الوصف فاصالة بارسه مستهلكا له بالوقوف فيها فصح عليه قيمة أشجاره وأحر مثل عمله لانه أسى لعمله أحر وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أحر مثله وأما عدم هاد بيه فلما ذكرنا أنه صار مسهلکا

مطلب أرض من اثنين دفعها أحدهما للآخر ليعرسها الثاني للعارس والثالث للدافع وإذا أحلما فأقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوصف مدة طويلة واستحجار الأخر حه المحللة بين الأشجار كذا كان مطلب ادادع له الأشجار ما من مسافة ليس له معه من العام انك مطلب اشتراط عمل رب الأشجار بمسافة للمسافة

مطلب اذن باطر الوصف للآخر أن عرس في أرض عرا ساء على أن يكون له نصف ما يزرعه ولم يصبر مدة الخ

مطلب استأجر زيد
من متولى الوقف
ارصا وماء باحرة
المثل واد له المتولى
بالمراس على ان يكون
الصف منه لجهة
الوقف وكلما كلف
مدة الاحارة
استأجرها باحرة
المثل وهكذا
عمر ووراد في الاحرة
الح
مطلب في وحلي
دفع كل منهما شجر
قطعه لصاحبه ليقوم
عليه بالصف
مطلب دفع لآخر
شجر قطعه معاينة ثم
احتساب في الحصة
المشروطة
مطلب دفع لآخر
شجر قطع وحل له
حصة في مقابلة نقر
مه تصاف الى نقره
مطلب لاشي للبحرث
فيما يخرج من شجر
القطع حيث
لم يشترط له حصة
مطلب اذا ترك العامل
شجر العمل قل
ان يصير للثمرة قبة
لاشي له

بالملوق في ارض الوقف الى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالنق على قائمه فاذا علمت ذلك
ماهلك عدم تأني سؤال العدل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف احره الارض ومن شك
في شيء مما اقتبناه فليرجع الى الحاشية والامارحاشية وشرح الدرر والعرر لمساحسرو ومع
الغار وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من متولى
الوقف ارضا وماء باحرة المثل واد له المتولى بالمراس ما اختار واراد على ان يكون الصف منه
لجهة الوقف والصف للمستأجر فمرس المسأجر من ماله وكلما كلف مدة الاحارة استأجر من متولى
الوقف الذي له الاحارة والكلم على الوقف المر بوضرعا باحرة المثل من غير زيادة واد للمستأجر
بامراس حتى عاوشا جديدا بعد جديدا ومستحدا بعد مستحدا ومعنى على هذا الحال مدة سوف
على سبعين سنة سواء عمرو ورواد في الاحرة زيادة فاحشة واستأجر الصف حصة الوقف من المتولى
هل يسوع للمتولى ان يؤجر حصة الوقف لغير دى اليد المراس القديم وهل يجوز زيد على قول
ايراده عن احره المثل ام لا (اجاب) كل ما ذكره فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد الاحارة
الاولى وجود اشتراط الشرقة في المراس في عقدها وهي تصد مثله فلما ادهى مع المانع فكما
بعد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذا بعد عقد بيع المانع واد فسدت الاحارة الاولى
ولم يرض كنه للوقف لان العامل عرسه باذن متولى الوقف في ارض الوقف باحارة فاسدة فكان
المتولى عرسه نفسه فيصير قاصدا للمراس فانصاه مارض الوقف مستهلكا له بالملوق فيها كما صرح به
غير واحد من علمائنا كصاحب الدرر والعرر وشيخ الاسلام اسعد الله صاحب توير الانصار
وغيرهم واد اعرفت ذلك فلا تنوق في فساد استأجر عمر والواقع على الشجر والارض كما هو اظهر
من ان يذكر فلا يتأني سؤال قول الريادة عن احره المثل وعدم توليها والحال هذه وللمراس
فهو المراس واخر مثل عمله كاصر حواءه والله اعلم (سئل) في رجل له شجر قطع دمه لآخر
ليحرق ارضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع المصايل شجر قطع له لآخر كذلك فهل ما يخرج
من القطع منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتماوتاه وكثرة ام لا (اجاب) نعم القطع
منهما على ما شرط الله اعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطع له واحتلف صاحب الشجر
مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط لي الثلث وصاحب القطع يقول شرط لك
الصف فهل القول قول صاحب القطع وعلى الآخر البية ام لا (اجاب) القول قول صاحب الشجر
بأشراط للمامل والبيه على العامل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شجر قطع حمل لآخر
فه حصة نسب نقره تصاف الى نقره هل يستحق النقر في القطع لما الحصة ام ليس له الاحارة
مثل عمره درهم (اجاب) بخير النقر لا يستحق لها في الحارح شيء في جامع المصوبين وغيره
استأجر البقر بمحض الحارح لم يرد له اثر ولصاحب النقر احر مثل نقره من الدرهم او الله ماير
ولاشي له في القطع وانما هو حصة لماك الشجر والله اعلم (سئل) في حرث عند اسان معنى عامه
وس حصة ماكان فيه شجر قطع مسكوت عن اشتراط حصة للبحرث فيه هل له فيه حصة ام لا واد اقام
لاهل اذ اعندني وحرث عليه الارض في ثاني عامه بغير اد صاحب هل غرة للبحرث ام لصاحبه الذي
امل بذر منه (اجاب) لا شيء للبحرث في شجر القطع والحال هذه وما يخرج من من القطع في العام
اسان هو والمالكة والله اعلم (سئل) في رجل عامل رجلا على شجر قطع له ليقوم عليه فقام العامل عليه
مدته ثم ترك العمل فاما ادرك الثمر جاء يطلب حصته وه هل له ذلك ام لا والحال انه ترك العمل عليه

واعلم ان قل ان يدو صلاحه (احاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صبح ركة ولا شر كماله فيه بل هو حجة ملك الشجر قل في الرارية فام العامل على الكرم ابائهم ترك فلما ادرك الثمر حاه فطلب الحدة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الفطلب وان قل ان يكون له قيمة ثم ترك فليس له اطلب اه ومثله في التار حاسة حيث رده على صاحبه قل ان يصير للقطي ثمر له فمة لاسئل له عليه ادا شر كماله معه فيه والحار هذه والله اعلم (سئل) في رجل ساقى آخري حصة مشاعه في اشجار كرم كالثلث ملا هل يصح ام لا (احاب) هذه المسئلة لم يحدد من صرح بها من علمائها فيها من ايدى من الكسب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فاجاب بقوله في المساواة القوي على قولهما ومعناه صحة المساواة المذكورة لانهما يحيزان احارة المشاع والمساواة كذلك اسبى وهو صفة حد لان العمل في المارعة والمساواة على قولهما وقد صرح في الاصل بان ساق المشاع يمكن رفع الموانع عن العصب وهي الله لهما على ان كثيرا من علمائها صرح بان الفتوى في احارة المشاع اصاع على قولهما لا يمكن التسليم بالحيلة او بالهاني كاد كره الربلي وقد صرحوا بان المارعة والمعاملة احارة حتى ان من يغيرهما لا يغيرهما الا بغير بها وراعى فيها مشاير انقلها والله اعلم (سئل) فيما اذا عرس العامل لعمه اشجار رسون في حلال شجر الصب واهن بغير اذن من مالك لمب والى حتى اصبر اربتون المروس ما هو في حلاله صررا قص قيمته فهل يؤمر ما مل قلع ماهره من الرسون و بلمه صان ما قص من قيمة اشجار الصب والبن ام لا (احاب) عرس العامل اشجار الرسون في حلال الاشجار العامل عليها بعتة فيؤمر قلعها وادنا حق ان صرر شجر البن والصب سفعال قيمتهما من عرس الريتون المذكور ضمن ذلك والله اعلم (سئل) في شجرة بنت في ارض غير مملوكة لاحد فلا اسباب تهبها رجل يحصد ما حولها من الخشب والعرق وتقتنها وحفر ارضها مدة عشرين سنة فكيف وان او ان ثمرها فادعى شخص ان والده حوطلها وحفر عليها فله هل يسمع دعواه ام لا (احاب) لا تسمع دعواه اذ لا ملكها والده بذلك وهي ملك لمن يهبها مادكر والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ارضا معها شجر ومعهما قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى ان يعرس في القراح اعراسا وما يحصل من الاعراس والانثار له نصفه وصرا له ذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط ام لا (احاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمره الشجر الكائن بها ونصف الاعراس والثمار في المحدد كما صرح به في التار حاسة والله اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ارضا ليعرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يبا مدة من السن فما الحكم الشرعي (احاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الارض وعليه الاعراس احره عمله وقسمه عرسه كما صرح به قاصيحا وغيره والله اعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مسافاه احد الشركاء عليه ام لا (احاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم حوار مسافاة الشريك صاحب مسج الفار في ماها قلا عن المحتى والله اعلم (سئل) في ارض سلمانية حوت ليت المال وتروع الناس فيها ويقسم عليهم ما حصه اهل رجلان على ان يعرسها احدهما سقره ويعمل فيها سعة وليس من الآخر شئ ويكون العرس مشتركا بينهما نسب ان حاه كان يرورهما ويقسم عليه وورث مزارعتها عه هل يصح اعاقبهما على ذلك ويكون العرس بينهما ام لا يصح ويكون العرس وجميع ما يروع من صق وشتوى للزارع والعرس ولا شئ للاخر ولا يورث عن حال ولا اب (احاب) العرس لعارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض

مطلب في رجل ساقى آخري حصة مشاعه كالثلث كرم مملو عرس اشجار رسون بين الاشجار الى يعمل عليها وصرفها فعمل بنت شجرة في ارض غير مملوكة فهدها رجل مدة طويلة فادعى عليه رجل ان والده حوطلها فطلب دفع لآخر ارضا معها اشجار وامره ان يعرس العرس الآخر وله ربع ثمره المروس ونصف ما يعرسه مطلب في رجل دفع لآخر ارضا ليعرس ويكون الشجر وانثر بينهما ولم يبا مدة لا يصح مطلب مسافات احد الشركاء عن حائرة مطلب اعق رجلان على ان يعرس احدهما ارضا ليب المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف نسب ان حاه كان يرورهما

مطلب اذا وقع المولى
ارسل الوقت مدة معلومة
ثلاثة اوقات والباقي بين الثلاثة وادن المولى لاحدهم ان يعمل على شجر الرسون وله ربع ثمرته
او يعمل ليس له
ولى بعده النقص
مطلب اذا ائتمعا على
رعاية ارض وفيها
لاحدهما شجر قطع
عقبى لا يدحل
فى الشركة

المذكورة ولا شئ للآخر فيما عرس وورع والحال هذه والله اعلم (سئل) فى مولى على وقف دفع
ارسل الوقت مدة معلومة بعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على ان يرسلوها شجرا ما لاتهم
ثلاثة اوقات والباقي بين الثلاثة وادن المولى لاحدهم ان يعمل على شجر الرسون وله ربع ثمرته
ثم عمل المولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس لله ولى المصوب نقص
ما قبل الاول قبل تمام المدة ام لا (احاب) ثم يصح ذلك ويكون على ما شرط وليس للمولى الثانى
نقص ما قبل الاول كما صرح به كثير من علماءنا والله اعلم (سئل) فى رجلين ائتمعا على ان يشدا بقرا
ويجدا الكربة ويرسا صيغيا وشويا شركة ولا حدهما قطع عشى كان ررع العام السابق سدرة وقره
واكرته خاصة هل يدحل فى الشركة ويكون لشريكه فيه حصه ام لا يكون له فيه حصه (احاب)
لا يدحل العمل العتيق فى الشركة فلا حصه للشريك فيه وان عملت قره واكرته فيه كاهو ظاهر
والله اعلم

كتاب النماذج

مطلب فى الصيد الذى
يحل عند ترك السم
عمدا

(سئل) عمالغره الشيخ محمد العرى صاحب التوير فى شرحه اطومه بحقه الافران

اذا ما ايسا الحر المقدى * حوانا كالهلال ادا سدى
اذا ما المره بمرح صيد * ولم يدكراله الحلق عمدا
يحل على المصحح عقد قوم * يروح شداهم مسكاردا
(احاب)

الاحد ايه الفصل لعلنا * لطيفنا الحواب قد استدى
رمت الى حراد اوسناك * فسمعت العلى اوطاستدى
فقد صدقته حل وان لم * بسم الله ذا الافصال عمدا

وقد لطفه من بحر آخر بقوله

يا فاصلا فى دهره * فاق اهالى عصره
ومن حوى علما به * صار وحيد دهره
فى تارك سمية * عند قنطرى محره
عمدا عدا يتركها * قد صرحوا بحله

وحاب عه ايسا من البحر والروى

يا عمدة فى عصره * وعدة فى دهره
هاك حوانا متى * تدو كور سره
شخص رضى حرادة * اوصيد ماى محره
ولم بسم فهو فى الاطهر حل فادره

والسنة فى الحاية وعبارتها حل روى الى حيزر اواسد اودت او امانا شه ذلك يتقصده الاصطيد
وسى فاسا صيدا كقول اللحم قتله حل اكله عمدا وقال روى لا يحل ولو روى الى حراد اوسناك
ترك السمية فاصا طار او صيدا آخر قتله حل اكله وعن ابن يوسف رواية روى اوسناك
عنه لا يحل لان ما ساه لا يحل لدون السمية والصحيح انه يؤكل استهى والله سبحانه وتعالى اعلم

(سئل) هل الافصل في الامعة الذكرا ام الانثى وماس التي (اجاب) صرح في مع العمار بان لا
عن شرح العلم الزهاني معرنا الى الطهيري قال والانثى من الابل والقر افصل والذكر من المر
والسان ان كان موحوا اي مرسوس الاثنين من الرص وهو الدنا سبي وفي ماوي فسيحل نحوه
ومفهوما اذا لم يكن موحوا لا يكون افصل وقال في الراية والذكر منه افصل اذا كان حيا ثم قل
ورأي في ميه الفيه للتوقاي والفحل اذا كان اكثر لحما افصل من الحصى والاهو كالا في من الابل
والقر اذا اسوبا فيه ثم الانثى من المر افصل من البس اذا استويا فيه ثم قل والكش اولي
من المعنة الا ان يكون اكرمية وهو كلام في عاية الحس والحقيق اسمي ما نقله شمع الاسلام
العرى واحاب عن من التي قوله
ان التي من الاعمام دوسة * واحس للابل والعمار للقر
وافته اعلم

كتاب الكراهة والاستحسان

(سئل) فيما نسب الى حصرة الامام الاعظم اني حسنة العمان من حوار لس الحرير غير الملا من
للحد هل صح ذلك عنه فحور العمل ولا العوى ام لا (اجاب) لم يصح ذلك عن اني حبيه وان نقل
عن رهان صاحب المحيط فقد قال شمس الاثمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعي الذي يمس
الحسد والذي لا يمس قال في الحاروي الراهندي قل يعي استاده بدع وهذا يعي حوار لس الحرير
الذي لا يمس الحسد رحمة عطية في موضع عم فيه اللوى ولكن طلعت هذا عن اني حبة في كثير
من الكتب فلم اجد سوى هذا يعي رهان صاحب المحيط اسمي فاحاصل انه مخالفة لما في المون
الموسوعة لعل المذهب فلا يجوز العمل ولا العوى به لمخالفة لظاهر المذهب والله اعلم (سئل)
في جماعة سموا اسمهم صوبية وبقراء فلاية فاحتصوا سوع سنة واشعوا نامور لم ترد بها الشريعة
المحمدية ولا الله الاحدي وهم جهال حتى سواقص الوصوء ومعدنات الصلاة وشراظ سائر
الصادات حلة عن طريقة الاولياء والسادات ومالهم وعليهم من المريدين بل هم ما سمهم من
الصالحين المصلين لخالطين ما كان الدين ويدعون اسمهم من عباد الله الصالحين مع كونهم معموطين
في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يعمون عن ذلك لما فيه من الضرر العام ام لا (اجاب) نعم يعمون
فعد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال امروا على الله كذا وسئل ان كانوا رائن عن الطريق
المستقيم هل يسمون من اللاد لم ينع فتتهم عن العالم قال اماطة الاذي انا مع في الصيانة وامثل في الديانة
ومعير الحديث من الطيب اركي واولي من على ذلك في التاريخية ومرض مثل هؤلاء كثير من
الفقهاء واهل العلم الكبر وموهم غانحب عنده مصحور الحال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال
(سئل) في امام يقرأ في الجهرات بصوت حسن على القواعد المقررة عدا هل العلم بحيث لا يخل بحكم
من احكام القراءة لكن يصادف ان يجرح قراءته على طبق نعم من الامام المرفرة في الموسيقى من
غير لحن وقطرب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالحوار هل يكره ام لا (اجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره
ادخيل الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق من الهمام في مع التقدير وهل في البحر نقلا
عن الخلاصة ونحسن الصوت لانه من غير نعم وفي البيان في آداب حملة القرآن اجمع العلماء

مطلب ما نسب لاني
حبيه من حوار لس
الحرير غير الملا من
للحد لم يصح عنه

مطلب في جماعة سموا
اسمهم صوبية
واشعوا نامور لم ترد
بها الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ
في الجهرات بصوت
حسن على القواعد
المقررة لكن يصادف
ان تخرج قراءته على
طبق نعم من الامام
المرفرة في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والائمة ومن بعدهم من علماء الامصار ائمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن واقوالهم واعمالهم مشهورة بهاية الشهرة فحسب مسمون عن مثل شيء من افعاله ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستجابة عند الحاجة والمامه كذبت (ويسوا القرآن ما سواكم) وحديث ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له (لعداوتك مرارا من مريد داود) ورواه البخاري وسلم وفي رواية لسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له (لورايتي واما سمع لراء ملك البارحة) ورواه مسلم ايضا من رواية يزيد بن الحبيب وحديث الصحيح عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول (ماذن الله لشيء ماذن لشيء حسن الصوت سعى بالقرآن يحمره) ورواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو اشارة الى الرضا والصول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لله اشهاد بالي الرحل الحسن الصوت بالقرآن) من صاحب الغيبة الى قبته ورواه ابن ماجة وحديث ابي امامة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من لم يسمع بالقرآن فليس منا) ورواه ابو داود باسناد صحيح وهو للعلماء معنى لم يسمع لم يسمع صوتهم ثم قال في العلماء ورحمهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقرآن ورواه ما لم يخرج عن حد القراءه بالخطيب فان افراط حتى زاد حراما او احصاء فهو حرام اسبغ فان لم يسمع لخاص عليه في الراوية وسجدها من كتاب الاستبصار في الاطمان معصية والى والى والى والى آذان قلت محله ما اذا اخرج لعقد القرآن عن صيغه ما دخل حركا في اواخر حركات منه او قصر محمود او مد مضمون او تحطيط بخي به الهمط او يفس به المعنى فهو حرام يسبق به القارئ ويثم به المستمع لانه عدل به عن بهجة التؤيم الى الاغواح والله تعالى يقول (فرأنا من ساء عريدى عوج) وان لم يخرج له اللحن عن لعملة وقراءته على ترتيبه كان مباحا لانه زاد ما لم يوجب في تحسينه وتؤيد بذلك تفسير كثير من علماءنا الذي في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهم في الاذان بالطريق الذي هو اخرج الكلام عن وسوغة الاصل وسببه واما تحسين الصوت فلا اطن ان قائلنا ما يجمع لعدم رجه بل كان حصة من السلف يصلون من اصحاب المرأة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يسمعون وهذا متفق على استحبابه وهو مادة الاحيار والمصدر وعاد الله الصالحين والله اعلم (سئل) في رحل اطهر النبوة عند زيارة البيت المكرم فلا يوجب الله اشهدك على واشهد الله وملائكته وكنته ورساله اني تمت ورجعت عن خدمة الحكماء وماضي امورهم وايضا عند دخول الحجرة النبوية واطهر النبوة كذلك قائلنا اشهدك على ياسيد المرسلين اني تمت ورجعت عن امر الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلنا اشهدك على اني تائب عن ذلك كله وقد كرر ذلك في محال عديدة وايضا ذكر في محال عديدة اني ان عدت الى امر الحكومة اكن رياء من شفاعته محمد ولا اكون من امت وان فعلت ذلك خلا لي حرام على وقص وعاد الى ذلك مرة بعد مرة فلما يلزمه بعد عن الهدى (احب) من نبت عليه وتقررت مثل هذا الذنب المسمى به وهو في المعصية مرتبط به وواقع في عصب الحمار المتعم به وقد مات منه روحته وحلت منها عقمته ويكنى في الاسماء منه والاعلام بطن حرمه قوله حل وعلا واوهوا لهدى الله اذا عاهدتم ولا تستمعوا الايمان بدنو كبدما وقد حثمت الله عليكم كعبلا ان الله يعلم ما تعملون ولا تكونوا كالكلى قصت عرلا من بعد

مطلب رحل تاب عند البيت واشهد به واشهد الله وملائكته عن خدمة الحكماء وكرر ذلك عند الحجرة النبوية وعد صاحب وقال ان فعلت كذا خلا لي حرام

فوه اسكتنا تسجدون ايمانكم دحلا بكم ان تكون اتمنى ارى من اتمنى اعابوا كانه لله وليس لكم يوم العاصم ما كنتم فيه محتلون الآية المكرمة فيها ما رل عن عن الائمة الكعبة قل الفرطى في صرعه قوله تعالى (واوفوا بعهدهم اذا عاهدتم) مطلقا لجميع ما يقعد الانسان ويلزمه الانسان من صبه او سيع او موافقه في امر موافق للذمة وقل اس يونس في تفسيره قال اهل التفسير المراد بالعهدها التمس وقل كل عهد مطرمة الانسان ما حيا به ثم قال قال القاضي العاصي العهد يسأل كل امر يح الوفاء بعهده ثم قال ان الله تعالى شفع قص العهد عدهم وحسبهم مثلا لقوله (ولا تكونوا كالتي نقصت عزها) الخ وقال الفرطى اصواتو عد على عذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعد بما هو فيمن قص عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم قص عهده حرج عن الايمان ولهذا قال (وتدفعوا السوء فاصدكم عن سبل الله) اي صدكم ودفعوا السوء في الدنيا وما يحل من من المكروه وهذا الاسرى يحمل من الكلام محلهما سحما فليصغر على هذا فيه غاية وسبابة لمن هداه الله ويرفع عن مؤاذه رس الطالام والله اعلم (سئل) فيما سدد ظلمنا ومدنا على كيسة لذة الموقوفة على المعازة العاصم بالقدس الشريف وحدث في كل عام مرتين او ثلاثة من احد مال حرجل ووفوع عدا ويل على اهله انحر يا وابتدانا لم عهد في عار الرمان وقديما لا وان هل يح على حكاهم الاسلام وعلما الامام عن لهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يعموا ذلك لاسيا مع ورود الامر الشريف الحافان والحكم المنسب السلطاني لمخالفة لشرع والقانون ومعارضة عراف وشرا ان يظهر بين اطهر المسلمين ويكون (احاب) مع يح على حكاهم المسلمين وعلما الامام لاسيا من له بسوطة يد وقدره على اقامة الحد وفوه المنع وصوله الدفع ان يبره بيده فان لم يستطع فبلساه فان لم يستطع فقله وذلك اصعب الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك وبه عن مباشرة مصبا الى سبي الناري حل وسلا من صر مارك وقدره والوعيد لاركة والمصرع عه عن ان هريرة روى الله تعالى عه اقول كما سمع ان الرحل يتعلق بالرحل يوم القيامة وهو لا يدعه فيقول له مالك الى وما يبي وبك معرفة يقول كنت تراني على اخطا والمسكر ولا تنهي والآيات والاحاديث الواردة في ذلك اكثر مما يحصى ويحسر فسأل الله تعالى الوفيق والهادي الى ما يرضيه سر وحل من حركه وسكون والله اعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كرمه محظورة وعين له في يوم بدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب ريادة عليه ام لا (احاب)

كيف له ذلك وهو متنع * من اصله الاول فقطعت استدع
فكل ما صار وكل ما فعل * خلاف ما عن سيد الرسل نقل

والله اعلم (سئل) فيما اذا احتسب مرة مقاطعة بمال وحمل من له ولاية عليها لنفسه ايضا لاسما خدمة في مقاطعة فقاطعت هل تلم تلك الخدمة شرعا ام لا وما لعلها احسية من الكلام في هذا المقام (اجاب) لا يلزم شرعا بل تحرم قطعا ولا راي في ذلك كلام اسكتا من السهام ذكره قيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا عار عليه الامر يرجع الى الامر كله اليه والله اعلم (سئل) في رحل صمن ما يحصل ناسكة حيا من الشرع وما اعتد احد من التجار او ارباب اليها من الروا والبحر بما معلوم ثم اشترك آخر معه في الضمان فحسره حل يلزمه نصف الحسرة ان ام لا (احاب) هذه مقاطعة والزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الحسرة ان كمالا يلزم الذي اشركه وان تسمى الضمان وقد ذكر الرازي في المقاطعة في مثل ذلك ما يحجب عده سحر والخال وتقتصر لديه

مطلب في رحل
نعدى على اهل
كيسة لذة باحد المال

مطالب في المقاطعة
على الاحتساب

مطلب احدا احتساب
مزية مال وحمل من
له ولاية عليها ما لا
ايضا سماء خدمة

مطلب رحل صمن
ما يحصل ناسكة حقا
ثم اشترك معه آخر
محسره

مطلب في الرقص في
السباع وفي جامع الماء

مطلب فيما تفعله
الصوفية من فعل
وقول وهذا طالع فيه
المؤلف وفيه حكم
سباع الماء

إيمان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون (سئل) من دمشق
عن السباع والرقص في السباع هل تكلم اهلها بما تسمع عليهما بما تسمع الرحيص ام لا (اجاب) صرح
في استاز حانية قلاص بصواب الاحتساب بما نقله هل يجوز الرقص في السباع الجوار لا يجوز
وذكر في الدجيرة انه كثيرة ومن امح من المشايخ ذلك الذي حرّكه حركات الرقص وذكر
في اللون انه لا يليق شمس المشايخ والذين قدى بهم لانه يشاء الله وانه يبين حال المتكلم
ولو قل هل يجوز السباع لهم فيقال ان كان السباع سباع المرآة او الموعظة فحور و مستحب وان كان
سباع عاء فهو حرام لان النعي واستماع الماء حرام اجمع عليه العلماء وبالموافقه ومن امح من المشايخ
الصوفية فليس يحل عن الهوى ويحلى بالقوى واحتج الى ذلك احتجاج المرحس الى الذواه وله شرقة
احدها ان لا يكون فيهم امرئ الثاني ان لا يكون جمعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا اهل الدنيا
ولا امرأه الثالث ان تكون بية العوال الا حلالا لا احد الاخر والطعام والرابع ان لا يجمعوا
لاجل طعام او موح والخامس لا يقومون الا بملابس والسادس لا يظهرون وحدا الا صديقا
وقل بعضهم الكذب في الوحدة اشتد من البية كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السباع
في رسالته لان حيدرا رحمه الله تعالى تاب عن السباع في زمانه اه وفيما فعل هذا ذكر محمد رحمه الله
عليه السلام في السير الكبير عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه انه دخل على ابيه البراء بن مالك وهو
يشي فقال له انس قد نكث لك الله تعالى ما هو خير مني فقتل اغثنى ان اموت على فراشي وقد ملئت
دمعة وتعبت من المشركين ما رزوا سوى ما شاركني به المسلمون * قوله وهو يسعى نظاره حتى
لمن يقول لا بأس للانسان ان ينعى اذا كان يسمع ويؤس به وانما يكره اذا كان يسمع ويؤس
غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة الا يرى انه لا بأس بصبر الدفوف
في الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار الكساح واعلا
به امر صاحب الشرع حيث قل صلى الله عليه وسلم (اعلوا الكساح ولو بالدف) وكذلك النعي وفيها
عن الدجيرة ومهم من قل لا بأس به في الاعياد وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حالسا
في يوم العيد وفي الهابر حاريتان يتعيل بالدف شاه ابو بكر رضى الله تعالى عنه وقال لهما اتعيلان
لي بب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا
آخر في التنى حاصله انه يدرق الحكم بين النعي لادالة الوحشة فيحل اولاهو والمجرد فلا ومهم
من قل ان كان يسعى بالشرع لم يضره الصراحة وعلم القواني فيحل اولاهو فلا ومهم من فصل عنشاهده
استيح في الا تله عينا فيحل ولا يجرم ومهم من قل قائلان ان كان داعية للنجس يحل وان للشر
يجرم وشبهه وسوق الدابة ان احتيج اليه حل ولا حرم واشتد

او ما ترى الا اهل الحق * هي ويك اعطى ملك طمبا

نسى الى صوت الحداء * وقطع البلاء قبلما

وقد سب الفقهاء في ذلك مصفات كثيرة وكذلك اهل الصوف واجمع عارة فيه ما فعله بعضهم
وقد سئل عن السباع ما يراعى وغيره من الآلات المنطوقة هل ذلك حلال ام حرام قد حرمه
من لا يترس عليه ليدن مثله وامحه من لم يكره عليه لقوة حاله من وحدي قلته شيئا من نور
البرية باليتهم والا فرجوعه الى ما بهاه عنه الشرع اسلم واحكم والله اعلم (سئل) من دمشق

من الشيخ ابراهيم الصادى فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والحرمة في الساحد
من جملة ورتوا ذلك عن آياتهم واحدا منهم ويشدون التصايف الصوفية الصادرة عن دوى المعارف
الالهية كالنادرية والسعدية والمطاوعة وغيرهم ممن سلم لهم فيها الملة المحمدية ويقولون ياسبح
عبد العادر ينتسح احد يارافى شئ الله عبد العادر ونحو ذلك ويحصل لهم في آباء الله كرحمة عليهم
وحال يقصدونهم فيرون اسوانهم بالذكر فيطوبهم الخصال ويشترهم المقال ولا يخلو ذلك من حضور
امس عوام يحصل منهم اللحن عند الهام وقصدهم ذكر الله المهيمن العلام يدخلون حاق الذكر
بنيه صالحة ورعة واتحده ونم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شئ الله كسر قائلة هالك وكذلك
الاشاد ورفع الصور والرقص بعده من تابة القصر فائلا جميع ما يهمل من ذلك لا ينجور في مذهب
ان حبه والشامى واحد ومالك ويكر كرامات الاولياء بعد الممات وشع على فاعله تابة التشيع
بالكلمات المؤلمة فهل اعراضه موافق للحكم الشرعى ومطابق لما يقصيه الشال المرحى الخواب
بالقل الصحيح عن العلماء دوى الالاب ولكم الاحر واتواب من رب الارباب (اجاب) الحمد لله
وحده اللهم يابى لاهادى لنا سواك انصفا عما فيه رساك اعلم اولان من القواعد المشهورة الى هي
في كتب الاثمة مكررة مذكرة ان الامور تعاضد بعضها والشئ الواحد ينصب لخلل والحرمة باعصار
ما نصده له وحى ما حوده من الحديث الذى رواه الشيخان (اما الاعمال والياب) ومدار غالب احكام الاسلام
عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فاذا قرر لك ذلك وعلمت ما هالك فاعلم تلوه ان ولى الله
الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة حلال الدين المحلى ذكر في شرح جمع الخوامع قوله ويرى
ان طريق الشيخ انى العاسم الحيد سيد الصوفية علما وعملا وصحة طريق مقوم فانه حال عن الدع
دائر على التسليم والتعويض والتبرى من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود سبل حلقه
الا على المتئين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام انى اسكنكم على الناس فوقف
على ملك وقال ملاقر ب ماقر به المقر بون الى الله سبحانه وتعالى فقلت حمل حتى يبران وفي فتوى
وهو يقول كلام موقوف والله ولا الفات الى من رماهم من حيلة الصوفية بالردة عبد الخليفة السلطان
حتى امر بصرب اعابهم فامسكوا الا الحيد فانه تشرافه وكان يعنى على مذهب انى نور شيعه
وسلط لهم الطبع فقدم من آخرهم الشيخ ابو الحسن الثورى لالسياف فقال له لم تقدمت فقال اوثر
اخباني بحياة ساعة فميت وابنى الخبر الى الخليفة فرددتهم الى القاصى فسال الثورى عن مسائل فقهية
فاجابه عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عبدا اذا قاموا قاموا بالله واذا سقطوا سقطوا بالله الى آخر كلامه
فكفى القاصى وارسل يقول للخليفة انى كان هؤلاء رادفة فما على وجه الارض مسلم فحلى سبلهم
رحمهم الله تعالى وهما بهم ثم قل من الصوفية الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سنى الخليفة
المذكور وهو ابو الفضل جعفر المعتز اه وفي شرح الجامع الصغير للماوى فى قوله صلى الله عليه وسلم
(من احب قوما حشره الله تعالى فى رمتهم) قال من احب اولياء الرحمن فهو معهم فى الجن ومن
احب حرب الشيطان فهو معهم فى البران وفيما اشار عظمة لمن احب الصوفية او تشبههم
وايه يكون مع قهر طه بالقيام معهم عليه فى الحقة ومن تشبه بهم اما قبل ذلك لمحتة ايامهم ومحتة لهم
لا يكون الا الله وروحه لما تنهت له ارواحهم لان محبة الله تعالى محبة امره وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون يجاذب الروح لكن المشبه تموز بطلمة النفس والصوفى حلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكره الا كل نفس جاهلة غبية فترجع لها هو المسئول عنه فاما حلق الذكر والجهر به وانتشاد القصائد فقد جاء في الحديث ملائضى طلب الجهر نحو (وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منه) ورواه البخارى ومسلم والترمذى والسنائى وابن ماجة ورواه احمد بن حنبله باسناد صحيح وزاد في آخره قل قتادة والله اسرع والذكر في الملا لا يكون الا على جهر وكذا حلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهما احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كاجمع بين الاحاديث الثابتة للجهر بالقراءة والطاعة للاسرار بها ولا يعارض ذلك خير الذكر الحلى لانه حيث خيف الرياء او اذى المصلين او التيام والجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلا ما ذكر لانه اكثر عملا ولتعدى فادته الى السامعين وبوقط قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى (واذكر ربك في نفسك) اجيب عنه بانها ميكى كآية الاسراء (ولا تنجز بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت لئلا يسهو عن فسيب القرآن ومن انزله فامر به سدا للذريعة كالمبى عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حلوا الآية على الذكر حل قراءة القرآن تعظيما له بدل عليه اتصاله بقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن) الخ وقال السادة الصوفية الاصر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم واما غيره ممن هو محل الوسواس واخطاظر الردية فأمور بالجهر لانه اشدد في دفعها يؤيده حديث البزار (من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلى بصلاته ونسمع لقراءته فان مؤمنى الحسن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويطردون بجمهره عن داره والدور انتهى حوله فساق الجن ومرتدة الشياطين وتحسير الاعتداء في قوله تعالى (لا يحب المعتدين) بالجهر بالدعاء مردود بان الرجوع في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيما لا اصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الثانية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم (من رفع صوته بالذكر انك لاتدعوا صم ولا غابا) وقوله صلى الله عليه وسلم (خير الذكر الخفى) لانه ابعد من الرياء واقترب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضر وفي البرازية نافلا عن الفتاوى ان الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى (ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه) ومنع ابن مسعود يعنى اخراجه جماعة من المسجد سهما يمللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا يخالف قولكم قال قلت لالاخراج من المسجد لو سلب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لاعتقادهم العبادة فيه وتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز ان يكون غير جائز لترضيل لملحة فكذا غير الجائر يجوز ان يجوز لفرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليما للجواز ثم قال وما روى في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لرافى اصواتهم بالتكبير ارفعوا على انفسكم انكم لاتدعون اصم ولا غابا الخ يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة واما رفع الصوت بالذكر فاجازاه ملخصا وفي المسئلة للمعلم كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم ثاني صدر الجواب في هذا السؤال يحقق ما فيه الصواب فيكتفى به والله الموفق واما انتشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الانحياز

لعدا اعمار السني الاشرى مافيه الكفاية ولو لم يكن الاحديث كتب وصدته المروفة واشارته
 صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا وكان عليه السلام يكون مع اجتماع مكان المسألة
 يحلفون حلفه دون حلفه فلف الى هؤلاء والى هؤلاء والاحبار فيما تشهد لهذا كثيرة والاربه
 مسعفين وقول العلماء اما الشرح كلام غسه حسن وقيحه فتح فاح و على الحرار سله واماولهم
 ياشع عبدلما دره هو بناء و اذا اصعب الله شئ لله وطلب شئ اكراماته فمالو ح لحرمة ولا يجوز
 الاسرار ما في مد السرائد * ونعم اعوانه * ومن دل شئ لله نفس يكفر الخ ادلا وحه لذلك
 وكف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الاحجود ما دخله منه وقولهم الكفر شئ عظيم
 فلا يكفر المسلم اذا احلف منه ولو رواة صغفه ومعاد الله ان يوجد الكفر بذلك وقد قل شارحه
 ويسى ان يرجح دهاعدم الكفر ووجه الكفر ما طلب شئ لله وهو حل وعلا عى عن كل شئ
 والكل محاب الله وهذا الاختلاف في حاطر احد فان ذكره تعالى للعظيم كما في قوله تعالى (فان الله سمع)
 ومثله كثر واما الرقص منه لفعها كلام مهم من منه ومهم من لم مع حث وحذره الشهود وعك
 عليه الواحد واسئلوا عما وقع لغير س اى طالب فاهل له سله الصلاة والسلام أسهت حافى وحافى
 وفي لفظ جعفر اشبه الناس في حلفا وحلفا فحل اى شئ على رجل واحده وفي رواية رخص من لده
 هذا الحصاب ولم سكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وحل ذلك اصلا لحوار رقص الصوفة عندما
 يحذونه من لده الواحد في محالس الذكر والسباع وفي الساتار حامية ما يدل على حوار له للمعلوب
 الذى حركاه كركاب المرتضى وبهذا ادى التمسى و رهان الدين الاساسى ومثله احاب بعض انه
 الحمية والمالكة وكل ذلك اذا حاصب السة وكانوا صادقين في الواحد معلولين في القيام * والحركة
 عشددة الهام * والثى فديصف تاره بالحلال وتاره بالحرام * واحلاف الفصد والمرام * وسعير
 جميع مافاه بطول الكلام * واما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالحواب ما دله التامى في هداية
 المرء من كان مكذب مكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب ثلاثه السة اه ومثله كرامات الاولياء
 في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب والى السمع وهو
 شهيد * ثم رأيت بعدد من افانى هذا سؤ الاربع للشع اى الصبح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي
 الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فاحب ذكره ها وصوره
 ما قول سادات العلماء انه الهدي مصاصح الله صلى الله عليه وسلم على يد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهله والمفسدين وضع
 نعلمهم المسلمين في رجل يرمى امة حتى حصر محاسن حاكم شرعى وادعى على حماة من الصوفة
 انهم يدكروا الله تعالى قياما وبرقصون ويسون ودل هذا محرم اعيب تخريجه وطلب من الحاكم
 المشار اليه منهم من ذلك فاحاب الجماعة المذكور بياهم حماة صوفية وذلك حائر عدهم فطلب الحاكم
 الموصى اليه سوى احد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من اهل العلم والافاء شافيا
 واحبر الحاكم بحوار ذلك في مذهب الشافعية ودل يستنى من ذلك الرقص الذى يشه حركاب المحسن
 فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تحريه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه افضل الصلاة
 والسلام والرعيب في الحة والرهيب من النار وما يحصل به الشوق المعطوب شرعا فكل ذلك حائر فاحاه
 الشخص المسكر المذكور بقوله هذا الذى ذكرته باطل وقد كبرت هذه الصوى وطلت روحك
 دهل مادله المسكر صحيح او باطل وهل هو مصيب في انكاره او مخطى * وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المتقى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون ثقله هذه واسكاره قادحا في كثير من ائمة
 الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعا على السلف الصالح ومكفرا لكل من قال بخوار ذلك من
 المتقدمين والمتأخرين من النجاة والصوفية وغيرهم وهل لولادة الامر رحمة الله تعالى وعلماء
 المسلمين وصلواتهم. اقشدة هذا المسكر على ما قاله وما ملته على ما توه به من تكبيره الرجل العالم
 المذكور وتطليقه روحه ويثابون على ذلك الثواب الحرل وماله حاكم السابق في ذلك * فاحاب
 (الحمد لله) توفيقا للصواب ماصدر من هذا المسكر المذكور * والمحارف المروور * من تحريم المباح *
 وتكفير اهل العلم والصالح * اسر شيع * وقول مبلع * لا يصدر مثله من عادل * ولا بتقوة * به
 لب فاصل * لحروحه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الصواب الفقهية * ادم
 شرط اسكار المسكر معرفة مذهب المسكر عليه * لاحتمال ان يكون ذلك الفعل حائر الذية * يعصير
 الانكار حينئذ مسكرا * والقائم به مردري * فلا يسوع الاسكار في العروع المخلص فيها الامع
 اتحاد المذهبيين في دروع الفقه والاصليين والمعرفة النامة بالحكم الشرعي في تلك الخرشية * وما يسد رح
 عنه من قاعدة كلية * ليكون المسكر على هيرة * والمسكر عليه في وحب الامثال على وتيرة * قال
 حل وعلا (قل هذه سبيل ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعي) وهل تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم)
 الآية فلا يقدم على الكبير * الاعالم تحرير * متسع الرواية والاطلاع طارف بالحلاف ومراب
 الاحماع * لاسما في مسئلة السماع * فاما دقيقة المعري بعيدة المرمى واسعة المجال * شاسعة المال *
 فداصلرت فيها اقوال السلف * واختلفت في تقريرها ائمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من
 المسائل التي هي لا من تحرر * وان كثرت النكت فيها وتكررت * وكثير من العلماء حجب الى عدم
 الترحيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تصحيح * فكيف يقطع بالتحريم * ام كيف يعدل
 عن حسن العلي والتسليم * وكيف يكفر من قال بالحوار والاماحة * في مسئلة احوال كل عالم فيها
 بداحة * ووقف بعد التأمل دون الناحه * فالكافر من كفر بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق افوم
 المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر * ومن حرم الحلال * فقد وقع
 في السلال * واستوحب العقوبة والسكال * ادليس في التدر المذكور من السماع * ما يحرم بعض
 ولا اجماع * وانما الحلاف في غير ماعين * والاراع في سوى ما بين * وقد قال نحو الدماع من الصحابة
 والتابعين * حاق كثير * وح عمير * قال اقصي القصاة الماوردى رحمه الله تعالى اختلف اهل العلم
 في العلم فاناحه قوم وحطره آخرون وكرهه مالك والشافعي وابو حنيفة في اصح ما نقل عنهم اه
 كلامه وقد قل صاحب تشييع الاسماع في احكام السماع لم يرد عن ابي حنيفة في العلم نص صريح وانما
 اسيدت بعض اصحابه القول بالمنع من مفهوم كلامه في قوله ولا يبحر الولية وفيه الهواه ونقل صاحب
 الهاية في شرح الهداية من الحنفية اناحة العلم اذا كان يتبع ليعتقده تعلم القواقي ويعصير فسيح اللسان
 هل وقال بعضهم اذا كان يتبع ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال به واحد شمس الاثمة السرحمي
 واستدل عليه بأن اس من مالك كان يتبع في بيته ولا يفعل ذلك تلهيائهم قال ومن يقول بالكره
 مطلقا يحمل حديث اس على اشتداد الاشعار المباحة وحرم صاحب البدائع من الحنفية بما ذكر شمس
 لآله وسله بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الدخيرة من الحنفية وذهب طائفة من
 الشافعية والمالكية الى الفرقة بين القليل والكثير فاحاروا القليل ومبعوا من الكثير كما نقله الرازي

وعبره وذهب طائفة الى العرقه بين الرجال والنساء خرموا تخريمه من النساء الاحبات واحروا
 الخلاف فها سوى ذلك وامامنا السادة الصوفية وصي الله تعالى عنهم فعمل عن هذا الخلاف بل
 ومرتفع عن درجة الامة الى رتبة المستبح كما صرح به غير واحد من المحققين مثل الشيخ عر الدين
 بن عبد السلام عن السباع الذي يعمل به في هذا الزمان في محال الذكر فاحاط بما صورته مع ما يجزله
 الاحوال المذكورة للاخرة مدون اليه وقال في قواعده الكبرى عدد ذكر السباع من كان
 عنده هوى ملح كشق روحه وامته فبما لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فبما يحرم
 ومن قال لاحد في شيء من الاقسام فالسباع مكروه في حقه وليس بمحرم انه من حرم فالبحر
 والكثير بعد احاطة بما قال ووقع في الكفر والصلال واستحق العقوبة والنكال سأل الله تعالى العصاة
 والودق والهداية الى اقوم الطريق معه وكرمه آمين اه واه اعلم (مثل) في جماعة رجلا وعاش
 بينهم فاعلمهم من الكلام والادب والعلم واللاه واستوطنوا بلادهم ومكنوا مدة سبعين والآن
 اتهم رجل ولاد السلطان فساما على يدهم الاصل ليأخذ ما يحصل من قسم ارضه بطير عطاها
 في الديوان يسمى اسماها بربدهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدهم واهله ذراهم بسمها كسر
 الفدان هل يحضرون على ذلك والحال اهم تاهلوا بالوطن الثاني وورقوا اولاداً وتوسعوا بحيث
 ان نصهم لا يعرف حرفة العلالة رأساً واحداً بل منهم الخالاج والمكاري والناحر وغيره
 ولا يجرون لكونهم يكسبهم باحدهما الا من طمأنى الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال (احاب)
 تكلمهم بذلك طمأنى في الدين وشاعة لا يجوز فعلها بل اظهر المسلمين فان المؤمن امير به
 فيه الإقامة في اي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المخروسة وهو الشيخ الامام العلامة الهمام
 بن الدين الحلي الشامي جعل في هذه المسئلة رساله وحط على من يعملها من اهل الديوان حتى
 اوفاه على حد الكفر وحمله من حلة العباد في الارض ورمرة الموقوفات يوم العرس ونحن نقصر
 على كونه طمأنى واتم تمل ما وعد الطام والمصيبة اعلم ان كنت لست عالم واه اعلم (مثل) ايضاً
 في قوم رجلا وعاش بينهم في اوقات محملة الى بلدته الموقوفة وسكنوا بها لفترة الفتن وحطوا بالافس
 والخور والاحلاف منهم من لم يعرف فلاحه اسلا ومنهم من عرف فلاحه فقام بها غيره لما رجع
 من البلد من رجل فاعلمهم من مدة خمس سنين واوسطهم من رجل من عشرين سنة وعشرين
 وثلاثين سنة وعالمهم من اربعين سنة وخمسين سنة وستين سنة وساءهم اولاد واولاد اولاد حتى
 ان احد اولادهم واولاد اولادهم لم يلد آباءه اصلاً والبلدة مقطعون مر عاد كرا اهل البلد المارئين
 بها او غيرهم لم يتبع الله ان هؤلاء الذين رجلا من بلدك وسكنوا بلدته فلاحوك واهل بلدك
 ولو ردتهم اليه كان عامراً وكان معه واهل اهل بخور في ملة من الملل لاحد ان يحرم على الرجل من لدة
 الى البلدة المذكورة ام لا واد احرم على ذلك وحالف الاحكام الشرعية فادايح عليه وما يرت عليه
 من الاثم في فعل ذلك (احاب) لا يجوز احرامهم على الرجل من لدة انحدوه وطا والقوه ويشق
 عليهم الخروح الى وطن محروء واهوه لان المؤمن امير به يسكن اي الادا ح و اراد و يعيش ماي
 بلدة رأى الراحة لعه فيها من البلاد ولا يسوع في ملة من الملل ولا يحل في ملة من الحل اذا حرمهم
 واحرامهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراهم ولا يقول بذلك حائل حلة عن عالم
 ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وحرهم هر وطمس الخور والفتن والعلم والمجن مع الداعي
 للإقامة في حب الوطن والباعث للارادة المتباد من السكن وما يحرم الا لسان من بلدة الى

مطلب لو رجع اهل
 بلدة من بلدتهم
 واستوطنوا غيرها
 لا يجوز على العود
 اليها

مطلب اذا رجع اهل
 بلدة من بلدتهم الى
 غيرها لا يجوز على
 المرد عليها

هي اصل وطنه الا امر عظيم احتار العروة التي هي دل نفعه كي سحو من العذاب الالم اذ حصة الوطن
مسبولة على الطاع مستدعية لفرط الالباع وبما حل في ذلك النفس دائما الى لدها تواتره والى مسقط
رأسها مشتاقه فلو وحدوا بها حيرا لعادوا اليه بحسن احسانهم ولو شقوا بها راحة عدل لادروا الى
الرجوع وهرعوا من غير احرام هذا وقد رفع لحمد بن عبد المؤمن ابن حرر بن سعد بن داود
بن سالم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصمعي بن محمد بن علي بن علي بن العاديين بن
الحسين بن علي بن ابي طالب الحسيني الحنفي الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في ذلك سؤال
واحاب مما تقوم به القراءة على فاعل ذلك اسدأه بالخدمة مسح الحمد انا لله وانا اليه راجعون مما حل
بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الضلعة الذين محرروا عيولهم ر بهم عروحل على اهدار الدين
ولا يولون على قول سيد الاولين والآخرين ولا على قول رب العالمين فبادعهم اليه انصهم الامارة
بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى (ان ربك للمرصاد) ولا على احرامهم على العود وهو من العلم
الفهم الفاضل المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلاحا او غير فلاح بل لا يترشح على عمل بغير رضاء
لهو ديا كان او بصرا بيا فصلا عن شخص بوحدة الله وسواء تقدم عهده بالرحله ام لا وهذا من افصح
مضمار اهل العلم واتسع افعال اهل الحور لانه نوع من الاسر الذي فيه عايه الدهر وقد حرم الله تعالى
العلم على نفسه وحمله بين عباده محرما قال صلى الله عليه وسلم (ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام
عليكم والظلم محرر عليكم في سائر الاديان) وقد تظاهرت الكتب المتصلة على الامناء والمرسلين على المنع
من واخذت على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلمة بح اعدائه لا يقرره والاعاض
الافضاء بدمشق محمد بن اسمعيل بن احمد الوفاي بطرء ومن حوايه كسب يشك او يتراب في محريم
هذه الظلمة وصحة الخواب وحرمها معلومه من الدين بالصورة وانما يسمى عن مثل هذا الشيء
على الظلم لعله يتذكر او يحشى وفي هذا العدو كفاية وانه اعلم

كتاب احبائه الموات

(سئل) في رجل احيا ارضا مواتا وررعها سبعين ثم رحل عنها فوضع اخوه يده عليها ثم رجع المحي
لها ويريد الاستماع بها هل واخالة هذه يكون احق بها بمن لم يحيها (احاب) الذي احبها او لا
احق بها على الاصح لانه ملك وقتها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك فس عليه الراي وصاحب
المعية وعبرها والله اعلم (سئل) في ارض سلتايب مساحة للراعي وضع رجل فيها حجارة علامة
على سق يده اليها فاعقته آخر ما حث فيها من الاولى (احاب) الاولى اولى كما هو صريح كلامهم
في احبائه الموات والله تعالى اعلم

حكم في مسائل الثرب

(سئل) في الصهاريج الموسوعة لاجرار الماء البار من السماء في البرى والامصار كالندس
وعبرها هل يكون ذلك الماء المحرر بها ملكا حاصلا لاحتاج الصهاريج فيحور لهم بيعها
والصرف فيها لسائر انصرفات الدائمة لدى الملك في ملكه ومع الغير عن الثرب والاستقاء
مها ويضمن المستق منها بغير ااحة مالكتها ولا يكون ماؤها كماء الآبار المعية التي يستباح
ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهرج ماء خارج عن داره في رفاق غير نافذ يتصرف فيه
لصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الخيران فيه واذا مانعه لشخص ببيعته ام لا

مطلب اذا احيا ارضا
مواتا ثم رحل عنها
لا يسقط حقه منها
مطلب وضع علامة
في ارض سلتايب
مساحة للراعي فاعقته
آخر ما حث

مطلب المساء الدارل
من السماء في الصهاريج
الموسوعة لاجرار
ماء بملك بصلاح ماء
الآبار المعية

واما ادعى بعض الجبران فيه حصة مشاعة فتصلى له بمجرد دعواه امله لا بدله من يدته على ذلك (احاب)
 لاشبهة في كون الماء المحرر بها مملوكا لا رابها لانيها وصعت لاحرار الماء وليست كالا بار المعينة
 والخاص التي لم توصع لاحرار ولى في ذلك رسالة قلب فيها سدائر ادكلامهم يحث في الصهاريح
 الموصوعة في الدور التي في الامصار والعري لاحرار الماء النارل من السماء ان قول بان الماء يملك
 بذلك ونصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد افيت بذلك مرارا ولا يبايه ما في الولو الحية
 وكثير من الكتب لورج ماء مزرع حتى يصب لاشئ عليه لان صاحب الثرى سب مالكة
 للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له املاءه . للماء لان صاحب الحب مالكة للماء وهو من دوات
 الامثال فمقص من مثله اسبى لان ذلك في الثرى الممن واما الصهاريح التي توصع لاحرار الماء في الدور
 فلا شبهة ان اماءها مملوك لا يملكها غيره الحب والواني وما صرحوا به في باب الثرى نقلا عن
 ماوى اهل سمرقند رجل وضع طشا على سطح واحتتمع فيه ماء المطر فحار رجل ورفع ذلك الماء
 وتنازع فيه يظن ان كان صاحب الطشت وضعه لذلك فهو له وان لم يضعه لذلك فهو للرايع انتهى
 فعلم ان الفرق في ذلك قصد الاحرار وعدمه ولا شك ان الصهاريح في الدور انما توصع لاحرار الماء
 فيملك ماؤها كالصدا اذا دخل الدار فاعلق عليه الباب ليأخذ ملكه واما اذا لم توصع لذلك لا يملك
 كالصدا اذا سكس في ارض اسان لا يملكه صاحب الارض بذلك وصرحوا به لو حذق حول ارضه
 وحياتها للاساب حتى تب الفص صار ملكا له وقد بحث الكمال في الثرى يعنى المعينة لانها المصرفة
 عنه الاطلاق ايه يعنى ان يملك حافرها وطاويها ماءها محمرو وطية لتحصيل الماء فكيف يتوقف
 في ملك الماء باحراره في الصهاريح الموصوعة لذلك واما دعوى الحار الذي لا بدله على الصهاريح
 لا شك ايه لا يقضى له بمجرد دعواه باحار العلماء والحال هذه والله اعلم (سئل) في وفاة قديمة بدار
 اسان يسئل بها ماء حار من قديم الزمان بحث لا يحفظ حدوث ذلك احد من الاقران هل له منه ماء لا
 (احاب) ليس له منه عن ذلك حيث علم انه كان يجرى بها قبل ذلك ويبقى القديم على قدمه كما كان
 فيما مضى من الزمان كما في مستثنى الهر والميراب والله اعلم بالصواب (سئل) في اهل دار يصون ماء
 عسلهم في الرقاق فصر بالخبر ان هل لهم معهم ام لا (احاب) لهم معهم لاسم متدون في ذلك
 والله اعلم (سئل) في دار بها جري ماء الخلة النارل من السماء منها لا عبر هل لاهل الخلة ان يجرؤا منها
 ماء اعسلهم وعسل او ابيهم وبناتهم او صاحبهم ام لا (احاب) ليس لاهل الخلة ذلك اذا صل استعمال
 ذلك العبر محظور وانما حار احرماء المطر المعتاد قديما على ان يحق فاسواه لا يجوز والله اعلم (سئل)
 في الطريق الخاص في سكة غير مأمدة اذا احتج الى الاصلاح فما الحكم الشرعى فيه (احاب) قال في الرواية
 وعبرها اصلاح اوله عليهم اجماعا فاداموا في الاصلاح وادورحل معهم قيل ايه على الخلاص في الهر
 الخاص يعنى قال ابو حنيفة اذا حاروا دارا حدم رفع مع مؤنة الاصلاح وكان على من يقي فكل من
 يتاوروا داره رفع عند ذلك الى ان يتهاو وعدها يكون اصلاحه عليهم حيا من اوله الى اخره وقيل
 رفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ماوراء داره بوجه تمالاه لا يستعمله بخلاف الهر وهذا
 اذا اجتماعوا عليه اما اذا كانوا كلهم لا يجرون في طاهر الرواية واذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر
 الخصاص في الصفات ان القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فاداموا ذلك كان لهم مع الآخرين عن الانتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله اعلم (سئل) في رفاق غير مأمدة بمنتهى دار تقرب بانها صهاريح

مطلب ليس لمن يداره
 فاة فديعه يسئل بها
 ماء حاره ان يجمعه
 من ذلك

مطلب يجمع الحار من
 صب ماء عسله بالرقاق
 ان اصغر نحاره

مطلب لصاحب الدار
 انى بها جري ماء
 الخلة النارل من السماء
 ان يجمعهم من ان
 يجرؤا ماء اعسلهم

مطلب في حكم اصلاح
 الطريق الخاص اذا
 احتج اليه

في يذرها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستماء منه بواسطه ان اسطحة دارها يسيل منها ماء اليه
وانه لما قد يتا في ياب من بيوت دارها احمر وحلا من مائه الحنك قدمه وسيل اسطحته واسطحتها
اليه وامرها الماسي صبح منها الذي ميتها والاحد من مائه متجرد احسار الرجلين بعد دعواها
المدكوره هل هذا حكم نافذ ام غير نافذ (احاب) هذا ليس بحكم نافذ سرعا لانه حل عن شروطه
الشرعية اذ احسار الرجلين ليس بشهادة للمرأة وكون ماء اسطحتها يسيل اليه لا يوجب ملك الماء
لانه لم يتوسع لذلك والمرأة حارحة لادان يدسم للث مسدود في ياب لها من دارها والمدعى عليه
دريد احصاه بالقيمة التي بها تم الث الذي يبرع منه حالا حيث تأخرت عنه ابواب الخيران
ولم يكن لهم حق المرور به وانما يملك بالاحرار في الصهارخ الكاشه بالسوب والدور والاولى
والكبران بل تحت الكمال من الهمام في الث المصبة لانها المصرفة عند الاطلاق انه يسي ان يملك
صاحبها الماء بحجره وطيه لحصيل الماء فاما علم ذلك علم ان في الث الذي يبرع منه الماء ولا استنراي
لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو سائها ينت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره
المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرد الاحرار كما كتب في السؤال وهو مما لا ينبغي على ادنى
من له في مسائل القضاء ادنى محال والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر دارا للسكنى في سوتها وفي الدار
صهرخ بعد طمع ماء الاشقة وفيه ماء قبل الاحارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمسأجر فيه
الا اما حة المؤجر (احاب) نعم الصهارخ التي في الدور المدة طمع ماء الاسنة الموصوغة للاحرار الماء
يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحيات التي هي الحوان كما عبيده العطل في مسئلة الانهار المملوكة
والآبار والحياس قولهم لانها لم يتوسع للاحرار والمساك لا يملك الا بالاحرار واب على يقين
ان الصهارخ المتحدة في الدور انما وصفت للاحرار ولا يبايه بعض المسارات الموهبة اذ محامها
مطلوبة عند الفقيه الماهي فلا يجوز للمسأجر منه الا اما حة المؤجر والله اعلم (سئل) في نهر لغرية
وقب معها لجهة تر يمر على قرية اخرى وقب لجهة اخرى اهلها يسقون منه شجرهم وورعهم
هل للملك على النهر منهم ام لا (احاب) له منهم كما صرح به قاصيخان وغيره قل قاصيخان نهر
لقوم يمر في ارض رجل كان لصاحب الارض ان يسقي ارضه منه ان كان لا نصر باصحاب النهر ولهم
ان يجمعوه وقال قل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقي بستانه او ارضه الا نادهم هل اذن
القوم الا واحدا او كان فيهم صى او سائب لا يسوع لهذا الرجل ان يسقي زرعه او ارضه من ذلك
النهر ولا شبهة ان وسع الاول فيما اذن ثات به دلالة ولذا قيده بعدم الضرورة لاسفائه والنقل
مستفيض في المسئلة والله اعلم (سئل) في قيام ماء تامة لقرية حارية في وقب على جهة تر يمر ماؤها
على ارض لقرية اخرى جعل شئ من المال في مقالة شرب ارضهم واشجارهم وورعهم منها لجهة
الوقوف المذكور كل سنة هل يجوز ويبرمهم ذلك المال ام لا (احاب) هذه المسئلة ميمة على حوار
مع الشرب مفردا وقد احتلص فيه قل يجوز في رواية به احد بعض المتأخرين وقد حثرت العادة
ببعض في بعض البلدان وفي طاهر الرواية لا يجوز فالردوى يصمن الشرب بالعصب قل مكر
رحمة الله تعالى لا يصمن قالوا القوي على ما هل مكر وقالوا ماعدا طاهر الرواية ليس مدها
لا تخاسا لكن قالوا في الوقف يصن ما يصمن في عصب مباح الوقف ويكل ما هو اضر له فيما اختلف
العلماء به صرح به في الحاوي القدسي ومقصاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع توفر شرائط
الحكم فقد والله اعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد فقيم يسمى ذلك

مطلب في سهر شين
يد وحصل ادب
امرأة ان لها فيه حق
الاستقاء بواسطه ان
ماء اسطحتها يسيل
اليه واره لها ما يما
في يسها واحر بذلك
رجلان حكما الحكم
لها متجرد ذلك
مطلب اسأجر دارا
وهو يصهرخ بعد طمع
الاشية وفيه ماء هل
الاحارة ليس
للمسأجر فيه الا اما
احاه المؤجر
مطلب من لقرية
وقب معها على جهة
ليس لاهل قره
موقوفه على جهة
اخرى ان يسقوا منه
شجرهم
مطلب في قيام ماء تامة
لقرية حارية في وقب
تمر على قرية اخرى
فاداحل اهلها ام لا
لجهة الوقف في مقالة
شرب ارضهم
واشجارهم احتلوا
فيه

النهر ردى شرب منه اراض عدة وفرى تحوى حلقا كثيرة ليس تلك الفرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل ملك الفرى على علما من جهة مع الماء وسفل تحتهما ومستحق فيهما جهات اوقاف وبب المال وغيرها ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكنه اهلها في باطن النهر الكبير ليرجع الى نهرها الخالص بها وليس لمالك تلك الامر مقدار متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كما يشاءوا اكثر منها ثم الى ان تستوفى العليا والسفلى ويصل منه فصل يذهب للنهر وفي بعض السنين يصبى هذا النهر الكبير فرغم اهل العليا ان لهم ولا يه جنس جمع ماء النهر المر بوز بالطن والذراب وغيرها دون الخشب والحشيش بحيث لا يتزكون شيئا من الماء لاهل السفلى الا ما تشاء فهل يجمع اهل الفرى العليا من جنس جمع ماء النهر الكبير بالطن والذراب وغيرها ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبق لاهل السفلى موضع حاجتهم او يكون لهم على قدر اراضهم ما يحكم الشرعى (احاب) نعم يجمعون فقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه ليس للأعلى ان يسكن النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصة لان في السكر احداث في لم يكن في وسط النهر ووجه النهر مشركه بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراصوا على ان الأعلى يسكن النهر حتى شرب حصه او اصطاحوا على ان يسكن كل واحد منهم في بوسه حار لان الميع حصههم وقد رآل مراسيهم ولكن ان امكه ان يسكن لوح اوانا فليس له ان يسكن بالطن والذراب لئلا يفسد النهر به وفيه اصرار بالشركاء الا ان تراصوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ اهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الأعلى ان يذكروا وليس لهم ان يذكروا قلوبهم ليعول اس مسعود اهل اسفل النهر امراء على اهل الأعلى حتى يروا قل ذلك الزيلعي وغيره والله اعلم

مطلب ليس للأعلى من شركاء النهر ان يسكن النهر بغير اذنهم

حديث كتاب اعيان

(سئل) هل الصدق مباح واتخاذ حرفة حلال ام حرام وهل يساح للهيءة ام لا (احاب) قل في شرح توير الاصل هو شروع بالكسب والسعة والاحاج اما الكتاب فقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) واما السعة فقوله صلى الله عليه وسلم (لعمري من حاتم اذا ارسل كلك فاذكر اسم الله تعالى) ولا يه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال باله قول قلب وهو مفيد لحل اتخاذ الصدق حرفة لانه نوع من الاكتساب ويحالفه ما في الرأية من انه مباح الا اذا كان للهيءة او يأخذ حرفة وعجوه في الخلاصة لكن في الرأية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والعقلاء رحمهم الله تعالى ان جميع انواع الكسب في الاماحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا للهيءة او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب الحرف في فوائده فانه قال بعد ابراده عبارة الرأية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فاعادة حرفة كقيادة السمك حرام فاوردته هاتمه والادلج حقيق عدى ما قدم تقريره من اماحة اتخاذ حرفة واما كراهة الهيءة فلا شك فيها انتهى (اقول) وكلامه صحيح وقد كما استشكل حرفة اتخاذ حرفة او لا مطلقا آيات ابيدوا تايلان اخبار المون والشروح اطلقوا الاماحة ولم يستثوا منه ذلك واما حرمة الهيءة فقد علمت منصوص وردت صريحة في حرمة مطلق الله وليتأمل والله اعلم (سئل) في احد الطير ليل هل هو مكروه ام لا (احاب) احد

مطلب في الكلام على اماحة الصدق والهيءة واتخاذ حرفة مطلب الاولى ان لا يأخذ الطير لئلا

مطلب في حكم السمكة
المطروقة في بطن
اخرى
مطلب ان وحدي
بطن السمكة دره
خلال وان حاتمها
اوديسارا فاعلمه

مطلب استعار شيئاً
ورده ثم مات ليس
للمرتهن بيعه بل
حبس الى ان يصكه
المعير ان لم يكن له مال
مطلب اعار آخر شيئاً
ليرده وعين له مدة
فله استرداده عند
اقتضائها والقول له
اذا انكر الادن
بالمهرن

مطلب استعار شيئاً
ليرده فهلك في يد
المرتهن

مطلب اذا صاع
الراهن في يد المرتهن
يسقط دينه والرائد
عليه امانة

مطلب اقتصر مثلاً
ورهن به فمات ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن

ان يبيع الارض من
المشترى بدينان ما عاها
الراهن واحار
المرتهن

الغبار بالليل لا بأس به والنهي بخمول على البدن وعن قول الاولى ان لا يعمل كفاي سد المحيط والله اعلم (سئل) في سداد سمكة فوجد في بطنها اخرى هل يحل اكل المطروقة ام لا (اجاب) وفي الحلية اذا حاد سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس بآكلها انتهى وفي العوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لا لانها مسقورة والله اعلم (سئل) فيما لو صاد سمكة فوجد فيها ذرة او سائماً او ديساراً مصر وما هل يحل له ذلك ام لا (اجاب) ان وجد بهادرة ملكها حالاً لا وان وجد حاتمها او ديساراً مصر وما لا وهو لقلة له ان يصرف بها على نفسه ان كان محاسناً بعد المربع لا ان كان عابداً كذا في الاشياء والنفائز للشيخ ريس بن نجيم ورحمته تعالى والله اعلم

كتاب الرهن

(سئل) في رجل استعار من امرأة حلحلاً ليرهبه فماتت عليه من مهر زوجته وماتت فماتت الروحة هل يبعد بيعها ام لا (اجاب) لا يبعد بيعها ويحب عليها استخلاصه من المشتري ونحوه عدها الى ان تمك المبرة اذ لم يكن للميت مال صرح به في التاراجية والله اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر اسماً استعارها من آخر ليرهبها وعن لارهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير استردادها لتكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا انكر المعير الادن بالرهن يكون القول قوله ام لا (اجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذ العقد امدكور فاسد والفاصد يجب اعداؤه باقتضائه والحال ان عين له مدة والا حل في الرهن يبعد الرهن ولا شبهة انه اذا انكر المعير الادن فالقول قوله لان الادن يستأمنه والله اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سوارين ليرهبهما فماتت مع معلوم فمات من المرتهن ثم مات المرتهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (اجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فقدر المضمون يجب والساقى امانة والله اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر ومحبراً واساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وصاع الرهن فما الحكم الشرعي (اجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والرائد امانة لا يضمنها المرتهن الا بالتعدي والله اعلم (سئل) في امرأة امرت رجل احارة ريث تمثلها ورهن المقرض بها حلحلاً فسرقت الحلحال فما الحكم (اجاب) ذهب الحلحال بالمرث فقد صرح في الدرر والعرود ان المكيل والمورود لو رهن محلا في حبه وهلك بهلك القيمة كسائر الاموال فليس لرب الحلحال طلب سلامة الريث ولا لربة الريث طلب عليه والرائد امانة والله اعلم (سئل) في امر من مرهونة فاعاها الراهن واحار المرتهن وقصص بعد الاحارة نصف دينه الذي كانت الارض مرهونة به والا لا يريد ان يبيع ويبيع الارض عن المشتري هل له ذلك ام لا (اجاب) ليس للمرتهن ان يبيع الارض عن المشتري بعد الاحارة والله اعلم (سئل) في رجل رهن حصصاً مشاعة في عقارات هل يصح ذلك ام لا (اجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للتقسمة ام لا وسواء كان الشيوع مقارناً او طارئاً وسواء كان من شريكه او غيره ونحوه فاسد فاسد لفساد واحد الفاسح والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به بعده والحال هذه والله اعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحة بيع الشيوع الاصل والطارئ ام يصح مع الشيوع الطارئ ويصدق مع الشيوع الاصل وهل اذا مات الراهن وانتفع الوارث عن دفع الدين يجرى على وفائه او يبيع

مطلب رهن المشاع فاسد مطلقاً مطلب رهن المشاع فاسد مطلقاً مع ذلك لو مات الراهن فالمرتهن احق به من بقية العرماء

لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن سعة الفاسق ببيع نفسه لوفى الدين من ثمنه أم لا
 (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقا أعني سواء كان قابلا للقسمة أو لم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع
 معارفا أو طارئا وسواء كان من شريكة أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الناري
 يمنع فناء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والنص وغيرها وإدامات الرهن
 فالرهن أحق بالرهن من قية الرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا لأن فاسد العقود يجري
 مجرى صحيحها ولو سوى الميب بيمينه فأن لم يكن له وصي فلو سوى الفاسق ذلك وإن لم يكن
 واحدهما فالفاسق إن يمينه معه وقضى دينه وإن كان الورثة كثيرا يأمرهم القاضي بالسبع فإن
 امتنعوا فللقاضي بيمينه كما تقدم وإن كان للميت تركته عره فلهم السبع منها وفكالة الرهن ووفاء دينه
 واستخلاصه لا هضم وكذا لو لم يكن تركه وإذا والدين من ملهم لهم ذلك أماداً أمهوا عن الوفاء
 وعن سعة الرهن هدى ببيع أعاصي عليهم وكذا سعة وصيه أصا وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه
 في ذلك وعني صريح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل)
 في الرهن هل يمينه الحاكم إذا امتنع المدينون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الأئمة تأييد
 حقه إلى أن يبيع الرهن منسبه لا يرى الحجر على الحجر المدينون وعندها للحاكم بيمينه حبرا
 لانهما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضي حنابل وصاحب الاحبار وكثير من
 القوي على قولهما فإذا حكم به حاكم يراه هدى وارتفع الخلاف والله أعلم (سئل) من يب المندس
 في رجل متول على وفاء من القود يحكموم تصحبه للمراخمة رتب منسما مع الوفاة في دمة ريد
 ورهن على ذلك ثلث دار وقد ملك كل من الدولى ومن عليه الدين فطالب متولى الوقف الآن
 ورثه ريد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعى شافى هل
 لهذا الدولى أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا
 حكم حاكم يرى بحتة تصحته بعد دعوى صحيحة وشهادة مسقيمة هدى وارتفع الخلاف لانه حكم
 في فصل بيمينه وإذا هدى فالوقف أولى بالاستيفاء منه فإن راد على دراهم الوقف يرد إلى الورثة
 إن لم يكن عليه دين ولا صرف في دينه فإن قصصه وهما غيره في التركة ما يوفي به استوى منه ولو لم يكن
 تصحبه حاكم فعلى الدولى الصحيح في المذهب ما هدى فاسد الوقف أحق به من قية الرماء أدله على المحل يد
 مستحقة لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علماء ما قاطعة والله أعلم (سئل)
 في رجل رهن ريتو ما عدى آخر على حرية ريت وانا له ثمره ستين ومات الرهن قبل أن يثمر الريتون
 عن إسماعيل وعن روحه في أم الأيتام واستمر الرهن يأكل ثمره مدة شرسين والآن يطالب أهمم بالحرة
 الرب ثا الحكم في ذلك (أجاب) جمع ما كلة الرهن من ثمرته معصور عليه متعلق بذممه ومطالب به
 كسائر الدين وليس له سوى حرية الرب أن كانت ثمانية دتمه نسب يوجب العاقب بها كقرص
 أو عصص أو سلم صحيح وقد تقررت أن رواتد المراهون مصحوبة بالاستهلاك والاناة قد علمت بموت
 الرهن لا سأل الملك عنه إلى غيره والمناح له تساؤلها وهي على مالك المسيح فطاعا والله أعلم (سئل) في رجل
 رهن عدى آخر شحر ريتون على مل معلوم وانا له للرهن ثمرته ثم مات الرهن فأكله الرهن بعد سنين
 هل أصيب الاناة بموته ولو ارثه إن يصمه ما أكل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم اقتطعت الاناة
 بالاشية بموت الرهن وبضمن الرهن ما أكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن بعصرة بدين

مطلب في بيان من
 يملك سعة الرهن بعد
 موت الرهن

مطلب أحلف في
 حوار سعة الحاكم
 الرهن أن امتنع الرهن
 من سعة

مطلب رهن المشاع
 فاسد ومع ذلك لو مات
 الرهن فالرهن
 أحق به من سائر
 الرماء ولو حكم به
 حاكم يرى صحته
 شرطه هدى

مطلب إذا مات الرهن
 ثمره الرهن إلى الميراثين
 ثم مات فطلب الاناة
 وعليه ضمان ما أكله
 بعد موت الرهن

مطلب تقطع اناة
 الرهن الميراثين ثمره
 الرهن بموته

مطلب استحجار
الراهن الرهن من
المرهن مطلق وسع
الراهن الرهن من
ان المرهن عراده
مطلب دعوى الرهن
حدث تقدم تاريخها
اولى من دعوى
الشراء
مطلب اذا اناح امرأته
تجره ريسونه في مقامه
صهرها عليه سقه
المهر لا يصح
مطلب وصعائى
الراهن والمرهن
الرهن تحت عدل ثم
مات
مطلب لو رهن
حلها للنكح وروحها
لا تكون مترعة
مطلب اذا مات
المرتهن بمحل الرهن
يصح جمع قبته
مطلب اراهن بارودة
فدخل بها في بجاه
فاحدث منه
مطلب حكم الرهن
العاسد حكم الصحيح
مطلب اذا اناح
الراهن المرتهن

عنه لا آخر وسلمها ثم استأجرها منه هل يصح استحجاره ام لا وله الرجوع بمادفع من الاجرة
واذا اناح مالك المعصرة معصرته بغير اذن المرتهن بعد سده ام لا وبالحكم الشرعى في ذلك (احاب)
استحجار الراهن من المرتهن مطلق لانه ملكه واستحجار المالك مذكور مطلق والسائل لا اخر له
مردع مادفع ان لم يكن من حسن الدين وان كان من حسنة تقع المقاصصة والمرتهن يسترد المعصرة
باق له على الراهن درهم فهو دالى حسنة ولا يفسد سدها عراده واذا طلب من الحاكم الشرعى
وصح البيع له ان يصح البيع الصادر بغير اذنه والله اعلم (سئل) في دار منافع فيها حصان احدها
بذبحى ان اناح اذنه ما على ما عهده كذا من فلان ومات بعد ان فصحها عنه وعن ورثه آخر من
سارح كذا واظهر مسندا شرعا بذلك وادعى الخصم الاخر انها وهب فلاه على الخلفه العالويه
فدشراها من فلان المذكور او لا وحملنى ما طرأ على وهبها واظهر مسندا شرعا بذلك متأخر
اما عن تاريخ مسند الرهن المذكور رافى دريد عليها بالعلم الشرعى فهل اذا اقام مدعى الرهن
انه من اليه الشرعية على تعدية على شراء الوافيه المذكورة يعمل بينه وبينه له بالرهن
ويقدم وفاء الدين ام لا (احاب) صاحب التاريخ الاقدم اولى لانه انتم مديان في وهب لا سارعه
فيه الاخر والله اعلم (سئل) في رجل رهن ووجه شجر رسون سقه مهر لها عليه على ان يأكل
ثمرة بغير سهره عليه فاكل الثمرة هل يفسد بها ام لا (احاب) نعم يصح ليدم بمهره معاقبه الصر
ياكل الثمرة اذ هو رافى فكل مضمونا عليها فانهم والله اعلم (سئل) في رجل له بدمه آخر من اصفا
على وضع رهن به عند عدل فأتى العدل في الحكم (احاب) الرهن على حاله فيوضع على يد عدل
ياحسارها وان احتلها وصحة التماسى على يد آخر وللناسى ان يدفعه لاسيا على مذهب اى يوسف
رجه الله تعالى لان الرهن لم يسل بموت العدل واما يطلب بدمه بموته فحسبان غيره ماهاهما عليه
وسب العاصى عدلا غيره اذا احلها وقد اشيع المسئلة في شرح محصر الكرخى فراحه ان شئت
رأيه اعلم (سئل) في امرأة دبت شيئا من حلها الى نفس افارت روحها المولى ليرده على ما ع
بغيره الميت ويكفى فهل يقره وفاءه ام لا (احاب) المقر انه بدأ من تركه اليه بغيره
ويكسبه وان وارثه لو كسبه من ماله رجع به في تركه فلروحة ان ترجع في اتركه للملح الذى
بغيره الميت ولا يكون مترعة في ذلك وتصل حلها والله اعلم (سئل) في المرتهن اذا مات بمحل
الرهن هل يصح قبته ككلام لا (احاب) نعم يصح جمع فيه لان رائده امانة فمضمون بالمحويل
وير الزائد مضمون من قبل والله اعلم (سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتهن
بها في بجاه فاحدث منه ما الحكم الشرعى (احاب) الحكم في ذلك ميان فيه ما ياله ما لم يملح والقول
بول المرتهن فيها وعليه ما اراد على اقرش الذى بدمه الراهن والله اعلم (سئل) في رجل رهن عد
روحه دارا على مبلغ معلوم وهى ساكنة بها هل اذا علم انه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح
فلا يفسد مع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تدفع فيديها وهى احق بها من سائر الرماء
ام لا (احاب) نعم حكم العاسد حكم الصحيح فلا يسد مع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى
تدفع فيديها وهى احق بها من سائر الرماء والله اعلم (سئل) في حرة مديونة رهن بديها ياتين لها
رهن شرعا لاسان ثم اناح لها السكى ترعا فسكت ثم عن له ان يجر حها غالة من حق الحس والمادة
بده هل له ذلك ام لا واذا علم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بسية وحسها حتى توفيه بديه ام لا
واذا اتم له ذلك هل يحجر على مع الراهن وان استخمس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يجمع ذلك عن حدتها
سكى اذ المرهونة فله اجراره وللمرتهن حبس الراهن بديه ويحجر المرتهن على مع دار الرهن ولو لم يكن له غيرها

لان حقه تعلق بحالة الرهن ولا تصدر في سح الرهن تكونها معلقة (احاب) ثم له الحادة بده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان الفسخ بالتحلة اى المرتهن وله مع ذلك مطالبتها بديه الموهون عليه وحدها حتى توفيه ولو من ثمنه ونحوها القاضى بالخمس حتى تبيع الرهن او تدفع له من عثرته ان تيسر ويد المرتهن يد استيفاء وحته لازم محترم وتعلق حقه ثالثه بحمل المالك كالا حتى اذا حتى عليه المالك كان صامتا كالا حتى واذا كانت معلقة لا يمنع بيعه بذلك ولا قول انها معلقة يدفع لها الموهون لصعوبة السكنى الى لاحد عنها ولا علة لان ذلك اعنا هو في غير الرهن اما الرهن مثاله احق بها المرتهن اى من سكاها فيها هي عنه كالا حصة كالمعلم ومن صرح بان تعلق حق المرتهن بحمل المالك كالا حتى الرطى وسيره في شرح قوله وحالة الرهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلة على مسئلة المفسد الذى ليس في يد دائنه رهن بديه فأتامل ذلك وافهم والله اعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شئاً على مبلغ ودفعه له وكشف في رقعة ان المبلغ الذى افلاان العائث باق بدمه تاجحة خوفاً من الظلمة ومال المرتهن عن وروثة هل ادانته ان الافرار سلى وجه الحق باقرار المرف له او ماليه على الاتفاق سراً يكون المبلغ لورثة المرتهن ام لا (احاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله اعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حلى بدرهم اقرصها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته واحصر بذل دراهم القرم فثامت بها الروحة وقد تهرت واهت راطها فادعى الراهن فك شئ منها والروحة تقول ان الصرة بعينها لا ادري شئانها هل المولى قول الروحة ام قول الراهن (احاب) القول قول الروحة حيثما ان ادعى عليها تناول شئ من الصرة وعليه اليه والله اعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن احدهم سواراً من امرأ على ما عليها من معين سقى داسها فادعى صياحه فهل اذا تقدر الصبان بقدره يكون على المرتهن حصة ام علم جميعا على قدر الشركة (احاب) الصبان على المرتهن حصة ادصر حواها ليس للشريك ان يرهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة مضمم فمضى معنى من الدراهم وقال له امسكه حتى اعطيك الثمن فادفعه وقطع الثمن منه فمضى بعض المضمم عبد البائع عيا فاحتا في الدين زيادة عن قيمة المتب جميعه هل يصح جميع قيمة فضاه ام لا (احاب) نعم يصح ويقتط من الدين قدره والحال هذه وقدصر حواها الرهن اذا حصص عبد المرتهن قدرا او وصا يسقط من الدين قدره والله اعلم (سئل) في شخص ادعى على وروثة زيد بدين معنى وقال ان زيدا الموفى رهن تحت يده على الدين المور جميع ينه المحدود محدوده الاربع واقام اليه على ذلك فامر القاضى الورثة رفع يدهم عن البيت وتقليبه للعدى المور فصاره آخر راعا اياه مستأجر البيت من الراهن المتوفى ورهن على ذلك ولزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الاخرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان الموهون مشعولا باجارة العرجل دعوى الرهية يكون محلا لصحة الرهن ام لا يكون محلا لصحته حيث تسلمه بأمر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (اجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل احد من العلماء والمرتهن الرجوع بمادته للمستأجر ثم التراجع في ذلك شرعا بالنظر في كالا المقدس فان كان البيت مقوصا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن احق ثالثة من المستأجر ومن سائر عرما الميث وان كان مقوصا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر احق به من المرتهن ومن سائر العرما وان خلا العقدان عن القرض كان جميع العرما اسوة فيه يتقاسموه بقدر حقوقهم

مطلب اذا ارتهن شئاً
تباع ثم اقره فان هذا
المبلغ لفلاان ثم مات
فانت ورثته ان
الامر اراد على وجه
البلحة يكون المبلغ
لهم
مطلب اذا ادعى
الراهن فشان الرهن
وادعى وروثة المرتهن
عدمه فالقول لهم
مطلب ليس لاحد
الشركاء ان يرهن
وان فعل فالصبان
عليه صحيحة او فاسدة
مطلب اذا قص
المشترى المبيع وقال
للسائع امسكه حتى
ادفع لك ثمنه فمضى
في يده يسقط من الثمن
قدره
مطلب ادعى رجل
على وروثة المتوفى ان
هذا البيت الذى في
ايدهم ره المتوفى
تحت يده وآجر ان
الموفى اخره منه
فأمر الحاكم المرتهن
ان يدفع الاجارة
للمستأجر وقدين
المؤلف الاول من
العقدين

وان اسئل بكل هذا ومن قاله لا اسقيا حاميهما ما لم يحرم صاحباه من السابق العبد للتأخر
 لا يصح السابق بالاحارة . للعبد الاحق . وبذلك ان كان من في الرهن انما شرط اللزوم او شرط
 احوار . وهو الاصح والله من في الاحارة وان لم يكن مرفعا لكن وبالمؤخره له لا يكون احق به
 من غيره ما لا في الاحارة الصريحه ولا في الاحارة الفاد وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا
 الاسلام وادانوا ما للماء بل طهره الخ والحق كعنه لعلنا والله اعلم (سئل) في رجل علمه
 من لا حرام من به دارا للمدنيون فبعها له ولداحه الضامن له . وهو وهم ساكنون
 في الدار لم يخلوها للمدنيين آخرها المره للمدنيون بقدر معلوم هل يصح هذه الاحارة . ولم
 الاحارة له على المدنيون ام لا (اجاب) لا يصح ولا يلزم الاحارة للرهن فقد صرح في الرايه
 واظهر به وغيره بان الاحارة من الرهن باصه وعقلوا بانها ملكه فبكت به حر ملكه وفداه
 مرارا لا يحصى في الرجل رهن بمعدود مؤخره للرهن قبل بصره . ما لا يصح الرهن ولا الاحارة
 اما الرهن فليدفع الله من واما الاحارة فليدفع حوارها للمالك والمسئله كثيره العقل لا يحق على من له
 ادنى فضل والله اعلم (سئل) في مره من سكن في دار الرهن هل يلزمه احارة لذلك ام لا (اجاب)
 لا يلزمه احارة لذلك . فليدفع الرهن اوله من بعده للاهل ام لا والله اعلم (سئل) في رجل
 رهن عبد آخر عسا وقال له ان لم اعطى ذلك الى خمسة اشهر فهو سلع لك عاقل على وبنى الاحل
 هل يصح البيع ام لا (اجاب) لا يصح البيع قال في الراره في نوع وصعه عند عدل هل لا مره
 ان لم اعطى ذلك الى كذا فهو سلع لك عاقل على لا يجوز وذكر في صرحه الحلان قال ان او عتق
 ملك الى كذا والا فالرهن لك . ملك على السوط وسع الرهن وقال السامي رحمه الله تعالى سئل
 ارهن اصابا والله اعلم (سئل) في من ملك عن اولادهم واروحوه وعلى المتدبر من رجل مره من به
 حايوا برتد الروح ان قضى الدين به ملك الحايوت هل اذا قبل ذلك يكون مره ام لا ولها
 الرجوع في الركة (اجاب) لا يكون مره فراجع مادب في الركة واحال هذه والله اعلم (سئل)
 في رجل رهن عند امرأه حايالين اصاع ميهما واحد والمديعي يدعي انه سواي كذا والمره
 دونه هل القول قوله ام قول امرئيه وهل حسب يده صاعه وكان الدين اقل منه حله الحلحاح حله
 قسم الدين على المرحود والمقدم فاصاب حصه الدين منه كان مقصودا وما اصاب الامانه غير
 مقصود (اجاب) القول قول المره . حله في قدره حله الحلحاح الصانع وادان بصره قسم على
 الدين منه الرهن حله فاصاب الهالك سطا الى ما قبل المقصود منه فقصم الى ما قبل الامانه
 فلا يمن فادان كان مالا منه الرهن ضعف الدين وكل الهالك النصف ينقص من الدين نصفه
 وادان بصره هلاكه بالنسبة يضمن جمع فيه الهالك والله اعلم (سئل) في رجل ارهن كراما من رجل
 ثلث وسب الرهن ثلثا احسب حصه الدين وارهن الكرم واكل ثمره منه سنين فحصر الرهن
 ومعه ارض الكرم حتى يدفع له ما دفع للرهن الاول فاحكم في ذلك وفيما اكله من ثمره
 (اجاب) ليس له منه ويضمن ما اكله من ثمره وسخره ولا رجوع على احد مادفعه لاهل الرهن
 الاول ولا على الثاني لكرمه مقبوعا والله اعلم (سئل) في الرهن اذا لم يلم صاعه الا هو للمدنيين
 هل يضمن قصه بالنسبة ما لم يلم ويؤخذ منه او من ارده بمدهوه (اجاب) نعم يضمن جمع قصه بالنسبة
 ما لم يلم ويؤخذ ما اراد على الدين منه او من ركه بمدهوه حب لم يلم ذلك بالرهن كما صرح به

مطلب احارة المره
 الرهن من ارضه
 باطله وكذا ارضه
 ان وقع الاحارة
 قبل قبض المره
 الرهن
 مطلب اذا سكن
 المره دار الرهن
 لا يلزمه احارة
 مطلب قال الرهن
 للمرهن ان لم اعطى
 ذلك الى كذا
 فالرهن سلع
 مطلب لا يكون
 ارجحه مره اذا
 احك الرهن بعد
 موت الروح عنها
 وعن اولاد صاعا
 مطلب اذا صاع الرهن
 فالقول للمرهن في
 قدر النصف فان راد
 على الدين فالرهن
 امانه ان يصرعه
 بالنسبة والا لا
 مطلب اذا حله احق
 ودفع الدين الى
 مره من الكرم
 وصار ما اكل ثمره
 فهو سلع ويضمن
 ما اكله من ثمره
 مطلب اذا لم يلم
 صاع الرهن بالنسبة
 يضمن المره جمع

لان حقه تماق عالة الرهن ولا تقدر في سح الرهن تكونها معلقة (احاب) ثم له اعادة يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القرض بالتحلة اى المرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدينه الموهون عليه وحسبها حتى توفيه ولو من ثمنه ويجزها القرض المحض حتى تنقضي الرهن او تدفع له من غير ثمنه ان تيسر ويد المرتهن يد استيلاء وحقه لا رد معتزم ومناق حقه ثالثة يجعل المالك كالا حتى حتى اذا حتى عليه المالك كان صامعا كالا حتى وانما كانت معلقة لا يتبع فيه بذلك ولا يقول انما معلقة يدفع لها الموهون لصوره السكى الى لا يحد عنها ولا عيه لان ذلك انما هو في سحر الرهن انما الرهن قالت احق بها المرتهن اى من سكاها فيها هي عنه كالا حتى كالمعلمت ومن صرح بان تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالا حتى الربطى وغيره في شرح قوله وحماية الراهن والمرتهن على الرهن مسمو به فلا تقاس مسئلة على مسئلة القرض الذى ليس في يد دائنه رهن بدينه فاقبل ذلك واهم والله اعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ الذى لعلان العائى بان بدت تاجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل ادانت ان الاقرار سلى وجه الدخلة باقرار المقر له او بالية على الاصل سراً يكون المبلغ لورثة المرتهن ام لا (احاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله اعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حتى بدراهم اقرصها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته واحصر بدل دراهم القرض فماتت بها الروحة وقد تهرت واهت رباطها فادعى الراهن فك شئ منها والروحة تقول ان الصرة بدينها لا ادري شئ منها هل القول قول الروحة ام قول الراهن (احاب) القول قول الروحة جيبها ان ادعى عليها تساول شئ من الصرة وعليه البينة والله اعلم (سئل) في شركاء في الاستيلاء استرهن احدهم سوارا من امرأته على ما عليها من معين سقى دانتها فادعى صياغه فهل اذا تقدر الصلح بقدره يكون على المرتهن خاصة ام علم جميعا على قدر الشراكة (احاب) الصلح على المرتهن خاصة ادصر حواها ليس للشريك ان يرهن ولا يرهن على شريكه في الشراكة الصحيحة فكما في العادة كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة سمس ثم مع من الدراهم وقال له امسكها حتى اعطيك الثمن فهدقها وقطع الثمن عليه فمب بعض السمس عبد البائع عيا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المتب جمعه هل يصح جمع قيمة قصاه ام لا (احاب) نعم يصح ويسقط من الدين قدره والحال هذه وقد صرحوا بان الرهن اذا انتقص عند المرتهن قدرا او وصفا يسقط من الدين قدره والله اعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة ريدين مع وقال ان ريذا الموقى رهن تحت يده على الدين المربور جميع بئنه المحدود محدوده الاربع وافام البينة على ذلك فامر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المربور فصادره آخر راعا انه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى ورهن على ذلك ولزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الاخرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كل الموهون مشعولا باحارة العرجل دعوى الزهية يكون مخلصا الرهن ام لا يكون مخلصا حيث قلعه امر الحاكم وحكمه بعد التوث (اجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل ما احد من العلماء والمرتهن الرجوع بمادته للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا الطل في كالا العدين فان كان البيت مقوصا في الرهن دون الاحارة استر وكال المرتهن احق ثالثة من المستأجر ومن سائر عرماه الميت وان كان مقوصا في الاحارة دون الرهن كال المستأجر احق به من المرتهن ومن سائر العرماء وان خلا العقدان عن القرض كان جمع العرماء اسوة فيه بتقاسموه فقد حقتوهم

مطلب اذا ارتهن شيئا
مبلغ ثم اقره ما ردها
المبلغ لعلان ثم مات
فائب ورثته ان
الاقرار على وجه
التاجئة يكون المبلغ
لهم
مطلب اذا ادعى
الراهن فصل الرهن
وادعى ورثة المرتهن
عدمه فالقول لهم
مطلب ليس لاحد
الشركاء ان يرهن
وان فصل فالصلح
عليه صحيحة او فاسدة
مطلب اذا قص
المشترى المبيع وقال
للسائح امسكه حتى
ادفع لك ثمنه فتب
في يده يسقط من الثمن
قدره
مطلب ادعى رجل
على ورثة الموقى ان
هذا اليب الذى في
ايديهم رهن المتوفى
تحت يده وآجران
الموقى اخره منه
فامر الحاكم المرتهن
ان يدفع الاخرة
للمستأجر وقدين
المؤلف الاول من
العدين

مطلب احارة المرتين
الره من الزاه
باطلة وكذا الرهن
ان وقف الاحارة
قبل قص المرتين
الره
مطلب اذا سكن
المرتين دار الرهن
لا يلزمه احارة
مطلب قال الزاه
للمرتين ان لم اعطك
دينا الى كذا
فالرهن سع
مطلب لا تكون
الروحة مترعة اذا
امك الرهن بعد
موت الروحة بها
وعى اولاد صغار
مطلب اذا صاع الرهن
فالقول للمرتين في
قدر القيمة فان رادت
على الدين فالراند
امانه ان ثبت صياحه
بالينة والا لا
مطلب اذا احاه احى
ودفع الدين الى
مرتين الكرم
وصار يأكل ثمره
فهو مترع ويضمن
ما اكله من ثمره
مطلب اذا لم يعلم
صاع الرهن بالينة
يضمن المرتين حرم

قيمه

وان اسئل بكنه بما قص فالجواب للاسقف تاريخا بهما علم يخرج صاحب القصة من السابق القصد للتأخر
لاصباح السابق بالاحارة من القصد للاحق وذلك لان الله في الرهن اما شرط الروم او شرط
الحوار وهو الاصح والله في الاحارة وان لم يكن شرطا لكن موت المؤخرة له لا يكون احق به
من شبهه مما لا في الاحارة الصحيحة ولا في الاحارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا
والاعلام واداء ثمنها للمأمل طهر له الحال وعرف كيف يتجه له المال والله اعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا حرامين به دارا للمدينين بصفهاته ونصفها لا ولا داحه الساء به له فهو وهو هم ساكون
في الدار لم يحلوا المرتين آخرها المرتين للمدينين بقدر معلوم هل يصح هذه الاحارة وتلزم
الاحارة له على المدينين ام لا (اجاب) لا يصح ولا تلزم الاحارة للراهن فقد صرح في الدراري
والغنيمة وغيرهما بان الاحارة من الرهن باطلة وعلوا ما به مالك فكيف بأسحر ملكه وقد ابيت
صرارا لا تخفى في الرجل يترتب محدودا في حرمه للراهن قبل نفسه به ما لا يصح الرهن ولا الاحارة
ام الرهن فليعلم الله من واما الاحارة فليعلم حوازا للمالك والمستأجر كغيره الفصل لا يخفى على من له
ادنى فصل والله اعلم (سئل) في مرتين سكن في دار الرهن هل يلزمه احاره لذلك ام لا (اجاب)
لا يلزمه احارة لذلك مطلقا اذن الرهن او لم اذن معة للاستعانة ام لا والله اعلم (سئل) في رجل
رهن عند آخر عيا وقال له ان لم اعطك دينك الى خمسة اشهر فهو سعيك ثالك على وفي الاصل
هل يصح السع ام لا (اجاب) لا يصح السع قال في الرار به في نوع وسعه عند عدل قال للمرتين
ان لم اعطك دينك الى كذا فهو سعيك ثالك على لا يجوز ود كفي طريقة الخلاف قال ان اوفيت
ديك الى كذا والاف الرهن لك ثالك مثل الشرط وصح الرهن وهل الشافعي رحمه الله تعالى يستل
ارهن ايضا والله اعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وروحه وعلى الميراث رجل مرتين به
حقوقا تريد الروحة ان تنص الدين به تلك الحاقوت هل اداها ذلك يكون مترعة ام لا ولها
الرجوع في الزكة (اجاب) لا تكون مترعة مرفوع ثاذهب في الزكة والحال هذه والله اعلم (سئل)
في رجل رهن عند امرأة صاحبين اصاع منهما واحد والمضى يدعي به تساوى كذا والمربة
دونه هل التول قوله ام قول المرتين وهل حدث ثمت ساعه وكان الدس اقل من قيمة الخلع حال حرمه
بضم الدين على الموقوف والمقدم ثماص حصه الدين به يكون مقصودا وما اصاب الامانة غير
بضمون (اجاب) القول قول المرتبة حمها في قدر قيمة الخلع حال الصانع وادانث ساعه تقسم على
المرتين قيمة الرهن حميه ثا اصاب الهالك سطر الى ما كان المضمون به فيضمن والى ما اصاب الامانة
فلا يضمن فاذا كان مثلا قيمة الرهن صدق الدين وكان الهالك الصب يسقط من الدين بصفه
واذا لم يثبت هالكة بالينة بس جميع قبض الهالك والله اعلم (سئل) في رجل ارهن كراما من رجل
بمبلغ وصاب الرهن شاء احصى ثمن الدين وارهن الكرم واكمل ثمرته مدة سنين ثم حصر الرهن
وصعه الميراث الكرم حتى يدفع له ما دفع للميراث الاول ثا الحكم في ذلك وفيما اكله من ثمره
(اجاب) ليس له معه ويضمن ما اكله من ثمره وشجره ولا رجوع على احد ثا دفعه لا على الرهن
الاول ولا على الثاني لكونه متعلقا والله اعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم صياحه الاقول المرتين
هل يضمن قيمته بالينة او يوفد منه او من ارثه بمدمونه (اجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالينة
ما لم يمت ويوفد ما اراد على الدين به او من تركته بمدمونه حيث لم يعلم ذلك بالرهان كما صرح به

في سور الاسار والدرر والبرر والله اعلم (سئل) في بيع الراهن الرهن قبل فكاهة بغير اذن
 المرتهن ما حكمه (اجاب) ذكر في الحاشية انه يتوقف على احارة المرتهن في اصح الروايات وبذلك
 نفس البيع وبذلك احارته واذن لم يصح البيع حتى فكه الراهن عد البيع وفي البيع لا يفسخ نفسه
 في اصح الروايتين وفيه في الكافي والهداية والخوهرية واكثر المتنرات وفي مئة المتن بيع المرهون
 يبي ما يبيع ولا يفسد وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في العيين والله اعلم (سئل) في رجل
 بذبت ريت لا خير بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع حلة اساه فما الحكم الشرعي
 (اجاب) المقرر في مذهبان ان الرهن مضمون بأقل من قيمته ومن الدين فان ساء صار بالهلاك
 كان المسلم فيه قد استوفاه وان رادت قيمته فليأده اياه وان قصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها
 وطالب الباقي والمصرح به حوار الرهن المسلم فيه فاداه ذلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي
 المساواة والريادة واما في صورة قصابه عن المسلم فيه بصير مستوفيا فقدره وله المغالبة بما في من ذلك
 والله اعلم (سئل) في اخو من رها بنتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهدم البيت وماتت المارئة
 واحدا الراهن عن اخيه المذكور فهل لورثتها مطالبة الاح المذكور وليس له ان يشغل ما بهندام البيت
 ام لا (اجاب) لورثتها مطالبة الاح المذكور واما بهندام البيت فيوجب ان يسقط من الدين قدر
 قصابه بالبهندام مثلا اذا كان الدين حسبا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نفسه يسقط
 من الدين قدره وان ثلثه فثلث او اكثر او اقل فحسبه كما صرح به في البرادية وغيرها عند الحكم
 على صان الرهن عند المرتهن والله اعلم (سئل) في الرهن ادا صاع واحتلب الراهن والمرتهن
 في قيمته هل يكون القول قول الراهن ام المرتهن (اجاب) القول قول المرتهن والله اعلم (سئل)
 في رجل رهن عند آخر حلحالا فسه على قدر معلوم من الترويض فعدى عليه المرتهن ورهه عند
 آخر بعباده وهلك عنده فما الحكم (اجاب) لا رهن ان يضمن المرتهن ويحجر الراهن بين ان يضمنه
 قيمته من الذهب بالذهب والملك بالملك وبي ان يضمنه ورهه من الفضة والقول قول المرتهن اذا احتلما
 في الورن او القيمة بيمينه واليه على الراهن والله اعلم

كتاب الحليات

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين سله فحصل لروحه ربع منه واسقطت حينئذ
 فهل يضمن ام لا (اجاب) لا يضمن لما صرحوا به من انه لو صاح على امرأة فاسقطت حينئذ لا يضمن
 هذا اولي ولا وجه لخصيه والخل هذه والله اعلم (سئل) في عطار طلب منه شره لرضيع فهدى اخره
 فما يصح ففقد اهله فما قدر الله توفاه به يقولون ماتت بسبب ذلك والعطار يكره فهل يلزم العطار شيء
 ام لا (اجاب) لا يضمن وان قدر ما به ماتت بسبب ذلك والله اعلم (سئل) في رجل مولد آخر عرقا
 من الارض وقال له كل منه ولا تسكر فاكل ومات واو لياؤه يدعو عليه الدية بسبب ما به مات من اكله
 هل تصح دعواه ام لا (اجاب) لا تصح دعواه ولا يلزم اليها لان علماؤا حصر حوا قاطبة ما به مولد
 شخص شخصها او وصه له في طعام وقال له كل فاكل فمات من ذلك لا يجب عليه قتيلا ولا دية ووجهه انه
 تناول ما اختياره واكل نفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بوجهه في الشفاء يجب دية او قصاص هذا
 لا يتوجه ودول والله اعلم (سئل) في رجل حذب سكين آخر من حرامه فمأوله صاحبه وحاذيا بشرحت
 يد الخلب المعدى وثلت اساه هل على صاحب السكين صان ام لا (اجاب) لا لصان على

مطلب مع اراهن
 ارهن موقوف على
 احده المرتهن او
 فكاهة
 مسلسل ادا سرق
 الرهن كل مضمونا
 على المرتهن بالاف
 من مضمون من الدين
 مطلب اذ لم يتبين
 بطريق بيع الوفاء
 فانهدم وماتت
 المارئة عن ورثه
 مطلب القول لغيره
 في قيمة الرهن
 مطلب رجل رهن
 عند آخر حلحالا
 قصوره المرتهن
 عند آخر بعباده
 وهلك عنده
 مطلب دخل رجل
 دار آخر في عسلة
 فرعب امرأه
 واسقطت حينئذ
 مطلب طلب من عطار
 شره لرضيع فهداه
 اهله بمائتات
 مطلب لو مأوله عرفا
 من الارض وقال له
 كل فاكل ومات
 لا يضمن وكذا
 لو مأوله سينا
 مطلب حذب سكين
 آخر فخدبها صاحبها
 مؤخر حذب المتعدى

صاحب السكين والخال هذه والله اعلم (سئل) في امرأه لها من سه نمان سين من روح توفى
وبت من آخر هو حي حرجت امهما مهابلصلة انصب الخروح وامر بها المذكور بمحمل
احد المذكورة شملها امثرها فوقها على الارض فانبثج رأس الصعرة ومكث امامهم مات هل على
الام او الصبي في ذلك صمان ام لا (احاب) لاصبان على الام ولا على الصبي والخال هذه والله اعلم
(سئل) في رجل يرى عبا لجماعة ادب واحدهم للراعي في دخول داره ليسى عنه مع حمله عم
غيره من ماء شرفاني الراعي نفسه في التزلنج المله فعصى عليه ومات بها هل على صاحب الرضابه
ام لا سواء مات بسبب طرح هذه ام بسبب رد او حرو ووجع بداخله (احاب) صاحب الترخس
وما على الخسيس من سبيل فاصبان عليه والخال هذه والله اعلم (سئل) في ثملوك لشخص بداخل
داره المملوكة له بها ساكن يسكن بها لاجرة استمار انسان من التزلجن به حطه فصحه الحرج
ما فيها من الربا والفصامات شر علام من اولاد السكان عليها فسقط بها ومات عما نعو سه هل لا لرم
ديه المعبر ولا المستبرام تلم بها (احاب) لا لرم ديه واحدا منها باجماع كل انسان ادليس الثر
المذكورة شرعدوا ان حي لم يرم فيها لم وقع بها الصبان لم في ثر العدوا ان صرح ابو حنيفة العثمان فان
السايط فيها اذامان عما لا احسان من هو امه النسي على حافرها صبان وصرح اصاأ بها اذ اعتمد المروور
عنها فسقط بها لاصبان فكل هذه الخوة دافعه للصبان ولو وجد احدها سكن في دفعه والله اعلم
(سئل) في ثلاثة احدهم مسلم والاخران نصران احتموا على هل مسلم عند احد ياهل يقولون به
حما لا وهل لوليه الصانع مع احدهم كاشا كان منهم وهل من شاء والدعوى شاء ام لا (احاب)
ام لوليه الصانع مع احدهم وهل احدهم والدعوى احدهم وهل جمعهم والدعوى كلهم والصانع
مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق ينصرف فيه بما اللهمة الله رب الملايكه والله اعلم (سئل)
في مكارله حاد كير اسوس دوا به في سفره وحصره حمله من رجل سهم حطأ في احدى عينيه مات
بدايام فاذعى والده ان اساده حمله وهو مخروح في فاقه معها سك وروائح طسة ومات بسببها هل
تسمع هذه الدعوى ام لا تسمع (احاب) حمله في فاقه معها سك وروائح طسة لا يوجب حياته فلا تسمع
دعواه في ذلك والحالة هذه والله اعلم (سئل) في يهودي فتح كفيها فاذعى عليه نصراني ان اسه
الضمير مات وانته هل تسمع دعواه ام لا (احاب) لا تسمع والله اعلم (سئل) في رجل رمى في وجه
امرأة حربا فاحدها حوى سافس ومن من لرمت بسبه الفرائش ومات بعد ستة ايام هل يلزمه
دينها ام لا (احاب) لا يلزمه بدينها كس غير صوته وحوى بالمائات فانه لاصبان عليه لاسداده الى
حوىه الا اذ احرقها الحرباء او عصفها ومات بسبب ذلك وكفى صاح على رجل فصعق ثقات من
ذلك وكثير من فروع المذهب شاهده والله اعلم (سئل) في صبيته بنت ثلاث سنين في حفاصة الام
حرجت لاسرح وتركها بلا حافظ لها ومات في قدر طعام حار كانت بين يديها فهلكت هل تقصم
الام ام لا (احاب) نعم تقصم الام لتركها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الراهدى في المسئلة
والحاوى قال فيها امر الشرف الاثمة المكى صى اس ثلاث سنين وحق الحفاصة للام وحرجت
وترك الصبي فوقع في النار تقصم الام ورمي للمحيط وقال لا تقصم في اس سنين ثم رمي لجد
الاثمة الحكى وقال امرأة تركت ولدها عند امرأتها وقالت احطيه حتى ارجع فهدت وتركته فوقع
الصغير في النار فليها الدية للام وسأورنه ان كان عن لا يحط به ورمي للمحيط وقد اودع صفة

مطلب امرائها ان
وبت امرت الولد
بمحمل احدها
بعثرها فنبثج رأسها
ثم مات
مطلب رجل يرى
عبا لجماعة ادب واحد
مهم له ان يسقى العم
من ثره بول السه
لوح الماء ثبات
مطلب رجل يثرى
ببها اسعار انسان
لحرج فها عاله
فصحه اليحرج ما فيها
من الربا فسقط
فيها علام ومات
مطلب اذا هل ثلاثة
رجل فلوليه هل
الكل ارا المقوع
الكل او المقص او
الصالح
مطلب اصاأه من
رجل سهم في احدى
عينه فمات فاذعى
والده ان اساده حمله
في فاقه معها سك وروائح
طسة ومات بسببها هل
مطلب يهودي فتح
كفيها فاذعى عليه
نصراني ان اسه مات
رائحه
مطلب رمى بوجه
امرأة حربا فاحدها
حوى لرم به
الفرائش ثم مات مطلب اذا حرجت الام وتركها عند الصبي فوقع في قدر سار ومات تسمع

معلب اذا وضع يده
 ومعد اسفراها
 حرجب وقلب
 سحبا فلا دة على
 ولا على يالده وذك
 اولف لهد المسلة
 بنار

معلب اذا احسج
 المساسر والمنسب
 قدم المساسر

معلب رجل دخل
 فربه محله وصاح
 ودعى رجل ان
 امرائه الف حبنا
 نسب الخوف ن
 دلب

معلب في دفع الخاله
 بن قول بعضهم صاح
 على آخر فاب
 لا تبصم وقول بعضهم
 تبصم

معلب اذا ارسل
 رجل آخر لحاحه
 ثاب او قل لاصبان
 على

فوق في اما ماب من باب عن بصرها صعب والافلاام ووجه اعلم في جميع اسائل المذكورة
 رل احمد او احب وامه اعلم (سئل) في رجل اخذ سده سده حربه ثم وصفا وبعد اسفراها
 وقع سحبا على حراسها لا يملكه وورى وحرجب وقلب سحبا على سله وعلى يالده دة لا
 (احاب) ليس على دة ولا على يالده حب لم يكن حرجبها محرکه وسهد ليدف فروع رسول
 ذكرها مع ما في جامع المصنوع وضع حرجه على حانه فلبس موقوعها في م تبصم اذا تبصم ارفعها
 تبصم وهو غير حد في هذا الموضع ولا تبصم الى الف ومها رجلان كما يدان حده دافى حبوب
 واحد وذاك احدهما سحبا في مرحل خاص فبص على ما لتسكن ولتسكن السحيم وصاب السيف
 فاحه في ماع صاحبه وانه الحرام لم تبصم ومها ماسر حوا به فبصه وولم يدق الخداد
 ولكن حمل الرمح تبص اما عن كره فاحرف او قل كان هدرا ومها حبل تبص الى الداف فلبس
 امرائه في لكة تحمل تبص ن البار فاصاب اسار الفص فاحرفه لم تبصم ان كان ذلك من حرکه
 الرمح والاسر ان كان المراء على يمسب الى تبص تبصم وان سبي صاحب الفص الى السار
 لم تبصم الى غير ذلك ن اعر وع المصريحه بالحكم وانه حب كان الفلب لا محرکه لاصبان على والله اعلم
 (سئل) في فربه حاب عن اهلها ماب في رجل تبصم فبصم اعوان احاكم الساسي لرد وهم فابوا
 فبصم رجل ن الاعوان سده جههم وصاب رجلا من الراجلين فبصه هل يلزم حاسبه سحج
 اعربه هو بعم هو حرجه ام لا (احاب) لا يلزم سحج الفربه حاسبه فابوا واحل هذه بل يلزم
 الفارب المسار لما نهر ربه اذا احسج المسار والمنسب قدم المساسر والله اعلم (سئل) في رجل دخل
 فربه محله وصاح فوعم رجل ان روجه اعرب حاسبه احوف من ذلك وريد تبصم من كان سنا
 لدخول امر به لهد اعصه هل تبصم دعواه و تبصم ادب داب ام لا (احاب) لا تبصم دعواه
 اذا لم يلزم القصاص عليه لعدم موحه وفدافى والدسحج اح الاسلام امين الدس من عبدالل اذا صاح
 على امرائه فالبس حينا لا تبصم واذا حو بها بالضرر تبصم ولم يذكر وجه الفري (واقول) وجهه
 ان في موها بالخوف فبصم وهو فعل صادره سب الله في اصحاب موها بالخوف وهو صادر
 منها سب الله وصرحوا انسابه لو صاح على كبير ثاب لا تبصم وفي البار حاسبه سلا عن مجموع
 النوازل رجل صاح على آخر حاء فاب من صحبه تحب فب الله (واقول) لاحابه بنهما فالول
 اذا كان الموب بالخوف والى ماصحه حاء وهي مسوبه الى اصحاب والخوف مندوب الى الله فبنا
 اعرب انه اداماب فعل المرصم دلب العبر واداماب محرجد احوف لاصبان ولو احلف الباعل
 مع اولياء الب فاعول الباعل انه ماب من الخوف وعلى الاولياء الب انه ماب من الخوف اذا اكبره
 الباعل وعلى هذا اذا صاح الى المراء حاء فالبس من صحبه حاء تبصم لفسه الا لما الى الفصح
 مبه اليها ولو صاح على امرائه حاء فالبس امرائه عراها لا تبصم لعدم تبصم عليها لانها ماب من احوف
 فبار كما وصرت رجلا او قل ثاب آخر بالخوف فبها فبنا سب الموب عن الباعل مامل فب تحرر
 حدوا الله اعلم (سئل) في من ار صرحه فبها او سبل احبراله حر اما عابا فلا الى الوحاء سمع جل المكاي
 فاب من ثاب او قل في اطرق في تبصم ام لا (احاب) لا تبصم فابوا العلبا بل صرح لراي
 في الصبي فبها لو ارسله في حاحه ثاب او قل في الدس لا تبصم عليه سبي اعبي فكف تبصم عليه سبي
 الحرج الباعل العابل دلب ادخاص الامراء حلابه رجلا في حاحه ثاب او قل و فب لا تبصم بالاحاج

والله اعلم (سئل) في مراهق مع معلمه خاص في مثل ماء مفرق مع حمامة وسلم معلمه مع حمامة هل يصح معلمه ام لا (اجاب) لا يصح لانه خاص باختياره فلا وجه لاصحاب معلمه والله اعلم (سئل) في رجل قال لا خير اكون على عقدتي حصري يدي وكواه فقلت حصره هل يصح ام لا (اجاب) لا يصح لانه له في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله اعلم (سئل) في رجل اراد من آخر لو اطاعه وتقدر دفعه الاقله هل له ذلك ام لا (اجاب) نعم له فيه وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار اسان فعلاً صاحب الدار عنه لا يصح ان يلزمه عنه من غير في عيه فكيف بمن اراد ان يسلط لو اطاعه ولم يلزمه تحية عنه بغير قله الامر في ذلك اوضح والله اعلم

كتاب الدييات

(سئل) في رجل صرب روحه فالتفت لها لانه اسان فوكبت احاها في طلبه فموجب ذلك وهو مقر غيرهم ان لا يلزمه صرب روحه شيء ويذكر على الاحكام عليه لحاكم سياسي بذلك فعلمه ما لا والاح. ذكر الشكوى عليه للسامي فهل يلزم الاح من عدم الدعوى شيء وهل على الروح ارش الاسان ام لا (اجاب) صرب الروح موجب للعقاب سواء كان طالما او نحو لان المباح بقصد السلامة في الاسان الثلاثة سماته وحسن درهما او سبعة من الاكل ونصف لارده المرأة على نصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاح والشكوى المدكوة لان الموجب للعقاب والشكوى بجر حق وهذه بحق والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل طرح آخر على الارض وصربه فصار بصرع فاداه عليه (اجاب) ان ثبت روال عمله بما ذكره فدية كاملة وان رآه بصره فعدده ان سقط رمان او غيره وان لم يمسك فحكمه عدل وللعاصي ان يضرها ما يدها وهذا عليه وهذا احدا من كذاهم وقد صرح بعض العلماء بان الاصراع صرب من الحيوان والله اعلم (سئل) في امرأة حطفتها احدوها واسمها من محل روحها وارادوها حمله على فرس وشدها اليه وسر بها للفرس عدوا ومخرت عن حطتها فالتفت حينا بسبب الشدة وملافة السرح لطفها ومات بعدة سمه هل عليه عرة للحيوان ودية للمرأة ويكون جميع المدة ثلاث ونصف الدية للروح حيث لم يكن لها ولد (اجاب) نعم على مردوها الشاة الهادية في الام وعرة في الحبس فاما بية الامة وهي نصف دية الرجل فبينها ورثتها وروحها من حمله او رثته فله العصف منها واما المدة وهي خمسمائة درهم فهي ثلاث لا تحصى ارث الحبس فيه والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة تدعى ام اكاب في دارها من ابناءها فاصابها حجر من راعي الاعنام فالتفت بسبعة حبا وهو يقول وميت حجر لا ادري اهو الصائب لها ام لا وعلى تقدير انه الصائب لا ادري هل الاثم عام بعينه حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه مجرد ذلك شيء ام لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك ام لا واذا وجد الثبوت الشرعي المسوق للثرائف الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (اجاب) لا يلزمه مجرد الاستراف بالرعي شيء لا خيال رعى سيرة ولا الاعتراف بالرعي والامانة لاحتمال ان الالتقاء حصل فعرض آخر ولابد من الاعتراف بان الالتقاء حصل ما والية المالة التي تشهد بان حجر هذا الرامي اصابها والفت ما وتهد سأل افراده من كذلك حتى تلزم العرة او الكول عن الذين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك واما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء وادائف بالية السادة والادارة او الكول فاللزم عليه

مطلب مراهق
خاص الماء مع معلمه
مفرق

مطلب قال لا خير
اكون على عقدتي
حصري يدي وكواه
فقلت

مطلب في قتل من

يريد الاواطه مه

مطلب صرب الروح

روحه موجب

للعقاب والشكوى

نحو لا توجب للعقاب

مطلب رجل صرب

آخر حتى صرع

مطلب حطفتها من

محل روحها واشدها

على فرس حمله

وسر بها فالتفت حينا

ومات بعدة سمه

ذلك

مطلب ابنة امها

اصابها حجر من راعي

الاعنام وهو يقول

لا ادري اهو الصائب

لها ام لا الخ

عمره وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا
 قريبا فادأب عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقل شهادة أحد المال على الشهادة ولا الشرط عليها
 ملك ولا المصعب ولا الماسق الركب ما سقط عنه كما قدمنا من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله
 اعلم (سئل) في رجل صرب آخر صرما متددة في رأسه ووجهه يسكن فقلع عنه واربع ارجاء
 من اسنانه وكسر عظم لجه الاسر ثمانية (احاب) اذا كان ذلك كله فعل واحد فلا فائدة في شيء منه
 ويحب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف شتر الدية وهو حسن من الابل او حسانا درهم
 وفي اللخ ان لم يسفل العظم بعد كسره عشر الدية وان هلكه فمتر ونصف عشر وان كان كل واحد
 فعل مستقل فعن منه في الاسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللخ ما ذكرنا من الابل انما نقص
 في ملغ العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المالملة في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل صرب وحلا حرا
 عمدا يسكن على يده حجر حيا حرا فاحشا فقتل فادأب يلزمه وهل اذا هل الصارب انما صرته لان
 قريته ايهما بواحدة من حرمي فذهبت هذه الحاية بهذه الهمة هل يستر قوله وتذهب هذه بهمة
 ام لا عمره مالهمة ويقسم ارض اليد (احاب) يحب ارض اليد وهو نصف دية العس على الصارب
 في ماله لا به عمد وقد سقط العصاص بالثلث لعدم اكتمال الكسوة ولا تذهب هذه الحاية بهذه الهمة
 باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الصارب ذهبت هذه بهمة والله اعلم (سئل) في رجل صرب وحلا
 حرا فعن عنه فادأب يلزمه (احاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعدم اكتمال
 المصائلة وعمله المافاة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الابل او الف دينار او عشرة آلاف
 درهم فالواحد في العين المذكورة نصف ذلك والله اعلم (سئل) في صير لعظم وجه امرأه فاسقط
 سالها فادأب يلزمه وهل على ابنه دية ام لا (احاب) يلزم في السن اثنان ونصف من الابل او مائتان
 وخمسون درهما على عاتقه والله اعلم (سئل) في حيا دل لا حرا ورجل صرته نصف افعيه فادأب
 يلزم الصارب (احاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به اصحاب ادون والشروح والساوي وهو
 من الابل محبون مفصلة ارباعا من بنت محاس اثنا عشرة ونصف ومن بنت لون كذلك ومن حقة
 كذلك ومن حدة كذلك هدام الابل وامان الذهب فخمسمائة دينار ومن البسة خمسة آلاف
 درهم والله اعلم (سئل) في رجل صرب آخر يحجر فاصاب به فاسقط سنان اسنانه فادأب يلزمه
 (احاب) يلزمه في كل سن حسن من الابل او خمسمائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا فسه
 العصاص السن بالنس والله اعلم (سئل) في رجل شج آخر شجته دامية وثرب وبقي اثرها في وجهه
 فادأب عليه شرعا (احاب) يحب عليه حكومة عدل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل صرب
 آخر يسكن فقطع بعض مفاصل حصره وصغره وشل ما في مفاصله وحصل لثو طي والسنة خمس
 شلل فالواحد في ذلك (احاب) في كل مفصل من مفاصل الحصر والصر ثلث دية الاصع فان كان
 قد ذهب منها ثلثة مفصل فيهادية الاصع كاملة وهي عشر من الابل او مائة من الدماير او العس من الدرهم
 لان في الاصع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الالوان الثلاثة وان كان الداهب مفاصله
 فهادية اصع وثلث دية اصع ثم يستر الى ما شل من المفاصل الباقية فان كان لا يصع به حكمه حكم القطوع
 في وحوو الدية فحب دية الحصر والصر كذا عشر وون من الابل وهي حسن الدية او بحسابه من الذهب

مطلب صرب آخر
 صرما يسكن فقلع
 عنه واربع ارجاء
 من اسنانه وكسر
 عظم لجه
 مطلب رجل صرب
 يذأب آخر عمدا يسكن
 فثلث
 مطلب اذا صرب آخر
 فعن عنه يحب نصف
 الدية مطلقا
 مطلب صر لطم
 امرأه فاسقط سالها
 مطلب صرب آخر
 نصف افعيه
 مطلب صرب آخر
 يحجر فاسقط سنان
 اسنانه
 مطلب رجل شج
 آخر شجته دامية
 يحب عليه حكومة
 عدل
 مطلب رجل صرب
 آخر يسكن فقطع
 بعض مفاصل
 حصره وصغره
 وشل ما في وحصل
 لثو طي والسنة
 خمس شلل

واعصا المشروحين اعلاه وان كان يمنع به فيه حكومة عدل بان سطر الى مغاب والى ما في محكم
 حاشه وكذلك التولى في الواسطي والسماة فافهم ذلك والله اعلم (سئل) في ثم مكوسه بالتراب
 في بيت شخص عمدا وحل فأخرج تراها وجرها حبه وسد ها وعب مده اشهر ثم حصر
 رجها كل ذلك بعير اذن المالك فوقع بها اس الملك ومثل بالوقوف هل يحبس دسه على ما قوله المخرج
 ام لا (احاب) صرحوا بان كس التراب بالتراب يسج لمجرها كون مخرجها كحدث التراب البدوان
 وهو ساس مالهك بالوقوف واما ان ماله في ماله وان سحره فعلى ما في الله اعلم (سئل) في امرأه
 فلما ان عمها عمدا ولها روح وارلاد دكور واب ماب الاب قبل اسدعاء الفعاص عن اس اجبه
 افعال فانسحق الروح والاولاد عليه (احاب) يسحقون حبه اسداس ديهما لا هلاب حسنتهم
 في الفعاص مالا يموت الاب ويرث الفاعل حبه و كائن على في السامار حاشه والله اعلم (سئل)
 في رجله فله بنت عمه عمدا ولها روح واح شخص هل قبل بها اذا اجتمعا على طلب الفعاص ام لا
 واذا عا احوا حاشه يقبل نصيب الروح مالا ام لا (احاب) نعم هل بها وان عا احوا حاشه فلو رجها
 نصف ديهما والمقرر في كلام انما ان الرجل قبل بالمرأه وان ديه المرأه نصف ديه الرجل والفعاص
 واديه يجرى على و انس الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل قبل امرأه عمدا بمجر ديهه وليس لها
 وارث سوى روحها واساء عمها فذا يجب لروحها على ايها حسب الله المذكر (احاب)
 يجب له عليه نصف ديهها في ماله حاشه وقد تقرر ان الفاعل لا يرث من المذلول وان الواجب بالعمد
 المحبس يك في مال الفاعل لا على ماله وان ديه المرأه على النصف من ديه الرجل وان ما يجب على الاب
 والجد في اموالهم قبل الاب عمدا يجب في ثلاث سن عمدا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على
 وجه الاستقصاء والله اعلم (سئل) في رجل صرب آخر عجر او قدر عمدا فكسر بعض سه شادا
 يجب عليه (احاب) ان كان الكسر مستويا بسطاع في مثله الفعاص بالمعداه من من الصارب فعد
 من سه بتداس المسروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه ان كان صفاهه نصف
 ارش السن وان ثلثا ثلث وهكذا وقد تقرر ان في السن نصف عشر الدية فيعقل مقدار مذهب
 من سه بوجب ارشه بحسابه حيث لم يمكن الفعاص والله اعلم (سئل) في رجل صرب رأس آخر
 فذهب بعضا من نصرة فاداه يلزمه شرعا (احاب) صرح في البار حاشيه والبراره وكثير من
 الكلب انه لو ذهب بعض نصرة بصره ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل وقوله في البار حاشيه
 عن الفتاوى الصغرى والمنشئة مشهورة وفي كثير من الكلب مذكوره وذكر ايسا في البار حاشيه
 ان ذهب البصر يلا الاطباء نمره فعول عدلين منهم مقبول في ثلث يظهر المقدار الداهب منه يقول
 الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأه حرة ثبت امرأه اخرى واسداها
 عن اماء العمامة بموجب بصر بالمارة فاستد احوها وشح الباهيه في رأسها شحة داميه فاداه يلزمه
 سر (احاب) اولاً يلزمه الحرر لارتكابه المعصية وثانياً يلزمه حكومة العدل وهي على قول
 المكرحى المصحح ان يسطر كمقدار هذه الشحة من الموصحه يجب قدر ذلك من نصف عشر الدية
 لان مالا يس فيه رد الى المسوس عليه والله اعلم (سئل) في جماعة يجرّون حجر مد قبل فائل منهم
 سوا في حاشه حشة لثلاثه ريس احدا فقال ريشهم لا يحتاج به ريس رجل رجل منهم فكسرها
 فالحكم به (احاب) الحكم في ذلك عدد عالما بالمتعين ان حكومة العدل تقسم على جميع الخافين
 وسقط حصة المساء عنه اما حوب حكومة العدل فليس عالما بان في كسر كل عظم حكومة عدل

مطلب ثم مكوسه

بالتراب في بيت رجل

فاداه اخرج تراها

رجل كان صامسا

هالك بالوقوف فيها

مطلب فلما ان عمها

عمدا ولها روح

واولاد واب ماب

قبل اسدعاء الفعاص

مطلب قبل بب عمه

عمدا ولها روح واح

يقبل بها اذا اجتمعا

على الفعاص وان

عسا احدها اقبل

نصيب الآخر مالا

مطلب قبل ابنت عمدا

ولها روح واساء عم

مطلب صرب آخر

عمدا فكسر بعض سه

مطلب صرب آخر

فذهب بعض نصرة

مطلب صرب امرأة

في رأسها فتسحقها

شحة داميه

مطلب جماعة يجرّون

حجر مد فقال واحد

منها صموا في حقه

حشة كي لا يهرس

احدا ومع آخر

بهرس رجل رجل

واما كونها عليهم فلهذه في مسئلة الارادة المراد ان تخرجوا لغيره فوقت حله من
حرمه فان احدهم ان على الثلاثة تلاه ارماع الدية وتسقط ربهما على ان الموت من حبايته وحبايه
فسقط ما قبل فله كما صرح به في الحاية والولولة الحية واكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رحله
من ذلك فسد الله كذلك فاهم والله تعالى اعلم

حزب باب ما يحدنه الرجل في الطريق

(سئل) في رجل له ايوان على هدمه وحدد عبارته ووضع عليه عليه ونصب عليها ميارب نصب
في صدره رفاق غير نافذ فصر ما بهل ادا طلب اهل الرقاق او بعضهم رفع الميارب بغير على ربهما ام لا
واذا ادعى انه وضع ياد من اهل لا محاسنهم هل له لهم الرجوع عن الاذاعة ونكاهه ربهما ام لا
(اجاب) لهم ان يطلوه ربهما لان الرقاق الغير النافذ ملك لاهله فلهم ذلك سواء اصر ام لا وان
تراصوا بوجههم ان يرجعوا لانها اذاعة وللصالح الرجوع عنها كمن اناح ركوب دابة له وامشركه
فيه ومن المباح له ان يجمعه متى شاء كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل له ايوان في داره عليه
ميارب نصب ماؤها في رفق غير نافذ هدمه وحدد ساء واحداث عليه طعنه ونقل الميارب الى
عنه على سطح الطائفة المحدث هل له ذلك ام لا وبكلف ربهما (اجاب) ليس له ذلك وبكلف الى
ربهما فقد صرح في الخلاصة ومثله في الراية انه لو اراد اهل الدار ان ينقلوا الميارب عن موضعه
او يرفعوه او يسلطوه لم يكن لهم ذلك وفي الحاية في الخلد وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له
ذلك لانه اكثر صرا عما كان ولا شك ان الماء كلما كان شاهقا فوقه اصر بلا شبهة لانه لقوته بغير
زيادة عما يجمره المستعمل وبعد وقته ويكثر استنصاحه وانتشاره فيتمسكه حاره وذلك لان الرقاق
ملك مشترك بين اهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورساه وقد ورد النهي عن اصرار
الحار وايدائه والله اعلم (سئل) في رجل على الطريق العام سائط غير اذن من السلطان ومع به الفساء
والهواء عن طاعة مدرسة تحاهه والآن يريد باطر المدرسة هدمه فهل تسمح دعواه بذلك ويحبال الى
هدمه ام لا (اجاب) للباطر مطالته بطرحه لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على انه اذا
اصر فكل واحد لو من اهل الدسة غير الميود والصبيان ان يحاصره ويقضي عليه يهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين راسرا لغاوى الديساري ومن فواعدهم الضرر يراد بل مذهب الامام حية رفع ويجمع
ولو لم يصر في التارخاية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصالح اذا اراد ان يحدن احدات
طبة في الطريق العام ولا يصر ما حامة الصحيح من مذهب ان حية ان لكل واحد من آحاد المسلمين
حق المانع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس وانتال من وقدم من كلام شيخ
الاسلام في الصلح انه لا يحدن عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهب وهو ولو لم يجعله الصحيح
فهو الصحيح حيث نشأه مذهب الذي انتم عليه فان كان هذا فيا لا يصر فكيف فيا يصر وهو بالاتفاق
من الجمع والله اعلم (سئل) في رجل كان متكلما على مدرسة غير معلمها بغير موجب بحيث انه ساء طاقات
في المدرسة المذكورة وبى تحاهها ايوانا على سائط احداثه على طريق العامة والآن يطلب باطر المدرسة
فتيح الطاقات لقدمها وهدم السائط هل يحبال الى ذلك شرعا ام لا (اجاب) نعم يحبال الى ذلك والحال هذه

مطلب اذا وصح
رجل ميارب نصب
في رفاق غير نافذ بغير
على ربهما وان اناح
اهله له ذلك لهم
الرجوع
مطلب ليس لصاحب
المزار ان ينقله
او يرفع او يسلطه
مطلب ليس لصاحب
الخدع ان يرفع
مطلب على
الطريق العام سائط
بغير اذن السلطان
ومع به الفساء عن
طاعة تحاهه
مطلب اذا اراد رجل
احداث طبة في
الطريق العام يجمع
ولو لم يصر على
الصحيح من مذهب
ان حية
مطلب اذا كان متكلما
على مدرسة فسدت
طاقات فيها ساء
سائط احداثه
على طريق العامة
فلا باطر عليها الا ان
ان يحاصره ربهما بل
ولكل احداثه

ادلا يجوز بيع معالم ومب ما وجدوا على رفع الطلح حث كات نصر والصحيح من مذهب
 اني حبيبة لها رفع لمخاضه آحاد الناس ما عدا اليد والعضان ولو لم يصرح به في الآثار حاية وجامع
 العسوليين وكثير من كتب علمنا والله اعلم (سئل) في رجل اخرج حرصا الى طريق العامة وبيع
 به كوة مشرفة على عورات حارمه هل يبرع ولا يبيع من رعه الطريق الفاسل ام لا (اجاب) نعم يبرع
 الخرس ولكل واحد من اهل الحصومة ان يطالبه برعه ولا يبيع بذلك الخار وامامد الكوة
 والمثوى على انها حث كانت لا طر والموضع موضع للنساء سيد ملا فرق من الطريق الفاسل وغيره
 والمثوى الاولى في الكبر وغيره والثانية في المصرب وكثير من الكتب والله اعلم (سئل) في ساء
 نعت حيث آل الى السقوط واحذر العمارة انه يحتاج في اسناده ومحضه الى ساء مطرفة في الطريق
 العام فهل يسوع لصاحب البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس في احداثه ضرر خصوصا حيث دعب
 الضرورة والحاجة اليه وحرث عادة الناس مثل ذلك وخصوصا ايضا كشف المحل من حارب
 الشرع الشريف محصور العمارة واهل الحلة وجماعة من المسلمين واجرهم ما لم يمس
 في احداث ذلك ضررا صلا والمال اهدرت ايضا شاء ساؤها اريد من درع الفاطر الموحودة
 بذلك الخط فهل حيث حرث عادة الناس بذلك ولم يكن في احداثها ضرر يسوع له ذلك ولا يلف
 الى المدارس المعتد وهل لحاظ اذ اذ حريم وبعد ذلك فها حتى ان لصاحبها رفق دابة الى حاسها
 والحلوس في طلم الى عبر ذلك من الاسعاعات ام لا (اجاب) هذا كثر علمنا من قل هذه المسئلة في كتبهم
 دل في البرابة وان احدث في طريق طلم لكل احداثه رفع والمبع اصرام لا وقال محمد رحمه الله تعالى
 ادا لم يصريع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر ادا لم يصريع ولا يرفع استبى وفي جامع
 العسوليين في اول الخامس والثلثين اراد ان يحدث طلمه في الطريق العامة وهي لا يصريع العامة فالصحيح
 من مذهب اني حبيبة رحمه الله تعالى ان لكل من المسلمين حق المبع والطرح اذا كان ذلك سيرا دن
 الامام قل محمد رحمه الله تعالى له حق المبع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له كلاهما استبى وقولوا عن
 الصغار انه انما يلبس الى حصومة من يخاصم لو لم يكن له مثل ما للمخاصم فكونه مثله لا يلف اليه ادلواراد
 دفع الضرر عن العامة بدأ نفسه فلما لم يبدأ نفسه علم انه تمتع الحاصل ان طلمه الرواية المبع والرفع
 واعتد بعض المتأخرين قول الثاني لا به اسمع وادق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار
 الاسماع بناء داره تلفاء لمع وطبى وحش و رفق دابة على الاطلاق كائن عليه في جامع العسوليين
 وغيره واد اكان له رفق دابة فمن باب اولي حلوسه في طلمها وقد صرح به نصهم والله اعلم (سئل)
 في احداث دكان في طريقين يصريع المارة هل يجوز ام لا (اجاب) لا يجوز حيث صر بالاجماع واد ا لم يصريع
 بجور ادا لم يبيع ولكل احدهم اهل الحصومة دميكا بن او مسلمان به ورفقه قل في الكبر من اخرج
 الى طريق العامة كيبا او مير او حرصا او دكا فكل احدهم استبى يسي مطالته برعه والله اعلم

مطلب اذا اخرج
 حرصا الى طريق
 العامة فبيع به كوة
 مشرفة على عورات
 حارمه وهناك طريق
 فاصل
 مطلب احتلف المتنا
 الثلاثة في حكم وضع
 قناره او طلة في طريق
 العامة

مطلب في احداث
 شيء في طريق العامة

مطلب يصمن صاحب
 الحائط المائل ماناف
 به حيث اشهد عليه
 من له ولاية الاشهاد

فصل في الحائط المائل

(سئل) في حائط مائل الى الطريق العام او الخاص فاشهد على ربه من له ولاية الاشهاد وهو الخار او رجل
 من آحاد الناس في العام هل يصمن صاحبه جميع ما هلك تحت من حسن او مال ام لا (اجاب) نعم يصمن

مطلب ليس لاحد
الشريكين اذ حال
الاحاب في الدار
المشتركة
مطلب ليس لاحدهم
الباء في ساحة الدار
المشتركة
مطلب لاحد الشركاء
ان يدفع في الدار
المشتركة فاما ليس
آخر
مطلب ليس لصاحب
الدار التي هي في رفاق
غير فائد ان يدفع لها
فاما ليس من فائد له
فصح اسلي
مطلب اذا استمرى
رحل دارها ساطله
حادثه على حائلها
وحافظ في سكة غير
فائدة انه قد فارد
فائد ليس له ذلك
مطلب حلفه مشترك
اراد احدا الشريكين
نقمة لبيده اقوى مما
كان
مطلب صاحب المعر
على مكان لا يلزمه
شيء في عمارته لو
اهدم
مطلب لو اهدم
السفل وادفع صاحبه

السفل ان دفع في سفله طبقة او يدق وتدا او يعمل فيه ماصر بالبرام لا (احاب) ليس له ان يعمل
شيئا من ذلك في المود لا يتدوس سفل فيه ولا سقب كونه فيه ولا وصادى العلوق في البحر اشترى
صاحب الكثر الى معه من وجع الباب ووضع الحدود وهدم سفله وفي صبح العدير ان صبح الباب يدى
ان يدفع اضافوا ان وضع سيارا صغيرا او وسطا يخور اعداها اسهى واشترى بالنعير والوسط الى عدم
حوار وضع سيارا كبير والله اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاحاب
فيها بغير اذن الآخر ام لا وخصوصا مع صريح الهى (احاب) لا يجوز له ان يسرق في ملك الغير بغير
اذنه وان كان مشتركا وهو حرام والله اعلم (سئل) في ساحة دار مشتركة بين ثلاثة هل لاحدهم
ان يبنى هناك سينا او مقلحا او وسطا او ساء يخص به ام لا (احاب) ليس له ذلك ادليس لاحد الشركاء
ان يبنى له ساء يخص به في المشترك اذ فيه مع الشريك عماره مشترك ولا يملك ذلك واعماله ان يعمل
ما هو من حق السكى كدحول وخر وعود ووضع اسمعه وخود ذلك لاما يمنع به شريكه عن
الاسماع به كداه وفتح او كسيف في المشترك ويجوز ذلك مما ذكر في السؤال والله اعلم (سئل) في دار
بانع ملكها بمسماها الحار فسد ما به وفتح له بالآخر في داره وماب المانع عن وره فاسترى احداهم السب
المذكور وهو ملاصق لبيده في الدار يستطرق اليه من ساحة ما ورده ففتح باب السب المذكور هل له
ذلك ام لا (احاب) نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة فصلا من اى جهة اراد ومن له المرور في محل
له فصح باب به كانه حقه لا قاطبة ولا يقدر احد على منعه مما له لا قدر له على منعه من المرور
وهو والله اعلم (سئل) في رفاق مشتمل على دارين احدهما من اسفله والاخرى في اعلاه هل لدى العليا
ان يحول ما به الى جهة السفلى ام لا (احاب) نعم في قاصيها من ان الصصحح انه ليس له ذلك وعار به
رحل له دار في سكة غير فائدة لها بان اراد ان يدفع لها بالآخر اسفل من فائد احدا مناه واهو الصصحح
انه ليس له ذلك ولو اراد ان يدفع بالآخر اعلى من فائد كان له ذلك اسهى وماله في كثر من كسب المذهب
وقل في جامع اصولين ان له مقلحا وعلية الهوى وعل في البارحاية عن الصاوى الهابية ادليس
له ذلك وعلية الهوى والاحاطل ان في هذه المسئلة اختلاف الصصحح والصوى ولكن المود على الميع
وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المود عليه واقعا علم (سئل) في رجل اشترى
دارها طلة حدثه على حائلها وحافظ الحار في سكة غير فائدة انه قد فائد هل له امدادها ام لا (احاب)
ليس له امدادها كما صرح به في جامع اصولين وسواء كان ساؤها ماد الحار ام لا لانه ان كان مادته فهو
مير لاحاطة ولغيره ان رجح متى شاء وان كان بغير اذنه فهو عاصب واقعا علم (سئل) في حائط مشترك
لا يبنى عليه الا سموط اراد احدا شريكين قصه لبيده اقوى مما كان ار لبي عليه ساء هل يجمع ام لا
(احاب) نعم مع لاه يسرق في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله اعلم (سئل)
في معصرة لشخص ولا آخر حق المعر على سفلها اهديم حاب منه هل يلزم صاحب المعر شيء
في عماره ما اهديم مع مائك المعصرة ام لا (احاب) لا يلزم صاحب المعر شيء في عماره ما اهديم
من سفل المعصرة ما جامع العلماء ادليس له فيه حق الا حق المرور وملك الزرة لرسا ومن له حق المرور
لا توجد عمارته احاطا وقد صرح علمنا ما به لو اهديم السفل فاسم المود ليس على صاحب العلو
عمارة وله اذى صاحب السفل سفله ان يعيد سلوه كما كان وليس عليه شيء مما هو صاحب السفل على
سفله لانه اذا دفع صاحب السفل من ساء سفله ان يبه ليوصل الى حقه ويجمعه عنه حتى يدفع

من ساءه فاصحاب العلو ان يسه الا ان الحكم يخاف من كونه من العاصي او بغير اذنه

اليه قيمة سائمة ما ملحت لاه مصطر الى سائمة ادلا وصوله الى حته الا انه ولو ي نادى التامى يرجع
 على صاحب السفل عما حق العالم على لان ادن المصاحى كاده سفسه لولايته وهذا الذى استحسه
 المخرون وفي قصة الولو الحية وه يعى والله اعلم (سئل) فى سفل عليه علو ولاهل هذا العلو عمر
 على سطح لصاحب السفل اهدم حاسب من المر فادعى ربه على ربا العلوانه احدث حوصا وشجرة
 فى الخوص فاهدم بسب ذلك ودوا العلوى بكر حدوتهما ويدعى قديمهما هل اقول فى ذلك قول
 صاحب السفل يمينه ام قول صاحب العلوى يمينه (احاب) القول قول صاحب العلوى يمينه وان كان الحادث
 يصاف الى اقره اوقاته ليكون صاحب السفل يدعى العيان وصاحب العلوى يكره والا صل عدم
 الصبان وراءة الدمة من الاشتغال بحق اصير عناصر الاصل السابق اصل اتوى سمه واقفه اعلم (سئل)
 فى دكان حارية فى وقت مسجده جامع لها استطراق قديم فى ارض موقوفة على جهة اخرى يريد
 المتكلم عليها مع الاستطراق المذكور هل له ذلك ام يبق القديم على قدمه (احاب) يبق القديم على
 قدمه اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان للطن للمسلمين ما ملوصع الاوجه شرعى والله اعلم
 (سئل) فى ميراث الى دار احتلف صاحبه مع صاحب الدار مال الحكم الشرعى (احاب) بما فى جامع
 الفصول ان احتلها فى حال الجريان فالقول لصاحب الميراث والا فلا بد من بنة وقول بعضهم يترك
 لوقديتا وحدا القديم ان لا تحفظ افراره وراء هذا الوقت كيف كان فاجعل أقصى الوقت الذى يحفظه
 الناس حد القديم قال (مش) هذا فى غاية الحسن كذا فى الفتاوى الصغرى انتهى والله اعلم (سئل)
 فى سطح بيت سفل هو عرصه لدار علوية دوا السفل يطالب صاحب العلوى بتنظيفه لدفع وكف الماء عنه
 فى ردى الشتاء محتاجا ما ليس مالك فهل تنظيفه عليه ام على صاحب السفل ام عليهما وهل اذا تلف
 طين السطح بواسطة انفاعه يكون صامما ام لا (احاب) لا يجر واحد منهما على ذلك اما صاحب العلوى
 فلكونه ليس مالك اذ السطح ملك صاحب السفل واما لصاحب العلوى فسبكه والا شفاع به ولا يجر
 الا لسان على اصلاح ملك غيره ولاه لواجر انا يجر لحقه اولحق دى السفل فلاوجه الى الاول وهو
 طاهر ولاوجه الى الثانى لعدم موافقه وهو المتدى الا ترى ان السفل لو اهدم لا يجر واحد منهما على
 سائمة ما ملقا واما يقال لى العلوى ليس لك طريق الى حقت سوى ان تبنى السفل فسلك ان شئت ونحسه
 عن صاحبه الى ان يؤدىك قيمة الباء هدامع فوات الحق فكيف مع عدم هواء فى مسئلتا ادعهم الطين
 لا بهوت الحق بالكلية واما يوجب قصا ما واما صاحب السفل فلماصر حواء قاطبة من ان المالك لا يجر
 على اصلاح ملكه فان شاء طيبه ودفع ضرر وكف الماء عن هسه وان شاء تحمل ضرره كيت لاحق
 لاحد فى علوه ومسلتا هذه ليست مسئلة المص عن الصرف التى ذكرها فى الدخيرة وجامع الفصول
 وعبرها ليقال اجمع مانع ومقتض وانما هى مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حواله غير واما تلف الطين
 وان كان بالمتدى من دى العلوى فهو صامم وان لم يكن كذلك بل كان مائتى المادون فيه شرعا او بمرور
 الايام والليالى وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم (سئل) فى دار
 حارية فى المثيريد وتحاطها دار ليكر ويصل بينهما درب سالك هناك يريد ريد ان يجعل سفل داره
 فى ما لجر الجرو يمينه له بيت بار ويجعل ماعلا ملقعا للدخان لكن نكر ايمانه من ذلك ويتعلل
 عليه بسب الدخان فهل له ذلك ام لا ولريد الصرف فى ملكه كيف شاء (احاب) نعم له ذلك فى طاهر

مطلب رجل له علو
 وله عمر على سطح
 صاحب السفل اهدم
 حاسب من المر
 ودعى صاحب السفل
 انه اهدم بسب
 احداث ربا العلوى
 حوصا وشجرة فيه
 وهو يكر
 مطلب لا يجمع صاحب
 الاستطراق مع
 مطلب ميراث الى دار
 احتلف صاحبه مع
 صاحبها
 مطلب سطح بيت
 لدار علوية طلب
 صاحبه من دى العلوى
 تنظيفه لكونه المنتفع
 به وانتفع صاحب
 العلوى لكونه غير مالك

مطلب طاهر الرواية
 ان المالك يفعل فى
 ملكه ما يشاء مطلقا
 واختار غالب
 المتأخرين مع
 الضرر اليين

الرواية سواء تصرفه حره ام لا وسواء كان السرر ميا ام لا واستحسن نائب المشايخ من الآخر
مع السرر اليس وفي الحاية دار فيها ساحة من رحلت احسانها فصار الساحة لاحدها والساه
للاحر اراد صاحب الساحة ان يحمل الساحة يتا وسد بها الرغ والشمس على صاحب الساه في ظاهر
الرواية له ذلك وليس لفساح الساه حق الميع وقال صير رحمة الله تعالى له ان مع والصوى على
ظاهر الرواية وعلى هذا لو اراد ان يفي الساحة اصملا او تورا او حاكما كان له ذلك اسمى والمسئلة
شبهة في كتب الفتاوى والتشروح وقد علمت بهذه العسارة المحصورة الحكم والفصيل وموضع
الحلاول وما هو الملقى به والله اعلم (سئل) في امرأه لها طابون في دارها تر يدحار بها معها هل لها
ذلك ام لا (احاب) للمالك ان يتصرف في ملكه تان شاء ولو اصر بمره فكف مع السرر الذي
يحملة الخبران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمع به مجموع فليسوا احسانا فكثير من الخبران له
يحملون حتى يحن به متلون والله اعلم (سئل) في امرأه وصفت على حائط حار بها احسانا وركب عليه
دالية سبر ادبها هل تؤمر برصها عنها ومخر على ذلك ام لا (احاب) نعم تؤمر رفع احسانها
والتشايخ حائلها لا به تصرف في ملك المير بمراده والله اعلم (سئل) في جماعة يمزون على طهر
سفر حار في الوقت على جهة البر المربع راعين قدمه في بعضهم عليه ساء حاداً هل يؤمر رفعه
عن الوقت ام لا وهل على تقدير انه قدم وان اهدم حق الميرور على طهره يباح لهم الساء عليه ام لا
ويهدم الساء الذي احذنه بعضهم واذا هدم هل لهم احره المثل مدة وصع الساء ام لا (احاب)
اذا لم يثبت لهم حق الميرور يعمون شرعا وه انه اذا ثبت لهم حق الميرور لا يعمون عنه ومع ذلك
ليس لمن له حق الميرور الساء في الممر باجماع العلماء ومما صرح به علما ما ان صاحب العلو ليس له
احداث ساء على العلو وانما عماره عليه في السائق وان احداث رفع ومن المصريح به ان مافع الوقت
مضمونة فليزم الاخره في ذلك لمدة وصحه والله اعلم (سئل) في علو احد جيطا به على سبل الحار
يريد الحار هدمه هل له ذلك ويجب القصاص الى ام لا (احاب) اذا ثبت حدوثه ووصفه مير حق
فامساح السفل هدمه ويجزم له العاصي بذلك لا تصرف في ملك الغير فليبر ازاله عن ملكه شرعا
وان لم يثبت ذلك بالنسبة لا يهدم وفي مثل ذلك فرعوا من الثبوت باليد والثبوت بالنسبة والثبوت
للصادقة والانماي فقلوا في الثبوت بالنسبة يهدم لانها كاسها مبيعه وهو حجة قوية ومتعدية تصلح
للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم فولا واحدا لا يباحه ظاهرا الحال فقط صلحت للدفع
لالترفع وفي الثبوت بالانفاق والتصادق قولان وروح عدم الهدم فقد طهرت المسئلة بتعاضيلها
وانه سبحانه وتعالى اعلم

حديث باب حاية الهيمة والحاية عليها

(سئل) في رجل حججه مره فانفق اساما حال حوجوه وعدم قدرته على معه هل يصن ام لا واذا
احلف مع الاولياء فادعى الميرور والمير عن الميع وانكر ذلك يكون القول قولهم ام قوله
(احاب) اذا ثبت عجزه عن الميع يهدر قال في منح الميرور وقد احاب عنها مولا نا شيخ الاسلام
ابوالعزود العمادى معنى القيد الرومية انه اذا تحقق عجزه عن معها حتى انما ان اساما قدمه هدر
اه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع الفصولين وغيرها والمسئلة قد وقع في قلها الاكثر واسلمها
عن ابن الفصل الكرمان والوجه فيها ان الراك عبد العلة اقطع تسيره فالتحقت بالمعلقة والحال هذه

مطلب امرأه لها
طابون في دارها ارادت
حار بها معها
مطلب من وصع
احسانه على حائط
حار به يؤمر رفعها
مطلب من له حق
الميرور ليس له الساء
وان سى وكان وقفا
يلزمه الاخره مدة
الوصع وكذا ليس
لصاحب العلو احداث
شئ على السفل
مطلب اذا اثبت
صاحب السفل
حدوث العلو بالنسبة
يجزم بهدمه بخلاف
ثبوت بمجرد اليد
وكذا بالانفاق
والتصادق على
الراجح

مطلب جميعه فرسه
فانفق اساما فان
اثبت بالنسبة عجزه
عن الميع يهدر والا

وقد علم من عامة شيوخ الاسلام ان القول قول اولياء عيهم وان العدة على مدعى العجز عن الميع
لتحقق سب الصبيان والشك في صباه فهم يكررون المأني وهو يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت
انما تب عجزه عن الميع وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) في امرأة طلقت من رجل فرسه لتركه بزل
عه واركها فجمع بها ولم تقدر على معه حتى قل رحلا هل تصمن المرأة او صاحب الفرس او لا تصمن
واحد منهما (احاب) لا يصمن واحد منهما والحل هذه اذا تحقق حوجهها اما اذا لم يتحقق ما
لهم فمعة على ذلك فالدية واحدة على عاتق المرأة لا على صاحب الفرس والقول قول اولياء القليل
في انكار الطرح عيهم والله اعلم (سئل) في رجل من طريق راكها مهرا طر المهر الى حلد ومر وش
فهر منه الى حلب ولم تمكنه معه فوطي رحلا فكسر رحله وماب لده فهل يصمن ديسه
الراك ام ورش الحلد ام يؤخذ المهر به ام لا يلزم واحدنا ذكر (احاب) لا يصمن على فارش الحلد
ولا على الراك ولا يؤخذ المهر به اما الفارس فلما في النار حاية وصع شيئا على الطريق فمرت به
داه فصلب رحلا لا يصمن على الواضع اذا لم يصمه ذلك الشيء واما الراك فلم يصم به انما السوء
العمادي هي الزوم به اذا تحقق عجز الراك عن منع الدابة الركوبة حتى اثلثت اسنانه هدر
واما عدم احد المهر فلمعد فائل من اثنتان احدا من علمائنا لم يقل بدفع الدابة في حايبتها وقد حمل
الشارع فعل المصنوع حماراى هدرنا فبها عدم صمان راك المهر وفارش الحلد وعدم دفع المهر
سلك الحياه فقد اهدر دمه والله اعلم (سئل) في حجر مذاص صيدا وضع يده على الريس الذي يداس
عليه به حال سوق الدابة فهرسها ماتت بسبب ذلك هل نمح ديبته على فاقه السائق وهو من حملهم
ام لا (احاب) نعم نمح ديبه على عاتق السائق ويدخل السائق بهم ويكون كاحدهم ومثل حجر الدابة
معه الفلاحون وغيرها ووجه ذلك ان سير الدابة يصاف الى السائق هل في الحواوي الراهدى اسات
العجلة صيدا فكسرت رحله وصاح بها راك عليها وقال كسب ثامنا فعليه ارش الكسر انصبي
وماصمه الراك صمه السائق والله اعلم (سئل) في صغير حل على فرس في المرمى فامرعت
في العدو وعثرت وانكسرت وقتها وماتت بسبب ذلك هل يصمن ام لا (احاب) نعم يصمن
كالتابع والله اعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فعدم الى صاحبه حل فلم يثبه ورثه بين
الحوول فكدم حصان رحله فله هل يصمن صاحبه ما لانه بعد التقدم المذكور ام لا (احاب) نعم
يصمن حيث تقدم اليه فيه في الحواوي الراهدى رمى رهاق الدين صاحب الحيط راط كشتا على
طريق واشهد عليه بالقتل فلم يفعله حتى قطع صيدا وكسر ثبته يصمن وفي شرح تصوير الاصابر فلا
عن السراحية سئل رهاق الدين عن عبده نور بطوح فقبزه الى المرمى فقطع نور عبده فمات فلو
ان اشهد عليه يصمن والا فلا وفي الرارية ما فلا عن الميه في مسئلة قطع الثور يصمن بعد الاشهاد النفس
والملك اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الصمان كالحائظ المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه
والله اعلم (سئل) في كلب غفور لرجل عصى رحلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالته بمخبطه
ورفع اذاه عن اهل القرية فلم يفعل هل يصمن صاحبه دية الرجل ام لا (احاب) يصمن صاحبه
الديه كما صرحوا به في عامة الكتب ويتبعها العامة وهو كاحدهم كما في الحائظ المائل والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له ثور بطوح تقدم الى اهل قريته واشهدوا عليه فقطع رحلا فكسره يده وعظله عن
عمله فاذا نمح على صاحبه (احاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي ان يقوم المكسور

مطلب ارك فرسه
عبره فجمع حتى
ول رحلا
مطلب ادا رك مهر
فهر من حلد
مر وش الى حلب
وكسر رحل رحل
فلا يصمن على الفارس
والراك
مطلب اذا اصاب
حجر الدابة اسنانه
سوق الدابة فماتت
ديبه على عاتق
السائق
مطلب صغير حل على
فرس فامرعت
فهاك بسبب
عثرها
مطلب حصار اعتاد
الكدم فماله ان كان
بعد الاشهاد على
مالكه فالصمان عليه
ومثله الكش والثور
العلو حان والا فلا
مطلب في كلب غفور
ول اسانا
مطلب اذا كسر ثور
بطوح رحل اسان
بعد الاشهاد على
مالكه فالواحد فيها
حكومة عدل

عند بلا هذا لا تترجم بقوم معه فقدّر العاوت منهما من الله هو الواحد على ما عايناه وى وقيل هو
 ما يتخلى اليه من البعده واحرة الطيب ونحو الادوية الى ان يبرأ وذلك لعدم تسرّ العار الى مقدار
 هذه من الموصحة لا ما ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في البدن واقعة اعلم (سئل) في رحله نور
 ناطق بقرة رحل فكسر ها هل يصح صاحب النور ام لا (اجاب) هي العمماء التي في الحديث الصحيح
 اندي روماء امام مائك والامام احد والجارى وسلم واحباب السبب الاربعة وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم (العمماء حرّ حرام) يعني هدر والمراد بالعمماء كل حيوان سوى الآدمي والمراد بحرّ حرام
 اطلاقها سواء كان محرّج او غيره فلا يصح صاحب النور ما قبل نوره ولا صاحب كل دابة ما قبل دابته
 من بل يقطع بسببه عن مالكها او راعيها او ساقيها او فادها والله اعلم (سئل) في دابة كدم دابة
 في المرى فهلكت بكدمها هل يصح الراعي ام رب الدابة ام لا ولا (اجاب) لا ولا اما الراعي فاعدم
 قصيره واما رب الدابة فالنّ حكمها بالعمماء وان كان في بدنه واقعة اعلم (سئل) في رحل مقر
 قرة آخر فالحكم الشرعي (اجاب) ان كان ماب من المقر ضمن حرمها وان اسب جانيها
 ودعها مالكها آيسا من جانيها ضمن قيمتها ما قدرها ما عدا اللحم والول توله ان انكر دفعها من الاصل
 وفي قيمة اللحم ان احسب في قيمته لقرار السباع على الفاعل بالقطع اي صلب القيمة فافهم والله اعلم
 (سئل) في رحل ليل ليل رطابها في موضع لها ولا به الرطب فيه بعض احدها الاخر عصافا حشا
 فدعها مائك الماص هل يصح قيمتها ام لا واداعلم يصح هل يصح سائما او معصوما (اجاب) يصح
 قيمته معصوما او فعل العير هدر وفعل مالكه مضر والله اعلم (سئل) في فرسان يلعبون صرب واحد
 هم آخر بما في يده فاصات صرته فرسه خرّ حراما ورجع بها الى مربطه او ترك الاكل والشرب
 هل اذا مات يلزم صاها صاها ام لا (اجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان انكر اصاب حلالها
 لسبب صرته وانما ربحا عليه البرهان ان موثقا لسبب الخرج صدها والا لا لا يملكه في والآ خر
 المكر والدية على من ادعى واليمين على من انكر والله اعلم (سئل) في حمل من عاتته ان بعض حذر
 صاحبه اهل القرية اتى هو بها عن الثوب منه تركه رحل في مربطه وفك وسبه وقاده وحمل عليه
 ردما وقاده به بعضه في ذكره واثنيه ثبات من ذلك فهل يلزم صاحبه دسه او يرميه دفع الحمل لا وليا
 اصيل ام لا (اجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه ام لا لان هذا بمنزلة دمه المارور
 على اثر الخمرور بعد ما في غير ملك الخافر فان تعمد المارور بجمع صاها فكذلك العير الى العير المذكور
 ونحوه وقوده بجمع من صاها ما كره ولو تقدم اليه كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في بئر صالح على
 رحل فله رحل هل يصح ام لا (اجاب) يصح قيمته وانقول قوله في ذلك والدية على المالك
 ولو كان مكان العير حرّ مكلف لاشي في وكذا الدية المكلف ولو كان مكانه محبوس حرّ ضمن
 دينه او محبوس عند من قيمته وكذلك العير يصح اذا صال حرا او عدا فالخ في الدية والدية
 نحو قيمته فالخاصل ان الصغير والحجون يصحان مطلقا كالذئبة والباع العاقل لا يصح مطلقا
 وهم والله اعلم (سئل) في بئر دما من عير فصاح به رحل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل
 يصح ام لا (اجاب) لا يصح والله اعلم (سئل) في اخوين خالين في محبم واحد في الرسع ومع
 احدهما حمل لرحل دمه له ليرعاه له لاحرة مريض الحمل مرصا اقعده عن بعدد حمل الى اهله بعد
 ان روى اسد غايه عطفه مع حملته حله ثاب حتم امه او فعل سائت في المرى هل يصح هو واحوه

مطلب نور ناطق بقرة
 رحل فكسر ها

مطلب دابة كدم
 دابة فهلكت

مطلب رحل مقر
 قرة آخر

مطلب بئر عير
 آخر عصافا حشا
 فدعها مالكه

مطلب فرسان يلعبون
 صرب واحد منهم

آخر بما في يده فاصات
 فرسه وترك الاكل

والشرب حتى مات
 هل حمل عاتته ان

بعض حذر صاحبه
 اهل القرية من

القرى منه حمل
 انسان بعضه مات

مطلب يصح من
 قبل بئر صالحا عليه

مخلاف الخمر والعد
 على تفصيل فيهما

مطلب لا يصح من
 صاح بئر فهلكت

مطلب لا يصح
 الراعي بدفع الحمل

لا حران مات من
 غير تعد

ام لاصمان على واحد منهما (احاب) لاصمان عليه ولا على ابيه لعدم تعدد يهما والحال ما ذكر فيه اد
الحال انه اراغ ترك الداء مع ابيه لصورة حصوله ولاصمان في ذلك فاجمع اثنا وقد صرحوا بان
ان يحفظ ما حراه ولا يصح واقعا (سئل) في رجل رآك فرسا حرت سدقة المرمية بين يديه
على سرح فرسه فاصابت فرس صاحبه الذي تحاه ففعلها وكان قد قدح رماه فلم يور ولم يعلم ما سب
حرو حها هل هو من ربح حلت من الغنية مارا فالتفتا على محل الحروح او من غير ذلك هل يصح
ام لا (احاب) لا يصح حيث جعل السب لاه ان كان يعمل الربح والفاهة لا يصح وان كان عمله
صمن والعمال موجب لاشتغال الدمة واشتغال الدمة لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقهاء
سادى الطر والله اعلم

باب حباية المملوك

(سئل) في رجل اركب عبده فرس العير فامر العبد ان يهلك تحت هل تسمع الدعوى على العبد
واذا سمعت هل يصح المدقية بها ام سيده (احاب) لا يسد امر ار العبد على سيده ولا يؤخذ باماره
الا بعد عقده ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده وادانت بالية الشريعة ان سيده
اركه فهلك تحت وحسبان قيمتها على السيد لاه المستعمل لها ما ركاها عليه قيمتها وقشد والله اعلم
(سئل) في ريد قال لعده المالك اقل فلانا فصره سارودة عمدا فاستمر صاحب فراش حتى مات
فما الحكم (احاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير العير الشديد لار كناه المعصية
الموحدة لذلك وذلك لان العبد فيما يوجب القصاص كالحر فلا يصح امره ولعله فيه واذا اردت ايصاح
ذلك فاعلم ما صرح به شرح الهداية وغيرهم في باب حباية المملوك في مسئلته من قل لعده ان يمل
فلانا او رميته الى احره والله اعلم

باب القسامة

(سئل) في قتل قرب قرية فاذعى اولياؤه القتل على معين من اهلها هل تسقط دعواه هذه القسامة
والدية عن القية مهم ام لا (اجاب) اذا وحد قربا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذي
وحد فيه مملوكا لعيرهم وحت القسامة والدية فيه على اهلها ولا يمنع من ذلك دعوى اولياء القتل
على معين منهم حيث لم يوجد صريح الراء لاقية والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة اهلها انهم
سروه على يده فثلت واه لاحقه عد غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم اذانت عليه ذلك ام لا
(احاب) لا سمع كما هو صريح او كما صرح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة والله اعلم
(سئل) في قتل سدقة وحد بين قرى ثلاث وهو فارس واحدة منها والباقي اقرب بعد ان سألوا
جميعا على الصواني والقوا بالاسلحة والقتيل من فئة وفي اهل القرى ثلاث سدقات فهل يلزم دية
اهل القرى الذين سألوا جميعا ام احاب السدقات الثلاث ام القرية الى وحد في ارضها القتل وتقل
شهادة غيرهم عليهم ام لا او نحوها للحواب (احاب) المصريح به في كتب علمائنا قاطبة انه اذا لقي قوم
بالاسلحة فانكسروا على قتل على اهل الموضع الذي وحد القتل فيه القسامة والدية لان القيل وحد
بين اهلهم وفي ارضهم والحد على عليهم وبصرحت احاب المولى ولا يلزم سواهم الا ان يدعى عليهم
المولى وبشت ذلك بالرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم منهم لا يسقط القسامة وهم

مجلس في رآك
حرت سدقة
قتل فرس صاحبه
ولم يعلم سب
حرو حها
مطلب اذا اركب
عبده فرس العير
فامر العبد ان يهلك
تحت هل تسمع
تحت والسهم عليه
ولا يؤخذ العبد
فما راره حتى يعق
مطلب امر عبده
السابع قتل فلان
فصره سارودة
عمدا فاستمر صاحب
فراش حتى مات
مطلب قبيل وحد
قرب قرية قدسوى
اولياءه القتل على
معين لا تسقط
القسامة والدية عن
القية
مطلب ادعى على
حسامة ان شالي يده
سب صريرهم واه
لاحقه عدسيرهم
مطلب قتل سدقة
وحد بين ثلاث قرى
وهو فارس واحدة
منها بعد ان سألوا
جميعا والدموا
بالاسلحة ولم يوجد
الا ثلاث سدقات مع
ثلاثة اشخاص

ووجوب القسامة والدية على اهل الخلة واقربة ابي وحدها القتل. مقرر عد علمائنا مشهور
وفي اغلب كتبهم المتقدمة مذكور وذلك بسبب ان الحفظ وسماه الموضع عن ان يهرق فيه الدماء
وتقتل فيه القتلى عليهم بهذا الاعتبار قالوا اذا اتى قوم بالسيف فاحلوا عن قتل بالقسامة والدية
على اهل الخلة لا على المقتل لاعتبار ما معكم عليهم بان الله لم يبق قاتلهم ذلك واما شهادة
غير ارباب الخلة الذي وحده القتل فلا شك في قبولها لعدم المهمة خصوصا مع دعوى الولي لانه
لا يدع مع من سبه لعدم وجوده في محله كحصر حواء مائة في آخر باب القسامة والله اعلم (سئل)
في رجل دعى وحده فيلا بساحة باب المهد المعروف بالكائن قرية بيت لحم المستعمل عنها بالساحة
المذكورة به اثر صرصة سبعة مرفقة يدعى وليه امرى مدين من حافطى المهد الفعلة والشرقية
ولا يلزم المرفقة منهم ولا العنارب له نصيبه والساحة ليست محصورة لاحد بل مساحة لساكن الناس
فالحاكم في ذلك هل تجب القسامة والدية على اهل المهد جميعهم ام على اهل القرية المستقلة عنهم بالساحة
المذكورة التي هي ابعد عن القتل من المهد ام على الجنتين ام يهدر يدوالا الخواب رغبة في اعطام
الثواب (اجاب) القسامة والدية على اهل المهد جميعهم ان ادعى الولي عليهم لاقربيتهم هدمصر حوا
فقط في حصر هذه المسئلة بان الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المسكن
مباحا لساكن الناس حيث كان قريبا يسمع منه الصوت وقد صرحوا بان الخليل والسكين وكل مكابن
اسدها مسفل عن الآخر اذا وحدها القتل في احدهما بالقسامة والدية على اهل دون الآخر فاداعى
ذلك سفلر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك ويحكم له بها
والدية عليهم وعلى عرائسهم ان ادعى الخطأ وعليهم حاصة ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب
فلا بد له من الزهارة كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هدا ما صرح به علماءنا مذهب ابي حنيفة
العمان عليه وعليهم من الله عزير الرحمة والرمضان والله اعلم (سئل) في رجل كتب عليه صوائى
الزمانة مع جماعة بدينهم الحاكم الشرعى محبة حم غير من المسلمين فوحد في رفته مرساة لها سفدة وهو
مباقي بالمرسة في حاروق مدفوق في حائط وهو ميت لادوح فيه وسئل من وليه هل له عريم في ذلك
فاجاب ان عريمه في ذلك فلا ولا ولا ولا ثلاثة من سبهم فالحاكم في ذلك (اجاب) اذا لم يكن له
اثر الفصل كحرج او حرواح دم من اده او عيه او اثر حتى اوصرب فاقسامة ولادية فيه اذا الظاهر
ام مات حنث امه وان كان له اثر السئل شيء مما ذكر وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم
ولي القتل فليدفع القسامة وعلى عائلتهم الدية وان لم يكن بدارهم وكان في محلتهم بالقسامة والدية على
جميع اهل الخلة وان لم يكن في دارهم ولا في محلتهم فاقسامة ولادية عليهم والدية على وليه واليمين
عليهم وتسقط القسامة عن اهل الخلة والدار اد دعوى الولي على غير اهل المحلة والدار تسقط
القسامة عن اهل المحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذ القياس
في الدعاوى جميعها ان البينة على المدعى واليمين على المنكر وحصر دعوى القتل بما ذكره ما ليس على
خلاف القياس لحظر الدماء وهذا مما نصت عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله اعلم (سئل) في جماعة
بواردية وغير بواردية احدثوا طير حرج من البحر فخرحت سبعة من سبهم فقتل
رسلا منهم ولا يلزم عنهم وولى القتل يقول حق عد هؤلاء الواردية جميعهم يمينونه عدا احدثهم
والاكلهم عرمانى هل اساقموا على واحد منهم بقاءه هو الذي خرجت بدقه فقتله قتل بستم

مطلب اذا وحده قتل
بساحة مساحة لساكن
الناس والقسامة
والدية على اهل
اقرى مكان اليهودى
عوا قلمهم ان ادعى
الولى الخطأ وليمهم
فقط ان ادعى العمد
وان ادعى على غيرهم
فلا بد من البينة

مطلب رجل وحده
في رفته مرساة وهو
مباقي في المرساة في
حاروق مدفوق
في حائط وهو ميت
فادعى وليه على
ثلاثة قتل

مطلب جماعة خرجت
بدقة من سبهم
احدهم ولا يلزم عن
هم فادادوا بيمينوا
بينة على واحد منهم
اه الذى خرجت
بدقه

ويثبت القتل عليه وتسمى دعوى القتل عنهم ام لا (احاب) لا يثبت القتل عليه ولا قبل يثبت
ولا تسمى الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق واليية لا قبل الا لاثباته او دونه
ولم يثبت عليهم بمجرد ادعوى حق ليدفعوه بها وان ادعى على واحد غير معصوم فان عن المدعى واحدا
للدعوى عليه سمعت دعواه وقبل منه وان ادعى على واحد غير معصوم لا تسمع لان شرط صحة
الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع انهم اشركوا في قتله سوا يدرهم او غيرهما تسمى الدعوى
ولا بد من بينه تشهد عليهم مطلق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علمت فاسيل المسئلة والمجدة
رب العالمين والحمد لله (سئل) في غلام دون البلوغ وجد معصوما في داخل بيت من دار شخص وقرنه
سدقة ولم يعلم به اذ ادعى اولياؤه الدية على صاحب الدار وصاحب الدار يقول انما علمت بالسدقة
فجرحت عليه فعليه ثلما الحكم في ذلك (احاب) على صاحب الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على
ما ادعاه من قتله منه وهي مسئلة من وجد معصوما في بيت او دار ولم يعلم قتاله واجمع علماء ما على انه اذا
ادعى اولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره اى على غير المالك والمسلم
والشروع والعاوى مترعة بها والله اعلم (سئل) في صغير سقط من سطح او وقع في ماء فمات ماذا
يلزم منه (احاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسهولة منه اذ هو
حاصل بطل منه فكان هدرا والاحماع يعتقد على ان من قتل منه لاقسامته فيه صمرا كان او كبيرا
فال في الماتار حارسه قتلا عن الوازل صبي ماب في ماء او سقط من سطح ان كان عن غمط منه لاشئ
على الا بوس وان كان لا غمط منه فعليه الكفارة ان كان في حجرها وان كان في حجرها فاعليه الكفارة
ودكر عن القسامة في الوازل الدية اذ لم يتشاهد العصى حتى سقط من سطح او وقع في ماء فمات لاشئ
عليهما الا بالنوبة والاسعار واحار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احدهما الا ان يكون سقط من يده
وفي الظاهرية الصوى على ما حاراه ابو الليث اسمى والله اعلم (سئل) في قتل واحد نشط البحر المالح
وليس مملوكا لاحد ولا تسمع منه الصوت ثلما الحكم (احاب) هو هدر لا قسامة ولا دية به والله
اعلم (سئل) في امرأة غاصت في دار لقريب لها واقفاها ساكنة بها فاصحبت بحر وفقدت
في الياب الذي بالدار المسكة لكونها ساحرة كسمة صماء فكشف عليها اهل يلزم اهل الدار والحيران
والخلة شئ من عرامة اودية او لا يلزم احدائى من ذلك (احاب) لا يلزم احدائى في ذلك لادية
ولا عرامة اذ المعصاة حار اى فعلها فانما لك عمل السار هذا القاتل به من فقهاء الامصار والله اعلم
(سئل) في اهل قرية يشهد بعضهم على بعض انه قاتل لهذا القاتل المدعى قتله فحجر هل قتل
شهادة بعضهم على بعض ام لا (احاب) لا قبل شهادة بعضهم على بعض منهم ما عاق امتثالان
المقصومة فائتم مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهمها فلا قبل شهادته وهذا باتفاق
انى حبيبه وصاحبيه الا في رواية ضعيفة عن ابى يوسف لا يعمل بها والله اعلم (سئل) فيما اذا وجد
قتل مثر هي اقرب لقربة من اخرى وقد شوهدت تحت شجرة هي اقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت
كون القاتل قتل تحتها قتل والى في النثر ما الحكم به (احاب) اعلم انه يجب الطر او لا الى دعوى
الولى فان ادعى على اهل قرية منهم او نثرت كون النثر ما صها لا ارض اخرى كاب القسامة والدية عليهم
سواء كانت النثر اقرب للآخرى ام لا حيث كانت الارض التي بها البئر ملكا وان لم تكن ملكا فعلى اقر بها
لنثر خاصة لان الموحد في النثر كالموحد على ظاهرها والحكم في الموحد كذلك بغير الملك او لا فان

مطلب صمعه من
البلوغ وحد فبالق
دار شخص وقرنه
سدقة فادعى اولياؤه
القتل على صاحب
الدار وهو يقول
لمت بالسدقة فعليه
مطلب لاشئ في
الصغير اذ سقط من
سطح او وقع في ماء
فمات سوى الكفارة
على من وقع من يده
من الا بوس

مطلب في قتل واحد
في شاطئ البحر المالح
مطلب لا يلزم احدا
شئ في امرأة
اصحبت بحر وفقدت
دارها

مطلب شهادة بعض
اهل القرية على بعض
مالعلى غير مقبولة

مطلب وحد فلو ستر
هي اقرب لقربة من
اخرى ووحد دم
سائل تحت شجرة
بقرب الاخرى

لم يوجد في ارض القريتين ما لم يدع الولي على الاعداد انكر كل من اهل القريتين مالكية الارض
انما بها الترف والقول قوله ورجع الى اعتبار الارض ولا اعتبار الى مجرد وجود الدم السائل من غير
وجود القتل لاحتياط ادم غيره ووجود دم سائل من غير قسامة ولادية كما هو ظاهر
ما لم يتم بنية من ادعى عليهم الولي وهم اتخا البقر من الثروة قتل من تحت الشجرة والقي
في هذا الموضع فان ثبت ذلك بالنسبة الشرعية اندعت القسامة والدمه عنهم ولزم القرية الاخرى
لان اثبات القسامة كالاثبات عيانا فكأنه قد شهد تحت الشجرة ولا من اعصار الملك او لانهم بمدة القرب
وان ادعى على الاعداد ولم يك مالكا لادعاهم ولادية واعبر ما في ذلك القسامة والافرار والتمس والسكر
كسائر الدعاوى ان رهن الولي على دعواه ثبت مدته والافعال قول المدعي عليهم بالبيع الحاصل
ان ثبت كون الضر ملكا لاحد والقسامة والدية عليه والادعى الاقرب منهما ما لم ينسب تحويله وقوله
من الاسنانى الاقرب فلا اعتبار بالقرب والسند مع ثبوت الملك ولا الملك مع دعوى الولي على غيره
وكذلك لا اعتبار بالافرية مع دعوى الولي على غيرها لها وقد سأل السائل عن السحاب ولا مخالف
عند ما في هذا الباب رأسا واحدا وسأل ايضا عن حرم الحاكم السياسي وحرمة لكل من اهل الاقرب
والا بعد طلم لاصل له شرعا وقد علمت الاحكام بهذه المحل الواضحة من الكلام والله اعلم (سئل)
في قبيل واحد في دلاء لأمالك لها واولياؤه يدعون على جماعة اسم قتلوه اليها وهم ممرؤون باسمهم
ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعراسهم لهم باسم ما قتلوه ام لا (احاب) حينما اقرت واعى اولياء
القتيل بان المدعى عليهم وهم اهل القرية ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولادية اذ ان ثبت عليهم الاقرار
اذ الافرار رجة على المتر يلزمه شرعا وقد عرس الفريقان على امرها ولم يذكر كل اقرار اولياء
القتيل باسم ما قتلوه ولزم كره ما احتجهم بلزم القسامة والدية اذ اقرارهم بذلك يجمعهم الدعوى
لا رجة من المحجج الشرعية يجمع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله اعلم (سئل)
في مسجد القرية اذ اوجده قبيل ما حكمه ومالك الحكم فيما اذا كانت كبيرة ولها مساحد متعددة ووجد
في احد هاتين (احاب) حكم الموحود في مسجد هاتين كالموجود بها وهو معلوم الحكم واذا كان
كثرة لها محلات وكل محله لها مسجد فقسامته ودينه على اهل محله لاسم الاولى تندير اموره كما اذا
وجد في دار رجل منها هاتين على محله الحاصل اسمها على عاقلة الا حصص الاحق
تندير الموضع والله اعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على الاعلم بالمذهب الثلاثي في بلدة كذا
وعلى مئيد وعشرين متفقا وعلى اهل شاعر ولم يسم احدا منهم وشرط الطر لمدرستها ووقف على
ذلك كة قرية ووجد اربعة اهل ولم يسم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان العارفين
الزراع ام على الموقوف عليهم هؤلاء ام لا قسامة والدية في بيت المال قياسا لوقف مثل هذه المدرسة
على وقف الجامع (احاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التاتار حانية
فلا يصح القتالي اذ اوجد القتل في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية
في بيت المال واذا كان الوقف على قوم معلومين بالدية والقسامة عليهم اسمهم وفي منح المعارض يقول
كثيرة ذكرها قال محرر من كلامهم ان القتل اذ اوجد في ارض فلا يحل امان ان تكون مملوكة
او موقوفة او مباحة فان كانت مملوكة بالدية والقسامة على الملاك وان كان قرب قرية فلا شيء على
اهلها لان الدية لأمالك والولاية كاقدماء وان كانت على ارباب معلومين فعليهم القسامة والدية لان

مطلب قتيل واحد

في دلاء لأمالك لها

واولياؤه يدعون

على جماعة اسم قتلوه

اليها ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القتل

الموجود في مسجد

القرية اذ في احد

مساحدها

مطلب اذ اوجد قتل

في قرية موقوفة على

مدرسة فالقسامة

والدية على الموقوف

عليهم حيث كانوا

معلومين واما اذا

وجد في وقف المسجد

الجامع بالدية في بيت

المال كالموجود به

تدبيره اليهم والله اعلم وهل قبله وان كان ما اذناه في ايدي المسلمين فادية في بيت المال ذكر هذا
 ابيدعلال والكرخي رحمهما الله تعالى اه ولا شهة ان العربية الموقوفة على مملوئين ليس على اهلها
 قسامة ولاديه لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون اهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد
 الخاتم من الموقوف عليهم شرط الواصف في المدرسة دون المسجد الخاتم وهم والله اعلم وامام مسجد
 الخلة وشارعها انا وح على اهل الخلة لاسم احق الناس بالتدبير اه والله اعلم (سئل) في قرية
 ذات محلات وحد في احد هاهنا لم يعلم فاهل هل القسامة والدية على اهل القرية كلهم وتكون كالخلة
 في المصرام على اهل تلك الخلة وتكون كل حارة محلة على حدة (احاب) القسامة والدية في القليل
 الذي يوجد من محله من المحلات المعدة في كل بلدة على الخلة التي يوجد فيها السبل فلا شهة اد كل محلة مما
 اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من علم التدبير مثلما هو كان في مصر او قرية لان عليها التدبير
 واهل كل محلة او في تدبيرها فكل منهم خاصة واقعة اعلم (سئل) في قيل وحد في دار اسان هل عليه القسامة
 والدية على عاقلة لا على اهل قرية (احاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلة كما اطقت عليه متون المذهب
 قاطبة وشروحه وها هو في اهل القرية من ذلك شيء واقعة اعلم ثم رفع اليه ماصورته مولانا شيخ
 الاسلام اذ علم ان القسامة على صاحب الدار والدية على ساقله فلا القسامة وما للدية وما للعاقلة وما مقدار
 الدية وهل يحب حالاً او مؤقلاً وما مقدار ما يحب منها على كل واحد منهم وما به عمل اعلم تسع المسئلة
 وما الفرق بين الدار والسعة والخس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكك وفي السبلة
 على من فيها من الركاب والملاحين وفي الخس على بيت المال يدوا لذلك مفعلاً معلاً (احاب) *
 القسامة الاعلى التي تقسم بها ملك الدار مثلاً وسبها وحوادث القليل وركبها احرار الخيول على لسانه
 وشرطها بلوعه وعقله وحرية ووجود اثر العمل وتكميل الخيول حسيين وحكمها القضاء بوجوب
 الدية ان حلف والخس ان ادى الى ان يحلف في الممد والدية عند السكك في الخطا والدية الملك الذي
 هو بدل الخس فحب على ساقله ان ادعى الى السبل حياً وعليه ان ادعى عمداً كما نص عليه في شرح
 الجمع لا من ملك * والعاقلة اهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ
 في كل سنة الا درهم او درهم وتلت درهم ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على
 الاربعة على الاصح فان لم تقسم القبيلة لذلك صم اليها اقرب المائل لسائل ترتيب المعصاة ثم وثم
 وادام اليهم اقرب المائل كذلك فلم تقسم لا يؤخذ زيادة عمداً مذكراً مقتطاعاً على السبيل وقد احتاج
 المشايخ في الباقي هل بعضهم تعتبر الخال والقرى الاقرب والاقر وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت
 المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخان ووقع في بعض الكتب اه ادا صم الى اساءه ابد الدواوين ولم تكف
 يصم اليه الخال الاقرب والاقر وهذه المسئلة تدل على ان اهل الخلة معقل عن اهل محله اخرى
 وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافاً لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر ان وجوب اصل
 الدية عند عدم العاقلة في مال الخان رواية شاذة وان صم محله الى اخرى خلاف الظاهر من المذهب
 وان كونهما في بيت المال هو ظاهر ابرواية وعليه الفتوى ويجوز في ذلك في الكل يخفى في المعص
 فحتر ان المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الصوي لكن في السراخية من ليس له عشيرة
 ولا ديوان من اني جيعتر رحمه الله تعالى ان يكون في ماله او احد عام وفي ظاهر الرواية على بيت المال

مطلب اذا وجد قيل
 في محله والقسامة والدية
 على اهلها دون اهل
 القرية

مطلب اذا وجد قيل
 في دار اسان والقسامة
 والدية عليه دون
 اهل القرية

مطلب في سان القسامة
 وسبها وركبها
 وشرطها وحكمها
 وفي بيان العاقلة

في القتل ادا وحده في الحيلة او العرية ادا ادعى عليه القسامة والدية ام لا (احاب) لا تحب
لها القسامة ولا الدية لا احتال وقوسها رله قدمها لا سعل فاعل محار ووقوعها رلة قدمها لا يوحس
على احد شيئا باجماع العلماء والقيل الذي تحب فيه اقسامة والدية شرطه ان لا يحال على سب طاهر
قوى يجمع وجوهها وما يحال على سقوطها لانه سب طاهر قوي لا عسل عليه فان ادعى اولياؤها
على احد ادمهها حتى وقت لا دمن بينة عادلة وحى عدلان او عدل وامر ان موضوعا بالعدالة
ولا يثبت ذلك بدون اليه او الاقرار على يصر اقراره شرعا والله اعلم (سئل) في ساء يبي لباس
بالاحرة في لشخص مكانا ورم له يداومعه احراء يعملون مياومة سقطت على رأسه اخراج من سقف
البيت الذي رتمه في حال مرتمه فارصع رأسه فهلك بذلك هل تحب القسامة والدية على ساقاة
مستعمله ام لا وهل ادا اكتف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى اولياؤه القتل
على المستعمل وشهدت احراء المياومة ما به مات سب سقوط الاحراء عليه من غير فعل المستعمل قتل
شهادتهم ويندفعون ام لا (احاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسب المذكور اعطاء القسامة
والدية في قتل جهل امره كافي ساكت الفقه بحر وسعطور والذي هلك سقوط الاحراء والحال
هذه معلوم الحال لا مرية فيعول الاسكال وتقل في ذلك شهادة الاحراء والعمال ادلايخرون وشهادتهم
لا تسهم معهما ولا يدفعون عنهم معرما والحق احق ان يتبع وكلمة الحق يردع ويصدع ومن قبله
الحجر بحر فعل النشر فهو بالاجماع هدر والله اعلم (سئل) في قتل واحد قرية وقد اشتهر ان قتاله
فالان س فالان مهاهل ادا اقام اهل العرية اليه من غيرهم ان قتاله فالان المذكور قتل وتصدع
اولياؤه عنهم ام لا وهل لاهل العرية ادا لم تكن بينة تخليف الاولياء على ذلك وان سكلوا قسى عليهم
(احاب) نعم ادا اقاموا على ذلك بينة تدفع الاولياء عن اهل القرية ولهم ادا لم تكن بينة تخليفهم
على بى العلم بذلك وان سكلوا قسى عليهم والله اعلم (سئل) في قتل واحد في حيلة رجل بارل بها
في مكال ما الحكم الشرعى فيه الجواب مع بيان القتل في ذلك من كتب الاصحاب (اجاب) قال في الهداية
ولو وجد قتل في مسكر اقاموا هؤلاء من الارض لا مالك لاحد فيها فان وجد في حياء او سقاط فعلى
من سكبها القسامة والدية وان كان حارحا من السقاط فعلى اقرب الاحية اعتسارا للبدع اعدام
المالك وان كان للارض مالك فالمسكر كالسكان فتجب على المالك عداى حيفة رحمه الله تعالى حالما
لا يوسع رحمه الله اه ومثله في كثير من الكتب كالأول الحية والطيورية وشور الانصار وشرحه
والدرر والدرر وغيرها والقتل في ذلك مستفيض فعلم بذلك انه ان لم تكن للارض مالك فالقسامة والدية
على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهما على الملاك عند الامام والله اعلم

كتاب المعامل

(سئل) في رجل قصد صدقة صيدا فاصاب آدميا فقتله فدفع والده دية بنيه فادى له الرحوم
عليه بجميع مداخل او بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع
الاب الدافع بالناسى على بقية العاقلة كاتبة من كانت سواء كاتب من اهل الديوان او الفيلة
او من يتلصص بهم او لا يرجع لثمنه (احاب) القاتل لا ينتقم مطلقا لجميع الدية لانها
على جميع العاقلة والقاتل كاحدهم واذا علمت ذلك فادى لوالده او حب الرحوم عليه ما يخصه

مطلب ادا مات الباء
سب سقوط حجر
على رأسه فهو هدر
ويصل شهادة
الاحراء العاملين
معه على ذلك
مطلب ادا وجد قتل
قريبه واقام اهلها
دية من غيرهم ان
قتله فالان قتل وان
لم يقيموا عليهم بخلاف
اولياء المدعى عليه
مطلب ادا وجد قتل
في حيلة فان كان
في ارض مملوكة
فالقسامة والدية على
مالكها والافعل من
يسكنها وان وجد
حارحها فعلى اقرب
الاحية

مطلب صدقة
صيدا فاصاب آدميا
فدفع والده الدية
فادى لوالده ان
يرجع عليه الا قدر
ما يخصه وما يبق
لا يرجع به على العاقلة
لانه متبرع

فقد فرح انوره عليه بخله ففعل ما يكون مرفعا بماعداه من حبه من لم يان من العاقلة فادهم والله اعلم (سئل) في راعين نصارى بالمصطفى ثم سرقا في رأس كل منهما سحبه ولم يصر واحدا منهما صاحب فراس وبعي الله تعالى بوقوع الصاعون ومات احدهما هبنا الله الذي يقول لا شيء فكيف يكون فادعى اولوه انه مات سلك السحبه وصاحبه لم يجد كون الموت بسببها او بغير السحبه هل يارمه وغافلته ده ام لا لم يعلم عليه منه انه مات من السحبه لانه لم يصر صاحب فراس ماله ولم يستعمل عن قضاء مسئلة الحارجه (احاب) لا يارمه ولا غافلته ديه له ادلا يلزم من احبب الفيل فاعرفه بالفيل ليس اعرفه بالفيل فلا يلزم له حتى يقوم عليه منه انه لم يلزم الفيل حتى مات منها فلم يلزم الله العاقلة وهو كما حدثهم او بغير ما به سره ومات من سره فلم يره الله ولا شيء على احببته لا بها لا يستل وجب بغير ارادته والى لا بد في الاقرار من الصريح بما يوجب الله عليه لا ليس كذلك نحو الله الذي يلزم ونحوه والله اعلم (سئل) في امرأه صرب اخرى فاعب حبا مينا ومات هذه فالحاكم السري في ذلك (احاب) يلزم عاقبه الفسار به ديه للفسار به وعره وهي نصف عاقبه الله لا الحسن وبالله عاقبته الله الله فلا بد من دخول الروح ولا فاقه به حبه لم يكونوا من عصبها الله الله والله اعلم (سئل) في رجل صوب سنده بخود رجل ليرميه بها فصر بها رجل فعاقبته بها من يده فواقى صر به لها وصحه ياره بها فاقامها فاصاب رجلا غير المصوب بخوده وقيله فهل الله على صاحب السنده ام على صاحب العصابة (احاب) الله على صاحب السنده لا على صاحب العصابة اد صاحب السنده ماله وصاحب العصابة لم يصب واذا احبها فدم الماسر وهذه فاعده لم يخلط العلماء فيها فاعلم والله اعلم (سئل) بعد امين طرف صاحب السنده ما حاصله ان صاحب العصابة لما صر بها اصاب النار فلهما على محل النار ود حرج السنده فاعله (احاب) وكان مداعره من الجواب الاول بعض الخنايله ماضوره ان يصب ان احبها لما صر بها اصاب النار فلهما على محل النار ود حرج السنده فاعله فاعله فاعله على فاقه صاحب العصابة لا يارمها والحال هذه والخنايله ان ولي المصوب اذا ادعى على واحد مع من معها فاعله سلك الماسر كما وصفنا فان ادعى على صاحب العصابة هو الماسر على الكفه الماسر وجهه واقام منه بلي ذلك لم يارم فاعله الله وهو كما حدثهم وان ادعى على صاحب السنده انه الماسر على ماسر حيا واقام به على ذلك لم يارم فاعله الله ويدون دعواه لا يلزم فاعله واحد بهما هذا اذا انكر صاحب السنده صر وادعى بها حرج فعل صاحب العصابة لا فعله اما اذا اعترف بوضع النار على محل النار ود راعى ان يحولها لغيره الله ول فعل صاحب العصابة قد صار مرفعا فاما اسره فلم يلزم الله في ماله ولا يلزم لله ان العاقبة لا بد من عمدا ولا عمدا ولا مالم بالصالح والاعراف وهذه المسئلة دفعه وبشعبه بها وبمحق سبيل صر به العلم وسبق المهم ومحقطه بها حصص العشواء وهب فيها وقوى الحار الموقر بالحال وبغيرها غير العبر الموقر في حرج الحلال لسعري لواله الله عليه معاقبه فاعله لو احبها مثل صاحب السنده لصاحب العصابة الذي صر ب فارب النار واقبها على محل النار ود حتى حرج فعل فاعله الله وفعل صاحب العصابة لى الله الذي القى النار على محل النار ود حتى حرج فعل على سائل الله ماذا يجب فاي جواب احاب به سره ورسله لافان بصر بغير من عمد دواعه فمنا انش الى الانه اعرف بالله بالفضل والاخر من على ولا الامور ان يما لوه بالكف عن ان عصب

مطلب رجل صرب
آخر ولم يصب
فراس مينا فادعى
اولاؤه انه مات بسبب
اصبه والنصارى
بها بالصر وسكر
الموت الله
فعل امرأه صرب
اخرى فاعب حبا
مينا ومات بعد
مطلب اراد صرب
رجل سنده فصر بها
رجل فعاقبته بها
من يده فواقى صر به
وضع النار ففعل
فصاحب آخر وقيله
مطلب اراد صرب
رجل سنده فصر بها
آخر فعاقبته بها
فحرجه وفعل
اساها في الحكم
فصل ذكره
المزلف

بيده فلما يئمه الى الاموى فاما هي اقبل الناس يحماها المفتى على عاقه اعاد مائه من ضرور احسنها
وسيات اعماها وهداما للصواب وحماما من الوقوع في ادعوى واحارنا به صله من الامور الفاسدة
ولعد صدق من قل

وإذا ما حلل الحال فارص * طلب العلم وحده والبرالا

وانه الموقف للصواب والله اعلم (سئل) في صيب وخدمه مقولا في يب مضيعة وقتهم بوجوب القسامة
والدية على عاقله ولم يصح عاقله واحدا لحوال المقدر شرعا على من الساقى منه (احاب) هو في بيت
المال كما اشار الى ذلك ما حاسا خلاصة في عدم صم نخلة الى اخرى في الباقي فاننا فيكون حاية شخص
لا عاقله له يسي حكمه في حكم حاية شخص لا عاقله له وقد قرر ان حاية الشخص الذي لا عاقله له
في يب المال وكذا في غيرها من المشتريات والله اعلم

— كتاب الوصايا —

(سئل) في رجل اوصى بان يدفن في مسكه هل على الورثة مراعاة وصيه ام لا (احاب) ليس
عليهم مراعاتها ولا فصل الدين في مفاخر المسلمين والله اعلم (سئل) في رجل نكح امه وامسى وصيا
على ايسام احبه وللب روحه وكل ماها في انفسه والاشهاد والسارى العام معه فعل واشهد
بالوكالة الثانية عن امه امه فص جميع ما يستحقه من ممتلكات وروحها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير
الا نسوة ما عدا الدين الذي بدمة اناس معلومين ثم لا بدعى الاب المذكور بالوكالة عن امه
على الوصى المرنور اعيانا بيد الوصى غير ما قسم هل يسمع دعواه ويقبل محرمه فقله ام لا يقدول وانقول
قول الوصى فيما بيده وهل اذا حلت الاعيان بالدرهم وقت القسمة لاجل القسمة يلزم الوصى احداها
ما حجب به ام لا (احاب) لا يقبل محرمه فقله ولا يبطى بدعواه شيئا مما ادعاه وانقول قول الوصى بما
بيده امه له او ليريد او من تركه احياه او تركه ابيه ادكل من كانت له يدعوا على شيء فانقول قوله فيه حية
ان طلبه امدعيه وامالروم الوصى احد ما حجب عليه لاجل القسمة فلا فائل له بل شراء مال اليتيم من هـ
لعه غير حائر لانه كالوكل ولا يصدق لعه كما صرح به في الاشياء والطرار ما يشرح المحرم
من الوصايا فكيف يلزم محرمه والجميع لاجل القسمة ليجزى به حظ كل واحد من الورثة وفي الزاوية
لوارا احد الورثة الباقي ثم ادعى الركة وامكروا لا تسمع دعواه وارادوا بالتركة امر وانزل دعليه
والله اعلم (سئل) في وصي مانع دار اليتيم وكتب حلك الساع وفيه ان الوصى مانع لوجود مسوغ شرعى
داع لتاسع وهو الحاجة للفقة والكسوة وكون الدار آلب الى الخراب وانه لا عين فيه ولا مصاد ولم تقم
بينة تشهد به ثم المثل وكان المشتري هدم من ساء الدار شيئا وحددها ساء والآن كبر اليتيم وادعى
عناقا حشا هل يسمع دعواه ام لا (احاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد ملووعه وتقبل يستعلى ان السع كان
مالا الفاحش ولا يسمع من ذلك ما ذكر في صك السابغ فلواقام المشتري بينة ان قيمة الدار في ذلك الوقت
مثل الخش واقام هو بينة قيمة العن اولى قل في الرارية في الدعوى ولو رهن على انه اشتراه
من وصيه بالمعدل والصى بعد ملووعه على انه كان مالم قيل بينة المشتري اولى لانه يثبت بالريادة
والاكثر على ان مننت القلة اعنى العن اولى وفي مستعمل الاحكام في الوصية ادعى محدودا في يده
ارنا من حجة ايه فافهم دوا ليد البينة اما اشتراه من وصيه مثل انقيمة واقام المدعى
بينة ان قيمته ريادة على مائته دوا ليد قيل البينة المتع ارياده اولى وقيل كثير منهم المنة لقله

مطلب اذا لم تستع
العاقلة البدية والباقي
في يب المال

مطلب اوصى بان
يدفن في مسكه
مطلب فاسم
ابو الروح مع وصي
الايسام واشتهد به
فص ح ما يستحقه
ثم ادعى على الوصى
المدكور اعيانا غير
ما قسم
مطلب القول قول
الوصى فيما بيده
ولا يلزمه ما حجب من
الاعيان وقت القسمة
مطلب اذا ادعى اليتيم
ان بيع الوصى كان
مالم الفاحش
والمشتري اه مثل
القسمة فبينة اليتيم
اولى وادى البيع
فاحده المشتري

الح

العمة اولى بية وعن سيف السائل وصى باع كرم الصبر و باع الصبر وادعى عبا واطام بية واقام
المشترى بية ان فيه الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيية العن اولى منه اه وماغله الاكثر هو
الذى عليه المعول وقد انحصر عليه الشح محمد المرى في مته تنوير الاضار في باب الشهادة وادا
بيع البيع تخكم العن فاحدده المشتري من الباء ان كان فالات هي ملكه لاحقاء ان صاحب الملك
ملك البعس وان كان سقص الباء الاول فليس للمشتري ومنه وهو ملك لصاحبه فان راد المشتري
في ذلك زيادة اعطى فمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما حده المشتري من بقاء الباع فبعض
حصة الباء وبعضه للملكه ان كان قائما وان كان استهلكه فبعض قيمته كما هو مصرح به في كسهم والله اعلم
(سئل) في وصي قاس باع كرم للمهر وروحة الميب وكتب صك السابغ وفيه انه يودي عليه في الاسوان
وعمل الرعسات فلم يودخله وابع ما يريد من ذلك فبيع للمهر الروحة اذ لا مال له سواء وعزل الوصي
رايم غيره فادعى انه يبيع فاحش واطام منه على ذلك وهو الواقع هل قبل وبعض البيع هل را
لبيع وهل اذا اطام المشتري اضافة ما بالعدل ترجح بيه ام منه العن (احاب) نعم قبل السهل على
انه كان العن وادا تصارعت بية العن و بية العدل فيية العن اولى قال في الراية رهن الوصي
الثاني ان الوصي الاول كان باعه بعض فاحش او باع العن المبروك لفصاء الدين مع وجود المعول
قبل ويطلب البيع اه ومثله تقديم بيه العن مذكورة في الراية والخلاصة ومشمول الاحكام
وعبرها وهو الرايح الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض الملون الموصوعة للصحيح من الاصول
فكان عليه المعول والله اعلم (سئل) فيما اذا لم يجر بيع دار اليتيم بالعن الفاحش ويطلب بالروحة
السرعى وردت بعد سبعين الى اليتيم بعد بلوغه او قبل هل يلزم له اجره ام لا (احاب) ظاهر الرواية
لا يلزم لان سكناه ساوولى الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف او حب اجره المل والله اعلم (سئل)
في وصي ايتام باع نصف كرم لهم مشتمل على اشجار بين وعب وغير ذلك لرحل ثم كل ربع منه
مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصاريا كل عليه ويدفع للوصي اجر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى
الوصي الثمن واستمر المشتري يأكله حتى يمضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايام فادعوا على المشتري
اطالان شرأه لعدم المنسوع والرجوع مما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم ام لا (احاب) قدقرر
سدم حوار بيع عقار اليتيم عند المأخرين الاطاحة الى ثمة لاصفاء الامن ثمة كعفة اودين لا يقضى
الامه او وقع في يد متعلب او كانت عليه لائق مؤتمه او بيع نصف قيمته وصرح في التاتار حاية فلا
عن المتنى ان يبيع والحال هذه ما طلب فثبت علم ذلك فدعواهم الطالان والرجوع مما اكاه المشتري
حيث لا منسوع له مما ذكره ومجيبه يجب سماعها ويقضى عوجها وهو صان ما استهلكه المشتري
اذ البيع الباطل حكمه حكم عدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوجب
من قرب البه على ثابة الدم وهما بما الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة احمى الام والله اعلم (سئل)
في الحداد الاب هل يملك بيع مقول اولاد اسه ام لا وهل الشجر المعروض في الارض المختكرة
من قبل المقول فيحور بيه اذ اطام حوار بيع المقول (احاب) نعم يملك ذلك قبل بيع العنار
شرح تنوير الاضار ما فلا على الفصول المعادية اذ املت الرحل ولم يوس الى احد كان لاسيه وهو
الحد مع العروض والشراء ومثله في اغلب الكتب وذلك شرط ان لا يكون مما لا يباع بالناس
في مثله كما هو مصرح به في سائمة الكتب والشجر من قبل المقول لان قيل العنار كما صرح به في الحر قنلا

مطلب باع الوصي عقار
اليتيم ثم عزل وصي
غيره فادعى الوصي
اثنان ان بيع الاول
العن وادعى المشتري
اه بالعدل فقدم بية
الوصي الثاني ويصح
البيع

مطلب نحب الاحرة
في دار اليتيم لما مضى
اذا فصح بيعها للعن
مطلب اذا باع الوصي
اشجار اليتيم
لا منسوع يجب على
المشتري صان
ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء
المنسوعة لبيع عقار
اليتيم

مطلب الحداد الاب
يملك بيع مقول
اولاد اسه والباء
والحيل من قبل
المقول

عن الائمة الاحار وافعل قول من حمل الباء والحمل من القطار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 شغل الحمل من الباء واني به وسه فلم يرجع كفاذه اه والله اعلم (سئل) في وصي باع شجر الينم
 الموسوع في ارض الوصف المحكوك هل ينحاح الى موسوع كما ينحاح شجاره ام لا (احاب) لا ينحاح
 الى ذلك لان الشجر من قسم الموقول وسع اوصى بقول الينم حار وليس كالغبار لانه محموط
 معه والشجر ليس كذلك والله اعلم (سئل) في وصي الحاكم اذا استرى لنفسه شيئا من مال الينم
 من ماله هل يجوز ام لا (احاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معرنا الى انهم الرذوى قل لانه
 وكل والوكيل لا يملك البيع من ماله ولا يملك لاقبل شهادته له وكذا في العوائد الرينة صلا عن شارح
 الجمع وفي البراريه سع وصي الاب لا وصي القاصي لانه وكل من ماله ان سفع طاهر كبيع ما يساوي
 نفسه بغيره او بشيء ما يساوي غيره بمسعة بجور وهذا مما يحبط به يعني وقولهم من ماله
 احراز عن شرائه من القاصي فافهم والله اعلم (سئل) في صرته مات وكان لها اسباب حادت حدثها
 ام امها بقتل اركانها ما ذكر انوها انه باعها واهن تمها علمها في حال حياتها هل بقتل قوله حية
 في ذلك حيث سبق منه ام لا (احاب) نعم هل قوله في ذلك حية حيث كان يبيع مثله في تلك المدة
 كما في البراة وعمرها والله اعلم (سئل) في وصي ومن على ايام اقام القاصي اهمم باطرة فاسق
 عنهم الوصى والام تنكر هل اصول قول الوصى فيما صرعه في مضمونه ولا يكون الام حصيا ام لا
 (احاب) القول قول الوصى حية فيما صرعه على نفسه مالم يكنه الظاهر والوصي الا اراد بالبيعة
 مع كون الام باطرا ولا يكون حصيا في ذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) هل بقتل قول الوصى
 انه اهن من ماله عند الرجوع به ام لا (احاب) قول الوصى اعني بصر في الاصل اذا لم يكن به رجوع على
 ماله اما اذا كان به رجوع لا بقتل لانه دعوى الدين في مال السير ولا بقتل الانانية كما في الخلاصة
 وعمرها والله اعلم (سئل) في رجل دفع لمرصه او حصة منه درهم من ماله هل يرجع في ماله ام لا
 (احاب) لا حيث لم يشهد والله اعلم (سئل) في رجل افاد القاصي وصا على شتم ولم يصر له ادادك
 منه ثم فر من له احرافه فاقبله فقتل عن المدة المانصة الحالية عن الرمن هل له ذلك ام لا (احاب)
 ليس له ذلك لسروعه مترا وهذا لا يثبت في حرمه دوهم سليم واهل الى قوله تعالى (ولا تقرأوا
 مال اليتيم) والله اعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعاب ماله الذي كان بيدها سرق هل بقتل قولها
 حية ام لا بقتل (احاب) نعم القول قول الوصية حية ان المال صاع او سرق كما في الخلاصة والحالية
 وغيرها والله اعلم (سئل) في وصي على سب احبه كزول وطلن حياه ليطرن هل ادق بالمعروف
 ام لا وطلن من القاصي ان يحلله هل لمن ذلك وهل القول قوله انه اهن بالمعروف ام لا (احاب)
 للقاصي ولهن محاسنه لكن لا يجز على الحساب لو اوسع والقول قوله في الخرح وبما اهن وفي انه
 اهن بالمعروف ولم يصر في انه امن من حجة المساو من حجة القاصي والقول قول الامين مع اليمين
 فيما فعل كذا بقتل في متمثل الاحكام عن اصول الاستروشي والله اعلم (سئل) في وصي محار
 حاب عية منقطة فبعت القاصي وصيا لانسات حق الصغار وحفظ ماله من النيباع والاهان
 سليم هل يصح منه ويترتب على ذلك موجه ام لا وادافهم بالصحة فالصحة المحورة لذلك (احاب)
 نعم اذاعاب وصي الميت عية منقطة حار للقاصي ان يصيب وصيا ويترتب عليه الاحكام المذكورة
 في وصي القاصي كما افاده اطلاق قولهم لا يصيب القاصي وصياع وحوود وصي الميت اذاعاب عية

مدول الينم لا ينحاح
 الى موسوع بخلاف
 ساره
 ملك لا يجوز لوصي
 الحاكم ان يشترى شأ
 من مال الينم لنفسه
 من ماله بخلاف ما اذا
 استرى من القاصي
 مطلب هل قول
 الاب انه باع مال
 الصمعة في حياتها
 واهه عاها عند
 طلب ام الاداءها ما
 مضى القول قول
 اوصي فيما صرعه على
 الاسام ولا يصر
 اسكار اهمم الى
 جعلها القاصي باطرا
 عاهم
 مطلب لا بقتل قول
 الوصى انه اهن على
 النعم من ماله ليرجع
 في ماله
 مطلب لا رجوع
 لال بهاد منه لمرصه
 انه
 مطلب يستحق
 الوصى الاخر من
 وف مرض القاصي
 له ذلك
 مطلب القول قول
 اوصي ان المال
 قد ادع

مطلب لا يجز الوصى على الحاسبة والقول قوله حية فيما اهن وفي انه اهن بالمعروف مطلب اذاعاب الوصى المحار فلتاقي ان يصيب وصيا

مقدمة اوامر لدعى الدين كفى الاشياء فلا على الحرابة وكفى جامع المصولين والعرابة والعمادية
وقد علوا وان العمة المقتطعة عملة الموت ولا شك انه ادامات حقيقة وصب القاصى وصيا حارت
جمع تصرفه المبررة في وصى المالى فكما هنا كما هو ظاهر ولما العمة المقتطعة ثمانى الراية فلا
عن الحصاص بعد انها مقدرة تكون الوصى المحار في بلد مقتطع عن بلد الموتى لا مانى ولا تدب
الناظر اليه ومالى جامع المصولين عن فواى رشيد الدين هدى تقديرها عمدة السر وسيلهم بالطر
يبد تقديرها بخوف صياح مال الصغار وصررهم بدم الاقارب والطرف في حلهم هذا ما فهمت
من الطر في عار انهم في مواضع كثيرة والله اعلم (سئل) في قاص صب وصيا على صغار ونسرى
في الزكة يحكم الرصاية فله وصى بخار للبيت فاحر جمع مامل الوصى المصوب من جهة القاصى
هل يجوز ماله والحال هذه ام لا (احاب) نعم ماله المصوب حائر لما تقرر ان الاحار الا لا حقة
كالكافة الساقطة والمصرح به في الكتب حوار توكيله بكل ما يحوز له ماله وهو عقده غير عد
له وهو موجب الاعتد والتوقف بالاشياء والله اعلم (سئل) في اسم صغار لهم حدة لاب وعم
حصة وام لهما القاصى وصية على اولادها ورتب لهم حصة فاذع الام الا على علمهم من ماله
ترتيد الرجوع في مالهم هل لها ذلك ام لا وهل اذا ادعت انها استدان مملعا ودفعه لى اذ انها
في مصالح الاولاد بقتل قولها وترجع في مال الايام ام لا وهل اذا تزوج باحدى نسقط حصصها
ام لا واذا فتم تسقط تكون لهم ام لحدتهم حيث لا مانع لها وهل للام حسن الايام عدها
في ماله الا لحد لم يثبت عليهم من العمة بالوجه الشرعى وتنع الحدة المذكورة من حصصهم حتى
تسوى ديسها ام لا وهل اذا قالت اما اؤوم ثؤة الايتام من غير رجوع في مالهم غاب الى ذلك وتنع
الحدة من الحصة بذلك ام لا وهل اذا رهب اتمهم دارا مشتركة بين الايام وغيرهم بغير احارة
البر يصح الرهن ويعد ام لا (احاب) اما مسئلة رجوع الام عما اسبق من ماله فيها تفصيل
ان اشهدت انها امنت لترجع ترجع في مالهم والا لا واما مسئلة دعوى الادامة في مصالح الايتام
فلا بد لها من بينة على ذلك فان اقامتها رجعت والا لا واما مسئلة سقوط الحصة بتزوج الاحصى
فلا يشترط في السقوط به واستقامتها للحد واما مسئلة حسن الايتام عدها في ماله فان ثبت لها من العمة
فلا فائده واما مسئلة القيام ثؤة الايتام الح فان اخطأ الى ذلك ولا منع الحدة من الحصة بذلك واما
مسئلة الرهن فلا شك ذلك باجماع العلماء والله اعلم (سئل) في وصى ناع من رجل حصة للايتام
في غار لصورة العفة والكسوة وقص الوصى التنى ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا البتيم مظالة المشتري من الوصى ام لا وهل اذا طاله ودفع له ساء على انه يلزمه وان اعطاه
الوصى لم يصادى محلا يستخلص من الاحاد ام لا (احاب) قص الوصى صحيح في محله وليس لاحد
من ورثة البتيم مظالة المشتري والبول قول الوصى في سره على البتيم ان كان حيا وان كان ميتا لا ضمان
عليه بونه محلا واذا دفع ساء على لرومه وان قص الوصى غير صحيح يستخلص من المدفوع اليه
والحال هذه والله اعلم (سئل) فيما لو طلع الصبي رشيدا وثبت كونه طبع رشيد انهم بعد ذلك طلب وصية
مدفع ماله اليه فاحابه الوصى ماى دفعت لك مالى مدان ثبت بلو عك رشيدا فهل يقتل قول الوصى
في المدفع عيه ام لا بد له من بينة تشهد له بطلق دعواه (احاب) القول قول الوصى والحال ما ذكر
لا يامين وقد تصوا على ان كل امين يقتل قوله في اصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف

مطلب في بيان العمة
المقتطعة

مطلب نص القاصى
وصيا على صغار
ونصرف فاذا طهر
وصى بخار واحد
ماله المصوب حار

مطلب اذا كان الام
وصية واهقت على
الايتام من ماله فلها
الرجوع ان اشهدت
وان ادعت الاستدانة
فلا بد لى منها لا بينة
الح

مطلب قص الوصى
النس من المشتري
صحيح وان مات محلا
فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى
الوصى دفع المال الى
البتيم بعد بلوعه فهو
مصدق وفي تحليفه
خلاف

عليه واسند له منه رجل آخر فادله بطريق النظر بعد معرفه وارث الموصى والحال ان الفارسي
 ليس له سوى عولوه من احره القرن فهل هذه الوصية تصير القرن وبما على الفارسي ان اذا سرمد
 ام لا وهل هذه الوصية صحيحة ام لا وهل يملك احد الفارسيين الصرف في القرن ام لا وهل لورنه
 الموصى الصرف في القرن ومع الاستبدال ام لا (احاب) هذه الوصية باطله ولا يصير القرن وبما
 ولا يملك احد الفارسيين الصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورنه الموصى الصرف
 في ماء القرن لانه والحال هذه بتمارك المص فحري على فرائض الله تعالى قال في وصايا العاربيه اوصى
 الفارسي يقرأ القرآن عند قبره شيء فالوصية باطله وفي التارخاسه في الفصل التاسع والنشر من
 اوصايا ادا اوصى بأن يدفع الى افسان كذا من ماله لقرأ القرآن على قبره فهدى وصية باطله لا تخور
 وسواء كان الفارسي ميا او غيره من وعلاوا ذلك أن ذلك عمره الاخره ولا تخور احد الاخره
 على طاعة الله تعالى وان كانوا استحبوا حواها على تعلم القرآن فذلك للصرفه ولا ضروره الى
 اتول حواها على الفراهه على قور الموتى فافهم والله اعلم (سئل) في روجه لا وارث لواحد
 منها سوى الآخر اراد ان لا يخرج من تركه واحدها من غير روجه فما الحيله (احاب) الحيله
 ان يوصى كل واحد منهما مالا آخر فجمع ماله ولا معه من المال بعد ماله عروراث والله اعلم (سئل)
 في صرامات امهم عنهم وعن ابهم فلعن الصرف في ماله (احاب) فداصف كسب الحيله على
 ان يصرف في مال الصغير للاب ثم لا الاب ثم وصى الاب ثم لوصى اب الاب فان في الحر فلا على
 حراها من من الدعوى الولايه في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه ثم الاب الاب ثم
 الى وصيه ثم دس ذكر الى العاصي ثم الى من له العاصي اسى وفي الاساءه لا يملك العاصي الصرف
 في مال اليتيم مع وجود وصيه يعنى وصى اليتيم ولو كان ميسوره وفي جامع اصول اولايه في مال
 اصغر الى الاب ووصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات ابو ولم يوصى اولايه الى اب الاب ثم الى
 وصيه ثم الى وصى وصيه فان لم يكن ذلك فالعاصي ومن هه العاصي وليس لبراه وحده ووصيه
 اسرف في ماله اسى وكذا في كثير من الكتب المنته والمسته في مشاهير كسب الحيله كالدرر
 وغيرها والحاصل ان ولاية العاصي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الاب والجد وعن وصى كل
 واحد منهما وفي الحارثي الراهدى من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد والموصى والعاصي
 والمنفصل والاح والم الصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن العاصي محذور عن الصرف
 في مال اليتيم عند وصى الميت وعدد من هه هو وصياص المص فراحه ان شئت (وابول) فكيف مع
 الاب وهو والى الناس فالولاية على ولده وبعد شاهدان من بعض القضاء في هذا الامر انجب المحاتب
 وهما هم يصون مع الاب الحليم وصاويلرمون الاب فأخذ مال اسه مراحمه ويكتون ذلك
 في سجلهم فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الله واماليه راحون والله اعلم (سئل) في وصى
 اعاصى على احويه اليتيمين واداشته على هه وعلى احويه اليتيمين انه لا يستحق هو وما قبل فلان
 وفلان حنا ولا استحقاق ولا دعوى من جهة الملح الذهب الذى كان نجمة فلان ولا من احره سقا
 مشرله وربع وقت ولا من سائر الجهات للعاصي من الزمان والى يوم تاريخه هل يعد اشهاده على
 الشمين المذكورين فيما ذكر ام لا (احاب) لا يعد اشهاده على اليتيمين المذكورين واداشته واراؤه
 لئلا لم تعد غيره اطل ولهما الدعوى عليهما ذلك شرطا ولا يعمان عهدا مال اليتيم والوقف والمائب

مطلب في الحيله
 باحصاص كل من
 الروحين مال
 الآخر
 مطلب في سان له
 ولاية الصرف في مال
 الصغير

مطلب اذا اشهد وصى
 العاصي على احويه
 على هه وعلمها
 اهم لا يستحقون قل
 فلان وفلان حنا
 يعد عليهما

مستى من عدم سماع ما معنى عليه حتى عسره سه والله اعلم (سئل) في وصي على من اوصى ابوه
 به صه عروا بل لكة دورح حرم هل يسوع صي ان سندا حسب حرج من انب ام لا
 واذا اعددها مع اسم فاسكر اوصيه وان الا صي له سندا ومن وحكم بها الحاكم اسامي هل
 سندا حكمة ام لا (احب) ثم يسوع وصي سندا وصدا اسروحه اغلا كلف لاوهي لحرم حرم
 صه وهذا جمع ن الاله واذا بلغ العلم وانكرها وان اوصي له سندا مع سه سندا وحكم له
 اسامي اسامي ما اعداد ورد في صله الرحم ماورد فلا معنى ان رد اذهو حرج من على الواحد
 نص والله اعلم (سئل) في ميراثه انعام منهم من هو عم لاب وام ومنهم من هو عم لاب هل يجوز
 لاحد منهم ان تصرف في ماله وصاه الا واصل ارهاه فساكن رفع امر الله (احب)
 ليس لم تصرف في مال العلم بصرواه مملنا سواء كان عملا اب وام اولاد والله اعلم (سئل)
 في اوصي اذ مات فندان حاصه مال الاسام ماله هل يكون صاماله نسب ذاب ونوحدها من ركة
 ام لا وهل اذا كان فندان جهلا من سرحلظ نصن ام لا (احب) لا كلام في انه ممن في المسله
 الاولى قولوا واحدا وفي الثاني خلاف وقد دل فسدان في اوقف فاد عن الناطق ان الامانات
 سئل مسموه بالموت عن مجهل الا في ماب احداها مولى اوقف الثاني السائل اذا حرج الى
 اعرو وعموا واودع نص العصبه عند نص العاص ومن لم ين عد من اودع والثالثه العاصي اذا
 احد مال العلم واودعه عره من ماب ولم ين عد من اودع لاصان علم اه وذكر في التمه الامانات
 سئل مسموه بالموت اذا لم ين عد من الا في ماب مسائل وذكر مسلي فاصحان في المولى والسلفان
 والثالثه احدي المقاصص فان الصريح في حقل من كلام فاصحان والتشه احلاف في نصن
 احد المقاصص وفي نصن اه صي اسمي ولم يذكر واحد منهما وصي وذكره في جامع الفصولين
 وامر الله اند صاحب المحقق له ولا نصن اوصي عوه بمجهلا ولو حاصه علمه من وصن الاب
 عه به خفا قال لا كوصي اه (واقول) واوجه عدم قيام التلا مع الناس بها ولا عي لهم عها
 قد سل احكم في المسؤل عه ما وصح عاره واهجها للمراد والله اعلم (سئل) في وصي اهي جمع
 مال العلم هدر ما من العاصي له وادله بالامان دعى شخص على المسبد من فار به هل يصح
 افراره بذلك ام لا وهل يلزم اوصي صياه ووهؤه من ماله ما فراره ام لا (احب) افراره على المس
 باطل ولا صيان على اوصي ما فراره لا به افرار للمع على المع فكل باحلالا عره والله اعلم (سئل)
 في رجل مرض فخل احامه وصا على اولاده هل هو اولى بالصرف في اموالهم من جمع العصبه
 حتى الجدلات والقاصي ام لا (احب) ثم هو اولى بذلك من كل احد حتى من الجدلات ومن القاصي
 وعبرها والله اعلم (سئل) في الجدات الا هل له ولاه في مال الصغر مع انه ام لا (احب) الاولاه
 في مال الصغر الى الاب ثم صه ثم وصي وصه ولو ندم على اب الاب ثم الى وصه فان لم يكن فاقاصي ومن
 صه القاصي كذا صرح به كبر ن علما فاذا كان كل ن الاب ووصه ووصي وصه وان ندم وكذا
 اولاد مقدمي الصرف في مال الصغر على اسامي فكيف يكون لاب الام مع نة ونصرف في مال
 اولاداه وهو لا ولا له اصلا هذا لا دل به والله اعلم (سئل) في امره ما ع روجها ساراب
 في مرض مومها الخلاء ولادن عليها ماتت عن روجها وعن بنت المال فهل سندا تخالها وليس ليد
 المال رد تخالها عه والرجوع الى صه المال ام لا سندا وله ذلك (احب) ثم سندا خالها عه بل

مستى من عدم سماع ما معنى عليه حتى عسره سه والله اعلم (سئل) في وصي على من اوصى ابوه
 به صه عروا بل لكة دورح حرم هل يسوع صي ان سندا حسب حرج من انب ام لا
 واذا اعددها مع اسم فاسكر اوصيه وان الا صي له سندا ومن وحكم بها الحاكم اسامي هل
 سندا حكمة ام لا (احب) ثم يسوع وصي سندا وصدا اسروحه اغلا كلف لاوهي لحرم حرم
 صه وهذا جمع ن الاله واذا بلغ العلم وانكرها وان اوصي له سندا مع سه سندا وحكم له
 اسامي اسامي ما اعداد ورد في صله الرحم ماورد فلا معنى ان رد اذهو حرج من على الواحد
 نص والله اعلم (سئل) في ميراثه انعام منهم من هو عم لاب وام ومنهم من هو عم لاب هل يجوز
 لاحد منهم ان تصرف في ماله وصاه الا واصل ارهاه فساكن رفع امر الله (احب)
 ليس لم تصرف في مال العلم بصرواه مملنا سواء كان عملا اب وام اولاد والله اعلم (سئل)
 في اوصي اذ مات فندان حاصه مال الاسام ماله هل يكون صاماله نسب ذاب ونوحدها من ركة
 ام لا وهل اذا كان فندان جهلا من سرحلظ نصن ام لا (احب) لا كلام في انه ممن في المسله
 الاولى قولوا واحدا وفي الثاني خلاف وقد دل فسدان في اوقف فاد عن الناطق ان الامانات
 سئل مسموه بالموت عن مجهل الا في ماب احداها مولى اوقف الثاني السائل اذا حرج الى
 اعرو وعموا واودع نص العصبه عند نص العاص ومن لم ين عد من اودع والثالثه العاصي اذا
 احد مال العلم واودعه عره من ماب ولم ين عد من اودع لاصان علم اه وذكر في التمه الامانات
 سئل مسموه بالموت اذا لم ين عد من الا في ماب مسائل وذكر مسلي فاصحان في المولى والسلفان
 والثالثه احدي المقاصص فان الصريح في حقل من كلام فاصحان والتشه احلاف في نصن
 احد المقاصص وفي نصن اه صي اسمي ولم يذكر واحد منهما وصي وذكره في جامع الفصولين
 وامر الله اند صاحب المحقق له ولا نصن اوصي عوه بمجهلا ولو حاصه علمه من وصن الاب
 عه به خفا قال لا كوصي اه (واقول) واوجه عدم قيام التلا مع الناس بها ولا عي لهم عها
 قد سل احكم في المسؤل عه ما وصح عاره واهجها للمراد والله اعلم (سئل) في وصي اهي جمع
 مال العلم هدر ما من العاصي له وادله بالامان دعى شخص على المسبد من فار به هل يصح
 افراره بذلك ام لا وهل يلزم اوصي صياه ووهؤه من ماله ما فراره ام لا (احب) افراره على المس
 باطل ولا صيان على اوصي ما فراره لا به افرار للمع على المع فكل باحلالا عره والله اعلم (سئل)
 في رجل مرض فخل احامه وصا على اولاده هل هو اولى بالصرف في اموالهم من جمع العصبه
 حتى الجدلات والقاصي ام لا (احب) ثم هو اولى بذلك من كل احد حتى من الجدلات ومن القاصي
 وعبرها والله اعلم (سئل) في الجدات الا هل له ولاه في مال الصغر مع انه ام لا (احب) الاولاه
 في مال الصغر الى الاب ثم صه ثم وصي وصه ولو ندم على اب الاب ثم الى وصه فان لم يكن فاقاصي ومن
 صه القاصي كذا صرح به كبر ن علما فاذا كان كل ن الاب ووصه ووصي وصه وان ندم وكذا
 اولاد مقدمي الصرف في مال الصغر على اسامي فكيف يكون لاب الام مع نة ونصرف في مال
 اولاداه وهو لا ولا له اصلا هذا لا دل به والله اعلم (سئل) في امره ما ع روجها ساراب
 في مرض مومها الخلاء ولادن عليها ماتت عن روجها وعن بنت المال فهل سندا تخالها وليس ليد
 المال رد تخالها عه والرجوع الى صه المال ام لا سندا وله ذلك (احب) ثم سندا خالها عه بل

وصيته له وليس ليت المال رد محلتها لانه ليس نوارث وانما يوسع في بب المال عدم احتساب
 اعراض والعصاة ودوى الارحام والموصى له تاراد على الثلث من حيث انه مال صانع لامن طريق
 الارث والوصف في الوصية للوارث وفي المحامه انما هو لحق الورثه وحيث لا وارث هدت محلتها
 مع روحها لا توقف بل ولو اوصت بكل مالها هدت وصدها له والحال هذه وقد صرح بعض المسئلة
 صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع اوائل كتب الفرائض ماطقة بذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا كان
 رجل وصيا على اولاد احياء الفاضرين وعلى ابيهم دين فوفاه الوصى وصرف مضاف ثم لمع منهم
 بب فافر لها الوصى فادى لها عده وتصدق عده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن
 قد ملع بقيتهم ويطالبون الوصى بان يدفع اليهم على حساب ما افراه لاحدهم وهو سعلل عليهم ثاوفاه
 وعاصره قبل بلوع احتهم واقراره لها بالملح المدعوع لها بالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك
 فهل يعمل بمقتضى اقراره المذكور ويكره ان يدفع لاحد منها الدين فموا بعدا على حساب ما افراه لها
 به لانها قضية واحدة تعمهم جميعا ولا يجب عليهم من المصارف الاما كان بعد الاقرار بالمرور والحالة
 ما ذكر اولاً (اجاب) لا يلزم الوصى ان يدفع لاحد منها على حساب ما افراه لها لحوار عدم الاتفاق
 فيما رقع له منهم من الاتفاق في الساق والاتفاق اتحد الرمان او احصاء كما هو الواقع في كل مكان
 وقد تقرر ان الوصى امين والمال الذي في يده امانة وانه اذا ادعى صياغه او اياه اصفه على اليمين وانه اصف
 به كذا ولم يكذب الطاهر صدق بيته في صفقة مثله وله ولاية البحارة والمعروف في ماله من الخاثر ان يكون
 اخره فحسب اوراد سعر ما اشتري لهم من الفضة على سعر ما اشتري لها فلا يلزم عليه ان يدفع لاحد منها
 على حساب ما افراه لها وليس قضية واحدة تعمهم ولزم ما صرخوا فاحسوا الى ريادة الصرف
 ولزم اتفاق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب حيث صلحواله ويكون مأجورا ولا شبهة في حوار
 دفع الوصى لها مالها عده بعد بلوعها من المال الذي هو تحت يده امانة ادسلوها حارله المقاسمة معها
 كصهرحت به علماء ما ناله المقاسمة مع الخالع من الورثة فان لم يكن متعديا فيما فعل وفي ما لاحد منها تحت
 يده امانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل بسرف يسوع للاوصياء شرعا فاذا علم حوار وفروع هذه
 الاحكام لا روت وهو امين فانقول قوله بها لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علماء اهل طبع الصبي وطلسه له
 من الوصى فقال الوصى صاغ حتى كان القول قوله لانه امين وان قال اهقت مالك عليك يصدق في صفقة مثله
 في تلك المدة ولا يحد قوله فيما يكذب فيه الطاهر والمراد بالطاهر الطاهر الناس كذب فيه من غير احتيال
 وفي الخلاصة وكثير من النكت قول الوصى معتبر في الاعاق ولكن لا يقل في الرخوع عليه الا بالنية
 لا بدعي دينا عليه فلا يقل الا بالنية والحاصل ان الرام الوصى يدفع على حساب ما افراه لها بعدد سهم
 كل سهم وسفر بر ما هذا طهر الوصية فيه واليب لا يعلمه الا من نهد بم العيب ولنا الطاهر وهو يتولى
 السرائر بلا شك ولا ريب والله اعلم (سئل) في رجل حمل اياه شقيقه وصياحترا على اولاده
 واتفق القصد على الوصى المذكور ما طر وقف بلد للموتى وسجده وتوعده بالصرب واحد من مال
 الايام معلما عنيا يسترق نائب ماله بعد حسن الوصى المذكور واهامته وتوعده هل للوصى المتحار
 ان يرفع الاسر الى ولاية الامور ليستخلصوا مال الايتام منه ويردوه اليهم ام لا (اجاب) نعم للوصى
 المذكور بل عليه ذلك حيث لاسئل الى رده على الايتام الا ان يرفع الى اولئك اذا خلق يطلب صالحة
 ولا سئل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى (ولو ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم) الآية وهم

مطلب نافع من
 الفاضرين بنت
 فافر لها الوصى فافر
 معلوم من مال ابيها
 ودفعه لها ثم بلع الصبي
 ويطالبون الوصى ان
 يدفع لهم على حساب
 ما افراه لاحدهم

مطلب الوصى امين
 فيصدق في دعوى
 الصياغ والاتفاق ما لم
 يكذب الطاهر وله
 ولاية البحارة

مطلب في المراد
 بالطاهر من قوله
 ما لم يكذب الطاهر

مطلب للوصى رفع
 المتعاقب على مال
 الايتام لولاية الامور
 ليستخلصوه منه بل
 عليه ذلك

في ذلك الغاية القصوى والنهاية والطلب المالبس واليقين الفاطم وصول الحق الى اهله عند رده اليهم
حت لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الامور الا الاضاف والدفع في وجه الحور والاعتساف
وحفظ مال اليتيم حت لا يأتى الا بالدفع اليهم فهو واجب على الوصى المحار ويجرم عليه تركه بلا شهنة
ولا انكار فادفع ذلك اليهم وردوا مال اليتيم اليه فمدحرح من عهدة الواجب عليه وحصل الثواب
الحري لهم بمحصل ما وجبت همته له وذهب كل بالآخر الوافر والدور الخسفى في اليوم الآخر
و حرح كل منة ومهم عن عهدة الواجب وردع كل ظالم يأكل اموال اليتامى ويحلب لنفسه بذلك المالكات
والمعاطب وهم وهمهم الله تعالى يحرص عليهم ردى من سعدى حدود الله تعالى ويأكل اموال اليتامى
ظلموا وشغل منه حرما وانما وكف لا يحرص على عم اليتامى ووصيهم سبب الميت احبه واسيهم
وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا وادان طر صحن قطعا وقديلا

ادان ان لم يعلم طبعك بالدي * مودك انصبت الدواء عن السقم

وحاشاكم حاشا ان اسمع ولاء الامور رحل تعد يد البطلم وتناول مال اليتيم بغير حق ويعملوه
و يلموا حله على نار بل رحر و يوحرو و يوحرو و يوحرو و يوحرو و يوحرو و يوحرو و يوحرو و يوحرو
و آخرها كحاشا في الحديث امى كالمطر لا يدرى اوله خير او آخره وفسه لا تزال من امنى امة فائمة
بامر الله لا يصرفهم من حلالهم ولا من حلالهم حتى يأتى امر الله تعالى وهم على ذلك والله اعلم (سئل)

في وصى على يتم عمل في ماضى دونه و مرأه اساءه نحو من ارفع سن و طلب من قاس ان يصرف
له في نظير خدمته عن المدة المذكورة اجرة فصرف له قدر او عمل ذلك العاصى وولى غيره فاسترداها
منه فهل هي حق الوصى ولا يجوز استردادها منه ام ليست حقه (احاب) ان كان شرع مشرعا فليس
حقه فاسترداها منه وان عصى العاصى له اجره لعمله حين نصه فعمل فدعت له فهي حقه ولا يجوز
استردادها والله اعلم (سئل) في الوصى المصوب من جهة العاصى هل له ان يتجر في مال اليتيم لليتيم
ويقدمه مصاربه و يصاعقو مجتمع من احرار العشرة مثلا حتى عثر احتاطا ام لا يبيوا الخواص مفعلا

(احاب) نعم للوصى ذلك كاصر حواه في الحاية وشرح ملاحسرو وغيرهما من المخترات ومن اطلق
عندم الحوار من اصحاب المون اراذعارة الوصى لنفسه كجاسه عليه الشراح والله اعلم (سئل) في تركه
فيها صغير هل لاسه ان يصالح على ما حصه من تقاو وعروض ومواش وغير ذلك بمال معلوم ام لا

(احاب) نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كجد كرا الرارى في كتاب الصلح في السادس
في صلح الاب والوصى ومسائل الركة والنحارح لكن يشترط وجود شرائط النحارح ومسوات
بيع عمار الصغير فيه والحال هذه والله اعلم (سئل) في تركه مشرعه بالدين فيها صغيرة ووصى مصوب
من جهة الحاكم دفع الوصى لنفسه الرماء من غير ائتم ديانهم ماب الصغيرة عن ورتة فيهم احلام صغيره

اب مقتر بالدين المذكور هل يصح الوصى المذكور مادفعه من غير ائتم ام لا يصح تصديق
الاب على ابه الصغير ام لا (احاب) الوصى صام بالدفع على الوحه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب
على ايه الصغير اذا المقر اقرار الاب والوصى لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس
عشر في الحليب وغيره والله اعلم (سئل) في الوصى اذا نص العاصى على بقية فقال عند عقده للمراخمة
صياحه على نبي المدفوع اليه المال هل يكون صامبا ام لا (احاب) لا يصح صامبا الوصى لنفس المدفوع اليه

مطلب اودع العاصى
اخره الوصى لسترد
منه ان لم يصح له فعل
العمل

مطسبات للوصى ان
سحر في مال اليتيم
لنفسه يدفعه مصاربه
ونصاعه لالنفسه

مطلب تركه فيها
صغر اراد ان يوهان
نصالح عما يصح من
المعار على مال معلوم

مطلب تركه
مستمره بالدين وفيها
صعرة ووصى دفع
لنفس الرماء ديه

بدون ائتم ماب
الصعرة عن ورتة
فيهم احلام وله اب
مقر بالدين

مطلب اذا عقد
الوصى مراخمة مال
اليتيم لا يصح صياحه
المال ولا المدفوع اليه
المال

مطلب في تركه فيها
 كإفراد أذى أحد
 الكسار على الوصي
 والترك في يده كإمائه ملكه
 له به يسد على الكل
 مطلب ليس للقيم إذا
 طلع أن يرجع على
 الوصي فيما قرره
 العاصي حيث عمل
 وكان قدر أجرة
 المثل

مطلب للوصي أن
 يأخذ قدر أجر عمله
 من مال اليتيم على
 خلاف به

ولا لئمال الذي تربت عساشرته عليه أدهو في الفص أصيل كالمصارف والوكيل وانظر ما كتبه
 ابن محم والكمال عدد الحكم على بطلان كفاية الوكيل والمصارف للموكل ورب المال ترد للمال والرواء
 وتترك الخذلان والمراء واقعا علم (سئل) في تركه فيها كإمائه وصي والركبة في يده أذى
 أحد الكسار عليه كإمائه في يده للورثة أنه ملكه وأنه ماله به السريعة وحكم له به فهل يسد الحكم
 على الكل أم لا (أجاب) يسد الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى المئين بأنها إذا كانت في يد
 أحد الورثة فهو حصم في سماع الدعوى ويسد الحكم عليهم جميعا والله أعلم (سئل) في وصي يحمار
 على يقيم مطلب من حاكم الشرع الشريف أن يهرز له في مال اليتيم أجره بطير خدمة الوصاية فقرره له
 الحاكم الشرعي بطير خدمته في كل يوم فطمعن من مال اليتيم وقص ذلك مدة سبعين وقد طلع اليتيم
 ويريد الرجوع عليه عما قص هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المحمول له قدر أجره المثل
 لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لأنه لا به والحال هذه بسحقه شرعا وإن لم يعمل لاسيما له ويرجع به عليه
 وكذا إذا كان المحمول رائدا عن أجره المثل يرجع بالرياسة كما حرره العلماء في عمله والله أعلم (سئل)
 في الوصي المختار إذا أدب له الوصي باسماء مال اليتيم وكان كثير انتم عن له العاصي في طير الاستماء
 للمحمول المشقة علوة فحرثه فهل له تساؤلها أحصاها من له العاصي أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها اختلاف
 قياس واستحسان في جامع الفصولين في السامع والتشريعين وأما شرح الفتحاوي ولا يأكل الوصي
 ولو عاها إلا إذا كان له أجرة فيأكل قدر أجرته ومثله في العمادة وفي المأويه والبرادة وكثير
 من الكتب له ذلك لو محتاجا استجسا ما وفي المدة صحح أنه لا أجرة له وقد تقررت أن المأجور له الاستحسان
 إلا في مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون نص العاصي فيعصيه أولى وأب
 خير من قل القية لا يعارض قل قاصحان فإن قاصحان من أهل الرحيح كما صرح به الشيخ فاقم
 في نفسه حجه والله أعلم

كتاب الخنى

مطلب مهم في
 الدعوى الواقعة على
 الخنى والاحلاف
 في حله

(سئل) عن خنى مات فادعى ابنته من يستحق في أرته على تقديرها سهماء مقدرا وأقام على ذلك
 ابنة وأه كان يبول من مسال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا قلتم هم فكيف تسمع وتقبل
 وما كنت في الهداية أن الخنى إذا مات قل أن تسأل لا يعمل ما يملك في ما لم يملك احتياطا ولا يعطيه
 الرجل والنساء فكيف ينت حصوصا إذا قال الشهود بطرا ما أنها تسول كل النساء لا تسمع لافتهم
 (أجاب) أقول مستند الدعوى من عمدة الكون هذه المسئلة وأمثالها من الداروى الواقعة على الخنى
 والاختلاف أوقع في حاله حمل لها في التارخاية نوعا مستقلا على حدة وذكره وكثيره ولا بأس
 بأمرهما موصريهما أعيان ذلك قل نوع في الاختلاف الواقع في حاله الخنى والداروى في ذلك
 وإقامة البينة عليها أن هل الخنى حقا قبل أن يتبين أمره قال القول في ذلك قول القائل أنه ذكر أو أنى
 وكانت البينة تحب على القائل بأن لم يكن له عاقله ما كان له ساقية فالقول قول الساقية فإن قالوا أنه ذكر فالقول
 قد لمه ووجب عليهم دية الذكر وإن قالوا العاقل وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول الساقية لا بهم
 يدعون على القائل والساقية براءة حصة آلاى درهم والعاقل يكرهون ذلك فيقضى عليهم
 بدية المراء أو يتوفى الفصل إلى أن يتبين أمره ما ذكر أو أنى ورجل مات وترك ولدين أحدهما خنى

مات بعد موت ابيه فادعت ام الحثي انه ذكر وامكان وورث من ابيه نصف المال بعد ان مات وترك
 اسير وامرأة ثم مات الحثي فورث ابنته ذلك النصف لاول الحثي مات وترك ابنا واحدا ورث الام ثلث
 ذلك النصف وقل اس الميراث وهو ام الحثي لانه كان الحثي حاربه وورثت الثلث من الميت بعد ان
 ثم مات فورث ابنته ثلث ذلك الثلث فاقول قول ابي الحثي الا ان الاح يستحق على نبي العلم فاقه
 تعالى ما علم امكان ذكر او ان اقام الام بية امكان يسول من مال الرحال ولا يسول من مال النساء فانه
 يرث من ابيه ميراث النصف بعد ان ثم ترث الام ثلث ذلك النصف من الحثي وان اقام احوال الحثي
 به فانه يسول من مال النساء ولا يسول من مال الرحال وانها ورثت الثلث من الاب بعد النفي ولا من
 الحثي ثلث ذلك الثلث لما مات الحثي ذكر ان بية الام اولي وان اقام الرحال بية ان انا الحثي كان روحها
 مع على الف درهم وطلب ميراثها وصدها لاس وكده الام ولم تقم الام بية على ما دعت فانه
 فصل مئة الروح ويحمل عليه المهر ويرث من الحثي ميراث الروح وورثت ام الحثي واحوال الحثي من
 الصداق الذي قسمناه على الروح ومات الحثي وان اقام الام بية على ما دعت امكان يسول من
 مال الرحال ولا يسول من مال النساء واقام الروح بية انها كانت اتي وتسول من مال النساء ولا تسول
 من مال الرحال كانت بية الام اولي بالرد ولو ان هذا الحثي المشكل الذي مات صغيرا اقامت امرأة
 بية ان انا روحها اياه في حياته فانه يرثها الف درهم وان كان سلاما يسول من حيث يسول العلام
 ولم يكن يسول من حيث تسول النساء وصدها الام وكدها الاح اس الميت فقال احد بنات المرأة واحمله
 علاما واحمل صدها في ميراثه من ابيه واورثها منه الربع واورثت اتمه من الثلث واحمل ميراثه من
 ميراث العلام فان اقام الاح اس الميت البية فانه كان حاربه يسول من حيث تسول الحاربه قال لا قبل
 بيته في ذلك وافصى بنة المرأة وهذا اذا حازا معا فادام الروح البية اولا وقضى القاضى بذلك ثم
 اقام المرأة البية فانه لا قبل بينهما لترجح الاولى بالقضاء وان وقت احدى البنتين وقضا على الاخرى
 فانه يقضى بالنسبة ما توخا وان لم توخا ذكر انهما يطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى
 لم تدع الصداق فانه ترد البنتان وان كان هذا الصبي حيا لم تمت قال يطلان ولا افصى شيء من ذلك
 بل اتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى ادرك وليست حالة الحياه عدى عملة ما بعد الموت ولو ان
 هذا الحثي حين مات بعد ابيه وهو مراهق اقام رجل البية ان انا روحها اياها على هذا الوصف وامره
 بدفعه اليه وان كان يسول من حيث يسول النساء ولا يسول من حيث يسول الرحال وانها طلقتها في حياته
 قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا المند واقامت امرأة بية ان انا روحها اياه في حياته على الف
 درهم وان كان يسول من حيث يسول الرحال فهذا على وجهين اما ان حامت البنتان معا وحامت
 احدهما اسق من الاخرى فان لم يوقا او وقا على السواء تهازت البنتان جميعا وهذا محال
 ما لم يدع الروح نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى المكاح على الحثي لا غير
 وما في المسئلة محالها ذكر ان بية المرأة اولي وان وقتا وقت احدهما اسق من وقت الاخرى
 فان حامت احدهما قبل الاخرى ان حامت الاخرى قبل القضاء فالاولى فالجواب فيه كالجواب
 فيما لو حامت معا ولم يؤرخا او ارجحا وتاريخهما على السواء فانه لا يقضى بواحدة منهما ولو ان هذا
 الحثي المشكل مات قبل ان يظهر امره فاقام رجل البية ان انا روحها اياه فالف درهم برصاء
 وانها ولدت منه هذا الولد قال احب منه واحملها امرأته واحمل الولد اسمها وان لم يقم

هذا الرجل البية وأقامت المرأة البية أن أباها ووجهها أباها ترسلها وأمه دخل بها وأهل ولدت منه
هذا الولد قل تقل بينهما وقضى يكون الحنى رجلا والرمه ولد فان احتمت الدعوات معا وحانت
البيس جميعا فان قامت إحدى هاتين النسب وقضى اعصى شهادتهما صاحب البية الأخرى بعد
ذلك ول لاقل البية الثانية وأركان هذا الحنى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أبا
روحه أباها على مهر مسعى رصاها وأقام بية من أهل الكتاب على ذلك وأدعت امرأة من أهل
الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بية من أهل الكتاب قال القسبي بية المسلم وأحمله امرأة وانزل
بية المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبية من أهل الإسلام قضى للرجل دون
المرأة ثم قال ولومات هذا الحنى فادعى أنه ميراث علام وأمر الوصي بذلك وحديثه الورع وقال
هي حارية قال إذا حانت الأموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الأم على ما ادعى وإن كان هذا
الحنى حيا لم يمت فقال أبا علام وطلب ميراث علام من أبيه وصده الوصي في ذلك وأبكر قسبة الورع
ذلك وقالوا هي حارية قال لا يعطيه ميراث علام ولا صدقة على ذلك إلا بية إلى آخر ما ذكره من
المسائل وهي صرائح فيما أضيفه كالإيجي وأما مسألة الهداية وغيرها فلا بد لأمور منها أن العرفاد وقع
اقطاعا من غير تمهيد لا يوجب المسق باجماع علماءنا كالمصر حواء في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة
عن الراوي وهذا إذا كان ممن يشتهى وأما إذا لم يكن كذلك فإن كان صغيرا يمسكه الرجل والمرأة قال
السراج في كتاب الكراهية وفي الخبر أدامات صغيرا وصغيرة يمسكه الرجل والمرأة وقال في السحر
وأما الحنى المشكل المراهق أدامات فيه حلال والطاهر أنه يمين قيد المراهق إذا الصغير الذي لا يشتهى
علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أحاروا للرجل والمرأة أن يصلاهما ولا شيء أن محل كلام
الهداية في المشتهى قال إن الهمام في دليل الإمام وقولهما لا يطلع على الرجل مجموع بل يطلع على
أدوات المرأة مخبرتهم يتابعون أن ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أمه ولدتها وبما
أدامت شتمها والظن بل وقع اتفاقا وهذا يدفع ما قد أورد من أن شهادته حال استلزم فسقم فلا يقل
وفي البحر وأما قوله شهادة رجلين قول شهادة الرجال على الولادة من الأحسن وأما ما لا يفتقون
بالعراق إلى عورتها ما لا يكونه قد يفتق ذلك من غير قصد نظر ولا بعد أو ضرورة كما في شهود الدار أو مثله
في الرباعي وغيره والحاصل أن مسئلة قول الشهادة على الحنى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة
لأصل من أصولهم ولا مضادة لرفع من فروعه بل هي طاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
من عزة هانم من الشيخ صالح وهي عزة ابن صاحب السور بمصوورة فتدفع في المناخنة والمخارطة
مسئله وهي ريدله حتى ويكرهه حتى وهما صغيران روح ريد حنائه الصغير من حتى يكره فلما كبرا فإذا
الروح امرأة والزوجة رجل فقال الفقير يدعي القول بصحة السكاح فان قوله روح وحتك يستوي من
الحائنين في حوار السكاح ولقائل أن يقول لا يصح السكاح لأن المانكية تنافي الملوكية وربما يقال
لا ينحكم بصحة السكاح ولا سلاله حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة
معمولة عن الصبة والنهية أن السكاح صحيح وعلل في الفية بما عقلت فأحب الداعي عرض ذلك على
حكم العلماء وسيد العلماء وعين السلاء لأن مولانا حلال المشكلات كتفى المصلا لا حرماتهم
فئة السلف ومرجع الخلف فالرجحونكم في هذا المعام غاية التحرير وأصاح التقرير دتم ودام
البع بعلومكم لاسعاد إلى يوم استاد والقصد من ذلك على حاكمي الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد

مطلب في حكم سكاح
الحنى أداروح محنى

لجني هو رجل وكذا اذا احتلم كما يحلم الرجل فهو رجل اسمى ولا حال ان يزول المني من القف
وروح اللحية من ماصر الملاصق لاحتمال ان يكون لا سداده نصه الذكر فلا ماصر والله اعلم

مسائل شتى

(سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنائه شيء من فضله الاكل هل يلغى ام يبدله
وفي صاحب ساس الاول اذا كان يقطع ساعة ويقطر ساعة كف يكون وضوءه وهل له المسح على
الخصن وهل يقدم الغاشية على الوقتية كالصحيح وهل الحرير اذا كان في التوب منه مدارح من درهما
يكره لسه ام لا او يطر فيه لاسدي واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقم للفوائت ام لا وهل الاصل
للمسافر العصر ام الاتمام وهل بالاتمام يكون مريكة حرمة ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة
الحمة وهل بافاد الماء اذا تيمم وصلى صحيحا كان او صاحب عذر يقضي اذا وجد الماء ام لا وهل مسأحر
الوقت اذا كان حارة المثل تغسل عليه الزيادة ام لا (احاب) يكره للمصلي ان يتلع ما بين اسنائه ان كان
فايلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا راندا على قدر الحصة بعد صلاة في الصحيح وكذا اذا كان قدر
الحصة في الاصح والغاؤه في المسح مكره كالصالح والذى يقصه الطر المعصي عدم العرص له
الى ان يبرع المصلي من صلاته فيلقبه في محل يساح ولا يأكله وقد ورد كذا الوعم واطر حوا الفم وهو
ما بين بين الاسنان منه اى ارموا ما يخرج الحلال وكذلك ما يتحلل بين الاسنان ويخرج منه
حصولا مكث كثيرا المعبر وان اكله مع ذلك كره حارها قل نص المتأخرين من شراح الكبر
في قوله ولو نظر الى مكتوب وبهمة او اكل ما بين اسنائه او مر ما في موضع سجوده لا تقصد صلاته
وان اثم اى فاعل ذلك اعنى الناطر والآكل والماء وانت علمت الكراهة في الناطر والآكل بل
قد مر عن الحلبي انها فيه تحريمية وصاحب السلس ويحوى بوضاؤك كل عرص وصلى بوضوءه
فرضا فعلا ماشاء وبطل وضوءه وخرج الوقت فقط وهذا اذا لم يصح عليه وقت الاو ذلك الحدث
يوجد فيه وامام مسحه على الخصن فحري ذلك على وجه الاحصان ان احباب الاعداد اذا اوصوا
والعذر غير موجود وقت الوضوء والسلس حكمهم حكم الامحاء بمسحون في الإقامة يوما وليلة
وفي السمس ثلاثة ايام ولياها من وقت الحدث له على الطهارة بعد السلس بخلاف ما دال الس الطهارة العذر
ما وجد العذر مقار للوضوء والسلس او لكلاهما او فيهما بهما واستمر حتى لمس فاه حينئذ انما يسح
في الوقت كذا توضحا الحدث غير ما سئل ولا يسح خارج الوقت ساء على ذلك السلس وحكمه في وجوب
الترتيب وعنده حكم الصحيح يقدم الغاشية على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب
ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب واما الحرير فيعمل منه مسداه حرير ولحمته قطي او حر
وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط واما الحرير الخالص فلا يحل عند اى حيلة لافى الحرب ولا في غيره
لحال في النساء والحلال منه للرجال قدر اربعة اصابع واما الخسوس درهما فاعتارها للحرمة لم يره
لنفسا في كتاب وفي الحاوي الراهدى عملاء جمع العاريق وما كان من الثياب العالي عليه غير القرا كالحر
وشعوه لانس ويكره ما كان طاهر القرا وكذا ما كان حط منه حرو حط منه قرو وهو طاهر لا حريقه وفيه
سلامة عند الاثمة الحكمى طاهر المذهب عدم الجمع في التبريق الا اذا كان حط منه قرو وحط من غيره بحيث
رى كله قرا فلا يجوز كذا ذكر في حب فاما اذا كان كل واحد مستساكا لطرار في العمامة طاهر المذهب

مطلب اسلاع المصلي
ما بين الاسنان كان
دون الحصة مكره
وان قدرها بمسح
والغاؤه في المسح
مكره ولا يصر
له الى ان يبرع
في مكان يساح الغاؤه
ب

مطلب في وضوء
صاحب السلس
ومسحه على الخصن
والترتيب في حقه

مطلب في حكم السلس
الحرير

انه لا يجمع وتؤد للثمة ويقم وكذا لاولى العوائث وبغيرى الادل للناق فان شاء اذن لكل وان شاء
 اوصر على الامة هذا اذا فاسه صلوات فصلاها فى غلث وان قضاها فى عالجس يؤذن لكل ويقم لكل
 كما صرح به اسـ ذلك خلاص الكفاية والعصر للمسافر واحـ حتى لو اتم يكون آتيا صابيا لا مـ سـ رة
 لا رخصة ولا يلى سـ امية قلت لعمر الله ان حتم وهذا السـ فعلى محنت فمـ محنت منه وسألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (صدقة صدوق الله بها عليكم فاعلموا منه صدقة) رواه مسلم وامامنا
 الطهر بعد صلاة الجمعة للاحياط بعدمع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط فى تركها وذلك
 مبنى على حوار العدد وعدم حوار له لكن ذكر فى الباتر حاية اختلف المشايخ فى القرى الكبيرة
 اذ لم يعلم ما حكمه والقضاء فيها قال بعضهم يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها الاحتياطاً وقال بعضهم يصلى
 الاربع من الطهر فى منه اوى المسجدا ولا يتم يسمى وشرع فى الجمعة فان كانت الجمعة حاضرة صارت
 الطهر بطوعاً والجمعة بحججه وقال بعضهم يصلى الجمعة او لا يتم يصلى السنة اربعة ركعتين ثم يصلى الطهر
 فان كانت الجمعة حاضرة فهذا يكون محلاً وان لم تكن الجمعة حاضرة فهذا فرضه وقال فى الجمعة هذا
 فى القرى الكبيرة وامامى البلاد فلا شك فى الحوار ولا تعاد الفرصة والاحتياط فى القرى يصلى السنة
 اربعة ركعتين ثم يصلى اربعة ركعتين ثم يصلى الجمعة ثم يصلى الطهر ثم ركعتين سنة الوقف فهذا هو الصحيح المحار
 ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اذاعها وسنها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الطهر والاربع سنة
 والاربع فرضه وركعتان بعد هذه سنة قال الفقيه ابو جعفر النسبى رأيت الايام انا جعفر الهدوانى
 صلى الجمعة برودة ثم قام يصلى ركعتين ثم صلى اربعة ركعتين ماها تال الركعتان والاربع اعدت صلاة الطهر
 ولم تزل الجمعة برودة فقال لاولكن صلب الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعة ركعتين ثم اربعة ركعتين ثم اربعة ركعتين
 يصلى اربعة ركعتين من الطهر او بنية اربعة ركعتين على ليس له اصل فى الروايات ولا شك فى حوار الجمعة
 فى البلاد والقصص وفى شرح المجمع فى قوله ويمثلها اى ابو يوسف السنة بعدها الخ ثم احلفوا
 فى بنية ملك الاربع قيل يسوى السنة والاحسن والا حوط فى موضع الشك فى حوار الجمعة وثبوت
 شرطها ان يقول بويت ان اصلى آخر طهر اذ ركعت وقه ولم اصله بعد وقيل المحار ان يصلى الطهر
 بهذه البنية ثم يصلى اربعة ركعتين فى القبة والمستلة اوردت بالصايف والشيخ مشايخا الشيخ
 على المقدسى رسالة جامعة مفيدة فيها واداملى فاقد الملاء ما يقيم لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً ام صاحب
 عذر واما مسئلة الريادة فى الوقف مع كونه حارة للمل فى اصرار وتمت فلا تقل صرح به الكل
 والله اعلم (مثل) فى قول الفقهاء ورحمهم الله تعالى هذا قول صعب ما المراد بالقول الصعب الذى يمتنع
 على قضاء الاسلام الحكم به وعلى المعنى الامام به وهل هو قول منسوب للامام الاعظم لكن فى نسخته
 اليه صعب ام هو قول بعض علماء المذهب (احاب) القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان
 الراحيق ما قابل المرحوح ويعلم ذلك من صحيحاتهم وترجيحاتهم فى الكتب المتداولة المتداولة بالقول
 وقد شهدت مصنفاتهم مترجح دليل اى حجة والاحد قوله الا فى مسائل يسيرة احوار والفتوى فيها
 على قولهما او قول احدهما وان كان الآ حرم مع الامام كما احتاروا قول احدهما فيما لا يصح به للامام بل
 احتاروا قول ادر فى مقابلته قول الكل فى بعض مسائل فعلياً اتبع ما رجحوه ومجروحوه والعمل به كما لو اموما
 به فى حياتهم كما يصح عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا فى كتاب الترحيح والصحيح قال فان قيل فى غير الروايات

معلم فى حكم الادان
 والافامة للموائث
 وفى حكم العصر
 للمسافر
 مطلب فى حكم صلاة
 الطهر بعد صلاة
 الجمعة وفى صلاة فائدة
 المساء واليهم وفى
 الريادة على مسأخر
 الوقف باحر المثل

مطلب فى المراد من
 القول الصعب
 والمرحوح ونص
 علامات الامام

عن الائمة قد يتحكون ابو الانبلا ترحح وقد يتحلفون في الصحيح فلب لعمل مثل ما عملوا من اعتبار
سر العرف واحوال الناس وما هو الارقي بالباس وما ظهر عليه العامل وما قوى وجهه ولا يحل
او حود من غير هذا حقيقة لاطلاعه يرحح من لم يمر لمن يمر لمرارة دمه اسهى وفي اول المصبرات
اما العلامات للامناء فقوله وعليه الفتوى وبه حتى وبه مأخذ وعلة الاعتقاد وعليه عمل الروم وعليه
نيل الائمة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو الحار وفي رماسا وموسى متشابها وهو
الاشه وهو الاوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة في من هذا الكتاب في محلها في حاشية الردوى اه
وبعض هذه الالفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح والاشه وغيرها
ولفظ وبه يعنى آكد من الله وى عليه والاصح آكد من الصحيح والاحوط آكد من الاحتياط
ولا شك ان معرفة راجح المحتاب فيه من مراحوه ومبراته قوة وحصا هو نهاية آمال المشعريين
في تحصيل العلم والمفروض على الفتوى والعاصى التنب في الحواب وعدم المحاربة فيه حوافر ابراء
على الله تعالى تخريم حلال اوصده ويحرم اتساع الهوى والشهى والميل الى المال الذى هو الداهية
للكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك امر عظيم لا يحاسر عليه الا كل جاهل شقي وقد يثبت في هذا الحواب
باب صبح لطالعه وما السيف الانصاريه والله اعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته
بهذه الامة ان دفع عنهم الاصر وكان في بعض الائم الماسة اذا اصاب البول حله احدثهم او ثوبه لا يظهر
لا طفله فذكر ذلك بعض الناس ورغم عدم محنته واه لا فائز به فهل الامر كما رعم ام لا (اجاب) كف
مكره ويرغم عدم محنته وعدم القائل به هو العمل به مستقيم صريح بحال المفسرين والعلماء والمحدثين
حتى وقب عليه كثير من العوام حلقة عن الحوام واكثر العلماء من ذكره فيها هذه الامة على غيرها
من الازراد والاختصاص ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة الققرة وفي سورة
اعراف والفرطى والكواشى والسقى والمدارك واكثر الكتب الشريعة مشحونة بقل ذلك
الى السوطى في الدر المنثور اخرج ابن ابى شبة عن عائشة رضى الله عنها قالت دخلت على امرأة
من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى اه يقرض منه الحلد والثوب فاحترت
سول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والسائل لذلك لامة ولا يخصص وقد اشتهر في قلوبهم
ن توبه احدثهم عن المعصية كانت قبل ههه وكان الخراء فيهم شغل النصو المباشر للمعصية حتى
قطع المدا كبر بالرا وكان حراء القتل عمده وحطه القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عما
لك بركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى رل حراثيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له
له هل ذلك ملك يا محمد والمكر لئلا ذلك يستدل ما كرام على قلة اطلاعه وقصور همه عن مطالعة
لكتب مع كثرتها في احوود وكثرة حاملها والمصير بها لا اعدم الله الوجود منهم ولا احلى الكون
من تركهم امين وانه اعلم (سئل) عن كان على نهج الشريعة والحقيقة حارى الشيخ حسن
لعارورى الانصارى عماروا البحارى في صحيحه قالت الانصار لكل حى اتلع واما قد اتعك
ادع الله ان يجعل اتاعا منا وعن قوله قالت الانصار ان لكل قوم اتاعا واما قد اتعك فادع الله
ان يجعل اتاعا منا فقال صلى الله عليه وسلم يحيا لهم اللهم احمل اتاعهم منهم امراد الانصار رضى الله
نهم بالدعوة منه صلى الله عليه وسلم ان تكون لدارهم خاصة ام لثانعين لهم من دريتهم ومن غير
ريتهم فادع الله ذلك وما نأويله وما الذى يحمل عليه وعما قاله عداقه من قبية في كتاب المعارف بقوله

مطلب صبح وهل ان
بعض الائم الماسة
اذا اصاب البول
حله احدثهم او ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد
بالاتباع في دعاء الذى
صلى الله عليه وسلم
للا نصار بقوله اللهم
احمل اتاعهم منهم
وفي تحييره صلى الله
عليه وسلم لحديثه بين
ان يكون من
المهاجرين او من
الانصار هل هذا
التحجير خاص به او لا

روى اشعث عن الحسن انه قال كان حديثه وحالا من عس فحيره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا الخبر مخصوص به فقط ام هو
 الى الآن محدود بان احار ان يكون من اى حتى اراد من احياء العرب (احاب) قدس شرح
 شيوع مشايخنا حجة الخطاط بالشرق والغرب ابو السبل احدث على من حرق في فتح الناري وكذلك
 العلامة اشعث احدث من محمد الخطيب البعلاني في ارشاد الساري لشرح تصحيح البخاري الاساع
 بالحلء والموالي وكذلك غيرها فظهر عمومها للدراري والنابع لهم من درتهم وحنانهم ومواليهم
 ولقد ارشاد الساري عمروا بالحدث الشريف (باب اتباع الانصار) صبح الهمرة وسكون
 الفوعة وهم حافاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لاني دروه ول (حدثنا محمد بن نثار) القسدي
 مولاهم سدار الحافظ قال (حدثنا عذر) محمد بن حنبل قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو)
 فتح الحسن اس مرقه الحلي احدا الاعلام العابد روى بالارحاء انه قال (سمعت ابا حمزة) بالحلء المهملة
 والراى طائفة من ريد بن الريان مولى قرطبة من كتب بالنساف المنعممة المصوغة والراء والطاء
 المشالة (عن ريد بن ارقم) انه قال (قال الانصار يا رسول الله لكل من اساع) صبح الهمرة وسكون
 الفوعة وسقط لعمراني در لفظ يا رسول الله (وابعد اسمك) بوصل الهمرة وتشديد الفوعة
 (ودع الله ان يحمل اساميا) صبح الهمرة وسكون الفوعة فيقال لهم الانصار ليدخلوا في الوصية
 ما بالاحسان وغيره (قدما) عليه الصلاة والسلام (ه) اى بالذي سألوا فقال كفى الرواية باللاحقة
 اللهم احمل اسماعهم منهم قال عمرو بن مرقه (فميت) تخفيف الميم اى مات (ذلك الى اس اى لى)
 عند الرحمن الانصارى سلم الكوفة (قل) ولاني در فقال (قد روى ذلك ريد) هو اس ارقم وبه دل
 (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو بن مرقه) سمع الميم وتشديد
 الراء المنكى قل (سمعت ابا حمزة) بالحلء المهملة والراى (وحالا من الانصار) صبح وحالا بيان
 او بدل من حرة قال (قال الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم اسما وابعد اسمك فادع الله
 ان يجعل اسما) قال الطيبي الماء تستدعى محدوها اى لكل من اتباع ومن اسماعك فادع الله ان يكون
 اسما اى حافاؤا ومواليا (ما) اى مصليين ساقطين آثارا ما خسان ليكون لهم ما حمل لنا
 من الثمر والتشرف (قل انبى صلى الله عليه وسلم اللهم احمل اسماعهم منهم قال عمرو) اى اس مرقه
 الراوى (قد ذكرته لاس اى لى) عند الرحمن (ولقد روى) اى قال (قال) بغير لام (ريد قال شعبة)
 بن الحجاج (اطه ريد بن ارقم) وكاه احتمال عبده ان يكون اس اى لى اراد قوله قد روى ذلك
 ريد اى ريد آخر كريد بن ثابت وطه صحيح فقد رواه ابو نعم في المستخرج من طريق علي بن
 الحجد حارماه وبه انبسه على شرف محبة الاحيار وصبح المرء مع من احب وتأمل تأثر الصحة في كل
 شئ حتى بواسق الطبر والصحة وقعت على ايدى الملوك حتى في الخطب فصحة الخار بعق من النار
 عليك فصحة الاحيار انتهى كلامه ولا يرب ان الانصار ودراهم ومواليهم عافه وموالة الى الآن
 وكذلك في احياء العرب العرباء الكرام على الاستمرار والدوام والبقاء والبقاء مصدات
 في النقة يقولون فيها كتاب الولاء ويدكرون فيها كتاب الولاء ويدكرون فيه ولاء العتاة وولاء
 الموالات من رام احكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المنفع وبداحلها المنفع
 وفي نهاية اس الاثر في سعة الانصار والمنة بل الدم والدم والهدم الهدم اى انكم يصلون دمي واطلب
 بدمكم ودمي ودمكم شئ واحد وكرر في حرف الهاء والدال في سعة العفة بل الدم والدم والهدم الهدم

يروى سكوت الدال وبعدها فالهدم بالحريك القبر لى اى اقر حيث تهررون وقيل هو المعزل اى
ميرل كم مرى لحديث آخر الحيا عياكم والمذات مماكم اى لا افارقكم والهدم بالسكون والفتح انصا
هو اهدان دم القليل يقال دماؤهم بينهم هدم اى مهدرة والمضى ان طلب دمكم بعد طلب دى
وان اهدر دمكم فهدا هدمى لاستحكام الالة يسا وهو قول معروف للعرب يقولون دى دمك
وهدى هدمك وذلك عند المعاهدة اسى والكلام بطول على هدى الحديث لسدورهما عن محر
لا يتكدره الدلاء ولا يقتص سوارى الرواء ولا ساحل ولا يحاقل اللهم وشحة من مائه العذب
اد من بالهسا لاطما فقل لاستعائى عن كل صب فسأل الله سبحانه ان يكون من سبيله السعادة
الا بدبه والسادة الاخرى انه على كل شىء قدير وبالا حاه حدير

يا ايها الحسن الآتى ماسئله * تروح القلب هصى بالمسرات
انشدنا بلديد الدول فاشرحنا * مما الصدور وهما بالمرات
فلا ار * من الدين القويم ولا * اشئى لنا من كلام اهل السمايات
ارال عسا هو ما لاعداد الهى * فيما هصى وعسا انه يأتى
والله ما الذهب الا رير مع حل * من الجواهر عسدى كالنوام
واقى السؤال وحصى كله سقم * وفى ما شناه رب السموات
من كل هم وصف واحلاف هوى * فيه الفساد عما نوى العارات
لولا المشيخ فى الاصل قد سبق * لكان للمرء ما يرد به ملاذات
لكن نشاهدنا قلما بها ارب * نحب عساه حل المشفات
ويا الهى حتام الجبر يساله * عيده ذك حبر الدين فى الآتى
لنفسه وجمع المسلمين ومن * منهم هصى وكذا يارب من يأتى

مطلب اذا ارسل

الشخص من الله

لا يخرج على العود اليها

مطلب اذا اوقد نار

فى غير ارضه والريح

مصغرة فاحرق

شئ لم يره يصن

والله اعلم (سئل) فى رحل مصرى رل قرية من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين واسئل
من القرية الى بلد غيرها مولاده وتوفاه الله تعالى والا فى مشايخ القرية يريدون حر اولاده على
العود الى القرية والسكى بها هل لهم حرهم شرما ام هم يحرقون يسكون حيث شئوا (احاب)
لا فائل يحرقهم على العود الى القرية والسكى بها فان من تسر عليه النور على القوى والاحسان
فى وطنه فليها حر الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سه الايناء والصالحين كما بس عليه الفقهاء
واحصاء السبى ومنهم انوال العود للممادى متى الديار الرومسية والله اعلم (سئل) فى رحل
بافوندارا فى ارض ليست ملكه والرياح نهى الى حاب قرية فوصلت الى حروبها واحرفت
مافها من الاكداس هل يصن ام لا (احاب) هم يصن حيث اوقد والريح مصطر به كما هو
مصرح به فى كثير من المون والشروح والساوى واستمده الساس وامواه كما قيده السرخسى
واته فى تصوير الانصار وكذا فى القية وقته فى جامع الفضولين والله اعلم (سئل) فى رحل
وغلو لآخر سى صاحب العلو السهل نادى صاحبه ليرجع هل لى ان يرجع عليه بجميع ما عنده واذا امتنع
يخس حتى يدفع ما عاق تمامه وكاله ام لا (احاب) هم لى ان يرجع مما عاق على عمارته واذا امتنع دوا السهل
عن اذائه يخس فيه ما عس فى سائر الديون واقه السهل (سئل) فى قرية عزمها اهاها شرطى عرامة
وسندان جماعة منهم على عائم مال او دهمو للشرطى عمو الا فى نطالوه به فقل لم يره ذلك حيث لم يأمرهم
بذلك ام لا (احاب) لا لزم العائم ما استدانوا عليه ودهمو لصاحب الشرطه بمراسمه فلا ربحون عليه

والحالة هذه والله اعلم (سئل) في قوم يشقون الحوامس وليس فيهم من يملك سائما منها
ورعها الكلاذ المباح وجماعة يتصرفون لهم ويكفونهم الى شيء من المال والحق حرا عليهم فهل
هو حلال شرعي ام حرام لاوجه له شرعا ووصف آكله بالفسق ومستحبه بالكفر ام لا (اجاب)
تناول ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم (المسلم احو المسلم لا يظلمه) وقال صلى الله
عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) وقال صلى الله عليه وسلم حاكيا عن ربه انه
قال (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وحمله بينكم بحرما فلا تظالموا) ولا خلاف في حرمة
مالك الغير قطعا واحلف في تكبير مستحبه والاصح عدمه لكن مع الاسف على انه كبيرة موجبة
للعق لا يتجدها الا ذو خرافة على الله تعالى في اسهاك غماره عصما الله والمسلمين من ذلك والمسلم
(سئل) في رجل شاف في طلب العلم الشريف وفصل حتى تصرف في الدرس والتصدير وقدمه
مجلس رجل جاهل يدعي انه قرشي فارفع عليه واراخه عن موضعه وحلن فوقه متمتعا عليه
فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لا لك جاهل وانا اصرهك واعرف انك وعصبة
على العلماء والتم فرعه نسب ذلك للشرطة ولعن قصاة العهد خلس نسب ذلك وعزم مالا عطيا
فهل يلزمه نسب ماد كرتعير او تعيرم لكونه ماتكم الاحقا ولا يعلق الاصدقا وادافتم لا هل
يصمن الرابع له ما عزمه بغير وجه ان تعدد الاحد من المعزوم وهل اذاف مع امره انما على استرداد
امثال الذي عزمه من عزمه يقتصر على القادر انراعه من آخذه لكونه طالما ام لا (اجاب) اعلم
او لا انه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بدول درجته عند العامة لمخالفة لقوله
عز من قائل (رفع الله الدين اسوا منكم والدين اتوا العلم درجات) وقد قبل ان عاين رضى الله عنهما
للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمائه درجة ما من كل درجتين مسيرة حسنة تام وقوله تعالى
(هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وهذا مجمع عليه فاداعلمت علمت ان المتقدم قد ارتكب
معصية واذا ارتكب المعصية بمرر والمتقدم عليه مباشرة نفسه حال الارتكاب اذ يقيمه كل احد حال
المباشرة ولا به انصار بعد العلم وهو مادون فيه قوله تعالى (ولمن اشعر بعد طامه فأولئك ما عليهم
من سبيل) ولا شك ان الجاهل طلب العلم مقدمه عليه فله انصار مثل هذه الالفاظ بل وما فوقها
فما ليس فيه قدوى وكونه قرشيا لا يمنع له التقدم على دى العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة تقدم العالم
على القرشي ولم يشرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى (هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون) وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الأستاذ على التلميذ وانت علم محرمة
تقدمه على استاذ فاداعلمت هذه المقدمة الى الاربع لاحد فيها قطع بعدم لزوم التعير على طالب
العلم وبعدم حقبة شكوى حصصه ورفعه للمعزوم سادة وهو موجب للصبا على ما عليه الفتوى حسبما لمادة
الساد واما وحوب الاسترداد على القادر فمعلوم من حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى
الآخر والعلم يجب اعدامه ويحرم تعزيره ولا شك ان احد المال من علم فوق طامه السابق ولم يحه
شرع فالمرص على ولاء الامور ان يقالوا فاعله بالحر والردع والله اعلم (سئل) في الرجل الجاهل
هل له التقدم على الشيخ العالم واداوله العالم البصري تعظم قبسهم واليهود حاحاهم واما من علماء
المسلمين فان تكرمى لى لى فاكرمه وتقدم عليه مستحبه وبالعالم الشريف هل
باستحقاقه العلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين روحه ويحرى عليه احكام المرتدين ام لا (اجاب) ليس

مغلب اكل مال الغير
حرام ولا يكفر
مستحبه على الاصح

مغلب لا يساح للجاهل
ولو قرشا ان يقدم
على العالم ولو شاما
و اذا تقدم عليه له
تعزيره بما دون
العقد

مغلب في شأن الجاهل
مع العالم والتلميذ مع
الاستاذ واستحقاق
العلماء والعلم

فما جعل ان يقدم على الشح العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فمدصرح علماؤنا رحمهم الله تعالى
 ان الكتاب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل لانه اصل ما قاله تعالى (هل يستوي الذين يعلمون
 والذين لا يعلمون) ولهذا يقدم في الصلاة وهي احدى اركان الاسلام وهي ثالثة الايمان وقول الله تعالى
 (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) فالمراد بالامر العلماء في اصح الانوال والمنع
 شرعا مقدم وكيف لا يقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما حوت به السنة
 كما صرح الرباعي وغيره وفي الراوية والثاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم فلنحياه وتعالى
 (رفع الله الذين آمنوا وكم والذين اوتوا العلم درجات) ولرايع لما كان هو الله تعالى يدرج احداها
 درجات العلم فمن يصمه بجملة الله في حبهم والعالم يقدم على المرتضى العبر العالم والدليل على ذلك قدم
 الصهرس على الحسين وان كان الحق اقرب لسانهم فالردوسق حق العالم على الجاهل وحق
 الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يستحق بالكلام قلبه ولا يجلس مكانه وان عاب ولا يرد
 على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والقل في المسئلة كثير بطول ذكره واما الاسحق العالم والعالم
 في العلم او هاهنا

ولكن من يستحب مكفر * كماله في لفظ الفقه صهر

ول العلامة عبدالر مسئلة هذا البيت وان كان مشهورة عند الحنفية الا اني لم اصب عليها الا
 في الحاوي القدسي قل ومن استحب بالحق او مني من الانباء يكفر وكما من استحب بالعلماء
 العالمين ائمة الدين والشرعية روى ان من قال لعنه الله من حضر على وجهه السحر كفر والكلام
 في ذلك بطول وفيها كثرة كفاية ان شاء الله تعالى والله اعلم (سئل) في قرية بها شجر ريون ومعمر
 الفرس يدور عليه اياما دار فهل اذا اسقل من شخص الى شخص يلزمه معمره ولا يجوز بحمله
 لمن اسقله ام لا (اجاب) حيث كان المراد من معاملة بهي دأبه معه اجمادا فقد قصر حوا مان
 الغرامات ان كان لحظ الاملاك فالصمة على قدر الملك وان كان لحظ الالهس فهي على عدد الرؤس
 وخرج عليه الولوالحي يعزيم السلطان اهل قرية فيها نسم على هذا والله اعلم (سئل) فيما تقدم
 ان باب الحرف من ان كل من لم يمسح حرقة الى صاحبها الذي احرقها لا بعده ولا يغسله لعاظها
 ويحرق عليه تناول احرة عمله فيها كالحياطة الى ادرس والحجارة الى نوح والحلقة الى سلمان
 اسارى وسياسة الجبل الى غير نحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئا يسمى الشدة عندهم وهو ان تجمع
 اهل الحرف الذين في البلد فيتحدثهم من يريد الشدة طعاما ولغيرهم ممن حصر المجلس واما احدهم
 ذلك وتدين ثمه وشق عليه الى العاية ويدفع الى رجل يسمى شح الصمة حادة على احارقه بالعمل
 الى غير ذلك من الدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا عمل هل حيث اذني ذلك الى تكليف
 الفقهاء من دوى الحرف يمتع شرا ويحب معهم من الحجر على ارباب الحرف من الفقهاء والناشرين
 وغيرهم ممن يتصر را ولا يصبر وامتنع عنه لكونه بدعة ام لا (اجاب) نعم مع شرا دعا فاعله والمقصد
 له كل قدحها بدعا لان اكثر اهل الحرف لا يعلمون من هو اول من يحرقه احترق وفي ذلك صرر
 عظم وخمر ومع اكثر المحترفين عن حرفهم التي بها قيام بيتهم وتكليف المحترق الى ما عساه
 لا قدر عليه ومن القواعد المعروفة الصرر رال مع كون ما ذكر من الدع وهي ردة وقد ورد عن
 سائفة ام المؤمنين رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من احدث في امرنا
 هذا ما ليس منه فهو رد) رواه البخاري ومسلم وانوداود ولعله من صنع امرنا على غير امرنا فهو

مطلب اولو الامر
 العلماء في اصح
 الاقوال

مطلب في قرية بها
 شجر ريون ادا
 اسقل معمره بين
 الاشخاص يلزم
 معمره ام لا

مطلب فيما يعقده
 ارباب الحرف من
 ان كل من لم يمسح
 حرقة الى صاحبها
 الذي احرقها لا يعتد
 به وفيما يتحدوه من
 الطعام وفيما يتحدوه
 شيخ الصمة عن
 يريد

رد واسماحه وفي رواية لمسلم (من عمل عملا ليس عليه امر الله فهو باطل) وفي الحديث (وشرا الامور محدثها) وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) وعن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (انما احق عليكم شئوات التي في بطونكم وحر وحكم ومصلات الهوى) رواه احمد والبرار والطبراني في معجمه الثلاث وفي الحديث (اما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله وان افضل الهدى هدى محمد وشرا الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) رواه احمد في مسنده ومسلم والنسائي واسماحه عن حار ومعي قوله كل بدعة ضلالة اي كل بدعة احدثت على خلاف السرع ضلالة اي توصف بذلك لاضلالها والحق فيها حاء به الشارع وماذا بعد الحق الا الضلال ولا شك ان الشارع ما جاء بالشذوذ المذكور ولا الزم من اراد الاحتراف لاهله لمصلحة لشيخ صه ولا يحد طعام لامة اهل حرفة في بدته ولا يحفظ نساء الصفة الى اول من تعاطاها من حلق الله وحاش لله تعالى ان يكلف عبدا صعبا بغير حوار عمله في حرفة ما بعده السكائب الشاقة وان لا يسرع له الاحتراف الا بعد ان يتابع ذلك ومادلك الاضلال لا يرصاه المهيمن المعامل والله اعلم (سئل) في امرأ ماتت عن ابوس وروح وبنت صغيرة وعن تركه من حلقها مهرها المأخر بدمه روحها المذكور فبص العاصي حد الصغيرة لامة وصيا مع وجود الاب والحداد الاب فباع ما حجبها من الاسباب لاسما ثمن معلوم بدمته الصغيرة مائة عشر في كل سنة وطلب مهرها على ذلك فقال الحداد الاب دارى القلاية رهن به ولم يقص ومات ابوالنبت لاي تركه ثم ماتت ابوه عن اس ومعي على ذلك مدة سنين والآن الحدة لا تملك من اس الحداد رهن رأس المال وورثته عن السنين المصيبة الحالية عن حله الراوي يريد مع النار فلا الحكم السري (احاب) كل ما ذكر به ما يد للنسب علمنا انما نصب العاصي حد الصغيرة لامة ما قد صرح علماء ابولاية العاصي بأحره عن ولاية الاب والوصي يسمون به وصي الاب فكيف يصب وصيا مع وجود الاب الصالح للصغير واما قول الحداد دارى القلاية رهن به ولم تسل فانه لا عرة بالرهن بدون الفسخ قد عر من قائل رهن بموصية قول الحداد دارى القلاية رهن به او رهن او حلقها رهن او لم تقص هدر لا عرة به واما مطلقة الاس بوفاء من على احوه الميت فمفسد فلا قائل به لا يلزم احدا بوفاء دين احد ولو كان انا او اسما والراية ورث النسب المصيبة الحالية عن حله شرعية المحب من جميع ما تقدم به والله اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين ميسرة لا ياتي تركته ما يريد القضاء اب يلزمه واهله بوفاء ما اهل يلزمه ذلك ام لا (احاب) حيث صاف الدركه عن وفاء ديون الميت ليس على وارثه الا تسليم تركه ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله اعلم (سئل) في رجل سكب مع روحه في دار ائمتها وهي حرات فمهر هادن مالكة وماتت المالكة فهل العمارة ملك التي ام ملك الآدمي وما الحكم فيما بين النان على العمارة المذكورة ام لا (احاب) حيث عمر هادن المالكة للعمارة لها والسهردين عليها فيرجع بها في تركتها ورثت العمارة ورثتها والحالة هذه والله اعلم (سئل) في دار مشركه من اناس اذن احداهم لآخر بالاحاق عليها ومات الآدمي هل للمسلم الرجوع في تركته ما احق على حصه ام لا (احاب) نعم له الرجوع والحالة هذه والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة فروث احره ارض واثنا عشر فرسا ونصف ثمن حيلة اسم الله ان دفع له عن الحيلة يتره عن احره الارض فهل للعاصي حقه على ذلك اذا امتنع ام لا (احاب) ليس للعاصي ذلك اذ لا يصح الدعوى فيه لاسيما مع

مطلب لا يصح نصب الوصي مع وجود الاب او وصيه ولا عرة بالرهن بدون الفسخ ولا تطالب احد بدين احد ولو انا او اسما

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء دين المورث

مطلب من عمر هادن المالك فالعمارة للمالك والمعهدين عليه

مطلب ان يبيع الدار انشر مكره على الدار المشتركه هادن

مطلب لا يبيع الدار على الاراء اذ اقيم بالله ليرث من كذا مديته

حوار امتداده وعدم التدوير فيه والله اعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلد ورد عليه سيف فكتفله
 فخرج على اهل البلد عرامة عوص ذلك هل له ذلك ام لا لكونه طامعاً بعباده (اجاب) ليس له
 ذلك بل هو طامع يحسب ان الله يحرم شره باحاط المال والرجل في من لا يتحمل ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج وترك ائمة ولم يكن
 رفيقاً ان يستلج رأى القاضي خوف الغيبة عما عاينها الى مكة المتفرقة واشهادها ليس متبرعة بمؤنة
 الحمل والحماية عليها وباعهاهم باصناف الصمة واودع ثمنها لدى الرجوع الى بلد الورثة عدته لعدد
 حجره عن الحفظ فحزرت المأموس واحدوا بمس الوديعة قهراً فهل هذا الرافق امين محسن كمن
 افلت الرشيق نوب غيره في حجره فيملك الايداع ولا يصح ان لا وهل له الرجوع بمؤنة الحمل والحماية
 على الورثة حيث لم يمكن استطلاع القاضي واشهادهم لا (اجاب) نعم هو امين محسن لا به محس في قوله
 بل رجل من قائل (واعلى المحسنين من سئل) فاسى عنه النسيان هذا العمل الجليل وصرح علماءنا بوجوب
 انه تعالى بان المفقود ادا مات بالبادية فلفصاحه ان يبيع حماره ومثاله ويحمل الدرهم الى اهله وصرح به
 في المال راسية عارياً بالتحليل الناصري وفي جامع الفصولين في الخامس والثلاثين في التصرف في الاعيان
 المشتركة للشريك ان يأخذ حصته ويوقف حصته العائت فيما نفعه من ثمرة الكرم واداءم العائت
 ارشاء احار بيعه وان شاء صمته قيمته والقول قول النافع فيها ولا يصح ما احذته الصوص حيث كان
 لا لايداع عند اوجحه والقول قوله لا به امين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو ان اورثة لم يرصوابه
 وردوه وصمموه قيمة ممان يكرن القول قوله في قيمته يمينه يقصن بقدر ما يقول لا نكاره الزيادة
 عليه ولا يشك شك في ان له الرجوع بما لا يدمه من مؤنة الحمل والحماية هذه والله اعلم (سئل) عن
 آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نسباً وعمايه صلاة الملك الحلال (اجاب) في العاموس آزر كذا
 اسم عم ابراهيم واماموه فانه تارح وفي تاريخ الحملي وابراهيم بن تارح وهو آزر وفي تفسير الخلالين
 في قوله تعالى (واذ قال ابراهيم لاهيه آزر) قال هو لقبه واسمه تارح وفي شرح الهريرة لا ن حجر ولا يرد
 على الناطم آزر فانه كافر مع ان الله تعالى ذكر في كتابه العزيز انه انوار ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك
 لان اهل الكتاب اجمعوا على انه لم يكن امام حقيقة واعا كان عمه والعرب تسمى الما مل في القرآن
 ذلك قال تعالى (والله انا انك ابراهيم واسمك) مع انه عم مقبوت بل لو لم يجمعوا على ذلك وحسب تأويله
 بذلك حماني الا حديث وامام من احد بطاهره كالبيضاوي وغيره فقد ناهل اه والحاصل ان المسئلة
 طوية الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله اعلم بحقيقة الحال (سئل) من بيت المقدس من المرحوم
 الشيخ صالح الدخان ماصورته المرحوم حطيرة العلوم العليم بالمطوق والمعهوم ان بين لال الما لمر بوطه
 التي عداها الحر يرى هاء في حاتني الدرر والوقف وحملها هاء في الحاتين غير معصية وان كانت مقبولة
 قل في المقامة احياء وهي التي امتحن في انشائها قيل له في حالة الامتحان انشأ رسالة حرر في احدى
 كليها بعدها القط وجروى الاخرى لم يصح فقط قال معها واطراح دى الحرمة بحى وبحرمة نى
 الامال نى وقال معها بقيت لا ماطة شعب واعطاء شى ومداواة شى ومراعاة شى فاقى الحرمة
 وبحرمة واماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة التي حررها غير معصية في حالة الدوح كبرى وقال
 في الرسالة الرقطة هي التي التزم فيها بحر مقبوت وحرر غير مقبوت ليس بواجب عدمه شر بل يصح
 عنه بوقال منها مذكوع لدى لاه حصن بافاصة نهتاهو مهالدا جاش حطبة فلا يو حد قائل ومهما سطوما

مثلث ليس لوالى
 البلدة ان يطلع على
 اهلها عرامة لصبه

مطالب مات رفيقه
 في طريق الحج وترك
 ائمة ضمنها الى مكة
 واشهادها ليس متبرعا
 وباعهاهم باصناف القيمة
 واودع ثمنها بصرحت
 المأموس واحدوا
 بمس الوديعة

مطلب آزر عم ابراهيم

مطلب في الساء
 المر بوطه التي عداها
 الحر يرى هاء

فلاحادامجة * يتتد طل حصه

وقل في حقلته الى العرم فيها عدم القط في جمع الماطها منها الام مداومة الالهو ومواصله السهو
 واطراح كلام الحكماء ومعاصاه الاله السماء اما الساعة موعدهم والساعرة موردكم اما احوال العظامه لكم
 مرسله اما دار العضاة الخطة المؤصدة الارحم الله امرا ملك هواه واحكم طاعة مولاه وعمل مادام
 العمر مملوا وادهر موادعا والصحة كاملة والسلامة حاصله الى ان قل واسأله الرحمة لكم ولاهل
 ملة الاسلام وهو اسبح الكرام والمسلم والسلام دل الحرث من همام فلما رأيت الخطة مجة ملاحظ
 وعمر وسأ بعير نقط دعاني الانحيا سخطها العجيب الى استجلاده وحه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة
 العلم عارصونا في جعلنا الماء المربوطة في الخارج بحصة واعين على انها تاء ماربعانة وضع بعضهم
 تاريخا وعدت هاتار بمائة ورعم انها في الدرج ماربعانة وفي حالة الوقف بحصة فعلت هي هاء بحصة
 في الخالين كمال الحريري واوردت عليهم مذكرته لحضرتكم من احوال الحريري في المقامات
 من انها هاء في الخالين والمرحون من دى العلوم الناهرة بيان ذلك لاستيفه مسكم دتم محمد عليه
 الصلاة والسلام (احاب) قال فريد عصره ووحيد دهره حلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
 في شرح عقود الحان الى هي ارحورته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
 والوصل والقطع ونقط الاحرف * وتركه حذف والمخلف في

ومثال الثالث هي حذف كل حرف مقووط والاتيان ما لم يجمع بهما قول الحريري الحمد لله المحمود
 الآلاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاؤاء * مالك الام ومصور الرمم واهل السباح
 والكرم ومهلك عادوارم ادوك كل سر علمه ووسع كل مصر حمله الخطة تكمالها كل حروفها
 مهمة وعدم ان الباء الى تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهمة اهكلامه (افول) ولا يسيه
 ما قاله المرادى في الخى الداني واس هشام في المعنى قال المرادى واما تاء الأيث التي تلحق الاسم
 فلا تعد من حروف المعاني ومذهب الصريين فيها انها تاء في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب
 الكوفيين عكس ذلك وقال في المعنى والخامس الأيث محو رجمه في الوقف وهو قول الكوفيين رجموا
 انها الاصل وان الباء في الوصل بدل منها وعكس ذلك الصريون لان الصمير في قوله عدم راجع
 للديين ادهو في تحت البديع كالا ينجى والاربع من اصلح عليه بعض متأخرى الشعراء والاطهر وا
 فيه صائغ لطيفة على عدد الحلق في الحروف من عليه بعض الصلاء وهو اى من الباربع المذكور
 لاشبهه اى نوع من انواع البديع وقد علم من صريح كلام السيوطي انها عدا هاء في حكم المهمة ولا يشك
 دوفهم انها تكتب في الخطة هاء وان كانت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء محرورة
 لان حفظ المصحف لا يقاس عليه كحط العروصين اذ حيطان لا يقاس عليه ما حفظ المصحف الشريف
 وحط العروصين واذ كانت تكتب هاء تحسب بمددها هذا والطريق يقتضى حوارا اعتبار بحر الحلق
 عند عدم الوقف وحوارا اعتبار بحر الحلق اذ الحلق على الحروف له تعلقان تعلق مكتابته وتعلق سطقه
 وقد اعتبر علماء البديع كلامهما كالمكرر واذ كان في مواضع منها الخناس الحلقى والافطى فلا مانع من ذلك
 فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعدم ان الباء الى تكتب هاء في هذا النوع حكمها
 حكم المهمة يدل على انها في غير هذا النوع الذى هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما قرر في الأصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عماده ويكفي من كلامه قوله الله الذي تكلفه
 اذ هو المقصود حيث حكما عليها ما بها في الكتابة هاء حسنة هاء وادافصح الطالب الكتب الدينية
 وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتراض الذين عشاها هدا ولم يصح احديا علمت من المعتبرين المحتج
 بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه وباية ما يقال في
 في الكتابة هاء على كل حال وفي العلق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في العلق هاء في الحظ ما المانع
 من اعتبار الحظ فحسب محسنة باعتبار هاء ومن اعتبار العلق فحسب اربعة مائة باعتبار هاء وبهم المقصود
 بالمراسن الحالية وكمن مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة راحة فلا ضرر
 في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوع تام من كلامهم وعدم نقل صريح في المع من جهة من يعتمد عليه
 والله اعلم (سئل) من بيت المقدس ايضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظاما

ايا من عدا في الرايا فريدا * وفي العلم ركبا مبعا مشدا
 ومن صار قس الذكافلا * لديه واجهي لند ملدا
 يقول ابو الغلب المحسى * واعى الامام المجيد الحدا
 طلبا رصاء ترك الذي * رصدا له ترك السجودا
 ومبها له آخر بسده * وحدناه صعا ليدبا عيدا
 كان بواك بعد الفضا * فانهط منه عمده حدودا
 فاصح لساو حه معامها * بقيت على الدهر صدر اميدا
 ولازلت توصح له شكلا * بما نظم الناطمون الفصيذا

حبلى احب

رصاد السجود لممدوحه * ومدوحه ليس يرعى السجودا
 ومعنى السجود الخسوع كما * ان لمة واستناص ورودا
 فمن حسن اخلاق لممدوحه * حصوع الامام له لن ريذا
 وعمر مقام له مقتص * يكون الخسوع وحويا أكيدا
 ولكن رأى تركه للرضا * لا يزال صوابا سديدا
 ريت الدوال حيدر بان * تميل اليه فؤادا وفودا
 فمضى الحدود الخسوط التي * تسمى محونا وتعنى السجودا
 فما يسط ليس محق له * ولكن يراه اعتقادا حدودا
 وان القضاة لكل النورى * على مقتضى تلك فصلا وودا
 وقيل المضاء لا موح * هو الفصل ان شع منه الورودا
 فضاه نفس القضاء فعلا * وهذا تابع فحده مهيذا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى

ولم يله الالاهوت عن حكم مطهرى * ولم اس بالنسوت مطهر حكمة

احاب

يقول نسيري في حق الحقيقة * مبين على الحكم الذي في الشريعة

لم يله بالسر الا لى عن الذي * ان طاهرا في نص آى وسنة

مطلب في قول
 سيدى عمر ابن
 الفارص ولم يله
 باللاهوت عن حكم
 مطهرى الخ

والله اعلم

كتاب الفرائض

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما أو الكل مفقود ما عدا البنت
فالمسماة (أحاب) فمطى البنت نصفها المروى لها لاله لاشتهيه وبوقب الباقي إذا حكم قاس
ثموس المقوقين جميعهم احتسابا أو قلعت بية على موتهم جميعهم فابها يرسلها إن كانت حية وعلى
ورثتها إن كانت ميتة وأهل عدد تسع منه على كلالا لثنتين أو معة فمطى البنت اثنين وبوقب أثنان فإن
مطهر الأخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وماله وإن ظهر موتها سابقا عليها وحياة
ابن الأحم بصرف السهم له وإن ظهر حياته بعد موتها ثم موتها يسرى الموقوف ولو رثتها والله أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن وبني حلال وبني حلال آخر وعن ابن وثلاث بنات حالة والكل لام وباب فاب
الفهم الفرصة (أحاب) مذهب أبي يوسف تسم الركة على أحد عشر سهما لكل ابن من ابني الحلال
والخالة ما هرا ده سهما ولكل بنت من بنات الحلال وساب الخالة سهم واحد فسة المدا لك مكر مهم
مثل حظ الأنثيين وقد اتفق به نص مشايخ بخارى فسيلا على الفتى والفاصى وهذه رواية عن أبي
حسنة رحم الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من حسيين لاس الخالة عشرة ولكل واحدة من
بنه خمسة ولكل واحدة من بنات الخالة اثني عشرة ولا بن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها أثنان
وباعطراف المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قرايط وأربعة إخراج من أحد عشر
حرأمن قيراط ولكل بنت قيراطان وحرأمن أحد عشر حرأمن قيراط وعلى مذهب محمد لابن الحلال
أربعة قرايط وأربعة إخراج قيراط ولكل بنت من بنات قيراطان وحسا قيراط ولكل بنت من بنات
الحلال اثني أربعة قرايط وأربعة إخراج قيراط ولا بن الخالة قيراط وأربعة إخراج قيراط وثلاثة
إخراج حسا قيراط والتمون على قول محمد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول
وقد رجح على ما قلناه عنه والله أعلم (سئل) عن ركة حملها عشرة قروش وعلى النوفى دين
فدرو مائة وعشر قروش من داخله مهر الروحة عشرة قروش فائصها من ذلك (أحاب) لها سعة
وعشرون قطعة وحديدان وثمانية إخراج من أحد عشر حرأمن حديد على أن كل واحد من العروش
ثلاثة قطع وكل قطعة عشرة من اللوس المسماة الخلد كافي اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل)
في رجل مات عن حلال هو ابن عمه اب الأبا وعن ابن عمه اب لابورين فالحكم (أحاب) جمع تركته
للحلال ولأدخل للأحرار معه بحال كجهو صريح كلام السراجية قوله في آخر دوى الأرحام ثم ينقل
هذا الحكم إلى حنة عمومة أنوبه وحولهما ثم إلى أولادهم ثم إلى حنة عمومة أنوبه وحولهما ثم
إلى أولادهم مالى الصنات فحل الأقال إلى عمومة أنوبه الميت وحولتهما بعد عمومة الميت وحوله
والخال من الصنف الرابع وعمومة أنوبه اثني وحولتهما جميعا كثيرا من المصنفين مسافحا مسامحا
عن الرابع ومن أدا حهما في الرابع صرح بان الأثر تحتها مسأخر عن الأثر تحتها عمومة الميت
وحوله قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والأهيات
وأحوالهم وحالاتهم وبنات الأعمام لأب وأولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحنس بن زياد
عن أبي حنيفة وابن سباع عن محمد عن أبي حنيفة أن ابن الأوصاف الصنف الأول بنى أولاد البنات
الح ثم الثاني بنى الأحاد الباقين الح ثم الثالث بنى أولاد الأخوات وبنات الأخوة الح

مطلب ماتت عن بنت
وعن شقيقين وابن
شقيق من أحدهما
والكل مفقود

مطلب مات عن ابن
وبني حلال وبني
حلال آخر وعن ابن
وثلاث بنات حالة
والكل لاب وام

مطلب عما يخص
أروحة من الركة
وهي عشرة قروش
وعله مائة وسبعة
قروش مهر هامها
عشرة

مطلب مات عن حلال
هو ابن عمه اب الأبا
وعن ابن عمه اب
لابورين



ثم الرابع يسمى الاعمام لام والعمات والاحوال والحوالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم ذكرهم العسرات
 يسمى اولادهم بالبراث الصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهو المأخوذ به يسمى
 اموى على هذا القول وروى عن ابى يوسف وعبدان اولاد الاحوة والاحواب اولى من الحد
 القاسد وهو الاولام وقل قل هذا روى ابوسليان عن محمد بن الحسن عن ابى جعفر رحمه الله ان اقرب
 الاصناف الصف الثاني يسمى اولادهم بالبراث الحدود القاسدة والحداد القاسدات وان علوانهم
 الاول وان سفلوا يسمى اولاد السات واولاد سات السات واولاد ساب الاس واولادهم ثم الثالث
 وان رلوانهم الرابع وان عدلوا واما تقديم الرابع على صف من الاصناف فلم يطلع على روايه قوية
 ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والاصل انه لا كلام في مسئلته الى من وافعه حال انه يخص
 بها ما لا يورث الخ والاشئ لاس عمه الاب لابوين محال والله اعلم (سئل) في امرأه ماتت عن روح
 وان احدث لاب وام وست اح لاب وام فالكل (احاب) للروح الصف والثاني لاس الاح
 ثناء ولدت الاح ثناء على مذهب ابى يوسف اعصار الوصف المذكور به والابنة وهما وعبد محمد بن
 الحكم اعصار الاسلها واما بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر ثانيا وعليه غالب اصحاب المتون
 واشترط روح وعلى كل المسئلة تصح من ستة لاروح ثلاثة والثاني يقسم اثلاثا على ما بين اعلاه ولا يخفى
 ان اس الاحث مدلل بذات فرض و من الاحث نصفه فلم يحجب احدهما الآخر والله اعلم (سئل)
 من يب ان يعد من رحل مات عن اولاد حلة واولاد حال فالحكم (احاب) الحكم عدلى يوسف
 اسفله على الابدان جميعهم من اولاد الحال والحالة حيث كانا لاب وام اولاد بعد اولاد فقط فكون
 يذكرونهم مثل حظ الاثني وعلى قول محمد الثالث لاولاد الحال تسهل سلمهم للذكر مثل حظ
 الاثني والست لاولاد الحلية يقسم بينهم يذكرونهم مثل حظ الاثني وان كان احدهما لاب وام والآخر
 لارث لاولاد فقط والاشئ لا آخر مع الاول وعد محمد المسئلة على الاصول وله لادخال الثلث
 والست لاولاد الحلية وقد نقرر فيهم ارحية قول محمد رحمه الله تعالى في حق مسائل دوى الارحام
 وانما علم (سئل) في ابني ماتت عن ام وس اح لام وعن عمات ثلاث واما حصه في كرم ارحه فمرايط
 هل يبعث شئ مع الام والاح المذكور ام ليس لهم شئ وما يخص الاح والام من ذلك (احاب)
 ليس يبعث شئ والحصه المذكورة وما حلتها المنة منسوم بين الام والاح لام املا فاموا ورذا
 سلام فمرايط وثلاث فمرايط وثلاث فمرايط وثلاث فمرايط من الحصة المذكورة والله اعلم (سئل) في امرأه
 ماتت عن ابى اس وان اس احث يرث من ابى اس عم للميتة هل مراثها لى اس الاس وليس
 لاس الاحث المذكور شئ ام لا (احاب) الارث لى اس الاس جميعه بهما سوية ولا شئ لاس
 الاحث ولو كان اس اس عم للميتة والله اعلم (سئل) فيما ادامات عن روحه حامل وعن بنتها
 ومين من غيرها وعن اس اس معق وس بنت معق فامسئلة الشرعية من من يرث بتقدير ان يكون
 في موضع ذكر واحد او لم يكن في وصفا يورث بالاحواب مع بيان المشكل بكل تقدير (احاب) الحكم
 في المسئلة اوسع ان تعطى الروح التي من غير توفد اذ فرضها لا يتغير على كذا الخالين وان اس اس
 المعق لا يملئ شئاً ويقتدر الحمل في حق السات الموحدات ابني وتعطى كل واحدة ما تستحق وهو اربعة
 فمرايط على هذا التقدير معاملة لهم بالاصرة من تقديري المذكورة والابنة تويوقف الباقي على ما عليه
 اموى سدلنا وفي المسئلة اقوال اخر موحودة وهذا ان لم يصروا وطا والابنة معهم القسمة قل

مطلب ماتت عن
 روح وان احث
 لاب وام وست اح
 لاب وام

مطلب ماتت عن اولاد
 حاله واولاد حال

مطلب ماتت عن ام
 وعن اح لام وعن
 عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابى
 اس وان اس احث
 يرث من ابى اس
 عم للميتة

مطلب ماتت عن
 روحه حامل وعن
 بنتها ومين من
 غيرها عن ابى اس
 معق وعن بنت
 معق

اوضح وبعد اوضح من كان الحمل ذكر فلا شيء لاس اس المعنى والباقي بعد من الروح له الذكر
 مثل حصه الابن وان كان امي فللروح اخن وللبات الاربع البنات والباقي لاس اس المعنى ولا شيء
 لبنت المني مطلقا وحاصل الامر ان الزاحف في مسئلة الحمل اما بعده واحدا وتعامل الورثه بالاصغر
 من هدرى ذكره وابوه يعطى الاقل لمن لا يحجب ولا يعطى من يحجب ولو بعض التفادير
 ساءا وادفع الحمل وانصح الخال والجد الاسماء وارفع الاسكال وهذا اذا وصفت الحمل او اكره
 حاه وادفعه ما اوجرح الله حيا ومات قبل خروج الاكره الموقوف للموجودين وكان
 الحمل لم يوجد فمسم على من كان موجودا من عراصات الحمل وهذه المسئلة ذات سمير ذكر هانودي
 الى اخروج عن اعدر اسمعيل فولى عنه علي بن ابي طالب (سئل) في هاتين هاتين من عم لاب
 وام وام اس من لآب وام فالحكم (احب) هذه مسئلة احلف فيها جعل بعضهم صاهر الزوايه ان
 النسي لبنتهم واللب لاس الخال وهو المذكور في فرائض السرحى وعليه صاحب الهداية
 ومن الكبر وملق الآخر وبات صروح الكبر والهداية وحل بعضهم طاهر الزوايه ان لاسي
 لاس الخال وان الكل لبنتهم نكوهما ولد انصه وحل في الصوة غلبه السوى وانه رواه سمس
 الاله السرحى وانه واقعي رواه اسرناى رواه وصححه في المصمرات وسلبه صاحب الخلاصه
 حل في الصوة سرح السراجه ولا أحد للسوى رواه يعنى سمس الا انه اولى من الاحد رواهما
 يعنى صاحب الهداية وصاحب السراجه اه والاصل فيه ان حبه انما اذا احلست كافي واقعه
 الخال هل يدم ولدا العسه ام لاقل وقيل والذى يعنى رحمه ما رواه السرحى في لفظ اعصى
 آكد من سره من الفاظ الصحيح كالخما واصحح مع اني لم اجد من احصر على مقابل ما رواه السرحى
 مصرحا بكونه اصحح او الاسه او الخسار او غير ذلك من الفاظ الصحيح واما رساله او هول
 في صاهر الزوايه واما هو اى ماره اه السرحى فمعه حوايا ما يصحح وان الاحد للسوى به اولى
 وانه صاهر ايه انه فليكن المعول عليه والله اعلم (وسئل) عه ساءا مسوره في امرأه ماتت من روح
 وبنت سم لآب واه او لآب احوال كذلك هل يكون الباقي مد فرض الروح لبنتهم ولا شيء لاولاد
 الاحوال اه لا (احب) قد رجع على هذا السؤال ساءا وذكر في حه اه ما حصله ان اصحح كما
 في المصمرات ان لاسي لولد احل مع بنتهم وهو اولى بالاحد للسوى كافي الصوة وفي مجمع اسوى
 وطاهر المذهب ان ولدا العسه اه لى سواء احلف الخيه او اعدت لان ولدا العسه ارب اصلا نوارث
 اسب وكذا ارب اصلا لا يملك منسوط وفي فرائض الخلاصه بنت عم لآب وام اولاد وبنت عمه
 المال كله لبنتهم بنت عم وبنت حل او بنت حله كذلك الخواص في صاهر الزوايه وولدا العسه اولى
 اعدت الخيه او احلف وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان الرجح عند اتحاد الخيه اه فالخاصل
 ان المسئلة احلست فيها والصحيح ان ولدا العسه اولى بالرجح فاذا سلمت ذلك فكون الباقي مد
 فرض الروح لبنتهم لكونها ولد العسه ولا شيء لاولاد الاحوال والله اعلم (سئل) من بنت
 المقدس في رجل مات عن بنتي احب لآب وملايه اولاد اح لام ذكر واعين من الوارث (احب)
 المال كله لى الاحب لآب ولا شيء لاولاد الاح لام عديان يوسف وسد محمد قسم المال على بنتي الاحب
 لآب واولاد الاح لام يعطى ساءا الاحب لآب العسه ويعطى لاولاد الاح لام السمس وردت سلمه ما لى بقدر
 سهامها فمسم المال عليهم اربا الربع لاولاد لام والباقي ارباع لى الاحب لآب ويصح من اربعة وسدس

مصلح هاتين من
 عم لآب وام وام
 حل لآب وام

مصلح هو ما قبله
 سورة اخرى

مصلح ما عن بنتي
 احب لآب وولدا
 اولاد اح لام ذكر
 واعين

مطلب اذا اقتسموا
التركة ويهبها
لشخص دين
لم يستغرق بأحد من
كل منهم حصته

مطلب وصعوبة
الميت ذكر اعدموت
ابيه مات وقية
الورثة يدعون انه
مات قبل حروح
اكثره فلا ارث وانه
تدعى انه مات بعد
حروحه

حاصلة من صرحت سنة في اربعة اولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنان يستوى في ذلك الذكر والاثنى
كانها لم ولن في الاحث ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله اعلم (سئل) في تركة قسمت ومها
لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين ام لا (اجاب) نعم يأخذ من كل منهم
حصته من الدين حيث طهر بهم حلة والله اعلم (سئل) في رجل مات عن اس وبنتين وروحيتين
احداهما وصعت ذكر اعدموت ابيه مات وقية الورثة يدعون اعمام قتل حروح اكثره فلا ارث
له وانه يقول مات بعد حروحه ومكث ساعة حيا والورثة يسترون به اس الميت هل القول قولها
يرث ويورث ام يقول قية الورثة فلا ولا (اجاب) القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعترف الورثة
بانه انفصل حيا قال في البحر في الحائر فقلنا عن المحتج والدائع عن ابي حنيفة لا يقبل فيه الاشهاد
رحلهم ادرحل وامرأتين وقال يقبل فيه قول النساء الا الام فلا يقبل قولها وفي الولو الحلة امرأة
حامل ثلث والولد ثلث في ثلثها مقدار يوم وليلة ونص الناص يقولون ان الولد حى ونصهم يقول
انه ميت فدفعت كذلك ثم بش القبر فوجدوا ثمانية على عاتقها وترك المأثر وحاويون ان اقرت
الورثة بانها امه ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الملب وان حدثت الورثة لم يقبل لها شئ الا ما لا يدري
انها حرحت منها ام لا وفي الفتاوى المجارية حامل مات ويحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال نص
مات وقال نص لم يمت فدفعت ثم بش القبر فوجدت معها نص فاعده على حاسها منه وللميت روح
واخوان (اجاب) نص مشايخ طحاها لو اقرت الورثة كلهم بانها مدها حرحب حبه بعد وفاتها ترث الناص
ثم يرث من الميت ورثتها ولو وجدوا لم يقص عليهم ما رث بهذا العدد الا ان يشهد عدولها ولدها
حية وانما تسعهم الشهادة لو لم يعارقوا قبرا مبدعت الى ان ميت وقد سمعوا صوت الميت من تحت
القبر ووجدت ملازمته القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلفوا اه ولا شهة في عمر ذلك حدا او تعدد به في الباق حاسة فقلنا عن الحنفى وان وقع
الاحلاف في اقصاه حيا او ميتا فشهدت الفاه على اقصاه حيا احموا على انها تقبل شهادتها
في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة لا تقبل وقال تقي اه ولا شهة
ان عددا تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن فاهية في حق الارث وكذلك لاشهة في قول احماراه
في اقصاه عليه والله اعلم (سئل) في رجل مات عن روحه حامل لها بدمه مهر وعن ام وثلاث سات
فما الحكم الشرعى في مهر الروح المدكورة والدين الذي بدت وما القسمة العرسية (اجاب) اما
المهر فهو كسائر الديون فيبقى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة
فيقدر الحمل ذكر او انطى الام سنها والروحة ثمنها وكل بنت ثلاثة دراهم وحس قيراط وبوقف
الناثى وهوسه قيراط واربعة احماس قيراط فان طهر ذكر اكد قدر ما دفع له وان طهر انثى رددنا على
الام خمس قيراط على ما يدها فيجمع لها اربعة قيراط ومس قيراط ولكل بنت اربعة قيراط
وحس قيراط والله اعلم

سئل قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملى طميد المؤلف رحمه الله

وهذا آخر ما رايته من مسودة ماوى شيخنا واستادنا شيخ الاسلام والمسلمين رتبة الله في العالمين
عمدة المحتفين ربه المقدسين مولانا وشيخنا الشرح حيدر الدين الرملى المشتهر بالهناوى الحنابلة
لنعم العريه مع الله المسامين وورقة العافية وحسن الحاماة آمين ثم قال اه فرع من كاسها

و وسب في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى و اثنى و الف و كان ذلك له
رملة فليصن سفر الله لهم اجمعين و احمده رب العالمين و صلى الله على سدا
محمد و على آله و صحبه و سلم آمين

بعد الحمد لله على آله * و الصلاه و السلام على سدا محمد و آله و اخناه * المكملين بكماله *
و المنسرفين سرف جماله (و بعد) فقد تم صنع هذا الكتاب الجليل * و السفر المصنوع للعلمي
احمر ل * المنجي ما عاوى احمره * على مذهب الامم الاعظم اني حسنه * عليه رحمه رب البريه *
لارالب ركابه منسره في الافصار كالروائح العطره * مالف العالم العالمه البارخ الاربعه *
السابع في مدال علم الفروع محمد رحب * سد من محط و لى * مولانا السج حيدر الدس
الزملي * اسكنه الله في سرف حياته * و عمه تسابع انعامه * بالنصحه البره العالمه * صانها الله عن
كل آفه و بده * و راد سرها على عمار الانام * و عمرها الى يوم اعظام * ومع ما صممت في حسنه
حسن صرف ناه جهدى في تصحيحه * من بعض المصالح الذى لم يوضع في اصله *
لكبر الله له على مقالسه * كان مام طبعه * و كان سعه *
في اليوم السابع ل ربح الآ خر سه بهى عشره
و نالاه مدال الف من عمره من له
العمر و السرف

طبع رحصة بطارده المعارف الخليله يوم و ١٥٨ في يوم ١٥ شوال سنة ٣١٠

و في ١٩ نيسان سنة ٣٠٩

داريد درسا ملربدن الخايع به بعد
احمد صاهر الفى رش
المعجمي في لقطه العنايه

محمد بوري لاسا ولى
المعجم في المطبعه
العنايه

حافظ جعفر لصادق
الغراوى المعجم
في لقطه العنايه